طارق البشرى

المسلمون والأقباط
في إطار الجماعة الوطنية

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٠

مقدمة

شغلنى موضوع هذه الدراسة فى اعقاب عدوان ١٩٦٧ . وبدا مع الوقت ان هذه الهزيمة مما قد يتصور معه أن تترك ظلالها على قوة التماسك فى المجتمع المصرى، وان تفت من صلابته . وليس خطر الهزيمة فى انها تشكل تراجعا عن موقع ما ، ولكن خطرها الأشد انها قد تخلخل الثقة فى المسلمات ، وتزعزع الثوابت فى العقول والقلوب . والهزيمة فى ذاتها لا تشكل الخطر الأكبر، رغم كل ما تفضى اليه من خسائر وتضحيات . وهى حلقة من حلقات الكر والفر ، تتداول فى طريق النصر النهائى . وان التفاؤل بالنصر الحاسم يرد من اننا لا نواجه خصوما طامعين ، لا نواجههم على ارض اخرى غير ارضنا ، ولانصارعهم للسيطرة على طرف ثالث ، إنما نكافحهم عن ذواتنا . فنحن لسنا طرف صراع فقط ، اننا نحن موضوع الصراع ايضا . لذلك لا ينحسم الصراع بمجرد مقارنة ما نملك بما يملكون ، من عدد وأدوات وتدريب وتنظيم ، لأننا نملك بحكم طبيعة الصراع نفسه مالا يمكنهم أن يملكوه . نحن بذواتنا موضوع الصراع وأرضه وميدانه . وامتلاك الذات هنا هو امضى سلاح ، مهما بلغ جبروت الطامعين وعتوهم .

امتلاك الذات هو حصن الأمان ، وهو العدة فى اى مواجهة . هو الانتماء باليقين للجماعة ؛ وادراك تميزها عن الطرف الآخر . لذلك يكون الحذر أقوى ما يكون على قوة تماسك الجماعة ، فى الملمات . والطامع قوى الادراك فى أن ضمانه الأساسى لا يتأتى من عدته وادواته ، ولكنه يأتيه من تفتيته عرى التماسك فى الجماعة وافساد قوامها ، اى من تصفية الانتماء . ووسيلته لذلك فيما يظهر ، تكسير الانتماء العام باثارة الانتماءات المعارضة أو الثانوية ، وتذويب الشعور بالتميز ، واستيعاب تلك الشراذم فى اطار انتماء صورى يرسم هو حدوده ، بما يوحدهم فيه ويصفى ادراكهم بانهم مختلفون ، وأنهم

متـوحدون . ومصر والمصريون بخير ، بقـدر ما يستبقون قوة تماسـكهم ، وادراكهم لتميزهم تجاه الطامعين فيهم .

كانت لنا تجربة تاريخية تثير الاعتزاز ، وهى ترابط المصريين واتحادهم فى مواجهة الاحتلال البريطانى فى ١٩١٩ . فعزمت بعون الله على دراسة هذا الأثر ، فور انتهائى من دراسة أخرى شغلتنى سنين ، عن تاريخ مصر من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سـنة ١٩٥٢ وقد انتهت تلك الدراسة فى ١٩٧٠ ونشرت بعدها بأكثر من عامين . وبدأت تحت عنوان «مصر الحديثة بين أحمد والمسيح» انشر بعض الدراسات التفصيلية عن موضوع علاقة المسلمين والاقباط فى مصر . نشرتها مجلة الكاتب، فظهرت الحلقة الأولى منها فى فبراير ١٩٧٠ ، والثانية فى ابريل التـالى عن فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، والثـالثة فى يونيه التالى عن السياسـة البريطانية تجاه هذه النقطـة ، والرابعة فى أكتوبر من العـام نفسه عن ثـورة ١٩١٩ ، والخامسة فى فبراير ١٩٧١ عن دستور ١٩٢٣ ، والسادسة فى ابريل التالى عن المجالس النيابية .

كنت اظن فى البداية ، أن امر هذا الشاغل لن يعدو بعض دراسات قد لاتجاوز الثلاثة ، وأن مـادة الموضوع لن تـواتى باكثر من ذلك كثيرا . فلمـا ضربت بالفاس فى الأرض ، هالتنى غزارة المادة ووفرتها . فعزمت أن أعدل بالموضوع من مجرد تتبع السياق التاريخى للمواقف السياسية فى هذا الامر ، الى دراسة المؤسسات ، سواء مؤسسات الدولة أو المؤسسات الحزبية . كما اقتضت دراسة هذه المؤسسات الافساح لدراسة المؤسستين الدينيتين، وهما الأزهر الشريف والكنيسـة القبطية ، من حيث الصراعات السياسية التى جرت حولهما . وفى هذا الصدد نشرت بمجلة الكاتب فى يناير ١٩٧٣ عن الملك والخلافة الاسلامية ، وفى اغسـطس واكتـوبر ١٩٧٤ عن الازهر بين القصر والحركـة الديمقراطية . ثم واليت اتمام دراسة الموضوع مما لم اسع لنشره بعدها ، وزاد كثيرا عن حجم ما سبق نشره .

وكان من أسباب اعادة النظر فى طريقة معالجة الموضوع ، والعدول فيه عن مجرد تتبع السياق التاريخى للاحداث السياسية الى دراسة المؤسسات ، كان من اسباب ذلك ، أن موضوع الدراسة لا ينبغى أن يكون متعلقـا بموقف الاقباط من الحركة الوطنية او الحركة السياسية عامة ، أو موقف أى من هذه الحركات من القبط ، لأن هذا الوضع للمسألة يعتبر عندى وضعا مغلوطا . ان الوضع السليم فى ظنى ، يتعلق بدراسة مسألة المسلمين والأقباط فى اطار الوعاء الحاكم للمسألة ، وهو الجامعة السياسية ، دينية هى أم قومية ، وتتبع التطور التاريخى لهذه الجامعة . وكان اتضـاح هذا الوضع للمسألة موجبـا لاعادة النظر فى تقسيم الموضوع وتصنيف مادته . مع اعادة النظر فى بعض

ما كان سبق نشره ، واعادة كتابة أجزاء منه ، وخاصة الفصـــل الأول الذى أعدت كتابته كله على نحو آخر تماما .

وقد شغلنى فى معظم فصول الكتاب ، تتبع الجامعة الســياسية ، من جانبها الحركى المعيشى ، اكثر مما شغلتنى الصياغات الفكرية التى ينحتهـا المفكرون لهذه الجامعة . وان صياغات المفكرين تبدو كمواد التحضير فى المعامل نقية صافية ، ولكنها معزولة نوعا ما فى تراكيبها المنطقية وصفائها المثالى . اما الفكر المعيش فى اختلاطه وتداخله ، فيعبر عن نفسه من خلال السلوك والعلاقات وتكوين المؤسسات والتصـدى للمشاكل . وهــذا ماشغفنى التنقيب عنـه والتقاطه . لبيان الجامعة السياسية من حيث كونها حركة ، لا من حيث كونها صياغات فكرية . وكانت دراسة المؤسسات قمينة باظهـار هـذا الجـانب الحركى اكثر من غيرها . وارجو أن اكون وفقت فى ذلك نوعا ما .

وكان التركيز على المؤسسات فى دراسة الموضوع ، مثيرا للتداخل بين خيوط السياق الزمنى للاحداث ، وبين التريث لدى كل موضوع نوعى بعينه لاستيفائه مايتطلبه ، من رجوع للوراء لبيان بعض جذوره ، وامتداد للامام لتتبع مآله . والتوفيق بين هذين الامرين مما قد يثير الاضــطراب . وقـد اجتهدت توفيقا بينهما ، فى أن اقسم الموضوع بما يراعى الطريقتين معـا . فأجعل كل فصل يتعلق بموضوع نوعى محدد متميز ، وأمتد به وراء وقداما حسبما يستوجب بحثه . ولكنى أورده بين غيره من الموضوعات النوعية ، فى سياق زمنى ، وفق ماحسبت انه يمثل دلالة هامة لهذا السياق فيه ، او اثرا هاما له فى هذا السياق . وبهذا يحتل موقعا من المســاحة الزمنية العـامة المدروسة ، يكون ملائما لهذا الاثر او الدلالة التاريخية . ثم لا اعود اليه ، الا اذا استوجبه السياق الزمنى ذلك ، اشارة لدلالة طرأت من بعد فى ظروف تلت . وأرجو أن يكون استقام لهذه المحاولة بعض الصواب .

واطرف ماقابلنى فى دراسة هذا الموضوع ، أن عاما جد عادى بين أعوام التاريخ المصرى الحديث وسنيه ، بدت له عند دراسة هذا الموضوع اهمية خاصة لم تكن متوقعة ، هو عام ١٩٢٨ . عام قد يمر به القارىء للتاريخ ، أو الباحث نفسه ، من غير ان يوقفه فيه أمر ذو خطر . فهو ليس عام حدث أو احداث جليلة ، ليس عام ثورة ولا حـرب ولا انتفاضــات ولا معـاهدة ولا تسوية سياسية أو اقتصادية ذات شأن . وهو لا يصلح بداية ولا نهـاية لمرحلة تاريخيــة ما ، فى اى من مجــالات النشــاط الاجتماعى والســياسى الظاهرة . ولكنه يتكشف فى هذه الدراسة عن عام عجيب ، ففيه وفيما سبقه مباشرة من شهور ، احتدم الصراع السياسى حول الازهر والكنيسة ، واثير موضوع التفرقة بين الاقباط والمسلمين فى وظائف الادارة ، وعربدت فيـه بعثات التبشير فى مصر وتركيا وغيرها ، وظهرت جمعية الشــبان المسلمين

وجماعة الاخوان المسلمين . وفى أعقابه جرت أحداث حائط البراق في فلسطين .

لقد سلخت هذه الدراسة منى سنين ، أجمع مادتها وأصنفها وأنظر فيها وأعيد النظر . وأبطأنى فى انجازها عدد من الامور . فتراخى الانتهاء منها عما كنت اتوقع . ومن تلك الأمور أن التاريخ ليس مهنتى ، انما ادرسه فى أوقات الفراغ من مهنة اخرى أحبها وأرتزق منها ، وهى تشغل من وقتى شاغل عمل كامل . وثانى الأمور ان عرضت لى خلال البحث ، موضوعات تاريخية أخرى صرفتنى عنه مؤقتا ، وأعاننى الله أن أصدر فيها بعضا من الدراسات أو الكتب . وثالث تلك الأمور ان الاحداث العامة أرشدتنى الى اشياء ، اوجبت على مراجعة بعض من الأسس العامة فى تفكيرى . واقتضى ذلك منى المهل والتريث ، حتى تستقر وجهتى من جديد على نسق محدد ، يمكن به تناول الامور ، وحتى أعود على جمام من نفسى واطمئنان مع طبعى . ولعل ذلك يتضح لقارىء هذا الكتاب ، اذا قارن بين وجهته ووجهة ما سلف . ولعله يتضح أكثر فى الفصول الاخيرة من هذا الكتاب .

أرجو من الله السلامة والعافية لهذا الوطن ، ولهذا الشعب الذى اعتز بكونى فردا فيه — فردا من ملايين سلفت وأتت ، وستجيء ان شاء الله حاملة لواء التحرر والنهضة والحضارة .

العجوزة فى ٢٦ ابريل ١٩٨٠

طارق البشرى

القرن التاسع عشر

الدولة الحديثة :

قد يختلف المؤرخون فى تعيين علامة البداية لتاريخ مصر الحديث أهى الحملة الفرنسية ، او اى حدث سابق عليها او لاحق لها . والقائلون بانها الحملة الفرنسية ينظرون الى ما وفد مع تلك الحملة من علوم الغرب وفنونه ، مما رأوه عاملا ضروريا لحركة النهضة التى قامت من بعد . والتاريخ المصرى الحديث مرتبط فى هذا المنظور بما وفد عن العرب من اسباب العمران الحديث ، بمعنى أن مصر الحديثة هى هبة الحضارة الغربية بنظمها ومخترعاتها ومكتشفاتها . والناظرون الى علامة البداية فى الحركة الثورية الشعبية ، عظم تركيزهم على الحملة الفرنسية من حيث كونها المفجر لحركة المقاومة ضد الغزو والاحتلال . والمنقبون عن نقطة البداية فى الصراعات الطبقية عمدوا الى ما تصاعد من هبات الجماهير ضد جور الولاة العثمانيين وبكوات المماليك ، وما احتدم من الصراعات الاجتماعية ، مما أثبته الجبرتى عن احداث ما قبل الحملة الفرنسية ، واعتبروا ذلك علامة البداية .

والصحيح فى نظر كاتب هذه الدراسة عامة ، وبالنظر الى موضوع هذه الدراسة خاصة ، هو الاعتبار فى تاريخ مصر الحديث بنشأة دولة محمد على فى ١٨٠٥ . وموضوع الكتاب يتعلق بالصلة بين مسلمى مصر وقبطها فى المجال السياسى ، أى بحث تلك الصلة من خلال تطور الجماعة الوطنية المصرية ، ومن خلال نمو المفهوم القومى للجامعة السياسية منذ القرن التاسع عشر ، متمثلا فى حركة الاستقلال السياسى عن السلطنة العثمانية ، وفى حركة التميز القومى عن الخلافة العثمانية . وان من يطالع التاريخ المصرى ليكتشف فى وضوح ، أن ثمة تلازما تاريخيا بين بداية تكوين الجامعة الوطنية المصرية فى العصر الحديث ، وبين بناء الدولة الحديثة على عهد محمد على . وليس من شطط التعبير القول مجازا فى هذا الخصوص بأنه « فى البدء كان الدولة » .

والدولة المصرية هي المؤسسة القومية التى قام علي أكتافها بناء الجامعة السياسية المصريه ، وكانت حتى الثورة العرابية التنظيم الاوحد الذى رعى هذه الجامعة ونما بها . والى هذا التنظيم يعود الفضل فيما شوهد من تطوير ، واليه يرجع السبب فيما يكون قد اعتوره من تكسات . وكان بناء الجيش المصرى هو حجر الزاوية فى هذا البناء . لم يشيد الجامعة الوطنية فى مصر حزب من الأحزاب أو اية جماعة أهلية ، انما كانت الدولة والجيش هما المبدأ والمنطلق ، وفى أحشائهما ولدت « المصرية » و « الحداثة » ، متمثلة فى الجيش ، ودور التعليم ومؤسسات الحكم المتطورة . ان التنظيم « المصرى » كان سابقا على الوعى بالمصرية ، كما أن هذا التنظيم دفع اليه مشروع سياسى كبير جرى على يدى محمد على ، ولم تدفع به موجبات تطور « السوق الرأسمالية » حسبما استقرأ الفكر الماركسى من تجارب القوميات الأوروبية.

استطالت تلك العملية التاريخية على عهد محمد على ، من بدايته فى ١٨٠٥ حتى نهاية حكمه على مشارف النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وبناء الدولة المصرية الحديثة ، لم يبدأ فور تولى محمد على الحكم ، انما تكون على مدى من السنين ، من خلال ادراك هذا الحاكم لحركة التاريخ وتجاوبه معها ، ومن خلال سلسلة الافعال وردود الفعل الواعية التى عرفتها مصر فى تلك المرحلة وما التقطه الحاكم ببصيرته السياسية النافذة .

ومحمد على بناء ومصلح عظيم ، انعطف على يديه التاريخ المصرى الى حيث يجرى على دربه الى اليوم . لعله قضى وهو يتصور أن نجاحه قد انتكس ، وأن مشروعه السياسى الطموح قد تحطم بمعاهدةلندن فى ١٨٤٠ ، وما ادت اليه من إجهاض تجربته واضمار جيشه وتفكيك اقتصاده وتحطيم احتكاره وضرب صناعاته ، والقضاء التام على عزمه الطموح فى ارث الخلافة العثمانية واعادة بعثها على يديه . ولعل مشروعه كان ينحصر فى بلوغ تلك الغايات ، أى بناء امبراطورية اسلامية جديدة ترث الخلافة العثمانية ، ولعله كان ينظر الى غير هذا الهدف باعتباره مجرد وسائل يحقق بها بغيته الوحيدة فى تكوين تلك الامبراطورية . ولكن هذا الذى يعتبر وسائل لديه ، هو بعينه الأثر الباقى لحكمه وعهده ، وهو بعينه الذى يعتبر غايات لدينا نحن المصريين. هو النهضة بالمجتمع المصرى واشاعة روح التحديث فيه وارساء أسس بناء الجامعة الوطنية السياسية . لقد تحطمت غايات محمد على أمام ناظريه ، ولكن بقيت وسائله هى لب الغايات المصرية . ان جهاز الحكم والادارة والجيش والصناعة والزراعة الدائمة والتعليم الحديث ، وعلى رأسها كلها أسس الجامعة السياسية الوطنية ، كلها ترجع فى مجملها الى الابنية التى شادها الرجل فى الثلث الاول من القرن التاسع عشر .

وشأن محمد على شأن القادة المصلحين جميعا ، يمتزج فيه القديم

والحديث . فلم يكن مصلحا كبيرا قضى على دولة الاتراك والمماليك فقط ، ولكنه كان مملوكا وعثمانيا عظيما أيضا . هو مملوك لا بمعنى كونه فارسا مجلوبا بالشراء من نياف القوقاز ، ولكن بالمعنى السياسى ، معنى كونه استخدم وسائلهم وطرائقهم فى السياسة والصراع ، فكانت له ذراعا مملوك عثمانى وعينا مصلح حديث . وامتزج فى عقله وفعله كل من تجاربه يديه ونظرة الاستشراف الى المستقبل .

أول ما وضع الرجل يديه عليه هو الجيش . به بدأت عملية بناء مصر الحديثة دولة ومجتمعا واتصل بهذا الخيط كل ما شيد وأسس لذلك يكون من المفيد ادراك لسياسة محمد على المصرية تتبع ما صنع تشييدا للمؤسسة العسكرية . والمعروف أن جماهير الشعب المصرى ساهمت بقيادة السيد عمر مكرم فى تعيين محمد على واليا على مصر ، وبقيت تلك الحركة الشعبية طافية على السطح ، تسهم فى صيانة الحكم الجديد خلال السنوات القليلة التالية ، التى انشغل فيها محمد على وعسكره الألبانيون والدلاة ، فى تشتيت شمل فلول المماليك من حكام مصر السابقين . وحدث فى ١٨٠٧ أن وفدت الى مصر حملة فريزر الانجليزية واحتلت الاسكندرية ، فلقيت ماهو معروف من مقاومة المصريين . وبلغت المقاومة ذروتها عند احتلال الحملة لمدينة رشيد لتسيطر على مدخل النيل من البحر المتوسط . والمهم فى تلك المقاومة التى افتتلت الحملة الانجليزية ، أنها لم تسقط فقط هيبة الانجليز ، ولكنها كشفت عما أظهره الجند من خوف وفرار أمام الغزاة . كما أظهرت ما استولى على محمد على من فزع ، عندما علم باحتلال الانجليز الاسكندرية، فتشاغل عن المساهمة فى المقاومة ، وتلكأ حيث كان بالصعيد يتعقب المماليك، وابطأ الخطو فى العودة الى القاهرة . وبهذا ظهرت للمقاومة الشعبية المصرية ، أنها قادرة على احراز نصر حاسم على الغزاة ، بقوتها الذاتية ، وبقيادتها وكبار المشايخ ، وكلهم زهو بما أنجزوا ، وكلهم أمل أن يزداد الوالى استنادا اليهم واشراكا لهم فى سياسته ، واقترحوا عليه استمرار المقاومة وأن يخرجوا جميعا « مع الرعية والعسكر » لمواصلة الجهاد . ولكنهم فوجئوا به يجيب «ليس على رعية البلد خروج وانما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر» .

بهذه الكلمة كشف الرجل عن فلسفة للحكم لها تقاليد راسخة من مئات السنين ، وهى عزل المصريين عن الجيش وعن واجب الدفاع عن بلادهم ، وتكوين الجيش من عناصر دخيلة تحتكر العمل العسكرى ، وتستمد من احتكارها السلاح سيطرتها على البلاد ، ومن احتكارها حماية الديار وظيفتها الاجتماعية وشرعية وجودها ومبرره . ورغم أن محمد على كسب حكم مصر لأسباب من أهمها مساندة المصريين له ، فما لبث فور توليه السلطة أن أسرد

بالقصور الذاتي لنمط الحكم القديم ، حيث يقوم الانفصال القاطع بين النخبة الحاكمة وبين المحكومين . ان فشل حملة فريزر أكسب محمد علي كسبا متعدد الجوانب . اذ أحبط الغزو وقواه ذلك على منافسيه من بقايا مماليك مصر ، ورفع من شأنه في نظر الدولة العثمانية ، وثقل موازينه في الميدان الدولي ، فبدأ بهذا الحادث حكم محمد علي يستقر استقراره المعروف الممتد حتى نهاية حياته بعد اربعين عاما ، واستمر في ذريته حتى منتصف القرن العشرين .. رغم كل تلك المكاسب السياسية والتاريخية ، لم ينسى الرجل في لحظة النصر ابجديات سياسة حكومات العصور الوسطى ، وهي أن ينحصر دور الشعب في اداء « علائف العسكر » دون أن يكون للرعية « خروج » ويعلق الجبرتي على ذلك بقوله «ليت العامة شكروا على ذلك أو نسب اليهم فعل ، بل نسب كل ذلك الى الباشا وعساكره ، وجوزيت العامة ضد الجزاء بعد ذلك (١) » .

بهذا المنطق التقليدي الصرف بدأ محمد علي ينفذ سياسته في بناء الجيش المنظم الحديث . وظل سنين عدة يستخدم جنوده من أخلاط الاجناس العثمانية ، في الحروب التي خاضها تنفيذا للسياسة العثمانية ، كحرب الجزيرة العربية ضد الوهابيين وحرب اليونان والحملة على السودان ، كان في تلك الفترة عثماني الأهداف مملوكي الأساليب ، تحصل مشروعه السياسي ـ على ما يذهب الدكتور محمد شفيق غربال (٢) ، في أحياء العالم العثماني. وحاول الرجل في اطار هذه الصيغة اضفاء الطابع الاوروبي على جيشه ، من حيث تنظيم الجنود وتدريبهم فنون القتال الحديث واستعمال ادوات الحرب الجديدة . ولكن مع بقاء جيشه مكونا من هذه الاخلاط العثمانية المملوكية من غير المصريين اهالي البلاد . وجاءت هذه المحاولة في ١٨١٥ بعد توليه الحكم بعشر سنوات ، وبعد أن استقرت حكومته استقرارها غير المنازع بمذبحة المماليك ١٨١١ . ولكن محاولة تحديث الجيش بهؤلاء الاخلاط باءت بالفشل ، يصفها الجبرتي بقوله ، « أمر الباشا جميع العساكر بالخروج الى الميدان قبيل الفجر للتعلم على طريقة الافرنج الى الضحوة ، فأخذوا في الرماحة والبندقة المتواصلة المتتابعة كالرعود ، ورجعوا داخلين في المدينة في كبكبة عظيمة ، وداسوا أشخاصا بخيولهم بل وحميرا أيضا (٣) » . ودبر الجند مؤامرة ضده باشاعة التمرد والاضطراب في المدينة ، وكشف ذلك له على انه ان صمم على « التجديد » .فلابد من التخلص من الجند القدامى غير النظاميين .. فبدأ على مهل وبحذر يبعدهم من القاهرة الى الاقاليم والثغور، تشتيتا لهم واقصاء عن مركز الحكم بالعاصمة . ولم يكن في مقدوره أن يستبدل بهم مماليك جدد ، لأن شراء هذا الرقيق الأبيض كان قد استحال تقريبا منذ بسط الروس سيطرتهم على جورجيا وبلاد الجركس التي كان يستورد منها المماليك عادة .

ولكن ما انكشف لمحمد علي من استحالة تجديد الجيش مابقى فيه الجند القدامى ، ومن فشل السلطان محمود الثاني في تجديد جيش السلطنة بسبب تمرد الجند الانكشارية ، كل ذلك لم يفتح امام بصيرته فورا طريق الاعتماد على المصريين . يذكر عمر طوسون « اتجهت انظار الوالي الى تأليف الجيش النظامي . وكان كلما فكر في أن يكون هذا الجيش من الاتراك أو الارنؤود ، اعترض له ما صدر عن هؤلاء من الثورة ضد النظام العسكري مرارا ، فرأى أن يؤلف الجيش من جنس آخر . غير انه بقى مترددا في تعيين هذا الجنس . وكان يرى اختيار المصريين لهذا الأمر مخاطرة كبيرة ..(٤)».
لقد كان الوالي من الذكاء والبصر بحيث أدرك أهمية العنصر المصري في تحريك السياسة ، وكان هذا من مرجحات توليه الحكم في ١٨٠٥ . ولكن ما أن تولى السلطة حتى امتلأ عقله وقلبه من جديد بالأسلوب العثماني في تكوين الجيش — عمود الارتكاز في السلطة — من المسبيين الاجانب . وجاءت حملته على السودان في ١٨٢٠ ، ومن أهم ما وراءها ، البحث عن الايدي المقاتلة يتلمسها في سواعد الافريقيين . وجلبت حملته الى مصر اعدادا وافرة منهم. واقام في منفلوط معسكرا لنحو ثلاثين ألفا من السودانيين يدربون على فنون القتال الحديثة . ولكن الطقس وطرق التدريب لم تلائمهم ، واستشرت الأمراض فيهم حتى كادت تفنيهم . وفشلت التجربة الثانية لتكوين الجيش النظامي الحديث على اسس مملوكية .

بداية التمصير :

لزم انقضاء اكثر من خمسة عشر عاما على تولي محمد على الحكم ، حتى يستطيع الاقدام على « المخاطرة التي كان يتهيبها من قبل ، وانفذ الفكرة التي كانت تخامره ولا يجرؤ عليها ، فأصدر امره بجمع انفار الجيش الجديد من المصريين .. » . كانت هذه المخاطرة ، استجابة بطيئة لضرورة املت نفسها عليه ، وهي استحالة بناء المؤسسة العسكرية الحديثة بغير المصريين . وأصدر في ١٧ فبراير ١٨٢٢ أمره الى أحمد باشا طاهر ليجمع من الوجه القبلي اربعة آلاف مصري لينضموا الى لاظ اوغلى ناظر النظام العسكري ، ليرسلهم الى سليمان باشا (كولونيل سيف) مدرب الجند باسوان ، ليدربهم حسب مقتضيات النظام الحديث ثلاث سنوات ، يعادون بعدها الى بلادهم ويعتبرون جنودا مدى الحياة . وفي مارس ١٨٢٢ كتب الوالي الى ابنه ابراهيم باشا يحدد له شروط التجنيد من الفلاحين بأن يكون المجند « متوطنا في القرية التي يجلب منها ، وذا أهل وسكن فيها ، وليس من هؤلاء الدخلاء الشاردين الذين لا يضبطهم ولا يقضهم زمام ، وأن يحرر هؤلاء الأفراد بمعرفة حكام أقاليمهم وبكفالة شيوخ قراهم ، بحيث يكونون مستقرين في اماكنهم مهيئين للطلب ، وأن يثبت في الدفتر اسماء قراهم واسماؤهم وأسماء آبائهم ، وانهم سيستخدمون ثلاث سنين . يعطون في أثناء خدمتهم لحما وارزا مفلفلا مرتين في الأسبوع ، ومرتبا قدره ثمانية قروش كل

شهر ، والكسى اللازمة لهم فى كل عام (٥) » . فجاء هذا القرار يمثل منعطفا تاريخيا عظيم الخطر فى بناء مصر الحديثة . كان أول قرار بالتجنيد الاجبارى للمصريين ، وبناء المؤسسة العسكرية ــ ركيزة الدولة ــ من « ذوى الأهل والسكن » فى مصر . يعلق الدكتور غربال على ذلك بقوله « لقد حل محمد على الكبير مشكلة تكوين القوة العسكرية على الوجه الذى أوجدته الديمقراطية الفرنسية وليدة الثورة الفرنسية ، أى التجنيد العام ، وسوى بذلك أمرا استعصى على الحكومة الاسلامية . لقد عمدت الحكومات القديمة الى استخدام أهل المناطق الجدباء أحيانا ، والى جميع العبيد أحيانا اخرى . حاولت الحكومة الاسلامية هذا الحل أو ذاك ، وكان سر اضطرابها وتزعزع كرسيها ونفاد مواردها .. (٦) » . ولم يعد المصريون مطالبين فقط بعلائف العسكر ، وانما صار لهم « الخروج » . وبدأت أولى خطوات تمصير الدولة، وتمصير الجماعة السياسية فى مصر .

قاوم الأهالى التجنيد فى البداية ، لم تظهر لهم دلالته التاريخية وقتها، ورأوا فيه ضريبة جديدة أو نوعا من السخرة جديد ، هو اشد عتوا من ضرائب المال وسخرة الاشغال العامة . ونفروا من التجنيد افرادا وجماعات ، فكان عمال الجندية يقتنصون الشباب اقتناصا من القرى ، ويسوقونهم مصفدين بالاغلال ، لم يكن النفور من التجنيد كراهة للجندية ، والعسكرية فى بعض الفروض كانت مقرونة أمام عيونهم بما يتمتع به الجندى مملوكا أو تركيا من جاه وهيبة ورفاهة ، ولكن اتى النفور من هذا الانفصال القاطع بين الفئة الحاكمة وبين الأهالى ، على مدى مئات من السنين . واستحال فى تصور المصريين أن سيكون لهم منها ما كان لغيرهم من حاكمية وسيادة . مادام الأمل ابن التجربة ، ومادام الخيال وليد الواقع المحسوس .

وعلى أية حال ، فان قرار التجنيد الذى فرض بالقوة الجبرية على المصريين ، لم يكن مجرد قرار يصدر من الوالى ظلما او عدلا ، وينفذه عماله بالعنف أو بالرحمة ، ولكنه كان أمرا يستلزم أمورا وتتداعى معه مجموعة من الآثار . ووجب به على الحاكم أن يعيد النظر فى علاقته بالشعب كله بطريقة من الطرق ، وتغيير الجندى اقتضى من الحاكم أن يغير من نفسه . وهنا يظهر الانجاز الحقيقى لمحمد على كحاكم عبقرى ، لم يضق أفقه عن قبول ما انفتحت ذرائعه بتجنيد المصريين . ولم يغب عن تقديره الفارق الضخم بين اقتناص الجندى مخلوعا من بيئته فى بلاد القوقاز والشركس ، وبين اقتناصه من قرى مصر . واذا كان الاصطياد أول درس واحسمه فى ترويض الوحوش ، فهو كذلك من حيث ما يعنيه الاصطياد من خلع الصيد عن بيئته ، فيسهل بعد ذلك تدريبه على خدمة أى هدف وأى شىء . وعلى الضد من ذلك لن يروض أى وحش ما بقى فى غابته وبين قطيعه . مهما بلغ عنف الحاكم وقسوته . كان الجندى القديم يحترف القتال كمهنة يمارسها ارتزاقا . مفصول الروابط

عن وشائج الأهل ومجالات الانتاج فى البيئة الاجتماعية . تتدنى عوائده المادية الى المستوى الحسى الفردى المباشر ، وتنحصر عوائده المعنوية فى الشعور بالسيادة واشاعة الخوف والرهبة . اما الجندى المواطن - فعلى النقيض صيغت مادياته وروحياته فى اطار من وشائج قرابة الأهل والسكن وعلاقات الانتاج ، وفى محيط الأسرة والقرية والمهنة . ومادياته شائعة مع غيره لا تقف عندحدود الاشباع الحسى المباشر ، وانما تمتد وتتصاعد الى مستوى جماعى . ويحركه الشعور بالانتماء الى الجماعة . ومن جهة أخرى فان التنظيم الحديث للجيوش يتطلب قدرا من التخصص وتوزيع العمل ، ويوجب كثرة كثيرة فى عدد الجند . الامر الذى لم يكن فى المقدور معه عزل الجنود اجتماعيا عن عامة الشعب بالدخول الوفيرة . ومن جهة ثالثة ، فان تجنيد المواطنين كان أمرا متصل الأسباب والآثار بمسلك الحاكم تجاه الرعية ، بمراعاة درجات السخط والتأييد المحسوب والمتوقع فى اطار أمن الحكومة ، وبمراعاة عناصر الانتاج الاقتصادى مادام المجندون هم فى النهاية قسما لا يجهل أثره من قوة الانتاج البشرى فى الصناعة والحرف .

كتب محمد على الى ابنه ابراهيم « من الجلى الواضح أن الواجب يقضى علينا ان نجند العساكر حسبما يتيسر لنا ، وأن نستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف ، وان نوفق بين مصالحنا وحالتنا وأن نرى أعمالنا على قدر قدرتنا .. (٧) » . وأرسل اليه عماله يخبرونه بفرار الجند ، فرد عليهم شارحا أن التجنيد ليس من عادة الفلاح ، فليس من الصواب ارغامه عليه او معاملته بالعنف « بل كان يلزم تحرير الفلاحين وتجنيدهم باستدراج عقولهم اليه ، وذلك بتفهيمهم تدريجيا أنه امر منطو على الخير ، وبملىء آذانهم بالأقوال التى تستوجب حسن قبولهم اياه ، وقد يكون ذلك بواسطة الوعاظ والفقهاء .. (٨) » . وأمر بوجوب قراءة الفاتحة قبل البدء فى أعمال التدريب « أن فاتحة الكتاب لا ريب فى أنها جامعة للفيوضات الأزلية . فاذا ما قراها جنود الجهادية فى أيام التدريب قبل الشروع فيه ، ثم باشروا التمرينات عقب القراءة ، لكان ذلك مستوجبا للفيض والبركات » . وأوحى الى بعض شيوخ الازهر أن يشتركوا فى هذه الحملة ، لاضفاء الطابع الشرعى على النشاط الجهادى . من ذلك ما كتبه الشيخ خليل الزجبى فى كتابه « تاريخ الوزير محمد على باشا » ، اذ خص « النظام الجهادى الجديد » بفصل فيه ، بين شرعية هذا النظام وأساسه الدينى من حفظ الثغور الاسلامية وتحصينها ، مع ما يلزم دفاعا عن بلاد الاسلام من طاعة وصبر ونظام (٩) .

وامتلأت كتب الوالى الى عماله بوجوب ملاحظة أحوال المجندين ، وحسن معاملة من لا يقبلون فى الفرز فيعادون الى قراهم ولا يتركون مشردين . كما اهتم بأثر التجنيد فى عمليات الانتاج الزراعى ، اذ كان المجندون هم زهرة

شباب القرى من أصحاب الفئوس الضاربة ، فكان يذكر عماله ألا ينسوا أن هؤلاء فلاحون ، عليهم واجبات فى قراهم خاصة فى مواسم البذر والحصاد ، وانه يلزم الا يتعارض ميعاد التجنيد مع مواسم الخدمة الزراعية « التى عليها مدار الغنى والثروة للجميع (١٠) » .

لم يكن للمؤسسة العسكرية ، فى زمان الحكم المملوكى العثمانى ، أدنى علاقة عضوية بالشعب . كانت اشبه بالحجر الصلد يضرب الرؤوس من عل، ولا يجرى التفاعل بين الطرفين . واتى تجنيد الفلاحين ليقيم جسور التفاعل بين المحكومين والحاكم من خلال تلك المؤسسة التى تمثل ركيزة الحكم . وبدأ الجيش بذلك ينطبع بالطابع المصرى . واذا كان اعتاد الحاكم من قبل أن يتعالى على محكوميه ويستغنى عن الاتصال العضوى بهم ، فهو لا يمكن أن يستغنى عن الاتصال العضوى بجهاز حكمه وقواه الضاربة . والحكم بالضرورة عمل جماعى تقوم به مؤسسة ما ، يشمل أفرادها شعور بالانتماء الواحد لأصل أو أهداف أو فلسفة . والحكم الفردى الطليق لا يعنى انفصال الحاكم عضويا عن مؤسسة الحكم أو مفارقته لها ، ولايعنى أكثر من أن مشيئته فى اطار المؤسسة الحاكمة مشيئة غير مقيدة من الناحية التنظيمية ، ولكنها مشيئة مقيدة وذات حركة محسوبة من الناحية السياسية ، والا فقد أسباب الاتصال والتحريك . وما دام الجيش قد بدأ ينطبع بالطابع المصرى ، فقد لزم الحاكم هو الآخر أن يسير فى طريق التمصر . حدث أن امتهن احد كبار الموظفين الأتراك « على اغا » الفلاحين المجندين فى حفل عام وقال « صار الفلاحون العمى عساكر مهما يكونوا لا يكونوا مثل عساكرنا الأتراك » وعلم محمد على بهذه القالة فارسل الى محافظ دمياط يأمره « اضربوه (على أغا) مائة نبوت على انيته وينفى ، وان عاد يصلب » . وتكشف جسامة العقاب عن حمية محمد على ، وهى حمية لا ترجع الى فرط تعاطف مع الفلاح ، ولكن الى تقدير الوالى لما يخدش هيبة حكومته ، اذ تمتهن المؤسسة العسكرية بامتهان العنصر الغالب فى تكوينها . ويكشف ذلك عما أخذ ينمو من توحد بين المؤسسة العسكرية وبين الفلاح المصرى بحيث يكون امتهانه امتهانا لسلطة الدولة . وقد صار الحاكم — رغم أصله الأجنبى وسلطته الفردية المطلقة ، صار مضطرا حفاظا على سلطانه ، أن يستوجب قدرا من الاحترام لشعبه .

حدود التمصير :

لم يسر تمصير الجيش الى نهاية الشوط . ولم يكن لمثل محمد على أن يفعل ، ولا كان من شأن الممكنات التاريخية المتاحة أن تسمح ببلوغ التمام فى هذا الشأن . ووقف اختيار المصريين عند مستوى الجند والعسكر دون الضباط والقيادات . وقد يرجع بعض السبب الى صعوبة التسليم بامكان اختيار قادة جيش ضخم يصل عدده الى ٣٧٦ الف جندى (بلغ هذا الرقم فى سنة ١٨٣٩) ، ويسيطر على دولة تمتد من السودان جنوبا الى سوريا

شمالا الى الجزيرة العربية شرقا ؛ ويحارب السلطنة العثمانية ويناجز جيوش اوروبا واساطيلها ، فلم يكن بالامكان التسليم أن يختار قيادته من عناصر ظلت بعيده عن الجندية والخبره العسكرية مئات من السنين . على أن بعض السبب يعود ايضا الى حرص الحاكم على ابعاد المصريين عن المناصب القيادية ضمانا لما رآه امنا لحكومته . وادخال المصريين حتى فى ادنى مستويات العمل العسكرى لم يشرع فيه ـ كما سلفت الاشارة ـ الا بعد فشل كل البدائل المتاحة . وقد سجل الامير عمر طوسون نقلا عن كلوت بك ، ان استخدام المصريين اظهر أنهم يقادرون على استعادة مجدهم التالد فى الحروب ، ولكن ما كانوا يتمتعون به من صفات عسكرية باهرة . كانوا يفقدونه اذا ارتفعوا الى مراتب القيادة مما أرغم محمد على على تنحيتهم عنها ، ثم يكشف عن السبب السياسى لهذه النتيجة قائلا فى وضوح ، « ربما كان هذا من حظ محمد على ويمن طالعه ، لأن ـ المصريين شعب سريع التقلب ، وهو من هذه الوجهة لا يؤمن جانبه . فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه ، لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد . أما والحالة كما هى الآن ، فالرؤساء قابضون على ناصية الجنود ، وهم لا يركنون الى المصريين كما يركنون الى ابناء جلدتهم . فهم لذلك مضطرون لأخذ الحيطة لأنفسهم . ونشأ عن ذلك مراقبة متبادلة كانت نتيجتها خضوع الجيش والفه للنظام (١١) » . كما يذكر « كانت وظائف الضباط مقصورة على الاتراك والمماليك ، لأن الباشا لم يكن يريد أن يجعل نفسه فى متناول الشعب المصرى ، ولكن لما توطدت سلطته أدخل المصريين فى وظائف الضباط الصغيرة » فأظهروا ذكاء فائقا وصاروا افضل من الأتراك (١٢) .

كان محمد على ترتيبا يقف على رأس فرقة من الالبان والدلاة ، ويحوطه جمع من الاتراك يشكلون النخبة التى استعان بها فى حكم مصر وقيادة جيشها عندما صعد الى الولاية . ولكنه ادرك أن اقتصار استناده على هؤلاء موقع له فى قبضتهم ، مما يترجح معه احتمال تألبهم عليه حسب العادة الجارية وقتها . وقد سبب له الجند الالبان كثيرا من الاضطرابات مما أوجب عليه رسم خطة هادئة لبعثرتهم فى الاقاليم والتخلص منهم فى حرب الوهابيين . وكان الشروع فى تجديد المؤسسة العسكرية لابد واجدا مقاومة عنيفة من هؤلاء ، مما يضيف سببا للتمرد وعدم الاستقرار ، فضلا عن احتمال افشالهم المشروع ، كما كان عزمه الاستقلال عن السلطنة العثمانية ومناوئتها ، مما يثير تنازع الولاء لدى هؤلاء الاعوان العثمانيين . وكل تلك الاسباب يشير الى أن احتمالات الخطر ارجح من احتمال السلامة . لذلك عمل الوالى على اضعاف تلك القوة ، وموازنتها بغيرها من القوى .

وكان محمد على قد اتم التصفية المادية الاساسية لقادة المماليك فى ١٨١١ ، فجمع غلمانهم وصغارهم بمدرسة القلعة ، يعلمهم التركية قراءة

وكتابة ويدربهم فنون القتال ، ليكونوا جنودا يدينون بالولاء له بعد أن صاروا مماليكا له . ولما استعمل الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) فى تدريب جيشه ، قدم اليه خمسمائة من أولئك المماليك يدربون على فنون الحرب الحديثة ، وحث الوالى كبراء الدولة على الاقتداء به فى تقديم بعض مماليكهم لهذا الغرض ، وبلغ المجموع نحوا من الالف كانوا القيادات للجيش المصرى الحديث . واختار للمدرسة الحربية مدينة أسوان لتكون عزلتها فى أقصى الجنوب حاميا لها من تيارات السياسة فى العاصمة . وارسل الوالى الى ناظر المدرسة فى سبتمبر ١٨٢٢ «حيث أن المماليك اجدر بالمعاونة بالنسبة للجنود الاتراك ، فيجب البدء بهم فيؤخذ منهم من يليق أن يكون ضابطا ، ثم يكمل العدد الباقى من الأتراك ...» (١٣) . وأمكن رغم الصعوبات والفتن ، أن يتم تدريبهم فى ثلاثة اعوام ، وان يعودهم على أصعب الخصال بالنسبة لهم ، وهو الضبط والربط (١٤) .

بدا لمحمد على وقتها ، أنه يصعب بناء الجيش الحديث والدولة الحديثة بغير الخبرة الحديثة فى النظم والعلوم . ولم توجد هذه الخبرة الا لدى الاوروبيين . فأخذ النظام الحديث كله فى الجيش — مشاة وفرسانا ومدفعية — عن النظام الفرنسى . وجرى الامر على مايتبع فى الجيش الفرنسى من تمرينات وتحركات ، حتى فى الموسيقى . وترجمت القوانين واللوائح الفرنسية حرفيا لينظم الجيش المصرى على مقتضاها . واتبع فى تصنيف درجات الضباط وترقيتهم النظام الفرسى (١٥) . ولايكاد يظهر خلاف فى ذلك عن النظم الفرنسية الا النداءات العسكرية التى بقيت تركية ، والا ملابس الضباط والجند . وتم كل ذلك بواسطة ضباط ايطاليين وفرنسيين فى البداية ، ثم غلب الطابع الفرنسى . وكان أشهر هؤلاء ، كولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) الذى القيت على عاتقه مهمة تشكيل الجيش وتدريب ضباطه ابتداء من الجماعة التى أرسلت الى أسوان فى ١٨٢٠ . وعرفت اسماء مثل الجنرال بوابينى والكولونيل جودان ، وبولونينى ناظر مدرسة المشاة ، وفاروق ناظر مدرسة الخيالة ، وساجرا (البرتغالى) ناظر مدرسة المدفعية ، وبيسون مراقب انشاء السفن ، واللواء دى سيريزى الذى أشرف على الترسانة البحرية ، وموجيل الذى صمم أحواض السفن بالاسكندرية ، وانطون يناتسى وكاملو توسكانى من معلمى المدرسة البحرية ، وجملة اخرى من كبار الضباط .

على هذا النحو تكونت المؤسسة الرئيسية فى دولة محمد على . المصريون الذين كانوا من قبل ، على مدى مئات من السنين — يعاملون كشعب محروم ليس له ادنى نصيب فى المساهمة فى حكم ولا فى جيش ، أدخلهم النظام الجديد فى الجيش ، وتكونت قاعدته كلها منهم ، فبلغت فى ١٨٢٦ نحوا من ٣٧٦ الفا من الجنود . ولم يؤذن لهم بتولى وظائف الضباط ، لما سبق بيانه من

خشية الحاكم أن يتحد الجند والضباط عليه ، فلما استقرت الدولة اذن لنسبة محدودة منهم أن تصل الى رتبة اليوزباشي فقط . والعناصر التركية التي انحصرت فيها القيادة منذ غزو تركيا لمصر في ١٥١٧ م تقلص دورهم في مؤسسة محمد على ، مع بقائهم يشغلون سمها ذا شأن في قيادة الدولة والجيش ، وهم ذوى الخبرات التقليدية في فن سياسة الحكومات ، ويستند ولاؤهم للوالي أنى كونهم صفوته وأبناء لغته ، ويتأتى الحذر منهم من احتمال توزع ولائهم بينه وبين السلطان العثماني ومن احتمال طمعهم في سلطة الوالي ، وأوجب ذلك منه موازنتهم بقوة أخرى في قيادة الجيش والدولة . والمماليك الذين استصفاهم محمد على لنفسه بعد ذبحه زعماءهم ، فصاروا رجاله يوازن بهم الترك في القيادة ، ويستفيد من ذكائهم وجسارتهم ، ويطمئن الى ولائهم بما يسود بينهم من تقاليد انتقال الولاء الى الامير الغالب ، يخلصون له اخلاصهم لمن سلفه ، ولم يكن الرق في عرف المماليك نوعا من القسر أو الاستغلال ، بقدر ماكان نوعا من التبني والانتماء . وكان اطمئنان محمد على اليهم بما جعلهم الغالبية في قيادة الجيش بالنسبة للاتراك ، فكانوا يمثلون نحو سبعة الاعشار في قيادة الجيش بينمايمثل الاتراك نحو الثلاثة أعشار(١٦) . ولم يغب عن الوالي حذره من هؤلاء رغم انتفاء ولائهم لغيره ، فلما حارب عبد الله باشا الجزار حاكم عكا ــ وكان من أصل مملوكي ــ احتاط محمد على من مماليكه ، فجعل كل اثنين من المماليك يقابلهم ثلاثة من الأتراك في قيادة الجيش المبعوث لفتح عكا .

ومن ناحية اخرى ، وجد عرب البادية يعيشون على مشارف وادى النيل والصحارى ، في الشرقية (شرق الدلتا) والبحيرة (غرب الدلتا) وفي الصعيد قبائل ليس لها مستقر ثابت ، تقتات على الرعى وعلى الاغارة والسلب من أراضى الوادى . كانوا من عوامل اضطراب الأمن ، خاصة بالنسبة لدولة محمد على ، الساعية الى تنظيم شئون الاقتصاد والزراعة على نحو صارم ، والى تحقيق مشروع سياسى طموح . وفي ١٨٢٧ وجدت ستة عشر من هذه القبائل تضم أكثر من عشرة آلاف جندى بدوى من المشاة وسبعمائة وخمسين من الفرسان ، موردها الرئيسى تربية قطعان الماشية . كما وجد نحو أربعة وثلاثين قبيلة تضم نحو خمس وعشرين الفا من جنود المشاة ونحو ستة آلاف فارس ، لامورد لها غير الاغارة والسلب . وجهد محمد على في القضاء على هذه الظاهرة . فاستألف الفريق الاول من القبائل ، وجذبه الى حياة الاستقرار واقطعه الاراضى في الأباعد . وعمل على تحويل الفريق الثانى الى نوع من الشرطة ، حاربهم بعنف في البداية حتى خارت شجاعتهم ، فلما أظهروا الرغبة في الدعة استألفهم ، وعقد معهم الصلات وعهد اليهم حراسة ماكانوا يسطون عليه من قبل من القوافل لقاء أجر ، وأخذ جيادهم الاصيلة وأخذ منهم الرهائن لضمان الولاء ، ثم عامل شيوخهم بكرم وبلهنية معاملة الانداد لافراغ غضبهم وارضاء كبريائهم ، وشكل منهم فرقا في جيشه بأجر

مرض ، شريطة ان يأتي كل منهم بفرسه وبندقيته . بلغ عددهم فى جيشه نحو الخمسه آلاف ، كانوا كفرسان القوزاق غير النظاميين فى بعض جيوش اوروبا ، يقومون بمهام الاستطلاع أثناء زحف الجيوش ومطاردة الاعداء ، ويقومون فى السلم بمهام الحراسة وتأديب قبائل البدو المتمردة (١٧) .

ثم أبقى للاقباط المصريين دورهم التقليدى فى ادارة شئون المالية العامة للدولة ، لما اشتهروا به من تخصص فى الشئون المالية وحسابات الدخل والخرج وتقدير الضرائب وجبايتها ، كان الاقباط يكونون نحوا من مائة وستين الفا من المصريين البالغين وقتها نحوا من الثلاثة ملايين نسمة (١٨) . اشتهروا من قديم بكفايتهم فى علم الحساب ، وكان منهم مساحو الارض والنساخون والصيارفة والوزانون وكتبة الحسابات . ولم يكن جديدا أن يكل محمد على اليهم هذه المهام اذ جرى العمل منذ الفتح العربى على ابقاء اختصاصهم بها ، وكان «المماليك وابناء العرب يعهدون اليهم بادارة أموالهم الخاصة» (١٩) ، ومنحوا أيام الحملة الفرنسية وظائف تنطوى على مسئوليات هامة (٢٠) . ثم زاد نفوذهم على عهد محمد على بحكم زيادة نفوذ الدولة واضطلاعها بالمسئوليات الجسام فى بناء مشروعات الوالى الاقتصادية . ويظهر من تقرير جون بوزنج المبعوث الانجليزى الى بلمرستون وزير خارجية بريطانيا فى ١٨٣٧ ، أن كان الاتراك يعتبرونهم طائفة منبوذة من الشعب المصرى ، ولكن «ثمة شيء من التعاطف بين القبط وابناء العرب ، نعله نتيجة ما يقاسونه جميعا من آلام» فضلا عما يتحلون به من صفات حسن المعاشرة وحب السلام والفطنة والذكاء ، «ولايكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الاوروبيين اى اختلاط ، ولايعرف عن عاداتهم المنزلية الا القليل ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، فالحجاب مضروب على نسائهم كما هو مضروب على نساء المسلمين ... وفى الريف لاتكاد تفرق عادات الاقباط عن عادات ابناء العرب ... وهم كالمسلمين يؤمنون بالخرافات الشائعة فى البلاد ، سواء أكانت تلك الخرافات راجعة الى أصل اسلامى أم أصل مسيحى» (٢١) .

لقد عرف ابراهيم الجوهرى على رأس المباشرين على عهد ابراهيم بك قبل الحملة الفرنسية ، ثم تولى من بعده اخوه جرجس الجوهرى فى ١٧٩٤ ، واثبتته الحملة الفرنسية فى منصبه واعتبرته عميدا للقبط ، واستمر من بعدهم فى منصبه حتى تولى محمد على الولاية ، فقبض عليه الوالى الجديد ومعه جماعة من مباشرى الاقباط طالبا محاسبتهم على أموال الضرائب من سنة ١٨٠٠ ، وأحل محله المعلم غالى الذى كان كاتب محمد بك الألفى ، واستعان أيضا بالمعلم فيلوثاوس والمعلم جرجس الطويل ، الذين كانوا دسوا الدسائس لديه ضد جرجس الجوهرى (٢٢) . وعزل المعلم غالى فترة بوشاية بعض زملائه فتولى مكانه منقريوس البتانونى ، ثم أعيد وأشرف على تقسيم البلاد الى مديريات ومسح الاراضى وتقسيمها الى احواض . وبصرف النظر عن التفاصيل الكثيرة التى تحشدها مراجع التاريخ فى هذا الشأن من وشايات

وابعاد وتفريب واتهامات بالاختلاس وعفو رغير ذلك مما كان شائعا فى تعامل الوالى مع عماله أقباط كانوا أو مسلمين (٢٣) ، ومما لا تظهر وجوه أهميته فى صدد الموضوع محل الدراسة ، فلانزاع فيما تؤكده الشواهد من اختصاص الاقباط وقتها بتولى وظائف المالية ، ومنهم من سبقت الاشارة اليهم ، ومنهم فرنسيس اخو المعلم غالى ، وسمعان امينة ، ونخلة ابراهيم كاتم سر شريف باشا الكبير ، والمعلم وهبه ابراهيم ، والمعلم منصور صريمون رئيس ديوان الجمرك ومعاوناه بشارة ورزق الله الصباغ ، وسيدهم بشاى كاتب ديوان دمياط (٢٤) ، والمعلم حنا المنقبادى سكرتير عام عموم الوجه القبلى من الروضة شمالا الى وادى حلفا ، ويوحنا ابن ميخائيل الطويل كاتب الديوان وعبد الملك ابو يوسف وجرجس حسب الله البياض والمهندس انطونيوس عصفور (٢٥) ، وباسليوس بك مدير الحسابات فى ١٨٣٧ . كما كان ناظر مالية محمد على فى الشام سوريا مسيحيا (٢٦) .

على أن الاقباط فى هذه الفترة ، لم يظهر أن احدا منهم جند فى الجيش ضمن من شملهم التجنيد الاجبارى . كانوا معفيين من التجنيد على مايذكر جون بورنج فى تقريره سالف الذكر (٢٧) . وذلك بالرغم من أن المصريين شكلوا قواعد الجيش كلها ، وفتح لهم اخيرا الترقى فى صفوف الضباط الى رتبة اليوزباشى ، وبالرغم من تولى الاقباط وظائف الادارة المالية بما لها من خطر واهمية فى جهاز الدولة . وقد ذكر بورنج فى تقريره سالف الذكر أن ترقية الموظفين المسيحيين كانت تجرى الى ارفع مناصب الدولة ، فضلا عما لاحظه من أن التسامح يخطو خطوات واسعة وأن الفوارق بين المسلمين والمسيحيين آخذة فى الاختفاء تدريجيا (٢٨) . كما يذكر كامل صالح نخلة أن محمد على «اظهر من أول وهلة ما دل على اعتباره جميع المصريين على اختلاف مذاهبهم واجناسهم فى مسواة واحدة ، فأباح لهم التمتع بالحرية والحقوق الوطنية على حد سواء ... ووزع خدمة الوطن على أهله كلا بما له من الاهلية ، فخص القبط بما امتازوا به من الاعمال الحسابية وضبط الايرادات والمصروفات .. وخص المسلمين بالمجالس والاعمال الادارية .. ويتوسع محمد على باشا فى المصالح والدواوين ازداد عدد الموظفين الاقباط فى دوائر الحكومة ، وبعد أن كانت وجاهة الامة تنحصر فى بعض افراد قليلين ، أصبح بينهم وجوه كثيرون فى كل انحاء القطر المصرى » (٢٩) . ويلاحظ فى هذا الشأن انه وان لم يوجد قبط بالجيش على عهد محمد على ، فان تنظيم محمد على لجهاز الدولة لم يفصل فصلا كاملا بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية ، انما جاء نظامه على نمط بناء مؤسسة واحدة مدنية عسكرية ، وطبع الوظائف المدنية بالطابع العسكرى ، وفى ١٨٢٩ قرر مجلس المشورة أن يرتدى جميع الموظفين «الكساوى الجهادية» وكان يمنحهم رتبا عسكرية وفى ١٨٤٧ عينت طبيبة بمدرسة الولادة برتبة ملازم ثان (٣٠) .. ولم يكن الاقباط بعيدين عن هذا الكيان الواحد بما شغلوه من وظائف المال والادارة فيه .

ويلاحظ أيضا أن لم يكن للاقباط نصيب فى بعثات محمد على العلمية الى اوروبا . ولايكاد يظهر من اسماء المبعوثين فى كل بعثات محمد على وعباس الاول خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وعددهم حسبما أثبت الامير عمر طوسون يشارف الخمسمائة ، لايكاد يظهر منهم اسم لمبعوث قبطى ، الا واحد فقط ذكرته ايزيس حبيب المصرى فى كتابها (٣١) ، فهو الدكتور ابراهيم السبكى الذى بدأ حياته موظفا بالحكومة ، ثم اختير لبعثة دراسية فى فرنسا سنة ١٨٤٥ درس فيها الطب البيطرى ، وعاد منها مدرسا بمدرسة الطب البيطرى فى ٢٣ يوليه ١٨٤٨ م ولعل من أسباب عدم اختيار اقباط فى بعثات محمد على ، أن ما اختص به القبط من مهن فى جهاز ادارة محمد على لم يستشعر الوالى حاجة فيها لخبرة أجنبية تأتيه من ارسال البعوث فيها ، وهى مهن الادارة المالية والحسابات ومسح الاراضى والموازين وغير ذلك . والملاحظ من استقراء أسماء المبعوثين التى أثبتها الامير عمر طوسون فى كتابه ، ان من المبعوثين من كانوا مسيحيين غير مصريين، من الارمن وغيرهم ، الامر الذى يستبعد معه أن يكون الوالى قد جعل الاسلام شرطا فى المبعوث أو جعل المسيحية مانعا من الالتحاق بالبعثات . كما يلاحظ من استقراء هذه الاسماء أيضا أن الغالبية الغالبة من المبعوثين كانوا من غير المصريين الاصلاء (الفلاحين) ، كانوا من الاتراك والجراكسة أو من المتمصرين من ذوى الاصول التركية والجركسية . وحسبما يذكر الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تكونت البعثة الثالثة فى ١٨٢٦ من أربعين مبعوثا ، منهم ثلاثون مسلما ، ومن هؤلاء ثلاثة فقط من المشايخ ، ومنهم ١٨ من أصل عثمانى (٣٢) وسبب الغلبة الكاسحة للعناصر العثمانية فى المبعوثين ، أن كان هدف الوالى من البعثات اعداد قيادات المستقبل فى وظائف الجيش والادارة مما كان لايزال وقفا على غير المصريين ، لذلك ندر فيهم المصريون . وبذلك يظهر أن عدم وجود القبط فى هذه البعثات أساسه الندرة الواضحة للعنصر المصرى ذاته فيها ، وليس عنصر الدين . وقد زاد عدد المصريين زيادة نسبية فى البعثات المتأخرة، وفى سياق هذه الزيادة النسبية المتأخرة ظهر اسم ابراهيم السبكى المبعوث القبطى .

وعلى الجملة ، فقد كان الوضع فى وظائف الدولة ذات الاختصاص المدنى ، كشأن الوضع فى الوظائف ذات الاختصاص العسكرى ، اذ اتجه الوالى الى قصر الوظائف العامة على العثمانيين والمماليك ، فيما عدا الوظائف الدنيا التى دخلها المصريون عامة وفيما عدا الاعمال المالية والحسابية التى شغلها الاقباط . وكان مديرو المديريات كلهم مثلا من العثمانيين والمماليك يحملون رتب الاميرالاى أو الفريق وهم أما بشاوات أو بكوات .

وانعكس هذا الوضع لا فى البعثات التعليمية الى الخارج فقط كما سلفت الاشارة ، ولكن فى اختيار تلاميذ المدارس الحديثة بمصر نفسها ، وقد اثبت

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أن العنصر المصرى بين الطلبة كان ضعيفا لأن الحكومة لم يكن يعنيها الا تخريج الاعوان المخلصين لها ، ان مدرسه قصرالعينى التجهيزية المنشأة فى ١٩٢٥ والتى كانت تغذى بخرجيها كل المدارس العليا كالطب والطب البيطرى والزراعة والمهندسخانة والالسن والحربيه واركان الحرب والمشاة والفرسان والمدفعية ، التحق بها نحو خمسمائة تلميذ «من ابناء الشراكسة والأكراد والارنؤود والارمن والاغريق ، ممن كانوا فى خدمة محمد على ، فقد كان يباح للمسيحيين الاوروبيين ان يلحقوا أبناءهم بها . . . ولما كان العنصر المصرى قليلاً بين تلاميذ المدرسة ، كان التعليم فيها باللغة التركية ، وتعلم بها لغتان العربية والايطالية . . .» ويذكر على مبارك ان لم يكن يدخل هذه المدرسة من أبناء البلاد الا من ساعدته الواسطة ، كما أنشىء المكتب العالى بالخانقاه فى ١٨٣٦ وبلغ تلاميذه فى ١٨٤٢ نحو مائتين ،زادوا بعد ثلاث سنوات الى ٣٩٣ تلميذا ثم الى ٥٦٣ تلميذا ثم الى ٦٤٠ تلميذا فى ١٨٤٧ » كان معظمهم من أبناء موظفى القصر وغلمان الخديو وأولاد الاعيان وكبار الموظفين وبعض الاجانب . ومدرسة السوارى وغيرها مما انشىء فى بداية الثلاثينات كان تلاميذها فى عهدها الاول من الترك والمماليك (٣٣) .

فلما بدأ العنصر المصرى بطرق بعض أبواب الوظائف القيادية الدنيا فى الجيش ، كترفيتهم الى رتب الملازمين واليوزباشيين ، انعكس ذلك أيضا فى الوظائف المدنية ، وبين تلاميذ المدارس . فدخلوا مدرسة قصر العينى سالفة الذكر وزادوا فى مدرسة السوارى وغيرها . كما تولوا وظائف المأمير ، ويذكر كلوت بك أن «جميع المأمير الآن من المصريين الوطنيين ، الا النذر اليسير منهم . والسبب الذى دعا سمو الوالى الى أن يعهد اليهم هذه الوظيفة ، اعتقاده بدرايتهم التامة بأحوال البلاد وخبرتهم الواقعية بزراعتها ، وانهم أقدر من غيرهم على الالمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم، وانهم أولى بالقيام على شئون الادارة من الاجانب الذين لايخلون من نزعات التشيع الجنسى» .

وفى سياق هذا التمصير للوظائف القيادية الادارية الدنيا ، اثبت كلوت بك « لقد أقام الوالى الحجة البالغة على حسن نياته وعظيم تسامحه باختياره بعض المأمير من نصارى البلاد (٣٤) . وقد بدأ ذلك فيما يبدو بعد الحرب السورية الاولى فى ١٨٣٣ ، اذ كان محمد على قد رفض فى ١٨٢٦ استبدال المصريين بالاتراك فى وظائف الكشاف والقائمقامين ، ثم بدأ عملية الاحلال بعد ما اكتشف من مفاسد كثيرة ارتكبها الموجودون أثناء انشغاله بالحرب (٣٥) .

معضلة الجامعة السياسية

على هذا النحو تكون جهاز الدولة فى عهد محمد على ، بوظيفتيه العسكرية والمدنيه . أتراك ومماليك ومصريون وأوربيون ، والاتراك والمماليك لايجمع كلا منهم جامع واحد قومى كان أو قبلى ، ولايميزهم مميز من عنصر

او جنس ، كانوا أخلاطا من تركيا والبانيا ومن الدلاة والجراكسة والبربر والمغاربة والمواليين وغيرهم ، والمصريون وان صح انهم يشكلون عنصرا قوميا متميزا ، فلم يكن ثمة مفهوم قومي معترف به يحكم هذا الوجود ، بل كان لدى الفئات الحاكمة من الاسباب ما يوجب حرصها على نكرانه ، وقد عومل المصريون بوصفهم « أولاد عرب » واقباط وبدو . والاوربيون لم يكونوا من قومية واحدة وأن غلب عليهم أخيرا الطابع الفرنسي . وقد استخدم محمد على كل هذه العناصر فى بناء جهاز الدولة ، بمنهج ذرائعي لم يصدر فيه عن تبن مسبق لمفهوم محدد للجامعة السياسية . انما حرص على استخدام المتاح تاريخيا وسياسيا وتوظيفه فى بناء دولته ، بما يمكنه من الاستفادة من كافة الخبرات المطروحة عليه ، وبما يقيم توازنا يؤمن به سلطانه الفردى غير المنازع .

على انه لم يكن من المستطاع أن تجتمع هذه العناصر جميعا فى مؤسسة واحدة للحكم ، بغير أن يكون لها جامع يحقق لها قوة التماسك ويعصمها من التفكك . ولم يكن ثمة جامع يجمع بين معظم هؤلاء ، ويجمع بين كل العناصر ذات النفوذ المباشر فى قمة السلطة ، لم يكن ثمة الا جامع الاسلام . وهو جامع وجد من قبل ،وبقى من حيث الوظيفة السياسية على عهد محمد على بطريق الاستصحاب لواقع الحال ، بغير حاجة الى تبديل أو اضافة أو تعديل . وكان مبدأ الحكومة الدينية أو الجامعة الاسلامية ، مبدأ ذا فاعلية فى اداء الوظائف السياسية التى يتطلبها النظام ، ولكن تمثلت مشكلة محمد على معه فى جانبين، أولهما انه مبدأ جامع غير مانع اذ ضم عناصر يتوزع ولاءها السياسى بينه وبين الباب العالى فى تركيا ، وثانيهما أنه مبدا لا يكفل الاستفادة الكاملة من كافة الامكانات والعبرات المتاحة واللازمة لادارة الدولة وتحقيق مشروعاتها ، اذ كان يستند فيما يستند فى تحقيق مشروعه الى خبرات الاوروبيين المسيحيين. ويبدو لكاتب هذه الدراسة ، انه فى هذه النقطة بالذات ، وهى تحديد مفهوم الجامعة السياسية ، تمثلت معضلة الفكر السياسى لحكومة محمد على .

ومحاولة لايضاح هذا الامر ، فانه مع تقدير وجه الصحة فى رأى الدكتور غربال عن « عثمانية » محمد على ، واستهداف مشروعه السياسى بعث العثمانية ، بما تعنيه من سلطة فردية وامبراطورية واسعة وسيطرة على كل تلك البقاع الشاسعة، ومع تقدير أن مشروعا كهذا لا يناسبه الا استصحاب مفهوم الجامعة الاسلامية ، ومع رجحان انه لو نجح محمد على لعمل على الباس دولته الفتية سائر لبوس الدولة الذابلة ، مع تقدير كل ذلك فقد كانت خطوات محمد على لتحقيق هذا المشروع تتم على حساب الصاحب الفعلى للسلطة الشرعية وفقا لهذا المفهوم ، على حساب السلطان التركى صاحب قرار تعيين محمد على نفسه واليا على مصر . فكان مسلك محمد على يمثل

نوعا من التمرد والعصيان ، فى اطار النظرية السياسية السائدة والاوضاع القائمة وفقا لها .. وكان ابتداع محمد على لنظرية سياسية بديلة من شأنه ان ينفي مشروعه الذى لا يرضى بالتقوقع فى حدود مصر ولا يكتفى ببلاد العرب ، وهو فى الوقت نفسه ، من شأنه أن يفكك نظام الدولة التى بنى مؤسستها فى مصر من صفوة لا يجمعها الا الايمان بدين واحد . ومن شأنه أيضا أن يتجاوز الممكنات التاريخية استباقا للاحداث قبل نضوجها وقبل تبلور القوميات المختلفة فى بلاد السلطنة العثمانية . كان هذا تناقضا على مستوى الفكر السياسي لم يكن فى مقدور الوالي أن يحله . ولعل هذه المعضلة هي ما تجعل الناظر للتاريخ اليوم يعجب من أن هذه الدولة التى أنشأها محمد على ، بجيشها الضخم الذى حقق انتصارات عسكرية هائلة وامبراطوريتها الشاسعة ، ونظامها الزراعى الحديث والمصانع التى شيدتها وكانت الاولى فى تاريخ المنطقة . والمدارس والبعثات التى نقلت الى العقل المصرى والعربى والاسلامي انماطا ومناهج جديدة تماما عما ساد فى مئات من السنين خلت ، هذه الدولة التى صنعت كل ذلك ، لم تضع فكرا سياسيا ما ، ولا رجحت فى ميدان الافكار السياسية مفهوما خاصا ، ولا نقلت من الخارج ولا بعثت من الموروث فكرا يتناسب ولو بدرجة ما مع حجم انجازها الحضارى الضخم . ولعل ذلك من أسباب ما لاحظه الشيخ محمد عبده فى مقاله الشهير « آثار محمد على فى مصر (٣٦) » اذ قارن بين الانجاز المادى الكبير فى كل ميدان وبين الهبوط المعنوى الكبير فى كل منها ، وعدم الاهتمام باللغة او الدين او الأدب او الفلسفة او التاريخ ، وبرغم ما ترجم فى بعض فروع الانسانيات هذه فقد اودع المخازن لم يتصل بقارىء . وهى نفسها مالاحظه الدكتور لويس عوض عن دولة محمد على التى أنجزت » ولم تلتفت الى بناء الانسان من حيث هو انسان (٣٧) » . واذا كان الاستاذ الامام قد ارجع هذا التباين الى المسلك الاستبدادى للوالى ، فالصحيح انه يعود أيضا الى تلك المعضلة الفكرية التى سلف بيانها ، مما لم يجد له حلا فتركها وشأنها .

ويؤكد تلك الظاهرة ، ان الرجل رغم شدته وجبروته ، وقدرته الفذة على الجمع بين النظرة العامة المشرفة المستقبلية ، يزن بها القوى العالمية والمحلية ويرسم بها الأهداف ويبنى المشروعات ، وبين الاهتمام المفرط بالتفاصيل والتدخل فى كل امر ولو كان حادثا جزئيا او عملا يوميا ، ورغم سرعة استجابته الهائلة لكل ما من شأنه أن يمس هدفا له ولو من بعيد ، وقدرته على البطش الفظ اذا وجد ضرورة او خطرا ، رغم كل ذلك كان يبدو شبه لا مبال فيما يتعلق بالفكر السياسى . وقد عاد رفاعه رافع من باريس لينشر كتابه الشهير « تخليص الابريز .. » فى ١٨٣٠ ، تكلم فيه عن الديمقراطية والسلطات المقيدة للحاكم وثورة الفرنسيس ضد الملك والحكومة القومية وانتماء الملك للامة والشعب ، بما يعتبر ثورة فى الفكر السياسى الى اليوم ، بله أن يعتبر كذلك أيام محمد على ولى النعم . ورفاعة رافع مهما

بلغت استنارته الفكرية ، فهو فى النهاية بمقاييس زمانه من عمال دولة محمد على ، واستمر من عمال هذه الدولة طوال عهد محمد على ، وزاد قربا منه وغنى ونفوذا ، ولم يعرف عن حياته قدر كبير من روح التمرد والمخاطرة . ولم يبد أن الباشا تحركت واحدة من خلجانه لحديث الطهطاوى ، رغم انه لم يعتد أحد منه ترددا فى سحق من يشرع بالتطاول بنظرته الى اعتابه ، ونحن نعرف ماذا صنع الباشا بالجبرتى مع سنه وجلاله . ولا يكاد يقنع تفسيرا ، لهذا المسلك ، الا النظر اليه فى اطار تلك المعضلة السياسية . فالوالى لم يستشعر — وهو اعلم بشئون دنياه — من هذا الحديث خطرا ما ، ولا كان الكاتب مفرطا فى الحماس والتهور . انما جرى حديث الطهطاوى — كما لاحظ بحق الدكتور لويس عوض (٣٨) — بحسبانه يمس السلطان العثمانى . ولم يكن الحديث عن سلطات « الملك » وحقوق الشعب، مما يمس محمد على وهو لا يزال واليا معينا من قبل السلطان ، ولم يكن قد ضمن الولاية لنفسه أو لنسله من بعد ، مما لم يتحقق الا فى ١٨٤٠ ، وكان وقتها مناوئا للسلطان مناهضا لدولته ، يفيده حديث رفاعة بقدر ما يضر مناجزه .

وآية ذلك ايضا أن رفاعة فى «تخليص الابريز ..» لم يهتم كثيرا بالنظام الاقتصادى فى أوروبا ؛ لأن الليبرالية الاقتصادية الاوروبية ، كانت على طرف نقيض مع نظام محمد على الاقتصادى القائم على الاحتكار ، فقصر جهده وقتها فى الحديث عن الليبرالية السياسية التى تشكل فى الأساس تحديا للسلطان العثمانى . وعلى عكس ذلك فعل الطهطاوى فى ١٨٦٩ فى «مناهج الالباب..». فركز اهتمامه فى الاقتصاد ولم يهتم بالنظام السياسى ، اذ كان احتكار محمد على قد تفكك من نحو ثلاثين سنة ، وكان النظام السياسى بمصر قد استقر فى الأسرة الخديوية العلوية . فتخلى رفاعة عن كثيرا من ليبراليته السياسية . واسقط عن رئيس الدولة مسئوليته الدستورية الا أمام ضميره وربه والتاريخ وامام الرأى العام بالنصح فقط . وفى كلمة يمكن القول أن دولة محمد على فى زمانها وظروفها كانت تمثل قدرا من التخلخل فى الفكر السياسى ، بالنسبة للجامعة السياسية ، ووجد من صالحه ابقاء هذا التخلخل الذى يتيح له حركة سياسية أقل تقبيدا .

وساعد على افادته من هذا التخلخل ، ان مسألة التجديد اقتضت تعادلا واسعا مع أوروبا والاوروبيين ، وهو تعامل مع النصارى لا يقف عند تبادل المنافع التجارية وغيرها ، ولكنه يتعلق بصميم عملية التطوير ؛ واذا كان الاوروبيون لم يتجاوزوا فى جهاز محمد على وظائف « أهل الخبرة » ، فان عملية التطوير تحدث تزاوجا وتشابكا يصعب تفاديه بين ما هو سياسة وما هو خبرة فنية . والأهداف السياسية تقتضى أبنية عسكرية واقتصادية معينة ، والخبرة الفنية فى تكوين تلك الابنية تستدعى مجموعة كبيرة من

السياسات ، وهكذا بالتبادل والتداخل . وان الاستعانة بالاوروبيين في عملية التحديث ، قد قدم حجة دينية لكارهي التجديد ، يحكي على مبارك في خططه (٣٩) ، ان الباشا أراد أن يجعل عسكر مصر كهيئة عسكر الافرنج ، فلما أشيع ذلك شنع كبار العسكر وأمراؤهم على هذا المشروع وتحادثوا فيما بينهم واتفقوا على المعارضة فيه .. « ونقل عن الجبرتي ما كان من تآمرهم واخبار عابدين لمحمد على بذلك مما أفشل المؤامرة ، فتفرقوا في شوارع المدينة ينهبون ويكسرون الابواب ويثيرون الاضطراب والفتن ، فاستدعى محمد على المشايخ وبعض الأمراء وأمرهم بتحرير القوائم بما نهب ليعوض اربابه ولبناء ما هدم ورد ما كسر ، واستطاع بذلك ان يؤلف قلوب المصريين ضد المشاغبين من انصار النظام العسكرى القديم . فلما استقام له الأمر عمل على تفريق العسكر من القاهرة ، واستبدال غير الموالين له من القواد ، واحلال اولاده وصفوة خلصائه محلهم . ولم تقف تلك المقاومة عند رفض التجديد باعتباره كذلك ، ولكنها تلبست في صيغ دينية . يحكى كلوت بك أن شباب المماليك الذين رحلوا للتدريب في أسوان كانوا يرفضون في البداية الخضوع للنصارى من المعلمين ، وحدث ان دبروا مؤامرة لاغتيال الكولونيل سيف وطاشت الرصاصة على مقربة من رأسه ، وانه استنفر يوما وهج الفتنة يحيط به فطالبهم لمبارزته فردا فردا ليفرض قيادته عليهم . وكانت المعارضة تؤثر وصف محمد على « بصفة مزرية في نظرهم وهي : باشا النصارى » وذلك في مجال الدس له لاحباط أعماله (٤١) . على أن الوالي استطاع أن يعبر هذه المشكلة بما حافظ عليه من تقاليد تؤكد الطابع الاسلامي والشرقي للجيش والدولة ، وحرصه على عدم اشاعة التشبه بأنماط حياة الاوروبيين (٤٢) ؛ فضلا عن أن موجبات أمن الحاكم فرضت عليه أن يقصر الوظائف العليا ذات الخطر على أولاده كقادة الجيوش ابراهيم وطوسون واسماعيل ، واقاربه وأنسبائه كمحرم بك في البحرية وصفوة خلصائه . ولم يول احدا من الاوروبيين ما يجاوز مناصب الخبرة الفنية . ويوضح تلك المعضلة السياسية التي ميزت مرحلة حكم محمد على ، انه كان ينظر أحيانا الى حكومته في مصر ، بمثل ما ينظر الانجليز الى حكومتهم في الهند ، بما يفيد اختلالا واختلاطا واضحا في مفهومه عن الجامعة السياسية ، ذكر مرة الى أحد المبعوثين الاجانب « لم أعمل في مصر سوى ما عمله الإنجليز في الهند، فلديهم جيش من الجنود الهنود يقودهم ضباط من الانجليز . ولدى جيش من ابناء العرب على رأسه ضباط من الترك ، ولو خطر لكم (للفرنسيين) أن تؤلفوا في الجزائر فرقا عسكرية من أبناء العرب لاحتذيتم مثالي ووضعتم على رأسها ضباطا من الفرنسيين ، والتركي أصلح للحرب والقيادة أو يشعر بأنه خلق ليحكم .. (٤٣) !

نمو حركة التمصير :

نمت الجامعة الوطنية فى مصر الحديثة انسلاخا من الخلافة العثمانية . بدأ نموها – كما يظهر من الصفحات السابقة . بدخول الجند المصريين فى جيش محمد على ، وصياغة جهاز الدولة وفقا لهذا الوضع ، واتخذ نموها صورة حركة تمصير للقاعدة العريضة لهذا الجهاز ، وبهذا فان التمصير سبق ظهور الفكر القومى كمفهوم للجامع السياسى للمصريين ، وبدأ فى ظروف تخلخل الفكر السياسى فى عهد محمد على . وبدأت حركة التمصير تلك بتجنيد (أولاد العرب) من المصريين ، وبتصعيدهم فى المستويات الدنيا لأجهزة الحكم ليشغلوا رتب اليوزباشية فى الجيش ووظائف المأمير فى الادارات المحلية ، وليختار منهم فى بعثات محمد على الى أوروبا . وفى سياق هذه الحركة بدأ ، دخول القبط فى الوظائف المختلفة لهذا الجهاز بتدرج ابطء . كان الوجود المصرى يبدأ « بأولاد العرب » ثم يلحقهم القبط ، وان النظرة العامة لنمو تلك الحركة حتى عهد الخديو اسماعيل فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، ليظهر أن التناسب كان طرديا بين ظهور « أولاد العرب » فى جهاز الدولة وتصاعدهم فيه ، وبين ظهور القبط ونموهم فيه ، ويفسر ذلك انجامع المصرى بين المسلمين والقبط ، كما تظهر النظرة العامة أن هذا النمو انطردى كان يتم بالنسبة للقبط بصورة ابطء وبنسبة أقل ، ويفسر ذلك أن عملية التمصير كانت تجرى انسلاخا من مفهوم الجامعة الدينية التى تمثله الخلافة العثمانية .

وقد ذكر كلوت بك فى حديثه عن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين ، انه اذا كان المسلمون بأوروبا قد اشتهروا بكراهة المسيحيين ، فلعل سبب ذلك سلوك الغالب مع المغلوب ، دون أن تقع مسئوليته على مبادىء الدين الاسلامى « ومما ينبغى الجهر به فى هذا المقام ان تعصب العامة من الشعب كثيرا ما حال دون ظهور اى اثر لما كان يحتاج الحكام من النيات الحسنة نحو المتمسكين بالديانات الأخرى غير الاسلام . ولكن لا يسعنا الا الجهر قبل انتهاء هذا الفصل بأن العرب الصميمين أكثر تسامحا نحو الذميين من الشعوب الاسلامية الأخرى ، وان المصريين يفوقونهم فى التسامح ، اما لما جبلوا عليه من الرقة ودماثة الاخلاق ، وإما لما سبق لهم من الارتباط بالاوروبيين وقت الاحتلال الفرنسى للديار المصرية ؟ (٤٤) » . كما لاحظ بورنج فى تقريره فى ١٨٣٧ ، الذى سلفت الاشارة اليه ، أن التسامح قد خطا خطوات فسيحة فى السنوات الأخيرة ، وان الفوارق بين التسامح والمسيحيين آخذة فى الاختفاء ، وأن المسيحيين يرقون الى أرفع مناصب الدولة ، ولا يوجد من يتعرض لأقل مضايقة بسبب عقيدته الدينية . وذكر فى موضع آخر من تقريره « اذا ظلت الأمور تجرى على هذا السنن ، فستنقطع هجرة الترك بعد سنوات قليلة انقطاعا يكاد يكون تاما ، وتؤول مقاليد السلطة الى الوطنيين وحدهم، مسلمين

كانوا أو مسيحيين . وكان من آثار حرب الجركس أن نقص عدد الشبان الذين يردون الى الجنوب من بلاد القوقاز .. وهكذا شرع العنصر المصرى يحل محل العنصر التركى رويدا رويدا » وأن كثيرا من القرارات صار يصدر باللغة العربية ، كما عهد بالوظائف الى أبناء العرب وانتشر الشعور بالمصرية (٤٥) .

وكان من ملامح حركة التمصير ، انه لما صدرت صحيفة الوقائع المصرية ، كانت اللغة الأساسية فيها هي اللغة التركية وتليها العربية ، فلما رأس تحريرها رفاعة الطهطاوى عكس الوضع وجعل العربية هى المادة الأساسية وخصص لها العمود الأيمن ، كما جعل أخبار مصر تتقدم كل الاخبار بما فى ذلك أخبار دوله الخلافه (٤٦) . وفى ١٨٦٩ (٦ شوال ١٢٨٦ هـ) أصدر الخديو اسماعيل آمرا الى النظارات المختلفة بأن تكون « المكاتبات من الآن فصاعد بكافة الدواوين والمصالح الاميرية التى بداخل جهات الحكومة تكون باللغة العربية ، واستثنى من ذلك بعض جهات تبقى الكتابة فيها بالتركية ومعها الفرنسية أما القوانين فكان يصدرها بالعربية . ويبدو ان القيادة التركية بالجيش قد قاومت هذا التعريب لأن «قومندانات الالوية وأمير الاياتها» وأكثر ضباطها لا يعرفون غير التركية ، فعدل عن قراره السابق بعد ثلاثة أسابيع بالنسبة لنظارة الجهادية ، مع ترجمة القوانين التى تخصها من العربية الى التركية (٤٧) ، ودل ذلك على نمو حركة التمصير والتعريب فى مكاتبات الحكومة وأجهزتها بفعل نمو العنصر المصرى بها ، وعلى ما كان هذا النمو يلقاه من مقاومة العناصر غير المصرية فى المستويات العليا .

والحاصل أيضا ، من حيث النظام القانونى فى مصر ، أن وظيفة الحكومة ازاء الرعايا ، أيام الحكم العثمانى المملوكى وحتى بداية القرن التاسع عشر ، كانت تنحصر فى حفظ الامن واستئداء الضرائب وتنظيم مياه النيل ، ثم جاءت الحملة الفرنسية فعرفت مصر عديدا من القوانين تصدر لتنظيم وجوه معينة من النشاط كتسجيل نزلاء الفنادق مثلا وقوانين الكارنتينة وتسجيل المواليد والوفيات والتعليمات الخاصة باضاءة المصابيح أمام البيوت والدكاكين وتبخير المنازل .. الخ (٤٨) ، مما كان له وجه اتصال بأمن الحملة الغازية او بتنظيم بعض وجوه النشاط المختلفة . ومنذ عهد محمد على بدأ يظهر مشروع سياسى داخلى ، يتصل فيما يتصل بعلاقة الحاكم بالمحكوم ، واقتضى ذلك كثرة من القوانين والتعليمات ، فلم يجد التشريع قاصرا على تنظيم علاقات الافراد بين بعضهم البعض ، انما صار اداة لتحقيق سياسات معينة كتنظيم الزراعة والتجارة وانشاء المصانع والمنشآت والمدارس . واقتضى ذلك كثرة فى التشريعات الوضعية والأوامر واللوائح التى تصدر ، ويذكر رفاعة رافع فى « مناهج الالباب » أن الحالة الراهنة اقتضت أن تكون الاقضية والاحكام على وفق معاملات العصر ، بما حدث منها من المتفرعات الكثيرة المتنوعة بتنوع الاخذ والاعطاء (٤٩) . وتطور الأمر بما لا مناسبة للتفصل

فيه فى هذا السياق ، حتى صدرت التقنينات الحديثة التى تنظم المعاملات المدنية والتجارية واجراءات التقاضى أمام المحاكم والعقوبات ، صدرت مأخوذة من التقنينات الفرنسية ، وكان يمكن لولا ظروف تاريخية لا مجال لتفصيلها هنا (٥٠) ، أن تصدر عن الشريعة الاسلامية ، ولكن أيا كان الامر فالمهم فى صدد سياق الدراسة الراهنة ، ان ثمة تقنينات صدرت تنظم المعاملات على المستوى الجامع للمصريين بقوانين موحدة . مما ساهم فى تحقيق الدمج بين العناصر الدينية للمجتمع المصرى . وواكب هذه العملية بالضرورة ظهور أجهزة قضائية تختص بتطبيق هذه القوانين والنظم على المواطنين كافة ، انشئت جمعية الحقانية فى ١٨٤٢ ثم تكاثرت ، وفى ١٨٥٥ بدأ تمصير القضاء الشرعى ، فبعد أن كان قاضى القضاء التركى فى مصر هو من يعين القضاة الشرعيين ، كسب الوالى محمد سعيد سلطة تعيينهم ، وفى ١٨٥٦ صدرت أول لائحة لتنظيم المحاكم الشرعية ، وفى الوقت نفسه ظل يتناقض اختصاص القضاه الشرعيين بانشاء مجالس الاقاليم تمارس سلطات القضاء فى اقضية مختلفة منذ ١٨٥٢ ، وقد الغيت تلك المجالس فى ١٨٥٥ ثم اعيدت بلائحة جديدة فى ١٨٦٢ ، ثم انشىء بجانبها مجالس مركزية فى ١٨٧١ . وكانت تلك المجالس هى البداية التاريخية للمحاكم الاهلية التى انشئت فى ١٨٨٣ (٥١) . وكان من أهم ما اتخذ من قرارات على عهد الخديو اسماعيل تعيين قضاة من الاقباط فى المحاكم . ويذكر قلينى فهمى ان أول قبطى عين قاضيا كان عبد الملاك بك كتكوت الذى عين بمحكمة قنا ، وأن جد قلينى فهمى وهو يوسف بك عبد الشهيد عين مديرا لديوان القضايا فى المنيا ، وهى وظيفة تماثل الآن وظيفة المحامى العام ، فضلا عن اختصاصه بالفصل فى بعض المنازعات (٥٢) . وقد تلازم تعيين الاقباط فى القضاء مع انشاء المحاكم الحديثة ، فصار قضاء مصريا صرفا يخضع له المصريون عامة على أساس من الجامعة الوطنية وكان لذلك دلالته الهامة فى بناء مؤسسات المجتمع على أساس قومى .

واذا كان محمد على قصر التجنيد فى الجيش من المصريين على «أولاد العرب» معفيا منه الاقباط ، فقد كان الجديد فى مسلكه أنه جندمن المصريين ، وكانت بداية التمصير هذه فاتحة لتمامه ، اذ تصعد المصريون أولاد العرب من رتب الجيش قليلا على عهده كما سلفت الاشارة ، ثم تصعدوا أكثر على عهد محمد سعيد الذى عرفت حكومة مصر على عهده سياسة أكثر اعتمادا على المصريين ، فرقى منهم على عهده الى رتب القيادات الوسيطة . وكان من هؤلاء احمد عرابى زعيم ثورة ١٨٨٢ فيما بعد ، وفى هذا السياق أزيلت آخر عقبات الاندماج بين العناصر المصرية ، بالقرار الذى أصدره الوالى بتجنيد النصارى فى الجيش وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم ، على اعتبار أنه يجب على القبط أن يحملوا السلاح الى جانب المسلمين ، فتكون عليهم ذات الواجبات

ليتمتعوا بذات الحقوق ، والغى آخر علامات التفرقة الدينية بالغاء الجزية المفروضة على الذميين سنة ١٨٥٥ (٥٣) . واثبت تقويم النيل خطابا صادرا الى مدير أسيوط فى ١٨٥٧ ورد به أن « قبول وأخذ المسيحيين للخدمة العسكرية موافق لارادتنا» (٥٤) .

ويقال أن الاقباط قابلوا قرار تجنيد ابنائهم بروح معارضة ، وأن البطريرك وسط الانجليز ليضغطوا على الوالى ليعفيهم منه . على أنه يلاحظ ان المصريين غالبهم فى ذلك الوقت كانوا راغبين عن التجنيد عاملين على الفرار منه ، وقد سبقت الاشارة الى هذا الامر فى عهد محمد على ، وفى عهد سعيد قام الجيش بعمليات حربية بعيدة تماما عن مصالح المصريين ووجدانهم ، ولا ينسى أن سعيدا ارسل فرقة عسكرية مصرية للدفاع عن مصالح الفرنسيين فى المكسيك . كما يذكر أنه كان يمارس داخل الجيش الوانا من التفرقة الطبقية بين القادة الاتراك والمتتركين وبين الجنود المصرية . وكان نزوعه الى تصعيد المصريين الى الرتب الوسيطة يرجع فيما يرجع الى تناقص العناصر التركية الذى اطرد منذ عهد محمد على ، والى الضغوط المصرية فى جهاز الدولة ، اكثر مما يرجع الى ايمان الوالى ذى الاصل التركى بالجامعة الوطنية المصرية . وكان الحاق الفلاح الشاب بالجيش يعنى فراقا لاسرته وقريته قد لايكون بعده لقاء ، ويعرف الادب الشعبى بكائيات كانت الامهات يرددنها ندبا على أولادهن المجندين . ويذكر ميخائيل شاروبيم عن محاولة سعيد تجنيد عربان منية ابن الخصيب ، ومقاومة العربان للتجنيد وتحصنهم بالجبل وارساله تجريدة لهم (٥٥) . ومن ناحية أخرى فان كتب التاريخ القبطى تنكر صحة معارضة البطريرك كيرلس الرابع — لتجنيد الاقباط ، اذ كان بطريركا وطنيا متحمسا لمصريته ، وانه لما أشيع عنه طلب اعفاء القبط من التجنيد صرح علانية «يقول البعض انى طلبت الى الباشا أن يعفى أولادنا القبط من الخدمة العسكرية ، فحاشا لله أن أكون جبانا بهذا القدار ، لا اعرف للوطن قيمة ، أو أفترى على أعز أبناء الوطن بتجردهم من محبة أوطانهم ، وعدم الميل لخدمته حق الخدمة والمدافعة عنه ، فليس هذا ماطلبت ولا ما أطلبه» (٥٦) . ولما صدر قانون القرعة العسكرية فى اغسطس ١٨٨٠ نص صراحة على أن «كل مصرى مكلف شخصيا بالخدمة العسكرية... بدون تمييز لديانته ولا لحالته وصفته» . وسوى بين رجال الدين الاسلامى والقبطى فى الاعفاء من التجنيد فى مادتيه ٢٨ ، ٣١ .

وقد سارت خطوات التمصير قدما فى جهاز الدولة ، مع النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد اصدر الوالى أمرا عاليا الى مديريتى قنا واسنا فى ١٨٥٦ ، ذكر به أنه «لما كان جل ارادتنا اجراء الامور التى بها يكون حصول كمال رفاهية الاهالى وحسن سياستهم واستقامة دورهم على منهج العدل والانصاف ، وتخليصها من شوايب الجور والانحراف ... «فانه عمد

الى تجربة اختيار عمدتين مصريين من نواحى مديرية المنيا وبنى مزار ليكونو نظار أقسام ، وجعل بعض العمد حكام اخطاط ، فلما اطمأن الى التجربة « تعلقت ارادتنا أن يكون حصول ذلك عموما بساير الاقاليم ... » (٥٧) . وفى الشهر ذاته نصب خمسة عمد نظارا لخمسة من الاقسام مكان النظار الاترا وتوالى هذا الأمر (٥٨) ، وزاد تواليه فى عهد الخديو اسماعيل حتى لوحظ أن معظم مديرى المديريات من الاقاليم صاروا من المصريين ، كان منهم فى ١٨٧١ محمد الميداروس مديرا للدقهلية ، ومحمد الشواربى مديرا للمنوفية ومحمد عفيفى مديرا للقليوبية ، ومحمد سعيد مديرا للشرقية ، وسليمان اباظة مديرا للشرقية ، وحميد ابو ستيت مديرا لجرجا ، وهكذا (٥٩) . وفى هذا السياق أيضا اطرد تعيين الاقباط فى وظائف الدولة ، سواء فى الوزارات أو المصالح المختلفة أو جهات الادارة المحلية بالاقاليم . وعرف تعيين عمد للقرى من بينهم فى بعض النواحى . مع الانعام على بعضهم برتب الباكوية وغيرها .

ومع نشوء أول مجلس نيابى فى مصر على عهد اسماعيل فى ١٨٦٦ نص قانون انشاء المجلس على أن «كل شخص بلغ من عمره الخامسة والعشرين يمكن ترشيحه على شرط أن يكون أمينا ومخلصا وان تتأكد الحكومة من أ ولد فى البلاد «فتشمل القانون المصريين عموما بغير تفريق بسبب الدين فى حق الترشيح لعضوية المجلس ، واعتبر فى تحديد المصرية بواقعة الميلاد وحدها وقد ذكر نوبار «عندنا أقباط أيضا بين المنتخبين وقد فتحنا الابواب للمسلمين والاقباط بدون تمييز». كان المجلس يتكون من ٧٥ عضوا ينتخبون كل ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى الاقاليم والاعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط . ووجد به فى تشكيل ١٨٦٦ جرجس برسوم عمده بنى سلامة من نواب بنى سويف والفيوم ، وميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبه من المنيا وبنى مزار . كما وجد به فى تشكيل ١٨٧٠ المعلم فرج ابراهيم عمدة ديرمواس عن أسيوط ، وحنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين عن المنيا وبنى مزار ، وتكرر انتخاب هذين العضوين فى تشكيل ١٨٧٦ فضلا عن عبد الشهيد بطرس من البلينا عن جرجا (٦٠) . وكان مجلس الشورى بتشكيله الجامع ، هو ما أجمع على وجوب ان تقبل المدارس الاميرية المصريين من المسلمين والنصارى على السواء ، وذكر عضو المجلس محمد الشواربى فى هذا الشأن «أن الاقباط ماخرجوا عن كونهم من أبناء الوطن ، ولذلك يجب أن يكونوا ضمن المدارس التى تعمل بالمديريات ولا يكونوا خارجين منها متى أرادوا الدخول فيها» (٦١) .

وتوافق مع هذا السياق ، ارسال الاقباط فى البعثات التعليمية الى أوروبا ، كان منهم على عهد اسماعيل جرجس قلدس القاضى ومسيحة لبيب

ونسيم بك وصفى ، كما أرسل فرج نصحى فى بعثة التاريخ الطبيعى فى ١٨٦٧ ، وميخائيل كحيل فى بعثة الادارة والحقوق فى ١٨٦٨ ، وبنى عبيد فى بعثات الطب فى ١٨٧٩ ، وقسطندى فهمى وغيرهم (٦٢) . وعرفت المدارس الاميرية كثيرا من المدرسين الاقباط ، كان بالمدرسة التجهيزية فى ١٨٧٥ ، جرجس المطى وابراهيم نجيب ، وابراهيم جرجس بمدرسه اللسان القديم ، ووجد أمثالهم فى المهندسخانة والمساحة والادارة والالسن (الحقوق) وغيرها (٦٣) . وقد أثبت الشيخ على يوسف عددا من الملاحق الخاصة بالتعليم فى خطبته التى القاها بالمؤتمر المصرى فى ١٩١١ (٦٤) ، فمدرسة الادارة والالسن الحقوق) التى انشئت فى ١٨٦٧ لم يدخلها فى البداية اقباط الا جرجس قلدس ونسيم وصفى اللذين ارسلا فى بعثات ، وبدأ دخولهم مع انشاء المحاكم الاهلية ، وبلغ عدد من تخرجوا من الاقباط منها من ١٨٨٧ الى ١٩١٠ ، ١٣٧ خريجا والمسلمون ٤٩٨ خريجا . ومدرسة الطب انشئت فى ١٨٢٤ ، وكان يتخرج منها الاطباء لخدمة الجيش المصرى فى الاساس ، ولهذا لم يدخلها طالب قبطى قبل ١٨٨٦ الا ابراهيم لبيبه ، ثم بعد ذلك العام اطرد دخول القبط فيها ، فبلغ عدد القبط من خريجيها حتى ١٩١٠ ، ٦٦ مقابل ٣٢٧ مسلم . ومدرسة المهندسخانة انشئت فى ١٨٣٤ والغيت فى ١٨٥٤ ثم أعيدت فى ١٨٥٨ والغيت فى ١٨٦١ ثم اعيدت فى ١٨٦٦ . وكانت تخرج للجيش أيضا ، فلم يتخرج منها قبطى الا فى ١٨٩٩ وبلغ عدد خريجها القبط ٣٦ حتى ١٩١٠ المسلمون ١٤٨ . ومدرسة المعلمين التوفيقية انشئت فى ١٨٨٠ وكان أول من تخرج منها سنة ١٨٨٨ ، وبدا تخرج القبط منها فى العام التالى وتخرج منها ١٨ من الاقباط حتى ١٩١٠ و ٧٨ من المسلمين . ومدارس الاوقاف بدأ الاقباط يدخلونها بعد ١٨٨٩ ، وبلغ مجموعهم فيها ٣٤٣ سنة ١٩١١ والمسلمون ١٥٩١ . وتلاميذ المكاتب الاهلية كان عدد المسلمين فيها ٢٠٢٨ سنة ١٨٨٩ والاقباط ١٤٥ ، وبلغ عدد المسلمين ٣٩٤٢ سنة ١٩١١ والاقباط ٩١٢ . وبهذا يظهر أن كان ثمة نوع من الاطراد فى دخول الاقباط المدارس العليا ومدارس الاوقاف ذاتها ، ولكنه كان اطرادا بطيئا ، يتحكم فى طردينه مايتاح للاقباط فى تولى الوظائف العامة ، حسب التخصيص الوظيفى الذى تعد له كل من المدارس . وتولى الوظائف العامة كان يؤثر ويتأثر بمفهوم الجامعة السياسية ، ويتطور عملية انسلاخ الجامعة القومية من الجامعة الدينية والخلافة العثمانية خاصة .

الكنيسة القبطية :

يذكر الدكتور وليم سليمان ، أن كنيسة مصر لم تنس قط الحقبة الأولى من تاريخها ، عندما لقى الاقباط كل عنت واضطهاد على ايدى المسيحيين الملكانيين ، الذين ساموهم باسم المسيحية اشد انواع العذاب .

وانه حتى الآن لا يكاد يمضي شهر الا وفيه ذكرى لأحد شهداء هـذه الفترة وحتى الآن تذكر الكنيسـة ابناءها فى اجتماعات الصلاة بما لقيه آباؤهم على يد كنيسة بيزنطة من تعذيب . وأن الاقباط لم ينسوا قط كيف يتخذ الدين ستارا للقهر والاستغلال (٦٥) .

وعلى مشارف التاريخ الحديث لمصر ، تصادفنا قصة البطريرك يوانس الثامن عشر مع كنيسة روما الكاثوليكية ، اذ تولى البطريرك رئاسة الكنيسة المصرية فى أكتوبر ١٧٦٩ ميلادية ، وكانت كنيسة روما تبذل أقصى جهودها لضم الكنائس الشرقية اليها ، وعلى الاخص الكنيسة المصرية . وبعث بابا روما مندوبا عنه الى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك القبطى للاتحاد معه ، ويعرض عليه مشروع خطاب أعدته كنيسة روما ليكون صيغة المصالحة بين الكنيستين ، على ما بينهما من خلافات عقائدية . وطلب الى البطريرك المصرى أن يوافق على هذا الخطاب ويرسله اليه لاعلان الاتحاد بين الكنيستين .

ويمكن تصور ظـروف هـذه الفترة ، التى بزغ فيها نجـم الحضـارة الاوروبية ، واصبحت ذات قوة اقتصادية وعسكرية ، وذات هيبة وانتشار واطماع . وهى ذاتها الفترة التى كانت فيها مصر وما حولها ترسف فى اغلال من التخلف بعد سابق ازدهار مجيد فى العصر الوسيط ، وتعانى من حـكم الاتراك العثمانيين قسوة واستغلالا وتخلفا . وكل ذلك يشكل ظرفا مواتيا لتحقيق الاطماع الاوروبية . على أن البطريرك القبطى رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين من الاقباط ، الانبا يوساب الأبح ، باعداد خطاب يرد فيه بالرفض على دعوة الاتحاد . فجاء الخطاب مشتملا على أقسى أنواع العنف والسخرية والتهكم من العرض الرومى . ورد به «وانى لأعجب من كثرة ذكاوة عقلكم ودقة فهمكم الرفيع ، الذى لم نره من أحد قط من مدة كبيرة ، ومااينيف على ألف ومائتين سنة ، وماسمعنا بأحد من المرسلين من قبل البابا الرومانى كتب من عنده صورة رسالة الى آبائى البطاركة الذين سلفوا قبلنا ، ويعرفه فيها أن يكتبها للبابا الرومانى ويخضع له ويصير تحت اعتقاده كما صنعتم أنتم ...» (٦٦) .

وحدث أن كثيرا من التجار الفرنج وفد الى مصر من القرن السابع عشر ، وانه فى أواخر ذلك القرن أرسل البابا جمـاعة من الرهبـان لبث المذهب الكاثوليكى بين الاقباط . وفى أوائل القرن الثامن عشر زاد عددهم ، واستوطن بعضهم مدن الصعيد ونشطوا فى جذب الاقباط ، وتبعهم عدد قليل من القبط نشأ به انقسام مذهبى بين الاسر القبطية ، ونشط الكاثوليك فى استغلال هذا الانقسام للاجتزاء من سلطة البطريرك القبطى فى مسائل الاحوال الشخصية ، ولكن الكنيسة القبطية وقفت ضد هذا الامر ، ولجأت الى الحكومة فصدر من المحكمة الشرعية الكبرى فى مصر سنة ١٧٣٨ حكم بأن تكون سلطة الفصل فى هذه المسائل للبطريرك القبطى الارثوذكسى . وحشدت الكنيسة جهودها

للتصدى لهذه الحملة التى شنتها الارساليات الكاثوليكية . وسجل التاريخ ليوساب الأبح ، اسقف جرجا واخميم ، الذى عاش فى عهد البطريرك يوانس الثامن عشر ، سجل له اثرا كبيرا فى وقف النشاط الكاثوليكى « وبذل جهدا جبارا فى سبيل لم شعبه وضمه الى أحضان الكنيسة الاورثوذكسية» (٦٧). ورد فى كتاب وصف مصر «لمايبه» مبعوث فرنسا فى مصر سنة ١٧٠٩ «أن أولئك الرهبان (اللاكاثوليك)لم يصادفوانجاحا كبيرا بالرغم مما بذلوه من طرق الترغيب» . وعندما غزا الفرنسيون مصر ، عرف نشاط الجنرال يعقوب الذى كون فرقة قبطية ساعدت الفرنسيين فى مصر ، كما عرف بالمقابل اعتداء من المماليك على المسيحيين وعلى منازلهم وكنائسهم . ويذكر كتاب تاريخ الأمة القبطية (١٨٩٨) ان رجال الدين لم يكونوا راضين عن الجنرال يعقوب ، وان كان بينه وبين البطريرك مشاحنات ومنازعات بلغت حد دخول الجنرال الكنيسة مزة ، وهو راكب جواده رافع سلاحه (٦٨) . ومع خروج الفرنسيين من مصر ، وجه البطريرك مرقص الثامن رسالة الى الاقباط ، هاجم فيها بأسى ماظهر فى الفترة الاخيرة من ظواهر «ابتدأنا أن نتعلم عادات الامم الغربية، ولازمنا معاشرة فاعلى الشر ، وأبدلنا حب بعضنا بعضا بالعداوة ... وكل ذلك ونحن لانرجع عن فعلنا الردىء.... وأما نحن الآن فمثابرون ليس على الاعمال الصالحة بل على ضد ذلك .: عكسنا المقدمات كلها واضعنا تدبير حياتنا فيما لاينفع ولايبنى . فلا الشيخ يستحى من شيخوخته ولا الشاب يشفق على شبابه ، ولا النساء تستحى من بعولهن ، ولا العذارى من بتوليتهن ..» ونصحهم بالشفقة والرحمة والمحبة والغيرة على فعل الخير (٦٩) .

بهذه الروح النافرة من السيطرة الأجنبية والتغلغل الاجنبى واجهت الكنيسة المصرية نشاط الارساليات التبشيرية . وقد ارتبط نشاط هذه الارساليات فى آسيا وأفريقيا عامة ، بسعى الدول الاوروبية والغربية الى غزو هذه البلاد اقتصاديا وسياسيا ، والى أن تخلق فيها أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وسياساتها ولانتاجها الاقتصادى . ويذكر الدكتور وليم سليمان فى كتابه السابق ، أن أهم ارساليتين بروتسانتيتين وفدتا الى مصر فى القرن التاسع عشر ، جاءت احداهما من انجلترا والثانية من أمريكا عن طريق الشام . وان كانت خطة الامريكيين هى القضاء على الكنيسة القبطية وضم أبنائها الى كنيسة بروتستانتية جديدة . بينما كانت خطة الانجليز الابقاء على كنيسة مصر مع التغلغل فيها والسيطرة عليها من داخلها (٧٠) . ويذكر الدكتور جرجس سلامة ، أن التعليم الأجنبى فى مصر انتشر على يد الارساليات التبشيرية . وقد حاول بابوات روما اخضاع الكنيسة القبطية واجبارها على الاعتراف برياستهم ، وذلك بما ارسلوا من رهبان الفرنسسكان الى مصر حتى من قبل الحملة الفرنسية ، وتوغلوا فى الصعيد حيث يكثر الاقباط . وبلغ بهم الامر أن كان الفرنسسكان يمسكون بالاطفال ويرسلوهم الى روما لتعلم الكاثوليكية . الا أن الاقباط قاوموا هذه

الحركة الى حد ان استولوا على كنائس الفرنسسكان وطردوهم منها . وفى القرن التاسع عشر انضاف الى نشاط الكاثوليك نشاط الارساليات البروتستانتية الانجليزية والامريكية ، وانشأت تلك الارساليات مدارس لها جميعا . وكانت تستهدف بهذا النشاط التعليمى أغراضا دينية خالصة بنشر الكاثوليكية أو البروتستانتية بين أقباط مصر خاصة . وغلب على هيئات التدريس فيها فى البداية الطابع الدينى ، واتخذوا التعليم المجانى وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الاقباط ، ولم تركز الارساليات نشاطها فى القاهرة والاسكندرية فقط ، انما توغلت فى الريف وفى الصعيد خاصة (٧١) . وكانوا يلاقون نوعا من العطف والتشجيع من حكام مصر ، خاصة سعيد واسماعيل . وبلغ عدد تلاميذ المدارس فى ١٨٧٦ نحوا من ١٢٢٤٧ تلميذا منهم ٦٤١٩ تلميذا (أى حوالى ٥٢٪) بالمدارس الاجنبية وأكثر هؤلاء الاخيرين من الاقباط (٧٢) .

وعملت الارساليات الامريكية خاصة على أن تنشىء المدارس الدينية فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط . وركزت نشاطها فى أسيوط خاصة لتخلق منها قاعدة للنزاع الطائفى وتنشر منها البروتستانتية بين الاقباط . وقد بدأ وصول المبشرين الامريكيين فى ١٨٥٤ ، حضروا الى مصر ومعهم عدد من الشوام يستعينون بهم فى الاتصال بالمصريين ومعرفتهم . وانشأوا أول مدرسة لهم فى ١٨٥٥ ، وانشأوا كلية اسيوط فى ١٨٦٥ . وبلغت مدارس هذه الارسالية فى ١٨٩٧ نحوا من ١٦٨ يدرس بها ١١٠١٤ تلميذا . وكانت كلما تكونت جالية بروتستانتية من المصريين فى منطقة أسلم المبشرون اليها المدرسة لينشئوا غيرها فى مكان آخر (٧٣) . وفى كتاب «البعثة الامريكية فى مصر» الذى كتبه المبشر الامريكى اندور واطسن وصف تفصيلى لهذا النشاط ولسياسة التسرب الامريكى التى حمل لواءها المبشرون الامريكيون فى القرن التاسع عشر .

عارضت الكنيسة القبطية هذا النشاط ، وسافر البطريرك المصرى الى اسيوط على باخرة نيلية وضعها الخديو اسماعيل تحت امرته ، وعمل على الوقوف فى وجه النشاط البروتستانتى وعلى منع القبط من ارسال أبنائهم الى مدارس التبشير . وطاف الكهنة على البيوت يحرمون على كل اب أن يرسل أولاده الى هذه المدارس ، واعلنت الحروم الكنسية ضد من يرسل أولاده الى مدارس الارساليات او يزور مكتباتها أو يقرأ كتبها أو يصافى أو يصادق احدا من المبشرين — يذكر المبشر الاسكتلندى الدكتور هوج ، انه لما قويت هذه المقاومة : ذهب مع القنصل الامريكى لزيارة البطريرك «فلم يرتح البطريرك لهذه الزيارة لانه كان يعتبر القس الذى أمامه ليس شرعيا بل ذئبا خاطفا . لذلك مدح غيرة رجال البطركخانة فى استرداد أبنائها اليها ، وقال ان هؤلاء الاولاد هم كلهم أولادنا ، ولذلك لنا الحق ان نستعمل كل واسطة فى

المحافظة عليهم» . فلما أراد هوج طمأنته بأن مدارس التبشير لا تفعل أكثر من أن تعلم الانجيل للتلاميذ ، «اتقد البطريرك غيظا عند سماعه هذا الكلام، وكأنك القيت قنبلة فى وسط الغرفة الواسعة ... (وقال) الانجيل الطاهر ! وهل الامريكان وحدهم هم الذين عندهم الانجيل ؟ ولماذا لايعلمونه لعبيدهم اذا كان عندهم ؟ لماذا يذهب الأخ الى الحرب، ضد أخيه (مشيرا الى الحرب الأهليــه فى أمريكا) لــماذا جاؤا الى مصر بكلماتهم النــاعمة الطيبة ؟ ... أن الانجيل عندنا قبلما تولد أمريكا فى الوجود، اننا لانحتاج اليهم ليأتونا ويعلمونا، فنحن نعرف الانجيل أحســن منهم . فأجتذب علو الصــوت كثيرين مــلأوا الشبابيك المحيطة بالغرفة » (٧٤) . وتبدو هنا روح الكبرياء ذاتهــا وروح الاعتــداد والمقاومة التى تلمس فى خطاب يوانس الثامن عشر تجاه الكنــائس الاجنبية. وقد أشار كتاب «تاريخ الامة القبطية» الى نشاط هذهالارساليات، ومقاومة الكنيسة المصرية له ونشاط البطريرك ديمتريوس ضد نشاط الدكتور هوج التبشيرى ، وهى اشارة يظهر فيها روح الهجوم على ذلك النشــاط . ويقول أنه بينما كان غرض الاقباط من التبشير فى العصور الاولى ، تبشير غير المســيحيين بالدين المســيحى فلم يكن للمرسلين الأجانب الذين هبطوا مصر لأغراض اجتذاب مسيحيها الاقباط لترك عقيدة آبائهم . وأهمية هذا الكتاب أنه كان يدرس للطلبة الاقباط فى المدارس الاميرية (طبعة ١٩٣٢) ويربى به الصبية والشباب .

فلما نصب الأنبا كيرلس الخامس بطريركا فى اوائل السبعينات ، واصل مقاومته للتيار التبشيرى ؛ نقــل جرجس ســلامة عن واطسن قصــة ذهاب البطريرك الى أسيوط ، « كان موكبه من الباخرة الى المدينة على نمط دخول المسيح الى اورشليم ، اذ ركب على حمار وتقدمه القسس وحاملو الصلبان والاعلام وفروع النخيل والشموع وضاربو الدفوف والمرنمون بالقبطية وسار ببطء من النهر الى المدينة والنــاس يزداد عددهم وازدحامهم كل دقيقــة ، وكان محاطا بالجنود امامه وخلفه بأمر الحكومة » ، فلما بلت الكنيسة جمع الاقباط ونشط فى مقاومة مدارس الارساليات . وكان مدير أسيوط يرفض اعتماد شهادات ، مدارس الارساليات ويعتمد شهادات مدرسة الاقباط ، مما ادى الى تحويل التلاميذ عن مدارس الارســاليات الى مدرســة الاقباط ، ثم اضطر المدير تحت الضغط أن يعترف بتلك الشهادات ، ولكن بقيت مقاومة البطريرك للارسالية الامريكيــة ، وأمر بتجريد قسيس من منصــبه الكنسى لسماعه لاخية المتخرج من مدرسة الارسالية الامريكية بالخدمة فى الكنيسة القبطيــة ، كما اصــدر مطران أسيوط حرمانا كنسيــا لثلاثه من تــلاميذ الارسالية . وامر البطريرك باحراق كل الكتب البروتستانتية فى أسيوط ، ثم سافر الى أبو تيج واخميم حيث اغلقت مدرسة الارسالية هناك . وعقب تلك الزيارة نقص عدد تلاميذ مدارس الارساليات من الاقباط ، ولم يقف فى وجه مقاومه البطريرك الا ماتؤديه تلك المدارس من خدمات بانشاء الاقســام

الداخلية فضلا عن تأييد بعض الاسر ذات النفوذ بالصعيد لها . وكان عدد البروتستانت فى ١٨٧٥ نحوا من ٦٠٠ شخص زاد فى ١٨٩٠ الى ٢١٦٥ وفى ١٨٩٥ الى ٤٥٥٤ وفى ١٩٠٤ الى ٢٩ الفا ، وفى ١٩٣٧ الى ٦٦٤١٣ . ثم بلغ فى احصاء ١٩٤٧ نحـوا من ٩٠٩٦٧ . وبلغ عدد الكاثوليك حوالى ٢٢ الفـا فى ١٩٠٤ ، وزاد الى ٦٢٢٩٥ فى ١٩٣٧ والى ٨٠١٨٠ فى ١٩٤٧ (٧٦) . ولما انشئت كلية البنات الامريكية سنة ١٩٠٨ ، ظهر بين الاقباط دعوة لانشاء كلية بنات قبطية تقابلها ، ونشطوا فى هـذا الأمر نشـاط من يستشعر الخطر، وجمعت لها التبرعات أو كتب الأدباء والشعراء يدعون للمشروع حتى نشأت الكلية فعلا فى ١٩١٦ .

حركة الامتزاج :

لم يكن وقوف الكنيسة المصرية ضد النشاط التبشيرى محض رفض له ، بل تعدى ذلك الى أن يكون عنصرا فى حث الكنيسة على تشجيع الاستفادة من العلوم الحديثة وتوجيه الناشئة لها وفتح المدارس التى تأخـذ بمنـاهج التعليم الحديث . والاستعانة بذلك فى تطوير الفـكر والعقلية السـائدة ومقاومة التخلف . فكان العاملان الرئيسيان فى تشجيع حركة انشاء المدارس القبطية الحديثة ، هما مقاومة البعثات التبشيرية ، فضلا عن القلة النسبية فى دخول القبط للمدارس الاميرية المصرية حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر . وعرفت الكنيسة القبطية فى التعليم حركة موازية لحركة الاصـلاح التعليمى التى قامت بها الدولة منذ عهد محمد على ، وحركة موازية للنشاط التنويرى فى المدارس وغيرها مثلما قام به رفاعة رافع وعلى مبـارك . وعرف هنا نشاط البطريرك الكبير الملقب بأبى الاصلاح كيرلس الرابع . اهتم بالعلم والتعليم منذ كان رئيسا لدير انبا انطونيوس بالصـحراء الشرقية ، واعتنى بانشاء المدارس منذ رسم مطرانا فى ١٨٥٣ ، فانشأ مدرسة للاقباط بجوار البطرخانة بالازبكية ، وكان انشـاؤه لها ممـا زكاه لدى الكثيرين لاختيـاره بطريركا فى السنة التالية ، وبلغ عدد تلاميذها ١٥٠ تلميذا . ثم انشأ مدرسة بحارة السقايين ، واهتم بتدريس الانجليزية والايطالية فى المدرستين . وقد عين من خريجى المدرستين فى وظائف السكة الحـديد والبرق وعمـل منهم بالمصارف المالية ولدى التجار بفضل معرفتهم للغات الاجنبية «واسـتأذن البطريرك من سعيد باشا فى ادخال تلامذة المدارس القبطية فى مدرسة الطب وغيرها من المدارس الامـيرية» (٧٧) . ويذكر عبـد الحليم نصير فى الذكرى المئوية لوفاة أبى الاصلاح انه انشأ مدارس قومية للمحافظة على كيـان مصر ومسايرة ركب الحضارة «وتغـذية ابنـاء الوطن بنفس العلوم التى نهضت بالامم التى تقدمتنا» وانشأ مدارس تعلم اللغـات الحيـة والعلوم النظرية والعملية ، خصص بعضها للبنين وبعضها للبنات ، وفتح أبوابها «لبنى مصر

اجمعين دون تفريق بسبب العقيدة أو الدين او المذهب» ثم سعى لدى الحكومة للاشراف على امتحاناتها وبرامجها ، فصدر أمر فى عهد اسماعيل باشراف وزارة المعارف عليها وتوظيف خرجيها وتزويدها بالكتب الاميرية الجارى تدريسها بمدارس الحكومة ، وكانت الحكومة تحتفل بالعام الدراسى لها .. ومن هذه المدارس تخرج فيما بعد كثيرون من السادة وقادة الادارة والرأى العام ، مثل بطرس غالى وقلينى فهمى وكامل عوض سعد الله وغيرهم من الاقباط ، ودرس فيها أيضا عبد الخالق ثروت وحسين رشدى ممن تولوا رئاسة الوزارة ، ومحمود عبد الرازق الذى كان وكيلا لوزارة الداخلية ، وغيرهم من كبار رجال القضاء والمال والادارة . وكانت تدرس فيها جملة من اللغات الحية فضلا عن التاريخ والجغرافيا والهندسة والكيمياء وغيرها (٧٨) . وانعم عليها الخديو اسماعيل بألف فدان ثم خمسمائة «لاجتهادها فى تأسيس مدارس نشر العلوم» فضلا عن اعانتها سنويا ٢٠٠٠ جنيه . ولم تكن ميزانية المدارس تزيد سنويا عن ٢٠١٥١٨ قرشا . وفى ١٨٧٥ بلغ عدد تلاميذ مدرسة الازبكية ٣٧٩ منهم ٣٠٢ قبطى و ١٦ مسلم . وكان بمدرسة حارة السقايين ٧٤ تلميذا منهم مسلمان ، وبلغ عدد تلميذات مدرستى البنات ١٣٦ ومدرسة الاقباط باسيوط ٢٦ تلميذا فى ١٨٦٦ (٧٩). وبهذا لم تكن تلك مقصورة على الاقباط من حيث طرائق التعليم والتمويل والتلاميذ ، انما امتد أثرها الى النسيج الوطنى كله ؛ وشاركت المدارس الحكومية الحديثة فى الرقى العام بالمجتمع . لذلك يلحظ أن كان كثير من وجوه المسلمين والاقباط يحضرون احتفالات المدارس سواء فى الاقاليم أو فى القاهرة والاسكندرية (٨٠) . وكان عبد الله نديم بوصفه ممثلا للجمعية الخيرية الاسلامية على رأس المدعوين لحفل المدرسة القبطية بالاسكندرية التى انشأتها الجمعية الخيرية القبطية .

وكتبت صحيفة الوطن القبطية ، أن نبغ كثير من القبط بالتعلم بالمدارس الاميرية ، وفيهم الطبيب والشاعر والكاتب والفقيه والمترجم والموظف الاميرى ، وانه لم يوجد فى ١٨٦٥ بالصعيد أكثر من مدرستين ، ثم بلغت مدارسهم هناك ٣٠ مدرسة تقريبا ، وصار من القبط «عساكر وضباط فى الجهادية يتعلمون العلوم الحربية وذهبوا لمحاربة الجيش الروسى .... وترى منها اعضاء فى مجلس النواب وفى المجالس المحلية ، والكل آمنون على عيالهم ومالهم » (٨٢) .

ومن ناحية اخرى فقد اتيح لمن شغل من القبط المناصب المالية الكبيرة وشارك فى الادارة ، ما اتيح للمسلمين من كبار موظفى الدولة من تكوين الملكيات الزراعية الكبيرة (٨٣) . فالمعلم غالى الذى كان كبير رجال المال أيام محمد على وأشرف على اعمال المساحة ، صار ابنه باسيليوس مديرا للحسابات ، قد منح هو وأخواه طوبيا بك ودوس بك ٢٢٠٠ فدان فى المنيا

وبنى مزار فى ١٨٣٥ ، ثم أنعم الوالى عليهم بمساحة ٩٩١ فدانا بمديرية أسيوط فضلا عن ١٣٤ فدان بقليوب ، وبلغت ملكيتهم ٣٣٢٦ فدان . وفى عهد اسماعيل كان دوس يمتلك ١٠٦٥ فدانا بالقليوبية والمنيا وأسيوط ، كما كان يمتلك ورثة طوبيا ١٥٣٠ فدانا وورثة باسيليوس ٩٥٠ فدانا . وشنودة ناشد الذى عمل كبيرا لكتاب ابراهيم باشا منح ٥٠٠ فدان بالمنيا ، وصار فى بداية عهد اسماعيل يملك ٩٠٠ فدانا . وهبة بك رزق كبير كتاب المالية فى عهد اسماعيل بلغت ملكيته ٣٨٥ فدانا . ويذكر الدكتور على بركات ، انه وجدت عائلات تحتكر الواحدة منها كل مناصب الادارة بالقرية مع امتلاك الجزء الأكبر من الزمام ، ومن هؤلاء عائلة يوسف عبد الشهيد فى نزلة الفلاحين بالمنيا التى كانت تمتلك فى ١٨٦٥ كل أطيان الناحية البالغ زمامها ٧٠٧ فدان باستثناء ٩٫٥ فدان ، ومن هذه العائلة انحدر قلينى فهمى ومرقص حنا(٨٤)

ومع انهيار نظام محمد على الاحتكارى وتفكك نظام الاقتصاد القائم على التبادل والغاء ضريبة الدخولية والتوسع فى زراعة القطن ونمو عمليات الاقراض الاجنبى للحكومة والافراد، ظهرت طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الاموال المصريين من سكان المدن ، واستغلوا قسما من رؤوس أموالهم المتراكمة من الأرباح فى شراء الأراضى (٨٥) . وشارك الأقباط المسلمين فى هذه الأنشطة ، فضلا عن ان بعض الاقباط الذين تأثروا بنشاط البعثات التبشيرية الاجنبية ، عملوا قناصلا أو وكلاء قناصل لبعض الدول الاوروبية فضلا عن نشاطهم التجارى . ويذكر الدكتور بركات من هؤلاء ويصا بقطر الذى عمل قنصلا للولايات المتحدة الامريكية وهولندا بأسيوط ، وحنا ميخائيل قنصل روسيا ، واندراوس بشارة قنصل ايطاليا وبلجيكا بالاقصر ، كما تجنس بعضهم بجنسيات أخرى تمتعا بالامتيازات الاجنبية مثل واصف خياط الذى حصل على الجنسية الامريكية . وشارك بعضهم فى أعمال المقاولات مثل أبو طاقية الذى خصته الحكومة بتوريد كل المهمات اللازمة لمبانيها ، كما عمل بعضهم بالنشاط المالى والمصرفى والاقراض بصفة عامة امثال بشرى وسينوت حنا وواصف خياط . وشاركوا فى تجارة الأقمشة والماشية والغلال وكون بعضهم بذلك ثروات طائلة ، فبلغت ملكية ويصا بقطر الزراعية فى ١٨٩٨ نحوا من ١٢ الف فدان ، ثم بلغت بالشراء من اطيان الدائرة السنية حوالى ٢٨ الف فدان . وكان ويصا يستفيد فى تجارته من وجود الجالية الامريكية بأسيوط . ومن هؤلاء أيضا أسرة خياط وأسرة قلته وحنا ميخائيل واندراوس بشارة وبشارة عبيد (٨٦) .

المسلمون والاقباط :

يذكر ميخائيل شاروبيم فى « الكافى » أن الوالى عباس الأول ، الذى تولى الحكم قبل محمد سعيد ، كان شديد النقمة على النصارى ، وأخرج

منهم كثيرين من خدمة الدولة ، وأراد أن يدبر اخراجهم من وطنهم وتبعيدهم الى السودان ، ولزمه لتنفيذ هذا الأمر ان يستصدر من الازهر فتوى بجوازها ، فطلب الى الشيخ الباجورى ، شيخ الجامع الازهر وقتها ، الراى فى جواز ابعادهم ، فرفض الشيخ انفاذ رغبة الوالى قائلا انه ان كان يعنى الذميين الذين هم أهل البلاد وأصحابها ، فالحمد لله لم يطرا على ذمة الاسلام طارىء ، ولم يستول عليها خلل ، وهم فى ذمته الى اليوم الآخر . فان كان الوالى يعنى النصارى الفرنجة النازلين فى البلاد ، فليحذر أن فعل بهم شرا أن يحل بالبلاد ما حل بالجزائر من الفرنسيين (٨٧) . وكان موقف الشيخ هو الموقف التقليدى للفكر الاسلامى منذ القدم ، فى اطار مفهوم الجامعة الاسلامية ودار السلام . والحاصل ان التنظيم الاسلامى عبر التاريخ اظهر فى نظرته الى غير المسلمين من أهل الكتاب ، والى المسيحيين خاصة ، تعاملا سمحا ورحبا اذا قورن بأى تنظيم آخر عبر هذه الحقب . وان صار ذلك من تراث الفكر الاسلامى بعدها . وفى مصر خاصة كان التلاؤم اكثر قوة ، وكثيرا ما كان يتردد الحديث النبوى الشريف الذى أوصى العرب بالقبط لأن لهم فيهم نسبا ، ويرجع هذا النسب الى السيدة هاجر المصرية زوجة ابراهيم عليه السلام وأم اسماعيل أبى العرب ، كما يرجع الى زواج النبى عليه السلام بمارية القبطية . وثمة كثير من النصوص والوقائع يمكن ايرادها دلالة على التعامل السمح للنظم الاسلامية مع الاقباط ، وكان منهم الوزراء والرؤساء فى الادارة المصرية .

واذا كان عرف عن كرومر من كتاباته انكاره الجازم لوجود أية جامعة وطنية تضم المصريين ، او اية جامعة سياسية تجمعهم ، فانه عندما تكلم عن اقباط مصر وعلاقتهم بمسلميها ، ورغم حرصه على تجاهل الروابط الوطنية الجامعة للمصريين عموما ، مسلمين وأقباط ، لم يستطع أن ينكر الامتزاج الكامل الذى لاحظه بين العنصرين . كتب عن القبط يقول أن تجربته الخاصة تقوده الى عدة نتائج ، منها ان القبطى المصرى أكتسب خصائص اخلاقية يتصف بها المسلم المصرى ، وأن هذا الاكتساب يرجع الى ظروف لا تتعلق بالاختلاف فى العقائد ، وأن القبطى اكتسب خصائص فكرية تنقص المسلم ، وهذا الاكتساب لا يرجع الى اختلاف العقيدة أيضا ، وان كان ارتبط بها ارتباطا طارئا . ثم قال انه بوجه عام « الخلاف الوحيد بين القبطى والمسلم، ان الأول مصرى يتعبد فى كنيسة مسيحية ، بينما الآخر مصرى يتعبد فى مسجد محمدى (٨٨) » .

ونلاحظ من مجمل حديث كرومر ، انه كان يصدر عن منطق فكرى ، حاصله ان الاسلام يتكون من مجموعة من المعتقدات تعوق المجتمع عن التقدم حسبما يفهمه . وأن المسيحية على العكس أكثر تجاوبا مع متطلبات التقدم الاجتماعى . ونظر الى قبط مصر باعتبارهم مسيحيين باحثا عما يجعلهم أكثر

تفوقا من مسلميها ، ولكنه وصل فى كتابه الى نتيجة سجلها فى وضوح ، رمى أن أقباط مصر لا يتمتعون بهذه المزية « المسيحية » . ولا شك أنه كان فى مأزق بين فهمه أنعام لدور المسيحية « المتقدم » ودور الاسلام « المتخلف » ، وبين الواقع الظاهر أمامه وهو تشابه اقبـاط مصر ومسـلميها الحضـارى والثقافى ، واتصـافهم بالخصـائص ذاتهـا الاخلاقيـة وما يتعلقون به من عادات وتقاليد رغم اختلاف الدين . ولم يشأ كرومر أن يتراجع عن مفهـومه العام ولا أن يتجاهل الواقع الذى امامه ، فسجل هذا الواقع «على مضض» كما عبر فى حديثه . وقال انه من المستحيل ملاحظة اية صفات تجعل القبطى أكثر تفوقا من المسلم ، رغم مئات السنين من المسيحية التى تقف وراءه . ودفعه هذا الى القول بأن القبطى رغم عقيدته ، قد اعتقل فى ذات الاغلال التى نيدت المسلم - وان القبطى من الرأس الى القدم لا يعدو أن يكون مسلما فى عاداته ولغته وروحه . واضطر كرومر بهذا لأن ينكر على الاقباط مسيحيتهم ، ولأن يعتبرهم مسلمين ، حرصا منه على بقاء نظرته هى بالنسبة « لتقدم » المسيحية « تخلف » الاسلام ، وبالنسبة لتجاهل الجامعة الوطنية التى تجمع مختلفى الأديان فى كيان سياسى وحضـارى وتكوين تاريخى ونفسى واحد . وايا كان منهج كرومر واهـدافه من وراء كل ما اسـتعمل من عبـارات وتشبيهات معقدة ، فقد اضطره الواقع أن يعترف بالكيان الواحد الذى يربط قبط مصر ومسلميها ، وأن يعترف — رغم تصنيفاته الدينية الاجتماعية — بأن ما بين قبط مصر ومسلميها من الروابط يفوق بما لا يقاس ما بين مسـيحى مصر ومسيحى اوروبا . ودل على ذلك ما سجله ، من ان الاقباط لم يظهروا شعورا بالمصادفة تجاه « المصلحين الانجليز » (يقصد الاحتلال البريطانى) ، وأن مبادىء هؤلاء « المصلحين » بدت اجنبية وبعيدة عن طبيعة القبطى . وأن الانجليز أدركوا فى بداية الاحتلال أن الاقباط بعيدون عن أن يكونوا أصدقاء لهم . ثم تحدث عن مشـكلة الموظفين المصريين وتفضيل الانجليز التعـامل مع الشوام فى الادارة الحكومية والمهن الحسابية وغيرها مما كان من قبل وقفا على الاقباط . وكانت هذه النقطة هى ما لعبت بها السياسة البريطانية فى مصر فى محاولتها بذر بذور الشقاق الطائفى فيما بعد .

ويذكر جورج يونج فى كتابه «مصر» ، عند حديثه عن الاقباط والمسلمين ، انه لا يوجد فى مصر تفرقة طائفية ضد الاقباط ، تفرقة من تلك التى تعـانى منها الاقليات الضعيفة فى أوروبا . وان الكتـاتيب مفتـوحة للاقباط الذين يمكنهم أن يتلقوا فيها تعاليم دينهم ، وانه فى الاقاليم التى تزيد فيها نسـبة السكان من الأقباط تعين الحكومة المدارس القبطية اعانات لها اثرها . وقال انه عندما لا يتمكن الاقباط من الوصول الى المجالس النيابية المحلية كمجالس المديريات يعين فيها عدد منهم ، وانه منذ قرون لم يحدث اضطهاد لهم . كما ذكر أن تاريخ الاقباط يكشف عن انهم عانوا ضيما من أهل ديانتهم المسيحيين الارثوذكسى أو الكاثوليك اكثر مما عانوا من أهل وطنهم المسلمين ، وانه من

المثير للفضول أن يلاحظ أن العلاقة بين العنصرين تظهر أوثق ما تكون فى المناسبات الدينية ، اذ يبنى الاقباط مساجد المسلمين ، كما يعيد المسلمون بناء الكنائس القبطية . ويشترك الشيوخ والقسس فى الاحتفالات الدينية وما بقى من مظاهر الديانات القديمة مثل عبادة النيل ، ويذهب المسلمون والاقباط الى زيارة الاضرحة ذاتها للاولياء والقديسين المحليين ، ويتناقلون الأقاصيص ذاتها ويهزجون بالأغانى ذاتا ، ولهم الفضائل ذاتها والصفات ذاتها ، ووجهات النظر ذاتها عن الحياة . لذلك لم يكن الاخاء القبطى الاسلامى فى ١٩١٩ جديدا ولا طارئا (٨٩) . ويذكر « بلاكمان » أن القبط منتشرون فى انحاء مصر كلا وأن وجدت مدن وقرى قليلة يشكلون فيها القسم الغالب من السكان (٩٠) . كما يذكر باير انه حسب احصاء ١٩٣٧ فان من يسكن القاهرة والاسكندرية من الاقباط الارثوذكسى لا يجاوز ١٠٪ (٩١) . وبهذه الشهادات التى يدلى بها اجانب ، هم على الاقل ، وعلى اختلاف درجات استقامتهم العلمية ، لايتحمسون فى تجاهل الخلافات بين العنصرين ولا فى اظهار التوافق ، يبين بانصاف مدى التوافق بين العنصرين الدينين فى المجتمع المصرى وما يجمعهم من جامع وطنى واحد . واذا كان من القبط من تخصص فى الاعمال المالية ومساحة الارض وجباية الضرائب وتوارثوا هذه المهن منذ الفتح الاسلامى ، وكان منهم كغيرهم من المصريين نشاطات تجارية على اختلاف مستوياتها ، فان ما يجب الاعتبار به ، هو أن هذه المهن لم تكن المهن الوحيدة التى نشط فيها القبط ، ولم تستوعبهم كجماعة بما يحلهم من جماعة دينية الى جماعة ذات وظيفة اجتماعية محددة وبما يعزلهم عن سائر المواطنين . وكانت تلك المهن فى الغالب هى مهن الرؤساء منهم وبعض الفئات الوسيطة ، أما الغالبية فكانت من الفلاحين زارعى الارض ، يمارسون النشاط الانتاجى ذاته والحياة الاجتماعية ذاتها للفلاح المسلم ، ويحيون مشاعا فى القرى والمدن .

لقد سبقت الاشارة الى بعض من كان من المسلمين يتعلم فى المدارس التى انشأتها الكنيسة القبطية ، والى اعداد من كانوا يتعلمون من الاقباط فى مدارس الاوقاف . وفضلا عن ذلك لم يكن الازهر فيما يظهر موصد الابواب من دون القبط . وقد ذكرت صحيفة « الوطن » القبطية فى ٥ مايو ١٩١٦ ، أن كان للاقباط قديما رواق بالأزهر يتلقون فيه العلوم المنطقية والشرعية . وان ممن درسوا بالأزهر قديما أولاد العسال وهم من كبار مثقفى القبط ولهم مؤلفات هامة . ومنهم حديثا ميخائيل عبد السيد صاحب صحيفة الوطن ، اذ درس فى الأزهر ، ثم انتقل الى دار العلوم لما انشئت . وهبى تادرس الشاعر الذى كان يحفظ القرآن ويكثر من الاقتباس منه . وفرنسيس العتر الذى كان يحضر دروس الشيخ محمد عبده سنة ١٩٠٢ .

الفكر القومي :

لذلك كان الاسلام من ناحية ، ومسيحية القبط من ناحية أخرى ، والامتزاج الحضارى بين المسلمين والاقباط فى مصر ، كان كل ذلك مما كون المناخ التاريخى والحضارى والأجتماعى والثقافى والنفسى لتبلور المفهوم القومى للجماعة السياسية المصرية .

ولعل الاشارة الى فكر رفاعة الطهطاوى فى هذا الشأن ، تفيد فى بيان التطور التاريخى والواقع الاجتماعى والسياسى بالنسبة لمفهوم الجامعة السياسية . وقد سبقت الاشارة الى أن فحص فكر الطهطاوى فى سياق الظروف التاريخية والواقعية المحيطة به ، ينبىء عن أن هذا الفكر المصرى القديم لم يكن مسرفا فى الحماس والتهور فيما يدلى به من قول ، انما كان ينتقى أفكاره انتقاء متجانسا مع ظروف الواقع المعيش ، ومع اعتبارات التقبل العام، مركزا على ما يراه ايجابيا ونافعا للجماعة فى هذا الاطار الممتد المتحرك. لقد أشار رفاعة الى النبضات الأولى للقومية المصرية فى «تخليص الابريز.»، فلما اخرج كتابه « مناهج الألباب .. » بعد أكثر من ثلاثين عاما فى (١٨٦٩) ، تحدث فى هذا الأمر باهتمام كبير ، يدل على ما آلت اليه هذه الفكرة من قوة على مدى تطور المفهوم السياسى فى مصر خلال الثلث الثانى من القرن التاسع عشر . وبذل رفاعة فى هذا الحديث جهده وذكاءه ، ليعبر عن فكرة الجامعة القومية تعبيرا دينيا وليرفع شبهات التعارض بين الدين والانتماء القومى .

ورفاعة يعتز بمصريته وبتاريخه المصرى ، قديمه وحديثه . ولاينسى فى أية مناسبة أن يبرز الدلالات على حضارة مصر ، وعندما يتحدث عن قصة يوسف عليه السلام ، يشير الى حضارة مصر المستفادة من معاملة « عزيز مصر » ليوسف ، اذ سجنه على ما نسب اليه ولم يقتله رغم كونه مملوكا له « فهذا يفيد ان الملة كانت متمدنة (٩٢) » . ويقول أن حضارة مصر وتمدينها يقوم على جانبين ، التمدين « بضائع العمران » ، والتمدين « فى الاخلاق والفوائد والآداب يعنى التمدن فى الدين والشريعة » ، والدين أقوى قاعدة لصلاح الدنيا واستقامتها لأنه زمام الانسان . ويؤكد فى الدين على أمرين ، كونه « ملاك العدل والاحسان » أى فكرة المساواة ، وكونه أساس الاخوة ، سواء الاخوة الدينية أو الاخوة الوطنية ، « والدين الصحيح هو ما عليه مدار العمل فى التعديل والتجريح » ، ويقول من ذا الذى يجترىء أن يعاند مولاه «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، وحسبناقى هذا المعنى قول «الكرار» أما وقد اتسع نطاق الاسلام ، فكل امرىء وما يختار ، فبهذا كانت رخصة التمسك بالأديان المختلفة جارية عند كافة الملل ، ولو خالف دين المملكة المقيمة بها ، الا يعود منها على نظام المملكة أدنى خلل .. (٩٣) » .
ويؤكد بهذا ان الفكرة الاسلامية لا تنفى وجود ذوى الديانات الأخرى « ورخصة تدين اهل الكتاب بدينهم مؤسسة على العهود المأخوذة عليهم عند

الفتوح الاسلامى . وكل مسلم يحفظ العهد لأن العهد فى الحقيقة انما هو لله .. » . ويعود الى هذه الفكرة فيشير الى الوحدة الوطنية التى تقوم على أساس من وحدة اللغة ووحدة الانتماء للجماعة ولنا نظام سياسى وقانونى واحد « اقتضت حكمة الملك القادر الواحد ، ان أبناء الوطن دائما متحدون فى اللسان ، وفى الدخول تحت استرعاء ملك واحد والانقياد الى شريعة واحدة وسياسة واحدة . فهذا يدل على ان الله سبحانه وتعالى انما اعدهم للتعاون على اصلاح وطنهم ، وأن يكون بعضهم بالنسبة الى بعض كأعضاء العائلة الواحدة ، فكان الوطن انما هو منزل آبائم وامهاتهم ومحل مرباهم ، فليكن أيضا محلا للسعادة المشتركة بينهم » . ويشير الى قوة التماسك الوطنى التى تقوم على مبدأ المساواة « ان الشريعة والسياسة سوت بينهم وأوجبت عليهم أن يكونوا على قلب رجل واحد » ، ويقول ان ابن الوطن الذى ينتسب اليه يجب أن يتمتع بحقوق وطنه « وأعظم هذه الحقوق الحرية التامة فى الجمعية التأنسية ، ولا يتصف الوطنى بوصف الحرية الا اذا كان منقادا لقانون الوطن ومعينا على اجرائه ، فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمنا ضمان وطنه له التمتع بالحقوق المدنية والتمزى بالمزايا البلدية » ، (٩٤) . يشير بذلك الى التساوى بين المواطنين فى الواجبات والحقوق .

ثم يتحدث رفاعة عن الأخوة ، أن هناك الاخوة العامة والاخوة الخاصة « والأولى هى اخوة العبودية لله ، وهى تعنى التساوى فى الانسانية « وفى حقوق أهل المملكة » . والثانية هى الاخوة الاسلامية أى اكتساب ما يسير المسلمون به اخوانا على الاطلاق «من اداء حقوق بعضهم على بعض كرد السلام وابدائه وتعليم الاحكام الشرعية » . وهو بهذا يجعل « حقوق أهل المملكة » مناطها الاخوة العامة ، ثم يشير الى أن موجبات الاخوة الخاصة لا يوجد ما يمنع من تعميمها « فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن منها يجب على أعضاء الوطن بعضهم على بعض لما بينهم من الاخوة الوطنية فضلا عن الاخوة الدينية » . ومن ثم «يجب أدبا» لمن يجمعهم وطن واحد أن يتعاونوا على تحسينه وتكميل نظامه وانتظام المعاملات وتحصيل المنافع « وهى تدور بين أهل الوطن على السوية لانتفاعهم جميعا بمزية النخوة الوطنية » . ويستند الى قول الامام ابن حجر من أن الظلم حرام حتى للذمى ، مؤيدا به اخوة الوطن وما تكلفه من حقوق ، كما يستند فيها الى حقوق الجوار باعتبار أهل الملة الواحدة كلهم جيران ، ونهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن خذلانه وغشه أو خيانته . وبهذا فان «الاسلام سوى بين الجميع فى العدل والانصاف وتنعم به التمدن فى سائر الاقطار والاطراف (٩٥) » .

ويقول انه « لا شك فى جواز مخالطة أهل الكتاب ومعاملتهم ومعاشرتهم، وانما المحظور الموالاة فى الدين . ومما يقرب من ذلك حل الكتابية للمسلم وولاية العقد له من وليها » وينبه «الملوك» الى ألا يتعصبوا لدينهم ويتداخلوا

فى قضايا الأديان لتقلب عقائد رعاياهم المخالفين لهم ، لأنه « لا سلطان يستطيع أن يتسلط على القلوب » وهم بهذا الصنيع انما يحملون رعاياهم على النفاق فلا يوافق الباطن الظاهر ، « فمحض تعصب الانسان لدينه لا ضرار غيره لا يعد الا مجرد حمية ، وأما التشبث بحماية الدين لتكون كلمة الله هى العليا فهو المحبوب المرغوب (٩٦) » .

ويتحدث من أن محبة الوطن أمر مطلوب دينا ، لأن ارادة التمدن لا تنشأ الا عن حب الوطن ، وحب الوطن من الايمان ، وقال عمر بن الخطاب « عمر الله البلاد بحب الأوطان » وقال على كرم الله وجهه « سعادة المرء أن يكون رزقه فى بلده » ، وحين خرج النبى صلى الله عليه وسلم من مكة ، علا مطيته واستقبل الكعبة وقال « والله لأعلم انك أحب بلد الله الى .. » . ثم يقول رفاعة ان ديار مصر « اعز الأوطان لبنيها ومستحقة لبرهان منهم بالسعى لبلوغ أمانيها، بتحسين الاخلاق والآداب من جهتين عظيمتين (الأولى) انها أم لساكنيها وبر الوالدين واجب عقلا وشرعا على كل انسان ، (الثانية) انها ودود بارة بهم مثمرة للخيرات .. » . ثم يروى عن عبد الله بن عمر « ان أهل مصر (القبط وقتها) اكرم الاعاجم كلها وأسمحهم يدا وأفضلهم عنصرا ، واقربهم رحما بالعرب عامة وبقريش خاصة .» يشير بهذا الى هاجر أم اسماعيل عليه السلام ، فانها من قرية أم دينار أم دنين وكلاهما بمصر ، أو يقال انها من بلدة قرب الفارما ، والى مارية أم ابراهيم فانها من قرية بصعيدها من اقليم الجيزة ... وعن عمر أمير المؤمنين رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، أن الله عز وجل سيفتح عليكم بعدى مصر ، فاستوصوا بقبطها خيرا ، فأن لهم منكم صهرا وذمة ... » ، « وقال صلى الله عليه وسلم ،: لو عاش ابراهيم لوضعت الجزية عن كل قبطى ... » (٩٧) .

الثورة العرابية :

بهذا المنطلق ، نمت فكرة الجامعة القومية بغير عراك حقيقى مع العقيدة الاسلامية . والباحث فى تاريخ هذه المرحلة يرجع لديه الظن بأن الفكر الاسلامى وقتها قد وسع المفهوم القومى ولم يضق به ، وظهر « مصر للمصريين » كشعار سياسى يعبر عن الجامعة الوطنية ، وعن طموحها لبناء الوطن المستقل الذى يحكمه بنوه من هذه الأجيال من أبناء مصر ، الذين دخلوا المدارس الحديثة والذين شغلوا الوظائف الصغرى فى جهاز دولة محمد على وتصعدوا به على عهدى سعيد واسماعيل ، ثم طالبوا بالنفوذ الى المستويات العليا على حساب بقايا الصفوة الحاكمة التركية والشركسية . ووقفوا فى وجه حكم الخديو المستبد وفى وجه النفوذ الغربى الأوربى المقتحم لأرض الوطن ، الطامع فى استعماره .

لقد اشير فيما سلف ، الى نمو المفهوم القومى من خلال تمصير جهاز الدولة ، وما ساند هذه العملية من ظروف حضارية وفكرية ، وما واكبها من بناء التنظيمات والمؤسسات غير الشخصية فى الحكومة والادارة وغيرها ، فضلا عن ظهور مفهوم « المواطنية » ، أو أخوة الوطن على حد تعبير الطهطاوى. وفى السبعينات انضاف عنصر آخر ذو فاعلية قصوى ، من حيث كونه عنصرا نضاليا وثوريا ، صهر الجامعة الوطنية وصقلها ، وصاغها سلاحا أشرع فى الحكم الاستبدادى للصفوة التركية او المتتركة الحاكمة وعلى رأسها الخديو ، وفى وجه النفوذ الاستعمارى الغربى الوافد . فكان « مصر للمصريين » الذى تحركت تحت لوائه ثورة عرابى . وسار المفهوم القومى بعد ذلك على دربه رغم الهزائم السياسية والانتكاسات ، ليحتضن الثورة التالية فى ١٩١٩ كما ستأتى الاشارة فيما بعد . والمهم أن « مصر للمصريين » شعار الجامعة الوطنية فى مصر كان دائما ذا محتوى مناهض للحكم الاستبدادى وللنفوذ الأجنبى سواء كان إستغلالا اقتصاديا أو سيطرة سياسية أو احتلالا عسكريا . فكان المفهوم القومى دائما وطنيا وديمقراطيا .

وقد لا يتسع المجال للحديث عن الثورة العرابية ، ولكن يكفى القول ان الجامعة الوطنية اعلنت عن نفسها فى وضوح خلال هذه الثورة . وعندما شكل الحزب الوطنى الأهلى ، أول حزب سياسى فى مصر الحديثة ، سنة ١٨٧٩ عشية الثورة ، حرص فى البند الخامس من برنامجه على أن ينص « الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى (اى ليس حزبا دينيا) فانه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب . وجميع النصارى واليهود ومن يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها ينضم لهذا الحزب ، فانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم ان الجميع اخوان ، وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية . وهذا مسلم عند أخص مشايخ الأزهر الذين يقصدون هذا الحزب ، ويعتقدون أنه الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء ، وتعتبر الناس فى المعاملة سواء.» وقدر ورد الينا هذا البرنامج مترجما عن النص الذى قدمه مستر بلنت الى جلادستون فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨١ ، لذلك وردت به عبارتان يستبعد أن تكونا صيغتا هكذا فى النص العربى الاصلى ، وهى عبارتا « لا دينى » ، «الشريعة المحمدية» ، وهما من تعبيرات الفكر الاوروبى يحملان على الراجح أثر بلنت ، وان كان مقصودهما فيما يبدو أن الحزب الوطنى سياسى وليس حزبا دينيا ، وان الشريعة الاسلامية تنهى عن الفحشاء . وهو فى البند الأول من البرنامج يعترف بخلافة السلطان العثمانى وامامته للمسلمين ، ولكنه (الحزب) « يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية » ، فضلا عن مطالبته الخديو بما وعد به « من الحكم الشورى واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منه الاستقامة وحسن السلوك فى جميع الأمور .. (و) يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون له الاستبداد » ، كما يطالبون باستخلاص ماليتهم من أرباب الديون

الاجانب لتكون شيئا فشيئا بيد المصريين مع المطالبة بخضوع الاجانب الى الضرائب المصرية والقوانين عامة (٩٨) . وجاء مجلس النواب الذى تشكل وفقا لدستور الثورة العرابية فى ١٨٨١ وفيه نائبان قبطيان . بهذه النصوص صيغت الجامعة الوطنية وتحددت وظيفتها ، وبقيت بهذا الفهم علامة من علامات الحياة السياسية من وقتها .

ويحكى السيد رشيد رضا أن الشيخ محمد عبده كان يرى الوطنية عبارة عن تعاون اهل الوطن الواحد ، المختلفى الاديان فى كل ما فيه عمرانه واصلاح حكومته ، وان الاسلام لا يعارض فى شيء من ذلك كما يثبته شرعه فى العدل والمساواة . وان السيد جمال الدين الافغانى كان يرشد تلاميذه وحزبه السياسى الى وجوب اتحاد أهل كل قطر شرقى الى التعاون على الاعمال الوطنية السياسية والعمرانية ، وكان حزبه مؤلفا من اذكياء الملل المختلفة.. ولم نر أحدا من الناس الذين تكلموا فى شئونه والذين كتبوا عنه فى مدة حياته ولا بعد مماته اتهمه بالتفريق بين أهل الوطن الواحد ... وكذلك كان الاستاذ الامام ... يرى القبط على أتم الاتحاد والتآلف والتعاون بينهم ... ولم يصدر عنه قول ولافعل فى مقاومتهم أو دعوة المسلمين الى ذلك ، انما كان يجب أن يجتهد كل فريق بنفسه فى ترقية مصالحهم المالية ، ويتعاون الجميع على المصالح المشتركة الوطنية» (٩٩) . وكتب الامام عن مصر والمصريين قائلا ان «الدين الاسلامى الحقيقى ليس عدو الالفة ، ولا حرب المحبة ، ولا يحرم المسلمين من الانتفاع بعمل من يشاركهم فى المصلحة ، وان اختلف عنهم فى الدين» ويذكر أن العارف بحقيقة الاسلام يكون ابعد عن التعصب الجاهلى واقرب الى الألفة مع أبناء الملل المختلفة ، وأن القرآن منبع الدين يقارب بين المسلمين واهل الكتاب «حتى يظن المتأمل فيه أنه منهم لايختلفون عنهم الا فى بعض أحكام قليلة » ، ولكن أعداء الدين أفسدوا قلوب أهاليه «ولا قلوب اقرب الى الاصلاح من قلوب أهل مصر» (١٠٠) .

وقد حدث أن عين بطرس غالى وكيلا لوزارة الحقانية ، فاتهمته احدى الصحف بمحاباة الاقباط فى الوظائف وغيرها ، وردت صحيفة أخرى مشيرة الى التحام المسلمين والاقباط بالالفة والمحبة ، وتوارثهم ذلك عن أسلافهم ، ووقوف القبط مع سائر المسلمين فى الحروب ، كما حدث فى فتنة كريت وحرب الحبشة والسودان ، وذكرت أن الخلاف الدينى لم يحدث فى مصر شقاقا وطنيا فى زمن من الازمان ، ولذلك لا توجد للاقباط فى مصر « مسألة سياسية» تعنى بها دول اوروبا ، كما يوجد لغيرهم فى غير مصر من مسائل . وفى ذلك الوقت كان الاستاذ الامام فى بيروت ، فاهتم للامر ولم يشأ أن يفوته التعليق عليه وهو بعيد ، فكتب فى صحيفة «ثمرات الفنون» مقالا عن مصر والمحاكم الاهلية ، وارسل الى سعد زغلول يطلب اليه السعى فى نشره فى بعض صحف مصر ، وفى هذا المقال عرض الاستاذ لهذه المشكلة المصطنعة ، ولخص

رايه فى قوله «ان التحامل على شخص معين لاينبغى ان يتخذ ذريعة للطعن فى طائفة او امة او ملة ، فان ذلك اعتداء على غير معتد ، ومحاربة لغير محارب ، او كما يقال جهاد فى غير عدو . وهو مما ضرره اكثر من نفعه .. ان كان له نفع » ، ثم ذكر أن طائفة الاقباط «اظهرت بحسن سيرها مع المسلمين من مواطنيها ما أهلها لوجوب المحافظة على وصية النبى صلى الله عليه وسلم .. وقد كان حسن حال الاقباط لصدق نبأه عليه الصلاة والسلام . على أن كثيرا من أسلاف هذه الطائفة ، كانوا أمناء على مال الحكومة المصرية فى الدول الاسلامية المتعاقبة ، بما اجادوا من صناعتى الحساب والكتابة فى تلك الاوقات، ولم تعهد لهم فتنة ، ولم تذكر لهم على البلاد غائلة . فلاينبغى لمبتغى الحق ان يمس شأنهم بالعنوان العام . أما مالاتخلو منه طائفة من وجود أشخاص ضعاف العقول او ميالين الى الشر ، فعلى الناقدين ان يقصروا نقدهم على حال أولئك الاشخاص ... ويستعينوا ببقية الطائفة وغيرهم من مواطنيهم على رفع شرهم» (١٠١) :

وكان عبد الله النديم يؤكد فى كتاباته على معنى الوحدة الوطنية والاخاء فيما يكتبه متعرضا لهذا الموضوع . كتب فى «التنكيت والتبكيت» أيام الثورة العرابية ، ان مسلما وقبطيا مفطورين على حب وطنهم والمحافظة على عادات أهلهم ، اجتمعا يتذاكران فى التمدين ومنفعة البلاد وتعظيم الثروة وتحصين الحدود والمحافظة على اللغة ، ولقيا شابا أوروبى الملبس والمسلك ، فأجابهما بأن التمدين هو ترك الدين وفروضه ونواهيه والتشبه بالغرب ، «فقال له أحدهما ياجاهل ياغبى هذا هو التوحش بعينه .. انه عدو للانسانية جاهل بالوطنية .. التمدن أيها الضال هو الاشتغال بالعلوم والبحث فيها ، ووقوف كل انسان عند حده ومحافظته على العادات الجميلة ، والتمسك بمعتقد طائفته ، وترك التعصب على من خالفك فى المذهب ...» (١٠٢) وأن مطالعة اعداد « التنكيت .. » تكشف عن استعمال النديم الدائم للفظى « وطنى » و «أجنبى» دليلا على موقفه بشأن الجامعة السياسية .

وكتب النديم فى صحيفة «الاستاذ» التى أصدرها بعد عشر سنوات من فشل ثورة عرابى واحتلال الانجليز مصر يقول «المسلمون والاقباط هم ابناء مصر الذين ينسبون اليها وتنسب اليهم ، لايعرفون غير بلدهم ولايرحلون لغيرهم الا زيارة . قلبتهم الايام على جمر التقلبات الدولية ، وقامت الدنيا وقعدت وهم هم اخوان الوطنية ، بقصد بعضهم بعضا ويشد أزره فى مهماته ، يتزاورون تزاور أهل البيت ، ويشارك الجار جاره فى أفراحه وأتراحه ، علما منهم ان البلاد تطالبهم بصرف حياتهم فى احيائها ، بالمحافظة على وحدة الاجتماع الوطنى الذى يشمله اسم مصرى من غير نظر الى الاختلاف الدينى»، وذكر أن كان هذا حالهم أيام الجهالة والهمجية ، فما أحوجهم الى هذا الالتئام بعد أن عمتهم المعارف وتحلو بالآداب ، وان ذكاء نبهاء الفريقين يدفعهم الى التمسك

بحبل الارتباط الوطني . ثم قال انه توجد جمعية اسلامية واخرى قبطية «ونحن لا جمعية لنا تبحث في الوطنية ... ان تكوين جمعية من الفريقين .. يحول بينهما وبين النزعات الاجنبية» (١٠٣) . وواضح من العبارة الاخيرة انه كان يرمي الى الدعوة لتنظيم وطني جامع يقف ضد سياسة الاحتلال الاجنبي بذر بذور الفرقة لاحكام قبضته على البلاد . وقد وعد بالعودة لمعالجة هذا الموضوع ، ولكن لم يمض شهران ونصف حتى وقف صدور الصحيفة ، وترك النديم بلاده .

المراجع

(١) عجائب الآثار في التراجم والأخبار • عبد الرحمن الجبرتي • الجزء الرابع ص ٥٥ •

(٢) محمد علي الكبير محمد شفيق غربال • سلسلة اعلام الاسلام أكتوبر ١٩٤٤ • ص ١٤٤ •

(٣) عجائب الآثار •• المرجع السابق ص

(٤) الجيش المصري والبحري • عمر طوسون • ص ٤ ـ ٥ ، ٣٨ ـ ٣٩ •

(٥) التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير • عبد الرحمن زكي • طبعة ١٩٥٠ • ص ١٦٢ ـ ١٦٣ •

(٦) ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨ • مجموعة أبحاث ودراسات • طبعة ١٩٤٨ • صفحة « ف » •

(٧) سجل ١٦ معية ـ وثيقة ٢٠ ص ١٩ في ١٨ شوال ١٢٣٨ هـ • نقلا عن : ذكرى البطل الفاتح •• المرجع السابق ص ١٤٧ •

(٨) رسالة من محمد علي الى ابنه ابراهيم باشا • مكاتبة رقم ١٦٨ دفتر ١٠ معية تركية مارس ١٩٢٢ • نقلا عن ذكرى البطل الفاتح •• المرجع السابق ص ١٣٧ •

(٩) ذكرى البطل الفاتح •• المرجع السابق ص ١٤٤ ـ ١٤٥ •

(١٠) ذكرى البطل الفاتح •• المرجع السابق ص ١٥٦ •

(١١) عمر طوسون • المرجع السابق ص ٤٤ ـ ٤٥ • ويراجع أيضا لمحة عامة الى تاريخ مصر • أ • ب • كلوت بك الترجمة العربية • الجزء الثاني ص ١٨٠ • وعن كلوت بك نقل عمر طوسون ما ورد بالمتن •

(١٢) عمر طوسون • المرجع السابق ص ٩ •

(١٣) ذكرى البطل الفاتح •• المرجع السابق • ص ١٤٢ •

(١٤) عمر طوسون • المرجع السابق • ص ٣٥ ، ٣٦ •

(١٥) عمر طوسون . المرجع السابق . ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(١٦) بناء دولة . مصر محمد على . د. محمد فؤاد شكرى وآخرين . طبعة ١٩٤٨ . من تقرير البارون دى بوالكمت ص ٢٣٧ ـ ٢٤٨ .

(١٧) بناء دولة .. المرجع السابق . من تقرير البارون دى بوالكمت ص ٢٣٧ ـ ٢٤٨ . أنظر أيضا لمحة عامة .. المرجع السابق الجزء الثانى ص ١٨٠ .

(١٨) بناء دولة .. المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(١٩) بناء دولة المرجع السابق ص ٢٤٤ .

(٢٠) الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر . هيلين آن ريفلين ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى . طبعة ١٩٦٨ . ص ١١١ .

(٢١) بناء دولة .. المرجع السابق . من تقرير جون بورنج فى ١٨٣٧ . ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩ .

(٢٢) سلسلة تاريخ البابوات بطاركة الكرسى الاسكندرى . كامل صالح نخلة . الحلقة الخامسة . طبعة ١٩٥٤ . ص ٩٤ ـ ٩٥ ، ١٠٢ ، ١١٧ . تاريخ الأمة القبطية . يعقوب نخلة روفيلة . ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

(٢٣) الاقتصاد والادارة .. المرجع السابق . ص ١١٧ .

(٢٤) سلسلة تاريخ البابوات .. المرجع السابق ص ١١٩ ـ ١٢٠ ، ١٦٣ ، ١٧٥ .

(٢٥) قصة الكنيسة القبطية . ايريس حبيب المصرى . الكتاب الرابع ١٥١٧ ـ ١٨٧٠ طبعة ١٩٧٥ . ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٨ ـ ٢٩٠ ، ٢٩٣ . مشاهير الأقباط فى القرن العشرين . رمزى تادرس . الجزء الثالث ص ٨٠ ـ ٨١ .

(٢٦،٢٧) بنـــاء دولة .. المرجع الســـابق . من تقرير جـــون بورنج فى ١٨٣٧ . ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩ .

(٢٨) بناء دولة .. المرجع الســابق . من تقرير جون بورنج فى ١٨٣٧ ، ص ٦٣٢ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٢٩) سلسلة تاريخ البابوات .. المرجع السابق ص ١٧٧ .

(٣٠) ترتيب الادارة العامة والرقابة على أعمالها فى مصر ، خلال الفترة ما بين سنة ١٧٩٨ وسنة ١٨٧٥ . الجزء الثانى عصر محمد على . د. عبد الفتاح حسن . مجلة العلوم الادارية . السنة ١٤ . العدد الأول . ص ٢٩ .

(٣١) البعثات العلمية على عهد محمد على ثم فى عهدى عبـاس الأول وســعيد . الأمير عمر طوسون . طبعة ١٩٣٤ . انظر أيضا ، قصة الكنيسة القبطية .. المرجع السابق . ص ٢٩١ .

(٣٢) تاريخ التعليم فى عصر محمد على . د. أحمد عزت عبد الكريم . طبعة ١٣٨ . ص ٤٣٦ .

(٣٣) تاريخ التعليم فى عصر محمد على .. المرجع السابق . ص ٨٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ، ٣٦٢ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧ . انظر أيضا ، الخطط التوفيقية . على باشا مبارك . المجلد الثالث . الجزء التاسع . ص ٤٠ .

(٣٤) لمحة عامة الى مصر ٠٠ المرجع السابق ٠ الجزء الثانى ٠ ص ٢٧٧ ــ ٢٧٩ ٠

(٣٥) الاقتصاد والادارة ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ١٥٥ ٠

(٣٦) تاريخ الأستاذ الامام ٠ محمد رشيد رضا ٠ الجزء الثانى ٠ ص ٣٨٢ وما بعدها نقلا عن مجلة المنار فى ٧ يونيه ١٩٠٢ ٠ (المجلد الخامس) بمناسبة مرور مائة عام هجرى على تولى محمد على ولاية مصر ٠

(٣٧) تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية ٠ د٠ لويس عوض ٠ كتاب الهلال ٠ فبراير ١٩٦٩ ٠ ص ٨٤ ٠

(٣٨) تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى والاجتماعى ٠٠ د٠ لويس عوض ٠ كتاب الهلال ٠ أبريل ١٩٦٩ ٠ ص ١٢٨ ــ ١٣٣ ٠

(٣٩) الخطط التوفيقية على باشا مبارك ٠ المجلد الأول ٠ ص ٧١ ــ ٧٣ ٠

(٤٠) لمحة عامة الى مصر ٠٠ المرجع السابق الجزء الثانى ٠ ص ٣١٩ ــ ٣٢٠ ٠ وأنظر أيضا عمر طوسون المرجع السابق ص ٣٦ ٠

(٤١) عمر طوسون ٠ المرجع السابق ٠ ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ٠

(٤٢) لمحة عامة الى مصر ٠٠ المرجع السابق ٠ الجزء الثانى ٠ ص ٣٣١ ٠

(٤٣) بناء دولة ٠٠ المرجع السابق ٠ من تقرير البارون دى بوالكمت ٠ ص ٢٤٨ ٠

(٤٤) لمحة عامة الى مصر ٠٠ المرجع السابق ٠ الجزء الأول ص ٤٨٧ ــ ٤٨٩ ٠

(٤٥) بناء دولة ٠٠ المرجع السابق ٠ من تقرير جون بورنج فى ١٨٣٧ ٠ ص ٣٩٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ٠

(٤٦) تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى والاجتماعى ــ المرجع السابق ص ١٠١ ٠

(٤٧) تقويم النيل وعصر اسماعيل ٠ أمين سامى ٠ المجلد الثانى ٠ الجزء الثالث ٠ ص ٨٤٧ ــ ٨٤٩ ٠

(٤٨) تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى والاجتماعى ٠ المرجع السابق ٠ ص ٦٢ ٠

(٤٩) مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية ٠ رفاعة رافع الطهطاوى الطبعة الثانية ١٩١٢ ٠ ص ٣٨٧ ٠

(٥٠) يراجع فى هذا الشان ، رحلة التجديد فى التشريع الاسلامى ٠ طارق البشرى ٠ مجلة العربى الكويتية ٠ مارس ١٩٧٩ ٠

(٥١) ترتيب الادارة العامة ٠٠ المرجع السابق ٠ الجزء الثالث ٠ مجلة العلوم الادارية السنة ١٤ ٠ العدد الثانى ص ١٨ ، ٣١ ، ٣٦ ٠

(٥٢) مذكرات قلينى فهمى ٠ الجزء الأول ٠ ص ١٢ ٠

(٥٣) اقباط ومسلمون : جاك تاجر ٠ ص ٢٣٢ ــ ٢٣٨ ٠

(٥٤) تقويم النيل : عصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ٠ أمين سامى المجلد الأول ٠ الجزء الثالث ٠ ص ٢٧٣ ٠

(٥٥) الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث • ميخائيل شساروبيم • الجزء الرابع • الطبعة الأولى ١٩٠٠ • ص ١١١ ـ ١١٢ •

(٥٦) سلسلة تاريخ البابوات •• المرجع السابق • ص ٢٢٢ •

(٥٧) تقويم النيل • عصر عباس حلمى ص ١٨٩

(٥٨) المرجع السابق ١٩٢ ، ١٩٣ •

(٥٩) تقويم النيل وعصر اسماعيل •• المرجع السابق • ص ٩٠٩ •

(٦٠) عصر اسماعيل • عبد الرحمن الرافعى • الجزء الثانى • طبعة ١٩٤٨ • ص ٨٣ ـ ٨٤ ، ١٠٩ ـ ١١١ ، ١٤٩ ـ ١٥١ •

(٦١) أقباط ومسلمون • المرجع السابق • ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ •

(٦٢) تاريخ التعليم فى مصر • عصر اسماعيل • د• أحمد عزت عبد الكريم • ص ٦٩٨ ، ٧٠٧ ، ٧١٥ ، ٧٦٧ ، ٧٢٢ ، ٧٣٩ ، أنظر أيضا ، تقويم النيل وعصر اسماعيل •• المرجع السابق المجلد الثالث ، الجزء الثالث • ص ١٢٨٧ ، ١٤٤١ •

(٦٣) تاريخ التعليم فى مصر ، عصر اسماعيل •• المرجع السابق • ص ٤٦٥ ، ٥٠١ ، هامش ص ٤٠٨ •

(٦٤) المؤتمر المصرى الأول • مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول المنعقد بهليوبوليس (من ضواحى القاهرة) للطبعة الأميرية بمصر ١٩١١ •

(٦٥) الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية • د• وليم سليمان • ص ٩ ـ ١١ •

(٦٦) سلسلة تاريخ البابوات •• المرجع السابق • ص ٤٣ •

(٦٧) سلسلة تاريخ البابوات •• المرجع السابق • ص ٩١ •

(٦٨) نقلا عن « الكنيسة المصرية تواجه •• » المرجع السابق • ص ١٧ •

(٦٩) سلسلة تاريخ البابوات •• المرجع السابق • ص ٨٥ ـ ٨٦ •

(٧٠) الكنيسة المصرية تواجه •• المرجع السابق • ص ٢٣ •

(٧١) تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين • جرجس سلامة • ص ٣١ ـ ٣٢ ، ٥٣ ـ ٥٤ ، ٥٩ ـ ٦٠ •

(٧٢) تاريخ التعليم فى مصر ، عصر اسماعيل •• المرجع السابق ص ٨٢٥ ـ ٨٣٦ •

(٧٣) أمريكا والحركة الوطنية فى مصر • طارق البشرى • مجلة المجلة • أغسطس ١٩٦٧ •

(٧٤) الأستاذ الجليل • الدكتور هوج • الترجمة العربية • ص ٦٣ ـ ٩٦ •

(٧٥) تاريخ التعليم الأجنبى •• المرجع السابق • ص ٦٢ ـ ٦٥ •

(٧٦) تاريخ التعليم الأجنبى •• المرجع السابق • ص ٦٧ ـ ٦٨ •

(٧٧) تاريخ التعليم في مصر ، عصر اسماعيل •• المرجع السابق • ص ٨٣٣ ـ ٨٣٥ •

(٧٨) البابا كيرلس الرابع • ص ٧٠ ـ ٧٩ •

(٧٩) تقويم النيل ، وعصر اسماعيل أمين سامى • المجلد الثانى • الجزء الثالث • ص ٤٥٥ ، ٦٧٦ • تاريخ التعليم فى مصر ، عصر اسماعيل •• المرجع السابق ص ٨٣٦ •

تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا من ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ • واضعه الياس الأيوبى • طبعة ١٩٢٣ • ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ •

(٨٠) صحيفة الوطن ١١ مايو ١٨٧٨ •

(٨١) صحيفة الوطن ١٢ يولية ، ١٨ سبتمبر ١٨٨٠ •

(٨٢) صحيفة الوطن ٢٢ مارس ١٨٧٩ •

(٨٣) المرجع الأساسى فى هذه الفترة هو البحث القيم « تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، وأثره على الحركة السياسية » د• على بركات • ص ١٨١ ـ ١٨٣ •

(٨٤) تطور الملكية الزراعية •• المرجع السابق • ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ •

(٨٥) تطور الملكية الزراعية •• المرجع السابق • ص ٢١٣ ـ ٢١٤ •

(٨٦) تطور الملكية الزراعية •• المرجع السابق • ص ٢٢١ ـ ٢٣٩ •

(٨٧) الكافى •• المرجع السابق الجزء الرابع • ص ١٠٩ •

(٨٨) Modern Egypt, Cromer, Vol. II p. 205-206, 568-569.

(٨٩) Egypt, George Young, p. 303.

(٩٠) The Fellâhin of Upper Egypt, B. Cachmhan, p. 25.

(٩١) Population and Socity in the Arab East, Gobriel Baear, p. 89.

(٩٢) مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب المصرية • رفاعة رافع الطهطاوى طبعة ١٩١٢ • ص ١٨٥ ـ ١٨٦ •

(٩٣) مناهج الألباب •• المرجع السابق • ص ٧ ، ٩ •

(٩٤) المرشد الأمين للبنات والبنين • رفاعة رافع الطهطاوى • الطبعة الأولى ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢) ص ٩٢ ـ ٩٤ •

(٩٥) مناهج الألباب •• المرجع السابق • ص ٩٨ ـ ٩٩ ، ٣٦٥ ، ٤٠٥ •

(٩٦) مناهج الألباب •• المرجع السابق • ص ٤٠٦ •

(٩٧) مناهج الألباب •• المرجع السابق • ص ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٦٤ •

(٩٨) التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر • الفرد سكاون بلنت • ترجمة صحيفة البلاغ • ص ٤٤٠ •

(٩٩) تاريخ الأستاذ الامام • محمد رشيد رضا • الجزء الأول • طبعة ١٣٥٠ (١٩٣١) • ص ٩١٧ •

(١٠٠) تاريخ الأستاذ الامام • محمد رشيد رضا • الجزء الثانى • الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ ص ٥٣٥ ـ ٥٣٨ •

(١٠١) تاريخ الأستاذ الامام • المرجع السابق •• الجزء الأول ص ٩١٨ ، الجزء الثانى ٣٦١ •

(١٠٢) صحيفة التنكيت والتبكيت • السنة الأولى العدد الرابع ٢ يولية ١٨٨١ •

(١٠٣) صحيفة الأستاذ • العدد ٢١ مارس ١٨٩٣ •

بدايات القرن العشرين

بدايات القرن العشرين

الشقاق :

فى بدايات القرن العشرين ، اشتد ساعد الحركة الوطنية المعادية للاحتلال البريطانى ، سيما بعد حادث دنشواى ، ونما النشاط السياسى وظهرت الاحزاب المصرية ، حزب الامة والحزب الوطنى وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية . ومع هذا النمو ، ظهر نوع من اصطناع الخلاف بين المسلمين والاقباط . كان ميدانه صحيفتى «مصر» ، «الوطن» .. من جهة ، وصحيفة «المؤيد» التى يصدرها الشيخ على يوسف وبعض كتاب صحيفة الحزب الوطنى «اللواء» من جهة أخرى . وفى ٢٢ مايو ١٩٠٨ نشرت «مصر» تهاجم جميع من وطئت أقدامهم أرض مصر من بدء الاسلام الى اليوم ، عربا كانوا أم تركا أو فرنسيين أو انجليز ، وهاجمت فكرة الجامعة الاسلامية على أساس انه لا وطن مع الدين ولا دين مع الوطن . وفى ١٥ يونيه نشرت «الوطن» مقالا لمن يسمى فريد كامل .. حمل فيه على التاريخ الاسلامى فى مصر . فما كان من الشيخ عبدالعزيز جاويش فى اليوم التالى مباشرة الا أن نشر فى «اللواء» مقالات بعنوان «الاسلام غريب فى بلاده» تكلم فيه بأقسى مايمكن أن يكتب فى موضوع كهذا ... وكان لحديثه وقع شديد على المسيحيين ، فانهالت الردود فى صحيفة (الوطن) خاصة تهاجم الشيخ جاويش ومقاله «أن هذا الدخيل الذى قذفته الينا بلاد تونس اظهر كوامن حقده ، وهو ينفث سموم تعصبه ضد المسيحيين المصريين بأقوال مثيرة للخواطر مخرضة على الفتن ....» ، وكتب أخنوخ فانوس يوالى هذه النغمة من الهجوم وينفخ فى الشرر .

ورغم أن صحيفة «الوطن» كانت هى من بدأ الاستفزاز ، فقد كانت سقطة الشيخ جاويش كبيرة ، على اعتبار أن العبء الأساسى فى تحقيق سياسة الاخاء الوطنى يقع على الاغلبية لانها الاقوى ، وعلى اعتبار انه لم يحاول تهدئة الخواطر ولا أن يخاطب جموع القبط بما يعزل دعاة الشقاق عنهم ، انما وجد الفخ امامه فقفز اليه بقدميه وسقط فيه بجمعة ، وكان بعيدا عن

المنهج المستنير الذى دعا اليه الشيخ محمد عبده عندما نبه الى وجوب الاحتياط من مهاجمة اية جماعة او ملة اذا اخطأ شخص منها . وحق على الشيخ جاويش قول الاستاذ الامام انه اعتدى على غير معتد وناضل فى غير حرب . وكان مقال الشيخ جاويش من القسوة والهجوم الشامل بحيث يستحيل على اى من العروض ايجاد تبرير له ، وكان من الاضرار بحيث لاتجدى فى فهم دوافعه التفرقة بين الصديق الجاهل او العدو العاقل ». وبادرت اللجنة الادارية للحزب الوطنى الى اصدار بيان تتبرأ فيه مما كتبه الشيخ فى صحيفة الحزب ، وتستنكر وجود اى شقاق بين عنصرى الامة ، وقال البيان ان كل صحيفة او شخص أيا كان دينه يثير الخواطر بنشر الطعن على الاديان او على اى عنصر من عناصر الامة المصرية «هو وحده المسئول عن عمله ، فهو لايعبر الا عن فكره الخصوصى» ، وذكر أن الحزب الوطنى يمد يده لجميع المصريين من اقباط ومسلمين واسرائيليين ، ويدعوهم الى الانضمام اليه للمطالبة بحقوق الامة من مغتصبيها . كتب العقاد فى ترجمته عن سعد زغلول يقول انه بينما كان سعد زغلول يعمل لاستقلال مصر بأيدى المصريين ، كان الشيخ جاويش تونسيا مشبعولا بالحماية الفرنسية لم يزل يستمسك بها الى يوم محاكمته فى قضية الكاملين .. وهو من دعاة الخلافة العثمانية لايريد لمصر الا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع ... وشقى بدعوته هذه ذلك الرجل النبيل الكريم محمد فريد رئيس الحزب الوطنى ، فانه كان معه فى الاستانة وكان يدعو الى استقلال مصر ويتخذ له شعارا مصر للمصريين ... فكان لايلقى من جاويش الا المكيدة والسعاية والتآمر عليه مع ضباط تركيا الفتاة ..» (١) . وتحدث محمد فريد فى مذكراته عن الشيخ جاويش — سيما بعد خروجهما من مصر — ومحاربة جاويش له وسعيه ضده لدى كبار الدولة العثمانية ولجنة الاتحاد والترقى ورمى محمد فريد جاويش بالجبن (٢) .

وكذلك أوغل الشيخ على يوسف وصحيفته المؤيد فى مهاجمة المطالب التى زعمت «الوطن» أنهـا مطالب القبط ، وخصصت كثيرا من صفحاتها للهجوم على حملات الصحافة المسيحية .. وكتب فى هذا الشأن محمد رشيد رضا مع على يوسف مما جاوز حدود اللياقة والذوق السليم على حد تعبير كتاب «الأدب القبطى» (٣) . وكذلك فعلت صحيفة الاهالى التى كان يصدرها عبد القادر حمزة ، ولكن بغير كبير لدد او افراط فى التجاوز (٤) .

والحاصل انه فى هذه الفترة انتشرت بين جماهير الراى العام فى مصر الدعوة الى الدستور والى الحياة النيابية . وكان هذا المطلب موجها ضد سلطة الاحتلال وسلطة الخديو ، احياء لمبدأ الثورة العرابية «مصر للمصريين» وتحقيقا لهدفى الثورة الوطنية الديمقراطية اللذين عبر عنهما محمد فريد فى خطبة المؤتمر الوطنى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٠٨ بقوله «خلاص البلاد من الاحتلال ومن سلطة الفرد» (٥) .

وكانت صحيفة الوطن التى ساهمت فى استثارة الشقاق الطائفى فى مصر واصطناعه ، تستغل الحدة المتصاعدة بشأنه فى الهجوم على الحزب الوطنى ومحمد فريد ، الى حد المطالبه بنفيه هو وعبد العزيز جاويش من مصر . واظهر هذا الهجوم هويتها السياسية الموالية للانجليز والاحتلال ، والمعارضة للمطلب الديمقراطى بشأن الدعوة للدستور والحكم النيابى . فى مصر من شانه الاضرار بمصالح القبط ، وبهذا كانت تقدم للاحتلال الذريعة المناسبة للوقوف ضد المطالب الشعبية الديمقراطية ، وتكشف عن موقف معاد للحركة الوطنية الديمقراطية مما زاد هجوم الحزب الوطنى عليها .

وظهرت هويتها السياسية ايضا عندما زار تيودور روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاسبق مصر سنة ١٩١٠ . اذ القى محاضرة اشار فيها الى مقتل بطرس غالى رئيس الوزراء محاولا اثارة النعرة الطائفية ، ثم اشار الى الامم التى تمنح الدستور وهى لاتزال فى دور التكوين «ان مثل هذه الامم تكون خطرا على نفسها لانها لم تنم فيها الصفات التى تمكنها من الانتفاع بالدستور وان الامر الجوهرى ليس هو الاسراع للحصول على سلطة ليس اسهل من سوء استعمالها ، وانما هو ترقية الصفات التى يسمو بها الفرد والامة ترقية دائمة وان تكن بطيئة» (٦) .

ووصفت صحيفة مصر فى ٢٩ ابريل خطاب روزفلت بقولها «لم يدو فى جو مصر خطاب أبلغ من الخطاب الذى القاه جناب المستر روزفلت .. ولا أصرح منه عبارة ولا انفع لها فى الحال والاستقبال وقد قوبل من جميع الطبقات بالاعجاب التام» .. ثم سافر الى لندن والقى محاضرة طعن فيها على المصريين واتهمهم بالتوحش .. وقال ان الانجليز ليسوا حراسا على مصالحهم فقط ولكنهم «حراس مرافق المدنية» ،وانتقد الانجليز لانهم مكنوا المصريين من التمتع بشىء من الحرية . واثار هذا الموقف هياج المصريين وسارت مظاهرات تهتف بسقوطه . ولكن صحيفة الوطن واجهت هذا الشعور العام بموقف مضاد ورحبت بروزفلت فى حله وترحاله .. «روزفلت على الطائر الميمون يانصير الحق ويامنصف الاقلية من الاكثرية» . فلما عين كتشنر معتمدا بريطانيا فى مصر سنة ١٩١١ استقبلته بقولها «هذا فاتح السودان ومذل التعايشى والقاضى على دولة الدراويش» ... وامتد هذا الدور منها الى حد توجيه النداءات المثيرة عن الضيم الذى يلحق بالقبط وعن استنهاض الهمم ضد جبن الامتثال لهذا «الواقع» الذى تصوره ، ثم تقول «ان لم تنجحوا فعليكم بالدول الاوروبية ناصرة الانسانية واولهم الدولة الانجليزية» . واطردت نداءاتها لا بالمطالبة بالمساواة بين القبط والمسلمين فى تولى الوظائف العامة فقط ، بل بالتحدث عن احقية القبط فى توليها لانهم الاكثر كفاية . وكانت صحيفة «المقطم» التى تنطق بلسان دار المعتمد البريطانى ، كانت ترمى

لصحيفة الوطن بالمثيرات لتزيد نارها اشتعالا فتتلقف هذه منها الحديث ، نشرت المقطم مقالا وقعه مسلم عن أن القبط يشغلون معظم وظائف البريد وأن الواجب موازنتهم بالمسلمين ، فتناولت «الوطن» الخيط لتوغل فى السب والقذف العنيف وهكذا (٧) .

وأخنوخ فانوس ، زعيم الطائفة الانجيلية الذى تلقى تعليمه فى المدرسة الانجيلية بأسيوط ، وأكمله بالجامعة الامريكية فى بيروت ، هو من أوائل من يواجههم المطلع على التاريخ بالنسبة لدعاوى الانشقاق الطائفى فى مصر ، رغم كونه غير تابع للكنيسة القبطية الارثوذكسية دينا وتعليما ، اذ تربى فى احضان ارساليات التبشير الاجنبية ، وقد عمل اخنوخ فى هذه الفترة على تكوين حزب سياسى اسماه «الحزب المصرى» . وكان هدفه ــ على ماذكر ــ الحصول لمصر على الاستقلال عن طريق الصداقة المصرية الانكليزية ، وجاء فى برنامج الحزب « ١ ــ الاجتهاد فى ايجاد صداقة واخلاص حقيقى بين مصر وانجلترا حتى تكسب صداقة انجلترا» . وأن يشكل مجلسين (أودتين) نيابيين فى مصر « الاودة الاولى، الاودة التشريعية ، وهى تتألف من أعضاء نصفهم من الاجانب الذين أقاموا فى مصر مدة لاتقل عن خمس سنين والنصف الآخر من الوطنيين .. والأودة الثانية : تدعى مجلس النواب وهى تتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثل كل عنصر» . ويختص المجلس التشريعى «النصف اجنبى» بسن الشرائع ومراقبة المحاكم «وانتخاب قضاتها الاجانب» والفصل فى الخلاف الذى يقع بين الوزارة ومجلس النواب ويختص مجلس النواب (ذو التمثيل الطائفى) بمراقبة أعمال الحكومة والتعليم وضرب الضرائب . ويظهر هذا البرنامج انه لايقف عند حدود المطالبة بالتفتيت الطائفى لمصر ، ولكن يستهدف توثيق الصلات مع بريطانيا ، مع ادخال الاجانب ــ دستوريا ــ فى نسيج مؤسسات الحكم المصرى ، وضمان سيطرتهم ــ دستوريا على الحكومة . وقد نشر برنامج هذا الحزب فى صحيفة المقطم فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، وأعلن عن تكوينه فى ١١ سبتمبر من ذات العام (٨) وفى ذات الوقت كون أخنوخ فانوس هيئة برئاسته باسم «مجتمع الاصلاح القبطى» ، حاول أن يضم اليها اعلام القبط من الشخصيات العامة، وروجت صحيفتا الوطن ومصر لها كثيرا بنشر برقيات التأييد لتكوينها ، ونشر بيانات الهيئة التى تدعو الى المساواة بين القبط والمسلمين فى جميع الحقوق بغير تمييز بسبب الدين وأن «تعطى الوظائف لهما مهما كانت لأرباب الكفاءة والاستحقاق من المسلمين والمسيحيين بصرف النظر عن الاديان والمذاهب» . ورغم انه يبدو طابع الاعتدال على مثل هذا المطلب ، فقد كان التأكيد عليه يقصد به اثارة مشكلة لم تكن قائمة ، وكان فى سياق أحداث الفترة وبالنظر الى مثيريه ، يعتبر من قبيل الحق الذى يراد به الباطل ، وهو العمل على التجميع الطائفى المهدد للوحدة الوطنية ، وستأتى الاشارة الى المعارضة التى واجهتها هذه الحركة بين صفوف القبط وأعلامهم .

نطاق الشقاق :

كان ماتبودل من الكتابات فى الفترة من ١٩٠٨ الى ١٩١١ هـو أقصى ماقيل من قبل ومن بعد . وشاهدت هذه الفترة قمة الخلاف وأقصى أنواع الشقاق بين الجانبين . ولذلك فمن المفيد التطلع الى هـذا الذى يشكل «أقصى» ماحدث من شقاق عرفه التاريخ الحديث بين أبناء مصر . ويمكن القول ــ استعجالا للنتائج ــ بأنه اذا كان هذا هو «الأقصى» فهو ابلغ دليل على الوحدة والامتزاج بين ابناء الوطن الواحد . وقد استعملت فيه جميع المثيرات الممكنة ودفعته الى تصاعده كافة القوى المعادية للحركة الوطنية الديمقراطية ، وكانت وقتها فى عنفوانها ، سواء كانت قوى مادية وسياسية كالوجود الاستعمارى والحكم الاستبداد . أم كانت ملابسات تتعلق بتعقيدات سياسية كرواسب فكرة الخلافة والجامعة الاسلامية ومايشيع لدى كثيرين من تشابك بين المفاهيم الدينية والمفاهيم السياسية .

وأول مايلاحظ ان المتجادلين كليهما ، كانا يصدران عن ارضية فكرية واحدة ، تاريخا وتكوينا نفسيا .. فمن هاجم المسلمين عن سوء معاملتهم للقبط وأوغل فى اللدد وشكا مما يسميه اضطهاد القبط ، كان يقارن بين هذا الحاضر التعس وبين الماضى المجيد ايام الفاطميين وغيرهم من دول التاريخ الوسيط ، وينقل الصور والمآثر عن هذا الماضى المشترك بين المصريين جميعا الداخل فى تراثهم الواحد .. ومن كان يتمدح القبط أمام المسلمين لم يكن ينسى ذكر انهم رحبوا بفتح العرب مصر ولا مانشط فيه القبط لدعم الدول الاسلامية المتعاقبة ، ويردد البعض الحديث النبوى الذى أوصى الرسول فيه خيرا بالقبط ، الى غير ذلك مما يعتبر تراثا واحدا للطرفين واستدعاء لخبرة التاريخ المشترك .. والحاصل أن القبط ــ عامة المصريين ــ لاقوا صنوف الاضطهاد أيام السيطرة الرومانية وعلى أيدى المسيحيين الملكانيين ، وبرز دورهم فى ادارة الدولة وتنظيمها ماليا واداريا مع الفتح العربى .. بحيث كان الفتح العربى استمرارا للتاريخ المشترك بين من بقى من المصريين على دينهم الاول ، ومن دخل منهم الاسلام ، فكان النظر الى الماضى لايفيد الا فى الاستدعاء لوقائع التاريخ الواحد .

وتتضح هـذه الارضـية المشتركة ، فى انه لم يتمادى من القبط الى الدعوة الى قومية قبطية الا النزر اليسير منهم ، ولم يستجب لهؤلاء عدد له أدنى اثر ، ... وكان من هؤلاء الداعين الى احياء القومية القبطية من لايقصد الى دعوة انفصالية ، بل يقصد احياء لكيان سياسى متميز عن الاختلاف الدينى ويضم المسلمين والمسيحيين من المصريين معا .. كتب رمزى تادرس فى كتابه «الاقباط فى القرن العشرين» يقول : «ان الاخاء طبيعة فى الامة والوحدة فطرة فيها فقد ثبت ايضا انها من دم واحد .. وجنسية واحدة وصورة واحدة يصعب معها على الاجنبى والمتمصر أن يميز بين القبطى المسلم

والقبطى والمسيحى » . ثم نقل عن ماسبيرو أن القطر المصرى ينقسم دينا الى قسمين عظيمين احدهما من الاقباط والآخر من المسلمين ، وأن الاقباط هم سكان البلاد الاقدمون ، «وأما المسلمون فهم مسيحيون اعتنقوا الاسلام فهم اذن مصريون أيضا» ... وذكر أنه «لايوجد مصران واحدة مسلمة والاخرى قبطية ، بل توجد مصر واحدة لان مسألة مسلم وقبطى مسألة دينية وفى فرنسا وطنيون من اديان مختلفة » (٩) .. وقد استعمل لفظ قبطىء كثيرا لا تعبيرا عن الدين ولا طموحا فى ايجاد وحدة سياسية أساسها الدين .. ولكنه استعمل بمعنى «المصرى الاصيل» مسيحيا كان أو مسلما ، واستعمل هكذا ليميز المصريين «الاصلاء» عن المتمصرين ، وصدروا عن فكرة ان المتمصرين يستنبطون الرابطة السياسية بينهم وبين مصر من الدين ، وخاصة من فكرة الجامعة الاسلامية أو الخلافة .. يذكر رمزى تادرس « الخطر الحقيقى عليها (على مصر) وجود فريق متمصر من جنسية غير جنسيتها ووطن غير وطنها يخلط بين الوطنية والدين ، ويتخذ من كل عمل يرمى الى احياء البلاد وتمدينها قاعدة لنزع روح الالفة والوئام من صدور الوطنيين ليتذرع بها الى التحريض على التفريق والتقاطع . وقد يخطىء من لايعتقد أن تلك البذور المسممة التى تبثها تلك الفئات المتمصرة تضر وتؤثر بمجموع الامة ...» (١٠) فكان هذا الفكر انفعالا معاديا لفكرة الجامعة الاسلامية ولدعاتها الذين «اذا طلبوا الاستقلال كان فقط لجلاء المحتلين المسيحيين وبقاء سيادة العثمانيين المسلمين ولو فى بقائها منافاة لمعنى الاستقلال الصحيح» (١١) ، كان من الناحية القومية يعكس رد الفعل المعادى للجامعة الاسلامية ، ويعمل على استثماره لدى جماهير القبط . أما من الناحية السياسية ، فقد عمل — فيما يظهر من كتابات رمزى تادرس — على مهاجمة الحزب الوطنى والثورة العرابية من قبله وعلى الحديث عن «تلك الحضارة التى بسطت انكلترا رواقها فى وادى النيل بقوة رجالها وجهادهم المتواصل» .

ورغم أن الحزب الوطنى ، لم يكن فى الحقيقة يؤيد السيادة التركية ، وانه لم يصادق الخلافة العثمانية الا ليستخدم نفوذها ضد الاحتلال البريطانى الاشد خطرا ، الا ان المهم فى منطق مهاجميه فى هذا المجال ، ان هذا المنطق لم يصدر عن فكر سياسى يتخطى اطار الوحدة الوطنية ولا الكيان القومى المصرى المتميز عن الانتماءات الدينية .. يذكر رمزى تادرس ايضا ان الوطنية الصحيحة تظهر فى القرية المصرية حيث يعيش المسلم والقبطى فى اخاء تام ، وأن الامور تسير هناك «بغض النظر عما اذا كان هذا قبطيا مسلما أو قبطيا مسيحيا لانهم لايعرفون الدين الا فى المسجد والكنيسة ومابقى من الحياة فهو العمل والجهاد فى المزرعة والحقل ، والراحة والتسامح فى المنزل وفى المجتمع ...» كما كتب يقول : اختلاف العنصرين والحالة هذه فى الدين لايعتبر أساسا لوجود أمتين كما تعتبره الفئات المتمصرة .. «وقال انه يقصد

بالمتمصرين «الفئات التى تتخذ الدين آلة للكسب فى الاقطار الاسلامية كما قال المرحوم الشيخ محمد عبده فى رده على هانوتو».

فى هذا الاطار ، تحددت طبيعة الدعاوى التى ترددت وقتها : اطار التاريخ الواحد والافكار العامة الواحدة والشعب الواحد .. ولايذكر أن خرج أحد من المسلمين أو الاقباط عن هذه الاطر .. ومتى كان الامر هكذا فيمكن أن يتصور مدى ما يطالبه أحد الجانبين من الآخر مهما تمادى .. والملاحظ أن المتخاصمين من الجانبين ـ باستثناء دعاة الجامعة الاسلامية وبعض المحرضين فى صحيفتى مصر والوطن ـ لم يكن لمواقفهم دلالة اختلاف قومى أو دعوة الى الاختلاف على هذا الصعيد ، وانما انحصرت هذه المواقف فى مجالين . أولهما : يتصل بالحياة السياسية العامة للشعب كله ، واكثر دعاة الشقاق تطرفا من الكتاب القبط استغل هذه الدعوة فى تزين الوجود الانجليزى والترويج لبقائه وفائدته للمصريين عامة ، وفى انكار مطلب الحياة الدستورية والحكم النيابى ، اى استغل كموقف معاد للحركة الوطنية الديمقراطية ... ولا شك أن هذا الموقف يمثل موقفا رجعيا واضحا بالمعايير السياسية لذات الفترة .. ولكن الواضح أيضا أن هذا الموقف لم تختص به فئة القبط ، انما كان موقفا ثابتا لفريق من المصريين عموما ، مسلمين واقباط ، صدروا فيه عن وضعهم الطبقى وعن مصالحهم المرتبطة بالاستعمار .. فلم يكن موقفا دينيا أو سياسيا أساسه الدين .. ولا كان يحمل لدى أى من دعاته بذور الترويج لاختلافات قومية .. وثانيهما : يشكل هذا النوع من المطالب ـ صحيحا كان أم غير صحيح ـ الذى أصطلح على تسميته بالمطالب الاقتصادية ، مثل المطالبة بأن يكون يوم الاحد عطلة اسبوعية وأن تتاح امكانيات أكثر فى التعيين فى الوظائف العامة أو فى فرص التعليم .. الخ . وحتى هذه المطالب ، كانت توضع دائما من طارحيها فى صيغة مدنية مؤداها أن يكون التعيين حسب الكفاية ، وفى صيغة الاستنكار لأن يكون الدين خاصة مميزة لأى فرد فى هذا الشأن .

انحسار التضامن :

ومن ناحية أخرى ، لم يكن دعاة الشقاق من القبط يمثلون اغلبية فيهم ، ولا استطاعوا أن ينجحوا فى جذب الكثيرين اليهم . وكذلك كان الشأن بالنسبة لذات الدعاة من المسلمين .. وقد سبقت الاشارة الى تبرؤ الحزب الوطنى من كتابات الشيخ جاويش .. وغلبت كفة «العقلاء» من الفريقين ، يهاجمون أى تماد فى الشقاق ويحذرون منه ، سواء كانوا من الحزب الوطنى أو حزب الامة أو العاملين فى الحياة العامة عموما ساسة أو كتابا أو أدباء .. وكان ضغط الراى العام المصرى على كلا الجانبين يفرغ ما يراد اصطناعه من أزمات بينهم .. وكان مجرد احتمال قيام شقاق طائفى فى مصر يستفز فى الطرفين

دوافع العمل على تصفيته .. وباستثناء بعض الكتابات التى تمادت فى تزكية الخلاف مما سبقت الاشارة الى طرف منها ، كان الطابع العام فى الجدل هو طابع العتاب والمجاملة ، يغلب على لغة المتحاورين العاملين على حصر الخلاف الناقدين لأى بادرة تهور أو جنوح .. ولم يعرف من أحد طعن فى الدين ذاته أو تعرض له بما يمس التوقير اللازم له . وكان حذر «العقلاء» دائما من أن الخلاف لن يفيد الا المستعمر ، كما كان غالب الجدل المتبادل يصدر بلغة المصلحة الوطنية ومن ارضها ، واقسى ما يوجهه احد الكاتبين الى الآخر هو التشكيك فى الولاء المشترك للوطن المصرى السابغ ظله على الجميع ، وهو اتهام يجد مضاءه فى الاتفاق المصرى العام على معاداة الاحتلال الاجنبى .. واهم ماحاوله رمزى تادرس مثلا فى هجومه على دعاة الجامعة الاسلامية أو على الحزب الوطنى ، هو انكار صفة «المصرية» على خصمه ، ليحاول بذلك عزله عن عامة «القبط المسلمين» حسب تعبيره . وكتب عوض واصف يقول :

ابناؤها عبد السميع واحمد	والموسوى وليس ثمة دخيل
لا فرق بين العالمين وارضهم	وطن وحيد والجميع سليل
هل فى السماء مذاهب وعناصر	هل ثم الا صاحب وخليل

وكتب آخر يقول :

فالدين لله يوم الحشر يسألنا	عنه ويسألكم والخلق تزدحم
مالديانة دخل فى صوالحنا	بتنا شطورا وبات الغير يغتنم

ووجه عبد الرحمن شكرى حديثه الى القبط بعنوان « مصرى عربى يخاطب أخاه القبطى » :

بنى البها ليل من عليا شاهقة	ومحتد الصيد لاتمشى له الريب
اذا تناءى بكم عن مجدنا نسب	فانتم فى مراقى مجدكم عرب
اذا الاواصر لم تجعل لنا سببا	فحرمة الود فيما بيننا سبب
يدان ان تقطعونا تقطعوا يدكم	كذاك نحن لنا فى عزكم ارب
انى على شغفى بالاهل يطربنى	انى اليكم اذا فاخرت انتسب

وكتب ابراهيم حنين قصيدة عنوانها «القبطى يعاتب اخاه المصرى العربى ثم يتصافحان للسلام » .

وكتب احمد شوقى يقول :

فعلى تعاليم المسيح لاجلهم	ويوقرون لاجلنا الاسلاما
الدين للديان جل جلاله	لو شاء ربك وحد الاقواما
هذى ربوعكم وتلك ربوعنا	متقابلين نعالج الأياما

هـذى قبـوركم وتلك قبـورنا متجـاورين جماجما وعظـاما
فبحـرمة الموتى وواجب حقهـم عيشوا كما يقضى الجوار كراما (١٢)

ومن الطريف ملاحظة مأخذ كل من الشعراء فى دعوة الوحدة والالف .. وعوض واصف يصدر عن منطلق دينى أساسه وحـدة الاديان فى السـماء ، والثانى يصدر عن وجوب اعلاء الدين عن الحياة السياسية ورفض الانقسام فى مواجهة العدو .. وعبـد الرحمن شـكرى يتلمس روابط من الاصـول المشتركة القديمة ولكن لايعبأ بها ، ولايهتم الا بالترابط العضوى لاجل الوطن الواحد وينتسب اليه .. واحمد شوقى بنظرته السلفية وانتمائه العـاطفى «لحرمة الموتى» يجد فى ذلك أساسا للوحدة .. وغيرهم وجد فى النيل خيط الوحدة .

وقد كتب سـالم سـيدهم تادرس فى «التايمز المصرى» فى سـبتمبر ١٩٠٨ (١٣) ، يتهم أخنوخ فانوس بالخيانة ويخاطبه قائلا : «لقـد اصبحت الشخص الذى اذا مر الطريق قلنا : هذا أحد صنائع الانجليز فى مصر والآلة التى يحركها المقطم . اتق الله ايها المجتهد فى الباطل » .. وقال ان انجلترا تستخدم الخونة الذين لاضمير لهم لقتل الروح الوطنيـة وفى الهجـوم على « أقوى حزب مصرى قام الى الآن وهو الحزب الوطنى » .

وكان ويصا واصف ومرقص حنا من كبار أعلام القبط الذين وقفـوا باصرار ضد الشقاق . وكان ويصا واصف من اعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى « ومن خاصة أنصار مصطفى وفريد » كما يذكر الاستاذ الرافعى.. خطب فى حفل للحزب بالاسكندرية بعد وفاة مصطفى كامل وهاجم ما ورد فى تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٦ من اصطباغ الحركة الوطنية بالصبغة الدينية ، وقال « هل توجد أمه فى العالم اسعدها الحظ لأن تبنى وطنيتهـا على قواعد متينة كالتى تبنى عليها الوطنية المصرية ، التى يشـترك أفرادها فى الجنس واللغة والعوائد والقانون والماضى والتاريخ .. هل لو لم يكن المسيحيون على تفاهم تام مع اخوانهم المسلمين فى فكرة الوطنية كانوا يشتركون معهم فى تلك المظاهرة الكبرى التى جرت لفقيد الشرق والوطنية (مصطفى كامل) .. ثم أن حزبنا أيها السادة مفتوح لمن يريد الدخول فيه من المسلمين والاسرائيليين والمسيحيين ، ومن دخلوا فيه يكون لهم جميع الحقوق ، ويجتمعون فى جميع الاجتماعات وينتخبون فى جميع الانتخابات.. فان كل ما نعمله جهارا» (١٤) . وكتب فى « اللواء » أن اخنوخ فانوس لما كون « مجتمع الاصلاح القبطى » دعا ويصا واصف للانتظام فيها «فسألناه ما غرضك ؟ والى أى شيء ترمين (يقصد الجمعية) ؟ أن كنت حزبا سياسيا فنحن لك أعداء الداء ، لأن السياسة يجب أن تكون بعيـدة عن الدين . ولقـد وصلنا والحمد لله الى أن جميع الأحزاب السياسية المصرية جعلت قاعدتها الاساسية التمييز بين الدين والسياسة فلا

معنى لوجود حزب سياسى قبطى » .. فلما قيل له أن الجماعة بعيدة عن السياسة تبغى اصلاح الشئون الطائفية اعترض قائلا « أن أقباط مصر ثلاث طوائف .. احداها أرثوذكسية والثانية بروتستانتية ، والثالثة كاثوليكية .. فاصلاح اى طائفة تقصدين ...؟ فلم تجبنا عن هذا الاعتراض .. » .

وفى يناير ١٩١٠ دعا لطفى السيد الى الاحتفال بعيد الهجرة النبوية. فحضر الاحتفال مرقص حنا ، ووقف خطيبا يقول ان السنة الهجرية سنة المصريين جميعا يحتفل بها الشبيبة الاسلامية والشبيبة المسيحية لانه احتفال «لدين شريف مبدؤه ان محبة الوطن من الايمان .. وعلى هذا المبدأ أقول اننى مسلم ومسلم .. مهما قيل ويقال عن تقاطعنا وتدابرنا فنحن اخوان فى الوطنية .. اذا حدث خلاف بين مصريين ومصريين فلايعد ذلك دليلا على عدم وجود اخاء ، وانما هو من مستلزمات الحياة» .. وقد شنت صحيفة «الوطن» هجوما شديدا على ويصا واصف وأسمته «يهوذا الاسخريوطى» (١٥) .

ووجد من الصحف الفرنسية التى تصدر فى مصر «لادينيش أجبسين» التى كانت تعارض الاحتلال البريطانى وتناوئه ، وادركت أن الشقاق الطائفى هو عين مايفيد مصلحة الاحتلال البريطانى ، فهاجمت بشدة صحيفتى «مصر» و «الوطن» ، وجندى ابراهيم صاحب الصحيفة الاخيرة ، على مايكتبه هؤلاء اثارة للفتن ، وعلى ادعائهم وجود التعصب فى مصر واثارتها بهذا الادعاء ... وكتبت تقول ان فى مصر يعيش الكاثوليك والبروتستانت والارثوذكس واليهود ومن لا دين لهم متمتعين بحرياتهم الاجتماعية وبمزاولة طقوسهم الدينية تحت ابصار المسلمين بل وتحت حمايتهم ، وذكرت أن نجاح القبط فى أعمالهم الادارية وامكان الحديث عن الخلاف الحاصل هو دليل على أن المسلمين لايسيئون استعمال سلطتهم ولايستغلون كثرتهم العددية .. كما هاجمت صحيفة «الاريفورم» ماكان نشره قرياقص ميخائيل بصحيفة التايمز اللندنية (ونقلته الاجبشيان جازيت فى مصر) من أن الاقباط يعتبرون الاحتلال البريطانى هو الوسيلة الوحيدة لتقدم مصر ، وذكرته «الاريفورم» بأن الخلافات تصل أحيانا فى بلاد أخرى الى الحروب الاهلية دون أن يستعين أحد الفريقين المتحاربين بالاجانب أو بالقوى المحتلة (١٦) .

اغتيال بطرس غالى :

اغتيل بطرس غالى رئيس الوزراء سنة ١٩١٠ على يد ابراهيم الوردانى احد الشباب الوطنى .. وعمل مثيرو الشقاق على استغلال الشعور العام الحزين لدى القبط ، على فقدهم أحد زعماء الطائفة وأول من تولى منها الحكم فى التاريخ الطويل .. وعمل مثيرو الشقاق على استغلال الحادث فى تفجير الخلافات الطائفية ، وذلك رغم أن أسباب اغتيال الوردانى لبطرس غالى كانت

من الوضوح بحيث لم يستطع جاذ ان يشكك فيهـا .. وهي ترجع حسب اعترافات الورداني ـ الى ان بطرس غالي كان هو من وقع اتفاقيات السودان التي اسلمت السودان للادارة الانجليزية سنة ١٨٩٩ عندما كان وزيرا للخارجية ، والى انه راس محكمة دنشواي التي أصدرت احكام الشنق والجلد المعروفة سنة ١٩٠٦ ، والى أنه كان يعمل أخيرا على مد امتياز قناة السويس اربعين عاما بعد انتهائه .. وقد كتب المعتمد البريطاني الدن جورست فى تقريره سنة ١٩٠٩ تعليقا على الحادث «أما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي ، ولم يكن للقاتل ثأر شخصى على القتيل ولا كان مدفوعا بعامل التعصب الديني» .. وكتب مرقس فهمى المحامى الكبير يقول : «اذا قتل الورداني تعصبا وحده أو مع شركائه فليس ذلك دليلا على ان كل المسلمين أرادوا هذا القتل بسببه .. التضامن هو روح الوطنية وروح كل اجتماع ، فلا وطن بدونه ، ولا مسلمين بدونه ولا أقباط بدونه» .. كما أرسل نصيف جندى المنقبادى فى باريس الى صحيفة «الاكلير» خطابا يقول فيه : «أنا أعرف الورداني شخصيا وهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف ، ملأت صدره الوطنية الحرة وليس رجلا متعصبا .. وأنا بصفتي قبطيا ـ اعنى مصريا مسيحيا ـ اصرح بأن حركتنا هى حركة وطنية مجردة ترمى الى الترقى والحرية .. وما تهمة التعصب الاسلامي الا من اشاعات الانجليز التى يشيعونها ليبرروا المظالم التى يرتكبونها فى مصر » ..

وكان أحمد شوقى ممن واجه مشاعر الألم لدى القبط وضد الشقاق بقصيدة من أبدع شعره الوطنى :

بنى القبط اخوان الدهور رويدكم	هبوه يسوعا فى البرية ثانيا ..
حملتهم لحكم الله صلب ابن مريم	وهذا قضاء الله قد غال غاليا
تعالوا عسى نطوى الجفاء وعهده	وننبذ أسباب الشقاق نواحيا
الم تك مصر مهدنا ثم لحدنا	وبينهما كانت لكل مغانيا
الم نك من قبل المسيح ابن مريم	وموسى وطه نعبد النيل جاريا
فهلا تساقينا على حبه الهوى	وهلا فديناه صفاقا وواديا

نحو المؤتمر القبطي :

على أن مقتل بطرس غالى ، مع ما سبقه من جدال ـ صاعد من أسباب الشقاق ، حتى بلغ القمة فى المؤتمرين القبطى والاسلامى اللذين انعقدا فى ١٩١١ . وكان المؤتمران هما القمة لا فيما يعنيانه من تصعيد للخلاف فقط ، ولكن بمعنى انهما القمة التى وقف عندها الصعود ، وبدأ بعدها المد ينحسر .

بدأ الأمر بفكرة عقد المؤتمر القبطى ، وبدأ التفكير فيها قبل اغتيال بطرس غالى ، وكان هو ـ وهو رئيس للوزراء ـ ممن وقف ضد تحقيقها .

فجاء مقتله محرضا الدعاة على عقد المؤتمر، ومزيلا لعبة اعتراضه عليه . وقد سبقت الاشارة الى خطب تيودور روزفلت التى هاجم فيها المصريين واتهمهم بالتعصب الدينى ، فألقى بذلك سهما من سهام الشقاق ، وكان قد رد عليه ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا قائلا « اننى أوافق على جميع الآراء التى ابداها روزفلت بشأن القطر المصرى ، الا قوله ان ليننا المتناهى لأعداء الاحتلال قد عرض عمل بريطانيا بمصر الى الضياع » . ثم علق على مقتل بطرس غالى بقوله : « من المتفق عليه انه يجب حتما أن تستعمل سلطتنا حتى نظهر جليا ان المصريين الذين يديرون شئون بلادهم برأينا — دون أن تكون لهم مندوحة عن اتباع هذا الرأى — تجب حمايتهم من الاعتداء عليهم بهذه الطريقة المستحدثة (١٧) » .

وعندما لاحت بوادر الدعوة للمؤتمر ، اظهر جورست المعتمد البريطانى اعتراضه عليها ، كما اظهر شيئا من الجفاء تجاه الداعين لها . والحاصل انه لو كان جورست اظهر ادنى انواع العطف الصريح على فكرة المؤتمر أو على اى من الداعين له . لكان يقدم بذلك اقوى اسباب الفشل للمؤتمر ولردود فعله . ولكان قدم بنفسه دليلا لا يتزعزع عن صلة الاحتلال البريطانى بالشقاق ، مما ينفر منه جمهور الراى العام المصرى من مسلمين واقباط ، ويعزل انصار الدعوة عن جماهير القبط . والحاصل ايضا ان جورست اذ ابدى المعارضة لفكرة عقد المؤتمر ، فان السياسة البريطانية فى عمومها لم تعبر عن موقفها من خلال ممثلها فى مصر وحده . وقد صحب موقف جورست، حملة شنتها الصحافة البريطانية فى لندن ضده ، ابدت بها عطفا شديدا على فكرة عقد المؤتمر وعلى الداعين له . وكان الداعون للمؤتمر قد انشأوا مكتبا قبطيا للدعاية والاعلان بلندن ، رأسه قرياقس ميخائيل الذى كان مراسلا لصحيفة « الوطن » بالاسكندرية ، ثم سافر الى لندن من أجل الدعوة لما أسمى بمطالب القبط . وكان معه أخنوخ فانوس فقاما هناك بدورهما فى الاتصال بالصحافة البريطانية وأعضاء مجلس العموم البريطانى . والف قرياقس ميخائيل كتابا بالانجليزية عن « الاقباط والمسلمون تحت الحكم البريطانى » .

وقد اثير موضوع المؤتمر بمجلس العموم من خلال العديد من الاسئلة وجهها الأعضاء الى وزير الخارجية . كما أن الصحف الانجليزية فى مصر أخذت على عاتقها الدعوة لعقد المؤتمر ، وخاصة « الاجبشيان جازيت » ، اذ عارضت موقف جورست ، رغم ما هو معروف من أنها كانت لسان حال الوكالة البريطانية فى مصر ، ورغم انه لم يعهد منها من قبل الخلاف مع المعتمد البريطانى .

بهذا بدا وقتها أن ظاهر موقف جورست فى هذه المسألة لا يمثل حقيقة الموقف البريطانى منها ، أو بالاقل لا يمثل أبرز جوانب هذا الموقف . وبدا أن

الأدوار شبه موزعة ــ بشكل تلقائى أو غير تلقائى ــ على نحو يرفع شبهه ان السلطات البريطانية توافق مسبقا على عقد المؤتمر ، مع ترك بعض الدوائر السياسية تناصر فكرة انعقاده وتحض عليها بالتشجيع ، وتبدى المساندة للداعين . وما كان لحاكم حصيف أن يسلك غير هذا السبيل ، أو أن يتورط كلية فى المراهنة على جياد لم تختبر بعد فى حلبات السباق . وما كان له الا ان يوارب الأبواب ويدارى المقاصد ويوزع الأدوار .

ولا تخفى فى هذا الصدد دلالة واقعتين تبدوان صغيرتين . أولاهما عريضة قدمها بعض الداعين للمؤتمر الى المسئولين فى مصر ومنهم جورست بطبيعة الحال . فرد عليهم المستشار الشرقى بدار المعتمد البريطانى رونالد ستورز فى ٢٣ يونيه ١٩١٠ بلهجة لا تخلو من التشجيع وأن « جنابه (جورست) يكون مرتاحا لسماع كل ما يمكنكم ابداؤه من الملاحظات على ما سيتقرر فى هذه المسائل فيما بعد » ثم جاء تصريح جورست فى ٢٥ يناير ١٩١١ الى مراسل رويتر بعد جولته فى محافظات الصعيد ، ذكر به انه « زار المديريات التى يكثر فيها الأقباط وبحث فى ظلاماتهم المزعومة بحثا مستفيضا ، فوجد أن الشكاوى خارج القاهرة ليست بذات شأن يذكر » . فجاء حديثه مشجعا الداعين الى النهوض تكثيرا « للشكاوى » ، مادام أن حديثه ينكر كثرة الشكاوى لا كثرة أسباب الشكوى . وعلق كتاب « التذكار .. » على التصريح بأنه « أشعل نار الحركة وضم الى العاملين سائر القوى التى كانت بعيدة عنهم أو مقاومة لهم .. » ، ويذكر ان الحركة كانت هادئة حتى نشر التصريح فى مصر فى فبراير ١٩١١ . وثانى الواقعتين أن أرسل الداعون عريضة الى ادوارد جراى وزير خارجية بريطانية يحدثونه فيها عن خطة التمييز الطائفى المتبعة فى مصر ضد الاقباط ، فرد مقترحا عليهم انتداب هيئة تقابل وكيله فى مصر وترفع اليه الأمر . والحاصل انه ما لبثت أن وردت الأوامر من لندن الى المعتمد البريطانى بالسماح بعقد المؤتمر (١٨) .

ومن ناحية اخرى ، يذكر قلينى فهمى أن كان الخديو عباس ــ فى هذه الفترة خاصة ــ يمتلىء غضبا من جورست . وكان الخديو قد ابتعد عنه الحزب الوطنى فلم يعد يجد مناصرة من هذا الحزب ، وأراد عباس فى صراعه مع جورست أن يحاول استغلال الاقباط ليجعلهم قوة تقف بجانبه ، وليخلق للمعتمد البريطانى ارتباكات يسعى بها الى اسقاطه ، « فأراد أن يستخدم بعض صغار العقول من الاقباط بأن خدعهم بالقول لهم أن لهم حقوقا ضائعة ، وهو يود معاملتهم بالعدالة لولا أن مندوب الدولة الانجليزية واقف فى وجهه ، فيشير عليهم بأن يعقدوا مؤتمرا .. » . ويحكى أنه طلب مقابلة الخديو بحضور رئيس الوزراء ، وأفصح للخديو فى المقابلة عن مخاوفه مما يعنيه عقد المؤتمر من أنه « يعد اعلان حرب على اخواننا المسلمين حالة كونهم متفقين فى

المعيشة»، ومما يفضى اليه من أضرار تحيق بالقبط أكثر مما تحيق بالمسلمين. وعبر له عن اهمية أن يسود السلام والصفاء بين العنصرين ، ولكن الخديو لم يستجب لطلبه التدخل لمنع المؤتمر، ولم يستجب بعد الالحاح الا الى عدم التدخل مع ترك الأمر لقليني يحله مع جورست، « ولكن فى الوقت ذاته أوعز (الخديو) لبعض من أشار عليهم بعمل المؤتمر ، اذ أنه ربما السير جورست يقف حجر عثرة فى سبيل عقد هذا المؤتمر ، فاذا وقع ذلك فيلزم أن يرفعوا شكواهم الى الوزارة الانجليزية فى لندن يطعنون فى تصرفات السير جورست .. » ، وادرك جورست مناورات الخديو ، وواجهه بذلك بعد انعقاد المؤتمر ، فلما انكر الخديو صلته بالموضوع ، طلب اليه جورست ـ أن صح انكاره ـ الا يسمح للقائمين بالمؤتمر بالدخول الى السراى ولا مقابلته ولا يقبل طلباتهم (١٩) . ويبدو وفقا لهذه الرواية ، أن جورست بهذا الطلب الاخير اراد أن يضع الخديو بين خيارين ، أما الاعتراف بأمر يتعلق بالتفرقة بين المصريين مما يسقط هيبته بين مواطنيه ، واما أن يعزل نفسه عن زعماء حركة القبط فلا يستطيع استخدامها من بعد ضد جورست .

وما يرجح صحة رواية قليني ، ما يحكيه صاحب « التذكار .. » ، من صدور بلاغ من وزارة الداخلية يصرح بأن الخديو لم يمنح رعايته للمؤتمر، وانه بعد انفضاض المؤتمر قصد أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر ورئيسها سراى الخديو ، مقدمين نسخة من محاضرة وملتمسين مقابلته ، وانتظروا اياما أن يجاب طلبهم ، حتى أبلغهم ديوان الخديو بأن مطالبهم تختص بها الحكومة ، مما فهم منه رفضه مقابلتهم والنظر فيما يطلبون . ورددت الصحف ما أشيع من أن كان لدى الخديو رغبة فى اتمام المقابلة ثم عدل عنها . وعقبت صحيفة مصر على ذلك « وأى شىء اغرب من أن نؤمر بتحديد مطالبنا وتقديمها ، فاذا حددناها بشكل نظامى قياما بذلك الأمر قيل لنا لا تقدموها. فان الجناب العالى الخديوى .. أصدر أمره الكريم الى أحد كبار موظفيه بأن تحدد الاقباط مطالبهم ويقدموها الى سموه .. » ، فلما اذاعت وزارة الداخلية تكذيبا رسميا لما ذكرته «مصر» عن دور الخديو ازاء حركة الاقباط، ردت الصحيفة « وما هذا التكذيب بذى قدرة على ازالة اعتقاد طيب راسخ فى نفس كل قبطى من جهة عواطف الأمير نحو رعاياه ، وانما هى الظروف التى جعلت رفض المعية مقابلة الوفد القبطى ونشرها هذا التكذيب من لوازم الحال ، ونحن نكرر اننا اول من يقدر هذه الظروف وما يحيط بها » . وبهذا تحقق لجوست مارمى اليه وهو عزل الخديو عن الاقباط واظهاره بأضعف مركز . واذا كانت صحيفتا «مصر» و «الوطن» لاتنيان عن الدعوة لبذل المساعى « سواء داخلية أو خارجية » ، فقد اتى هذا الموقف يؤكد وجوب التركيز على الخارجى من هذه المساعى ، وذكرت «مصر» انه آن للغافلين أن يفيقوا ، هؤلاء الذين كانوا يرون أن « عدم الاهتمام بحصر المسألة القبطية فى الدائرة الوطنية لم يكن من مصلحتها » وعلقت صحيفة «الاخبار» ، «أليس

فى القطر المصرى من يجهل اليوم أن عابدين ليست آخر المراجع لاحقاق الحق ورفع الظلم (٢٠) » .

بعد أن وافقت الحكومة على عقد المؤتمر ، اعترضت على عقده بمدينة اسيوط ، بدعوى الخشية من حدوث القلاقل هناك بسبب توتر الشعور العام توترا قد تصعب السيطرة عليه فى غير القاهرة . فاستمسك الداعون للمؤتمر بطلب عقده بأسيوط ، وهددوا بالاستعانة على الحكومة بالدول الاجنبية صاحبة الامتيازات . قال بشرى حنا لوكيل وزارة الداخلية لما قابله فى هذا الأمر « سنجتمع على أى حال فى الزمان والمكان اللذين عيناهما ويخفق على رؤوسنا العلم المصرى ، أما اذا أرادت الحكومة منعنا فسنرغم على الاحتماء بأعلام الدول التى يتبعها فريق منا . وليس فى يدى الآن مسألة تحويل رأى اخوانى واذا خالفتهم ابعدونى عنهم ... (٢١) » . وكان يقصد بذلك أن بعض أعضاء المؤتمر يتمتعون بحماية الدول الاجنبية بوصفهم وكلاء لقنصليات هذه الدول فى الوجه القبلى ، وأنهم سيستغلون هذه الصفة فى فرض مطلبهم .

وقد أدى هذا التهديد بوزير الخارجية أن يستدعى قناصل هذه الدول، يطلب اليهم عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية . واستدعى بعض القناصل وكلائهم ممن كان لهم ضلع فى «حركة المؤتمر »فأكد لهم هؤلاء الوكلاء ان لا دخل للمؤتمر فى المسائل السياسية ، وانه اذا حاولت الحكومة اثناءهم عن عزمهم بنفوذ القنصليات الاجنبية التى يتبعونها فانهم سيتخلوا عن هذه التبعية اصرار على عقد المؤتمر . ومالبث القناصل ان اخبروا الحكومة بابتعادهم عن هذا الامر معارضة او تأييدا . ولا يستبعد انهم كانوا يتربصون فى المؤتمر فرصا تسوغ تدخلهم فى شئون مصر عن طريق وكلاء قنصلياتهم هؤلاء .

ويظهر ان التهديد بالاستعانة «بالاعلام الاجنبية »، امر لايحتمله الولاء الوطنى ، ويبدو ان ما عسى أن يكون ساغ به هذا الامر لدى البعض، ممن كان لهم بعد ذلك نشاطهم الوطنى فى قيادة ثورة ١٩١٩ مثل بشرى حنا ، ماساغ به هذا الامر لديه انه لم يكن يهدد حكومة وطنية ، انما يوجه تهديده الى حكومة يمسك المعتمد البريطانى بخيوط التحكم فيها . ولاتخفى دلالة ان وكيل وزارة الداخلية الذى تلقى تهديد بشرى حنا ذلك ، أجاب عليه بأن طلب اليه مقابلة مستشار الوزارة وهو انجليزى . والمعروف ان السياسة البريطانية كانت ــ منذ احتلال مصر ــ تبغض الامتيازات التى تتمتع بها الدول الأجنبية الاخرى ، وتخشى من تدخلها فى شئون مصر ، وتسعى لان تنفرد وحدها بها . ومن المعروف ان احمد لطفى السيد ــ على ماجاء بمذكراته ــ فكر يوما مع الخديو عباس ومصطفى كامل فى السنين الاخيرة من القرن التاسع عشر ، فى ان يسافر الى سويسرا ، فيكتسب الجنسية السويسرية ليعود بها الى مصر قادرا على اصدار صحيفة تعارض الانجليز ، وتتحصن فى نشاطها بالامتيازات

الاجنبية . وعلى اى حال فأن تهديد بشرى حنالوكيل الداخلية ، يحتاج فى تقييمة الى الكشف عن المزيد من المادة التاريخية فى هذا الشأن . لتقدير ماإذا كانت الوكالات القنصلية هذه قامت بدور سياسي مالصالح قنصلياتها أم كانت قاصره النشاط على الشئون المالية والتجارية ، والمهم فى هذا السياق هو التقييم العام للمؤتمر ، مع عرض الامور بتعقيداتها وتشابكاتها الواقعية .

والذى يظهر جليا ، ان صحيفتى «مصر» و « الوطن » كانتا من اهم منابر الدعوة للمؤتمر ، وان أخنوخ فانوس كان من أهم زعماء هذه الدعوة . ويظهر من حديث بشرى حنا سالف الذكر ، ان كان من دعاة المؤتمر فريق من وكلاء القنصليات الاجنبية ، وعلى علاقات وارتباطات اقتصادية بهذه القنصليات ودونها . كما أن أهم عائلتين من عائلات كبار الملاك شارك كبراؤها فى المؤتمر هما عائلتى خياط وويصا ، وهما عائلتان خضعتا لنفوذ المبشرين الاجانب وصارتا بروتستانتيتين ومن اغنى أصحاب الاراضى فى الصعيد ، وكان جورجى بك ويصا هو رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر القبطى ، وجاهد اخنوخ فانوس لأن تكون له رئاسة المؤتمر ولكنها نيطت ببشرى حنا . وبذلك يلاحظ أن الحرص على عقد المؤتمر فى أسيوط، لم يكن فقط بسبب أن نسبة القبط فيها أكبر من نسبتهم فى غيرها من مدن مصر ، ولكن لأن أسيوط كانت معقلا لحركة التبشير البروتستانتى ، ومركزا للارساليات والمدارس البروتستانتية فى مصر . والحاصل أن مجلس المرسلين الامريكيين البروتستانت كان يعقد جلساته فى الأيام ذاتها التى انعقد فيها المؤتمر القبطى ، وفى أسيوط نفسها أيضا . وعندما انعقد المؤتمر رحبت به كنائس الارساليات ، والقى « تروتر » القس الكندى فى اجتماع أعضاء كنيسة نهضة القداسة ، خطبة دعا فيها الى الصلاة من أجل نجاح مؤتمر الاقباط وأيد مطالب « المسيحيين المصريين » ، وقال « أسأل الله ان يعطى نعمة للمندوبين عن المصريين فى أعين الشعب الانجليزى حتى ينظروا بعين الرضا الى المطالب القبطية ، ان افكار الملوك كثيرا ما تكون معاكسة لآراء الشعب ، ولكن للصلاة قوة فى تحويل الملوك ، وان الله تعالى سيحول قلوب الانجليز بالحنو والرأفة نحو الاقباط». كما خطب قسيس الكنيسة الانجيلية طالبا بركة الله للمؤتمر (٢٠٢) .

وكانت صحيفتى « مصر » و « الوطن » لا تكفان عن الاثارة وعن الهجوم الشديد على كل من يعارض عقد المؤتمر . وقد حددت صحيفة «مصر» جدول أعمال المؤتمر قبل انعقاده فى ثمانية مقالات نشرتها متتابعة فى الفترة بين ٢٧ يناير و ٢٨ فبراير ١٩١١ ، وتتحصل هذه المطالب فى تقرير مبدأ المساواة فى تولى الوظائف العامة ، وتمثيل الأقليات فى الهيئات النيابية ، وتوزيع ضريبة الخمسة فى المائة التى تجبيها مجالس المديريات لشئون التعليم ،

توزيعها بما يضمن استفادة القبط من حصيلة ما يؤدونه فى تعليم اطفـالهم ، وتقرير عطلة اسبوعية يوم الاحد للاقباط ، وأن تتساوى الشئون القبطيـة بالشئون الاسلامية من حيث مبدأ حصولها على حصة من الانفاق فى ميزانيـة الدولة ، مثل المحاكم الشرعية والمجالس المليـة . وأثارت الصحافة جوا من التوتر الشديد . واستعملت أعنف العبارات وأنباها فى هـذا الشأن ، وقد هاجم أخنوخ فانوس ، لطفى السيد بأعنف العبارات على معارضته انعقـاد المؤتمر .

المواقف السياسية :

أما بالنسبة لموقف الرأى العام فى مصر والأحزاب السياسية بمن فيها من مسلمين وأقباط ، من انعقاد المؤتمر ، فهو يتحصل فى النقاط الآتية :

أولا : كان الحزب الوطنى يرى أن حوادث السنة الماضية تكشـف عن أن السياسة البريطانية تنتقل من « المحاسـنة الصورية الى المشـاكسة الحقيقية » ، ويظهر هذا من مقاومة الانجليز لمؤتمر بروكسـل الذى عقـده الحزب الوطنى ، ومن اعادة العمـل بقانون المطبوعات الرجعى القـديم لردع الصحافة الوطنيـة ، واصـدار قانون النفى الادارى الذى يعطى السـلطة الادارية حق نفى من ترى ابعادهم الى مناطق نائية كالواحات الداخلة ، ومن سلسلة الانذارات والمحاكمات التى تعرضت لها الصحافة الوطنية ، كمـا يظهر من خطب روزفلت السابقة وتصريحات رجال الحكومة البريطانية .

وفى هذا السياق من الحوادث رؤى ان « اخواننـا الاقباط مدفوعون لعقد هذا المؤتمر بدافع خفى وتقرير أجنبى » ، وانه اذا كان مؤتمر بروكسل قد لطخ سمعة بريطانيا وعمل على محو الصورة التى ترسم بهـا نفسـها فى أوروبا ، وهى أنها تعمل على تمدين مصر وتحضيرها ، فان من شأن الخلاف الطائفى فى مصر أن يعيد الى بريطانيا بعض حجتهـا ضـد الحركة الوطنيـة المصرية . وأن أمر المؤتمر لا يعدو أن يكون تنفيـذا للسياسـة البريطانيـة التقليدية ، وهى استمالة الاقلية فى اى بلد محتل للاستعانة بها ضدالاكثرية ، وانه اذا كانت للاقباط مطالب تتعلق بالمساواة فى الوظائف واستئداء الخدمات العامة ، والاحرى بهم أن يتقدموا بمطالبهم الى من يسيطر على الحكم المصرى وهم الانجليز . وليس للمصريين سيطرة على حكومتهم ، ولا للمسلمين فى مصر سيطرة عليها حتى توجه لهم هذه المطالب . وان المسلمين مستعدون للوقوف بجانب اخوانهم فى هذا الامر ان كان حقا . واذا كان الامر هكذا فلا ينبغى أن يعقد مؤتمر قبطى ولا مؤتمر اسلامى ، وانما يعقـد مؤتمر «مصرى» يطالب بحق المصريين عامة فى وظائف حكومتهم ، ضد منافسيهم من الموظفين الاجانب ، وضد سيطرة الاحتلال البريطانى على هذه الحكومة . وكان الحـزب الوطنى يعمل على نفى تهمة التعصب الدينى عنه ، ويتحدث رجاله عن أن صلة حزبهم

بالاقباط قديمة ، وان له من فضلاء القبط أعضاء فيه ، ومن هؤلاء بشرى حنا الذى رأس المؤتمر القبطي ، وسينوت حنا الذى تولى أمانة صندوق المؤتمر . وانه لما دعا الحزب المصريين للاكتتاب فى تمويل انشاء تمثال لمصطفى كامل ، ساهم كثير من أعلام القبط فى حركة الاكتتاب ، ومنهم ويصا واصف ومرقص حنا وقلينى فهمى وغيرهم (٢٣) .

وبالنسبة لحزب الأمة ، عارض لطفى السيد فى «الجريدة» عقد المؤتمر القبطي ، وذكر ان وراء هذه المسالة مقاصد خفية ومكايد معقودة للاضرار بالأكثرية ، وللتطاول بالاضرار بالوحدة الوطنية العامة ، لتصبح فريسة للمطامع الاجنبية . أما حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فقد كتب الشيخ على يوسف فى صحيفته « المؤيد » ، يرد على مطلب المساواة فى التوظف قائلا ، ان مجموع الموظفين القبط يزيد على ٦٠٪ ، وانهم الكثير منهم بالتعصب . واذا كان من الحزب الوطنى وحزب الأمة قد اعترض على فكرة المؤتمر من وجهة جامعة مصرية ، فان الشيخ على يوسف فقد استدرج للجدل الطائفى . ودعا اسماعيل أباظة الى تأليف لجنة للتوفيق بين الاقباط والمسلمين .

ثانيا : رغم ان الأحزاب السياسية المختلفة وقفت ــ مع اختلاف مواقعها ودوافعها ــ تعارض فكرة عقد مؤتمر طائفى ، وابدت الشكوك نحو ما يحرك هذه الفكرة من مصالح أجنبية ومن عوامل ترمى الى تفتيت الوحدة الوطنية ، فانه ما أن ظهر امتناع الحكومة أولا ــ عن الموافقة على عقد المؤتمر ، حتى وقف الحزب الوطنى وحزب الأمة ضد الحكومة ، واعتبر كل منهما هذا الموقف منها عدوانا على الحرية يتعين معارضته . وأوضح الحزبان انهما يعارضان فى عقد المؤتمر على أساس أن يفتتح الداعون له بفساد فكرته ، وأن يعدلوا من أنفسهم عنها ، أو ينكشف موقفهم أمام الجماهير المصرية من قبط ومسلمين ، فلا ينالوا تأييدا منها ويخيب عملهم ، أما «حق» أية فئة فى عقد مؤتمر لها دون منع من الحكومة ، فهذا أمر آخر يتعين الدفاع عنه . وان جواز منع الحكومة لهذا المؤتمر ، ليشكل سابقة يمكن أن تكررها بالنسبة للنشاط السياسى للاحزاب المختلفة .

كتبت « الجريدة » تقول انه مهما كان اللسان الذى خوطب به أصحاب الدعوة لعقد المؤتمر ، ومهما كانت حجة الحكومة فى منعه أو تعديل مكان انعقاده ، فان هذا التصرف من الحكومة فى الظروف الحاضرة ، ومع الاعتبار بحداثة عهد البلاد بالحرية الشخصية ، ليس منطقيا على قاعدة التسامح ، « نحن نرى مبدأ الحرية فوق كل مبدأ ، والمحافظة عليها فوق المحافظة على كل شىء ، نرى أن الاقباط أحرار فى اختيار الموضع اللائق باجتماعهم ، كما نرى أن الحرية فى اختيار مكان المؤتمر من المباحثات القانونية . فماذا يكون الأمر لو أن المؤتمرين لم يصغوا الى ما سمى نصيحة من قبل الحكومة ، هل

يمنعون بالقوة ، ولئن كان ذلك أين هى الحرية » . كما ذكرت الصحيفة انه مع انكارها تعرض الحكومة لحرية الاجتماع ، وانكارها اى سبب يمكنه أن يقلق المؤتمرين ، ماداموا ضمن دائرة القانون ، تقول ان الحكومة لم تبدأ الا نصيحة غير رسمية .

وذكرت « اللواء » صحيفة الحزب الوطنى « ان الحرية واحدة لا تتجزأ ، ومن يطلب الحرية لنفسه يطلبها لجميع الناس ، حتى اللذين لا يكونون على رايه . وقد احتججنا على الضغط الذى احدثته الحكومة غير مرة على حرية الصحافة والخطابة والاجتماع ، ولذلك لا يسرنا منع الحكومة عقد المؤتمر القبطى ، وان كنا لا نرى موجبا لهذا المؤتمر ، اذا كان الغرض منه ما نشره المشيرون لجمعه . وذكرت انه اذا كان بعض المشاغبين الاقباط يدعو الى الضغط على حرية فريق من المصريين ، فان الواجب الا تعطى الحكومة حق الضغط على حرية احد لأى سبب ، واذا كان للحكومة عذر فى منع اجتماع يقصد الى المؤامرة ضد فريق آخر « فاننا لا نعذرها ولا نجد سببا يبرىء الضغط على حرية الاجتماع ، فانما اقيمت الحكومات للاحتياط ومنع الفتن بعد حدوثها لا التعرض للناس قصد منع الفتن » .

وكانت صحيفة « العلم » (احدى صحف الحزب الوطنى) قد طالبت الداعين للمؤتمر أن يختاروا مكانا له غير مدينة اسيوط ، فلما علمت أن الحكومة تتداخل فى الموضوع لمنع الاجتماع ، بادرت تعدل من موقفها ، » لم تكن تتوهم أن الحكومة ستتداخل فى الأمر ، لأن حرية الاجتماع يجب احترامها وعدم مسها بسوء ، لذلك لا نظن أن الحكومة تقدم على تقرير شىء حيال هذا الاجتماع لو أصر القبط على عقده هناك » ، وعبرت عن أملها فى أن تدرك أغلبية القبط « ان القائمين بتلك المشاغبات مبطلون فى دعواهم لا يقصدون الا مصلحتهم الذاتية » .

ويظهر من ذلك ان كلا الحزبين لم يشأ أن يقف الى جانب حكومة يسيطر عليها الاحتلال والخديو ، ضد مطلب فئة من فئات الشعب ، مهما كان هذا المطلب غير مقنع لأى منهما . وكان تقديرها — من ثم — ان الخلاف الحاصل ينبغى أن يكون فى ساحة الرأى العام وحدها ، وتقتصر أسلحته على الجدال والخصام والهجوم المتبادل فى المنابر العامة ، ولا تنبغى أن يتجاوز ذلك الى استعداء حكومة غريبة عن كلا الطرفين المتحاورين ، حكومة يسيطر عليها ممن يشتبه فى انهم باذروا بذور الفتنة . واذا كانت المشكلة الأساسية هى وجود الاحتلال والسلطة الاستبدادية للحكومة ، فلا ينبغى لأية مشكلة أخرى أن تطغى على هاتين ، والا تحققت سياسة الاحتلال والاستبداد . وعلى العكس فان التذكير المستمر بالمشاكل الأساسية هو الكفيل بحل غيرها مما يرتبط بها والكشف عن حجمه الحقيقى فى اطار الأهداف القومية العامة . بهذا الوعى والنضج السياسى عولج الأمر ، ولا شك

أن ذلك ترك أثره على المؤتمر نفسه ، اذ وجد المؤتمرون أنفسهم الحماية من معارضيهم ، ووجدوا أن اجتماعهم يرجع بعض الفضل فى تحققه الى المعارضين لهم فى فكرة المؤتمر ذاتها ، ففرضت وحدة الحركة الديمقراطية نفسها ، ووجد المجتمعون انفسهم - مواجهين لا بمسلمين ولا بأحزاب أخرى ، ولكن مواجهين بالحكومة والاحتلال فقط .

ثالثا : وقف كثرة من القبط ضد فكرة عقد المؤتمر القبطى . وكتب واصف غالى ابن بطرس غالى ينوه بالجهود التى تبذل لدعم الوفاق بين عنصرى الأمة ، وقال ان هذا الوفاق لا يحتاج الى لجان ولا مؤتمرات ، وانه هو شخصيا قد تناسى الحملات التى وجهها بعض الكتاب ضد والده ، « فهلموا اذن يا معشر المسلمين والأقباط ، لنضم بعضنا الى بعض كالبنيان المرصوص ، حتى لا يميز فى المستقبل بين مصرى ومصرى ، والعمل جميعا باخلاص لما فيه خير البلاد (٢٤) » . وعارض المؤتمر وقاطعه ويصا واصف ، وكان الداعون للمؤتمر يخشون من قوة المعارضة النابعة من صفوف القبط واحتمال افشالها للمؤتمر . وكتبت صحيفة «الوطن» تدافع عن وجوب انعقاد المؤتمر فى اسيوط ، حتى لا يتمكن « اخوان يهوذا الاسخريوطى (تقصد ويصا واصف) من افساد عمل هذا المؤتمر السلمى .. (٢٥) » . وفى ١١ مايو ١٩١١ كتبت « المؤيد » ان الذين انضموا الى المؤتمر لم يكونوا الا فئة صغيرة من أصحاب الأطيان الاغنياء بالوجه القبلى ، وانهم أنفسهم لم يدعوا انهم يمثلون أكثر من ١٢ الف من مجموع الاقباط البالغ فى مصر وقتها ٧٠٠ الف قبطى . وذكر كتاب «تذكار المؤتمر القبطى» أن عدد الحاضرين فى المؤتمر بلغ ١١٥٠ شخصا ينوبون عن ١٠٥٠٠ قبطى من جميع أنحاء القطر .

ويذكر الكتاب ذاته - رغم تأييده الشديد للمؤتمر ونشرة لقراراته وتسميته له بالمؤتمر القبطى الأول استهدافا لانعقاد غيره تباعا - يذكر انه قبل عقد المؤتمر ، وبعد مقتل بطرس غالى ، توالت اجتماعات الأعيان لتقرر الخطة الواجب اتباعها ، « ولكنها لم تكن ممثلة للطائفة تمثيلا حقيقيا ، كان أقل خلاف فى الآراء يتهددها بالانقسام والتخاذل ، حتى انه يمكن أن يقال ان الاجتماعات المتعددة التى انعقدت فى العاصمة انجلت كلها على شىء وخصوصا لضعف النفوس ...... » ، وانه ازاء فتور أعيان الطائفة وقعودهم عن العمل العام ، « فان نحو ستة أو سبعة من اوفر الشبان اخلاصا وتهذيبا تعاقدوا فيما بينهم على ان يعملوا للخير العام ...... لا يعلنون عن أنفسهم ولايجاهرون بعملهم الى أن يصلوا الى الغرض المطلوب » فكانوا يكتبون العرائض الى المسئولين يثيرون الموضوع (٢٦) .

والذى يفهم ايضا من حديث « التذكار ..... » ان فكرة عقد المؤتمر بدات بعيدة تماما عما يسمى بمطالب الاقباط ، وعما نفذت من اجله فيما بعد . بدات الفكرة موجهة ضد رجال الاكليروس فى ١٩١٠ كحلقة من حلقات

الخلاف الممتد بين أنصار المجلس الملى وبين رجال الكنيسة . ويذكر صاحب « التذكار .... » انه لما اشتد الخلاف « بين ابناء الطائفة القبطية ورجال اكليروسهم سنة ١٩١٠» اتفق جمهور من الاعيان وذوى الراى على عقد مؤتمر يحسم هذا الخلاف ، وينظر فى المسائل القبطيه تحت رئاسة بشرى حنا ، « ووقع عدد كبير من ابناء الطائفة تعهدا بانضمامهم الى مؤتمر هذا نصه : حضرات بشرى بك حنا رئيس لجنة اصلاح الشئون الداخلية للاقباط الارثوذكس وأعضاء اللجنة المذكوره . انا الموقع على هذا اقرر انى قبلت ان اكون عضوا بالمؤتمر القبطى لاصلاح الشئون الداخلية وان اعمل ..... للوصول الى حسم الشقاق القائم الآن فى الطائفة والى تحسين حالة الاقباط الداخلية المادية والأدبية بطريق انشاء ادارة منتظمة لاوقافها ومدارسها ..». وحدد لانعقاد المؤتمر يوم ٢٤ فبراير ١٩١٠ فى مدينة أسيوط ، ثم عاق انعقاد المؤتمر مقتل بطرس غالى فى هذه الفترة . وفى فبراير التالى سنة ١٩١١ حدث « أن كبار واعيان الاقباط الاسيوطيين اجتمعوا عقب الاحتفال بذكرى الفقيد (بطرس غالى) وتباحثوا فى المسألة القبطية وانتخبوا لجنة من عزتلو بشرى حنا رئيسا وحضرة جورجى بك ويصا وجناب الخواجة بسطورس خياط كبير عائلة خياط الشهيرة وسينوت بك حنا أمينا للصندوق وتوفيق بك دوس سكرتيرا ، وقررت هذه اللجنة دعوة جميع وجوه واعيان الاقباط فى جميع جهات القطر لعقد جمعية عمومية منهم فى مدينة اسيوط يوم ٦ مارس ... » ووجهت اللجنة فى ٢٥ فبراير منشور الى المدعوين بهذا المعنى ، ووردت به عبارة « وحيث ان حضرتكم ممن تعهدتم بالانضمام للجمعية العمومية المذكورة للاخذ بيد الطائفة فى سبيل رقيها ورفع شأنها » ، كما ورد ان غرض الاجتماع هو البحث فى « شئون الاقباط المدينة » (٢٧) .

ويفهم من ذلك جميعة ان الدعوة للاجتماع قد وجهت قبل انعقادة بنحو اسبوع واحد ، والبسنت غير لبوسها ، اذ بدت فى ظاهرها كما لو كانت دعوة للبحث فى شئون الاقباط الداخلية وفى الخلاف بين المجلس الملى ورجال الاكليروس . وكانت الاحالة الى التعهد القديم موحية بذلك ، كما كانت عبارة « الشئون المدنية » مؤيدة لقصد التلبيس . وكانت المدة بين توجيهه الدعوة وانعقاد المؤتمر من القصر بحيث لا تسمح بجلاء الصورة . ولعل ذلك مما يؤكد صحة ما تردد فى المؤتمر المصرى (الاسلامى) بعد ذلك من ان انعقاد المؤتمر القبطى تم فجاة فى ايام معدودة ، على ما سترد الاشارة اليه فيما بعد . ولعل هذا الحرص على تلبيس الغرض من الاجتماع مما يسمح بالاعتقاد ان بعضا من المدعوين قد لبى دعوة المؤتمر من غير ان تتضح لديه اهدافة الحقيقية . هذا وبرغم ما كانت تكتبه صحيفتى « مصر » و « الوطن » ، فان الاحتمال يظل قائما أن يتصور بعض المدعوين ان هدف الاجتماع هو ما صرحت به بطاقات الدعوة . ويلاحظ فى هذا الصدد ايضا ما سلفت الاشارة اليه من ان الشان

الستة أو السبعة الذين جهدوا فى اثارة الموضوع كانوا يعملون بغير اعلان ولامجاهرة ، على ما صرح بذلك صاحب « التذكار .... » .

وكل ذلك يلقى ضوءا على الوزن الحقيقى لحركة المؤتمر ، ويكشف عن عدم تمتعها بتأييد جماهيرى ذى وزن يعتد به بين الاقباط . كما يلقى ضوءا على ان المحركين الحقيقيين للمسألة كانوا ذوى ارتباطات « اجنبية » ما ، أما بالنسبة لوكلاء لفناصل أو لمن كانوا على علاقات بحركات التبشير البروتستنتى . ويذكر احمد شفيق ان تولى الدعوة للمؤتمر كان مطران أسيوط « وجماعة من اعيان الوجه القبلى » .

والحاصل انه رغم تايد مطران أسيوط لانعقاد المؤتمر واشتراكه فى الدعوة اليه وافتتاحه اياه وحضوره جلساته . فان بطريرك الاقباط الانبا كيرلس الخامس قد اظهر شيئا من النفور من هذه الدعوة ، وابدى التخوف منها والحذر ، راصدر بيانا ذكر به انه أن كان يسره اجتماع كلمة ابنائه على ما فيه خير الجميع «الا ان جعل المفاوضة على مثل هذه الصورة ، ودعوة الجم الغفيرة من ابناء الطائفة للاجتماع والمفاوضة فى مثل مدينة أسيوط ربما يوجد اشغال البال ويسبب قلق الخواطر .... » ، وطالب المؤتمرين بالا يكون مساعيهم فى رقى الطائفة عرضة للتقول ، والا يحدث عنها ثوران فى النفوس ، وان يستعملوا الحكمة وان يتخذوا الوسائل القويمة مع الروية والتلنى . وقد هاجمت صحيفتا « مصر » و « الوطن » بيان البطريرك ، وذكرتا أن لاشان لغبطته بمثل هذا الامر (٢٨) .

المؤتمر القبطى :

ويبدو أن جو الحذر من التفتت الوطنى ، قد شمل البلاد فى تلك الأيام. وفرض هذا الجو نفسه المؤتمر ورجاله . ويبدو أنه فرض نفسه ايضا فى اختيار خطباء المؤتمر ورئاسته . فقد اختير لرئاسته بشرى حنا رغم حرص اخنوخ فانوس - ذى الاتجاه المتطرف - على أن تكون له الرئاسة . كما ضم نخبة من العناصر التى لعبت بعد ذلك دورا هاما فى الحركة الوطنية ، مثل مرقص حنا وسينوت حنا . وحتى دعاة الشقاق أمثال اخنوخ فانوس ، فقد لوحظت فى كلماتهم نغمة الهدوء والرغبة فى التأليف والمحاسنة . ولم يكن ذلك منه - فيما يبدو - الا مراعاة لما عسى أن يواجه من معارضه داخل المؤتمر وبين الاقباط ، أن استعمل ذات اللهجة الحادة التى كان يكتب بها فى الصحف . وكان صخب صحيفتى «مصر» و «الوطن» أمرا بعيدا تماما عن الجو الذى ساد المؤتمر نفسه عند انعقاده .

كان الوحيد الذى حضر جلسات المؤتمر من كتاب الصحف غير القبطية ، هو عبد القادر حمزة ، وخالط الكثير من اعضائه . وكان من أهم الملاحظات

التى سجلها فى صحيفته « الأهـالى » فى ١٤ مـارس ١٩١١ ، « أعجبنى من خطباء المؤتمر أنهم ضربوا فى أقوالهم على نغمة اتحـاد المسلمين والاقباط ، واعجبنى على الاخص تصفيق السامعين لكل كلمة او اشارة اريد بها وجوب هذا الاتحاد .... ولا ريب فى أن المسلمين اول المرحبين بهذه النغمـة » .
والحق ان جو الحذر الذى شمل البلاد قد فرض نفسه على المؤتمر ، فضلا عن تأثير العناصر المتعقلة داخله . والحق ايضا أن المؤتمر اكتسب خطـورته الاساسية على الوحدة الوطنية ، من فكرة انعقاده نفسـها ، اى انعقـاده على المستوى الطائفى لا على المستوى الوطنى العام ، ومن جو التوتر والحدة الذى خلقته بعض الصحف والكتاب من الاقباط والمسلمين .

وقد وزع على الحاضرين للمؤتمر كتيب بنظام المؤتمر من حيث لجانه الرئاسية والاداريه وصدور القرارات منه بالاغلبية المطلقة وطريقة ابداء الرأى والتعليق وغير ذلك . واهم ما اثبته هذا النظـام ما شملته المـادة ٧ منـه « الخطابات التى تلقى فى الجمعية العمومية محددة ومبينة ، والخطباء الذين كلفوا مبينون ايضا ، ولا يجوز لأى شخص غيرهم أن يخطب فى أى موضوع كان ، الا اذا عرض طلبه على لجنة الادارة بيوم على الأقل مرفقا به صـورة الخطاب بحرفيته .... » ، ولا يخفى ما فى هذا النص من حرص شديد على الانضباط وتفادى المفاجآت . واهم ما اثبته النظام ايضا ، ما شملته المادة ١٠ منه «لا يجوز مطلقا التعرض للمسائل السياسية أو الدينية ، ومن خالف ذلك يمنع أولا ، فان أصر على هذا التعرض فيطرد من قاعة الجمعية » . وقد التزم هذا الحظر اثناء انعقاد المؤتمر التزاما يستبعد منعه الشك فى جديته ، أو فى احتمال انه وضع فقط لتسويغ انعقاده أمام السـلطات . واذا أسـتبعد من النقاش المسـائل السياسـية والدينية ، فلم يبق المجتمعـون لأنفسهم مجـالا للحديث الا فيما يمكن تسميته « بالمسائل الاقتصادية » وهى ما أطلق عليه رئيس الجلسة فى يوم الافتتـاح لفظ (الشئون المالية والاجتمـاعية) . وهى ذاتهـا ما عبر عنه مرقص فهمى (وكان من اشـهر محامى عصره بالجلسـة الرابعة من جلسـات المؤتمر بقوله « أجتمع الاقباط كما يجتمع الاطباء وكمـا يجتمع المحامون ، لأن بينهم جامعة خاصـة ورباطا طائفيا .. هم لا يريدون الا تمكين الشعور الوطنى فى النفوس » .

انحصرت مسائل المؤتمر حسب البيان الذى أصدرته لجنة الدعوة فيما يلى نصة :

أولا : مساواة جميع المصريين فى احترام يوم الراحة الدينى الذى تقضى عليهم عقائدهم الدينية باحترامه ، وبالتـالى اعفاء موظفى الحكومة وطلبـة المدارس المسيحيين من الاشتغال يوم الاحد .

ثانيا : التعويل على الكفاءة دون سواها فى الترشيح فى الوظـائف العموميـة

للمصريين ، بدون أن يكون هناك دخل لاى اعتبار آخر ، وبالأخص بدون ذكر النسبة العددية على الاطلاق .

ثالثا : تشخيص جميع العناصر المصرية فى جميع مجالسها النيابية تشخيصا يضمن للجميع المدافعة عن حقوقهم والمحافظة عليها .

رابعا : تمتع الاقباط بجميع حقوق التعليم الأهالى القائمة به الآن مجالس المديريات ، وتجبى لأجله ضريبة الخمسة فى المائة من جميع المصريين.

خامسا : جعل خزينة الحكومة المصرية مصدرا للانفاق على جميع المرافق المصرية بالسواء ، بدون فارق بين مورد ومورد ... » .

وفى يوم الافتتاح فى ٦ مارس ١٩١١، حرص المؤتمرون على تأكيد الانتماء الكامل للوحدة الوطنية بغير اثارة شك ، فارتفع العلم المصرى فوق البناء الذى اجتمعوا فيه ، وابتدىء بعزف السلام الخديوى ، الى غير ذلك من المظاهر . واعلن رئيس الجلسة الافتتاح « باسم الله وفى ظل الحضرة الخديوية الفخيمة » ، ثم تحدث مطران أسيوط طالبا الى الله أن يبارك الحضور ، وطالبا الى المدعوين أن يحافظوا على أحسن العلائق مع بقية اخوانهم المصريين. ثم تكلم حبيب فهمى المحامى وطالب الحضور بوصفهم أولياء الطائفة وأوصيائها ورؤسائها بالا يفرطوا فى ذرة من حقوقها .

كان أول الخطباء ميخائيل فانوس المحامى بالفيوم ، تكلم عن « توفيق عرى المحبة بين المسلمين والاقباط » ، قال « تختلف مصر عن باقى الامم المكونة من عناصر مختلفة الأديان ، بأن هذه شعوبها من أصول متباعدة وبمعتقدات وعوائد متباينة . اما مصر فشعب أصله واحد من سلسلة واحدة من آلاف من السنين ، لم يمتزج بهم الاجنبى الا بجزء أو بنصف جزء من منه ابتلع فى المجموع ... زد على ذلك أن عوائد القوم هى للواحد كما هى للآخر والقوم هم المسلمون والاقباط « ، وهم من الاسكندرية حتى اسوان يشكلون مجموعا واحدا لا يميزهم الا المعتقد ، ومن الظلم تسميتهم بأنهم عنصرين ، « فليست العقائد هى التى عليها الاساس بل الجنسية » وأن قلوب المسلمين والاقباط متحدة بوحدة الجنسية والعوائد ، وان وجد أحيانا بعض الفتور والنفور فسببه الجهل ، « وأن الظلم العام فى البلاد والحكومات الفاسدة قد يكون سببا .... » ، وتكلم عن خبرته منذ تعلم بالمدارس حتى صار محاميا، وصداقته للمسلمين فى كل المراحل ، وانه كان فى طفولته يرى المسلمين بدار ابيه أكثر مما يرى الاقباط ، وكان لديه الحصر والسجاجيد ليصلى ضيوفه المسلمون ان حان وقت الصلاة . واطنب فى ذكر هذه الشواهد . ثم اشار الى أن شيوع العدل والمساواة هو الخليق بتهدئة الخواطر ، وحمل على من يمزج السياسة بالدين ويتخذ الدين أساسا للرابطة السياسية ، « يقولون للمسلم ان اخاك هو المسلم ولو من آخر أقطار المسكونة ، ليبعدوه عن أخيه

القبطى وهو شقيقه وابن امه .... نريد أن تمتنع الفتنة ، نريد أن يتفاهم الكل معنا اننا مصريون قبل كل شيء .... تجمعنا رابطة واحدة هى الجنسية والوطن ... ناشدتك الحق أيها الاخ المسلم ، لمن تحن نفسك وانت غريب عن هذه الديار ؟ أليس للقبطى قبل التركى أو الروسى المسلم ». ثم أورد بيانا لمطالب المؤتمر مما سلفت الاشارة اليه . واختتمت كلمته بالهتاف «لتحى مصر للمصريين » .

ثم تحدث أخنوخ فانوس عن « اعفاء الموظفين والطلبة الاقباط من العمل يوم الأحد » . فذكر أن اقباط مصر من أقدم الطوائف المسيحية ، وهم مسيحيون من ألف وثمانمائة وخمسين سنة ، وان المسيحية تأمرهم بالتعطل يوم الأحد لانه « سبت مقدس » ، محاولا ان يثبت ان اجازة الاحد امر آلهى ، واستثار الشعور بالخطر لدى الاقباط أن يدرس أولادهم يوم الاحد فيتعودون اهدار أوامر دينهم . ولما أنتهت كلمته طلب سكرتير الجلسة الاقتراع على هذا الطلب فعارض البعض مطالبين ان يسمعوا قبل الاقتراع وجهة النظر المعارضة لما قيل . ويبدو أنهم لم يمكنوا فانتهى الامر بموافقة الاغلبية « على الاكتفاء برفع الالتماس الى سمو الخديو » .

وفى بداية الجلسة الثانية ، تليت رسالتان وردتا من محمد بك وحيد * وبولس بك حنا ، تطالب المؤتمرين بتقوية الوحدة الوطنية وازالة سوء التفاهم . ثم خطب توفيق دوس عن «اسناد الوظائف للاكفاء المصريين بلا تمييز بين عنصر وآخر » . فذكر أن الوظائف العمومية ليست تركة عن الحكومة تقسم تبعا للنسبة العددية ، ولا هى أرض سائبة يملكها أول من يضع اليد عليها ، ولكنها « المراكز التى أوجدها القانون والنظار لادارة دفة الاعمال العامة التى تقوم بها البلاد وتحفظ بها كيانها .. » ، ثم قال « من الضر جدا بكيان الامة المصرية أن يطلب الاقباط من وظائف الحكومة نصيبا يوازى نسبتهم العددية ، فان هذا قد يستلزم أن يتربع فى دست المناصب العليا قوم غير اكفاء لادارتها لا لعلة الا لكونهم اقباطا .. قلته واكرر ان النسبة العددية يجب أن تمحى » ، فاذا كان يهودى مصرى هو الأكفأ ، تعين تقديمه على المسلم والقبطى على السواء خدمة للجميع ، « ليس من شئون وظيفتى أن اكون مسيحيا أو مسلما أو يهوديا ، بل كل شئون وظيفتى مدنية محضة . ثم ذكر انه لا يوجد فى القوانين المصرية والأوامر العالية اى دليل على تمييز طائفة على طائفة اخرى فى التوظف ، بل هى صريحة فى حصر شروط التوظف فى الجنسية المصرية والكفاءة الشخصية ، ولكن مصدر الشكوى لايتأتى من القانون ولا من الواقع النظرى ، ولكنه يجىء من تنفيذ القانون ، اى من

---

* كان محمد وحيد قد انشأ « الحزب الوطنى الحر » كحزب معارض للحزب الوطنى الذى انشأه مصطفى كامل . واشتهر محمد وحيد فى تأييده الصريح للاحتلال البريطانى .

الواقع الفعلى . فوظائف الادارة العليا قاصرة على شق واحد من السكان (يقصد المسلمين) ، مثل المدير والوكيل والمأمور فى المديريات والمحافظ والوكيل فى المحافظات ، ومثل مفتشى الرى وكبار موظفى وزارة الاشغال ومثل وظائف المفتشين ونظار المدارس فى وزارة المعارف ، ومثل وظائف الجيش العليا كرتبة اللواء والاميرالاى . وطالب بتعديل هذا الوضع . واستشهد فى ذلك بخطاب للشيخ على يوسف فى حزب « الاصلاح » .. قال فيه « كفاءة القبطى الذاتية ككفاءة المسلم الذاتية لا تقف عند حد ، وكلتاهما توصلان لأعلى المناصب .. » ، ثم روى توفيق دوس شواهد من التاريخ الاسلامى يستدل بها على أن مقاليد الحكم كانت بيد المسلمين والاقباط على السواء . وان هذا الأمر استمر على عهد محمد على ، اذ كان المعلم غالى على راس الجهاز المالى ، والمعلم باسليوس على راس الجهاز الادارى ، ووجد مأمورون اقباط فى بعض المراكز . وكذلك كان الامر فى عهد الخديو اسماعيل ، اذ كان زمام الحربية فى يد عياد بك حنا ، وزمام المالية فى يد وهبه بك الجيزاوى وعريان تادرس ودميان بك جاد ، واذ كان السر تشريفاتى الخديوى هو واصف باشا عزمى ، ووجد من رؤساء المعية (حاشيةالخديو) جرجس بك وصفى ، كما تولى عوض الله بك سرور منصب مدير مديرية المنوفية ثم القليوبية . وذكر ان لم يحدث التمييز ضد الاقباط فى هذه الوظائف الا بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . ومن وقتها اثيرت الحجج التى تبرر هذا التمييز ، بدعوى أن بعض هذه المناصب يدخل فى اختصاصها شأن من الشئون الدينية ، وان مصر بلد اسلامى يتعين معه سيادة العنصر الاسلامى ، وان الشعب غير مستعد أن يتولى منصب مدير المديرية مثلا قبطى . ورد على هذه الحجج بقوله ، السبب الاول انه يمكن أن يناط الاختصاص ذى المساس الدينى فى أى منصب بصاحبه ان كان مسلما أو بوكيله ان كان الاصيل غير مسلم ، وعن السببين الثانى والثالث بأن قلة قليلة من المصريين هى من يثيره ، وأن مصر ليست الآن اسلامية أكثر مما كانت اسلامية فى عهد محمد على ومن سلفه حتى الخلفاء الراشدين . ثم ذكر انه اذا وجدت كثرة من الأقباط فى بعض مصالح الحكومة كمصلحة البريد والسكة الحديد واقلام الكتاب فى الدواوين ، فمرد ذلك لا محاباة الرؤساء الاقباط لبنى دينهم ، ولكن كثرة طالبى التوظف من القبط وقلة المسلمين منهم .

وذكر توفيق دوس أنه ان كان يعارض تميز المسلم بأى منصب ، فهو أيضا يعارض تميز القبطى ، وانه اذا وجد قبطى يحابى قبطيا آخر لدينه فهو خائن يجب وقفه . واذا كان استنكار توفيق دوس لمبدأ النسبة العددية ، أمر يعد من الناحية الواقعية فى مصلحة المطالب الطائفية ، باعتبار غلبة عدد الموظفين الاقباط على النسبة العددية للاقباط بين السكان ، واذا كان صدر فى حديثه هذا عن مبدأ المواطنية كمبدأ وحيد فى تولى الوظائف المدنية ، سواء كانت وظائف عادية أو من وظائف الادارة العليا . فقد تخلى

توفيق دوس بعد ثورة ١٩١٩ كما سيجيء عن هذا الموقف ، ولاقى فى ذلك معارضة شديدة من جماهير الاقباط . ومما تنبغى ملاحظته انه بعد انتهاء هذا الخطاب ، طالب يوسف صدقى سيدهم بان يكون شرط الكفاية هو « المقياس الوحيد للوصول الى المناصب العمومية للاجنبى والمصرى على السواء » ، فعارضه المؤتمر فى هذه الخصوصيه . واكدت هذه المعارضة أن المؤتمر يقف فى عمومه فى هذه المسألة مدافعا عن التمصير وعن الجامعة الوطنية ، فى مواجهة التميز الطائفى الذى يفتت هذه الجامعة ، وفى مواجهة السيطرة الاجنبية التى تتهددها . وقال أسعد مقار أن المؤتمر خاص بمصر والمصريين، وقانونه يحرم الباحث المتعلقة بالاجانب .

وبالجلسة الثالثة ، وبعد تلاوة برقيات التهنئة الواردة اليه من جامعة كمبريدج ، ومن جمعية السيدات القبطيات بالقاهرة ، ومن محمد توفيق الأزهرى صاحب جريدة الرائد العثمانى ، القى مرقس حنا خطابه عن « تشخيص الأقباط فى المجالس النيابية تشخيصا يضمن لهم حقوقهم » . بدأ كلمته بقوله « انى أبغض كل البغض ، وأدفع بكل قواى وكل احساسى وكل شعورى ، حفظا لذلك الوطن العزيز الذى لا ينكر على أحد انى أحببته حبا جما ، ادفع بكل ما فى استطاعتى تلك الطريقة التى عرضت أحيانا ، وهى أن يعين فى القانون عدد مخصوص من الاقباط ، لأنى أبغض أن يذكر القانون كلمة قبطى ومسلم » ، وأن الواجب على كل مصرى يريد أن يقوم بواجبه نحو وطنه ، أن يعمل على عدم ذكر كلمتى قبطى ومسلم عند التعرض للشئون المصرية العمومية . وكان بهذه المقدمة يرد على من يدعو بين الاقباط متشككا فى استفادة القبط من الحياة النيابية والدستورية ، مثل صحيفة « الوطن » وذكر مرقس حنا انه لا يوجد قبطى لا يبغى الدستور لأنه أمنية الجميع ، ولأن الهدف الواحد للمصريين هو اشتراكهم فى ادارة شئون الأمة . ثم ذكر أن الاقلية تبغى أن يكون لها وجود حقيقى فى المجالس الدستورية النيابية أو الشورية ، وأن تشارك فعلا فى هذه السلطة . ثم عرض لنظام الانتخاب البلجيكى وطريقته فى الافساح لتمثيل الأقلية ، وانه يمكن ادراك هذه الغاية بكفالة تعدد الاصوات للناخبين حسب ثروة كل منهم وحسب ما يحمله من شهادات دراسية ، أو حسب ما تدرج فيه من وظائف .. وبهذا تكون الأمة ممثلة حسب عدد السكان وحسب المركز المالى والحالة الاجتماعية والمقدرة العلمية . كما يمكن تقرير أن يكون نائبا بالمجلس النيابى كل من حصل على نصاب معين من الأصوات يحدده القانون (اربعين الفا أو أكثر أو أقل) بصرف النظر عن كون هذا العدد يمثل أغلبية ما فى دائرة ما . واذا كانت هذه الاقتراحات التى طرحها مرقس حنا ، يحمل بعضها طابع التمييز الطبقى ، فهى جميعها تنطوى على الرفض لفكرة التمييز أو التمثيل الطائفى الصريح. وجهد بذلك الخطيب أن يستعير من النظم الانتخابية ما يمكن تنفيذه عملا مع الافساح للاقباط فى الانتخابات ، دون أن يقترح اشتراط نسبة لهم فى مقاعد

المجالس النيابية، دون ان يرد فى القانون تصيص يتعلق بالاقباط والمسلمين. وعلق فرنسيس غبريال « لكل قبطى الآن الحق ان ينتخب المسلم ، ولكل مسلم الحق أن ينتخب القبطى على السواء ، فان خذلوا فذلك شأنهم ، ولا يصح أن يكون هناك قبطى ومسلم فى الانتخابات » . وذكر أخنوخ فانوس بأن طريقة مرقس حنا تضمن الوصول الى النتيجة المبتغاة بغير حرج على احد الفريقين أن ينتخب من الفريق الآخر .

ثم تكلم حبيب دوس عن « وضع نظام لمجالس المديريات يكفل لجميع العناصر التمتع بالتعليم الاهلى » . وهو الموضوع الخاص بضريبة الـ ٥٪ التى تحصلها مجالس المديريات ، للانفاق منها على الكتاتيب (أى معاهد التعليم الأولى بالأقاليم) . وذكر أن حصيلة هذه الضريبة يقسم الانفاق منها على ثلاثة مصارف : أولها المدارس العمومية من زراعية وصناعية ، وهذه لا اعتراض بشأنها مطلقا لاستفادة الجميع منها بجامع المصرية . وثانيها رواتب موظفى المجالس ولا اعتراض على الانفاق عليها أيضا . والقسم الثالث يتعلق بالكتاتيب ومدارس المعلمين بها ، وهو ما ينتفع به فريق من المصريين دون فريق . وأبدى المتكلم معارضته لفكرة أن تخصص كتاتيب للمسلمين واخرى للاقباط ، لأن ذلك يفرق بين أبناء الشعب الواحد ويربيهم على العزلة ، « الاقباط اذن يطالبون ان تكون الكتاتيب عامة ، يدخلها القبطى المصرى واليهودى المصرى والمسلم المصرى، يتعلمون فيها جنبا الى جنب بغير تمييز»، وكذلك الشأن فى مدارس معلمى الكتاتيب . ولكن اذا لم يتيسر العمل بهذا الاقتراح ، فلا بأس من تخصيص ما يدفعه الاقباط لكتاتيب خاصة بهم « نقبله مكرهين محزونين » ، « نقبله محزونين والأسف يملأ فؤادنا لما نتوقعه من الفشل فى عنصر التضامن القومى فى هذا الطريق » .

وطلب جورجى ويصا أن يشمل هذا الاقتراح المسيحيين عامة لا الاقباط فقط (وذلك خدمة فيما يبدو لمدارس التبشير) ، فعارضه مرقس فهمى على أساس ان المؤتمر قاصر على الإقباط وان « المبدأ الذى نطلبه عام يشمل جميع المصريين حقيقة ، ولكن الطلب الذى نطلبه انما هو للاقباط دون سواهم » . فلما تلى اقتراح يتعلق بجعل التعليم الاولى عاما فاذا لم يتيسر فرزت حصة القبط مع الضريبة ، وافق مرقس فهمى على الشق الاول الخاص باشتراك القبط مع المسلمين فى درجات التعليم دون تفرقة ، وطالب بحذف الشق الثانى الخاص بتخصيص المال بين الفريقين « اذا عورضنا فيه (فى الطلب الأول) لا يرى القسمة مطلقا » ، لأن فى ذلك « تقسيم الوحدة الوطنية التى نرمى الى تقوية رابطتها » .

وبالجلسة الرابعة ، تحدث مرقس فهمى عن « وجوب جعل الخزينة المصرية مصدرا للانفاق على جميع المرافق المصرية على السواء » . فذكر ان الاقباط لا يجهلون انهم مصريون قبل كل شيء ، واجتماعهم لا يعنى أنهم

يتوهمون ان الرابطة الطائفية اقوى من الرباط الوطنى ، « ولا للمطالبة بحق بطريق العداء والتقسيم » ، بل يجتمعون كما يجتمع الاطباء والمحامون لأن بينهم جامعة خاصة تصح أن تكون موضعا لأبحاثهم « ولا يريدون الا تمكين الشعور الوطنى فى النفس » . وليس الوطن الا مجموع افراد وجماعات وفئات ، لكل منها مصلحة خاصة تخضع للمصلحة الوطنية الكبرى . ووجه حديثه للمصريين كلهم قائلا « لا سبيل للتوجس خيفة من رجل يعلن رأية على رؤوس الاشهاد فى جمع محتشد مثل هذا الجمع ، بل امام الجمعية المصرية كلها » . فاذا كان هذا المؤتمر لم يحضره المسلمون ، فان المؤتمرين فيه يتكلمون على مسمع من الفئات المصرية كلها دون أن يحتفظ احد بسر يخيفه .

« الا فلنجعل الوطنية دينا عاما للمصريين ، تعبره كل نقطة من أرض مصر ، يشترك المصريون فى اداء واجباته المقدسة ، فيلتفون حوله خاشعين متساندين . ولفنهم ان هذه العبادة العامة المشتركة لا تمنع بعض الفئات من الاجتماع للتفاهم فى مصالحهم الخاصة التى تخضع حتما لذلك الدين العام» . وكان حديثه متعلقا بأن الامر ليس امر عدد وظائف ولا حق «قانونى» فى شيء محدد ، ولكنه امر منهج عام فى التطبيق ، منهج يجب ان يثبت فى الاذهان ، وروح يملأ القلوب واخلاص فى الشعور بالتساوى . « يجب ان تطلبوا تقرير مبدأ المساواة بصفته مبدأ نظريا مدينا ، تؤسس عليه الوطنية العامة . . » ، واذا كانت المساواة الفعلية مما لا يمكن للجمعيات ادراكه مهما كان نظامها محكما ، بدليل قيام الفوارق بين الاغنياء والفقراء فى ظل القوانين المقررة للمساواة ، فان ما يتعين تجنبه هو ان ينعقد اجماع بالفكر والقلب على ان فريقا من المصريين ليس اهلا لتولى وظائف معينة ، « قالوا باخلاص ان كل المصريين متساوون . . . ثم فليكن الموظفون من فريق واحد ، اننا راضون مسرورون» . «المسألة تنحصر فى تقرير مبادىء اجتماعية تؤلف بها القلوب ، فيثبت بيننا واجب التضامن المؤسس على المساواة الكاملة » .

والاقباط لا يريدون ان يكونوا فى وطنهم مثل « السود فى بلاد الامريكان» . وقال « الوطنية اخلاص وتفان ، فيقتلها كل عداء وامتياز ، يقتلها فى قلب الغالب القوى الممتاز قبل ان يقتلها فى قلب المغلوب الضعيف » . وقال « ان الجهاد فى تقرير هذه المساواة هو جهاد فى تربية مجموع الامة كلها » اما المساواة الفعلية فلا تهم مطلقا ، « وأزيد على ذلك انى ارى فى تعلق القبطى بوظائف الحكومة علامة انحطاط وفتور » ، والامل لكل مصر ان يدخل ميدان الحياة العامة دون أن يصرف همه الى التوظف . ثم تكلم عن ميزانية الدولة، فذكر أنه لاينبغى النظر اليها كالمال الموروث ، لأن الوطن واحد والواجبات الوطنية والاجتماعية واحدة . وانه يتعين الرقى الى جو من الصفاء والاتفاق، تترك فيه النقود تحت الأقدام ، لا يتحاسب عليها المواطنون ولا يتنازعون . انما الواجب على الحكومة التى تنظم الحقوق الشخصية للمسلمين (المحاكم الشرعية) ، الا تترك الاقباط محرومين من مثل هذا التنظيم ، وان احتزازا

استقلال الاقباط فى شئونهم الدينية لا يصل الى حد ترك امورهم فوضى فى هذا الشأن .

ولما انتهى خطاب مرقس فهمى ، علق وهيب دوس قائلا ان المحاكم الشرعيه الاسلاميه هى مورد ايراد وليست مورد صرف ، ولذلك عرض الموضوع على الحكومه يجب ان يكون من باب أحر ، وهو ان تهتم الحكومة بوضع نظام للمحاكم الشرعية ولاوقاف الاقباط . ورد توفيق عزوز بأن للاقباط مجلس ملى قبل يريدون التضحية به ، فاقترح خليل ابراهيم أن يكون الطلب عاما عن المساواه ، مع اشراف الحكومة على تنفيذ لائحه المجالس الملية . وقد بدا من المناقشة فى هذا الامر أن الطلب غير واضح المعالم فى اذهان المؤتمرين . وفى صباح اليوم التالى (اليوم الثالث من أيام المؤتمر) ، عرض مرقس فهمى صيغة اقتراح تضمنت المطالبة باستمرار القضاء الشخصى المستقل وان يخضع الامر لمبدأ المساواة فى الصرف على حاجيات الامة من اموال الخزينه العامة ، مع تفويض اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى ان يطالب بما يمس هذا الامر وانتهت جلسات المؤتمر بانتخاب اللجنة الدائمة للجمعية العمومية للمؤتمر واللجنة التنفيذية ، وانتخب رئيسا للاولى جورجى ويصا ، ورئيسا للثانيه بشرى حنا .

كانت هذه خلاصة أعمال المؤتمر . ومنها يظهر انه رغم مايوحى به عقد مؤتمر قبطى من محاولة لصدع الجامعة الوطنية ، فقد شمل الجميع أو الغالبية حرص على توثيق الرباط الوطنى . وجاء التزام الجميع بقصر الحديث على تلك المطالب «النقابية» أو «الفئوية» مؤيدا ذلك . وجاء مؤيدا له أيضا الالتزام فى الحديث بقاعدة المواطنية المبنية على أساس من المساواة العامة . وهذا المنطق الوطنى لم يكن أساسه فقط الايمان المجرد بقيم مثالية . ولكن وجد أساسه أيضا فى الاقتناع بالمصلحة المشتركة . وقد ادت المناقشة الجادة لكل المسائل التى عرضت ، الى الوصول الى أن حل المشكلة لايكون فى التمييز ، وانما يكون فى المزيد من الاندماج . والتوظف حسب الكفاية اكثر فائدة للجميع من التمثيل النسبى . والتعليم المشترك فضلا عن أثره التربوى، اكثر فائدة فيما يتيحه للعدد الاكبر من الفرص . والانتخاب بالاقتراع العام يؤدى الى الفاعلية الاكثر فى أداء الوظيفة النيابية من التمثيل النسبى ، الذى يوقع به أية أقلية داخل حدودها فتصبح كما غير مؤثر .

وكما أفضى التراث المشترك والتكوين الوطنى الواحد الى اقتصار المسائل المطروحة على الجانب الاقتصادى ، كذلك أفضى الوعى بالمصلحة المشتركة الى أن الحل الامثل لأى من هذه المسائل ، يكفله الاندماج الاوثق للجانبين ، والمنطق القومى فى معالجة مشاكل الحياة .

المؤتمر المصرى (الاسلامى) :

رد المسلمون على المؤتمر القبطى بمؤتمر آخر اسمى «المؤتمر المصرى» . يذكر جاك تاجر ان هذا المؤتمر الاخير انعقد بتشجيع من الدن جورست(٢٩) . ويذكر فلينى فهمى ان محمد سعيد رئيس مجلس النظار (الوزراء) هو الذى حسن لجورست عقد هذا المؤتمر (٣٠) . وقبيل انفضاض المؤتمر القبطى نشرت الصحف مقالا «لمحمد فهمى الناضورى» ، ذكر فيه انه تألفت لجنة فنية بالاسكندرية تضم بعض اعيان الأقاليم ، وانتخبته سكرتيرا وكلفته للدعوة لمؤتمر دينى ، يضم مندوبين عن المسلمين والاسرائيليين وغير الاقباط من المسيحيين ، للنظر فيما يسمى بالمسألة القبطية ، وفيما يجنح له كبار موظفى القبط من التحيز لأبناء طائفتهم ، وفيما يجب اتخاذه فى هذا الشأن ، واجتمع عدد من اعيان الاسكندرية بمكتب عبد العزيز الغريانى وايدوا عقد المؤتمر . وفى ذات الوقت دارت اجتماعات فى القاهرة بين كثير من المشتغلين بالمسائل العامة ، ومنهم فريق من حزب الامة ، ودعوا لجنة الاسكندرية لمشاركتهم . وفى ٨ مارس انعقد اجتماع بفندق الكونتيننتال بدعوة من الشريعى باشا ، وكان ممن حضر الاجتماع محمود سليمان رئيس حزب الامة وعلى شعراوى وابراهيم الهلباوى وفتح الله بركات واحمد لطفى السيد واحمد لطفى المحامى وعبد الستار الباسل وعبد الخالق مدكور ، واعضاء وفد الاسكندرية وهم توفيق الجزايرلى ومحمد فهمى الناضورى وعبد العزيز الغريانى . وتقرر فى الاجتماع تأليف وفد من اثنى عشر منهم توجهوا الى منزل مصطفى رياض باشا رئيس النظار الاسبق ليعرضوا عليه رئاسه المؤتمر . ثم شكلت لجنة أخرى لتحديد برنامج المؤتمر ولائحته الداخلية ، شكلت برئاسة مصطفى رياض وكان فيها على شعراوى والشيخ على يوسف وأحمد لطفى السيد ، وتقرر فيها تسمية المؤتمر بالمؤتمر المصرى .

ورغم كل ما اثارته الصحف من ردود فعل عنيفة ازاء المؤتمر القبطى ، فقد كان وجود العناصر المستنيرة من رجال حزب الامة او الحزب الوطنى الداعين الى الوحدة الوطنية المصرية ، كان وجود هؤلاء مقدمة لا شك فى اهميتها تنبىء عن مسير المؤتمر فى اطار الوحدة الوطنية ، والحاصل ان كلا من المؤتمرين قد دعت اليه العناصر الداعية الى الشقاق ، ولكن سيطرت عليه فعلا العناصر الداعية الى الوئام . وجاء اختيار رياض باشا رئيسا للمؤتمر الأخير منبئا عن ذات المسار .

كتب فلينى فهمى يقول ان تولية رئاسة المؤتمر لرجل مشهود له ببعد النظر منع من تدهور الأمور . وكتب احمد شفيق يقول ان الأمة نسيت لرياض أخطاءه السابقة والتفت قلوبها حوله ، وانه تقرر أن يبحث المؤتمر الشئون المصرية جميعا بما فيها مطالب الاقباط لأنهم جزء من وحدة الأمة(٣١) . وقبل انعقاد المؤتمر خطب ابراهيم الهلباوى فى اسيوط يقول « وقع الاختيار

على ذلك الرجل العظيم لأن له مميزات شتى: أولا انه معروف فى مصر واوروبا وفى الوزارات العديدة التى تولاها ، بانه من الذين يحكمون فى اعمالهم مصالح الوطن العامة بدون تحيز الى دين من الاديان » ، وثانيا لانه رجل موثوق به يمكن بوجوده أن يتخلى الافراد عن الاشتغال بهذه المسائل مباشرة اكتفاء بحكم رجال المؤتمر . وكتبت صحيفة «الاخبار» أن اختيار رياض قد ازال الهواجس» (٣٢) .

وكان بعض طلبة الطب والهندسة والزراعة قد تجمعوا بحديقة الازبكية فى ١٠ مارس ضد المؤتمر القبطى ، فأرسلت اليهم لجنة «المؤتمر المصرى» ، ترجوهم الامتناع عن التظاهر ، كما عملت اللجنة على منع اى تحرك من هذا النوع خشية اثارة الخواطر ، وأوصت الطلبة وغيرهم بالاكتفاء بارسال برقيات الاحتجاج الى الصحف البريطانية على تدخلها فى شأن الافلية فى مصر . وكان هذا الامر أول نشاط له اهميته للمؤتمر الاخير .

وعملت صحيفة الاجبشيان جازيت على تهييج الخواطر ، فأرسلت أحد مراسليها الى رياض — قبل انعقاد المؤتمر — يسأله عن جدية شكاوى القبط ، ويذكر له ان الانجليز يؤيدون هذه الشكاوى بالنسبة لمسألة التعليم والوظائف العامة . فكانت اجابات رياض عليه على قدر من الذكاء والحرص على تفادى الاثارة ، قال رياض ان الانجليز انفسهم لم يتمكنوا بعد من تدبير أمر التعليم الدينى فى بلادهم ، فللمصريين العذر ان كانوا لايزالون غير قادرين على انجاز ماعجزت عنه بريطانيا . وبالنسبة للوظائف «فانى أعترف منطقيا ان كل مصرى يحق له يشغل أية وظيفة فى خدمة حكومة سمو الخديو بدون نظر الى مذهبه» . ولكن المنطق ليس هو الاعتبار الوحيد ، كما أنه ليس للقبط ان يشكوا شيئا فى هذا الشأن وقد كان أكبر منصب فى الدولة ، منصب رئيس الوزراء — يشغله قبطى . واذا كان دين مصر هو الاسلام كما أن دين انكلترا هو المسيحية ، فان ذلك لا يمنع فى كلا البلدين اى مواطن من بلوغ أى منصب« ومهما يكن من الامر فانه لاتوجد هنا «فى مصر» موانع شرعية أساسها الدين كما وجد فى انكلترا من زمن غير طويل» . وبالنسبة لمناصب المديرين فينبغى النظر الى أن الغالبية فى مصر من المسلمين وان عامة الشعب من غير المتعلمين ، وعلى كل حال «ان الاقباط موظفون بكثرة فى خدمة الحكومة دائما ولما كنت رئيس النظار كان سكرتيرى المؤتمن قبطيا . ابحث جميع المديريات تجد ان المسلمين يضمنون الصيارفة الاقباط لدى الحكومة من زمان طويل . . واذا كان هذا ماجرى فى الماضى فلماذا يختلف الامر الآن . اننا عائشون فى القرن العشرون كما فى القرن الرابع عشر» . واكد رياض فى نهايات حديثه انه لم توجد فى الماضى مسألة قبطية ويجب ألا توجد فى المستقبل ، وأن المشكلة الحاضرة هى بين المصريين فلايجب أن تتدخل فيها الحكومة البريطانية .

وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أولى جلساتها بمنزل على شعراوى، وقررت حصرمقاصد المؤتمر فى النظرفى الشئون العامة الاقتصاديه والاجتماعية والادبية ومناقشة مطالب القبط وتمحيصها . وفى جلستها الثانيه اصدرت قرارا جاء به «البحث فى كافة الوسائل المؤيدة لحسن الوفاق بين جميع العناصر المصرية وتحسين حال الامة المصرية ، ولايجوز للمؤتمر الاشتغال بالمسائل السياسية» . وشكلت فى الاقاليم لجان لتختار مندوبى كل اقليم فى المؤتمر ، وآثار هذا النشاط فى بعض المناطق حركة جماهيرية بعيده عن الخلاف الطائفى ، وتتعلق بالمطالب الاقتصادية للجماهير من خلال المفاهيم الاسلامية ، ومن ذلك مطالبة بعض اللجان ان يناقش المؤتمر مسألة منع الربا الذى تحرمه الشريعة الاسلامية والديانة المسيحية معا ، ومناقشة احكام نزع الملكية والديون التى ينوء بها الكثير من عامة الشعب (٣٣) .

وفى جلسة الافتتاح فى ٢٩ ابريل ١٩١١ ، تحدث رياض باشا حديثا هادئا قال فيه ان هدف المؤتمر مناقشة المسائل العمومية التى تشغل الرأى العام الآن ومنها مايسمونه بمطالب القبط ، «لان حال البلاد لاتسمح بتقسيم المصالح بين ابنائها تبعا لانقساماتها الدينية ..» ، وذكر انه ستعرض على المؤتمر موضوعات أدبية واقتصادية لترقية التعليم وتنمية الثروة العمومية . ثم قال انه يثق فى ان المؤتمر سيحتكم الى روح العدل والميل الى تأييد الروابط الوطنية ، ولكنه اوصى اعضاء المؤتمر ، « ان تراعوا فى مباحثكم وطلباتكم فوق روح العدل والانصاف ، روح التسامح والانعطاف الذى عرفت به ديانتنا السمحاء .. (٣٤) .

ثم قرىء فى المؤتمر تقرير اللجنة التحضيرية ، قراه على التوالى احمد لطفى السيد واحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى . ذكر التقريران غرض اجتماع المؤتمر هو النظر فى التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية «التى كاد ينصدع بناؤها من جراء مؤتمر القبط» . وان الاقباط انشغلوا بالتحضير لمؤتمرهم فيما يشبه الخفاء ، فلم يفصل بين خبر انعقاده وبين انعقاده فعلا الا أيام ، وهذا أمر مريب . ثم عرض سريعا لمطالبهم فى المؤتمر مستنكرا لها . ومستنكرا ارسال المبعوثين منهم الى انجلترا لبث الشكاوى التى «لاتشف الا عن تعصب المسلمين على المسيحيين فى مصر» ، وذكر أن الشكل الذى اتخذته حركة القبط هذه «مريب فى ذاته مفض الى الظن بأن الاقباط عولوا على أن يكونوا وحدهم امة مستقلة . وتذرعوا بهذه المطالب حتى يصلوا بمعونة انكلترا المسيحية الى أن يكون لهم فى مصر ، وهم الاقلية الضعيفة ، حق السيادة على الاكثرية الاسلامية العظمى ...» . وذكر أن هدف المؤتمر (المصرى) تقدير مطالب القبط بميزان العدل ، وبيان النافع منها والضار ، والممكن وغير الممكن .

ثم تكلم التقرير عن فكرة الأكثرية والاقلية فى الجماعة السياسية ،

«الخطأ الفاضح هو تقسيم الامة المصرية باعتبارها نظاما سياسيا الى عنصرين دينيين ، اكثرية اسلامية واقلية قبطية . لان مثل هذا التقسيم يستتبع تقسيم الوحدة السياسية الى أجزاء دينية ، أى تقسيم الشيء الى اقسام تخالفه فى الجوهر . الامة باعتبارها كائنا سياسيا او نظاما سياسيا ، انما تتالف من عناصر سياسية كذلك . فأيما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد اكثر عددا زائرا كان اكثرية ، وكان الآخر اقلية . وعلى هذا يمكن فهم الاكثرية والاقليات فى الامة ، وليس للدين فى ذلك دخل . غير أن لكل امه دينا رسميا ، وذلك ضرورى بل مشخص من مشخصاتها . ودين كل أمة هو دين حكومتها أو دين الاكثرية فيها . على ذلك يكون من السهل فهم انقسام الامة باعتبار المذاهب السياسية ، الى أكثرية وأقليات كلها غير ثابتة ، بل متغيرة بتغير المذاهب السياسية وانتشارها قلة أو كثرة . ولكن من غير المفهوم بالمرة ان يكون فى الامة أكثر من دين رسمى واحد . وعليه فلامعنى للاعتراف بأقليات دينية تعمل فى السياسة بهذه الصفة وتكسب حقوقا عامة أكثر من أن يخلى بينها وبين القيام بواجباتها الدينية عملا بحرية الاعتقاد» .... ، «ان الحقوق والمرافق فى مصر انما هى على الشيوع بين جميع المصريين على السواء ، لا امتياز لأحد منهم على أحد بسبب كونه مسلما أو مسيحيا أو يهوديا . ومن الظلم الصارخ أن يقع هذا الامتياز لفرد من الافراد أو لمجموع من المجاميع بسبب انه على دين المصريين (الاسلام) أو على دين غيرهم . وحسب العالم ماكان من جراء الانقسامات الدينية، فلاناتى فى القرن العشرين لنجعل الاعتقادات الدينية أساسا للامتيازات بين الافراد فى الحقوق الوطنية» . وكانت احوال مصر متمشية على هذه القاعدة منذ زمن قريب ، ولكن الحكومة وبعض الصحف تركت الناس تفهم أن حفظ بعض المراكز للاقباط فى مجلس الشورى هو للدفاع عن الاقلية ، فنتج عن ذلك اعتقاد بعض الناس أن الأقباط بصفتهم أقلية مسيحية يصح أن يكونوا بهذه الصفة أقلية سياسية . وقامت شكاوى القبط واختلط الامر فى طمع بأن يكون للقبط مركز خاص وصحف خاصة وتضامن خاص ، وقويت لديهم الشهوة الى تكوين جامعة قبطية تعتمد على الاحتلال المسيحى فى ظروف كون «المصريين أخوف مايكونوا أن يرموا بالتعصب الدينى» .

واشار التقرير الى دور المبشرين الاجانب «ولكن علاقتهم بالمبشرين الامريكان وبعض رجال الكنائس الانكليزية والجرائد الانكليزية قد خدعهم كثيرا ، اذ جعلتهم يظنون أن فى طاقة الاحتلال أن يجعل مصر مرسحا للعداوات الدينية ، وأن يجعل للاقليات الدينية امتيازات خصوصية بوصف انها أقليات دينية ، والا فان أولى الرأى من الاقباط كانوا يكرهون الى عهد قريب أن يطالبوا بحق من الحقوق السياسية بصفتهم اقباطا» ، وأن وصف القبط مجموعهم بأنهم أقلية واستنادهم على اخوانهم فى الدين من الامريكان والانكليز ، يدل على انهم يرمون المسلمين بالتعصب ، «لذلك صريح جدا بالرغم

من تلطف خطبائهم فى العبارات الى حد أكثر من التلطف ، بل تصريحهم فى مؤتمرهم بأنهم عائشون مع المسلمين فى غاية الوفاق . وليس من البعيد أن التوفيق بين تصريحاتهم فى المؤتمر من محاسنة المسلمين لهم (وهذا واقع) وبين الاشكالات التى اتخذوها لاعمالهم ... ينتج فى عمومه انهم وضعوا المسلمين فى جانب ، واخذوا يساومون الادارة الانكليزية فى مصر على الوظائف التى فى يد المسلمين ، وهم يظنون ان المسلمين يكفيهم فى كل هذه المساومة ان لايرموا بالتعصب الدينى ، ان يشهد لهم بأنهم حسنو السلوك مع اخوانهم الاقباط ... » .

ثم انتقل التقرير الى مناقشة مطالب الأقباط ، وبالنسبة لعطلة يوم الاحد طلب المؤتمر رفض المطلب لاستحالة تعطيل المصالح أيام الجمعة والسبت والاحد لاصحاب الديانات الثلاثة ، ويكفى المسيحيين أجازة تأخرهم فى الحضور يوم الاحد . وأن تشابك الانشطة والمصالح يوجب توحيد يوم العطلة للجميع . والمسلمون من التجار يغلقون محالهم يوم الاحد لارتباط نشاطهم بالمصارف وبالحركة التجارية العامة . وبالنسبة لوظائف الادارة العليا ، فليس فى القوانين مايمنع غير المسلم من الترقى لاعلاها ، ولكن وظائف مديرى الاقاليم بالذات المحافظون «لم يشغلها الى الآن غير مسلم» ، رغم ان الاقباط يشغلون وظائف أعلى منها كقضاة محكمة الاستئناف ووكلاء الوزارات والوزراء ورؤساء الوزارات . وتفسير ذلك أن «الحكام الاداريين يلزمهم كثيرا فى تصريف الامور نفوذهم الذاتى أكثر من قوة القانون ... ان الرجل لايتم له هذا السلطان على محكوميه فى حكومة كالحكومة المصرية الا اذا اعتقد الناس فيه عدم التحيز لطائفة دون طائفة ، واقرب الناس الى ذلك من الحكام هم المسلمون ، لا لأنهم مسلمون ، بل لان التعصب والتحيز لايكون من شعار أفراد الاكثرية الدينية ...» ، والاقلية الدينية اذا أحبت الا تفنى فى الاكثرية فهى تجتهد فى اثبات ذاتها ، « ولاتفتأ تعطى كل يوم مثلا جديدا على تضامنها ، ولقد يؤدى الافراط فى التضامن الى الوقوع فيما لايتفق مع نزاهة الحاكم ، وذلك امر يكاد يكون عاما فى جميع الاقليات الدينية» ، وان وجدت امثلة على نزاهة بعض كبار الموظفين الاقباط وعدم تحيزهم . واذا كانت الحكومة تخشى فى التوظف للادارة العليا من افراط التضامن بين الاقلية ، فقد اثبت المؤتمر القبطى الاخير صدق هذه النظرة واعطاها برهانا على صحتها . وأن الاقباط اذ يطالبون بتاكيد جماعتهم القبطية فى التمثيل النيابى واستغلال ضريبة الخمسة فى المائة ، وبفناء قبطيتهم فى الوظائف ، انما يدلون بذلك على تذرعهم بالذرائع للاختصاص بالسلطة . وأن ظنهم خاطىء فى أن الاحتلال الانكليزى يمكن ان يرضيهم فيحمو تقاليد البلاد ومظاهر العدل والمساواة ، ونسبتهم العددية لاتجاوز ٦ر٤٣٪ ، وثرواتهم لاتجاوز ١٠٪ ، ونسبتهم فى

نظارة المعارف ٦٪ ، وفى نظارة الداخلية ٦١ر٥٩٪ (*) (ونسبة رواتبهم فيها ٢٨ر٤٠٪) ، ونسبتهم فى نظارة الحقانية ١٥٪ (ونسبة رواتبهم ٥ر١٤) وفى نظارة المالية ٤٦٪ ، فضلا عن الصيارف الذين يبلغون ١٨٧٧ صرافا منهم خمسون فقط من المسلمين .

وبالنسبة لمجالس المديريات والتعليم الأهلى ، فقد أباح القانون لمجالس المديريات ضرب ضريبة على الاطيان لاتجاوز ٥٪ تصرف على المشروعات والمدارس بالمديريه ، ويعارض الاقباط فيما يصرف منها على الكتاتيب . ورد التقرير على هذه المعارضة بأن ليس فى القانون ما يمنع صبيان القبط من التعلم فى الكتاتيب الا انها تدرس القرآن ، والكتاتيب الاسلامية بنى المسلمون معظمها ، وأصول التعليم فيها لاتزال دينية ، ويمكن انشاء كتاتيب مسيحية صرف فى البلاد التى وجد بها عدد كاف من القبط ، فلا يصح تعليم القرآن والمسيحية فى كتاب واحد ، لان ذلك يفسح للمناقشات الدينية فى أوساط لايزال يغلب عليها الجهل . وأورد التقرير بيانات احصائية عن عدد من المديريات ، يثبت بها ان حظ الاقباط فى التعليم يبلغ اضعاف ما يدفعونه فى ضريبه الـ ٥٪ المذكورة ، فمثلا عدد سكان مديرية القليوبية يبلغ ٤٣٣٥٤٦ منهم ٨٧٠٣ من القبط ، ومجموع الضرائب يبلغ ١٣٨٦٨ جنيه يدفع القبط منها ٦٨٩ جنيه فقط . وبالنسبة للتعليم بمدارس وزارة المعارف ، فيلزم توضيح الامر بشأنها رغم أنها ليست مجالا للشكوى ، فالمدارس الابتدائية بها ٦٦٣٩ مسلم و ١٣٤٨ قبطى بنسبة ١٧٪ . والمدارس الثانوية بها ١٦٢٨ مسلم و ٥٤١ قبطى بنسبة ٦ر٢٤٪ . ونسبة الاقباط فى مدارس الزراعة والفنون والصناعة ٦٢ر١٢٪ ، ونسبتهم فى المدارس العالية ٢ر٢٩٪ . ونسبتهم الاجمالية ٢٦ر١٧٪ . وحتى فى المكاتب الاهلية التى يصرف عليها من ريع الاوقاف الاسلامية ، فان عدد التلاميذ فى مدارسها العشرين يبلغ ٤٥٠٥ تلميذا منهم ٣٥٥١ مسلما و ٨٦٧ من القبط و ٨٧ من أهل الديانات الاخرى .

وبالنسبة للتمثيل فى المجالس النيابية، ذكر التقرير ان قانون الانتخابات الجارى وقتها ، لايسمح بتمثيل كل أجزاء الامة ، ولكن الاجزاء غير الممثلة هى أجزاء سياسية وليست دينية ، واذا كان الاقباط يريدون تقليد القانون البلجيكى فى تمثيل الاقليات ، فان هذا القانون ينظم تمثيل الاقليات السياسية لا الاقليات الدينية ، وأن «الذى يريد الاخاء الحقيقى والمساواة الكاملة بحسب الامكان ، لاينبغى له أن يدعو الى بناء كيان سياسى للاقلية الدينية ، بل يجب عليه أن يمحو الفروق الدينية بالمرة من الاعتبارات السياسية ...» ، وضرب التقرير امثلة لما يلقاه الاقباط فى الانتخابات بما لا وجه معه للشكوى من معاملة

(*) الرقم غريب . ولكن هكذا ورد بالجداول الملحقة باعمال المؤتمر المصرى . ويبدو من التفاصيل الواردة بهذه الجداول ان زيادة النسبة يعود الى الوظائف المدنية والادارية الصغيرة فى المديريات ، وقد بلغت مثلا فى الغربية نحو ٧٠٪ وفى جرجا نحو ٨٩٪ .

المسلمين لهم ، اذ انتخب قبطى فى مركز قليوب ضد احد كبار الاعيان المسلمين وهو وكيل مجلس شورى القوانين ، وانتخب قبطى بمركز السنطة وكل ناخبيه مسلمون ، وانتخب قبطى بمركز الصف والناخبون ٤٠ منهم اربعه فقط من القبط ، وانتخب قبطى بمركز بنى مزار والناخبون ٥٠ منهم ٥ فقط من القبط ، وانتخب قبطى بمركز الفشن والناخبون ٣٦ منهم اربعة فقط من القبط ، وانتخب قبطى بمركز ديروط والناخبون ٥٨ منهم ٥ فقط من القبط ، وانتخب قبطى بمركز ابو تيج والناخبون ٣٧ منهم ٦ من القبط . وانتخب بالجمعية العمومية نائب قبطى من نائبين لمديرية الجيزة (الناخبون ١٧٣ منهم ، قبط) ، وقبطى من نائبين لمديرية المنيا (٢٧٣ منهم ٢٤ قبطى) . وجملة القبط فى الجمعية العمومية ٥ أعضاء من مجموع ٧٦ عضوا بنسبة ٧٪ ، وجملتهم ٣ بمجلس الشورى من مجموع ٣٠ نائب بنسبة ١٠٪ .

وبالنسبة لمطلب المؤتمر القبطى جعل الميزانية العامة مصدرا للانفاق على جميع الموارد ، ذكر التقرير أن هذا حاصل بالفعل ، وانه اذا كان المقصود بهذا الطلب كما تردد فى مناقشات المؤتمر القبطى ، هو المحاكم الشرعية التى ينفق عليها من الميزانية العامة التى يساهم الاقباط فى ايراداتها ، فان وظيفة المحاكم الشرعية مفتوحة للمتقاضين من المسلمين والاقباط ، كمسائل الاوقاف وتسجيل العقود وتقسيم المواريث ، فهى مرفق عام ، وتزيد ايراداتها على مصروفاتها ، ومتوسط الفائض فى السنوات الخمس الاخيرة يبلغ ٤١٧١ جنيه .

وبعد هذا الدفاع الهجومى المركز على مطالب المؤتمر القبطى ومسلكه ، اتجه التقرير الى اشاعة روح التهدئة رافضا العنيف من ردود فعل المغالين من الجانب «الاسلامى» وميلهم الى التصعيد ضد الاقباط ، «هبوا أن مواطنينا اخطأوا فى تقدير مطالبهم واخطاوا فى تقدير الحالة الحاضرة ، ومايجب أن تضحيه الافراد والمجاميع أيا كان لونها فى سبيل تعضيد الوحدة القومية ، فان الطريقة الوحيدة لتصحيح هذا الخطأ هى اقناعهم به واقناع الامة بوجوب التجاوز عنه . ان الامة يجب أن تبنى علاقة أفرادها على التسامح من جهة وعلى التضامن من جهة اخرى ، ولايتوافر ذلك الا اذا عاملت ابناءها جميعا بما تقتضيه المحبة والرحمة ومايؤكد التآزر على تحصيل المنافع المشتركة . فلنطرح ظهريا كل ماجاء فى مؤتمر الاقباط من دواعى التفريق فى الوحدة القومية ، ولنوسع لاخواننا صدورنا ، ولنستأصل من نفوس المصريين ذلك الضيق الذى لحقها من اجراء ذلك المؤتمر .

«وانه من الخطأ أن تتشبث العقول بتلك الفكرة التى انتجها مؤتمر الاقباط ، وهى فكرة محاسبتهم لاخذ مافى أيديهم من المصالح العامة ، لان فى ذلك مجاراة بهم على التفريق .... لان المسلم والقبطى كلاهما ابن الامة المصرية ، وكلاهما له الحق الكامل فى خدمتها والاعتزاز بتلك الخدمه ، وانها لو رجعت الى نفسها لشعرت بانها تحن الى المسلم والقبطى على السواء .

ليست مصر قليلة الواجبات الوطنية ولا هي يعوزها ميدان العمل لخيرها - حتى تشغلها عناصرها بما لا فائدة منه من التنازع على المراكز ؛ والتخاصم على شيء من الحقوق التافهة ، بل على الضد من ذلك أن لهذه الأمة الناهضة شئونا أجتماعية واقتصادية لا تكفي في تحقيقها مجهوداتنا ولا اضعاف اضعافها ، فان الرقى لا يجيء ولكنة نتيجة متناسبة مع عمل العاملين .

« وكأن من الضرر على جامعة الامة ان تبين ظلامات القبط ، وتغمض الاكثرية جفونها على تلك الظلامات ، مع القدرة على أن تتذرع الى كشفها أو كشفها بالفعل ، يكون من التهاون في حقوق الانسانية ، بل التهاون في حق الوطن ، بل التهون في حق الذات ، ان تترك الاكثرية أقلية مهما كان وصفها مهضومة في حق من حقوقها ، لان مثل هذا التهاون من أكبر العوامل على العبث بالتضامن الذى هو اساس الوجود القومي ... أما وقد ظهر بالبرهان ان أفراد القبط متمتعون من الحقوق بأكثر مما يتمتع به بقية الافراد الآخرين من المصريين ، فالواجب على الاقباط أن يرجعوا عن مزج المعتقدات الدينية بالمصالح القومية ، وأن لا يجعلوا من جامعتهم الدينية جامعة سياسية خاصة. والواجب على المسلمين أن يعتبروا المطالب التى تشفه عن هذا الغرض كأن لم تكن . ويسر اللجنة أن تأمل بحق أنه اذا انعقد مثل هذا المؤتمر ، يكون الاقباط الى جانب المسلمين عاملين فيه للبحث برقى الامة المصرية جميعها ، حتى يحق القول بأن الدين لله ومصر للمصريين» .

ثم انتقل التقرير في ختامه الى قضانا « مصر للمصريين » ، فتكلم عن «حالنا الاجتماعية» والواجبات القومية المطروحة للتطور الاجتماعى وخاصة تطوير التعليم ، وتكلم عن «الحال الاقتصادية» ، عن التجارة والحركة المالية والمصرفية وسيطرة البنوك القائمة وهى اجنبية على الأراضى بالقروض وعلى التجارة بالتمويل ، واثر ذلك في تبعية اقتصاد مصر لبلاد العالم وتأثرها بالأزمات العالمية (كأزمة ١٦٠٧) ، واقترح انشاء بنك مصرى ، ينشأ بأموال المصريين المودعة بالبنوك الاخرى وينشئه الخبراء الماليون المصريون الموجودون فعلا .

انتهى التقرير بالجلسة الاولى للمؤتمر ، فكان على طراز عال من الادب السياسي الرفيع ، هاجم ودافع وأبدى الغضب والحنو وأوما بالتهمة الى العناصر الاجنبية التى تفيد من الاثارة ، وناقش بعقل وهدوء بما توافر لديه من بيانات ، واحصاءات ، وفتح في الجروح لتلتئم على نظافة ، وامتص سخط الساخطين وغلو المغالين في الجانبين ، ورسم لكل ذلك نطاقا صارما من مبدأ الجامعة الوطنية ارتكز فيه على روح العدل والمساواة . ثم مضى قدما في البحث عن موجبات التطور الاقتصادى والاجتماعى لمصر القومية ، داعيا الاقباط الى المشاركة من بعد في هذا المؤتمر «المصرى» .

وفي الجلسات الخمس التالية ، وزعت الكلمات في كل جلسة بين الحديث عن «مطالب المؤتمر القبطى» والحديث عن «موجبات التقدم للمجتمع

المصرى» . وقل بالتدريج الحديث عن المسألة الاولى ، وزاد الحديث عن الثانية حتى انهى المؤتمر جلساته بقرارات أقلها عن «مطـالب القبط» وأكثرها عن «مطالب مصر» . بالجلسة الثانية تلا عبد العزيز فهمى ترجمة خطاب للدكتور اباتا رئيس الجمعية الجغرافية المصرية (ايطالى الاصل اقام بمصر نحو نصف قرن) بعنوان عنصر الجنس المصرى كلها من اصل واحد » . ثم تحدث محمود ابو النصر حديثا عنيفا عن «عطلة يوم الأحد» نسب فيه هـــذا المطلب الى مايقصده بعض الطامعين من زعماء القبط الى مخالفة الشعور القومى ومناراة المسلمين بشعار دينى مسيحى غايته البعيدة تحويل الحكومة المصرية عن دينها الرسمى تدريجيا . ثم تحدث محمد حافظ رمضان عن «العوامل الاجتماعية فى الحركة القبطية» فطمأن الحاضرين بأن الحـركة الراهنة هى كالعاصـفة الرملية يتلوها الصفاء ، وقال «أرجو الا تكونوا قساة على مافرط من اخواتكم فى الوطنية وأن لاتكونوا ضعافا امامهم «وأن من لم يسلم من القبط ظـل فى عزلته ، واخذتهم الهواجس من ضعفهم وتدرجت أوهامهم بأن نصيبهم من النفع العام قليل فاهتموا بمصالحهم الخاصة وحـدها» وسرعان مايقفون فى صفوف القوى اذا لاح لهم منـه أمـل فى نصرتهم ولو كان اجنبيـا فاتحـا مستعمرا ..» ، ثم ذكر أن الاقباط «الينا أقرب منهم الى المسيحية الغربية» كما اننا نحن أقرب اليهم فى الوطنية منا الى كثير من المسـلمين فى الاقطـار النائية ...» ، «انهم مازالوا منذ أيام الروم الى هذه الايام عائشين بمعـزل مؤلفين شبه عصبة خاصة لاتشعر فى صميم قلبها أن البلاد بلادها ولاتتخـذ لها فيها قاعدة سير ولا مرمى أمل سوى المصلحة الخاصة» . ثم أشـار الى نقطة هامة وهى أن المؤتمر القبطى كان موجها فى أحـــد جدبه «الى السـير غورست الذى لم يرضهم باعلانه أنهم حاصلون على مافوق حقهم» . وانتهى بأن عــلاج الامـر جميعه يكون بنشر التعليم الصحيح وعــدم التفريق فى الحقوق .

وقد اشار صالح حمدى حماد فى الكلمة التالية ، أن الاقباط عقـدوا مؤتمرهم بعد أن عز عليهم ماذكره المعتمد البريطانى الدن غـورست من أن لاحيف واقع على الاقباط . وتحدث عن الصيغة الاسلامة للحكومة المصرية وناقش مطالب المؤتمر القبطى ، ومسلك الصحف اذ تطعن الصحف القبطية فى المسلمين وتشوه سمعتهم ، وتكيل الصحف الاسلامية المطاعن للاقباط ، ويخرج الهزلى منها عن حد الذوق السليم فى انتقاد الاقباط ، مما يوسـع مسافة الخلف ، وطالب الصحافة بأن تحرص على جمع الشمل وتقوية روابط التضامن الوطنى بالذود عن مصالح الفريقين معا ، وأن الدين يأمرنا بأن يكون لهم مالنا وعليهم ماعلينا . وانتهت الجلسة الثانيـة بكلمة ابراهيم الغـزالى «نظرة عامة حول مؤتمر الاقباط» ذكر بها «لقد تنبه لتلك المضار اغلب مواطنينا الاقباط فلم يشتركوا فى المؤتمر القبطى مقدرين الوحدة الوطنية حق قدرها .... ادرك غبطة البطريرك ، ذلك الرجل العظيم الذى عرك الدهر زمنا فتجلت

له الحقائق ، فنصح القائمين بأمر هذا المؤتمر بأن يعقدوه فى مصر ليطلع على عملهم ويقرهم على الحسن منها ويرجعهم عن الضار ، فلم يتبعوا نصحه ..»، وان ملك الانجليز تكلم عند تتويجه عن الصيغة البروتستانتية لبلاده رغم من فيها من كاثوليك . وذكر انه كان الاولى من رجال المؤتمر القبطي ان يحافظوا على فروض صومهم الكبير الذى اتفق زمانه مع المؤتمر وهاجم اخنوخ فانوس، وأن سياسة التوظف تقوم على الكفاءة وحدها ، الا بالنسبة لبعض الوظائف الادارية ذات الاحتكاك المباشر بالاهالى كالمديرين والمأمورين خشية تحيز أهل الملة لملتهم ان تولوا منها وظيفة .

وبالجلسة الثالثة ، تكلم احمد عبد اللطيف عن «الاقلية الدينية والمجالس النيابية» . فأعلن تشجيعه لقيام الاحزاب ذات الاتجاهات السياسية المختلفة، ولكن «لانقبل أن يكون فى مصر حزب سياسى يجمع شتات الاقباط ، امام حزب اسلامى يجمع شتات المسلمين .... لانقبل أبدا مايرمى اليه مؤتمر أسيوط من جعل سياسة هذه الامة مبنية على الفوارق الدينية ... فليكن مبدؤنا ... لا وطن للدين ولا دين للوطن ، عقائدنا جميعا لله وهذا الوطن للمصريين على السواء» ، وهاجم خطباء مؤتمر اسيوط الذين ينادون ظاهريا بالاخوة بين الاقباط والمسلمين و «لايريدون للاقباط الا مابقى بيد المسلمين». وارجع أسباب حركة المؤتمر الى تهاون المسلمين وتسامح الحكومة ، والى اغراء المرسلين البروتستانت ، والى توهم الاقباط ان الانجليز سينصرونهم على المسلمين ، والى عدم تقدير القائمين بهذه الحركة لمسئوليتها حق التقدير . وذكر أن الحكومة وضعت أساس «الجامعة القبطية» ، اذ تركت لهم اوقافهم ورتبت لهم محاكمهم وخصتهم فى مجلس الشورى بثلاثة مقاعد. «أما المرسلون البروتستانت فانهم لما أرادوا نشر مذهبهم بين الاقباط اتخذوا السياسة وسيلة لذلك ، فجعلوا يفهمون الاقباط بأن دخولهم فى هذا المذهب يؤكد الرابطة الدينية بينهم وبين المحتلين وغيرهم من الدول الغربية فتتعصب هذه الدول لهم على المسلمين» ، واما عدم تقدير المسئولية فان القائمين على هذه الحركة «هم عدد ضئيل من الاقباط امتلأت جيوبهم وضعفت العاطفة الوطنية فى نفوس بعضهم بانتمائهم الى دول أجنبية ... لم يفكروا لا فى الفلاح القبطى ولا فى الموظف القبطى .. » ، ثم تكلم عن تاريخ الانقسامات الدينية وما جرته من ويلات على اوروبا ، «فأنتم ترون أيها السادة - أن الاحزاب السياسية قد قامت على انقاض تلك الاحزاب الدينية التى لقيت اوروبا من أهوالها مالقيت ، فهل يريد اخواننا الاقباط أن نتقهقر الى القرن السادس عشر لنعمل نقيض ماعمل السلف ...» ، وذكر أن الاقباط ، يمثلون نحو ٧٪ من السكان ، وفى مصر ٢٣٣ عضوا بالمجالس النيابية منهم ١٠ من القبط ، أى أقل بنحو ٦ عن نسبتهم العددية «والفارق ضئيل على كل حال» . ولاحظ أن النواب الاقباط بالمديريات يقلون حيث تشتد العصبية القبطية ويزيدون اينما اندمجوا مع المسلمين ، ودلل على الوضع الاول بمديريتى جرجا وأسيوط ،

وعلى الوضع الثاني بمديرية المنيا ، وأن ليس من مصلحة الاقباط التمثيل النسبي ، لان الاغلبية العظمى في جانب المسلمين دائما ، وفى السياسة تتبادل الأحزاب أوضاع الاغلبية والأقلية ، أما في الدين فلا مطمع للاقلية أن تصير غالبية . وختم كلمته بقوله «للاقباط في كلمة (مصرى) جزء شائع في مجموع حروفها ، لهم في كل حرف منها نصيب . اذا قرات هذه الكلمة قراتها (مسلما) وقراتها (قبطيا) ، ولكنك اذا فصلت للاقباط نصيبهم فيها فصلت شكلا لايقرأ ولايفيد» .

ثم تكلم الشيخ عبد العزيز جاويش عن «جعل الخزانة العامة مصدرا للانفاق (على جميع المرافق المصرية على السـواء» ، ناقش مطالب مؤتمر الاقباط في هذا الشأن . ثم تلاه ابراهيم الهلباوى عن «اسناد الوظائف للاكفاء» ، فعمل على تفنيد مايذكره «الاقباط» من أنهم كانوا يتمتعون بالمساواة في تولى الوظائف الكبرى أيام محمد على وخلفائه حتى جاء الاحتلال البريطاني فحرمهم منها ، وجهد الهلباوى في اثبات أن الامر على العكس من ذلك ، كما لو أن واجبه او واجب المؤتمر الدفاع عن سياسات الاحتلال البريطاني في مواجهة حكومات العهد السابق على الاحتلال ، وذكر أن هذا الوضع الذى يضع الاقباط به مسالتهم ، يعنى أن الحكومة وهى اسلامية محضة لا نفوذ عليها للاجنبى المسيحى ، كانت أكثر انصافا لهم ، وينتج عن هذا ان الانجليز أميل الى المسلمين وابر بهم منهم بالاقباط ، وأن القبط يفضلون حكومة الزمن القديم ، ثم مضى الخطيب يدحض هذه الفكرة التى «تستفز عطف الانكليزى والمسلم معا ... ليستحق (القبطى) المحبة من اخيه المسلم والمعونة له ويستحق العطف من الانجليزى .... » .

واختتمت الجلسة الثالثة بكلمتين في الشئون الاجتماعية المصرية ، لم ترد في اى منهما اية اشارة الى موضوع الاقباط والمسلمين ولا مطالب المؤتمر القبطى . أولاهما تقرير باحثة البادية «في وسائل ترقية المراة المسلمة المصرية» ، والثانية تقرير لمحمد أبو شادى المحامى عن «التعليم العام» تحدث فيه عن وسائل نشر التعليم واصلاحه .

وبالجلسة الرابعة ، تلا الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد تقريره عن «التعليم في مصر وحظ المسلمين والاقباط منه» (كان تقريرا بالغ الطول تناوب على قراءته على يوسف نفسه ثم عبد العزيز فهمى ثم محمود أبو النصر) ، وكان تقريره شديدا على الاقباط ، رفض فيه ما أسماه زعم الاقباط انهم أكفأ من المسلمين ، وذكر أن المصريين جميعا مسلمين واقباط من أصل واحد ، وهذا سبب اتحادهم وائتلافهم العظيم وامتزاجهم كأمة واحدة في جميع الصفات والعادات ، والاخلاق ، ثم انكر أن الاقباط ساهموا في نهضة مصر الحديثة خلال القرن التاسع عشر ، ودلل على ذلك بخلو بعثات محمد على وخلفاءه حتى اسماعيل من القبط ، رغم اشتراك المسلمين

والجركس والارمن وغيرهم فى هذه البعثات ، وخلو المدارس الحديثة منهم حتى الثمانينات تقريبا ، وأورد بيانات تفصيلية عن ذلك بالنسبة لعدد الخريجين من كل مدرسة منذ انشائها حتى سنة ١٩١٠ ، منها مدارس الحقوق والطب والهندسة والمعلمين ، ثم أورد احصاءات تفصيلية عن عدد القبط فى المدارس الحالية منذ ١٩٠٠ ، سواء مدارس الحكومة أو الكتاتيب الاهلية او مدارس الاوقاف والكتاتيب . ثم طلب فى النهاية قصر تعليم الدين فى مدارس الحكومة على الدين الاسلامى وحده وابطال تعليم الدين المسيحى بها .

وبعد كلمة على يوسف انتقل المؤتمر الى سماع كلمات تتعلق بالنهضة المصرية العامة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، فتحدث على الشمسى عن « التعليم العملى » ، دعا فيها الى انشاء مدارس صناعية وزراعية عملية واضافة هذه المواد الى الكتاتيب ، وختم كلمته بقوله « انى لا اريد ان اعتقد لحظة واحدة انكم لا تجتمعوا الا لمناقشة مطالب فئة منا لها ما لنا وعليها ما علينا ، ثم ينفض هذا الجمع الذى يمثل الثروة والعلم فى مصر ، بدون ان ينظر فى المسائل الحيوية التى ترقى بلادنا ...... » . ثم تحدث ابراهيم رمزى عن « الصناعة فى مصر » بداها بقوله « سلام على المؤتمر المصرى لا لانه مؤتمر دينى اسلامى قام ليشد ازر هذا الدين ويقوى عصبيته ويبين للناس اصوله وفروعه ، ليتغلب على غيره من الاديان التى يدين بها المصريون، بل لانه اجتماع عام مصرى يبحث فى امور الدنيا لم يسبق له مثيل فى بلادنا. فهو فتح جديد ومصلحة عامة تعود على الوطن وأهله بالخير العظيم اذا احسن المجتمعون صنعا ......» ، ثم صرف كلمته كلها الى تطوير الصناعة ونظم الشركات التى تعتبر الشكل التنظيمى الاقتصادى الذى يمكن من جمع امكانات التمويل ، وتحدث عن « شركة التمدن الصناعى » وانشائها وطريقة معالجتها لمشاكل العمال واشراكها لهم فى اسهمها . ثم تكلم ابراهيم كحيل فعرض على المؤتمر السعى لتعديل المعاهدات التجارية مع الدول الاجنبية ، بما يمكن مصر من فرض الحماية الجمركية لصالح صناعاتها الوطنية ، وخفض الرسوم على المواد الخام تشجيعا للصناعة ، وتعديل رسوم نقل البضائع بالسكة الحديد حماية لصغار التجار . ثم اعقبه محمد يوسف المحامى ، فتحدث عن « ترك بدع المآتم والمقابر » والعادات البالية ذات الاثر الاقتصادى الضار فيما تؤدى اليه من انفاق للمال فيما لايفيد . ثم قدم عبد الستار الباسل تقريرا « فى الاصلاح القضائى » ، ثم عبد الخالق مدكور عن « وسيلة التجارة والصناعة فى مصر » دعا الاغنياء ان يسحبوا اموالهم المودعة بالبنوك الاجنبية ويستغلوها فى تأسيس شركات تجارية .

وبدأت الجلسة الخامسة بكلمة الشيخ عبد العزيز جاويش عن « وجوب مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق أحكام الشريعة الغراء » ، دعا فيها الى

تفتيح ابواب الاجتهاد . ثم كلمة يوسف نحاس التى القاها عبد العزيز فهمى عن « حالة مصر الاقتصادية والمالية » ، اشار فيها الى ما يعانيه المزارع المصرى من جراء الاقتراض من البنوك الاجنبية وما يبهظه من فوائد عاليه ، وان علاج هذه المشكلة هى انشاء مصارف وطنية للاقراض وجمعيات تعاونية زراعية ، لتنقذ مصر من الاحتلال المالى ، الذى هو اشد وطأة من الاحتلال العسكرى، ونبه الى خطر الدين العقارى على الثروة العقارية ، ودعا الاغنياء الى شراء اسهم وسندات الديون الحكومية (الدين الموحد) . ثم تكلم عمر لطفى عن « التعاون المالى والنقابات » فاسهب فى شرح اهمية النظام التعاونى . وتجارب مصر والدول الاخرى فى هذا الشأن . ثم محمود ابو النصر الذى تحدث عن « نوع من الشركات الاقتصادية — مستودعات التأمين » شرح فيه اهمية نظام التأمين ودعا اليه .

وفى الجلسة ذاتها تحدث احمد لطفى المحامى عن « الطرق المؤدية لحسن الوفاق بين جميع عناصر الامة وطبقاتها » ، ذكر فيها ان توثيق الروابط بين عناصر الأمة لا يقتصر على المسلمين والاقباط ، وذكر ان « من أهم مطالب المؤتمر ان يبحث فى الوسائل المؤدية لمنع ما يمكن ان يحدث من صبغ الطوائف اعمالها العامة بصبغة الدين، وذلك حتى يعيش الناس فى مصر بسلام ولايشغلهم فى اتفاقهم واختلافهم غير مرافق البلاد ومصالحها » . ثم بين وسائل حسن الوفاق بين المسلمين والاقباط ومنها ، توحيد اسس التربية والتعليم بان يكون هو محبة الوطن فينشأ المصريون على حب المساواة والعدل ونسيان العصبية، ومراقبة التبشير وان يكون « الطعن على دين الغير محرم معاقب عليه » ، وتأسيس نقابة صحافية مصرية لا تدافع فقط عن مصالح الصحف ولكنها تراقب عدم اثارة الصحف — سواء قبطية أو اسلامية — مايفضى الى الاثارة والمنازعات الدينية ، وأن يعمل القبط قلبا وقالبا على الاندماج فى مجموع الامة ، فلا يتخذون اندية وجمعيات خاصة بهم ولا يستهدفون احتكار الوظائف الكبرى . وبعد هذه الكلمة عاد الحديث الى القضايا العامة ، فتحدث هاشم محمد مهنى عن « الربا الفاحش » ، ثم محمد على علوبة عن « الربا الفاحش وتأثيره على الحالة الاقتصادية » ، ثم احمد الالفى عن « حالتنا الاقتصادية الزراعية » والديون الزراعية العقارية .... الخ ..

انحصرت جلسة الختام السادسة فى مناقشة الاقتراحات والتصويت عليها . وقسمت الاقتراحات قسمين ، الاول عن مطالب القبط ، والقسم الثانى عن اقتراحات المؤتمرين وغيرهم (وهى عن اللجنة التنفيذية ، والتربية والتعليم ، المسائل الاجتماعية ، المسائل الاقتصادية ، اقتراحات اخرى) .

وبالنسبة للقسم الاول ، قرر المؤتمر بالاجماع ما يلى : —

(أ) رفض الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية ، مع تقرير « ان الامة المصرية هى فى مجموعها كل لا يقبل التجزئه فى الحقوق السياسية ، وانه

مع ما لكل طائفة دينية من الحرية التامة فى عقيدتها ، فأن للحكومة المصرية دينا رسميا واحدا هو الاسلام .

(ب) رفض أن يكون من الحقوق الدينية لطائفة ما فى مصر عطلة يوم الاحد او غيره من الايام ، وتقرير الاقتصار على يوم الجمعة كعطلة رسمية .

(جـ) ثار النقاش حول الكفاءة العلمية والإدارية والخلقية كقاعدة للتعيين فى وظائف الحكومة ، فرأى البعض ان يكون التعيين حسب النسبة العددية ، وطالب آخر ان يكون التعيين بالكفاءة مع حفظ الوظائف الكبرى للمسلمين ، فاجاب عبد العزيز فهمى « الامة المصرية كل لا يقبل التجزئة » فلا يمكن جعل النسبة العددية قاعدة للتعيين ، وهذا يدعو لدوام المنازعات والانقسامات ، وقال الشيخ على يوسف انه مع سبق تقرير ان الحكومة اسلامية ، فأن جعل الوظائف بالنسبة العددية يقسم الحكومة قسمين بما لا يتفق مع المصلحة . وقال البعض بوجوب بقاء التقليد الحالى فلا يعين مدير قبطى ، وقال الشيخ جاويش انه يصعب ان تنال الاقلية ثقة الاكثرية لميل الاقلية الى تعضيد طائفتها . ثم تقرر بالاجماع أن تكون الكفاءة هى قاعدة التعيين . كما وافق على «أن القبط تجاوزوا فيما نالوه من الوظائف الحد المعقول — ولفت نظر الحكومة الى تحقيق أسباب امتلاء الكثير من مصالحها بالموظفين الاقباط مع وجود الاكفاء من المسلمين وغيرهم من المصريين ... والسعى لدى الحكومة لاعادة اللجنة المستديمة بنظارة المعارف لامتحان طالبى التوظف حتى لايقع مثل هذا الغبن مستقبلا» .

(د) رفض تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية دائرة خاصة بها ، مع تقرير أن يبقى حق الانتخاب شائعا بين المصريين ، وأن تكون للكفاءة العلمية حظ أوفر فى المجالس النيابية (مقصود به اسقاط النصاب المالى لجواز الترشيح فى المجالس النيابية) .

(هـ) رفض اعطاء كل طائفة ماتجبيه منها مجالس المديريات من ضريبة الـ ٥٪ ، وتقرير أن الاقباط متمتعون فى التعليم بجميع أنواعه باكثر مما يتفق مع نسبتهم العددية ونسبة مايؤدون من الضرائب .

(و) رفض مطالبة الاقباط الحكومة بصفتهم الدينية ان تنفق من خزينتها العمومية على مرافقهم الطائفية .

وبالنسبة للقسم الثانى ، فقد حاول المؤتمرون أن ينشئوا من المؤتمر تنظيما دائما ، بذريعة أن تنفيذ قرارات المؤتمر بقسميها يحتاج الى لجنة دائمة تباشره ، وقد انحلت اللجنة التحضيرية له بانعقاد المؤتمر ، فقدم خمسة عشر عضوا اقتراحا ليقرر المؤتمر نصب اللجنة التحضيرية كلجنة تنفيذية تستمر بعده ، ويكون من جملة وظائف هذه اللجنة دعوة المؤتمر للاجتماع عند الاقتضاء ، وأن تنتخب لها مجلس ادارة ، وأن تضم اليها من تؤمل فيه

المساعدة فى مهمتها (ويبدو أن الترخيص للجنة يضم أعضاء جدد اليها كان مقصودا به منحها الصلاحية للافساح فى عضويتها للاعضاء القبط حسبما دعا تقرير اللجنة التحضيرية فى صدر اجتماعات المؤتمر) . وحدثت مناقشة حول كيفية انتخاب اللجنة ، ثم ووفق على الاقتراح السابق باجماع المؤتمر عدا عشرين عضوا .

وقدم للمؤتمر ١٣ اقتراحا تفصيليا حول مسائل التربية والتعليم ، فوافق على البعض وأحال البعض الآخر الى اللجنة التنفيذية . وقدم اليه ١٥ اقتراحا حول المسائل الاجتماعية كالملاجىء والمستشفيات وحرية المرأة والقضاء على البدع ، فقرر قبولها او احالتها الى اللجنة التنفيذية . وقدم اليه ١١ اقتراحا حول المسائل الاقتصادية ، أولها انشاء مصرف وطنى مصرى برؤوس اموال مصرية ، فقوبل بالتصفيق ووفق عليه بالاجماع وكلفت اللجنة التنفيذية بالبدء فى تنفيذه. والقرار الثانى عن حماية الاهالى من الربا الفاحش ، والسادس عن تعضيد التعاونيات الزراعية ، والسابع عن انشاء مستودعات التأمين . والثامن عن انشاء نظارة خاصة للزراعة ، والعاشر عن حماية الصناعة الوطنية بتأسيس الشركات الصناعية وتعضيد الموجود منها ، مع اصلاح التعريفة الجمركية وخفض رسوم النقل بالسكة الحديد ، والحادى عشر «السعى لدى الحكومة لسن قانون خاص للعمال لحماية مصالحهم بسبب مايحصل لهم من عوارض أثناء العمل وتحديد ساعات العمل وانشاء محاكم للفصل فى المنازعات بين العمال وأصحاب العمل» . ثم اصدر قرارات أخرى تتعلق بتحسين حالة الرى ونشر التعليم ببلاد النوبة ... الخ .

والملاحظ انه فيما عدا المطالبة بعطلة يوم الاحد ، فان جوهر قرارات المؤتمر المصرى (الاسلامى) يماثل قرارات المؤتمر القبطى فى جوهرها ، وفيما تبناه كل منهما من منهج يصدر عن المنطلق الوطنى فى رسم سياسة الدولة وبناء اجهزاتها ونشاط مؤسساتها . وحتى بالنسبة لعطلة يوم الاحد ، فقد اتت اشارة تقرير المؤتمر الى انها مطبقة فعلا على المسلمين انفسهم فى بعض مجالات النشاط الاقتصادى ، اتت دليلا على نظر المؤتمر الى هذا الامر بعين الضرورات والمصالح لا بالنظر الى الدين فى ذاته . وبالنسبة للتمثيل النيابى كان اقتراح المؤتمر هو تقريبا ذات الاقتراح الذى طرحه مرقس حنا بالنسبة لشيوع حق الانتخاب مع مراعات الكفاءة العلمية ، الأمر الذى يؤكد أن هذا المطلب كان يتخذ سمته من الأوضاع الطبقية والاجتماعية لا من الوضع الطائفى . كان للطفى السيد وعبد العزيز فهمى والمكباتى وغيرهم من المستنيرين أثر كبير فى نشاط المؤتمر وأعماله ، كما كان لحافظ رمضان من الحزب الوطنى ذات الأثر . واستطاع هذا الاتجاه المستنير أن يقود دفة المؤتمر الى ما يؤكد الوحدة الوطنية وارتكازها على قاعدتى التسامح والتضامن .

ويبدو صحيحا تماما ما ذكره الدكتور محمد حسين فى تعليقه على الشقاق الطائفى والمؤتمرين السابقين ، اذ قال (٣٥) ، « لم تكن هذه المحنة شرا خالصا كما يبدو من هذا العرض . فقد وضعت هذه الخصومة السافرة حدا لسوء الظن المتبادل بين الفريقين ، وكانت تنفيسا شفا النفوس .. وفرصة لتصفية ما بين الاخوين من خصومه وعلاجه بطريقة صحيحة ، وقد بث كل منهما شكواه وعبر عما يجد وعاتب صاحبه عتابا أن يكون عنيفا قاسيا خشنا فى بعض الاحيان ، فقد انتهى باعتذار كل منها لصاحبه على كل حال .. لذلك نستطيع أن نقول ان هذا الشر المستطير كان نقطة البداية فى خير عميم . واذا كان من الحق أن هذه الخصومة كانت قمة العنف فى النزاع الذى ينذر بتصدع الجامعة المصرية ، فمن الحق انها كانت فى نفس الوقت الميلاد الحقيقى لفكرة الوطنية المصرية » .

المراجع

(١) سعد زغلول : عباس محمود العقاد ص ١٣٥ .

(٢) مذكرات محمد فريد المنشورة فى كتاب « كفاح شعب مصر » لمحمد صبيح .

(٣) الأدب القبطى : محمد سيد كيلانى . ص ١١٦ ـ وهو كتاب مفيد جدا فى هذا المجال . كشف من صحف هذه الفترة عن مادة غزيرة وأتى منها بمقتطفات كثيرة وتتبع المعارك الصحفية فى هذا المجال بجهد كبير .

(٤) أدب المقالة الصحفية فى مصر . الجزء الثامن : عبد اللطيف حمزة . ص ٦٧ .

(٥) محمد فريد : عبد الرحمن الرافعى ـ ص ٨٥ .

(٦) مذكراتى فى نصف قرن ـ الجزء الثانى ، القسم الثانى .. أحمد شفيق ـ ص ٢١٢ .

(٧) يراجع كتاب الأدب القبطى : محمد سيد كيلانى ، خاصة الصفحات ٨٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ١٣١ .

(٨) نشر البرنامج فى مجلة الطليعة ـ عدد فبراير سنة ١٩٦٥ .

(٩) الأقباط فى القرن العشرين ـ الجزء الثانى : رمزى تادرس ـ ص ١١ ـ ١٢ .

(١٠) المرجع السابق ص ٧ .

(١١) المرجع السابق ص ١٥ .

(١٢) الأدب القبطى : محمد سيد كيلانى ، ص ٨٠ ـ الخ ، ديوان عبد الرحمن شكرى ص ٤٠ الشوقيات الجزء الثالث ص ١٤٤ .

(١٣) المرجع السابق ـ محمد سيد كيلانى ص ٨٦ ـ ٨٧ .

(١٤) محمد فريد : عبد الرحمن الرافعى . ص ٥١ .

(١٥) الأدب القبطى : محمد سيد كيلانى . ص ٨٥ ، ٨٦ ، ١٢٩ .

(١٦) الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية : د. محمود نجيب أبو الليل ص ١٣٦ ـ ١٣٩ .

(١٧) مذكراتي في نصف قرن ٠ الجزء الثاني ٠ القسم الثاني : أحمد شفيق ص ٢١٤

(١٨) يراجع في ذلك : مذكرات قليني فهمي ٠ الجزء الأول ص ١١٠ ، ردود على مطالب القبط الأدب القبطي : محمد سيد كيلاني ص ١٠٢ ـ ١٠٥ ٠ الأول توفيق حبيب ـ تذكار المؤتمر القبطي ، الأول ص ٣٤ ص ٣٥ ، ص ٣٦ ٠

(١٩) مذكرات قليني فهمي ٠ ص ١٠٨ ـ ١١١ ٠

(٢٠) تذكار المؤتمر القبطي الأول ٠ ص ٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ٠

(٢١) تذكار المؤتمر القبطي الأول ٠ ص ٦٩ ٠

(٢٢) تذكار المؤتمر القبطي الأول ٠ ص ٩٩ ـ ١٠٠

(٢٣) ردود على مطالب القبط ٠ محمد أبو شـــادى ٠ محمد فريد : عبد الرحمن الرافعي بالنسبة للظروف السياسية العامة لعامي ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ ٠

(٢٤) مذكراتي في نصف قرن ٠ الجزء الثاني ٠ القسم الثاني : أحمد شفيق ص ٢٤٤ ٠

(٢٥) تذكار المؤتمر القبطي الأول ص ٦٤ ٠

(٢٦) المرجع السابق ص ٣٠ ـ ٣٢ ـ ١٠٢ ٠

(٢٧) المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ ٥٣ ٠

(٢٨) المرجع السابق ص ٧٩

(٢٩) اقباط ومسلمون ٠ جاك تاجر ص ٢٥٢ ٠

(٣٠) مذكرات قليني فهمي ٠ الجزء الأول ص ١١١ ٠

(٣١) مذكراتي في نصف قرن ٠ الجزء الثاني ٠ القسم الثاني : أحمد شفيق ص ٢٤٥ ٠

(٣٢) تذكار المؤتمر القبطي الأول ٠ ص ٢٩٢ ٠ الخ ٠

(٣٣) تذكار ٠٠ المرجع السابق ص ٢٩٧ ـ ٣٠٢ ٠

(٣٤) المؤتمر المصرى الاول ٠ مجموعـة أعمـال المؤتمر المصرى الأول المنعقد بهليوبوليس (من ضواحي القاهرة) ٠ من يوم السبت ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٢٩ (٢٩ ابريل سنة ١٩١١) الى يوم الأربعاء ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ (٤ مايو سنة ١٩١١) ٠ المطبعة الأميرية سنة ١٩١١ ٠ وهو المرجع الذى استندنا اليه فى مراجعة ما دار بالمؤتمر وفقا للعرض الوارد فى المتن

(٣٥) الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر : د٠ محمد حسـين ـ ص ١١٩ ـ ١٢٠ ٠

السياسة البريطانية
والتفرقة الطائفية

السياسة البريطانية والتفرقة الطائفية

ليس مما يدخل فى حدود هذه الدراسة ، تتبع العلاقات بين قبط مصر ومسلميها عبر التاريخ ، ولكنها قاصرة على تتبع هـــذه العـلاقات فى مصر الحديثة منذ القرن التاسع عشر . وغالب الاهتمام فيها هـو بتتبع خيـوط الامتزاج بين العنصرين الدينيين لبناء الدولة الحديثة : وتتمثل خبرة القرنين التاسع عشر والعشرين فى هذا المجال ، ان الامتزاج كان يسير بخطى سريعة بقدر ما تبنى مؤسسات الدولة على قاعدة الوطنيـــة وعلى أسـاس الانتماء القومى ، وانه بقدر ما يحصل من تقدم فى بناء المؤسسات الحديثـة للدولة ولغيرها من الجماعات السياسية والاجتماعية ، بقـدر ما تختفى الصـفات الشخصية والخصائص الذاتية فى تكوين هذه المؤسسات وفى نشاطها ، وقد سبقت الاشارة ، الى بعض الأسس العامة للتكوين الحضـارى والتـاريخى للشعب المصرى بشقيه ، وهو التكوين الـكامل الذى سمح باندماج عنصرى الأمة وبناء الدولة الحديثة فى سرعة وسهولة نسبية لم توات كثيرا من الشعوب الأخرى فى ذات المرحلة من مراحل تطورها التاريخى كالهند مثلا . كما سبقت الاشارة الى أن هذا التكوين المتكامل قد استطاع أن يصمد ضـد محـاولات التفرقة والشقاق ، التى عمل على اثارتها كلا من الاحتلال البريطانى وحكومات الاستبداد، وبقايا نظم المؤسسات الشخصية فى بناء اجهزة الدولة والسلطات. كما سبقت الاشارة الى خيط التطور القومى فى الفكر السياسى المصرى ممثلا فى الكتابات السياسية والمواقف السياسية لاعلام الاستنارة المصريةفى خواتيم القرن الماضى وفواتيح هذا القرن . واذا كان الامتزاج بين العنصرين الدينيين للشعب يجد له أساسا وطيدا فى التكوين القديم للشـعب المصرى والترابط التاريخى القوى بين مجاميعه ، فقد دل التاريخ الحديث على أن تحقيق هذا الامتزاج كاملا كان رهينا بنمو الحركة الديموقراطية ، وبالبناء الديمقراطى لأجهزة الدولة والمؤسسات السياسية عامة . وكانت الوحدة الوطنية رهينة

بالقيم القومي للامة وبالتحقيق الفعلى لهذا الفهم من خلال المبادىء الديمقراطية . كما سبقت الاشارة الى الأساس الوطنى العام الذى كان يصدر عنه جمهور اقباط مصر ، ووقوف غالبيتهم ضد محاولات التفرقة ، سواء اتت من جانب بعض القبط او بعض المسلمين ، والى التجاوب الذى صادفته هذه المواقف من جانب الغالبية من المستنيرين من المسلمين .

ويتعلق الجزء الحالي من الدراسة ، بمحاولة تتبع السياسة البريطانية فى مصر منذ الاحتلال ، بالنسبة للاقليات ومدى ارتباط هذه السياسة بالخطة البريطانية العامة فى دوام السيطرة على مصر .

اولا :

اول ما يلاحظ فى هذا الشأن ما سجله (ليدر) فى كتابه « الأبناء المحدثون للفراعنة » الذى اتم كتابته سنة ١٩١٤ ونشر سنة ١٩١٨ ، ذكر ليدر انه قبل الاحتلال البريطانى ، لم تكن مناصب الحكومة المصرية — ولا المناصب الكبيرة فيها — موصدة الابواب فى وجه القبط ، وان التاريخ الاسلامى يحمل امثلة تظهر بجلاء ان الدين لم يكن على الاطلاق عائقا يمنع توظيف الاشخاص الأكثر كفاية فى اعمال الادارة بغض النظر عن دياناتهم ، وانه تحت حكم الخلفاء والمماليك كان القبط يرقون الى اعلى مناصب المسئولية فى الدولة ، باستثناء الجيش والولاية . ولم يسمع فى عهد على أن اقصى أى شخص اثبت كفاءته ، قبطيا كان أو يهوديا ، وفى عهده أيضا عرف كثير من القبط عينوا مديرين للمديريات . وفى عهد سعيد واسماعيل استمر القبط يشغلون مثل هذه الوظائف الرئيسية ، وعين منهم اسماعيل فى مناصب « المدعى العام » فى المديريات ، وهى مناصب كان شاغلها يرقى بعد فترة الى مناصب القضاء . ومع الحركة العرابية رقى قبطى لوكالة وزارة الحقانية .

ويذكر المؤلف ان القبط يرون انه عندما امسك الانجليز بالسلطة فى مصر ، كان من القبط يشغل مناصب عليا فى الدولة ، ثم لم يمض ربع قرن حتى اختفى اكثر الرؤساء القبط من الادارات ، وقل عددهم بالتدريج فى مناصب القضاء . وكانت عليه اقصائهم وغلق ابواب التعينات الجديدة امامهم فى الوظائف الكبيرة ، هذه العملية القت بالقبط فى حالة من الياس والفتور . ويذكر انه سمع امثلة على ذلك وعلى موقف الانجليز من القبط ، سمعها من بعض زملائهم المسلمين . وينقل المؤلف عبارة الاستاذ سايس يقول فيها « عندما عرفت مصر أول مرة ، فى أيام ما قبل الاحتلال ، لم يكن موجودا العداء الدينى بين القبط والمسلمين . كان الجميع سواسية ، مصريين (١)» . ويقول انه هو نفسه — قبل الاحتلال بسنة أو اثنتين — رأى كنائس قبطية يبنيها المسلمون ، كما راى مسجدا بناه مالك قبطى ، وانه لم يفشل قط فى رؤية التلاميذ الاقباط فى المدارس المماثلة التى يبنيها المسلمون . ويذكر ان

الحجج التى يسوقها المسلمون ضد شغل القبط للوظائف الكبيرة ، هى بعينها الحجج التى قدمها الانجليز وعملوا على ترويجها ، فهى ليست فكرا اصيلا لدى المسلمين . ومن اهم ما يلاحظ ان « ليدر » بدأ حديثه هذا بقوله إن الانجليز في مصر نظروا الى القبط فيها بذات النظرة التى ينظر بها الاوروبيون الى اليهود فى بلادهم (٢) .

وتحكى السيدة بوتشر فى كتاب « قصة كنيسة مصر » ما كان يلقاه القبط من سوء المعاملة كمجندين فى الجيش بعد ان اتخذ سعيد باشا قراره بتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم ، ثم ذكرت دفاعا عن السياسة الانجليزية فى مصر ان القبط منذ ١٨٨٤ قد حرروا من كافة القيود القانونية « الشرعية » . وكانت المؤلفة تصدر فى كتابها عن فكرة أن القبط كانوا يعانون من سوء معاملة المسلمين لهم ، وانه منذ مجيء الاحتلال البريطانى تغير هذا الوضع . ولكنها رغم هذا المنزع ، تحدثت عن ظلامات القبط فى عهد الاحتلال قائلة أن هذه الظلامات صارت تتمثل فى تمييز المسلمين عليهم تمييزا مصدره الدين ، ثم ذكرت أن هذا التمييز يمارسه الموظفون الكبار المرتبطون بالانجليز والذين ينتمون الى الطبقة ذات المصلحة فى أقصاء القبط . ثم ذكرت ان أحد الانجليز أتى مصر ولديه عزم مسبق فى الا يستخدم الا المسلمين ، وانه حمل هذا العزم فى التطبيق ونفذه (٣) . وورد فى الترجمة العربية لكتاب السيدة بوتشر ان المؤلفة تعنى بهذا الانجليزى « اللورد كرومر » (٤) .

ويذكر قرياقص ميخائيل فى كتاب « القبط والمسلمون تحت الحكم البريطانى » ، « ان مسألة ظلامات القبط ليست جديدة ، وهى فى شكلها الحالى ترجع الى الايام الاولى للاحتلال البريطانى .. اننا لا نطالب بمزايا ولكن بالعدل والمساواة مع المصريين الآخرين ، والاشتراك الكامل فى الثمار التى نجمت عن النظام الجديد (يقصد بعد الأحتلال) » وذكر انه فى عهد الاحتلال انكر على القبط شغل الوظائف التى كانوا يشغلونها من قبل و «أن القبطى فقد فعلا كثيرا من وضعه السابق فى مصر . وهو فى خطر يومى من أن يفقد القليل الباقى » (٥) . كما كتب يقول « لم يكن للمسلمين أعتراض على تولى القبط الوظائف الادارية قبل أن تنشر السلطات البريطانية فكرة أنهم غير أكفاء لهم » أن الأسباب التى أوردها المؤتمر الاسلامى فى هذا الشأن هى ذاتها الأسباب التى ذكرها جورست المعتمد البريطانى فى تقريره (٦) . وركز معظم اهتمامه فى مناقشة تقرير جورست والرد عليه .

فى ضوء هذه الشهادات التى ذكرها كتاب انجليز أو قبط ، يمكن فهم حديث كرومر عن القبط وعلاقة الاحتلال البريطانى بهم مما أورده فى كتابه (مصر الحديثة) . وقد وضع كرومر هذا التساؤل « ما هو موقف القبط تجاه المصلح الانجليزى » . وقال أن هذا التساؤل مفيد وهام ، وأن الرجل الانجليزي شديد الثقة بقضيته وبالأثر النهائى لنشاطه ، وينظر بهذه الثقة الى

العقبات التى فى طريقة والى من يرغب فى صداقتهم ، والى نشاط العناصر المعادية له فى المجتمع المصرى ، ثم يتساءل : من اقدر على محالفة الانجليزى من الجماعة التى ترتبط به برباط الدين والتى قاست من اضطهاد المسلمين لها واضطهاد « الباشا المسلم » ؟ وقال ان هذه الحجة تبدو صحيحة ولكن مادمنا نتعامل مع الشرق غير المنطقى ، فلا يجب ان نندهش اذا وجدناها خاطئة ، فالحقيقى ان القبطى.. لم يكن ذا مشاعر شديدة الصداقة للمصلح الانجليزى » . وذكر ان السبب فى ذلك ان القبط كانوا ينتظرون من الانجليز — بحكم الجامعة الدينية — أن يميزوهم فى المعاملة عن المسلمين ، وان الانجليز لم يرتضوا هذا التمييز الذى يتنافى مع « العدالة » ، وان القبطى يفهم العدالة بمعنى خاص هو أن يتميز عن غيره . واشار كرومر الى استخدام الانجليز للمسيحيين السوريين واحلالهم محل القبط فى الادارات ، وبرر ذلك بأن الانجليزى وجد — فى الأيام الأولى للاحتلال — أن القبط عامة غير أصدقاء له ، أنهم كانوا يتبعون فى أسلوب الادارة والمحاسبة طريقة قديمة يحرصون على كتمان أصولها ، وقاوموا الاصلاحات الحديثة التى ادخلها الانجليز فى هذا الشأن . ثم انه بعد أن استطال أمد الاحتلال بدأ القبط يعترفون بمزايا الادارة البريطانية ، وأن بطرس غالى أحد الأقباط الأكفاء البارزين قد شغل منصب وزير الخارجية مدة طويلة من الوقت ، وفى صدد تفاؤل كرومر من « اصلاح القبط » اشار الى دور بعثات التبشير الأمريكية والمدارس الممتازة التى أنشأتها (٧) .

وأهم ما يلاحظ هنا ، أن السياسة البريطانية بالنسبة للاختلافات الطائفية فى البلاد التى احتلها الانجليز ، كانت تتميز بالمرونة الشديدة . وانه اذا كان من المعروف أن السياسة الاستعمارية التقليدية تتحصل عامة فى جذب الأقلية الطائفية والتعاون معها وتمييزها وتجنيد الكثير منها ليكونوا وكلاء لها ، مستهدفة بذلك اثارة الشقاق الدينى أو القومى بين الجماعات البشرية المختلفة فى اى بلد . اذا كان ذلك كذلك ، فالملاحظ ان الانجليز كانوا يستهدفون ذات الهدف — على ما سيبين — ولكن بغير حرص على أن تكون وسيلة أثارة الشقاق هى الاعتماد على الأقلية . وفى الهند مثلا ، يذكر نهرو ان السياسة البريطانية كانت « تجرى على الحيلولة دون قيام المسلمين والهندوس بعمل مشترك وعلى تأليب كل طائفة على الأخرى » . ولكنها اتبعت فى ذلك أساليب مختلفة ، فبعد ثورة ١٨٥٧ اعتبرت المسلمين فى الهند أكثر نضالا وأكثر خطرا عليها « لأن ذكريات حكمهم على الهند لاتزال تراودهم . ولأنهم عزفوا عن الثقافة الانجليزية ، فعملت على اقصائهم من وظائف الحكومة واعتمدت على الهندوس الأكثر وداعة . فلما أقبل الهندوس على اللغة الانجليزية وتفجرت بين مثقفيهم الروح القومية ، ولما بدأت هذه الروح تغذى الحركة النضالية بين الهندوس ، بينما كان المسلمون متأخرين من الناحية الثقافية ، تغيرت السياسة البريطانية وعملت على أن تخص

المسلمين بحظوتها لتبعدهم عن الحركة القومية الجديدة ،« واستثمرت الحكومة البريطانية الاحتكاكات الطائفية فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، وعملت على أساسها على توسيع الشقة بين المسلمين والحركة الوطنية التى اتخذت صيغة هجومية نضالية .. » وقد ذكر فالنتين كيرول فى كتابه « أضطراب الهند » (سنة ١٩١٠) « لعله يمكن القول بثقة أنه لم يسبق لمسلمى الهند أن ربطوا مثل هذا الربط الوثيق بين آمالهم ومطامحهم ومصالحهم وبين استقرار الحكم البريطانى ورسوخه واستمراره » (٨) .

وبالنسبة لمصر ، فأن حديث كرومر يفهم منه أن النهج الذى « يبدو صحيحا » هو تخالف الحكم البريطانى مع الاقلية بسبب كونها اقليه ، وبسبب ما يجمعها بالاحتلال البريطانى من أواصر الدين الواحد . وأنه مما يفيد الاحتلال أن يعمل بهذا على اثاره التفرقة الطائفية وأن يكون له من هذه الأقلية (قاعدة سكانية) تدعم قاعدته العسكرية ومراكزها السياسية . ولكن هذا الذى « يبدو صحيحا » قد عدلت عنه السياسة البريطانية كما صرح كرومر ، فلم تعمل على أن تجذب اليها قبط مصر منذ بداية الأمر ، وارجع كرومر السبب فى هذا العدول الى أمرين هما « لا منطقية الشرق » و « العدالة الأنجليزية تجاه المسلمين » . والظاهر من حديثه أن الأمر ليس أمر « عدالة » تجاه المسلمين بقدر ما كان محاولة لاستخدام المسيحيين الشوام ، مصحوبة بمحاولة لاستخدام فئة من القبط ترتبط ببعثات التبشير الأمريكية ، وفئة من المسلمين الأغنياء تعلموا فى المدارس الأجنبية . واذا كانت لا منطقية الشرق التى ظهرت أيضا فى الهند بعد ثورة ١٨٥٧ باقصاء الأقلية المسلمة ، فان لا منطقية الشرق لم تعد تظهر فى الهند فى أوائل هذا القرن عندما بدأ الانجليز هناك يعتمدون على المسلمين ، كما لم تظهر فى بلاد شرقية اخرى مثل فلسطين . والمهم فى حديث كرومر السابق ، أن الاحتلال الأنجليزى لم يجد ترحيبا من القبط عندما بدأ ، وأن السياسة البريطانية بادلته ذات الموقف .

ويبدو أن هذه السياسة البريطانية ترجع الى سببين أساسيين :

اولهما : ان السياسة التقليدية فى الاعتماد على الاقليات ، تكون انجح ما تكون فى البلاد التى تستعر فيها الخلافات الطائفية ــ دينية كانت او قومية ــ بين المجموعات الأساسية من سكان اى بلد . واذا كان لا يمكن القول بانه لم تكن توجد فعلا أية خلافات بين قبط مصر ومسلميها قبل الاحتلال ، فان ما يمكن الجزم به فى يسر وبغير نزاع ، ان هذه الخلافات لم تكن من الحدة بما كانت عليه فى بلاد اخرى ، ولا كانت بالدرجة التى تمكن من نجاح تلك السياسة التقليدية الاستعمارية عند مجىء الاحتلال . ويمكن هنا الاشارة الى ما تقوله « البرت حورانى » فى كتابه « الأقليات فى العالم العربى » من أن الأقباط مصريون كاملون كجيرانهم المسلمين ، وأن لهم ذات

الاتجاهات الوطنية بحكم الشعور وبحكم الضرورة ، وانهم خلال الحكم البريطاني لم يحاولوا قط ان يرموا بثقلهم مع الانجليز كحماة لهم ضد « السيطرة الاسلامية » ،وانه اذا كان صحيحا أن أفرادا من القبط يتعاونون مع الأنجليز . فإن الكتلة الأساسية من الطائفة قد وقفت بثقلها مع الحركة الوطنية ، ومع الحزب الوطني ثم مع الوفد . ويذكر حوراني انه من المحتمل ان يكون السبب فى هذا الموقف يرجع الى أن القبط تحققوا من أنه عاجلا أو آجلا سيصل الانجليز الى تسوية مع الوطنيين (٩) . على انه يبدو أن هذا السبب غير سليم بتقدير ان الانجليز كانوا فى العشرات الاولى من سنى الاحتلال يعملون على تأييد وجودهم فى مصر وبتقدير أن الاستعمار كان ظاهرة منتشرة فى العالم انتشارا لا يبدو وقتها انه كان سيتقلص فى مدى قصير . كما ان السبب الذى يسوقه الاستاذ حوراني لا يفسر أن كثيرا من العناصر السياسية ذات الذكاء وبعد النظر قد تعاونت مع الانجليز منذ البداية وظلوا مدافعين عن مصالحهم ومصالح الاحتلال عشرات أخرى من السنين . وعلى العموم فقد وجد الاحتلال البريطاني القبط على هذا الموقف ، كما وجد انهم يشغلون من وظائف الدولة — باعتراف الكثيرين — مناصب كثيرة بغير أن يسبب ذلك سخطا وتذمرا شديدا بين المسلمين . وادى هذا بالسياسة الانجليزية الى ان تعدل عن المنهج التقليدى وجذب الأقلية اليها ، الى نهج آخر هو العمل الصبور على خلق الخلافات خلقا فى المدى الأطول نسبيا .

وتمثلت هذه السياسة ، فى أن تعمل السلطة البريطانية — من خلال الحكومات المصرية التابعة لها — على أن تستبعد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج ، وأن تثير فى العناصر الحاكمة من اتباعها المسلمين معايير «العدالة الانجليزية» التى أشار اليها كرومر ، والاحساس بالفوارق الدينية ، وحق «الاغلبية» فى المناصب الرئيسيه ، مع تقدير ان هذه السياسة ستلتصق تلقائيا بالحكومة المحلية المسلمة ، وبهذا يتخلص الانجليز من العنصر القبطى جزاء مالم يبد من صداقة لهم ، ويعتمدون على جاليات وأقليات أخرى من الشوام والبروتستانت وغيرهم . ومع الزمن تثور مشكلة «اضطهاد القبط» أو «استبعاد القبط» ، وتتبادل ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية ، وينمو الاحساس الذاتى لدى كل من القبط والمسلمين ، مع العمل على جذب بعض عناصر القبط اليهم . ثم تثور المشكلة فتتدخل لعلاجها لصالح القبط لتظهر بمظهر من يحميهم من المسلمين . وقد ذكر كرومر بعد حديثه عن عدم صداقة القبط بالانجليز فى بداية الاحتلال ، انهم مع الوقت « بدأوا يفهمون انهم يجب أن يعتمدوا على قدراتهم الخاصة .. » ثم تحدث عن بطرس غالى كمثل بارز لهذا الاتجاه الجديد . والمعروف أن بطرس غالى كان من غلاة المتشيعين للانجليز بين الساسة المصريين ، فكان هو المثل الذى يقدم للقبط اشارة الى ان طريق ازدهار نفوذهم هو طريق الارتباط بالاحتلال .

وقد تعاصرت هذه السياسة مع ما كاد يطرأ من شقاق بين القبط انفسهم ، بين اتجاه الكنيسة الذى كان يتزعمه البطريرك كيرلس الخامس وبين اتجاه يرمى الى تقليص نفوذ البطريرك لصالح المجالس الملية ، وذلك فى نهايات القرن التاسع عشر . وكان مصدر الخلاف عوامل متشابكة عديدة منها ما يرمى الى ترشيد ادارة املاك البطريركية وتحضير الجماعة ، ومنها مايرمى الى اضعاف نواة التجمع القبطى الدينية ممثلة فى سلطة البطريرك ، والنواة التى ترمز الى روح مقاومة القبط ضد نشاط حركات التبشير الرامية الى تفتيت هذا التجمع الدينى. وأيا كان المضمون الحقيقى لكل من الاتجاهين، فقد كاد أن يكون من اثارة بذر بذور الانقسام بين القبط . وكان بطرس غالى على رأس الاتجاه المناوىء للبطريرك ، وادى الصراع الى نجاح هذا الاتجاه فى أن يستصدر قرارا بنفى البطريرك وتجريده من سلطانه مدة زادت عن العام .

وبعد أن لاح فى الافق أن بذور «مسألة قبطية» تتشكل ، عمل الانجليز أن يظهروا بمظهر المدافعين عن «الاقليات» فى مصر ، وخاصة عندما نشبت ثورة ١٩١٩ ، ولكن باءت المحاولة بالفشل بفضل الموقف الوطنى الصارم الذى اتخذته جموع القبط ، وبفضل مدى الاستنارة التى اتسمت بها حركة الشعب وقتها وقيادته فى هذه المسألة .

ثانيهما : لم تكن مصر قط مقصورة الأثر على نفسها ، او منغلقة فى حدودها الاقليمية تأثرا وتأثيرا . وكان لمصر قبل الاحتلال وبعده نفوذ دينى ذو فاعلية ، وكانت مركزا للاشعاع الثقافى والدينى ومهبطا للدارسين فى الازهر والمعاهد من سائر بقاع الخلافة العثمانية ، ومن مسلمى الهند والافغان وشمال افريقيا وغيرها . ولاشك أن ادرك الانجليز ان اية سياسة طائفية تتخذ ضد «مسلمى» مصر ، ستترك أصداءها فى نفوس المسلمين من البلاد المختلفة ، وستكون عنصرا من عناصر العرقلة فى وجه النفوذ البريطانى والسياسة البريطانية لدى الامم الشرقية الاخرى ، التى تدين غالبية شعوبها بالاسلام . والمعروف أن الانجليز لم يحتلوا مصر لذاتها فقط ولكن لموقعها الجغرافى ايضا ، ولمركزها المؤثر فى شعوب الشرق القريبة منها . وفى تلك المرحلة كانت الجامعة الاسلامية الدينية لاتزال ذات تأثير وفاعلية فى قلوب الكثير من هذه الشعوب . ومعاملة المسلمين فى اية بقعة يلقى صداه فى سائرها، بله أن تكون هذه المعاملة فى مصر خاصة الازهر والثقافةالدينية الاسلامية .

وكان للانجليز ، فى خواتيم القرن التاسع عشر وبعدها ، سياسات يريدون تنفيذها للسيطرة على منطقة تمتد من وسط آسيا وتضم الشرق الاوسط ، كما كانت لهم مع بدايات هذا القرن سياسة مرسومة تجاه مسلمى الهند للتفريق بينهم وبين الهندوس ، وهى سياسة لايرجح أن تنجح اذا اشيع

لدى مسلمي الهند أن الانجليز يبطشون برصفاء دينهم في مصر ، مما يلقى لديهم ظلال الشك حول نوايا الانجليز منهم . ونجاح السياسة البريطانية التفرقة بين مسلمي الهند وهندوسها يرتبط بتقوية النزعة الذاتية الانفصالية لدى المسلمين ، وهذا لايتحقق الا بتقوية الانتماء الديني لديهم باعتباره رابطة سياسية . وتقوية هذا الانتماء يعني بالضرورة ارهاف مشاعر مسلمي الهند تجاه المسلمين غير الهنود من رعايا الخلافه العثمانية ومصر وغيرهما . ولهذا لاينبغي أن تكون سياسة الانجليز تجاه مسلمي مصر مما قد ينفر مسلمي الهند منها .

ومن جهة ثانية ، كانت للانجليز سياستهم الهادفة لارث «الرجل العثماني المريض» وللسيطرة من بعده ــ او أثناء حياته العليلة ــ على املاك الخلافه العثمانية وشعوبها التي تدين بالاسلام . والرباط الديني الاسلامي هو أساس قيام الخلافة العثمانية وأساس شرعيتها . لذلك كان الانجليز على حذر من اتخاذ أيه سياسة في مصر تفهم على اساس العداء او الاضطهاد للمسلمين حذر ان يزيد السخط ضدها في مناطق تريد السيطرة الآجلة عليها من الامبراطورية العثمانية .

ومن جهة ثالثة : فقد كانت فكرة الجامعة الاسلامية ، والارتباط بالخلافه العثمانية ، كانت لاتزال ذات أثر في مصر . وكانت بريطانيه تعمل على اضعاف هذا الاثر ، اقتناصا لمصر وعزلا لها عن الدولة العثمانية وعن الشعوب الخاضعة لها . وكان اتخاذ أى سياسة تنطوى على نوع من العسف أو الاضطهاد لمسلمي مصر ، مما سيترتب عليه ردود فعل في ازدياد نفوذ فكرة الجامعة الاسلامية داخل مصر ،وازدياد مشاعر الاستناد الى الدولة العثمانية. ولم يكن الانجليز ليغامرون بتهديد كل هذه المصالح ولا كانوا يغامرون بالظهور أمام الرأى العام الاسلامي بسياسة ذات لون صليبي تحيي مشاعر العداء الصليبية القديمة ، لم يكونوا يغامرون بذلك لقاء كسب غير مضمون النجاح ، وهو جذب القبط اليهم والاعتماد عليهم . والحاصل أن القبط كما لاحظ كرومر وغيره لم يقابلوا الاحتلال البريطاني بروح الصداقة .

ومن هنا يظهر الاساس لما لاحظه «ليدر» من ان السياسة البريطانية كانت تتجه أو تحاول ان تعمل على تأليف قلوب المسلمين في مصر . وهذه السياسة هي ذاتها التي حاول نابليون ــ فور دخوله الى مصر ــ ان يطبقها فيها . وهذا جوهر ماأسماه كرومر بالعدالة البريطانية تجاه الاغلبية ، والحاصل ــ كما سبقت الاشارة ــ أن الانجليز اذ عدلوا عن مناصرة القبط واستخدامهم ، عملوا على أن يستخدموا بديلا عنهم مجموعات صغيرة من الشوام المسيحيين غير ذوى الجذور الوطنية القوية في مصر او في الشام ، والذين تمتزج فيهم المسيحية بالغربة اللوطنية ، كما استخدموا بعض فئات المصريين من ذوى «الشمائل الغربية» ، من قبط تعلموا في مدارس التبشير

او مسلمين تعلموا فى ذات المدارس أو فى المدارس العلمانية الاجنبية . وبهذا استبدل الانجليز بالركائز الطائفية الدينية ، ركائز طبقية من فئات «الذوات» و «الاعيان» ، واتحدوا من هؤلاء منذ تهم فى مصر . ثم عملوا من هذا المتحد على تقوية المشاعر الذاتية بين المسلمين والقبط ، تقوية من شأنها ان تؤدى الى التفرقة الطائفية ، وذلك من خلال حلفائهم من أجانبي المسلم والقبطى .

وقد كتب «ليدر» يقول أن المسلمين لم يستطيعوا ادراك خطورة هذه السياسة ، « كان من الصعب ان يتوقع من الشرفيين انه عندما يرى المسلمون فرصة فى تولى جميع المناصب الرئيسية فى البلد ، ان يفعلوا اى شيء لاقناع الحكام البريطانيين بان فكرتهم الدبلوماسية المفضلة لهذا الوضع هى سياسة خاطئة معيبة فى الأساس» (١٠) . وذلك يمكن ان يعنى بالمفاهيم الحديثة ، ان التنافس البيروقراطى ضيق الافق قد حال دون ادراك خطورة السياسة البريطانية فى هذا الشأن . كما ذكر «ليدر» كسبب ثان لعدم تنبه الرأى العام المسلم لخطورة هذه السياسة ، ان محمد على كان يعتمد على القبط فى تحصيل الضرائب ، وكان يعين منهم معاونين له فى حكمه ذى الطابع الاستبدادى ، وان ادراك هذا الامر يقدم سببا لما يمكن ان يشعر به المسلمون من شكوك تجاه تعيين القبط فى المناصب الرئيسية (١١) . ولاشك فى صحة الملاحظتين اللتين سجلهما المؤلف . لكن مايتعين ملاحظته ، ان السبب الاول تقع تبعته على العناصر البيروقراطية من الطبقات الحاكمة من المسلمين ، الذين يستبد بهم التنافس للفوز بمزايا المناصب الكبيرة الى حد الترويج لفكرة «الكفاءة» الدينية واثارة الفرقة بين مسلمى مصر وقبطها . وأن السبب الثانى تقع تبعته على ذات العناصر من الطبقات الحاكمة من القبط الذين أعانوا حكم محمد على الاستبدادى وحكومات من سبقوه ضد الجماهير .

ثانيا :

الجانب الثانى من السياسة البريطانية تجاه الاقليات فى مصر ، يرتبط بمسألة الامتيازات الاجنبية وموقف الانجليز منها . والحاصل أنه عندما أحتل الانجليز مصر ، كانوا يسعون للسيطرة الكاملة عليها . ولكن وجود الامتيازات الاجنبية شكل عقبة قوية فى وجه السيطرة البريطانية الكاملة على مصر ، وفى وجه أى اجراءات تتخذها السلطة البريطانية لاعادة بناء جهاز الدولة المصرى على النحو الملائم لسيطرتهم ولمصالحهم ، وبعبارة كرومر «وجدوا أنفسهم (الانجليز) محصورين فى كل اتجاه بتلك الامتيازات التىكانوا هم مع غيرهم من الامم الاجنبيةيتمتعون بها» (١٢) . ووقفت الامتيازات الاجنبية حجر عثرة فى وجه أى تنظيم أراد الانجليز وضعه فى نظم الضرائب أو الادارة أو القضاء ، وفى مجال التشريع بصفة خاصة . وحاول الانجليز أن ينقصوا من هذه

الامتيازات . ولكنهم لم يتمكنوا خلال السنوات العشر الاولى من الاحتلال ، ان ينجزوا أكثر من اصلاحين اثنين محدودى الاهمية ، الاول يتعلق بالحق فى اصدار تشريعات عامة فى بعض المسائل الجنائية بشرط موافقة قضاة المحكمة المختلطة (بدلا من استلزام موافقة حكومات الدول صاحبة الامتيازات)، والثانى يتعلق بانطباق ضريبة المنازل ورسوم الدمغة والرخص على الاجانب. ويذكر كرومر أن كلا من خصوم بريطانيا واصدقائها وقفوا ضد الغاء الامتيازات أو تعديلها . وكان كرومر يرى أن ماتفتقده التنظيمات فى مصر — تحت حكم الاحتلال — هو وجود جهاز تشريعى قادر على اصدار القوانين الواجبة التطبيق على كافة سكان البلاد ، وأن الامتيازات الاجنبية تقف ضد ايجاد هذا الجهاز ، كما كان يرى أن نظاما للتشريع يقوم على «الدبلوماسية» أى على استلزام موافقة الدول الاجنبية (صاحبة الامتيازات) على كل تشريع، هذا النظام يصل بالنشاط التشريعى الى طريق مسدود (١٣) . ولهذا لم تستطع بريطانيا أن تفرض هيمنتها الكاملة على مصر — اهليين وأجانب — مع قيام هذه الامتيازات.

فلما جاء عام ١٩٠٤ وقع الانجليز مع الفرنسيين «الاتفاق الودى» الذى اعترفت فيه فرنسا باطلاق يد بريطانيا فى مصر ، نظير اعتراف بريطانيا باطلاق يد فرنسا فى مراكش . كما صدرت تصريحات من حكومات المانيا وايطاليا والنمسا بعدم اعتراض عمل بريطانيا فى مصر . وبهذا الوضع الدولى الجديد الذى اعترفت به الدول الكبرى لبريطانيا فى مصر ، بدأ الانجليز يطرحون اقتراحات عملية تكفل لهم السيطر الكاملة على مصر وعلى أجهزة الدولة بها ، مع الحرص بقدر الامكان على عدم المساس بجوهر المصالح الاجنبية للدول صاحبة الامتيازات بها .

وتمثلت السياسة البريطانية فى هذه المرحلة الجديدة فى السعى لتحويل وجهة الرعايا الاجانب المقيمين فى مصر ، من الارتباط بالدول صاحبة الامتيازات التى ينتمون الى جنسياتها ،الى الارتباط بسلطة الاحتلال البريطانى وحدها . وقد أشار كرومر فى تقريريه السنويين اللذين اصدرهما عن سنتى ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ الى مايراه ملائما من نظم جديدة يمكن أن تستبدل بنظام الامتيازات ، والى مايراه من تكوين جهاز تشريعى فى مصر يصدر قوانينا تطبق على المصريين والاجانب على السواء . (وكانت تقارير كرومر السنوية قبل ١٩٠٤ خالية من الاشارة لتعدل نظام الامتيازات) . واقترح كرومر تكوين الجهاز التشريعى فى مصر «بانتخاب هيئة مختلطة أجنبية تختار الحكومة المصرية بعضها ويختار أصحاب المصالح الاجانب البعض الآخر ، ويتراوح عدد الجميع مابين ٢٥ ، ٣٠ عضوا على الا يكون لدول أجنبية سوى عدد معين» وأن يكون لبريطانيا فى هذه الهيئة من يمثلها من الموظفين الانجليز فى مصر ، وتعرض على هذه الهيئة القوانين التى تسرى على الاجانب ، واقترح الا تكون قراراتها نافذة الا بتصديق الحكومتين المصرية والانجليزية (١٤) .

وذلك اخضاعا لهذه الهيئة وللمصالح الاجنبية التى تتمثل فيها للسيطرة الانجليز وحدها . وكان اهم ما جاء فى تقرير ١٩٠٥ هو الابقاء على الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، مع خلق مجلس جديد يتكون من رعايا الدول صاحبة الامتيازات الاطراف فى المحاكم المختلطة ، بالطريقة السابق الاشارة اليها ، واقترح أن يكون تمثيل الاجانب فى هذا المجلس حسب «المصالح المحلية» لا حسب الرعوية الوطنية للاجنبى - مع تحديد حد أقصى للتمثيل فيه بالنسبة لكل رعوية ومع الغاء المحاكم القنصلية (١٥) .

ومن الواضح أن تمثيل الاجانب حسب المصالح المحلية فى مصر ، وسيلة من وسائل ربط الاجنبى المقيم فى مصر بمصالحه فيها مرتبطا بالولاء لهذه المصالح ، لا بصفته الرعوية ولا بتبعيته الوطنية للدولة التى انحدر منها . وهذا مما يمكن الانجليز فى مصر من ربط هؤلاء الاجانب بهم فى مصر . وفى تقرير ١٩٠٦ ، زاد كرومر اقتراحاته تحديدا ، واشترط فى صاحب الصوت الانتخابى من الاجانب أن يكون مضى على سكناه مصر ثلاث سنين على الاقل ، والا يقل مايدفعه من ضرائب أطيان وعوائد أملاك عن مبلغ معين (١٦) . وذلك احكاما لتنفيذ هدفه من تحويل تبعية الاجانب فى مصر من دولهم الام الى بريطانيا .

والمهم فى هذا المجال ان كرومر عندما يضع هذا الاقتراح التشريعى أو الدستورى ، انما يربطه بفكرة سياسية ، أساسها العمل على صهر الرعايا الاجانب القاطنين فى مصر فى مجموعة سكانية منعزلة على نحو ما عن دولهم الأم وأوطانهم الاصلية ، ومرتبطة فى مصر بسلطة الاحتلال البريطانى . واذ كان نظام الامتيازات من شأنه ان يديم الرباط بين الاجنبى المقيم فى مصر وبين الدولة التى انحدر منها، باعتبار مايكفله انتماؤه لهذه الدولة من حماية امتياز له ولمصالحه فى مصر مهما طال انفصاله عن دولته . فلاشك أن الغاء الامتيازات سيفصل او يضعف مع الزمن ارتباط الاجنبى ببلده الاصلية ، وهنا قدر كرومر أن تكون السلطة البريطانية فى مصر هى وارثة انتماء هؤلاء ووارثة ولائهم ، عن طريق المجلس التشريعى الذى اقترح قيامه ، وعن طريق سيطرة هذه السلطة على مقاليد الحكم فى مصر وعلى هذا المجلس بالذات . ويذكر كرومر فى تقرير ١٩٠٥ انه بالنسبة للاوروبيين الذين جعلوا مصر موطنا لهم ، فانه راغب فى حمايتهم من أية اجراءات تعسفية من جانب الحكومة ، مما كانت الامتيازات تحميهم منها ، وانه ليس اقل منهم أوروبية فى الحرص على كفالة هذه الحماية ، ويقول «ان الوضع الممتاز يضمنه لهم أن يعدوا هم قوانينهم الخاصة ، بدل ان يعتمدوا فى ذلك على تقلبات السياسات الاوروبية ، وعلى آراء تتخذ بواسطة الآخرين فى خمس عشرة عاصمة مختلفة من عواصم العالم ..» . ويشير الى ان المسئولين فى هذه العواصم المختلفة ، مهما كانت نواياهم حميدة ، فهم لاشك يجهلون المتطلبات المحلية لرعاياهم فى مصر ، ثم يشير الى افضلية اتخاذ القرارات فى «أرض المشكلة» (١٧) .

والمهم أيضا ، أن هذه السياسة التي رسمتها بريطانيا بقلم عميدها في مصر ، كان لابد لها من فكره نظرية أو «فكره قومية» او نـوع من «جامعــة سياسية ما «ملائمة لها تستند اليها ، أو تمثل التعبير الاستراتيجي عنهـا واطار عملها في المدى الطويل ،وكانت هذه الفكرة هي النظرة الى مصر «كجماعة دولية» ، تتكون من مجموعات عديدة من السـكان المسـلمين والمسـيحيين والاوروبيين والآسيويين والبدو ... الخ . وهذه هي الفكرة التي عبر عنها كرومر نفسه في الفصل الاخير من كتابه ، « مصر الحديثة » عندما تحدث عن مستقبل مصر كما يراه (١٨) . وصور فيه مصر على أنها ليست وحدة سياسية واحدة ، وانما تتكون من جماعات منفصلة عن بعضها ، تتمثل في المسلمين والمسيحيين والاوروبيين والاسيويين والافريقيين . وقال ان الحكم الذاتي لمصر لايتصور أن يكون عمليا أو قابلا للتحقيق بغير اضرار بمصالح أي من هذه المجموعات . الا اذا قام على اساس انصهار القاطنين في مصر كلهم في كيان حكومي واحد . واسمى مصر «مصر الدولية» ، وقال ان هذا الامـر قـد يستغرق سنين أو اجيالا ، وانه مالم يحدث فان اية فكرة عن الحكم الذاتي يجب استبعادها . وبهذا فانه يتعين على الجيل الصاعد من المصريين ، ان يكون أكثر حكمة وبعد نظر فيقبل التعاون مع الاوروبيين . ويظهر من ذلك ان كرومر كان يروق له أن يصور مصر على أنها ليست امة او جماعة سياسية متميزة ، وانما هي عدد من الجماعات السياسية المنفصلة بعضها عن بعض . وهو في تعداده لهذه الجماعات تفادى ذكر «المصريين» . وهو عنـدما يطمس هذا الوجود المصري انما يريد أن يطمس لدى المصريين الوجـود الاجنبي في مصر . ويصبح الجميع جاليات وجماعات ليس لواحد منها وجه اصالة على غيره ، وليس لبعضها رابط وطني يجمعها .

فكان لابد من تفتيت الجماعة الوطنية المصرية الى جمـاعات صـغيرة لايربطها رباط وطني واحد . وبهذا التفتيت تبدو الكتلة السكانية الاوروبية كجماعة من ضمن جماعات المجموعة المصرية ، وتستقر بهذا على وضع متعلق ومريح في اطار الهيمنة البريطانية ، وكان انشـاء مجلس تشريعي يمثل فيـه الأجانب ، كان هذا ركنا من اركـان هذا الفهم للجمـاعات المصرية . وبقول كرومر للأوروبيين من سـاكني مصر دفاعا عن اقتراحه ، ان انشـاء مجلس تشريعي أجنبي محلي في مصر بدلا من نظام الامتيازات ، يرسي حجر الاساس للقومية المصرية بأحسـن معانيهـا ، وبالمعنى العملي الوحيد لهـذا التعبير الغامض » (١٩) .

وكان لابد لكرومر — اتسـاقا مع فكرته عن مصر كجمـاعة دولية — أن يعمل جهده لتجريد الحركة الوطنية المصرية من مضمونها الوطني والقومي ، وان يعمل على صبغها بالصبغة الاسلامية باعتبارها حركة الجماعة الاسلامية ، وليس من المصادفة انه في ذات التقرير السنوي الذي تحدث فيه عن اقتراحه

انشاء المجلس التشريعى الأجنبى (تقرير ١٩٠٦) تكلم كثيرا محاولا اثبات ان الحركة الوطنية المصرية وقتها ليست الا حركة للجامعة الاسلامية « اذ قلنا ان الحركة الوطنية المصرية الحالية ليست الا حركة الى الجامعة الاسلامية ، لم يطابق قولنا الواقع من كل وجه ، ولكن لا ريب فى كون هذه الحركة مصبوغة صبغا شديدا بصبغة الجامعة الاسلامية ..» . ولكنه فى هذا التقرير الرسمى لم يستطع ان يتجاهل واقع الحركة الوطنية تجاهلا كاملا ، فأبدى تحفظات على هذه الفكرة : مع تأكيد ان الدين أعظم قوة محركة فى الشرق وأن الشرقيين لا تحلو لهم حكومة كالحكومة الثيوقراطية . ومع تأكيد ان الجامعة الاسلامية هى « عنصر من عناصر الحالة المصرية » . وأن المقصود بالجامعة الاسلامية « بوجه الاجمال اجتماع المسلمين فى العالم كله على تحدى قوات الدول المسيحية ومقاومتها . فاذا نظر اليها من هذا الوجه وجب على كل الأمم الاوروبية التى لها مصالح سياسية فى الشرق ان تراقب هذه الحركة مراقبة دقيقة ...» . كما أن الجامعة الاسلامية تعنى الخضوع للسلطان العثمانى وترويج مقاصده ، وانها «تستلزم بالضرورة الاحقاد الجنسية والدينية الا فيما ندر ..» . ثم يعود كرومر ويعترف بوجود حركة وطنية ولكن ممتزجة بالحركة الاسلامية « بحيث لا يسهل على الانسان أن يقول أين تبتدىء احداهما وتنتهى الأخرى » . ثم يهاجم الحزب الوطنى ونشاطه ويقول « ربه قائل يقول الا رجاء اذا للجامعة الوطنية المصرية ، فأجيبه ان لا رجاء لها على الصورة التى يتصورها الحزب الوطنى » . ثم يعود الى اقتراحه النظرى وهو « أن تكون الجنسية المصرية شاملة لكل القاطنين فى القطر المصرى بغض النظر عن نحلهم وملتهم وأصلهم وفصلهم ، ان هذه الجنسية هى الجنسية الوحيدة الممكنة الحصول المستطاعة الانشاء .. » ثم يتكلم عن انه لم يبق الا عائق واحد فى هذا المجال وهو الامتيازات الأجنبية التى يتحتم معها « انقسام المصريين والأجانب القاطنين فى مصر قسمين منفصلين كأنهما جيشان متضادان ، ورد على ذلك أن طوائف الأوروبيين النازلين فى بر مصر لا تتحد مصالحها معا » . ثم يقدم اقتراحه انشاء مجلس شورى محلى يدخله الأجانب وأن « هذا المجلس خير واسطة تأول الى اشتراك الطوائف المختلطة التى تسكن وادى النيل .. وأول خطوة تؤدى الى انشاء وطنية مصرية لا تضر بمصالح مصر الحقيقية (٢٠) » .

والحاصل انه رغم الاثارة الطائفية التى حدثت من سنة ١٩٠٨ — ١٩١١، وانعقاد كلا المؤتمرين القبطى والاسلامى ، رغم ذلك فأن كلا من المؤتمرين رفض مبدأ التمثيل الطائفى فى المجالس النيابية رفضا صريحا . ولكن رغم هذا الرفض ايضا ، فقد انشئت الجمعية التشريعية «بالقانون ٢٩ لسنة ١٩١٣» ، كجهاز استشارى للتشريع يحل محل الهيئتين السابقتين وهما الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . وانتهزت فرصة انشاء هذه الهيئة

الجديدة ليقرر القانون بشأن تشكيلها مبدأ التمثيل الطائفى ، فكانت اول مؤسسة نيابية من مؤسسات الدولة فى مصر الحديثة يتقرر فى تكوينها رسميا هذا المبدأ . وكان من وضع نظام الجمعية هو اللورد كيتشنر المعتمد البريطانى الذى خلف اللدون جورست فى مصر . وكان الحرص عند وضع نظامها على تقرير مبدأ التمثيل الطائفى ــ رغم الرفض الصريح له من الرأى العام القبطى والاسلامى ، كان ذلك كاشفا عمن هو صاحب الاهتمام الأساسى بتقريره .

والملاحظ أن تقرير مبدأ التمثيل الطائفى ، لم يكن مقصودا به فقط تأكيد التفرقة بين القبط والمسلمين وغيرهم ، ولكنه كان أيضا تقريرا لازما لتبرير ايجاد الهيئات التشريعية ذات التكوين المختلط بالانتخاب والتعيين معا ، باعتبار أن التعيين هو الاسلوب الذى يكفل تمثيل الجماعات السياسية او السكانية التى لايفضى طريق الانتخاب الى تمثيلها . واصطناع الخلافات الطائفية امر لازم لتأكيد سلطة الحكم الاستبدادى وتبرير وجوده ، اذ يظهر هذا النوع من الحكومات بمظهر الحكم والفيصل بين جماعات شعبية متعادية او غير متجانسة ، ويبرر وجوده لدى كل منها بوصف أنه الحارس لها الكفيل بسلامتها من جور الجماعات الاخرى . والقول بالتمثيل الطائفى يؤدى الى القول بأن نظام الانتخاب العام ليس من شأنه تحقيق مصالح كافة المجموعات. ومن ثم يتعين أن يعطى الحاكم سلطة التعيين فى المجالس النيابية منعا من طغيان اية مجموعة على الاخرى . وبهذا الستار تتأكد التفرقة الطائفية من جهة ، ويتأكد احساس كل نائب بانتمائه الى جماعة محدد متميزة الا الى الجامعة الوطنية العامة ، وبهذا ايضا تتأكد سلطة الحكومة على هذه المجالس . ومن جهة ثانية ، فيظهر ان كان المقصود فى تقرير مبدأ التمثيل الطائفى فى الجمعية التشريعية ، أن يكون مقدمة لتكوين المجلس الذى اقترحه كرومر من الاجانب القاطنين فى مصر ، وان يكون تمهيدا يسوغ تنفيذ اقتراح كرومر مستقبلا عندما تلغى الامتيازات .

وقد تم اعداد قانون انشاء الجمعية التشريعية خفية من الرأى العام الذى كان يطالب بانشاء هيئة برلمانية ذات تكوين تمثيلى شامل واختصاص تشريعى مطلق ، «ولم ينشر قبل وضعه فى الصحف لكى تدرسه وتبدى ملاحظاتها عليه ، ولم يعرض على الامة كذلك لتبدى رأيها فيه .. وظهر القانون فجأة وبعد توقيع الخديو عليه (٢١) .. وكتبت الجازيت تقول ان الرأى العام بقى جاهلا بالامر حتى اللحظة الاخيرة ، لا بالنسبة لتفاصيل الدستور الجديد الذى سيحكم به ، ولكن بالنسبة لتاريخ نشره ، كما أن كلا من الخديو واللورد كتشنر كانا بعيدين عن مصر عندما صدر ...» (٢٢) .

نصت المادة الثانية من قانون تشكيل الجمعية على أن «تؤلف من أعضاء قانونيين بحكم وظائفهم وهم النظار ، وأعضاء منتخبين يبلغون ٦٦ عضوا . وأعضاء معينين بأشخاصهم يبلغون ١٧ عضوا منهم الرئيس وأحد الوكيلين» يعينون على نحو يكفل النيابة عن الاقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا من

الانتخابات ..» ونصت المادة الثالثة على أن الاعضاء المعينين وهم ١٥ عضوا (غير الرئيس والوكيل المعين) يكونون على النحو الآتي : اربعه من القبط ، وثلاثة من عرب البدو ، وتاجرين وطبيبين ومهندس واحد ، واثنين من رجال التربية العامة والدينية وواحد من المجالس البلدية (٢٣) وهكذا لم تشأ السلطة الحاكمة أن تؤكد وجود اقلية واحدة في مصر وهي القبط ، بل اضافت اليها اقلية اخرى هم عرب البدو . وقد عين بالجمعية من القبط قليني فهمي باشا ومرقص سميكة بك وسنيوت حنا بك وكامل صدقي بك (٢٤) . والملاحظ أن باقي المعينين لم يكن فيهم قبطي واحد ، رغم ان صفاتهم في التعيين لاتوجب أن يكونوا مسلمين ، كالاطباء والمعلمين وغيرهم .

ومن أهم مايعبر صراحة عن مغزى السياسة البريطانية في هذا الشان ، ان كرومر كتب الى كيتشنر في تاريخ مقارب لتكوين الجمعية التشريعية يقول له «بالنسبة لأي تمثيل حقيقي للشعب المصري ، تمثيل يمكن الى درجة ما أن يحل محل الحكم الشخصي ، فانه من المحتمل أن يكون أكثر الاشياء حكمة في هذه الفتره : هو ان تترك هذه المساله كلها ... ان التمثيل الوطني في مصر — بالمعنى الذي يستعمل فيه هذا التعبير عامة — هو محض سخافة ، وذلك يرجع الى سبب جد طبيعي وكاف ، وهو أن المصريين ليسوا امة ، وانه بقدر مايستطيع المرء الآن أن يتنبأ ، فلايبدو انهم سيكونون امة في اية ظروف خلال مدى حياة اي شخص يعيش الان . وانما هم تراكم عشوائي من عدد من العناصر المتنوعة والمولدة » (٢٥) .

والحاصل ايضا انه مع بداية الحرب العالمية ١٩١٤ ، اعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، وفقدت مصر بهذا الاجراء استقلالها الاسمي . وعمل الانجليز خلال سني الحرب على اعداد المشروعات لتعديل التنظيمات المصرية بأسرها بما يكفل لهم حكما سافرا مباشرا كاملا فيها . وكان من أهم بنود البحث ، دراسة الامتيازات الاجنبية واقتراح الحلول لتعديلها طبقا للخطة التي رسمها كرومر من قبل . وشكلت سنة ١٩١٧ لجنة لدراسة نظام الامتيازات ، كان من أبرز عناصرها سير ولم برونايت المستشار القضائي (والذي تولى بعد هذا منصب المستشار المالي خلفا للورد سيسل ادوارد سيسل) . واعدت اللجنة كثيرا من المشروعات والتقنينات الجديدة والنظم التي تنسجم مع نظام الحماية . واعد برونايت مشروعا أسمى بمشروع الاصلاح الدستوري ، مؤداه ان تبقى الجمعية التشريعية بسلطاتها الاستشارية ، وأن يتكون الى جانبها مجلس يضم الوزراء المصريين والمستشارين الانجليز وممثلي الجاليات الاجنبية والعناصر القاطنة في وادي النيل . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة بعد التصديق عليها من الحكومة وبعد موافقة وزير الخارجية البريطانية . يذكر اللورد لويد تعلقا على هذا المشروع ، انه كان محاولة لوضع مقترحات كرومر في التطبيق ، كما يذكر انه

اذا كان مشروع كرومر سنة ١٩٠٦ قد قوبل بعداء من جميع الاتجاهات ، فانه عندما اعيد ذات المشروع فى صورة مشروع برونايت سنه ١٩١٨ ، لم يحظ بأى تأييد على الاطلاق من أى من الاتجاهات الموجودة . ويذكر الاستاذ الرافعى ان هذا المشروع الذى ظهر للرأى العام فى نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من الاسباب الهامة التى عجلت بالثورة » .

وبهذا يظهر مدى ماكان من خطة السياسة البريطانية على أن تبنى أجهزة الدولة فى مصر ومؤسسات الحكم فيها على اساس من التجزئه والانقسام بما يمكن من السيطرة عليها ، وبما يسمح بذوبان وجودها والوجود الاجنبى برمته فى خضم الفوارق بين الجماعات المختلفة . وكان لهذه السياسة التى اصرت عليها كافة المقترحات الانجليزية بالنسبة لانشاء المجالس التشريعية فى مصر . كان لها فائدتان . أولاهما تعديل الامتيازات الاجنبية لمصلحة السيطرة البريطانية المنفردة على مصر ، وتوطين الاجانب القاطنين فى مصر وتحويلهم من جاليات اجنبية الى «أقلية مصرية» أو مجموعة من المجموعات السكانية فى مصر ، تشكل احدى دعائم السياسة البريطانية فيها . وثانيهما تحويل الجامعة الوطنية المصرية الى جماعات من الطوائف الدينية كالمسلمين والمسيحيين والقبط ، ومن الجماعات الحضارية المختلفة كالبدو والحضر ، وأن تبنى مؤسسات الدولة على أساس هذا التعدد والانقسام الشعبى ، ولتتحول الجامعة الوطنية الى «جامعة دولية» حسب تعبير كرومر ، وتصبح السلطة واحدة لبريطانيا والجماهير أشلاء مفككة .

ثالثا :

والجانب الثالث من جوانب السياسة البريطانية فى هذا الشأن ، يتعلق بسعى بريطانيا لتبرير وجودها الدائم فى مصر بحماية الاقليات فيها ، سواء تمثلت هذه الاقليات فى القبط أو القاطنين الاوربيين . وكانت تحرص على الاستناد الى هذا المبرر أمام الرأى العام الاوروبى لصياغة وضع مصر الدولى على أساسه ، كما كانت تتخذه ذريعة للتدخل المستمر فى شئون مصر الداخلية . واذا كانت مصر لاتعرف فروقا قومية ولا لغوية بين أهلها ، فلم يكن أمام بريطانيا الا الفروق الدينية تحاول الارتكاز عليها ، والتحيز الدينى من شأنه ان استخدم أن يوفر للسياسة البريطانية حجة قوية تصم المصريين بالتخلف الحضارى ، وتمد بريطانيا بمبررات لاتنتكس فى الظاهر عن قيم الحضارة الحديثة وعن المفاهيم العلمانية والقومية التى قامت عليها الجماعات فى أوروبا. بهذا عمل الانجليز على النظر الى الاوروبيين من قاطنى مصر بوصف أنهم مسيحيون ، وباعتبار أن الغالبية من اهل مصر المسلمين تتصف بالتعصب الدينى ضدهم . واذا كان المسلك «المصرى» لغالبية القبط ازاء المسلمين لم يوات بريطانيا بما يؤيد حجتها منذ بداية الاحتلال ، فقد عملت

على استخلاص حجة التعصب الاسلامى ضد مسيحيى أوروبا فى مصر ، على أن تنتهز مستقبلا فرص التفرقة بين القبط والمسلمين .

وليس يغيب عن البال ، أنه فى اوج اشتعال الثورة العرابية ، وقعت مذبحة الاسكندرية فى «يونية سنة ١٨٨٢» ، قبل احتلال الانجليز مصر بأسابيع معدودة . وبدأت المذبحة بشجار بين احد المالطيين من رعايا الانجليز وبين مكارى من الاهلين حول اجرة ركوب الحمار ، وأسفرت عن قتل ٧٥ من الاوربيين و ١٦٣ من الاهلين (٢٦) . واستغل الانجليز الحادث فى حملة مركزة على التعصب المصرى ضد الاجانب وضد المسيحيين ، وقدر له أن يصبح التمهيد للتدخل البريطانى المسلح فى مصر واحتلالها . وبقيت ذكرى الحادث سلاحا يرفعه الانجليز فى وجه المفاوض المصرى اذا طالبهم بالجلاء ، مدللين به على مايمكن ان يحيق بالاجانب من أخطار اذا ترك امر حمايتهم للحكومة المصرية . وكان هذا عين ماأكده كيرزون وزير الخارجية البريطانى فى مفاوضته مع عدلي يكن سنة ١٩٢١ ،عندما ذكره بحوادث ١٨٨٢ وحادثة دنشواى (٢٧). ولم تكف تقارير كرومر والدعاية الانجليزية عن اتهام المصريين بتهمة التعصب الدينى وكراهة الاجانب ، واستغلت فى ذلك حادث دنشواى وغيره من الحوادث الفردية .

ويمكن لقارىء التاريخ أن يلحظ ، أن حادث دنشواى كان علامة هامة من علامات الطريق ، فى توجه السياسة البريطانية الى اثارة مسألة التفرقة الطائفية فى مصر ، والطعن على المصريين المسلمين بالتعصب ضد المسيحيين عامة . لقد وقع حادث دنشواى فى يونية ١٩٠٦ كما هو معلوم . واثير الموضوع بمجلس العموم البريطانى بعدها بايام قليلة ، فلم يجد كل من ادوارد جراى وزير خارجية بريطانيا واللورد كرومر ، لم يجدا دفاعا يدفعون به بشاعة المسلك البريطانى تجاه المصريين ، الا الزعم بأن الحادث هو أثر من آثار التعصب الدينى لمسلمى مصر ضد المسيحيين الاوروبيين . وقصدت السياسة البريطانية من اثارة هذه «التهمة» الى صرف الانظار عن مسلك الاحتلال البريطانى فى دنشواى الى النعى على المصريين بما تثيره فكرة «التعصب» من معانى العدوان والتخلف معا ، والى استثارة الراى العام الاوروبى ضد المصريين ، بتصوير ان الحركة المصرية لاتخص الاحتلال البريطانى بالمقاومة » ولكنها تعادى المصالح الأوروبية عامة .

يذكر الاستاذ ميخائيل شاروبيم ، بعد أن حكى قصة دنشواى بتفصيل شديد وجاءت بعد ذلك صحف الانجليز ملأى بآيات الطعن والتهديد ، وكلها يقول ان التعصب الدينى ضد الاحتلال واصحابه قد بدأ بسائر معانيه ، وكلها اليد التى تحرك هذا الشر الجسيم قادرة قوية ، اذا تركت وشأنها لاتلبث أن تقلب كل نظام احدثه الانجليز فى مدى الاربعة وعشرين سنة رأسا على عقب . وقام صاحب سياستهم فى دار ندوتهم يقول ان ذلك التعصب أصبح

عاما شره مستطيرا ، فلابد من ايقافه عند حده ، ولابد من مراقبة اصحاب الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية ، العاملة على اعلاء منار الاسلام بكل وسائل التخريب والدمار . ثم برز الامر الى حامية جزيرة مالطة وحامية جبل طارق . بأن يكونوا على أهبة السفر الى مصر ، قالو لان الطبقة المتعلمة من المصريين تميل ميلا أكيدا الى جعل مصر تابعة لدار السلطنة العثمانية بمعنى التابعية التصميمة ، أو أن تكون للمصريين أنفسهم لا لغيرهم» (٢٨) .

وكتب الشيخ على يوسف فى المؤيد ، ان اتهام المصريين بالتعصب الدينى فى دنشواى هو خطأ مقصود بذاته لتخفيف شناعة مافعله الاحتلال لدى الراى العام «أن اللورد كرومر وجد من هذا المضيق الخطر فرجا له ولوزير الخارجية فى جلسة ثالثة ، فاتهم الامة المصرية كلها بالتعصب الدينى على الاوروبيين ...» . وذكر أن ادوارد جراى لم يجد مايسكن به ثائرة المعارضين له على حادث دنشواى . الا أن يتهم المصريين بالتعصب الذى يخشى شره على شمال أفريقيا كلها ، وأن كرومر لم يكتف بهذه التهمة ، ولكنه نعى على المصريين انهم مصابون بعقم ابدى مرجعه الى « الجمود الدينى الذى يقف بأهله الى ماقبل الف سنة للوراء» . وأن الانجليز لجأوا الى هذه التهمة كجزء من تحول سياستهم المعلنة بالنسبة لمصر بعد وفاقهم ١٩٠٤ مع الفرنسيين . اذ استبدل كرومر فى تقاريره السنوية بالاحتلال المؤقت احتلالا دائما ، ويدعم نفوذ الخديو (تقرير كرومر ١٨٩١ ــ ١٨٩٢) الى الطعن فى سلطته الشخصية (تقرير ١٩٠٥ ــ ١٩٠٦) ، كما استبدل بفكرة أن مصر وطن للمصريين خاصة، فكرة أنها مشاع بين جميع العناصر فيها مع بقاء الامتيازات الاجنبية لنزلائها (٢٩) . وكتب مرة يدرأ تهمة التعصب بقوله أن التعصب المعروف عند الغربيين عن أهل الشرق ، هو اثارة روح العداء من المسلمين ضد المسيحيين بما يحمل على العدوان . وأنه اذا قيل ان حادث دنشواى هو مظهر لهذا التعصب ، بأن « فى البلاد من قديم الزمان اديان مختلفة يتجاوز اهلوها فى المنازل ويتشاركون فى المرافق ويتنافسون فى الاعمال ، فلم تكن بين المسلمين والاقباط تلك الروح الشريرة ..» . ونفى التعصب عن المصريين بحجج لاتخلو من طرافة ، وبما يعنى أن التعصب أو العصبية ليست شرا كلها ، انما هى روح التماسك ضد الانحلال القومى ، وهذه العصبية التى تفتقد مصر خيرها المعتدل ، لا وجه لاثارة التهمة عن قيامها بشرها المتطرف . وقد وفد على مصر أيام محمد على طوائف من المسيحيين الغربيين والشرقيين من ارمن واروام وسوريين وفرنسيين وأيطاليين وانجليز وأمريكيين ، ومن بروتستانت وكاثوليك وارثوذكس ، ومن عمال وتجار وصناع وهمل ومتشردين ، فكان منهم الموظفون ، وكان منهم رئيس وزراء هو نوبار المسيحى الأرمنى الذى كان يرأس احتفال موكب المحمل الشريف «هل يوجد فى امة غير الامة المصرية المسلمة مثل هذا التساهل ، فيرأس احتفالا دينيا مسيحيا مسلم أو غير مسيحى» ، «هل الأمة التى تربى أبناءها على أيدى الاساتذة

من غير دينها .... تعد متعصبة» ، وتساءل كيف يعد المصريون متعصبين والاروام يبيعون الخمور ويربون الخنازير والبنوك تتعامل بالربا الحرام في الاسلام ، «أيها المدعون ، راقبوا الله فى أمة رزئت بالاهمال فى شئونها حتى انحلت عرى الجامعة بين افرادها ، وذهبت منها ريح العصبية في كل شيء . والعصبية قوام الطوائف وقوام الجماعات وقوام الامم . فحرام عليكم مع هذا الانحلال أن تتهموها بالتعصب في أشد حالاته . أيها الزاعمون راقبوا الذمة في أمة منيت بالاحتلال الاجنبي القوى ، وهو يريد أن ينتهز الفرص ليحدث فيها الحدث الاكبر فيقضي على بقية استقلالها» (٣٠) .

وذكر مصطفى كامل أن حادثة دنشواي بددت ادعاء كرومر الذى لم يمل من تكراره أعواما طويلة ، من أن أمراء مصر وكبراءها هم وحدهم من يقاوم الاحتلال لانه سلبهم سلطانهم ، وأن الفلاحين من جمهرة المصريين يحبون الاحتلال حبا جما ، فجاءت دنشواى تكشف صداما عنيفا بين الفلاحين والاحتلال ، وهذا ما ألجأ الانجليز الى العدول عن دعواهم السابقة الى دعوى التعصب . وذكر أن التعصب بمعنى العداوة الدينية غير موجود فى مصر مطلقا، وهو تهمة مفتراه . لان الاسلام يأمر بالتسامح وقد تزوج النبى عليه الصلاة والسلام من مسيحية ، ولأن «المصريين هم أكثر المسلمين تسامحا من غيرهم ، فان المسلمين عاشوا قرونا طوالا مع اخوانهم المسيحيين من الاقباط ...» . وذكر أن انعطاف المصريين نحو الشعوب الاسلامية الاخرى طبيعى ، وانهم يتمنون أن يروا تركيا دولة قوية راقية «ولكن لاتوجد هناك أمور سياسية لها ارتباط بآمالنا أو آمال تركيا فيما يتعلق باستقلالنا ، لاننا نعرف حق المعرفة أن وجود مثل تلك الامور قد يجمع كلمة اوروبا ضدنا .. » (٣١) .

ورد مصطفى كامل على تهمة «التعصب» بأنها اثيرت فى صدد حادث دنشواى ، وطالب مثيرى الاتهام بأن يقدموا البرهان على صحة دعواهم «هل قامت مظاهرة واحدة ضد المسيحيين» ؟ وقال «ان كل ماقدمه جناب اللورد (كرومر) من البرهان لانجلترا هو كتاب بدون أمضاء قيل ان كاتبه مسلم ...» (٣٢) .

على ان الانجليز بعد حادث دنشواى خاصة ، استمروا مصريين على زعمهم ، وافرد كرومر لهذا الامر فصلا من تقريره السنوى عن «المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٦» (٣٣) . فقال ان مايسمى بالجامعة الوطنية المصرية «لايزال الى يومنا هذا من قبيل الناميات من الخارج لا من الناميات من الداخل (فى اصطلاح علماء النبات) لانها نتجت عن مخالطة مصر لاوروبا . على أنه كان لابد لدعم هذا الزعم من تقديم البرهان عليه من واقع حياة المصريين . يذكر ميخائيل شاروبيم فى تعليقه على سياسة كرومر بما شملت من الحسنات والسيئات» وقد بدل من سياسته مرارا مع المصريين ، فكان يسترضيهم ويستميلهم بعزل الأجانب عن وظائف

الهزيمة وخططها ، فكان من وراء عمله هذا أن وقعت الفرقة بين المسلمين والنصارى ، وبلغت حدا ليس له مثيل فى تاريخ الامة قبل الاحتلال ، حتى اتخمت عقول الكافة بسموم البغضاء ، وكادت الحزمة تضرم ونار الفتنة بين العنصرين تضطرم ..» . ثم تحدث عن جورست الذى حل محل كرومر بقوله «كانت طوالع سياسة غورست بعد ارتقائه منصة التفريق بين العنصرين الوطنيين ... وقد تقمصت هذه الروح فى الاجسام وتسربت الى اهل المناصب واصحاب الخطط والقضاة والمامورين وماجت سائر دواوين الحكومة بسماسرة هذا الشر المقيم .. واتصل هذا بالعامة والسوقة وسرى بينهم ...» (٢٤) . ويحكى شارويبم فى أحداث ١٩٠٨ أنه لما اثير مطلب خفض عدد جيش الاحتلال فى مصر «فما هى عشية أو ضحاها حتى جاءت صحف الانجليز تحمل كلاما من كلام وزير حربهم ، فاذا به فى وسط دار ندوتهم يقول بعد كلام — وعندى — أن صاحب سياستنا لايسلم بانقاص عدد جيش الاحتلال فى ديار مصر ، بسبب الخطر المستمكن فى تلك الديار ، أى خطر اختلاف العناصر والاديان ...» ثم تحدث فى شىء من التفصيل عن مظاهر الشقاق بين المسلمين والاقباط الذى ثار فى وضوح سنة ١٩٠٨ وقال «لا اخطىء اذا قلت ان هذه الضجة المزعجة من وراء امرين ، الاول نشر كتاب اللورد كرومر المملوء بالطعن على الاسلام فى هذه الآونة عمدا ليظهر لقومه خاصة ولشعوب أوربا عامة ، أن المصريين لايكونون شعبا يصح أن يؤخذ برأيه، وانما هم خليط متباين متنابذ متفرق اخلاقا ودينا وطبقا وعوائد .. وكلهم يتباين بالأديان ويتعادى بالمذاهب . والثانى تقاعس السير غورست وتحريكه للفتنه من وراء استار كلما رقدت أو ذهبت أسبابها . فهذان السببان وبهما ثارت الاحقاد ونامت المنازعات بين العنصرين ، وحول وجوه كبار الاحزاب عن السياسة وطلب الجلاء والاحتجاج على بقاء الاحتلال واعمال أهل المناصب واصحاب الخطط من قومه ، الى المشادة فى أمر الاديان والمحاجةفى تفضيل دين على دين وعقيدة على أخرى وهم لايفقهون . وقد ذهبوا مع الاغراض والحقود وماجوا بسماسرة البغى والباطل ، وخفى عنهم مافى عمل غورست من الامر والسفسفة ، كما خفى على الامير ورجال قصره والمتفين حول عرشه ، ولله سبحانه الامر من قبل ومن بعد» (٢٥) .

الانجليز وثورة ١٩١٩ :

والحاصل انه عندما اضطر الانجليز بعد ثورة ١٩١٩ الى الاعتراف باستقلال مصر ، حرصوا على أن يعلقوا فى هذا الاعتراف التحفظات الاربعة المشهورة التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وهى حماية المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر والسودان ، وكان ثالث التحفظات « — حماية المصالح الاجنبيه فى مصر وحماية الاقليات» . هو أهم مبرر يصلح عمليا للتدخل فى أخص خصائص السياسة المصرية الداخلية ، ولوصم مصر أمام الجماعه

الدولية بالتهمتين التلقيديتين وهما التعصب الديني وكراهة الاجانب . واثناء مفاوضات عدلي كيرزون سنة ١٩٢١ قدم الانجليز مشروع معاهدة ، جاء الفصل العاشر منها بعنوان «حماية الاقليات» . ونصت المادة ٢٤ منه «تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لارواحهم وحريتهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية او لغة أو جنس او دين . ويكون لجميع سكان مصر الحق فى ان يؤدوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر ملة او دين او عقيدة مادامت هذه الشعائر لاتنافى النظام العام والآداب العامة» . وجاء فى المادة ٢٥ ، «جميع أهالى مصر متساوين امام القانون . ولكل منهم ان يتمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . اختلاف الاديان والعقائد والمذاهب لايؤثر على اى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسة كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على القاب الشرف ومزاولة المهن والصناعات ..» ثم تكلمت المادة ٢٦ عن الاقليات بقولها «اهالى مصر التابعون للاقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى . ولهم على الخصوص كما لغيرهم الحق فى ان ينشئوا او يديروا او يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ، كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد» (٣٥) .

واذ يبدو جليا شذوذ ان تتضمن معاهدة بين دولتين احكاما تتعلق بالنظام الداخلى لأى منهما . فقد كان هذا الشذوذ هو عين ماعملت السياسة البريطانية على ارسائه دعما لسلطانها فى مصر . والنصوص السابقة جلية فيما قصد منها من اثارة الانطباع بما تتهم به مصر من تعصب دينى وكراهة للأجانب ، وهى جلية فى تأكيد أن بريطانيا ليست فقط حامية المصالح الأجنبية ، ولكنها حامية «الاقليات» المصرية من تعصب الاغلبية ضدهم . واهم ماتتضمنه هذه النصوص ايضا انها تضع الاجانب والاقليات فى سلة واحدة تمسك بها بريطانيا ، وانها تحاول أن تمكن لنشاط البعثات التبشيرية ان يستمر وينمو بانشاء المعاهد والمدارس وغيرها فى ظل حماية تستمد من وثيقة دولية يشرف الانجليز على تنفيذها ، وأنها تحاول أيضا أن توجد الملاءمات القانونية الدولية والداخلية لتوليد أقليات عديدة داخل مصر من خلال هذا النشاط ومن خلال الجاليات الاجنبية ومع احياء اللغات المختلفة وتدريسها فى المعاهد .

والملاحظ ايضا أن التحفظ الوارد بالمادة ٢٦ الذى يضمن للاقليات الجنسية والدينية واللغوية نفس المعاملة التى لغيرهم « فى القانون وفى الواقع » هو بلفظه التحفظ الذى ورد بمشروع دستور ١٩٢٣ ، وعارضه عبد العزيز فهمى فى لجنة الدستور منبها الى ماتفتحه لفظة «فى الواقع» من تدخل فى تفاصيل النشاط الداخلى المصرى .

على أنه من الجهة المقابلة ، قامت ثورة ١٩١٩ ، وذابت كل سياسات التفرقة الطائفية ، امام ما ظهر من امتزاج كامل بين المصريين ، قبطا ومسلمين وتكون الوفد المصرى باعتباره المؤسسة السياسية الأم الحاضنة لوحدة الشعب المصرى بعنصرية ، وجاء تكوين الوفد فى مستوياته المختلفة وفى قمة قيادته من القبط والمسلمين . وعمل كقيادة للحركة الوطنية على القضاء على احتمالات التفرقة . ثم وضع دستور ١٩٢٣ على نحو سد أمام سياسات التفرقة ذرائع الاثارة الطائفية او التدخل فى شئون مصر الداخلية بمثل هذا المبرر . وبهذا يلاحظ أن مشروع كيرزون الذى سلفت الاشارة اليه ، كان آخر وثيقة تتقدم بها بريطانيا متضمنة نصوص حماية الاقليات أو غيرهم . ويذكر البرت حورانى أن أية حكومة مصرية لم تقدم أى تعهد يتعلق بالاقليات فى أية وثيقة من الوثائق الدولية . وقد اتت معاهدة ١٩٣٦ خالية من ايةاشارة لهذا الامر (٣٦) .

وهكذا وقفت الوحدة الوطنية المصرية — منذ ١٩١٩ على الاخص — ضد الاعتراف بأى تحفظ دولى فى شأن الاقليات المصرية أو الوجود الطائفى فيها . واصر المصريون قبطا ومسلمين على أن يبقى هذا الامر فى اطار الوحدة الوطنية لايتجاوزه ، وعلى انكار صفة أية قوة أجنبية فى التدخل بشأنه أو الاشارة اليه . والملاحظ ان تقرير اللورد ملنر الذى وضعه خلال أحداث ثورة ١٩١٩ وعمل فيه على أن يتلمس كافة نقاط الضعف فى الحركة الثورية وفى قيادات الحركة الوطنية ، لم يشر أى اشارة الى مايفيد بريطانيا فى هذا الشأن . وكانت ثورة ١٩١٩ ذات اثر حاسم فى امتزاج المصريين ، كما كان لقيادة هذه الثورة ممثلة فى الوفد المصرى ، دورها التاريخى الكبير فى مزج المصريين جميعا فى اطار الوحدة الوطنية . وقام الوفد بهذا الدور بفضل تشكيله الوطنى العام من المسلمين والقبط وبفضل تشكيل قيادته منهما أيضا وبفضل نشاطه الواعى الدؤوب . كما كان للقبط الذين ارتبطت جماهيرهم العريضة بالحركة الوطنية وبالوفد أثرهم الحاسم فى افساد ذرائع التفرقة الطائفية فى مصر .

المراجع

(١) ذكر كرومر فى تقرير سنة ١٩٠٦ عبارة للأستاذ سايس وقدمه بقوله « الأستاذ سايس الذى تستحق أن يعد من أعظم الثقات الاوربيين فى هذه المسائل » « الترجمة العربية للتقرير ، طبعة المقطم سنة ١٩٠٧ ، ص ٨ » .

(٢) Modern Sons of the Faraohos, S.H. Leeder, p. 331-338.

(٣) The Story of the Church of Egypt, E.L. Butcher, pp. 428-429.

(٤) تاريخ الأمة القبطية وكنيستها . بوتشر . « الترجمة العربية ، الجزء الرابع . ص ٤٢٤

(٥) Copts and Moslems under British Control, Kyriados Mikoil, p. 19.

(٦) المرجع السابق . قرياقص ميخائيل ص ٧٧ .

(٧) Modern Egypt, Cromer, Vol 2, pp. 208-212.

(٨) قصة حياتى لجواهر لال نهرو . الترجمة العربية ، طبعة بيروت ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦

ويمكن أيضا الرجوع فى هذا الأمر تفصيلا الى كتاب :

Indian Moslems, A Political History (1858-1947), Ram Gopel

والى كتاب لفلانتين شيرول . Indian Unrest

(٩) Minorities in the Arab World, A.H.H. Haurani, p. 40-51.

(١٠) ليدر . المرجع السابق ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ .

(١١) ليدر . المرجع السابق ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

(١٢) كرومر . المرجع السابق ص ٤٣٠ .

(١٣) كرومر . المرجع السابق ص ٤٣٣ .

(١٤) الامتيازات الأجنبية لمحمد عبد البارى ص ١٧٠٠ .

(١٥) Egypt of the Future, Idward Dicey, p. 201-205.

(١٦) تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٦ ـ الترجمة العربية طبعة المقطم ١٩٠٧ ص ٤١ .

(١٧) كرومر . مصر الحديثة . المرجع السابق ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩ .

(١٨) كرومر · المرجع السابق ٥٦٨ – ٥٦٩ ·

(١٩) كرومر · مصر الحديثة · المرجع السابق ٤٣٩ ·

(٢٠) تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٦ · المرجع السابق ص ٩ – ١٥ ·

(٢١) محمد فريد لعبد الرحمن الرافعي · ص ٢١٣ ·

(٢٢) With Kitchner in Cairo, S.M. Mosely, p. 67.

(٢٣) الدستور والحكم النيابي في مصر · البرت شقير ، ص ٥٣٤ ·

(٢٤) محمد فريد لعبد الرحمن الرافعي ص ٣١٩ ·

(٢٥) Life of Lord Kitchner, Sir G. Arther, vol. II. p. 331.

(٢٦) الثورة العرابية · عبد الرحمن الرافعي · ص ٣٠٢ – ٣٠٣ ·

(٢٧) القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ · مجموعة وثائق ، ص ١٠٥ ·

(٢٨) الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث · ميخائيل شاروبيم · الجزء الخامس مخطوطة تشملها ثلاثة مجلدات · وتسجل أحداث مصر من نهايات القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩١٠ · والمخطوطة محفوظة لدى حفيد المؤلف الدكتور بطرس بطرس غالي ، وقد تفضل مشكورا باعارتها لي تمكينا من الاطلاع عليها · ص ١٩٤٢ ·

(٢٩) مقالات قصر الدوبارة (بعد يوم الأربعاء) ١٩٠٧ · ص ج·د·هـ نقلا عن صحيفة المؤيد ١٠ يوليه ، ص ٣٦ – ٣٨ – ٥٣ ·

(٣٠) مقالات قصر الدوبارة ·· المرجع السابق ص «د» مقال بعنوان «لا تعصب في مصر» ·

(٣١) دفاع المصري عن بلاده · مصطفى كامل باشا والانجليز · مجموعة تشتمل على مقالات وخطب صاحب اللواء في لندرة في صيف ١٣٢٤ هجرية · ١٩٠٦ ميلادية ت ١٧ – ١٨ ، ٢٥ ·

(٣٢) دفاع المصري عن بلاده ·· المرجع السابق ص ٤٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ·

(٣٣) تقرير كرومر · المرجع السابق ص ٧ ·

(٣٤) الكافي ·· الجزء الخامس · المرجع السابق · ص ١٠٢٩ – ١٠٣١ ·

(٣٥) القضية المصرية ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ – ١٩٨ ·

(٣٦) حوراني · المرجع السابق ، ص ٤٠ – ٥١ ·

ثورة ١٩١٩

ثورة ١٩١٩

من ملامح التغيير :

ويـا وطنى لقيتـك بعـد يـأس
كأنى قـد لقيت بـك الشـبابا
ولـو انى دعيـت لكنـت دينى
عليـه أقـابل الحتـم المجـابا
أديـر اليـك قبـل البيت وجهى
اذا فهت الشـهادة والمتـابا

لم يكن فرط الشوق وحده هو ما حدا بشوقى أن يخاطب مصر بهـذا الحديث سنة ١٩٢٠ بعد عودته من المنفى • ولكنها روح ثورة ١٩١٩ هى ما انطق شاعر الخلافة الاسلامية بهذا الشـعر . ولم يكن الامـر اختيارا بين الدين والوطن ، ولكنه كان اختيارا بين الانماط المختلفة المطروحة وقتها للجمـاعة السياسية ، هل تقوم على أساس الجـامعة الدينية وحـدها أو الجـامعة الوطنية – وهذا الاختيار هو ما رجحته حناجر الجماهير منذ مارس ١٩١٩ . وجاء حديث الشاعر السلفى العظيم لينقل فيض العواطف الدينية المختزنة الى مجرى النضـال الوطنى • وليجعل بشعره للوطن أيضـا كعبة وشـهادة واستشـهادا .

وهذا الذى فعلته الثـورة فى أمير الشعراء ، فعلته فى كثيرين غيره من المصريين • وأول ما يطـالع المهتم بالتاريـخ المصرى فى ذلك ، القمص مرقس سرجيوس ، وصفته صحيفة «الوطن» المعادية للثورة بأنه كان كثير التباكى على ما آل اليه وضع القبط منذ القرن السابع الميلادى (١) ، ولكنه ظهـر خلال أحداث الثورة كوجـه من أنور وجـوه الالف والامتزاج بين القبط والمسلمين ، وكان هو والشـيخان مصطفى القياتى ومحمود أبو العيـون من

اخطب من عرفتهم المنابر حضا على جهاد الانجليز وعملا على توثيق عرى الترابط بين المصريين . وقف سرجيوس على منبر الازهر يوما يقول « اذا كان الانجليز يتمسكون ببقائهم فى مصر بحجة حماية القبط فأقول : ليمت القبط وليحى المسلمون احرارا ..» (٢) . وكانت عبارته تحمل ابلغ تعبير عن رفض مايسمى بالحماية الانجليزية للاقلية ، وعن الثقة فى ترابط المصريين جميعا . ويذكر سلامة موسى أن كان من القبط «كاهن هو القسيس سرجيوس الذى كان لايبالى أن يقول ويكرر القول بأنه اذا كان استقلال المصريين يحتاج الى التضحية بمليون قبطى فلابأس من هذه التضحية» (٣) .

وقرياقس ميخائيل ، كان مراسلا لصحيفة « الوطن » بالاسكندرية فى السنوات الأولى من القرن ، وسافر الى لندن وانشأ مكتبا للدعاية والاعلان للدفاع عن مطالب القبط وعن مؤتمر سنة ١٩١٠ ، وألف كتابا وقتها عن هذه المسألة . ولكنه يظهر سنة ١٩١٩ يقوم فى لندن بدعاية واسعة لنصرة الوفد والقضية الوطنية وكشف مساوىء الحكم البريطانى فى مصر ، ويستثمر فى ذلك كل صلاته وعلاقاته بالانجليز ، ويصدر « النشرة المصرية » ويكتب المقالات وبعد الاحاديث ويجتمع بالصحفيين ، ويغشى مجلس العموم يقابل من يعرف من أعضائه ، ويخطب فى الاجتماعات وتجمعات العمال ، داعيا لقضية مصر مصححا ما يرد عنها من أخبار . وضاقت الحكومة الانجليزية بنشاطه فقبضت عليه فى ديسمبر ١٩١٩ وأودعته السجن أياما ثم رحلته الى مصر . وقابلته السلطات فى مصر بتعهد الا يخطب او يشارك فى اجتماع عام . واستقبله المصريون بحفاوة واضحة وغصت الصحف الوطنية باخباره وأحاديثه عن نشاطه فى لندن (٤) . ثم كان من بين من قدمتهم السلطات العسكرية للمحاكمه فى قضية عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد (٥) .

وصحيفة «مصر» التى يصدرها تادرس شنوده المنقبادى ، والتى قامت من ١٩٠٨ الى ١٩١١ باعنف اثارة للتفرقة بين القبط والمسلمين ، والتى وصفتها صحيفة « الوطن » بأنها كانت ظهيرة للاحتلال البريطانى منذ صدورها وطوال خمس وعشرين سنة (٦) ، أصبحت فى ١٩١٩ من منابر الوفد المصرى والحركه الوطنية ، تقف بصلابة ضد الاحتلال وضد التفرقة الطائفية . وتوفيق حبيبه الذى كان محررا بصحيفة مصر ، وأصدر كتابه « تذكار المؤتمر القبطى الأول » سنة ١٩١١ ، أصبح فى ١٩١٩ محررا فى صحيفة « الأخبار » التى يصدرها امين الرافعى وتمثل مبادىء الحزب الوطنى والاتجاه الصلب فى الوفد المصرى ، ويخطب فى اجتماعات القبط ضد تولى يوسف وهبه رئاسة الوزارة على خلاف خطة الوفد (١٧) . وسينوت حنا احد خطباء المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ أصبح عضو الوفد المصرى ونجمه اللامع والمدافع الصلب عن وحدة الهلال والصليب ، وأصبح صاحب المقالات المشهورة عن « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » فى صحيفة مصر ثم فى صحيفة الأفكار . سأله صحفى

أجنبى عن وضع القبط فى مصر اذا جلا الانجليز ، فنحاه عن التدخل فى هذا الامر وعن التساؤل فيما لا علاقة له به بقوله أن القبط يتقبلون التضحية بحياتهم فى سبيل استقلال مصر (٨) ، بمعنى أن مشكلتهم هم ومسلمو مصر مع الاحتلال لا مع بعضهم بعضا .. وجورج خياط ابن واصف خياط الذى كان أول من اعتنق البروتستانتية فى اسيوط وكان يصاحب المبشر الاسكندرى دكتور هوج فى جولاته بالقرى والاقاليم ، أصبح سنة ١٩١٩ عضوا بالوفد المصرى (٩) .

والشيخ مصطفى القياتى ، لما رأى التفرقة الطائفية تحاول الاطلال برأسها سنه ١٩٢٢ عند وضع الدستور ، خطب فى الكنيسة البطرسية بين خمسمائة من القبط يقسم بالله على أنه «اذا كان الاستقلال سيؤدى الى فصم الاتحاد فلعنة الله على هذا الاستقلال» . ((١٠) ، منبها بذلك الى أولوية التكوين الوطنى للجماعة المصرية على الاستقلال السياسى ، والى أن التفرقة الطائفية أكثر خطرا من الاحتلال ذاته . والشيخ عبد العزيز جاويش صاحب مقال «الاسلام غريب في بلاده» الذى ساهم سنة ١٩٠٨ فى اثارة النعرة الطائفية، أرسل فى ديسمبر ١٩١٩ من مقامه فى برلين الى وكيل بطريركية الاقباط برقية تقول «المصريون فى أوروبا الوسطى يفخرون من أعماق قلوبهم بمساعيكم الوطنية المباركة فى المطالبة بحقوق الوطن المقدس» . (١١) . وحضر احتفال الجمعية المصرية ببرلين فى مناسبة عيد ميلاد المسيح حسب الحساب القبطى، وخطب خطابا حماسيا ونظم نشيدا غناه الحاضرون ، ثم ابرق مع غيره الى مرقس حنا وكيل لجنة الوفد بمصر والى البطريرك يهنئهما بالعيد (١٢) .

ومحمد فريد ، قرأ له بعض عواده وهو على فراش المرض فى اليوم السابق على وفاته ، قرأ له عددا من صحيفة «مصر» فأبهجه قائلا «نهنا صارت محط أقلام كبار الكتاب فصارت بذلك ركنا من أركان الوفاق بين أبناء الامة وبالاحرى ركنا من أركان حرية الامة المصرية ..» ، واستمع الى مقال سينوت حنا فقال «الحمد لله الذى حقق أمامى ورايته بعينى رأسى اتحاد أمتى قلبا وقالبا على طلب الاستقلال التام ، وهذا ماكنت أدعو اليه خصوصا وقد وضع المسلم يده فى يد اخيه القبطى وكلهم ينادى بصوت واحد بلادى بلادى ..» (١٣) .

وقف الشيخ محمد عبد المطلب فى جمع غفير من المسلمين يحتفلون بعيد راس السنة القبطية ينشد :ـ

كلانا على دين به هو مؤمن
ولكن خذلان البلاد هو الكفر

ويعلق الدكتور محمد حسين «بنظرته المتشيعة للجامعة الاسلامية» على الانتاج الادبى اثناء ثورة ١٩١٩ «تحولت الثورة الى حركة قومية خالصة وخفت

صوت الدين بعد ان قام بنصيب كبير فى اشعال نارها ، وانحصر كلام الناس، فى مصر ، ولم ينج من ذلك شاعر كشوقى تميز شعره الوطنى بالطابع الاسلامى ..» (١٤) . وكتب زكى مبارك فى العيد الرابع عشر للثورة يقول « رعى الله العهد الذى كانت موسيقانا فيه (مصر للمصريين) نضر الله وجه ذلك العهد ، وعطر صحائفه بين صحائف التاريخ » . (١٥) .

و «مصر للمصريين» شعار ترددت أصداؤه منذ الثورة العرابية . عبر به جيلان متعاقبان عما نسميه بلغة اليوم « الثورة الوطنية الديمقراطية » . رفع أولا فى وجه الأتراك والجراكسة المسيطرين على جهاز الدولة جيشا وادارة ، وفى وجه النفوذ الأوروبى الذى أخذ يتغلغل فى الحياة الاقتصادية والسياسية على عهد الخديو اسماعيل . ثم رفع فى وجه الاحتلال البريطانى للتحرر من التبعية الأجنبية ، وكان يعنى التخلص من الاحتلال الأجنبى من جهة ، والتخلص من الاستبداد الشرقى من جهة أخرى ، فكان « مصر للمصريين » يعنى النهوض بالجماعة المصرية لتحقيق الاستقلال والحرية معا (١٦) .

الثورة باقلام معاصريها :

كتب الدكتور احمد امين يصف نشاطه فى ثورة ١٩١٩ «على كل حال انغمست فى السياسة واشتركت فى المظاهرات التى ترمى الى التقريب بين الأقباط والمسلمين ، فكنت أتلمس المظاهرة فأركب عربة وأنا بعمامتى أصطحب فيها قسيسا بملابسه الكهنوتية ، ونحمل علما فيه الصليب والهلال ونحو ذلك من الأعمال .. » (١٧) . ويصف الدكتور حسين فوزى أيام الثورة واجتماعات المساء بالازهر وتداول الخطب الوطنية « فى ليلة من تلك الليالى التاريخية حين كان الخطباء من علماء المسلمين ورجال الاكليروس القبطى يتداولون المنصة ، انهاضا للهمم وابقاء للشعلة المقدسة — كانت التعليمات قد القيت الينا بحماية الجبهة الموحدة ضد عوامل التفرقة ..» (١٨) . وكتب فخرى عبد النور فى — مذكراته « منذ اللحظة الاولى التى دق فيها سعد (زغلول) ناقوس الحركة الوطنية ، برز اتحاد عنصرى الأمة — المسلمين والأقباط — بروزا غطى على كل مظهر سواه . ففى المظاهرات كان علماء الازهر وقساوسة الأقباط يسيرون فى المقدمة جنبا الى جنب ، والاعلام ترفرف فوق رؤوسهم يتعانق فيها الهلال والصليب . وفى الازهر والمساجد الكبرى فى القاهرة والمدن والقرى ، كان أبرز الخطباء هم العلماء والقساوسة ، بل لقد كان القساوسة أنفسهم يرأسون بعض الاجتماعات الوطنية التى كانت تقام فى المساجد ، كما كان العلماء يرأسون بعض الاجتماعات التى تقام فى الكنائس . وكان الخطباء بالكنائس فى الأعياد القبطية من المسلمين ، كما ان الخطباء بالمساجد فى الأعياد الاسلامية من الأقباط . هذا المظهر كان أبرز كسب

للحركة الوطنية المصرية وهى لم تزل بعد تخطو خطواتهـا الأولى • ولقـد حققت به ما عجزت الحركة الهندية عن تحقيق مثله .. « (١٩) . ويذكر سلامه موسى ان لم ينجح خلال الثورة دسائس التفرقة ، فكان القبط والمسلمون يدا واحدة يتبادل شبابهم الخطابة فى الكنائس والمساجد • وعند تقييمه لمنجزات الثـورة أشـار الى ثلاثة ، هى الوحـدة الوطنية وتحـرر المرأة والنهضـة الاقتصادية « وأولها الاكبـار العظيم للموقف الذى اتخذه الأقبـاط ورفضـهم أية مساومة مع الانجليز بشأن حماية الأقليات .. » (٢٠) .

وعلى العموم فانه يندر ان يوجد كتاب أو حديث تعرض لاحداث هذه الفترة الا ووضع فى مقدماته هذه النقطة .. ولا يكاد يوجد كـاتب تحدث عن ذكرياته خلال أحداث ١٩١٩ الا وتكلم عن دوره فيها ، والا وتكلم عن ظاهرة الاخـاء بين القبط والمسلمين ، كموقف نضـالى سـاهم فيه الجانبـان بجهدهم جميعا . وهذا يوضح الى أى مدى كان جيل تلك الثورة يقدر خطورة هذا الامر ، والى اى مدى وصل اعتزازه بما أنجز من نجاح بشأنه . ولهذا أسبابه المتعلقة بالظروف السـياسية للثـورة ، وبالنمو الحضـــارى للجماعة المصرية الوطنية .

رد الثورة على دعاوى الانجليز :

لقـد سـبقت الاشـارة فى الفصل السـابق الى اعتياد السياسـة البريطانيـة الطعن على الحـركة الوطنيـة المصرية بتهمـة التعصب الدينى ورميها بتهمة التخلف والمعـاداة للمسيحية • وكان مجمـل القصد من ذلك ايجاد التبرير المعنوى لبقاء احتلال مصر ، وهو تبرير يسيغه الرأى العام الأوروبى عامة ، سواء بالنسـبة لذوى الاتجـاه المسيحى الذين تستعديهـم دعوى التعصب الاسلامى ضد المسيحيين ، أو بالنسبة لذوى الاتجاه العلمانى الذين تستعديهم دعاوى التعصب الدينى عامة ، وهو دليل لديهم على تخلف الشعب تخلفا قد يحق معه بقاء احتـلاله • كما كان القصد أيضا خلق الخلافات الطائفية فى مصر أو تعميق الموجود منها بحيث يستحيل مقـاومة الاحتـلال بتجمع شعبى واحـد أخذا بسياسة « فرق تسـد » ، وبحيث يسـتحيل بنـاء المؤسسات السياسية المدنيـة ، سـواء أجهزة الدولة وسلطاتهـا أو تنظيمات الاحزاب ، على صورة قومية قادرة على تطوير المجتمع .

وقد القيت فى وجه ثورة ١٩١٩ ذات التهمة فى البـداية ، وأريـد بها أن تطمس حقيقة الحركة السياسية فى مصر . ويبدو من تتبع أحاديث رجـال الوفد المصرى فى باريس بعد سفرهم لاثارة القضـية المصرية أمام مؤتمر السلام بفرساى ، كما يبـدو من الأسـئلة التى يوجهها لهم مراسلو الصحافة الأجنبية ومن كتابات هؤلاء المراسلين ، أن هذه النفضة كانت دائما موضع الشـك أو

اليقين ومحل «التحقيق» ، نفيا أو اثباتا لما أثارته الدوائر البريطانية بشأنها .

وفى اجتماع لسعد زغلول بالصحافيين الانجليز والامريكيين ، أعد خطابا (القاه عنه بالانجليزية محمد محمود) عن الحركة الوطنية المصرية وحرص فيه على ذكر «ادعوا ان الحركة دينية ولكنهم رأوا رأى العيان ان مسيحى مصر ومسلميها متحدون اتحادا متين العرى ، وان المسيحيين كانوا فى مقدمة القائمين بالمظاهرات ، وكان منهم من راح بين أوائل شهداء رصاص الجنود البريطانية . وانكم لتجدون اليوم بين أعضاء الوفد المصرى الذين يتشرفون باستقبالكم اليوم فى ضيافتهم خمسة من المسيحيين ، وقد كان قسوس الأقباط يقومون بالدعوة الوطنية فى جميع جوامع القاهرة وعواصم الاقاليم وشيوخ المسلمين يفعلون ذلك فى الكنائس ...» (٢٢) . وكان ويصا واصف وواصف بطرس غالى من اعضاء الوفد المصرى ، هم من يشرفون على أعمال الدعاية للمطالب الوطنية فى باريس (٢٣) . ويرجع ذلك الى مايعرف عنهما من اتقانهما الفرنسية ثقافة ولغة . وحرص واصف غالى فى خطبه على القول «لم يعد للمصريين قاطبة الا ايمان واحد وعقيدة واحدة ودين واحد . هو دين الوطنية» (٢٤) . ولايكاد يمكن حصر ماكتبته الصحف المصرية وماتردد على السنة رجال السياسة ، من ان الاستعمار اتهم الحركة المصرية بأنها حركة دينية ، وأن الشواهد القاطعة كانت تكذبهم . ومن البديهى أن الحركة الدينية ليست «تهمة» ، ولكنها وصف يحاول أعداء الثورة الصاقه بها ، لتنفير القبط عنها وصدع الوحدة الوطنية وخلق الخلاف الطائفى .

واذا كانت الدعاية البريطانية لم تكف — رغم كل الظواهر السابقة — عن الصاق تهمة التعصب الدينى بالحركة المصرية ، زاعمة أن الاقباط انضموا اليها خوفا من المسلمين وحقنا لدمائهم (٢٥) ، فالحاصل ان هذه التهمة التى قصد بها الوقيعة ، لم تعد تثار بشكل جدى أو بالأقل بشكل ناجح بعد أن كذبها واقع الحياة السياسية المصرية على ما سبقت الاشارة ، وكان القبط انفسهم خير البراهين على فساد هذه التهمة . وبدا ذلك للرأى العام العالمى فى غير غموض . كتبت صحيفة برليزبرمن تسيتونج الالمانية عن أسباب ثورة مصر « لم تكن الاسباب الدينية كما قيل ، ولم يقلد المصريون الآسيويين المسلمين الذين زادت شوكتهم فأصبح مسيحيو آسيا يهابونهم جميعا .. وذلك مع وجود المدرسة الجامعة الاسلامية الكبرى (الازهر) فى القاهرة (باريس الشرق كما سماها أحد الانجليز) ، ومع ذلك لم يكن الازهر غير مركز التسامح الدينى ، ففيه تآخى المسلمون مع غيرهم من مواطنيهم ، وفيه خطب قسوس النصارى وأحبار اليهود الذين نسوا الجامعة الصهيونية التى يعمل لها كل يهود العالم ، ولقد بلغ من بعد حركة المصريين عن ان تكون دينية ، أن المسلمين فى العالم كله قد هاجوا ضد قرارات الحلفاء التى كانت تتداول يوميا

بشأن تركيا ، فلم يكن قلق مسلمي مصر على مصير الخلافة الاسلامية بموقف لحركتهم القومية .. » (٢٦) . وكتب مراسل صحيفة « البتي باريزيان » الفرنسية في القاهرة يقول ان المسلمين والاقباط قد التفوا « حول سعد الفلاح ، سعد المسلم الذي كانت اجداده لا شك من المسيحيين وهكذا تم اتحاد الصليب بالهلال مما لا نظير له في اى بلد اسلامي آخر .. » (٢٧) . وكتب هانز كوهن ذو النزعة الصهيونية في كتاب «تاريخ القومية في الشرق» عن مصر ، « ان اكثر الاحداث جدارة بالملاحظة في ثورة ١٩١٩ هو الاخاء بين المسلمين والقبط المتحدين بهدف موحد لبعث أمة جديدة ، وكان القبط من بين أعضاء الوفد ومن بين ذوى العلاقات الوثيقة بزغلول ، كما كانوا من بين الضحايا الاول لقومة مارس ١٩١٩ ..» (٢٨) ، ثم تكلم عن دعوى بريطانيا حماية الاقليات في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فقال « أن حماية الاقليات لم يعد ضروريا ، فمنذ الحرب العالمية يعيش القبط في احسن الظروف مع المسلمين .. » (٢٩) .

لذلك يلاحظ ان لجنة ملنر عندما اتت مصر لبحث الموقف المصرى ، ولتشمل الوسيلة التى يمكن بها تصفية الحركة واستخلاص اعتراف مصر بالحماية عليها ، وجهدت في التنقيب عن جميع الثغرات في الجبهة الوطنية المصرية ، واكتشفت في وقت مبكر بذور الخلاف داخل الوفد المصرى بين « المعتدلين » و « المتطرفين » ، عجزت اللجنة عن أن تجد ظلا من خلاف يمكن استغلاله بين المسلمين والقبط ، وبسمح بصدع الجبهة المصرية من هذه الناحية ويمكن السياسة البريطانية من تحقيق هدفها القديم فيازكاء التفرقة . وأتى تقرير اللجنه خلوا من اية اشارة لهذه النقطة .

وقد وثق المصريون من انفسهم ومن ابتعاد حركتهم عن شبهة الخلاف الطائفى ، وبدوا مسيطرين على موقفهم تماما من هذه الناحية . واستغنوا عن أى احتياج للتبرير أو للدفاع عن النفس ، وغاب ما يمكن أن يسمى « بالمسألة الطائفية » من أفق الحياة السياسية والنشاط السياسى ، وبدوا فرحين واثقين كانسان وجد نفسه وأمن ظهره . ولكن بقى عملهم النضالى توثيقا لعرى الامتزاج بين فئات الشعب ، ويقظة وحذرا تجاه أى حادث يراد استغلاله في هذا الشأن ، أو شبهة ترد على لسان ، أو خبر يأتى من الخارج. وكان سينوت حنا بعد عودته من باريس في سبتمبر ١٩١٩ قد اعتاد أن يكتب مقالاته بعنوان « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » ولم تكن هذه المقالات تتضمن اشارة الى أى مسألة طائفية ، ولم يكن فيها ما يمس هذا الموضوع الا عنوانها ، أما متن الحديث فهو دائما يتعلق بمناقشة الاحداث السياسية العامة الجارية : وموقف الوفد منها ونقد سياسة الحكومة ، والانجليز بشأنها ، وخاصة حشد الجماهير وراء شعار الساعة الذى طرحه الوفد وهو مقاطعة لجنة ملنر ، وكان يوقعها باسمه مقرونا بعبارة « عضو الوفد المصرى»

والجمعية التشريعية » . ولم تتضمن مقالاته اشارة الى القبط خاصة الا عندما عين يوسف وهبه رئيسا للوزراء ، اذ تضمنت مقالته التالية فقط اشارة الى هذا التعيين والى أن القصد منه التفرقة بين القبط والمسلمين . وهاجم يوسف وهبه على انصياعه لهذه الوقيعة كما ستجىء الاشارة اليه . وكان ذلك ايضا هو الطابع العام لصحيفة مصر ، طابع كونها منبرا للحركة الوطنية عامة ، شأنها شأن غيرها من الصحف المناصرة للوفد ، وليست منبرا للقبط خاصة . وكان هذا هو الطابع العام كذلك للصحافة الوطنية كلها ، واثقة حذرة حريصة على الا «تخلق الشر من جذور ميتة» (٣٠) ، بالافراط فى الحديث عن هذا الأمر ، الا اذا وجدت ضرورة تقتضى التعرض له فتعالج بما تستحق من انتباه : ثم يعود التركيز من جديد على مشاكل السياسة العامة . ولم يكن الشيوخ والقسوس يتحدثون فى الكنائس والمساجد عن مسألة طائفية ، وانما يتعرضون لهذا الامر بما يناسب الاحداث الجارية ، وينصرف غالب حديثهم الى الهدف الوطنى العام ، ويكفى وجودهم معا مظهرا لا يخيب اثره عن ترابط العنصرين ، وبذلك تبرز الصفة المصرية على غيرها من الصفات ، وتبعد الصفة الطائفية عن مجال النشاط السياسى والاجتماعى .

وقد حاولت الدعاية الانجليزية أن تستخلص من وجود القساوسة والشيوخ فى المظاهرات ، ومن تجمع الجماهير فى المساجد والكنائس ، دلالة على ان الحركة المصرية تصطبغ بالصبغة الدينية العامة ، بصرف النظر عن الاسلام أو المسيحية ، فكتبت صحيفة « الاهالى » التى يديرها محمد عبد القادر حمزة (وكانت صحيفة وطنية معتدلة) تقول « اعتادت الاقلام السياسية أن تضرب على نغمة التعصب الدينى فيما يتعلق بقضية مصر الوطنية . فاذا هتف مناد باسم الوطن قالت تعصب دينى . وان اجتمع قوم لاعلان شعورهم نحو مستقبلهم قالت هذا من صور التعصب الغريزى — تعنى الدينى ، وان طلبوا حاكميهم بتحقيق آمالهم وضمانة الفوز فى مصيرهم ، سقطت السماء على الارض وتبدل الليل نهارا واصبح الوطنيون وحوشا مفترسة لايستحقون الا أن يعيشوا مستعبدين . حبذا التعصب يرمى الى حب الوطن — وهو من الايمان — والى طلب الحياة المجيدة » والى تعريف أن اليد العليا خير من اليد السفلى والى جعل شعار الوطنيين المساواة على اكمل معانيها مهما اختلفت مواقعها .. تعيب الاجيبشيان ميل (صحيفة انجليزية تصدر فى مصر وتؤيد الاحتلال) حركتنا بانتظام رجال الدين فيها ، ولا تحسبهم جزءا من الأمة يهمهم ما يهمها وينالهم خيرها وشرها . ان انتظامهم فيها خير كفيل بسيرها فى سبيل التعقل والحكمة ، لأن الدين — وهم حراسة — لا يعنى بشىء أكثر من عنايته بالتفكر والتعقل .. » (٣١) . وهكذا نبهت « الأهالى » الصحيفة الانجليزية الى السبب الدنيوى لوجود رجال الدين فى الثورة ، والى الأثر العملى — حسب رأيها — لهذا الوجود وهو التعقل والحكمة .

التكوين الوطنى للجماعة المصرية :

والحاصل أن مصرية الحركة الوطنيه : لم تكن مجرد رد فعل لسياسة التفرقة ، ولا كانت نشاطا مقصودا به مجرد « دحض تهمة » طائفية ومطالعة شواهد هذه الفترة يوضح أنها كانت اتجاها يستمد أساسه الرصين من الرغبة العامة فى تكوين الجماعة السياسية تكوينا مصريا ، ومزج الاهالى فى كيان سياسى واحد وايجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك القائمة بين الاهلين . وكان أساسها لدى المثقفين وأصحاب الاستنارة الفكرية ، هو الرغبة فى تكوين الجماعة السياسية على أساس قومى يكون أكثر الصيغ ملاءمة للتطور المأمول . وكان أساسها لدى أصحاب التفكير الدينى التقليدى هو تأكيد السماحة الدينية التى ينطوى عليها الاسلام أو مسيحية القبط . ويلحظ من شواهد هذه الفترة أن غالب المصريين قد وجد نفسه فى عبارة « الوطنية ديننا » . واذا كان سينوت حنا هو صاحب هذه العبارة ، فقد أطرد استعمال ذات المعنى بعبارات مختلفة وصيغ متعددة قبل سينوت وبعده ، مثل « دين الحريه » و « دين الوطنية والاستقلال » وغيرهما ، وتلقف الجميع عبارة سينوت لتكون عنوانا عليه كاسمه ، وأصبحت «ماركة» العصر . وحتى من لم يكن يؤمن بها كان لابد له أن يبدأ بها ثم يلتوى كيف شاءت له المهارة .

وبهذا كانت «الوطنية ديننا» لدى البعض تعنى الوحدة ضد الاستعمار، ولدى البعض معنى ضمان الوجود المشترك وتحقيق المصالح الواحدة على مدى المستقبل ، ولدى آخرين أساسا للتحضر والتنوير وللمنطق العلمى الحديث فى الحياة ، ولدى غيرهم برهانا على التسامح الدينى ، ولدى اخرين أساسا لبعث مصر واثباتا لاتصال حلقات تاريخ الشعب المصرى . وتجمعت كل هذه الروافد فى الجماعة المصرية أو فى فكر الفرد الواحد ، لتكوين نهر واحد يخاطب الاتجاهات المختلفة فى الجماعة والنوازع المختلفة لدى الفرد الواحد، حسب تكوينه التاريخى والثقافى ومصالحه . وبدا الناس فرحين بما أنجزوا فى هذا الشأن ، شعب حقق ذاته وانجز فى ذلك نجاحا وجده خليقا بالفخر والاعتزاز . وتلحظ نبرة الفخر والاعتزاز فى كل ما يقرأ أو يسمع من شواهد هذه الفترة : صحفا كانت أو خطبا أو رسائل أو ذكريات مكتوبة أو مروية .

كان الوفد يصدر التعليمات الى قواعده التنظيمية بوجوب « حماية الجبهة الموحدة ضد عوامل التفرقة » ، كما يذكر الدكتور حسين فوزى ، وكما يكتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى يطلب اليه أن يؤكد للامة حقيقة الاتحاد المتين بين القبط والمسلمين(٣٢)، وكما يظهر من تربص الصحف الوطنية والمظاهرات لأى محاولة لاثارة الشقاق ولو بالشائعات ، تربصها أن يقضى على هذه المحاولة فى مهدها . وهذا هو المغزى السياسى العملى . وكان الدكتور احمد امين مثلا بطبيعته العازفة عن النشاط السياسى العملى وبنزعته المستنيرة الى القضايا الحضارية العامة ، يختار من نشاط ثورة

١٩١٩ ، « المظاهرات التى ترمى الى التقريب بين الاقباط والمسلمين » . وهذا هو المغزى الحضارى والعلمى .

وكان الشيخ محمد شاكر الذى نشط فى أحداث ثورة ١٩١٩ ، وكان من قبل قاضيا لقضاة السودان فى بداية القرن ثم وكيلا للجامع الأزهر ، كان بثقافته الدينية وتكوينه السلفى ، يرى ان ثمه آصرة تجمع المسلمين جميعا برباط الدين « ويهدف فى نضاله الى أن يكون المسلمون أمة واحدة وعصبة متحدة ، نائيا بهم عن مذهب القوميات الذى رآه رحمه الله بدعة لتفريق الكلمة وتقطيع الأوصال ، وهى امتداد لفكرة الجامعة الاسلامية التى نادى بها السيد جمال الدين الافغانى .. » (٣٣) ، ولكنه وجد فى ثورة ١٩١٩ أن « الفت قضية الاستقلال الوطنية بين المسلمين والاقباط وجمعتهم فى حركة اهلية واحدة . » (٣٤) ، وبدأ يؤكد على فكرة التسامح الدينى . ووجد غيره يتكلمون عن زواج النبى عليه السلام بمارية القبطية ، وان القبط بهذا الزواج صاروا أصهارا للمسلمين (٣٥) ، ومن يردد الحديث النبوى الشريف الذى اوصى به النبى المسلمين بالقبط خيرا لأن لهم فيهم نسبا يرجع الى امومة السيدة هاجر المصرية لاسماعيل أبى العرب عليه السلام . ويقول الشيخ الزنكلونى « يدوم قبط مصر ومسلموها على وفاق واتفاق مادامت يد الامام آخذة بيد القسيس» (٣٦) . بمعنى انه ارتباط بين دينيين . ويتحدث ويصا واصف عن « الاسلام دين الشورى » (٣٧) ، ومرقس حنا فى بعض كتاباته عن الشورى فى الاسلام والتسامح . وكان البعض يستخدم لفظ «الدين» بمعنى « الجامعة » كسينوت حنا عندما يقول « الوطنية ديننا » وعبد العزيز عزت عندما يقول « اتحادنا أصبح دينا قويما والدين لا يحتمل التأويل والتحويل » (٣٨) ، والبعض يستخدم ذات اللفظ بمعنى « هدف » كبيان الوفد عندما يقول « الاقباط والمسلمون لا يدينون الا بدين واحد هو دين الحرية والإستقلال » . (٣٩) .

ومع هذا جميعه وجد مفهوم للجامعة الوطنية يردها الى التكوين التاريخى للمصريين وقوة تماسكهم عبر القرون ، ويؤكد على هذا المعنى تأكيدا يصل الى حد اعتبار المصريين جنسا يستمد وحدته وملكاته من قانون الوراثة، كويصا واصف فى بعض كلماته ، أو يرد مفهوم الجامعة الوطنية الى التكوين النفسى الواحد — رغم اختلاف الدين — للمصريين جميعا مثل عاطف بركات ومرقص حنا ، أو يردها الى الامتزاج والتآلف الانسانى العام مثل مرقص فهمى .

يذكر ويصا واصف « لا يوجد شىء فى دائرة الاسلام الواسعة تمنع من التطور الوطنى والجنسى فى دوائر أصغر .. ويوجد بجانب المسألة الدينية مسألة الجنس والوراثة التى هى عامل فى تطور الشعوب لا تقل اهميته عن عامل الدين .. » ، ثم يتكلم عن المصريين قائلا « لقد طبعنا روحنا على كل

مبدأ وكل امنية من مبادىء البشر وامانيه ، فموسى قد استمد من قساوستنا مبادئه التى قلبت العالم راسا على عقب ..وفى ذلك تفسير للهمة التى اتخذ بها شعبنا المصرى .. دينا له رغم الاضطهادات الرومانية الفظيعة .. ومما هو ثابت فى التاريخ نعوذ مدرسة الاسكندرية الوصنية وبعدها اعتبرت الكنيسة المسيحية الى الآن كأنها الراس المفكر للمسيحية . ونحن (المصريون) الذين حفظنا المدينة العربية الاسلامية ، والى جامعاتنا يأتى الوف من الأجانب لتلقى مبادىء الاسلام ، وبفضل هذه الفضيلة الجنسية لا تجدون فى بلد اسلامى جامعات مثل جامعاتنا .. ولو سمح لى الوقت لتكلمت عن اكتشافات علمائنا الحديثين تلامذة ارسالياتنا فى اوروبا .. » (٤٠) ، ويقول ايضا مؤكدا على وحدة التاريخ المصرى منذ القدم « ان هذا الشعب المصرى لأنه ابدى فى مصريته وشخصيته أعلق قلبا بأمانيه من كل شعب ، وانه لم يتراجع أمام ديوكلسيان واعتنق المسيحية برغم الاضطهادات الفظيعة التى انزلها به الرومانيون .. ذكرت لحضرتكم ذلك فلانه درس سام ينطق به تاريخنا القومى ، درس يشدد عزائمنا ويدعونا للطمأنينة على مستقبلنا .. » (٤١)

ويذكر عاطف بركات الذى كان ناظرا لمدرسة القضاء الشرعى ونفى مع سعد زغلول فى ديسمبر سنة ١٩٢١ « ليست الأمة المصرية مكونة من عنصرين مختلفين مسلم وقبطى ، وانما هى شعب واحد وعنصر واحد .. » فى المبدا والمنشأ والخلق والعادات والمشارب والمصالح والآمال القومية والأطماع السياسية ، نحن شعب واحد لأن جميع العوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية تضافرت على ان تجعلنا كذلك .. » ، ثم يقول « كم على المسلمين من النذور لمار جرجس والست جميانة ، وكم على الاقباط من النذور للاولياء المسلمين » . ويذكر مرقس حنا اننا أبناء أبطال الجيوش التى دوخت أوروبا وابناء من حاربوا الوهابيين وأبناء رمسيس وابطاله وابناء العرب الشجعان (٤٢) . ويجنح مرقس فهمى الى المعيار الانسانى العام يقوله « من الخطأ أن يقال أن هذا يوم (عيد) القبط . وذلك يوم المسلم ، فكلاهما يوم كل انسان ، بقدر جهاد الانسانية وفضائلها ، ومايقدمه عظام الرجال من الضحايا لنفع جماعاتهم ، بل الناس أجمعين . » (٤٣) .

وليس يعنى ما سبق جميعه أن كلا من هؤلاء كان له جانب واحد ومفهوم محدد يدافع عنه ضد غيره من المفاهيم ، وان حسم هذه النقطة يحتاج الى دراسة تفصيلية أدق لكل منهم ولمكونات تفكيره الخاص وحدوده . ومايحدث عملا أنه عندما تلتقى الخطوط جميعا ، يترخص الكاتب أو المتكلم فى استعمالها كلها للتأثير على كل جانب من جوانب جمهوره ، المصلحة والمعتقد والدين والوطنية والحضارة والتاريخ والجنس والجهاد .. الخ . والدلالة الأساسية من العرض السابق انهم كانوا جميعا يخاطبون الجمهور من خلال كل هذه المفاهيم باعتبارها جميعا من مكونات الراى العام المصرى فى عمومه

وقتها . وقد يختار المتحدث من بين هذه المفاهيم مايتلاءم مع المناسبة التي يتم فيها الحديث وما يلاءم الطابع الغالب للجماعة الموجودة لحظتها . والحقيق بالتسجيل أن أيا من القبط أو المسلمين لم يتبين مفهوما معينا في مواجهة الجانب الآخر بل كانت المفاهيم السابقة بشكل عام مشاعا بينهم ، وكان الجمهور مشاعا بينهم أيضا .

وفى ١١ سبتمبر ١٩١٩ حل عيد النيروز ، عيد رأس السنة القبطية . وقدر الجميع ان يكون الاحتفال به احتفالا قوميا عاما . قالت صحيفه النظام التي يصدرها سيد علي « النيروز عيد الامة المصرية » ، وعقد الاحتفال الرسمي بالعيد في دار جمعية التوفيق القبطية ، ووجهت له الدعوات من فتح الله بركات ومرقس حنا ، واجتمع عدد كبير من المسلمين والقبط ورجال دينيهما برئاسة فتح الله بركات . وقال مرقس حنا « لنا اعياد قوميه وطنية اربع ، عيد وفاء النيل ويوم شم النسيم وعيد رأس السنة الهجرية وعيد النيروز . » ، وقال عاطف بركات ان عيد النيروز « هو مبدأ سنتنا الشمسية التي عليها حساب الامة في زرعها وقلعها .. » ، والقى الشيخ محمد عبدالمطلب وغيره قصائد كثيرة ، وارسل المحتفلون برقية لرئيس الوزراء يطلبون اعتبار هذا اليوم عيدا رسميا كل عام . وكان عيد رأس السنة الهجرية وعيد الأضحى يأتيان في موعد قريب ، وتم الاحتفال برأس السنة الهجرية بذات الصورة وبتوجيه من فتح الله بركات ومرقس حنا أيضا . وتكرر ذات الاحتفال في الاعوام التالية .

ولما حل موعد عيد ميلاد المسيح في ٧ يناير ، طالب عمال العنابر باعتباره عيدا للامة جمعاء ، وطالبت صحيفة « الأفكار » بأن يكون هو وعيد النيروز عيدين عامين تحتفل بهما المسلمون رسميا ، ودعت المسلمين للاحتفال بعيد الميلاد باحتفالات كبيرة اقاموها (٤٤) ، وقد يجوز القول بأن ائتلاف المسلمين والقبط كان أساسه فقط الرد على السياسة الانجليزية ، لو كان ذلك قد اقتصر على نشاط السياسة وحديثها ، اما ان يصل الأخاء والامتزاج الى كافة شئون الحياة الاجتماعية ، فهذا يعكس بعدا اعمق ورغبة أكثر اصالة في الامتزاج وتكوين الجماعة المصرية .

الجهد المنظم الواعي للوفد المصري :

لم يكن يمكن ان يبلغ النجاح في ائتلاف المسلمين والقبط الحد الذى بلغه ، ولا ان يكتب له الاستمرار ، بغير الوفد المصرى ، وقد تختلف التقديرات حول الدور الذى لعبه الوفد كقيادة للحركة الوطنية الديمقراطية ، وحول ما انجزت ثورة ١٩١٩ وما لم تتم انجازه . ولكن مالا يكاد يوجد خلاف بشأنه هو دور الوفد المصرى وفاعليته في مزج قوى الأمة المصرية وانشاء الجماعة الوطنية في مصر على أساس وطيد . وبلغ الوفد في هذا الامر من

النجاح ما يعلو اى امر آخر . واذا كان هـذا هو كل ما اتى به الوفد وثورة ١٩١٩ فكفى به مغنما . اذ عصم الجماعة المصرية من الانقسام والوهن ، واقامها على اساس من العقل رشيد ، وقدر للامر ما يستحق من خطورة وما يفضى اليه من نتائج ، ونما بعناصر الاستنارة السياسية التى جهد فى ارسائها آباء التنوير المصريين طوال القرن التاسع عشر ، حتى صارت رغم كل المشاكل التى يزدحم المجتمع من أعبائها ، واقعا فعليا ذا وزن راجح على كل ما عداه ، فأفلس مؤامرات الاستعمار وارسى اسس الدولة والتنظيمات القومية فى المجتمع ، ومكن للتطور الاجتماعى والاوضاع الطبقية ان تتبلور على أسس واقعية غير مشوبة . ويمكن القول باطمئنان كاف وبغير كبير مخاطرة ، انه لولا جهد الوفد فى هـذا الميدان ، لما وجد الانجليز انفسهم مضطرين الى الغاء الحماية سنة ١٩٢٢ ، ولما وجد التنظيم الدستورى النيابى لسنة ١٩٢٣ بالصورة التى وجد بها . وكان هذان الامران رغم كل نواقصهما خطوة لا شك فى ايجابيتهما ، وحصانة لا شك فى اهميتها بالنسبة للتطور السياسى والاجتماعى فيما تلا ذلك من اعوام .

واذا قيل بحق أن قوة التماسك بين المصريين رغم تكوينهم الدينى المتعدد ، وأن امتزاجهم التاريخى الطويل هو سبب هذا النجاح ، وان اشتراك القبط والمسلمين فى سائر الطبقات الاجتماعية فى المدن والقرى هو الأساس الموضوعى له ، فان من الحق ايضا أن كان للجهد الواعى المنظم للتنظيم السياسى فاعليته فى تأكيد التماسك والامتزاج وفى انضاج الاسس الموضوعية القائمة . سيما ان كان هناك جهد واع منظم يعمل على فعل النقيض ، وليس فى التاريخ حتميات خارجة عن جهد البشر تسقط من خارجهم أو تستعصى بذاتها عليهم . وكان حماس الجماهير وترابطها خليقا بألا يدوم ، ويمكن أن تعصف به العواصف ازاء الجهد الواعى لأعداء الثورة ، وذلك ما لم توجد المؤسسة السياسية المستنيرة المدركة لأسس توحيد الجماعة المصرية ولموجبات هذا التوحيد ، والمحذرة من مؤامرات اعدائها والقادرة على مواجهتها ، وكان الوفد هو هذه المؤسسة .

ولم تكن سياسة الوفد من البداية فقط موجهة الى الاعتصام بالوحدة ودعمها ، ولكن الوفد ذاته كمؤسسة سياسية بنى على نسيج مصرى جامع . وتكونت قيادته وقواعده على مبدأ المواطنية وحده بصرف النظر عن الدين . وكان هذا خير عاصم له ، وكان أدعى للاقتناع وأفعل فى احساس الجميع بالانتماء الواحد ، من أى شىء آخر ، برنامجا كان او خطة سياسية أو حديثا أو مناورة أو دعوة . والحاصل أن كان لقيادة سعد زغلول تلميذ الشيخ محمد عبده وصديقه ، والتكوين الفكرى لغيره من قادة الوفد من تلامذة هـذه المدرسة ، كان لذلك اثره الكبير فى صياغة هذه المؤسسة السياسية على مبدأ الاستنارة والمواطنية . والحاصل أيضا ان كان للقبط فى هـذا الشأن مبادرة

سجلتها الشواهد التاريخية ، وكان لأمثال مرقس حنا ويصا واصف وسينوت حنا ومكرم عبيد وواصف غالى دورهم المشهود فى قيادة الوفد ونصرة الاتجاه الصلب بداخله .

ذكرت صحيفة « البتى باريزيان » الفرنسية : « هناك سبب دخيل للمحبة التى يكنها الشعب لسعد باشا وهو انه فلاح ، وهذه الميزة هى العامل الوحيد الذى جذب اليه تأييد الوطنيين المصريين ، وجعل الاقباط والمسلمين على السواء يلتفون حوله .. ان مكانة سعد باشا لدى الأمة المصرية عظيمة ، وقد غطيت جدران القاهرة بكتابات غريبة هى أسماء الزعماء المصريين مشفوعة باسم (زغلول) .. ويعلق الاقباط منذ أن نفى سعد فى اربطة الرقبة شريطا اسود يعلوه صليب ، ويعرض الباعة فى الشوارع وعلى مشارب القهوة تماثيل من الجبس تمثل سعدا! .. وفى مجال الموسيقى الوطنية نسمع الطلبة ينشدون اغنية مقفاة بكلمات (سعد) أعنى السعادة .. ان مكانة سعد من الشعب هى مكانة القديس وانه ليمثل مصر الأصلية » (٤٥) .

ويحكى فخرى عبد النور قصة دخول القبط فى الوفد عند تشكيله ، اذ كان هو وشقيقه عضوين فى نادى رمسيس الذى يضم كبار الاقباط ، فلما قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وشكل الوفد المصرى ، ذهب فخرى عبد النور فقابل على شعراوى ، ثم عاد الى نادى رمسيس يحكى للحاضرين حديثه معه ، ولاحظ الحضور أن اسماء أعضاء الوفد وردت فى عرائض لتوكيلات خالية من اسم قبطى واحد ، فانتدبوا ثلاثة منهم هم فخرى عبد النور وويصا واصف وتوفيق اندراوس للذهاب الى سعد ، وعرضوا على سعد هذا الامر فرحب بفكرتهم وتحدث معهم فى اختيار أحد كبار القبط عضوا بالوفد ، فاختاروا واصف بطرس غالى لثروته وثقافته وجاهه . وتحمس توفيق اندراوس قائلا لسعد أن الوطنية ليست حكرا على المسلمين وحدهم . ثم رأى الوفد أن يضم اليه سينوت حنا عضو الجمعية التشريعية التى شكلت سنة ١٩١٣ ، وجورج خياط ، فحلفا اليمين مع حمد الباسل فى جلسة واحدة فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ ، وقد سأل جورج خياط سعدا : « ماهو مركز الاقباط وما هو مصيرهم بعد انضمام ممثليهم الى الوفد » فاجاب سعد : « اطمئن ، ان للاقباط ما لنا من الحقوق وعليهم ما علينا من الواجبات على قدم المساواة » . (٤٦) . ولا يلحظ أن سعدا تردد فى هذا الامر لحظة ، وكان ترحيبه وموافقته السريعة ، لاتصدران فقط عن ذكاء سياسى أراد به اسقاط الزعم الانجليزى عن تعصب الحركة المصرية ، ولكن اساسها رصيد الاستنارة الاجتماعية التى كانت سمة اساسية فى فكر سعد زغلول وفى ماضيه السياسى (٤٧) ، كما كانت السمة الأساسية فى مثقفى حزب الامة كلطفى السيد وعبد العزيز فهمى ، كما كانت بعض سمات القسم المستنير من رجال الحزب الوطنى ، والمهم أن تم ذلك جميعه

قبل اشتعال الثورة الشعبية فى ٩ مارس ١٩١٩ ، ولابد من ملاحظة ما يعنيه ذلك من أن الوفد بهذا الصنيع قد تفادى حدوث اى صدع فى جسم الامة عندما اشتعلت الحركة الشعبية ، فلما جاء ٩ مارس كان الشعب كلا منسجما مترابط الصفوف ، وفاجأ الجميع بحركته الموحدة فأحبط حسابات السياسة الانجليزية ، وكانت هذه المبادرة التى قام بها المجتمعون بنادى رمسيس وسعد زغلول فى هذا الوقت المبكر من بداية الثورة ، كان ذلك مما جنب مصر وحركتها الكثير من التعقيدات . ويمكن أن يتصور كم من الوقت كان يقتضيه ضم الجبهة الداخلية ، لو انفجر بركان الشعب ، قبل أن ينضم من القبط احد للوفد ويطمئنوا لموضعهم فيه وفى الحركة الوطنية ، وقبل أن تطمئن الحركة الوطنية الى موقف هؤلاء منها ، والانجليز يتربصون لها العثار ويتحسسون مواضع الزلل مهما ضؤلت ،والانفجارة فاجأت الجميع والنفوس ثائرة ، والتلقائية لها أثر غير محسوب ، وردود الفعل ليس من المقدور التنبؤ بمداها . والحق ان بناة الوفد استطاعوا من البداية أن يعدوه اعدادا صالحا لاستقبال الجماهير المصرية جمعاء فى مارس . وتجنب مصر والثورة والوفد بهذا محاذير ليس من المقدور التكهن بمداها .

وقد سافر مع الوفد الى باريس فى ابريل ١٩١٩ سينوت حنا وجورج خياط ، وسافر مع الوفد كمستشارين له ويصا واصف وعزيز منسى وعلى حافظ رمضان . وفى باريس ضم ويصا واصف الى عضوية الوفد (٤٨). والذى يلحظ فى مذكرات محمد كامل سليم (٤٩) ، أن كان سينوت حنا وويصا واصف ومصطفى النحاس من صفوة ثقات سعد زغلول وساندوه هناك ضد الاتجاه « المعتدل » فى قيادة الوفد من اعضاء حزب الامة القديم وممن انشقوا على الوفد بعد ذلك مكونين حزب الاحرار الدستوريين . وكان هؤلاء الثلاثة من رجال الحزب الوطنى أو مناصريه قبل الحرب العالمية ثم تركوه الى الوفد المصرى .

وكان ذلك برهانا ناصع الدلالة على أن التكوين الجامع للوفد كتنظيم ومؤسسة سياسية ، كان واقعا فعليا ، وأن المصرية الجامعة كانت نسيجه الفعلى ، وقد صدق فى العلاقات التنظيمية للاعضاء ماذكره سعد لجورج خياط من التمتع بالحقوق والواجبات المتساوية للاعضاء كلهم . وكان للوفد لائحة نظامية تحكم نشاطه وسلطات جهازه القيادى وعلاقته باعضائه وانعقاد جلساته واصدار قراراته وتوزيع المسئوليات بداخله سياسيا واداريا وماليا . والحاصل أن الاتجاه المعتدل داخل قيادة الوفد ، رغم تهادنه مع الانجليز . كان مؤمنا بهذه المصرية الجامعة ذا موقف قومى واضح بالنسبة لتكوين الوفد بالنسبة لمبدأ الجامعة المصرية . ولم تحفظ شواهد الفترة لسعد زغلول أو لغيره من أعضاء الوفد ، متطرفين أو معتدلين ، مسلمين أو قبط اى موقف

يحمل ولو من بعيد ظل التفرقة الطائفية ، وكانت الخلافات داخل الوفد خلافات سياسيه فى مظهرها وجوهرها .

شكل الوفد أولا من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبه وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد، وكانوا جميعا أعضاء بالجمعية التشريعية عدا الاثنين الاخيرين ، ثم ضم اليه على التعاقب حمد الباسل واسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر وسينوت حنا وجورج خياط وواصف غالى ومصطفى النحاس وحافظ عفيفى ، ثم حسين واصف وعبد الخالق مدكور وكان الاثنان الأخيران وسينوت حنا من أعضاء الجمعية التشريعية . ثم فصل منه اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر ، وضم اليه ويصا واصف وعلى ماهر .

وانشق عن الوفد فى ابريل ويونية ١٩٢١ مجموعة تكون الاتجاه المعتدل فى قيادته ، وهم على شعراوى ومحمد محمود وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوية وعبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور وجورج خياط . وبقى مع سعد من اعضاء الوفد مصطفى النحاس وواصف غالى وسينوت حنا وويصا واصف وعلى ماهر . وكان عدلى يكن رئيس الوزراء ، وشاء أن يقضى على الوفد واعمل اجراءات القمع فى الوفديين ، وأحال الموظفين منهم الى مجالس التاديب ، ومن هؤلاء محمود فهمى النقراشى وصادق حنين وحسين فتوح وفؤاد شيرين والدكتور نجيب اسكندر وزكى جبره وسلامة ميخائيل ومكرم عبيد وأحمد محمد خشبة . وأعد وفدا رسميا لمفاوضة الانجليز يتكون برئاسته وعضوية حسين رشدى واسماعيل صدقى ومحمد شفيق وأحمد طلعت ويوسف سليمان وهم وزراء حاليون وسابقون . وضم بعثة مستشارين منهم عبد الحميد بدوى وتوفيق دوس ومحمد أبو الفتوح وابراهيم وجيه وأحمد امين ومحمود فايد ومحمد شريف صبرى وعبد الحميد سليمان وعبد المجيد عمر ويوسف أصلان قطاوى ويوسف نحاس والياس عوض وغيرهم وفشلت مفاوضات عدلى يكن فعاد الى مصر وقدم استقالته فى ٨ ديسمبر .

وظهر لسلطة الاحتلال انه لابد من القضاء على الوفد المصرى بالقوة ، فوجهت انذارا فى ٢٢ ديسمبر الى كل من سعد زغلول وفتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وصادق حنين ومكرم عبيد وجعفر فخرى وسينوت حنا وأمين عز العرب ، يأمرهم بالاقامة فى الريف أو النفى من مصر ، فرفض الانذار سعد والنحاس وفتح الله وعاطف وسينوت ومكرم فنفوا من مصر ، وأطاع الانذار صادق حنين وعز العرب وجعفر فخرى فابتعدوا عن النشاط ، وبقى من أعضاء الوفد واصف بطرس غالى وويصا واصف وعلى ماهر . فاصدر الاولان بيانا للشعب باسم الوفد المصرى يعلن تصميم الوفد على الاستمرار فى الكفاح . ثم ضم الوفد على الشمسى وعلوى الجزار ومراد الشريعى ومرقس

حنا وعبد القادر الجمال فى يناير وفبراير ١٩٢٢ ، واصدر بياناته الشهيرة التى توصي الشعب بعدم التعاون مع الانجليز ومقاطعتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وفى ٢٥ يونية اعتقل حمد الباسل وجورج خياط (وكانا قد عادا الى الوفد) ومرقس حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار ومراد الشريعى وقدموا الى المحاكمة ، كما اعتقل من الوفدين عبد الرحمن والقيانى وفخرى عبد النور ونجيب اسكندر ومحمد نجيب الغرابلى وغيرهم ، فتألفت هيئة جديدة للوفد من المصرى السعدى وحسين القصبى والغرابلى ومحمود حلمى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل وعبد الحليم البيلى . وفى ٢٧ فبراير ١٩٢٣ ألقى القبض على المصرى السعدى وحسين القصبى وفخرى عبد النور ومحمود حلمي والغرابلى وراغب إسكندر ، فتألفت هيئة جديدة من حسن حبيب وعلى الشمسى وسلامة ميخائيل وغيرهم (٥٠) .

وعندما كان الوفد فى باريس سنة ١٩١٩ ، شكلت لجنة مركزية فى مصر رأسها محمود سليمان وابراهيم سعيد ثم مرقس حنا ، وشكل لتنظيم اضراب الموظفين وقتها لجنة كان منها عاطف بركات والابراشي وعلى ماهر وعبد الهادى الجندى وحسن نشأت ومحمد لبيب عطية وصادق حنين وسلامة ميخائيل ونجيب اسكندر ، واختير الجميع على أساس تمثيلهم المصالح والوزارات الهامة . وهكذا كان الامر فى تكوين اية لجنة أو اجتماع أو مؤتمر أو مظاهرة ، وفى كل صحيفة . حتى الهيئات والتكوينات التى تؤلفها الحكومات المعادية للوفد كانت تصدر عن نفس منطلق المصرية الجامعة الذى فرضه الوفد المصرى على الجميع . وكان من الطبيعى ان اجراءات النفى والاعتقال والفصل والمحاكمة التى تتخذها سلطة الاحتلال لم تكن تفرق بين فرد وآخر الا بمعيار التطرف والاعتدال فى نشاطه الوطنى .

والقصد من هذا السرد للقوائم الطويلة لأسماء قادة الوفد ، بيان أن القبط لم يكونوا بمعزل عن قيادة الحركة الوطنية ولا عن أى من تشكيلات الوفد الدائمة أو المؤقتة فى اية ظروف . وانهم لم يكونوا يمثلون فيه طائفة معينة ولا كان اختيار أحدهم أو غيرهم يتم على أساس الانتماء الطائفى له . ولا كانوا يشغلون نسبة معينة من عدد أعضاء اى تشكيل . ولا يظهر من استقراء الاسماء فى كل مجال — ما اشير اليه هنا كمثال وما لم يشر — ان كان ثمة حدود دنيا أو قصوى قد التزمت . فلا يبقى اساس للاختيار الا الايمان بمبادىء الوفد ومدى الفاعلية فى النشاط وأداء العمل المطلوب . ولا يظهر أن الانتماء الطائفى كان عنصرا فى الاختيار الا فى حالتين اثنتين ، أولاهما دخول واصف غالى الوفد فى البداية كقبطى حسبما يستظهر من حديث فخرى عبد النور ، على أن هذه الصفة ما لبثت أن زايلته فور انضمامه الى الوفد ، وقد انضم بعده سينوت حنا وجورج خياط ثم ويصا واصف ثم مكرم عبيد بغير اعتبار لهذا الجانب . وعندما أكد سعد زغلول لجورج خياط أن سيكون

للقبط فى الوفد ذات الحقوق والواجبات التى لغيرهم ، انما كان بهذا التأكيد ينزع الصفة القبطية والاسلامية كصفة سياسية عن الاعضاء جميعا ، وأن عبارة ان سيكون للقبط ما للمسلمين تعنى أن لن يكون ثمة قبط ومسلمون فى عمل الوفد السياسى ، وتأكيد استعمال هذه الصفة يعنى نفى استعمالها بعد ذلك . وثانيتهما تعيين مرقس حنا وكيلا للجنة المركزية للوفد بمصر فى نوفمبر ١٩١٩ ، وكان تأكيد قبطية مرقس حنا فى هذه الحالة ايضا ، أى تعيينه كقبطى ، يعنى نفى الصفة الدينية فى العمل السياسى ، اذ تم هذا التعيين كرد على تعيين يوسف وهبة رئيسا للوزارة المعادية للوفد ، كخطوة دبرتها سلطة الاحتلال فى مصر لتفرقة الطائفية قبل مجىء لجنة ملنر ، وبلغ هذا النفى مداه حين تطوع لاغتيال يوسف وهبه الشاب الوطنى القبطى عريان يوسف كما سيجىء .

واذا كان المعتمد البريطانى الدن جورست سنة ١٩١٩ قد برر عدم اختيار القبط فى مناصب الادارة العليا ، بأن الجماهير «المسلمة» لا تستسيغ حاكما قبطيا عليها ، فالمشاهد من أحداث ثورة ١٩١٩ أن من بيانات الوفد ماكان يصدر — بسبب حملات النفى والاعتقال — موقعا عليه من غالبيه قبطية أو من قبط فقط . وقد وقع البيان الصادر بمناسبة نفى سعد زغلول فى ديسمبر ١٩٢١ ، واصف غالى وسينوت حنا ومصطفى النحاس وويصا واصف ومكرم عبيد ؛ فلما اعتقل معظم هؤلاء لم يبق الا واصف غالى وويصا واصف لاصدار البيانات التالية حتى تشكيل هيئة الوفد الجديدة . وكانت الجماهير فى مصر كلها تنقاد باختيارها وبايمانها بالوفد وأعضائه لهذه البيانات وتدور أجهزة الوفد كلها طبقا لما ترسمه . وذلك دون نظر للانتماء الطائفى لمن أصدرها . والانصياع لقرارات الوفد هو بالضرورة انصياع اختيارى مصدره الايمان والثقة . مادام الوفد ليس فى السلطة وليس له أيا من وسائلها المادية ؛ بله أن يكون الوفد ضد السلطة القائمة متحديا وسائلها المادية .

وكان سينوت حنا نجما سياسيا وطنيا تألق مع الثورة . كان فى الماضى من أصدقاء مصطفى كامل، وظهر اتصاله بسعد زغلول فى الجمعية التشريعية ؛ عندما دافع سعد عن حق وكيل الجمعية المنتخب لا المعين فى رئاستها اذا غاب رئيسها، فكان سينوت ضمن من أيده رغم انه كان عضوا معينا لا منتخبا(٥١)، وقد سافر مع الوفد الى باريس ثم عاد فى سبتمبر ، ولفتت مقالاته الأنظار كلها اليه وأحاطته بشعبية واسعة ، كان بكتاباته لسان الوفد المصرى ضد الحكومة وسلطة الاحتلال ولجنة ملنر ، وساهمت كتاباته فى اثارة الجماهير بما اشتعل من مظاهرات فى أكتوبر ونوفمبر أدت الى سقوط وزارة محمد سعيد . وكان عاديا أن تحتشد الصحافة الوطنية برسائل التأييد والتمجيد « للنائب الحر الجرىء » بعد كل مقالة يكتبها (٥٢) ، كما كان عاديا ان يعلن

التجار عن سلعهم فى الصحف اعلانا مسبوقا بتقديم التحية لسينوت ، أو أن يتصادف مرور مظاهره أمام مكان جلوسه فيرتفع الهتاف عاليا له ، وقد ابعدته السلطات البريطانية الى بلده الفشن لمدة خمسة اسابيع بمناسبة وصول لجنة ملنر ، فودع على الاعناق واستقبل على الاعناق ، وكان من مستقبليه علماء الازهر وكان هو من زوار شيخ الجامع عند وصوله .

وكان مرقص حنا من المتصلين بمصطفى كامل ايضا . ومن الداعين للاخاء الكامل بين القبط والمسلمين سنة ١٩٠٨ . وكان عضوا بمجلس ادارة الجامعة المصرية ومنح رتبة الباكوية سنة ١٩١٢ لنشاطه فى خدمتها ، وانتخب سنة ١٩١٤ وكيلا لنقابة المحامين ثم نقيبا لها اربع سنوات (٥٣) . وعرف كفاحه فى ثورة ١٩١٩ وكتاباته وخطبه ذات المنزع الفقهى .

وكان ويصا واصف من صفوة المكافحين منذ انضمامه للحزب الوطنى . ومن أقطاب الوفد المصرى منذ انضمامه اليه على ما سبقت الاشارة فى مواضع شتى .

وان كل ما سبق فى بيان سياسة الوفد ، يفسر الحماس الشديد الذى ابداه القبط والمسلمون ، والشعور بالانتماء للاصل المشترك ، المصرية الجامعة . وثقة الجانبين فى بعضهم البعض وتفاؤلهم بالمستقبل الواحد بعد الاستقلال . وقد كان الوفد هو مؤسسة الاستقلال ، وهو ذاته المؤسسة الجامعة وكان يمثل مصر المستقلة الديمقراطية ، ويجسد قوة «مصر للمصريين» بتكوينها الفعلى . فتلاشى كل حذر بعد أن ظهر التجمع الوطنى كحقيقة ملموسة . وسقطت دعاوى الانجليز حول التفرقة والتعصب والتشكيك فى مستقبل العلاقات بين القبط والمسلمين ، سقط ذلك لا أمام وعد مستقبل ، ولا أمام نظرية تؤيد ، أو كلام يتدفق فى الصحف او على منابر الخطابة أو سياسة ترسم ، ولكن أمام الحقيقة الملموسة ، وهى أن حزب الأستقلال والحرية حزب مصرى جامع، وهو ذاته نواة بناء الدولة المستقلة الديمقراطية ، وهو ذاته مادة هذا البناء برجاله وتنظيماته وأفكاره وعلاقاته وتقاليد نشاطه .

تعيين يوسف وهبة رئيسا للوزارة :

بعد أن ضمنت بريطانيا اعتراف الدول الكبرى فى مؤتمر السلام بحمايتها على مصر ، لم يعد يقلقها الموقف الدولى ، واصبح مصدر قلقها الحقيقى كما يذكر الدكتور محمد أنيس هو الوحدة الوطنية الملتفة حول الوفد ، وأصبحت خطتها هى ضرب هذه الوحدة قبل وصول لجنة ملنر التى كان هدفها الاساسى الحصول على اعتراف المصريين أنفسهم بالحماية ، (٥٤) . وعمل الانجليز على تفتيت هذه الوحدة بسلاحين ، أولهما اصطناع الوقيعة بين المسلمين والقبط ، وثانيهما الاحياء الحذر الهادىء المستمر للذاتية

القبطية ، مما كانت تقوم به الصحف الانجليزية وبعض العناصر والصحف المصرية ، وأهم مثل لها صحيفة « الوطن » .

وقد حدث قبل وصول لجنة ملنر الى مصر ، أن استقالت وزارة محمد سعيد على أثر مظاهرات عنيفة قامت ضدها . وكان الشعار الذى تنادت به قوى الحركة الوطنية ودعا اليه الوفد هو المقاطعة الشاملة للجنة عند وصولها. وشاء الانجليز أن يفتتوا الاجماع الشعبى الملتف حول الوفد ، والخليق بانجاح المقاطعة ، باثارة الناحية الطائفية .

وفى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ أسندت رئاسة الوزارة الى يوسف وهبه باشا، وهو من القبط وكان وزيرا فى وزارة محمد سعيد المستقيلة ، وشكل وزارته نفس أعضاء الوزارة السابقة تقريبا . فلم يكن الفارق بين الوزارتين الا فى الرئيس القبطى الجديد ،وكان المتوقع أن هذه الوزارة هى من سيستقبل لجنة ملنر ويتباحث معها ضد خطة الوفد . وظهر المأزق ، فلو سكت على الوزارة لتحقق جو الهدوء الذى يرجوه الانجليز عند وصول اللجنة واستقبال الحكومة لها ، ولو ثار الناس عليها لقيل ان السبب يرجع الى رئيسها القبطى الذى يرفضه «المسلمون» ، وعلى الحالين فان مظهر الوزارة يمكن أن يستغل فى أن القبط راغبين فى الاتصال باللجنة . وكان مما يمكن توقعه أن يتعرض الرئيس الجديد لمحاولات الاغتيال ، كما تعرض من قبل محمد سعيد وبعض الوزراء ، ولو حدث ذلك لاستغل الحادث فى هذه المرة استغلال حادث مقتل بطرس غالى سنة ١٩١٠ . وبالفعل فقد كتب السير فالنتين شيرول بصحيفة التايمز «رغم أن المتطرفين المسلمين استاؤوا من وجود قبطى على رأس الوزارة ، غير أنهم لايجرؤون على الجهر بذلك خشية أن ينفروا انصارهم من الاقباط ... من المحقق أن يوسف باشا وهبه جدير بأن يوصف بالشجاعة متى ذكر الانسان الخاتمة المفجعة التى اختتم بها آخر رئيس وزراء قبطى حياته سنة ١٩١٠» ثم أوغل الكاتب فى الحديث عن تعصب المسلمين (٥٥) .

وفى ذات اليوم الذى اسندت فيه الوزارة ليوسف وهبه ، نشرت الاجبشيان جازيت تحت عنوان «مركز الاقباط» رسالة نسبتها الى حبيب شنودة بك عمدة أسيوط وآخرين ، وجاء فى الرسالة انهم يطلبون من لجنة ملنر النظر فى تعيين القبط فى الوظائف الادارية الكبرى . وكان المقدر أن تؤتى هذه الرسالة — مع تعيين يوسف وهبه — آثارا سريعة فى اشاعة الشكوك بين المسلمين والقبط . ولكن قومه القبط العنيفة السريعة ضد يوسف وهبه، أفسدت الامر كله . ولم يمض يومان حتى ارسل حبيب شنوده الى الصحف بيانا بأن هذه الرسالة قد زيفت عليه وزور امضاؤه عليها واختلقت لها أسماء أخرى ليس لها وجود فعلى ، وطالب بالتحقيق فى الامضاء المنسوب اليه ، (٥٦) .

أما بالنسبة لتعيين يوسف وهبه ، فقد اعلنت فورا الدعوة للاجتماع بكنيسة القبط الكبرى ،وحضر اليها حوالى الفين غصت بهم الكنيسة ، ورأس الاجتماع القمص باسيليوس وكيل البطريركية ، وخطب عدد كبيرمنهم القمص سرجيوس وتوفيق حبيب الذى طالب الجمع باعلان براءته من يوسف وهبه ، وحنا اليابس ، ولويس أخنوخ فانوس الذى قال انهم انما يجتمعون فى الكنائس والمساجد لانه لاتوجد مجالس نيابية . وحضر بعض المسلمين منهم محمد لطفى جمعه ، كما حضر سينوت حنا فهتف له الحاضرون . وارسل القمص باسيليوس عن المجتمعين برقية الى يوسف وهبة ، «الطائفة القبطية المجتمع هنا مايربو عن الالفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على اشاعة قبولكم الوزارة ، اذ هو قبول للحماية والمناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف مااجمعت عليه الامة المصرية فى طلبالاستقلال التام ومقاطعة اللجنة . فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى اجدادنا العظام ان تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن» . ثم وقع الحاضرون بيانا بالبراءة ، ورد به انالانجليز يسعون لتشويه الوحدة القومية ، وان قبول قبطى للوزارة يمكن أن يفسر بانه رضاء للقبط او بعضهم عن سياسة هذه الوزارة ؛ وان «وهبه باشا لم يمثل فى وقت من الاوقات أمانى الاقباط ولم يشترك معهم فى شعورهم القومى» ، ورغم أنه لافرق بين قبطى ومسلم «فان الاقباط يرون انفسهم مضطرين الى أن يتقدموا بصفتهم اقباطا لاظهار شعورهم حيال هذا الحادث، لذلك هم يعلنون براءتهم من كل رجل أو هيئة تقبل الحماية أو تساعد على تعضيدها ..» . ووقع على البيان عدد كبير من القساوسة منهم رئيس الكنيسة البطرسية وكثير من كبار القبط منهم نائب رئيس المجلس الملى العام (٥٧) . واصدرت صحيفة «مصر» ملحقا خاصا ضمنته الخطب والرسائل والبيانات التى أصدرها القبط استنكارا لموقف يوسف وهبه . وجرت اجتماعات مماثلة فى الكنيسة القبطية الكبرى بالاسكندرية وفى الاقاليم (٥٨) . واحتشدت الصحف بالرسائل يوقع عليها جماعات كبيرة من القبط يعلنون استنكارهم لموقف رئيس الوزراء وبراءتهم منه .

وكان من الواضح أن يوسف وهبه عين لانه قبطى ، وطرح ذلك على الحركة الوطنية «مسألة طائفية» وجب عليهاان تتداركها فى مهدها . وكان الوطنيون القبط يعملون فى العمل السياسى بصفتهم مصريين فقط ، ولم تكن تثار مسألة الانتماء الدينى ، ولكن تعيين رئيس الوزراء بصفته قبطيا . اضطرهم ان يتشحوا بالرداء الطائفى لحظة ليواجهوا الوقيعة «من الداخل». ولاول مرة يتحدث سينوت حنا فى سلسلة مقالاته «الوطنية ديننا» بصفته قبطيا ونائبا عن القبط فى الجمعية التشريعية وعضوا فى مجلس أسيوط الملى وفى الوفد المصرى ، ووجه بهذه الصفات حديثا عاصفا ليوسف وهبه الذى يضر ببلده عامة وبالقبط خاصة . وكان حرصه على التحدث بهذه الصفة مصدره العمل على عزل يوسف وهبه عن جماهير القبط وافساد أى

اثر يراد استغلاله من رابط الدين أو الطائفة التى تجمع بين يوسف وهبه وغيره . ثم حرص على افساد الدلالة المرغوب فى اصطناعها دوليا تأييدا لدعوى ان القبط او بعضهم راضون عن الاتصال بلجنة ملنر ، فقال انه يعلن «للعالم» ان يوسف وهبه لايمثل القبط وانهم منفضون من حوله مجمعين على طلب الاستقلال التام ، وأن مسئولية فعله تقع عليه وحده ، «هلا فطنت الى دفة المركز الذى ستضع نفسك فيه اذا فاوضت فى شئون البلاد وانت غير مؤيد لا من الامة بنوع عام ولا من القبط بنوع خاص» (٥٩) . وبذات الدوافع كتب ويصا واصف فى الجورنال دى كير ينبه الى الاهمية التاريخية للكسب الذى حققه المصريون بالثورة «هذه اول مرة قام بها الشعب المصرى قومة رجل واحد فى وجه قوة هائلة يطالبهـا بحـريته واستقلاله ... كمصرى أقول لحضرتكم مايجمع عليه جميع مواطنى من قبط ومسلمين : لن تحكمونا بغير البنادق الانجليزية ...» ، ثم قال ليوسف وهبه أنه يتحمل مسئولية فعلته «أمام السلالات القادمة» وانه لايمثل القبط ولايعبر عن امانيهم (٦٠) .

ويحكى عبد الرحمن فهمى فى رسالة الى سعد زغلول الجانب الآخر من الامر فيقول انه علم أن «الامة القبطية الكريمة» استاءت جدا من قبول يوسف وهبه رئاسة الوزارة «وانها تخشى أن يسبب هـذا نفورا بينها وبين الامـة الاسلامية» ، فصحب عبد الرحمن فهمى ستة من زملائه الى الكنيسة فى ٢٣ نوفمبر وشاركهم فى تألمهم ، وأكد لهم أن لن يحدث أى فتور فى علاقاتهم ، وانه اذا وجد من بينهم خائن قبل الوزارة ، فقد وجد من المسلمين سبعة مثله قبلوا الوزارة معه ، وخطب الشيخ مصطفى القاياتى خطبة فى هـــذا المعنى . واذ صادف هذا الحادث اعتقال رئيس لجنة الوفد المركزية محمود باشا سليمان ووكيلها ابراهيم سعيد باشا ، فقد انتخب مرقس حنا وكيـلا لها ردا على تعيين يوسف وهبه رئيسا للوزراء (٦١) . وقد كتبت صحيفة النظام تعلق على ذلك بقولها ان مرقس حنا الزعيم المشهور قد اختير لأرفع مقام فى عين الامة واسمى منزلة وقد استحقها باخلاصه وتفانيه .

وعلقت صحيفة « الأهالى » على موقف القبط قائلة أن « انزعج القبط ـ بارك الله فى حميتهم ـ خافوا أن يكون المراد بذلك (تعيين يوسف وهبه) أن تبرد حميتهم وأن يتخلفوا عن صفوف اخواتهم فى الجنسية ، أو ان يظن المسلمون انهم متخلفون .. هـذا شعور حار يغتبط له المسلمون لا لأنهم خامرهم شك فالارتباط والتساند يقينى » ولكنهم اغتبطوا بسبب القضـاء بسرعة وقوة على وهم يمكن أن يقوم بخاطر قوم لا يروقهم أن يروا هـــذا التضامن .. » (٦٢) .

والحاصل ان هذا الموقف قد ادهش الانجليز ساسة وصحافة ، وكان المقدر أن ما أسماه المؤتمر الاسلامى سنة ١٩١١ « الافراط فى التضامن » بين القبط ، سيربط جماهيرهم او جزءا منها بيوسف وهبة . سيما أن ثمـة

شعورا عاما بأن من يتولى من القبط اكبر المناصب يعتبر « مشخصا لهم » كما تذكر صحيفة « الوطن » (٦٣) . ولكن رباط الدين والطائفة وهذا التماسك المعروف اتى بعكس النتيجة المرتقبة ، وبدلا من ان يجذب القبط الى يوسف وهبة ، نفرهم جميعا منه ، وبدلا من أن يكون التماسك قوة جاذبة ، أصبح ذات التماسك قوة طاردة ، واعلنوا براءتهم من رئيس الوزراء الجديد .

ولم ينقض شهر على تعيين يوسف وهبة ، حتى تربص له شاب فى مقهى « ريش والقى على سيارته اثناء عبورها ميدان سليمان باشا قنبلتين انفجرتا واخطأتاه . وقبض على الشاب وهو يهتف « ليحيى الوطن » ، وتبين انه طالب فى كلية الطب اسمه عريان يوسف سعد ابن يوسف بك سعد من ميت غمر ، اعترف بارتكابه الحادث لدوافع وطنية . وكان انتماء يوسف للقبط مفسدا لأية محاولة لتفسير الحادث على أساس التعصب الاسلامى . وجهد البوليس فى البحث عن أيد خفية فعجز ازاء صلابة عريان يوسف سعد وهدوءه وانتباهه ، ولم يظهر التنقيب اية علاقة للجانى بأحد الا زميلين له بكلية الطب هما ادرس المنقبادى وجورج شحاتة ، قبض عليهما ثم أفرج عنهما سريعا . وحكم على عريان سعد بالأشغال الشاقة عشر سنوات(٦٤) . وأظهرت الوثائق التاريخية بعد ذلك أن عريان سعد كان عضوا فى التنظيم السرى للوفد الذى يتزعمه عبد الرحمن فهمى ، وانه هو من تطوع لاغتيال يوسف وهبة ، حتى لا يساء استخدام الحادث وتأويله ان اقدم مسلم عليه .

سياسة احياء الذاتية القبطية !

لم يكن من شأن هذا الفشل الذى واجهته السياسة الانجليزية فى سعيها للتفرقة الطائفية ان يفضى بها الى اليأس السريع . علقت الاجبشيان ميل على احتجاجات القبط على يوسف وهبة قائلة : « نقترح الا نعلق عليها اهمية جدية اذ اننا فى بلاد تغلب فيها عادة العمل اولا ثم التدبر بعد ذلك وانا نشعر أن الأمة القبطية عندما يتاح لها فرصة التفكير فى الاحوال باناة ستنظر اليها فى الغالب نظرة مغايرة للنظرة الحاضرة تماما » . ثم حاولت أن تستنبط دلالة « طائفية » من موقف القبط ضد الرئيس الوزراء قائله « أليس من شأن هذا العمل أن يفسر على أنه سعى مقصود يراد به توجيه الانظار الى الفرق بين الاقباط والمسلمين واعادة الحواجز والخلافات القديمة ؟ نحن لا نبت بأن هذا هو الفرض ولكن يظهر لنا اننا محقون فى طرح هذا السؤال .. » (٦٥) .

وكانت صحيفة « الوطن » تجعل من هذا المعنى طعاما يوميا لقرائها . كانت من قبل تؤيد حكومة محمد سعيد المبغضة من الشعب وتهاجم المظاهرات التى تشتعل ضده ، « فى أى امة من امم العالم المتمدينة ترى

الغلمان من التلامذة يضعون للوزارات الخطط السياسية » (٦٦) . فلما عين يوسف وهبة وهاج القبط ، حاولت أن تهدىء النفوس وقد أزعجها قيام القبط متكتلين ضده ، وارادت ان تفكك هذا التماسك الذى أريد ان يكون عونا لسياسه التفرقة فصار حربا عليها . وأطرد حديثها عن انه لا فرق بين مصرى ومصرى وانه لا يجب أن تعلق أهمية عادية على اختيار يوسف وهبة ، وان مسئولية رئيس الوزراء لا تزيد عن مسئولية زملائه (٦٨) . ثم عملت على البحث عن التفرقة وراء الوحدة الوطنية بقولها : « ان الاكثار من الكلام عن الوحدة والخوف عليها من النسمات العليلة مما ينم عن ضعفها ، وقد يدخل على النفوس بعض الشك فى صلابتها .. » ، ثم خطت خطوة اخرى بقولها انه اذا كان احتجاج القبط مقصودا به الا يستريب الاجانب فى عواطف المسلمين ، فان هذا الاحتجاج ذاته يؤيد هذه الاسترابة لأنه دليل على أن « نيات المسلمين لم تصف تماما لاخوانهم حتى انهم مازالوا يتربصون بهم الفرص .. » (٦٨) . ثم خطت خطوة اخرى لتشكيك المسلمين فى تصرف القبط تجاه يوسف وهبه ، بقولها انهم لم يحتجوا على يوسف وهبه الا لقبطيته ، وبهذا لا يمكن القول بأن الأمة المصرية لا تنظر الى الأسماء ولا الى الديانات . ثم دعت الى تشكيك القبط من موقف المسلمين بقولها ان المسلمين لم يحتجوا على تعيين الوزراء المسلمين ، وانبت القبط على موقفهم اذ اظهر المسلمون « انهم أعقل منا واكثر رزانة واصح نظرا .. » (٦٩) . وبعد ان حاول عريان سعد اغتيال رئيس الوزارة ، ارادت أن تشير الى وجود عنصر معاد للقبط وراء الحادث ، اذ أرجعت السبب الى المنشورات التى وزعت تتهم يوسف وهبه بأنه « خائن ابن خائن » ، والى ما زعمت ان سعد زغلول قاله من أن يوسف وهبة « وزير قبطى » (٧٠) .

وكانت غاية الصحيفة من الامر ، أن تقنع المسلمين بأن موقف القبط هو موقف قبطى فى الأساس ، وهو تأكيد على الرابطة الطائفية وقوتها على غيرها من الروابط ، وأن تقنع القبط بأن المسلمين يستريبون فيهم بما لا يستريبونه فى انفسهم . ويرتبط ذلك بدعوى الانجليز ان القبط لم ينضموا الى الحركة الوطنية الا خوفا من المسلمين وحقنا لدمائهم على ما ذكرت « الوطن » ذاتها على لسان الانجليز (٧١) .

ويمكن باستقراء مادة الصحيفة ، معرفة انها كانت تستهدف الوقوف ضد سياسة الوفد والحركة الوطنية ، وعزل قيادات الوفد القبطية عن جماهير القبط بالنقد والتشنيع واساءة التفسير لمواقفهم وآرائهم ، وتأكيد الذاتية القبطية وانماءها والوقوف ضد زوال التفرقة بين المصريين فى السياسة . وهذه النواحى الثلاثة يمكن ايضاحها فيما يلى :

كانت « الوطن » لا تخفى سياستها المناصرة للاحتلال البريطانى . نشرت فى ١٥ أكتوبر ١٩١٩ مقالا مترجما كتب عنها فى الاجبشيان ميل ، ورد به ان

« الوطن » اسست من ٤١ سنة وبيعت الى صاحبها الحالى جندى ابراهيم منذ ٢٥ سنة ، وكانت هى وصحيفة « مصر » ، « لسانا للطائفة القبطيه » ، « اما خطة (الوطن) السياسية فقد كانت منــذ عهد مؤســسة فى جانب الاحتلال ، كما كانت زميلته (مصر) ايضا . واذا كانت (مصر) قد بدلت لونها السياسى فان (الوطن) لم يفعل بل تراه واقفا بكل شجاعة الى جانب مبادئه الأولى .. ولزيادة ايضاح هذه النقطة : ان (الوطن) يريد أن يرى مصر بلادا مستقلة ولكنــه يؤمن بالحقيقة الآتيــة ، وهى انــه ليس فى قدره المصريين ولا الدول الأخرى أن تطرد الانجليز من مصر ، كما أن احتجاجات الوفد المصرى واحزاب الطلبة وموظفى الحكومة وســائر ما يرى من دلائل الامتعاض من الحماية ليست فى عرف (الوطن) سوى جهود ضائعة وقوى تنفق عبثا .. والخلاصة ان الوطن والمقطم هما الجريدتان اللتان لم تنضما الى صفوف الحركة الوطنية » . وتنشر (الوطن) ترجمة هــذا المقال بغير تعليق ولا محاولة للتخفى فى وقت كان فيه « خذلان البلاد هو الكفر » كمــا يقول الشاعر محمد عبد المطلب . وقد وقفت (الوطن) مع محمد ســعيد ثم مع يوسف وهبة ومع لجنة ملنر ، ودعت الى عدم مقاطعة هذه اللجنة والى الاتصال بهــا (٧٢) . وصفقت كثيرا لمقــالات مرقس فهمى التى نشرها فى صحيفة (مصر) فى أوائل أكتوبر ١٩١٩ يعترض فيها على خطة الوفد مقاطعة اللجنة ، ولحديث نشر فى صحف اخرى للشــيخ محمــد بخيت مفتى الديار المصرية يفهم منه أنه ليس من أنصار مقاطعة اللجنة (٧٣) ، ولأحاديث لبعض الكتاب مسلمين وقبط تؤيد هذا الاتجاه .

ويلاحظ أن (الوطن) لم تكن تهتم فى هجومها على قادة الوفد الا بالقبط منهم . وركزت هجومها خاصة على سينوت حنا وويصا واصف . وأفحشت أحيانا فى الهجوم عليهما ، كالقول بأن سينوت كان فى باريس مع الوفد يسعى لمقابلة « الســيدات الباريسيات » (٧٤) ، ونشر رسالة ممن تدعى « حنــونة بنت دميــانة من اســيوط » ، تتهم ســينوت بأنه أضــاع أموال اليتــامى والأرامل (٧٥) ، وتتهمــه أمام القبط بأنه مجرد مخلب قط ، وان ثمــة من يكتب له المقالات التى تظهر باســمه وانه لا يدرى من أمر القضــية المصرية شيئا ، وان قوما آخرين قد « اتخذوه لفيفا (اى انه يحرس ثياب اللصوص ولا يسرق معهم كما ورد فى القاموس) » وانه تنبه أخيرا وأراد أن تكون له حصته فى الغنيمة (٧٦) . وعندما صرح سينوت بأن القبط يضحون بحياتهم فى سبيل استقلال مصر ، اتهمته بأنه بذلك يلم المسلمين ويشكك فى مستقبل علاقات القبط بهم بعد خروج الانجليز (٧٧) . وحرصت دائما على القــول بأن سينوت لا يمثل القبط ولا يعتبر نائبا عنهم .

وشنت الصحيفة ذات الهجوم على تادرس شنودة المنقبادى صــاحب صحيفة (مصر) ، الذى حول سياسة صحيفته ضــد الاحتــلال . اذ بقى

خمسا وعشرين سنة منذ اصدار الصحيفة ظهيرا للاحتلال ثم تحولت سياستها فجأة لأنه « راى عجلة الوطنيين دائرة فتعلق بتلابيبها وتحرك معها » ، ثم تقول للمنقبادى انه يوم ينتصر الانجليز فى مصر « يندم صاحب مصر لهجرة اصدقائه الأقدمين (الاحتلال) وارتمائه بين اذرع أصدقائه الجدد (الوفد) » (٧٨) ، وتقول أن المنقبادى يبرر الاتجاه الجديد بأنه «لولا هذه الخطة التى انتجها، خطة المجاملة او ان شئت المراوغة والمبدأ الذى اتبعه .. وهو مبدأ التظاهر بالغيرة والممالأة لزعماء هذه الحركة (الوفد) ، لأصاب الاقباط من جراء ذلك اعظم الأخطار واكبر الأضرار.. كما حدث فى مقتل الخواجة داوود دقدوق من اعيان الواسطى.. اذا صحت هذه الرواية (٧٩)» وهاجمت (الوطن) يوما القمص سرجيوس وتادرس المنقبادى ثم قالت «هل ينتظر ان امريكا الحرة الغيورة التى يدفع قومها الوفا من الجنيهات للمرسلين هنا لنشر القواعد المسيحية تمد يد المساعدة لمصر وتعمل على نيلها استقلالها اذا علمت ان هذا الاستقلال المحبوب يؤدى بالبقية الباقية من الفضائل(٨٠)» .

وكانت « الوطن » تحرص على تأكيد الذاتية القبطية ، وتحاول دائما ان تقف فى وجه الامتزاج الحاصل بين القبط والمسلمين ، بمحاولة فتح حوار بين كل من الطائفين والآخرى . واستخدمت فى ذلك كل الحذر الممكن فى امر اساسى وهو ابقاء كل من الجانبين متميزا عن الآخر يحاوره بصفته الدينية المتميزة ، وأن يبقى بذلك الوجود القبطى الطائفى كوجود سياسى . كتبت تؤيد انضمام القبط للحركة الوطنية ثم تقول : « ولكن هناك امرا جوهريا لم أعرف مقدار اهتمام القائمين بالحركة الوطنية به ولم تمكنى ظروفى من الوقوف عليه ، اعنى به كيفية انضمام الاقباط لهذه الحركة المباركة ، وهل كان انضمامهم بصفتهم أمة تمثلها هيئات ملية شورية مسئولية ، أم هم انضموا مبعثرين واحد من هنا وواحد من هناك .. » ولا تفتأ تؤكد ذاتية القبط فى انضمامهم للحركة الوطنية قائلة ان شوقهم للحرية والاستقلال « شوق شيخ هرم عاد اليه ميراث ابيه وكان قد حرم منه وهو بعد فى المهد صبيا»(٨١) . ولما ارسل عبد العزيز جاويش الى وكيل بطريركية القبط يحييه على مواقف القبط الوطنية ، ردت عليه ساخرة عنيفة تحاول ان تثير ذكريات الشقاق سنة ١٩٠٨ ثم تقول « ان القبط أحق من سواهم بالمطالبة باستقلال مصر لأنها وطنهم ووطن اجدادهم من ستة آلاف سنة .. القبط الذين تحت اسم مصر من اسمهم .. » (٨٢) ، وسياق الصحيفة كلها الحرص على أن يبقى هناك فى مجال النشاط السياسى والاجتماعى قبط ومسلمون .

على ان كل هذا السعى لم يأت بنتائجه فى الوقيعة بين المصريين فى هذه الفترة . سيما وقد ظهر موقف الانجليز من ربط وجودهم بمصر بدعوى حماية الأقليات فى الوثيقة التى أعلنوها باستقلال مصر فى ٢٨ فبراير١٩٢٢ .

وتلقف هـذا التحفظ دعاة الشقاق ليصوغوه نصـوصا فى دسـتور مصر :
فانتفضت الحركة الوطنية تدافع عن الاسـتقلال بغير تحفظات ، الذى يعنى فى ذات الوقت الدفاع عن وحدة الشـعب وعن التنظيم القـومى للجمـاعة السياسية المصرية .

المراجع

(١) صحيفة الوطن ٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) المسيحية والقومية العربية . عبادى العبد عبادى ص ١٠٣ . نقلا عن رسالة ماجستير للأستاذرياض سوريال بشارة « المجتمع القبطى فى القرن التاسع عشر » ص ١٣٧ .

(٣) تربية سلامة موسى ص ١٥١ ــ ١٥٣ .

(٤) صحيفة الأفكار ١٢ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(٥) مذكرات فخرى عبد النور . المصور ٢٨ مارس سنة ١٩٦٩ .

(٦) صحيفة الوطن ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٧) الصحف اليومية : الوطن ، مصر ، الافكار ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

(٨) صحيفة الوطن أول ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(٩) المجتمع القبطى فى لقرن التاسع عشر لرياض سوريال ، الأقباط فى القرن العشرين . الجزء الثالث ، رمزى تادرس ص ٧٧ ، ١٨٨ .

(١٠) صحيفة وادى النيل ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ .

(١١) صحيفة الوطن ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، صحيفة مصر ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(١٢) صحيفة الأفكار ٦ فبراير سنة ١٩٢٠ .

(١٣) صحيفة مصر ، رسالة وردت اليها من الدكتور نصر فريد من برلين فى ١٧ نوفمبر ونشرت فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ وذكر بها الدكتور نصر أن المرحوم محمد فريد كلفه بارسالها قبل وفاته .

(١٤) الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر . الدكتور محمد حسين . الجزء الثانى ص ١٣١ .

(١٥) البدائع . الدكتور زكى مبارك . الجزء الأول ص ١٨٧ ، مقال نشره فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ .

(١٦) سعد زغلول وفكره السياسى .. طارق البشرى . مجلة الطليعة عدد مارس سنة ١٩٦٩ .

(١٧) حياتى . الدكتور أحمد أمين ص ١٨٥ .

(١٨) سندباد فى رحلة الحياة . الدكتور حسين فوزى ص ٩٨ .

(١٩) المصور ٢١ مارس سنة ١٩٦٩ .

(٢٠) تربية سلامة موسى . ص ١٥١ ــ ١٥٢ .

(٢١) مع الوفد المصرى . محمود أبو الفتح ص ٢٦ .

(٢٢) المرجع السابق (مع الوفد المصرى) ص ٥٢ .

(٢٣) مذكرات فخرى عبد النور .. المصور ٢١ مارس سنة ١٩٦٩ .

(٢٤) المسألة المصرية والوفد . محمود أبو الفتح ص ١٥٦ .

(٢٥) صحيفة الأفكار ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(٢٦) صحيفة الأفكار ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(٢٧) صحيفة وادى النيل ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ .

(٢٨) The History of Nationalism in The East. Hans Kohn. p. 206.

(٢٩) هانزكوهن . المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٣٠) صحيفة وادى النيل ٩ مايو سنة ١٩٢٢ .

(٣١) صحيفة الأهالى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

(٣٢) دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ . الدكتور محمد أنيس . ص ١١ .

(٣٣) أعلام من الشرق والغرب . محمد عبد الغنى حسن . ص ١٢٤ .

(٣٤) حديث للشيخ محمد شاكر مع مراسل صحيفة البتى باريزيان ، صحيفة وادى النيل ٧ مايو سنة ١٩٢٢ .

(٣٥) صحيفة النظام ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ .

(٣٦) صحيفة مصر ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

(٣٧) مذكرات فخرى عبد النور . المصور ٢١ مارس سنة ١٩٦٩ .

(٣٨) صحيفة مصر ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

(٣٩) صحيفة وادى النيل ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ .

(٤٠) صحيفة النظام ٦ يناير سنة ١٩٢٠ خطاب القاه ويصا واصف للصحفيين الانجليز .

(٤١) صحيفة مصر ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ نقلا عن الجورنال دى كير .

(٤٢) صحيفة النظام ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ .

(٤٣) صحيفة النظام ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

(٤٤) صحيفة الأفكار ٥ يناير سنة ١٩٢٠ .

(٤٥) صحيفة وادى النيل ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٢ .

(٤٦) المصور ٢١ مارس سنة ١٩٦٩ ٠

(٤٧) سعد زغلول وفكره السياسى المرجع السابق ٠

(٤٨) مع الوفد المصرى ٠ محمود أبو الفتح ٠ ص ١٠ ٠

(٤٩) نشرت فى صحيفة الأخبار على أيام متتابعة فى مارس سنة ١٩٦٩ ٠

(٥٠) ثورة ١٩١٩ ، عبد الرحمن الرافعى ٠ فى أعقاب الثورة ٠ عبد الرحمن الرافعى الجزء الأول ٠ ص ١١ ، ٣٤ ، ٦٩ ، ٩٩ ، مذكرات فخرى عبد النور بمجلة المصور ٠

(٥١) صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ٠ زكى فهمى ص ٤٥٦ — ٤٥٧ ٠

(٥٢) صحيفة مصر ، اكتوبر وتوفمبر وديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٥٣) صفوة العصر ٠٠ المرجع السابق ص ٣١٤ — ٣١٥ ٠

(٥٤) الدكتور محمد أنيس ٠٠ المرجع السابق ص ٥١ ٠

(٥٥) صحيفة الأفكار ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٥٦) الصحف اليومية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٥٧) صحيفة الأهالى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٥٨) الصحف اليومية ، وصحيفة مصر ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٥٩) صحيفة مصر ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٠) صحيفة مصر ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦١) الدكتور محمد أنيس ٠ المرجع السابق ص ٥١ ، ١٥٨ ٠

(٦٢) صحيفة الأهالى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٣) صحيفة الوطن ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٤) صحيفة الأفكار وغيرها من الصحف ١٦ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٥) صحيفة مصر ، صحيفة الأهالى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٦) صحيفة الوطن ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٧) صحيفة الوطن ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٨) صحيفة الوطن ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٦٩) صحيفة الوطن أول ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٠) صحيفة الوطن ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧١) صحيفة الوطن ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٢) اعداد كثيرة منها مثلا عدد ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٣) صحيفة الوطن أول نوفمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٤) صحيفة الوطن ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٥) صحيفة الوطن ٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٦) صحيفة الوطن ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ ٠

(٧٧) صحيفة الوطن ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(٧٨) صحيفة الوطن ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٧٩) صحيفة الوطن ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

(٨٠) صحيفة الوطن ٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٨٠) صحيفة الوطن ٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٨١) صحيفة الوطن ٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٨٢) صحيفة الوطن ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

دستور ۱۹۲۳

دستور ١٩٢٣

تصريح ٢٨ فبراير وحماية الاقليات :

مع انتهاء الحرب العالمية الاولى ، انهارت امبراطوريتان كبيرتان همـا امبراطورية النمسا والمجر والامبراطوريه العثمانية ، وانهارت المانيا : واعيد اقتسام العالم وبلدان الامبراطوريتين المهزومتين ، وتكونت دول جديدة على انقاضهما ، سيما فى شرق أوروبا والبلقان . وأسفر التكوين السكانى للبلاد الناشئة — سيما فى أوروبا — عن وجود اقليات عديدة فى كل منها ، دينية او لغوية أو جنسية أو قومية . كان ربع سكان بولندا حسب التحديد الجديد لها من اقليات غير بولندية ، بعضها المانى أو يهودى أو روسى ، ويتصف بعضها بالعداء للاغلبيـة ويكثر من عـرض شكاواه على عصـبة الامم . وتكونت تشيكوسلوفاكيا من التشيك والسلوفاك على مابينهما من ود مفقود . وتكونت يوغسلافيا من عدة قوميات منها الصرب وكرواتيا . وضمت ايطاليا تريستا اليها وانضمت ترنسلفانيا الى رومانيا . لذلك يلحظ فى كافـة المعـاهدات الدولية التى قننت بعد الحرب هذه الاوضاع الجديدة ، انها تضمنت نصوصا تتعلق بحماية الإقليات .

ابرمت معاهدة فرساى فى ٢٨ يونية ١٩١٩ مع المانيا ، وابرمت معاهدة سان جرمان فى ١٠ سبتمبر التالى مع النمسـا ، ومعاهدة سيفر فى اغسطس ١٩٢٠ مع حكومة القسطنطينية ، وتضمنت المعاهدتان الاخيرتان نصـوصا تتعلق بحماية الاقليات . كما ابرمت معاهدة نوبلى مع بلغاريا فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ ، ومعاهدة تريانون مع المجر فى ١٤ يونية ١٩٢٠ ... وتضمنت هذه المعاهدات نصوصا تؤمن «الاقليات الجنسية والدينية واللغوية» ، وتضمن تمتعها بالحقوق السياسية وحرية ممارسة الشعائر الدينية والتعليم واستعمال اللغات الخاصة بالاقليات امام المحاكم وفى التعامل مع السلطة .

ونتج عن تصفية الامبراطورية العثمانية ابرام معاهدة سيفر أولا ثم معاهدة لوزان فى ١٩٢٣ . وخضعت البلاد العربيـة لنظـام الانتـداب الذى ابتدعته الدول الكبرى فى ميثاق عصبة الامم للسـيطرة على هـذه المنطقة وغيرها واثير موضـوع الاقليات فى لبنان بين العرب المسلمين والمسيحيين ، وفى سوريا بالنسبة للدروز ولغيرهم ، وفى العراق بالنسبة للأكراد .

وقد سبقت الاشارة الى أن السياسة البريطانيـة فى مصر منذ احتلالها كانت حريصة على أن تصيغ مصر فى صورة « جماعة دولية » ، تتكون من مجموعات سكانية متنوعة ومتخالفة . وكانت اهم وسـائل التفتيت القومى لمصر يتجه الى الاقلية الدينيه القبطيه ؛ باعتبارها الأقلية الدينية الأساسيه او الوحيدة فى مصر ، فاذا أمكن عن طريقها اقرار هذا المبدا ، أمكن اصطناع اقليات أخرى الى جوارها ، كالعرب (البدو) والاوروبيين وغيرهم . وبدأ تنفيذ هذه السياسة منذ ١٩٠٨ ، ثم اتخذت شكلها القـانونى الأول عنـد انشاء الجمعية التشريعية فى ١٩١٣ بتقرير التمثيل الطائفى فيها ، ثم أعدت مشروعات برونايت لصياغة الدولة فى عمومهـا على هـذا الوجه ، مع ادخال الجاليات الأجنبية فى صلب تكوينها . كمـا سـبقت الاشـارة الى أن أحد جوانب السيـاســة البريطانيـة هو تبرير وجودها الدائم فى مصر بحمـاية الأقليات (١) .

والمهم الآن الاشارة الى أن الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الأولى قد انتجت عنصرا سياسيا مواتيا لبريطانيا ، لكي تضـع مبـدأ « حمـاية الأقليات» فى اى صك دولى يحدد العلاقات بينها وبين غيرها ، ومصر خاصة . وأن يتقبل الرأى العام الدولى تنفيذ هذا المبدا ، مادامت تضمنته المعاهدات الدولية حتى أصبح كالعرف الشائع ، وما دام من مصلحة الدول الكبرى التمسك به لتأكيد وجودها فى التوابع الجديدة . لذلك تضمن مشروع كيرزن الذى جرت عليه مفاوضـات عدلى ـ كيرزن سـنة ١٩٢١ نصـوصـا تضمن « حقوق الأقليات » فى مصر . وقد أشير الى هذه النصوص من قبل(٢) .

ومن المعروف أن مفاوضـات عدلى ـ كيرزن قد فشـلت بسبب وجود الثورة فى مصر . وانه عقب فشلها قبض على سعد زغلول وبعض قادة الوفد ونفوا من مصر واعتقل كثيرون ، وذلك لتصفية المقاومة المصرية ضد الحـل السياسى الذى يمكن أن ترتضيه بريطانيا مع أنصـار عدلى وثروت . ومما تسجله كتب التاريخ أيضا أن اللورد اللنبى المنـدوب السـامى فى مصر كان توصل من احتـكاكه بالثـورة فى مصر ، الى انه لا سـبيل لضمان الوجـود البريطانى فيها الا بالغاء الحماية عن مصر والاعتراف باستقلالها السياسى . وتبادل اللنبى مع كيرزن وزير الخارجية رسائل عديدة فى الفترة من نوفمبر ١٩٢١ الى فبراير ١٩٢٢ ، نشر بعضها فيما بعد بعنوان « الكتاب الأبيض » . ويظهر من هذه الرسائل ان لندن كانت لا ترتاح الى اقتراح اللنبى ، كما كانت

على وشك ان تستدعيه من مصر وتعزله من منصبه (٣) ، لولا ادراكها المتزايد لخطورة الأوضاع فى مصر ، ولولا الثقل السياسى الكبير لاللنبى فى الدوائر الحاكمة كسياسى وكقائد مظفر من قادة الحرب الاخيرة . وفى رسالة اللنبى الى كيرزن فى ٢٠ يناير ١٩٢٢ دافع عن وجهة نظره كاملة ، وورد فى هذا الدفاع عبارة ذات اهمية خاصة فى صدد النظام الداخلى لمصر، قال : « .. ان ادخال الانظمة البرلمانية ــ لا الالغاء الرسمى للحماية ــ هو الذى سيكون راجعا اليه على الأكثر ما عسى أن يكتسبه الوزراء المصريون من ازدياد القدرة على مقاومة آرائنا ، فى ظل الترتيبات المقترحة ، بالمقياس الى ما كان لاسلافهم قبل الحرب . ولكنى على هذا احسب ان حكومة جلالة الملك لا تنزع بها نفسها الى المعارضة فى انشاء هذه الأنظمة ريثما تبرم معاهدة مع مصر . اذ بديهى ان يمثل هذه السياسة يصعب الدفاع عنها وتبريرها بوجه عام ، فضلا عن انه لا يجب أن يغيب عن البال أن ضغط الرأى العام فى السنوات الأخيرة ــ كما ينطق بلسان الصحافة وبوسائل اخرى معيبة ــ قد زاد استقلال الوزراء امام السلطات البريطانية زيادة لا سبيل الى الخطأ فيها . كان المصريون فيما مضى هم الذين يقومون بادارة مصر بمساعدة لفيف صغير من الانجليز ومشورتهم ، ولم يكن هذا ممكنا الا لوجود العلاقات الحسنة بينهم وبين زملائهم المصريين ، وكانت اغلب المناصب الادارية يشغلها دائما المصريون ، ولا ينبغى أن يتوهم احد ان الانجليز حتى فى خير اوقات السلم العادية حاولوا ان يحكموا مصر الا بصفتهم خميرة صغيرة معتمدة على أعظم مقدار من التعاون الاهلى .. » (٤) .

ودلالة هذه العبارة ، أن وجهة نظر اللنبى ــ وهى التى انتصرت فى رسم السياسة البريطانية ازاء مصر ــ كانت تتحصل فى ان السيطرة البريطانية على مصر لا تعتمد على « الحماية » أو التبعية المباشرة ، وأن « الحماية » من قبيل الظواهر التى يمكن التنازل عنها ، ولكنها تعتمد على تنظيم بريطانيا لأوضاع الحكم والادارة المصرية تنظيما يكفل لها السيطرة من خلال نظام يشغله المصريون أساسا . وقد أشار اللنبى فى رسالة أخرى الى علاقة مصر بالدول الأخرى ، وان ضمان عدم تدخل هذه الدول فى شئون مصر ليس أساسه « الحماية » كذلك ، ولكن قوة بريطانيا العسكرية والسياسية وقدرتها على فرض مبدأ « منرو » بريطانى على مصر .

وطبقا لهذا الفهم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يعترف لمصر بالاستقلال ويوضع التحفظات الاربعة المعروفة ومنها حماية مصالح الاجانب وحماية الأقليات . واشار اللنبى فى احدى رسائله إلى كيرزن (الوثيقة ٢٣) ان هذا التحفظ يستوعب المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٣ ــ ٢٦ من مشروع كيرزن . كما ان التحفظات الاخرى تستوعب النصوص الاخرى فى المعاهدة .

وظهرت أهمية هذا التحفظ خاصة فى التصريحات التى أفضى بها لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا غداة صدور تصريح ٢٨ فبراير فقال : ان مركزنا الخاص الذى ندعيه لأنفسنا فى مصر يجعل حماية مصالح الاجانب والاقليات فى مصر من حقنا وحدنا ، ويلزمنا بأن لا نفصل تلك التبعة عن ذلك المركز الخاص . وأن تبعة حماية هذه المصالح قد وضعت على عاتقنا فى السنوات الاخيرة حين اشتد الهياج فى مصر ضد الاجانب . وآمل انه فى الوقت الذى يعترف فيه بمصر دولة مستقلة أن يعترف المصريون بأن عليهم وحدهم كبح عواطفهم (٥) .

ولم يمض أكثر من شهر ونصف ، ومع بدايات عمل لجنة الدستور ، حتى ترددت اشاعات قوية فى مصر وخاصة فى الأقاليم ، بأن وزارة عبد الخالق ثروت قد وزعت أمرا سريا على مصالح الحكومة يقضى بأن تلاحظ فى التعيينات ان تكون نسبة الموظفين القبط واحد الى اثنى عشر بالنسبة للمسلمين ، وان الانجليز هم من اقتراح عليها ذلك .. واثار هذا الأمر لغطا شديدا . ثم وجه مستر سوان عضو مجلس العموم البريطانى سؤالا الى وكيل خارجية بلده عن صحة هذا الأمر ، وعن صحة ما يشاع من انه تم « وفقا للاقتراحات الانجليزية الأخيرة الخاصة بحماية الاقليات » ، وعما اذا كانت هذه السياسة ترمى الى الثأر من القبط لانضمامهم الى المسلمين فى الحركة الوطنية (٦) . وقال كثيرون : « ان فى هذا ما يشعر بأن يد انجلترا هى التى تحرك التيار فى هذه المسألة ، وان وزارة عبد الخالق ثروت تعمل بوحى من الاقتراحات التى عرضتها عليها حكومة لندن » (٧) . وطالبوا الوزارة بأن توضح علنا حقيقة الامور . والملاحظ ان الوزارة سكتت عن الرد . وحتى صحيفة « الوطن » ذات الاتجاه المعروف فى الموالاه للسياسة البريطانية والعداء للوفد واثارة التفرقة بين القبط والمسلمين ، لم تصب قولا تقوله الا ان الوفديين هم من ابلغوا مستر سوان بالخبر ، وسخرت منهم على التظاهر بالاخلاص فى الدفاع عن القبط بغير هدف الا الدعاية (٨) . وانحصرت الأقلام المدافعة عن الحكومة فى لوم الوفد على ايصال الخبر الى مستر سوان دون تكذيب له (٩) . وكان مستر سوان من العاطفين بمجلس العموم على المسألة المصرية ومن ذوى الاتصالات بالوفد .

صدى تصريح ٢٨ فبراير :

ما ان صدر تصريح ٢٨ فبراير ، حتى قاومه الوفد بشدة ، واسماه سعد زغلول «نكبة وطنية كبرى» . ورغم انه كان فى الحقيقة خطوة سياسية هامة من خطى الاستقلال فى ظروف ذلك العهد ، فقد رفضه الطموح الوطنى ورفضته الحركة الوطنية بما اشتمل عليه من تحفظات تصم الاستقلال المعترف به بالصورية . ونظرت الى التحفظين الاولين الخاصين بتأمين

مواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر بأنهما وسيلة لاستبقاء الوجود البريطاني المسلح ، والى التحفظ الثالث الخاص بحماية الاجانب والاقليات بأنه وسيلة التدخل البريطاني في شئون الحكم المصرى والادارة . وقال واصف بطرس غالى سكرتير الوفد انه لا حق لانجلترا فى تولى حماية الاقليات، وهو من اختصاص عصبة الامم (حسب ميثاقها) وأن المصريين يعتبرون ذلك «بمنزلة تداخل لايطاق من جانب انجلترا » (١٠) .

كتبت صحيفة «وادى النيل» أنه يجب أن يفهم التحفظ الخاص بحماية الاقليات فى ضوء ما عرف عن السياسة الانجليزية من سابق تعويلها على قيام الشقاق بين المصريين ، وبهذا يعود «التحفظ» بالقضية المصرية القهقرى ، ودعت الى وجوب التسلح بالحكمة ازاء دهاء السياسة الانجليزية « لان اليد التى تسجل مثل هذا العارض ليعمل به لابد ان تعمل لتنفيذه بجميع الوسائل التى تكون فى طوق البشر . وقد رأيناها تجمع من شتيت هذه الوسائل مايخرج أحيانا عن دائرة الامور المتوقعة الى دائرة الطوارىء والمفاجآت» (١١)، وكتبت صحيفة النظام « أن حماية المصالح الأجنبية والاقليات مغزاها الاشراف على أعمال المصريين الداخلية وتصرفاتهم الخاصة وضرورة موافقتهم على كل قانون يسنونه»(١٢). وأسمت صحيفة «مصر» هذا الأمر بدعة ، لأن الاقليات لم تطلب حماية ولا رعاية ولا تعتبر نفسها جزءا منفصلا عن الامة ، «لا نوافق على هذه التسمية التى تريدها السياسة لتجعلها مجازا لأغراضها » (١٣) .

واصدر الحزب الوطنى بيانا هاجم فيه تصريح ٢٨ فبراير ، الذى يرمى الى اضفاء الشرعية على مركز بريطانيا فى مصر ، والذى يعترف باستقلال ليست له قيمة ما بقيت التحفظات الخاصة بمصالح بريطانيا ومصلحة الاجانب والأقليات (١٤) . وكتب صحيفة « الأخبار » ان كان أول العهد بسماع مسألة حماية الاقليات فى مشروع كيرزن ، وليس لها من هدف الا تسويغ بقاء الانجليز رغم ارادة أهل البلاد ، والا ايجاد ذريعة للبقاء والتدخل اذا رفضت الدول الاخرى دعوى بريطانيا اشرافها على حماية الاجانب من رعايا هذه الدول (١٥) ، واصدر الحزب الديمقراطى المصرى بيانا ناقش فيه التصريح وذكر «ليس فى مصر أقليات من النوع الذى نص على حمايته فى معاهدات سان جرمان وسيفر والذى تعتبر أقليات معادية لاكثرية البلاد . لا تخالف بين سكان مصر الا من جهة العقيدة ، أما جياتهم المدنية فهى واحدة كما هو الشأن فى انجلترا وفرنسا والمانيا ..» (١٦) .

لجنة الدستور ومسألة الاقليات :

كان صدور تصريح ٢٨ فبراير بالاتفاق بين اللورد اللنبى وبين عبد الخالق ثروت والفريق الذى انشق عن الوفد . لذلك بات منتظرا أن

يعهد الى ثروت بتأليف الوزارة وأن يكون أخص مهامها اعداد الدستور . وسجلت الكتب المتبادلة فى أول مارس بين الملك وثروت هذا الامر . وفى ٣ ابريل شكلت لجنة الدستور من ثلاثين عضوا ، قاطعها الوفد والحزب الوطنى اللذان كانا يطالبان بأن يضع الدستور جمعية وطنية ينتخب اعضاؤها، لا لجنة تشكلها الحكومة فى ظل الاحكام العرفية . وقد اختير لعضويتها من يمكن اعتبارهم ممثلين (للاقليات) حسبما استخلصت صحيفة الوطن (١٧). فكان فيها من القبط الانبا يؤانس مطران الاسكندرية وقلينى فهمى والياس وعوض وتوفيق دوس ، ومن عرب البدو صالح لملوم ، ومن الاسرائيليين يوسف أصلان قطاوى ، ومن السوريين يوسف سابا ، ولم يفت «الوطن» أن تضع هذه الدلالة تأكيدا على الصفة الطائفية للعضو اخذا بالمنطق الذى اتبع فى تكوين الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ .

واذا كانت الجلسة الاولى للجنة قد استنفدت فى كلمات الافتتاح والمناقشات العامة عن تنظيم الاعمال ، فانه فور البدء فى العمل بالجلسة الثانية ، وبعد تشكيل اللجنة الفرعية (لجنة وضع المبادىء العامة التى شكلت بالانتخاب بين الأعضاء وكان فيها توفيق دوس) ، فور ذلك اثار حسين رشدى رئيس لجنة الدستور واللجنة الفرعية مسألة الاقليات ، وكانت أول كلماته هى لفت نظر الاعضاء «الى العناية بوضع نصوص فى دستورنا لحماية الاقليات لان انجلترا حفظت لنفسها حق حمايتهم» .. وذكر أن وضع هذه النصوص يسقط حجة بريطانيا . فلما سأله عبد اللطيف المكباتى عن نوع هذه النصوص ، استدرك قائلا ان معنى الحماية هى ضمان الحرية للجميع .

ثم كانت أول مسألة ذات اتصال بالاديان ، ناقشتها اللجنة الفرعية بالجلسة التاسعة لها ، هى مسألة اعتبار المحاكم الشرعية جهة الاختصاص «العادى» فى قضاء الاحوال الشخصية ، وكان اتجاه اللجنة فى هذا الامر هو السعى لتوحيد جهات القضاء بقدر الامكان فى مسائل الاحوال الشخصية ، والبدء بمسائل الرشد والحجر والقوامة وادارة أموال ناقصى الاهلية ، مع نوع من التهيب تجاه ما يمكن ان يكون فى تعميم اختصاص المحاكم الشرعية من المساس ببعض الطوائف ، وذلك على مايظهر من اقوال عبد العزيز فهمى وعلى ماهر خاصة . واستصوبت اللجنة رأى عبد الحميد بدوى انه لا مجال للحسم فى هذا الأمر بالدستور ، لافضلية ترك الأمر مرنا يعالج فى المستقبل بالقانون ، سيرا الى انشاء نظام مستقل عن الدين دون ان يكون ثمة نص دستورى يعوق هذه المرونة . وباللجنة العامة (بالجلسة ٢٤ فى ٢٥ اغسطس ١٩٢٢) عادت مناقشة مسألة التوحيد القضائى فى بعض مسائل الاحوال الشخصية الخاصة بالاهلية وادارة الاموال ، وايد التوحيد عبد العزيز فهمى وتوفيق دوس وقلينى فهمى ، وعارضه يوسف باشا والانبا يؤنس ، فتقرر

نهائيا عدم ذكر شيء عنه بالدستور . ومعنى ذلك انه بقى لجهات القضاء الدينى والطائفى اختصاصها فى هذا الشأن ، رغم الشعور انه من مصلحة التطور للمجتمع أن يضيق هذا الاختصاص ثم ينتهى ، وترك للمستقبل أن يذلل ما فى الامر من صعوبة .

وبالجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية (٧ مايو) ، أثار حسين رشدى فى البداية مسألة الأقليات لذات الهدف السياسى الذى قرره من قبل . واقترح أن يتضمن الدستور ذات النصوص التى وضعها الانجليز فى مشروع كيرزن ، وهى تتعلق بالمساواة فى الحريات وفى الحقوق المدنية والسياسية وفى ممارسة شعائر الدين والتعليم ، واستعمال اللغات .. فووفق على هذه النصوص بالاجماع . والحق ان لم يكن فى النصوص الخاصة بالمساواة شذوذ الا فى أن ترد فى معاهدة دولية بين مصر وبريطانيا حسبما حرص كيرزن أن تكون . اما ورودها فى الدستور فقد كان تقريرا لاحكام المساواة والحرية الدينية سليم . فلما تلى نص يتعلق بكفالة الحقوق المتساوية للمصريين بالنسبة للاقليات «فى القانون وفى الواقع» اعترض المكباتى على أن يرد فى الدستور مايعترف بوجود اقليات ، فسارع الرئيس بغير مناقشة الى اخذ الاصوات وظفر بالموافقة بالأغلبية ، ثم قال ان «الاقليات» أصبحت محمية ولا محل للتحفظ الانجليزى . فرد عبد العزيز فهمى معترضا على هذا التعليق الذى يثبت أن المصريين لم يستطيعوا دحض التحفظات الاخرى الواردة فى ٢٨ فبراير ، وان الاولى هو ذكر ان مركز المندوب السامى فى مصر يتعارض مع سيادتها . ثم أبدى خشيته من أن تفسر عبارة «فى القانون وفى الواقع» بما يوجب أن تضمن الدولة للاقليات تمثيلا فعليا اذا لم ينجح أفراد منهم فى الانتخابات . وقال انه يرفض هذا النص كله وأن الحديث فيه عن استعمال اللغات الخاصة بالاقليات قد يفسر على انه تقييد فى الالزام بتدريس اللغة العربية . فطمأنه رشدى قائلا ان المقصود هو الا تتخذ الدولة «فى الواقع اجراءات تمنع دون المساواة استبدادا منها» .

وفور انتهاء هذه النقطة طرح الرئيس (بعد اثارة للامر من توفيق دوس) وضع «نظام للاقليات يضمن تمثيلها النيابى» . فثارت اهم جوانب الموضوع، وهو الجانب الذى مثل معركة سياسية بين المؤيدين والمعارضين فى اللجنة الفرعية واللجنة العامة ، ولدى الرأى العام المصرى بكافة اتجاهاته . وقد تحدث فى ذات الجلسة توفيق دوس ، ثم عبد الحميد بدوى ، واستمر الحديث بالجلسة التالية (١١ مايو) ، حضر اللجنة خلاله فضلا عن اعضائها أعضاء آخرون من اللجنة العامة ، وهم يوسف سابا وحسن عبد الرازق وقلينى فهمى والياس عوض . وانضم الى رأى توفيق دوس الياس عوض ، والى عبد الحميد بدوى عبد العزيز فهمى ومحمود ابو النصر . وفى النهاية اقترح بدوى ارجاء بحثه لانه أمر خطير لاتستطيع اللجنة «أن تنشيء البحث

فيه انشاء» وان تحمل الامة المصرية على رايها ، فأجل الموضوع لنظره فى اللجنة العامة ، التى أثير الموضوع فيها بالجلسة الرابعة والعشرين (٢١ اغسطس) من توفيق دوس، فاجل اربعة ايام ضمانا لحضوره هو عبدالحميد بدوى . وفى ٢٥ اغسطس تحدث دوس وتعرض للمعركة التى اثيرت بشأن «تمثيل الاقليات» فى الصحافة وغيرها منذ اثارته الاولى فى مايو . وانضم له فى رايه الانبا يؤنس ويوسف قطاوى الاسرائيلى وعلى المنزلاوى عبداللطيف المكباتى ، وانضم الى بدوى كل من ابراهيم الهلباوى وعبد الحميد مصطفى وعلى ماهر وأحمد طلعت ومحمود ابو النصر وقلينى فهمى ، واخذت الاصوات فى نهاية النقاش نتقرر بالاغلبية عدم تمثيل الاقليات .

تتلخص وجهة نظر توفيق دوس فى دفاعه عن تمثيل الاقليات ، فى أن ذلك يرجع لسبب سياسى وآخر قانونى . والاول هو قفل الباب امام التدخل الاجنبى بهذه الدعوى ، وتمثيل الاقليات لايعنى تفرقة بين المصريين بل ان اهماله هو مايحمل مظنة التفرقة ، اذا لم ينتخب منهم احد فظن جمهورهم – صوابا او خطأ – ان حقه مهضوم ، وغالبية الجمهور تتأثر بالظواهر ، والجمعية التشريعية حفظت للاقليات مراكز محددة . اما السبب القانونى فهو ان المجلس النيابى يقرر التنظيمات والقوانين ، وقد يقرر – بحسن نية – ما تراه الأقلية ماسا بها أو مضرا بحقوقها ، والخير ان يوجد فيه من ينبه الى ذلك . وضرب لذلك مثلا ماكاد مجلس شورى القوانين أن يقرره من اشتراط النجاح فى امتحان القرآن للالتحاق بالكتاتيب ، اذ كان الشرط يقصر الالتحاق بها على المسلمين . وقال ان تمثيل الاقليات تعرفه دساتير بلجيكا واسبانيا فليس بدعة ، وان كان أساس الاقليات مختلف . ثم اقترح احد طريقين لاجراء التمثيل . احدهما أن يجرى الانتخاب العام ، فان ظفرت الاقلية بما ينقص عن نسبتها من المقاعد ، جرى انتخاب عام فى كل مديرية يشترك فى اقتراعه المسلمون والقبط معا ، لانتخاب عدد من الاقلية يكمل النسبة ، وبهذا لاتنفرد الاقلية بتقديم ممثليها . والطريق الثانى أن ينتخب مجلس النواب من يكمل النسبة من الأقلية من بين من كانوا مرشحين فى الانتخابات منهم . وبالنسبة لمجلس الشيوخ اما أن يؤخذ بأحد الطريقين ، واما أن تكمل النسبة من بين نسبة المعينين بالمجلس . وقال انه لايتقدم باقتراحه بصفته قبطى ، ولكنه مصرى يخشى الخطر من عدم الاخذ بهذا المبدأ . وأن مايؤمن به الجميع من الديمقراطية ومايتمنونه من زوال الفوارق لايجب أن يخفى واقع الامور . ولبيان واقع الامور ضرب مثلا بقانون نظام وراثة العرش الذى صدر وقتها ، والذى اشترط فيمن يختار وصيا على العرش (اذا كان الملك غير رشيد) أن يكون مصريا مسلما ، وأن انتخابات المجلس المحلى لبندر أسيوط التى جرت فى يناير السابق لم تسفر الا عن انتخاب أربعة كلهم من

المسلمين ، فاستقال محمود بسيوني ليترك مقعده لصاحب عدد الاصوات التالي له وكان قبطيا .

وامام اللجنة العامة زاد وجهة نظره تفصيلا ، وعلل قومة القبط ضد فكرته بما يرونه مصلحة لهم في الا يغضبوا المسلمين «فتظاهروا بأنهم لايريدون التمثيل» ، «واذا لم تمثل الاقليات» فقد يتظاهرون بالوطنية الحادة وانهم لايريدون هذه الحماية (٢٨ فبراير) في حين أنهم يريدون التشدد في التمسك بها ، وانه كقبطي لايجب عليه ان يتهم الاقلية في شعورها الوطني ، ولكن ازاء غلبة الامية والجهل في صفوف الاكثرية والاقلية وازاء مصلحة البلد يقول الحقيقة . ومن الخطأ الظن بأن الاقباط يريدون حقا مقصورا عليهم لان الامر يتعلق بالمصلحة الوطنية . وان كثيرا ممن يجهرون برفض تمثيل الاقلية يسرون العكس . واذا كان تمثيل الاقلية الدينية يخالف النظريات الدستورية المدنية ، فالمهم الا تتبع النظريات الا فيما يتلاءم مع الظروف الواقعية . وشعوب الشرق لاتميز كما يجب بين الدين والسياسة ، وقوانين الاحوال الشخصية ترتكز على احكام الدين . واذا كانت كفالة تمثيل الاقليات تعنى تقرير امتياز قانوني لهم ، فحسب الاكثرية امتيازها الناتج عن كونها كذلك، وهو امتياز لا يعد له شيء . وضرب مثلا بمرشحين تساويا في كل شيء واختلفا في الدين ، فسيكون لاحدهما امتياز على الآخر بانتمائه لدين الاكثرية . وذكر ان ليس تمثيل الاقليات هو مايخلق الفوارق الدينية ، فهى باقية مابقى الاحتكام لاحكام الدين في مسائل الاحوال الشخصية . وطلب في النهاية أن تنسى اللجنة انه قبطي ولاتتذكر الا كونه مصريا .

وقال الياس عوض انه لم ينتخب بالجمعية التشريعية ، فرد عليه ابو النصر بأن كثيرا من المسلمين لم ينتخبوا مثله منهم احمد بك عبد اللطيف. وقال الانبا يؤنس ان اخوة المسلم والقبطي ووحدتهم توجب عليهما حفاظا لها تقرير التمثيل بنسبة العدد . وقال على المنزلاوى انه بصفته من الاكثرية يرى في تمثيل الاقليات نفع عظيم لضمان وجودها بالهيئة النيابية . وقال عبد اللطيف المكباتي انه يرى أن الفارق الديني أمر شخصي محض لايتعدى العبادات ، ولكن مراعاة لشعور الاقليات وحفظا للرابطة والوحدة يوافق على تمثيلهم .

وتلخصت وجهة نظر عبد الحميد بدوى في ان السبب السياسي الذى يدعيه توفيق دوس من اسقاط حجة بريطانيا في التدخل سبب غير قائم . والمعاهدات الدولية الحديثة لم تزد عن تأكيد مبدأ المساواة ، ولم يقبل احد تقرير مبدأ «تمثيل الاقليات» . والسبب القانوني غير قائم ايضا ، لان الاكثرية ليست اكثرية فحسب ، بل هى طوائف تفصل بينها المصلحة كالملاك والتجار والمهنيين . ولايقول احد بوجوب تمثيل هذه الطوائف . وعلاج مثل هذه الامور يكون بالصلة الطبيعية بين المجلس النيابي والرأى العام . اما المثل

الخاص بالكتاتيب فالحاصل ان مجلس شورى القوانين لم يعرر بشرط النجاح في القرآن . ودلالة ذلك عكس مايقول دوس . وتمثيل الاقليات في دستور بلجيكا يتعلق بالاقليات السياسية لا بالجماعات الدينية ، لان المجلس النيابي مجلس سياسي لا مجلس ديني . «والاقلية الدينية من حيث هي مجموع يشترك في دين غير الاكثرية لايمكن القول بانها مذهب سياسي قائم بذاته . بل هذا هو الذي يجب تجنبه» . والنائب يمثل الامة كلها لا ناخبيه فقط ، والاساس أن يترك الناس لاختيار مندوبيهم حسب ميولهم السياسية . ورد على تخوف دوس من ضياع حقوق الاقلية ، قائلا ان الناس تحيا بالتفاهم والتسامح . وكان الخلاف دائما موقفا استثنائيا . واذا كانت الاقلية تذكر أحداث الماضي البعيد فقد عانت الاكثرية من حكومة الاستبداد فيه بقدر ماعانت الاقلية . والفارق الديني يضعف في مصر الآن ولن يطول الزمن «حتى ينمحي في علاقاتنا الاجتماعية وتعفى تماما جميع آثاره» ، وفي محاولة ابقائه انكار للامتزاج الحاصل من نفسه بفعل الزمن . ووجود التمثيل الخاص بالاقليات يوجد الجهة التي تحرص عليه فنزيد الفوارق وتنمو . والعصر الحديث تقل فيه الفوارق الدينية ويصبح «مايربط الناس في حياتهم الاجتماعية هو عامل المصلحة المشتركة بصرف النظر عن الدين أو المذهب» ثم قال «اني لأتمنى أن أرى اليوم الذي يجمع كل أسباب مرافقنا حتى في الزواج والطلاق وما الى ذلك من أحوالنا الشخصية تحت نظام واحد ، بحيث نعيش جميعا في ظل حياة مدنية محكمة منظمة» . وقال أن تقرير تمثيل الاقليات يعني شطر البلد شطرين يعيشان منقسمين وهو بدعة في النظم النيابية . واذا اعترف بتمثيل القبط ظهرت بعدهم أقليات كثيرة كالسوريين واليهود والعرب كل يطلب ذات الطلب ، ثم يظهر الأروام والأرمن وغيرهم عندما يرون مصلحة لهم في التخلي عن جنسياتهم واكتساب المصرية ، فيتحقق نظام كرومر وتصير مصر خليطا ليس له طابع اهلي « ومرسح للمنازعات الدينية والجنسية » ، ولذلك فأن الامر ليس نصا يوضع في الدستور ولكنه « حدث اجتماعي خطير جدا » .

وذكر عبد العزيز فهمي أن تمثيل الأقليات يعني منحهم امتيازا ليس لغيرهم ، مع أن الروح الديمقراطية تعني ازالة الفوارق ، وأوصى أن يترك الامر للمستقبل فان وجد شعور عام يطلب هذا الطلب عدل الدستور .. وذكر محمود أبو النصر أن تمثيل الاقليات بدعة . وقال على ماهر انه أمر يستبقي الانقسام ، والحاضر والقريب يدل على أن الجمهور المصري لا يعرف فارقا بين مسلم وقبطي ، فضلا عن ان الخاصة لا تعرف هذا الفرق من زمن بعيد « وكم رأينا الثقة تنزع من المسلم لتعطى للقبطي » ، فكيف يمكن اغفال هذه الادلة والعمل بعكسها ، والقبط ممثلون في كافة المجامع السياسية بنسبة تزيد عن نسبة عددهم . وفي الانتخابات اذا تقدم مرشح غير مؤيد

بحزب فحسابه على نفسه ، واذا ايده حزب فانتصار حزبه يؤيدونه مسلمين وقبط . وقال ثانيني فهمي ان تمثيل الاقليات يهدم الوحدة الوطنية .

طرفا الجدال فى مسالة الاقليات :

كان للخلاف حول تمثيل الاقليات جانبان ، أحدهما أظهرتـه الظروف التى أثير فيها الموضوع وتصريح ٢٨ فبراير وهو جانب المسـألة الوطنية اى تاثير هذا التمثيل على قضية الاستقلال ، وثانيهما الذى يبدو خـلال نقاش دوس وبدوى وهو جانب المسألة العلمانية ، أى تاثير هذا التمثيل فى التطوير المدنى للمجتمع . ومما يمكن ملاحظته أن لم يكن هناك اختـلاف بين بدوى ودوس فى هذه الفترة ولا فيما تلاها ، بالنسبة للمسلك السياسى العام لكل منهما ولوضعه الاجتماعى وتكوينـه الثقافى العـام . كلاهما كـان يقف مع « العدليين » ممن عرفوا باتجاههم المعادى للوفد ، وكلاهما صـحب الوفد الرسـمى المرافق لعدلى يكن فى مفاوضاته مع كيرزن ، والذى كان وفـدا متهما من الحركة الوطنية فى اخلاصه لقضية البلاد . وعرف عن دوس تقربه للسياسة الانجليز وابتعـاده عن تمثيل القبط فى بعض ما اشـارت اليـه الصحف فى هجومها عليه (١٨) ، ثم عرف مشـاركا فى الحكومـات التى انتكست على الحياة الدستورية فيما بعد . كما يلاحظ من مطالعة أعمال لجنة الدستور اتجاه بدوى الصريح لدعم سلطة الملك والتقييد من الحريات ، وعرف عنه فيما بعد فتاواه وصـياغاته لصـالح الحكومات غير الدسـتورية ولوقف الدستور ثم الغائه ، واشتراكه فى بعض هذه الحكومات خلال الاربعينـات . وكان دوس القبطى يؤيد تمثيل الاقليات وبدوى المسلم يعارضه ، وكل منهما يصدر عن اعتبارات المصلحة الوطنية ويسوق الحجج غير الطائفية .

وفى الجانب الآخر ــ غير الرسمى ــ ثار ذات الخلاف بين محمود عزمى وعزيز ميرهم ، على صفحات الصحف وفى الاجتماعات . وكان الاثنان أقرب الى جيل شباب هذه الفترة ، ينتميان الى حزب واحد نشأ وقتها وهو الحزب الديموقراطى المصرى ، وساهم كلاهما فى صياغة مبادئه صياغة علمانية حديثة ، وهما يتفقان فى نظراتهما المدنيـة وسعيهما لشـدين البيئة الاجتماعية المصرية بحياة الغرب وايمانهما بالحرية والعلمانيـة ، وان اختلفا حـول الاشتراكيـة التى ينزع اليهـا ميرهم دون عـزمى ، وبالنسـبة لمستقبلهما السـياسى الدينى فى اعتبارات الحكم ومظاهره ، وبهذا يكون من العدل ومن طبائع الأشـياء ان ينظر للطوائف الدينيةكما ينظر للطوائف السياسية كأقلياتتمثل فىالنظام المبدأ ، ومايمهد به البعض من جمع التوقيعات واصدار البيانات عنـه ، يخلط بين الدين ومسائل الاجتماع والسياسة .

قال عزمى ان تمثيل الاقليات ليس بدعة بل هو تمش مع كمال التمثيل

القومى . وان المجلس النيابى سياسى وتتن ليس بالمعنى الضيق الجاف لهذه الكلمة ، انما بالمعنى الذى يستوعب « العنايات القومية » والعناصر المتشابكة فى الاجتماع والاقتصاد والادارة . ويتولى المجلس بحث شئون اجتماعية وتعليمية وخاصة بالاسرة مما له ارتباط بالدين ، (أى السبب القانونى عند دوس) . وأن مصر نالت ما نالت بفضل تماسك كتلتها القومية وتضامن عناصرها . واستمرار هذه الروح يوجب تمثيل الاقليات (أى السبب السياسى عند دوس) . ثم عاد يعزز رأيه بعد ان صدر قانون نظام وراثة العرش الذى ظهرت فيه روح اعتبار المملكة المصرية مملكة اسلامية دينها الاسلام . وقال انه يعلم مقدار تمسك الناس بالدين فلا يطالب بفصله عن الدولة ، ولكنه يهتم بملاحظة ان فى تحديد دين رسمى للدولة ادخال لعنصر الدين فى اعتبارات الحكم ومظاهرة ، وبهذا يكون من العدل ومن طبائع الاشياء أن ينظر للطوائف الدينية كما ينظر للطوائف السياسية كأقليات تمثل فى النظام البرلمانى . وكان اقتراحه أكثر تطرفا من دوس ، وهو أن تمثل الاقلية فى البرلمان بانتخابات تجرى بين جمهورها لاختيار ممثليها بصفتهم دائرة انتخابية واحدة . وذلك على أن يقتصر تمثيل الاقليةبوصفها هذا على مجلس النواب ، اما المجلس الآخر فلا يرى لهم تمثيلا فبه اتساقا مع مطالبته بأن يكون مجلسا ممثلا « للانظمة المنتجة فى النشاط العقلى والمادى » فلا يتسع للتقسيمات الدينية . اما أجهزة الحكومة والسلطات الأخرى فلا يرى تمثيلا لان الاختيار لها يجب ان يكون حسب الكفاية والصلاحية وحدهما (٢٠) .

وكتب ميرهم تعليقا على ما سمعه من ان لجنة الدستور تنوى اقرار مبدأ تمثيل الاقليات الذى اقترحه احد الاعضاء القبط وسكت الآخرون مخافة الاتهام بالتعصب ، كتب يهاجم اللجنة اذ لو كان اعداد الدستور قد جرى على يد جمعية وطنية منتخبة «لما سمعنا اليوم مثل هذه الترهات» . ولكن اللجنة بها عناصر رجعية بعيدة عن الآراء الحرة . ثم قال ان القوانين كانت جميعا دينية محضة فتطور الجزء الغالب منها الى « مدنية تحكم الضرورة والمصلحة ولم يندم أحد على ذلك ، وسينتهى الباقى الى أن يكون مدنيا صرفا تبعا لتطورنا المطرد .. » والاكثرية والاقليات الموجودة الآن ليست الا نتائج تاريخية لن تلبث طويلا ان تزول كما زالت آثارها فى الغرب ، وستحل محلها جماعات سياسية واقتصادية تخرج منها الأحزاب ، ومن الواجب على الدساتير أن تساعد هذا التطور لا ان تقاومه (٢١) . ثم وجه بيانا يحذر فيه الامة من الخطر الوشيك ان لم تقاوم لجنة الدستور فيما تزمعه من اقرار هذا المبدأ ، وما يمهد به البعض من جمع التوقيعات واصدار البيانات عنه . وذلك ليسجل الانقسام ويعترف بتعدد عناصر الأمة . ودعا القبط فى العاصمة والأقاليم للاجتماع فى النوادى والكنائس والمحافل ليعلنوا صراحة انهم يرفضون كل ضمان ما خلا الضمان العام الذى يقرر للمصريين جميعا (٢٢) .

ثم كتب ميرهم يتهم محمود عزمى بالنظرة السكونية (الجامدة) لا النظرة الحركية (المتطوره) ، ويعجب من ان عزمى المعروف بميولة الفكرية العصرية وطبعة المدنى "Laic"، يخلط بين الدين ومسائل الاجتماع والسياسية ، رغم انه يود من صميم قلبه ان يتطور المجتمع بسرعة الى الانظمة المدنية البحته ، فتؤسس قوانينها العامة والخاصة على الاعتبار المدنى لا الاعتبار الدينى ، وانه كان ممن لهم اليد الطولى فى تاسيس الحزب الديمقراطى الذى لا يعترف بأكثرية دينية واقليات ، ويؤمن بالمساواة بلا فارق طائفي ، ويقرر وجوب توحيد القوانين جميعا مدنية كانت او شخصية . وقال ان عزمى برأية الاخير ينكر ذاته وميوله ومبادىء حزبه ويناقض مواطنيه باسم النظرة العلمية ، وهى نيست عملية مادامت تخالف كل هذا الذى انكره عزمى وخالفه وغفل عنه من تطور . وقال انه اذا كان للقبط نظم عائلية وقوانين احوال شخصية خاصة ، فان ذلك لا يستدعى تمثيلا خاصا فى البرلمان ، ودليله على ذلك انه لم يقم حزب قبطى طائفى، ولو كانت الحاجة داعية لقيامه لقام، وهو حزب لن يتكون لان اختلافات المستقبل لن تقوم على انكار المسلمين لقوانين القبط الشخصية ومصالحهم الطائفية « بل على انتقال البلاد من النظم العتيقة البالية الىالنظم الحديثة الراقية . وهذا الانتقال لن تنفرد به أكثرية دون أقلية فتتعارض المصالح بينهما ... » (٢٣) .

رد عزمى بأنه يرى الاخذ بالنظرة السكونية والحركية معا بالنسبة للموضوعات الاجتماعية ، ويرى التمييز بين الآمال العريضة وبين الواقع. وأنه لا يتنكر لمدنية ميوله بل يتشرف بها « وبما هو فوق المدنى منها ايضا » ، وانه ينكر ذاته وميوله لصالح الوطن ، ولكنه لم ينكر حزبه فهو لم يحدد رأيا بعد فى المسألة ، وكان الاولى ان يتم النقاش بداخله ، وان مخالفة مواطنيه لاتعنيه كثيرا متى كان يفكر ويبحث ويخلص فيهما . ثم قال لميرهم «يدى فى يدك اذن أيها الصديق لينادى كلانا بمحو المظاهر الدينية من حياتنا الاجتماعية المصرية . وبعد هذا اقول معك ان لا اكثرية ولا اقليات . لهذا ارجو ان توجه همك لا ان تقول قولك وانت باق عضوا فى مجلس منوف الملى» (٢٤) .

بعد هذا عقدت جمعية أهالى « حصة مليج » التى تجمع عضوية خمسة آلاف قبطى ويشرف عليها عزيز ميرهم ، اجتماعا فى ٣٠ مايو قررت فيه اعتبار القومية المصرية وحدها أساسا لتقرير حقوق المصريين ، مع توحيد التشريع والاختصاص القضائى وجعلهما مدنيين فى الاحوال الشخصية مثلما حدث فى المعاملات ، «او على الاقل وضع الاساس بحيث لايكون الدستور عقبة فى تشريع المستقبل المدنى » (٢٥) .

فكتب عزمى يعلق على هذا القرار كتابة كانت غاية فى الجسارة فى ابداء الراى ، فقال انه يصفق بحدة لهذا القرار ، ولكنه يرى ذكر الحقيقة التى تحتم تمثيل الاقليات . وهى أن الواقع المصرى لايتفق مع جميع الامانى ؟

وظروف الحياة الاجتماعية سائرة فى طريق بروز القومية المصرية كأساس وحيد ، ولكن لاتزال الامور تمشى على قواعد لاتساعد على اندماج العناصر كلها بعضها فى بعض . والاسرة عماد الحياة العامة ، والقوانين الحالية تساعد على بقاء الاسر غير متداخلة على قاعدة الاختلاف فى الدين . والتقاليد الدينية تسمح — «ولو بشيء غير قليل من التأفف» ان يتزوج المسلم من كتابية فتتيح دخول العنصر المسلم حظيرة الاسرة الكتابية ، ولكنها تأبى تزوج المسلمة من كتابى . واغلاق باب الاسر يقابله نوع من التحاشى فى الحياة العامة . ثم طالب بالظاهر المدنيـة البحتة فى الاسرة والتعليم والتفكير والقضـاء وكل نواحى النشاط المصرى ؛ وان تكون هناك قواعد واحدة للزواج ومحاكم واحـدة لنظر كل المنازعات وقواعد واحدة للتعليم والتربية فى المدارس ، بغير تمييز بين فريق وفريق حسب التبعية الدينية . ثم قال أن الواقع المصرى لايسمح بتحقيق ذلك . وفى هذا تكمن نقطة الخلاف مع عزيز ميرهم رغم تلاقيهما فى المبادىء — والمطامح . وقال ان الطفرة فى المسائل الاجتماعية مستحيلة ، وليس الا التدرج ، واشار الى وجوب النظر الى «الواقع المصرى» ، والواقع المصرى هو أن جماعة من خير مفكرى البلد لم يستطع احدهم أن يعارض فى لجنـة الدستور اقتراح النص على دين رسمى للدولة ، رغم انهم لايطمئنون الى هذا الاقتراح « لكنهم حكموا ان الواقع المصرى يقـوم فى وجههم ان حاولوا رفض الاقتراح » . وقال انه لا يوافقهم على موقفهم ولكن هذا الموقف يكشف عن «الواقع فى طريقة تفكير البعض من المتقدمين عندنا» . ثم قال انه لابد من تمثيل الاقليات مادام الدستور لايهدم العتيق من المبادىء الاجتماعية التى تبقى الهوة بين الطوائف ، ولا قول باكثرية واقليات اذا قامت الوحدة على أساس من التشريع المدنى ، والى ان يقوم الأساس «فيجب احترام الواقع وحذار من اهمال اعتباراته» (٣٦) .

وقد كتب طه حسين يعارض تمثيل الاقليات ، ويقول انه اما ان نقطع الصلة مع الماضى لايجاد دولة عصرية تقوم على وحدة سياسية صحيحة . واما أن نستبقيه فنحتفظ بوحـدتين سـياسيتين ليس حظ احداهما من السيادة اوفر من حظ الاخـرى . كما عارض ما كتبه محمـود عزمى على اساس ان الفكرة الدينية قد تطورت فى مصر (٣٧) .

أما محمود عزمى فقد اوغل فى حديثه السابق ايغالا كادت به المسألة ان تنحرف من قضية الى قضية اخرى ، ومن جدل حول التنظيم الدستورى والظروف الاجتماعية الى ما رأى فيه رجال الدين خوضا فى المقدسات ، وكان بعضهم هادئا فى الرد عليه كالشيخ الابيارى ، وكان بعضهم عنيفا صاخبا ، وقد فهم البعض عبارة «القوانين المدنية» بمعنى القوانين المتحضرة وبمعنى الحكم على قوانين الشريعة بأنها ليست كذلك ، فصحح عزمى هذا الفهم بأن المقصود بهذا المصطلح الحديث هو التشريعات الموضوعة التى تسن بمعايير

المصلحة والعقل ، وان مجادليه لاشك مقتنعون بأن احكام الشريعة متمشية على هذه المعايير (٢٨) .. والملاحظ ان كان ثمة تجاوب كبير بين عزمى وصحيفة «الوطن» بتبادل نشر المقالات والتعليقات ، وان كانت ردوده احيانا تتسم بسوء التفسير لمواقف معارضيه كما فسر تصريح واصف بطرس غالى عن اختصاص عصبة الامم بانه يقصد حماية العصبة للاقليات المصرية (٢٩)، رغم ان الحديث كان فى معرض الهجوم على تصريح ٢٨ فبراير ليس الا .. وكان عزمى يلقى المحاضرات دفاعا عن رأيه حتى اسمته «الوطن» البطل الوحيد الواقف معنا (٣٠) .

انصار تمثيل الاقليات :

يصعب القول بأن طرح مسألة تمثيل الاقليات قد بدأ بلجنة الدستور ثم تناولته منابر الرأى العام ، احزابا وصحافة واجتماعات . ولاشك انها كانت تتردد كثيرا كمسألة تتداول فيها الآراء وتصطرع الاتجاهات على قدر من الهدوء أو الشدة ، حسب الوضع السياسى لاطرافهما وحسب حساسية الظرف السياسى الحالى ومثيراته .. وقد كانت صحيفة «الوطن» لاتفتأ تشير الى هذا الامر . ولكن يمكن القول بأن تصريح ٢٨ فبراير قد صعد طرح المسألة ، ثم كان تشكيل لجنة الدستور مصعدا لها أيضا .. وقد سبقت الاشارة الى أن حسين رشدى نبه الى وجوب معالجة مسألة حماية الاقليات فى ثانى جلسات اللجنة (١٣ ابريل) ، ومن قبلها كانت «الوطن» تتكلم عن القبط واليهود وعرب البدو باللجنة باعتبارهم «ممثلى الاقليات» ، وفى ١٥ ابريل طالبت بالتمثيل واقترحت طريقته . وفى ٢٥ ابريل طالب محمود عزمى ضمن سلسلة مقالاته عن التنظيم الدستورى — فى «الاستقلال» بتمثيل الاقليات .. ودعا مخائيل عبده (؟) ودعا مخام يدعى اميل بولاد ذوى الرأى من طوائف الاقليات الى الاجتماع فى مكتبه فى ٢٨ ابريل لدراسة هذا الامر ولدراسة مسألة قضاء الاحوال الشخصية ورفع رأيهم الى لجنة الدستور (٣١) . ولما اثير الموضوع على هذا النحو وجد ردودا عليه من المعارضين للتمثيل ولكن بغير إفراط من الجانبين . فكتبت «وادى النيل» أن الحذر واجب تعليقا على «ماكتب فى الصحف وما يستشف من وراء هذه الكتابة من الاغراض النسيئة» (٣٢) . وكتبت «مصر» تعارض هذه الدعوة على شىء من التردد ، فشكرت الداعى لها ورفضت مايؤدى الى الفصل بين العناصر والمصالح ذاكرة أن القبط لايرفضون بان تكون لهم شخصية خاصة (٣٣) . ولكنها بعد ذلك اخذت صف الدعوة للتمثيل ..

ولكن الموضوع بدأ يحتل بؤرة الاهتمام السياسى عندما اثاره توفيق دوس باللجنة فى ٧ مايو . وكان من المعروف وقتها أن من اساليب لجنة الدستور فى عملها ، أن تتحسس اتجاهات الرأى العام خارجها خذر أن

تنعزل عنه او ان تشتط الى حكم يتهاوى فى التطبيق او تقوي به المعارضة في الطعن على اللجنة . فكان ثمة حوار غير مباشر بين اللجنة والراي العام رغم سرية اجتماعاتها . وكانت تجد الوسائل غير الرسمية لطرح موضوع ما على الراى العام ترى ان تتحسس موازين القوى بشأن ترجيح احد الحلول له (٣٤) . وكان حسين رشيدى مهتما بمسالة تمثيل الاقليات ، وراى ان يؤخذ راى القبط فيها ، كما طالب المكباتى باستدعاء كبارهم لسماع وجهات نظرهم ، واقترح الهلباوى ان ينشر باسم اللجنة رايى دوس وبدوى فعورضت هذه الاقتراحات . واستقر الامر على ان ينشر كل من دوس وبدوى رايه بصفة شخصية ، ثم كتب ابراهيم دسوقى اباظه فى الاهرام يخبر بأن دوس هو من طرح المسالة بما يفهم منه أن للقبط طلبا لدى المسلمين . ويحكى توفيق دوس أن «هذا التصوير جعل القبط يقومون رافضين ماطلب» (٣٥). وقد نشر دوس مقالته الاولى بأهرام ١٥ مايو ، ورد عليه بدوى باسمه وباسم «قانونى جليل» فى اليومين التاليين .

وكان طالبو تمثيل الاقليات حريصين على ضمان نسبة من المقاعد فى المجلس النيابى لهم ، على أن تجرى الانتخابات لهذه النسبة بين المصريين جميعا ، فلما طالب عزمى بأن تنتخب الاقلية ممثليها عارضوه (٣٦) .

وتلخصت وجهة نظر الداعين للتمثيل بما لايخرج عما ابداه دوس وعزمى فى هذا الشأن . على أن نبرة الاثارة زادت صعودا ضد الوفد لما هاجم هذه الفكرة ، وضد القبط فيه لما عملوا ضدها ، وضد الكتاب المسلمين الذين لايجاملون القبط فى طلبهم ولايعرفون «طعم الكياسة وسلامة الذوق» (٣٧). ثم بلغ الامر أحيانا حدا من التطرف بعيدا ، مثل ما أشير اليه من ان عدم تمثيل الاقلية لايضمن معه عدم حصول التدخل الاجنبى «بناء على شكايات ولايخفى أن الحرمان من التمثيل النيابى من الامور التى تستدعى الشكوى» (٣٨) . ومثل ماأشار اليه دوس فى لجنة الدستور .

على أن الاتجاه الاكثر اعتدالا ، كان فى مطالبته بتمثيل الاقلية يعترف بأن النظام الدستورى يبنى على التقسيمات السياسية لا التقسيمات الدينية ، وأن تمثيل الاقليات أكثر ملاءمة للأنظمة الاوتقراطية التى تكون الهيئات النيابية فيها هيئات استشارية . الا انه فى بلادنا خاصة للدين صفته فى التنظيمات (٣٩) . وذلك على ماأبداه عزمى فى كتاباته . كما أن التجارب النيابية السابقة تظهر وجها للخشية ، اذ انتخب القبط فى مجلس شورى النواب أيام الخديو اسماعيل بفضل توصياته المشددة ، ثم طالب اللورد دوفرين فى تقريره الذى أعده عن مصر بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٣ بوجوب انتخاب الاقلية ، ولم ينتخب فى الهيئات النيابية وقتها قبط ، مما حدا بالحكومة الى تعيين البطريرك وعضوين معه ، وفى انتخاب مجالس المديريات ولجان الشياخات لم ينتخب الا ثلاثة ، رغم أن عدد المنتخبين يصل

الى المئات . وكذلك حدث فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، ويخشى فى المستقبل فى المعارك الانتخابية ومع استخدام «وسائط التأثير على الافراد والجماعات» أن يندفع المجلس النيابى الى وضع لايمثل فيه الامة كلها ، وعلى كل حال فيجب احترام الآراء التى تبدى فى هذا الشأن وحملها بمجمل حسن النية (٤٠) .

وقد عرف من محاضر لجنة الدستور أن الانبا يؤنس كان من هذا الاتجاه ، وأشيع وقتها انه استقال من اللجنة ، وانتقده بعض القبط على هذا الموقف (٤١) ، وترددت أن البطريرك يؤيد مبدأ التمثيل حسب حديث اذاعه عنه الياس عوض عضو لجنة الدستور ، وأيده مراسل البورص بعد مقابلته البطريرك ، ولكن اثير أيضا أن حديث الياس عوض مشوه وان حقيقة موقف البطريرك ورجال الاكليروس — على ما ذكر عزيز فهمى المصرى — وجوب الحفاظ على الوحدة « فاذا كانت المصلحة فى عدم تمثيل الاقليات فذلك ما يجب أن يلاحظ فى تكوين البرلمان ، واذا كانت فى التمثيل فذلك ما يجب أن يلاحظ أيضا » (٤٢) . ويلاحظ أن هذا الموقف أقرب الى التردد وعدم التحديد ، وقد يكون السبب أن البطريرك رأى أن يبتعد عن الحسم فى مسألة اختلف فيها القبط ، مما املى عليه البعد عن الحسم .

وكان ممن أيد تمثيل الاقليات برسائل ارسلته الى لجنة الدستور ، المجلس الملى القبطى الانجيلى العام ، والمجلس الملى للاقباط الاورثوذكس ، ومطران كل من اسنا والدير المحرق والمنيا وصنبو ، والجمعية الخيرية القبطية بالمنيا . وقد دعت صحيفة « مصر » المجالس الملية الفرعية والمجلس العام للاجتماع وتقرير رأيهم ردا على البيان الذى أصدره الوفد ، ثم عادت وحثت المجالس الملية وسائر الجمعيات القبطية بالتقدم بطلب التمثيل الى لجنة الدستور . ولكن لم يظهر أن كان لهذه الدعوة صدى كبير ، ولم يمكن التقاط اكثر من أسماء أصحاب البيانات المشار اليها فيما سبق (٤٣) .

وقد أصدر محمد على علوبة عضو لجنة الدستور ما أسماه « رجاء » طالب فيه بأن تبدى الاقليات رأيها فى الامر ، وأوصى بأن يأخذ الجميع « بما يراه أصغر الاخوين منا فيما نحن فيه مختلفون » . كما أرسل بعض أعيان أسيوط برقية الى لجنة الدستور يطلبون فيها تمثيل الأقليات ، ووقع عليها بعض القبط وعدد من المسلمين من كبار الاعيان هناك ، منهم محفوظ باشا وخشبة باشا (٤٤) . ويقال أن توفيق دوس كان سافر الى أسيوط لبث دعوته هناك وكتابة العرائض المؤيدة له (٤٥) .

معارضو تمثيل الأقليات :

فى ثانى جلسات اللجنة الفرعية للدستور التى نوقش فيها تمثيل الأقليات ، وردت للجنة برقية من وديع صلبب المحامى بالمنصورة يعلن فيها

معارضة القبط - قبل المسلمين - لهذا المبدأ ورفضهم ما يزيد عن الضمانات الشعبية العامة - « ولن يخرج قبطى على الأمة بتقدمه للانتخابات لتمثيل الاقليات » . واهمية ذلك ان المعارضين لمبدأ التمثيل لم يكن عزمهم ينحصر فى مجرد ابداء الرأى ولكن وصل الى حد الدعوة لاتخاذ الموقف العملى الواجب الاتباع ، وهو موقف المقاطعة الذى كان من الأسلحة الفعالة لثورة ١٩١٩ . وقد نشرت هذه البرقية بالصحف (٤٦) ، فصارت بمثابة دعوة للرأى العام لاتخاذ هذا الموقف اذا حدث وتقرر تمثيل الأقليات .

وقد هوجم طالبو التمثيل بشدة واستنكر موقفهم من جماهير واسعة من القبط ، وانتقد موقف الانبا يؤنس وخاصة من قبط الاسكندرية الذين يراس مطرانيتهم (٤٧) . ورد من يدعى ح . ج . د.ى. على ما قاله توفيق دوس عن عدم انتخاب القبط بمجلس أسيوط المحلى ، قائلا ان ذلك دليل على استبعاد الناخبين للاعتبار الدينى فى الانتخاب ، مادام عدد الناخبين من القبط هناك مساو لعدد المسلمين (٤٨) . ورد سلامة ميخائيل على ما قاله دوس من عدم انتخاب القبط فى الجمعية التشريعية ، بأن الجمعية كانت ذات اختصاص هزيل فلم يهتم بانتخابها سوى عدد قليل ، وان الانتخابات لها تمت فى العهد القديم الذى استحكم فيه سوء التفاهم بين المسلم والقبطى « بفضل الاصابع الاجنبية وهذا الزمن مضى » ، ونبه الى خطأ الاستشهاد بالحوادث الفردية بغير الكشف عن الظروف والملابسات التى تتم فيها(٤٩) . واعلن القمص بطرس عبد الملك رئيس المجلس الملى العام ورئيس الكنيسة المرقسية الكبرى أن تمثيل الاقليات هو من تطبيقات فرق تسد ، ولعن من يوقظ الفتنة النائمة . وابدى القمص باسيليوس وكيل عام البطريركية تخوفه مما ينتج عن هذا التمثيل من عزلة للقبط . وأنكر الكثيرون أن فى مصر اقليات ، لأن الاقليات توجد باعتبار اختلاف الجنس او الوطن الجغرافى كالأرمن واليونان فى تركيا اذ تكون الفوارق جمة ، بينما لا يوجد فى مصر الا شعب من أصل واحد متجانس فى العادات والاخلاق والمزاج . وبالنسبة لمجالس المديريات والبلديات وغيرها فيندر أن يوجد واحد منها لا يمثل الجميع بالاختيار الحر على ما قال ميخائيل غالى المحامى (٥٠) .

ورد سلامة موسى على دوس ينبهه الى ان تمثيل الأقليات لايفيد القبط لأن النظام البرلمانى هو نظام الحكم بالاكثرية ، ولاتجدى الأقلية فى البرلمان الا أن يكون لديها الأمل فى أن تصبح اكثرية ، ولايتوافر ذلك الا للاقليات الحزبية السياسية ، ولن يفيد القبط ما يحفظ لهم من مقاعد مادامت الاكثرية لاتسلم بمطالبهم فى مشروع ما . واذا استطاعت الأقلية الدينية ان تبلغ بعض غاياتها بمخالفات واتفاقات مع الاحزاب ، تكون خرجت بذلك عن كونها أقلية وتصطبغ بصبغة أخرى . ثم نبه الى أن ما يجب الاهتمام به هو

الا يكون نظام الانتخابات على درجتين ، لأن ذلك خليق بأن يمنع دخول المصلحين والمتطرفين من الأحرار والاشتراكيين الى البرلمان (٥١)

وشارك في ذات الموقف كثيرون وعلى رأسهم الوفد كما سيجيء ، والحزب الوطنى الذى يمكن تتبع مواقفه فى هذا الشأن مما كانت تسجله « اللواء المصرى » ومما كتبه فيها عوض الله ابراهيم (٥٢) . وكتب كثيرون يشفقون من شئون مصر ، وثار البعض متهمين معارضيهم بالمروق من الوطنية (٥٣) ، ومهاجمين دوس الذى يعبث بوحدة الامة التى بنيت بالحمد والدماء والدموع ، لأنه لم ينزف قطرة دم ولا ذرف دمعة (٥٤) .

واذا كان من الحق أن يقال ان فكرة تمثيل الاقليات قد استقطبت عددا اكبر نسبيا بالقياس الى ما أثير منذ ١٩١٩ من مسائل طائفية ، فأيدتها بعض دوائر الاكليروس وصحيفة مصر وبعض من وجوه القبط فى الأقاليم ومن المفكرين السياسيين المسلمين ، وبدا من ذلك ان المسألة تتعلق بأمر جاد وخلاف غير مصطنع ، يؤكد ذلك ايضا اهمية الاعتبارات التى ابداها البعض بالنسبة للتطور الحضارى للمجتمع . وخلاصة الاعتبارات التى اثارها هذا البعض تتعلق بأن التنظيمات الخاصة بالدولة وبالعلاقات الشخصية لا تزال تصطبغ بالصبغة الدينية تفضى الى الطائفية ، فى بعض انشطة الحياة العامة والخاصة ، وان من التجارب الماضية ما يوجب التدبر . فضلا عما كان يثير ، المتعصبون من تطرف عشوائى وردود فعل غير حصيفة . على انه رغم كل ذلك فان حجم هذا الاتجاه لم يكن بالقياس العام كبير ، إذ أن المسألة الوطنية استوعبت من هذه القضية اكثر مما استوعبت مسألة التطور القومى .

ويمكن معرفة الحجم الفعلى للحركة المضادة الرافضة لمبدأ تمثيل الاقليات ، والتى كان للقبط فى تعبئتها الدور الاكبر ، يمكن قياس هذا الحجم مما قاله خصوم هذه الحركة فيها . ولاشك ان هؤلاء الاخيرين لا صالح لهم فى تضخيم حجم معارضيهم . قال توفيق دوس «بدات حملة فى الجرائد غالبها من الاقباط ضد القائل بوجوب التمثيل» (٥٤) ... وامتدحت المورننج بوست الانجليزية المدافعين عن مبدأ التمثيل ولكنها قالت انهم «جماعة صغيرة من الاقباط .. وان حملتهم لم تقلح» (٥٥) .

دور الوفد المصري :

من السهل ادراك موقف الوفد من هذه المسألة ، واثر نشاطه فى جماهير القبط وفى المصريين عامة .. واذا كان ظهر مما سبق مقدار قوة الحركة المعارضة لتمثيل الاقليات ، فمن السهل ملاحظة وقفة الوفد وراءها ، ونشاط رجاله فيها وخاصة قبطهم . ولاشك ان قسما هاما ممن رفض

التمثيل الطائفي على أسس وطنية وقومية ، كان يصدر عن الثقة فى مستقبل مابعد ١٩١٩ ، وهو مستقبل يستحيل على الوطنى أن يتخيله وقتها بغير الوفد ، حزب الثورة والمستقبل . وتعلقت بالوفد أهداف التحرر ، وأهداف الرسوخ القومى والتحضر أيضا . وتظهر هذه الثقة فى المستقبل جلية فى حديث عزيز ميرهم رغم انه لم يكن وفديا وقتها ، لكنه كان قريب الهوى الى الوفد . وكان يصدر الرافض للتمثيل الطائفى عن ثقته بتطور وانتصار التيار الفكرى الليبرالى والقومى ، الذى كان الوفد أكبر مؤسساته السياسية الجماهيرية . وقد ذكر توفيق دوس فى لجنة الدستور «قامت ضجة كبرى من تلك الجماعة التى تسمى نفسها الوفد المصرى تنادى بعدم التمثيل .. وتشكك فى نوايا القائل به» (٥٦) . وكتبت «الوطن» : «ان جميع الذين كتبوا وخطبوا من الاقباط والمسلمين ضد تمثيل الاقليات جميعهم من المبعدين .. من أعداء سياسة الاتفاق مع انجلترا ومن الذين لم يرق لهم تصريح ٢٨ فبراير ومن الصائحين بأن الحماية لاتزال باقية» (٥٧) .

ومن اهم مايستفاد من هذا الكلام ان المسألة لم تطرح بمضمون طائفى ولكن بمضمون سياسى ، وأن الوفد والوطنيين فهموها على هذا الوجه ، وان المعارضين الواعين فهموها على ذات الوجه أيضا . ويظهر ذلك من نبرة «الوطن» ودوس . وبهذا فان الاستقطاب تم فى عمومه على أساس الموقف الوطنى السياسى ، لا على أساس طائفى . ولهذا يلاحظ أن المدافعين عن تمثل الاقليات من المسلمين كانوا من أعداء الوفد الالداء ، ومن المؤيدين أو من ذوى القربى السياسية لاتجاه عدلى وثروت . وكذلك كان الشأن بالنسبة لبعض القبط لا كلهم . ومن جهة اخرى فقد استوعبت قضية التمثيل — كما سبقت الاشارة — فى المسألة الوطنية المستعرة اكثر مما استوعبت فى المسألة القومية . ولم يبد خلاف أو تميز وقتها بين المسألتين ، اذ كان تحقق الاستقلال يعنى لدى الغالبية انتصار الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية، وانفتاح طريق الحرية والمساواة والرشد الاجتماعى والعدالة . وكان من المنطقى بهذا أن يركز الانتباه فى كل قضية على أثرها فى المسألة الوطنية ، وأن ينظر الى هذا الاثر كمغنم حال أو خطر وشيك ، بحيث يوضع المعارض لمتطلبات المعركة الوطنية الاساسية من أية مسألة فرعية — يوضع موضع المعارض للهدف الوطنى ذاته . وبالمعنى التاريخى الملموس فى ظروف تلك الفترة ، نظر الى مسألة تمثيل الاقليات فى ضوء تصريح ٢٨ فبراير ، وتحددت لدى القوى الوطنية المواقف منها بالموقف من هذا التصريح . وكان الامر بشكل عام على هذا الوضع لدى العناصر المعارضة للحركة الوطنية . على أن من هذه العناصر من وقف مع عدم تمثيل الاقليات ناظرا للامر من ناحية ايمانه بالقيم العلمانية ، مثل الكثير من أعضاء لجنة الدستور .

ويعرف لسعد زغلول رأى قديم ابداه ضد التمثيل الطائفى عند

مناقشته قانون الجمعية التشريعية الذى اقر هذا المبدأ . قال انه اذا كان من المفيد «تمثيل الطوائف المختلفة فى المصالح المادية والاجتماعية» لان أهل كل مصلحة اعرف من غيرهم بما ينفعهم وما يضر بهم ، والمصلحة هى موضوع القانون ، اذا كان ذلك فان تمثيل «الطوائف المختلفة فى الدين والمتحدة فى تلك المصالح غير مفهوم» لأنه عنوان على التفرق والاختلاف . ثم قال ان القبط لم يكونوا ممثلين فى الهيئات النيابية القديمة «بالقانون» ولكنهم كانوا ممثلين «بالفعل» بثلاثة فى مجلس شورى القوانين واربعة فى الجمعية العمومية . ثم عاد يقول انه كان يكون مفهوما «أن تمثل الحكومة الفنون المختلفة لا الطوائف المختلفة» للاستفادة بآراء اصحاب هذه الفنون فى المسائل الفنية ، ولان هذا يكون «ابعد من الشقاق وانفع لمجموع الامة من وجود اناس لا يمثلون الا الفوارق بينها» . ثم سخر من قانون الجمعية التشريعية الذى نص على تعيين هؤلاء الممثلين متسائلا عن سبب اختيارهم بالتعيين لا بالانتخاب «أن الحكومة جعلت الطوائف المختلفة تشترك فى انتخاب من لايمثلها واعطت هى لنفسها حق تعيين الممثلين لتلك الطوائف .. وهكذا يشتغل كل فريق بما لاشأن له فيه ، على حسب المبدأ الذى جرى القانون عليه» (٥٨) .

وقد سبقت الاشارة الى بعض ما كتبته الصحف المتصلة بالوفد والوفديون كسلامة ميخائيل ، فور إثارة الموضوع . وفى ١٢ مايو أصدر بيانا رسميا ذكر فيه ان تمثيل الاقليات فى الدستور ليس الا دعما لمزاعم الانجليز لتسجل الفروق فى الدستور ، وان ليس فى البلاد اقلية واكثرية ، ولا يدين القبط والمسلمون الا بدين الحرية والاستقلال ، وان الاتحاد والتضامن هما موضع اعجاب العالم بأسره ، ومن يروج لسياسة ملنر وكيرزن انما يروج لسياسة أعداء البلاد ، ومصلحة الوطن تأبى تقسيم ابنائه فتحل القيود المصطنعة محل الاخاء والمحبة ، « انهم لا يريدون بكم الا سوء فاحذروهم » . ووقع على البيان اعضاء الوفد الموجودين فى مصر ومنهم جورج خياط ومرقص حنا وواصف غالى .. وبهذا البيان طرح الوفد المسألة طرحا سياسيا بحتا فى أطار صراعات الحركة الوطنية ضد الاحتلال (٥٩) .

وادلى ويصا واصف عن هذا الموضوع بحديث الى البورص اجبشيان ، بأن مصر لا تعرف اكثرية وأقلية ، والقول بان القبط اقلية حكم عليهم بأنهم اجانب . ولن يكون فى البرلمان الا أحزاب سياسية بمعناها العصرى يكون القبط فيها مبعثرين . ولم يكن القبط فى اى وقت موضعا لتشريع استثنائى ، بل عوملوا دائما كمصريين يتمتعون بكافة الحقوق « حتى كان تمتعهم بها قبل الاحتلال أحسن من تمتعهم بها بعده » . وليس فى مصر الاجنس واحد كونته القرون المتعاقبة ، وامتزجت الدماء بقوة التوارث بما يقوى على اى فارق دينى ، كما امتزجت دماء الشهداء بعد ذلك . والامم تتكون بفضل جهادها ضد المستعمر كما هو الشأن فى نشوء الولايات المتحدة . والحديث عن

الاقليات يعوق سير التطور . واذا كان البرلمان يتكون من أحزاب سياسية فقط فلا ضير الا يكون فيه قبطى . فلما سئل عن المؤتمر القبطى الذى انعقد فى ١٩١١ قال انه «لم يكن الا غلطة سياسية لن يتجدد وقوعها» ، اذ كان كل طلب المجتمعين هو التعيين فى الوظائف العليا ، وكانت دولة الاحتلال هى المانعة من ذلك لاحداث ثغرة فى صفوف المصريين ، فكان الاصوب أن تكون الحركة موجهة ضد الحكومة وقتها التى كانت واقعة فى أيدى المحتل . وذكر انه كان هذا رايه ايامها (٦٠) . وفى اجتماع آخر خطب يقول ان الاحزاب فى البرلمان لن تكون دينية بل «اجتماعية من صناعية وزراعية ونقابية .. فلامانع وانا قبطى من أن يرشحنى حزب العمال» .. (٦١) . وكتب راغب اسكندر أحد كبار اعضاء الوفد يحذر من الفتنة ويهاجم دوس على اساس ان البرلمان ليس مجلسا دينيا (٦٢) .

وكان سلامة ميخائيل أحد اقطاب الوفد وعضو لجنته المركزية فى بعض فترات الثورة ، كان نجم هذه المعركة وخليفة فيها لسينوت حنا الذى يذكر نشاطه الواسع فى ١٩١٩ ، والذى كان منفيا مع سعد زغلول وقاده الوفد فى سيشل عندما صدر تصريح ٢٨ فبراير . هاجم سلامة توفيق دوس لاشتراكه فى لجنة الدستور التى أجمعت الامة على مقاطعتها ولم تقم الا على انقاض حرية الشعب ولم تشكل الا فى ظل الاحكام العرفية ، وكان ينبه أن من الأصلح أن توجه جهود الأمة لا الى هذه الوجهة ، ولكن الى النضال لعودة الزعيم العظيم وصحبه ، وليس على القبط ان يخشوا من عدم انتخابهم بعد أن رآهم مواطنوهم ثابتين على المبدأ ، ولا ضرر من عدم انتخابهم ، بل الضرر ان يمثلوا كاقلية فيوجدون فى وسط عدائى (٦٣) . ووجه جهوده للدعوة لعقد الاجتماعات دفاعا عن خطة الوفد وتعبئته لها . ويلحظ له أثر واضح فى معظم الاجتماعات التى عقدت وقتها فى القاهرة . كما يلحظ فى ذلك نشاط فخرى عبد النور فى جرجا ونجيب اسكندر فى نادى رمسيس واجتماعات القاهرة وكامل يوسف صالح فى المنصورة ، وغيرهم من رجال الوفد .

وقد قدم محامو القاهرة عريضة يرفضون فيها تمثيل الاقليات وقع عليها عدد كبير من القبط . وأرسلت برقيات بهذا المعنى من طلبة مدارس التوفيق القبطية ومن الجمعيات القبطية فى بور سعيد والبلينا ومنيا القمح ، وعقدت اجتماعات للقبط فى طنطا والمحلة الكبرى وملوى واسيوط والبحيرة وجرجا وغيرها ، كانت توجه نداءات برفض التمثيل يوقع عليها قوائم تحوى عشرات الاسماء ، كما وجه أحاديث بذات المعنى وكيل الشريعة القبطية فى كل من طنطا وبنها وغيرها (٦٤) .

ودعا جميع القبط الوفدين وغيرهم فى ١٨ مايو الى اجتماع بالكنيسة البطرسية يعقد صباح اليوم التالى ، فحضره نحو ٥٠٠ قبطى بدأوا بالهتاف

لسعد زغلول والزعماء المنفيين ولسلامة ميخائيل ووليم مكرم عبيد . والقى فيه سلامة خطابين هاجم فيهما بدعة التمثيل الطائفى وضررها ، وحذر من الدعاة لها . وحكى للجمع عن نفسه عندما كان يعمل بالقضاء ونقل من القاهرة الى ادفو جزاء على تشيعه للوفد ، فكان يقابل فى سفره عند كل مدينة بالاستقبالات شعبية تقام له . وذكر كيف أن مرقس حنا انتخب نقيبا للمحامين ثلاث مرات متتالية ، وكذلك انطون ارقش السورى فى بلدية الإسكندرية . ثم قال «انتم ممثلون تمثيلا فعليا فى الوفد المصرى والاغلبية لكم فيه ، يريدون أن يضيعوا عليكم هذا التمثيل المبنى على شعور ..... واستبداله بتمثيل غير قانونى» وارسل كامل صدقى الى الاجتماع برقية فى هذا الشأن ، وتكلم انطون جرجس أنطون ويصا واصف ، ثم الشيخ مصطفى القاياتى وغيرهم ، ثم صدر قرار الاجتماع يهاجم تمثيل الأقليات ويطالب بعودة الزعماء المنفيين والافراج عن المعتقلين السياسيين ورفع الاحكام العرفية ، مع التمسك بوحدة مصر والسودان . فكان اجتماعا سياسيا كاملا فى مضمونه (٦٥) .

انتهت مشكلة تمثيل الاقليات برفضها الجماهيرى الواسع . على نطاق المصريين عامة والقبط خاصة . وجاءت اللجنة العامة للدستور رفضتها بالإغلبية فى اغسطس . وكان غير صحيح ماقيل عن الجدل الذى ثار بشأنها ، ان لم يتحقق فى هذا الجدل ماكان يخشى منه من أن يقود الى محنة وتتغلب العواطف ويهيج الاليم من الذكريات ، ان « حكمة الشعب المصرى تأبى ان تفارقه ، وتأثير التطور الفكرى الحديث لايزال ساريا بدرجة تدفع الرجعيين للتقدم الى صفوف الحديثيين ومناهج العصريين ، فنحن امة ناهضة ..» (٦٦) .

على ان أهم ماينبغى استحضاره ، ان كان لهذه المسألة جانبان — كما سبقت الاشارة — أحدهما يتعلق بالحركة الوطنية ضد الاستعمار ، والآخر يتعلق بالمسألةالقومية ونمو جامعتها السياسية فى مختلف المؤسسات . واذا كان رفض مبدأ تمثيل الاقليات يحقق نصرا فى الجانبين . فهو فى الحقيقة ليس انتصارا كاملا فى أى منهما ، بل خطوة من خطوات النصر . والمسألة الوطنية لاتزال تحف بها المخاطر ، والمسألة الثانية لاتزال تحيط بها رواسب فى الفكر السياسى والسلوك الاجتماعى .

واذا كان رفض تمثيل الاقليات يعنى نجاحا للنشاط السياسى للوفد ، وانتصارا على خصومه . ويظهر ايضا حجم الثقة التى كان يتمتع بها لدى الكتلة العريضة من الراى العام الفعال فى مسائل السياسة ، كما يظهر حجم الثقة التى كان يتمتع بها التيار الذى يبنى الجامعة القومية فى قضايا السياسة والمجتمع لدى المثقفين . فقد كانت هذه الثقة تلقى على الوفد كمؤسسة سياسية وعلى الاتجاه القومى كتيار فكرى ، تلقى عليهما عبء

السير بالمسألتين فى طريق التحقيق الفعلى الكامل لاهدافهما . ان رفض تمثيل الاقليات لم يكن أساسه العزوف عن المساهمة فى الشئون العامة للدولة ؛ ولكن كان أساسه ان الصفة المصرية القامة كافية لذلك ، وانها وحدها الخليقة بالمزج بين عناصر الامة وتحقيق المصرية مجتمعا ودولة وعلاقات . فكان الانتصار برفض تمثيل الاقليات يعنى من طلائع المطالبين به وعدا بتحقيق هذا الهدف ، فى مواجهة سياسة الاحتلال وحلفائه المصريين من الناحية الوصية ، وفى مواجهة الرواسب الطائفية من الناحية القومية .

المراجع

(١،٢) مجلة الكاتب . يونية ١٩٧٠ . «طارق البشرى»

(٣) تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . الجزء الأول . محمد شفيق غربال . ص ١١٠ .

(٤) صحيفة الأخبار ١٦ مارس ١٩٢٢ (الوثيقة ٢٩ من الكتاب الأبيض) وكانت الصحيفة تنشر هذه الرسائل تباعا وهى ٣٥ رسالة . ثم نشرت كلها فى كتيب اسمه « الكتاب الأبيض الانجليزى » ترجمة عبد القادر المازنى ، ولكن لم تتضمن الوثيقة (٢٩) فى الكتيب النص الوارد فى المتن رغم أنه ورد بالصحيفة ورغم أن المازنى أشار فى التمهيد أن الكتيب تجميع لما نشر فى « الأخبار » . ولعل الرقابة على المطبوعات كانت اعترضت على نشر هذا النص فى الكتيب بعد أن تفطنت الى أهميته ، ولعله سبب آخر .

(٥) صحف : مصر ١٢ مارس ١٩٢٢ ، النظام ٦ مارس سنة ١٩٢٢ ، الأفكار ٣ مارس سنة ١٩٢٢ .

(٦) صحف : وادى النيل ٧ مايو ١٩٢٢ ، الوطن ٦ مايو ١٩٢٢ ، مصر ٧ مايو سنة ١٩٢٢

(٧) صحيفة وادى النيل ٩ مايو ١٩٢٢ .

(٨) صحيفة الوطن ٦ مايو ١٩٢٢ .

(٩) صحيفة مصر ١٢ مايو ١٩٢٢

(١٠) صحيفة وادى النيل ٣٠ ابريل ١٩٢٢ .

(١١) صحيفة وادى النيل ٤ ، ٢٧ ابريل ١٩٢٢ .

(١٢) صحيفة النظام ١٦ مارس ١٩٢٢ . مقال « السيد على » صاحبها .

(١٣) صحيفة مصر ٥ مارس ١٩٢٢ .

(١٤) فى أعقاب الثورة . الجزء الأول . عبد الرحمن الرافعى ص ٥٣ . ويراجع كمثال مقال أحمد وفيق فى اللواء الجديد ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ كنوع من كتابات الحزب الوطنى فى هذا الشأن .

(١٥) صحيفة الأخبار ٥ مارس ١٩٢٢ .

(١٦) صحف ١٩٢٢ وخاصة صحيفة «الاستقلال» . وكان من وقع على البيان هو عزيز ميرهم سكرتير الحزب .

(١٧) صحيفة الوطن ٥ ابريل ١٩٢٢ .

(١٨) صحيفة وادى النيل ١٧ مايو ١٩٢٢ . صحيفة الأفكار ١٥ ، ١٦ مايو سنة ١٩٢٢ .

(١٩) بالنسبة لعزيز ميرهم يمكن الرجوع الى الفصل الخاص به فى « شخصيات ومراحل عمالية » لأمين عز الدين . والى « مذكرات فى السياسة المصرية » لمحمد حسين هيكل حيث تكلم عن نشأة الحزب الديمقراطى واتجاه ميرهم .

(٢٠) صحيفة الاستقلال ٢٥ ابريل ، ١٠ مايو ١٩٢٢ .

(٢١) صحيفة الأهرام ١١ مايو ١٩٢٢ . صحيفة الوطن ذات اليوم ، صحيفة الأهرام ١٩ مايو ١٩٢٢ .

(٢٢) صحيفة وادى النيل ٢٠ مايو ١٩٢٢ .

(٢٣) صحيفة الأهرام ٢٦ مايو ١٩٢٢ .

(٢٤) صحيفتا الاستقلال والأهرام ٢٧ مايو ١٩٢٢ .

(٢٥) صحيفة مصر وغيرها ٣ يونية ١٩٢٢ .

(٢٦) صحيفة الاستقلال ، ٣ يونيه ١٩٢٢ .

(٢٧) صحيفة الأهرام ٢٣ مايو ، ٨ يونيه ١٩٢٢ .

(٢٨) صحيفة الاستقلال ١٣ يونية ١٩٢٢ .

(٢٩) صحيفة الاستقلال ١٦ مايو ١٩٢٢ .

(٣٠) صحيفة الوطن ١٠ ، ١٩ مايو ١٩٢٢ .

(٣١) صحيفة الوطن ٢٩ ابريل ، صحيفة الاستقلال ٢ مايو ١٩٢٢ .

(٣٢) صحيفة وادى النيل ٢٧ ابريل ١٩٢٢ .

(٣٣) صحيفة مصر ٢٨ ابريل ١٩٢٢ .

(٣٤) صحيفة وادى النيل ١٠ مايو ١٩٢٢ .

(٣٥) مضابط اللجنة الفرعية (المبادىء) ص ٤١ ، ومضابط اللجنة العامة ص ١٠٨ .

(٣٦) صحيفة الوطن ٢٨ ابريل ١٩٢٢ .

(٣٧) صحيفة الوطن ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٢ مايو ، أول يولية ١٩٢٢ .

(٣٨) صحيفة الوطن ١٧ مايو ١٩٢٢ .

(٣٩) صحيفة مصر ١٢ ، ١٨ مايو ١٩٢٢ .

(٤٠) صحيفة مصر ١٢ ، ١٨ مايو ١٩٢٢ .

(٤١) صحيفة وادى النيل ١٥ ، ١٦ يوليه ١٩٢٢ .

(٤٢) صحيفة الأخبار ٣ يولية ١٩٢٢ ·

(٤٣) ضابط اللجنة العامة للدستور ص ١١٠ ، وصحيفة مصر ١٤ مايو ١٠٠ يونية ١٩٢٢

(٤٤) صحيفة مصر ٢٠ مايو ١٩٢٢ ، صحيفة الوطن ١٦ - ١٧ يونية ١٩٢٢ وصحف أخرى ·

(٤٥) صحيفة الوطن ١٦ مايو ١٩٢٢·

(٤٦) صحيفة الأخبار ١٢ مايو ١٩٢٢ ·

(٤٧) مقال من فريد ابراهيم جرجس فى صحيفة وادى النيل ٢٤ مايو ١٩٢٢ ، وآخر بامضاء قبطى بذات الصحيفة ١٥ يونية ١٩٢٢ ·

(٤٨) صحيفة المقطم ٢١ مايو ١٩٢٢ ·

(٤٩) صحيفة الأخبار ١٥ - ١٧ مايو ١٩٢٢ ·

(٥٠) صحيفة الأخبار ١٢ مايو ١٩٢٢ ·

(٥١) صحيفة الأهرام ١٨ مايو ١٩٢٢ ·

(٥٢) صحيفة اللواء المصرى ١٥ ، ١٦ مايو ١٩٢٢ ·

(٥٣) صحيفة الوطن ١٦ مايو ، صحيفة النظام ١٤ ـ ٢٣ مايو ١٩٢٢ ·

(٥٤) ضابط اللجنة العامة للدستور ص ١٠٨ ·

(٥٥) صحيفة الأهرام ١٣ يونية ١٩٢٢ ·

(٥٦) ضابط اللجنة العامة للدستور ص ١٠٩ ·

(٥٧) صحيفة الوطن ٢٢ مايو ١٩٢٢ ·

(٥٨) صحيفة النظام أعادت نشر مقال سعد فى أكتوبر ١٩٣٠ ·

(٥٩) نشر البيان فى صحف ١٢ مايو ١٩٢٢ ·

(٦٠) نشر فى البورص أجبشيان فى ٣١ مايو وترجم فى صحيفة الأخبار فى ٢ يولية ١٩٢٢

(٦١) من خطاب له بالكنيسة البطرسية فى ١٩ مايو ١٩٢٢ ·

(٦٢) صحيفة الأخبار ١٤ مايو ١٩٢٢ ·

(٦٣) صحيفة الأخبار ١٨ مايو ١٩٢٢ ·

(٦٤) الصحف اليومية من ٢٠ مايو الى ١٥ يونية ١٩٢٢ وخاصة الأخبار والنظام ، الأهرام ٢٧ مايو ، وكتيب صدر باسم «براءة الأقباط من طلب تمثيل الأقليات» على غلافه اســم سلامة ميخائيل وصورته ·

(٦٥) صحف ١٩ ، ٢٠ مايو ١٩٢٢ ، وكتيب «براءة الأقباط» ·

(٦٦) صحيفة مصر ٨ يونية ١٩٢٢ ·

المجالس النيابية

المجالس النيابية

صدر دستور ١٩٢٣ خاليا من أى حكم يتعلق بالتمثيل النسبى للاقليات ، ومتضمنا كافة الاحكام الخاصة بكفالة المساواة فى الحقوق للمصريين جميعا ، بصرف النظر عن الدين أو الجنس او اللغة أو غيرها ، مع حرية الاعتقاد الدينى وحرية ممارسة الشعائر الدينية . وقد سبقت الاشارة الى أن رفض مبدأ التمثيل النسبى دل على مدى الثقة الشعبية فى مستقبل التطور القومى للنظام الديمقراطى ، وجاء انتصارا للوفد على خصومه واعداء الحركة الوطنية الديمقراطية . كما كان يظهر حجم الثقة التى كان يتمتع بها الوفد والتيار القومى الذى ينفى الطائفية فى مجال النشاط السياسى لدى الكتلة العريضة من الرأى العام الفعال فى مسائل السياسة . كما سبقت الاشارة الى موقف غالبية القبط داخل الوفد وخارجه من رفض مبدأ التمثيل النسبى للاقليات ، وكان ذلك يعنى نجاحا سياسيا لمصر مجتمعا ودولة ، وانتصارا للحركة الوطنية الديمقراطية ضد التفرقة والتمييز . وبطبيعة الحال لم يكن هذا الانتصار نهاية المطاف ، انما كان يقتضى أن يختبر الانتصار والثقة به فى التطبيق العملى الملموس ، سيما فى المعارك الانتخابية . وهذا يقتضى البحث فى تبنى الوفد والاحزاب المختلفة للموقف القومى الجامع فى معارك الانتخاب ، وصدى هذه المواقف لدى الجماهير . مما ينفرد ببيانه هذا القسم من الدراسة . ويلحظ فى هذا الامر عاملان :ـ

اولا : الواضح من تتبع الشواهد التاريخية الخاصة بفترة وضع دستور ١٩٢٣ ، أن رفض مبدأ التمثيل النسبى للاقليات ، لم يرض دعاة التفرقة وفى مقدمتهم الانجليز ، وانطووا منه على غيظ شديد ، وتربصوا فرص المستقبل ان تجىء بما يؤدى الى اثارة الموضوع من جديد . ويلحظ أن مستر هرسمورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية قد أجاب على سؤال وجه اليه بمجلس العموم وقتها ، أجاب بأن السلطات البريطانية

فى مصر قد قامت غير مرة بحماية الاقليات ، وانها ستوالى تقديم هــذه الحمايه ى المستقبل لمن يحتاجون اليها ، وانه مهما كانت خطة القبط اليوم (اى رفضهم حماية الانجليز لهم) فانهم كانوا يتوقون الى هذه الحماية سنة ١٩٠٧(١) . وعبرت المورنينج بوست عن غيظها من رفض القبط تمثيل الاقليات ، قائلة أن من أيد منهم التمثيل النسبى انما كان فريقا صغيرا ولكنه يتصف بالشجاعة ، ولكن الغالبية منهم رفضته لانها خافت من التعبير عن رايها بصراحة ، ثم حرضت الصحيفة السلطات البريطانية بالتدخل المباشر قائلة «الظــاهر انه يجب انقــاذ القبط من ضعفهم . لقد احتفظت انجلترا فى تصريحها السابق (٢٨ فبراير) بمسألة الاقليات . ولاريب ان الحكومة البريطانية تقول ــ اذا احتج الاقبــاط وقالوا انهم لايريدون ضــمان التمثيل النسبى ــ انــه ليس للحــكومة البريطانية ان تكره الحكومة المصرية على منح هذا الامتياز . ولكن مثــل هذه الخطة تكون خيانة قاسية لاقلية دينية .. ومن الخطر الســماح للجنة (لجنة الدستور) أن تبت نهائيا فى مسائل لم تتم تسويتها بعــد بواسطة الحكومتين المصرية والبريطــانية ..» (٢) . أما الاجبشــيان جازيت فقد حرصت ان تبذر بذور الشــك لدى القبط فى موقفهم ، وقالت ان تركيا كانت قد حرصت على تمثيل الاقليات المســيحية فى دستور ١٨٧٦ ، ولكنهــا عادت فرفضت مــبدأ التمثيل النسبى فى دستور ١٩٠٨ ، وظهر ابان صدور هذا الدستور الاخير حماس شديد لمبدأ المساواة الكاملة ، وانتخب فى غمرة الحماس مسيحيون كثيرون فى أول انتخاب ، ولكن الحماس مالبث أن انطفا ، وقل المســيحيون واليهود فى المجلس النيابى حتى تلاشوا ، ثم اشارت بخبث الى انه لم تعد ثمة مسألة أقليات فى تركيا «بفضل المذابح» التى حــدثت ، « ولانخــال أن المصريين الذين ينظــرون باهتمام الى مســألة تمثيل الاقليات بلهاء بعد الذى رأوه فى تركيا ..» (٣) .

ثانيا : من أهم الابواب التى انفتح بها باب الرجــاء لاثارة مســألة التمثيل النسبى فى المستقبل من جديد ، هو مايترتب على نشــاط بقايا اتجاه الجامعة الاسلامية والدعوة التى اثارها مؤيدو هذا الاتجاه حول بعض احكام الدستور . وقد سبقت الاشارة الى انه فور اعلان استقلال مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، صدر قانون وراثة العــرش واشــترط فيمن يكون وصيا على العرش (اذا كان الملك قاصرا أو غير رشــيد) أن يكون مصريا مسلما . واعتبر دعاة التمثيل النسبى هذا النص من أحــكام التمييز الدينى للمسلمين ، ومن مــلامح اضــفاء الطــابع الدينى على الدولة ، وتحدث عن ذلك محمود عزمى وصحيفة «الوطن» وغيرهما . وبعد هذا قدم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية وقتها وعضو لجنة الدستور ، قدم اقتراحا الى هذه اللجنة بالنص فى الدستور على

أن يكون دين الدولة هو الاسلام . ووافقت اللجنة على هذا النص .ولم يستطع ذوو الاتجاه العلماني من اعضائها أن يعارضوه . وصدر به الدستور فعلا . وقد علقت صحيفة «الوطن» عن ذلك بقولها «ان هذا عامل قوى من عوامل التفريق كنا فى غنى عنه . لانه بفتح أمام المصريين أبواب الاخذ والرد مما يؤدى الى التفرقة المرة التى يخشون وقوعها . الا يعلمون أن البلاد وان تكن أكثريتها اسلامية الا أن فيها العدد الوافر الذى لايستهان به لايدينون بالاسلام» وذكرت أن هذا النص يبتعد بالدستور عن الانظمة الحديثة التى تفصل بين الدين والسياسة ، كما يثير مسألة هامة ، وهى انه اذا كان ثمة سلطة تشريعية أوجد الدستور لها «مصدرا» (أو مؤسسة تقوم بها) هو الملك والبرلمان ، وسلطةتنفيذية أوجد لها الدستور «مصدرا» هو الملك والوزارة ، وسلطة قضائية لها «مصدر» هو القضاء ، اذا كان ذلك فان النص على دين للدولة يوجب ايجاد «مصدر» له والاعتراف بالسلطة الدينية ، ومصدر السلطة الدينية المعروف فى الاسلام هو «الخلافة» ، وهو مصدر يخرج عن دائرة السلطات التى يجب النص عليها فى الدستور (٤) . وكانت الصحيفة تعنى بهذه الاشارة الى أن النص المذكور يقضى الى اقامة نوع من العلاقة الخاصة مع دولة الخلافة وهى تركيا ، وهذا أمر يخرج عن نطاق الدستور .

وظهر ذات الاتجاه السابق عندما قررت لجنة الدستور اطلاق حرية الاعتقاد الدينى ، وعندما قررت نصا مؤداه « ليس لوطنى مصرى أن يحتج باحكام دينية للتخلص من أداء الواجبات المفروضة عليه كوطنى أو جندى ،» فانبرى الشيخ محمد شاكر يدحض هذين الاقتراحين ، وقدم الى لجنة الدستور (وكان عضوا بها) تقريرا يعارضهما نشره فى الصحف . وقال أن الاقتراح الاول يشجع الملحدين على أعلان الحادهم ، وينبغى تقييد النص بقصر ممارسة الحرية علىالأديان والملل المعترف بها. أما الاقتراح الثانى فقد هاجمه بشدة قائلا انه يعنى أن المسلم لا يحق له الاحتجاج بأحكام الاسلام. اذا تعارضت مع الواجبات المفروضة عليه كجندى ومواطن ، وان معنى هذا النص انه اذا عقدت محالفة عسكرية بين مصر وبريطانيا (وهو ما يتوقع ان تسفر عنه المفاوضات) ، وبريطانيا لاتزال تحارب « الدولة العليا صاحبة الخلافة العظمى » فقد يكون من مقتضى ذلك أن يقاتل الجندى المصرى المسلم خليفة المسلمين . ويقال أن شيخ الازهر ايضا عارض فى وجود هذا النص بالدستور ، الا أن الشيخ محمد بخيت صرح بأن هذا النص « لا يمس دينا ولايحرج عقيدة » فكتب الشيخ شاكر يطالب الشيخ بخيت بان يكذب هذا التصريح ، فلما لم يفعل هاجمه الشيخ شاكر بشدة ، واقترح أن يستبدل بهذا النص نص آخر هو «لايجوز للحكومة ان تفرض على الامة المصرية واجبات وطنية أو جندية تتعارض مع احكام الدين الاسلامى الذى هو الدين الرسمى

للحكومة المصرية . » (٥) ووأضح ما يعنيه موقف الشيخ شاكر من وجوب ان تكون الصدارة للجامعة الدينية ، وان تكون لها الاولوية على الجامعة الوطنية . وكان حديث الشيخ شاكر جزءا من اتجاه عام يؤكد على الوحدة الدينية كأساس للجامعة السياسية . والواضح ان خطر هذا الاتجاه كان يكمن فيما يثيره من تمييز سياسى بين مختلف الأديان ، وهو فى تمييزه المسلمين كجماعة سياسية ، انما يثير رد فعل مماثل بالنسبة للاقليات الدينية وخاصة القبط . ويفتح السبيل لان تعلو نبرة التأكيد على الوجود الذاتى للاقليات الدينية كجماعات سياسية ، ما دام ان الدائرة السياسية التى يرسمها لا تشملهم . ويمكن ان يتصور أثر هذا الاتجاه فى المعارك الانتخابية وفى ادخال الدين كعامل من عوامل الترشيح ، وفى اختيار المرشحين — مسلمين أو غير مسلمين لمن يمثلوهم . واستغلال أى من القوى السياسية المتصارعة لهذا العامل اذا وجدت فى استغلاله كسبا سياسيا عاجلا لها ، أيا كان مدى الضرر منه مستقبلا .

اولى المعارك الانتخابية :

ما ان صدر الدستور فى ابريل سنة ١٩٢٣ حتى بدأ الاعداد للمعركة الانتخابية لتشكيل مجلس النواب الاول ، واستمرت حتى ١٢ يناير ١٩٢٤ . ومن الجلى ان الصراع فى الانتخابات يتم بين الاتجاهات السياسية المختلفة ، ولكن من الجلى أيضا ان الصراع فيها تتعدد جوانبه ، ويمكن الا يقتصر على الاتجاهات السياسية التى يمثلها المرشحون . لان التنافس فى النهاية يكون بين مرشحين محددين بذواتهم ، واذا كان كل منهم يمثل اتجاها سياسيا ، فقد يكون لاى منهم صفات أو تحيط به عوامل اجتماعية أو تاريخية أو شخصية تؤثر فى موقف الناخبين منه فضلا عن اتجاهه السياسى . ويمكن ان تستغل هذه الصفات أو العوامل من المتنافسين للتأثير فى موقف الناخبين . تأكيدا للاتجاه السياسى أو على خلاف منه ، ويمكن ان تستغل العواطف المختلفة للجماهير فى هذا الشأن . ولا شك ان الحجة الأساسية لطالبى التمثيل النسبى ان الجماهير تدخل الدين كعنصر من عناصر اختيار المرشحين .

وكانت الحجة الاساسية لرافضى التمثيل ، ان الاتجاه السياسى هو الحاسم فى اختيار الجماهير بصرف النظر عن الانتماء الدينى للمرشح . وبهذا كانت المعركة الانتخابية هى خير ما يفصل فى صحة اى من هاتين الدعويين ، وكانت مجالا للفحص الاجتماعى للموقف الجماهيرى العام فى الدوائر المختلفة ، بالنسبة لمدى تأثرها بالعامل الدينى فى اختيارها السياسى لممثليها فى المجلس النيابى .

وكانت المعركة الاولى تدور فى الاساس بين الوفد الذى يقود الحركة

الوطنية وبين الاحرار الدستوريين . والواجب تتبع ما أثير في هذه المعركة وما تلاها بشأن المرشحين القبط وبالنسبة لموقف الجماهير . والحاصل ان الوفد شكل - من بداية المعركة الانتخابية - لجانا عامة في المدن والبنادر والاقاليم ، لتنظيم حركة الانتخابات واختيار المرشحين وتعبئة الجماهير حولهم ، وكونت كل من هذه اللجان العامة لجانا فوعية للاشراف على أوجه النشاط المختلفة في الانتخابات كالمسائل المالية ومسائل الدعوة .. الخ . وتكونت هذه اللجان - على عادة تشكيلات الوفد كلها - على أساس مصرى جامع بغير تفريق بين مسلم وقبطى . فمثلا كان رئيس لجنة أسيوط بشرى حنا وسكرتيرها العام اسماعيل مجدى ، وجمعت كامل خنسبه ومحمود درويش وناصف ويصا ومراد ثابت وحامد جودة ومحمد ابو الوفا . وكانت هذه اللجنة هي من اختيار مرشحى الوفد لدائرتى البندر والمركز ، فاختارت للاولى سينوت حنا والثانية محمود بسيونى . وشكلت في بنى مزار لجنة كان من بين أعضائها محمود زكى عبدالرازق والقمص حنا غبريال(٦)، كما كان بلجنة الأزبكية جندى عبدالملك ودكتور رمزى جرجس ودكتور سلامة عوض ومحمود خطاب وعوض حسنين (٧) . وهكذا في غالب اللجان حسبما يظهر من تتبع ما نشر في الصحف عن تشكيلها . ويبدو ان وجود القبط في سائر اللجان الانتخابية كان شائعا وعاما ، والا لما خصت صحيفة الوطن لجان الحزب الوطنى بالاسكندرية بانتقادها لخلوها من قبطى واحد . ولو كان وجود مثل هذه اللجان شائعا لما اختصت لجان الحزب الوطنى بالنقد ، ولوجهت النقد العام الى الطابع الغالب في اللجان كلها . وقد عاتب البعض صحيفة الوطن على نشرها هذا النقد ، قائلا انه كان الاولى ان ينبه المشرفون على تلك اللجان بالامر ولا ينشر عنه شيء الا اذا رفضوا (٨) . وتقدم الوفد في الانتخابات بقادته النشيطين بصرف النظر عن ديانتهم . كما حرص في بعض اللجان ان يتقدم اليها بمرشح ليس له في الدائرة المرشح لها عصبية عائلية ولا موطن شخصى، وذلك مثل ويصا واصف الذى يرشح بالمطرية (دقهلية) رغم انه من ابناء وسط الصعيد وليس له مصالح مادية بهذه الدائرة التى رشح فيها . وكان هذا الاسلوب الذى اتبعه الوفد كثيرا يؤكد على الاتجاه السياسى للمرشح بصرف النظر عن الدين او العصبية العائلية او المصالح المادية أو الموطن الاقليمى . وسترد امثلة لذلك فيما بعد .

أما الاحرار الدستوريون فقد اعدوا خطتهم للانتصار على الوفد ، على أساس ما يتمتع به انصارهم من عصبية عائلية في اقاليمهم أو مصالح مادية ، باعتبار ان غالب هؤلاء الانصار من صفوة اصحاب الملكيات الزراعية في الريف، ولهذه النقطة اهميتها في التركيز على الانتماء الاقليمى وفي احياء رواسب الافكار التقليدية والخلافات المحلية القديمة وفي تزكية العواطف الدينية . وقد كانت الخطة العامه للاحرار أنهم رفعوا أيضا ضد الوفد شعار « أختيار

الكفاء » ، باعتبار أن لديهم صفوة من المتعلمين ومن اصحاب الكفايات الفنية في المهن المختلفة ومن كبار الموظفين والوزراء السابقين . وهاجموا الوفد على أساس أنه حزب ليس له برنامج سياسي ويعتمد على الاثارة . ولكن الوفد رد على شعار « الكفاية » بشعار « الاكفاء المخلصين » ، وقال ان برنامجه هو تحقيق الاستقلال ، ووضح من سير المعركة ان كانت شعارات الوفد نعمى موسى التهمت ما القاه الاحرار وظهر التأييد الشعبي الكاسح لـه . فلم يعد للاحرار الا ان يتحصن مرشحوهم بعصبيتهم العائلية في اقاليمهم . ونضح هذا على السياسة العامة للحزب بالنسبة للتفرقة الدينية .

وقد ظهر عن الاحرار نغمة هجوم على القبط بسبب ارتباط غالبيتهم بالوفد ، وعملوا على الترويج بان القبط يعملون لمصالحهم الذاتية ويؤثر بعضهم بعضا حرصا على السيطرة حيث يتمكنون من ذلك، وان أقطاب الوفد من القبط يستغلون الوفد في السيطرة على الآخرين. وظهرت هذه النغمة اكثر ما ظهرت في صحيفة « الكشكول » السياسية الاسبوعية الفكاهية التى كانت تناوىء الوفد وتروج للاحرار الدستوريين . وسجلت صفحاتها اخبارا واحداثا تقصد بها السخرية من زعماء الوفد القبط والقول مثلا بأنهم يجهلون اللغة العربية ويستبدون بالعمل داخل الحزب (٩) . نشرت الصحيفة مرة تحت عنوان « مجلس قروى أم مجلس ملى » تذكر ان انتخب لمجلس قروى ابنوب عدد من الاعضاء اسمتهم وكلهم من القبط ، وعجبت كيف يتأتى هذا بغير تعصب . وكان تنشر حوارا اقرب الى المسرحية الفكاهية المسلسلة تملؤه بالهجوم على الوفد والسخرية من رجاله ، فقالت مرة أن واصف بطرس غالى رجل مهتم بالادب لا شأن له بالسياسة وان اعضاء الوفد سنة ١٩٢٠ عجبوا من اختياره عضوا به ، واسمت ويصا واصف وسينوت حنا وجورج خياط « بتوع مؤتمر أسيوط المشهور لـه في سرهم مسألة اقلية واكثرية ورسموا خطة يضمنوا بها التسلط على أعمال الوفد وتسيير دفة القضية المصرية » ، وان هؤلاء هم من أقنع واصف غالى بالانضمام الى الوفد، وانه منذ دخل الوفد بدا الصراع بين سعد والأعضاء الآخرين (العدليين) ، ونفخ ويصا واصف في هـذه الفرقة ، وبعد ان كان الوفد يضم ٣ من القبط و١٢ من المسلمين ، صار بعد الشقاق يضم ٦ من القبط و٣ من المسلمين ، ثم ذكرت الصحيفة « ان اليوم الذى ترى فيه الاكثرية انها هضمت حقوقها وتسلطت في رقابها قوة الاقلية يكون يوما شره مستطيرا . » (١٠) .

واطرد الهجوم على القبط في الوفد مع ارتفاع موجة المعركة الانتخابية ، وقيل انهم يريدون التهام نصف العاصمة في الانتخابات ، وانهم يطالبون بأجر عن وطنيتهم يتمثل في مقاعد البرلمان (١١) ، وتردد الحديث عن تكتل الناخبين القبط تأييدا للمرشحين القبط ، وهوجم سينوت حنا وأخوه بشرى حنا على أساس انهم كانوا من انصار التفرقة سنة ١٩١٠ ، كما هوجم راغب

أسكندر الذى رشحه الوفد فى دائرة أشمون (المنوفية) ضد عيسوى باشا زايد ، ومكرم عبيد الذى أتهم بانه كان من انصار مشروع ملنر عندما وعده الانجليز بـان يكون « أول مدير (محـافظ) قبطى » ، وتردد الحديث عن « ظواهر التعصب » فى اللجان الانتخابية التى يكثر فيهـا القبط (١٢) . وزادت هذه النغمة علوا بأتهام القمص سرجيوس بأنه هاجم الاسلام فى أحدى محاضراته ، وبالقول بان ابطال مؤتمر اسـيوط (المؤتمر القبطى ١٩١١) يتربعون فى بيت الامة و « تعمل الاقليات على شق وحدة الامة بالاستئثار بمصالحها واعتبار الاكثرية كما مهملا.. » ، وان القبط احتلوا الوفد وحاربوا به الاقلية والاكثرية ، وانهم يهددون اذا لم ينجحوا فى الانتخابات بالعودة الى مبدا التمثيل النسبى ، والويـل للاكثريـة اذا خسر القبط فطالبوا ببقـاء الانجليز . كما اثير اتهام الموظفين القبط بالتحيز لأصحاب عقيدتهم من ذوى الحاجات ، وان القبط فى القضاء والنيابة العامة ينتصرون للمتهمين القبط بعدم القبض عليهم وسرعة الافراج عنهم . وكان من الواضح ان هذه الحملة تهـدف الى تحويل الصراع الدائر من صراع سياسى الى صراع طائفى ، أو بالاقل اضفاء الصفة الطائفية على هذا الصراع . وقد كان رجال الوفد جميعا يهاجمون الاحرار ويكشفون مواقفهم المناوئة للحركة الوطنية، ومن رجال الوفد فى ذلك ويصا واصف وسينوت حنا وسلامة ميخائيل ، فكانت « الكشكول » تلقى الصبغة الطائفية عليهم وتقول انه ليس لهؤلاء القبط أن يهاجموا أعيان المسلمين (أى الاحرار الدستوريين) ويتهموهم بالمروق عن الوطنية ، مصورة الصراع بانه صراع بين القبط واعيان المسلمين (١٣) . وعن « الكشكول » أخذت صحيفة « النيرايست » الانجليزية التى قالت فى هجومها على الوفد انه خضع لإشراف القبط الذين لا تزيد نسبتهم العـددية الى المسلمين عن ١ : ١٣ ، وكذلك فعلت التايمز (١٤) .

وفى يولية ١٩٢٣ خطب حافظ عفيفى، أحد اقطاب الاحرار الدستوريين وصاحب امتياز صحيفة الحزب « السياسة » ، خطب يهاجم كبار رجال الوفد من القبط ويشكك فى مدى اخلاصهم للحركة الوطنية وسابق اعتذارهم عن الاشتراك فى الوفد . واذ كان من نشاط الوفد منـذ ١٩١٩ الدعوة فى المساجد الى اتجاهه السياسى ، فقد عملت « السياسـة » على انتقاد هذا العمل أثناء المعركة الانتخابية لان المساجد بيوت للعبادة فقط ، فلما خطب سلامة باحد المساجد مهاجما الاحرار ، كتبت « السياسة » تقول أنها تكره أن يعتلى سلامة ميخائيل منبر رسول الله (١٥) .

واستغلت «الوطن» باتجاهها المناوىء للوحدة الوطنية ، هذا الاتجـاه وعادت الى الدعوة للتمثيل النسبى للاقليات (١٦) ، وعملت على تخـويف القبط من آثار اللهجة القارصة التى يهاجم بها رجال الوفد (ومنهم القبط الوفديون) الاحرار الدستوريين ، قالت «ان هذه اللهجة ليست مما ألفنا

نحن الاقباط أن نخاطب به اخواننا فى كل عصور التاريخ ولايجوز انتتخذها لهجة لنا على الاطلاق .. ان كلمة جارحة من فم أحد الاقباط موجهة الى أحد عظماء المسلمين توزن بميزان خاص ، لا كما لو كانت صادرة من فم غيرهم ..» ، فاذا كان امثال عدلى يكن وحسين رشدى وعبد الخالق ثروت مخطئون «فليس مطلوبا منا نحن الاقباط ان نحرر ورقة اتهامهم» (١٧) وأرادت الصحيفة بذلك أن تقرر عزل القبط جميعا عن ميدان الصراع السياسى الدائر وقتها وان تفرض عليهم سياجا من الانعزال عن الحياةالعامة الوطنية ، فيكون وضعهم اشبه بوضع الجاليات الاجنبية . وقد نشرت «الكشكول» هذا المقال كاملا مساهمة منها فى اذاعته . وكانت «الوطن»تحاول أن تؤكد دائما أنالتميز الطائفى امر حاصل وواقع ظاهرفى المعركة الانتخابية، وأن هذا يقتضى العودة للمطالبة بمبدأ التمثيل النسبى . ولكنها اعتمدت فى هذه الدعوى على مايحاول الاحرار اثارته من جو عام فى هذا الشأن ، ولم تجد من نشاط الوفد مايؤيدها الا القول بأن حديث رجال الوفد عن الدعوة لاتحاد القبط والمسيحيين تدل على وجود الفوارق بينهما . ولم تجد مثلا واقعيا تسوقه الا قولها أن الوفديين قد غضبوا عند انتخاب أحد القبط فى لجنة شياخة البرجاية بالمنيا (١٨) .

والذى يمكن ايضاحه هنا ، أن مرشحى الاحرار الدستوريين الذين كانوا يعتمدون أساسا على العصبية العائلية والروابط الاسرية فى الاقاليم ، كانوا ينساقون الى استخدام الفوارق الدينية فى خصامهم مع مرشحى الوفد ، كلما وجدوا أن ثمة فائدة لهم فى ذلك . وقد واجه سينوت حنا ومكرم عبيد هذا الامر فى دوائرهم الانتخابية باسيوط وقنا ، كما واجهها راغب اسكندر فى اشمون . وكان منطق الاحرار فى هذا الشأن واضح ، لان الاعتماد على العصبية يفضى الى استجداء التعصب ، وتتخذ الدعاية الانتخابية على أيدى هؤلاء وضع الاعتماد على الروابط المحلية والشخصية، وتعلو هذه الروابط على الرابطة الوطنية العامة التى يعتمد عليها الوفد فى الاساس ويكاد يستخلصها لنفسه باعتباره حزب الحركة الوطنية ودعوة الاستقلال . والاعتماد على العصبية يقتضى تزكية الفوارق بين المواطنين وبث الاثارة العاطفية بينهم للايهام بقيام روابط أخرى غير الرباط السياسى الوطنى العام ، وذلك مادام هذا الرباط الاخير يكاد يستخلصه الوفد لنفسه باعتبار اجتماع الجماهير كلها تقريبا على مطلب الوفد السياسى .

ويلحظ موقف الاحرار الدستوريين هذا ، اكثر ما يلحظ ، فى ردود الوفديين عليهم . وقد نددت صحيفة «البلاغ» الوفدية بمثيرى الفوارق الطائفية ، واتهمت الاحرار بأنهم الموعزون باثارتها فى الصحف الانجليزية ، واشار الى ذلك رجال الوفد فى خطبهم ومؤتمراتهم الانتخابية . قال مكرم عبيد فىاحدى كلماته «بقيت لى كلمة اخيرة فى تلك الدسيسة المنكرة التى

يقوم بها المستعمرون فى هذه الايام للتفريق بين المسلمين والاقباط .. (والحقيقة انهم) أشقاء لان أمهم مصر وأباهم سعد زغلول ..» ، وتحدث عن درس الوحدة الوطنية الذى علمته مصر للعالم والشرق خاصة ، وحكى انه عندما خرج « المدليون» على الوفد صار القبط غالبية فى قيادته ، فذهب مكرم الى سعد زغلول منبها الى هذه الملاحظة فغضب منه سعد وقال « انى لا أعرفك انت ولا اخوانك كاقباط بل انتم مصريون وكفى » (١٩) . وخطب عازر جبران فى احتفال عيد النيروز بأسيوط قائلا ان المشكلة ان اعداء الوفد لا يرضيهم تأييد غالبية القبط للوفد (٢٠) . ولغير هذين كلمات عدة فى هذا الشأن .

وقد عاد سعد زغلول من المنفى أثناء المعركة الانتخابية . ووصل الاسكندرية فى ١٧ سبتمبر ، وكانت أول خطبة له فى القاهرة يوم ١٩ سبتمبر ، استهلها بقوله انه ليس خالق النهضة المصرية الحديثة ، وانما هى قديمة تبدأ من عهد محمد على ، وكان للحركة العرابية فضل فيها عظيم ، وكذلك للسيد جمال الدين الافغانى وأتباعه وتلاميذه ، وكذلك مصطفى كامل ومحمد فريد ، ومن ثم أتت النهضة الاخيرة على اثر نهضات سابقة . ثم عرج على موضوع الوحدة الوطنية قائلا ، «ان النهضة الاخيرة امتازت على سابقاتها بأن أوجدت هذا الاتحاد المقدس . بين الصليب والهلال (تصفيق) هذا الاتحاد الذى أرجو مصر جميعها أن لاتتهاون فيه فانه فخار هذه النهضة وهو عمادها .. وهو الذى اضطرب له خصومنا اذ اسقط من أيديهم حجة كانوا يعتمدون عليها كلما أردنا تحرير رقابنا من النير الذى وضعوه فى أعناقنا . يقول خصومنا اننا حماة الاقلية فيكم لأنكم قوم متعصبون فلابد من أن نبقى بينكم لحفظ العدل فيكم !! .. هذه الحجة سقطت باتحادكم ، ولكنهم الآن انتهزوا فرصة الانتخاب ليثبتوا الانقسام فيكم فاحذروا هذه الدسيسة واعلموا انه ليس هناك اقباط ومسلمون ليس هناك الا مصريون فقط . ومن يسمونهم اقباطا كانوا ولايزالون أنصارا لهذه النهضة . وقد ضحوا كما ضحيتم وعملوا كما عملتم وبينهم أفاضل كثيرون يمكن الاعتماد عليهم . فاحثوا التراب فى وجوه أولئك الدساسين الذين يفرقون بين مصريين ومصريين . أن لا امتياز لواحد على آخر الا بالاخلاص والكفاءة . فيهم أجسامنا وفيهم من هو أفضل من كثير منا . اقول هذا لأنى أقول الحق ويجب على زعيمكم أن يقول الحق . لقد برهنوا فى مواطن كثيرة على اخلاص شديد وكفاءة .. نادرة وأفتخر (أنا الذى شرفتمونى بدعوتى زعيمكم) بأنى أعتمد على كثير منهم ، فكلمتى ووصيتى فيكم أن تحافظوا على هذا الاتحاد المقدس ، وأن تعرفوا ان خصومكم يتميزون غيظا كلما وجدوا هذا الاتحاد متينا فيكم (تصفيق) ، ولولا وطنية فى الاقباط واخلاص شديد لتقبلوا دعوة الاجنبى لحمايتهم ، وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والسجن والاعتقال ، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين

معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح يسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم على أن يكونوا محميين بأعدائهم وأعدائكم . هذه المزيه يجب علينا أن نحفظها وأن نفيها دائما فى صدورنا ، وانى افتخر كل الافتخار كلما رأيتكم متحدين متساندين فحافظوا على اتحادكم ...» (٢١) . وفى ٢٣ سبتمبر زار سعد دار البطريركية القبطية وخطب هناك قائلا «أن الاتحاد أساس نجاحنا وعماد مستقبلنا ولا فرق مطلقا بين مصرى ومصرى» . وقال انه يسره أن تكون مقاعد البرلمان مملوءة بالاكفاء سواء كانوا مسلمين أو أقباط (٢٢) .

وقد جرت انتخابات الدرجة الاولى فى ٢٧ سبتمبر وانتخابات الدرجة الثانية فى ١٢ يناير ١٩٢٤ . وانتصر الوفد انتصارا ساحقا ، ونجح من رشحهم أو من انضموا اليه جميعا ، مسلمين كانوا او أقباطا . ولم يظفر الاحرار الا بسته مقاعد ، والحزب الوطنى الا بأربعة .

الانتخابات التالية :

جاءت المعركة الانتخابية الثانية فى اثر الاولى ، وجاءت الثالثة فى اثرهما . ومن المعروف أن وزارة الوفد سقطت فى نوفمبر ١٩٢٤ وتولى أحمد زيور رئاسة وزارة تضم الأحرار وأنصار الملك . حلت مجلس النواب القائم فى ٢٤ ديسمبر واجرت انتخابات جديدة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، فلما اجتمع المجلس الجديد وظهر أن غالبيته مع الوفد وسعد ، صدر قرار بحله فى ذات يوم انعقاده وبقى الحكم بغير برلمان حتى عام ١٩٢٦ ، اذ خرج الاحرار من وزارة زيور ، وتحالفوا مع الوفد وجرت الانتخابات الثالثة فى ١٢ مايو ١٩٢٦ .

ولايكاد يلحظ خلال هذين الانتخابين اللذين أجريا فى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، ان ثار فى ايهما مسألة المسلمين والقبط . والشواهد التاريخية المتاحة لهذه الفترة خالية من اشارة الى هذا الامر ، الا ماذكرته «الوطن» من اشتباك حدث بين انصار مرقص حنا وانصار يوسف سليمان (وهو قبطى ايضا) عند الكنيسة المرقسية بعد الاحتفال بعيد الغطاس فى ١٩٢٥ ، وانتقدت «السياسة» استعمال بيوت العبادة فى التظاهر السياسى وتشجيع «الشباب الطائش» على الهياج . ولا يعد هذا الحادث ان صح من مظاهر الاثارة الطائفية كما يبدو واضحا . ولايظهر من مطالعة «مصر» و «الوطن» خلال هذه الفترة أن ورد بأى منهما اشارة لناحية طائفية تتعلق بالانتخاب ، وذلك رغم مالحظ بشكل عام على الصحيفتين من شدة حساسيتهما لأى حادثة أو واقعة تتعلق بهذه الناحية ولو بطريق غير مباشر ، ومن ثم يكون سكوتهما دليلا راجحا على خلو الساحة السياسية من اثارة تتعلق بالمسلمين والقبط

فى الانتخابات . كما يلحظ خلو صحف الوفد وخطب رجاله من التعرض لهذا الامر أيضا .

ولعل من أسباب هذا الهدوء الكامل . انه فى انتخابات ١٩٢٥ استقطب الصراع بين الدعم البوليسي واجراءات القمع التى مارستها حكومة زيور ضد الوفديين . وبين مقاومة هؤلاء . فكان جهد المعادين للوفد الا يخوضوا ضده معركة سياسية حرة مفتوحة ، ولكن أن يصلوا أساسا بالقمع والاضطهاد والتزييف الى كسب النتيجة ، فلم يجد هؤلاء حاجة ماسة لهم فى اثارة النعرات الطائفية أو العواطف الدينية أو العصبيات العائلية . أما بالنسبة لانتخابات ١٩٢٦ ، فقد تمت على أساس ائتلاف بين الوفد والاحرار . ووزعت معظم الدوائر الانتخابية بين الفريقين ، وبعض المقاعد للحزب الوطنى . فخلت الانتخابات من التنافس اللدود بين الخصوم .

واستمر برلمان الائتلاف قائما حتى ١٩٢٨ . اذ توفى سعد زغلول فى اغسطس ١٩٢٧ وتولى مصطفى النحاس زعامة الوفد ، ثم سقطت وزارة عبد الخالق ثروت الائتلافية ، وشكل النحاس الوزارة ، وحل محلها وزارة من الاحرار الدستوريين عطلت الحياة النيابية حتى أواخر ١٩٢٩ . ثم سقطت واعيدت الحياة النيابية وتكونت وزارة برئاسة عدلى يكن للاشراف على اجراء الانتخابات الرابعة ، وجرت الانتخابات فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٩ . وقرر الاحرار مقاطعة هذه الانتخابات وكسب فيها الوفد كسبا ساحقا . وكانت هذه المعركة الانتخابية من أهم ما اثير فيه مسألة التفرقة الطائفية على يد الاحرار الدستوريين .

موقف الاحرار الدستوريين :

ان للاحرار الدستوريين وضع فريد فى السياسة المصرية منذ العمل بدستور ١٩٢٣ . ومن هذا التاريخ استمروا أكثر من عشر سنين يتنقلون كالطائر الفزع لايجدون لهم مستقرا . طالبوا بالاستقلال الشكلى فى ١٩١٨ وساهموا فى انشاء الوفد ، فخرج مطلب الاستقلال من أيديهم ثم خرج الوفد عليهم ، ودافعوا فى لجنة الدستور عن «حقوق الامة» الدستورية ظنا منهم انهم «الامة» ، وأملا منهم فى امكان القضاء على الوفد لتخلص لهم الامة ، فلم يظفروا من تأييد الامة فى أول انتخاب الا بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا (٢٤) . وظهر لهم انهم فاقدون التأييد الشعبى الذى يختص به الوفد دونهم ، واثبتت تجربة الانتخابات الحرة أنهم لابد فاشلون ، واضطرهم هذا الى التنكر لمبدأ «الحرية الدستورية» الذى ادعوه . فشاركوا زيور — والملك من ورائه — فى تزييف انتخابات ١٩٢٥ واستعمال أساليب البطش والقمع أثناءها ، ففشلوا أيضا ونجح الوفد . وكان الدستور الذى ساهموا فى اعداده هو ذاته الذى أسماه عبد العزيز فهمى بعد انتخابات ١٩٢٥ إنه

ثوب فضفاض . ولم يستطيعوا الحكم فى ١٩٢٨ الا على أساس التعطيل الرسمى للحياة النيابية . هؤلاء الاحرار هم ذاتهم الذين كان أسلافهم فى حزب الامة من أول من صقل مفهوم الجامعة الوطنية المصرية ، ضد تبعيه مصر لتركيا . وفى مواجهة ومفهوم الخلافة والجامعة الاسلامية . وبعد ثورة ١٩١٩ اذا بهذه الجامعة المصرية تتبلور حول الوفد لتكون حربا عليهم .

ومن جهة علاقة الاحرار بالملك ، فقد وقفوا على خلاف معه طالبين الحد من سلطاته عند اعداد الدستور ، ولكنهم فى ١٩٢٥ اضطروا الى التحالف معه ضد الوفد . ثم وجدوا أن التحالف لا يؤتى ثماره لصالحهم بل لصالح الملك من دونهم . عندما أبدوا بعض الحقوق الديمقراطية استخلصها الوفد من دونهم ، وعندما أيدوا سلطة الاستبداد استخلصها الملك دونهم ، واستفاد الملك من وجودهم فى وزارة زيور لتقوية نفوذه على حسابهم ، وانشأ لنفسه حزبا أسماه حزب الاتحاد ينافسهم على الحكم ويعمل على الانفراد به من بعد. فخرج الاحرار من وزارة زيور وائتلفوا مع الوفد .

وظل الائتلاف هادئا حتى توفى سعد زغلول ، ووقف الوفد ضد مشروع المعاهدة الذى أعده ثروت مع الانجليز ، فسقط ثروت وتولى النحاس رئاسة الوزارة الائتلافية ، وظهر للاحرار انهم صاروا أصحاب أضعف السهمين فى الائتلاف القائم فتآمروا عليه فانفض وتولوا الحكم وحدهم . وظهر ان ليس لهم سند من برلمان يقام على أية صورة ، ودلتهم التجارب السابقة على أن الوفد ينجح فى الانتخابات لو أجريت حرة كما حدث فى ١٩٢٤ ، وينجح أيضا وان كان بنسبة أقل - لو أجريت غير حرة كما حدث فى ١٩٢٥ ، وينجح ايضا لو ائتلفوا معه وقسمت الدوائر بين الطرفين كما حدث فى ١٩٢٦ .. فصاروا على يقين من انهم طريدو هذه المؤسسة . وعطلوا الحياة النيابية سنة ١٩٢٨ لان ذلك هو الضمان الوحيد لا ستمرار حكمهم الذى أطلق عليه صراحة حكم « اليد الحديدية » . ولكنهم سقطوا بعد نحو عام ونصف . وقد كان الانجليز يؤيدونهم وأجرى محمد محمود مباحثات مع هندرسون أسفرت عن مشروع معاهدة . ولكن الانجليز بقدر رغبتهم فى ابرام المعاهدة لفظوا حكم الاحرار ليعود الوفد ويحاولون ابرام المعاهدة معه ، لانه وحده - بنفوذه الشعبى - الكفيل بمنح المعاهدة قوتها التنفيذية . هنا أيضا وجد الاحرار ان السياسة الانجليزية تتنكر لهم وتضحى بهم فى النهاية . ولم يجدو لهم موضعا بعد سقوط وزارتهم الا ان يقاطعوا الانتخابات ويتركوها لخصومهم . ولم يجدوا لهم فى النهاية سلاحا يطعنون به الوفد ، الا اثارة التفرقة الطائفية واستجداء المشاعر الدينية للمسلمين ، بعد اذ صاروا فى مأزق سياسى يهدد مستقبلهم السياسى كله ، وبعد اذ لم يجدوا لهم قاعدة سياسية يمكن التعويل عليها ، فليبحثوا عن هذه القاعدة فى مجال العصبية والتعصب الطائفى .

وكان الاحرار الدستوريون - هم خلفاء من بلوروا فى مفتتح القرن العشرين مفهوم الجامعة المصرية فى مواجهة الخلافة الاسلامية ، وكانوا يضمون صفوه من اكثر المفكرين المصريين استناره ورشدا ودعوة لبناء القومية المصرية ، هم من وقف ضد سعى الملك وراثة الخلافة الاسلامية بعد الغائها فى تركيا ، سنة ١٩٢٤ ، فأصدر الشيخ على عبد الرازق كتاب « الاسلام واصول الحكم » يناقش الاساس الدينى لفكرة الخلافة بحسبانها حكم الفرد تدعمه الشريعة الاسلامية ، ويؤكد زمنية السلطة السياسية ويرفع الطابع الدينى عن الحكومات المستبدة . وكان الشيخ على عبد الرازق من اسرة كبيرة تعتبر من اعمدة الاحرار الدستوريين ، وكان الحزب ذاته قد وقف مع الشيخ يظاهره ضد بطش الملك به ، ففصم تحالفه مع الملك فى وزارة احمد زيور ، وعرفت من قبل مواقف عبد العزيز فهمى وغيره بلجنة الدستور ضد التمثيل النسبى للاقليات ، ومواقف طه حسين المماثلة على صفحات الجرائد . ولكن كانت كل هذه المواقف تنضم رصيدا للمؤسسة الوطنية والديمقراطية الاساسية وهى الوفد ، مادام ان الوفد هو من يقود التحرر ويعمل على الاستقلال . ومادام ان هذا الرصيد ينضاف الى مكاسب « الامة » ، وان « الامة » ليست الاحرار الدستوريين كما ظنوا عند وضع الدستور ، ولكنها الحركة الوطنية التى يقودها الوفد . فلم يجد الأحرار فى أواخر ١٩٢٩ سندا يمكن الاستناد عليه الا الاثارة الطائفية وتزكية روح التعصب . وللضرورات السياسية وللمصالح وأحكامها . وبدأوا يمارسون هذه السياسة ضد الوفد منذ اذنت الظروف السياسية بخروجهم عن الحكم ، وفى منتصف ١٩٢٩ تقريبا . ويمكن تلخيص هذه الخطة فيما يلى : —

أولا : كان احد الخطوط الأساسية لدعوى الأحرار ، ان القبط يسيطرون على الوفد ويعملون من خلاله على صبغ مصر بالصبغة القبطية ، وان قادة الوفد المسلمين يستسلمون لفئة من القبط . ومن هذا المنطلق حاولوا تفسير مواقف الوفد ، مفتشين فى كل قرار او موقف وفدى عن عنصر «المصلحة القبطية » ، المصلحة المنافية لمصالح المجموع . قالت صحيفة «السياسة» . «ان الآف الاقباط هم الذين يتحكمون فى أمور ملايين المسلمين عن طريق الوفد المصرى . .»، وانه اذا كان الرسول قد أوصى مسلمى مصر بقبطها خيرا، فأولى بالقبط اليوم أن يستوصوا بالمسلمين (٢٥) . وتقول « ان وليم (مكرم عبيد) ومن اليه (القبط) هم الوفد ، والنحاس ومن اليه (المسلمون) هم التبع .» وتسخر من فخرى عبد النور قائلة انه يحيى ليالى رمضان بتلاوة القرآن فى بيته ، حتى اذا انصرف القراء « دعا القسيس فطهر البيت من آثارة التلاوة والزيارة » (٢٦) .

وقد فسر الاحرار معارضة الوفد لمشروع معاهدة محمد محمود — هندرسون ، بأنها معارضة يقودها القبط فى الوفد لغرض فى انفسهم ، هو

الا تصل مصر الى أى اتفاق مع بريطانيا - حرصا على بقاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى تتمسك فيه بريطانيا بحق حماية الاقليات فى مصر ، وحرصا على الا تسقط هذه الحماية من ايدى الانجليز فيصير القبط تحت رحمة المسلمين (٢٧) . وقد كتب توفيق دوس (لم يكن عضوا بالاحرار وقت كتابة هذا المقال وإن عرف تعاطفه معهم) مقالا فى صحيفة الديلى تلجراف قال فيه ، ان ثمة من يتهم الملك بأنه ضد المعاهدة . وأنه «حينما عدت الى مصر وجدت تهمة مماثلة ضد الاقباط ولاسباب مشابهة، اعنى ان الاقباط لن يشعروا بالطمأنينة بعد انتقال الجيوش البريطانية الى قناة السويس، وانهم من أجل هذا السبب يناوئون المعاهدة من صميم قلوبهم .. » ، ثم انكر عن القبط هذه التهمة (٢٨) . وذكرت « الوطن » ان الاحرار الدستوريين هم اصحاب هذه الاشاعات .

وفسر الأحرار سياسة الوفد عند عودته الى الحكم ، الخاصة باقصاء كبار الموظفين المعادين له والموالين للاحرار ، فسروها بأنها سياسة قبطية لاقصاء المسلمين عن الوظائف الكبيرة دعما لنفوذ القبط . وكان ممن يهاجمهم الوفد وقتها عبد الفتاح صبرى وكيل وزارة المعارف . وأحد كبار موظفى تلك الوزارة لارتباطهما بسياسة الاحرار ولشدة ما كانوا يتخذونه من اجراءات ضد مظاهرات الطلبة أبان حكم الاحرار . ولكن الاحرار فسروا هذا الموقف الوفدى « ان وليم واخوانه يكرهون أن يروا أبناء المسلمين يتعلمون ويرشدون ، ولا يسيغون ان يروا هؤلاء الابناء ينافسون ابناء طائفتهم فى ميدان العلم . ومن مبادئهم التى يعملون لها أن يبذلوا اقصى ما فى طوقهم لتعليم أبناء طائفتهم مع العناية بتجنيب ابناء المسلمين ، ومن هنا يحقد وليم وشيعته الخاصة على الاستاذين عبد الفتاح صبرى بك وعلى عمر بك لأنهما نفذا السياسة الحكيمة التى لا تعرف هذه الأغراض .. » ، ثم عقبت قائلة « والنحاس باشا الابله لا يفهم هذا ولا يفطن اليه . » (٢٩) . وهكذا عمل الاحرار على تحويل كافة القضايا السياسية المطروحة وقتها الى قضية واحدة أوجدوها اصطناعا ، وهى الصراع بين القبط ويمثلهم الوفد فى رأيهم ، وبين المسلمين ويعمل الاحرار على التحدث باسمهم .

ثانيا : لما بدأت المعركة الانتخابية ، اعلن الوفد عن مرشحيه ، فهاج الاحرار يعلنون أن القبط هم من استبد بالترشيح ، رغم أن عدد المرشحين القبط لم يكن يزيد عن ١٠٪ من عدد مقاعد مجلس النواب (٣٠) . ويظهر من شواهد هذه الفترة أن الاحرار رغم مقاطعتهم الرسمية للانتخابات ، اثاروا النعرة الطائفية فى كل دائرة رشح الوفد فيها قبطيا وكان للاحرار فيها عصبة . حدث أن خطب مكرم عبيد وردد الحديث النبوى الشريف الذى يوصى المسلمين بالقبط خيرا ، فاشتد هجوم « السياسة » عليه لأنه يحرج المسلمين ويرغمهم على « تأييد مرشح قبطى ضد مرشح مسلم .. » ، وبهذا

يفتح الباب أمام « انجلترا المسيحية » للابقاء على حماية الاقليات(٣١). وعلى سبيل المثال فان لجنة الوفد المركزية بالاقصر اذاعت نداء للناخبين تحثهم فيه على تأييد مرشح الوفد توفيق أندراوس الذى ناب عنهم فى جميع الانتخابات السابقة ، وحذرتهم من دسائس من يثيرون التفرقة الدينية . وحذرت لجنة الوفد بقوص من يدسون ضد زكى ميخائيل وحذرت الناخبين من خطر النعرة الطائفية التى يدعو اليها خصوم الوفد (٣٢) .

ويحكى عباس العقاد انه زار مع رجال الوفد دائرة طهطا ، « وكانت طهطا احدى الدوائر التى دس فيها الأحرار الدستوريون روحهم المسموم وفتنتهم الخبيثة ، فحاولوا التفريق بين المسلم والقبطى فى اعتبارات الوطنية . وهم صفر القلوب من الدين والوطنية على السواء ... » ثم قال ان كان من أكبر انصار المرشح الوفدى القبطى الشيخ محمود عنبر شيخ المعهد الاسلامى بطنطا . وقال فى حديث آخر « لم يكن ذلك السلاح القذر مقصورا على المرشحين فى دوائرهم او فى مقابلاتهم الخاصة فيقال انه جرم يقترفونه فى السر يخجلون منه فى العلانية .. بل كان سلاحا مكشوفا يشهره جماعة الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين فى الصحف والخطب والنشرات ويلحون فيه الحاحا يضاعف شره ويزيد فى صمته انهم براءون به ولا يخلصون . » (٣٣) . ويظهر كثيرا من صحف الوفد ان الأحرار كانوا يوزعون منشورات صريحة تدعو الى التفرقة بين المسلمين والقبط ، حتى قبل استقالة وزارة محمد محمود (٣٤) .

ثالثا : انتهت الانتخابات بفوز الوفد وتشكيله لوزارته . وبقيت حملة الاحرار الدستوريين عليه وعلى القبط وزادت حدة . وقد حدث بعد وفاة سعد زغلول ان طرح اقتراح باقامة ضريح له يكون عنوانا لثورة ١٩١٩ وللنهضة المصرية التى اعقبتها ، وتقرر أن يبنى الضريح على طراز فرعونى يرمز الى الوطنية المصرية ، ويصير — كما يذكر العقاد — عنوانا للوطن المصرى ذا اسلوب مناسب للآثار ولمجد تلك الايام (٣٥) . ونسى المشروع لما تولى الاحرار الوزارة ثم اعيد احياؤه بعد فوز الوفد . وفتش الاحرار فى هذا الامر عن عنصر التفرقة الدينية ، ليكون مناسبة للاثارة الدينية ضد القبط والوفد . بدءوا بالقول انهم يعارضون هذا الطراز من الناحية الفنية والمعمارية ، لأن ضخامة البناء ذى الطراز الفرعونى تتطلب اتساعا فى مساحة الارض لاتتوافر فى المكان المختار له بجوار منزل سعد . ثم قالوا ما دام سيبنى الضريح من مال الدولة فلا وجه لقصره على سعد ، انما يبنى ضريح لزعماء مصر جميعا ولا يكون على الطراز الفرعونى . ثم قالوا انه أجدر بالتشييد أن يبنى باسم سعد مستشفى مثلا يكون نافعا . ثم عرجوا على الاثارة الدينية قائلين أن التشبث بالطراز الفرعونى غير مفهوم ، وان مكرم عبيد هو من يتشبث به لأنه « يتخذ حتى الفنون وسيلة لغايات خاصة لا يجهلها أحد ، وأداة لمآرب

سياسة » . ثم عمقوا الاثارة قائلين ان اقامة الأضرحة على الطراز الفرعونى امر غير مألوف عند المسلمين . لأن الطراز الفرعونى طراز وثنى ، والواجب على من يتولى الحكم « أن يخدم عقيدة الجماعة ودين الدولة » .. وفى هذه الامة أربعة عشر مليونا من المسلمين ، ودستور الحكم فيها ينص على أن دين الدولة الاسلام . فليس يصح أن يقام عمل عام على قاعدة تخالف دين الدولة . وان تنفيذ المشروع يتم باملاء من مكرم واذعان من النحاس «وانف دين الدولة راغم». ثم زادت اللهجة شدة ، تنعى على الوفد استخفافه بالعاطفة الدينية للمسلمين ، وتنزع عن سعد زغلول صفته الوطنية بقولها أن سعدا رجل مسلم تربى فى الازهر ومات على الاسلام وكان يحمى الاسلام من كيد الكائدين . ومن الامتهان للدين الاسلامى أن يبنى له ضريح وثنى . ثم قالوا ان الاسلام فى خطر وأن الهجوم عليه يشتد ، والقبط فى الوفد أما متملقون للدين او مفسحون للطعن عليه والاستخفاف به . ثم عملوا على تعبئة العواطف الدينية ودعوة رجال الدين الى التحرك ضد هذا الأمر الجليل (٣٦) .

رابعا : تعقب الاحرار تصرفات الوزارة الوفدية ، يحملون على صبغها بالصبغة الدينيةوصياغة الصراع السياسى كله صياغة دينية بحتة . وكانت وزارة الوفد قد قررت اخراج عدد من كبار الموظفين الضالعين مع الحكومة السابقة ، وهو اجراء عرفته مصر فى غالب التغييرات الوزارية الحزبية ، تجريه كل حكومة لتضمن اتساق الجهاز الادارى مع سياستها، أو على الاقل تقلل من تنافره معها . ولكن الأحرار عملوا على تفسير هذا الاجراء على أنه طرد المسلمين وابقاء على القبط . وتحدثوا عن نسبة عدد القبط فى الموظفين المطرودين وفى الوظائف الحكومية عامة . فلما عينت الحكومة مستشارا قبطيا فى المحاكم المختلطة ، هاجت « السياسة » قائلة أن عدد المستشارين القبط فى هذه المحاكم قد صار اثنين والمسلمون أربعة فقط ، وهو يتخطى النسبة العددية للقبط (٣٧) .

وأحالت الوزارة الوفدية بعض رجال السلك السياسى الى المعاش فأثارت الصحيفة ذات الاعتراض قائلة ان وزراء مصر المفوضين قد صار نصفهم من القبط . فلما أحالت الوزارة الى المعاش أربعة عشر من وكلاء الوزارة وكبار الموظفين . وكان غالبيتهم من رجال الاحرار الدستوريين او المرتبطين بهم أو بالملك ، مثل رشوان محفوظ وكيل وزارة الزراعة وابراهيم دسوقى أباظة مدير مكتب رئيس الوزراء السابق وعبد السلام الشاذلى مدير البحيرة ومحمد سعيد لطفى مدير القليوبية ومحمد حيدر مدير قسم النظار والحفر . هلل الاحرار وكبروا لان جميع المحالين الى المعاش من المسلمين وليس فيهم قبطى واحد . واستدلت من ذلك على نزعة التمييز ضد المسلمين لدى الوزارة الوفدية التى يسيطر عليها القبط . وكان تفسير الاحرار لهذا الاجراء على النوجه السابق ظاهر التعسف لما عرف عن الموظفين المطرودين من

ارتباط بالاحرار ، لأن الاحرار لم يضربوا مثلا واحدا لمسلم اخرج ولم يكن معاديا للحكومة الجديدة او لقبطى بقى وكان مؤيدا للحكومة السابقة . وكان كل ما استندوا اليه حجة صورية . هى انه ما دام لم يطرد موظف قبطى فاما ان يكون الاجراء المتخذ قد صدر عن نزعة طائفية واما أن يكون اعترافا من الحكومة الجديدة بأنه لا يوجد قبطى سيء .

خامسا : ارتقى موقف الاحرار من الهجوم على سياسة الوفد وتفسيرها تفسيراً قبطيا ، ومن الاثارة ، الى محاولة وضع صياغة نظرية لموقفهم . فتجاوزوا الاثارة الدينية والعاطفية الى المطالبة بصياغة مؤسسات الدولة وأجهزتها على أساس وجود أقلية وأكثرية دينيتين ، لا بالنسبة للتمثيل النسبى فى البرلمان فقط ولكن بالنسبة لأجهزة الدولة المختلفة . مع محاولة لوضع أساس دينى طائفى للدولة . وقد كتبت « السياسة » أعنف واخطر ما يكتب فى هذا الشأن بعنوان « التمثيل النسبى للاغلبية .. هذا ما يفكر البعض فى المطالبة به» . وصاغت فى هذا المقال فكرا سياسيا جديدا ومتكاملا للاحرار على أساس مبدأ التفرقة الدينية . وهو فكر انتكست به «السياسة» على كل ما دعا اليه مثقفو الأحرار وأسلافهم مثقفو حزب الأمة منذ بداية هذا القرن . ولعل أكثر المواقف تباينا يظهر من مقارنة موقف الاحرار فى ١٩٢٥ عندما آزروا الشيخ على عبد الرازق فى دعوته الزمنية الحكم فى الاسلام ، وبين هذا المقال الاخير الذى يقول « جاء وقت كانت الامم الاسلامية فيه تنظر الى مصر على أنها اليق بلاد الاسلام لقيام الخلافة الاسلامية فيها . وكان التفكير جديا فى أن تكون هى دولة الخلافة ، وان كان هذا لم يقع ، فليس ثم ما ينفى أن يحدث فى المستقبل . فان مصر ليست دولة من دول الاسلام فحسب ، ولكنها الى هذا أرقى البلاد الاسلامية واعلاها وارسخها قدما فى المدينة وأبعدها سمعة فى العالم ، واخلق بها بعد أن يتحقق لها استقلالها أن تصبح أقوى الامم ايضا وأقدرها على حفظ مكانة الخلافة ..»، ثم قالت انه مما يتنافى مع هذا الواقع أن يكون ممثلو مصر فى الخارج (الوزراء المفوضون) من غير المسلمين ، وان يقال أن الاغلبية الساحقة من ابناء مصر وهم مسلمون لايصلحون لتولى المناصب الكبيرة ، رغم أن الدستور ينص على ان دين الدولة الاسلام . وانه يجب لتوثيق علاقة مصر بالدول الاسلامية أن يكون ممثلوها فى الخارج مسلمين كما يكون ممثلها فى الحبشة قبطيا . ثم عرجت على نقطة اخرى هى أن البعض طالب عند وضع الدستور بأن يكون للاقليات تمثيل نسبى ، وكانت حجته هى الخوف من أن يحيق الظلم بالاقلية ، ولكن الامر صار الآن على عكس ذلك ، اذ جرف نفوذ الاقباط الآن كل شيء وطغى وصار سلطانهم هو الاعلى مما يحيق به الغبن على الاكثرية ، وان لهذا الوضع آثاره الوخيمة «والرأى العام لم يعد يخفى اشمئزازه من هذه الحالة» (٣٨) . وبهذا حاول الاحرار ان يطرحوا من جديد مطلب التمثيل النسبى ، لا لكى يتبناه القبط كما كانت محاولة ١٩٢٢ ، ولكن لكى

يتبناه المسلمون . وتحدثواكثيرا عن أن حقوق الاغلبيةمهضومة تلتهمها الاقلية، وأن واجب الاغلبية «أمام الواقع المشاهد» أن ترفع الصوت عاليا مطالبة بحقوقها الكاملة (٣٩) . ثم كتب الدكتور محمد حسين هيكل . وكان رئيس تحرير صحيفة «السياسة» المسئول ، كتب ينفى تهمة التعصب عن حزبه قائلا ان كل مايهدف اليه الاحرار أن يجنبوا البلاد الخطر يوم تجد الاكثرية أن القبط يمسكون بالحكم . فيكون يوما عصيبا وكارثة وطنية .

ومن هذه المواقف ظهر أن المصلحة السياسية للاحرار كانت هى الغالبة على كل عناصر التنوير فى فكر مثقفيهم . الذين كان لهم دورهم العام فى تطور الفكر المصرى . على ان الحزب اسرف على نفسه وعلى اعضائه بهذه السياسة الجديدة . فاضطر ابادير حكيم عضو الحزب (وهو قبطى) الى الاستقالة منه . ونشر استقالته فى الصحف واصفا سياسة الاحرار فى التفرقة بأنها انتحار سياسى لهم ، وقال انه حاول اثارة الامر داخل الحزب وكتب الى محمد على علوبه سكرتير الحزب طالبا اليه ذلك . فلم يجب الى طلبه (٤٠). وكتب عبد المجيد ابراهيم صالح يحاول أن يخفف من وقع هذه الحملة ، فقال بمنطق كبار ملاك الارض أن تسامح الاحرار الدستوريين مشهور لان نصف «مديرى أعمالهم الخاصة والمؤتمنين على أدق أسرارهم وأموالهم من الاقلية المحترمة» وأن الاحرار أبرياء من وصمة التعصب الدينى (٤١) . وعملت صحيفة «مصر» على حث القبط المنتمين الى الاحرار على أن يتركوا هذا الحزب الذى يضرم نار الفتنة (٤٢) . ولكن بقى الاتجاه الغالب فى الاحرار ـ فى هذه الايام ـ مصرا على موقفه وأن البلاد يتهددها خطر اجتماعى وقومى مما أسموه بسياسة الوفد التى تفضى الى افناء الاكثرية الدينية من المسلمين فى الاقلية القبطية .

دور الوفد :

لم يقف الوفد ساكنا ازاء هجمة الاحرار . وقد كان معه تأييد شعبى عريض وايمان به كحزب يعمل على تحقيق الاستقلال وبناء الديمقراطية . وكان له رصيد نضال سنين عشرا منذ الثورة ، ورصيد جهده البناء فى تشييد الوحدة الوطنية طوال هذه السنين ، وكان معه خبرة العمل السياسى والكفاح الوطنى الديمقراطى ، ضد الانجليز والملك والاحرار جميعا . كما كان بناؤه الحزبى وتشكيلاته تنسجم مع رفض التفرقة الدينية وزعمه تمثيل الجامعة السياسية الوطنية ، ولاعضائه المسلمين والقبط جميعا خبرتهم ضد محاولات التفرقة الدينية وقدرتهم على مغالبتها . وكانت سياسة الوفد فى هذا الشأن هى ذاتها سياسته أيام سعد . وفى حياة سعد كان النحاس سكرتيرا للوفد ، وكان مكرم مقربا من سعد ، ثم صار النحاس خليفة لسعد ومكرم سكرتيرا للوفد ، وقادة الوفد هم من المسلمين والقبط .

وعندما تساءلت «السياسة» عن سبب ارتباط القبط بالوفد موجبة انهم يسيطرون عليه من دون المسلمين . وان نفوذهم ازداد طغيانا بعد وفاة سعد ، ردت «مصر» تقول ان القبط يلتفون حول الوفد لانه وكيل الامة المكافح من اجل استقلالها ولانه «اول مجهز على الفوارق الطائفية واول ماقت للنزعات القديمة واول من حفر قبر الموازة للتعصب الدينى ..» . وان ليس من اضطهاد او تضييق بقادر على فصل القبط عن المسلمين . ولان القبط فى الوفد تقدرهم الامة قدرهم (٤٣) . وكتبت تقول ان الاحرار الدستوريين بسياستهم الاخيرة يضربون بمجموع الامة ويظهرون ان لم يبق لهم خطة ، الا التفريق بين ابنائها وايغار الصدور من الناحية الطائفية لشق الامة الى شقين . وعندما نال الاحرار ان حكومة الوفد فصلت كثيرا من الموظفين الكبار ليس بينهم قبطى واحدا ، عقبت «مصر» بأن السبب يرجع الى عدم وجود مدير (محافظ) قبطى . وأن الاحرار لايصدرون عن ايمان حقيقى بما يزعمون من غيرة على الدين . فهم يتكلمون عن طغيان القبط فى الوفد ولايشيرون الى طغيان الانجليز فى مصر ، ويعتبرون القبط على وجه الخصوص هم اعداء الاسلام ، ويغضون النظر عن نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية والانجيلية الامريكية ، ويعتبرون القبط وحدهم هم المسيحيين من دون هذه البعثات الاجنبية . ثم اتهمت الاحرار بأنهم أكثر من روج للالحاد فى مصر (٤٤) . وكتبت «البلاغ» وغيرها من صحف الوفد تنبه المصريين الى ما اعترى الاحرار من ارتداد عما سبق أن زعموه لانفسهم من انهم دعاة التجديد والتقدم ، بعد اذ صاروا يطالبون بالتمثيل النسبى للاكثرية والاقلية لا فى البرلمان فقط ولكن فى الوظائف العامة ايضا (٤٥) . وسخر الجميع من محاولة الاحرار تحويل مسألة « الطراز الفرعونى » لضريح سعد زغلول الى مسألة دينية .

وواجه رجال الوفد ومرشحوه فى الانتخابات الدعاية الدينية ضد القبط حيثما وجدت فى دوائر الاقاليم ، وكانوا يوزعون المنشورات التى تواجه هذه الدعاية وتهاجم الاحرار . ويظهر من تتبع هذا الامر أن الدعاية الدينية ضد القبط لم تكن ذات تأثير هام ، وقد اسفرت نتيجة الانتخاب عن نجاح من رشحهم الوفد منهم . وكانت التقاليد العمية فى صالح هؤلاء المرشحين ، وكثير منهم سبق ان مثل دائرته الانتخابية فى الانتخابات الثلاث السابقة ، وكان الانتماء السياسى هو ما عليه المعول أكثر من أى شىء آخر . وكانت مهاجمة الوفديين للاثارة الدينية ، لاتعتمد فقط على الدعاية السياسية فى الخطابة او المنشورات .. الخ ولكنها تستمد أساسها من الواقع الموجود فعلا الذى اعتاده الناخبون من الوفد منذ نشأته فى ١٩١٩ ، وقد رأوا الوطنيين — مسلمين وقبطا — يحيطون بسعد زغلول ويكافحون وينفون ويعتقلون ، ثم وجدوا من القبط أعضاء يمثلونهم فى مجلس النواب والشيوخ ،

ووكيلى مجلس النـواب فى ١٩٢٦ هما مصطفى النحاس وويصـا واصف ، ورئيس مجلس النواب فى ١٩٢٨ هو ويصا واصف ، وسكرتير الوفد بعد وفاة سعد هو مكرم عبيد . وليس أفعل فى التأثير وأقدر على الاقناع من المثـل الفعلى الواقعى : وللمثل الفعلى مهمـا صـغر من الدلالة مايفـوق الكتب والاسفار .

وزع فى احدى الدوائر منشور يقول «اياكم أيها الاخوان من الالتفات لبعض ذوى الاغراض الذين يجعلون للدين دخلا فى هذه الخدمة العامة يقولهم هذا مسيحى وذاك مسلم ، فالبرلمان ينظر فى جميع مصالحكم الدنيوية . وقد قضى رئيسـنا المحبوب المغفور له سعد باشا زغلول على هذه المزاعم الباطلة .. وكلكم تعرفون أن الوفد يضم بين دفتيه أعضاء مخلصين من اخواننا الاقباط وأن رئيس مجلس النواب ويصا بك واصف قبطى والمجاهد الكبير مكرم عبيد بك الملقب بابن سعد البار قبطى ايضا ..» (٤٦) . وكان قسم كبير من أقطاب الوفد يسافرون الى الاقاليم يؤيدون مرشحى حـزبهم ، وحرصـوا فى كل مناسبة تثار فيها التفرقة الدينية أن يواجهـوها . وقف ويصـا واصف فى احدى دوائر المنيا يقول «اننى امثل فى البرلمان دائرة لا قبطى فيها غير نائبها» .. وكان ويصا واصف من أواسط الصعيد ولكنه يمثـل دائـرة المطرية فى أقصى الشمال بغير عصبية عائلية له ولا روابط دينية ولا محلية فى هذه الدائرة. وكثيرا ماوقف مكرم عبيد يخطب مستعينا كعادته بآيات من القرآن الكريم أو نصوص من الاحاديث الشريفة عن تسامح الاسلام .

ومن اهم مايلفت النظر ان الوفد كان يواجـه اى اثر من آثار التفرقة الدينية ، سواء كانت تمثل موقفا سياسيا لحزب معاد له أو تمثـل موقفـا فرديا من أحد المرشحين أو الكتاب أو غيرهم أو اثارة عصبية فى اية منطقة ، كان الوفد يواجهها بطريقة استيعابها فى القضية السياسية الاساسية ، وهى قضية الاستقلال وبناء الديمقراطية ، ومن هنا ترادفت التفرقة الدينية مـع العداء للوفد ، وترادف الانتصار للوفد وما يمثله سياسيا مع رفض التفرقة. وغير هـذا من نظـرة الكثيرين من القبط ، فى مواجهـة اى اتجـاه للتمييز يستشعرونه بحساسيتهم الشديدة ، فاصبحوا يفسرونهـا على أنها موقف ضد الوفد لا موقف ضد القبط (٤٧) .

وعندما اجتمع مجلس النواب الوفدى ، انتخب ويصا واصف رئيسـا له . وتحدث فى أول خطاب له بعد انتخابه عن الوحدة الوطنية قائلا «انى ارى عاملا آخر اثر فى تجديد ثقتكم بى — أودتم القضاء على هذه الحركة الاثيمة التى كانت ترمى الى انفصام وحدة الأمة .. » ثم تحـدث عن حضـوره مع وفد مصر اجتماع المؤتمر البرلمانى الدولى الذى انعقـد فى برلين فى صيف ١٩٢٨ . وان وجهت فى الاجتماع احتجاجات ضـد عصـبة الامم تتهمهـا بتغاضيها عن الدفاع عن الاقليات فى بعض البلاد . وقال «كنـا فخـورين ،

مغتبطين نرفع رووسنا باسمين فرحين لما وصلنا اليه نحن الشرفيين الذين يقال عنهم انهم لا يعرفون للوحدة الوطنية من معان .. » (٤٨) .

حصيلة النشاط الانتخابي :

كانت هذه تقريبا حصيلة ماعرفته المعارك الانتخابية الاربع التى حدثت في العشرينات من اثاره للتفرقة الدينيـة . ويمكن ان يلحق بهـا الانتخابات الخامسة التي اجرتها حكومة اسماعيل صدقي في يونية ١٩٣١ . وقد شكل صدقي وزارته في ١٩٣٠ بعد طرد حكومة الوفد ، ومالبث ان الغى دستور ١٩٢٣ واصدر دستورا جديدا عرف باسمه ، يفسح لسلطات الملك على حساب البرلمان والوزارة ، واستعمل وسائل البطش والعنف ضد الوفد . والف حزبا باسم حزب الشعب . وأيد الاحرار الدستوريون حـكومة صـدقى في البداية ثم ارتدوا عنها منضمين الى الوفد في مقاومتها . فلما أعلنت الحكومة عن الانتخابات طبقا للدستور الجديد قاطعها الوفد ودعا الامة لمقاطعتها وقاطعها الاحرار الدستوريون . فلم تكن الانتخابات مجالا لمنافسة جدية . ثم جرت الانتخابات السادسة في مايو ١٩٣٦ بعد اعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، وكانت مصر على مشارف ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، ولفت الاعداد لهذه المعاهدة مجموع الرأى العام المصري .

وقد سبقت الاشارة الى ما اثير من تفرقة دينية في الانتخابات والملابسات التاريخية التى أثير فيها هذا الامر وحجم الاثارة الحاصلة ومدى ردود فعلها . كما أشير الى صلة التفرقة الدينية بالعداء للحركة الوطنية من جهة الموقف السياسى ، والى صلتها بوجود العصبية العائلية والاقليمية ، وفكرة الجامعة السياسية الدينية . ويمكن هنا ابداء الملاحظات الآتية : —

اولا : من أهم مالاحظه عباس محمود العقاد عند تعليقه على انتخابات ١٩٢٩ ، قوله ان جميع المرشحين الذين استخدموا سلاح التعصب الدينى كانوا خصوما للمرشحين الوفديين ، وانه لم يسمع عن مرشح وفدى لجأ الى هـذا السـلاح . وفسر ذلك بأن الوفديين يعتمدون على المبـادىء الوطنية السياسية وحدها في ميدان الانتخاب . وعلى عكس سياسة الوفد ، يستعين خصومه بالعصبية أحيانا ، وبالتعصب الدينى أحيانا أخرى . ولكن رغم ذلك فان الناخبين المصريين يعلمون أن البرلمان للمصريين جميعا ، ولذلك لايعبأون بدعاة الشـقاق الذين يستغلون الدين «ويتجرون بالتعصب الذميم» وأن الحقيقة ان فصل المصريين بين الشعور الوطنى والشعور الدينى قد بلغ مبلغا يغبطهم عليه «بعض الامم الاوروبية التى لاتزال الاحزاب فيها معروفة باسم المذهب الدينى أو الكنيسة» .

واذا كان الاحرار الدستوريون قد اتهموا الوفد بسـيطرة القبط عليه واستبدادهم باختيار مرشحيه في الانتخابات ، فقد كتب العقاد يقول ان من

نجح من القبط فى الانتخاب تقل نسبتهم عن ١٠٪ من النــواب النــاجحين جميعا ، ولم تكن هذه النسبة لتزيد عن ١٠٪ لو نجح جميع المرشــحين من القبط . وقال انه لاينبغى الحديث عن النسب ، وأن السجون والمنافى والقتل فى غمار الحركة الوطنية ، لم يعرف نسبا بين قبط ومسلمين ، وأن من القبط من هم اقرب الى الاسلام من الطغاة المنافقين من الاحرار الدستوريين(٤٩) .

ثانيا : يظهر من تتبع الشواهد التاريخية المتاحة عن الانتخابات أن لم يرم مرشح وفدى بأنه استخدم سلاح التفرقة الدينية فى دائرته ، وحتى من لم يتمثل منهم فترة الجامعة الوطنية تمثلا كاملا ، لم يستطع استخدام هذا السلاح ، لانه كان ضد سياسة الوفد بما لايستطيع الحزب أن يتغاضى عنه ، ولأن اى مرشح وفدى لم نكن بحاجة لاستخدامه بفضل ما يجــد من دعم سياسى وجماهيرى اساسه الانتماء السياسى وحده . فلم يكن الوفــد ضــد التفرقة فقط . ولكنه كان ضد ان تستعمل لصالحه أو لصــالح أحــد من رجاله ، وهو لم نكن فى حاجة اليها بشكل عام . كمــا كان التكوين المصرى الجامع لحزب الوفد عاصما له من أن يتغاضى عن اســتعمال بعض مرشحيه لهذا الامر اذا اضطرهم ضعف مركزهم الى استغلاله . وعلى اى حال ، فتكاد تكون حالات نادرة جدا ، تلك التى لجأ فيها مرشح عن الوفد الى اســتغلال العامل الدينى . ومما أمكن معرفته عن بعض هذه الحالات ، ماحدث فى دائرة قنا الانتخابية فى ١٩٥٠؛ بين يس أحمد مرشح الوفد وزعيم قبيلة الاشراف هناك وبين مكرم عبيد الذى كان خرج على الوفد . وكان يس احمــد وأخوه ضد الوفد ومكرم فى جميع الانتخابات الســابقة ، فلما خرج مكرم على الوفد دخله يس احمد . وكان للعصبية العائلية أثرها فى هذه الحالة .

والملاحظ أن الوفد جرى أحيانا على أن يرشح بعض رجــاله فى دوائر بعيدة عن مجال روابطهم العائلية أو الاقليمية ، وعن روابطهم الدينية أيضا . وكان نجاح هؤلاء المرشحين يؤكد الطابع الوطنى العام لسياسته ، واستجابة الناخبين له وفقا للرابطة السياسية وحدها . وقد سبقت الاشارة الى نيابة ويصا واصف عن دائرة لاتربطه بها صله اقليمية وليس فيها قبطى عداه . وفى انتخابات ١٩٢٥ نجح مرشح الوفد بطرس حكيم فى دائرة المراغة ، ويقال أن سعدا كان حريصا على ذلك ليؤكد الطابع السياسى الوطنى الخالص من مشاعر التفرقة الدينية والعصبية العائلية فى بلد أسرة الشــيخ المراغى . واعتاد الوفد أن يرشح فى دائرة الدلنجات بالبحيرة غالى ابراهيم ، وهو ليس من أهل الدائرة ، والدائرة موطن لقبائل بدو عربية حديثة التوطن ، وكان ينجح فى الانتخابات .

ثالثا : بالنسبة لادعاء خصوم الوفد أنه أو أن أحــد مرشحيه أستغل التفرقة الدينية ، لم يمكن التقاط شواهد تدل على ذلك الا شاهدين فقط . أولهمــا هجــوم وجهــه الاحرار الدستوريون الى الوفــديين فى صــحيفة

«السياسة» فى أول أكتوبر ١٩٢٢ : ذكروا فيه أن بعض الوفديين اتخذ الدين وسيلة فى الانتخابات ونسى اتحاد المسلمين والقبط ، وذكرت مثلا على ذلك موقف حسين هلال مرشح الوفد فى ميت غمر . ولم تذكر مثلا غيره ولا أوضحت وسيلته فى استخدام التفرقة الدينية .

والشاهد الثانى الذى امكن التقاطه ، هو أحاديث توفيق حنين فى صحيفة «مصر» عن أسباب سقوطه فى انتخابات ١٩٢٩ امام عبد الستار الباسل أحد أقطاب الوفد فى الفيوم . وتوفيق حنين عرف سنة ١٩٢٢ بتأييده فكرة التمثيل النسبى للاقليات (٥٠) ؛ وقاد فى بداية ١٩٢٨ حملة عنيفة فى صحيفة «مصر» حول ما أسماه اضطهاد القبط فى وزارة المالية هاجمها الوفد بشدة وحشد منابره لدحض مزاعمها ، وكان توفيق حنين دائم الاثارة حول هذا الأمر . مفرطا فى حساسيته الى حد اساءة التأويل بشأن اية بادرة أو اشارة توحى ولو من بعيد بأن ثمة ضيما وقع على قبطى . وقد رشح نفسه لانتخابات ١٩٢٩ فى دائرة الشواشنة بالفيوم ضد مرشح الوفد عبد الستار الباسل أخى حمد الباسل وكيل حزب الوفد وقتها . وكان عبد الستار الباسل ممثلا للدائرة فى مجالس النواب الثلاثة السابقة . وقد حكى توفيق قصة خوضه هذه المعركة وسقوطه فيها قائلا ، ان كان هناك أربعة عناصر تؤثر فى الانتخابات ، الاول ان كان خصمه مرشح الوفد ، وانه هو رشح نفسه على مبادىء الوفد ، والثانى أن خصمه كان مرشحا فى ذات الدائرة للمرة الرابعة ونجح فى المرات الثلاث السابقة وكان أخا لوكيل حزب الوفد ، والثالث أن خصمه كان من زعماء العربان ومشايخهم فى دائرة يكثر فيها الأعراب ، والرابع أن كان خصمه مسلما وهو قبطى . وذكر أن لم يكن ثمة مرجح بين المتنافسين بالنسبة للامر الاول ، فكلاهما وفدى ، كما كان الامر الثانى عنصرا ايجابيا له لا لخصمه الذى لم يفد الدائرة فى أى من مرات انتخابه السابقة . كما كان المتنافسين متوازيين بالنسبة للامر الثالث لان من قبائل الاعراب من أيد توفيقا ضد الباسل . أما الامر الرابع فقد كان له تأثيره الهام . وقد كتب مؤيدو توفيق حنين وكثير منهم مسلمون منشورا يؤكد أن تراث الوفد ضد التفرقة الدينية ، ولكنه يذكر أن خصمه استغل الدين استغلالا واسعا أثر فى «الطبقة الجاهلة وهى الاكثرية المطلقة من الاهالى» ، وانه استنجد بأحد شيوخ الطرق الصوفية فكتب منشورا كان له وقعه المؤثر . وقد كتب انصار توفيق حنين منشورا ضد الشيخ شككوا فيه فى صدق أقواله وذكروا فيه ما أثر عن الوفد من مكافحة الاتجار بالدين فى العمل السياسى ، فكان لهذا المنشور أثر كبير لولا «أن العامة وهى لاتقرأ المنشورات ولاتتأثر بالنظرى من المبادىء يكفى أن ينطبع فى ذهنها أن بعض رجال الدين افتى بتفضيل المسلم على المسيحى وأن من ينتصر للمسيحى على المسلم تصبح زوجه طالقا ..» .

ولكن الكاتب يقول «اعترف ان هـذا العامل لم يكن وحـده كافيـا لاسقاطى ..» ثم يضيف عنصرا خامسا الى العناصر الاربعه السابقة ، «وهذا العامل هو بلا نزاع الذى سبب سقوطى» ... وهو أن منافسه كان مرشح الوفد ، وان الوفد انتصر له وأيده ضد توفيق حنين وارسل احـد اعضائه البارزين حمدى سيف النصر صـاحب النفـوذ الكبير بالفيـوم لمنـاصرة عبد الستار الباسل ، بالاجتماعات والمآدب والخطب ، ويضيف أن خصـمه اتصل برجال الادارة وكانت له بهم علاقات جعلت عمد القرى يعتبرونه صاحب العزوة فأيدوه (٥١) .

والظاهر أن لم يكن مما يطابق الواقع قول الكاتب أنه وخصمه تساووا فى الوفدية ، وقد كان من المعروف ان بعض المرشحين يتقدم للانتخابات من تلقاء نفسه «على المبادىء الوفدية» دون أن يرشحه الوفد وبغير التزام برأى الحزب ، فكان الوفد ينتصر لمرشحيه ضد هؤلاء ان كان له فى الدائرة مرشحين ضدهم . وقد أوضح العقاد هذه النقطة فى احدى مقـالاته تعليقا على ذات الانتخابات (٥٢) . ويظهر من سياق حديث الكاتب وظروف ترشيحه ضد أحد اقطاب الوفد ، أن كان الامر الجوهرى هو موقف الوفد ودعمه لمرشحه .

ومما ينبغى التنويه عنه ، أنه اذا كانت بريطانيا قد ضمنت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تحفظا يتعلق بتمسكها بحماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات فى مصر ، وبقيت متشبثة بهذا التحفظ حتى بعد ان ظهر جليا رفض غالبيـة القبط لهذه الحماية ورفضهم مبدأ التمثيل النسبى عند اعداد الدستور : فقد ظهر لبريطانيا من خبرة السنوات السبع التـالية ، أن لم يؤت هـذا التحفظ ماعقدوه عليه من آمال بالنسبة لاثارة التفرقة الدينية داخل الحركة الوطنية ، بل كان من عوامل زيادة تماسك البنية المصرية ضد دعاة التفريق وعوامله .

لذلك اعلنت بريطانيا تنازلها عن هذا التحفظ فى مشروع المعاهدة الذى أعده محمد محمود وهندرسون فى صيف ١٩٢٩ . وصيغ التنازل فى صورة مذكرة بريطانيا توجه الى رئيس وزراء مصر تنص على : «أرغب أن اثبت هنا انه لم ير محل للاشارة فى المقترحات الى حمـاية الاقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به ان هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها» (٥٣) .

نتائج الانتخابات البرلمانية :

وقد يكون من المفيد تتبع نتائج الانتخابات فى كل من مجلس النـواب ومجلس الشيوخ خلال المرحلة التاريخية التى عمل فيها بدسـتور ١٩٢٣ ، وكانت جملة انتخابات مجلس النواب عشرة ، جـرى أولها فى يناير ١٩٢٤ وعاشرها فى يناير ١٩٥٠ (ومنها انتخاب واحد طبقا لدستور صدقى سـنة

١٩٣١) . كما جرت لمجلس الشيوخ ثلاثة تشكيلات انتخابا وتعيينا . اذ كان ثلاثة اخماسه بالانتخاب وخمساه بالتعيين لمدة عشر سنوات مع التجديد النصفى كل خمس سنوات ، (وتسقط بالقرعة عضوية نصف الاعضاء المنتخبين والمعينين بعد السنوات الخمس الاولى) ثم يجرى التجديد النصفى كل خمس سنوات بالتبادل للنصف الذى اتم السنوات العشر .. وكان أحد تشكيلات مجلس الشيوخ سنة ١٩٣١ ، قد تم طبقا لدستور صدقي الذى صدر وقتها .

وقد امكن حصر عدد النواب والشيوخ القبط فى كل من هذه المجالس وتطور العضوية فيها وفى كل دائرة انتخابية . على أن المجال لايتسع لسرد كل هذه التفصيلات ، ويمكن هنا ايضاح الاتجاه العام بالارقام فى حدود مايفيد فى استخلاص الدلالات العامة (٥٤) .

اولا : فى الانتخابات الاولى سنة ١٩٢٤ كان العدد الكلى لاعضاء مجلس النواب ٢١٤ ، حصل الوفد على ٩٠٪ منها ونجح من الاحرار ستة أعضاء ومن الحزب الوطنى اربعة . وكان عدد القبط فى المجلس ١٦ عضوا (بنسبه ٨٪ تقريبا) وكلهم من الوفديين .. وفى الانتخابات الثانية سنة ١٩٢٥ ، كان العدد الكلى ٢١٤ ايضا ، نجح من الوفد ١٢٣ ومن المعادين للوفد ٨٥ ، وكان عدد القبط فى المجلس ١٥ عضوا . وفى الانتخابات الثالثة سنة ١٩٢٦ ، كان العدد الكلى ٢١٤ ايضا ، نجح من الوفد ١٦٥ ، ومن الاحرار ٢٩ ، ومن الحزب الوطنى ٥ ، ومن المستقلين ١٠ ، ومن الاتحاديين ٥ . وكان عدد القبط فى المجلس ١٧ عضوا (بنسبة ٩٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات الرابعة سنة ١٩٢٩ ، أصبح العدد الكلى لاعضاء مجلس النواب ٢٣٥ (بسبب زيادة السكان حسب احصاء ١٩٢٧) ، نجح من الوفد ٢١٢ عضوا ومن الحزب الوطنى ٥ ، ومن حزب الاتحاد ٣ ، ومن المستقلين ١٥ ، وقاطعها الاحرار ، وكان عدد القبط فى المجلس ٢٣ عضوا (بنسبة ٩٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات الخامسة سنة ١٩٣١ ، التى تمت طبقا لدستور اسماعيل صدقى ، كان العدد الكلى لاعضاء مجلس النواب ١٥٠ عضوا ، وقد قاطعها الوفديون والاحرار ، ودخلها حزب الاتحاد وحزب الشعب الذى انشأه صدقى والحزب الوطنى . وكان عدد القبط فى المجلس اربعة فقط (بنسبة ٢٫٥٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات السادسة سنة ١٩٣٦ التى تمت بعد اعادة دستور ١٩٢٣ كان العدد الكلى لاعضاء مجلس النواب ٢٣٢ (ينقص ثلاثة دوائر لم تجر فيها انتخابات وهى دوائر سينا والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية وكان عدد القبط فى المجلس ٢٠ عضوا (بنسبة ٨٫٥٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات السابعة سنة ١٩٣٨ . كان العدد الكلى لاعضاء مجلس النواب ٢٦٤ (بسبب زيادة السكان حسب احصاء ١٩٣٧) وكان قد انشق احمد ماهر والنقراشى وبعض رجال الوفد وكونوا الحزب السعدى وتحالفوا مع الاحرار وخاضوا معهم الانتخابات . ونجح من الاحرار والسعديين ١٩٤ . ومن المستقلين الموالين لهم ٥٥ ، ومن الحزب الوطنى ٤ . ومن الوفد ١٢ فقط وكان عدد القبط فى المجلس ٦ اعضاء فقط (بنسبة ٢ر٢٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات الثامنة سنة ١٩٤٢ كان العدد الكلى ٢٦٤ ايضا . وحصل فيها الوفد على اغلبية كبيرة ، وقاطعها الاحرار والسعديون . وكان عدد القبط فى المجلس ٢٧ عضوا (بنسبة ٥ر١٠٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات التاسعة سنة ١٩٤٥ ، كان العدد الكلى ٢٦٤ أيضا . وكان قد انشق مكرم عبيد وبعض رجال الوفد وكونوا حزب الكتلة الوفدية وتحالفوا مع الاحرار والسعديين وخاضوا معهم الانتخابات . ونجح من السعديين ١٢٥ عضوا ، ومن الاحرار ٧٤ ، ومن الكتلة ٢٩ ، ومن الحزب الوطنى ٢٧ ومن المستقلين ٢٩ ، وقاطعها الوفد . وكان عدد القبط فى المجلس ١٢ عضوا (بنسبة ٥ر٤٪ تقريبا) .

وفى الانتخابات العاشرة سنة ١٩٥٠ ، كان المجموع الكلى لاعضاء مجلس النواب ٣١٩ (بسبب زيادة السكان حسب احصاء سنة ١٩٤٧) . نجح من الوفديين ٢٢٨ عضوا ، ومن السعديين ٢٨ ، ومن الاحرار ٢٦ ، ومن الحزب الوطنى ٦ ، ومن الحزب الاشتراكى عضوا واحد ، ومن المستقلين ٣٠ ، وكان عدد القبط فى المجلس ١٠ اعضاء (بنسبة ٣٪ تقريبا) .

ويلاحظ ان الانتخابات التى كان يحصل فيها الوفد على الاغلبية (باستثناء الانتخابات الاخير) كانت هى التى يصل فيها عدد القبط اكثر ما يكون ، بنسبة تتراوح بين ٨٪ و ٥ر١٠ ٪ والعكس بالعكس فحيث يقاطع الوفد الانتخابات أو لا نظفر فيها بغالبية يقل عدد القبط فى مجلس النواب تتراوح بين ٥ر٢٪ و ٥ر٤٪ . والملاحظ ايضا ان عدد القبط فى مجلس النواب « السعدى ــ الحر الدستورى » سنة ١٩٣٨ كان ٦ اعضاء ، وفى مجلس النواب الوفدى سنة ١٩٤٢ كان ٢٧ عضوا ، وفى مجلس النواب التالى الذي شارك فيه حزب مكرم عبيد السعدين والاحرار كان ١٢ عضوا . وقد كان مكرم عبيد يتهم انه قمة النفوذ القبطى فى الوفد وان ثمة تجمعا قبطيا بسيطر على الوفد من خلال مكرم عبيد ، ولكن خروج مكرم عبيد على الوفد لم يؤد الى خروج غالبية القبط معه كما يظهر البيان السابق ، أما انخفاض عدد القبط فى مجلس النواب الوفدى سنة ١٩٥٠ فله اسباب يمكن الحديث عنها فى مناسبتها من هذه الدراسة .

ومن الجلى ان عدد القبط من سنة ١٩٢٤ لم يتناقص لانطفاء الحماس كما تنبأت الاجبشيان حازيت عند حديثها عن تجربة تركيا بعد دستور ١٩٠٨ على ما سبق البيان . وان التذبذب فى عدد القبط انخفاضا ثم ارتفاعا ، انما كان مرتبطا بالحركة السياسية الديمقراطية وما يعتريها من تصاعد وانخفاض .

ثانيا : مجالس النواب الثلاثة الاولى ، كان العدد الكلى للنواب عن القاهرة ١١ عضوا منهم ٢ من القبط عن دائرتى شبرا/الأزبكية . وفى المجلس الرابع كان العدد الكلى عن القاهر ١٥ عضوا منهم ٣ من القبط عن دوائر شبرا والازبكية والموسكى (وتنازل مكرم عبيد عن الموسكى مكتفيا بانتخابه فى قنا وانتخب بدلـه على حسين باشا) . وفى المجلس الخامس (برلمان صدقى) كان العدد الكلى عن القاهرة ١٠ أعضاء منهم قبطى واحد . وفى المجلس السادس كان العدد الكلى ١٥ عضوا منهم ٢ من القبط عن شبرا والازبكية . وفى المجلس السابع كان العدد الكلى ١٨ عضوا منهم ٣ من القبط عن ساحل روض الفرج وشبرا ومصر الجديدة . وفى المجلس الثامن كان العدد الكلى عشرة منهم اثنين عن اللبان والعطارين ، ولم ينتخب قبطى واحد بالاسكندرية فى المجلس الخامس والسابع والتاسع (*) .

وفى مديريات الوجه البحرى ، كان العدد الكلى فى المجالس الثلاثة الاولى ١٠٤ عضوا ، منهم خمسة من القبط فى المجلس الاول وثلاثة فى المجلس الثانى ، وسبعة فى المجلس الثالث . وفى الرابع كان العدد الكلى ١٠٩ منهم ٧ من القبط ، وفى الخامس كان ٧١ لم ينتخب فيهم قبطى واحد . وفى السادس كان العدد الكلى ١٠٩ منهم اربعة من القبط . وفى المجالس السابع والثامن والتاسع كان العدد الكلى ١٢١ عضوا ، منهم سبعة من القبط فى المجلس الثامن ، ولم ينتخب قبطى واحد فى المجلسين السابع والتاسع .

وفى مديريات الوجه القبلى ، كان العدد الكلى للاعضاء فى المجالس الثلاثة الأولى ٨٩ عضوا ، منهم ٩ من القبط فى المجلسين الأول والثانى و ٨ فى المجلس الثالث . وفى المجلسين الرابع والسادس كان العدد الكلى ٩٦ منهم ١٢ من القبط . وفى الخامس (صدقى) كان العدد الكلى ٦٢ منهم ٣ من القبط . وفى المجالس السابع والثامن والتاسع كان العدد الكلى ١١٠ ، منهم ٣ من القبط فى المجلس السابع ، و ١٦ فى المجلس الثامن و ٩ فى المجلس التاسع .

(*) يلاحظ فى هذا البيان وما يتلوه ، أن الاشارة الى عدم انتخاب قبطى فى أى انتخاب او فى اية منطقة ، لا يعنى أن رشح اقباط وفشلوا . بما قد يفيد حزصا على اسقاطهم . وقد يكون السبب ان لم يرشح منهم احد او رشح قليلون غير ذوى نفوذ سياسى فى هذه الحالات . وما قصدت الاشارة اليه هنا ان البيانات المذكورة ماخوذة من كشوف الناجحين فى الإنتخابات ، وليس من كشوف المرشحين ، والدلالات تستفاد فى نطاق هذا المأخذ وحده .

ويظهر من ذلك أن نسبة القبط فى دوائر القاهرة والاسكندرية أكبر منها فى غيرهما . ومن المعروف ان الانتخابات فى هاتين المدينتين تدور بالعامل السياسى وحده فى الاساس دون دخول العصبية العائلية أو الملكية الزراعية الكبيرة . ويلى القاهرة والاسكندرية فى عدد القبط مديريات الوجه القبلى ثم الوجه البحرى كما يظهر ان لم ينتخب قبط فى مديريات الوجه البحرى الا فى الانتخابات التى انتصر فيها الوفد . أما الانتخابات التى انتصرت فيها الأحزاب المعادية للوفد فيكاد لا يمثل قبطى فيها دائرة واحدة بالوجه البحرى . والسبب فيما يظهر : ان الأعضاء المرتبطين بالأحزاب المعادية للوفد كانوا يستندون فقط الى عصبيتهم العائلية وملكياتهم الزراعية الكبيرة وهذا العنصر لا يتوافر للقبط من هؤلاء الا فى الوجه القبلى .

كما يلاحظ بالنسبة للدوائر الانتخابية المختلفة ، ان كانت هناك دوائر شبه مغلقة على نائبين من الوفد ومن خصومه يتبادلانها حسب الحزب الناجح وتتحكم فيها العصبيات العائلية ، وبعض هذه الدوائر كان مغلقا على قبط وفديين أو من خصوم الوفد ، ولكنها كانت كذلك لا بمعنى أنها مغلقة على القبط عموما بحيث لا ينتخب فيها مسلم ، انما بمعنى انها مغلقة على ذوى النفوذ العائلى والمالى وهم فى هذه الدائرة اسرة معينة من القبط ، ويظهر ذلك من انه عادة ما يمثل ذات الدائرة نائب مسلم من ذوى النفوذ العائلى والمالى ايضا اذا انتصر الحزب المنافس . فلا يوجد فى دوائر مصر كلها دائرة انتخابية كانت وقفا على أصحاب دين معين . وذات الظاهرة تلحظ بالنسبة لذوى العصبيات من المسلمين، ومعنى ذلك ان الامر هنا يتعلق اساسا بالعزوة والجاه لا بالدين وان أمكن أن يستغل الدين كعامل مساعد فى التنافس الانتخابى فى هذه الحالة . وقد سبقت الاشارة الى السياسة التى عمل الوفد على اتباعها احيانا فى ترشيحاته ، وهى أن يرشح من رجاله أشخاصا فى غير موطنهم أو عصبياتهم .

ويلاحظ فى غير الدوائر التى تكون فيها العصبيات العائلية والملكيات الزراعية الكبيرة عاملا فعالا ، أنه يندر ان توجد دائرة مغلقة فى تمثيلها على القبط ، انما كان يتداولها نائبون من قبط أو مسلمين حسب ترشيح الحزب ونجاحه ، ولا يكاد يحصى الا عدد محدود جدا من دوائر الوجه القبلى كانت وقفا على اشخاص بعينهم ؟ وحتى هذه — كما سبق البيان — كان يتداولها قبط ومسلمون من ذوى العصبيات المنتمين الى حزب معين . اما غير هذه الدوائر فقد كانت تتداول بغير ان يمكن وضع قاعدة أو رسم اتجاه يتعلق بالانتماء الدينى للمرشح .

ثالثا : بالنسبة لمجلس الشيوخ : من المعلوم أنه كان يتكون من (منتخبين ومعينين) من فئات معينة هى أساسا كبار الموظفين السابقين وكبار الملاك الزراعيين وكبار رجال المال .

وفى سنة ١٩٢٤ كان العدد الكلى لاعضاء مجلس الشيوخ ١١٩ منهم ١٥ من القبط والمسيحيين عامة (بنسبة ١٣٪ تقريبا) ، وكان المنتخبون ٧١ منهم ٦ من القبط اضيف اليهم اثنان فى انتخابات فرعية جرت فى ١٩٢٦ ونقص واحد فى انتخابات أخرى جرت فى ١٩٢٨ (بنسبة ٨٫٥٪ تقريبا من المنتخبين) . والمعينـون ٤٨ منهم ٩ من القبط ومن المسيحيين غير القبط كيوسف سـابا ويوسف بتشوتو وغيرهما (بنسبة ١٨٫٥٪ تقريبا من المعينين) .

وفى سنة ١٩٣١ (برلمان صدقى) كان العدد الكلى للاعضاء ١٠٠ عضو منهم ١٧ من القبط والمسيحيين عامة ، صـاروا ١٥ بعد ذلك . وكـان عدد المنتخبين ٤٠ منهم ٦ من القبط (بنسبة ١٢٫٥ ٪ تقريبا) . وعدد المعينين ٦٠ منهم ١١ من القبط ومن المسيحيين غير القبط كفـارس نمـر وادوارد قصيرى وغيرهما ثم صار هذا العدد ٩ (بنسبة ١٣٫٥ ٪ تقريبا) .

وفى مجلس سـنة ١٩٣٦ كان العـدد الكلى ١٤٧ منهم ١٩ من القبط والمسيحيين عامة (بنسبة ١٣ ٪ تقريبا) . وعدد المنتخبين ٨٨ (كانوا ٧٩ ثم اضيف اليهم ٩ سنة ١٩٣٨ حسب احصاء السكان) منهم ١١ قبطى (بنسبة ١٠٫٢٥٪) . وعـدد المعينين ٥٩ (بالاضافة التى جرت سنة ١٩٣٨ ليرتفع عدد المعينين الى نسبة ٢ : ٣ من عدد المنتخبين حسب الاحصاء الجديد) منهم ١٠ من القبط ومن المسيحيين غير القبط كخليل ثابت وانطون الجميل (بنسـبة ١٧ ٪ تقريبا من المعينين) .

ويلاحظ ان دائرة بولاق ، احدى الدوائر الأربع فى محافظة القـاهرة انتخب فيها سعد الخادم فى ١٩٢٤ ، ثم حل محله عزيز ميرهم فى اغسطس ١٩٢٦ ، وبقى ميرهم ممثلا لهذه الدائرة (عن الوفد) وجدد انتخابه لهـا فى ١٩٣٦ حتى توفى فى نوفمبر ١٩٤٥ . وفى دائرة العطـارين احـدى دائرتى الاسكندرية ، انتخب يوسف وهبه باشا فى ١٩٢٤ ثم انتخب بدلا عنه ابراهيم سيد أحمد فى مايو ١٩٣٠ (فى التجديد النصفى) ، وانتخب فى هذا التجديد فهمى حنا ويصا عن دائرة اللبـان . وفى العياط بالجيزة انتخب فى ١٩٢٤ عبد الظاهر خليل ثم حل محله سعد مكرم فى سبتمبر ١٩٢٦ . وفى ديروط بأسيوط (كانت خمس دوائر) انتخب سمعان غبريال القمص ثم حـل محله فى ١٩٢٦ سيد قرشى . وبالنسبة للمعينين فى مجلس ١٩٢٤ حل الشيخ طه حسنين محل يوسف سابا عند وفاته فى ١٩٢٤ ، ومحمد عبد الوهاب محل حبيب خياط عند وفاته فى ١٩٣٠ ، وحسين رشدى محل اقلاد يوس برزى الذى توفى فى ١٩٢٥ ، ثم حل محل حسـين رشدى عنـد وفاته فى ١٩٢٨ ابراهيم فهيم .

وبالنسبة لمجلس شيوخ سنة ١٩٣١ (برلمان صدقى) انتخب منقريوس نصر محل محمود أبو النصر فى مارس ١٩٣٣ (عن المنوفية) ، وعين محمـد نجيب الغرابلى محل أمين غالى عنـد وفاته ، واحمـد زيور محل بشـاى

جرجس عند ابطال تعيينه . وانتخب شهدى بطرس محل سليم خليل بطرس فى جرجا . وكانت عائلة بطرس فى جرجا من أكبر العائلات ذات النفوذ الاقتصادى ويلحظ ذلك فى انتخابات مجالس الشيوخ والنواب .

وبالنسبة لمجلس شيوخ ١٩٣٦ ، انتخب أمين احمد سعيد فى بولاق بعد وفاة عزيز ميرهم ، وانتخب عبد السلام الشاذلى ثم أحمد حمزة محل سلامة ميخائيل فى القليوبية بعد وفاته . وانتخب رزق أخنوخ محل عبد الكريم احمد علوى فى ١٩٤٢ . وانتخب شفيق سيدهم الياس محل سيد محمد خشبه فى ١٩٣٨ ، ثم انتخب بدل الاخير توفيق دوس فى ١٩٤٦ ، وانتخب حسن عبد الوهاب محل لويس أخنوخ فانوس فى ١٩٤٦ ، وأحمد حميد أبو ستيت محل بطرس خليل بطرس فى البلينا . وعين حسن حسنى الزيدى محل وهيب دوس فى ١٩٤٢ ثم أعيد وهيب دوس فى ١٩٤٤ .. وهكذا .

ومن هذا يظهر أن لم يكن فى الانتخابات ولا التعيينات عضوية معينة قاصرة على قبطى أو على مسلم بصفته هذه . وكانت التعديلات تجرى فى الأساس صدورا عن السياسة الحزبية وتزكية الحزب القوى أو الحزب الحاكم لأنصاره فى الانتخابات أو التعيين وذلك فى العضويات الشاغرة ، ولا يلحظ للطائفية فى هذا الشأن أثر ملموس .

المراجع

(١) صحيفة الأهرام ٢٦ مايو ١٩٢٢ ، صحيفة الوطن ٣٠ مايو ١٩٢٢ ـ والصحف الاخرى .
(٢) نقلا عن الأهرام ١٣ يونيه ، وصحيفة النظام ١٤ يونية ١٩٢٢ .
(٣) نقلا عن صحيفة الاستقلال ٦ يونية ١٩٢٢.
(٤) صحيفة الوطن ٢١ مايو ١٩٢٢ .
(٥) صحيفة الأخبار ٢٤ أغسطس ، ٢١ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٢٢ ، صحيفة وادى النيل ١٩ سبتمبر ١٩٢٢ .
(٦) صحيفة مصر ٢٣ ، ٢٩ مايو ١٩٢٣ .
(٧) صحيفة الكشكول ٢٢ يونية ١٩٢٣ .
(٨) صحيفة مصر ٢٠ يونية ١٩٢٣ .
(٩) صحيفة الكشكول ١١ ، ٢٥ فبراير ، ٢٢ يونية ١٩٢٣ .
(١٠) صحيفة الكشكول ٢٩ يونية ١٩٢٣ .
(١١) صحيفة الكشكول ٦ يوليه ١٩٢٣
(١٢) صحيفة الكشكول ١٣ يوليه ، ٣١ أغسطس ، ٧ سبتمبر ١٩٢٣ .
(١٣) صحيفة الكشكول ٢٧ يوليه ، ١٧ ، ٢٤ ، ٣١ أغسطس ١٩٢٣ .
(١٤) نقلا عن صحيفة مصر ٢٧ أغسطس ١٩٢٣ .
(١٥) صحيفة مصر أول يونيه ١٩٢٣ .
(١٦) صحيفة الوطن ١٥ سبتمبر ١٩٢٣ .
(١٧) صحيفة الوطن ٦ سبتمبر ١٩٢٣ .
(١٨) صحيفة الوطن ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ .
(١٩) صحيفة مصر ٢٧ أغسطس ١٩٢٣ .
(٢٠) صحيفة مصر ١١ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٣ .
(٢١) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ص ١٢ ـ ١٤ ، صحف يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣
(٢٢) صحيفة مصر ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ .
(٢٣) صحيفة الوطن ٤ فبراير ١٩٢٥ .

(٢٤) دستور ٢٣ بين القصر والوفد · طارق البشرى · مجلة الكاتب عدد مايو ١٩٦٩ ·
(٢٥) صحيفة السياسة أول ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٢٦) صحيفة السياسة ٢٨ نوفمبر ١٩٢٩ ·
(٢٧) صحيفة كوكب الشرق ٢ ديسمبر ١٩٢٩ ، صحيفة مصر ٣ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٢٨) نقلا عن صحيفة كوكب الشرق ٩ نوفمبر ١٩٢٩
(٢٩) صحيفة السياسة ٢٧ نوفمبر ١٩٢٩ ·
(٣٠) صحيفة كوكب الشرق ٢٦ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٣١) صحيفة السياسة أول ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٣٢) صحيفة كوكب الشرق ١٠ ، ١٤ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٣٣) صحيفة كوكب الشرق ١٦ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٣٤) صحيفة مصر ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٠ ·
(٣٥) صحيفة كوكب الشرق ٢١ يناير ١٩٣٠ ·
(٣٦) صحيفة السياسة ١٧ نوفمبر ١٩٢٩ ، ٣١ يناير ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٣ فبراير ١٩٣٠ ·
(٣٧) صحيفة مصر ١٤ مارس ١٩٣٠ ·
(٣٨) صحيفة السياسة ٩ فبراير ١٩٣٠ ·
(٣٩) صحيفة السياسة ١٢ فبراير ١٩٣٠ ·
(٤٠) نص الاستقالة في صحيفة مصر ١٩ فبراير ١٩٣٠ ·
(٤١) صحيفة مصر ٢٢ فبراير ١٩٣٠ ·
(٤٢) صحيفة السياسة ١٩ فبراير ١٩٣٠ ·
(٤٣) صحيفة مصر ٢٠ أكتوبر ١٩٢٩ ·
(٤٤) صحيفة مصر ٤ أكتوبر ، ٥ ديسمبر ، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩ ، ١٠ فبراير ١٩٣٠ ·
(٤٥) صحيفة البلاغ ١١ فبراير ١٩٣٠ ·
(٤٦) صحيفة مصر ٣٠ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٤٧) صحيفة مصر ١٨ يناير ١٩٣٠ ·
(٤٨) مضبطة مجلس النواب ، الجلسة الأولى ١١ يناير ١٩٣٠ ·
(٤٩) صحيفة كوكب الشرق ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٥٠) صحيفة الاستقلال ١٩ مايو ١٩٢٢ ·
(٥١) صحيفة مصر ٣٠ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ ، ٣ يناير ١٩٣٠ ·
(٥٢) صحيفة كوكب الشرق ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩ ·
(٥٣) القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ · مجموعة وثائق رسمية ص ٣٤٠ ·
(٥٤) مضابط مجالس النواب ، مضابط مجالس الشيوخ في بداية كل فصل نيابي ·

الجهاز الإدارى

الجهاز الادارى

بعض من مشاكل مصر ينجم عن كونها بلدا قديما . وقدر من صعوبه التجديد ينجم عن كونها بلدا ذا تقاليد ، ويتعايش القديم والجديد فيهما ويتصارعان ازمانا . والبانى لا يجد امامه ارضا فضاء ، انما يجد ابنية تستخدم واطلالا مهدمة وآثارا تحفظ ، ومشكلته لا أن يبنى فقط ، ولكن أن يختار بين أنماط مختلفة بعضها قائم وبعضها متصور ، وأن يلائم ويزاوج بين ارث الماضى والحلول المفترضة لمتطلبات المستقبل . فمن مزايا المصريين ومن مشاكلهم أن لهم ماضيا عريقا . لقد نشأت أجهزة الدولة والادارة العامة فى مصر من آلاف السنين ، بظهورها دولة مركزية موحدة ، وبظهور بيروقراطية محترفة فيها على مستوى عال من الكفاية بمعايير العصور القديمة . واعتبرت بيروقراطيتها أصلا تاريخيا لما تلاها من نظم فى كثير من البلاد الأخرى، وحققت تنظيما عالى الكفاية فى الزراعة ورى الأراضى وبناء الجيش ، فاكتسبت الوظيفة العامة فى مصر هيبة واحتراما . ولكن هذا التنظيم الادارى كان يقوم فى العصرين القديم والوسيط على الاساس الشخصى ، الذى يتلاءم مع نظام سياسى يقوم على حكم الفرد المطلق . وأن جهاز الحكم فى تاريخه الطويل كان يعتمد على ما يسميه ماكس فيبر « السلطة التقليدية » ، التى تضع نظاما اداريا وتستخدم طاقما من الموظفين يتلاءم مع طبيعتها . والسلطة التقليدية تصوغ نظاما سياسيا تندمج فيه الدولة بالحاكم الفرد ويعتبر البلد كما لو كان دومنيا له ، ولا يظهر فارق بين ملك الحاكم وشئونه وبين ملك الدولة وشئونها ، ولا يظهر الفارق مثلا بين دخل الارض الزراعية (وسيلة الانتاج الاساسية) كريع يحصل عليه المالك ، وبين دخلها كضريبة يحصل عليها الحاكم ، وايرادات الحكومة مندمجة فى دخل الحاكم ، وتختلط وظيفته العامة مع مركزه الشخصى ، وتختلط ملكيته بالمال العام ، وتختلط علاقته بالمحكومين بعلاقته بهم كعمال منتجين . ويتفرع عن ذلك أن النظام الادارى الذى يوجده هذا النمط من السلطة ، يربط رجال الدولة بشخص الحاكم ،

وتمارس السلطة من خلال العلاقات الشخصية الرابطة بينهم وبينه . وتتحدد مستويات التنظيم الادارى وتتشعب على أساس من العلاقات الشخصية بين الرئيس والمرؤوس ، وتستمد السلطة من أعلى بتلك العلاقات ، وتنفصم بانقطاع تلك العلاقات . والمرؤوس مرتبط بشخص الرئيس ، وواجبات العمل العام ومسئولياته تحدد بمشيئة الرئيس ، والوظائف غير محددة بالاستمرار والانتظام ، والاختيار والترقى والجزاء يحدث فى صورة العطاء أو المنع بالأريحية أو الغضب (١) .

لاحظ ماكس فيبر أن طبيعة الوظيفة الحكومية تستمد من طبيعة السلطة التى تخدمها . لذلك فهو لايفرق بين النظام الادارى الذى يعتمد على السلطة التقليدية . وبين النظام الادارى الذى يعتمد على ما يسميه بالسلطة القانونية (٢) ، اى البيروقراطيه الحديثة . اذ يقسم العمل الادارى العام الى مجالات ، وظيفية تنظمها قواعد موضوعية ، وتنظم ما يسميه بالسلطه القانونية ، (٢) ، أى البيروقراطية الحديثة . إذ يقسم العمل الادارى العام الى مجالات ، وظيفية تنظمها قواعد موضوعية ، وتنظم مستوياتها تنظيما هرميا يخضع للاشراف من الاعلى على الادنى . واذ تحدد العلاقات بين المجالات والمستويات المختلفة وتحدد مسئوليات العاملين وواجباتهم وحقوقهم ، يحدد كل ذلك فى صورة قوانين وقرارات وتنظيمات ادارية . واذ يعتمد العمل على الوثائق المكتوبة التى تحفظ أصولها ، ويختار الموظفون بمعيار المؤهل والخبرة والتدريب المتخصص للعمل المطلوب ، لا بمعايير العلاقات الشخصية بالرئيس أو الحاكم ، ويكسب هؤلاء مراكزهم بقرارات تصدر من أعلى تستند على قواعد موضوعية منضبطة ، ويستمر العامل فى عمله بصرف النظر عن علاقته الشخصية بمن عينه ، ويتقاضى مرتبات دورية ثابتة ومتدرجة حسب المركز والوظيفة ومدة الخدمة ، ويتدرج من المركز الادنى والراتب الاقل الى المركز الاعلي والراتب الاكبر ، وبهذا كله ينفصل العمل الوظيفى عن مجال النشاط الشخصى والفردى للموظف ، ويمارس لا بالمشيئة الفردية ولكن بالقرارات المجردة ، كما تنفصل أدوات العمل من جهة منشآته وأماكن مزاولته وكافة أدواته ، عن الملكية الفردية للموظف . وبهذا كله فان التنظيم الادارى الحديث يحقق مبدأ التخصص فى الوظائف حسب الاعتبارات الموضوعية ، ويمارس نشاطه حسب قواعد موضوعية محددة سلفا وقابلة للحساب والتقدير ، بصرف النظر عن الاشخاص . وينجح هذا التنظيم فى تحقيق أهدافه بقدر ما يجرد العاملين فيه من عواطفهم وانفعالاتهم الذاتية ، وبقدر ما يضيق من اثر العناصر غير العقلانية وغير القابلة للتقدير . وبقدر ما ينجح فى ذلك بقدر ما يؤكد مبدأ المساواة أمام القانون ، وبقدر ما يحقق نمطا من الممارسة الرشيدة يتعارض تماما مع حرية المشيئة الفردية والارادة الذاتية .

ومن الواضح أن هذا التنظيم الإدارى هو نتاج تطور اجتماعى واقتصادى

وسياسي . فهو يظهر مع ظهور الاقتصاد النقدى وفكرة النشاط الموضوعى المجرد عن ذوات الاشخاص ، فكرة وثيقة الاتصال بظهور السوق والانتاج السلعي الذى يبدو فيه النشاط الاقتصادى صادرا عن المصلحة الاقتصادية المجردة بصرف النظر عن شخص المنتج والمستهلك . وتوزيع العمل الادارى الى مجالات وظيفية محددة مرتبطة بتقسيم العمل والتخصص فى الانتاج . ومن جهة ثانية فان هذا التنظيم يظهر مع ظهور النظام الديمقراطى الذى يقوم على مبدأ توزيع السلطة وسيادة القاعدة القانونية الموضوعية . ويقوم على اساس تجريد السلطة من أشخاص الحاكمين واعتناق مبدأ المساواة أمام القانون ورفض فكرة الامتيازات اللصيقة بالاشخاص ورفض فكرة ممارسة العمل « حالة بحالة » . واذا كان نظام الحكم الدستورى بهذا الوضع ، قد ادى الى التمييز بين ما يسمى بالقانون العام الذى ينظم علاقات أجهزة الدولة السياسية بعضها ببعض وعلاقاتها بالافراد ، وبين القانون الخاص الذى ينظم علاقات الافراد بعضهم ببعض ، اذا كان ذلك فان ما يتوازى مع هذا التمييز ما يؤدى اليه نظام الادارة الحديثة من فصل النشاط العام للموظف عن مجال نشاطه وسلوكه فى حياته الخاصة .

النظام القديم :

كان نظام الادارة القديم فى مصر يتلاءم مع نظم اجتماعية وسياسية سابقة على التطور الرأسمالى المصرى ، أو بعبارة أعم سابقة على ارتباط مصر بالتطور الرأسمالى العالمى ، وهذا ما يفسر اعتياد كثير من الموظفين المصريين فيما قبل العصر الحديث ، اعتيادهم على استبقاء مراكزهم الحكومية ونقلها الى ابنائهم جيلا بعد جيل ، لا من خلال نظام التوريث الخاص بالملكية ، ولكن من خلال نقل خبراتهم ومهاراتهم الى ابنائهم ، وتدريبهم على العمل ذاته الذى يمارسونه ، والاعتماد على العلاقة الشخصية فى تولى العمل ؛ وذلك بما يتلاءم مع نظام طوائف الحرفيين فى الانتاج وبما ينسجم مع نظام سياسى يقوم على السلطة الفردية وتستمد السلطة فيه من خلال العلاقات الشخصية . ثم جاء عصر محمد على وارسلت البعثات الى اوروبا لتلقى العلوم الحديثة ، وانشئت المدارس غير الدينية ، وربط الحاكم ربطا قويا بين هذا النمط الجديد من التعليم وبين اختيار الموظفين ورجال الادارة فى فروع التخصص المختلفة ، وبهذا وضعت اللبنات الاولى لبناء جهاز الادارة الحديث فى مصر . ولكن النظام الاجتماعى والسياسى فى عهد محمد على ومن تلاه من الولاه لم يكن يمكن من اتمام بناء هذا الجهاز بصيغته الحديثة ، لأن النظام الراسمالى لم يكن قد اتخذ سبيله بعد ، ولأن طبيعة السلطة التى يخدمها هذا الجهاز كانت تعتمد على الحكم الفردى ، وتمارس من خلال نظام شخصى انتقل اليها من انقاض التاريخ .. فكان « الميرى » يعنى دومين الحاكم كما يعنى دومين الدولة فى ذات الوقت . على انه مع نهاية حكم اسماعيل وتغلغل النفوذ

الرأسمالى الاوروبى ، ومع بدايات الثورة العرابية والمطالبة بالدستور ، نشأ نظام الوزارة ثم تطور . ومع الاحتلال البريطانى أعيد تنظيم الادارة المصرية بما يقارب بينها وبين النمط الاوروبى وساعد على ذلك التقييد النسبى لسلطة الخديو وتصفيه الدومين الشخصى له (أملاك الدائرة السنية) ، ووضع نظام للميزانية العامة للدولة ، مع وضع نظام للتوظف ايا كانت جسامة عيوبه ، فقد كان بالاقل ينظم شروط التعيين فى الوظائف بالمؤهل والكفاية ويصنف الوظائف والمرتبات وينظم الاحالة الى المعاش وغير ذلك (٣) .

ولا شك أن الانجليز قد أدخلوا على الادارة المصرية عناصر من الضبط والرشد ، وعقب الاحتلال وضع اللورد دفرين تقريرا كان اساسا من أسس تنظيم أجهزة الحكومة وبنائها الجديد ، الذى تم بعد ذلك على ايدى كرومر والوزارة المصرية ، من جهة تنظيم الادارات والمصالح وتقرير قدر من الأسس الموضوعية فى ممارسة النشاط الادارى وتحديد الاختصاصات . على ان هذا التنظيم البريطانى لم يحظ بكمال الاصلاح . وقد ذكر مورو برجر (٤) أن كثيرا من المراقبين المصريين والانجليز يتفقون على أن الانجليز لم يصنعوا الكثير فى تطوير كفاءة النظام المصرى ، وان بريطانيا لم تدخل من الرشد على الادارة المصرية مثل ما ادخلت فى الهند ، ويرجع المؤلف سبب ذلك الى قدم احتلال الانجليز للهند وعدم احتلالهم مصر الا بعد نمو موجة العداء للاستعمار ، والى تنافس الدول الاوروبية على مصر ، والى أن مصالح بريطانيا الاقتصادية فى الهند تفوق مصالحها تلك فى مصر . لذلك يلاحظ أن الاداريين الانجليز لم يتوغلوا الى أقاليم مصر وقراها كما فعلوا فى الهند ، واقتصروا فى مصر على الحكومة المركزية ، ولم يزد عددهم فى ١٨٩١ عن ٣٩ موظفا . ويمكن الاضافة والتوضيح لما ذكره برجر ، بأن الاحتلال الانجليزى قد قهر مصر فى أعقاب ثورة شعبية نادت بأن مصر للمصريين مما كان يصعب معه أن يتخذ الحكم الاجنبى شكلا سافرا ، فضلا عن تنافس الدول الاوروبية على مصر الذى عاق بريطانيا أن تتخذ أسلوب الحكم السافر لمصر . لذلك آثر الانجليز ان يقوم نوع من ازدواج السلطة ، بين الخديو صاحب السلطة الشرعية ، وبين الانجليز أصحاب السلطة الفعلية التى تمارس « بالنصائح » من خلال المستشارين المنتشرين فى الوزارات والمصالح الرئيسية . وقد تحالف الانجليز مع نظام الحكم الخديوى ، رغم الخلافات الثانوية التى كانت تظهر احيانا . وأوجب عليهم ذلك دعم مركز الخديو السياسى حماية لأسلوب الحكم الفردى ، لذلك وقف الانجليز دائما فى وجه المطالب الديمقراطية . وكان غياب التنظيم الديمقراطى السياسى ذا أثر مباشر على ضعف تطور المؤسسات الحكومية غير الشخصية . وفضلا عن ذلك فان الازدواج فى السلطة قد وزع ولاء الإدارة المصرية وموظفيها بين مركزين للقوة السياسية ، بما يخل بأى محاولة جدية للاصلاح الحديث ، وبقى نمط الادارة المصرية رغم كل ما دخل عليه من ترشيد

وضبط ، بقى خادما لسلطة تتردد بين الحكم الفردى المطلق الاخذ من أنماط حكم الاستبداد الشرقى ، وبين نفوذ الاحتلال البريطانى الذى يمارس سياسته من خارج هيكل التنظيم الشرعى للادارة ، بواسطة المستشارين المرتبطين بالمندوب السامى المعتمد على جيش الاحتلال . وان توزيع الولاء من أكثر ما يفسد الضبط والرشد فى بناء الأجهزة الادارية الحديثة ، ومن أكثر ما يعوق نشاط الادارة عن السلوك الموضوعى غير الشخصى .

مشاكل الانتقال الاجتماعية :

ومن جهة ثانية ، لاحظ تقرير للامم المتحدة فى ١٩٥١ ، أن مشاكل الادارة العامة فى البلاد النامية ، هى فى الأساس مشاكل الانتقال من النظام التقليدى شبه الاقطاعى الى نظام للادارة يقوم على العقلانية وتحمل المسئولية ، وهى مشاكل الانتقال من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد الصناعى والتجارى ، ومن نظام المستعمرات الذى يديره الأجانب الى نظام الحكم الوطنى (٥) . والحاصل أن مصر خاضت تجربة هذا الانتقال مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وامتدت التجربة عشرات السنين من بعد . واذا كان نظام الادارة يرتبط فى تطوره بالنظام الاجتماعى والاقتصادى السائد ، وبنظام الحكم السياسى ، ويتأثر فى تطوره هذا بالعلاقات الاجتماعية الجديدة التى تنمو فى المجتمع . فان هذه الظاهرة تتجلى فى وضوح بحكم ما عرفته مصر وتعرفه من سيطرة أجهزة الادارة الحكومية المركزية وهيمنتها القوية ، وبسبب مايعرفه التاريخ المصرى من علاقة وثيقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ، وبسبب ما يعرفه من كون الدولة مصدرا غالبا للنفوذ الاجتماعى والاقتصادى ، وكانت مصدرا فذا لتكوين الطبقات السائدة ، سواء اعتمدت هذه الطبقات على الأرض ، أو على التجارة والصناعة بعد ذلك .

ويذكر مورو برجر فى ١٩٥٤ ، ان مصر تتحول من طراز السلطة التقليدية الى طراز السلطة القانونية ، حسب المفهوم الذى وضعه ماكس فيبر . وان آثار الطراز القديم لاتزال عالقة بها ، وان نوع القيم والمبادىء الاخلاقية السائدة فى بلد ما ، هو ما يحدد مستوى سلوك الموظف العام ونوعه (٦) . وان المشاكل الادارية لكثير من البلاد غير الغربية هى نتيجة للقيم الاجتماعية المغايرة ، اذ الحاصل ان التنظيم الحديث للادارة العامة يتطلب شيوع وضع اجتماعى ، يساعد على ان يكون ولاء الموظف للجهة الادارية التى يعمل بها وللمفاهيم النظرية التى يقوم عليها هذا التنظيم . وقد بنى النظام الحديث للادارة المصرية على أساس من هذه المفاهيم ، ولكن المجتمع المصرى كان لا يزال فى مرحلة الانتقال من النظام الاجتماعى القديم وأدى ذلك الى أن بقى عالقا بالجماهير نوع من الولاءات والانتماءات القديمة ، المتعلقة بالروابط الشخصية والصلات العائلية والاحساس بالانتماء الى الجماعة المحلية كالقرية،

ومن هذه الجماهير تستمد أجهزة الادارة رجالها . ونتج عن ذلك تناقض بين المفهوم الفكرى والاجتماعى الذى تقوم عليه الادارة الحديثة ، من حيث ما تتطلبه من الموظف من التزام بالموقف الموضوعى غير الشخصى ، ومن حيث الفصل بين ذاتية الموظف وبين نشاطه العام ، ومن حيث النظر الى المواطنين جميعا نظرة مجردة تستجيب للأوصاف والمراكز الموضوعية التى تلحق بهم دون اوضاعهم وعلاقاتهم الشخصية . نتج التناقض بين هذا المفهوم الذى عليه الادارة الحديثة ؛ وبين النظرة الشخصية السائدة التى تتعلق بالروابط الشخصية والانتماءات الاسرية والقروية . وان مايسمى محسوبية او محاباة مما تشكو الادارة المصرية منه ، ليعتبر من المفاسد بالمفاهيم الاخلاقية التى نتجت عن التطور الاجتماعى فى البلاد الحديثة ، ولكنها لا تشكل سلوكا غير اخلاقى فى غير تلك البلاد ، لانها تصدر عن مفاهيم وقيم اجتماعية متوارثة لاتزال تؤثر فى السلوك الاجتماعى عامة بسبب من التنظيم الاقتصادى الأسرى القائم ، وبسبب من نوع التقاليدالفكرية السائدة ، وباعتبار ان المفاهيم الديمقراطية لم تتم بعد الى الحد الذى يصل الى تكوين ولاء عام وحيد لدى الموظف للدولة وللجمهور عامة . وقد عرفت القرون الوسطى فى بلاد الشرق نظما ادارية تقوم على الولاءات الشخصية التى تلائم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة وقتها ، وتظهر فى بناء التنظيم الادارى على أساس من العلاقات العائلية والروابط الشخصية ، عرفت هذه النظم بالاقتدار وعلو مستوى الكفاية فى العمل ، لأنها لاءمت بين التنظيم الادارى وبين البيئة الاجتماعية القائمه ، مما لا يثور معه تباين فى الاخلاقيات التى تسود فى كلا المجالين . وذلك على خلاف الوضع القائم الآن والذى يتجلى فى الخلاف الجوهرى ، بين طريقة بناء اجهزة الحكم المركزية على الاساليب غير الشخصية للادارة الحديثة ، وبين طريقة بناء أجهزة الحكم فى القرية بالتنظيم التقليدى الذى يجعل القريه — من خلال نظام العمد — خاضعه للاسر الكبيره والعلاقات الشخصية مع افتقاد أى من أنواع الرقابة السياسية أو القانونية (٧) .

اجرى برجر فى فبراير ١٩٥٤ بحثا ميدانيا عن بعض من الفئات العليا للادارة المصرية ، وهم شاغلو الدرجات الثانية والثالثة والرابعة فى وزارات المالية والتعليم والزراعة والشئون البلدية ، وكان عددهم ١٥٠٦ موظفين اختير ٢٤٩ منهم . وكشفت الدراسة عن ان نسبة المولودين فى الريف من افراد العينة تبلغ ٢٥٪ ، والباقى ولدوا بالمدن ٪ ونسبة من تربى فى الريف الى سن العشرين لا تصل الى ٣٪ ، والغالبية الباقية أوجب عليها التعليم الانتقال الى المدن فى سن الحداثة وظهر ان من ينحدرون لآباء من كبار الملاك تبلغ نسبتهم ٦ر٢٣٪ ، ومن ينحدرون لآباء من الفلاحين تجاوز نسبتهم ١٦٪ . ومعنى هذا أن من ينحدرون من اسر ريفية يصلون الى نحو ٤٠٪ تقريبا . ولايكاد يماثل هذه النسبة الا أبناء الموظفين الذين تشارف نسبتهم ٣٩٪ (٨) . وهذا أمر طبيعى فى بلد لا تزال الزراعة فيه مصدر الإنتاج الغالب . ويظهر أيضا ان المولودين

بالريف والمنحدرين من اسر ريفية ، تزيد نسبتهم بين فئة الأكبر سنا من موظفى العينة (من ٤٦ ـ ٥٠ سنة ويبلغ عددهم نحو نصف العينة تقريبا) عن نسبتهم بين فئة الاصغر سنا (من ٣١ ـ ٤٥ سنة ويشكلون النصف الآخر من العينة) .وتقل بين كبار السن نسبة المنحدرين من آباء موظفين ، بينما تزيد نسبة هؤلاء من صغار السن (٩) . ويمكن أن يتصور انه لو أجريت دراسة مماثلة فى العشر الثواني من هذا القرن أو فى العشرينات لكشفت عن نسبة اكبر من الموظفين ذوى الاصول الريفيه . وظهر ايضا اختلاف الانتماءات الاجتماعيه الموظفين تقريبا على عدم وجود طابع غالب لاصولهم الاجتماعيه مادامت نسبة ذوى الأصول الريفية ، تشابه نسبة من ينحدرون من آباء موظفين . وهذا لا يجعل الموظفين المصريين جماعة مندمجة يمكن أن تمارس تأثيرا موحدا على السياسة والمجتمع من خلال الوظيفة الحكومية (١٠) . ولا شك ان اختلاف الانتماءات الطبقية والاجتماعية بين الموظفين من شأنه ان يجعل الجهاز الادارى عرضه للتشتت بين القيم المختلفة والمستويات الفكرية والسلوكية المتناقضة ، الآخذة من البيئات الاجتماعية المتباينة فى فترة من فترات التغير التاريخى . لذلك فان ولاءات الافراد متنوعة ، ترتبط بالعائلة أو الاصدقاء أو الاقليم أو الوطن . ولوحظ أن المهنة تشكل نوعا من الولاء اذ يبلغ من ينتمون الى جماعات مهنية نحو ٦٧٫٨٪ بين فئة الاصغر سنا ونحو ٦٣٫٧٪ من الاكبر سنا (١١) . وان العائلة والقرية والجماعة المحلية ذات تأثير فى تحديد الانتماء . وقد كان من بين الأسئلة التى وجهت الى الموظفين ، سؤال عما اذا كان من المجدى لمن يريد أن يقضى حاجة من جهة حكومية ، ان يلجأ الى وساطة صديق أو قريب للموظف لانجاز طلبه ، أم يكفى ان يتبع الطريق الرسمى . فاجاب ٢٢٪ بلزوم الوساطة . فلما وجه سؤال عما اذا كانت صلة القرابة او الصداقة بين الموظف ورئيسه تمكن الموظف من العمل بالقاهرة بدلا من الاقاليم ، اجاب ٧٣٪ بان الموظف يتوقع من رئيسه أن يجيب طلبه ، ٦٠٪ بان الرئيس سيستجيب لهذا الطلب ، ٨١٪ بان الاقارب والاصدقاء يتوقعون من الرئيس اجابة الطلب . ومن هذا يظهر مدى نفوذ الرباط الشخصى كقيمة اجتماعية ، كما يظهر انها قيمة متغيرة يعوقها ظهور قيم جديدة لا تجيز هذا الولاء . واجاب ٨٥٪ بان الموظف يبدأ عادة بانجاز مايطلبه صديقه أو قريبه منه ويفضله فى الأولوية على الآخرين . ورغم ذلك فان ٥٤٫٦٪ قرروا أنهم يكرهون فى العمل الحكومى المحسوبية وعدم وجود الرجل المناسب فى المكان المناسب (١٢) . وظهر ايضا ان نسبة من عين بالوساطة والمحسوبية كانت كبيرة بين فئة الاكبر سنا وأنها قلت بين الفئة الاصغر ، وان الانتماءات التى توزع ولاء الموظف قد اضيف اليها ولاءات حديثة تتصل بالمهنة أو بالحزب السياسى (١٣) .

ومن هذا يظهر ما يعلق بنظام الاداره الحكومية بمصر من القيم الاجتماعية القديمة . والمشكلة الاساسية أن هذا النظام يصاغ على أسس موضوعية

حديثة تتعارض مع أنماط التنظيمات الشخصية القائمة ، وتتعارض مع بقاء الولاء مرتبطا بالأسرة والجماعات المحلية والصغيرة . وهذا هو ما تولدت عند ظواهر المحسوبية والمحاباة التى جأر بالشكوى منها كل من تكلم عن اصلاح الادارة الحكومية . ويكاد يستحيل حصر ماكتب عن هذه الظواهر . ويمكن لقارىء اى كتاب أو مقال تعرض لهذا الامر أن يصادف الكثير عنها . يذكر الدكتور حافظ عفيفي « يؤثر بعض الموظفين على بعض وتجرى ترقيات استثنائية ظالمة غالبا عادلة فى القليل ، وتعيينات لا مسوغ لها ، ولا تتوافر شروط الخدمة في أصحابها» (١٤) . ويكتب محمد على علوبة (١٥) عن المحاباة والانتقام والعقاب « ولاتزال اوضاعنا الادارية القديمة كما كانت منذ خمسين سنة أو تزيد ... » . ويقول حسن الجداوى « العيب المتفشى هو الوساطة عند التحاق التلميذ بالمدرسة أو تعيين الموظف او انجاز اى عمل بأية مصلحة حكومية . كل ذلك يحتاج الى وساطة قريب او نسيب او شفيع » (١٦) . ويصيح ابراهيم مذكور ومريت غالى « خرجنا على كل ضابط واهدرنا كل قاعدة ، واصبحت الوساطة والمحسوبية دعامتنا ، والرشوة ومكاتب التوظيف وسيلتنا ، والنسب والقرابة مؤهلاتنا ... (أن) سيول الراجين والمستشفعين تتوارد فى المنزل والمكتب .. فما ان يصل الوزير الى كرسيه حتى يفتح أبواب وزارته لأهله وذويه واصهاره والمحسوبين عليه ، بل وخدامه وحاشيته .... وفى هذا بلا جدال القضاء المحقق على الكيان الحزبى والنظام السياسى ، بل وكل مظاهر الاستقلال والقومية . نعم فى هذا قضاء على الحزبية لان المحاباة والمحسوبية انما تبذر بذور الشقاق ، وتحمى عوامل الحقد والحسد بين ابناء الاسره السياسية الواحده .. » (١٧) .

والخلاصة ان تلك الولاءات الشخصية المرتبطه بالاسرة او القرية او غيرها ، هى مما يفسد الضبط الموضوعى اللازم لتنظيم جهاز الاداره الحكومى ، من حيث تكوينه ومن حيث طريقة عمله ونوع نشاطه . وما يجب أن يعرض فى هذه الدراسة ، هو ما اذا كان ثمة تفرقة دينية فى تكوين الجهاز الحكومى وفى ممارسته لنشاطه ، ومدى هذه التفرقة فى ضوء الشواهد المتاحة ، وهل ترجع اسبابها الى ما ترجع اليه اسباب قيام العلاقات الشخصية فى بناء جهاز الادارة المصرى مما سبقت الاشارة اليه ، أم تنفرد بنفسها كمشكلة قائمة بذاتها ، أساسها التمييز الطائفى والدينى .

التكوين السياسى :

ومن جهة ثالثة ، يتعين ملاحظة التكوين السياسى للدولة فى ظل دستور ١٩٢٣ واثره فى تكوين الجهاز الحكومى . لقد سبق ان اعيدت صياغة هذا الجهاز منذ الاحتلال البريطانى على ايدى الخديو والانجليز . يقف الخديو على رأسه ممثلا للسلطة الشرعية ويعين من يختارهم لمناصبه الكبيرة من بين الذوات ذوى الاصول التركيه ، ويهيمن الانجليز على نظامه وعمله وسياسته

من خلال موظفين انجليز ، منهم السردار في الجيش ، والمفتش العام والادارة الأوروبية في البوليس ، والمستشاران المالي والقضائي في وزارتي المالية والحقانية ، وكبار المهندسين في وزارة الأشغال . وزاد تعيين كبار الموظفين ممن ينتمون الى كبار الملاك ذوى الاصول المصرية، وبهذا صار الجهاز الحكومي تحت سيطرة الخديو والانجليز ، ويتكون في مراكزه العليا من الذوات والأعيان. ويشير مورو برجر الى، أن الانجليز كانوا يسيطرون على الجيش والبوليس والمالية والأشغال ، وكان للمصريين نوع سيطرة على التعليم والعدل (١٨) .

فلما أعد دستور ١٩٢٣ ، كانت السلطة التنفيذية من أهم مجالات الصراع بين الملك والأمة في فرض الهيمنة عليها طبقا للدستور . والسلطة التنفيذية تتكون من الوزارة التي يفترض أن يشكلها حزب الاغلبية البرلمانية، ومن الجهاز الاداري . والوزارة تعمل وتنفذ سياستها المؤيدة من البرلمان من خلال الجهاز الاداري . وبقدر ما يكون لها من سلطان عليه ، بقدر مايكون لها وللبرلمان من القدرة على تنفيذ سياستهما . والوزارة البرلمانية اذا كانت تمثل الحركة الوطنية الديمقراطية ، فان انفرادها بالسيطرة على جهاز الادارة من شأنه أن يقصى عنه نفوذ الانجليز والملك . وليست المشكلة « الدستورية » في نفوذ الانجليز الذي لا يعتمد على وضع قانوني ، انما يمارس من خلال موظفين انجليز يمكن من حيث « الشكل » لصاحب السلطة الشرعية أن يخضعهم لاشرافه أو يقصيهم كلية . انما المشكلة الدستورية هي في نفوذ الملك باعتباره ذا وجود شرعي داخل المؤسسات الدستورية ، وباعتبار أن الانجليز يعتمدون على سلطته الشرعية هذه في ضمان بقائهم داخل أجهزة الدولة . فالمشكلة الدستورية تتمثل في سلطة الملك .

وكان جهد الديمقراطيين في لجنة الدستور وخارجها ، أن يصوغوا سلطات الدولة على نحو يعزل الملك عن أجهزة الادارة الحكومية ، ويفرد الوزارة البرلمانية بالسيطرة على هذه الأجهزة ونشاطها ، سواء في ذلك الادارة المدنية او الجيش او البوليس . ونجحوا في أن يضمنوا الدستور حكما بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (م٤٨) ، وأن توقيعاته في شئون الدولة لا تنفذ الا اذا وقع معه رئيس الوزراء والوزراء المختصون (م٦٠) . وحاولت لجنة الدستور أن تنفذ حكما مؤداه أن أوامر الملك لا تعفي الوزراء « وغيرهم من عمال الدولة » من المسئولية ، حتى تجرد الملك من القدرة على التحكم في الجهاز الاداري من خارج البرلمان ، فحذف الملك تلك العبارة وصدرالدستور بدونها . كما حاولت أن تغير سلطة الملك في تعيين وعزل الضباط بأن تكون « في حدود القانون » ، فحذف الملك تلك العبارة أيضا التي تجعل سلطته على الجيش مستمدة من البرلمان . واستقام للملك فيما أجراه من تعديلات على مشروع الدستور نوع وجود تميز عن سلطات الدولة الثلاث ، يستطيع به أن ينفذ الى الجهاز الحكومي وأن يؤثر على السلطات جميعا من خلاله (١٩).

والحاصل ان السراى (الخديو او السلطان) كانت صاحبة نسهم وافر فى تكوين الجهاز الحكومى القائم واختيار رجاله ، وكان الهيكل التشريعى الموجود من قبل الدستور ، قوانين ولوائح وأوامر ، كان يصل ما بين السراى وبين اقسام هذا الجهاز ومصالحه وهيئاته ، فلم يكن جهد الملك من الدستور الجديد أن يكسب سلطة يستهدف بها تغيير هذا الجهاز لصالحه انما كان يكفيه جهد الاحتفاظ بالوضع الراهن ويكفيه قدر من السلطان يعوق التغيير. وقد استطاع أن يستبقى لنفسه نفوذا كبيرا ، وأن ينازع السلطان الجديد للوزارة ـ البرلمانيه ، بالنسبة للوظائف العليا وخاصــه فيما يتعلق بالأمن والادارة كالمحافظين ومديرى الأقاليم ، فضلا عن الجيش والمعاهد الدينية . ويمكن هنا ذكر تعليق برجر من أن مصر كانت دائما تحكم بسلطة تنفيذية قوية سواء كانت أجنبية أو وطنية ، وانه حتى فى ظل العمل بدستور ١٩٢٣ لم تعرف حكاما يخضعون تماما للجهاز التشريعى الذى يمثل الناخبين ، وان الملك كان يلعب دورا ذا تأثير مفسد على الادارة المصرية (٢٠) .

ويضاف الى ذلك ان التطور السياسى والصراعات السياسية طوال الثلاثين عاما التى عاشها دستور ١٩٢٣ ، لم تمكن القوى الوطنية الديمقراطية بقيادة الوفد من البقاء فى الحكم فترة تستطيل وتستقر ، الى الحد الذى يمكنها من دعم نفوذها بأجهزة الدولة واعادة صياغتها على وفق نظرتها وأهدافها . كانت أول حكومات الوفد فى يناير ١٩٢٤ واستمرت نحو عشرة اشهر الى نوفمبر ، ثم تولى الحكم مؤتلفا مع الأحرار الدستوريين من يونية ١٩٢٦ الى يونية ١٩٢٨ فى ظل وزارات عدلى يكن ثم عبد الخالق ثروت ثم مصطفى النحاس . ثم تولاه وحده من يناير الى يونية ١٩٣٠ ، ثم من مايو ١٩٣٦ الى ديسمبر ١٩٣٧ ، ثم من فبراير ١٩٤٢ الى اكتوبر ١٩٤٤ ، ثم كانت آخر حكوماته من يناير ١٩٥٠ الى يناير ١٩٥٢ . بمعنى أنه خلال ثلاثين سنة تولى الوفد وحده الوزارة مددا تقل عن سبع سنين (٨٣ شهر تقريبا) . يضاف اليها عامان شارك فيهما الاحرار فى الحكم . ومن هذه الفترات مدة لم تزد عن عشرة اشهر ومنها مدة لم تزد عن ستة . وخلال هذه الأعوام الثلاثين وقفت الحياة النيابية مدة حكم الاحرار من يونية ١٩٢٨ الى اكتوبر ١٩٢٩ ، والغى دستور ١٩٢٣ مدة حكم اسماعيل صدقى ولم يعد الا فى ١٩٣٥ . ومع فترات انعمل بدستور ٢٣ ونفاذه ، وبسبب هذا النفاذ نفسه واحتدام الصراع السياسى من خلال مؤسساته ، اكتسب الجهاز الحكومى أهمية خاصة ، سيما أجهزة البوليس والادارة والأمن ، وذلك بقدر تأثير هذه الاجهزة فى عمليات الانتخابات . وشاع استغلال جهاز الادارة بواسطة الملك وأحزاب الأقليات فى تزييف الانتخابات أو التأثير على الناخبين . فكانت السيطرة على اجهزة الحكومة تكتسب اهمية خاصة من هذه الناحية ، بتعيين رجال الملك ومن يواليه فى الوظائف الكبيرة .

ويمكن ان يقدر ضعف ما كان يمكن للوزارات الوفدية ان تصنعه فى اعادة صياغة جهاز الحكومة ، بالنظر الى قصر مدد توليها الوزارة ، والى ما كان يلابس توليها اياها من مواجهة العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية وعلى راسها المسألة الوطنية . فضلا عما كان يقوم فى طريقها من عقبات يلقيها فى طريقها الملك ورجاله والاحزاب المخاصمة لها ، ولهم جميعا رجال داخل الحكومة . يضاف الى ذلك ان فى فترات ابتعاد الوفد عن الحكم كان الملك وحكومات الاقليات تعمل على التخلص مما يكون الوفد قد اجراه من اصلاحات ، واجهاض ما عسى ان يكون كسبه من مكاسب دستورية وديمقراطية . وقد ترد الاشارة فى فصل لاحق الى مثل لذلك بالنسبة لسلطات الملك على المعاهد الدينية . ومثل آخر هو ما كسبه الوفد فى ١٩٢٤ من اعتراف الملك بحق الوزارة البرلمانية فى المشاركة فى اختيار موظفى الديوان الملكى ، فقد استرد الملك سلطته المنفردة فى هذا الشأن بقانون اصدره فور سقوط حكومة الوفد على عهد زيور فى ١٩٢٥ . ويلاحظ انه فى فترات ابعاد الوفد ، كان الملك وحكومات الأقليات تعمل على دعم صياغة الهيكل التشريعى بما يربط اجهزة الحكومة بالسراى بما تسنه من قوانين ، كقانون تعيين المديرين الصادر فى ١٩٣٠ . ومما له دلالة هنا ان بعضا من القوانين واللوائح المنظمة لشئون الموظفين كانت عتيقة ترجع الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، اى الى وقت لم يعرف النظام السياسى فيه سلطة دستورية مقيدة .

وقد ترتب على حدة الصراعات السياسية ، وتداول الاطراف المتخاصمة للحكم ، ان صار جهاز الحكومة من حيث تشكيله وبنائه ، مجالا من مجالات الصراع السياسى وسلاحا بين الاحزاب المتصارعة . وانعكس ذلك فى حركات التعيينات والفصل التى يجريها كل حزب عند تولى الوزارة . وادى هذا الى عدم وجود نظم قوية مستقرة تنظم شئون الموظفين تعيينا وترقية وعقابا، وتنظم الاختصاصات وانواع النشاط. ولم تعرف نظاما موحدا كاملا للتوظيف على مستوى الوزارات والمصالح كلها ويخضعه لقواعد اكثر انضباطا الا فى ١٩٥١ (القانون ٢١٠) . وحتى هذا القانون لم يكسب الجهاز الحكومى فى ظله حظا سعيدا من انضبط والرشد . وتمثل ذلك ايضا فى حرص الوزارات المختلفة ان تبقى سلطات التوظيف فى كل وزارة بيد الوزير نفسه ، ما دام أن رغبة الحزب الحاكم فى تعديل الجهاز الحكومى لصالحه لن تتحقق الا من خلال سلطة الوزير . ومن المعروف أن الوضع الامثل للجهاز الادارى فى ظل النظام الدستورى الحزبى ، هو ما يكفل لهذا الجهاز اوضاعا مستمرة ثابتة لا تتأتى الا بابعاد تلك السلطات عن الوزارات المتغيرة . فكان الوضع القائم مما يفقد جهاز الادارة الضمان والاستقرار الكامل للعمل المنتج المتتابع ويفقده صفة الضبط اللازمة لحسن الاداء . ويذكر لاسكى أن الادارة الحكومية فى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، كانت تعانى الكثير من الاضطراب قبل أن تترك سلطة التوظيف لكبار الموظفين (٢١) . كما أشار محمد على علوبة الى

هذه المشكلة وما ترتب عليها من تفشى للمحسوبية والاستغلال (٢٢) ووصفها برجر بقوله ان الوظائف صارت غنائم للمنتصر السياسى (٢٣) .

وخلاصة ذلك كله ، أن مشاكل تكوين الجهاز الادارى الحكومى فى مصر ، كانت متشابكة ومتعددة ، ترجع الى التطور الحضارى ، والى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، والى التنظيم السياسى وطبيعة تكوين السلطة فى مصر ، فى ضوء انصراعات السياسية التى مورست على هذا الجهاز بعد العمل بدستور ١٩٢٣ . وفى هذا الاطار العام يمكن فحص الجهاز الحكومى المصرى ، لمعرفة مدى ما مورس فيه من تفرقة طائفية ، وصلة ذلك بالاوضاع الاجتماعية والسياسية والتنظيمية المحيطة .

ومايجب انحفظ بشأنه فى البداية : ان الوضع الامثل لمثل هذه الدراسة ، أن تبدأ بالاحصاء وأن تعتمد عليه . وهذا أمر لم يتيسر استخراجه الا بالنسبة للمراكز الرئيسية كالوزارة ورئاسة الديوان الملكى . والأمر الثانى هو فحص الهيكل التشريعى لمعرفة ما اذا كان القانون المصرى يقيم تفرقة دينية تتعلق بتكوين الجهاز الحكومى أو بممارسته لعمله . وفى هذا الأمر يمكن الجزم بأن القانون المصرى خلو من اية قاعدة شرعية للتفرقة الدينية ، ولا يلحظ أن قانونا ما قد شرط شرطا يتعلق بالديانة لتولى وظيفة أو للحصول على خدمة . تستثنى من ذلك بالضرورة المعاهد الدينية . ويستثنى من ذلك بغير لزوم قانون الوصاية على العرش الذى اصدره الملك فؤاد فور اعلان استقلال مصر فى ١٩٢٢ ، اذ شرط أن يكون الوصى على الملك القاصر مسلم الديانة . وفيما عدا ذلك فان كل ما يثور بشأن التفرقة الدينية فى هذا الشأن يتعلق بعرف غير مكتوب . والأمر الثالث انه لم يكن من المتيسر التتبع الشامل لتفاصيل الاحداث الجارية اليومية على مدى عشرات السنين للتنقيب ولحصر ما أعلن بالصحافة أو غيرها من المنابر عن التفرقة . لذلك فقد لزم اختيار فترات تاريخية محددة ، تختار من سياق الزمن حسب أى من الدلالات أو الظروف السياسية والاجتماعية ، التى يثور فى اطارها الظن بأن أمر التفرقة الدينية قد أثير . ومنها مثلا فترة اعداد الدستور وبداية العمل به والفترات التالية لسقوط حكومة استبدادية لالتقاط شواهد التفرقة مما كان ينشر بعد سقوطها من مظالم أجرتها ، مثل فترتى ١٩٣٠ و ١٩٣٤ التاليتين لحكومتى محمد محمود وصدقى ، وفترة المعاهدة والغاء الامتيازات فى ١٩٣٦و١٩٣٧ . وذلك فضلا عن ١٩٢٨ التى يعلم ان أمر التفرقة قد أثير فيها على نحو صريح. وفى هذه ــ الفترات يمكن تتبع المسألة عن صحيفة « مصر » القبطية بالذات، باعتبارها أكثر المنابر حساسية لهذا الأمر وأكثرها اطنابا فيه ، وتنقيبا عن أى مما عساه أن يحمل وجها من وجوه التفرقة الدينية ولو عن طريق غير مباشر .

الــوزارات :

واول ما يلاحظ أن الديوان الملكي ، وهو المؤسسة السياسية للقصر ، لم يعرف رئيسا غير مسلم قط ، ولا عرف من كبار رجاله موظفا غير مسلم ، وان عرف موظفين مسيحيين او يهودا كجاك تاجر في بعض الاحيان . كما عرف القصر في غير الديوان الملكي موظفين أجانب ، وخاصة من الايطاليين الذين نشأ الملك فؤاد في بلدهم .

اما بالنسبة للوزارة ، فقد شملت اول وزارة الفها الوفد برياسة سعد زغلول في ١٩٢٤ ، شملت تسعة وزراء غير الرئيس منهم قبطيان هما واصف بطرس غالي للخارجية ومرقص حنا للاشغال . ثم تلتها وزارة أحمد زيور الملكية بالعدد ذاته ، وفيها فوزي المطيعي للمواصلات ويوسف أصلان قطاوي للمالية (وكان ذا علاقة شخصية وثيقة بالملك ورئيسا للطائفة اليهودية وعضوا بمجلس الشيوخ ، وكانت زوجته وصيفة شرف للملكة نازلي) (٢٤) . وعدلت وزارة زيور في مارس ١٩٢٥ فنقل قطاوي الى المواصلات وعين توفيق دوس للزراعة وخرج المطيعي . ثم جاءت وزارة عدلي يكن الائتلافية وفيها من القبط مرقص حنا وحده وزيرا للماليه ، ثم نقل مرقص حنا للخارجية في وزارة عبد الخالق ثروت ، ثم تلتهما وزارة مصطفى النحاس الائتلافيه وفيها من القبط واصف بطرس غالي للخارجية ومكرم عبيد للمواصلات . ثم اتت وزارة الاحرار الدستوريين برياسة محمد محمود وفيها من القبط نخله المطيعي وحده للزراعه ، ثم اعقبتها وزارة عدلي يكن الانتقاليه في اكتوبر ١٩٢٨ وفيها سميكه وحده للزراعه ، ثم وزارة النحاس وفيها واصف بطرس غالي للخارجية ومكرم عبيد للماليه . ثم وزارة اسماعيل صدقي وفيها من القبط توفيق دوس فقط للمواصلات ، وقد عدلت فخرج منها دوس ودخلها نخلة المطيعي للخارجية ، واعقبتها وزارة عبد الفتاح يحيى فيها صليب سامي وحده للحربيه ، ثم وزارة توفيق نسيم وفيها كامل بطرس لوزارتي الخارجيه والزراعة (كان مجموع وزرائها سبعة والرئيس) ، ثم وزارة علي ماهر وفيها صادق وهبة للزراعة . ثم تولى الوفد الوزارة في مايو ١٩٣٦ وفيها واصف بطرس غالي للخارجية ومكرم عبيد للمالية ، واعقبتها وزارة محمد محمود في ائتلاف بين الاحرار والسعديين المنشقين عن الوفد ، وفيها مراد وهبة للزراعة ثم نقل للتجارة والصناعة (كان مجموع الوزراء ١٥ ثم خفضوا الى ١٢ فضلا عن الرئيس) ، ثم وزارة علي ماهر وفيها سابا حبشي للتجارة والصناعة (١٣ وزيرا ورئيسا) ، ثم وزارتي حسين صبري وحسين سري على التعاقب وفيهما صليب سامي للتموين ثم للتجارة والصناعة ثم للخارجية (١٥ وزيرا ثم ١١ وزيرا ثم ١٤ وزيرا فضلا عن الرئيس) . ثم تولى النحاس وزارته الوفدية في فبراير ١٩٤٢ وفيها مكرم عبيد للمالية وكامل صدقي للتجارة والصناعة ، فلما انفصل مكرم عبيد عن الوفد في السنة نفسها تولى كامل صدقي المالية ثم استقال في يونيه ١٩٤٣ ،

وخلفه حنا فهمى ويصا وزيرا للوقايه (عدد الوزراء ١٠ ثم صاروا ١٢ وزيرا والرئيس) . ثم جاءت وزارة أحمد ماهر ثم محمود فهمى النقراشي من السعديين والاحرار وحزب الكتله الذى انشاه مكرم عبيد والحزب الوطنى - وفيها مكرم عبيد للمالية وراغب حنا للتجارة والصناعة (١٢ وزيرا ثم ١٤ ثم ١٣ خلاف الرئيس) . ثم وزارة اسماعيل صدقي وفيها سابا حبشي لوزارتي التجارة والصناعة والتموين . ثم وزارة النقراشي الثانية ثم وزارة ابراهيم عبد الهادى وفى كل منهما نجيب اسكندر للصحة (كانت ١١ وزيرا ثم ١٥ وزيرا والرئيس) . ثم جاءت وزارة حسين سرى الائتلافيه وفيها نجيب اسكندر للصحه (١٨ وزيرا عدا الرئيس) ، ثم وزارته المحايده وفيها صليب سامى . وكان فى وزارة الوفد الاخيرة التى تولت فى يناير ١٩٥٠ ، ابراهيم فرج وزيرا للشئون البلدية والقروية (١٧ وزيرا غير الرئيس) ، وكان يتولى الخارجية بالنيابة عند سفر وزيرها محمد صلاح الدين . ثم اعقبتها وزارة على ماهر فى يناير ١٩٥٢ وفيها صليب سامى للزراعة ، ثم وزارة أحمد نجيب الهلالى وفيها وزيران قبطيان لثلاث وزارات هما صليب سامى لوزارتى التجارة والصناعة والتموين وابراهيم نجيب للاشغال .

من هذا الإستقراء السريع لعدد الاقباط وللوزارات التى تقلدوها مدة العمل بدستور ١٩٢٣ ، يظهر بشكل عام أن وجد وزيران قبطيان فى نحو ١٢ وزارة من مجموع يصل الى ٣٤ تشكيلا وزاريا متعاقبا . واذ تعتبر وزارات الداخلية والخارجية والمالية والحربية هما وزارات السيادة أو الوزارات السياسية ، فقد تولى الوزراء القبط كثيرا كلا من الخارجية والمالية ، وتولوا الحربية مره واحدة فى عهد عبد الفتاح يحيى . ويلحظ بشكل عام ايضا ان عدد الوزراء القبط منسوب الى مجموع الوزراء قد قل منذ نهاية الثلاثينات، وغلب لون الوزارات الفنيه على ما يشغلون دون وزارات السيادة. كما يصعب ادراك أن نسبة ثابته كانت تلتزم ، وان ظهر انه اطرد وجود قبطى على الأقل بكل تشكيل وزارى بغير استثناء .

وبالنسبة للوفد لا يظهر انه كان يراعى نسبة ما ، وقد جرى فى غالب وزاراته على تعيين اثنين (من مجموع ٩ أو ١٠ وزراء) ، ويذكر أن سعد زغلول علق على اختياره قبطيين فى وزارته سنة ١٩٢٤ ، بأنه ليس ثمة تمثيل نسبى للأقباط لأن الكل مصريون ، ولأن رصاص الانجليز لم يلتزم نسبة من النسب فيما أسقط من شهداء الثورة ، ولا التزمت نسبه ما فيمن نفى أو اعتقل من رجال الوفد . كما يلحظ أن الوزراء القبط فى حكومات الوفد كثيرا ماتولوا من وزارات السيادة المالية والخارجية .

أما بالنسبة للوزارات الملكية أو وزارات احزاب الاقليه ، فقد غلب على كل تشكيل منها أن يشمل قبطيا واحدا مع زيادة عدد الوزراء (بلغ احيانا ٢٠ وزيرا) ، بما ينقص نسبة هذا القبطي الواحد ، على أنه لا يصح افتراض أن هذه الغلبة كانت قاعدة تلتزم ، فقد شملت وزارة زيور قبطيا ويهوديا (اثنين

غير مسلمين) . وشملت وزارة نسيم في ١٩٢٤ قبطيا لوزاتين احداهما الخارجية ، ووزارتي أحمد ماهر والنقراشي وزيرين قبطيين ، ووزارة صدقي ١٩٤٦ قبطيا لوزارتين ، ووزارة الهلالي في ١٩٥٢ قبطيين لثلاث وزارات .

اما الوزارات التي كان يشغلها القبط في وزارات الملك والاقليات الحزبية ، فقد غلب عليها أيضا طابع كونها وزارات فنيه غير سياسية ، وان كان ذلك لا يشكل قاعدة ملتزمة ، اذ تولى يهودى (غير مسلم) المالية في عهد زيور ، وتولى الحربية قبطي في عهد عبد الفتاح يحيى ، وتولى الخارجيه والمالية احيانا أقباط في عهود نسيم وأحمد ماهر والنقراشي وغيرهم . ويذكر هنا ما قاله القمص سرجيوس في مجلة «المنارة المصرية» من أنه كان يحتفظ للقبطي دائما بوزارة الزراعة أيا كان مؤهله وخبرته (٢٥) ، فان هذا القول يصدق في حدود الغالب من تشكيلات الوزارات غير الوفدية ، ولا يصدق على جميع الوزارات ولا على كل الوزارات غير الوفدية .

وثمة ملاحظة عامة أخرى ، هي أن قبطيا لم يتول واحدة من وزارات ثلاث قط ، هي الداخلية (الأمن) والحقانيه والمعارف . وثمة اسباب كانت تذكر لتبرير هذا الأمر ، فان وزير المعارف ذو اتصال بالمعاهد الدينية . ووزارة الحقانيه تشرف على القضاء الشرعي . وقيل انه لا يسوغ أن يتولى أى الوزارتين قبطي لاتصالهما بوجه من وجوه الدين الاسلامي . وقد انتقد القمص سرجيوس هذا الموقف قائلا انه ليس لمسلم أن يخشى سيطرة من قبطي على وزارة من هذه الوزارات ، والا لبودل من القبطي بشعور الخشيه نفسه (٢٦) . والحاصل انه بالنسبة للتعليم والعدل ، كان من مصادر تلك التفرقه ما اسفر عنه التطور التاريخي منذ القرن التاسع عشر ، من قيام الازدواج بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة في كل من مجالي التعليم والقضاء . فبقيت مؤسسات التعليم الديني قائمة جنبا الى جنب مع مؤسسات التعليم الحديث ، وبقى القضاء الشرعي الى جانب القضاء المدني الحديث ، وان اقتصر القضاء الشرعي على مسائل الاحوال الشخصية والاوقاف . ومما يظهر من محاضر جلسات لجنة الدستور في ١٩٢٢ ، ان وجود القضاء الشرعي للمسلمين والمجالس الملية لغير المسلمين ، كان من الامور التي يرجى زوالها في المستقبل توحيدا لجهات القضاء ، وكانت اللجنة على بينة من هذا الهدف ومن ان تكون نصوص الدستور مصوغة على نحو يسمح بتوحيد القضاء في المستقبل . وبالنسبة للتعليم الديني فقد سبقت الاشارة في فصل سابق الى ما قام من صراع سياسي حوله . وكان في هذا الأزدواج ما يعني ان بعضا من مؤسسات الدولة الحديثة لايزال يقوم على اساس ديني ، ويترتب على ذلك قيام نوع من التمييز الديني بالنسبة للجهات المشرفة على تلك المؤسسات . ومما اكد بقاء هذا الموقف تحول مطلب اصلاح الازهر من التجديد الفكري الى المطالبة بالوظائف ، ومحاولات اغلاق بعض مجالات التوظيف على خريجي المعاهد الدينية كسبا لتأييدهم السياسي للملك . وكان أهم

مجالات التوظيف لهؤلاء هو القضاء الشرعي وتعليم اللغة العربية ، واندعم بذلك بقاع نوع من مؤسسات الدولة ذى صلة بالدين فى مجالى التعليم والقضاء ، ولم يكن الغاء القضاء الشرعي الا فى ١٩٥٥ بعد سقوط الملكية .

وفضلا عن ذلك ، فالظاهر ان كان المعلمون الاقباط فى مدارس الحكومة لا يرقون الى وظائف نظار المدارس ، وكان هذا فى العشرينات والثلاثينات تراجعا عن التقليد الذى وضعه سعد زغلول أبان توليه وزارة المعارف فى ١٩٠٧ من عدم التفرقه بين المسلمين والقبط فى تولى النظارة (٢٧) . وقد طالب سلامه موسى ان يلغى هذا التمييز الذى يجعل قدامى المدرسين من الاقباط مرؤوسين لنظار من تلامذتهم لا لسبب الا سبب الدين (٢٨) . وفى مقابلة مع الاستاذ ابراهيم فرج (من كبار رجال الوفد وكان وثيق الصلة بمصطفى النحاس) فى ما يو ١٩٧١ ، ذكر ان كان ثمة تقليد غير مكتوب بالتزام نسبة ما من الاقباط فى ترقيات رجال القضاء الى المناصب الرئيسية كرؤساء محاكم الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية ، ولم تكن تراعى نسبة ما فى التعيينات الأولية ، وان النحاس فى ١٩٥١ خلال وزارة الوفد الاخيرة عين أول رئيس قبطى لمحكمة الاستئناف وهو رياض رزق الله . وقد عرف من قبل تدخل الملك فى تعينات وترقيات رجال القضاء . وفى ١٩٢٧ اختلف الملك مع الوزارة حول تعيين عضو بالمحكمه العليا الشرعية كان اماماً للملك ، ورفض الملك اصدار مراسيم التعيينات بغير هذا العضو . وتآزر الوفديون والاحرار ضد الملك فى ذلك ، ووصل الامر الى حد الصدام ، والى اتهام محمود عزمى بالعيب فى الذات الملكية لمقال كتبه بصحيفة السياسة ضد رغبات الملك ، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر مع وقف التنفيذ (٢٩) .

أما بالنسبة لوزارتى الداخلية والحربية ، فيلاحظ أن هاتين الوزارتين لما كان يتمتع الملك والانجليز فيهما بنفوذ خاص . وقد سبقت الاشارة الى ما استطاع الملك ان يحفظه لنفسه بالدستور من سلطة تعيين ضباط الجيش وعزلهم باعتباره القائد الأعلى له (م٤٦) . والمديرون والمحافظون بوزارة الداخلية لهم سلطات واسعة فى اقاليمهم ، وهم رؤوس الجهاز التنفيذي فى كل اقليم ، يشرفون على موظفى الاقاليم وعلى البوليس والعمد والمشايخ ، ويسألون عن الامن وتنفيذ القوانين وممارسة أعمال الضبط ، من حيث الاشراف على تراخيص المهن والصنائع وممارسة الاعمال المنظمة بالقوانين واللوائح . وبقيت سلطات المديرين والمحافظين محددة بأوامر عالية صدرت من الخديو فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ و ١٣ اغسطس ١٨٨٨ . وعندما تولى الوفد الوزارة فى ١٩٢٤ حاول اقصاء بعض المديرين المناوئين له ، فأقام خصومة الدنيا واقعدوهـا هجوما على ما اسموه بطغيان الاغلبية البرلمانية وديكتاتوريتها . وفور سقوط وزارة الوفد ، اصدر الملك فى عهد زيور مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الذى يوجب اشراك الملك مع وزير الداخلية ومجلس الوزراء فى تعيين هؤلاء . ثم اصدر فى عهد صدقى ١٩٣٠ مرسوما آخر يوجب اشراك الملك ايضا فى عزلهم ،

وكانت هذه السلطة ينفرد بها مجلس الوزراء . ويذكر الدكتور عثمان خليل عثمان أن كان تعيين المدير أو المحافظ مما لايشترط فيه اقدمية أو كفاية أو مؤهلات ما ، ولا يشترط الا أن يكون مصريا ، وانه بعد ١٩٢٢ « زج بهم فى معمعان السياسة وحومة الحزبية ، فتقلب بعضهم بتقلب الوزارات وكان بقاؤه رهنا ببقاء الوزارة ..» (٣٠) .

وقد أثير كثيرا ان ثمة نوعا من التفرقة الدينية يلاحظ فى تعيينات الوظائف العليا فى مجالى الجيش والبوليس والادارة . واذا كان قد صعب الاهتداء الى حصر يتعلق بهذا الامر ، فيكاد يكون من المعروف وقتها أن وظائف ضباط الجيش وان لم تحظر تعيين الاقباط ، فقد كانت تضيق من دونهم ، ويزداد الضيق فى الوظائف الرئيسية . وكانت الصحف القبطية تشير الى وجود التفرقة فى مجال وظائف الداخلية ، منها مثلا ان لم يقبل طالب قبطى فى مدرسة البوليس والادارة فى العام الدراسى ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، وكان جملة الطلبة المقبولين عامها اربعين ، وقبل بعض القبط فى مدرسة الكونستبلات ، وأرجعت صحيفة مصر السبب الى المحسوبية والمحاباة من جانب والى «التقاليد الزجعية» من جانب آخر ، وقالت «.. أليست لهم (الطلبة القبط) حقوق فى بلادهم وكفاءة علمية وذاتية وقوة بدنية كاخوانهم ، أم أن هؤلاء الاخوان أصبحوا اليوم سادة ونحن عبيد ، لهم مدرسة الضباط ولنا مدرسة الكونستبلات ..» (٣١) . ومنها ماذكرته «مصر» و «المنارة المصرية» من أنه لم يعد يوجد قبطى يشغل وظيفة حكمدار فى البوليس أو مدير أو وكيل المديرية رغم أنه وجد حكمدار قبطى لمديرية جرجا ومفتش قبطى قبل ذلك بأعوام (٣٢) .

وفى مقابلة مع الاستاذ ابراهيم فرج (مايو ١٩٧١) ، ذكر ان مراعاة العنصر الدينى فى الوظائف الكبيرة بوزارة الداخلية ، كان يشمل وظائف المديرين ووكلاء المديريات ومأمورو المراكز ومأمورو الضبط بشكل عام . وان هذا التقليد قديم جاء به الاحتلال البريطانى منذ ١٨٨٢ . وكانت الحجة التى تقال سببا لذلك ان مأمور المركز يحضر المجلس الحسبى ذا الولاية على شئون القصر من المسلمين ، وهذا من مسائل الاحوال الشخصية التى تطبق فيها الشريعة الاسلامية . وقد حاول النحاس فى وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ أن يخفف من هذا التقليد ، وابتدع حلا وسطا يمكن من الغائه تدريجيا ، وهو انشاء وظائف لمعاونى الادارة تماثل فى السلم الوظيفى درجات مأمورى الاقسام ووكلاء المديريات ، حتى لا يضار قبطى من فوات ترقيته بسبب من هذا التقليد ، ويسهل بعد ذلك الامتزاج . وأنشأ اربعين وظيفة من هذا النوع شغل منها اقباط يستحقون الترقية ٣٢ موظفا . كما عين ابراهيم فرج ذاته مديرا عاما بوزارة الداخلية ، وأضاف الى عمله ادارة التفتيش بهذه الوزارة ، وذكر أن لم تكن ثمة نسبة تلتزم فى تعيينات الوظائف الادارية والكتابية .

ويلاحظ بشكل عام ، انه خلال الثلاثينيات نمت التفرقة فى تعيينات الوظائف العليا عامة . كانت الثلاثينات عامة تشكل موجة حصار للقوى الديمقراطية . وخلال اربعة عشر عاما من منتصف ١٩٢٨ حتى أوائل ١٩٤٢ لم يتول الوفد الحكم الا مرتين ، لم تبلغ أولاهما ستة أشهر ، وبلغت الثانية عشرين شهرا . وقضت مصر باقى المدة تحكمها وزارات الملك كوزارة صدقى أو وزارات تحالف الاحرار والسعديين . وائتلف الملك مع الاحرار والسعديين فى محاولة لضرب الوفد وتصفيته ، وراودت الملك أطماع الخلافة الاسلامية من جديد ورفع سلاح الدين ضد الوفد مما سترد الاشارة له فيما بعد . ومن الطبيعى لمن يرفعون سلاح الدين فى معاركهم السياسية أن يمارسوا مقولاتهم، لذلك لوحظ تضييق وتدقيق فى تولى الاقباط مناصب وكالات الوزارات ومديرى المصالح . على أن ماتجدر ملاحظته أيضا ان الملك وان اتبع سياسة التفرقة ضد الاقباط ، فقد كان خاصة رجاله من موظفى السراى فى غير الديوان الملكى من الاجانب المسيحيين ، وخاصة من الايطاليين . فلم يكن فى سياسته يصدر عن كراهة القبط بقدر ماكان يصدر عن كراهة الوفد محاولا استغلال الاسلام ضد الجامعة الوطنية التى يقوم الوفد عليها . وتذكر صحيفة مصر أن المساواة لم تراع «خاصة فى الوزارات التى سبقت الوزارة الوفدية أى فى السنوات العشر الماضية» السابقة على ١٩٣٧ ، وأن بعضا من المعلمين والقضاه القبط يتخطون فى الترقيات ، وأنه قبل ذلك بعشر سنين أو عشرين كان من القبط من يتولى المناصب الكبيرة ، كصادق حنين وكيل وزارة المالية فى ١٩٢٤ وقلينى فهمى مدير الاموال غير المقررة ، وكوكيل مصلحة البريد ومدير مصلحة التجارة(٣٣) . كما لاحظت الصحيفة سياسة التفرقة فى مسلك بعض من كبار الموظفين الموالين للسراى أو للاقليات الحزبية مثل عبد الفتاح صبرى وكيل المعارف فى أواخر العشرينات ، وعبد الهادى محمد مدير الاموال المقررة ، واحمد عبد الوهاب وكيل المالية .

على أنه فى مقابل هذه الصورة ، فان صحيفة «مصر» ذات الحساسية الشديدة بالنسبة للتفرقة ، قد ذكرت فى ١٩٢٨ أن ماتثيره عن «اضطهاد القبط » لا تقصد به كافة الموظفين فى سائر المصالح ولا جميع المواطنين المسلمين ، ولا جميع موظفى وزارة المالية ولا جميع موظفى ادارة الاموال المقررة (التى كانت الصحيفة تتكلم عن اضطهاد فيها وقع للقبط) ، وذكرت أن وزارة الاشغال مثلا وهى من أكبر الوزارات بفروعها ومصالحها المتعددة، تسير فى أعمالها وفى تعيين الموظفين وترقيتهم على نظم ثابتة تحترم فيها الكفايات «مع العدالة والنزاهة والمساواة وليس للسياسة العنصرية فيها من سبيل» ولايلتفت الى دين الموظف مسلما كان أو قبطيا (٣٤) .

وقد لاحظ مورو برجر فى دراسته السابقة الذكر (١٩٥٤) ، أن عدد افراد العينة التى درسها يبلغ ٢٤٩ موظفا ، ظهر فيهم ٣٠ موظفا من القبط ، وذكر أن هذا يفوق نسبة القبط العددية ، وأن نسبتهم بين موظفى العينة فى

وزارة المالية تبلغ ٩ر١٥٪ ، وفى وزارة الشئون البلدية ٤ر١٥٪ ، وفى وزارة التعليم ٢ر٦٪ ، وفى وزارة الزراعة ٧ر٧٪ . وأن هذه النسب واحدة فى فئة الاكبر سنا (من ٤٦ — ٦٠ سنة) وفئة الاصغر سنا (من ٣١ — ٤٥ سنة) . وذكر أن الاختلافات الدينية ضعيفة التأثير بين كبار الموظفين ، وقال ان فقدان اهمية التمييز بين موظفى العينة على أساس الدين ، يؤكد ماانتهت اليه دراسة اخرى أجراها تيرى بروثو وليفون ميليكيان عن الاثر النسبى للدين والوطنية فى الشرق الأدنى . ولاحظ ان موظفا واحدا هو من وافق على وجوب ملاحظة العنصر الدينى فى تعيينات الموظفين ، وبرر ذلك بخشيته ان تسيطر الأقلية على الأغلبية ، وعلق المؤلف على هذا القول «قليلون جدا من المستجوبين من عبروا عن مثل هذا الرأى» ثم خلص الى أن «الاختلافات الدينية لاتشكل خلافا كبيرا بين المستجوبين ، وأن المسلمين والمسيحيين الأقباط لا يختلفون كثيرا فى معظم الحالات» (٣٥) .

الموظفون بعد الاستقلال :

بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير باستقلال مصر ، وبعد اعلان الدستور - كان من المقرر ان تستغنى الحكومة المصرية عن عدد كبير من الموظفين الانجليز والاجانب عامة ، وأن تحل محلهم مصريين . وكان عدد الموظفين الاجانب يبلغ ١٠٥١ موظفا (٣٦) . ووضعت وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩٢٣ قانونا لتعويضات هؤلاء الموظفين ، صيغ فى شكل اتفاق بين حكومتى مصر وبريطانيا ليصعب العدول عنه مستقبلا . وتضمن تخييرا للموظفين الأجانب بين طلب الاستقالة قبل آخر اكتوبر ١٩٢٣ (على أن تنفذ فى أول ابريل ١٩٢٤) وبين البقاء فى الخدمة حتى اول ابريل ١٩٢٧ ، وأن يمنح الخارجون منهم تعويضات ومعاشات بالغ القانون فى تقديرها مما اثار استياء الرأى العام ، ومما أثار حملات النقد الشديد فى الصحافة على هذا التفريط المالى من جانب حكومة يحيى ابراهيم . وشجعت هذه التعويضات الكبيرة على استقالة الكثيرين ، بلغ عددهم أولا ٧٤٠ موظفا ، ثم زاد ١٣٤ موظفا فى ١٩٢٥ ، فبقى منهم ١٧١ فقط (٣٧) . ولكن بعضا من كبار الموظفين الانجليز الذين رغبوا فى الاستقالة تمتعا بمزايا التعويض ، اعادتهم حكومة زيور الى الخدمة بعقود جديدة ، اما للاستمرار فى عملهم السابق ذاته ، واما فى عمل آخر اكثر فائدة وملاءمة لهم ، وكان من هؤلاء مستر تويتنهام وكيل وزارة الاشغال ، الذى عين بعد استقالته مفتشا لمكتب مشتريات الحكومة المصرية بلندن وارتفع راتبه من جراء ذلك من ١٦٠٠ الى ٢٣٠٠ جنيه (٣٨) . ولوحظ أن كثيرا من طالبى الاستقالة عاد فطلب ارجاء اعتزاله العمل الى مابعد ابريل ١٩٢٤ ، ليكون له حق فى المعاش فضلا عن التعويضات (٣٩) . وترتب على ذلك كله انه لما جاءت حكومة الائتلاف الوفدى الدستورى فى ١٩٢٦ ، كان هذا الامر من أهم ماشغلها . وفى فبراير ١٩٢٧ قدم استجواب للحكومة بشأن سياستها بالنسبة للموظفين

الاجانب ، فاعلنت الحكومة ان سياستها إخراج كل من يمكن استبدال مصري به ، فلايبقي من الاجانب الا من تقتضي الضروزة بقاءه لعدم وجود خبرة مصريه تحل محله ، واعلنت انها بصدد اعداد قانون ينظم استخدام الموظفين الاجانب، ويحاط هذا الامر بالضمانات الكافلة لحسن اختيارهم ، وان من سيبقى منهم في الخدمة سيعامل كشأن الموظف المصرى من حيث الخضوع لسلطة رؤسائه المصريين . فابدى مجلس النواب رغبته في سرعة انجاز هذه الامور . وشرعت الحكومة فعلا في تحديد من تقرر الاستغناء عنهم أو استبقاؤهم من كشوف أسماء الموظفين الاجانب التى تلقتها سكرتارية مجلس الوزراء من الوزارات والمصالح المختلفة (٤٠) . واثار هذا الامر أعظم السخط من جانب هؤلاء الموظفين ، ومن جانب المندوب السامي الذى كان وجود الموظفين البريطانيين في جهاز الدولة من ركائز نفوذه وتحكمه في الادارة الحكومية وتوجيه سياستها وتشكيل هياكلها . وعرف وقتها هجوم الصحف البريطانية على مسلك الحكومة والبرلمان ووصفه بأنه من الحملات الطائشة (٤١) . وبهذا يلحظ ان مسألة اخراج الموظفين الاجانب قد ثارت بشكل خاص في تاريخين ، في ١٩٢٤ وفي ١٩٢٧ .

ومن جهة أخرى ، فانه منذ ١٩٢٣ ظهرت مسألة اخرى تتعلق بالموظفين . هي مسألة تضخم عددهم وزيادة الوظائف الى حد لا يبرره حجم العمل في مصالح الحكومة واداراتها ، والى حد يمثل ارهاقا للميزانية وعبئا على وارداتها . فكانت مرتبات الموظفين تلتهم ما يقارب ٤٠٪ من نفقات الميزانية العامة . وظهر وقتها مطلب اثير دائما وهو الاقتصاد في الموظفين وفي نفقاتهم، ليوجه المال المقتصد الى مشاريع الاصلاح التى تتطلبها شئون البلاد ، وظهر التفكير في ان يشمل القصد في النفقات الغاء الزائد من الوظائف ، فضلا عن القصد في نفقات المكاتب كالسيارات ونحوها (٤٢) . واستمر المطلب مطروحا منذ ١٩٢٣ يتراوح بين الصعود والهبوط ، حتى قررت حكومة الائتلاف في ١٩٢٧ تشكيل لجنة لبحث اساليب الوفر في الوظائف ، بالغاء ما يحسن الغاؤه وتوزيع فائض الموظفين على ما تحتاجهم من الجهات الحكومية . فكانت مسألة احلال المصريين محل الاجانب ، ومسألة الوفر مما آثار اهتمام الموظفين جميعا ، ومما اثار حذرهم بالنظر الى حداثة التنظيم الإدارى الحكومي وضعف النظم الموضوعية وتأثير العلاقات الشخصية في اوضاع الموظفين وبالنظر الى الصراع السياسي بين الملك والاحزاب ورغبة كل منهم في دعم نفوذه داخل أجهزة الدولة ، وبالنظر الى استياء الانجليز من تنحية رجالهم عن الوظائف الكبيرة .

في هذا السياق يمكن البحث عما أثير عن التفرقة الدينية في التغييرات التي كانت تطرأ على الجهاز الحكومي. وما أمكن التقاطه من وقائع عن ١٩٢٣ ، هو أن أحيل الى المعاش في نوفمبر برتون باشا مدير مصلحة البريد ومستر

ويلمز مراقب مكاتب البريد . وكان وكيل المصلحة صليب باشا اقلاديوس ، فطلب تولى الرئاسة لأنه الاقدم والأجدر ، فعين بدلا منه حسن مظلوم وكان محافظا للقنال لم يعمل بتلك المصلحة . وارجعت صحيفة مصر الامر الى التفرقة الدينية ، ولكن قيل ان صليب قلاد يوس كان جاوز سن المعاش بأكثر من عام ويستحيل قانونا بقاؤه بعد المعاش بأكثر من عامين (٤٣) . ولم يجد موضوع التفرقة مستندا مريحا له من هذا الحادث لهذا السبب ، ولوجود حالات مشابهه حل اقباط محل الانجليز فيها . اذ عين كامل بك بطرس محل مستر برنتن فى مخازن وزارة المالية ، واذ جرت ترقيات وتنقلات واسعه بمصلحة السكة الحديد شملت غالبية من الاقباط (٤٤) .

وكانت صحيفة مصر تشير كثيرا الى الاثر الخطير للمحسوبيات فى ترقيات الموظفين وتنقلاتهم ، وان هذا الخطر امتد الى القضاء ، وانه ضار بسمعة مصر سيما فى فترة يعتزل فيها الموظفون الانجليز اعمالهم وتتحول مناصب الحكومة الى الهيئات الوطنية . « لقد آن لنا أن نسال قائلين لماذا يجيئون مثلا بموظف غير فنى لادارة مصلحة البريد . فيها رجال معدودون من اقدم الموظفين الفنيين حتى اضطر صليب باشا اقلاد يوس وكيل تلك المصلحة الى الاستقالة .. » ، وأشارت الى أمثلة جسيمة للمحسوبية فلا تحترم الكفاية فى اختيار الموظفين ، وانما يعين الاقارب ، حتى عين قاصر لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره فى وظيفه راتبها عشرون جنيها . وان مصلحة السكة الحديد تشكو من « المحسوبية والاغراض والتملق ... » وان هذه المصلحه تميز بالاخص من خدموا فى الجيش الانجليزى سابقا ، وان ثمة فوضى تستشرى فى الوظائف بترقية غير الفنيين وعدم التزام الخبره والمؤهل فى اختيار الموظفين (٤٥) . وكل ذلك كان لايزيد عن التصريح بالرغبة فى تنظيم الادارة الحكومية على نحو رشيد خال من المحسوبية ملتزم بالتخصص والجدارة . على انها أثارت موضوع التفرقه الدينية أيضا بقولها أن الحكومة تمنع القبطى رغم مصريته من أن يكون ناظرا لمدرسة أو مديرا أو سفيرا أو قنصلا ، وطلبت تحقيق المساواة بين المسلمين والاقباط فى هذا الشأن (٤٦) .

ولاتكاد تظهر آثار قوية لمسألة التفرقة الدينية ، تستلفت انتباه الرأى العام ، الا فى بداية ١٩٢٨ . عندما تحقق لحكومة الائتلاف الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين الاجانب ، وشرعت فى الوقت نفسه فى بحث تضخم الموظفين والوظائف لتوفير البعض واعادة توزيعه على ما سلفت الاشاره . ويمكن ان يتصور حذر الموظفين الاقباط من ان يضاروا من جراء هذا الوفر ، سيما فى الجهات التى يكثرون فيها . ويمكن ان يتصور حذر اى موظف من ان يضار لافتقاده السند الشخصى الذى يحميه ، مادام عنصر الانتماء الشخصى قائما وفعالا . ويمكن أن يتصور احتمال ظهور عنصر الدين

عندما تتنافس الاهداف الشخصيةللموظفين حول البقاء أو النقل او الترقية، سيما ان المساواه بين المسلمين والاقبـاط فى بعض الوظائف مسـاواة غير كاملة ، حسبما سبقت الاشارة ، أيا كانت الاسباب التاريخية لذلك .

واذا كان شرع فى بحث توفير الموظفين فى ١٩٢٧ فى عهد الائتـلاف الوفدى الدستورى ، واذا كان وجود الوفد فى الوزارة من شانه ان يعصم هذا الاجراء فى التطبيق من ان يعلق به تمييز دينى ، فانه لابد من التسليم النظرى بان هذه انعصمة قد لا تكون كافيه ، اذا ظهر يقينا ان تمييزا دينيا قد جرى فعلا والعمدة فى ذلك هو الوقائع الثـابتة . ويمكن ان يقـال ان اثارة موضوع التفرقة الدينية فى وجه حكومة ديمقراطية ، أمر يشوب تـلك الاثاره بالظنون ، بالنظر الى ان الملك كان يتربص بتلك الحكومة التى جهدت فى حصر سلطاته، وبالنظرالى ان الانجليز كانوا مغيظين بسبب اخراج كثير من موظفيهم الكبار ، وبالنظر الى ان الأئتلاف الذى قامت على اساسه الحكومه كان قد بدأ يعتوره الضعف بعد وفاة سعد زغلول ، وبعد ان تشدد الوفد فى موقفه الوطنى من مشروع معاهـــدة ثروت ـ تشـــمبرلن • ولكن هذا القول ينبغى من حيث المنهج التحفظ تجاهه لأن مسئولية أى فعل تعلق بالفاعل أكثر مما تعلق بصاحب رد انفعل . والفيصل فى الأمر هل جرت تفرقه دينية فعلا أم لم تجر فى هذا الحدث بالذات .

رغم كل هذه المحاذير ، فانه يمكن القـول بأن اثارة مسألة التفـرقة الدينية فى بداية ١٩٢٨ بالذات لم تكن بعيدة عن الشبهات السياسية ، وذلك لسببين الاول انها اعتمدت على وقائع غير صحيحة ، وتعلق بها الخطأ من جهة فرط المبالغة والتهويل ومن جهة اصـطناع الدلالات • والثـانى أن كل القبط من كبار رجال الوفد وجملـة من الكتاب القبط عـامه وقفوا ضـدها واستنكروها . واذا ثبت ذلك فى تحقيق الحدث نفسه ، فانه يمكن اعـادة وصله بالسياق السياسى والتاريخى العام ، من جهة ما عسى أن يكون له من أثر فى مركز حكومة الائتلاف والعلاقات مع الانجليز وغير ذلك .

والحاصل فى هذا الموضوع ، أن مجلس النواب أوصى الحكـومة فى ١٩٢٧ بالنظر فى تحقيق الوفر فى الوظائف واعـادة توزيع الموظفين حسب حاجة العمل وشكلت فى العام نفسه « لجنة الموظفين العليا » برياسة محمد محمود وزير الماليه وعضوية عبد الفتاح يحيى عضو النواب ومحمود شكرى عضو الشيوخ ، وضمت اللجنة المراقب العام لمستخدمى الحكومة كخبير فى شئون الموظفين ، واثنين من كبار الموظفين الاجانب هما المستشار المالى الحالى والمستشار المالى السابق . وكانت مهمة اللجنة تقوم على اساس موضـوعى وتنظيمى بحت ، وتقتصر على دراسة عدد الوظائف ومستوياتها وحجم العمل فى كل جهة ، وضم بعض الاعمـال الى بعض ، ووقتها يستغنى عن احدى الوظيفتين المضمومتين فيبقى الأكفأ من شاغلى الوظيفتين ، وينقل الآخر الى

وظيفة خالية مناسبة لكفايته في جهة اخرى . ورات اللجنة ان تبدا بدراسه وزارة المالية ، والفت لجنة فرعية لها برياسة محمود شكرى وعضوية جورجى عطا الله ، وأيا من زكى الابراشي واحمد عبد الوهاب يتبادلان العضوية حسب القسم الذى يدرس من اقسام الوزارة . فانتهت فى صيف ١٩٢٧ الى وجوب اقتصاد ٢٠٪ من موظفي الديوان العام ، على ألا يعني الاقتصـــاد فصل موظف ما وانما ينقل الى جهة تحتاجه . ولوحظ أن وزارة الحقانية ومصلحة الصحة تحتاجان الى موظفين جدد بسبب توسع أعمالهما ، فأرسل اليهمـــا بيـــان درجات ومؤهلات من تقرر توفيرهم لتختـــار كل منهما من تحتاجـه . وفى سبتمبر ونوفمبر ١٩٢٧ نقل عدد من موظفى المالية الى هاتين الجهتين ، وبعد ذلك انتقل بحث اللجنة الى ادارة الاموال المقررة ، فرات اقتصاد ١٠٧ موظفين من ١٠٣٢ هم جملة موظفي المصلحة بنسبة ٣٦ر١٠٪ . وتم التوفير بغير بحث فى اسماء الموظفين «ولا جرت (اللجنة) على أن يتناول الاقتصاد نسـبة معينة من الاقباط ونسبة معينة من المسلمين ، لان ذلك مما لايصح لها ومما لا يقبله الحكم الدستورى» حسبما ذكرت صحيفة «البـلاغ» . على انه لمـا اثير أن الاقباط اضطهدوا فى هذا الاجراء ، أعيد تصنيف المقتصدين من جهة ديانة كل منهم ، فتبين أن عدد الاقباط المقتصـدين يبلغ ٨٧ موظفا من مجمـوع القبط بالمصلحة وهو ٨٩٠ موظفا ، وأن عدد المسلمين المقتصـدين يبلغ ٢٠ موظفا من مجموعهم بها وهو ١٤٢ موظفا . وأن النسـبة هى ١٠٪ من الاقباط و ١٤٪ من المسلمين تقريبا . كما ظهر أن موظف الدرجة الثانية الذى استغنى عن وظيفته موظف مسلم ، ووظائف الدرجة الثالثة بالمصلحة اربع ، اقتصدت اثنتان يشغلهما مسلمان وبقيت اثنتان يشغلهما مسلم وقبطى . ووجد بالدرجة الرابعة عشرة اقباط واربعة مسلمين فاستغنى عن أربعة من القبط وثـلاثة من المسلمين (٤٧) .

على انه «فى يوم وليلة من غير مقدمات» كمـا ذكر مكرم عبيد (٤٨) ، اثارت صحيفة مصر موضوع «اضطهاد الموظفين الاقباط» ، واستمرت فى حملتها المثيرة من منتصف يناير (٤٩) ، ذكرت أن الاقباط يعصف بهم من الوظائف ويطاح ، وركزت على الحالات الفردية ضـاربة بكل منها مثـلا على موظف كفء فى عمله خبير فى تخصصه ، اقصى من عمله الى عمل آخر أدنى فى المستوى والخطر واناى عن تخصصه ، وحل محله مسلم اقل كفاية وخبرة ، وجرت الصحيفة على أن تنشر كل يوم بيانا بعنوان ثابت «اضطهاد الموظفين الاقباط» تضمنه حالة من الحالات محل الاضـطهاد ، وبلغ عـدد البيانات عشرين كان آخرها فى ١٤ فبراير ١٩٢٨ ، وذلك فضلا عما تفرده يوميا من الصفحات الكاملة تعليقا على هذا الامر ، مع الاشارة الى من يعين تعيينا جديدا من المسلمين مما يفسد مايدعى عن سياسة التوفير (٥٠) .

حرصت الصحيفة فى البداية على صياغة موضوع الاضطهاد فى صورة أن الوئام كان يسود البلاد بين المسلمين والاقباط ، حتى اتى الاحتلال البريطانى

فظهر التفريق بحرمان القبط من الوظائف العامة ، وان الايدى الاجنبية هي من لعب في الخفاء للوقيعة بين الفريقين . ولكن الامثلة التي ضربت كانت تشير الى أن التفرقة في وزارة المالية بدات من ١٩٢٣ تقريبا ، اذ كان للمصلحة مدير ووكيل انجليزيان ، يليهما مساعدان للمدير وجملة من رؤساء الاقسام ووكلائها ، وعندما اعلن الاستقلال كان يشغل وظيفتى مساعدى المدير قبطيان . ثم لم يمض عامان حتى أنكر على القبط احقيتهم في الوظائف العليا ، وذلك في ١٩٢٤ ، فنقل رفلة تادرس أحد مساعدى المدير سكرتيرا عاما للوزارة ، وانتهت مدة خدمة المساعد الآخر صبحى حنين ، فطلب مدير المصلحة مستر وايلد اطالة خدمته فرفض الوزير ، وذكرت ان الرؤساء الانجليز كانوا يقدرون كفاية الكفء بصرف النظر عن ديانته ، ولم يكن يعوقهم من ترقية الأقباط الا الرؤساء المصريون المسلمون . فكامل وصفى « عرف الرؤساء الانجليز كفايته قبل تركهم الخدمة فطالبوا ترقيته مرارا ولكن قبطيته حالت دون ذلك .. فلما خلا الجو للرؤساء الوطنيين أخذوا يتقاذفون هذا الموظف الأمين . » ، وكامل ميخائيل كان موظفا بحكومة السودان حائزا على ثقة رؤسائه ثم عاد الى مصر طالبا التوظف بوزارة المالية ، وايده المستشار المالى مستر باترسون ومدير الأموال المقررة مستر وايلد ، ولكن الوزير رفض بحجة انه لا يحمل شهادة عليا ثم عين بدله مسلما لا يحمل مثل تلك الشهادة ، وان المستشار المالى ذكر له « ان السبب الوحيد لعدم تعيينك هو انك قبطي لأنهم يقولون ان المفتشين يرقون الى وكلاء مديريات ومديرين، وهذه وظائف لا يرقى اليها قبطي .. ولقد عارضهم في ذلك (مستر وايلد) .. ولكنهم لم يقبلوا واصروا على رأيهم » ، وان مستر وايلد كان يغضب لهذا الظلم الذى يحيق بالقبط وكان يكتب موبخا الوزارة على ذلك (٥١) . وقالت الصحيفة « أن الرؤساء الانجليز الذين بقوا في خدمة الحكومة المصرية بعد اعلان الاستقلال كانوا يرقبون بدقة كل ما يحدث من بعض رؤساء وزارة المالية .. ويدونون بذلك المذكرات .. يمكننا أن نجزم ان الانجليز كانوا واقفين على جميع ماجريات الامور واقفين على أسرار اضطهاد الموظفين الأقباط حين وقوعها حادثة ، قبل أن يتصل علمها بجمهور الاقباط انفسهم .. » ، وكانت السلطة مطلقة في أيدى الرؤساء المصريين ، والانجليز «يخضعون وينفذون..» (٥٢). ثم أوردت بيانات عن عدد الموظفين الأقباط بمخازن التوريدات بوزارة المالية ، اذ كان عددهم ٢٦ قبطيا في ١٩٢٤ فصاروا ١٦ قبطيا في ١٩٢٧ ، وكان المسلمون ٢١ موظفا فصاروا ٤٩ موظفا ، فقلت بذلك نسبة الاقباط من ٥٥٪ الى ٢٤٪ في ثلاث سنوات ، ثم نقص القبط ستة موظفين والمسلمون ثلاثة في الوفر الأخير (٥٣) . ويلاحظ ان كانت المقارنة تبدأ من سنة ١٩٢٤ التى بدأ فيها العمل بالدستور وتشكيل الوزارات البرلمانية مع اخراج الموظفين الأجانب ، فكان لهذه المقارنة معنى واضح من حيث ما تريد الصحيفة الافصاح عنه من اثر هذه الظروف التاريخية في مركز

القبط . أي ان اضطهادهم بدأ مع تولي الوزارات البرلمانية السلطة وتقلص نفوذ الموظفين الانجليز الكبار بالمصالح المختلفة .

وفضلا عن نبرة الاثارة التي صاحبت حملة اضطهاد الموظفين الاقباط، حاولت الصحيفة تحريك جماهير القبط واغراءهم بتقديم البيانات والبرقيات. على انه لا يظهر ان هذه المحاولة قد تحققت، ولا يكاد يلحظ مما نشرته الصحيفة الا صدى خافت من الجماهير ، تمثل في بعض خطابات القراء التي نشرتها ، أحدها من أحد ارباب المعاشات بالاسكندرية ، يهاجم في خطابه المحسوبية وابعاد القبط عن الوظائف في عهد الدستور ، ويهاجم المحرضين على الاضطهاد ، وخطاب آخر يطالب بأن يقتصر التوفير على من يبلغ سن المعاش ، وثالث يهاجم صدور قانون المجالس الحسبية رغم اعتراض البطريركات عليه ، ومظلمات من قبط آخرين يشكون الاضطهاد ، وبرقية من اخميم وقعها نحو عشرين شخصا على رأسهم القمص باسيليوس وكيل مطران اخميم ، طالبوا فيها رجال الحكومة والبرلمان بالتدخل لحماية الوحدة الوطنية (٥٤) .

والحاصل انه لم يمض أسبوعان على بدء تلك الحملة ، حتى وضح من ردود الفعل انعزالها على النطاقين الوطني والقبطي ، وقد وجه أحمد حافظ عوض سؤالا الى وزير المالية عن صحة ما تنشره الصحيفة ، فأدلى ببيان ذكر فيه اعداد من وفروا ونسبتهم من كل من القبط والمسلمين ، وردت صحيفة مصر على هذه الأرقام بأنه يتعين أن يضم المستخدمون والكتبة بالمديريات والمراكز لتظهر الحقيقة ، وذكرت ان حقيقة نسبتي من وفروا هي ٢٣ر٦٪ من المسلمين و ٢٩ر١٣ من الاقباط . وهاجمت أحمد حافظ عوض على اتفاقه مع وزير المالية على نص السؤال ونص الجواب . وما لبثت صحيفة مصر أن عدلت عن توجيه مقالاتها الاثارية من أفضلية الادارة الانجليزية وعدالتها وعدالة الرؤساء الانجليز ، وعادت الى الصيغة الاولى التي بدأت بها متهمة من يسلكون سبيل التفرقة بأنهم « يعملون لحساب دولة أجنبية هي الدولة البريطانية في تمزيق شمل القومية المصرية وتفريق وحدة العناصر الوطنية .. (و) أكثر الذين يحاربون الاقباط بين آونة وأخرى من عناصر أجنبية عن المصريين ، كأن يكونوا من النزلاء المتمصرين أتراكا ، مغاربة ، اعرابا ، سوريين ، تونسيين .. » وان هؤلاء يجب أن يدركوا تماما أن « أصحاب البيت » لهم حقوق يجب أن يقدرها كل أجنبي (٥٥) .

دور الوفد :

كانت مسألة وحدة الأمة وامتزاج القبط والمسلمين ، من اخطر اهداف الوفد واعزها عليه ، فهي أساس تكوين الجامعة الوطنية ، الشرط الذي رئي هاما لتحقيق الاستقلال والديمقراطية ، وهي مجال النشاط السياسي الذي حقق الوفد فيه آكثر الانتصارات السياسية حسما . فكان من الطبيعي

الا يسمح بما يمس هذا المجال . وقد قامت حملة التفرقة هذه بعد وفاة سعد زغلول وفى ظروف كان الائتلاف الوزارى فيها مهددا ، وبدأت شروخ تقوضه بانفصال الحزب الوطنى من الائتلاف الحزبى القائم (٥٦) . وكان عبد الخالق ثروت رئيس وزارة الائتلاف يعد مشروع معاهدة مع الانجليز ، رآها الوفد غير محققة للمطالب الوطنية فاستجمع قواه ضد المشروع . وقامت حملة التفرقة ايضا متعلقة بوظائف الحكومة واجهزتها الادارية ، فى ظروف تنفذ فيها الحكومة هدف التمصير شبه الكامل للوظائف الكبيرة ، ويبدى الانجليز استياءهم الشديد من ذلك ، على ما ينكشف من تعليقات لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى كتابه « مصر منذ كرومر » ومن تعليقات الصحافة الانجليزية وقتها ، وعلى ما يظهر من مشروع معاهدة ثروت — تشمبرلن ، الذى تضمن نصا فحواه وجوب اتفاق الحكومتين المصرية والبريطانية تحت اشراف عصبة الامم على عدد الموظفين البريطانيين بالحكومة المصرية ومراكزهم واختصاصاتهم ، وخاصة فى مجال البوليس والأمن العام (٥٧) .

وكانت ادارة الأموال المقررة ، التى اثيرت الحملة بشأنها ، من المصالح التى يسيطر عليها الموظفون الانجليز برياسة مستر وايلد ، ومن فوقه المستشار المالى الانجليزى . وقد سبق ان لوحظ فيما كانت توردە صحيفة « مصر » من وقائع ، ان الرئاسة الانجليزية لهذه المصلحة عملت منذ ١٩٢٤ على اقناع بعض الموظفين القبط فيها انها تحاول ترقيتهم والاستجابة لحقوقهم ، لولا المسلك الطائفى المعادى للقبط الذى يتخذه الوزراء والرؤساء المصريون المسلمون ، او بالأقل حاولت أن تستغل هذا الأمر ، وان تظهر للاقباط بمظهر المدافع عنهم ضد تعصب « المصريين الوطنيين » . ولعل التركيز على هذه المصلحة بالذات كان سببه ان القبط يكونون الأغلبية من موظفيها ، وان عملها مجال للخبرة التقليدية للقبط فى أعمال التحصيل والجباية . والحاصل ان لم تمض أيام قليلة على بدء تلك الحملة حتى وجدت صدى عاليا لها فى الصحف البريطانية مما أثار حذر المصريين . كتبت التايمز لمراسلها فى مصر « بدأت من عهد قريب حملة كبيرة تقوم بها الطائفة القبطية — وخصوصا الموظفون منهم وهم عديدون فى بعض المصالح الهامة — بشأن وظائفهم ومعاملتهم فى خدمة الحكومة .. ووجه الأهمية فى هذه المسألة هو ان حركة التهييج اذا اتسع مداها قد تؤثر فى الموقف السياسى الداخلى .. » (٥٨) . وكتبت صحيفة « نيرايست » تتهم الحكومة بانها تحاول أن تخمد هياج القبط بدون تحقيق الشكاوى المثارة ، وان هذا الحادث ، « قد يفضى الى انفصام عرى الوفاق بين المسلمين والقبط انفصاما خطيرا ، فهذا الوفاق من أجمل وأحسن مظاهر حركة الاستقلال .. » (٥٩) .

لم يعول الوفديون كثيرا على حملة صحيفة مصر فى البداية ، وكانت الصحيفة فى ذلك الوقت خاملة الانتشار . وظهر ذلك عندما استنكر بولس

حنا باشا عضو الشيوخ ما تنشره الصحيفة ، قائلا انها لا تعبر عن رأى القبط ، فعلقت على ذلك « كوكب الشرق » الوفدية شاكرة لبولس باشا همته ونبله قائلة « اولا كلمة بولس باشا لما شعر انسان بمقالة جريدة «مصر» ولا اعرناها نحن او سوانا شيئا من الاهتمام .. » وداعيته قائلة ان استنكاره قد يساهم فى رواج الصحيفة (٦٠) . فلما ظهر ان الحملة مستمرة تتابعها الصحف البريطانية ، التزم الوفديون الحذر والتناول الجاد للامر . وقالت « كوكب الشرق » ان قضية البلاد تجتاز ظرفا دقيقا وان ثمة محاولة لاثارة الشقاق « بين الشقيقين » و « انهم يريدون فتنة تعم مصر ليسوغوا للانجليز التدخل فى شئوننا الداخلية » ، وليحرضوا الرأى العام على الثورة الفكرية ضد الوزارة الحاضرة بنسبة الظلم والتعصب الدينى الى المسئولين ، و «تصويرنا للاجانب وبخاصة الانجليز اننا متعصبون من أهل القرون المظلمة»، والانجليز لا يرهبون مصر منقسمة حزبيا وقوميا ، وذكرت أن تادرس شنوده المنقبادى صاحب الصحيفة «يبيع مصلحة وطنه مقابل قروش معدودة يجمعها عن طريق النداء على جريدته وبيعها.. اثاروا هذه الضجة الكاذبة عامدين.. يخدمون بها السياسة الانجليزية فى هذا الظرف العصيب الذى تجتازه البلاد الآن .. » ، وان ثمة من يساعدون تلك الصحيفة من وراء ستار ليوقظوا فتنة نائمة ، واذا ثبت ان هناك مضطهدا واحدا فيتعين النهوض للدفاع عنه بصفته مصريا لا قبطيا ، ولا سيما « ان الانقسام القومى قد قضى عليه الى الأبد .. » ، وحاولت « كوكب الشرق » أن تبرىء الرؤساء المصريين من اتهام صحيفة « مصر » لهم بأنهم صنائع السياسة الانجليزية فيما يصنعون من تفرقة ضد الاقباط ، واتهمت مثيرى الحملة بأنهم يتحدون الوزارة الدستورية والبرلمان (٦١) .

وتصدت لهذه الحملة ايضا صحيفة « البلاغ » الوفدية قائلة ان هذه الزوبعة لا يقرها قبطى ، وان بولس حنا قد أعلن براءة القبط منها ، وأن كثيرا منهم يستنكرون ان يسىء انسان الى الوحدة الوطنية « فى وقت نسى المصريون فيه الفوارق الدينية .. وما داخلنا شك فى وقت من الأوقات فى ان عواطف اخواننا الاقباط اسمى واشرف من ان تنزل الى هذا الدرك الذى تريده جريدة مصر ..» ، وكان الاسلم لكل صاحب شكوى ان يتقدم بشكواه لتحقق وليتلقى الانصاف فى ظل الحكم الدستورى القائم ، بدل هذه الصيحة المرذولة التى تتهم الحكم الدستورى بالتعصب « كما نعتقد انه لن يجىء يوم نسمع فيه كلمتى مسلم وقبطى .. » لأن المسألة مسألة حق ، ومسألة حكم دستورى يجب ان يكون نزيها ، ومسألة وطن لا سلام له بغير الوحدة القومية القائمة على العدل والنزاهة . وان الهدف من التصدى لهذه الحملة ليس منع مسألة لا وجود لها عن القبط والمسلمين « انما غرضنا محصور فى شىء واحد هو ان توضح الحقيقة فى الشبهات التى اثيرت ليطمئن الجمهور الى أن الحكم الدستورى حكم عدل ونزاهة » (٦٢) . وقد لمست « البلاغ » بهذه العبارة

أهم جوانب الموقف الوفدي . اذ كانت حذرة من أن تؤدي الردود المتبادلة في هذا الامر الى استدراج الناس الى حديث يميز القبط ويميز المسلمين وتشيع بذلك روح التفرقة ، واذ كان الوفديون يرون تجنب أن توضع المسألة على أساس ان ثمة قبطا يطالبون أو يصخبون ، وان ثمة مسلمين يجحدون أو يعدلون ، انما المسألة هي موقف المصريين عامة من زعم اضطهاد واحد منهم ، وهي مسألة دفاع المصريين عن جامعتهم الوطنية ودفاع الديمقراطيين عن نظامهم الدستوري ، ودعوى اضطهاد القبط لا ينبغي التصدى لها دفاعا عن مسلك المسلمين ، ولكن دفاعا عن النظام الدستوري وعن العدل والنزاهة والمساواة . وهي تناقش من هذه الزاوية الموحدة للشعب تحت راية مبادئه السياسية ، لا من زاوية تشق المصريين بسلاح الدين .

ثم عرضت « البلاغ » لبعض من حالات الاضطهاد التي نشر عنها ، فكذبت ان مسلما أو ان أحدا آخر عين بدلا من نجيب الياس الموظف الموفر . وذكرت ان ياسيلي حنا باشكاتب مديرية البحيرة المدعي باضطهاده لصدور حكم تأديبي ضده ، انما صدر ضده الحكم من مجلس يرأسه مستر هولدن وكيل الاموال المقررة ومن أعضائه يوسف البوشي ، وابراهيم زكي وهما قبطيان . وأتت على ذكر المخالفات التي نسبت الى المذكور واستوجبت عقابه . ونشرت تكذيبات صدرت عن بعض من اشاعت صحيفة مصر انهم مضطهدون (٦٣) . واصدر وزير المالية بيانه بمجلس النواب عن نسبة كل من المسلمين والاقباط الموفرين وختمه بقوله « ان الذين يريدون الصيد في الماء العكر يحاولون القاء الشقاق بين عناصر الأمة ، ستذهب مساعيهم ادراج الرياح وتبقى وحدتنا القومية ثابتة متينة » ، وبعد ذلك كتب عباس محمود العقاد قائلا ان الارقام تنفى أن ثمة نزاعا على الوظائف بين المسلمين والاقباط ، ودعا الكتاب الا يستدرجوا الى الرد على تلك الدعوى ، لأن الصحف الانجليزيه وصحيفة مصر لا يهمهم ظهور الحقيقة ، وكل همهم أن تبقى الاثارة قائمة وأن يبقى متداولا أمر قبط ومسلمين « لكي يحدث الخلاف والهياج فعلا أو ليستعمل الخلاف الديني في الهند وغيرها من البلاد التي تقتدي بوحدة المصريين وتفعل فيها هذه القدوة المباركة فعل الترياق الساحر ، والمعجزة السماوية ، أما نحن فليس لنا ان نلفظ بما ليس له وجود أو بما يؤدي اللفظ فيه الى ايجاده من حيث هو الآن معدوم . » (٦٤) . ولما سئل واصف بطرس غالى عن رأيه في هذا الأمر قال « سؤالك في مسألة لا تختص بي ، بل تختص ببعض الموظفين الاقباط — ومعناه انك تجارى الاشخاص الذين يميزون بين المسلم والقبطي وانا لا أعترف بذلك ، وأفهم ان تسأل قبطيا في مسألة دينية مثلا . أما اذا كان موضوع سؤالك من الوجهة القومية ، فان نظرية الوفد في هذا الموضوع واضحة ... » . ثم صرح مكرم عبيد سكرتير عام الوفد ، انه لا يعرف ويكره أن يعرف ان هناك موظفين أقباط ومسلمين ، وان القائمين بهذه الحركة هم نفر قليل يعدون على الأصابع لا يمثلون طائفة

ولا فريقا ، وانه تحدث مع كثيرين من الاقباط الموظفين وغير الموظفين ورجال الدين ، فوجدهم ساخطين على تلك الضجة ، أما الشكاوى فى ذاتها فمن الطبيعى أن كل تصفية عامة تجر وراءها بعض المصاعب الفردية مما يشمل المسلم والقبطى معا ، وانتقد الصحف الأجنبية التى تثير الموضوع ، قائلا انه من العبث تكبير هذه الحادثة التافهة . ثم طلع سينوت حنا بمقال يحمل عنوان مقالاته القديمة « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » ، فقال ان هذه الضجة اثم فى حق الوطنية والحكم الدستورى ، والجميع يبرأون الى الوطن من مثيريها « ان وحدتنا هذه كانت ولا تزال أعظم ما تألم منه الخصم وانه حاول غير مرة أن يفصم عراها .. أن فى الجو دسائس تأتمر بالألفة التى تمت فى عهد زعيمنا الفقيد (سعد زغلول) بين أحزابنا وهيئاتنا وتضرب بمعولها لو استطاعت فى أساس وحدتنا ، ان فى الجو دسائس لا يروقها أن يشمل الوفاق أبناء مصر .. انهم يريدون أن يشتتوا الاحزاب فلا يلتقى مصرى ومصرى فى رواق الائتلاف ، ويريدون أن يشطرونا مسلمين وأقباطا، فتشغلنا الوظائف والأوهام عن المصالح الخطيرة والقضية الكبرى .. » . وكتب وديع صليب (محام وكان فى بعض الدورات نائبا عن المنصورة) بأن الصحف الانجليزيه تناولت الأمر للإيقاع بين المصريين وأن هذه الحركة ليست بريئة (٦٥) .

ووجد داخل الوفد من يهاجم الحملة المثارة ويطعن ما تستهدفه من تهويل ووقيعة ، ولكنه يسلم بأنه على الرغم من مشاعر الالفة بين المصريين : فان ثمة حقيقة يتعين الاعتراف بها والكشف عنها ، وهى أن بعضا من كبار موظفى وزارة المالية منهم عبد الحميد سليمان باشا وأحمد عبد الوهاب بك ، ليست أعمالهم فوق الشبهات وليست تصرفاتهم موجبة لحسن ظن الاقباط. وأن ثمة من يسمى مصلحة السكة الحديد « بالبطرخانة » لكثرة الموظفين الاقباط بها ، وهى نكات سمجة لا تساعد على تنمية روح الألفة والمودة بين افراد الأمة الواحدة (٦٦) . والفت وزارة المالية لجنة لبحث أعمال ادارة الأموال المقررة (٦٧) .

نتائج الحملة :

لم تسفر الحملة المثارة عن شىء خطير ، وانعزلت عن جماهير الاقباط لم تستقطب منهم فئة مؤثرة ، ولهذا لم يتتابع منها تأثير سياسى ملحوظ . وكانت « صحيفة مصر » أن تكون واقفة وحدها ، لم يعرف أن وقف معها منبر آخر ولا تحرك معها تيار مرئى ، ولا آزرها واحد من رجال السياسة أو الفكر أو المشتغلين بالشئون العامة .. واذا كان قد ظهر أن الحدث الذى بنيت عليه تلك الحملة غير صحيح فى ذاته ، فقد كان يمكن لتلك الحملة لن تتداعى منها أحداث تضخم وتولد أحداثا عما عسى يكون موجودا فى بعض أجهزة الحكومة من مظاهر التفرقة الدينية ، مما سبقت الاشارة اليه ، ومما سترد

الاشارة عنه . ولكن الشرارة حوصرت فى الهشيم الذى انبعثت عنه وخمدت باحتراقه السريع ، دون أن تمتد الى ماتناثر من بقايا الوقود فى المكان . وشارك فى هذا الحصار القبط والمسلمون لا من حيث هم كذلك . ولكن من حيث كونهم رجال الجامعة الوطنية وانصار البناء الديمقراطى . وما لبثت « صحيفة مصر » أن طامنت من فورتها . من نحو منتصف فبراير . لتنادى بسلامة الوحدة الوطنية ، ولتعلن انها ستقف عن الاثارة عند الحد الذى بلغته راجية اولى الأمر ان يفحصوا الشكايات . وان رائدها الأخذ بأسباب التطور الحديث فى عصر الدستور لتسير مصر فى طريق التجديد والاصلاح بروح المساواة بين المصريين « ومن واجبنا تقوية الروح المدنية فى بلادنا وتجديد أذهاننا بقبول المبادىء الصالحة والانظمة الحكيمة .. » ، وانها تعتذر عن نشر ما جاءها من رسائل « حتى لا يجد نفر من كارهى الحق والعدل وسيلة للتحريض والتهييج ضد الاقباط » . وقالت ان المحتل الأجنبى كان سبب تفريق الصفوف عندما انتزع الوظائف الكبيرة من ايدى القبط واعطاها للاكثرية أرضاء لها . وهى الآن لاتروم الا حفظ كرامة البلاد واصلاح المنحرف عن جادة الحق ، فهى ليست خارجة على الأمة تريد التشهير بها كما يزعم البعض ، وانها تحتقر الوظائف ولا تحترم الا الدستور الذى يؤكد مبدأ المساواة . وان مصدر الخطر كله هى فئة الرجعيين التى تشغل بعض المناصب الكبيرة لتقيم الموازين الزائفة ، وكان جهد الصحيفة ان تنبه الأذهان الى هؤلاء ، وقد نبهت اليهم وحركت الوزارة والبرلمان والصحف لاستئصال خطرهم . ورحبت بما أعلنه وكيل المالية الجديد لموظفى الأموال المقررة الذين يحتفلون بمقدمه « لقد قضيت بينكم ردحا من الزمن (واعلن) اننى لم أر فيكم قبطيا ولا مسلما ، بل كنت اراكم كلكم مصريين فى تلك الخدمة»(٦٨) .

كاد الأمر أن يهدأ على هذا الوضع ، وقد هدأ بعد ذلك فعلا . على انه يلاحظ ان الموقف السياسى العام كشف عن أزمة تصاعدت موجاتها ، وهى أزمة مفاوضات ثروت — تشمبرلن ، وما أسفرت عنه من رفض الوفد مشروع المعاهدة ، واستقالة ثروت وتأليف وزارة مصطفى النحاس الائتلافية ، وانتهائها بعد ثلاثة أشهر بانهيار الائتلاف بخروج الأحرار الدستوريين عليه ، وتأليف وزارة محمد محمود التى وقفت الحياة النيابية والغت البرلمان . وكان الانجليز يظاهرون الأحرار الدستوريين فى تلك المواقف . فحاولوا استغلال موضوع « الموظفين الاقباط » ، لتعلو نغمته على غيره ولتدفع به مطلب الاستقلال . وبقيت الصحف البريطانية تطالب بالتحقيق فى « اضطهاد الموظفين الاقباط » ، وتذكر «عسى أن يتخذ الزعماء كالنحاس باشا وثروت باشا وعدلى باشا من التدابير مايجعل المصريين يشعرون ان الاستقلال يعنى العدالة لا غير ..»(٦٩) . ولكن الموضوع كان قد خمد فى أيدى مثيريه ، كان الوفد قد القى عصاه على مشروع المعاهدة ، فصارت العصا حية تسعى تبتلع ما يعرضون . واعتذرت « صحيفة مصر » عن الحديث عن التفرقة

الدينية تجنبا التشويش فى ظروف عرض مشروع المعاهدة ، وكان موقفها يتردد بين انتقاد المشروع وبين القول انه لا حيلة لمصر مع الانجليز الا استمالتهم الثقة بها (٧٠) . على أن ما يهم هنا ان « صحيفة مصر » بدات مع تصدع الائتلاف تهاجم الوفد بزعم ان سياسته تؤكد التفرقة الطائفية ، كتب توفيق حنين عن « الوفد والاقباط .. موقف يحتاج الى التفكير » ، فقال ان الوفد لم يحقق أيا مما رجا القبط منه ، ان الاقباط انخدعوا بالقول ان الوفديين مخلصون فى تحقيق الوحدة وتأكيد المساواة ، ثم انكشف موقفه عن سياسة سلبية لم تحقق عدالة ولا مساواة ، وان الوظائف الرئيسية التى أخلاها الانجليز بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ جعلها الوفديون حكرا لغير الاقباط ، او شغلها غير القبط دون أن يحرك الوفد ساكنا. وكان جهد الوفد ان يحارب كل من ينبه الى مواطن الضعف فى وحدة الأمة ، وخطة الوفد ازاء الاقباط « واضحة مكشوفة من الجبن انكارها ومن عدم الحكمة التستر عليها ومن غير الانصاف القاؤها على عاتق الآخرين .. » ، وبرأ الأحرار الدستوريين مما يتهم به الوفديين لأنهم « ليسوا الا مقتفين لأثر الوفد خصوصا بعد أن صفق لهم الوفد تصفيقه المعروف فى البرلمان » ، وطالب الاقباط ان يفكروا فى موقفهم من الوفد « لماذا لا يفكرون ان بين الأحزاب المصرية الأخرى من يفهم العدالة والمساواة والتضامن بأحسن مما يفهمها الوفد الى الآن .. » ، فعلى القبط ان يبحثوا فى غير الوفد عن الانصاف ، فان لم يجدوه فعليهم أن يتركوا السياسة كلها أحزابا وبرلمانا (٧١) . ويظهر ما تستهدفه تلك المحاولة من تمييز الاقباط كجماعة سياسية تؤيد الحزب الذى يؤيد مصالحها ، وتنتقل بين الأحزاب بحثا عن هذه المصالح الذاتية . والحاصل ان امتزاج القبط بالوفد منذ البداية ، لم يكن بحثا عن مصالح القبط ، ولكنه كان بناء للجامعة الوطنية المصرية ، وكان الوفد هو المؤسسة السياسية الحافظة لهذه الجامعة المطالبة بالبناء الديمقراطى للدولة . لذلك لم تفلح تلك المحاولة ، ولم ينعزل غالب جمهور القبط عن الوفد . ولا كان الملك — القطب السياسى الآخر — بقادر وفق ادعاءاته الدينية ان يستوعب الاقباط كأقباط ، ولا أن يكسب تأييد أى جمهور من المصريين . وبعد ذلك بعامين فى ظروف سقوط حكومة الأحرار وعودة الحياة النيابية واقتراب الوفد من الحكم مرة اخرى ، كتب توفيق حنين يقول ان الاقباط كانوا من اول المنتصرين للحرية المضحين فى سبيل الاستقلال ثم جاء عصر الدستور نكبة عليهم ، اذ صاروا الى صفوف الغرباء ، وحرم عنيهم الاستمتاع بما أورثه الاستقلال والبلاد عن المحتلين من مراكز ومناصب (٧٢) . ولم يجده ذلك قربا من الملك .

وبالنسبة للاحرار الدستوريين ، فقد سبقت الاشارة الى أن حكومتهم فى ١٩٢٨ — ١٩٢٩ كشفت عن تخليهم عن الديمقراطية والحكم النيابى الدستورى ، كما كشف سلوكهم فى تلك الآونة وبعدها ، عن محاولة للامساك بسلاح الذين يضربون به الوفد ، بدعوى أن الوفد حزب يسيطر عليه القبط

ويقوده لمصالحهم الذاتية المعادية لمصالح المسلمين . وقد كشفت « صحيفة مصر » ذاتها بعد انتهاء حكم الاحرار عما رأت فيه ظلما بالاقباط ، وارجعت السبب في ذلك الى انضمام القبط للحركة الوطنية . مما كان يثير الغيظ عليهم من خصوم هذه الحركة . وذكرت ان مدير الاموال المقررة المؤيد من حكومة الأحرار أطاح بعدد من الموظفين الاقباط ومن المعاونين الماليين بمحافظة مصر ، وعين بدلا منهم عددا من الأقارب والمحاسيب ، وذكرت حالات أخرى من الابعاد والاكراه على الاستقالة أو الارغام على العمل تحت رئاسات قليلة الخبرة والتجربة (٧٣) . وكان من الطبيعى لمن ظلمه حكم الأحرار ، أن يرجو رفع الحيف عنه من الوفد ، وان يرجو فى الوفد تحقيق سياسة تقوم على المساواة والاختيار حسب الكفاية وحدها (٧٤) . فان « الطائفة القبطية كلها تدين سياسيا بدين الوفد ولهذا وجب الانتقام منها لأن الدكتاتور واعوانه (محمد محمود) ينكرون على الوفد أنه الخادم المخلص الامين للبلاد ، فينكرون ان مصر بأسرها وفدية الا نفر قليل ، ولا ندرى لما اختصوا الاقباط بالانتقام، الكى يرفع الاقباط عقيرتهم بالكشوى وعندئذ يقال ان فى البلاد حركة شقاق اساسها الدين .. » (٧٥) ، لذلك لم يكن لمثل دعوة توفيق حنين أن تؤتى أثرا بالنسبة للوفد أو بالنسبة للاقباط .

مدرسة الصيارفه :

ومما أثير بشأنه امر التفرقة الطائفية ، موضوع الصيارف . وهم جباة ضرائب الاراضى الزراعية المنتشرين فى القرى ، ويتبعون الاقسام المالية بالمديريات والمحافظات . ويتبعون ادارة الاموال المقررة بوزارة المالية ، باعتبارها الجهة المركزية المشرفة على جباية ضرائب الأطيان الزراعية . وكان القبط يختصون بهذه المهنه ايام دخول العرب مصر ، واستمروا كذلك ، واشتهروا بالبراعه فى مهنتى الصرافة والدلالة (مساحة الاراضى) . وكانت المهنتان تلقنان من الآباء الى الابناء جيلا فجيل . شأن الصرافة والدلالة فى ذلك شأن الصنائع المختلفة فى مجتمعات العصور الوسطى . ومع القرن التاسع عشر أهملت مهنه الدلالة وفقدت كثيرا من اهميتها ، بسبب الحصر العام للأراضى الزراعية الذى أجراه محمد على ، وبسبب ضبط الرى وتنظيمه والتحول الى الرى الدائم مما استقرت معه حدود الاراضي ومساحاتها ، ومما لم يعد يلزم معه القياس السنوى للأراضى واعادة ما طمسه الفيضان ورى الحياض من الحدود . أما مهنة الصيرفة فقد زادت أهميتها ومصالحها حجما وتعقيدا ، لضبط النظام الضريبى من جهه ، ولما اوكل بصراف القرية من اعمال تتعلق بوزارات الحكومة ومصالحها المختلفة ، تحصيلا للرسوم المتنوعة ، واتخاذا لاجراءات الحجز واستئداء الديون العامة وحيازات المحاصيل ونحوها ، وما يستلزمه ذلك كله فى نظام الادارة الحديث من احاطه بالقوانين واللوائح والمنشورات المنظمه لكل هذه الاعمال .

تدرج نظام تعيين الصيارفه على العادات القديمة ، اذ يتخصص لهذه المهنه من يتتلمذون على الصيارفه القدامى أعواما ، يساعدونهم فى اعمالهم ويتعرفون بالممولين وطرائق التحصيل . وغير ذلك مما يناط بالصراف من شئون ، وعادة ما يكون هؤلاء التلاميذ من ابناء الصيارفه أو ذوى قرابتهم . ثم يحدد موعد للامتحان يتقدم اليه هؤلاء المساعدون ، ليعين من يفوز منهم فيما يخلو من اماكن وهكذا . وكانت هذه المزية تعوض الصيارفة عن عدم استفادتهم من نظام المعاشات . ومن جهة اخرى ، فان الصراف بوصفه محصلا للمال تتطلب منه الحكومة ضمانا ماليا يغطى ما عسى ان يضيع عن اهمال او تلاعب او تبديد . وجرى النظام القديم فى هذا الشأن على أن بعضا من اهالى القريه واعيانها ذوى الثراء يضمنون الصراف . ويعتمد هذا الضمان على العلاقات الشخصية بين الضامن والمضمون قرابه او تبعيه أو صداقه . وكان من الطبيعى ان ينظر فى تعديل هذا النظام ليتمشى مع النظم الادارية الحديثة المعتمدة على المراكز والعلاقات غير الشخصية. ومن الطبيعى ان يواجه اى تعديل باعتراض من الصيارف ، نفورا من الحداثه وسخطا من تنظيم يقضى على احتكار المهنه وانتقالها من الآباء الى الابناء . وتكون معارضه التجديد فى هذا النطاق معارضه مهنيه لاتتعلق بأمر طائفى .

ولكن الذى حدث ان التجديد قد أحيط بما يمكن ان يفتح الذرائع الى معنى طائفى يستفاد منه . فيلحظ أولا أن غالبية القبط بين الصيارف أحاط هذه المهنة بنطاق طائفى ، حتى ان مظالم الصيارف وشكاياتهم عن سوء أحوالهم المادية ومن قله مرتباتهم ، كانت تحتضنها الصحافة القبطيه ، كما لو كانت المنبر « المختص » باثارة الموضوع وبالدفاع عن حقوق الصيارفه (٧٦) . ويلاحظ ثانيا ان التنظيم الجديد اجرى على يدى حكومة الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٩ ، وفى وقت سلكت سياسة الأحرار فيه مسلك الادعاء الدينى تثيره ضد الوفد . فأنشأت مدرسة للمحصلين والصيارفه مدة الدراسة فيها سنه، ولا يعين صراف الا من خريجيها ، واشترطت فيمن يلتحق بتلك المدرسة ، أن يكون من حملة الشهادة الثانوية (القسم الاول) أو شهادة الكفاءه للتعليم الاولى ، أو ما يماثلهما (٧٧) . وكان جواز الحاق خريجى مدرسة التعليم الاولى بمدرسة الصيارف — رغم أنه لا صلة بين نوعى التأهيل — مما يوجه مدرسة الصيارف لتقبل المسلمين ، وفهم ذلك فى ضوء الادعاءات الدينية للاحرار الدستوريين وقتها ، على أن الحكومة قصدت اغلاق هذه المهنه فى وجه صبية الصيارف ، ممن انقطعوا سنين للتخصص فيها حسب النظام القديم، وممن لم يحصلوا على مؤهل دراسى يصلح مسوغا للالتحاق بالمدرسة الجديده وفهم جواز الحاق خريجى مدرسة التعليم الاولى ، بأنه تشجيع للمسلمين وتضييق على القبط فى الالتحاق بها .

وثالث ملاحظة ، ان انشاء المدرسة اصطحب باجراء آخر من حكومة الاحرار ، اذ كان عزمهم ابان حكمهم أن يزيدوا انصارهم ومؤيديهم فى أجهزة

الحكومة، من كبار الموظفين وصغارهم . وهذا ما صنعوه فى تعيينات الوظائف الكبيره ، سيما فى الاقاليم كالمديريين والمحافظين ، وهى مراكز غالب رجالها من البوليس والادارة . مما للملك وكبار الملاك نفوذ تقليدى بينهم . واذا كان الطابع الغالب بين صغار الموظفين ومتوسطيهم ، تأييد الحركة الوطنية الديمقراطية ممثلة فى الوفد . واذا كان للوفد طابعه الوطنى الجامع ، فقد كان من الطبيعى ان يكون للوفد نفوذ غلاب بين الصيارف وغالبهم من القبط، كما عرف نفوذه بعد ذلك بين معلمى المدارس الالزامية فى القرى وغالبهم من المسلمين . والاحرار الدستوريون (بصرف النظر عن فئة المثقفين المستنيرين منهم) تسيطر عليهم عقلية كبار الملاك . والقريه هى مصدر ثروتهم ، وهى الاساس الاول لنفوذهم السياسى كافراد ، من جهة العصبية العائليه ومن جهة القوة الانتخابيه . ومن الطبيعى فى نطاق تلك العقليه ان تكسب مسألة الصيارف عندهم اهمية خاصة ، لان صراف القرية صلة اساسية بين مالك الارض الزراعية وبين الحكومة ، ويمكن أن يكون لعمل الصراف تأثير فى الموازين السياسية بالقرية ، ويمكن ان يمارس ضغطا سياسيا على صغار الملاك فيها، اذا كان ذا ولاء للكبار من رجال الدولة أو الملاك ، سيما فى عملية الانتخابات .. لذلك رأت حكومة الاحرار « أن يكون الصيارف آلات حزبية فى أيدى المديرين ورسلا للتفاهم بين الحكام والمحكومين » (٧٨) . واذ كانت وزارة الوفد فى ١٩٢٤ قد نقلت تبعية الصيرفيات من المديريات الى وزارة المالية وهى الجهة المركزية . فقد رأى الأحرار أن يعيدوا تبعيتها الى المديريات والمحافظات ، وصدرت اللوائح الجديدة بتبعية الصيارف لسلطة المديرين ومأمورى الاقسام من حيث الجزاءات والوقف والترقية والنقل ، دون الرجوع الى ادارة الأموال المقررة ، ليكونوا عونا للحكومة فى محاربة الوفد والوفديين (٧٩) . وصحب ذلك خلخلة الأوضاع القائمة باجراء تنقلات واسعة بين الصيارف شملت نحو مائة وسبعين منهم خلال شهرين ، مع اشاعة جو من التوتر من خلال مفتش المالية (٨٠) .

لذلك ما ان سقطت حكومة الاحرار ، حتى رفع الصيارفه شكاواهم يقذفون عهد الاحرار باضطهاد الاقباط ، بما اتخذ ذلك العهد من اعمال تعسفيه معهم ، وبما انشأه من مدرسة للصيارف ، ويكشفون عما اتخذه مدير الأموال المقررة المؤيد من الأحرار من اجراءات البطش بهم ، ويطالبون البرلمان الوفدى الجديد بالغاء مدرسة الصيارف عند نظرة ميزانية وزارة الماليه (٨١). وكان طلب الغاء تلك المدرسة يجاوز ما أثير عن مساسه بالاقباط، يجاوز ذلك الى المطالبة باستبقاء النظم المهنية القديمة ورفض التجديد ، وان « فن الصيارفه لا يعرفه غير ابناء الصيارفه واقاربهم لانه صار مهنه خاصة لا تعرف الا بالمزاولة والتلقين .. » (٨٢) . ولم تلغ حكومة الوفد مدرسة الصيارفه ، وانما اعادت فى اوائل ١٩٣٠ تبعية الصيارف الى وزارة الماليه باعتبار انهم ليسوا عمالا اداريين يتبعون وزارة الداخلية . واستغل الاحرار

ذلك فى الهجوم على الوفد ، وردوا هذا الاجراء من جانبه الى اسباب طائفيه تتحصل فى كون مكرم عبيد هو وزير المـاليه ، واستخلصوا من ذلـك كما استخلصوا من غيره تهمة ان الوفد يصدر عن بواعث قبطيه . وكان وضع المسأله على هذا النحو مما يشجع اتجاه « صحيفة مصر » على صياغة الامر صياغة طائفيه ، رغم انه كان يسهل الكشف عن ان مرد الامر هو الخصومه السياسيه ضـد الوفد ، من حيث اهدافه الوطنيـة الديمقراطية العـامة ، ولا يتعلق فى صحيحة بالتفريق الطائفى (٨٢) . وقد نسب خصوم الوفد اليه فى ١٩٣٧ ، ازماعه منع الطلبة الازهريين من دخول مدرسـة الصيارفة او الغاءها اصلا والعودة للنظام القديم . واثير ذلك فى سياق الهجمه السياسية العنيفة على الوفد وقتها رغم ثبوت عدم صحة هذا الزعم (٨٣ مكرر) .

التعليم :

ومن اهم ما اثير بشأن التفرقة الطائفية ، هو تعليم الديانة المسيحية للتلاميذ الاقباط فى مدارس الحكومة ، والمدارس التى تشرف عليها مجالس المديريات ... ولم تكن المدارس الحكومية تعرف تعليـم الديانة المسيحيـة للتلاميذ الأقباط أيام كان مستر دانلوب أو يعقوب أرتين يشرف كل منهما على التعليم المصرى . وقد طلب القبط من كل منهما تعليم المسيحية لأبنائهم . اسوة بتعليم الاسلام للتلاميذ المسلمين ، فلم يستجيبا لهذا الطلب . فلما تولى سعد زغلول نظارة المعارف فى ١٩٠٧ ، قرر ادخال هذه المادة بالمدارس الابتدائية قائلا « نريد ان يكون الاقباط وهم شركاؤنا فى البلاد عالمين بمبادىء عقائدهم متمسـكين بقواعد دينهم ، فان الذى لادين له لا اسـاس ولا وفـاء له .. » (٨٤) . ومن وقتها ادخل تعليم الديانة المسـيحية بهذه المدارس ، يقوم به المدرسون الاقباط العاملون بكل مدرسة ، ووزع الانجيل على التلاميذ الاقباط فى المدارس الابتدائية . ولم يكن يستثنى من هذا الا المدارس التى يقل عدد الاقباط فيها عن خمسة عشر تلميذا ، واضيف منهج تعليم مبادىء المسيحية فى مدرسة المعلمين العليا ، ليسـتطيع الاقبـاط من خريجى هذه المدرسة تعليمها ايـا كان تخصصـهم . واستمر العمـل كذلك حتى أواخر العشرينات . ثم اضطرب هذا النظام قليلا لما الغيت مدرسة المعلمين العليا . فقل المدرسون المؤهلون لتعليم المسيحية (٨٥) ، ولكن بقى تدريسـها قائمـا بالمدارس الابتدائية حيث تتوافر امكانيات التدريس . وفى أواخر مايو ١٩٢٨ فى عهد حكومة الائتلاف ، صـدر قانونا تنظيم المدارس الابتدائية والثانوية (رقما ٢٥ ، ٢٦ لسنة ١٩٢٨) ، فجريا على سابق نظامهما من أن تكون من مواد الدراسة ، مادة الدين عـامه (اسلاما او مسـيحية) ؛ دون ان يؤدى امتحان النجاح أو النقل فيها ، مع التوصية بإجراء مسـابقات فى الدين بدلا من الامتحان ، وتوزيع الجـوائز على المتفوقين فيـه (٨٦) . واستمر هذان القانونان حتى يناير ١٩٤٩ ، اذ صدر على عهد حكومة السـعديين قانونان بديلان (رقما ١ ، ١٠ لسنة ١٩٤٩) ، وسارا فى تدريس الدين على النمط

ذاته (٨٧) . وكان مفاد ذلك المساواة بين التلاميذ المسلمين والتلاميذ المسيحيين من جهة تعلم كل منهم ديانته تعلما لا يؤدى عنه امتحان، وان جرت بشأنه المسابقات والحوافز الرمزية .

والحاصل أن لم تثر مسألة ذات شأن في هذا المجال بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية . ولم تثر المشكلة اساسا الا في مجال التعليم الاولى الالزامى . وقد بدأ التفكير في نشر هذا النوع من التعليم على نطاق المجتمع كله في ١٩١٧ ، اذ شكلت لجنه لهذا الغرض برياسة عدلي يكن وزير المعارف وقتها ، ولكن اقتصر عملها على اعداد مشروع لتوسيع نطاق التعليم الاولى وايجاد المدارس الكافية لتعليم ٨٠٪ من الذكور و ٥٠٪ من الأناث . ثم أثير الموضوع نفسه من جديد في عام ١٩٢٥ ، عندما اعد على ماهر مشروع قانون للتعليم الالزامى فى عهد وزارة احمد زيور ، على اساس تعميم هذا التعليم في مدى عشر سنوات ، بنفقه تصل الى مليونين ونصف من الجنيهات ، على ان يتقاسم الاشراف عليه وزارة المعارف ومجالس المديريات والمجالس البلديه والمحلية (٨٨) . وظهرت المدارس الاولية اولا بنشاط من مجالس المديريات والمحافظات ، وكانت تضم المسلمين والاقباط معا. كما كانت مجالس المديريات تنشيء مدارس ابتدائية في نطاق اقاليمها . والذى حدث ان بعضا من هذه المدارس كانت تقصر تعليم الديانة فيها على الاسلام وحده ، وفيها تلاميذ من القبط يحرمون من تعلم الدين . وفى النشرة التى اثارت فيها «صحيفة مصر» مسألة اضطهاد الموظفين الاقباط بادارة الاموال المقررة سنة ١٩٢٨ ، بدأ تادرس شنوده المنقبادى صاحب الصحيفه ، وتوفيق حنين ، يثيران مسألة تعليم المسيحية للتلاميذ القبط فى المدارس الاولية عامة ، وفى المدارس الابتدائية التى تشرف عليها مجالس المديريات .. (٨٩) . ونشرت رسالة تحمل اسماء اثنين واربعين من اقباط بلده « القبلى قمولا » بمديرية قنا ، تذكر ان مجلس المديرية رأى عدم تدريس المسيحية للتلاميذ القبط رغم تدريس الاسلام لزملائهم المسلمين . ولم تذكر ان مديريات اخرى تتبع النهج ذاته وان اثير الظن بذلك . وحاول توفيق حنين ان يقنع الحكومة بالاهمية السياسية لتعليم الدين باعتباره الامان الوحيد لمصر «من خطر البولشفيه» ، وباعتبار ان هذا الخطر لا يخفف منه كون المحرومين من التعليم اقلية فى حساب عدد السكان : « فكم من فرد قام بثورة فكرية فى امة فقلب شكل الحياه (فيها) وقلب غيرها رأسا على عقب . فاذا انت تركت الناشئة فى مليون مصرى تشب بلا دين غرست بعملك بذور الفوضى .. » ، وذكر انه ان تمسكت مجالس المديريات بهذه السياسة ، فلن يكون امام الاقباط الا الالتحاق بالمدارس الحكومية وهى محدودة ، أو الالتحاق بالمدارس الاهلية، وهنا يجب على تلك المجالس أن تعين المدارس الاهلية وتمدها بالمال تحقيقا للمساواة . وأثير العجب من مدرسة « قبلى قمولا » بالذات ، والتى أسسها اولا القمص اقلاديوس سعد ، فاذا بتدريس الديانه المسيحية يمنع فيها بعد اشراف مجلس المديريه عليها (٩٠) .

وفي عهد وزارة اسماعيل صدقي الملكية سنة ١٩٣٠ . عمل صدقي ومن بعده عبد الفتاح يحيى على توسيع نطاق التعليم الالزامي ، وصدر في عهد صدقي القانون رقم ٤٦ في ١٩ يونيه ١٩٣٣ بالتعليم الاولي . جعل التعليم الاولى الزاميا يبدأ من سن السابعة الى الثامنة عشرة ، ويكون اجباريا يعاقب مخالفها (الاب) بالغرامه ، ويطبق تدريجيا في المناطق التي يحددها وزير المعارف ، حسب خطة التوسع التي ترسمها الدولة طبقا للامكانيات المادية المتاحة . ورغم الالزام للمصريين كافة ، مسلمين واقباطا ، فقد اكد القانون ذاته وجها من وجوه التفرقه بين الطائفتين ، فلم يجعل الدين عامة (أسلاميه أو مسيحيه) مادة من مواد الدراسة ، ولكنه خص بذلك القرآن والديانة الاسلامية وحدها ، خصها بكونها مادة في المنهج ، وشرط لها مواعيد معينة ، وانشأ فرقا لتحفيظ القرآن وتجويده في غير أوقات الدراسة . ثم نص « والاطفال غير المسلمين معفون من حضور هذه الدروس » (٩١) . واطرد في السنين التالية التوسع في مناطق تنفيذ القانون ، سيما في السنوات من ١٩٣٥ الى ١٩٤٠ ، حتى بلغ عدد تلاميذ الالزامي في ١٩٤١ نحو مليون تلميذ منهم ١٣٨٤٢١ بمدارس وزارة المعارف ، و ٨٥٣٤١٤ بمدارس مجالس المديريات (٩٢) . واذا كان اتساع نطاق التعليم الالزامي يعنى تنمية لوجه من وجوه الاصلاح الاجتماعي الهامة ، فان هذا الفارق في التعليم الديني بتلك المدارس كان مما يخلق مشكلة من مشاكل التفريق الديني ، وهو وجه من وجوه التخلف العامة . يتسع التعليم الالزامي فيتسع للتفرقة الدينية . والشعور بالتفرقة الدينية يزيد مع كل مدرسة الزامية تنشأ . ويتلازم التقدم والتخلف في النمو والانتشار* .

هذا وسترد الاشارة في فصل لاحق ، الى ما كان من صراع بين الملك والقوى الديمقراطية حول تبعية بعض المدارس للأزهر ومنها مدرسة المعلمين الأولية ، وانه في وزارة اسماعيل صدقي ومشيخة الظواهري اتجذبت تلك المدارس للازهر على نحو أو آخر ، ودخلت المهن المتاحة لخريجها بشكل أو آخر في نطاق « الدومين » شبه المخصص لطلبة المعاهد الدينية الاسلامية . ولعل ذلك كان من اسباب صياغة التعليم الاولى الالزامي بهذه الصياغة

---

* مثال لبعض الكتابات التي علق بها أقباط على هذا الأمر ، ما كتبه من يسمى اسكندر عبد القدوس في الصحف « نصيحتي هي النهوض والاتفاق مع وزارة المعارف في تعيين شبان مسيحيين مدرسين بالمدارس التي بها عدد من أولاد الأقباط، ولا يخفى على حضراتكم أن المدارس الالزامية الموجودة بالبلاد نزعتها اسلامية ، أعني نصف التعليم اليومي أو كله قرآن وتجويد وصلاة وعبادة اسلامية ، وقليل جدا من الحساب واللغة العربية والخط والرسم . فهل بعد ذلك يضيعون أولادكم و مستقبلهم . اسرعوا وانهضوا لمقاومة هذا المشروع وفكروا في أولادنا .. أيها الشعب الناهض أنهض وقم وقد آثار لك المسيح وطالب بتعيين مدرسين أقباط بالمدارس والمكاتب الالزامية لتعليم أولادنا الديانة المسيحية ، التي حافظنا عليها قرونا وتحملنا المضايقات والاضطهاد . حتى القتل وسفك الدماء في المحافظة على هذا الايمان القديم .. » (نقلا عن صحيفة الضياء ، ٦ ديسمبر ١٩٣٦) .

الدينية الاسلامية وحدها . وأيا كان السبب فقد صار من ردود فعل هذا الوضع . ان رأى الاقباط التعليم الالزامي يقتصر على الاكثرية دونهم ، مادام يمنع أبناءهم من تعلم مبادىء دينهم في تلك المرحلة من السن ، التي يؤدي تعليم الدين فيها أهم آثاره التربوية . وطالبوا بالاخذ باسباب المساواة التامة بين المتعلمين بتلك المدارس ، ليتلقى كل تلميذ مبادىء دينه الذي يتعبد به ، وان كونهم اقلية لا يبرر حرمانهم من تعلم دينهم ، مادامت الالتزامات المدنية واحدة على الجميع ؛ من حيث الالتزام بالتعليم واداء الضرائب وغير ذلك من الواجبات (٩٣) . وترتب على عدم الاستجابة لهذا الطلب ان انصرف كثير من القبط عن ارسال ابنائهم الى المدارس الالزامية ، وبدأوا يشجعون الجمعيات الخيرية القبطية على انشاء المدارس لتعليم اطفالهم . وقد دعى في أكتوبر ١٩٣٤ الى عقد مؤتمر للجمعيات القبطية لدراسة هذا الامر، ولادخال مادتى تاريخ الكنيسة واللغة القبطيةفى مناهج مدارس الجمعيات مع تعضيد الصحافة القبطية ، ومع المطالبة بادخال مادة الديانة المسيحية في مناهج المدارس الالزامية بالنسبة للتلاميذ المسيحيين (٩٤) . وزاد هذا المطلب ترددا مع انتشار التعليم الالزامي ، فلما بلغت المدارس الالزامية نحو ثلاثة آلاف مدرسة في ١٩٣٧ ، اصدر المجمع المقدس للكنيسه القبطية في اواخر هذا العام ، بيانا عن مساهمته في التعليم الالزامي وانشاء مدارس لابناء الاقباط في جميع انحاء البلاد ، وظهرت المطالبة بان تستعين وزارة المعارف بخريجي المدرسة الاكليريكية في تدريس الديانة المسيحية في المدارس ، وان تعاون الحكومة الاقباط في سعيهم لا نشاء المدارس الخاصة بهم (٩٥) .

ويظهر من ذلك ان آثار قانون التعليم الالزامي لم تقف عند حد استياء الاقباط من حرمان ابنائهم من تعلم دينهم في المدارس الالزامية ، بل تخطت ذلك الى ما ترتب عليه تشجيع انشاء المدارس الخاصة للتلاميذ الاقباط ، والى ما يتفرع عن ذلك من آثار تتعلق بانتشار هذه الفرقة في التعليم ، بانعزال جمع من التلاميذ الاقباط عن بقية ابناء الشعب في تلقى مناهج التعليم المدنية نفسها ، وما يرسبه ذلك في تعميق الشعور بالانعزال والغربة وعدم المساواة ، واشاعة الاحساس بقيام رابطة اجتماعية اساسها الدين بين الاقلية ، اى تعميق الشعور الطائفي . ولم تقف الآثار عند هذا الحد ، بل تعدته الى نتيجة واضحة الشرود ، أثارت كثيرا من السخط والحرج ، اذ كان قانون التعليم الالزامي يحتم على الأب ارسال ابنه الى المدرسة الالزاميه والاعوقب بعقوبة الغرامه ، فلما نشطت الجمعيات القبطيه في انشاء المدارس الأهلية ، وركزت اهتمامها على انشاء المدارس الابتدائية ذات المستوى الأرقى من التعليم الالزامي ، كان قانون الالزام يمتد بعقوبته الى الآباء بسبب تخلف ابنائهم عن هذا التعليم . فظهر على نحو يبدو تلقائيا، كما لو كانت الحكومة تعمل على جبر هؤلاء التلاميذ على الالتحاق بمدارس لا تدرس اصول دينهم ، ويتلقى التلاميذ فيها نوع ثقافة ذا صلة بالدين

الاسلامى حتى فى المواد المدنيه ، كنصوص المحفوظات وغيرها من فروع اللغة العربية (٩٦) .

بهذا صار التعليم الحر شبه ضروره دينيه للاقباط . والتعليم الحر هو التعليم فى المدارس الاهليه غير الحكومية وغير مدارس مجالس المديريات : مما ينشأ بالمبادرات الفردية والخاصة ، والتعليم الحر فى جوهره وحسب الغالبية من مدراسه تعليم مدنى ، شأنه شأن مدارس الحكومة ، لايميزه عنها الا مستوى الدراسة وجديتها وكفاية التلقين ؛ وباستثناء المدارس التى انشأتها البعثات التبشيرية ، كانت المدارس الحره تنشأ فى الاساس بسبب ان المدارس الحكومية اقل من ان تستجيب لطلب الراغبين فى التعليم جميعا ؛ وتنشأ غالبيتها بمناهج وزارة المعارف . ونمت تلك المدارس بسبب ان زيادة الاقبال على التعليم فاقت الزيادة فى المدارس الحكومية ، ولان مصروفات المدارس الحرة كانت اقل مما تتقاضاه المدارس الحكومية من مصروفات ورسوم (٩٧) . وكانت مشكلة هذه المدارس ان بعضا منها نشأ بهدف الربح ، وانها لهذا السبب ، او لضعف امكانياتها المادية والتعليميه كانت اقل مستوى من مدارس الحكومة ، من جهة الظروف المادية كالمبانى والفصول ، ومن جهه كفاية مدرسيها ونقص خبرتهم وتأهيلهم . وكانت وزارة المعارف تخصص اعانات لتلك المدارس ، نظمت بعدة قرارات وزارية . وكان شرط منح الاعانة المالية أن تخضع المدرسة الحرة لاشراف الوزارة ، تفتيشا على مبانيها ومناهجها ومستوى التعليم بها . وفى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى صدر القانون رقم ٤٠ فى ٢٨ يونيه ١٩٣٤ بالتعليم الحر ، نظم خضوع تلك المدارس لرقابة وزارة المعارف وتفتيشها ، وشرط للترخيص بفتح اية مدرسة حرة شروطا ، يتعلق بعضها بموقع المدرسة ومدى بعده عن المستنقعات والاماكن الضارة بالصحة او الخطرة على الاخلاق ، ويرجع بعضها الى سلامة البناء وصلاحيته الصحية ، وبعضها الى ما يجب ان يتوافر فى النظار والمدرسين من مؤهلات ، وذلك فضلا عن مناهج الدراسة (المواد ٢ و ٣ من القانون) ، وشرط لمنح الاعانة المالية خضوع المدرسة لتفتيش الوزاره واشرافها على التعليم . ومن الطبيعى ان تشكل هذه الشروط اعباء على المدارس الحرة ، ومنها ما أنشأته الجمعيات القبطية والمطرانيات ، سيما أن ما نشأ من تلك المدارس فى القرى والاقاليم ، تعويضا عن المدارس الالزامية ، انما نشأ بتبرعات جمعت لم تكن تكفى للحصول على المبانى الملائمه ، وقد لا تكون كافيه لتوفير مستوى التعليم المعتبر بالمدرسين ذوى الخبرة والتأهيل ، وكل ذلك مما لا يتفق مع شروط القانون للاعتراف بالمدرسة ومنحها الاعانات. واستشعر القائمون على تلك المدارس بأن القانون يعوق نشاطهم ، فتصدوا له بالهجوم . وليست المشكلة هنا موقف المدارس الحرة من الخضوع لاشراف الحكومة ، ولكن المشكلة هنا فى هذا النوع من المدارس الذى نشأ عن رغبة من القبط لتلقين

اصول ديانتهم لأبنائهم، بسبب تخلى المدارس الالزامية عن هذه المهمة ، فظهر وجه اتصال بين تلك المدارس وبين المسألة الدينية ، وهو اتصال يبدو انه ما كان يقوم لولا الخطة التى استنها التعليم الالزامى . وقد انتقدت شروط القانون ، واعتبرت قيودا على التعليم الحر ترهق مالية المدارس وقد تؤدى بها الى الافلاس . وفتح اشراف الوزارة مجال النقد لسوء التنفيذ واهمال الرقابة والتعسف فى استعمال سلطة تعطيل المدارس (٩٨) . وقد شرعت وزارة المعارف على عهد حكومة الوفد فى ١٩٣٦ ، فى تلافى بعض هذه المثالب ، اذ بدأت فى احصاء المسيحيين بمدارسها الاولية ، لتعيين من يعلم الدين المسيحى فى كل مدرسة يزيد المسيحيون من تلامذتها عن عشرة . ولكن لايبدو ان هذا الاجراء اذن له بالتمام (٩٩) .

والظاهر ان كان من اسباب عدم تمام هذا الاجراء ، ان الوفد لما تولى الحكم ١٩٣٦ ، شرعت القوى السياسية الموالية للملك والاقليات الحزبية فى الهجوم عليه ، فيما اعتبروه سياسة قبطية له . وذلك على طريقة ستجىء الاشارة اليها فى مناسبتها . وقد قيل ان ازماع وزارة الوفد تعليم المسيحية للمسيحيين فى التعليم الأولى ، الذى ظل محافظا على صورته الظاهرة واسلاميته الكامله » لهو اجازة لتعليم « الكفر » رسميا فى هذا الوسط الاسلامى « ثم هو يفترس عقائد الاطفال وميراثهم الدينى افتراسا» (٩٩ مكررا) . كما هوجم الوفد فيما اعتبر سياسة قبطية ايضا فى توزيع الاعانات المدرسية على المدارس الحرة ومحاباة المدارس القبطية (١٠٠) . ومن ذلك ماأثير بشأن الاعانة التى منحت لكلية الاقباط بالخرطوم ، رغم ان المعونة قررت لهذه الكلية منذ حكومة عبد الفتاح يحيى فى ١٩٣٤ ، واستمرت على عهدى توفيق نسيم وعلى ماهر ، ورغم ان هذه الكلية تعلم فيها القبط والمسلمون جميعا، وتمنح المجانية الفريقين على السواء كما قيل (١٠١) .

وقد شكل وزير المعارف الوفدى فى سبتمبر ١٩٣٧ لجنة لوضع برنامج تعليم الديانة المسيحية للمسيحيين فى مدارس الحكومة الابتدائية والثانوية ، ليتسنى تدريسها بطريقة منتظمة ضمن جدول الحصص العادية على غرار تدريس الديانة الاسلامية (١٠٢) . ولكن استغل هذا الامر فى سياق موجة الخصومة السياسية الحادة ضد الوفد من جانب خصومة وعلى راسهم السرأى .

وشارك فى هذه الحملة بطبيعة الحال الاخوان المسلمون . ومن الحق القول ان موقف الاخوان من مسالة التعليم الدينى لم تكن محض سلاح وجهوه ضد الوفد فى عراك الخصومة السياسية الناشئة . انما كان موقفا مبدئيا تقتضيه منهم بالضرورة طبيعة الدعوة الاسلامية ، جنبا الى جنب مع مفهوم الجامعة السياسية الاسلامية ، ومع احلال الشريعة الاسلامية محل القوانين الوضعية . وقد كتب الشيخ البنا فى صحيفة « الاخوان المسلمون » خمس مقالات نشرت فى اعداد متتابعة فى يوليو ١٩٣٥ بعنوان « فى مناهج التعليم » :

انتقد خلو المدارس من التعليم الدينى الاسلامى الا كمادة اضافية ، وقلة العناية بالتاريخ الاسلامى وباللغة العربية التى طغت عليها اللغات الاجنبية .
وتركز طلب الاخوان فى عريضة دعوا اهالى كل مركز وبلدة فى مصر الى توجيهها للملك ورجال الدولة ، تطالب بجعل القرآن والديانة الاسلامية مادة اساسية يؤدى عنها الامتحان . واستجاب لهذه الدعوة بعض من اعيان عدد محدود من المراكز والمديريات ، فقابلوا رئيس الديوان الملكى وكبير الأمناء بالسراى والامير عمر طوسون ورئيس الوزراء توفيق نسيم ورئيس الوفد مصطفى النحاس وشيخ الأزهر ووزير المعارف. وكان رأيهم ان تدريس الديانة الاسلامية لا يمتد طبعا الى التلاميذ غير المسلمين ، فلا اكراه فى الدين ، ولا يلزم غير المسلم بالامتحان فى هذه المادة (١٠٣) . وفى ١٩٣٨ وجه مكتب الارشاد مذكرة الى كل من شيخ الازهر ووزير المعارف ، ورد بها ان توحيد نظامى التعليم الدينى والمدنى فى المدارس الابتدائية والثانوية يتعين الا يكون على حساب الصبغة الاسلامية التى اتصفت بها المعاهد الازهرية والدينية ، ويتعين ان تمتد هذه الصبغة الى المدارس المدنية . كما طالب الشيخ البنا فى مذكرة وجهها الى رئيس الوزراء ، بتوحيد مناهج التعليم والتركيز على التاريخ الاسلامى والقومى والسيرة النبوية والتربية الوطنية وصبغها كلها بروح الاسلام . وقدم مشروع قانون الى البرلمان لتدريس العلوم الدينية بصورة اساسية (١٠٤) . وادى هذا الضغط الى ان وافقت لجنة المعارف بمجلس النواب على جعل التعليم الدينى مادة اساسية فى المدارس (١٠٥) . ولكن الامر وقف عند هذا الحد .

واذا كان لا تثريب على هذا الموقف من جهة عدم مساسه بأوضاع الأقلية الدينية فى مصر . فان ما يستوجب النظر هو موقف الاخوان المسلمين الذى بدا معارضا لتدريس الديانة المسيحية للمسيحيين من تلاميذ المدارس . اذ اعتبروا تعليم الديانة المسيحية للمسيحيين فى المدارس الاولية ، نوعا من النشاط التبشيرى ينطوى على خطر داهم للاسلام ، « فى المدارس الرسمية بيد الحكومة الاسلامية » واسموه تعليما للكفر وان « الخطر هائل ، والامر جد ، والحقيقة مرة ، والظرف دقيق » (١٠٦) . وذلك رغم ان تعليم ذى دين اصول ديانته لا يمت الى التبشير بسبب قريب او بعيد . على ان موقف الجماعه هذا قد وجد صداه فى مقاومة عزم الوزارة الوفدية تعميم تدريس المسيحية للمسيحيين فى مدارس الحكومة . ووجد من خطباء المساجد ومن محررى العرائض وطلبة الجامعة المصرية من ينشط فى هذه المقاومة (١٠٧) .

واثيرت نقطة تبدو ثانوية ، ولكنها شغلت من الاهمية موضعا دفع البطريرك نفسه الى توجيه خطاب الى وزير المعارف يستوضح فيه الامر . كانت المسألة تتعلق بمقرر المحفوظات فى المدارس الثانوية ، بالنسبة لما يشتمل عليه من آيات القرآن الكريم . اذ قيل بصدور منشور من الوزارة يوجب اداء امتحان المحفوظات فيما شمل من آيات القرآن الكريم وأرسل المنشور الى كلية

البنات القبطية بالعباسية : وابدى البطريرك نوع اعتراض على عدم استثناء الاقباط فى هذه المسألة ، وهم لا يتعلمون القرآن بما يتعذر معه امتحانهم فيما لم يدرسوه . واستغل الغلاة من الجانبين هـذه المسألة كموضوع للاثارة والتهيج (١٠٨) . ووجد من المعتدلين من يقترح الصيغة المناسبة ، بأن تكون النصوص الدينية الاسلامية اختيارية بالنسبة لغير المسلمين لا يلتزمون بحفظها . وكتب فخرى اسعد فى صحيفة مدير الفتاة «الضياء» ، «نحن أقلية فى بلد اسلامية ... ليس هناك من شك فى اننا يجب ان نحتفظ بتقاليدنا الدينية (القبطية) . ولكن يجب مع ذلك ان تكون فى حيز المعقول . هل بانقسامنا مع اخواننا المسلمين نجنى فائدة ... » ثم طالب بالاتحاد والتآخى لصالح الجانبين (١٠٩) .

ولكن بقيت مشكلة عدم تعليم المسيحيين ديانتهم بالمدارس الحكومية ، اسوة بتعليم المسلمين اسلامهم ، بقيت قائمة . وقد وجد لها صدى واضح فى انتخابات المجلس الملى لسنة ١٩٣٩ ، فكان من بين بنود البرامج التى تقدم بها المرشحون للانتخابات ، السعى لتعليم الدين المسيحى بالمدارس الحكومية والأهليه وبالمدارس الالزامية ، مع تعيين وعاظ مسيحيين للقيام بارشاد المرضى والمسجونين المسيحيين ، اسوة بزملائهم من المسلمين .

احداث متفرقة :

ثمة جوانب أخرى أثارت أمر التفرقة الدينية ، وهى فيما يبدو لا تشكل قضايا او مشاكل اساسية ، وانما تتعلق بأحداث تظهر وتختفى . وصلتها بموضوع هذا الفصل ، انها تتعلق بنشاط الادارة الحكومية . وكان من الصعوبة حصر هذه الاحداث على مدى سنين طويلة ، انما التقطت نماذجها فيما امكن تتبعه تفصيلا من فترات هذا التاريخ . والملاحظ انه كانت تظهر على عهد دستور صدقى ، اشارات عن حوادث اعتداءات قتل وسلب فى احد مراكز الصعيد « كانت كلها منصبة على فريق معلوم فيها دون ان يجد اصحاب الدم والمال اية عناية فى ضبط المعتدين » .. ويظهر من سياق الرواية ان ليست التفرقة الدينية هى مصدر الاعتداءات ، وان ذلك مما يجرى كثيرا فى الصعيد ، ولكن امر التفرقة الذى اثير يتعلق بتقاعس رجال البوليس والادارة فى تحقيق التهم وكشف المجرمين ، واشير الى اعتداء « رجال البوليس على المصلين فى كنيستهم وهم يصلون وجروا بعضهم جرا الى النقطة على مسيره اميال .. » (١١٠) . وانتقدت اجهزة الاداره فى مركز الاقصر عن تقصيرها وتعمدها « التفريق بين ابناء الامة وبذر بذور الشقاق بينهم .. » ، وان الفريقين (المسلمين والأقباط) قابلوا هذه المحاولات بالاحتقار والازدراء ولمسوا ما فيها من خطر على الامن « لا يتفق مع وظيفة الاداره وواجبات افرادها .. » (١١١) . وفى ١٩٣٦ اشير الى اضطراب الامن وانتشار « زوج

الرجعية » فى بعض مراكز الاقاليم ، وان مسلك بعض الموظفين يتنافى مع روح الانسانية التى لا تعرف دينا ولا مذهبا ، وقيل ذلك بمناسبة منع بوليس جرجا عرض فيلم عن حياة المسيح ، رغم انه عرض كثيرا فى غالب مدن مصر . وقيل ان مركز جرجا يسير على خطة دينية لا يعرف بها وطنيا الا اذا كان مسلما ، واوصى بوجوب التدقيق فى اختيار رجال البوليس والاداره (١١٢). كما أشير الى اختلال الأمن فى مركز الاقصر وانتشار - الاعتداءات فى الطرق العامة ، حتى بلغ الامر ضرب احد رجال النيابة العامة (وكان من المسلمين) ، واهمال رجال البولس فى تنفيذ التعليمات وحراسة الآداب العامة اذ اعتدى احد المستأجرين على مؤجره القبطى بالضرب ، وحكيت قصة اعتداء بعض « الرعاع » فى فرشوط على قبطى وسرقة حافظة نقوده واحتجاج جمعية الاقباط الارثوذكس فى البلدة على ذلك . ولم يشر فى تلك الاحداث الى نوع اتصال بينها وبين علاقة المسلمين بالقبط (١١٣) .

وفى ١٣ مارس ١٩٣٦ كتبت « المنارة المصرية » التى يصدرها القمص سرجيوس ، عما أسمته حادث اخميم ، اذ كانت الحكومة فى ١٨٩٨ منحت اقباط اخميم والطوائف الأخرى المسيحية قطعة أرض لتكون جبانة ، ثم منحتهم فى ١٩٠٠ قطعة اخرى ، واقيم سياج عليها تهدم فى ١٩٢٢ ، فلما شرع فى اعادة بنائه تعرض بعض المسلمين لهم بدعوى تبعية جزء من الارض لأحد أوقاف المسلمين ، واستمر النزاع فى هيئات التحكيم والمحاكم الشرعية والمدنية تتضارب فيه القرارات وتتهاتر الخصومات (١١٤) . وفى فبراير ١٩٣٨ اثير ان جمعا من أسرة عمدة « جهينة غرب » مركز أبو تيج هاجمت كنيسة الاقباط الارثوذكس وحاولوا هدمها وهدم المنازل المحيطة بها ، مما يملكه جماعة من الاقباط ونهبوا امتعة الكنيسة وأوانيها . وبعد يومين صححت صحيفة مصر هذا الخبر نقلا عن اسقف ابو تيج ، اذ ظهر أصل الموضوع ان ناحية جهينة بها عدة كنائس منها كنيستان للاقباط وواحدة للكاثوليك وأخرى للانجليين .. الخ ، وبها عدد من الكهنة منهم القس يس جبرائيل الذى لم يقبله باقى الكهنة شريكا لهم فى أى من الكنيستين ، فاتخذ من منزله كنيسة ، وهو منزل يقوم وسط منازل المسلمين ، فتقدمت شكاوى عن الشروع فى بناء كنيسة بغير ترخيص ، ورفضت الحكومة الترخيص وأوقف البناء ، فقدم القس جبرائيل شكوى يتهم فيها بعض الكهنة بمساعدة المسلمين على هدم جزء من الحائط ، وأظهر تحقيق البوليس ان أساس الشكوى هو النزاع القائم بين هذا القس وبين القمص اقلاديوس وغيره (١١٥). واثير على نطاق ضيق - فيما امكن تتبعه من شواهد - ما يتعلق باشهار شاب قبطى لاسلامه ، والمطالبة بمراعاة الدقة فى عملية الاحصاء العام للسكان حتى « لا تحدث اخطاء تقلل من تعداد ابنائه وما يملكون » ، والمطالبة بأن يكون للاقباط نصيب فى برامج الاذاعة اللاسلكية ، باذاعة الالحان القبطية والصلوات وخاصة صلاة العيد (١١٦) .

وفي ١٦٥٠ نشر الدكتور زغيب ميخائيل كتابا بعنوان « فرق تسد .. الوحدة الوطنية والاخلاق القومية » ، جمع فيه حوادث ونصوص مقالات عن كل ما رأى انه يصدر عن التفرقة بين المسلمين والاقباط . وصدر الكتاب بمقدمة لسلامه موسى ، اوصى فيها القبط بقراءة الكتاب ونسيانه ، وأوصى المسلمين بقراءته وحفظه في الذاكرة ، وذكر ان الاحتلال الانجليزى هو من أيد قصر بعض الوظائف على المسلمين دون القبط ، كوظائف المديرين والمأمورين ونظار المدارس ومعلمى اللغـة العربيـة ، حتى تقوم الحزازات بين عنصرى الأمة ، وان الحكومات « الديكتاتورية » هى من استبقى هذه التفرقة بعد ثورة ١٩١٩ ، لأن مصالحها واهدافهـا كانت تتفق مع مصـالح الاسـتعمار وأهدافه ، وانه لولا ذلك لاستطاع الوفد والحكم الدستورى ازالة هـذه الفوارق ، واشار الى انه فى فترات التسلط الديكتـاتورى صدرت قوانين تعمل على التفرقة ، مثل قانون التعليم الالزامى ، وحرمان القبط من وظائف المعلمين بهذه المدارس ، وهى ٣٥ الف وظيفة ، ومثل مدرسة الصيارف ، ووظائف تدريس اللغة العربيـة التى صـارت وقفا على المسـلمين رغم أنه لا ارتباط بين الدين واللغة .

أما الكتاب ذاته فقد ارجع وجود التفرقة بعد ثورة ١٩١٩ ، الى تقصير الوزارات الوفدية فى دعم الوحدة الوطنية بالاعمال الايجابية ، والى وجـود الحكومات غير الوفدية فى أغلب الاحيان ، وهى حكومات غير دستورية عملت على ارضاء الاكثرية باثارة النزاع الدينى لتحويل الانظار عن أعمالها السياسية ، والى تفشى الاغراض الشخصية والمحسوبية بحيث لم يجد بعض الرؤسـاء الا العاطفة الدينية يستغلونها لاشـباع أغراضـهم الشـخصية ، والى قيام جماعة الاخوان المسلمين وما تتخذه دستورا لها من سياسة عدائية سـافرة للاديان الأخرى. ثم عرج الكتاب الى ما يراه من مظاهر التفرقة فى كل وزارة ، منها فى وزارة المعارف منع القبط من وظائف النظار ، وتطبيق قانون التعليم الحر مما ادى الى غلق بعض المدارس أو حرمانها من الاعانات ، كالمدرسـة الانجيلية ببور سعيد ومدرسة التوفيق بالزقازيق والفرنسكان بأسـيوط . والتقصير فى تعليم الديانة للتلاميذ المسيحيين ، وتعليم الدين الاسلامى لهم من خلال مادتى اللغة العربية والتاريخ ، ومنها انه لم يتول قبطى فى الجامعة منصب المدير أو العميد أو وكيل الجامعة . وتفشى المحسوبية فى كلية الطب تعيينا للاقارب من خلال اثارة النعرة الدينيـة ، والتضييق على القبط فى البعثات التعليمية للخارج . وفى وزارة العدل حيث يشكل الاقباط الغالبية بين موظفيها . وفى وزارة الصحة والأشـغال والتموين حيث ذكر المؤلف حوادث وحالات فردية ، استدل منها على وجود التفرقة . ثم تكلم عن تحريم عرض الأفلام الدينية وعدم اذاعة الصلوات المسيحيـة . ثم تكلم عن بنـاء الكنائس .

والحاصل بالنسبة لبناء الكنائس ، انه إبان تبعية مصر للدولة العثمانية صدر خط همايونى فى فبراير ١٨٥٦ ، يوجب أن يكون انشاء الكنائس بموجب ترخيص يصدر من الدولة . وبقى الخط الهمايونى نافذا بعد العمل بدستور ١٩٢٣ طبقا للنص الذى أدخله الملك فيه والذى يوجب بقاء العمل بالعادات والنظم المرعية فى الشئون الدينية حتى يصدر قانون بتنظيمها (المادة ١٦٧) . وفى عهد العمل بدستور صدقى أصدرت وزارة الداخليه قرارات تضع القواعد المنظمة لتقديم طلبات الترخيص ببناء الكنائس وصدور هذه التراخيص ، ووضع شروطا عشرة لذلك منها ما يتعلق بملكية الارض التى تشيد عليها الكنيسة وموقع البناء فى بيئة ملائمة ، والا يكون موقعه سببا للاحتكاك بين الطوائف (١١٧) . وجرى نظام بناء الكنائس على هذا الوضع مما أعطى جهات البوليس والادارة سلطة هامة فى تقرير بناء دور العبادة والاشراف على تنفيذ هذه الشروط ، من حيث منع اقامة الشعائر الدينية بقوة البوليس اذا لم يكن ثمة ترخيص سابق بانشاء الكنيسة ، ومضى الأمر على هذه الوتيرة، فلا يجوز بناء كنيسة الا بترخيص تصدره وزارة الداخلية ، ولا يجوز اقامة الشعائر الدينية فى مكان غير الكنيسة المرخص بها (١١٨) . مما أثار السخط فى هذا الشأن . وفى ١٩٥٢ أصدر الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة حكما هاما كان من شأنه أن يخفف كثيرا من هذا القيد ، أصدره معتمدا على ما تضمنه الدستور ذاته من كفالة الحرية فى اقامة الشعائر الدينية ، اذ فرق بين الاجتماع فى مكان ما للصلاة ، وهو اجتماع دينى محض يكفل الدستور حمايته وحرية ممارسة الشعائر الدينية فيه بغير قيد ، مادام ليس ثمة ما يخل بالنظام العام والآداب ، فرق بين هذا الأمر وبين تغيير صفة هذا المكان من ملك خاص الى ملك عام مخصص للعبادة ، اذ يتعين لشرعية هذا التغيير والتخصيص أن تلتزم شروط الخط الهمايونى. وعلى وفق تلك التفرقة قضى الغاء قرار كانت أصدرته وزارة الداخلية بوقف اقامة الشعائر الدينيه والاجتماعات الدينية فى مكان خصصه مالكه لذلك (١١٩) . على أن هذا القيد استمر من أسباب اثارة السخط بين جماهير من القبط .

من عوامل التفرقة :

لما أثير الحديث عن اضطهاد الموظفين الاقباط فى ١٩٢٨ ، كتب محام من بنى سويف . « ٣ ... — هل علم صاحب جريدة مصر من أصحاب المهن الكبرى والصغرى الحرة من الاقباط ، ان الشعب يميز بين مسلم وقبطى ، وهل حدثه طبيب او محام .. بأن المسلمين قاطعوا الاقباط — لا سمح الله — أو فضلوا عليهم زملاءهم المسلمين . ٤ — ما الذى يعلمه حضرته من عامة الشعب فى علاقاتهم التجارية والزراعية فيما بينهم وبين اخوانهم المسلمين، وهل اشتم من احد وجود أثر ولو ضئيل للنعرة الدينية . الا ان شيئا مما

أسائل عنه لم يقع مطلقا ولازال الشعب المصرى كتلة واحدة ... » (١٩٢٠) نة
ولا يعلم أن نائبا آخر عرج الى هذه النواحى من النشاط الاجتماعى العام ،
ولعل السبب أنها لم تكن محلا لانكار ، ومن ثم لم تصرمحلا لاثبات. والحاصل انه لا تلاحظ تفرقة دينية فى أمر يتعلق بالعلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية بين الاهالى . ولم يمكن التقاط مشكلة أثيرت أو حادث ورد ، فى هذا الجانب من «العلاقات الاهلية» أى العلاقات الفردية والجماعية فى غير المجال الوظيفى والحكومى . وقد ظهر من قبل أن ما ذكرته « صحيفة مصر » عن حوادث الاعتداءات فى واحد أو أكثر من مراكز الصعيد ، انما ذكرته لا من حيث كونه يحمل معنى الكراهية او الخصومة الطائفية ، ولكن من جهة نشاط أجهزة الادارة واهمالها تحقيق الحادث . ولا يعرف تقاطع مصدره الدين الا فى العلاقات الزوجية لأنها ذات اتصال بالحل والتحريم فى الديانتين . ولا يكاد يعرف فى مجال انشاء الجمعيات ونشاطها تفرقة أساسها الدين ، الا بالنسبة للجمعيات الدينية . وفى المدارس التى انشأتها الجمعيات القبطية لم يكن فى الغالب يحظر على المسلمين الالتحاق بها ، وذلك باستثناء الحظر المتبادل فى المعاهد الدينية للجانبين . وفى المجال الاقتصادى لا يعرف ان أرباب عمل رفضوا استصناع عمال لاختلافهم معهم فى الدين ، ولا أن تجارا ومنتجين أو مستهلكين تقاطعوا فى التعامل لهذا السبب ، ولا أن حرفيين أو مهنيين انحصر تعاملهم مع عملاء من دينهم ، ولا أن أمرا من هذا حكم العلاقات المتبادلة بين الفلاحين ملاكا ومستأجرين وعمالا زراعيين . كما لا يعرف أن تمييزا اقتصاديا سببه الدين ظهر فى التعامل ، ولا أن تفرقة فى الأجور تمت أساسها الدين. ولا أن تشكيلا نقابيا أو مهنيا أو حرفيا أو اتحادا لتجار أو صناع ميز بين أعضائه أو جمهوره على أساس من الدين وتلاحظ اهمية هذا الوضع عند مقارنته بالمشاكل الطائفية ومشاكل الاقليات فى مجتمعات عديدة ، مما يولد مشاعر جماهيرية من الازدراء أو الكراهية المتبادلة ، ومما يتخذ شكل المقاطعة فى التعامل تصل حتى الى الفنادق والمطاعم وعربات النقل وأحياء السكنى ، أو يولد تمييزا اقتصاديا فى الأجور والخدمات وغيرها .

وينبغى التنبيه الى أن ثمة احتمالا غير مستبعد ، بأن تكون حالة من حالات التمييز وجدت أو تشابك وجودها مع الأوضاع الاجتماعية الاسرية ، سيما فى بعض نواحى الصعيد . ولكن ما يراد قوله هنا ، انه لم يمكن التقاط أمر كهذا من الشواهد المتاحة ، وانه ان وجد فلا يشكل مشكلة عامة ولا أمرا شغل رأيا عاما أو جماعة . لذلك يمكن القول بأن مظاهر التفرقة قاصرة فى الأساس على الادارة الحكومية ، من حيث التمييز فى بعض الوظائف ، ومن حيث النشاط الحكومى فى بعض المجالات المحددة كتعليم الديانة وتراخيص الكنائس . وهذا المجال هو ما ثارت بشأنه كل المشكلة . ومن المفهوم ان للادارة الحكومية أهميتها البالغة ، تكوينا ونشاطا ، وان هذه الأهمية تزداد وضوحا وأثرا فى مصر ، والتوظف فى مصر هو المجال الرئيسى لعماله المتعلمين

المهنيين، والادارة الحكومية فى مصر تشغل قوة سياسية واقتصادية بالغة ، ولها أثرها الكبير فى مجالى الحياة العامة والخاصة . وهذا مما يبرر الاهتمام المركز بمسألة التوظف . والمقصود فقط هو تحديد وايضاح النطاق الفعلى لما يثور بشأنه امر التفرقة ، من غير أن يتداخل أو يطغى على نطاق آخر من مجالات النشاط الاجتماعى المتعددة . والمقصود أيضا استخلاص النتيجة التى يكشف عنها هذا التحديد ، فحيث تتعامل الجماهير افرادا وجماعات مع بعضهم البعض فى مجالات النشاط الاجتماعى والاقتصادى لا تكاد تثور مشكلة . وهذا مما ساعد على البناء السريع للجامعة الوطنية السياسية ، سيما خلال ثورة ١٩١٩ . والظاهر ان هذه الثورة لم تنشىء الجامعة الوطنية بقدر ما اكتشفتها اكتشافا وخلصتها من الشوائب . وهذا ايضا مما ساعد الوفد بنشاطه السياسى الواعى فى أن يخلص معاركه الانتخابية وهيئاته البرلمانية من شوائب التفرقة الدينية ، وقبل ذلك أن يخلص نفسه كمؤسسة سياسية من هذه الشوائب . وكان نجاحه فى هذا النشاط أكثر حسما مما نجح فيه فى تخليص الادارة الحكومية من شوائبها ، لأنه كان يعمل هنا فى مجال شعبى خالص . ويمكن القول عن نظمنا السياسية ومؤسساتها عبر التاريخ الحديث ، انه حيث كان للمبادرة الشعبية أثرها الفعال فى نشاط الدولة أو النشاط الاجتماعى العام ، انتفى التفريق أو كاد ، ولو استدعى جهدا لكان جهدا قليلا مؤثرا . وحيث كان لمبادرات الادارة — الحكومية أثرها الحاسم أو هيمنتها الواسعة ، التوى بالسالكين السبيل .

ومن أهم مصادر التفرقة فى الادارة الحكومية ، سلطة السراى وخاصة على الجيش والبوليس ، وأثرها البعيد فى وظائف الادارة العليا . وهى سلطة تفسر وجود التفرقة فى هذه المجالات . أما سبب انتهاج السراى هذه السياسة ، فمنه ان الأسرة المالكة المصرية ذات أصول تركية ، وهى تنتمى اجتماعيا فى مصر الى فئة ارستقراطية من الوافدين المتمصرين ، وسمة هذه الفئة التركيز على الرباط الدينى الاسلامى باعتباره الرباط الوحيد الجامع بينها وبين غالبية الشعب المحكوم . وقد تولت الحكم ومارسته قرنا من الزمان فى النطاق الشرعى للدولة العثمانية ، التى قامت شرعيتها السياسية على أساس فكرة الخلافة الاسلامية كجامعة سياسية للشعوب المحكومة ، فاستقر للأسرة المالكة المصرية تقاليد الاستناد الى هذا المفهوم . هذا فضلا عما سبقت الاشارة اليه من ان السراى لا تجد سندا شرعيا للحكم الفردى المطلق غير ما علق بالدين من أفكار سياسية ترسبت فى القرون الوسطى ، والدين ليس دينا عاما مجردا ، وهى لا تستخدم دعما لسلطاتها فكرة عامة من ديانة جامعة ، انما تركز على دين الأكثرية ودينها ، وبغير ما ترى السراى أنه رباط دينى ، تفقد أيا من أسباب الوصل بينها وبين المحكومين ، مادامت عقائد الجماهير السياسية صارت الى المفاهيم الوطنية والديمقراطية تنكر بها سلطة السراى وتجحدها . واذ نشأ الوفد يناوىء سلطة الملك ويقوم على أساس من الجامعة

الوطنية ، فقد صار من الطبيعي ان يحـاول الملك هدم هـذه الجـامعة التى اجتمعت عليه وعلى الاحتلال ». وبقدر ما كان للملك من سلطان على اداة الحكم، بقدر ما وجدت التفرقة الدينية للدعم نفوذه وضرب الوفد . وكان مسلك السراى فى التمييز ضد القبط ، سلاحا سياسيا صرفا ، لم يصدر عن وازع الدين ذاته أو ورع فى مآزرة الاخوة الاسلاميه ، فقد عرفت السراى قدرا غير قليل من الموظفين الاجانب وهم مسيحيون وكانوا من صفوة خلصاء الملك فى غير الديوان الملكى ».

ومن مصادر التفرقة فيما قامت فيه ، ما أسفرت عنه عملية من التطور التاريخية لم تكتمل ، فى مؤسسات الدولة ، فلم تكن المؤسسات القديمة باقية كلها ولا كانت قد فنيت وحل الجديد محلها كلها . والمشكلة أن التطور فى مصر فى بعض المجالات أسفر عن ازدواج فى المؤسسات فلم تطور المؤسسات التقليدية لتصير جديدة ولا استبدل بها الجديد ، ولكن قامت المؤسسات الجديدة بجانب القديم وترك للزمن وللتدرج أن يغذى الجديد النامى وان يضمحل معه القديم . فظل المجتمع يفرز القديم والجديد جنبا الى جنب يتصارعان ويتشابكان ، وتمثل ذلك أكثر ما تمثل فى القضاء والتعليم ، واليه اساسا ترتد أسباب التفرقة فى هذين المجالين من حيث التعليم وامكانيات التوظف ومجالاته ». وقد عجب سلامة موسى مثلا من اقتصار وظائف تعليم اللغة العربية على المسلمين ، ورأى فى ذلك خلطا بين الدين واللغة ، ورأى فى هذا الخلط خطرا على المفهوم القومى . ولكن يظهر ان المسألة لم تكن ناشئة عن عوار شاب مفهوم الجامعة الوطنية ، انما نشأت فى الأساس عن الصراع حول مجالات التوظف بالنسبة لخريجى المعاهد الدينية على ما سترد الاشارة فى فصل لاحق .

ومن مصادر التفرقة أيضا فيما قامت فيه ، قيام المنافسة على الوظائف ، فى ظروف يحمل فيها المجتمع ، وتحمل الادارة الحكومية عنه ، آثار العلاقات الاجتماعية الشخصية ، على ما سلفت الاشارة فى بدايات هذا الفصل . واذا كان ثمة مجالات وظيفية شبه مغلقة على المسلمين كتدريس اللغة العربية ــ فقد كان هناك مجالات وظيفية شبه مغلقة على الاقباط كالصيارف ، واخرى كان للاقباط فيها الغلبة كمصلحتى البريد والسكة الحديد . وكان جهد بناة الديمقراطية وبناة الادارة الحكومية الحديثة ، ألا يؤثر الدين فى شروط الاختيار فى كل مجال ، وكان ذلك يجد مقاومة المصالح الذاتية أو المهنية . وقد ترد الاشارة الى التنافس والتباغض الذى شب بين دار العلوم وكلية اللغة العربية بالأزهر ، وكلهم مسلمون . ولكن المنافسة بلغت بينهم مبلغ التظاهر والاضراب ، فلم يكن الدين ولا التمييز الدينى هو الأساس ، وبالمثل تلحظ المقاومة فى مجال الصيرفة دفاعا عن المصالح المهنية على ما يظهر من ردود فعل صحيفة مصر . كل ذلك نشأ لأسباب تاريخية ، ثم عملت المصالح الذاتية على محاولة تأكيد استمراره . وكان له ما يتصور

أن يكون من ردود الفعل المتبادلة وما يتولد عنها من سوء التأويل .. واذا كان عرف تمييز جد محدود ضد القبط فى بعض المجالات الوظيفية ، فقد صاحب رد الفعل لهذا الأمر ، قدر من الحساسية من جانب المدافعين عن مصالح القبط ومطالبهم . وهى حساسية بلغت أحيانا حد الافراط فى تأويل الاحداث تأويلا طائفيا بغير مستند ظاهر من منطق أو واقع ، وذلك على ما يلحظ فى بعض ما كانت تنشره « صحيفة مصر » وما ركزه كتاب « فرق تسد » ...

المراجع

(١) — Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, p. 333-336, 342-345.

(٢) — From Max Weber, Essays in Sociology, edited by H.H. Gerth, C. Wright Mills. p. 196-339.

(٣) — W. Hardy Wickwar, Modernization of Administration in the Near East, p. 138-139.

(٤) — Morroe Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt, p. 126... etc.

(٥) نقلا عن M. Berger المرجع السابق P. 9.

(٦) M. Burger, op. cit., p. 16-18.

(٧) M. Berger, op. cit., p. 16-18. 114-118.

(٨) M. Berger, op. cit., p. 37-47.

(٩) M. Berger, op. cit., p. 58-59.

(١٠) M. Berger, op. cit., p. 147-148.

(١١) M. Berger, op. cit., p. 124-128

(١٢) M. Berger, op. cit., p. 85,

(١٣) M. Berger, op. cit., p 59, 114-115. 124.

(١٤) على هامش السياسة • الدكتور حافظ عفيفى ص ١٣٤ ، ١٣٧ •

(١٥) مبادىء فى السياسة المصرية • محمد على علوية ص ١٣٤ ١٤١ ، ١٤٣ ـ ١٤٤ ••

(١٦) عيوب الحكم فى مصر • حسن الجداوى ص ٩٧ •• الخ •

(١٧) الأداة الحكومية • ابراهيم مدكور ومريت غالى ص ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ •

(١٨) M. Berger, op. cit., p. 30.

(١٩) دستور ١٢٩٣ ، صراع حول السلطة • طارق البشرى • مجلة الطليعة أغسطس ١٩٧٢

(٢٠) M. Berger, op. cit., p. 13, 33.

(٢١) Harold Lasky, A Grammar of Politics, p. 397-398.

(٢٢) محمد على علويه • المرجع السابق ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ، ١٤٠ •

(٢٣) M. Berger, op. cit., p. 33.

(٢٤) يهود البلاد العربية • دراسات فلسطينية (٨٢) • دكتور على ابراهيم عبده وخيرية قاسمية • ص ١٧٦ ـ ١٧٧ •

(٢٥) صحيفة المنارة المصرية ١٤ فبراير ١٦٢٦ •

(٢٦) صحيفة المنارة المصرية ١٤ فبراير ١٦٢٦ •

(٢٧) فرق .. تسد ، الوحدة الوطنية .. والأخلاق القومية .. الدكتور وغيب ميخائيل ص ١٣ ، اذ ذكر المؤلف ان سعد زغلول هو أول وزير للمعارف أقدم على تعيين نظار من الاقباط للمدارس الأميرية .

(٢٨) صحيفة مصر ١٥ يناير ١٩٢٨ .

(٢٩) حوليات مصر السياسية . أحمد شفيق . الحولية الرابعة ١٩٢٧ ص ٥١٣ ـ ٥١٤ ، ٥٩٢ ـ الحولية الخامسة ١٩٢٨ ص ٨٨ .

(٣٠) الادارة العامة وتنظيمها . الدكتــور عثمان خليل عثمان . الطبعة الثانية . ١٩٤٧ ، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٣١) صحيفة مصر ١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٣٤ .

(٣٢) صحيفة مصر ١٦ ، ٢٩ نوفمبر ، ١٩٣٧ ، صحيفة المنارة المصرية ٢١ فبراير ١٩٣٦ .

(٣٣) صحيفة مصر ١٦ نوفمبر ١٩٣٧ .

(٣٤) صحيفة مصر ٧ فبراير ١٩٢٨ .

(٣٥) M. Berger, op. cit., p. 63-66.

(٣٦) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, p. 77, 105.

(٣٧) Lord Lloyd, op. cit., p. 105.

(٣٨) حوليات مصر السياسية أحمد شفيق . الحولية الثانية ١٩٢٥ ، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩ .

(٣٩) صحيفة مصر ١٣ نوفمبر ١٩٢٣ .

(٤٠) حوليات مصر السياسية . احمد شفيق . الحولية الرابعة ١٩٢٧ ص ٢٧ ـ ٢٨٠ ، ٨٥ ٨٦

(٤١) حوليات مصر السياسية . أحمد شفيق . الحولية الرابعة ١٩٢٧ ص ٨٦ .

(٤٢) الصحف اليومية ١٠ ـ ١٣ نوفمبر ١٩٢٣ وخاصة صحيفة مصر .

(٤٣) صحيفة مصر ١٥ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٣ .

(٤٤) صحيفة مصر ١٤ نوفمبر ١٩٢٣ .

(٤٥) صحيفة مصر ١٩ ، ٢٧ ، ٣٠ نوفمبر ، ٦ ديسمبر ١٩٢٣ .

(٤٦) صحيفة مصر ٢٢ ديسمبر ١٩٢٣ .

(٤٧) صحيفة الأهرام ٢٥ يناير ١٩٢٨ ، صحيفة البلاغ ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير ١٩٢٨ . وقد أكد هذه الأرقام محمد محمود باشا وزير المالية في بيان القاه بمجلس النواب في ٣١ يناير ١٩٢٨ ونشر بالأهرام في لليوم لتالي .

(٤٨) صحيفة البلاغ ٧ فبراير ١٩٢٨

(٤٩) يلاحظ أن مجلد صـحيفة مصر بـدار الكتب ، الخاص بالفترة من يناير الى مارس ١٩٢٨ ، سقطت منه أعداد يناير كلها ، رغم أن الصحيفة كانت تصدر حسبما يظهر من اشارات الصحف الأخرى . والاعداد الموجودة بهذا المجلد تبدأ من ٢ فبراير ، ثم سقط من المجلد أيضا الاعداد من ٨ ـ ١٣ فبراير . وقد أمكن رصد كثير مما أثارته الصحيفة في الأعداد غير الموجودة من تعليقات الصحف الأخرى .

(٥٠) صحيفة مصر ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٢٨

(٥١) صحيفة مصر ٢ ـ ٤ فبراير ١٩٢٨

(٥٢) صحيفة مصر ٦ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٣) صحيفة مصر ٨ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٤) صحيفة مصر ٧ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٥) صحيفة مصر ٢ ، ٨ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٦) صحيفتي مصر ، كوكب الشرق ١٩ ، ٢٠ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٧) حوليات مصر السياسية . أحمد شفيق . الحولية الخامسة ١٩٢٨ ص ٨٦ .

(٥٨) صحيفة كوكب الشرق ٢٨ يناير ١٩٢٨

(٥٩) نقلا عن صحيفة البلاغ ١٠ فبراير ١٩٢٨ ، من مقال لعباس محمود العقاد .

(٦٠) صحيفة كوكب الشرق ١٩ يناير ١٩٢٨ .

(٦١) صحيفة كوكب الشرق ١ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٦ فبراير ١٩٢٨ .

(٦٢) صحيفة البلاغ ٢٦ ، ٢٩ يناير ١٩٢٨ .

(٦٣) صحيفة البلاغ ٣١ يناير ، ٢ فبراير ١٩٢٨ ، مقال لزكي عبد السيد بعدد الصحيفة نفسها ٧ فبراير ١٩٢٨ .

(٦٤) صحيفة البلاغ ١٠ فبراير ١٩٢٨ .

(٦٥) صحيفة كوكب الشرقا ٣١ يناير ١٩٢٨ ، صحيفتي الأهرام ٦ فبراير والبلاغ ٧ فبراير ٩١٢٨ وفيهما نص حديث مكرم عبيد وقد هاجمت صحيفة مصر مكرم عبيد بالعدد ٧ فبراير ، ووردت مقال سنيوت حنا بصحيفة البلاغ ١٣ فبراير ١٢٩٨ ، ويلاحظ أن سينوت أعطى لمقاله رقم (٣٤) وهو رقم مسلسل لكل ما كتب تحت عنوان « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » منذ ثورة ١٩١٩ . يرجع أيضا الى صحيفة البلاغ ٣٠ يناير ١٩٢٨ .

(٦٦) صحيفة روز اليوسف نقلا عن صحيفة مصر ٦ فبراير ١٩٢٨ .

(٦٧) صحيفة البلاغ ٢١ فبراير ١٩٢٨ ، صحيفة كوكب الشرق ٢٢ فبراير ١٩٢٨ .

(٦٨) صحيفة مصر ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٨ . وذكرت كوكب الشرق في ١٨ فبراير ١٩٢٨ تعليقا على الكلمات التي ألقاها موظفون أقباط في حفل تكريم محمود الفلكي أنهم ينكرون دعوى الظلم أو الاضطهاد .

(٦٩) صحيفة مصر أول مارس ١٩٢٨ .

(٧٠) صحيفة مصر ٢٩ فبراير ، ٢ ، ٥ ، ١٤ مارس ١٩٢٨ .

(٧١) صحيفة مصر ٢٨ فبراير ١٩٢٨ .

(٧٢) صحيفة مصر ٦ يناير ١٩٣٠ .

(٧٣) صحيفة مصر ١٣ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير ، ٦ فبراير ١٩٣٠ .

(٧٤) صحيفة مصر ١٤ يناير ١٩٣٠ .

(٧٥) صحيفة مصر ١٨ يناير ١٩٣٠ .

(٧٦) صحيفة مصر ١٦ نوفمبر ١٩٢٣ ، ٢٧ فبراير ١٩٣٠ .

(٧٧) كتاب التعليمات لمصلحة الأموال المقررة ١٩٣٠ (طبع ١٩٢٩) مادة ٢٨٦ ، صحيفة مصر ٢٧ فبراير ١٩٣٠ .

(٧٨) صحيفة مصر ٧ مارس ١٩٣٠ .

(٧٩) كتاب التعليمات ، المرجع السابق مادة ٣١٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ . صحيفة مصر ٢٧ فبراير ، ١٢ مارس ١٩٣٠ .

(٨٠) صحيفة مصر ٢٥ يناير ، ٢١ مارس ١٩٣٠ .

(٨١) صحيفة مصر ١٠ يناير ١٩٣٠ مقال بتوقيع قانوني وفدي . صحيفة مصر ٢٧ فبراير ١٩٣٠

(٨٢) صحيفة مصر ١٦ ، ٢١ مارس ١٩٣٠ ٠
(٨٢) صحيفة مصر ٦ ، ٧ مارس ١٩٣٠ وغيرها من الاعداد اللاحقة ٠
(٨٣ مكرر) صحيفة الضيـــاء ٣ يناير ١٩٣٧ ٠ صـــحيفة البـــلاغ ١٧ فبراير ١٩٣٨ ٠ صحيفة مصر ١٧ ديسمبر ١٩٣٧ ٠
(٨٤) صحيفة مصر ٢٧ فبراير ١٩٢٨ ، ١٦ ديسمبر ١٩٢٩ ٠
(٨٥) صحيفة مصر ١٦ ديسمبر ١٩٢٩ ٠
(٨٦) القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ المواد ٩ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ ، القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ المواد ١١ ، ٢١ ، ٢٨ ٠
(٨٧) القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٢ ، القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ المواد ٨ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٣ ٠
(٨٨) على هامش السياسة ، حافظ عفيفى ص ٦٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ٠
(٨٩) صحيفة مصر ٢٧ فبراير ١٩٢٨ ٠
(٩٠) صحيفة مصر ٢٣ فبراير ، ٨ مارس ١٩٢٨ ٠
(٩١) القانون ٤٦ لسنة ١٩٣٩ المادة ١١ ٠
(٩٢) مبادىء فى السياسة المصرية ، محمد على علوبة ص ١٧٨ ٠
(٩٣) صحيفة مصر ٥ ، ٨ ، ٢٦ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٣٤ ٠
(٩٤) صحيفة مصر ١٦ أكتوبر ١٩٣٤ ٠
(٩٥) صحيفة مصر ١٤ أكتوبر ١٩٣٧ ٠
(٩٦) صحيفة مصر ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ مقال لسلامة موسى ٠
(٩٧) حافظ عفيفى ، المرجع السابق ص ٩٠
(٩٨) صحيفة مصر أو ، ٢١ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٤ ، ١٤ يولية ، أول ســـبتمبر ١٩٣٦ ٠
(٩٩ ، ٩٩ مكرر) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١٢ ربيع أول سنة ١٣٥٥ (٢ يونية ١٣٦) ٠
(١٠٠) صحيفة مصر ١٢ أكتوبر ١٩٣٧ ٠
(١٠١) صحيفة مصر ١١ يولية ١٩٣٦ ، ٣ نوفمبر ١٩٣٧ ٠
(١٠٢) صحيفة البلاغ ٢١ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٧ ٠
(١٠٣) صحيفة الاخوان المسلمون ، ١٠ سبتمبر ١٩٣٥ ٠
(١٠٤) صحيفة النذير ، ١٤ ، ٢١ ربيع الثانى ١٣٥٧ ٠
(١٠٥) صحيفة النذير ، ٨ جمادى الأولى ١٣٥٨ ٠
(١٠٦) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١٢ ربيع أول ١٣٥٥ ، (٢ يونية ١٩٣٦) ٠
(١٠٧) صحيفة مصر ٣٠ اكتوبر ١٩٣٧ ، مقال لســـلامة موسى ، ٤ نوفمبر ١٩٣٧ مقال بامضاء ابراهيم محمد بيازيد ٠
(١٠٨ ، ١٠٩) صحيفة الضياء ٣ ، ١٠ ، ١٤ فبراير ١٩٣٧ ٠ خاصة مقالات عبد الحميد حمدى ٠ صحيفة مصر ٦ فبراير ١٩٣٧ ٠
(١١٠) صحيفة مصر ١٥ ديسمبر ١٩٣٤ ٠
(١١١) صحيفة مصر ٢ أكتوبر ١٩٣٤ ٠
(١١٢) صحيفة مصر ٤ يولية ، ١٠ أغسطس ١٩٣٦ ؛

حيفة مصر ٢٣ ، ٢٧ يولية ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ أغسطس ، ٢ ، ٧ سـبتمبر
١٤ أكتوبر ١٩٣٧ · وبالنسبة لموضوع فرشوط فهو أن مستأجرا يستأجر قطعة
لخواجة عبد الملاك وانه اعتدى بالضرب على هذا المالك ، صحيفة مصر ١٣ أغسطس

جع أيضا صحيفة مصر ١٦ يولية ١٩٣٦ ·

حيفة مصر ١٩ ، ٢١ فبراير ١٩٣٨ ·

يفة مصر ٢ نوفمبر ١٩٣٤ ، ٢١ يولية ١٩٣٦ ، ١٧ مارس ·

موعة أحكام محكمة القضاء الادارى ، السنة السابعة ص ١٥٨٤ ، حيثيات الحكم
٢٥١ المحكوم فيها بجلسة ١٦ يونية سنة ١٩٥٣ ·

وعة فتاوى قسم الرأى بمجلس الدولة · السنوات الثلاث الأولى ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ ،
ـه ١٨٦ ·

موعة أحكام محكمة القضاء الادارى ، السنة السابعة ص ١٤٧ ، حيثيات الحكم
٦١٥ المحكوم فيها بجلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ ·

ليواقيم غريال ، صحيفة البلاغ ٢٩ يناير ١٩٢٨ ·

الملك والخلافة الإسلامية

الملك والخلافة الاسلامية

أقبل عام ١٩٢٤ على مصر بدستور جديد يحد من سلطات الملك واستبداده ، وبانتخابات جديدة انتصر فيها الوفد حزب الحركة الديمقراطية الوطنية وحزب ثورة ١٩١٩ ، وبمجلس نواب ديمقراطى يشارك فى السلطة ، وبوزارة جديدة كونها وفقا للدستور حزب الثورة . وبدأ فى الافق أن القبضة الاستبدادية للحكم الفردى آذنة بالارتخاء ، وأن الحكم المطلق الذى يستمد أصوله من العصور الوسطى آذن بالانحسار لصالح المؤسسات الديمقراطيه المتصلة بالشعب . وأن جذور الدولة الوطنية التى تعهدتها ثورة ١٩١٩ آخذة فى الرسوخ باعتبارها الأمر الاساسى اللازم لدعم النظام الديمقراطى . ولم تكن الهزيمة والنصر هنا أمرا حاسما بقدر ماكان ارهاصا باستمرار المعركة السياسية لتحاول قوى الاستبداد استرداد سلطانها المهدد .

وفى خضم هذا الصراع وردت الاخبار بأن مصطفى كمال اتاتورك قد الغى الخلافة الاسلامية فى تركيا . وعلى الفور فرضت مسألة الخلافة نفسها على الحياة السياسية المصرية . كان الكماليون قد عزلوا سلطان تركيا محمد وحيد الدين وفصلوا الدين عن الدولة وأعلنوا تأسيس الجمهورية ، وولى الخلافة ولى العهد عبد المجيد كخليفة مجرد من السلطة الزمنية يقيم فى الاستانة ، مع نقل عاصمة الحكم الى انقرة مركز حركة مصطفى كمال . ثم استشعر الكماليون انه حتى مع تجريد الخلافة من السلطة الزمنية فان بقاءها يشكل مركزا للتآمر ضدهم ، فالغوا الخلافة جملة فى ٣ مارس ١٩٢٤ ، مع نفى الخليفة المخلوع واسرته تخلصا من مكمن للخطر يتهدد ثورتهم .

واهم مايلاحظ فى هذا الأمر فى سياق التاريخ المصرى ، أن مسألة الخلافة الاسلامية لم تكن تعنى لدى المصريين سلطة زمنية محددة ولا نفوذا سياسيا مباشرا . وفى العصر الوسيط استقلت مصر كثيرا من الناحية السياسية عن

الخلافة العباسية . حدث ذلك ايام الطولونيين ومن خلفهم من الدول . فلما انهارت الخلافة العباسية . وكان ذلك فى بداية الحكم المملوكى لمصر ، نقب الظاهر بيبرس عن واحد من سلالة العباسيين نصبه خليفة فى مصر ، وبقى الخليفة بمصر على عهد دولتى المماليك اقرب الى الرسوم والزخارف التى تحيط عرش السلطان المملوكى دون أن يكون للخلافة اية سلطة سياسية فعلية (١) . ثم التامت السلطة السياسية مع الخلافة على عهد العثمانيين حتى تولى محمد على حكم مصر فى أوائل القرن التاسع عشر ، فانفصلت مصر عمليا فى حكمها الداخلى عن دولة الخلافة . ولم يعد العثمانيون ودولتهم قابضين مباشرة على أعنة السلطة المصرية ، سياسة وتنظيما لأوضاع المجتمع المصرى . بل ان النفوذ السياسى الذى مارسته الدول الأوروبية وأثرت به على تطور الأوضاع المصرية كان يفوق أثر العثمانيين . ومؤدى هذا أن مصر وان بقيت تابعة لدولة الخلافة من حيث الشكل ، فلم تكن محكومة حكما مباشرا ولا خاضعة خضوعا مباشرا للسلطة السياسية للخليفة . وأن الولاء للخلافة الاسلامية فى مصر كان ولاء دينيا شبه مفرغ من الارتباط السياسى بها . وفرمان تعيين ولاة مصر وخديويها كان أقرب الى الشروط الشكلية . فلما احتل الانجليز مصر زاد الانفصال السياسى عن دولة الخلافة . وعرفت الحياة السياسية فى مصر مع بداية القرن العشرين ، تيار حزب الأمة الذى ينادى بالاستقلال عن تركيا ، كما عرفت تيار الحزب الوطنى الذى يستمسك بالعلاقة بها ، لا ايمانا بالولاء السياسى لدولة الخلافة بقدر ماهو محاولة للاستفادة من هذه العلاقة الشكلية للضغط اجلاء للاحتلال البريطانى . فلما فصلت مصر عن دولة الخلافة وأعلنت الحماية البريطانية عليها ، تركز أهم سخط المصريين فى الحماية المفروضة لا فى الانفصال الحادث ، ثم هبت ثورة ١٩١٩ كحركة للاستقلال الوطنى تنبنى على أساس الجامعة الوطنية لا الجامعة الدينية .

لذلك لم يبد جمهور المصريين معارضة ما عند خلع السلطان محمد وحيد الدين واعلن فصل الدين عن الدولة فى تركيا ، وتجريد الخلافة من سلطانها الزمنى . يذكر الدكتور محمد حسين أن كثرة الناس فى مصر أيدت مصطفى كمال فى هذه الخطوة ، ورجت من ورائه الخير للمسلمين واستبشرت بظهور الجمهورية هناك (٢) . واستمرت نغمات الاعجاب تصدح فى الساحة المصرية بمصطفى كمال ؛ لما حقق من انتصارات ضد الغزو الغربى ولخلعه محمد وحيد الدين الذى احتمى بالانجليز . فلما فر الى مصر شيخ الاسلام التركى مصطفى صبرى وهاجم الكماليين ، انبرى الكثيرون مهاجمين له انتصارا للكماليين هجوما «تجاوز فى كثير من الأحيان كل حدود الأدب»(٣) . ومن الجدير بالذكر أن شيخا سلفيا كالشيخ محمد شاكر كتب فى «الاهرام» فى ٥ دسمبر ١٩٢٢ ينتصر للكماليين الذين أعزوا الاسلام ، ويؤيد تجريد الخليفة من السلطة ، لأنه لايمكن الرضاء بأن يظل العالم الاسلامى مرهونا بارادة

فرد ، ولأن الخليفة لايعدو أن يكون مظهرا لارادة العالم الاسلامى كله لا منبعا لها .

لم تكن مسألة ابقاء السلطة السياسية فى يد الخليفة محل اهتمام المصريين . بل على العكس رحب جمهورهم بتجريده منها ، وكان غالب رجال الدين من بين المرحبين بذلك . أنما الأمر الذى اهتز له الوجدان الدينى فى مصر ، هو الغاء الخلافة ذاتها كمنصب دينى أو كرمز لتجمع الافطار الاسلامية . والذى يبدو من مطالعة الآثار المكتوبة عما أحدثة الغاء الخلافة وقتها من ردود الفعل ، أن غالبية هذه الردود كانت تتعلق بالخلافة كمركز دينى ومرلز لتجمع الشعوب ،مما لم يثر بشأنه جديا أمر السلطة السياسية فأمين الرافعى يهاجم طرد الخليفة كأمر يتعارض مع معانى الاخلاق والانسانية ، ومحمد البتانونى يقول أن الخلافة ليست ملكا للاتراك وحدهم حتى يلغونها وحدهم لانها خلافة المسلمين (٤) . وهذا احتجاج لايصدر الا عمن ينظر للخلافة كرابطة دينية فحسب لا تتعلق بسلطة الدولة ، وهو احتجاج يفصل بينالخلافة الواحدة وبين التعدد الحاصل للوحدات السياسية للبلدان التى تدين شعوبها بالاسلام . وصحيفة الاهرام التى أبدت فصل الخلافة عن سلطة الدولة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٢ ، نعت الغاء الخلافة فى ٤ ، ٨ مارس ١٩٢٤ وهاجمت هذه الخطوة الاخيرة . ولم يظهر وجه للتناقض بين الموقفين . وكذلك كان الشأن فيما ملأ الصحافة من كتابات رجال الدين وغيرهم(٥). وصحيفة «النظام» التى شنت أعنف هجوم على الغاء الخلافة ، كانت تستند فى هجومها على انه يكفى تجريد الخلافة من السلطة الزمنية وابقاء السلطة الدينية للخليفة ، وانه لا يجب الغاء الخلافة بعد أن أصبحت سلطة روحية لا دخل لها بالسلطة الزمنية ولا هى عقبة فى سبيلها .. وكذلك كان الشأن فى صحيفة « السياسة » المعبرة عن الاحرار الدستوريين ، و « البلاغ » المعبرة عن الوفديين (٦) .

وماكان لأحد ان يسوق منطقا متسقا فى هذا الشأن يدافع به عن سلطة لاتتعلق بالحكم فى بلده . ان انفصال مصر عن سلطة الخلافة حاصل من قديم . انما انحصر امر الخلافة عندهم فى زاوية ماهو مشترك بين مسلمى مصر ومسلمى العالم وهو المركز الدينى . وماكتب عن لزوم البيعة التى تمت لعبد المجيد فى أعناق المسلمين وعدم شرعية خلعه (٧) ، انما انحصر فى المعنى الدينى للبيعة ، تفريعا على سابقة الاعتراف بانفصال السلطة الزمنية فى مصر عن السلطة فى تركيا . وكان أول ماناقش به مفكرو الاحرار الدستوريين أمر الخلافة الملغية ، هو اعترافهم بحق السيادة التركية فى تقرير فصل الدين عن الدولة وصياغة أشكال هذا الفصل ، واشاروا الى سابق تجربة مصر فى هذا الشأن ، اذ جرت تجربتها التاريخية على التوفيق الدائم «بين موجبات العصر ومقتضيات الدين» ، اذ نشأت المحاكم النظامية بجوار المحاكم الدينية ،

ومعاهد التعليم الحديث بجوار التعليم الديني ... ولكن الاحرار نقدوا القرار التركي من زاويتين : الاولى أن تركيا «تسلك الان مسلك الثوره في قلب انظمتها الاجتماعيه ...» بينما مصر «تتدرج الى الغايات التي يقتضيها زماننا بدون ان يكون هناك فاصل محسوس في التصور بين اي هيئه مدنيه وهيئه دينيه» ؛ والزاوية الثانيه ان الخلافه امر مشترك بين المسلمين والاتراك : والامم الاسلاميه تتمسك باهداب الخلافه بصرف النظر عن ذات الخليفه (٨) .

صدى الغاء الخلافة :

ولمصر البلد المحتل المطالب بالاستقلال والتحرر والطامح الى النهوض، ادراك قوي - رغم الاحتلال والتأخر - بما تنطوي عليه من قدرات حضارية كامنه او متحركه ، وماتتميز به تجاه الشعوب المحيطة . ولديها دائما احساس بأنها رابطة عقد ما ومركز لشيء ما ، وبان ثمة «رسالة» او «دورا» موكول لها . وهي تلتقط من الحاضر القائم مايدعم دعواها ، فان لم تجد فيه كثيرا مسعفا وجدت في تاريخها رصيدا لاينفد في اقناع المصريين على الاقل بذلك . وتتصارع التيارات السياسية والفكرية في مصر ، ولكنها تصدر جميعا عن هذا الاحساس المشترك الذي لايبدو ان احدا فيها أنكره أو أهمله . والسلفيون فيها يرونها مركز البعث السلفي ، والتقدميون يرونها مركز التقدم المأمول . واذا اختلف المختلفون في تحديد محيط الدائرة فهم متفقون تقريبا على كونها مركزا لدائرة ما .

وقد تسبب الغاء الخلافة في توهج الوجدان العاطفي الديني . واضطربت المواقف فلم تتبلور سريعا . ووجد من يؤكد أن الغاء الخلافة باطل ، ومن يقول ان خلع عبد المجيد باطل كذلك وبيعته ملزمة باقية . وأعلن بعض رجال الدين في بيان أصدروه أن خلع عبد المجيد غير شرعي وبيعته لاتزال في الأعناق (٩) . وسجلت ذلك النظام وغيرها من الصحف بما كانت تنشره من مقالات ورسائل (١٠) . ثم وردت الاخبار أن ملك الحجاز الهاشمي حسين ابن علي يدعي الخلافة ويأخذ البيعة لنفسه في فلسطين وشرق الاردن ، فاستفز هذا الزعم جماع المشاعر الوطنية والدينية لدى المصريين ؛ ولم تكن ذكرى تعاون حسين مع الانجليز أثناء الحرب بعيدة عن الاذهان . ثم رشحت الشائعات سلطان مراكش لها ؛ ووجد من يدعي أحقية ملك الافغان فيها وهكذا (١١) . فتلاطمت تيارات الرأي العام بين الخلافة الملغية والدعاوى المزعومة . ولم ينس أحمد شوقي في رثائه انتحار للخلافة أن يشير الى أدعياء النبوة بعد موت الرسول . فيقول :

فلتسمعن بكل أرض داعيا   يدعو الى الكذاب أو لسجاح

لذلك لم تمض أيام معدودة حتى ظهرت المطالبة بأن يعقد مؤتمر اسلامى للخلافه فى مصر ، وان يرشح ملك مصر خليفه للمسلمين . كتب الشيخ محمد حسنين وكيل الأزهر السابق يقول أن الامه المصريه هى اهل للخلافه واحق بها من غيرها« فان فيها من علماء الدين وطلاب العلم الوفا عده وفيها الازهر الشريف ..» (١٢) . وكتبت «السياسة» تقول ان صحف اوروبا «تتحدث عن الاحتمال الكبير بانتقال ذلك الامتياز الدينى الرفيع الي مصر برضاء الشعوب الاسلامية » وان ثلاثمائة مليون مسلم يرحبون بقبول الملك فؤاد خليفه للمسلمين» لان مصر سراج الذكاء الاسلامى» (١٣) . ثم قالت ان افضل مكان لانعقاد المؤتمر الاسلامى هو القاهرة ، لان الدعوة اليه تصدر عن مصر ، ولان مركزها الجغرافى يسهل عقده فيها ، ولان لغتها لغة القران وفيها الازهر (١٤) . وكتبت «الاهرام» « علينا الا ندع علم الخلافة يسقط ونرجو الملك ان يقبلها ..» وأن قد سقطت بيعة عبد المجيد . (١٥) . ونشرت صحيفه «مصر» مقالا لمحمد عبد الهادى عمار يقول «لتكن الخلافه فى مصر وفى بيت محمد على باشا محرر مصر والشرق ..» (١٦) . وبذلك ظهر اسم الملك فؤاد كمرشح للخلافة حتى لايخرج مركزها السامى من مصر . وظهرت مصر كمكان انعقاد مؤتمر الخلافة لانها أكبر دولة دينها الرسمى الاسلام بنص الدستور (١٧) .

وبهذا يلاحظ أن مجمل الاتجاه العام المؤيد لأن تقوم مصر بدور خاص فى أمر الخلافة ، عقدا للمؤتمر الداعى لها واختيارا للخليفة ، كان هذا الاتجاه فى الايام الاولى يصدر عن أن الخلافة مفهوم دينى لايرتبط بسلطة سياسية . ومصر مؤهلة للقيام بهذا الدور لمركزها الدينى المتاز ، بحكم كونها بلد الأزهر اكبر جامعات الاسلام وبحكم ماتضم من اعداد كبيرة من رجال الدين . وقد شاركت صحف الوفد فى نشر مايتعلق بهذه الدعوة فى هذا النطاق (١٨) .

الملك والخلافة :

لاشك أنه فى شهر مارس على التحديد ، كان الملك يبحث عن سلاح يفل به سلاح الوفد ، ويفك به الحصار الذى فرضه عليه الدستور الجديد والبرلمان والوزارة الجديدة ، وكان اكثر مايزيغ البصر لديه — فيما يبدو — ويبعث المرارة ان يضطر الى أن يدعو بنفسه خصومه السياسيين لتولى الوزارة ومشاركته السلطة . وأصل البلاء عنده كما اظهرت ثورة ١٩١٩ هو التكوين الوطنى المصرى للجماعة السياسية الذى استندت عليه الثورة والتنظيم الديمقراطى الذى نادت به .. ومبعث البلاء هو تأييد الشعب فى هذين الامرين للوفد .

فى هذا الوقت بالتحديد ألقى الاتراك بردة الخلافة طريحة على الارض ، تحوطها عواطف المسلمين وانظارهم بالتوقير ، والخلافة ملقاة تنتظر من يمسكها . وهى طريق لا بأس به الى عواطف الجماهير بعد ان انقطع السبيل بين الملك وبينهم . وهى مؤسسة تعلق بها الكثير من تقاليد نظم الحكم فى العصر الوسيط . المدينة الفاضلة للحكم الفردى المطلق . هى المؤسسة القادرة على اكساب الملك شيئا من التأييد الشعبى ، وعلى محاربة دستور ١٩٢٣ . واذا لم يكن فؤاد ذا ملكات تميزه عن غيره من الملوك والامراء ، فان لديه مصر ذات الثقل بين الشعوب الاسلامية ، ولديه الأزهر ذو المكانة التاريخية ، وذو المنزلة التى زادت كثيرا بعد الغاء الخلافة من تركيا فى نظر شعوب الاسلام . ومصر والأزهر كفيلان بانجاح مسعاه . وكان الانجليز وراءه فى هذا المسعى ضمانا لوجود الخلافة ذات النفوذ الكبير فى ارض يحتلونها ومع ملك يرتبط بهم (١٩) .

وجد فؤاد فى البردة الملقاة ضالته ، ولكنه فى هذا الوقت بالتحديد أيضا ، لم يكن مطلق اليد والارادة . اذ تقف على أبوابه وزارة ثورة ١٩١٩ ، برئاسة سعد زغلول خصمه السياسى والمعروف «منذ بداية حياته السياسية.. معارضا للجامعة الاسلامية » . وكان سعد زعيما للثورة والشعب ذا سيطرة كبيرة على الراى العام قادرا على حمل الناس على الاسترابة فى كل مايصدر عن القصر من مشاريع (٢٠) . اخفى الملك رغبته لم يكشفها على الملأ ، وكان طريقه الى الخلافة يبدأ بالأزهر ، فاستعان بكبار رجاله .

وفى ١٩ مارس اجتمع عدد من علماء الازهر وطلبته ، الفوا لجنة تدعو هيئة كبار العلماء والامراء وغيرهم من قادة الراى للبحث فى أمر الخلافة . وأسندت رياسة اللجنة الى الشيخ يوسف نصر الدجوى من هيئة كبار العلماء (٢١) . وفى ٢٥ مارس اجتمع بالادارة العامة للمعاهد الدينية بالأزهر ماسمى «الهيئة العلمية الدينية الاسلامية الكبرى» فكان اسمها تصفيفا لكل مايمكن أن يجتمع من الألفاظ الباعثة على التوقير والاحترام . اجتمعت برئاسة شيخ الأزهر ابو الفضل الجيزاوى وعضوية كثيرين منهم محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية وعبد الرحمن قراعة ومحمد على الببلاوى ، وعبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية ووكيلى الأزهر السابقين محمد حسنين ومحمد شاكر ، وفيها مديرو المعاهد الدينية ومشايخ الأقسام بالأزهر وغيرهم . وفيها من المدنيين أمين سامى وأحمد تيمور من أعضاء مجلس الشيوخ ، وأحمد خشبة وكيل مجلس النواب ، وعبد الحليم البيلى وغيره من أعضاء مجلس النواب ، وفيهم محمد وحيد الايوبى والسيد رشيد رضا . وتولى السكرتارية الشيخ حسين والى مفتش المعاهد الدينية .

طلعت الهيئة فى اليوم ذاته ببيان غاية فى الأهمية ، اذ ردت مفهوم الخلافة الى أصل وضعه أيام السلطة العثمانية ، وقررت صراحة أن الخلافة «رياسة

عامة فى الدين والدنيا .. والامام نائب عن صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم فى حماية الدين وتنفيذ احكامه ، وفى تدبير شئون الخلق الدنيوية على مقتضى النظر الشرعى ..» وان الامام يتولى الحكم بالبيعة من «اهل الحل والعقد» او باستخلاف امام قبله ، أو بطريق التغلب وحده . وبهذا لم ترد الهيئة مفهوم الخلافة الى معناه السلفي القديم فحسب ، ولكنها سكبت فيه ماء السياسه قراحا . ولم تفرق فى شرعية تولى الامام ، بين بيعة تجريها «الصفوة» وبين الحكم الوراثى وبين التغلب والقهر ، وان استبعدت أسلوب الانتخاب العام .

اما سلطة الامام الدنيوية فقد حددها البيان (لما كان الامام صاحب التصرف التام فى شئون الرعية ، وجب ان تكون جميع الولايات مستمدة منه وصادرة عنه كولاية الوزراء وكولاية امراء الاقاليم وولاية القضاة وولاية نقباء الجيش وحماة الثغور ..) وهى سلطات كاملة على الادارة والجيش تجانب الفكر السياسى الذى انبنى عليه دستور ١٩٢٣ ، فيما قرره من أن جميع السلطات مصدرها الامة وان الحكومة برلمانية نيابية .

ثم عرجت الهيئة الى توضيح ما ينحل به عقد الامامة ، اى خلع الخليفة. فهو ينحل بزوال المقصود من الامامة كالأسر والعجز عن تدبير مصالح الأمة ؛ او متى وجد من الامام مايوجب اختلال احوال المسلمين .. ومهدت بهذه المقدمة لتقرير شرعية خلو منصب الخلافة ، اسقاطا لدعوى بقاء انشغال الخلافة بعبد المجيد . وقالت انه اذا كان الاتراك قد احدثوا بدعة ، فلم تكن خلافة عبد المجيد خلافة شرعية اصلا ، لانها كانت مجردة عن السلطة الزمنية منذ توليته ، والدين لايعرف هذا التجريد . وحتى اذا صحت البيعة له فلم يتم لهذه البيعة نفوذ فى الحكم (الصحة والنفاذ من اصطلاحات الفقه الاسلامى القانونى .) . ولو كانت صحيحة نافذة فقد انحلت الخلافة عن عبد المجيد بعجزه عن القيام بتدبير امور الدين والدنيا . والنتيجة ان ليست له بيعة فى اعناق المسلمين . وخلصت الهيئة من كل ذلك الى البند الرابع عشر من بيانها الذى يعلن الدعوة لعقد مؤتمر اسلامى بالقاهرة تحت رياسة شيخ الازهر يحضره ممثلون لجميع الامم الاسلامية «ليبحث فى من يجب أن تسند اليه الخلافة الاسلامية ..» وحدد للاجتماع شهر مارس ١٩٢٥ (٢٢) . وشكلت الهيئة مجلسا اداريا للمؤتمر وسكرتارية عامة له أشرف عليها الشيخ حسين والى . ثم بدأ تكوين لجان فرعية للخلافة فى المدن والاقاليم ؛ فظهر بذلك أن ثمة «تنظيما» جديدا يعمل على الانتشار وتكوين الفروع له ، وهو تنظيم دينى سياسى وفقا للمفهوم الذى أكده بيان الهيئة عن الخلافة .

كان حسن نشأت وكيلا لوزارة الأوقاف وعلى اتصال وثيق بالملك . ثم صار وكيلا للديوان الملكى .. وقد اكثر نشأت من الطواف بالأقاليم للدعوة للمؤتمر وتكوين لجانه واجتمع «بعلماء الدين فى طنطا والاسكندرية وتتابع

اتصاله بلجان الخلافة فى هذه المدن ..» (٢٣) . ويحكى عن الشيخ الظواهرى أنه رئى تأليف لجان الخلافة فى انحاء مصر لتروج للمؤتمر وتنتقد قراراته فيما بعد ، كما رئى أن يكون «الذين يدعون لتأليف هذه اللجان هم رجال الدين انفسهم . نبارهم قبل صغارهم . بل فلتهم ادارة الازهر ذاتها بهذه المهمه فيكون شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع فى مناطقهم ..» وكان الظواهرى شيخا لمعهد اسيوط فالقيت اليه مهمه تاليف لجان الصعيد من بنى سويف الى أسوان . وكان له وكلاء فى كل مديرية يعاونونه فى تأليف اللجان ومنهم القاضيان الشرعيان ابراهيم حمروش وعبد الرحمن حسن . (٢٤) وامتد نشاط الدعوة حتى وجدت لجان فرعيه فى القرى على ماسجلت الصحف وقتها ، حتى قرى مركزى دسوق وكفر الشيخ فى شمال الدلتا (٢٥) .

ثم أصدرت الهيئة مجلة شهرية باسم «مجلة المؤتمر الاسلامى العام للخلافه فى مصر» يراس تحريرها الشيخ محمد فراج المنياوى رئيس جمعية تضامن العلماء وسكرتير شيخ الازهر ودو الاتصال الوثيق بحسن نشأت على مادلت عليه صحيفة «السياسة» (٢٦) . وظهر أول اعداد المجلة فى أكتوبر ١٩٢٤ ، افتتح بمقال للسيد رشيد رضا قال فيه ان غاية المؤتمر وضع « قواعد حكومه اسلامية مدنيه واختيار خليفة وامام للمسلمين » . وأطرد صدور المجلة شهريا حتى العدد الرابع ؛ ثم صدر منها خمسة أعداد أخرى خلال عامى ١٩٢٥ — ١٩٢٦ . وانحصر كتابها تقريبا فى رشيد رضا والمنياوى ووالى وعبد العزيز الاشرافى وعبد الباقى سرور نعيم .

بهذا ظهرت فكرة الخلافة على يد الملك فؤاد كفكرة سياسية ترمى الى اعادة صياغة الدولة المصرية على نحو يتعارض مع دستور ١٩٢٣ . وكان بيان «الهيئة العلمية ..» بمثابة المنهاج السياسى المستهدف فكرا وعملا . وكان تأليف اللجان استهدافا لبناء تنظيم سياسى بمستويات متصلة من المجلس الادارى للهيئة الى المديريات والمراكز والقرى فضلا عن المدن ، لتنظيم مايمكن من الجماهير تحت سيطرة الملك المرشح للخلافة ، وكان اصدار المجلة مؤكدا للدلالة السياسية للهدف المرجو .

حكومة الوفد والخلافة :

منذ ظهر بيان « الهيئة العلمية .. » بمفهومه السياسى عن الخلافة بدأ الرأى العام يتشكل فى اتجاهات شبه محددة . وظهر وقتها بين رجال الدين من ينتقد بيان الهيئة فى زعمها شرعية خلع عبد المجيد (٢٧) . كما ظهر من قبل من يدعو للتريث فى تنفيذ مثل هذه الدعوة . لأن الانجليز مهتمون بايجاد الخلافة على أرض يسيطرون عليها ، وإن الواجب عدم التسرع فى

الاقدام على أمر قد يتعارض مع المصالح المصرية «ان مركزنا دقيق فى كل شىء حتى فى مسائلنا الداخلية ..» (٢٨) . كما ظهر من ينادى باهمال فكرة الخلافة أصلا بقوله «الله .. لا خلافة .. ولا خليفة .» (٢٩) . على ان هذه المعارضة لم تتخذ علانية شكل الهجوم المركز . ويبدو أن كان ثمة نوع من التهوين بما صنعت الهيئة ، فقد تكونت ممن أسمتهم «السياسة» فيما بعد بموظفى المعاهد والأوقاف ، وكان فيها من أيدوا من قبل فصل تركيا للسلطة الزمنية عن الخلافة ، وبدا الأمر للبعض كأنه نغمة من النغم ماتلبث أن تذوى (٣٠) .

وبالنسبة للوفد . فقد لقى الغاء الخلافة لدى جماهيره الصدى نفسه الذى لقيه لدى جماهير الرأى العام . وذلك فى الأيام الأولى . ويبدو ان الامر اعتبر وقتها فورة عاطفية لاتلبث أن تهدأ ، وأنها امر دينى يصعب ان ينتج عنه امر سياسى . والحاصل انه فى الأيام الأولى . لم تكن المواقف السياسيه قد تحددت حول هذه المسألة . وقد ألقى بالخلافة فى الساحة المصرية فى أيام انتصار تاريخى حققه الوفد والشعب فى الانتخابات وتولى الوزارة . وكانت الساحة شبه خالصة لقضايا المسألة الوطنية الديمقراطية . التى ساد فيها الوفد وشاد .. فاشترك كتاب الوفد وصحفه فى نعى الخلافة على الطريقة المنتشرة . وعرفت «البلاغ» الوفدية مقالات الشيخ محمد شاكر وغيره دفاعا عن الخلافة (٣١) .

ويبدو ايضا أن الوفد — رغم وهج الانتصار — لم تعش عيناه عن رؤية مايمكن أن يكون بصيصا من الخطر ينمو فى المستقبل . وهو حزب يعلم جيدا أن مصدر قوته الوحيد هو جماهيريته التى صعدت به الى الحكم . وقد ولى الحكم ممدود البصر والساعد الى مفاتيح السيطرة عليه . قوى الرجاء فى ذلك بفضل هذه الشعبية . على أنه لم تكن الصيغة الجديدة للصراع بينه وبين الملك حول هذه السلطة قد اتضحت معالمها بعد فى اطار الوضع الجديد الذى لم تمض عليه اسابيع . فى هذا الاطار يمكن ابداء الملاحظات الآتية عن موقف الوفد :

اولا : ساهم كثير من كتاب الوفد فى النغمة السائدة عن استنكار الغاء الخلافة ، وايدوا نشاط كبار العلماء فى اعلان خلو منصب الخليفة وسقوط بيعة عبد المجيد والدعوة للمؤتمر ووجوب بقاء الخلافة ، مع مهاجمة الملك حسين وغيره من الملوك الطامعين فيها (٣٢) . وبدا ان الامر يعالج بحس وطنى مصرى . فلا مصلحة لوطنى ينادى بالاستقلال ويكافح من اجله فى ان تقوم علاقة بين شعبه وبين مؤسسة تنتمى لدولة أجنبية بغير أن تقوم حركة شعبية تحدد مضمون هذه العلاقة ووظيفتها الجهادية ، وهى علاقة تتضمن نوعا من الولاء ، ولو كان فى شئن غير سياسى . وقد جمع الوفد منذ ١٩١٩ تقاليد الكفاح الوطنى بشقيها ، اى معارضة الاحتلال البريطانى ومعارضة التبعية الرسمية للدولة العثمانية معا . ويصدق على الوفد هنا ماذكره الدكتور محمد

حسين عن سعد زغلول من اعلاء شعار الجامعــة الوطنيــة . لذلك يكون من المنطقى تماما أن يعارض الوفد ـ أو بالاقل يمتعض ـ من قيـام الخـلافه فى خارج مصر .. حتى ولو قامت كمؤسسة دينية خالصة .

ونظر الوفد الى نشاط «الهيئة العلمية ..» باعتباره يساهم فى تحقيق نظرته السابقه . وهو نشاط يصدر عن رجال لهم مراكز رسمية فى الدولة امسك الوفد أعنتها اخيرا ، وهو قادر من خلال الدولة على توجيه نشـاط هؤلاء ، أو التأثير فيه دفعا ومنعا . نتبت «البلاغ» تقول «ان مسألة الخلافة بمصر هى فى أيدى أوليائها الطبيعيين ..» (٣٣) ، وذكرت انها مسألة دينية دقيقة لا مفر من الرجوع فيها الى أحكام الشريعة ، والعمدة فى ذلك هيئـة كبار العلماء بما لها من احترام ورفعة مقام ، وبما هى أهـل له من الثقـة فى اخلاصها ونزاهتها .

واذا كان الوفد لم يجد غضاضة من نشاط رجال رسـميين له عليهم نفوذ مأمول من حلال أجهزة الحكم ، فقد نظر رجاله بعين الريبـة لنشاط جماعة الشيخ ابى العزائم ، لأنه نشاط غير متصـل الروابط به ، دولة او حزبا ، وهو نشاط تنظيمى له اتصاله بالاحزاب المعادية للوفد ويدعو لاقامة الخلافة خارج مصر ، على ماستجىء الاشارة اليه فيما بعد (٣٤) .

ثانيا : لم يفقد الوفد حذره تجاه الملك ، ولا تجـاه مساعى الامير عمر طوسون المناوىء للوفد منذ ١٩١٩ . ويظهر أن الحزب لم يشـأ ان يتعجل الامور باتخاذ موقف فاطع فى الامر . وعلاقة الوفد بالملك فى اطار الســلطة الجديدة لاتزال جديدة ، ومسألة الخلافة لاتزال هائمة .. فترك الأمـر على سياقه لمنابره غير الرسمية تتعدد فيها وجهات النظر وتتنوع ، دون أن تدلى قيادة الوفد ولا رئاسة الوزارة ببيان واحد فى الأمر ، ودون ان تتخذ موقفا قاطعا بشأنه . وقد عمد الاحرار الدستوريون خصوم الوفد الى وخز الوزارة لتتخذ موقفا صريحا فى امر الخلافة والدعوة لمؤتمرها فى مصر ، قبل ان يصدر بيان «الهيئة العلمية ..» ، «أن الحكومة المصرية لم تبد رايا الى اليوم ، وقد كان حقا عليها أن تبدى رأيا غداة صدر قرار أنقره ..» وهى «لاتزال فى حيرة ..» (٣٥) ، فلم يؤثر هذا الوخز فى الوفد ووزارته .

ثم كان ان اتجهت انظار كثيرة الى الأمير عمر طوسون تستحثه للنشاط فيما فيه حماية للاسلام ، كجمعية تضامن العلماء ولجان أبى العزائم (٣٦) . وبدأ نشاط الأمير ، واراد هو بما له من نفوذ الامارة ، أن يحاول وخز الحكومه الوفدية أيضا ، عساه ينجح فيما فشل فيه الاحرار .. فأرسل خطابا رسميا الى سعد زغلول فى ١٥ مارس يشير فيه الى أقتراح بعقد مؤتمر اسلامى ينظر مسالة الخلافة ، وان هذا الاقتراح يصادف ارتياحا «فما هو راى الحكومة فى ذلك وهل توافق على عقد هذا المؤتمر فى مصر» . فرد عليه سعد فى ١٨ مارس بجواب أشبه بالصمت يقول «أتشرف بأن أبدى انى عرضته على جلالة الملك

الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم ، وسأبلغ سموه ما اتلقاه من جلالته فى هذا الشأن» . وقد أذيع نص الخطابين من جانب دائرة الامير (٣٧) . لأن الحكومة لم تحاول حتى نشرهما . ومما يستنبط من هذا الجواب الصامت ، وعى سعد بأن حركة الخلافة لن تبدأ الا من القصر وانه لايزال فى دور المراقب . وعبثا حاول البعض حمل هذا الجواب على أن امر المؤتمر فى ذمة الحكومة و «عنـاية زعيم الامـة» (٣٨) . على أن محمود عزمى قد علق على جواب سعد محذرا اياه من أن أمر الخلافة لايتعلق بشخص الملك وحده ، ولكنه يعلق بسياسة البلاد ، وبالدستور الذى تحظر المادة ٤٧ منه على الملك ان يتولى أمرا بجوار ملك مصر بغير رضاء البرلمان ، وسأل سعدا «هل يرى رئيس الحكومة ان الخلافة بهذا تصبح مسـألة سياسية مصرية» (٣٩) ، وسكت سعد هنا ايضا سكتة الانتظار .

ومايكشف موقف سعد غير المعلن ، هو ما حكاه أحمد رمزى عضو مجلس النواب ، اذ ادرك الحاكى أن نشاط العلماء لعقد المؤتمر لايعود بفائدة على الدستور ولا على الاستقلال ، فقدم سؤالا لسـعد فى مجلس النواب فى ١٤ ابريل يطلب اليه به النصح بالابتعاد عن هذا السعى ، فأجابه سـعد جوابا خاصا (فى غير الجلسة العلنية) بمحضر من اعضاء الهيئة الوفدية والوزراء ، بأن قرار العلماء بتحديد موعد المؤتمر بالقاهرة بعد عام فيه «مايكفل تجنب الصدام مع شعور بعض افراد الأمة ، ويكفل اهمال هذه الفكرة» (٤٠) .

ثالثا : لم يطل الانتظار والترقب . فقـد واجهت الوزارة فى سـعيها للسيطرة على أجهزة الدولة عقبات كؤودا . واشتد الصراع بينها وبين الملك المؤيد من الاحتلال البريطانى . وليس هنا مجال التفصيل فى هذا الشأن (٤١) ، ولكن تكفى الاشارة الى ان هذا الصراع قد تصـاعد وتشابكت خيوطه حتى انتهى بخروج الوفد من الحكم فى أواخر ١٩٢٤ بعد مقتل السردار . ومما تفيد الاشارة اليه فى هذا المجال ، أن الوفد خلال فترة حكمه لم يستطيع أن يقبض على كثير من اعنة السلطة . ويحكى أن سعدا لما سـافر الى لنـدن لمفاوضة ماكدونالد فى صيف ١٩٢٤ ، وجد نفسه محاطا بنطاق من جواسيس الملك (٤٢) ، وأن كثيرا من أجهزة السلطة ورجـال الادارة كان على عـلاقة مباشرة بالسراى ، وأن الملك أحكم علاقته بكبار رجال الأزهـر ، واسـتطاع رجاله أن يحركوا طلبة الأزهر فى مظاهرات ضد حكومة الوفد فى خـريف ١٩٢٤ . وبهذا كان محركو الدعوة للمؤتمر الاسـلامى للخـلافة على عـلاقة مباشرة بالسراى رغم كتمان هذا الأمر (٤٣) . وأن حكومة الوفد لم تكن تملك ازاءها شيئا جديا .

وضمن هذا السياق ، ظهر للوزارة أن مسألة الدعوة للخلافة ، ليست مجرد هيئة رسمية أصدرت بيانها ، وليست مجرد مؤتمر يرجا انعقاده أو لا يرجا ، ولكنه كما يحكي عبدالقادر حمزة صاحب البلاغ «وجد فى البلاد فجأة

شيء سمى (لجان الخلافة) وعرف أن هذه اللجان تجد تعضيدا من بعض الدوائر (يقصد الملك) رأن بعض الموظفين يؤيدونها بغير أن يكون للحكومة علم بها ..» (٤٥) . أدرك الوفد اذا أن الامر أمر تنظيم سياسى تبنيه السراى لحسابها لتواجه به الوفد فى صراعهما على السلطة . والخطورة انه تنظيم سياسى يبنى باسم الدين وساهم فيه بعض من رجال الأزهر .

وكان سعد ــ فى البداية قبل تشكيل اللجان ــ قد قابل الملك وسأله رايه فى نقل الخلافة الى مصر . وذلك على ماذكر سعد فى جوابة لعمر طوسون فى ١٨ مارس . فادعى الملك العزوف عنها حسبما حكى لأحمد رمزى جوابا على سؤاله فى ١٤ ابريل (٤٦) . فلما رأى سعد لجان الخلافة تتكون واستشعر خطرها السياسى ، لجأ الى حنكته المعروفة ليتخذ فى الامر اجراء يشل به فاعلية الملك . ويقطع من صلاته بموظفى الادارة الذين يعاونوه على تأليف اللجان . واستغل حرص الملك على اخفاء طمعه فى الخلافة وسابقة حديثهما معا .. اعاد سعد سؤال الملك فأبدى الأخير كراهته لأن يكون خليفة ، فسأله سعد عن تأليف لجان الخلافة باسمه فى انحاء البلاد يشجعها رجال مقربون من السراى «ويوعزون لرؤساء الأزهر بتأييدها والاخذ بيدها .. فقال جلالته انه لا يعرف لجان الخلافة ولم يغير رايه الأول » . فأصدر وزير الداخلية بأمر سعد منشورا لموظفى الأقاليم ينهاهم عن الاتصال بتلك اللجان . يذكر عبد القادر حمزة «ومن الحق أن المنشور فعل فعله ، ولكن من الحق ايضا أن يقال أن المساعي الخفية فعلت فعلها هى أيضا من جهة أخرى ، لانها اجتهدت فى ان تعرقل مفعول المنشور وتوصلت الى ذلك فى بعض الاحوال ..» (٤٧) . وقد اعترف خصوم الوفد السياسيين بموقف حكومة الوفد من لجان الخلافة، اذ تذكر «السياسة» إن حكومة الوفد رفضت أن تجعل للجان صلة بالادارة، فدلت بذلك على انها لا تريد أن تكون لها اية صفة سياسية (٤٨) .

وكان الوفد ذا رؤية ناصعة الوضوح فى ادراك المرامى القريبة والبعيدة لهذه المحاولة ، وبتعبير عبد القادر حمزة «منذ ذلك الحين شعرت الوزارة بأن هناك يدا تحاول أن تنازعها السلطة ، وتجتهد فى ان تعد المعدات للوقوف فى وجهها لاسقاطها واسقاط الحكم النيابى يوما من الايام ..» ، ثم اشار الى دور نشأت باشا الذى كان وقتها وكيلا للأوقاف ومحركا لمن ينشطون فى تكوين اللجان ولمن يثيرون طلبة الأزهر على الحكومة . فلما ادرك الملك كشف الوزارة لهذا الدور نقل نشأت الى وكالة الديوان الملكى مع اعطائه لقب (رئيس بالنيابة) . وأفضى هذا الأمر الى نزاع دستورى بين الملك وسعد ، عمل سعد على تصعيده بتقديم استقالته مصرحا بأن هناك «دسائس وأيدى خفية» تريد العبث بالدستور ، وانطلقت مظاهرات الوفديين تهتف مهددة الملك «سعد أو الثورة» . فتراجع الملك معترفا بحق الوزارة الدستورى فى الموافقة على تعيين موظفى السراى ، واكتفى سعد بهذا الاعتراف فصدق على تعيين نشأت ..

- والخلاصة أن الوفد نظر الى فكرة الخلافة والى بيان «الهيئة ..» كفورة لاتلبث أن تهدأ . ولكنه كان حذرا من جهة الملك ، وكان حديد البصر تجاه قيام تنظيم يؤيد الفكرة ويرتبط بالملك او يتصل بغيره من القوى السياسية كحركة ابى العزائم . «فالمعنى الذى كانت تنظر الوزارة السعدية اليه فى لجان الخلافة وفى غيرها هو قيام قوة خفية يؤيدها مقربون من القصر وموظفون فيه . وهذه القوة اذا وجدت قد تكون يوما من الأيام خطرا على سلطة الأمة اى على الوزارة والبرلمان ، وقد دلت التجربة بعد ذلك على صحة هذا الحساب . » (٤٩) . .

حزب الملك والأحرار :

مع نهاية ١٩٢٤ سقطت وزارة الوفد . واتت وزارة «ملكية» يراسها أحمد زيور ويحركها اسماعيل صدقى وزير الداخلية بها ، ويؤيدها الاحرار الدستوريون كراهة للوفد ، ويقف وراءها الانجليز . وكان الفوران العاطفى الذى نجم من الغاء الخلافة قد هدأ وبدأ ينحسر ، ثم تركز اهتمام الراى العام فى الأحداث السياسية الكبيرة التى نجمت عن مقتل السردار وسقوط حكومة الوفد ، وتأجيل مجلس النواب الوفدى ثم حله اعلانا عن اجراء انتخابات أخرى ، والانشغال بالمعركة الانتخابية . وتركز اهتمام الملك والأقليات الحاكمة فى هذه الانتخابات وفى دعم سيطرتهم على الدولة والحياة السياسية وضرب الوفد ، وتحطيم الدستور من داخله بالعبث بالانتخابات تزييفا واكراها للناخبين واضطهاداً لانصار الوفد . وبدا أن هذه هى المهام العاجلة ، وأن مسألة الخلافة تحتاج الى وقت قد يطول نسبيا ، بسبب كونها مسألة تشترك فيها الشعوب والحكومات الاسلامية الاخرى التى ابدى الكثير منها التلكؤ أو الامتعاض من بغية فؤاد . والخلافة بالنسبة للملك لم تكن مبدأ ولا عقيدة ، ولكنها سلاح رأى فيه امكانية تفجير الحكم الدستورى النيابى . وقد أمده مقتل السردار بسلاح ثان . لذلك لم يحل عام ١٩٢٥ حتى اجتمع المجلس الأدارى «للهيئة العلمية الدينية الإسلامية الكبرى» وقرر فى ١٧ يناير تأجيل عقد المؤتمر عاما ، وبرر التاجيل بما يشغل مصر من أمر الانتخابات وبما شب من حرب فى الحجاز بين الملكين سعود وحسين لايعلم متى تنتهى (٥٠) .

وجرت الاحداث المصرية فى سياقها المعروف ، فجرت الانتخابات واجتمع البرلمان فى ٢٢ مارس واكتشفت الحكومة ان اغلبية النواب الجدد من الوفد ، اذ انجحوا سعد زغلول لرئاسة مجلس النواب ضد عبد الخالق ثروت مرشح الحكومة والاحرار للرئاسة . فصدر مرسوم ملكى بحل المجلس الجديد فى يوم انعقاده على خلاف الدستور ، وعطل البرلمان وعطلت الحياة النيابية من الناحية العملية . وكان الأحرار الدستوريون قد اشتركوا فى وزارة زيور ،

اذ دخلها فى ١٣ مارس عبد العزيز فهمى رئيس الحزب وزيرا للحقانية ومحمد على علوبه وتوفيق دوس من أعضاء الحزب . واستمر التحالف بين «الملكيين» والأحرار فى الوزارة بعد تعطيل الحياة النيابية . على انه لم يمض وقت طويل حتى بدا الضعف يظهر فى داخل التحالف بين الملكيين والاحرار ، بسبب حرص الملك على تركيز السلطة فى يديه وحده . والملك كركيزة للحكم الاستبدادى وكمؤسسة راسخة الجذور فى الايمان بالحكم الفردى المطلق لايقبل تحالفا دائما مع احد ولا مشاركة من أحد له فى السلطة . فبدأ يحاصر الاحرار حزبا ووزراء .

يذكر الاستاذ الرافعى انه فى هذه الفترة «استغل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف ، فصارت التعيينات فى جميع دوائر الحكومة ..» وأن السلطة قد تلقفتها السراى والوصوليون من طلاب الحكم ، واطلقت يد الادارة فى العسف والتنكيل .. (٥١) وقد ذكر عبد العزيز فهمى بعد خروجه من الوزارة «لم يمض الا أقل من شهر حتى كان ماكنت أخشاه ، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل إناسا يراد سوقنا عند الاقتضاء الى مالا يود الرجل الشريف» (٥٢) ، وهكذا ظهر للاحرار فى أقل من شهر انهم ليسوا مشاركين فى السلطة ، وان ماظنوه تحالفا فى الوزارة قد تحول الى تبعية .

ومن جهة اخرى ، فان الملك عمل على مايشبه تصفية القاعدة السياسية للاحرار . اذ وجد أن الحكم من خلال الدستور يستوجب أن يضمن لنفسه اغلبية مؤيدة فى مجلس النواب . ولن يتحقق له هذا الضمان الا من خلال حزب يناصره . وحزب الاحرار وان اتفق معه ضد الوفد ، فهو قوة متميزة عن الملك ليست تابعة له ، مما يحتمل أن تنافسه فيما بعد على حصة أكبر مما يريد فى السلطة . لذلك عمل على تكوين حزب له هو «الاتحاد» ، الذى ظهر فى تلك الأيام برئاسة يحيي ابراهيم ، قصد به كما يذكر الدكتور هيكل أن يكون حزبه موازنة لمصلحة القصر فى البرلمان . وبدأ تكوين الحزب بواسطة حسن نشأت — محرك لجان الخلافة ، وكان تكوينه بالطريقة عينها التى عرفها تكوين تلك اللجان ، أى بالطريق الادارى ، بجذب بعض الرؤوس من رجال السياسة ، وبأن ينوط بالجهاز الادارى فى المدن والاقاليم اجراء الضغط والاستمالة لتجنيد الاعيان فيه . وكان نشأت «يتصل برجال الجيش المتقاعدين وبرجال الدين للانضمام الى الحزب وتعزيزه .» (٥٣) . وصدرت للحزب صحيفة يومية باسم «الاتحاد» . واذا كان الاحرار قد قابلوا تكوين الحزب الجديد بغير امتعاض ، وعاونوا على تكوينه كما يذكر الدكتور هيكل . فلم يحفظ لهم الملك هذا الجميل ، بل عمل على تكوينه على حسابهم بضم من يستطيع ضمه اليه من رجال الاحرار . وبدا للاحرار أن الملك يستقل بالسلطة من دونهم ، وانه يدعم حزبه ليرث به عصبياتهم فى الأقاليم ، توطئة لانتخابات يكون فيها صاحب الغلبة .. ولم يكن طمعه فى الخلافة واضفاء طابع الدين على حكمه أمرا بعيدا عن الاذهان ، ولم تكن صلاته بكبار رجال الأزهر

وشيوخه مما لايثير الحذر والحساسية . ووجد الاحرار انفسهم قد تفادوا «طغيان» البرلمان (الذى يمثله الوفد) ليقعوا فى طغيان آخر شر منه (٥٤) . يتصلون به أو كما تذكر «البلاغ» يخشون مايسمونه بالوطنية المتطرفة والاستبداد الملكى وانهم أوعزوا الى من يتصلون به من مراسلى الصحف البريطانية ، بنقد الملك وان حالة القصر الملكى قد صارت كحالته ايام الخديو اسماعيل (٥٥) .

فى هذا الوقت ظهر كتاب الشيخ على عبدالرازق عن « الاسلام واصول الحكم» فى أبريل ١٩٢٥ . ولم يكن الكتاب هو بداية الخلاف بين الملك والاحرار كما يصور الامر الدكتور هيكل فى مذكراته ، فان سياق الاحداث ينبىء عن أن الخلاف بدأ قبل نشر الكتاب ، خلافا حول نصيب كل منهما فى الحكم ، وحذرا من نوايا الملك اسباغ طابع الدين على حكمه الذى يريده فرديا خالصا. انما الاكثر صحة ان الكتاب فجر الخلاف القائم وارتفع به تصعيدا . ويفهم من حديث الدكتور هيكل أن الاحرار هالهم رد الفعل العنيف من جانب الملك ؛ وانه من جانبه استغل الكتاب لضرب الاحرار وتصفيتهم كشريك له فى الحكم وقذفهم بتهمة الالحاد . فكانت محاكمة الشيخ عبد الرازق واخراجه من زمرة رجال الدين ، ثم كانت اقالة عبد العزيز فهمى لما تلكأ «دون ان يصرح بالرفض» فى تنفيذ قرار المحاكمة بطرد الشيخ من القضاء الشرعى ، وذلك فى سبتمبر ١٩٢٥ . وانفصم التحالف بين الملك والاحرار .

اما عن موقف الانجليز ، فقد عرف عنهم فى الأساس انهم يؤيدون الاحرار الدستوريين ، اتباعا للسياسة التى تبناها اللورد اللنبى والتى انتجت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . ولكن فشل الاحرار فى انتخابات ١٩٢٤ وما جر من تجربة الحكم الوفدى ، قد ادت بالانجليز الى أن يميلوا الى جانب الملك أكثر بالنظر الى دوره الدستورى فى الحكم كرئيس للدولة فافسحوا له فى العمل . واسهم فى ذلك انهم كانوا يقفون وراءه فى مشروع الخلافة . ثم بعد أن نجح الوفد ثانية فى انتخابات ١٩٢٥ ، سحبت الحكومة البريطانية اللورد اللينبى من مصر فاستقال فى مايو ١٩٢٥ وترك مصر فى منتصف يونية ، ولم يحضر خلفه اللورد لويد الا فى أكتوبر ، ووجد الملك الفرصة سانحة من جراء هذا التغيير ليقوى على حساب الاحرار. ثم كان كتاب الشيخ عبد الرازق فرصة سانحة للاسراع بالاجهاز على الأحرار فى الحكم ، بسبب لا يستطيع الانجليز أن يقفوا ضده أو يجادلوا فيه لحساسيته الدينية الواضحة . وكان موقف الأحرار الدستوريين من مسالة الخلافة فور الغاء الاتراك لها فى مارس ١٩٢٤ ، ارتبط لديهم بموقفهم السياسى العام ، الذى تتخلص وقتها فى عدائهم للوفد وهزيمتهم امامه فى الانتخابات وتولى خصمهم الحكم طبقا للدستور الذى ساهموا فى صياغته . وكان الأحرار وقتها يتلمسون السبل لاعادة صياغة موقفهم السياسى بعد أن غدر بهم الدستور ،

ففتح مغاليق الحكم لخصومهم الوفديين فى هزيمة لهم استشعروها هزيمة نكراء .

ولم يمض على الغاء الخلافة يوم واحد حتى التقطوا هذا الخيط عسى أن يكون لهم منه فائدة ، فبادرت « السياسة » بمهاجمة قرار الغاء الخلافة هجوما منها على « مسلك الثورة فى قلب الأنظمة الاجتماعية » . وأكدت أن حق المسلمين فى الخلافة مفتوح بعد أن أسقط الاتراك حقهم فيها ، وأن ما يخشى منه هو تنافس الطامعين فيها ؛ وطالبت بتشاور المسلمين لينعقدمنهم مؤتمر قريب ، وأن يبادر زعماء الاسلام فى كل قطر بتأليف هيئات غير رسمية تتولى الاستعداد للمؤتمر ثم يتفقون على موعده ومكانه . ثم خطت خطوة اخرى باقتراح عقد المؤتمر فى مصر بدعوة رسمية توجه له .

ولايظهر من ذلك كله مايشير الى أن الاحرار كانوا يقترحون امرا لمصلحة السراى وأطماعها ، وقد كانت معظم المنابر تنعى الخلافة باعتبارها مؤسسة دينية ورمزا للجماعة الاسلامية ، ولكن المهم أن الاحرار ، بهذه المبادرات ، كانوا بعيدين نوعا ما عن الموقف الذى اتخذوه بعد ذلك بعام عندما نشر كتاب الشيخ عبد الرازق وبعد فشل تحالفهم مع الملك . والمهم ايضا انهم فى هذه الفترة الأولى ، اقتربوا من الامساك بالعنصر السياسى للخلافة فيما يتعلق بصراعهم معالوفد حزبا وحكومة . فبعدان اقترحوا تاليف الوفود غيرالرسمية لينعقد بها المؤتمر ، اقترحوا تدخل الحكومة المصرية فى الأمر لأنها حكومة اسلامية دينها الرسمى الاسلام ، وذلك فى صدد تأنيب سعد زغلول على سكوته تجاه هذا الامر ومحاولة لاظهاره بمظهر المقصر فيه . وحاولوا أن يستفيدوا من رصيد السخط لمصطفى كمال وتوجيهه الى سعد الذى كان يتمتع بثقة جماهيرية كبيرة « لعل أكبر درس نتعظ به هو انسياق الشعب فى الثقة بفرد من افراده واعلائه مرتبة متى وصلت اليها الطبيعة البشرية قل أن تقدر على ضبط حواسها . » (٥٦) .

كتاب على عبد الرازق :

للدكتور محمد عماره دراسة وافية عن كتاب «الاسلام واصول الحكم» والمعركة التى فجرها على المستويين الفكرى والسياسى (٥٧) ، مما لا وجه معه لتكرار تقصيها الآن فى نطاق ما يمس « حركة الخلافة » المعروضة . وللكتاب ، مستويان من التأثير ، المستوى الفكرى المتعلق بعلمانية الدولة والمجتمع وفصل الدين عن نظم الحكم الزمنية ، والمستوى السياسى المتعلق بمقاومة استبداد الملك فؤاد وافساد سعيه لتولى الخلافة . وكان تأثيره خطيرا على المستويين جميعا . وقد كتب أيلى خادورى فى دراسته عن «مصر والخلافة ١٩١٥ — ١٩٥٢ » (٥٨) ، ينكر على الكتاب أى دافع فكرى ويحيله

الى مجرد سلاح وقتي فى معركة الاحرار ضد الملك . والحق ان الكتاب كان سلاحا فى هذه المعركة ، ولكنه لم يكن كذلك فحسب . وتقرير ذلك لايكون بكشف الدوافع الوقتية ووصله بسياق الاحداث اليومية فقط . ولكن يكون أيضا باستشراف الاثر الفكرى الخطير الذى رسخه الكتاب فى أجيال من المصريين ، تجد فيه رئيزة من أهم ركائز فكرها المستمر . وكشف الدلالات «المعاصرة» لأثر ما ، ليس من شأنه أن يتعارض مع نفوذه الفكرى العام . وكان يمكن محاربة الملك بغير هذا السلاح ذى الأثر بعيد المدى ، وكان يمكن محاربته على طريقة الشيخ ابى العزائم اعترافا بالخلافة وانكارا لحق الملك فؤاد فيها . ومالينفى منطق خادورى فى هذا الشأن ، أن حكم فؤاد والنظام الملكى وحزب الاحرار كل ذلك قد انتهى ، ولكن لايزال كتاب الشيخ حيا بين الناس ، ولايزال يدور فى الرؤوس ، مؤيدة ومعارضة له .

يدور الكتاب فى الأساس على محورين ، المحور السياسى المباشر وهو ما أكسب الكتاب مذاقا حاذقا ، اذ وجه سهام القول فى شجاعة كبيرة ضد النظام الملكى الاستبدادى وضد ذلك « الذى يسمى عرشا لا يرتفع الا على رؤوس البشر ولايستقر الا فوق أعناقهم ..» ووصف الملك بالوحش السفاح والشيطان المارد اذا ظفر بمن يحاول الخروج على طاعته ... الخ . والمحور الثانى هو الفكر الهادف الى فصل الدين الاسلامى عن أنظمة الحكم . وقد لاحظ الأستاذ عمارة انه رغم الأهمية الكبيرة للكتاب ، فقد شابه تناقض فى التصميم الفكرى له ، من ناحية محاولته انكار ان النظام الذى وجد فى عهد الرسول كان نظاما سياسيا مع الاعتراف بما كان للرسول من سلطان ، ويرجع الباحث هذا التناقض الى أن المنهج التاريخى العلمى قد افتقد بما يعنيه من « حرص على ادراك علاقات الظواهر بعضها بالبعض والصلات التى تربط الأبنية الفكرية والروحية والمعنوية فى المجتمع بعضها ببعض وتجعل منها جميعا مع قاعدته المادية كلا واحدا .. » (٥٩) .

وقد كانت مشكلة الكتاب من الناحية الفقهية ، أنه بيان لفكرة الخلافة ليست من صميم الدين والشريعة ، وهذا يقتضى بحث هذه المسألة لا فى ضوء السياق التاريخى ، ولكن فى ضوء المصادر الأساسية للشريعة الاسلامية ، وهى القرآن والسنة والاجماع . وقد تصدى الكتاب لهذا الأمر . فالقرآن الكريم « لا تجد فيه ذكرا لتلك الامامة العامة و الخلافة » والنصوص التى تساق لا تفيد باللزوم وجوب نصب الامام (٦٠) . والسنة (وهى كل ما ثبت عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير مقصود به التشريع والاقتداء) لم تتعرض للخلافة ولا أمكن للعلماء أن يستدلوا منها فى هذا الباب على شاطىء، والأحاديث التى تساق عن البيعة والامامة لا تفيد وجوب « الامامة العظمى » بمعنى النيابة عن الرسول والقيام مقامه بين المسلمين ، ولا تفيد كون الامامة عقيدة شرعية وحكما دينيا ، والتحدث عن شىء ، لا يفيد التزاما به (٦١) .

واما الاجماع (وهو اتفاق مجتهدى الأمة فى عصر ما على حكم) فقد شـك الشيخ فى انعقاد اجماع على وجوب نصب الخليفة ، اذ عارض ذلك قوم من المعتزلة والخوارج ، واذ لا يكاد التاريخ الاسلامى يعرف خليفة الا وعليـه خارج ، فالمعارضة للخلافة نشأت مع نشـأة الخـلافة ، وحتى لو استفيد حصول اجماع صريح او سكوتى ، فيصعب أن يعتبر اجماعا صحيحا باعتبار ما يمكن ان يكون حدث من اكراه يعيب الرضاء ويخل بالاجماع ، والخـلافة قامت على القـوة المادية المسـلحة ولم يحط مقـام الخليفـة الا الرماح والسيوف (٦٢) .

فلما بدأ الكتاب الحديث عن نظام الحكم فى عصر النبوة ، لوحظ فيـه التهيب الشديد (٦٣) . ودار بين مسارب الراى والتوى بالبرهان والتف به الدليل . فقال انه لم تكن ثمة حكومة أيام النبوة انما وجدت زعامة الرسالة فقط ، ولقامها سلطان الملك ، وقد انشأ الرسول وحدة دينية لا سياسية ، وان كان ثمة ما يشـبه مظاهر الحكومة السياسية فلم تكن كذلك فى الحقيقة، والقرآن يشير للنبوة دون الملك . والقضاء الذى هو من مظاهر الحـكم لم يعرف نظامه ، ومن ولاهم الرسول القضاء ثلاثة اختلف فى صحة الرواية عن توليهم ، وكانوا دعاة . والحاصل أن الكتاب اذ تعرض لهـذا الأمر فقـد استغرق فى الجانب الفقهى منه على حساب الجانب التاريخى ، وتحولت بذلك الاحداث من مادة تاريخية الى مادة فقهية مجردة من ملابسات الواقع وترابط سياقه ، فصرف جهـده لا للاسـتدلال التاريخى من الوقائع ولكن لتأويل الأحداث تأويلا فقهيا . فانكر حقيقة ساطعة هى ان ما وجد على عهد الرسول عليه السلام كان نظاما سياسيا .

والحاصل أن الكتاب يحاول أن ينفى كون الحاكم نائبا عن الرسـول يقوم مقامه ، وهو ما تدعيه فكرة « الخلافة » وتوجب بقاءه ، كما انه يحاول أن ينفى وجوب بقاء أسلوب الحكم الذى ارتبط تاريخيا بفكرة «الخلافة» ، وهو الحـكم الفردى المطلق ، فقال انه اذا كان ما رواه الفقهاء عن الامامة هو ما يريده علماء السياسة بالحكومة — من أن اصلاح الرعية يتوقف عليها — كان صحيحا ما يقولون ، ولكنه لا يصح الا بالمعنى المطلق للحكومة فى اى صورة « مطلقة أو مقيدة ، فردية أو جمهورية ، استبدادية أو دستورية أو شورية ، ديمقراطية أو اشتراكية .. » أما اذا ارادوا بالخلافة ذلك النوع الخاص من الحكم الذى يعرفون فدليلهم اقصر من دعواهم وحجتهم غير ناهضة ..»(٦٤). ولكن الكتاب لم يوضح بدقة ما يقصده من مصطلح « الخلافة » ، هل يقصد فقط نظاما للحكم يتيح للحاكم سلطانا فرديا ، أم يقصد نظاما للحكم يتقيد بالشريعة الاسلامية ، أم يقصد الجامعة السـياسية للمسلمين عامة . اى الجماعة السياسية التى تقوم الدولة فى نطاقها . فان كان يقصرها على المعنى الاول فهو لم يوضح ، وان كان يقصد كل معانيها فقد كان دليله اقصر من دعواه .

وقد ووجه الكتاب بعاصفة من النقد ، كانت أهم وثائقه كتاب الشيخ محمد بخيت « حقيقة الاسلام واصول الحكم » ، وكتاب الشيخ محمد الخضر حسين « نقد الاسلام واصول الحكم » ، وحيثيات حكم هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ عبد الرازق من زمرة علماء الدين (٦٥) ، فضلا عما امتلأت به الصحف والدوريات التى هاجمت الشيخ (٦٦) . واهم الردود ذات الدلالة فى سياق هذا البحث ، كتاب الشيخ بخيت من حيث أن الشيخ كان واحدا من أنشط الدعاة لمؤتمر الخلافة فى مصر وقتها . والف الكتاب ونشر فيما لا يزيد عن سبعة أشهر من ظهور كتاب الشيخ عبد الرازق . فبلغ نحو ٤٥٠ صفحة ، وكان يعارض كتاب عبد الرازق سطرا بسطر تقريبا .

ويظهر انه لا يكاد يكون خلاف بين الكتابين فى وجوب وجود الحكومة كضرورة للعمران ، فضلا عما يوجد من نصوص شرعية وما يمكن تأويله من آى القرآن وأحاديث الرسول . ولكن جوهر الخلاف هو فى هذا النمط من الحكم الذى اصطلح على تسميته تاريخيا « بالخلافة » ، وهو الحكم الفردى الذى يتقيد بأحكام الشريعة ، ولكنه طليق من قيد مشاركة المؤسسات ورقابتها . وقد لاحظت صحيفة « كوكب الشرق » فى ١٢ سبتمبر أن الخلاف بين الشيخ عبد الرازق ومن عارضه من الأزهريين - يكمن فى انه يرى ان يختار الشعب الحاكم بمحض رغبته وان للشعب حق الرقابة التامة عليه وخلعه ، بينما يرى معارضوه أن حكومة الاسلام يجب أن تكون فردية فى نظامها وانها ان بدأت بالانتخاب فليس بعده الا الطاعة والتسليم الكامل له .

يقول الشيخ بخيت « لابد للامة الاسلامية من حكومة يرأسها حاكم ، وكونه واحدا يدل عليه أحاديث كثيرة .. » ، « فلا تصح اقامة الدين الا بالاسناد الى واحد أو الى أكثر من واحد ، فاذن لابد من أحد هذين الوجهين ، فان الاثنين فصاعدا بينهما أو بينهم ما ذكرنا (أى الاختلاف) فلا يتم أمر البتة ، فلم يبق وجه تتم به الأمور الا الاسناد الى واحد فاضل عالم حسن السياسة قوى على الانفاذ ، الا أنه وان كان بخلاف ما ذكرنا فالظلم والاهمال منه أقل منه مع الاثنين فصاعدا .. » ، والبلاد التى لم يقم فيها حكم الواحد قد ذهب الدين فى أكثرها (٦٧) . ثم يؤول نصوص القرآن التى توحى بعدم التفرق والاعتصام بحبل الله ، يؤولها مؤكدا هذا القصد ، « الحاكم الذى وجب على الأمة أن ينصبوه ليقوم نائبا عنها فى أمور دينهم ودنياهم واحد لا أكثر » . فمزج بهذا بين وحدة الجماعة أو وحدة الدولة وبين ما يراه من فردية الحكم ، رغم عدم التلازم . ثم أطنب فى ايراد الأدلة العقلية التى « تدل على أن الخليفة لابد أن يكون واحدا » ، « وأن الاحاديث دلت على أن الحاكم لايكون الا واحدا » . وهى أحاديث تتعلق بوجوب قيام الحاكم بغير دلالة على لزوم كونه فردا . « كل حكومة فى الدنيا لا يكون لها الا رئيس واحد والا اختل نظامها » . ويحدد نظام الحكم فى الخلافة بقوله « حكومة يختار رئيسها من الأمة وهو الامام العام

والخليفة الأعظم وتعطيه السلطة التنفيذية الكاملة الكافية الكافلة لمصالح الأمة الدينية والدنيوية ويفرض الله تعالى قوانينها السياسية ...» (٦٨) .

وقد أثير عين هذا الفهم السياسى للخلافة من جانب الداعين للمؤتمر ، لا فى مواجهة من ينكر الخلافة أصلا كالشيخ عبد الرازق ، ولكن فى مواجهة كل من كان يقر الخلافة ولكنه يحاول صياغتها كمؤسسة سياسية بأسلوب نيابى ديمقراطى ؛ فكانوا يتهمون بأنهم يستعيرون بذلك نظاما أوروبيا غريبا عن الاسلام (٦٩) .

ولم يقف الشيخ عبد الرازق ساكنا تجاه هذه الأعاصير ، فكان يكتب فى « السياسة » يدفع عن موقفه الفكرى الهجوم ، ويذود عن نفسه تهمة المروق من الدين ، وتهمة الهجوم الصريح على الملك فؤاد . وكان حديثه هادئا بسيطا مربكا لمعارضيه . وقد وقف الأحرار بداهة مع الشيخ فى معركته هذه ، سيما بعد ما صنع الملك معهم باخراجهم من الوزارة وانهاء التحالف بينهما . واندفع مثقفو الأحرار ومفكروهم فى مساندة الشيخ بما يملكون من الثقافة وما يملكون من أدوات الجدل والمنطق (٧٠) .

الوفد والكتاب :

أما الوفد ، فقد كان يعانى منذ خروجه من الحكم من عسف السلطة أيام الانتخابات الأخيرة ثم تعطيل الحياة النيابية ، مع الهجوم السياسى المركز عليه ، ومع تقديم بعض من أخلص قادته الى المحاكمة فى قضية الاغتيالات الكبرى . وكان يراقب الصراع بين الملك والأحرار داخل الحكم ، وكل منهما خصم له فلا بأس أن يشتد الصراع بينهما ، ولم يقم تحالفهما الا على ضربه ، وتهديد الدستور ووقف الحياة النيابية . وقد نشأ الأحرار أصلا كانشقاق على الوفد ، وهذا يكسب خصومتهما حدة خاصة ، فضلا عن كون الأحرار حزبا ينافس الوفد على السلطة .

ولم يشأ الوفد مع بداية ظهور « الاسلام واصول الحكم » أن يدخل معركة سياسية الى جانب أعدائه التقليديين الأحرار ، ولو كانت المعركة ضد الملك عدوه الاحر . وجراح الوفد من طعنات الأحرار له منذ انشقاقهم لا تزال تنزف . والحق انهم ضربوا فيه بكل سلاح وبغير تورع ، واشتد ذلك منهم ابان حكم الوفد وبعد خروجه . ووصل الأمر فى بداية حكم الوفد الى حد أنهم داعبوا الجانب السياسى للخلافة ، وهى القضية ذاتها التى تثور اليوم . ثم أن اسراع الوفد بتأييد الأحرار مما يحتمل معه تراجع الملك عنهم فيفوز الأحرار تجاه الملك بغير عائد يعود على الوفد . والراجح أن مصلحة الوفد كانت فى تصاعد الصراع بين الملك والأحرار ، ليضعف كل من

المتصارعين صاحبه وليضعف احتمال رأب الصدع بينهما . على انه كانت للوفد اشارات يبدو منها أن بابه تجاه الاحرار ليس محكم الايصاد . وان ثمه املا لديه فى تقارب يتم منهم اليه . على أساس احترام الدستور والعودة للحياة النيابية . ومع كل الاحتمالات لم يكن للوفد صالح فى ان يفسر موقف الأحرار على أنه استشهاد لهم على أيدى الاستبداد دفاعا عن الحريات . فضلا عن كون ذلك فى نظر الوفد غير صحيح . ويجب أن تكون الحصيلة لصالحه لا لصالحهم .

ومن جهة ثانية ، لم يرد الوفد أن يدخل معركة « الاسلام واصول الحكم » على المستوى الفكرى الدينى لها ، وكان ثابت العزم فى عدم التورط فى صراع له بالدين وجه اتصال ، حذرا فى تفادى موقف يثير بينه وبين خصومه أيا من قضايا الدين ، أو يستخدم فيه الدين ضده أو يحول الى هذا الميدان . والوفد مؤسسة سياسية ذات أهداف سياسية محددة ، فهو يلتقط من اية مسألة جانبها السياسى وحده ، ويفرز خيوط السياسة بدقة ليجدل منها موقفا سياسيا خالصا . وكان فى ذلك حريصا ألا يكون بينه وبين جماهيره رباط غير رباط السياسة . وبهذا التقط الوفد من مسألة «الاسلام وأصول الحكم » جانب الدفاع عن الحريات ، حرية الفكر والنشر ، وركز على ناحية الحقوق الدستورية فى هذه المسالة . واذا كان الشيخ عبد الرازق قد دعا الى تمييز الدين عن قضايا السياسة ، فقد كان مسلك الوفد العملى يصدر عن الالتزام بهذا الذى دعا اليه الشيخ . ومراعاة للجانبين سالفى الذكر يمكن تتبع موقف الوفد .

فقد عرفت صحف الوفد أولا ــ قبل محاكمة الشيخ ــ بعض هجوم على الكتاب وما أثار من مسائل دينية يجب الا تمس ، وبلغ الهجوم أحيانا قليلة الى حد وصف الكتاب بأنه طعن على الاسلام والصحابة (٧١) . ومن ذلك هجوم « البلاغ » على الاحرار لأنهم يحاولون اساءة سمعة الحكومة المصرية فى العالم الاسلامى افسادا لأمل الملك فى الخلافة ، قائلين ان الدستور المصرى يبيح الردة وان القوانين تجيز الربا وتعاطى المسكرات (٧٢) . مع نشر هجوم الشيخ الدجوى على على عبد الرازق لأنه يزيد الامة انقساما « ويوجب تطلع بعض الناس الى تغيير الانظمة والخروج على المألوف المعروف»(٧٣) .

وأثارت هذه النغمة بعضا من الوفديين والعاطفيين عليه من المثقفين . ومن هؤلاء مثلا عزيز ميرهم ، الذى نشرت له « كوكب الشرق » رسالة يعنف فيها رئيس تحرير الصحيفة أحمد حافظ عوض على نقده للشيخ عبدالرازق، وقال ميرهم ان الخصومة السياسية لا تبرر انتقاد القول البرىء ، فكتاب الشيخ صادر عن اقتناع وشجاعة ، والشيخ رغم الخصومة خير من بعض انصار الوفد الذين تركوا حزبهم تحت ضغط « الاتحاديين » ، ونبه ميرهم الى ان القضية ليست فى خطأ الشيخ أو صوابه ، ولكن فى حرية الرأى التى يجب الا تمتهن باسم النظام ولا باسم الدين . ثم نبه الى وجه آخر للمسألة

قائلا « هــذه سبع سنوات لم أنفك فى بحــرها من منــاضلة رجال الدين المسيحى مناضلة شاقة فيما يدعونه على الفكر من سلطان ، وفيما يدعونه لأنفسهم فى اموال الشعب من ولاية اسرفوا فيها كل الاسراف . وكان يقوينى فى جهادى هذا ما اراد فى الدين الاسلامى الحنيف من حرية وسماحة » ثم نبه الى خطورة محاكمة الشيخ أمام « جهــة دينيــة وســمية اشبه بالمجلس الاكليريكى .. والذى يدخل الريب فى انقلب من تدخل الرجال الرســميين للدين ما نراه عادة من الجمود ازاء مسائل اشد خطرا على الأمة والدين من هذا الكتاب أو من الاعتداء على الدستور .. » ثم عاد يقول ان كل اعتداء على الحرية باطل .

ورد أحمد حافظ عوض فى ذات العدد على ميرهم ، قال ان علماء الأزهر هم المختصون بمناقشة الكتاب دون علماء القانون والاجتمــاع ، وان للحريه حدا ان جاوزته كانت شرا على نفسها ، فاذا كان الشــيخ مخطئــا فللعلماء مناقشته ، واذا كان شــجاعا فى الخــروج على الاجمــاع فان الوتر الدينى حساس ، وانتقد اظهار الكتاب فى وقت التهيؤ لعقد المؤتمر الاسلامى واختيار الأصلح للخلافة . وفى اليــوم التالى نشرت الصحيفة مقــالا يتهم الأحــرار بالالحاد . على أن ميرهم لم يسكت ، انما عاد يعلن أولا خشيته من الحــديث فى أمر قد يقال فيه أن غير مسلم ينصر مسلما على مسلمين « وفى هذا الأمر من غضاضة لا تطيقه النفس الأبية » . ولكنه لا يتكلم فى مسألة الدين ، انما فى مسألة حرية الفكر والنشر يدافع عنهما فى شخص الشيخ . ثم أشار الى الموقف السياسى العام ، والى ان « أقلية » استحلت وقف الدستور تتحالف مع « أقلية ثانية ، فنمت هذه الأخيرة لتهدد الأولى وتسير بالبلاد القهقهرى ، فصارت الأقلية المهدده (الأحرار) تخشى على الدستور » . وقال اذا كان كتاب الشيخ شرا ، فهل يبيح ذلك ارتكاب شر منه بالضغط على الفكر . ثم عاد ينبه الى خطورة ان تعقد هيئة كبار العلماء محاكمة للشيخ ، فهذا عدوان على الحريات وهو نظام لم يرزأ به الاسلام من قبل « اللهم انت المسئول أن تحفظ المسلمين من نظام يئن منه المسيحيون » (٧٤) .

اثرت هــذه المساجلة فى التنبيه الى « قضية الحريات » فى موضــوع الشيخ ، وخطورة تشكيل الهيئات الرسمية الدينيــة لمحــاكمة النــاس على افكارهم . وكان شيوع أمر ازماع محاكمة الشيخ ، هو ما عدل سريعا بنقاد الشيخ من الوفديين عن النقد ، لأن المحاكمة نقلت كتاب الشيخ من ميــدان الدين وجدله ، الى ميدان الحريات والحقوق الدستورية ، اى الميدان السياسى وقد افسحت « كوكب الشرق » ذاتها لوجهات النظر العاطفة على الشــيخ المدافعة عنه . كتب حسين عامر المحامى انه لا فائدة من الاستقلال السياسى الا ان يكون وسيلة للاستقلال العلمى والاقتصادى ، وهاجم تشكيل مجلس رسمى يحجر على الفكر والقول وهما اول أركان النهضة ، ثم قال أن الكتاب

نفيس وقد جاء فى وقته المناسب (٧٥) . وكتب محمد كامل الحمامصى انه ليس غريبا أن يحتدم الجدل حول كتاب يبدو كأنه مذهب فى الدين . ولكن الغريب أن يقدم مؤلفه لمحاكمة دينية رسمية ، وحتى لو كان الكتاب بدعة وضلالة فلايجوز ان يحرق مؤلفه (٧٦). ثم هاجم احد علماء الازهر «احمدعلى المعذوب » الشيخ محمد شاكر الذى يستعدى الحكومة على مؤلف الكتاب قائلا انه يدعو الى قلب نظام الحكم . وكثرت الكتابات فى هذا الخط (٧٧) .

فلما أصدرت هيئة كبار العلماء حكمها ضد المؤلف ، اجتمع عدد من كبار رجال الصحافة والفكر وأعدوا عريضة للملك تهيب به الا يستباح الدستور « فى أقدس ما كفل وصان وهى حرية الفكر » ، ونددت بمحاكمة هيئة تصطبغ بالصبغة الدينية لعالم بسبب فكره . وكان ممن وقع العريضه أحمد حافظ عوض « كوكب الشرق الوفدية » ، عباس العقاد « البلاغ الوفدية » ، ومحمد صبرى ابو علم من رجال الوفد ، ومحمود عزمى « السياسة » ومنصور فهمى . وكذلك أحمد شفيق وصالح جودت المحامىء من أعضاء الرابطة الشرقية ، وقد ترتب على تقديم العريضة ان استقال من الرابطة الشيخان محمد بخيت ويوسف الدجوى احتجاجا . ثم كتب أحمد حافظ عوض يقول ان الهيئة التى حاكمته قد أنزلته منزلة المصلح الاسلامى، وأيا كان الرأى فى حكمها ورأيها فقد اخطأت فى تصرفها (٧٨) . واشار الى وجوب أن تتآزر الأحزاب دفاعا عن الدستور . وكتب حسن نافع الوفدى يهنىء على عبد الرازق « بما استهدفتم له من بسالة وبطولة .. وسلاما على الدستور فى سجنه » (٧٩) . وكتب العقاد ينبه الى ان الخلاف بين الشرق والغرب خلاف مصالح وليس خلافا دينيا ، وان المسألة وطنية فى الأساس وليست مسألة دينية ، وان الدين اتخذ أحيانا شعارا للمصالح ، ولكنه بيقين ليس هو الدافع او المحرك فى هذا الشأن (٨٠) .

ولم ينس الوفد فى هذا الموقف أن يغمز الأحرار الدستوريين ، منبها اياهم الى أنه كان من الممكن استغلال الكتاب فى توريط مؤلفه والأحرار وكشف عدم ولائهم للعرش ، اذ الكتاب ينتقد الخلافة « من الوجهة الملكية المحضة » ، واذ يبدو منه مقت للملكية يبلغ من الحدة مبلغ السعى لهدم فكرة الخلافة . وكان من الممكن أن يستغل الكتاب فى ذلك كما كان ينتظر ان يفعل الأحرار لو كان الشيخ عبد الرازق وفديا . ولكن القضية تتعلق بحرية الرأى التى يقف الوفد فيها موقفا مبدئيا (٨١) . وكانت مثل هذه الاشارات مما يساهم فى تصعيد الصراع بين الأحرار والملك ، ويشير الى الاحرار بالتهمة التى رفعوها هم ضد الوفد منذ شهور قليلة ، وهى تهمة عدم الولاء للملك .

والذى يلاحظ ، كما سبقت الاشارة ، أن الكتاب يقف على محورين ، الخلافة وما يمسها من تراث يرتبط بالفكر الدينى ، والملك وما يمسه من مبادىء الشرعية والدستورية . وكان الملك يريد أن يستتر وراء الدين تقوية

لحكمه الدنيوى ويثير موضوع الخلافة ضد الأحرار وغيرهم على أساس كونه دينيا .. وكان الوفد على العكس يترك هذا المجال برمته ويكشف الجانب الدنيوى فى دعوى الخلافة من خلال المواقف العملية المحددة (تشكيل اللجان او اجراء المحاكمة) ، كما يكشف الجانب الدنيوى فى كتاب « الاسلام واصول الحكم » الذى يستتر وراء الدين كذلك ، وهو موقف المعارضة للملك ، ويحاول بذلك ان يورط الأحرار أو يضبطهم فى موقف الخروج على العرش ، وليحاول نقل المسألة كلها من مجال الدين الى ميدان السياسة ومبادىء الدستور ، وإلى مواقف القوى المختلفة ازاء هذه القضايا ، ويقف مدافعا عن المؤلف من جهة الحريات . اما الاحرار فقد واجهوا سلاح الوفد ضدهم « تهمة الخروج على العرش » بأن يرسل الشيخ ـ عبد الرازق الى صحيفة الكوكب يقول انه لا شأن له بالسياسة وهو بعيد عن ميدانها ، وكتابه يتعلق بالناحية العلمية وحدها «أى الجانبالدينى والأبحاث المتصلة به»(٨٢). ولكنهم فى مواجهة دعاوى الملك ورجاله ضدهم يثيرون فى صحيفتهم الأمر من الناحية الدستورية والسياسية . واذا كان الشيخ عبد الرازق قد قصد الفصل بين الدين والدولة «السياسية» ، فقد شهر الاحرار سلاح السياسة لرفع بردة الدين عن كاهل الملك ، واستمسكوا بالجدل الدينى لتغطية ما يريد الوفد كشفه من أهدافهم السياسية .

ائتلاف الوفد والأحرار :

عظم الصدع بين الملك والأحرار منذ اخراجهم من الوزارة . ولكن استمر هجوم الوفد عليهم حينا ، هجوم يتخذ شكل الزجر الشديد جذبا لهم لا طردا ، حتى يأتوا اليه ضعفاء ، وقد وضح شىء من ذلك فيما سبقت الاشارة اليه ، وكان استقبال الوفديين لاخراج عبد العزيز فهمى بعبارات مثل « اساء دخولا واساء خروجا .. وهكذا يفعل السفهاء » . وان الأحرار ماتوا كفارا بالدستور اذا أخرجوا من الوزارة بعد انتهاكه(٨٣) . واضطر هذا الموقف الأحرار الى الزعم بأن الوفد يتقرب من الاتحاديين . ولكن الوفد استمر فى تركيز الهجوم على الاتحاديين ووزرائهم ، ولم يبد فى الأفق ان ثمة تقاربا من هذا النوع ، وكانت الوزارة تعد قانونا جديدا للانتخاب يحاصر فرص الكسب على الوفدين (٨٤) . ولم يخل الأمر من اشتباكات بين الوفديين والبوليس تسيل فيها الدماء على باب النادى السعدى ، كما حدث عندما حاولت الحكومة تنفيذ منع احتفال الوفد بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر .

على انه من وجهة ثانية ، كان ثمة ادراك بما يتهدد الوفد والدستور والحريات نتيجة أستفحال نفوذ السراى . ومنذ يوليه ١٩٢٥ بدأ الوفد رغم هجومه على الأحرار يرفع شعار « عند الخطر تلتئم الصفوف » ويصحب

هذا الشعار بالهجوم على الأحرار مع « مواربة » الباب للائتلاف معهم . فمن أراد من الوفديين أن يلتمس عذرا للاحرار قال انهم « آلات مغلولة » ثم طالب بالتضامن والعودة الى روح أواخر ١٩١٨ أى قبل انشقاق الأحرار عن الوفد . وتكرر رفع هذا الشعار فى مواجهة قانون تشديد العقوبات على الجرائم الصحفية وجرائم الرأى . واستمر اياما متتالية حتى صار اشبه بالباب الثابت فى الصحف . وكان « للسياسة » مقال طالبت فيه بتنفيذ أحكام الدستور رحب به الوفديون (٨٥) . واستمر هذا الوضع هجوما وجذبا بعد خروج الأحرار من وزارة زيور الملكية .

وجاءت نقطة التحول فى خطاب عبد العزيز فهمى فى ٣٠ اكتوبر . الذى أعلن فيه خطأه فى الاشتراك فى الحكم مع زيور ، ودعا لوجوب التمسك بالدستور (٨٦) . فكف الوفد عن الهجوم عليهم . ثم جاء اقتراح امين الرافعى بعقد البرلمان المحلول فى موعد انعقاده الدستورى فى أواخر نوفمبر لبطلان حله دستوريا . وجرت التعبئة المشتركة من الوفد والأحرار والحزب الوطنى لهذا الأمر ، وانعقد البرلمان فعلا فى فندق الكونتننتال فى ٢١ نوفمبر معلنا عدم الثقة بالحكومة . فكان لطمة شديدة وجهت للملك . وكان اللورد لويد المندوب السامى الجديد قد حضر الى مصر ، وتدخل للحد من نفوذ الملك المتزايد تسكينا للاوضاع التى أفسدها شبق الملك للانفراد بالسلطة : فأخرج حسن نشأت من الديوان الملكى بعد ذهاب لويد للسراى يومى ٨ ، ٩ ديسمبر (٨٧) . ثم حدث الائتلاف بين الوفد والاحرار والحزب الوطنى ، انقاذا للدستور كما ذكر سعد زغلول بالحفل الذى أقامه للمؤتلفين فى ١١ ديسمبر . واستمر الائتلاف حتى اضطرت وزارة زيور للاستقالة مع اجراء الانتخابات فى مايو ١٩٢٦ . وانتصر المؤتلفون فى الانتخابات وشكل عدلى يكن الوزارة ورأس سعد مجلس النواب . وكل ذلك يتم حصرا لسلطة الملك وتقليصا ، باعتبار ان الائتلاف « خير الوسائل التى تستطيع أمة مهددة بالميول الاستبدادية فى الداخل والاعتداء الاستعمارى من الخارج أن تحفظ بها النظام النيابى .. (٨٧) » .

عودة الملك للخلافة :

عندما ظهر أن نفوذ الملك يتقلص بهجوم الوفد عليه ومعاداة الأحرار له ، وحذر الانجليز من سياسته الطائشة التى قلبت الأحرار ضده وهدمت التوازن القائم ، عندما ظهر ذلك بدأ الملك يركز من جديد على مسألة الخلافة ومؤتمرها ليكسب بها ما يعوض ضعفه ، ولكن هذا الضعف نفسه كان من أهم أسباب فشله فى هذه المسألة أيضا . لأن أعداء الاستبداد المجرد من الغطاء المعنوى لن يقبلوا استبدادا مستترا بهذا الغطاء . وقد جاء الهجوم

على مسعى الملك فى ميدان السياسة من الوفد والأحرار ، وفى ميدان الدين من بعض رجال الأزهر وجماعة الشيخ أبى العزائم والجماعات الاسلامية خارج مصر .

ففى ٣ فبراير ١٩٢٦ عقدت «الهيئة العلمية الدينية الاسلامية الكبرى» اجتماعا قررت فيه عقد مؤتمر الخلافة فى ١٣ مايو ، واصطحب تحديد الموعد ببيان برنامج عمل المؤتمر ، وهو النظر فى مسالة الخلافة ومن يصح أن تسند اليه ، واهاب بالشعوب التى تغار على دينها أن تختار ممثليها لحضوره(٨٨). وصرح شيخ الأزهر بأن المؤتمر دينى لا دخل للسياسة فيه ، وانه سيبحث فى مدى وجوب الخلافة ثم فيمن يكون خليفة ، وكذلك اتجه حديث الشيخين محمد بخيت وحسين والى تحديدا لمهمة المؤتمر (٨٩) . وكان ثلاثتهم انشط العناصر فى هذه الدعوة .

اصطحبت الدعوة بحملة تعبئة كبيرة للمؤتمر ، تنبه الى تأثير الخلافة ن الحياة للمسلمين ومنزلتها منذ كانت ايام الصحابة ، والى ما يلحق كرامة لمسلمين من الاهانة بالغائها وما يكسبون من شباب من أحيائها (٩٠) . وكان الملك حريصا ان يعقد المؤتمر قبل انتخابات مجلس النواب ، حتى يواجه نتصار اعدائه المتوقع بقوة المؤتمر الاسلامى العام وأمله فى الخلافة (٩١) . كشف مع هذه الحملة ايضا عما يعتبر مذهبا سياسيا متكاملا يصاغ به ظام الحكم أن استقرت الخلافة لملك مصر . وهو مذهب يناقض أساس ستور ١٩٢٣ . كتب مراسل الديلى نيوز لصحيفته (٩٢) ، يقول ان الملك لامح الى الخلافة ، وان كبار رجال الدين هم موظفون لا يشك فى علاقتهم لحكومة . ثم قال : هناك تيار قوى فى العالم الاسلامى لاعادة الخلافة مع مديلها تعديلا جوهريا طبقا للآراء العصرية الحديثة ، وهو أن تكون الخلافة يئة نيابية تقوم بوظيفتها بواسطة مجلس دائم يمثل العالم الاسلامى ، ويكون خليفه هو رئيس المجلس . فرد الشيخ محمد فراج المنياوى (رئيس جمعية ضامن العلماء والداعية النشيط للمؤتمر منذ ١٩٢٥ وسكرتير شيخ الأزهر) ول « ما وضع الخلافة فى هيئة نيابية تعمل بواسطة مجلس دائم تحت باسة خليفة صورى لا يملك من معنى الخلافة الا اسمها ، فهو نظام أوروبى يب على الاسلام تؤيده الحكومات الجمهورية أو الشعوب الصالحة للحكم جمهورى ، وينكره التاريخ الاسلامى من عهد خلافة الخلفاء الراشدين الى لد الدولة العثمانية ، ولأنه نظام أقرب شبها بالنظام الاوروبى الذى أعطته كنيسة الكاثوليكية أو التعاليم المسيحية الى البابا .. » . ثم حدد تصوره ، النظام السياسى للخلافة بقوله « يجب أن يملك الخليفة جميع حقوقه شرعية باعتباره نائبا عن صاحب الشريعة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا، جب أن يكون مقيدا بالشورى فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ، ستشير العالم الاسلامى بواسطة مجلس عرش الخلافة (٩٣) » . فالنظام

المقترح باسم الدين هو حكم الفرد الواحد مع وجود مجلس استشارى من العالم الاسلامى ، وهو ذات النظر الذى أوضحه الشيخ بخيت فى كتابه .

وفى مواجهة هذا الاتجاه ، كانت الحساسيات السياسية بين الوفد والأحرار قد زالت بالائتلاف . فتكاتفوا فى طعن حركة الملك ودعواه . واستنكروا جميعا عقد المؤتمر منبهين الى حرج موقف مصر اذا اختير ملكها خليفة للمسلمين . واذا كانت الخلافة دينية مدنية تؤيدها القوة والسلطة : فهل ستكون مصر مسئولة عن مسائل الدفاع عن الأمم الأخرى ، وهل تصبح الخلافة فى مصر كقناة السويس فيها مصدرا آخر لطمع الدول الكبرى فيها واستمساك الانجليز بها ، وهل فى ذلك ما يؤلب الدول المسيحية على مصر ، ثم ما هو أثر الخلافة فى الحقوق الدستورية التى ظفرت بها الأمة ، واذا كان الدين يخلى الخليفة من التبعة فكيف يكون حاكما بغير تبعة ولا مسئولية . وذكرت « البلاغ » أنه اذا كانت الخلافة تثير كل هذه المسائل ، فكيف ينص رجال الأزهر أن من حقهم وحدهم الفصل فيها جميعا ، هم ومن يدعونهم من « شعوب الأمم الأجنبية » (٩٤) .

ومن جهة أخرى ، اذا كانت مسألة الخلافة سياسية وليست شرعية فقط ، فالواجب أن يترك علماء الدين هذا الأمر لرجال السياسة . واختيار ملك خليفة يثير مشاكل يتعذر معها على الخليفة ان يقوم بواجباته الشرعية ، ويتعرض معها الدستور للخطر وعلاقات مصر الخارجية للاضطراب ، واذ لم يختر ملك مصر خليفة فان ذلك يمس كرامة الدولة المصرية . وترشيح الملك للخلافة لا يكفى فيه موقف رجال الدين ، انما يقتضى موافقة البرلمان المصرى طبقا للمادة ٤٧ من الدستور . وقالت السياسة « ربما كانت مصلحة مصر السياسية ومصلحة ملكها الا تثار مناقشة برلمانية فى مثل هذا الموضوع .. » وذكرت أن قيام العلماء بالدعوة لهذا المؤتمر واختيار الخليفة معناه « قيام سلطة الى جانب الحكومة قد ترى غير رأى الحكومة .. » ، ووجود السلطتين يثير الفوضى والتضارب . كما بررت « السياسة » دعوتها الى المؤتمر فى ١٩٢٤ بأن الحكم وقتها كان فى يد حكومة نيابية ، أما الآن فان الظروف قد تغيرت (٩٥) . وقد ذكرت الديلى نيوز أن حركة عنيفة تقوم فى مصر خوفا من احتمال أن تسند الخلافة للملك فؤاد (٦٩) .

رجال الدين والخلافة :

انبعث الهجوم على مسعى الملك ايضا ، من داخل الأزهر ومن بين رجال الدين . وقد عرف أن أربعين من علماء الأزهر وقعوا عريضة ذكروا فيها أن مصر لا تصلح فى الوقت الحاضر دارا للخلافة (٩٧) . وهى لا تزال محتلة

بدولة أجنبية . والحكم فيها لا يزال بأيدى غير ابنائها ، وحكومتها اباحت المحرمات من خمر وبغاء وميسر قانونا (٩٨) . واهتم الملك بهـذه الدعوه لقيامها من الازهر ، ودار التحقيق فى سرية مع الموقعين على العريضة . ثم علمت الحكومة على اصطناع عريضة مضادة دارت تضغط على الشيوخ المذكورين للتوقيع عليها (٩٩) . ويذكر الدكتور محمد حسين ان تكتم الحكومة لخبر هذه العريضة كما يدل التكذيب الرسمى الذى نشر فى الصحف عنها ، كان حرصا من الحكومة الا يذيع الامر فيشجع الآخرين على المعارضة ، ولكن هذا التكتم لم يغن شيئا عن اتساع نطاق هذه المعارضة (١٠٠) .

وقد كان الشيخ محمد ماضى أبو العزائم ، شيخا للطريقة العزائميـة وشخصية دينية معروفة ، وصاحب قلم يدور فى كثير من الصحف عن مسائل الدين والأخلاق . وكان يتميز طول حياته بحس سياسى وأضح واهتمام بقضايا السياسة كبير، عرفت له مواقف وكتابات عن حقوق الأمة والاستقلال والجلاء عن وادى النيل(١٠١). وهو من الجيل الذى تفتح مع الثلث الأخير من القرن الماضى ومع الاحتلال البريطانى ، وله « دعـاء الغوث » وهـو يدل على ذوق سياسى طريف « اللهم باسـمك العظيم الأعظم ، وبجـاه المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وباسم اسمائك الحسنى ما علمنا منها وما لم نعلم ، ان تعجـل بالانتقـام ممن ظلم ، وأن توقع الظالمين فى الظالمين والـكافرين فى الكافرين ، وان يخرج المسلمون من بينهم سالمين غانمين يا رب العالمين » . وهو يعكس فى منطقه نفسية نهايات القرن المـاضى فى مصر . عنـدما لم يكن المصريون استشعروا قوتهم الذاتية بعد ، فانحصر رجاء المظلوم لا فى أن يقوى بنفسه ، ولكن فى أن يفلت فى القهر بتضارب الأقوياء . وهو نظر تكمن فيه فكرة الاستفادة من صراعات القوى الكبرى .

وما ان الغيت الخلافة فى ١٩٢٤ ، حتى بادر الشيخ بالحديث فى هـذا الأمر ، فقال ان الحكومة الوطنية القائمة منشغلة فى طلب الاستقلال التام ، ولا ينبغى صرفها عن هذا المطلب لأمر آخر ولا أن يسمح باسـتغلال العـدو الفرصة ليقهر النواب الجدد ، ثم طالب أن تذهب بعثة الى انقرة تستكشف الحقائق ، واعلن عن مؤتمر اسلامى يعقد بمنزله يوم ٢٠ مارس ١٩٢٤(١٠٢).

كانت وجهة نظر ابى العزائم أن مصر لا تصلح للخلافة لقيام الاحتـلال والنفوذ الأجنبى بها . وانه يجب العمل على ابقاء الخلافة فى تركيا وتقويتها، فاذا لم يمكن ابقاؤها هناك ، وجب انتخاب خليفة من دولة اسلامية لا تخضع للاحتلال ولا للنفوذ الأجنبى . وانه يجب ابعاد الملك فؤاد عن هذا الأمر . ويعتبر عبد المجيد لا يزال خليفة حتى يختار غيره . وكان هـذا أيضا رأى جماعة الخلافة بالهند بزعامة محمد وشوكت على ، فالتقى ابو العزائم معهما فى العمل ، وصاغ هذا الموقف دعوتهم بطابع معاد للانجليز (١٠٣) .

وكان الأمير خالد حفيد عبد القادر الجزائرى مقيما بالاسكندرية وعلى اتصال وثيق بأبى العزائم (١٠٤) . وقد كتب يقول انه يود بقاء البيعة لعبد المجيد جمعا لشتات المسلمين ولما يتصف به من مكارم الاخلاق ، فاذا كانت ارادة تركيا قد نفذت بخلعه ، واذا كان كثير من الملوك طامعين فى الخلافة رغم كونهم واقعين تحت السيطرة الاجنبية ، واذا كانت فكرة عقد المؤتمر لاتحتاج الى وقت طويل ولايؤمن نجاحها ، فيجب المسارعة فى حسم مسألة الخلافة ببيعة الملك الاسلامى الوحيد الجامع لشروط الخلافة وهو الملك أمان الله ملك الافغان . واطرد تكتاباته مؤيدا فكرته هذه ، وقال ان الاجانب يسيطرون على مصر وفلسطين والهند وشمال أفريقيا وجزيرة العرب وسوريا ولايبقى الا أفغانستان (١٠٥) .

انعقد مؤتمر ابى العزائم فى موعده ، وأسفر عن تشكيلات اوضحت نوعا من علاقاته السياسية ، وعن قرارات أوضحت أهدافه . اما التشكيلات فأهمها انتخاب لجنة تنفيذية تدعو لمؤتمر اسلامى عام انتخب ابو العزائم رئيسا لها وعلى فهمى كامل نائبا للرئيس ، وهو شقيق مصطفى كامل وأحد أقطاب الحزب الوطنى ، مع ترشيح الامير عمر طوسون لرياسة اللجنة العامة. والمعروف أن كان للامير عمر طوسون فى هذه الفترة علاقة بالحزب الوطنى . أما عن أهداف المؤتمر فهى تكوين مؤتمر اسلامى عام ، وتكوين لجان فرعية فى انحاء البلاد المصرية للدعوة للمؤتمر . وقد اجتمعت اللجنة للتحضير له فى ٢٣ مارس ، وقررت تأليف اللجان والاتصال بالهيئات الاسلامية فى الخارج وعقد الاجتماعات الدورية .. وتقرر انه بعد أن تتم اللجنة العليا عملها بدعوة المؤتمر فانها «لا تحل ولاتنتهى مهمتها بانتهاء العمل بل تستمر فى وادى النيل باسم جماعة الخلافة الإسلامية ..» . ثم وضع قانون للجماعة يتضمن مبادىء كثيرة منها الطاعة التامة للخليفة والدفاع عن النظام الشورى ونشر الفضائل .. الخ ، مع مجادلة غير المسلمين بالتى هى أحسن واحترام حرية الاديان . كما نص قانون الجماعة على شروط عضويتها وواجبات الرئيس الذى لايتغير مدة حياته الا اذا استقال أو أقالته الأغلبية ، ونص على المستويات التنظيمية للجماعة ، وهى الجمعية العمومية التى تتكون بالانتخاب وتجتمع دوريا ، واللجنة التحضيرية واللجنة الشرعية ولجنة السكرتارية وامانة الصندوق . واللجان الفرعية التى تؤلف فى المدن والقرى ، ولكل منها رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق ، وان يكون للجماعة صحف .. الخ (١٠٦) .

وعلى الفور نشطت الجماعة فى تكوين اللجان مبتدئة باحياء القاهرة (١٠٧) . وحرص ابو العزائم أن يبتعد عن اثارة حذر الوفد منه ، واكد أنه لولا انشغال الحكومة بشئون التحرير لكانت هى الاولى للدعوة للمؤتمر . فلما سئل عن رأيه فى الحالة الحاضرة قال مؤيدا الحكومة «بصفتى مصريا اراني والحمد لله فى مجتمع كنت اتمنى أن أعيش فيه منذ أكثر من أربعين

سنة .» (١٠٨) . ثم طالب الازهر أن يكون لجنة فرعية تنضم اليه بدل ان يشكل هيئة اخرى لدعوة المؤتمر (١٠٩) .

والحاصل انه بعد ظهور « الهيئة العلمية ... » بدأ لدى كثير من اقسام الرأى العام ، التركيز على هذه الحركة الرسمية باعتبارها الاصل الذى ينضم أليه غيره . (١١٠) . ووجه أبو العزائم بهجوم رجال الملك عليه ناظرين الى حركته كحركة مناوئة لمساعى فؤاد (١١١) . وبالنسبة للوفد فقد أثار حذره ان جماعة ابى العزائم اوجدت تنظيماً ذا مستويات واجتماعات دورية واشتراكات يجمعها من أعضائه فضلا عن التبرعات ، وهو يتكون على اتصال بالحزب الوطنى وبالامير عمر طوسون المناوئين للوفد ، ويعلن أن من مبادئه الطاعة التامة للخليفة والا يكون الخليفة مصريا مما يوزع ولاء المصريين . وقالت كوكب الشرق ان هذه الدعوة تشيع البلبلة وتثير الشبهة ، ونشرت البلاغ للشيخ المنياوى أن الحركة العزائمية أصبحت عرضة لتلاعب الاحزاب فى مناوئة العرش والحكومة الحاضرة ، وأن الشيخ يكثر من التردد على نوادى بعض الأحزاب ، وأن خالد الحسينى رئيس لجنة الاسكندرية يخدم اغراضا اجنبية ؛ على علم من أبى العزائم (١١٢) ..

وبعد سقوط حكومة الوفد وتولى زيور الحكم ، ومع اشتداد رغبة الملك فى الخلافة زاد تعرض الادارة للجان العزائمية ، وكانت صحافة الملك تستعدى عليها السلطة ، وجرى القبض على بعض أعضاء اللجان فى الاقاليم ومصادرة محاضر الجلسات ومجلة «المدينة المنورة» ، مع تفتيش دار أبى العزائم ومنعه من السفر للحج . (١١٣) على أن عمر طوسون وقف من البداية مع الجامعة يدعمها ويدافع عن دعوتها (١١٤) .

. واذا كانت الحركة لم تفض الى شىء ذى بال ، الا اشتراكها فى المؤتمر الاسلامى الذى انعقد بمكة فى ٩ يونية ١٩٢٦ وصرفه الملك ابن سعود عن النظر فى مسألة الخلافة اصلا ، فان الحركة قد ساهمت فى اضعاف حركة الملك ؛ اذ كانت حركة مناوئة له تولدت داخل فكرة الخلافة ، وقد عارضته بشدة وافسدت عليه بعض سعيه وأفسدت عليه دعوى أن رجال الدين يناصرونه .

ويضاف الى المساهمة فى اضعاف حركة الملك ، مواقف الدول الاسلامية وشعوبها التى عارضت فؤاد . واجتمعت المعارضة على فؤاد من اتجاهات ثلاثة ، اتجاه ملوك الدول الاسلامية الطامعين فى الخلافة كالملك حسين الهاشمى الذى تأثرت بموقفه الهيئات الدينية الرسمية فى شرق الاردن والعراق ، وكملك الافغان ، وكذلك الملوك غير الطامعين فيها ولكنهم يعارضون اسناد الخلافة لاحد ما كالملك ابن سعود بالحجاز وامام اليمن . واتجاه البلاد الواقعة تحت الاستعمار غير البريطانى كالهيئات الرسمية التى تأثرت

بموقف الاستعمار الفرنسى ، واتجاه الشعوب الاسلامية وهيئاتها غير الرسمية المتصلة بالحركة الوطنية والذين عارضوا قيام الخلافة واسنادها لملك يخضع للانجليز ، كلجنة العلماء ولجنة الخلافة المركزية بالهند وبعض هيئات سوريا. اما فارس (ايران) فقد استمسكت بكونها بلدا شيعيا لاشأن لها بالامر . واما تركيا فقد الغت الخلافة ولايعقل ان تلغى الخلافة من عندها وتؤيدها فى بلد آخر .

مؤتمر الخلافة :

حوصرت دعوة الخلافة على المستويات المختلفة ، سياسيا ودينيا ـ داخليا وخارجيا ، وظهر خلال الاشهر الثلاثة بين تحديد موعد المؤتمر وانعقاده ، ان الامر تحيطه عوامل الفشل ، وادى هذا برجال الملك ان يفكروا فى التراجع الهادىء . فتنصلوا اولا من ان ثمة رغبة لفؤاد فى الخلافة (١١٥)، ثم أعادوا صياغة برنامج المؤتمر على نحو يجنبهم الهجوم . ذكرت «الاتحاد» أن التراجع عن عقد المؤتمر مستحيل بعد ان اقترب موعده ، وازاء ذلك فلا مانع من ان يقتصر على دراسة مسألة الخلافة وأن يكون بمثابة تمهيد لاجتماع آخر يعقد فى موعد آخر وفى بلاد غير مصر لاختيار الخليفة (١١٦). واجتمع مجلس ادارة المؤتمر برياسة شيخ الازهر فى ٢٥ ابريل لوضع لائحة المؤتمر وتحديد برنامجه ، وحصر البرنامج فى ست مواد ليس فيها اختيار الخليفة وهى ، بحث حقيقة الخلافة وشروط الخليفة ، ومدى وجوب الخلافة ، وبم تنعقد ، وهل يمكن ايجاد الخلافة المستجمعة للشروط ، واذا لم يمكن فما هو الحل ، واذا أمكن فما يجب أن يتخذ لنصب الخليفة . وقد ادى هذا التراجع الى احتدام الخلاف داخل مجلس الادارة ، اذ عارض الشيخ محمد شاكر بحدة عدول المجلس عن البند ١٤ من بيان ١٩٢٤ الخاص باختيار الخليفة (١١٧) .

انعقد المؤتمر فى ١٢ مايو برياسة شيخ الازهر ، وحضره نحو ٢٥ مندوبا. منهم مفتى الموصل وحيفا والقدس ومحام شرعى من عكا ومفتى بولندا واثنان من جاوه وواحد من الهند وواحد من الترنسفال . وحضره من مصر ستة أعضاء اربعة منهم فقط كانوا من بين الاثنين وعشرين عضوا بمجلس ١٩٢٤ . وكان انعقاده بشارع نور الظلام فى حراسة جمع من طلبة الازهر ورجال البوليس لئلا يدخل المؤتمر الا ذوو البطاقات . وفرضت السرية على أعماله. وما ان انتهت مراسيم الافتتاح وخطبة شيخ الازهر الذى دعا لعودة الخلافة تجميعا للمسلمين ، حتى ظهرت الخلافات على الفور بين المجتمعين . فاستنكر بعض الاعضاء سرية الجلسات ومنع الصحفيين من شهوده ، وزاد هذا الاستنكار لما لوحظ أن مندوب صحيفة «المقطم» ذات الميول الانجليزية يحضر وحده الجلسات ، ويتكرر اتصال سكرتير المؤتمر الشيخ والى به . ثم اختلفوا

حول طريقة اختيار وكيل المؤتمر اذ رأى البعض وجوب انتخابه اكتفاء بتعيين الرئيس . ثم ثار كثيرون لما لاحظوه من ان كلماتهم لاتدون كاملة بمضابط الجلسات ، وتبودلت فى هذا الشأن اقوال عنيفة . وطالب الأعضاء العرب أن يرسل المؤتمر احتجاجا على مذابح الفرنسيين فى دمشق فعارضهم الاعضاء المصريون . يحكى الشيخ الظواهرى «كان انعقادا مشوها مبتورا ..» وأن شيخ الازهر لما خشى على مقام مصر من لهجة الوفود دعم ألوفد المصرى بأعضاء جدد من ذوى السياسة والكياسة منهم الظواهرى وأحمد تيمور ووحيد الايوبى (١١٨) .

اما عن أعمال المؤتمر (١١٩) ، فقد كون بجلسته الثانية لجنتين ، تبحث كل منهما مواد ثلاثة من مواد البرنامج الست وأعدت كل منها تقريرا . فأكدت اللجنة الاولى تعريف الخلافة بأنها رئاسة للدين والدنيا لاتنفصلان . وأن شروط الخليفة هى البلوغ والعقل والحرية والذكورة وسلامة السمع والبصر والنطق ، مع القدرة على اقامة الحدود وتنفيذ الاحكام وحماية بيعة المسلمين، وأن يكون ذا رأى وبصر بتدبير مصالح المسلمين ، وذكرت أن شرط القرشية (أى أن يكون الخليفة من قريش) فيه قولان احدهما انها لاتشترط ، وقال الشيخ بخيت وحتى ولو اشترط فانه يتعذر توافرها الآن مع استيفاء الشروط الاخرى ، وذكرت أن الخلافة تنعقد باستخلاف الامام السابق أو بيعة اهل الحل والعقد أو بالتغلب والقهر من مسلم تتحقق فيه الشروط .. وذكر مندوب الهند أن الخلافة خلافة اقوام لا خلافة فرد وطالب بارجاء البت فى المسألة .

اما اللجنة الثانية فقد انتهى بحثها الى ماينفى قيام المؤتمر ، اذ ذكرت ان مركز الخلافة «لايمكن البت فيه الآن» . وذكرت ما مفاده استحالة قيام الخلافة بعد نشوء الحكومات الوطنية ، وانه لو فرض وتوافر الاستقلال للشعوب الاسلامية وعدم تبعية حكوماتهم لغيرهم ، فان «أهم الشروط فى الخليفة ان يكون له من النفوذ مايستطيع معه تنفيذ أحكامه وأوامره وأن يدافع عن بيضة الاسلام وحوزة المسلمين طبق أحكام الدين ، هل من الممكن الآن قيام الخلافة الاسلامية على هذا النحو ..» . وذكرت ان الخلافة قامت فى صدر الاسلام لما كان للمسلمين من وحدة الكلمة «أما وقد تنافر عقد هذا الاجتماع واصبحت ممالك وامما متفرقة بعضها عن بعض فى حكوماتها واداراتها وسياساتها ، وكثير من بنيها تملكه نزعة قومية تأبى على أحدهم أن يكون تابعا للآخر ..» ثم قالت «اذا فرض واقيم خليفة عام للمسلمين فلايكون له النفوذ الشرعى المطلوب ، ولاتكون الخلافة التى يتصف بها خلافة شرعية بمعناها الحقيقى ، بل تصبح وهمية ليس لها من النفوذ قليل ولا كثير ..» وبهذا كان مفاد رأى اللجنة انه بعد نشأة القوميات فى العالم الاسلامى لم تعد ثمة امكانية لقيام الخلافة ، وأن مايقام متخذا اسم الخلافة فى هذه الظروف هو

أمر وهمى ليس له من حقيقتها شيء . وهو حكم من اللجنة بانتهاء دورها التاريخى مادامت القوميات ظهرت .

انتهى المؤتمر بالجلسة الرابعة ، اذ لوحظ ان الأمر بلغ مبلغ الخلاف بين المجتمعين ، فقام وحيد الايوبى يقترح «حل المؤتمر العام على أن يضرب المجلس أجل انعقاده بعد » . فووفق على رايه بالاجماع ، ويبدو ان كان هذا هو الاجماع الوحيد الذى انعقد فى المؤتمر . وقام الشيخ الظواهرى يبرر ذلك تجنبا للفشل الصريح بقوله أن المؤتمر غير قادر بتشكيله الضيق هذا على اجراء البيعة وانه ينبغى تفادى الخلاف . ثم غلبه على امره واقع فشل المؤتمر فقال ناعيا «أرى من العسير على وعلى اخوانى والاسف يملأ قلبى والحزن الشديد يشملنى أن نعلن أننا اجتمعنا لنقول أن المسلمين قد فقدوا كل حول وقوة - ولنقول ان المسلمين أصبحوا متفرقين فى الأرض طوائف يستحيل اجتماعها . . واذا كنا لسنا اهلا لأن نبت فى مسألة الخلافة فكيف نكون اهلا لأن نبت فى ا.. المسلمين قد فقدوا كل حول وقوة ..» (١٢٠) .

وهكذا وصل المؤتمر الى نقيض ماكان يسعى اليه ، وبدلا من أن يسجل وجوب الخلافة سجل بعمله العكس . وكان نص القرار الختامى للمؤتمر محاولة لحفظ الشكل وأن الخلافة ممكنة ، ويحيل فى ذلك الى اجتماع ينعقد فى مكان غير مصر لم يحصل ، والى زمان لم يحل بعد ذلك ، لأنه كان مضى من قبل حسبما صرحت اللجنة الثانية من لجان المؤتمر . وابلغت قرارات مؤتمر القاهرة لمؤتمر مكة الذى أسقط فكرة الخلافة كلها من برنامجه . وكانت العقدة كلها أن من دعا للخلافة من الملوك ، انما دعا اليها كنظام للحكم يدعم به سلطته الفردية ، وليست كتجميع للمسلمين ضد الاستعمار ، ولو كان نظر المؤتمر للخلافة من هذه الزاوية الاخيرة لما أعياه النصح بتلمس شكل ما لتجميع الدول أو الشعوب فى شكل تنظيمى ما كعصبة للامم أو جامعة للدول ، ولكن كان خليقا به حينئذ أن يفقد وظيفته «الملكية» .

المراجع

(١) The Caliphata, Sir Thomas Arnold pp. 89, 98.

(٢،٣) د. محمد حسين · الاتجاهات الوطنية فى الأدب المصرى · الجزء الثانى ص ٢١ ـ ٢٧ ·

(٥) صحيفة الأهرام ، مقالات من ٤ ـ ٢٠ مارس ١٩٢٤ ·

(٦) صحيفة النظام ٦ ، ٩ مارس ١٩٢٤ ، صحيفة البلاغ مقالات بأعداد النصف الأول من مارس ١٩٢٤ ·

(٧) الأهرام ٦ مارس ١٩٢٤ والأعداد التالية ·

(٨) صحيفة السياسة ٥ مارس ١٩٢٤ ·

(٩) الأهرام ٦ مارس ١٩٢٤ ·

(١٠) الأهرام ، النظام ١٠ مارس ١٩٢٤ والأعداد التالية ·

(١١) نشر علماء التخصص بالأزهر بيانا هاجموا فيه نداءات « الخونة المارقين » الذين ينادون ببيعة الملك حسين بن على صنيعة الانجليز (د· محمد حسين المرجع السابق ص٢٧ـ٢٩)

(١٢) الأهرام ٧ مارس ١٩٢٤ ·

(١٣) السياسة ٧ مارس ١٩٢٤ ·

(١٤) السياسه ١٠ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٢٤ ·

(١٥) الأهرام ١٠ مارس ١٩٢٤ ·

(١٦) صحيفة مصر ٧ ابريل ١٩٢٤ ·

(١٧) الأهرام ٢١ مارس ١٩٢٤ ·

(١٨) البلاغ أعداد كثيرة مارس ١٩٢٤ ·

(١٩) د· محمد حسين ، المرجع السابق ص ٤٠ ـ ٤٤ . د· محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية · الجزء الأول ص ٢٣١ ·

(٢٠) د· محمد حسين ، المرجع السابق ص ٤٠ ـ ٤٤ ·

(٢١) السياسة ، وغيرها من الصحف ٢١ مارس ١٩٢٤ .

(٢٢) السياسة ، الأهرام ٢٧ مارس ١٩٢٤ ، مجلة المؤتمر الاسلامى العام للخلافة بمصر ، العدد الأول . أكتوبر ١٩٢٤ .

(٢٣) د. محمد حسين . المرجع السابق ص ٤٠ – ٤٤ . أحمد شفيق حوليات السياسة المصرية ، الحولية الأولى ص ١١٩ ، الحولية الثانية ص ١٠٦ .

(٢٤) السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

(٢٥) صحيفة الحساب ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ . نقلا عن كتاب « الاسلام واصول الحكم لعلى عبد الرازق » دراسة ووثائق . محمد عمارة ص ٨ .

(٢٦) السياسة ٢٢ فبراير ١٩٢٦ .

(٢٧) الأهرام ٢١ مارس ١٩٢٤ مقال محمد قنديل الرحمانى .

(٢٨) النظام ١٢ مارس ١٩٢٤ .

(٢٩) الأهرام ١٩ مارس ١٩٢٤ . بقلم أحمد الصاوى محمد .

(٣٠) السياسة ٢٦ يناير ، ٢٣ فبراير ١٩٢٦ .

(٣١) البلاغ ٣ ، ١٤ ، ١٥ ابريل ١٩٢٤ . مقالات للشيخ محمد شاكر .

(٣٢) البلاغ ١٧ ، ٢١ ، ٢٥ ابريل ١٩٢٤ .

(٣٣،٣٤) البلاغ ١٤ ، ٢١ ابريل ، ١٣ يونيه ١٩٢٤ .

(٣٥) السياسة ١٣ مارس ١٩٢٤ .

(٣٦) النظام ١٦ ، ١٩ مارس ١٩٢٤ ، البلاغ ١٠ مايو ١٩٢٤ .

(٣٧) السياسة ٢١ مارس ١٩٢٤ .

(٣٨) النظام ١٣ مارس ١٩٢٤ .

(٣٩) الأهرام ٢٢ مارس ١٩٢٤ .

(٤٠) البلاغ ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤١) مجلة الكاتب . ثورة ١٩ والسلطة السياسية . طارق البشرى . اكتوبر ١٩٦٧ .

(٤٢) البلاغ ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤٣) د. محمد حسين . المرجع السابق ص ٤٠ – ٤٤ .

(٤٤) البلاغ ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤٥) البلاغ ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤٦) البلاغ ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤٧) البلاغ ١٤ ، ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤٨) السياسة ٢٣ فبراير ١٩٢٦ .

(٤٩) البلاغ ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٥٠) مجلة المؤتمر الاسلامى .. العدد الرابع . يناير ١٩٢٥ .

(٥١) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة . الجزء الأول ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٥٢) عبد الرحمن الرافعى · المرجع السابق ص ٢٣١ ·

(٥٣) د· محمد حسين هيكل · المرجع السابق ص ٢٢٣ ·

(٥٤) د· محمد حسين هيكل · المرجع السابق ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، ٢٦٠ ·

(٥٥) البلاغ أول أكتوبر ١٩٢٥ ·

(٥٦) السياسة ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ مارس ١٩٢٤ ·

(٥٧) « الاسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق » دراسة ووثائق · محمد عمارة · بيروت ·

(٥٨) The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies, Elie Kedouri, pp. 194.

(٥٩) محمد عمارة · المرجع السابق ص ٤٣ ـ ٤٥ ·

(٦٠) على عبد الرازق · الاسلام وأصول الحكم · الطبعة الثانية · ص ١٦ ، ١٧ ، ٣٣ ·

(٦١) على عبد الرازق · المرجع السابق ص ١٦ ـ ١٩ ـ ٢٨ ، ٣٣ ·

(٦٢) على عبد الرازق · المرجع السابق ص ١٢ ، ٢٢ ـ ٢٥ ، ٢٨ ، ٣١ ـ ٣٣ ·

(٦٣) على عبد الرازق · المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٤ ·

(٦٤) على عبد الرازق · المرجع السابق ص ٣٥ ·

(٦٥) مجلة المؤتمر الاسلامى ·· العدد الثامن ١٩٢٥ ·

(٦٦) مثلا مقالات الشيخ يوسف الدجوى ، البلاغ ١٨ أكتوبر ١٩٢٥ ·

(٦٧) محمد بخيت · حقيقة الاسلام وأصول الحكم ص ٣٣ ـ ٣٥ ·

(٦٨) محمد بخيت · المرجع السابق ص ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٩٢ . ١٠٧ ·

(٦٩) صحيفة الاتحاد ٥ ابريل ١٩٢٦ ·

(٧٠) محمد عمارة · المرجع السابق وما أشار اليه من مقالات عن « السياسة » ·

(٧١) صحيفة كوكب الشرق · مقالات رئيس تحريرها أحمد حافظ عوض ، أوائل يوليه ١٩٢٥ ·

(٧٢) البلاغ · أول أكتوبر ١٩٢٥ ·

(٧٣) البلاغ · ٨ أكتوبر ١٩٢٥ ·

(٧٤) نشر هذا المقال فى الصفحة الأولى من عدد ٨ يولية ١٩٢٥ ، وكان رد رئيس التحرير فى الصفحات الداخلية أيضا ·

كوكب الشرق ٩ ، ١٠ يولية ١٩٢٥ ·

(٧٥) كوكب الشرق ١٣ يوليه ١٩٢٥ ·

(٧٦) كوكب الشرق ١١ يوليه ١٩٢٥ ·

(٧٧) كوكب الشرق ١٥ ، ٢٥ يوليه ١٩٢٥ ·

(٧٨) أحمد شفيق · أعمالى بعد مذكراتى ص ١٨٢ ـ ١٨٣ ·

(٧٩) كوكب الشرق ١٧ أغسطس ١٩٢٥ ·

(٨٠) البلاغ ١٦ نوفمبر ١٩٢٥ ·

(٨١) كوكب الشرق ٢٢ ، ٢٥ يوليه ١٩٢٥ ·

(٨٢) كوكب الشرق ٢٧ يوليه ١٩٢٥ ٠

(٨٣) كوكب الشرق ٧ ـ ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ٠

(٨٤) البلاغ ٤ ، ٩ أكتوبر ١٩٢٥ ٠

(٨٥) كوكب الشرق ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٩ يوليه ، ١٧ أغسطس ١٩٢٥ ٠

(٨٦) عبد الرحمن الرافعى ٠ المرجع السابق ص ١٣١ ٠

(٨٧) البلاغ ١٣ ديسمبر ١٩٢٥ ٠

(٨٨) مجلة المؤتمر الاسلامى ٠٠ العدد التاسع ١٩٢٦ ٠ الاتحاد ١٣ فبراير ١٩٢٦ ٠

(٨٩) حديث مع مراسل كوكب الشرق ٢٤ فبراير ١٩٢٦ ٠

(٩٠) الاتحاد ١٠ ، ١٧ مارس ١٩٢٦ ٠

(٩١) السياسة ٢٨ فبراير ١٩٢٦ ٠

(٩٢) نقلا عن الأهرام ٣٠ مارس ١٩٢٦ ٠

(٩٣) الاتحاد ٥ ابريل ١٩٢٦ ، الأهرام ٢٥ ابريل ١٩٢٦ ٠

(٩٤) البلاغ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ ٠

(٩٥) السياسة ٢٨ فبراير ١٩٢٦ ٠

(٩٦) نقلا عن الاتحاد ٣٠ مارس ١٩٢٦ ٠

(٩٧) كوكب الشرق ١٧ يناير ١٩٢٦ ٠

(٩٨) كوكب الشرق ١٧ يناير ١٩٢٦ ٠

(٩٩) السياسة ٢١ يناير ١٩٢٦ ٠

(١٠٠) د٠ محمد حسين المرجع السابق ص ٤٠ ـ ٤٤ ٠

(١٠١) تراجع مقالاته فى « النظام » الأشهر الثلاثة الاولى من ١٩٢٤ ، سيما ١٤ فبراير ، ١٧ مارس ٠ وله كتابات سابقة فى اللواء والأهرام وغيرها ٠

(١٠٢) النظام ١٣ مارس ١٩٢٤ ٠

(١٠٣،١٠٤) عبد المنعم محمد شقرف ٠ الامام محمد ماضى أبو العزائم ص ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ٠ وقد ذكر المؤلف أن خالد الحسينى مجاهد فلسطينى ، والواضح من كتاباته بالصحف غير ذلك ٠

(١٠٥) الأهرام ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ مارس ١٩٢٤ ٠

(١٠٦) كتيب « قانون جماعة الخلافة الاسلامية بوادى النيل » ٠ ١٩٢٤ ٠

(١٠٧) النظام ٢٧ مارس ١٩٢٤ ٠

(١٠٨) النظام ٢٨ مارس ١٩٢٤ ٠

(١٠٩) مصر ١٧ ابريل ١٩٢٤ ٠

(١١٠) النظام ٣٠ مارس ١٩٢٤ ، البلاغ ٢ ، ١٤ ابريل ، ١٥ مايو ١٩٢٤ ٠

(١١١) مصر ٣٠ ابريل ، ٧ مايو ١٩٢٤ ٠

(١١٢) كوكب الشرق ٢٥ يوليه ١٩٢٥ ، البلاغ ١٣ يونيه ١٩٢٤ ٠

(١١٣) الاتحاد ٢١ فبراير ١٩٢٦ ، عبد المنعم شقرف · المرجع السابق ص ٢١٩ ·

(١١٤) الأهرام ١٦ ابريل ١٩٢٤ ، النظام ٢٢ ابريل ١٩٢٤ ، عبد المنعم شقرف ص ٢٢٨ ، ٢٣٦ ·

(١١٥) الاتحاد ٣٠ يناير ، ٢٨ فبراير ١٩٢٦ ·

(١١٦) الاتحاد ١٨ مارس ١٩٢٦ ·

(١١٧) الأهرام ٢٧ ابريل ، ٧ ، ١٢ مايو ١٩٢٦ ·

(١١٨) السياسة والأزهر ــ المرجع السابق ص ٢١٥ ·

(١١٩) الاتحاد ، الأهرام الأعداد ١٣ ــ ٢٢ مايو ١٩٢٦ ·

(١٢٠) الاتحاد ٢٢ مايو ١٩٢٦ ·

الأزهـــر
بين القصر والحركة الديمقراطية

الأزهـر
بين القصر والحركة الديمقراطية

(١)

عندما وضعت لجنة الثلاثين مشروع الدستور الذى عرف فيما بعد بدستور ١٩٢٣ ، لم تضمنه حكما يتعلق بسلطات الملك على الأزهر والهيئات الدينية للمسلمين أو لغير المسلمين . ولاتكشف محاضر اللجنة عن أن أمرا كهذا أثير أمامها .. وكان هذا مما يفيد أن اللجنة لاترى أن يكون للملك سلطات استثنائية على معاهد الدين ورجاله . وأن تكون هذه المعاهد شأنها شأن المؤسسات الاخرى خاضعة للوزارة المسئولة أمام البرلمان . ولايمارس الملك عليها سلطانا الا بواسطة الوزراء حسبما نص الدستور صراحة . ولكن مشروع لجنة الثلاثين تعرض لتعديلات كثيرة أجرتها عليه وزارتا توفيق نسيم ويحيى ابراهيم سنة ١٩٢٣ ، افساحا لسلطات الملك . وقام صراع حول هذه التعديلات بين انصار الملك وقوى الحركة الديمقراطية .واسفر الصراع عن حذف بعض هذه التعديلات وبقاء البعض . (١) وكان من بين ما استقر بالدستور من تعديلات الملك ، حكم يحيل الى قانون يصدر فيما بعد ينظم «الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته .. فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والاوقاف التى تديرها وزارة الاوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد .» ثم أعقبت هذا القول بعبارة «واذا لم توضع احكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن .» (المادة ١٥٣) . واستخلص الملك بهذا النص اعترافا دستوريا بأن له سلطة خاصة بالنسبة لمسائل الاديان ، واقرارا دستوريا ببقاء الوضع الراهن حتى يصدر قانون جديد بنظم هذه السلطة . وسجلت اللجنة الاستشارية التشريعية التى ادخلت هذا الحكم على الدستور لصالح الملك ، سجلت الهدف منه بقولها ان للملك على المعاهد الدينية الاسلامية «اختصاصات خاصة به باشرها بشخصه» كالتعيين فى الوظائف الدينية الكبرى ومنح الالقاب وميزات الشرف لكبار رجال الدين ، وان له فى ادارة الاوقاف «حقوق منحت له طبقا لمبادىء الشريعة نفسها .» وأن له بالنسبة

للاديان الاخرى اختصاصات معلومة «وقد اعتبرت كل هـذه الاختصاصات دائما حقـوقا شخصية للملك ..» وهي حقـوق ذات «صـفة دينية» يتعين استبعادها من النظام العام الذي وضعه الدستور لمباشرة الملك سلطته عن طريق الوزراء (٢) .

من هذا يظهر مدى اهتمام الملك باستبقاء سيطرته الشخصية المنفردة على المؤسسات الدينية ، لتكون ركيزة معنوية تدعم حكمه . وهو بهذا الاهتمام انما يستصحب تقاليد حكم أسرته العلوية وماسبقها من نظم القرون الوسطى، من اعتبار المؤسسة العسكرية مع المؤسسة الدينية ركيزتي الحكم الفردي المطلق . يذكر الشيخ الظواهري أن تعيين الرؤساء الدينيين واختيار شيوخ الازهر هو امتياز اختص به الملوك والسلاطين من العهد القديم ، ومنذ عهد محمد علي «وجد ارتباط مبارك بين الازهر وهذه الاسرة العلوية .» ثم يشير الى ان تبعية الازهر للملك كانت موضع نقاش بين أعضاء لجنة الدستور ، اذ طرأ لبعض أعضائها ان حقوق الملك هذه «تنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابي .. الى الحكومة من جهة التنفيذ والى البرلمان من جهة التشريع وجهة الاشراف .. ولكن الازهر كما قدمنا له صلة روحية قديمة بالملك» (٣) .

أما «القواعد والعادات المعمول بها» التي استبقاها الدستور ، فقد كان أهمها بالنسبة للمسلمين قانون تنظيم الازهر الذي صدر عام ١٩١٠ (رقم ١١). اذ يعتبر الازهر لا معهدا للتعليم والبحث فحسب ، ولا معهدا لنشر علوم الشريعة وتخريج من يعملون بالوظائف الشرعية فقط ، ولكنه مؤسسة ذات أهداف عقائدية تتخطى الاهداف المعروفة لمعاهد التعليم ، الى تخريج من يرشدون الامة الى « طريق السعادة » ويعتبر شيخ الأزهر لا مديرا لجامعة فقط ولكنه امام أكبر للمسلمين . ثم يعرج الى الجانب التنظيمي فيجعل تعيين شيخ الأزهر منوطا بالخديوي وبأمر منه . وتعيين شيوخ المعاهد وأعضاء مجالس ادارتها وأعضاء هيئة كبار العلماء ، كل ذلك لقرار من الخديوي، ثم يتعرض لميزانية الأزهر اذ يعدها شيخ الجامع ويعرضها على الخديوي مباشرة لتصدر بأمر منه . واذا كان هذا التنظيم ينسجم مع التنظيم العام للسلطات في الدولة سنة ١٩١٠ ، فان استبقاءه بعد ثورة ١٩١٩ وفي ظل العمل بدستور ١٩٢٣ ، يعتبر وضعا واضح الشذوذ ، اذ تختص واحدة من المؤسسات العامة بنظام للسلطات فريد . ومن المعروف ان اية مؤسسة أو جهاز تتحصل من الناحية التنظيمية في هدف أو وظيفة تقوم بها ورجال يقومون بنشاطها ؛ وموارد لتمويلها . وان انفراد الملك باختيار الرجال واصدار الميزانية ، ليعني سيطرة منفردة على هذه المؤسسة . ويكفل له ذلك سيطرة منفردة على نشاطها وطريقة تحقيق أهدافها . ويزيده تمكنا من ذلك مااحتفظ به من القواعد والعادات المعمول بها بالنسبة للاوقاف ، باعتبارها مصدرا للتمويل المطلوب . والسلطة على الرجال والمال تعني سيطرة على الهدف والوظيفة .

لذلك فان اختلاف نظام السلطات بالنسبة للازهـر والهيئات الدينية - مع النظام العام للسلطات الذى رسمه الدستور - لابد أن يفضى الى اختلاف فى نشاطهما . اذ يحاول كل من الاطراف المتصارعة أن يمسك بماديات المؤسسة مالا ورجالا ليسيطر على معنوياتها هدفا ووظيفة .

لم يكن غريبا اذا ، ان يحرص حكام مصر - ملوكا وسلاطين وولاة على أن تكون لهم علاقات شخصية مباشرة ووثيقة بكبار رجـال الازهـر . ويضرب الشيخ الظواهرى أمثلة لذلك بما اثبته من قيام علاقات الاخلاص الشديد من جانبه ومن جانب شيخ الازهر الشيخ أبو الفضل الجيزاوى وغيره بالخديوى عباس ثم بالسلطان حسين ثم بفؤاد سلطانا وملكا . ويذكر عن الملك فؤاد انه كان «حريصا على أن يعرف كل شىء عن الازهر والمعاهد الدينية . فقد كان جلالته يعتبر هذه الناحية من الامور المصرية الناحية الخاصة به يديرها جلالته بدون وساطة احد من وزرائه..» (٤) . وكان طبيعيا أيضا أن يكون الازهـر ملاذ فؤاد واداته عندما طمع فى الخلافة الاسلامية ، وان يحاول الاستعانة بكبار رجاله فيما شجر بينه وبين القوى الديمقراطية والوفد من صراعات . والذى يظهر من تتبع الصراعات السياسية التى شهدتها مصر منذ تزعزعت السلطة المطلقة للملوك والحكام ، خاصة بعد ١٩١٩ ، أن من اهم ماكان يهتم به الملك دعما لنفوذه فى مواجهة الحركة الوطنية الديمقراطية ، هو سلطته على الازهر وهيئات الدين . لايعادل اهتمامه بذلك الا اهتمامه بالجيش . وقد دافعت السراى دفاع المستميت عن هاتين الركيزتين حتى انتهى النظام الملكى فى مصر . وأن فحص هذه الصراعات بالنسبة للازهر هو مايكون مادة هـذه الدراسة .

بدايات المشكلة :

اذا كان الملك نجح فى ان يضمن دستور ١٩٢٣ مايثبت سلطته الشخصية على المؤسسات الدينية ، فقد كان جهد القوى الديمقراطية أن تستخلص هذه المؤسسات منه وان تحوطها بسلطان النظام النيابى . واتخذ الصراع فى هذا الأمر – كشأنه فى غيره من قضايا السياسة – الشكل السلمى المشروع فى نطاق صيغة الحكم والسلطة التى قننها الدستور وعبر القنوات التى رسمها . وقد جاءت صيغة المادة ١٥٣ ذات طرفين ، فهى تعترف للملك بسلطانه على المعاهد الدينية وتبقى الوضع الراهن ، ولكنها من طرف ثان تقر امكان صدور قانون يغير هذا الوضع الراهن ويحد من سلطة الملك .

وما يتعين ملاحظته من البداية انه اذا كان الازهر هو مجال الصراع بين طرفى الاستبداد والديمقراطية . واذا كان الصراع صراعا منظما محكوم الصيغة محدد الاطار ، فان الصراع لابد ان يتخذ صيغا قانونية وتنظيمية وفنية .

تتعلق بالنواحي الدستورية والنواحي المالية والنواحي التعليمية . ولابد أن يتخذ شكل اختلاف في مناهج تطوير هذه المؤسسة وفي أساليب حل مشاكلها. وان متابعة مراحل هذا الصراع واشكاله. تقتضي الاشارة الى وضع الازهر في هذا الوقت وما كان يعتمل فيه من مشاكل وأزمات .

لقد بدأت مشكلة الازهر مع بداية القرن التاسع عشر ، ونمت المشكلة مع تطور مصر منذ ذلك الوقت. كان الازهر (والجوامع التى على نمطه كالجامع الاحمدي بطنطا) مركز العلم وناشر الثقافة الوحيد . وكان سابغ بردة الدين على السلطة . وسند الولاية بما يحوطها من توقير وبما تحيطه هي من احترام وقداسة ، وكان هو المدرسة الوحيدة لتخريج رجال الدين والعلم ، ينقلون علمه الى الناس ويبتغون من فضل الله ورزقه في أنحاء البلاد . وكان له من الاوقاف مايكفل ريعها له التمويل المطلوب ، وكان مع ذلك مجال التجمع الشعبي من طالبي العلم القاصدين اليه من مختلف الانحاء . فجمع بين وظيفتين متناقضتين ــ دعم السلطة وتجميع التمرد الشعبي من الرأى العام المثقف على هذه السلطة ذاتها . وحفظ له ذلك كله وظيفة اجتماعية لاتنازعه فيها مؤسسة أخرى بالنسبة للحكام وبالنسبة للرعية . كل من الطرفين المتناقضين يجد فيه بغيته في نطاق المستوى الفكرى والحضارى العام السائد وقتها .

ثم جاء نظام محمد على بما عرف من السعى لبناء الجيش الحديث وانشاء المدارس الحديثة ، وادخال قدر من الترشيد على نظم الحياة الاجتماعية . والحداثة هنا تعنى الاخذ في ذلك كله بما أثمرته الحضارة الاوربية من علم طبيعي وتنظيم وثقافة . ولم يكن الازهر كمؤسسة للتعليم بقادر على أن يسهم في تحقيق هذه الغايات. بمراعاة علومه التقليدية وأساليب تنظيمه ومناهج دراسته . كان الدين والعلم مترادفين ومتطابقين ، والازهر قوام عليهما . ثم انقسم «العلم» الى علوم للدين وعلوم للدنيا ، وتميز الازهر في النوع الأول وحده ، ونشأت خارج الأزهر مدارس تدرس علوم الدنيا ، ومن يومها نشأ الازدواج في نظم التعليم في مصر ، كما نشأ في غيرها من نظم الفكر وتنظيمات المجتمع . وكان احتياج المجتمع الى غير النمط الازهرى من طلبة العلم وخريجي المعاهد ، هو أول من نازع سلطان الأزهر كمؤسسة وحيدة للتعليم في مصر . اذ توزعت وظيفته الاجتماعية من حيث كونها شاملة ومن حيث كونه قواما وحده عليها . واقترن بهذا الوضع أن استصفى محمد على ما للازهر وما لرئاسته من أوقاف يكفل ريعها له تميزه المالى .

على أن آثار هذا الوضع الجديد لم تتكشف سريعا . ولم يلحظ وقتها الا انصياع الأزهر مع القبضة القوية للحاكم . اما من جهة مزاحمة المدارس الحديثة له . فقد ظهرت في البداية كمجال جديد ينفتح أمام الازهريين ، تستمد من طلبته بعض طلبتها ، وتستمد من خريجيه معلمى اللغة العربية والمصححين . فأفسحت أمامه المسالك ثم تضيقها (٥) . ولم يكن الأزهر

ذو المئات من السنين والتراث والعراقة ــ وذو الشيوخ الأجلاء من الاعلام فيوض البحار من العلماء ، وذو الحظوة عندالولادة والنفوذ عند الجماهير، وذو الحاضر ذى الشمول وذى الشموخ والشرقاوى والشيخ الامير، وثورة القاهرة على الفرنسيس ، ما كان له أن يخشى على رجاله من نفر من اصحاب الصنائع والحرف تخرجهم المدارس الحديثة . وما كان ليخشى على نفسه قط . وليس العلم الا ما يعلمه هو . فلما انهت اللائحة السعيدية فى ١٨٥٨ الاحتكار الزراعى الذى انشأه محمد على ، استرد الازهر سيطرته على الاوقاف المرصودة عليه وزادت هذه الاوقاف وقتها (٦) . كما استخلص سعيد باشا الوالى من السلطان العثمانى حق تعيين قضاة مصر ، بعد أن كان يعينهم قاضى القضاة الذى يختاره الباب العالى ، وانشأ سعيد بعضا من « مجالس الاقاليم » يعين لكل منها قاضيا شافعيا وآخر حنفيا وافسح هذا امام الازهر أيضا .

وجاءت الهزة الثانية للازهر (بعد محمد على) على عهد اسماعيل . ورغم ان اسماعيل أفسح امام الازهريين بتعميم مجالس الاقاليم فى مختلف المديريات وتعيين المفتين فيها ، والثعيين منهم فى المدارس الابتدائية معلمين للغة ، ورغم ذلك فقد نما نظام المدارس الحديثة الى حد تطلبت فيه هذه المدارس من معلمى اللغة مستوى من المعرفة واسلوبا فى التعليم يختلف عن معرفة الازهريين وطرائقهم . وهنا نشأت دار العلوم فى ١٨٧٢ كمدرسة لتخريج مدرسى اللغة لمدارس الحكومة . وفى الوقت نفسه بدأت نذر تحول النظام القانونى فى مصر الى الأخذ من النظم الأوربية ، وانشئت المحاكم المختلطة فى ١٨٧٥ ، وظهرت الحاجة لاصلاح النظام القضائى، فأنشئت مدرسة الحقوق بدرب الجماميز وترجمت القوانين الفرنسية ــ وبدأ تعيين بعض القضاه من المدنيين غير الازهريين ومن خريجى البعثات . ووظيفة الازهر التقليدية ذات شعب ثلاث ، اللغة والشريعة والوعظ . وقد شاهدت السبعينات تهديدا جديا لهذه الوظيفة فى شعبيتها الأوليين . ولم يبق للازهر غير مزاحم فى هذين المجالين الا القضاء الشرعى الذى انحصر فى مسائل الاحوال الشخصية (الزواج والنفقة والارث ..) والوقف . فضلا عن الوعظ الدينى .

وبعيد الاحتلال البريطانى مباشرة ، تم وضع مجموعات القوانين الجديدة ، التى تغطى مجال المعاملات المدنية كلها ونظام العقوبات ، وذلك أخذا من التقنينات الفرنسية . وتم انشاء الهيكل القضائى للمحاكم الحديثة ، مما فصل عن الازهر أهم جانب من جوانب وظيفته الاجتماعية . ومع نهايات القرن التاسع عشر وضح الصدع أمام المصرين وغير المصرين جميعا . مؤسستان للتعليم تقومان فى مواجهة احداهما للاخرى : من جهة ما تحتاجه من معلمين ومن جهة ما تخرجه من طلبة وما تؤديه من وظيفة . ومؤسستان

للقضاء تقفان فى مواجهة احداهما الاخرى ، وتستقلان من جهة نوع الخريجين الذى تطلبه والقوانين التى تطبقها ومجال العمل الذى تنشط فيه . وتم صدع مماثل فى المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الفكرية وفى البناء الاخلاقى والسلوكى للافراد .

امام هذه المشكلة قامت دعوة محمد عبده ــ يحاول رتق هذا الفتق الذى يتسع . ويدعو لتفتيح الفكر الاسلامى ليستوعب الحاجات المدنية للمجتمع ؛ وليمكن للفكر الاسلامى أن يقدم الأساس الأخلاقى والمعنوى لهذه الحياة المتطورة . وكانت وسيلته الى ذلك ، الدعوة لتطوير الأزهر وتفتيح مناهج التعليم فيه وفتح باب الاجتهاد حسب المصطلح الشرعى التقليدى . ولايتسع المجال هنا لتفصيل هذه المسألة . ولكن يكفى القول ان دعوة الاستاذ الامام لم تصادف من داخل الأزهر جوابا شافيا . وكادت أبواب الجامع العتيد أن توصد من دونها . ووجدت دعوة الامام أهم استجابة لها خارج الازهر ، بين تلامذة مدنيين أو تلامذة أزهريين ساروا بدعوة الامام بعيدا عن الازهر عبر المؤسسات الجديدة ، كسعد زغلول واصحاب الجريدة وتلامذتهم . وترتب على ذلك أن زاد الفتق اتساعا . ومادام عز الانسجام بين النمطين المتقابلين ، فلم يعد ممكنا الا أن يكون نمو أحدهما على حساب الآخر . وفى ١٩٠٧ انفصلت وظيفة القضاء الشرعى عن الازهر ،. وانفصلت من جذورها تقريبا اذ انشئت مدرسة القضاء الشرعى على عهد سعد زغلول وزير المعارف ، وانشئت المدرسة لا كمعهد عال فحسب يدخله من اكمل المرحلة الثانوية بالأزهر ، ولكن كقسم عال وقسم ثانوى مدتهما معا تسع سنوات ، ويختار الطلبة لها وهم صغار السن فيخضعون للدراسة المنظمة والرقابة الدقيقة من هذا الوقت المبكر (٧) . وكانت دار العلوم تابعة لوزارة المعارف وتبعت مدرسة القضاء هذه الوزارة أيضا ثم الحقت فى عام ١٩١٦ بوزارة الحقانية . ومالبث أن انشىء قسم تجهيزى يغذى دار العلوم بالطلبة ويغنيها عن طلبة الازهر . فسد الطريق أمام الازهريين هنا أيضا من هذه السن المبكرة .

هذا مثل للضيق الذى انحصر فيه الأزهر عشية ثورة ١٩١٩ .

وقد زاد هذا الحصر احتقانا أن صاحبته زيادة متتابعة النمو فى عدد طلبة الأزهر . وبينما اخذت المنافذ منه تضيق ــ كانت الروافد اليه تتسع. بلغ عدد طلبته فى أوائل القرن التاسع عشر نحو ١٥٠٠ طالب ، وبلغ فى ١٨٧٥ اكثر من عشرة آلاف طالب ، وهبط الى ثمانية آلاف فى ١٨٩٢ ، ثم استرد العدد السابق فى بداية القرن العشرين ثم بلغ نحو ١٥ ألفا فى ١٩١٨ . وتراوح عدده بعد ذلك الى ١٩٤٥ بين عشرة آلاف وثلاثة عشر الفا (٨) . وقد تكاتف أسباب عدة لتحقيق هذه الزيادة ، منها الزيادة العامة فى السكان مع نمو الرغبة فى التعليم ، ثم مانسجله «هيوارث دن» عن رغبة الفلاحين أن يخلصهم الالتحاق بالازهر من الطلب للتجنيد الذى توسع فيه سعيد باشا (٩) .. م

ماجرى مع بداية هذا القرن من انشاء معاهد دينية ببعض عواصم الاقاليم مما يسر لكثير من أهل الريف طلب العلم فى مكان قريب .

واذا كان الازهر القديم لايخرج أكثر كثيرا من ستة علماء فى السنة ، لاتضيق بهم اروقة التدريس فيه ، ولايطمحون هم الى غير التدريس فيه . فقد صار خريجو الازهر والمعاهد الدينية الملحقة به يبلغون المئات فى السنة الواحدة ، يمتد نظرهم الى ماوراء الازهر بحثا عن وظائف التعليم بالمدارس الاولية والوظائف الكتابية والفنية فى المعاهد الدينية والمحاكم الشرعية وغيرها. ومن هنا قام النزاع بين الازهر ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ، لان طلبة الازهر كما يقول عبد المتعال الصعيدى «وجدوا أن الوظائف التى تناسبهم فى الحكومة قد استأثر بها خريجو دار العلوم .. (اذ) بعد الفرق بين ثقافتها وثقافة أهل الازهر — وقد زاد الطين بلة ان الحكومة .. عمدت الى انشاء مدرسة القضاء الشرعى لانها كانت تقصد فيما تقصد من النظام الحديث فى الازهر ان تخرج قضاة صالحين للمحاكم الشرعية .. فزاد انشاؤها من شكوى خريجى النظام الحديث فى المعاهد الدينية وطلابه (اى خريجى الازهر بعد تنظيمه بالقانون ١١ لسنة ١٩١٠) حتى أقلقوا الحكومة بشكواهم واقلقوا أولياء الأمور فى الأزهر والمعاهد الدينية ....» (١٠) .

ثورة ١٩١٩ :

مهما قال المجددون عن موقف الازهر الرافض المتمعض من دعوتهم ، فقد كان صحن الجامع وأروقته من أهم ساحات الثورة فى ١٩١٩ . القى الأزهريون بأنفسهم فى خضمها من صبيحة اليوم الأول لها فى ٩ مارس . وعرفت مظاهرات الالوف من طلاب الازهر وعرفت اجتماعات المساء اليومية تلقى الخطب الوطنية فيها من فوق المنبر العتيق . وعرف احتضان الجامع لوحدة طوائف الامة ، حتى ساهم فى تشييد الجامعة الوطنية من القبط والمسلمين ، وعرف القساوسة طريقهم الى منبره . وعرف المصريون فيه أساتذة مثل الشيخ محمد عبد اللطيف دراز والشيخ محمود أبو العيون ، يحتضنون مبدأ الجامعة الوطنية ، ويدعون للجامعة المصرية ويستحمسوا الناس للثورة ، وسمعوا صيحة الشيخ دراز ضد دعاة «التعقل» والاعتدال مع المحتل «عقل الثورة هو جنون الثائرين .» (١١) وكل ذلك معروف مشتهر. يذكر الأستاذ عنان «لم ينس بعد أبناء الجيل الحاضر ذلك الدور العظيم الذى قام به الازهر فى الثورة الوطنية الكبرى .. وقد اثار موقف الازهر ثائرة المحتلين — فحاولوا القضاء على تلك الحركة بالقوة الغاشمة وأمروا بمنع الاجتماعات بالأزهر واحتلت الجنود الانجليز مشارفه ورابطت أمام أبوابه ، بل ذهبت فى ذلك الى محاولة غلق الازهر وطلبت من شيخه (أبو الفضل الجيزاوى) أن يقوم بغلقه فرفض واحتج بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية

ولبث الجامع الشهير مفتوحا كعهده ، ولبثت المظاهرات تنظم من حوله وفى داخله بشتى الوسائل والمحاولات التى لم تجد فيها حراب الانجليز ورصاصهم . » (١٢) .

والمهم بالنسبة لهذه الدراسة ، أن الملك رغم اطمئنانه لسيطرتهم على كثير من كبار رجال الأزهر لاشك استشعر الخطر من هذه القومة الازهرية ، وهى ليست انتفاضة عابرة ولا فتنة أو تمرد يهيج ثم يهدأ رغم بقاء أسباب الهياج — ولكنها كانت قومة تساهم فى ثورة وطنية ضد الاحتلال الذى يساند الملك ، وثورة ديمقراطية تستهدف مباشرة سلطة الملك ذاته كحكم فردى . لذلك عرفت السنوات الثلاث التالية بعضا من القوانين والاجراءات ، أراد الملك من تقريرها أن يمسك بما يكاد ينفلت من الاعنة . وكان ذلك بالاسلوب التقليدى المزدوج ، احكام السيطرة بالرهبة والتخويف مع تحقيق بعض المطالب الاقتصادية المهنية . واذا كان نظام ١٩١٠ قد قصد فيما قصد أن يحقق عزل الازهر عن الحياة السياسية ، بما قرره من منع انطلبة من الاشتراك فى أية مظاهرة أو اجتماع أو الاتصال بالصحف لمدها بأية ملاحظات أو اخبار ، ومنع المدرسين والموظفين من ذلك أيضا (المادتين ٦٨ ، ٧٣ من القانون ١١ لسنة ١٩١٠) ، فقد زاد الملك على ذلك أن أصدر فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٠ قانونا عن الاحكام التأديبية فى الازهر والمعاهد ، أورد فى صدره ديباجة تحدد الهدف منه «نظرا لان اشتغال طلبة العلم والمدرسين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم وتأدية واجباتهم مما يؤدى الى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الاسلامى. ونظرا لأن كثيرين ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد واتخذوا احترام هذه الامكنة الدينية وعدم اباحة التعرض لها ذريعة لالقاء بذور المشاغبات وبث الآراء الفاسدة فى الاذهان مما قد ينجم عنه الاخلال بالامن .. » لذلك قرر أن يفصل أو يقطع راتبه كل مدرس أو موظف يستعمل الجوامع أو المساجد فى القاء الخطب أو المحاضرات أو توزيع المنشورات مما يلهى طلبة العلم أو يخل بالنظام العام . وقرر عقوبة الطرد لكل طالب يشتغل بأمر من هذا «أو تكون له أى علاقة سياسية بأحد الاحزاب أو الجمعيات السياسية» . كما اجاز دخول رجال الامن الجوامع والمساجد لاخراج من يلقى خطبا سياسية أو يوزع المنشورات (قانون ٣٩) .

ومن جهة مقابلة ، وضع نظام جديد للتخصص بالازهر صدر فى ٢٦ اغسطس ١٩٢٣ ، يتضمن انشاء تخصص للغة العربية بالازهر ينافس دار العلوم (القانون ٣٣) . وصاحبه نظام جديد لمدرسة القضاء الشرعى (القانون ٣٤) جعلت به المدرسة قسما من «الجامعة الازهرية الكبرى» — ورغم أنه أبقى لها صلة بوزارة المعارف (كانت ردت اليها من وزارة الحقانية) من ناحية تعيين ناظرها وتحديد ميزانيتها ، فقد وضعت هذه المدرسة تحت اشراف شيخ الازهر وشكل لها مجلس ادارة برياسته وفيه مفتى الديار المصرية ،

وبهذا ربطت المدرسة بالازهر من جهة الادارة كما ربطت به ايضـا من جيـة الاساتذة والطلبة ، اذ الغى القسم الاول منها (يعادل مرحلة الدراسة الثانوية) الذى كان يمد قسمها العالى بالطلبة ، وذلك لتستمد طلبتها من الأزهـر ، فتحولت المدرسة بذلك الى معهد للدراسات العليا لخريجى الأزهر . واذ كان المتبع أن يعين الخريجون بالوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية ثم يرقون الى مناصب القضاء الشرعى ، فقد بدأ فى ١٩٢١ انصـافا نخـريجى الأزهر على حساب خريجى المدرسة ، أن يعين اعداد متساوية من خريجى كل من الازهر والمدرسة فى تلك الوظائف ، ثم تجرى الترقية الى وظـائف القضـاء من بين خريجى الازهر تمييزا لهم على زملائهم .» (١٣) .

ومما يتعين ملاحظته أن هذين القانونين الخاصين بالأزهر ـ قد صدرا ضمن عدد كبير من القوانين قبيل اعلان دسـتور ١٩٢٣ والعمل به ، دعمـا للهيكل التشريعى الموانى لسلطة الملك والمناوىء لقوى الحـركة الديمقراطية الجديدة التى فتح لها الدستور بعض أبواب الدولة . ومن هذه القوانين قانون منع الاجتماعات والمظاهرات ـ وقانون الاحكام العرفية . ويتضح مغـزى قانونى الأزهر فى هذا السياق ، وقد سبقت الاشارة الى التعديل الذى أدخله الملك على مشروع لجنة الثلاثين والذى صدر به الدستور فعلا مقررا استمرار سلطة الملك على المعاهد الدينية .

حكومة الوفد :

مع نفاذ الدستور ، اقبلت حـكومة الوفد ، حـزب الحـركة الوطنية الديمقراطية ، وتولت الحكم برئاسة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ . واكتسح مصر بكل فئاتها فأل حسن بأن اصلاحا ونهضة يقبلان على المجتمع ويتناولان بنشاط مطرد كل شئون الحياة ، تهذيب برامج التعليم وتشجيع اقامة المصانع ونشر الوية العدالة وتحقيق مطالب الفئـات مهضـومة الحقـوق .. ورأى الأزهريون انهم «وقد كانوا ركنا اهم ركن فى الثورة الأخيرة التى تجنى البلاد ثمارها الآن رقيا وتقدما ، انهم جديرون من ولاة الأمور بنظرة عطف واشفاق على حالتهم المادية والمعنوية ..» ويضيف احمد شفيق أن الازهر منذ بـدأ يظاهر المسألة الوطنية «أصبح معرضا للتأثيرات السياسية ومستعدا للعمل بما يوجهه اليه المغرضون ممن لهم منفعة فى اثارته بعلمائه وطلابه فيتعكر جو البلاد بمطالبهم واحتجاجاتهم كلما بدت حاجة الى هذه الاثارة . ولا غرابة أن يكون ذلك كذلك اذ نحن تأملنا أن الازهريين يودون أن يروا انفسهم متمتعين بكل مايشهدون من أسباب فى الطبقة الراقية .. وما كل ذلك الا نتيجة تضييق نظام العيش المدنى الحـديث على هؤلاء الذين انتسـبوا الى العلوم والأعمال الدينية التى اخذ ظلها يتقلص فى أكثر انحاء الشرق » ..

وانه لا مناص من الاصلاح ليدخل الازهر فى صنف المدارس العليا التى تؤهل خريجيها للمناصب الكبيرة (١٤) ».

ويظهر من هذا الحديث ان للازهريين ــ كما تقدمت الاشارة ــ مشكلة حقة تتعلق بتضييق وسائل العيش امامهم . وان سبب المشكلة هو تخطى الحياة المدنية الحديثة لمناهج الأزهر ووسائله ، فعلاجها فى الاصلاح ، ولكن من جهة اخرى اصبح وجود هذه المشكلة مما يمكن « المغرضين » من اثارة الأزهر فى معرض التيارات السياسية المتصارعة ، لتعكر جو البلاد بهذه الاثارة . فثمة ثلاثة جوانب مترابطة ، الجانب المهنى أو المطالب الاقتصادية للازهريين ، ومسألة الاصلاح كتجديد فكرى . والسياق السياسى لاثارة أى مطلب . ومن الحق المشروع لأية فئة ان تطرح مطالبها الاقتصادية وان تدافع عنها . ويمكن ان يتصور ما كان يعانيه الأزهرى من الشعور بالظلم والانحصار، اذ تضيق امامه سبل العمل والرزق ، ويعظم التباين بينه وبين من يعتبرهم على الأكثر اقرانا وانداداً يعملون فى المعارف والقضاء الشرعى ، ويلحظ أن مؤسسات الدولة كلها تقريبا تكاد تكون موصدة الأبواب دون الأزهريين ، ولا يكاد يلحظ ازهرى واحد فى مراكزها العليا خارج الأزهر والمعاهد الدينية ، ولا يستثنى من ذلك منذ خواتيم القرن الماضى الا الشيخ محمد عبده عندما تولى منصب القضاء فى محكمة الاستئناف الأهلية ، والا الشيخ مصطفى عبد الرازق بعد ذلك ، بما يقرب من نصف القرن ، اذ كان استاذا بكلية الآداب ثم وزيرا للاوقاف فى ١٩٣٨ . وكلا الشيخين كان مرتبطا بالحياة المدنية الحديثة فكرا ومعايشة بما قد يزيد عن ارتباطه بالبيئة الأزهرية .

وكانت مطالب الأزهريين طامحة الى المساواة مع الفئات الأخرى فى اعباء المجتمع ورغد العيش . وكان يمكن أن تندمج هذه المطالب فى قضايا التقدم والتنوير ــ لو ارتبطت بالحركة الديمقراطية السياسية ، ولكن انعزال حركة الأزهريين بمطالبهم الاقتصادية عن قضية النهضة الفكرية وعن السياق السياسى الديمقراطى الملائم ، هذا الانعزال قد احدث تعقيدات جمة وأربك الحركة الأزهرية كما أربك كل من اخذ منها بطرف .

ظهرت مطالب الأزهريين عندما ذهب منهم وفد الى سعد زغلول ، كغيره من وفود الفئات المختلفة ، يطلبون اصلاح حالهم والحصول على حقهم فى الوظائف . وتحددت مطالبهم فى أن يكون لحامل شهادة الأولية الأزهرية حق التدريس بالمدارس الأولية ، ولحامل ثانوية الأزهر دخول دار العلوم مع الغاء تجهيزية دار العلوم ، ولحامل العالمية دخول قسم التخصص بالأزهر أو مدرسة القضاء الشرعى . وان يوظفوا ائمة وخطباء ووعاظا ومرشدين بوزارة الأوقاف وكتبة بالمحاكم الشرعية ، وأن يخفف الكشف الطبى عنهم سيما بالنسبة للابصار . وطالبوا بما يلائم ذلك من تدريس للعلوم الحديثة بالأزهر (١٥) .

وظهر من هذا ان مطلب « الاصلاح » الذى ظهر فى القرن التاسع عشر . وبلوره الأستاذ الامام كدعوة لتجديد الفكر الدينى وفتح باب الاجتهاد ورأب الصدع الفكرى والنفسى فى المجتمع ، هذا المطلب قد بدأ يتحول فى صميمه ليصير محض علاج لأزمة فئة فى المجتمع ، أدركت ما ضرب عليها من انحصار اجتماعى واقتصادى من جراء محافظة الأزهر على سلفيته من ناحية العلوم وطرق التدريس . اى بدأ يتحول من هدف اجتماعى عام الى وسيلة لتحقيق المطالب الاقتصادية لفئة ما ، ومن مطلب نهضة فكرية وبعث لوظيفة الأزهر الاجتماعى ، الى مطلب مهنى لايجاد مجالات للعمل أمام الخريجين والتمشى بركب المجتمع السائر .

ويتلخص موقف سعد زغلول من مطالب الأزهريين فى أمرين ، أولهما ما يذكره الشيخ عبد المتعال الصعيدى من « أن سعد زغلول باشا كان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ؛ فكان رأيه فى اصلاح الأزهر من رأى أستاذه ، وقد رأى أولئك الطلاب أن الأمر قد التبس عليهم فى الاصلاح فراوه مطلب وظائف لا مطلب نهوض . » . وثانيهما ان سعدا لاحظ أن الطلبة وحدهم هم من تقدموا بمطالبهم فاستحسن وجوب اتفاق شيوخ الأزهر معهم ، ثم ذكر الطلبة ان الأزهر والمعاهد الدينية تابعة للملك ليس لمجلس الوزراء عليها سلطان ، وانه من الأحسن ان يتجهوا فى مطالبهم الى الملك لأنه هو من يملك التغيير فى هذا الأمر (١٦) .

ومن هذا الموقف تظهر وجهة نظر سعد زغلول وحكومة الوفد أول ما طرح عليهم وهم فى الحكم موضوع الأزهريين . فقد نظروا الى هذه المسألة لا على أساس كونها مطلب فئة كغيرها من المطالب الاقتصادية للفئات الأخرى، ولكنهم نظروا اليه من زاويتين ، الزاوية الفكرية المتعلقة بتجديد الفكر واصلاح الأزهر وصولا الى هذا الهدف ، والزاوية الدستورية المتعلقة بالأزهر كهيئة فى اطار الصراع بين سلطة الملك وسلطة الوزارة البرلمانية . ولعل رغبة سعد ان يشترك الشيوخ مع الطلاب فى مطالبهم ، مبعثها تقريره أن بعضا من كبار شيوخ الأزهر على وثيق من العلاقات بالملك ، فهو يرغب أن يضغط الطلبة داخل الأزهر لينجذب فريق من الشيوخ اليهم ، ليتحرك الأزهر من داخله ببواعث الاصلاح والتجديد ، حتى ينهزم الملك فى صحن الجامع . كما انه حاول أن يستغل مطالب الطلبة فى أن يوجههم الى الملك ليتفجر الصراع حول تبعية الأزهر لأى من الملك والوزارة البرلمانية ، وليثور مطلب الاصلاح على أيدى الأزهريين فى مواجهة الملك .

وسيظهر فى سياق هذه الدراسة أن هاتين الزاويتين كانتا دائما محور النشاط الوفدى بالنظر الى الأزهر .

وتنبغى الاشارة الى أن الوفد لم يكن حزبا دينيا ، ولا كان من مقاصده أو مناهجه استخدام الدين فى النشاط السياسى . انما كان مؤسسة سياسية

بحكم تكوينه واهدافه وأسلوب عمله .. وهو فى محاولة عزل الأزهر عن سلطة الملك وجذبه الى الوزارة البرلمانية انما كان يقصد لا أن يستعمل الدين فى النشاط السياسى ، ولكن أن يفسد على الملك محاولة استعماله والاستناد اليه فى دعم حكمه الفردى . كما كان يقصد من جذب الهيئات الدينية الى مجال نفوذ الوزارة البرلمانية أن تتمكن الوزارة والبرلمان من التأثير فى الأزهر لبعث حركة التجديد الفكرى فيه كحركة انهاض فكرى واجتماعى .

والحاصل انه لما قدم الأزهريون مطالبهم ، كونت الوزارة لجنة منها لدراستها ، ولم تكد اللجنة تتم عملها فى أغسطس ١٩٢٤ حتى كان سعد على عزم السفر الى لندن للمفاوضة فى المسألة الوطنية ، وكان من مشاغل هذا الأمر ما يبرر ارجاء النظر فى تقرير الأزهر حتى يعود (١٧) . ثم عاد الرجل فى اكتوبر بمفاوضات فاشلة مع ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية .

فحمد له الوطنيون شدته وصلابته مع المفاوض البريطانى ، وبدأ الملك وخصوم الوفد هجوما يتزايد شدة للعصف بالوزارة الوفدية . وواجه سعد هجوم خصومه بهجوم مثله عازما على جعل اداة الحكم «زغلولية لحما ودما» باقصاء الموالين لخصومة واحلال وفديين محلهم .. وقوبل مسلكه من الملك و « الأحرار » بسعار شديد . وهنا يظهر حسن نشأت رجل الملك ووكيل وزارة الأوقاف ومؤلف لجان الخلافة وحلقة الوصل بين الملك ومن يصانعه من رجال الازهر . اذ عينه الملك رئيسا بالنيابة للديوان الملكى . وقدم سعد استقالته لأن «أيديا خفية»(كما كان يطلق علىالملك ورجاله) تثير الدسائس ، وهتفت الجماهير « سعد او الثورة » فتراجع الملك واسترد سعد استقالته .

فى هذه الظروف ، وفى ذات تلك الأيام ، راجت الشائعات بأن قرارات لجنة اصلاح الأزهر لا ترضى الأزهريين ، وأن الحكومة تسوف فى نشرها ، وان سعدا يرفض نظر مطالب الأزهريين . وهاجت النفوس وظهر من رجال الأزهر من يشرع القلم دفاعا عن حقوقهم ، وكان من هؤلاء الشيخ دراز الذى عرفته منابر ١٩١٩ من اخلص الداعين للثورة ، ولم يعرف فى تاريخه السياسى الا بالميل للحزب الوطنى ، والشيخ أبو العيون وغيرهم ممن على شاكلتهم . وساند هؤلاء رجال الحزب الوطنى وافسحت صحيفة (الأخبار) انهرا لمطالب الأزهريين وللهجوم على الوفد . ومما نشر مقالات ثلاث كتبها الشيخ سليمان نوار بعنوان « الازهر يتفجع » شملت الاولتان هجوما قاسيا على سعد ، وشملت الاخيرة نقدا مستترا للسراى وتدخل حسن نشأت فى شئون الأزهر (١٨) . وساهم الأحرار الدستوريون فى هذه الحركة التى توجه ضد الوفد ، ولكنهم كانوا على قدر من الحذر تجاه حركة يقوم بها الأزهر وللملك فيها ضلع (١٩) . واعلن الأزهريون الاضراب عن تلقى دروسهم حتى تجاب مطالبهم . وتركز مطلبهم فى نشر تقرير اللجنة الوزارية ، وشمل الاضراب

الازهر والمعاهد الدينية فى الاسكندرية وطنطا واسيوط ، وعقدوا الاجتماعات المتتابعة والفوا المظاهرات .

ورغم أن هذه الحركة الأزهرية كان لها اسبابها من صميم مشـــاكل الأزهر ، وساهم فيها من كان باعثهم رفع الغبن عن الأزهريين ؛ رغم ذلك فقد استغل الملك واعوانه هذه الحركة لصالحه ، باثارتها أصلا بنشر الشائعات ، وبتصعيدها بعد ذلك بالاجتماعات ثم الاضراب ثم التظاهر ، وفى النهـــاية بقيادتها نحو الأهداف السياسية المطلوبة فى وضوح .

ونشط حسن نشأت فى هذا الأمر كنشاطه فى تكوين لجان الخـلافة .. وعرف أن خصوم الوفد السياسيين يستغلون الأمر (٢٠) ، وأن «أيديا خفية» تحرك الطلبة وان حسن نشأت يوجه رجاله من الطلبة الى المزيد من التصعيد كلمـا بدات الحركة تهدأ (٢١) . وعزت الصحف الانجليزى الأمر لأسـباب سياسية وان المعارضة تثيره لتضع العراقيل أمام وزارة الوفد (٢٢) .

فى ٣١ اكتوبر قرر جمع من الطلبة الاضراب عن الدروس ثلاثة أيام مع الابراق للملك ورئيس الوزراء بمطالبهم . ثم ذهب فريق منهم الى ســعد فحاول تهدئتهم ناصحا اياهم بالعودة للدراسة كشرط لأن تنظر الوزارة فى مطالبهم ، ولم تخف عنه غرابة أن يقرروا الاضراب قبل ان يقابلوه . وفى اليوم الثالث للاضراب قرروا استمراره ، فلمـا حاول الشيخ مصطفى القـاياتى تهدئتهم انزلوه من المنصة ، وشاركهم طلاب معهدى طنطا واسـيوط . ثم قابل شيخ الأزهر وزير الداخلية واصدر بيـانا ينصح الطلبة بالتزام مظاهر الرزانة . وقابل وفد من الطلبة أيضا وزير الداخلية واقنعهم الوزير بانهـاء الاضراب ، ولكن ما لبثوا أن نقضوا وعدهم واستمروا فيه بتأثير المحرضين من رجال حسن نشأت فيما قيل . وكانت الحركة كلما بدات تهدأ استثيرت من جديد . وظهر ذلك فى صدور بيانات من الطلبة بوقف الاضراب ثم تكذب او يعدل عنها .

وفى ٣ نوفمبر تصاعدت الحركة الى مستوى سياسى واضح ، اذ خرج نحو ثلاثة آلاف طالب من الأزهر متظاهرين ، طائفين بالوزارات وريـاســة الوزارة ، ثم قاصدين مصر عابدين وهم يهتفون « يحيا الملك يحيـا الازهر - يحيا الملك نصير الأزهر ، لا رئيس الا الملك (طعنا فى سعد) تحيا المطالب الأزهرية » . وكتب الشيخ محمود الغمراوى يطالب « برفع الوســاطة بين جلالة مولانا الملك وبين فضيلة شيخ الأزهر ، كما لاوساطة بين صاحب الجلالة وبين رئيس الوزراء ، اذ لا يليق فى عهد جـلالتكم الميمون أن يكون كبير رجال الدين دون كبير رجال الدنيا .. » (٢٣) . فظهر هذا المطلب كمطلب سياسى صرف يؤيد سـلطة الملك على الأزهر . ثم اجتمع نحــو عشرة آلاف طالب بالأزهر مقررين مواصلة الاضراب بسبب أن الحكومة لم تنشر قرارات اللجنة الوزارية .

كان موقف الوزارة الوفدية ، أن الاضراب والتظاهر وان كانا اسلوب سائغا ضد الحكومات المناوئة للحركة الوطنيه . فهو «منكر لا يليق» ولا يتفق مع روح الدستور اذا استخدم ضد حكومة وطنية شرعية فى نيابتها (٢٤) . فاصدرت بيانا يهاجم مظاهرات الطلبة ويعلن انالحكومة لن تبحث فى مطالبهم اذا لم يعودوا الى دروسهم خلال ٤٨ ساعة ، وانها ستطبق عليهم العقوبات المحددة بقانونى سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٢٠ ، وانها قررت منع المظاهرات طبقا لقانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ . فاصدر بعض شيوخ الأزهر بيانا انهوه بقولهم « نحن نحكم حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك والأمة بأسرها بيننا وبين وزارة الداخلية .,. » وعقد اجتماع بالأزهر قرر استمرار الاضراب و « استقبال جلالة الملك الدستورى العادل ورجاءهم جلالته فى استصدار مرسوم ملكى كريم باجابة مطالبهم ..» فرابطت قوة من البوليس حول الأزهر لمنع التظاهر. وذهب وفد من الطلبة يستقبل الملك عند مجيئه من مصيفه بالاسكندرية فى ٥ نوفمبر ، وهم يهتفون بسقوط سعد زغلول وبالا رئيس الا الملك . واصرت الحكومة على موقف التشدد مع المتظاهرين ، والجأت مجلس ادارة الأزهر ان يصدر قرارا يعاقب من يشترك فى الاضراب « بقطع مرتباتهم من الخبز ثلاثة شهور » مع احالة المحرضين الى مجالس التأديب ، وان تحقق وزارة الأوقاف مع من اشترك من موظفيها ومن الشيوخ فى التحريض على الاضراب. وكان اشتراك هؤلاء يشير الى حسن نشأت الذى كان وكيلا لهذه الوزارة . ثم صدرت قرارات مماثلة من قسم التخصص بالازهر . وقد هاجم الحزب الوطنى تشدد الوزارة ضد الطلبة ، بما كتبه أمين الرافعى وقتها (٢٥) . وبعد توقيع هذه الجزاءات بدأ الطلبة ينتظمون فى دروسهم من ١٠ نوفمبر . وانعقد مجلس التأديب فى ١٢ نوفمبر مقررا فصل عدد من طلبة المعاهد وحرمان عدد آخر من الامتحان وقطع رواتب الخبز عن عدد آخر (٢٦) . وكادت العاصفة أن تهدأ لوزارة الوفد ، لولا ان عاجلتها حادثة مقتل السردار فاستقالت .

حكومة الملك :

لم توات الظروف حكومة الوفد لأن تسجل كسبا يعتد به بالنسبة للازهر . فهى لم تضع فى التنفيذ مفهومها عن اصلاح الأزهر اصلاح نهوض لا اصلاح وظائف . وهى لم تنجح نجاحا حاسما فى أن تصوغ مسألة الاصلاح الصياغة التى ترتضيها باعتباره تجديدا وفتحا لباب الاجتهاد ، فالتبست هذه المسألة الفكرية بمطالب الاصلاح الوظيفى حسبما وضع خصومها المسألة دعما لروح المحافظة . وهى لم تحقق كسبا ذا شأن بالنسبة لزعزعة سلطة الملك على الأزهر .

ورغم ما حققته حكومة الوفد من نجـاح كبير باسـتخلاصها من الملك لصالح الوزارة البرلمانية ، سلطة تعيين كبار الموظفين وتعيين نسبة الخمسين فى مجلس الشـيوخ والاعتراف بحقهـا فى الموافقـة على تعيين موظفى القصر الملكى ، رغم ذلك كله بقى وضع الأزهر على حاله بغير تحـد جـدى لسلطان الملك عليه ، وفاجأتها حركة المظاهرات كحركة مناهضة لها ، وكحركة ذات طابع شعبى تشمل بعضا من ثوار ١٩١٩ ، فكان ذلك مما يعتبر تحديا للوفد فى عقر داره وفى مجال قوته الأساسية . وقد أمكن لوزارة الوفد بما لها من تأييد جماهيرى واسع أن تحاصر هذه الحركة وأن تعزلها عن جماهير الرأى العام ، مع رجاء امتصاصهما لم يمتد بهاالزمن لتحقيقه . والواضح أن كانت مدةحكم الوفد قصيرة تكاثرت عليه فيها المشاكل ، من المسألة الوطنية الى الصراعات حول السـلطة مع الملك الى الصراعات مع الأحزاب الأخـرى الى المشـاكل الاقتصادية للفئات المختلفة الى تفاصيل مشاكل الادارة اليومية ، وأحاطت به المؤامرات فلم يتسع أمامه المجال لأن يهتم بالمسألة الأزهرية بما يحلها أو بالأقل يقيمها على أساس ووضع سليم .

ومن الناحية المقابلة ، بدا للملك انه كسب من الوفد نقاطا فى صراعهما. فقد بقيت سلطته على الأزهر لم تنـازع كمـا نوزعت على غـيره . ثم كانت هتافات الأزهريين بالا رئيس الا الملك ، مما يندر أن يسـمعه الجـالس على العرش من جماهير فى الشارع سيما بعد ١٩١٩ ، واسترد الملك بهذه الحركة بعض ما فقد فى الأزهر ذاته فى وهج ١٩١٩ . ثم كان من أهم ما كسـب انه نجح فى أن توضع المسألة الأزهرية بالوضع المـلائم لمصـالحه ، باعتبارها فى الجوهر مشكلة مهنية ومطالب اقتصادية . لقد قاوم الخديويون والحكام من قبل نزعة الاصلاح على طريقة الاسـتاذ الامام ، من حيث كونهـا تدعو لفتح باب الاجتهاد وتجديد مناهج التفكير ، قاوموها لأنها بهـذا الوضـع تهـدد النسق الفكرى الذى يستخدمونه سنادا لحكم الفرد المطلق ولدوام الوضـع الاجتماعى الراهن . فاذا أفرغ مطلب الاصلاح من هـذا المحتـوى ، ليصير تعديلا لبعض برامج الدراسـة بما يلائم زيادة الطلب على خريجى الأزهر فى الوظائف ، وليصير مطلبا للعمالة الأوسع ، فقد وضـع الاصـلاح بهـذا على طريقة تستبقى الفكر المحافظ ، ووضـع « الاصـلاح » بين يدى الحـاكم ، يحوطه سيف المعز وذهبه . وأمكن قياس مدى السيطرة على الأزهر بحساب الزيادة والنقص فى فرص العمل المتاح للخريجين وحساب الرواتب ،وباثارة التنافس بين خريجى الأزهر وخريجى المدارس الموازية له .

لذلك كان من اول واهم ما شغل وزارة زيور التى خلفت الوفد ، أن تستمر حركة الأزهر لصالح الملك . ونشط بعض من قاموا بحركة الأزهر فى مساعدة الصحف المعادية للوفد والهجـوم على سـعد واعلان الثقة بوزارة زيور . واذا كان أهم مطلب اضربوا له هـو المطالبـة بنشر تقرير اللجنـة

الوزارية ، فلا يلحظ أنهم اعادوا هذا الطلب على زيور . وقد قصد وفد منهم فى ٧ يناير برياسة الشيخ ابى العيون الى قصر الملك يعلنون ولاءهم أمام كبير الأمناء ويشكرون حسن نشأت على ما بذل لهم من جهد . ثم قصدوا الى اسماعيل صدقى وزير الداخلية والرئيس الفعلى للوزارة وأسموه « وزير الأزهر » فوعدهم خيرا واستثمر وجودهم سياسيا بقوله « لا وطن بلا دين ولا أمة بدون عقيدة ».. فلما الفت الوزارة لجنة لاصلاح الأزهر برئاسة صدقى وعضوية وزيرى المعارف والأوقاف ، طلب اليها الأزهريون الا تجعل تقرير اللجنة الوفدية السابقة هو اساس عملها ، فوافقتهم الوزارة رغم معارضة الأحرار الدستوريين . ثم عفا الملك عمن عاقبتهم وزارة الوفد من المحرضين على الاضراب (٢٧) .

زاد الطلبة فى مطالبهم وهم يرون اقبال دنيا الملك عليهم . فطلبوا جعل الأزهر جامعة تضم جميع المعاهد الدينية ، وتضم دار العلوم والقضاء الشرعى ، مع خفض سنوات التخصص الى عامين وجعل الامتحان على دورين ، والمساواة بين خريجى الأزهر وغيرهم من الخريجين . وطالبوا أن يختصوا فى وزارة الأوقاف بوظائف مفتشى المساجد ومساعديهم والتدريس والامامة والخطابة والوعظ والوظائف الكتابية ، وفى المعاهد الدينية بوظائف التدريس والفتوى والوظائف الكتابية ، وفى وزارة الحقانية بوظائف المحاكم الشرعية كلها دون اقتصار على علماء المذهب الحنفى الا فى القضاء.. وكشفوا عن وضع خاص بالأزهريين من حيث كون غالبيتهم من اصول ريفية فقيرة يصيبهم كثير من أمراض الطفولة والصبا مما تجعل الكشف الطبى المتبع عند تعيين الموظفين عبئا حقيقيا عليهم ، ومن حيث انتشار امراض العيون وما اعتاده الريفيون من الحاق المكفوف من أبنائهم بالكتاتيب والأزهر ضمانا لعمل يستطيعه المكفوف ، ولهذا تضمنت طلباتهم مطلبا صيغ بطريقتهم الخاصة « يلغى الكشف الطبى بالكيفية المعروفة المنافية لكرامة العلماء ويكتفى على الأمراض المعدية » مع حفظ حق المكفوفين فى الوظائف الملائمة . على انهم تمادوا فى الطلب حتى رغبوا ان يكون لحامل شهادة العالمية خصم نصف اجرة المواصلات العامة . ثم كان مماطلبوه تعيين واعظ لكل منطقة يبلغ سكانها عشرين الفا ، مع جعل التعليم الدينى أساسا فى مدارس الحكومة . ويلحظ ان هذين المطلبين دينيان عقائديان قد يصلحان اساسا لنشاط جمعيات ثقافية أو بالأكثر لنشاط حزبى ، فيكونان على المستوى الملائم لأهميتهما العقائدية ، ولكنهما وضعا فى سياق مطالب اقتصادية نثرية ، فظهر منهما جانب السعى وراء الرزق وحده (٢٨) .

استجابت اللجنة الوزارية للازهريين فى بعض من اهم مطالبهم ، وهو ضم مدرسة القضاء الشرعى ودار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين لما سمى « الجامعة الأزهرية الكبرى » . على أن يبقى لوزارة المعارف الاشراف على

مدارس المعلمين حتى تضمن تخرجهم طبقا لمناهجها . كما رات تشكيل مجلس ادارة جديد لدار العلوم ومدارس المعلمين برياسة شيخ الأزهر وفيه المفتى ومدير المعاهد من الأزهر ، وافسحت لحاملى العالمية فى وظائف وزارة الأوقاف ، واقرت للمكفوفين بحق الانتساب والحصول على الشهادات . واجرت بعض التعديل فى المناهج باضافة بعض المواد الحديثة مع قصر مدة التخصص على ثلاث سنوات (٢٩) .

ثم أصدر الملك أمرا ملكيا بضم المدارس الأولية للمعلمين ودار العلوم والقضاء الشرعى الى الجامعة الأزهرية الكبرى (الأمر ٣٠ لسنة ١٩٢٥ ؛ ومرسوما ملكيا فى ١١ مارس بتشكيل مجلس ادارة جديد لهذه المدارس . وكان مجلس الوزراء فى ٤ فبراير قد قرر تعديل درجات مدرسى الأزهر ورفع المرتبات بضعة جنيهات .

وفى الوقت نفسه ، عملت الحكومة على أن تحكم قبضتها على الأزهر والمعاهد ، ونقلت السلطة والنفوذ داخل هذه الهيئات نقلا فعليا من مجالس ادارتها التى لها حق الفصل فى التعيينات والتنقلات والترقيات منذ ١٩١٠ الى وظائف ادارية كالمدير العام الذى انشئت وظيفته فى ١٩٢٠ وعين له أحد الشيوخ من رجال حسن نشأت ، والسكرتير العام والمفتش العام للعلوم الحديثة ، وكلهم موالون لحزب الاتحاد الذى انشاه الملك ، واستقل هؤلاء بتصريف الاعمال من دون المجلس الأعلى للازهر ومجالس الادارات ، فصار زمام الأزهر فى يد الادارة لا العلماء ، وعرفت حوادث اضطهاد الشيوخ ذوى الراى المستقل مثل الشيخ دراز الذى نقل الى اسيوط . ثم وضع نظام من مقتضاه أن يتخصص كل معهد دينى بطلاب الجهة التى يكون فيها ، وعرف أن الدافع السياسى لهذا النظام احكام مراقبة الطلبة . ونقل كثير ممن كانوا زعماء للحركة الطلابية ، نقلوا من معاهدهم (٣٠) .

ورغم استجابة الحكومة لكثير من مطالب الأزهريين وجد منهم من لم يرض عن ذلك ، فأصدروا بيانا يعلنون فيه عدم كفاية قرارات الحكومة لانصافهم ، وطافت وفودهم على الوزارات تدافع عن مطالبهم ، واستهجن طلبة دار العلوم قرارات الحكومة وتظاهروا معلنين استنكارهم لها مما أدى الى حصار البوليس للمدرسة وفصل ٥٠٠ طالب ، ثم اضطرت الحكومة لاعادتهم خشية أن يتفرقوا فى البلاد يعلنون السخط عليها ويؤيدون الوفد (٣١) .

ومن جهة ثانية ، فان تحقيق المطالب الاقتصادية لفئة ما ، ليس من انحتم أن يضمن الولاء السياسى لهذه الفئة ، ما دام هذا الولاء يتعارض مع الموقف السياسى الغالب للرأى العام . واذا كان الملك قصد من تحقيق هذا المطلب رشوة هذه الفئة لنساندە ضد الحركة الوطنية الديمقراطية ، فان

كثيرا من طلبة الأزهر نظر الى الأمر باعتباره استخلاصا لحق لهم لا يؤدى الى ارتباطهم السياسي بحكومة زيور ، ففصلوا بين تحقيق مطالبهم الاقتصادية وبين اتجاههم الوطنى الديمقراطى المستمد من تأييدهم السابق لثورة ١٩١٩ . لذلك لم تلبث التجمعات المعارضة لحكومة زيور ان ظهرت فى أوساط الأزهريين ، سيما بعد ان وضح لهم ان الحكومة تستهدف من الاسراع فى اجابة مطالبهم ، كسب تأييدهم السياسي فى معركة انتخابات مجلس النواب التى اجرتها حكومة زيور بعد حل المجلس الوفدى ، واستفزهم ان تحول الحكومة مطالبهم المشروعة الى رشوة سياسية . فسارت وفود من طلبة الأزهر الى بيت الأمة تعلن تأييدها لسعد ، وصدرت منهم البيانات المؤيدة للوفد ، وتكونت لجان الطلبة فى الأزهر ومعاهد طنطا والاسكندرية واسيوط تنشر بيانات فى الصحف تعلن الثقة بالوفد وتذيل بقوائم طويلة من أسماء الطلبة دلالة على تحدى الوزارة ، وادى ذلك الى فصل اعداد منهم (٣٢) . وفى ٨ يناير ١٩٢٥ تكون مؤتمر عام من مندوبى المعاهد حضره مندوبون عن الأزهر والمعاهد الدينية ومدرسة القضاء الشرعى ، اتفقوا فيه على خوض الانتخابات فى صف الوفد وتوجهوا الى بيت الأمة ليخطب فيهم سعد . وفى ١٥ يناير ذهبت وفود من طلبة المعاهد الدينية الى سعد اظهارا للثقة به . ولجأت حكومة زيور الى فصل اعداد من هؤلاء ونقل بعض القضاة الشرعيين ومدرسى المعاهد جزاء على تأييدهم الوفد سيما اثناء المعركة الانتخابية(٣٣).

واثناء الانتخابات شكلت « لجنة الأزهر الوفدية » برياسة الشيخ محمد محمود بدير وتضم طلبة ازهريين يدعون لانتخاب أحمد ماهر مرشح الوفد فى دائرة الدرب الاحمر التى تشمل الأزهر ، ويقنعون الأزهريين ان مساندة المرشح الوفدى تكفل عطف مجلس النواب على مطالب الأزهريين . وتعرض اعضاء هذه اللجنة لاجراءات الوقف عن الدراسة والتهديد بالفصل وكانت النتيجة التى اسعدت الوفد كثيرا ان مرشحه فى هذه الدائرة قد فاز فى الانتخابات على مرشح الحكومة ، وسارت وفود من الأزهريين تهنىء سعدا بهذا الأمر (٣٤) .

الائتلاف الديمقراطى :

بعد أن تحقق الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين فى مواجهة الملك وضد وزارة زيور ، وسقطت هذه الوزارة ، وتكون مجلس النواب برئاسة سعد زغلول وتكونت الوزارة من الوفديين والأحرار برئاسة عدلى يكن . وبعد أن ظهر فى تجربة حكم زيور عداء الملك للنظام النيابى ، وذلك بما ظهر منه فى مسألة الخلافة الاسلامية وفى حرصه على تبعية الأزهر له . بعد كل ذلك وجد الحزبان المؤتلفان ان من أهم ما يجب على الائتلاف ان يحققه هو الارتفاع بالدين عن أن يكون سلاحا فى يد الملك ، وابعاد الهيئات الدينية عن سلطته

المباشرة . وتحددت خطواتهم فى هذا الشأن فيما يلى ، اولا اسباغ سيطرة البرلمان ووزارته على المؤسسات الدينية عن طريق مراقبة ميزانيتها . ثانيا الاحاطة بالأزهر بالأسلوب القديم ، باستعادة المدارس الموازية له الآخذة من اختصاصه ووظيفته ، وهي مدرستا دار العلوم والقضاء الشرعي ومدارس المعلمين الأولية ، وذلك حصرا لنشاط الأزهر وضمانا لنوع من النفوذ الفكرى يكفل فى المستقبل تنشيط حركة الاصلاح والتجديد . ثالثا السعى لاشراك الوزارة البرلمانية مع الملك فى اختيار شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد والمذاهب وكبار رجال الدين ، وضم المؤسسات الدينية الى مجال نفوذ الوزارة البرلمانية ونشاطها . وكانت هذه الخطوة الأخيرة هي الهدف الأصلى والنهائى . وهى ان تحققت اغنت عن وسيلة انشاء المدارس الموازية ، ولكنها اصعب بقدر ما هى أحسم . لذلك نشط المؤتلفون فى المجالات الثلاثة معا ، حرصا على كسب البعض ان لم يستطيعوا كسب الكل ، ورتبوا الأولوية حسب الأيسر . والملاحظ أن هذه الخطوات التنظيمية لم تكن بمعزل عن جانب الاصلاح الفكرى الذى تتطلبه ، انما هى شرط لامكان تحقيق هذا الاصلاح . واذا كانت سيطرة الملك على الميزانية واختيار الرجال قد ساعد على ما اعتبروه جمودا فى وظيفة الأزهر ورفضا للتجديد ، فليكن نقل السيطرة على الأمرين مما يمكن من تنشيط حركة التجديد الفكرى داخل الأزهر ، وتحريك المؤسسة الى اهداف الاصلاح المطلوب .

وكان الوفد ثابت العزم والرأى على موقفه من مسألة الاصلاح ، باعتبار أن الوفد يقوم على مبدأ الجامعة الوطنية وعلى الديمقراطية ، وباعتبار عدائه لسلطات الحكم الفردى التى تجاهد لتنفى وظيفته التاريخية وتنفى وجوده السياسى كله . وكان الأحرار الدستوريون لا يزالون مثخنى الجراح من غدر الملك بهم وهدمه للتحالف معهم فى أول عهد زيور ، ومن المعركة التى خاضوها ضد سعيه اقامة الخلافة الاسلامية فى مصر ، ومن ضربه لهم باسم الدين فى مسألة الشيخ على عبد الرازق . كما كان مثقفو الأحرار يحملون بعضا من تراث الفكر الليبرالى العلمانى ومن الدعوة لتجديد الفكر مما تشربوه مع مفتتح القرن العشرين على يد محمد عبده ولطفى السيد . وقد سبقت اشارة الى انهم رغم عدائهم للوفد سنة ١٩٢٤ لم يستحسنوا تظاهر طلبة الأزهر واضرابهم ضد الوفد ، لأن هذه الحركة تعتبر سابقة للتجمع الدينى الذى يستهدف اغراضا سياسية لن يستفيد منها الا الملك . فلما تولى زيور الحكم كرهوا الاستجابة لمطلب الأزهريين اهدار اعمال اللجنة الوفدية التى بحثت شئون الأزهر ولم يحبذوا تكوين لجنة جديدة (٣٥) . لكل ذلك يلحظ أن ائتلاف الأحرار والوفد فى سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ لم يصادف نجاحا فى مسألة سياسية مثل ما صادف فى هذه المسألة الأزهرية على التحديد .

ادوات الصراع (١) :

حرص واضعو الدستور أن يضمنوه حكما صريحا عن ميزانية وزارة الأوقاف وحسابها الختامي ووجوب أن يجرى عليها ما يجرى على ميزانية الدولة من عرضها على البرلمان لمناقشتها وتقريرها (المادة ١٤٥) . ونتج هذا الحرص عن ان الأوقاف الخيرية التى تديرها وزارة الأوقاف ، كانت خاضعة أصلا لنظارة وادارة ولى الأمر (الوالى أو الخديو أو الملك) بموجب حجج الوقف أو قواعد الشريعة . ثم انتقلت الادارة الى ديوان الأوقاف فى ١٨٩٥ الذى حلت محله بعد ذلك بسنين وزارة الأوقاف . وكان السند الشرعى لهذا الانتقال أن ولى الأمر قد (وكل) الديوان ثم الوزارة عنه فى الادارة . وبالنسبة للاوقاف الأهلية فان الوزارة تديرها عن طريق قرار من المحكمة الشرعية أو توكيل من « ولى الأمر » ان كان هو الناظر أصلا . لذلك خشى واضعو الدستور أن يترتب على هذا الأصل القانونى أن يسحب الملك توكيله بالادارة فيسترد سلطته على ادارة كل هذه الأموال أو يخرج ميزانية الأوقاف من رقابة البرلمان ، فوضعوا هذا الحكم . وتناقشوا كثيرا فى لجنة الثلاثين حول ما اذا كانت رقابة البرلمان تشمل الأوقاف الخيرية والأهلية معا كما اقترح الشيخ محمد بخيت وعبد العزيز فهمى أم تنحصر فى النوع الأول ، حتى لا يترتب على الضمانة التى توفرها هذه الرقابة تشجيع التوسع فى نظام الأوقاف الأهلية رغم مضاره الاقتصادية كما ذكر عبد اللطيف المكباتى . وانتهوا الى شمول الرقابة كل ما تشرف عليه وزارة الأوقاف من أموال(٣٦).

ووجه اهمية هذا الأمر ، أن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية كانت تستمد ايراداتها من ميزانية الدولة فى جزء (وهذا لا شبهة فى خضوعها لرقابة البرلمان) ، ومن ايرادات الأوقاف فى جزء آخر . وكانت ثمة أوقاف مرصوده على الأزهر والمعاهد مشمولة بنظر كبار رجال هذه الجهات . والأهمية الثانية لهذا الأمر، أن خروج ميزانية الأوقاف من اشراف البرلمان ووزارته من شأنه أن يوقعها تحت سيطرة الملك وحده ، وهذا يمكنه من طاقة تمويلية كبيرة يوجهها الى تحقيق أغراضه بغير رقيب .

لذلك ما ان عرضت الميزانية على أول برلمان وفدى فى ١٩٢٤ ، حتى ظهر أن حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف قد قدم الميزانية على أساس انها تتضمن أنواعا ثلاثة من الأوقاف الخيرى : والأهلى ، وأوقاف الحرمين الشريفين . وأراد أن يفلت بالنوعين الآخرين من رقابة البرلمان ، فقدم الميزانية عنهما أرقاما اجمالية لا تصلح اساسا لنقاش أو مراقبة . وواجهه مجلس النواب وأصدر قرارا باختصاص البرلمان بنظر ميزانية الانواع الثلاثة ، وطلب الى الوزارة تقديم تفاصيل الميزانية ، ودافع وزير الأوقاف الوفدى عن وجهة نظر المجلس ضد موظفى وزارته ، قائلا ان ميزانية هذه الأنواع الثلاثة كانت تناقش فى الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ ، وان القوانين القائمة توجب

مناقشتها ، وان بهذه الأوقاف حصصا لخيرات مما لا نزاع فى سلطة البرلمان عليه ، كما يستحق منها للوزارة عشر الايراد مقابل الادارة مما يستحيل رقابته الا برقابة الميزانية كلها . ثم اصدر مجلس الشيوخ قرارا مماثلا رغم ما بذله حسن نشات من جهد كبير لاثبات خطأ قرار مجلس النواب ، ورغم ما اثاره من ان الرقابة على الأوقاف الأهلية تكشف أسرارا عائلية يجب ان تستتر . واكتفى البرلمان بمجلسيه بهذا القرار الذى يؤكد حقه فى الرقابة الشاملة واوصى الحكومة أن تراعى ذلك فى الميزانية القادمة (٣٧) .

لم يسلم حسن نشات بهذه النتيجة ، واستصدر فى ٢ سبتمبر ١٩٢٤ يمد سلطان المجلس عنى الأزهر والمعاهد الدينية ، وذلك بمناسبة نظر أساس ان الأوقاف الأهلية كل منها وحدة قانونية منفصلة فلا يجوز أن تجمعها ميزانية واحدة ، وان أموالها ليست من الأموال العامة ، وان ادارتها خاضعة لرقابة القضاء الشرعى فلا يجوز أن يزاحمه البرلمان . وعرضت هذه الفتوى على برلمان الأئتلاف سنة ١٩٢٦ فتمسك المجلسان بقرارهما السابق ورأيا فى هذه الفتوى مساسا بكرامة البرلمان ، وطلبا عرض ميزانية الأوقاف الأهلية واوقاف الحرمين عليهما ، وعرضت الميزانية فعلا (٣٨) .

ثم حاول بعض اعضاء مجلس النواب فى الدورة البرلمانية ذاتها ، ان يمد سلطان المجلس على الأزهر والمعاهد الدينية ، وذلك بمناسبة نظر ميزانيتها . وكانت المعاهد الدينية قد امتنعت فى البداية عن تقديم ميزانيتها للبرلمان (٢٠٠ ألف جنيه تقريبا) ، فهدد مجلس النواب برفض اعتماد المبالغ المخصصة لها من ميزانية الدولة ، فقدمت اليه ميزانية المعاهد «كبيان محض لا كحق» (٣٩) . وقيل انها مستثناة من رقابة البرلمان بنص الدستور ، وانها تقدم كبيانات تعرض على المجلس ليعرف كيفية صرف المبالغ المخصصة للمعاهد . فردت اللجنة البرلمانية على هذا القول معترفة بانه ان لم يكن للبرلمان سلطة على ميزانية المعاهد ، فان سلطته قائمة بالنسبة للمبالغ التى تعطيها الدولة ووزارة الاوقاف الى هذه المعاهد . وان للبرلمان أن يخفض هذه المبالغ أو يحذفها تماما ، ولوحت بهذه السلطة مهددة . وانتهز عبد السلام فهمى جمعه النائب الوفدى هذه المناسبة ، ليفسر حكم الدستور المتعلق بسلطة الملك على المعاهد ، يفسره بما يجرده من معناه ، فقال ان سلطة الملك فى هذا الأمر لايجوز استعمالها الا بواسطة الوزارة شانها شان غيرها من سلطات الملك حسب المبدأ العام فى الدستور (المادة ٤٨) ، وان سلطة البرلمان فى مراقبة ميزانية المعاهد سلطة مطلقة . وأيده فى قوله هذا مصطفى الشوربجى من الحزب الوطنى وعلى أيوب الوفدى ، ايداه طالبين الا يوافق البرلمان على الاعتمادات الخاصة بالأزهر الا اذا ناقش الميزانية وقالا «لا اعتماد بغير مناقشة» وأيدهم أحمد عبد الغفار من الأحرار الدستوريين وغيره . ولكن وزير الأوقاف عارض هذا الموقف . هنا تدخل سعد زغلول ليحول دون ما اعتبره

تطرفا من شباب حزبه وغيرهم ، وما اعتبره موقفا سابقا لاوانه . وقال سعد ان الفهم السليم والمجرد للدستور يؤيد القول بأن الازهر مستثنى من رقابة البرلمان حتى يصدر قانون بشأنه ينظم سلطة الملك عليه .. والقانون لم يصدر بعد . فسلطة البرلمان ليست مباشرة على الازهر وليس له حق الرقابة عليه أو نظر ميزانيته ، كل ماله سلطة غير مباشرة تتحصل فى أن يلغى اعتمادا ماليا مطلوبا أو يخفضه او يزيده ، وذلك حتى يصدر القانون المتغى . ووجه كلامه الى النواب قائلا انه لاتجوز مخالفة الدستور «لان الدستور هو حامينا وليس لنا ملجأ سواه للمحافظة على حقوقنا » ونبههم بهذا القول الى انه لا تجوز مخالفة الدستور فيما يفيدهم ، لان ذلك يفتح الذرائع للخصوم أن يخالفوه فيما يضرهم . فقوبل قوله بالتصفيق وتنازل عبد السلام جمعة عن اقتراحه (٤٠) ، وكسب البرلمان مطالعة ميزانية الازهر والمعاهد والرقابة غير المباشرة عليها بالتحكم فى الاعتمادات المالية . ومارس هذه السلطة فعلا اذ الغى الاعتماد المخصص لوظيفة سكرتير عام الأزهر فالغيت الوظيفة (٤١) ، وكان يشغلها احد رجال حسن نشأت .

وفى الدورة التالية (سنة ١٩٢٧) عرض مجلس النواب لهذا الأمر نفسه وقرر احقيته الدستورية المطلقة فى تعديل اى من القوانين السارية عند نظره للميزانية ، كما له ان يعدل كما يشاء من بنود الميزانية حذفا أو خفضا أو زيادة (٤٢) . وفى هذه الدورة ذاتها نجح برلمان الائتلاف فى أن يصدر قانونا يقيد سلطات الملك على الازهر كما سيجىء فيما بعد ، وضمن هذا القانون (رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧) حكما يمكن البرلمان من الاشراف على ميزانية الازهر والمعاهد ورقابتها مثلما يفعل بميزانية الدولة . وعرضت عليه الميزانية فعلا، فلاحظ أن للأزهر والمعاهد أوقافا غير محصورة ولاترد ايراداتها فى ميزانية المعاهد ، ويديرها موظفون كشيخ الأزهر ومشايخ الاروقة ، فطالب بحصر هذه الأوقاف وتوحيد ادارتها ودمج ايراداتها بالميزانية ، وفرض الرقابة الفعلية على مايدفعه نظار الأوقاف من مستحقات الأزهر والمعاهد فى أوقافهم ومراقبة هذا الامر . ورأى وجوب ضبط حسابات الانفاق التي تجرى بغير رقابة ، والتى تتعدد فيها جهات «الصرف فى الجرايات» من الشيوخ ، وقال مجلس النواب «ان هذه الحالة لايجوز السكوت عليها ولايمكن استمرارها وان الوضع الحالى للميزانية غير مفهوم ولامقبول» (٤٣) .

ادوات الصراع (٢)

استغل برلمان الائتلاف الناحية الدستورية لالغاء قرارات الملك التى أصدرها سنة ١٩٢٥ بالحاق مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ومدارس المعلمين بالجامعة الازهرية وبتشكيل مجالس ادارة جديدة لهذه الجهات . فاعلن مجلس النواب فى ٣١ يناير ١٩٢٧ بأن الامر الملكى لسنة ١٩٢٥ والمرسوم

١١ مارس ١٩٢٥ كلاهما باطل بطلانا تاما من الوجهة الدستورية ، وبرر ذلك بأن هـذه المدارس انشئت بقوانين خاصة غير قانون الآزهـر فهي لاتخضـع لسلطة الملك على المعاهد الدينية ، وبأن دار العلوم التي انشئت في ١٨٧٢ ـ ومدارس المعلمين في ١٩١٠ تخرج معلمي التعليم العـام ، فيجب أن تبقى خاضعة لوزارة المعارف . واعلن أن في نية وزارة المعـارف اعـادة القسـم التجهيزى لدار العلوم . ولما بدأ المجلس يناقش هـذا الامر طلب الشـيخ مصطفى القاياتي تأجيل المناقشة ، فعارضه كثير من النواب ، وطلب احمد عبد الغفار وجوب الاسراع في نظرها ، واعلن صبرى أبو علم أن في قرارات الملك هذه افتئات على السلطة التشريعية اذ سلطة الملك لاتشمل نقل مدرسة من وزارة المعارف الى المعاهد الدينية ، وأيـده يوسف الجنـدى والنقـراشي الوفديان وابراهيم الهلباوى من الاحرار الدستوريين الذى قال ان الجامعـة الازهرية رغم فضلها المعروف «يظهر أنهـا كسـائر الكائنـات قـد لحقتها الشيخوخة» ودعا الى تقدم المعاهد بسرعة التقدم في انتشـار «السـيارات السريعة والطيارات العجيبة» ، وأيده حافظ رمضان من الحزب الوطني . وبهذا ساهم كل من الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطني في اتخـاذ هذا القرار . ولم يعارضه الا قلة من مثل حسن صبرى الذى دافع عن قرارات الملك فقوبل بضجة كبيرة ، ومصطفى القاياتي الذى اعلن تحفظه تجاه فكرة اعادة القسم التجهيزى بدار العلوم لما يخشاه من أن يؤدى الى الاستغناء عن طلبة الازهر ومنعهم من الالتحاق بالدار . وقد عاد وزير المعارف على الشمسي واعلن في الاسبوع التالي (٨ فبراير) أن الوزارة أعادت تجهيزية دار العلوم ، ولكن في نيتها ان تغذيها من طلبة الازهر بامتحان للقبول ، وفي نيتها أيضـا السماح لمن يحمل ثانوية الازهر ان يدخل دار العلوم أو القضاء الشرعي بعد أن يؤدى امتحان التخرج من هذه التجهيزية .

وانتقل بحث قرارات الملك الى مجلس الشيوخ في ٧ فبراير ، وكانت مظاهرات الازهريين تشتد احتجاجا على قرار مجلس النواب . فتصـدى رئيس الشيوخ للامر قائلا انه من الوجهة الدستورية يمكن لمجلس الشيوخ الا يبحث هذا الموضوع ، لأن قرار مجلس النواب كاف وحده لابطال قرارات الملك ، كما يمكن أن يتصدى مجلس الشيوخ لبحثها ليصدر هو الآخر قرارا ايجابيا بابطالها «ولايختلف اثنان من ذوى العقول ان المرسـوم باطل بطـلانا جوهريا» . ثم رجح الاخذ بالحل الثاني لانه «يجمل بنا أن نأخذ نصيبنا من المسئولية مع المجلس الآخر» . وحتى يفهم طلبـة الازهر أن مجلس الشيوخ يشارك مجلس النواب في قراره . ثم هاجم لجوء الطلبة الى الاضراب وحمل بشدة على شيوخ الأزهر الذين يستغلون الطلبة لمآربهم الشخصية . ووافقه على رأيه كل من تكلم يومها ومنهم محمد محمود خليل ومحمد صفوت ، كما ذكر الشيخ محمد عز العرب ان مراسيم الملك معارضة للدستور الذى أقسم أعضاء البرلمان يمين الاحترام له ، وان الأزهريين يطـالبون أعضـاء البرلمان

بالحنث فى القسم . وقرر المجلس بالاجماع بطلان هذه المراسيم واستنكار «الحركة الرجعية» التى يقوم بها الأزهريون» .

بعد ذلك خطا البرلمان خطوة جديدة فى احكام احاطته بالازهر . لقد حقق قراره السابق العودة الى فصل تلك المدارس عن الازهر . وكان الجديد هو انشاء قسم تجهيزى واحد يغذى مدرستى دار العلوم والقضاء من دون الازهر . فاقترحت لجنة المعارف بمجلس النواب الغاء نظام التخصص الذى وضع سنة ١٩٢٣ وحرم القضاء الشرعى من القسم الاولى لها لصالح الازهر ، وانشاء تجهيزية دار العلوم وتعديل مناهجها لتغذى دار العلوم والقضاء الشرعى من خريجها (٤٤) . ورغم بيان وزير المعارف فى ٨ فبراير الذى أوجد نوعا من الصلة بين طلبة الازهر وهذه المدارس عن طريق امتحان اشبه بالمعادلة ، فقد اشيع ان المدارس الابتدائية التابعة لوزارة المعارف هى وحدها التى ستغذى بخريجيها تجهيزية دار العلوم بعد امتحانهم فى القرآن الكريم . ومن ثم ينتقل حاملو الابتدائية الى تجهيزية دار العلوم الذين ينقلون الى دار العلوم أو القضاء الشرعى ، ثم يعينون بعد تخرجهم مدرسين وقضاه . ويصير الازهر وطلبته منفصلا تماما عن كل هذا الهيكل . وعورض الاقتراح من هذه الناحية لانه يسد أمام الأزهر أهم المنافذ ويسلب طلبة المعاهد أهم مجالات العمل ، ولا يكون لاى من مستويات الدراسة فى المعاهد الدينية ان ينتقل الى أى من مستويات هذا الهيكل . لذلك انتقد الاقتراح من رجال الازهر جميعا حتى من كان منهم وفدى الهوى . وظهر النقد فى صحف الوفد نفسها ، كتب الشيخ محمد عرفه « اذا تم لقضى على الأزهر والمعاهد الدينية » (٤٥) .

تابع مجلس النواب نظر هذا المشروع ووافق عليه وارسله الى مجلس الشيوخ فبدأ نظره على عجل ، ووقف الشيخ حسن عبد القادر يعارض بشدة حرمان طلبة الازهر من وظائف القضاء الشرعى ، وقال ان اعادة التجهيزية التى تصب فى دار العلوم والقضاء الشرعى والتى تتغذى هى من المدارس الابتدائية، هذا التسلسل يعني «بذلك يكون الازهر قد قضى عليه» .. وانفعل بحدة فقال « ابتلينا فى هذه الايام بفلاسفة مدعين يريدون ان يصارعوا الازهر ويفهمون ان الفلسفة هى الالحاد وان كل ملحد وكل خارج على الدين فى نظرهم فيلسوف .. القانون المطروح يمس الازهر ورجاله مسا عظيما .. لا يصح ان يهدم الازهر على أيدينا » فقام محمد محمود وزير المالية يطلب التأني فى الموافقة على القانون وطالب بعدم حرمان طلبة الازهر من دخول المدرستين . وأيد الشيخ عز العرب الشيخ عبد القادر فى موقفه معارضا ان يؤخذ طلبة التجهيزية من المدارس الابتدائية . هنا وقف على الشمسي وكذب ما يشاع وجزم بأن تجهيزية دار العلوم ستغذى من الازهر

نفسه فاستقبل بالتصفيق . واستمرت المناقشة جلستين فى هذه النقطة وحدها . ووفق على المشروع بهذا التفسير بأغلبية (٨١) ضد واحد (٤٦) .

واستمر الوفد دائما وبعض من كبار المفكرين يميلون الى ان تكون وزارة المعارف هى المشرف الوحيد على كل مجالات التعليم ، وكان تراجع الوفد وحكومة الائتلاف فى الحالة السابقة بسبب شدة الضغط الحاصل وقتها . وقد تم للوفد فى ١٩٣٠ نقل المدارس التابعة لوزارة الاوقاف الى وزارة المعارف (٤٧) .. وطالب طه حسين فى ١٩٢٨ أن تقتصر اهداف التعليم بالأزهر على تخريج الوعاظ والا يلتحقوا بوظائف اخرى ، وأن يكون القضاء الشرعى لطلبة كلية الحقوق وحدها ، والتعليم لطلبة مدارس المعلمين وحدهم (٤٨) .

(٢)

رد الازهريين

كان الملك بعد سقوط وزارة زيور ، مهزوما مضعوفا . والتاجر اذا افلس عاد الى دفاتره القديمة . وهذا مفاد عودة الملك فى عهد الائتلاف الى التنقيب عن الخلافة الاسلامية . والى فعل المزيد فى توثيق علاقاته بكبار رجال الازهر . وبدأت احتفالات توزيع المنح الملكية على اوائل الخريجين من المعاهد الدينية ، تتجدد لترسخ الدعاية عن « الرعـاية الملكية » فى عقـول الناشئة من طلبة الازهر ، وتصحبها الخطب بالثناء على مآثر العائلة الملكية على الازهر ورجاله (٤٩) . وصحب الدعوة لمؤتمر الخلافة اثارة لعبق سلفى حول قضايا مسرفة فى ضآلتها ، ولكنها تثور كما لو كانت جوهر مشاكل المجتمع . صخب النقاش حول ان طلبة دار العلوم والازهر سيلبسون الزى الافرنجي وان هذا ماس بكرامة الدين ويسىء الى دعوة الخلافة . واستدرج للافتاء بعض كبار رجال الدين مثل الشـيخ محمد شـاكر الذى افتى بأن الاسلام لا يتطلب شكلا معينا للزى الا ستر العورة « وحتى لو اعتبر الصليب شارة شرف مثلا لجاز لبسه » . لكن ادارة الازهر هددت باتخاذ اجراءات التاديب ضد من يغير زيـه من الطلبة . ثم تفرع الموضـوع الى حكم لبس القبعة فى الاسلام ، واشرعت الاقلام فيه بين مؤيد ومعارض ، حتى أصدر شيخ الازهر والمفتى بيانا ذكر صراحة « ان من تشبه من المسلمين بغيره فى لبسه الخاص به فهو على طريقته اعتقادا أو عملا . فمن لبس القبعة ميلا الى دينهم أو استخفافا بدينه فهو كافر با جمـاع المسلمين ، ومن لبسـها تشبها بهم فان اقترن بها ما هو من شعائر دينهم كدخول كنيسة فهو كافر ايضا ، وان لم يقترن بها ذلك فهو آثم .. » (٥٠) .

فى هذا المناخ بدا يظهر ما تنويه وزارة الائتلاف وبرلمانهـا من تعديل اوضاع الازهر وفصل المدارس عنه . والملاحظ انه اذا كان للمسألة الازهرية جوانب ثلاثة كمـا سـبقت الاشـارة ، تتعلق بالتجديد الفكرى والصراع

الدستورى والمصالح الذاتية للازهريين ، واذا كانت حركة الازهريين قد فقدت هذا الرباط بين الاطراف الثلاثة وانعزلت مصالحهم الذاتية عن الجانبين الاخريين ، فان ذات الشيء يفعله برلمان الائتلاف ووزارته الان بالنقيض ، اذ اهتموا بالجانبين الاولين دون جانب المصالح الذاتية لرجال الازهر . واذا كان الملك قد استغل موقف الأزهريين فى ١٩٢٤ ، فقد استطاع الان ايضا ان يستغل الموقف لصالحه بسبب اغفال رجال الائتلاف لاحد جوانب المسألة الثلاثة وهو وضع الأزهريين . وقد نجح الائتلاف فى فرض ما ارتآه ، ولكن كان نجاحه على حساب الازهريين فانعزلوا عنه . وساعد هذا الموقف بطريق غير مباشر ولكنه فعال ، ساعد على تأكيد مفهوم « الاصلاح » بالمعنى الاقتصادى الوظيفى ، واثارت سياسة البرلمان قلق الازهريين على مستقبلهم ، ويصعب على فئة كاملة فى المجتمع ، ان تؤمن وتؤيد قيما سياسية عن التقدم والنهضة والديمقراطية والتجديد والاصلاح ، اذا كانت كل هذه القيم قد صيغت او وضعت فى التطبيق بصورة تنفى وجود هذه الفئة عينها ، أو تضيق عليها الى حد الافناء . لذلك كان السخط والقلق بين الأزهريين مما وصل حركتهم بالقوى السياسية المناوئة للائتلاف والديمقراطية . وكان من الطبيعى أن يستغل الملك ورجاله هذا الوضع لصالحهم .

وقد عرف فى هذا الوقت ان بعض الشيوخ يقدمون العرائض الى جهات يسميها أحمد شفيق « غير ذات صفة فى الموضوع » اى السراى ، يشكون فيها البرلمان الى الملك ويذكرون ان البرلمان والحكومة يسيرون فى اتجاه يعارض الدين ويخالف الشريعة وذلك بازماعهما تعديل نظام المعاهد الدينية . واستفز ذلك الحكومة والبرلمان واثير فى شكل سؤال من احد النواب وجواب عنه من رئيس الوزارة (٥١) . وذلك لما يعنيه من تحد لسلطة الوزارة والبرلمان وتخط لهما . وجرى بعد ذلك فى أوائل ١٩٢٧ حادث بالازهر اذ القى بعض الطلبة مفرقعات مما يستعمل فى الاحتفالات ، ولكنهم قصدوا بالقائها ان تكون انذارا بالاضراب . ثم اجتمع جمع من الطلبة مقررين الامتناع عن الدراسة ففصلت ادارة الازهر اربعة منهم وحرمت آخرين من الامتحان ، واخذت حركة الاضراب تتصاعد ، حتى اذا أبطل مجلس النواب مراسيم الملك عم الاضراب الازهر والمعاهد . وتجمع الطلبة يخطبون ويصخبون ويهاجمون البرلمان والحكومة ، واسهم نفر من شيوخ الازهر بالتحريض على الاضراب ، وصحبه تجمع الطلبة عند أبواب الازهر وفى داخله يثيرون ويستشارون ويبرقون الى الملك والوزارة طالبين عدول البرلمان عن قراره . ثم تصاعد الموقف عندما عقدوا بالازهر مؤتمرا عاما لهم هتفوا فيه بسقوط الدستور وسقوط البرلمان ، ودعوا الى حل البرلمان وتعطيله ، وخطب فيه الشيخ ابو العيون «لقد جرحوا جرحا فيجب أن نقابله بجرح مثله» وسارع اليهم من رجال الوفد محمود سليمان غنام والحسينى زغلول فعجزا عن تهدئتهم . علقت صحيفة افريكان وورلد تقول «ان المضربين من

طلبة الازهر اتخذوا لهم شعارا محفوفا بالاخطار بصياحهم ، ليسقط البرلمان . لتسقط الحكومة ، وهو عمل بعيد عن جادة التعقل» (٥٢) .

لم تقف الحكومة مكتوفة اليدين ازاء ذلك ، بل قابلت حركة الأزهريين بعزم شديد . فى البداية أصدرت رئاسة الازهر بيانا بما صرح به رئيس الوزراء لشيخ الازهر وشيوخ المعاهد . من ان قرار مجلس النواب لا يمس الأزهريين ولا يمنع من مراعاة مصالحهم واتخذت الحكومة موقف الافهام والتوضيح . فلما ثار الهتاف بسقوط البرلمان ، صد كثيرا من عطف الراى العام على الأزهريين . باعتبار ارتباط الآمال فى التقدم والنهوض بنمو النظام البرلمانى فى مصر . ووقف البرلمان يشد ازر الحكومة ويحثها على الحزم مع الأزهريين ،وقد سبقت الاشارةالى قرار مجلس الشيوخ الذىتحدى الآزهريين ووصم حركتهم بالرجعية ، وقد تضمنهذا القرار ايضامطالبة الحكومةبالضرب على أيدى القائمين بهذه الحركة « والموعزين بها والمشتركين فيها سرا أو جهرا » ووجه رئيس المجلس اتهامه الى شيوخ المعاهد واسماهم «المفسدين الهمجيين المحرضين على عصيان الدستور الساعين فى اثارة الفتنة » . فقوبل من أعضاء المجلسر بتصفيق حاد . واثير الموضوع ذاته بمجلس النواب فى اليوم ذاته فى ٧ فبراير ، وذلك فى شكل سؤال من حامد محمود واستجواب من حسن نافع ، وطالبوا الحكومة بالجواب الحازم على ما يعتبر تمردا على البرلمان الذى هو مصدر السلطات . ولم يفت مجلس النواب أيضا ان يشير بالاتهام الى مشيخة الأزهر بكونها كانت راضية عن الاضراب، اثير سؤال بالمجلس عن أن المشيخة أصدرت بيانها فى ٣ فبراير متراخية يومين عن بدء الاضراب بغير سبب ظاهر ، ودعت فى بيانها الطلبة الى الانتظام فى الدراسة يوم ٧ فبراير بغير سبب ظاهر يدعو الى تراخى هذا الموعد المضروب اربعة أيام ، وقيل ان ذلك يدعو « الى الشك والتساؤل عما اذا كانت المشيخة راضية ولو بعض الرضاء عن سلوك الطلبة الأزهريين » . فرد رئيس الوزراء « ... ليس لدى الحكومة ما يسمح بالاعتقاد بأن المشيخة كانت راضية » (٥٣) .

وأرسلت الحكومة قوات البوليس ترابط عند الأزهر وتمنع دخول الطلبة المسجد فى غير أوقات الدراسة ، وتفرق من يتجمهر منهم عند الأبواب ، ثم قدمت عددا من شيوخ الأزهر والمعاهد والطلبة الى النيابة العامة التى والت التحقيق معهم بتهمة التحريض على كراهية الحكومة والبرلمان والنظام الدستورى (٥٤) .

وأسهمت الصحافة فى هذا الموقف من الأزهريين . وقد سبقت الاشارة الى ان أبطال مراسيم الملك قد ساهم فيها الوفد والأحرار والحزب الوطنى جميعا . وقد علقت صحيفة الأهرام بأن دعوة الاضراب رجعية فيها عبث بسلطة الهيئة النيابية والتنفيذية وعدم اذعان لقراراتها ، مما لا يمكن

احتمـاله (٥٥) . وكتبت السـياسة « ان الرجعيين لا يفتأون يسـعون لأغراضهم من القضاء على الحكم النيابى فى البلاد .. لقد كنا نفهم أن يناقش هؤلاء الذين وقعوا العرائض من علماء الأزهر وان يحتجوا على تقديم مشروع قانون يرون فيـه مسا بالدين وبكرامة رجاله .. اما الاحتجـاج .. على الهيئات التشريعية لاتجاه يرمى الى قلب نظام المعـاهد الدينيـة الحـاضر فليس له معنى الا محاربة الحكومة القائمة ومحاربة الدستور فى أساسه . ونحن نبرىء طلبة الأزهر وكثرة من علمائه من أن يتجه فكرهم الى مثل هذه الغاية » (٥٦) وعزا عبد القادر حمزة فى « البلاغ » الوفدية حوادث الاضراب الى أن الحكومة لا تملك فى المعاهد سلطة ادارة ولا تأديب ، فلم تستطع منع وقوع الفتنة ، ولم يكن أمامها الا أن تطلب من النيابة العامة التحقيق مع من وقعت منهم الجرائم .. واستمد من هذا الحادث مبررا قويا لحث الحـكومة على أن تقدم للبرلمان مشروع قانون تنظيم سلطة الملك على الأزهر ليخضـع تعيين كبار الشيوخ وليخضع الميزانية لمجلس الوزراء والبرلمان (٥٧) . على انه لم يلحظ احد منهم وقتها ان هتاف الأزهريين بسقوط الديمقراطية وان كان يدين الأزهريين وقتها ، فهو يحمل نوعا من الادانة للبرلمان من وجهة النظر الديمقراطية من حيث أنه كشف عن قصور سياسته بما عزل بعضا من قـوة ثورة ١٩١٩ عنه .

الازهر يتبع الوزارة :

كان مما دعا اليه محمد عبده لاصلاح الازهران يوحد التعليم فى مصر ، ورأى فى دار العلوم التى جرب التدريس فيها انها يمكن أن تحل محل الازهر فيتم توحيد التربية فى مصر . كما دعا الشيخ لاخضاع الازهر لهيمنة الدولة وهيئاتها الادارية فيرتبط بوزارة المعارف أو بادارة الاوقاف (٥٨) . ويظهر ان هذه الفكرة كانت موجودة لدى حكومة الائتلاف ، ولكنها بقيت كامنة فى الفترة الاولى فلم تظهر على السطح فى صورتها الكاملة ، انما ظهر فى اغسطس ١٩٢٦ اتجاه فى البرلمان يدعو الى التعديل فى مناصب كبار رجال الأزهر ، ثم طرحت فكرة تعديل تبعية المعاهد الدينية بنقلها من الملك الى الوزارة .

ففى اغسطس ١٩٢٦ اقترح النائب احمد عبد الغفار الغاء وظيفة مفتى الديار المصرية ، وعلل ذلك بانه لا عمل له الا اصدار الفتاوى غير الملزمة فى قضايا الاعدام والافتاء للبلاد الاسلامية والمساهمة فى اختيار القضاه الشرعيين وهذا كله لايستأهل مرتبه البالغ ١٤٠٠ جنيه سنويا . كما اقترح بأن يكتفى شيخ الأزهر بما يتقاضاه من الاوقاف فلا يتقاضى راتبا من ميزانية الدولة ، وأن ارتفاع المرتبات هنا يشبه الرشوة . وينبغى الا يكون على الحكومة فضل على رجال الأزهر « ولا نريد أن يتدخل الأزهر فى السياسة فيفسدها ولا أن تتدخل السياسة فى الأزهر فتفسده » . ثم اقترح « أن يسن قانون يجعل

مشيخة الازهر وهيئة كبار العلماء والافتاء وظائف انتخابية ينتخب لها علماء الازهر المدرسون به » . وعارض عبد الرحمن عزام الغاء وظيفة المفتى كما عارض فكرة الانتخاب حتى لا يتحول الازهر الى ما يشبه الكهنوت ، وقال أن المشكلة الوحيدة تتلخص فى سياسة فصل الازهر تدريجيا «عن كتلة الامة ووضعه جانبا لغاية مخصوصة » ، وعلاج هذه المشكلة الا يكون الازهرهيئة منعزلة وأن يشرف البرلمان على ميزانيته . وطالب حسين هلال بضم المحاكم الشرعية الى المحاكم الاهلية ضمانا للعدالة . ثم تدخل سعد زغلول وتمسك ببقاء وظيفة المفتى حفاظا على حرمة التقاليد . فعدل أحمد عبد الغفار عن اقتراحه، وانتهى الجميع الى وجوب وضع قانون للمعاهد الدينية تتقدم به الحكومه (٥٩) . وبعد شهر تقريبا طرح موضوع الأزهر ثانية على مجلس النواب، لتأليف لجنة تبحث طرق الاصلاح فيه ، فعارض سعد أيضا هذه الفكرة منبها المجلس الى وجوب التزام الاسلوب الشرعى وحكم الدستور ، فلا يتعرض المجلس لاصلاح الازهر ما بقى القانون الحالى معترفا بخضوعه لسلطة الملك وحده . وانما يتعين تعديل هذا القانون أولا (٦٠) .

وفى الدورة البرلمانية الثانية بادر يوسف الجندى بتقديم مشروع قانون يمكن الوزارة والبرلمان من مراجعة ميزانية الازهر وحسابه الختامى ، وقال أن الحكومة تلكأت فى تقديم مشروع التنظيم الجديد لتبعية الازهر رغم تكليف البرلمان لها بذلك فى العام الماضى ، وانه ليس مقبولا أن تبقى المعاهد الدينية بمعزل عن رقابة البرلمان « واستمرارها على هذه الصورة .... يجعل للايدى الخفية سبيلا للعمل دائما » (كان الملك يشار اليه بهذه العبار فى الادب السياسى وقتها) . وأيده عبد الرحمن عزام قائلا أن عزلة المعاهد الدينية عن البلاد « لم تكن فى يوم من الايام فى صلاح البلاد ولا فى صالح المعاهد نفسها بل كانت سببا فى تدهورها ومانعة من تطورها » وطلب ابراهيم الهلباوى سرعة نظر هذا المشروع ، قال أن من ينادون بعدم التدخل فى أحوال المعاهد بحجة انهم يعملون للدين والاخرة «الله يعلم انهم يعملون للدنيا قبل الآخرة » .

هنا وقف سعد يعارض نظر هذا المشروع أيضا ويطلب الى المجلس أن يتروى مادام ثمة ارتباط بين الموضوع المطروح وبين المشروع الذى ستقدمه الحكومة وانه يجب الالتزام بحكم الدستور . وقال انه بصفته رئيسا للمجلس عليه أن يتدخل فى كل ما يمس الدستور ، وقد حدد الدستور طريقا وحيدا لمناقشة أوضاع الازهر هو أن يصدر قانون يعدل سلطة الملك عليه . وقال انه لا يجب الاهتمام بالفرع قبل الاصل ، مشيرا الى أن الامر لا يتعلق فحسب بحكم الدستور ، ولكنه يتعلق بوجوب العلاج الجذرى لأوضاع الازهر بنقل تبعيته الى الوزارة . وأيد رئيس الوزراء موقف سعد وقام من نواب الوفد بالمجلس من يعارض زعيمه . وتصاعد النقاش حتى حاول سعد أن يمنعه . فتصدى له أحمد ماهر قائلا ان رئيس المجلس ليست له سلطة على المجلس ،

انمــا هــو يســتمد سـلطته من المجلس ذاته الذى يعتبر صـاحب الرأى الاعلى ، والا أصـبح لا رقابة على رئيس المجلس . واذا اختلف عضـو مع الرئيس فالمجلس هو الفيصل والحكم ، وواجه سعد بعبارات قاسية ، وقال عبد الحميد فهمي أن ادعاء رئيس المجلس بانه الحامي للدستور يعطيه سلطة واسعة . فلما ووجه سعد بهذه المقـاومة اقترح مكرم عبيد جعل الجلسـة سرية لكن سعدا بمرونته السياسية تراجع صراحه معترفا بحق غيره عليه وقائلا « كلا لدى من الشجاعة ما يجعلنى أعترف بالخطأ اذا وضح لى الحق » ووافق المجلس على نظر مشروع يوسف الجندى وحوله الى لجنة الشئون الدستورية . واسـتمر المجلس يلح على الحكومة أن تقدم مشروع تعـديل سلطات الملك على الازهر حتى يتمكن من مراجعة ميزانيته (٦١) .

كانت الحكومة تلقى ضغطا شديدا من الملك حتى لا تقدم المشروع ، وكان البرلمان يفدها أن تسرع . ثم كان لحوادث اضراب الازهر ما جعل الحكومة اكثر بطئا وروية . هنا لجأ البرلمان الى واقعة صغيرة نشرتها الصحافة الوفدية فابرزها وشن بها داخل المجلس هجوما عنيفا على كبار رجال الازهر المناوئين له ، ليعزلهم عن جمهور الرأى العام ويكسر من شوكة معارضتهم ، وتلقفت الصحافة الامر بما يليق من هجوم وعنف . نشر أن شيخ الازهر استلم ثلاثة آلاف جنيه فى نهـاية عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٥ وانفقها على مؤتمر الخـلافة . فوجه أحد النواب سـؤالا بذلك الى وزير الأوقاف . فأكد الوزير صـحة الخبر وان الشيخ الأكبر قد استلم هذا المبلغ على عدة دفعات من حصص الخيرات من الأوقاف لانفاقها فى شـئون الأزهر ، ولـكن مستندات الصرف اظهرت انهـا انفقت فى شـئون مؤتمر الخـلافة من ابريل ١٩٢٤ حتى مايو ١٩٢٦ ، وانه صرف منها ١٦٤ جنيها للشيخ ابو العيون و ٥٢٨ جنيها للسيد رشيد رضا ، و ١٧٣ جنيها لعبد الباقى سرور نعيم وهكذا . فرد النائب « انى أعجب كيف يطلب فضيلة شيخ الجامع مبالغ لانفاقها فى شئون الأزهر ثم يصرفها على الولائم وغيرها .. » وطلب تحـويل سؤاله الى اسـتجواب امعانا فى اثارة الموضوع وتنبيه الرأى العام اليه (٦٢) .

تلقفت الصحف هذه المسالة وأشبعتها اثارة وحديثا . قالت «البلاغ»، «انها فضيحة وصمت المعاهد الدينية ورجالها بوصمة شائنة لاتقف دلالتها عند هذه الحدود بل تتجاوزها الى الدلالة على أن فى المعاهد الدينية فوضى ادارية يجب أن تستأصل ، وهذه الفوضى الاخلاقية خاصة هى التى استغلها خصوم الحكم النيابى ضد البرلمان فى ١٩٢٤ ثم فى هذه السنة » ، وكتب عباس العقاد يقول انها فضيحة للمعاهد وان «العبرة من ذلك أن كل رقابة على الاعمال العامة غير رقابة الدستور لن تعنى شيئا» (٦٣) ، وعلق أحمد شفيق فى حولياته «قامت لهذا الموضـوع ضـجة كبرى فى جميع الدوائر الحكومية والشعبية لتعلقه بشيخ الازهر وهيئة كبـار العلمـاء ، فلم يكن

يتصور أن الشيخ وهيئة العلماء يتصرفون فى أموال الاوقاف بما لا يحل لهم صرفه، واستدعى هذا الحادث الاخذ رانرد فى نظم الازهر وقوانينه وحالته العلمية ...» (٦٤) . واطردت المطالبة بتبعية الازهر للوزارة واصلاحه اصلاحا عصريا (٦٥) . ونجح الوفد هنا فى ان يستغل هذا الحادث الصغير ليثير من حوله ضجة كبيرة وليرفعه الى المستوى السياسى المطلوب ويستفيد منه فى تحقيق هدفه ، كما نجح به فى ان يلقى ظلال الشك حول نفر ممن حرضوا على مظاهرات الطلبة الاخيرة كالشيخ أبو العيون وممن ساهموا فى الدعوى لمؤتمر الخلافة .

فى هذه الظروف اعد مشروع «تنظيم سلطة الملك .. » ورئى أولا أن يكون تعيين شيخ الازهر بترشيح رئيس الوزراء لخمسة ينتخب منهم رجال الأزهر واحدا يعرض رئيس الوزراء اسمه على الملك ليعين «بأمر ملكى» ؛ وتحدد مدة المشيخة بخمس سنوات يعاد الانتخاب بعدها بنفس الطريقة ، ويكون وزير الاوقاف هو المختص بجميع سلطات الملك فى الاوقاف التى تديرها وزارته (٦٦) . ثم عدل عن فكرة الانتخاب وتحديد مدة المشيخة واكتفى بحكم جوهرى حاسم هو أن يكون استعمال الملك لسلطته على الازهر والمعاهد «بواسطة رئيس مجلس الوزراء» وتعيين شيخ الازهر بأمر ملكى بناء على عرض رئيس الوزراء ، وكذلك بالنسبة لكافة الاوامر الملكية التى نصت عليها القوانين ، لاتصدر الا بناء على عرض رئيس الوزراء . كما تقرر أن يجرى فى شأن ميزانية الازهر والمعاهد وحسابها الختامى مايجرى على ميزانية الدولة من أحكام دستورية ، ومن ثم تخضع لرقابة البرلمان وموافقته. وتقررت ذات هذه القواعد بالنسبة لسلطات الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين والمسائل المتعلقة بالأديان غير الاسلامية . نظر القانون بمجلس النواب بسرعة واضحة فووفق عليه بغير نقاش فى ٤ مايو ، ونظر بمجلس الشيوخ فى ١٠ ، ٢٣ مايو فوافق عليه بالاجماع . وصدر فى ٣١ مايو برقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ .

زفت الصحف الخبر كبشرى من البشائر «أصبح أثر الفاطميين وقبلة الملوك والامراء ومجد الشرق وموئل الالوف من ابناء الامة منذ الف سنة وديعة بين يدى البرلمان . وأصبح كل مايجرى بين جدران الازهر والمعاهد الدينية موضعا للاستجواب والسؤال والمناقشة العلنية وصار رئيس الوزراء مسئولا أمام شيوخ الامة ونوابها عن كل مايتعلق بشئون المعاهد . فلايعتذر معتذر بأن أيد خفية تعبث بمصالحها .. (٦٧) ونظر الوفد الى هذا الاجراء باعتباره من أهم ما انجز البرلمان فى دورته هذه (فضلا عن قانون الجمعيات التعاونية وتنظيم المجلس المحلى) ، وذلك على ما ذكر حمد الباسل ويوسف وغيرهما (٦٨) .

ترتب على انتقال الازهر من يد الملك الى البرلمان ووزارته ، أن بدا لكثيرين أن لم تعد ثمة حاجة الى فصل دار العلوم والقضاء الشرعى عنه .

اذ نشأت هذه المدارس كبديل مواز له عندما لم يكن فى المستطاع ضمان حركة التجديد قبه . وطالب كثيرون بانه مادام قد دخل فى مجال الاصلاح فالواجب ان يعلن وان تفتح أبواب المدارس البديلة أمام رجال الازهر . وكان هذا مما هدأ كثيرا من مخاوف الازهريين (٦٩) . وقد رئى ان اصلاح الازهر يجب ان يعالج بالمرونة والتدريج وباشتراك شيوخ الازهر انفسهم ، فلاتحسن الطفرة فى مثل هذا الامر . وان منطق الحكومة فى اختيار شيخ الازهر ان يكون ممن يرضى عنه الازهريون وان يكون بعيدا عن السياسة والتشيع حفظا لمقامه (٧٠) وما لبث البرلمان ان بدأ يتناول الازهر بالاصلاح من نواحى الضبط المالى والادارى والتوصية بوضع النظم التى تكفل ترشيد ادارته وصقلها «فالآن وقد اصبحت المعاهد الدينية تابعة لوزير مسئول امام البرلمان ، صار من السهل وضع الاصلاح الكفيل بتحقيق الفائدة المرجوة» .. من ناحية الادارة والتعليم وتقرير مستقبل الطلبة الذين يتخرجون من هذه المعاهد وعدد من يجب قبولهم منهم فى كل معهد ، ومن ناحية الهيئات والمجالس الموجودة بالازهر وملحقاته ؛ ووضع الميزانية وشكلها وابوابها . واقترح المجلس تأليف لجنة مشتركة من الحكومة والبرلمان لبحث هذه المسائل فورا لتقرير ما يجب ازاءها فى الدورة المقبلة. كما اقترح الحاق المعاهد الدينية برياسة مجلس الوزراء ، وان تنشأ ادارة يمكن بواسطتها لرئيس الوزراء الاشراف والرقابة الفعلية على المعاهد لتنفيذ الاصلاح المطلوب (٧١) .

وبدأ تفكير جدى فى ضم الازهر والمعاهد الى وزارة المعارف . وكانت الفكرة تتردد من قبل نقل تبعية الازهر . اذ استغلت الوزارة ان بعضا من طلبة معهد الزقازيق طلبوا ذلك ، فأثارت الامر فى البرلمان واستخدمت هذا الطلب فى دعم مشروع نقل التبعية (٧٢) . ثم فى نوفمبر ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت الائتلافية شكلت لجنة حكومية برلمانية برياسة اسماعيل صدقى كان هدفها بحث الوسائل لصبغ الازهر بالصبغة العلمية العصرية ؛ وكان من بين ماعرض عليها تحقيقا لهذا الهدف ان ينضم الازهر والمعاهد الى وزارة المعارف التى تقوم على شئون التعليم كله وتسأل عن نشره وتقدمه .. واستمرت هذه الفكرة تتردد فى الصحف وتطالب بها بعض لجان طلبة الازهر شهورا عديدة (٧٣) .

يحكى الشيخ الظواهرى أن هذه اللجنة قد انتهت الى الغاء دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ولكن بشرط ان يتبع الازهر كله وزارة المعارف ، مع ضمان ان يبقى لشيخه مظهره الدينى وتقدمه فى الرسميات . وذكر انه عارض هذه الفكرة باللجنة وقدم «مذكرة برأيى ورفعتها الى الملك فؤاد بينت فيها اعتراضى على ضم الازهر لوزارة المعارف ..» فاستدعاه الملك ووعده بانه سيمنع هذا الضم . وكانت النتيجة ان اللجنة لم تجتمع ثانية (٧٤) . وقد

كتب الدكتور محمد حسين هيكل ان هذه اللجنة التى تطلعت اليها أنظار الرجاء لاصلاح الازهر بعد محاولات فاشلة للاصلاح دامت خمسا وعشرين سنة ، هذه اللجنة لم تقم أيضا بعمل جدى بسبب تغير الظروف السياسية عندما استقالت وزارة ثروت وتولى مصطفى النحاس الحكم (٧٥) . ويكشف هذا القول ان ما افسد عمل اللجنة ليس ضغط الملك وحده ، ولكن تغير الظروف السياسية عندما ضعف الائتلاف وبدات الصراعات بين الاحرار والوفد بما ترتب عليها من استقالة ثروت وتولى النحاس باشا الحكم لمدة ثلاثة أشهر انتكس عليه الاحرار فى آخرها ، وانهار الائتلاف واقيل النحاس وتولى الاحرار الوزارة وحدهم فعطلوا الحياة النيابية واستندوا الى سلطة الملك . واذا كان البرلمان هو المؤسسة الرسمية التى مورس الصراع من خلالها ضد سلطة الملك على الازهر ، فلايرجى تحقيق كسب ضد الملك فى هذا المجال بعد حل البرلمان ووقف الحياة النيابية كلها واستناد وزارة الاحرار فى الحكم على سلطة الملك ذاتها .

مشيخة المراغى الأولى :

لم يمض شهر ونصف على تقييد سلطة الملك على الازهر ، الا وتوفى الشيخ محمد ابو الفضل الجيزاوى فى منتصف يولية ١٩٢٧ ، وكان عين فى مشيخة الازهر منذ ١٩١٧ بعد وفاة الشيخ سليم البشرى ، فكانت هذه أول مرة يبحث فى اختيار شيخ للجامع فى اطار الموازين السياسية التى نجمت عن ثورة ١٩١٩ والتى قننها دستور ١٩٢٣ ، والتى تأكدت قبيل وفاة الشيخ الاكبر بالقانون الاخير . وكان من الطبيعى الا يستسلم الملك لما يعتبره عدوانا على سلطان تقليدى أمسك به ولاة مصر وحكامها المنفردون منذ قرون . ولم يجعل سن الشيخ المتقدم من وفاته مفاجاة ، بل اثير من قبل انه رغب فى الاستقالة بسبب مرضه . واثير عند صدور القانون السؤال عمن سيخلفه . وتكاثر المتنافسون على المنصب ذى المظهر والجاه وذى الموارد الجمة من الاوقاف ، ويومها ظهرت أصوات من يطالب بفصل الأوقاف عن المشيخة حتى «لاتكون مجالا لطمع رجال الزهد والعلم» (٧٦) .

كان الملك يعد لمشيخة الأزهر الشيخ محمد الاحمدى الظواهرى شيخ معهد أسيوط متخطيا به جمهرة من الشيوخ الأرسخ فى العلم أو الوظيفة . وعرف عن الملك ثقته بالظواهرى وثناؤه عليه ووعده له بالمشيخة منذ ١٩١٨ (٧٧) . وكان ممن ترشحهم مناصبهم الكبيرة الشيخ عبد الرحمن قراعة المفتى والشيخ محمد حسنين مخلوف مدير المعاهد ووكيل الازهر السابق (٧٨) . وكانت وزارة الائتلاف التى صار اليها حديثا أمر المشاركة فى الاختيار ، لاتقبل مرشحا للملك ، ولاتستحسن غيره من المحافظين الذين لاتطمئن الى اتباعهم سياسة الاصلاح ، أو الذين لايساعدونها فى تثبيت سياسة ابعاد الازهر عن الملك ، وبالنسبة لحزبى الائتلاف لم يجد الوفد فى

صفوفه عالما أزهريا كبيرا يصلح للمشيخة . ووجد الاحرار الدستوريون الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى عرف بصلته بمحمد محمود زعيم الحزب . والمراغى ان لم يكن يشغل أحد مناصب الازهر والمعاهد ، فهو ازهرى ورئيس المحكمة العليا الشرعية وذو علم ووقار ومن تلامذة محمد عبده الداعين للاصلاح ».

صار المراغى مرشح وزارة الائتلاف ، والظواهرى مرشح الملك ، وتجمد الموقف على هذا الوضع عشرة شهور ، والمشيخة شاغرة يقف على بابها شيخان يظاهر كلا منهما واحد من الاطراف المتصارعة . واطال المدة الى هذا الحد وفاة سعد زغلول فى آخر اغسطس ، فغطت على كل ماعداها لاعادة ترتيب الصفوف التى هزها غياب الزعيم الكبير . وقد اضطرب الائتلاف وقتها بين الاحرار وخلفاء سعد فاستقال ثروت وشكل النحاس زعيم الوفد الجديد الوزارة الائتلافية التى لم تعمر طويلا . وشغل كل ذلك الناس عن أمر الازهر حينا بعد حين ، وتكاثرت أسماء المرشحين للمشيخة وقلت وتنوعت واختلفت وجوه النظر وبقيت امور الازهر شبه معطلة . ولكن نجح النحاس فى أن يفرض على الملك الشيخ المراغى فعين شيخا للأزهر فى ٢٣ مايو ١٩٢٨ وعين الشيخ عبد المجيد سليم من القضاء الشرعى ايضا مفتيا للديار المصرية (٧٩). يعلق الظواهرى على ذلك «تدخلت السياسة فى الدين واصبحت حقوق الملك التقليدية موضع البحث والنظر» (٨٠) وتعلق صحيفة المقطم «ان الأزهر والعلم والعصر لم تعد بحاجة الى صفاء الاولياء .. نحن فى حاجة لامثال رفاعة رافع والشنقيطى ونديم واللقانى ومحمد عبده .. وايضا سعد زغلول غفر الله له ، ولهم ...» (٨١) .

تخرج المراغى بالأزهر فى ١٩٠٤ . وكانت حكومة السودان طلبت من محمد عبده اختيار قضاة لها ، فاختار المراغى فيمن اختار . وعين قاضيا بدنقلة ثم نقل الى الخرطوم فى ١٩٠٦ ثم رقى رئيسا لمفتشى الدروس الدينية بالاوقاف فى ١٩٠٧ ، ثم عينه سلاطين باشا قاضيا لقضاة السودان فى ١٩٠٨، وبقى كذلك حتى عاد الى مصر فى يولية ١٩١٩ (٨٢) . ويعبر هذا الصعود السريع عن تقدير حكومة السودان لكفايته وعن ثقتها الكبيرة فيه ، والا لما أمكن لشاب لم يجاوز السابعة والعشرين من عمره (ولد فى ١٨٨١) رئاسة قضاة السودان كله بعد تخرجه واشتغاله بأربع سنين . ويحكى مايؤيد هذا الظن ، اذ يقرر الشيخ فى ١٩١٣ العودة الى مصر لاعتلال صحته ، وعلى محطة الوصول بالقاهرة «وجد رسولا من كتشنر يدعوه للذهاب اليه بعد الاستراحة فذهب اليه وأبلغه اللورد انه قرر وجوب بقائه بالسودان ليتم عمله الاصلاحى ، ورفض كل عذر ابدى وسمح له بالعودة الى مصر بعد الشتاء كل عام على أن يظل مرتبطا بالسودان . فعاد المراغى وأوصى له كتشنر حكومة السودان بمنحه مايشاء من امتيازات لايخولها القانون لكبار

الموظفين .» (٨٣) .. على انه عرفت للشيخ فتوى فى موضوع الخلافة الاسلامية فى ١٩١٥ عارض فيها ماكانت بريطانيا توعز به من عدم شرعية خلافة العثمانيين لكونهم ليسوا من قريش ، وذلك عندما دخل العثمانيون الحرب ضد الانجليز، وعمل الانجليز على عزل العالم الإسلامى عن الخلافة التركية والسعى لتنصيب حليفهم الحسين بن على على الخلافة باعتباره قرشيا . وكانت معارضة المراغى لهذا المنطق من الوجهة الشرعية المحضة (٨٤) . وعرف انه لما قامت ثورة ١٩١٩ فى مصر استجاب لها المصريون بالسودان بالتظاهر ، واستطاع المراغى أن يحول حركة المظاهرات الى مايبدو له انه أكثر فائدة وهو جمع التبرعات دعما لنضال المصريين . (٨٥) . ودل بذلك على ميله للاعتدال والملاينة ونفوره من العنف فى أى من صوره السياسية . كما دل على دهائه السياسى ، اذ تحولت بفضل نصيحته حركة المصريين هناك ، من مساهمة بالنفس الى مساهمة بالمال ، ومن موقف المشاركة فى الثورة الى موقف التعاطف معها فحسب .

من كل ذلك يبدو ان المراغى كان ذا علم وعقل وسياسة ، وكان على قدر من استقلال الشخصية واتخاذ المواقف المتميزة ، وكان على صداقة بالانجليز يميل الى الملاينة السياسية ، ولهذا فليست علاقته بالاحرار الدستوريين ناتجة عن الصداقة الشخصية ، بقدر ماهى ناتجة من اتفاق المشرب الفكرى والسياسى ، والاتفاق فى النظرة للامور . ولايبدو بعيدا عن الصواب ماذكره الظواهرى عنه — مع اعتبار كراهته له — من أن صلته بالانجليز لم تنقطع بعد عودته الى مصر ، ومن اعزاز اللورد لويد له واعتياده استقباله زائرا أو مدعوا ، ومن أن اللورد هو من رجح كفة تعيينه شيخا على الأزهر (٨٦) . وقيل بعد ذلك ان كان السير برس لورين (خليفة لويد) يستنصح المراغى فى الموقف السياسى (٨٧) . ويكاد يتفق من كتبوا عنه ومن عاصروه ، انه كان ذا نزوع الى السياسة بالفكر والنشاط ، تربطه العلاقات الحية برجال السياسة وبالحياة الحزبية . قال عنه الشيخ عبد المجيد سليم «كان خلافنا معروفا للخاصة والعامة من الازهريين وغيرهم .. وسببه الجوهرى ميله رحمه الله الى ناحية السياسة الحزبية . وشدة نفورى من ذلك» . ورغم أن ابو الوفا المراغى ينكر تبعية الرجل الحزبية فهو يؤكد علاقته برجال الاحزاب وحظوته عند المقامات العالية (٨٨) .

وعلى أى حال فان ما لوحظ من سرعة ترقى المراغى الى رئاسة قضاء السودان ، يلاحظ ايضا فى سرعة ترقيته الى رئاسة القضاء الشرعى فى مصر ، وكان تمام ذلك فى أربع سنوات ايضا ، فقفز سريعا مناصب القضاء كلها ، حتى آلت اليه رئاسة المحكمة العليا الشرعية فى ١٩٢٣ . وظل بها حتى ولى المشيخة فى ١٩٢٨ . وعرف عنه فى اجتماعات مجلس ادارة مؤتمر الخلافة الاسلامية الذى كان يعد للمؤتمر ، عرف انه فى ابريل ١٩٢٦ اقترح

أن يعتبر كل مندوب فى المؤتمر معبرا عن رأيه لا عن راى امته ، وكان معنى هذا الاقتراح افساد امكان اجراء البيعة بالخلافة للملك فؤاد ، فووجه بنقاش حاد (٨٩) .

لم يمض وقت على تعيين المراغى ، الا وانهار الائتلاف بين الوفد والاحرار واقيل النحاس فى ٢٦ يونية ١٩٢٨ وخلفه محمد محمود زعيم الأحرار ، مؤيدا من الانجليز (بعد أن أضجرهم اشتداد النحاس) . وحل الرئيس الجديد مجلس النواب والشيوخ واعلن وقف الحياة البرلمانية ثلاث سنين وبدأ يمارس القمع ضد الوفد والحركة الوطنية الديمقراطية عموما ، وسميت حكومته حكومة اليد الحديدية . وكان لذلك اثره المباشر فى تقوية نفوذ المراغى فى الازهر وأوساط الحكم . على أن قوة المراغى كانت تستمد من ظاهر حكم الاحرار . وكان وضع الاحرار ظاهره القوة وباطنه الضعف . لقد كانوا شركاء الوفد فى الحكم ثم انفردوا به وهذا يظهر القوة ، ولكنه يبطن الضعف بقدر مايفقدهم المساندة السياسية الشاملة لحليفهم الوفدى ، وبقدر مايضطرهم للاستناد الى الملك فى مواجهة عداء الوفد لهم ، فيفقدوا استقلالهم عن الملك . وكان البرلمان هو مؤسسة الحكم التى تواجه سلطة الملك وتحدها ، وقد اضطرهم عداؤهم للوفد الى حل هذه المؤسسة فانفسح المجال أمام الملك .. وهم يوازنون نفوذ الملك عليهم بمساندة الانجليز لهم ، ولكن السند الانجليزى خليق بالا يعطى لمن فقد قوته الذاتية ، والحليف فى السياسة حليف بقوته ، حليف بالقوة لا بالهوى . لذلك لم يبلغ حكم الاحرار عاما ونصف العام .

اعتمد المراغى على قوة الاحرار المضعوفة فيما شرع فيه من اصلاح الأزهر . وفى اغسطس شكلت لجنة برئاسته لبحث الاصلاح فانتهت من مهمتها فى الشهر الثانى بتقرير جد مبتكر . يتضمن تقرير المراغى الاشارة الى استكانة العلماء فى القرون الاخيرة الى الراحة والتقليد وعكوفهم على كتب لايوجد فيها روح العلم ، وانهم ابتعدوا عن الناس فجهلوا الحياة وجهلهم الناس وجهلوا طرق التفكير والبحث الحديثة وما جد فى الحياة من علوم ومذاهب وآراء . وذكر انه صار من المحتم لحماية الدين نفسه لا الازهر وحده اتخاذ خطوات جريئة للاصلاح ، فيدرس القرآن والحديث دراسة جديدة وتهذب العقائد والعبادات مما ابتدع فيها ، ويدرس الفقه بغير تعصب لمذهب ما ويفتح باب الاجتهاد فيه ، ويدرس علم الأديان المقارن وتاريخ الاديان ومذاهبها مع ادخال العلوم الحديثة وطرق التأليف والتربية الحديثة . أما من حيث البناء التنظيمى للازهر ، فقد بنى على أساس خضوع الازهر لاشراف الوزارة الذى تم فى ١٩٢٧ . وانه مادام ذلك ومادام يشرع الآن فى الاصلاح الشامل ، فلا وجه لبقاء الحصار المضروب عليه وتضييق المنافذ بوجود المدارس الموازية . وقسم الازهر قسمين أحدهما عام يتبع

فى التدريس الاسلوب القديم لايخدم الا أغراض التفقه والتعلم لمن يريد ، بغير تأهيل لتولى الوظائف . والقسم الآخر نظامى ذو مستويات ودرجات وامتحانات يخرج من تسند اليهم الدولة الاعمال ، وقد رتب على غرار المدارس الحديثة من مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، ويتفرع فى المرحلة العالية الى ثلاث كليات لاصول الدين ، واللغة العربية ، والشريعة الاسلامية • ورئى أن يستغنى بهذه الكليات عن مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى (٩٠) .

استقبل تقرير المراغى من انصار الاصلاح بحماس شديد ، وعم التفاؤل بأن دعوة محمد عبده قد وضعت فى التنفيذ . كما استقبل من المحافظين بالازهر بالفتور والنقد ولكن الشيخ كان من العزم بحيث لم يأبه للنقد المحافظ ، وقد أقرت الوزارة اقتراحاته جميعها وساندتها وأوصت بوضع القانون الذى يحققها (٩١) . وسارع المراغى فى التنفيذ قبل أن يصدر القانون ، فألغى مدرسة القضاء الشرعى الغاء فعليا واستولى على مكانها ومكتبتها ووزع طلبتها . وأراد أن يلغى دار العلوم بالطريقة ذاتها ، فحالت وزارة المعارف دون تنفيذ ارادته حتى تثبت صلاحية خريجى الازهر لتدريس اللغة . وأجرى بعض الاصلاحات الجزئية كالغاء نظام الجراية (توزيع الخبز على طلبة الازهر ومشايخه) مستبدلا به بدلا نقديا (٩٢) .

على أن وزارة الاحرار مالبثت ان انكشف ضعفها الكامن ، وأحاطت بها الأزمات السياسية وانعكس ذلك تلكؤا واضحا فى اصدار قانون المراغى . ومرت الشهور دون أن ينظره مجلس الوزراء رغم تأييده السابق لما اشتمل عليه القانون من مبادىء . وكان من المقدر أن الملك لن يوافق على نظام ينبنى على أساس ابتعاد الازهر عن التبعية له ، ولم تكن الوزارة من القوة بحيث تفرض عليه ذلك . فكان الابطاء من جانبها بمثابة ارجاء لازمة لابد ستثور من جراء هذا المشروع . ثم اذن حكم الاحرار بالانتهاء فى خريف ١٩٢٩ . وكان العام الدراسى الذى رتبه المراغى طبقا لأوضاع القانون الجديد كان على الابواب ، فألح المراغى على الوزارة ان تسرع بنظر مشروعه وتسرع فى اصداره من قبل سقوطها وقبل بدء العام الدراسى ، فاجتمعت الوزارة يومين متتاليين اجازت بعدهما المشروع ورفعته الى الملك ثم قدمت استقالتها فى ٢ اكتوبر .

وصل مشروع الأزهر الى الملك فى خير الأوقات المناسبة لرفضه والتخلص من المراغى نفسه • فالوزارة شبه مستقيلة ، والوزارة المرتقبة ، وزارة انتقالية ستأتى محصورة الهدف فى اجراء الانتخابات فليس من صلاحياتها السياسية أن تثير أزمة مع الملك حول الازهر . والوفديون يتركز اهتمامهم فى حشد قوتهم للانتخابات المقبلة . وكان موقفهم من مشروع المراغى منذ اعداده بالغ الحذر . وكانوا لايطمئنون الى تنظيم الأزهر فى غيبة البرلمان بما تعده وزارة تخاصم الحركة الديمقراطية وتستند فيما تستند عليه الى

الملك (٩٣) . فلم يكن الوفديون ليساندوا مشروع المراغي في هذا الوقت . لذلك ما أن وصل المشروع الى السراى حتى طلب توفيق نسيم رئيس ديوان الملك الشيخ المراغي وابلغه رفض الملك للقانون مالم تعد تبعية الازهر اليه ويعدل المبدأ الذى قرر في ١٩٢٧ . ووجد المراغي انه بالخيار بين ورطة عدم صدور القانون بعد ان نفذه فعلا ، وبين ورطة العدول عن أهم مبادئه ، فقدم استقالته الى رئيس الوزراء قبيل سقوط وزارته وألح عليه حتى قبلت . وعين الشيخ الظواهري خلفا له في ١٠ اكتوبر ١٩٢٩ (٩٤) .

الأزهر يرتد للملك (الظواهري) :

اذا كانت مشيخة المراغي في ١٩٢٨ تمثل حكم الاحرار الدستوريين (رغم انها بدأت في آخر حكم الائتلاف) ، فان مشيخة الظواهري تمثل حكم اسماعيل صدقي في ١٩٣٠ (رغم انها بدأت قبله بشهور) . وكلتا المشيختين بدأت مع وضع سياسي معين وانتهت بانتهائه ، وكلتاهما كانت عنصرا في الموقف السياسي عند بدايتها وعند نهايتها . والحاصل ان الوزارة الانتقالية التي رأسها عدلي يكن قد أجرت الانتخابات فعادت وزارة الوفد في يناير ١٩٣٠ . ومالبثت ان اقيلت وتولى اسماعيل صدقي الوزارة فالغى دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٣٠ الذى دعم سلطة الملك ، ومارس اجراءات القمع والبطش ضد مقاومة الوفد وكافة تيارات الحركة الديمقراطية . وائتلف الاحرار مع الوفديين ثانية في مقاومة حكم صدقي . ودام هذا النظام حتى أواخر عام ١٩٣٤ ، وراس الوزارة جل هذه المدة صدقي ثم عبد الفتاح يحيى في السنة الاخيرة .

تم تعيين الظواهري طبقا لنظام ١٩٢٧ الذى يشرك الوزارة مع الملك في الاختيار . ولكن الوزارة لم تمارس سلطتها في الاختيار انما رشحت للملك من رغب هو فيه أصلا ؛ اذ استدعى عدلي يكن الظواهري وابلغه «أن جلالة الملك اختاركم لمشيخة الازهر لما فيكم من ثقة ، وانا انضم لجلالته أيضا في هذه الثقة.» (٩٥) . وأن مطالعة «كتاب السياسة والازهر» يظهر مقدار ماكان عليه الشيخ من ولاء لمبدأ تبعية الأزهر لحاكم مصر الفرد ، خديويا كان أو سلطانا أو ملكا ، ويظهر مقدار ماكان لديه من استعداد للتعاون مع الحاكم وكسب رضائه منذ بداية حياته العملية أيام الخديوى عباس ثم السلطان حسين ثم فؤاد . وقد سبقت الاشارة الى بعض شواهد من هذا الأمر ويظهر الكتاب كيف صعد الشيخ سريعا بدعمه الخديوى ثم السلطان ثم الملك حتى عين شيخا للمعهد الاحمدى بطنطا . ثم نقل شيخا لمعهد اسيوط لما غضب عليه فؤاد لوشاية ادعى بها الشيخ حسين والى أن للظواهري علاقة بالخديوى المخلوع عباس الطامع في العودة الى عرش مصر . ثم استرد الظواهري باقتداره الفائق ثقة الملك وانجلت عنه الغمة ، فصار موضوع

استشارة فؤاد «فى شتى الشئون من دينية ودنيوية» (٩٦) . ويصرح الظواهرى بأنه كان معلوما « علاقتى بالسراى وبالتقارير التى ارفعها اليها ...» (٩٧) . وكان ينتهز كل فرصة لاظهار ولائه للملك باقامة الحفلات والقاء الخطب فى المناسبات الملكية كأعياد الميلاد والشفاء من المرض ونحوها (٩٨) . ويبدو أن طموح الشيخ كان مشهورا معروفا ، حدث أثناء مظاهرات ١٩٢٤ أن ابرق طلبة معهد أسيوط للصحف ، «نرجو أن يوفق مولانا الاحمدى الى أن ينقل من معهد أسيوط الى وظيفة سامية على غير حساب الابرياء من أفاضل العلماء المعروفين بمواقفهم فى الحركة الوطنية .» (٩٩) .

وكان الظواهرى من الداعين لمؤتمر الخلافة الاسلامية ، وقد نيط به تشكيل لجان الخلافة في الصعيد بتوجيه من الملك وحسن نشأت . وفى انتخابات مجلس النواب سنة ١٩٢٦ التى خاضها ائتلاف الوفد والاحرار ضد الملك أذاع الظواهرى «نداء الى الناخبين حضهم فيه على أن يختاروا لمجلس النواب من لهم حمية فى الذود عن حياض الدين ..» مما كان يرمى لترجيح انتخاب انصار الملك ، ومما أثار الهجوم عليه باعتباره اقحاما للدين فى شئون السياسة وتعديا على حرية الفكر التى كفلها الدستور (١٠٠) . وتكرر هذا الموقف منه بعد توليه مشيخة الازهر ، عندما ثار الشعب على صدقى لالغائه دستور ١٩٢٣ ، فطلب صدقى وتوفيق نسيم ، طلبا الى الظواهرى أن يصدر الازهر بيانا يدعو للهدوء ، فصدر البيان فى أغسطس ١٩٣٠ يساند حكومة على شعب تسيل دماؤه فى الشوارع ، ويحض على طاعة أولى الامر « وأن العبث بالنظام العام والتحريض على القطيعة والتدمير واحداث الفتنة والشغب فى أكبر الجرائم .... ان من فضل الله علينا أن كان صاحب الأمر فينا هو حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم فؤاد الأول حفظه الله وأيده بروح من عنده ، واننا لنفخر به مليكا جليلا .. فحق على الامة أن تتفانى فى الاخلاص لجلالته ..» (١٠١) ودافع الشيخ عن هذا الموقف بأنه ماكان يستطيع أن يرفض طلبا لرئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى ، وأن الدعوة للسكينة « من طبيعة أعمال شيخ الاسلام الارشادية » .

آلت للملك الوزارة على عهد صدقى وآلت اليه مشيخة الأزهر قبلها . وفصل دستور ١٩٣٠ على قد الملك . فكان من الطبيعى أن يتضمن هذا الدستور مايثبت سلطته المنفردة على الازهر ويسد السبيل أمام أية محاولة لانتزاعها منه على نحو ماحدث فى ١٩٢٧ . لذلك نصت المادة ١٤٢ من دستور صدقى «يباشر الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية وبالاوقاف التى تديرها وزارة الاوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد طبقا للقانون ، واذا لم توضع أحكام تشريعية فطبقا للعادات المعمول

بها الآن . على ان يكون تعيين شيخ الجامع الازهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطا بالملك وحده» . ثم جاء دور الظواهرى فالغى قانون ١٩٢٧ معيدا للملك تبعية الازهر ، وجعل حق تعيين شيخ الجامع ووكيله وشيوخ المذاهب والمعاهد ووكلائها والوظائف الكبيرة كلها بأمر من الملك وحده . بعد هذا التعديل لم يعد ثمة مايخشى من مشروع المراغى ، فتبناه الظواهرى من حيث تقسيم مستويات التعليم وانشاء الكليات الثلاث والغاء مدرسة القضاء الشرعى وتجهيزية دار العلوم ، اما دار العلوم ذاتها فقد ظلت باقية بسبب معارضة وزارة المعارف لالغائها . وصدر كل ذلك بقانون فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ . ثم وضع نظام جديد للتخصص فى الشريعة واللغة والوعظ فى ١٩ مايو ١٩٢٣ (١٠٢) . وقصر التعيين على خريجى الازهر فى وظائف القضاء الشرعى والموظفين به كما قصر عليهم مهنتى المحاماة الشرعية والمأذونين .»

فكان مجمل ما صنع الظواهرى أن اخذ بالهيكل الخارجى لاصلاح نظام التعليم الازهرى ، مع تعديله من حيث السلطة باعادة تبعيته للملك ، ومن حيث المضمون بحصر الدراسة فى المذاهب السنية الاربعة والاكتفاء بتهذيب بعض الكتب وطرق التدريس دون اشاعة التجديد الفكرى فى المناهج والعلوم ، فقصر الاطلاع على مايؤهل الطلبة للوظائف دون ماينمى ملكة الاجتهاد لديهم فى البحث . وحاول الظواهرى بهذا ان يرضى الملك ، وأن يرضى المحافظين بالازهر ، وأن يرضى الطلبة بالغاء بعض المدارس الموازية . واجهضت حركة الاصلاح بحركة صورية قصد به جذب رجال الازهر بالرزق دون الفكر .

واذا كان الظواهرى قد عرف فى شبابه المبكر بأنه من مؤيدى الاصلاح بسبب الكتاب الذى نشره فى ١٩٠٤ ، داعيا فيه الى تعديل نظم التعليم بالأزهر « العلم والعلماء ونظام التعليم » . ورغم انه تفادى ضجة المحافظين التى أثيرت حوله وقتها بازجاء المديح للخديوى عباس المناوىء للاصلاح ولمحمد عبده ، فقد ظلت تلامس الشيخ سمعة انه من رجال الاصلاح ، يزكى ذلك منهجه الرشيد فى الشرح والتدريس . ولكنه عندما تولى المشيخة كانت دعوة الاصلاح قد صارت فضفاضة بحيث تتسع للعديد من التفسيرات المتباينة ووجهات النظر المتعارضة ، وبحيث لم يعد حتما على من يدعو للاصلاح أن ينفذ بالضبط مايدعو اليه . وكان أول ماصرح به الظواهرى بعد توليه المشيخة أن الطفرة غير مستحبة (١٠٣) .

والحاصل أن عظم السخط على الشيخ الظواهرى من رجال الحركة الديمقراطية ، ولم يكن ذلك فى الاساس بسبب محافظته الفكرية . انما كان السبب الاساسى هو ارتباطه الوثيق بالملك وحكومة صدقى ، فى ظرف سياسى عنفت فيه هجمة قوى الاستبداد على الجماهير ، واستلبت بعض المكاسب

الديمقراطية التى حققتها ثورة ١٩١٩ ومورست فيه أساليب القمع والبطش. والازهريون قسم شائع بين فئات الشعب يضنيهم مايضنيه وتيارات الحركة الوطنية الديمقراطية تمتد بين صفوفهم . لذلك اضطر الشيخ انحيازا منه للموقف السياسى للملك ان يستخدم أساليب السلطة فى قمع الازهريين الذين يناصرون الحركة الديمقراطية ويقاومون استعمال النفوذ الاستبدادى للملك ولصدقى . ومن جهة أخرى عانت مصر فى تلك الفترة من اعباء الازمة المالية العالمية المعروفة ، وحدت هذه الازمة من قدرة الشيخ والحكومة على التوسعة على خريجى الازهر فى مجالات التوظف ورفع المرتبات ، فووجه الازهريون بنقص فى وظائف المعاهد وضن من الحكومة فى توظيفهم وتقدير شهاداتهم « ولم يكن عنده (الظواهرى) من قوة النفوذ فى الوزارة ما يحملها على انصاف أهل الازهر» (١٠٤) . واذا كانت دعوة الاصلاح قد صرفت عن معنى النهضة والتجديد الى معنى العمالة والرزق فقط، فقد عجزت الحكومة وعجز الظواهرى عن اجابة مطالب الازهريين فزاد السخط عليهما . (وقسا الشيخ الاحمدى فى معاملة الازهريين قسوة شديدة أسخطتهم عليه وصرفت عنه من كان يحسن الظن به ..» (١٠٥) . فكان مما صنع أن فصل من الأزهر ٧٢ من شيوخه وعلمائه ، كان بعضهم كما يذكر الظواهرى نفسه «مشتغلا بالسياسة وحرصوا على الاشتغال بها بالرغم من تكرر نصيحتى لهم بالابتعاد عنها .. وكان بعض هؤلاء تلامذتى الخصوصيين وكان يعز على جدا فصلهم لولا اصرارهم هذا مع تكرار مطالبة الحكومة بفصلهم .. وكان منهم الشيخ ابراهيم القانى الذى ينشط فى مقاومة الحكومة فطلب صدقى فصله (١٠٦) . وكان من بينهم علماء لم يكن فصلهم الا بسبب غضب هذه الوزارة عليهم (١٠٧) . ومنهم الشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ شلتوت والشيخ محمد عبد اللطيف دراز والشيخ على سرور الزنكلونى (١٠٨) .

لذلك ما أن بدأ فى الافق السياسى قرب انتهاء النظام القائم فى أواخر وزارة عبد الفتاح يحيى، حتى انفجر ما يسمى بثورة الازهر على الظواهرى. ففى ٥ نوفمبر ١٩٣٤ قدم عبد الفتاح يحيى استقالته وعين توفيق نسيم رئيسا للوزارة فى ١٤ نوفمبر .. وبدأت المطالبة تشتد بعودة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات جديدة وفقا لاحكامه ، وبدأ الامل يتزايد فى تحقيق هذا المطلب . وبدأت الاقلام تتجه الى الازهر تطالب بأن يكون الغاء دستور ١٩٣٠ مما يعيد الى الوزارة البرلمانية سلطتها على الازهر ، ومما يلغى تبعية الازهر للملك ، وبدأ كثيرون يحملون نظام صدقى مسئولية ما فى الأزهر من سخط واضطراب (١٠٩) .

وفى ٨ نوفمبر قرر قسم من طلبة الأزهر الاضراب عشرة أيام . وبدأت هذه الحركة فى قسم التخصص بالقضاء الشرعى احتجاجا على أن ادارة

الازهر لم تصرف مكافآتهم المالية اسوة بزملائهم من طلبة النظام القديم . ثم انضم للاضراب طلبة التخصص فى كليتى أصول الدين والشريعة ثم كلية اللغة العربية . ثم تضامن معهم طلبة السنتين الثالثة والرابعة فى الكليات ثم عم الأضراب الكليات تلهاوا قسام التخصص بها ، ثم انضم اليهم طلبة المعاهد بالقاهرة والاسكندرية وطنطا والزقازيق واسيوط ، ثم القسم العام من الازهر. وظهرت مطالب جديدة تتعلق برفع مرتبات بعض الفئات . ويصعب الاقتناع بأن مطلبا محدودا كهذا لعدد محدود من الطلبة هم قسم التخصص باحدى الكليات ، يثير حركة من الاضراب تتسع موجاتها وتتصاعد حتى تشمل الازهر والمعاهد الدينية فى مصر باسرها . يصعب الاقتناع بذلك الا فى اطار ملاحظة رصيد السخط والغضب المخزون من سنين لدى الازهريين . وقد واجهت المشيخة حركة الاضراب فى بدايتها بفصل بعض الطلاب فصلا مؤقتا ، فتصاعدت الحركة وانضاف الى مطالبهم مطلب عودة المفصولين . وبدات حركة الاضراب مستغلة تلك الحادثه المحدودة ولكن تفجرها طاقة الغضب المخزون ، وبعد ان بدات عقدت الاجتماعات لبلورة المطالب الاساسية ، وظهرت الدوافع الحقيقية للاضراب عندما أصدر الطلبة بيانا قرروا فيه استمرار الاضراب حتى يعزل الشيخ الظواهرى ويعين بدله الشيخ المراغى ويعود العلماء المفصولون ، مع بعض المطالب الاقتصادية كرفع المرتبات ومنح المكافأة لطلاب التخصص الجدد واجازة الامتحانات للدور الثانى فى مادة الرسوب وحدها . ثم الفوا مظاهرة سار فيها نحو أربعة آلاف طالب الى رئيس الوزارة الجديد يهتفون له ، ويهتفون بسقوط شيخ الأزهر وبحياة المراغى . ثم اتجهوا الى مبنى ادارة الأزهر واقتحموا مكتب الظواهرى فى غيبته لاعنين طالبين اقالته وكسروا الاثاث بالهراوات ، ثم قدم العلماء عريضة للملك ضد شيخهم طالبين استقالته . واطودت المظاهرات والاجتماعات ومقابلة المسئولين وكتابة العرائض ونشر البيانات . وما كاد رئيس الوزارة يترك جامع عمرو بن العاص بعد صلاة الجمعة اليتيمة فى ٥ يناير ١٩٣٥ حتى أحاط به الازهريون هاتفين بسقوط الظواهرى قارئين الفاتحة « لا نقاذ الاسلام منه » .

أصر الملك على بقاء الظواهرى شيخا للازهر ، وادركت وزارة نسيم — وكان يناصرها الوفد لتعمل على اعادة دستور ١٩٢٣ — ان اصرار الملك يستهدف ابقاء الشيخ كما يستهدف استفزاز الازهريين ودفعهم لمزيد من الاضطراب احراجا للوزارة وتوريطا لها ، اما فى ضرب حركة الازهر فتعزل عن أقسام من الرأى العام أو السكوت على الاضطرابات فيسهل اتهامها بالعجز عن حماية الامن العام . لذلك نصحت الوزارة الطلبة بالهدوء والعدول عن الاضراب ، واصدرت مشيخة الازهر بيانا بعودة الدراسة فى ١٢ يناير . فاستجاب الطلبة لرغبة الوزارة معلنين فى نفس الوقت عدم اعترافهم بالمشيخة . وفى ١٠ يناير دعا اتحاد الجامعة الازهرية الى مؤتمر عام أصدر

بيانا يتضمن « لقد حاول الشيخ الظواهرى بكل ما يملك استفزاز شعور الازهريين ليقفهم من الحكومة العاملة على انصافهم موقف الثائر المتمرد ، ومن الامة الحريصة عليها موقف الخصم الالد .. ولكن الشباب الازهرى الذى حددته ادارة الأزهر « ايذانا بأننا لانعترف بوجودها فلا نحترم « المفرضون » ، لذلك قرروا استئناف الدراسة نزولا على رغبة الحكومة مع شكرها وتأييدها ، ولكنهم حددوا لاستئنافها يوم ١٥ يناير بدلا من ١٢ يناير الذى حددته ادارة الأزهر « ايذانا بأننا لا نعترف بوجودها فلا نحترم قراراتها». ونفذت العودة للدراسة فى اليوم الذى حددوه ، ولكن الدراسة لم تنتظم تماما ، ثم عاد الاضراب من جديد فى ٢٤ يناير وتركز مطلبهم ى اخراج الشيخ ، حتى ذهب وفد من الشيوخ الى السراى يقدمون عريضه ذكروا فيها « اضطراب نظام الرياسة فى الازهر .. هذا الموقف الذى الجأ اليه شيخ الازهر الحالى باهماله وسوء ادارته منذ ماتولى منصب المشيخة .. ليس له مخرج الا اقالة شيخ الازهر الحالى من منصبه .. » .

اضطر الظواهرى الى التراجع قليلا ، فاوعز بانعقاد المجلس الاعلى للازهر بغير رياسته فى ٩ فبراير ، حيث تقرر اعادة بعض من العلماء المفصولين ، كان منهم الشيوخ دراز وشلتوت والزنكلونى ، كما قرر رفع بعض المرتبات مع تعديل نظام امتحان الدور الثانى للطلبة . ولكن اتحاد الطلبة رد على ذلك بتقرير الاستمرار فى الاضراب حتى يستقيل الشيخ . فلما لم يجد هذا التراجع من الظواهرى ، عاد للتشدد وجمع المجلس الأعلى برياسته فى ١٨ فبراير ليهاجم مديرى الفتن ، وليقرر فصل كل من له يد فى الاضراب من الطلبة أو العلماء ، وفصل فصلا نهائيا عددا من زعماء حركة الطلاب منهم الشيخ أحمد حسن الباقورى والشيخ محمد المدنى ، ونقل عددا كبيرا من العلماء مثل الشيخ محيى الدين عبد الحميد والشيخ عبد اللطيف السبكى ، وقرر ان كل من لا يعود الى الدراسة فى ٢٣ فبراير يعتبر مفصولا . ولكن الشدة لم تجد كما لم يجد اللين من قبل اذ رد الطلبة على الشيخ معلنين « ولاءهم » للملك وثقتهم بالوزارة « وتهنئة العلماء المفصولين والمنقولين والطلبة المفصولين .. » واستمرت الاضطرابات حتى اضطرت الحكومة الى القبض على رئيس اتحاد الطلبة وهو يحاول منعهم من دخول الازهر . ثم اقتحم البوليس حرم الازهر لتفريق من فيه من المضربين فى ٢٤ فبراير وحطمت ابواب الجامع مما اثار سخطا عظيما .. ثم جرى اعتقال الطلبة وتفتيش مساكنهم واحالتهم الى المحاكم حيث قضى على كثيرين بالحبس شهرا مع وقف التنفيذ (١١٠) .

كان الوفد ضد الظواهرى لانحيازه للملك ولنظام صدقى ، وقد طالبه الوفديون بالاستقالة بعد بداية الاضطرابات الاخيرة انقاذا لسمعة الجامع العتيق وحفظا لكرامة المشيخة الا تمتهن (١١١) . ويذكر الظواهرى ان

الاستاذ محمود سليمان غنام الوفدى كان يجتمع بزعماء طلبة القسم العالى فى منزل أحدهم لصياغة المنشورات التى توزع ، وانه كان يعدهم بعودة المفصولين منهم عندما يتولى الوفد الوزارة (١١٢) . وكانت حركة الازهر تؤيد وزارة نسيم التى تتمتع بثقة الوفد وقتها . وقد هدأت حركة الطلبه لما رأى الوفد أن الموقف السياسى يوجب ذلك تأمينا لوزارة نسيم ، فنصح النحاس وفد اتحاد الطلبة الذى ذهب اليه فى بيت الامة ، نصحه بانهاء الاضراب مساعدة للحكومة حتى «يقطعوا الطريق على من يدعى انهم مثيرو الفتن ..» (١١٣) فانعقد مؤتمر عام فى ١٨ مارس (بدلا من ٢٣ مارس الذى حددته ادارة الازهر) ، مع التزام الصمت خمس دقائق أسفا على انتهاك البوليس حرمة الأزهر وشكروا الأحزاب والهيئات على تأييدهم . وكان الأحرار الدستوريون ضد الظواهرى عند خصامهم لحكومة صدقى . وكان ابراهيم الهلباوى فى مقدمة المترافعين عن الطلبة الذين قدموا للمحاكمة ، وهو من زعماء الأحرار من اعلام المحاماه . وكان مطلب ارجاع المراغى مما يسعد له الاحرار كثيرا . أما فى داخل الأزهر فقد وقف ضد الظواهرى انصار الاصلاح الذين لم يجدوا فى سياسته ما يحقق أهدافهم ، كما وقف ضده المحافظون وطلاب الاصلاح الوظيفى الذين افتقدوا فى الشيخ ما عرف فى المراغى من قوة النفوذ فى الحكومة . ووقف ضده من طوائف الأزهريين من يعملون لمصلحة بعض المرشحين للمشيخة (١١٤) .

وفى هذه الظروف أيضا كان الموقف الدولى ينذر بتصاعد بين ايطاليا الفاشية وبريطانيا ، وخشى الانجليز على استقرار نفوذهم فى مصر من الوجود الايطالى المتاخم فى ليبيا ، وخشوا على الحكم المصرى من علاقات فؤاد الوثيقة بالايطاليين بحكم تربيته فى ايطاليا وتوظيفه الايطاليين فى قصره، فكان لابد من حصار الملك . وكان هذا من الأسباب التى ساعدت على انتهاء حكم صدقى . ومن وسائل حصار نفوذ الملك فضلا عن تغيير المناخ السياسى العام ، من وسائل ذلك ابعاد الملك عن الأزهر . ووقتها ظهر ان مرض الملك بالقلب يهدد حياته ونشاطه ، واستغل الانجليز ذلك فى محاولة اقامة مجلس للوصاية عليه يشكل من الامير محمد على ورئيس الوزراء وشيخ الأزهر . ونقل نسيم هذا الاقتراح الى الظواهرى فرفضه ولاء منه للملك . واظهر الظواهرى بذلك وقوفه بجوار الملك . ويبدو أن لم يكن الانجليز يرون أصلح من المراغى للمشيخة بسبب علاقته بالاحرار . وقيل أن عودة المراغى للازهر كانت أحد مطالب الانجليز من الملك فى أواخر ١٩٣٤ عندما طلبوا منه أيضا اسقاط وزارة عبد الفتاح يحيى وابعاد زكى الابراشى عن السراى (وكان ذا نفوذ بعيد المدى وقتها) (١١٥) . وبهذا تكون تألبت على الشيخ كل القوى وتكاثرت عليه ، ولم يعد يظاهره الا الملك وحيدا ، وبقى الشيخ محافظا على ولائه للملك فى وحدته ، وطاوع الملك فى البقاء فى المشيخة فى وقت صارت المشيخة بالنسبة له محنة وعناء وعذابا ، واحتمل الشيخ وصبر حتى لم

يعد أمام الملك مندوحة من قبول استقالته فى ٢٧ ابريل ، وعاد المراغى شيخا للازهر للمرة الثانية فاعاد على الفور المفصولين والمنقولين وغير ذلك من الاجراءات الجزئية (١١٦) .

مشيخة المراغى الثانية :

تهرأ مطلب الاصلاح ، من كل ما عانى من جذب ودفع ، ومن كل ما شد اليه من التفسيرات المتباينة ، ومن التقرير ثم العدول ، ومن المراوغات والدعوة بغير تنفيذ . وليس يعنى ذلك ان الاصلاح صد عن الأزهر تماما ، انما يعنى ان الاصلاح كدعوة تشكل نسقا فكريا متجانسا وتتشكل فى تيار بشرى واضح المعالم يكافح من اجل تحقيقها ، لم يعد الاصلاح دعوة بهذا الشكل . انما شاع فى النثريات وترك لتلقائيات الحياة الاجتماعية ان ترسبه ذرة ذرة ، بحكم من المناخ العام المتطور ومن التأثيرات المتبادلة ، وانعكاسات الفكر وانماط الحياة والسلوك . وقد عاد المراغى بعد ان فقد الكثير من القدرة على الاصلاح ومن الرغبة فيه . لم يصبح الشيخ محافظا فقد بقى محتفظا بروح العصرية والجدة فى التفكير ، ولكنه فقد الاحساس بأن « الاصلاح » رسالة تدفع الى البذل او تسترخص من اجلها التضحية او تستصغر المشاق . والحق انه فى منتصف الثلاثينات بدات آثار من الوهن تدب فيما كان فى العشرينات حيا نابضا من القيم والمبادىء والمثل . لقد بقيت قيما ومبادىء ومثلا ، ولكن ازور عنها الضوء وفقدت كثيرا من وميض شعاعها ، واحاطها وجدان عام من عدم التأكد وضعف اليقين . فلم يكن الشيخ منفردا فى ركود الحيوية ، انما كان جزءا من ظاهرة اشمل نضحت بالسأم واللهاث . وظهرت قوى جديدة تتسم بالتمرد وعدم تحدد الاهداف السياسية ولكن فى خيوية بالغة . تمثلت فى الحياة السياسية فى حركتى مصر الفتاة والاخوان المسلمين .

عندما عاد المراغى ، كانت مصر على مشارف ابرام معاهد ١٩٣٦ ، التى استقبلت بها مصر مرحلة سياسية جديدة تختلف فى تركيبها وتوازناتها عن المرحلة السابقة التى بدات فى ١٩١٩ . وقد توفى الملك فؤاد وورثة فاروق وحاولت السراى ان تجدد شبابها بمظهر الملك الجديد ، وارتبط الأحرار بالملك فلم يعد ثمة مجال للائتلاف مع الوفد ، وانشق عن الوفد «السعديون» بحزب تحالف مع الملك والأحرار. وهجم الكل على الوفد هجوم الضوارى وحاربوه بكل سلاح حتى سلاح الدين ، وفى الوقت ذاته هدات شدة الوفد وخطا الى الاعتدال ، وظهرت تيارات سياسية جديدة . هنا وجد الشيخ المراغى نفسه فى صف الملك والأحرار . وعظمت علاقته وثوقا بالملك الشاب ، وصعد نجمه فى افق السياسة والدين حتى اثير التفكير فى انشاء منصب يعلو مشيخة الأزهر « شيخ الاسلام » يتولاه المراغى وتتبعه جامعة الأزهر (١١٧) .

كان أول ما قال المراغى بعد عودته ان انتقد الفتنة واللجوء الى العنف، ونصح زائريه من العلماء والطلبة بأن يبتعدوا عن الدنيـا ويعكفوا على طلب العلم . يذكر عبد المتعال الصعيدى أن الشيخ هذه المرة نسى شخص المراغى الثائر على الأزهر القديم ، وصار ينتصر لما يثور عليه فى المرة الأولى ، ودارى أهل الجمود « وقصر استعماله لقوة نفوذه على ارضاء مطامعهم فى الوظائف وما اليه .. » (١١٨) . وفى ٢٦ مارس ١٩٣٦ اصدر القانون السابق الذى ترك المشيخة بمناسبة رفض الملك له (القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦) . على أنه عدل فيه مما ينقص من برامج العلوم الحديثة ، واضاف الى ذلك بعد خمس سنين ان استصدر قانونا هدم به القسم العام بالأزهر ، وهو الأثر البـاقى للنظام القديم بالأزهر ، اذ منع المنتسبين لهذا القسم من اداء الامتحانات او الحصول على الشهادات أو أى حق من حقوق الطلاب (١١٩) .

اما من جهة تبعية الأزهر للملك فقد قوى الرجاء بعود المراغى ان يعود الاشراف على الأزهر لوزارة البرلمان ، حسب المبدأ الذى تقرر فى ١٩٢٧ ثم ألغى فى عهد الظواهرى بدستور ١٩٣٠ وبنظام الأزهر الذى صدر فى ذات العام . وكان الرجوع الى دستور ١٩٢٣ وازماع المراغى اصدار قانون جـديد للازهر مناسبة صالحة لتغيير التبعية ، وذلك فضلا عن المناخ السياسى العام المواتى . كتبت صحيفة الاهرام « أن الرغبة متجهة الى اعادة سلطة مجلس الوزراء على الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى ، وتتطلب هذه المسألة تعديل قوانين الازهر الحالية التى وضعها الشيخ الظواهرى .. » (١٢٠) . ولكن المراغى آثر الا يقطع ما يريده موصولا بينـه وبين الملك ، فراوغ ولم يحسم ، واكتفى بأن ألغى قانون الشيخ الظواهرى ، « كل ما يخالف القانون الجديد من احكام » (من المادة ١٣٨) . واكتفى بأن يستفاد ضمنا من هذا استرداد الوزارة لسلطتها فى الاشراف على طريقة الغاء الالغاء . بمعنى انه الغى القانون الذى كان ألغى المبدأ الذى تقرر فى ١٩٢٧ مما قد يفيد ضمنا العودة الى هـذا المبدأ . وقد ترتب على هـذه الطريقـة المراوغة كثير من الخلافات فى المستقبل ، سيما ان النظام الذى وضعه المراغى تضمن صراحة أن يكون تعيين شيخ الأزهر وكبار رجال الجامع والمعاهد وفصلهم بأمر ملكى (المواد ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ٩٤ من القانون) . وترك المستقبل يحدد ما اذا كان الامر الملكى ينفرد الملك به فى هذه الحالة ، أم يستلزم الموافقة المسبقة للوزارة. وثار الخلاف حول هذه النقطة فى ١٩٤٢ عندما خاصمت وزارة الوفد المراغى لارتباطه بالملك ، فتمسكت الوزارة بفكرة « الغاء الالغاء » تثبيتـا لتبعيـة الأزهر لها ، وتمسكت السراى بالنقيض دفاعا عن الشيخ المراغى .

وما لبث المراغى ان اوغل فى النشاط السياسى شـبه السافر ، وخاصة منذ ١٩٣٨ مما جعله طرفا من أطراف الخصـومات السـياسية الحزبية . وقارن هذا النشاط من موقف الإنحياز للملك والاتصال الوثيق بالأحرار

الدستوريين فى صراعهم المشترك ضد الوفد . وسيرد بعض التفصيل عن هذا الامر فى فصل لاحق . وقيل انه كان يحرض طلبة الأزهر على الانتصار لمرشحي الأحرار الدستوريين فى انتخابات ١٩٣٨ (١٢١) بعد اقالة الوفد . ثم حدث على عهده وعلى عهد وزارة الأحرار والسعديين فى نهاية ١٩٣٨ ان اضطرب الأزهر من جديد بسبب مطالب الأزهريين الاقتصادية ، اذ كانت ازمة البطالة تأخذ بأعناق المتعلمين من خريجى الجامعة والمعاهد الفنية والدينية . وشاهد ديسمبر ١٩٣٨ اضراب طلبة كليتى الزراعة والتجارة ومدرسة الصيدلة واشتباكهم مع البوليس لانهم يطلبون ضمان توظيفهم فى اعمال معينة وعدم تعطلهم بعد التخرج (١٢٢) . كما شاهد يناير التالى اضراب طلبة كلية الآداب ومدرسة الهندسة التطبيقية ومدرسة الفنون بالاسكندرية ومدرسة الزراعة بشبين الكوم لأسباب مماثلة (١٢٣) . هنا ثارت المنافسة التقليدية بين طلبة كلية اللغة العربية بالأزهر وبين كلية دار العلوم ، فامتنع طلبة كلية اللغة عن الدراسة فى ٦ ديسمبر وبدءوا يتصلون برجال الحكومة وبالشيخ ليكون لهم حق التعيين مدرسين للغة اسوة بخريجى دار العلوم . فلما وعدهم رئيس الوزراء محمد محمود باجابة مطلبهم ، ثارت دار العلوم ، وهاج كبار رجال وزارة المعارف ضد رغبة رئيس الوزراء منتصرين لدار العلوم ، وهدد وكيل الوزارة محمد حسن العشماوى ووكيلها المساعد محمود عوض ابراهيم بالاستقالة (١٢٤) . وهدأ الاضراب أياما ليعود من جديد فى ١٦ ديسمبر ، اذ اعلنت جميع كليات الأزهر ومعهد القاهرة الدينى الاضراب وشاركهم طلبة معاهد الأقاليم ، وانضاف الى مطلب كلية اللغة مطلب مساواة خريجى الأزهر من المذاهب الأربعة وجعل التعليم الدينى مادة اساسية فى المدارس ، افساحا لمجال التوظف امام خريجى كليتى الشريعة واصول الدين . وواجه طلبة دار العلوم هذه الحركة بحركة مماثلة دفاعا عما اعتبروه حقا لهم وحدهم فى وظائف التدريس ، ذاكرين انه رغم انفرادهم بهذه الأعمال فان البطالة متفشية بينهم ، ومنهم من لم يعين بمدارس الحكومة منذ ١٩٣١ . وانضم الى طلبة الدار خريجوها من المعلمين فى مدارس الحكومة والمدارس الحرة ، وانضمت اليهم هيئة التدريس بالدار . وعرفت حوادث الاشتباك مع البوليس ، واقتحام البوليس للجامع الأزهر (١٢٥) . مما الجأ المراغى الى التهديد بالاستقالة حماية لحرمة الجامع . ولكن العاصفة ما لبثت أن هدأت بوعود من الحكومة (١٢٦) .

صارت صلة المراغى بالملك فاروق هى القطب الثابت فى نشاطه السياسى . وصار على مقربة دائما من رجال الحكم يستعينون به وبنفوذه الدينى دائما فى صراعهم ضد الوفد . ويذكر ابو الوفا المراغى أن هذه الفترة حتى وفاته فى ١٩٤٥ كانت « من أهم الفترات فى تاريخه السياسى »(١٢٧) . فلما تولى الوفد الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بمساعدة الانجليز وضد رغبة

الملك ، خاصم المراغى الوزارة مع كل انصار الملك ، وبادله الوفد خصومة بخصومة . وكان المراغى بأمر من الملك يلقى دروسا فى التفسير فى الجوامع يملؤها بالهجوم المستتر الواضح على الوفد ، ويختار من آيات القرآن الكريم ما يتعلق بعدل الحكام أو ظلمهم ، ويولد التفسير توليدا يشير بالاتهام الى حكومة الوفد . وتجددت الاضرابات بالأزهر بايعاز من الوفد فى يناير ١٩٤٣ ضد الشيخ المراغى (١٢٨) . ونجح الوفد فى استعراض قوته داخل الأزهر فى صفوف الطلبة والعلماء ضد المراغى . ونجح بهذا فى ان يزيل الأثر السياسى الذى ولدته حركة ١٩٣٥ عن تأييد الأزهريين للمراغى . وخاصم المراغى بالأزهر جملة من كبار رجال الجامع ، يظهر ان كان منهم الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية ، والشيخ سليمان نوار شيخ معهد القاهرة والشيخ محمود شلتوت . وتقدم جمع العلماء بعريضة الى الملك يطلبون فيها تعيين شيخ جديد للازهر غير الشيخ المراغى (١٢٩) . واحيط بالشيخ من داخل الأزهر بمعارضة الطلبة وكثير من العلماء له ، ومن خارج الأزهر بمخاصمة الوفد حزبا ووزارة له . فقدم استقالته الى الملك واعتكف فى منزله . ولكن الملك رفض قبول استقالته وظل الشيخ معتكفا عشرة شهور . واثير الخلاف وقتها فى مدى تبعية الأزهر للوزارة أو للملك ، وبقى الخلاف معلقا وبقى الشيخ معتكفا حتى اقيلت وزارة الوفد فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، فعاد الى عمله من جديد حتى كانت وفاته فى ١٩٤٥ .

ويظهر من ذلك جميعه انه وان كان ظل للملك نوع سيطرة ووجه ارتباط مباشر بالأزهر ، وان كان استطاع أن يتشبث بهذه التبعية ، فان هذا الصراع المتطاول المدى قد خفف كثيرا من شدة قبضته وأرخى بعضا من أعصابها سيما بعد وفاة المراغى . ومن ١٩٤٥ حتى نهاية ١٩٤٩ لا يكاد يعرف صراع دار حول تبعية الأزهر للملك او الوزارة . وكان سبب ذلك فى الأساس ان الملك ضمن فى هذه الفترة كلها وزارة متحالفة معه تستمد سلطتها منه فى مواجهة المقاومة الشعبية ضده وضدها . ولم يكن لوزارة تعتمد على سلطة الملك وتستمد قوتها منه ان تتحدى نفوذه على الأزهر من حيث تعيين الشيوخ فيه . ولكن هذه الفترة عينها لم تعرف على مشيخة الأزهر رجالا امثال الظواهرى او المراغى من حيث ايغالهم فى النشاط السياسى لصالح الملك ، انما ارتد اليها هذا النمط من الشيوخ البعيدين عن العمل السياسى المباشر المحدودى الاهتمام تقريبا بشئون الجامع . وفى الفترة نفسها تصاعد نمو الحركة الديمقراطية والوطنية بين طلبة الأزهر . وعرفت مساهمات الأزهريين فى الحركات الشعبية والسياسية التى عجت بها البلاد فى هذه المرحلة . وعرفت مساهماتهم فى المظاهرات التى انتشرت بمصر وقتها تحقيقا للاهداف الوطنيـة والديمقراطية المطروحة . وعرف الأزهر انعقاد المؤتمرات السياسية وبداية المسيرات والمظاهرات المنتفضة ضد وزارة الملك . ولما تولى الوفد الحكم فى ١٩٥٠ تولى مشيخة الأزهر

الشيخ عبد المجيد سليم وكانت مصر على مشـارف ثورة شـعبية ؛
الرجل ما يراه من اسراف وتهتك فأطلق تصريحا اعتبر هجوما مباش
الملك واقيل من المشيخة بسببه .

والخلاصة الأساسية لا تتعلق ببقاء سيطرة الملك على الأزهر مر
استمرار سلطته القانونية فى تعيين الشيوخ وعزلهم . فهذا بعض ا
لا كله . وهى عنصر هام ولكنها لا تشـكل المـوقف جميعه . لقـد
السراى على بقاء سلطتها على الأزهر لتستغل الأزهر فى أهدافها السي
وكان أهم هذه الأهداف استرداد سلطتها السـياسية المبـاشرة على
وهدم النظام النيـابى البرلمانى . واضـفاء طابع الدين على سـلطة
الفرد . وكانت النتيجة أن بقى للسراى كثير من سلطانها القانونى على
وشيوخه . ولكن يرد على ذلك تحفظان ، أولهما ان هذا السلطان الذ
ثابتا قد صـار مزعزعا قلقـا من جراء كل هـذا الصراع الذى أثير
وثانيهما ان هـذا السلطان لم تسـتطع السراى استعماله لتحقيق ،
تصبو اليـه من نتائج سياسية ، فلا استقرت لها سـلطة سياسية ،
ولا هدم النظام النيابى ، ولا نجحت فى اضفاء طابع الدين على الدولة
ولا على الملك نفسه . ولا استطاعت أن تقوم بمحاولة جدية فى هـذا ا
الا المحاولة التى قامت بها فى ١٩٣٨ مما ستفرد له دراسة خاصة .

ان الأسلوب السلمى المشروع فى الصراع ، ليس فى مكنتـه ال
البتر أو محو الوجود لأحد الطرفين المتصارعين ، ولكن كل ما يستط
ان يشل الفاعلية وقد أمكن بصراع الملك حول سـلطته على الأزهر لا
هذه السلطة ، ولكن تحويل الملك من ممارس لهذه السلطة لتحقيق أ
السياسية الى مدافع عن مبدأ وجود هذه السلطة فى مواجهة التحدى
لها ، والى منشغل مستغرق بهذا الدفاع . فحوصرت فاعليته فى مما
وأمكن شل الأثر السياسى الذى كانت السراى تقصده من هذه المما
ومثل ذلك الصراع السياسى الذى يتخذ أسلوب المقاطعة الشاملة لل
فهو لا ينفى السلطة ولا يطيح بها ، ولكنه يستهدف شل فاعليتها و
القدرة على الممارسة . ومثل ذلك ما تؤديه حرب العصابات — رغم الا
البعيد والواسع بين الأسلوبين — من تحويل جيش العدو من ممارس
لدعم سلطته السياسية الى مدافع عن الوجود فتشـل فاعليتـه فى
وظيفته السياسية الاصلية .

المراجع

(١) دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة • طارق البشرى • مجلة الطليعة أغسطس ١٩٧١ •

(٢) الدستور : تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية • ص٣٤٠٥ الخ•

(٣) السياسة والأزهر • من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى • ص ٢٧ ، ٣٢ •

(٤) السياسة والأزهر •• المرجع السابق ص ٧٨ ، ١٦٥ •

(٥) An Introduction to the History of Education in Modern Egypt, by J. Heworth-Dunne. p. 395 – etc.

تاريخ التعليم فى مصر • عصر اسماعيل • د• أحمد عزت عبد الكريم • المجلد الثانى • ص ٧٧٩ – ٧٨٧

(٦) Al Azhar, A Millennium of Muslim Learning. by Bayard Dodge. P. 115-116.

(٧) مضبطة مجلس النواب • جلسة ٢٨ مارس ١٩٢٧ وبها المذكرة الايضاحية لمشروع قانون بتعديل نظام مدرسة القضاء الشرعى •

(٨) تاريخ الجامع الأزهر • محمد عبد الله عنان • الطبعة الثانية ص ٢٧٧ – ٢٧٩ •

(٩) المرجع السابق •

(١٠) تاريخ الاصلاح فى الأزهر • عبد المتعال الصعيدى • الجزء الأول ص ٨٦ ، ١٠٠ •

(١١) شخصيات اسلامية معاصرة • ابراهيم البعثى • الجزء الأول ص ٢٢ •

(١٢) محمد عبد الله عنان • المرجع السابق ص ٢٣٦ – ٢٣٧ •

(١٣) مضبطة مجلس النواب • جلسة ٢ ابريل ١٩٢٨ • سؤال من النائب على أيوب الى وزير الحقانية • واعترف الوزير بهذا الأمر •

(١٤) حوليات مصر السياسية • أحمد شفيق • الحولية الثالثة ١٩٢٦ ص ٦٤٦ – ٦٥٠ •

(١٥) صحيفة السياسة ٤ نوفمبر ١٩٢٤ •

(١٦) عبد المتعال الصعيدى • المرجع السابق ص ١٠١ – ١٠٢ •

(١٧) الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر • د• محمد حسين الجزء الثانى ص ٢٥٠ ، أحمد شفيق الحولية الاولى ١٩٢٤ ص ٣٠٢ • صحيفة السياسة ٣ فبراير ١٩٢٤ •

(١٨) صحيفة الأخبار ٢٨ اكتوبر ١٩٢٤ مقال لأحمد رشدى المكارى • والأعداد من أول نوفمبر الى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ •

(١٩) يظهر هذا الحذر فى صحيفة السياسة ٦ نوفمبر ١٩٢٤ •

(٢٠) عبد المتعال الصعيدى • المرجع السابق ص ١٠١ •

(٢١) صحيفة السياسة ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ وقد نقلت من البلاغ ، وقد أشارت الى حسن نشأت دون أن تسميه •

(٢٢) صحيفة الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٢٤ •

(٢٣) صحيفة الأخبار ٤ نوفمبر ١٩٢٤ •

(٢٤) أحمد شفيق • الحولية الاولى ١٩٢٤ ص ٢٥٢ •

(٢٥) صحيفة الأخبار ١١ نوفمبر ١٩٢٤ •

(٢٦) يراجع فى أحداث الاضراب والتظاهر وموقف الحكومة ، صحف الأهرام والسياسة والأخبار من أول نوفمبر الى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ •

(٢٧) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ١٩٢٥ ، ص ٣٨ ، ٣٩ ، نقلا عن صحيفة الأهرام ٨ يناير ، وتراجع صحيفة السياسة ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤ •

(٢٨) صحيفة السياسة ١٨ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤ •

(٢٩) صحيفة السياسة ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤ • أحمد شفيق • الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٢٢٩ ــ ٢٣٠ ، د• محمد حسين • المرجع السابق ص ٢٥٠ •

(٣٠) صحيفة البلاغ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ابريل ، أول مايو ١٩٢٥ •

(٣١) صحيفة السياسة ٢٨ ، ٢٩ ، ديسمبر ١٩٢٤ • صحيفة الأخبار ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ • صحيفة البلاغ، ١٠ ، ١٢ فبراير ١٩٢٥ •

(٣٢) صحيفة الأخبار ١٠ ديسمبر ١٩٢٤ ، صحيفة البلاغ ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ يناير ١٩٢٥ •

(٣٣) صحيفة البلاغ ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ــ ٢٣ يناير ١٩٢٥ •

(٣٤) صحيفة البلاغ ١١ فبراير ، ٣ ، ١٨ مارس ١٩٢٥ •

(٣٥) صحيفة السياسة ٦ نوفمبر ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ •

(٣٦) لجنة الدستور مجموعة محاضر اللجنة العامة ص ١٠٣ ــ ١٠٥ •

(٣٧) مضبطة مجلس النواب ، جلسة ٣٠ يونيه ١٩٢٤ • مضبطة مجلس الشيوخ ، جلسة ٣ يولية ١٩٢٤ •

(٣٨) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ • مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٤١ سبتمبر ١٩٢٦ •

(٣٩) صحيفة البلاغ ١٣ ابريل ١٩٢٧ •

(٤٠) مضبطة مجلس النواب • جلستى ١١ ، ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ •

(٤١) صحيفة البلاغ أول مايو ١٩٢٧ •

(٤٢) مضبطة مجلس النواب •• جلسة ٢٦ يولية ١٩٢٧ •

(٤٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٢ يولية ١٩٢٧ •

(٤٤) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٨ مارس ١٩٢٧ ·

(٤٥) صحيفة البلاغ ٢٩ مايو ، ١٥ يونية ١٩٢٧ ·

(٤٦) مضبطة مجلس النواب · جلسات ٢٨ ، ٣٠ مارس ، ١١ ابريل ١٩٢٧ · مضبطة مجلس الشيوخ جلسات ١٣ ابريل ، ٦ ، ٧ يونية ١٩٢٧ ·

(٤٧) مضبطة مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ مايو ١٩٣٠ ·

(٤٨) د· محمد حسين · المرجع السابق ، هامش ص ٢٥٠ ، نقلا عن مجلة الرابطة الشرقية ١٥ ديسمبر ١٩٢٨ ·

(٤٩) صحيفة الاتحاد ٣١ يناير ١٩٢٦ ·

(٥٠) صحيفة الاتحاد ٤ ، ١٨ فبراير ، ٧ ، ٢٣ ، ٢٩ مارس ، ١ ، ٢ ابريل ١٩٢٦ · صحيفة البلاغ ١٧ فبراير ١٩٢٦ ·

(٥١) أثير الموضوع بسؤال وجه فى مجلس النواب الى رئيس الوزراء عن ذهاب رجال من الأزهر الى احدى الجهات غير المختصة بالفصل فى شئونهم يشكون اليها · مضبطة مجلس النواب جلسة ١٦ فبراير ١٩٢٧ · يراجع أيضا صحيفة الأهرام ١١ يناير ١٩٢٧ ، وكذا أحمد شفيق ، الحولية الثالثة ١٩٢٦ ص ٦٤٦ ــ ٦٥٠ ·

(٥٢) تراجع صحف ١ ــ ٣ فبراير ١٩٢٧ ، وكذا صحيفة الأهرام ٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ فبراير ١٩٢٧ ·

(٥٣) مضبطة مجلس النواب ، جلستى ٧ فبراير ، ٧ مارس ١٩٢٧ ، مضبطة مجلس الشيوخ ٧ فبراير ١٩٢٧ ·

(٥٤) صحيفتى الأهرام والبلاغ اعداد متفرقة خلال النصـف الأول من فبراير ١٩٢٧ ·· وخاصة الأهرام ٩ فبراير ١٩٢٧ ·

(٥٥) صحيفة الأهرام ١٢ فبراير ١٩٢٧ ·

(٥٦) نقلا عن ، أحمد شفيق ، الحولية الثالثة ١٩٢٦ ص ٦٤٦ ــ ٦٥٠ ·

(٥٧) صحيفة البلاغ ١٣ ابريل ١٩٢٧ ·

(٥٨) د· أحمد عزت عبد الكريم · المرجع السابق ص ٧٩٢ ·

(٥٩) مضبطة مجلس النواب · جلسة ١٤ أغسطس ١٩٢٦ ·

(٦٠) مضبطة مجلس النواب · جلسة ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ ·

(٦١) مضبطة مجلس النواب · جلسات ١ ، ١٤ فبراير ، ٣١ مارس ١٩٢٧ ·

(٦٢) مضبطة مجلس النواب · جلسة ٢٨ مارس ١٩٢٧ ·

(٦٣) صحيفة البلاغ أول ابريل ١٩٢٧ · فى نفس المعنى صحيفة كوكب الشرق أول ابريل ١٩٢٧ ·

(٦٤) أحمد شفيق · الحولية الرابعة ١٩٢٧ ص ٦٠ ·

(٦٥) صحيفة البلاغ ٦ مايو ١٩٢٧ · مقال لعبد القادر حمزة · صحيفة البلاغ الأسـبوعى ١٠ مايو ١٩٢٧ ·

(٦٦) صحيفة الأهرام ٣١ مارس ١٩٢٧ ·

(٦٧) صحيفة البلاغ ٢١ يونيه ١٩٢٧ ·

(٦٨) صحيفة الأهرام ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ يوليه ١٩٢٧ ٠

(٦٩) صحيفة البلاغ ٢١ ، ٢٦ يونيه ١٩٢٧ ٠

(٧٠) صحيفة الأهرام ٢٦ يونية ، ٢٩ يوليه ١٩٢٧ ٠

(٧١) مضبطة مجلس النواب ، جلسة ١٢ يوليه ١٩٢٧ ٠

(٧٢) مضبطة مجلس الشيوخ ١٠ مايو ١٩٢٧ ٠ صحيفة الأهرام ٢٧ مارس ١٩٢٧ ٠

(٧٣) صحيفة السياسة ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ ٠ صحيفة البلاغ ٣٠ نوفمبر ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ ، صحيفة المقطم ١٣ مايو ١٩٢٨ ٠ أحمد شفيق ، الحولية الرابعة ١٩٢٧ ص ٧٤٨ ــ ٧٥١

(٧٤) السياسة والأزهر ٠ المرجع السابق ص ٢١٨ ــ ٢٢٠ ٠

(٧٥) صحيفة السياسة الأسبوعية ٧ يوليه ١٩٢٨ ٠

(٧٦) صحيفة الأهرام ٩ أغسطس ١٩٢٧ ٠

(٧٧) السياسة والأزهر ٠ المرجع السابق ص ٢٩ ــ ٢١ ، ٦٠ ٠

(٧٨) صحيفة الأهرام ١٥ يولية ١٩٢٧ ٠

(٧٩) مضبطة مجلس النواب ، جلسة ٢١ مايو ١٩٢٨ حيث أعلنت الحكومة أنها جادة فى تعيين شيخ الأزهر ، صحيفة الأهرام ٨ ابريل ١٩٢٨ ، صحيفتى الأهرام والمقطم ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ مايو ١٩٢٨ ٠

(٨٠) السياسة والأزهر ٠ المرجع السابق ص ١٩ ــ ٢١ ٠

(٨١) صحيفة المقطم ٢٧ مايو ١٩٢٨ ٠

(٨٢) الامام المراغى ، أنور الجندى ، سلسلة اقرأ ص ٣٩ ٠ الشيخ المراغى ، أبو الوفا المراغى ص ١٠٥ ٠ أحمد شفيق الحولية الخامسة ١٩٢٨ ص ٥٦١ ٠

(٨٣) صحيفة المقطم ٢٩ مايو ١٩٢٨ ٠

(٨٤) The Chatham House Version, and other Middle Eastern Studies, Elie Kedouri, p. 179-181.

(٨٤) المرجع السابق ، الامام المراغى ٠ أنور الجندى ٠

(٨٥) الامام المراغى ٠ أنور الجندى المرجع السابق ٠

(٨٦) السياسة والأزهر ٠ المرجع السابق ص ٥٧ ، ٦٠ ، ٢٦٤ ٠

(٨٧) صحيفة أخبار اليوم ١٥ أغسطس ١٩٤٥ نقلا عن كتاب أبو الوفا المراغى المرجع السابق

(٨٨) أبو الوفا المراغى ، المرجع السابق ص ٦٦ ، ٧٠ ٠

(٨٩) أحمد شفيق ، الحولية الثالثة ١٩٢٦ ، ص ٢٠٢ ، نقلها عن صحيفة الأهرام ١٧ ابريل ١٩٢٦

(٩٠) صحيفة الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨ ٠ عبد المتعال الصعيدى ، المرجع السابق ص ١١٥ ــ ١١٨ ٠

(٩١) صحيفة الأهرام ١١ ، ١٩ ، ٢٢ سبتمبر ، ٢٣ اكتوبر ١٩٢٨ ٠

(٩٢) صحيفة الأهرام ٦ أكتوبر ١٩٢٩ ٠

(٩٣) عبد المتعال الصعيدى ٠ المرجع السابق ص ٢٠٦ ــ ٢٠٨ ٠

(٩٤) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٦٦ ٧٠ ، صحفة الأهرام ٢ ، ٦ أكتوبر ١٩٢٩ ·

(٩٥) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٧٦ وصحيفة الأهرام ١٠ ، ٢١ أكتوبر ١٩٢٩ ·

(٩٦) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ١٩ ـ ٢١ ·

(٩٧) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ·

(٩٨) صحيفة السياسة ٦ أكتوبر ١٩٢٤ ·

(٩٩) صحيفة السياسة ٩ نوفمبر ١٩٢٤ ·

(١٠٠) نقلا عن صحيفة الاتحاد ٢٢ ابريل ١٩٢٦ ·

(١٠١) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٣١٣ ، أحمد شفيق ، الحولية السابقة ١٩٣٠ ص ٩٥٣ ذكر نص البيان ·

(١٠٢) يراجع نص القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، والقانون ٢٩ لسنة ١٩٣٣ · ومضبطة مجلس الشيوخ جلسات ١٨ ، ٢٤ ابريل ، ١ ، ٨ ، ١٧ مايو ١٩٣٣ · أبو الوفا المراغى ، المرجع السابق ص ١٥ ·

(١٠٣) صحيفة الأهرام ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ ·

(١٠٤) عبد المتعال الصعيدى · المرجع ص ١٢٨ ·

(١٠٥) أبو الوفا المراغى · المرجع السابق ص ١٦ ·

(١٠٦) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٣٠٦ ·

(١٠٧) عبد المتعال الصعيدى ، المرجع السابق ص ١٢٨ ·

(١٠٨) صحيفة الأهرام ١٠ فبراير ١٩٣٥ ، وقد عاد المصولون تباعا بين عامى ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ ، مضابط مجلس الشيوخ جلسات ٢٧ يولية ، ١٢ أغسطس ١٩٣٦ ، ٢٤ يوليه، ٣١ يولية ١٩٢٩ ·

(١٠٩) صحيفة الأهرام ٩ ديسمبر ١٩٣٤ ·

(١١٠) يراجع فى ذلك كله ، صحيفة الأهرام والصحف الأخرى من ٩ نوفمبر ١٩٣٤ الى أول مايو ١٩٣٥

(١١١) صحيفة الجهاد ٣٠ يناير ١٩٣٥ ، صحيفة الأهرام ٣١ يناير ١٩٣٥ ·

(١١٢) العلم والعلماء ونظام التعليم · الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى · الطبعة الثانية ١٩٥٥ · المقدمة (نماذج من المذكرات التى تركها الظواهرى جمعها الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى)·

(١١٣) صحيفة الأهرام ١١ مارس ١٩٣٥ ·

(١١٤) عبد المتعال الصعيدى · المرجع السابق ص ١٢٨ ـ ١٢٩

(١١٥) السياسة والأزهر ، المرجع السابق ص ٣٣٠ ـ ٣٣٤ ، نقلا عن صحيفة الأهرام ٢٨ ابريل ١٩٣٥

(١١٦) صحيفة الأهرام ١ ، ٢ ، ٦ مايو ١٩٣٥ ·

(١١٧) أنور الجندى · المرجع السابق ص ٧٣ ، ٧٦ ·

(١١٨) عبد المتعال الصعيدى ، المرجع السابق ص ١٣٠ ـ ١٣١ ·

(١١٩) مضبطة مجلس الشيوخ . جلسات ٩ يونيه ، ٧ يوليه ١٩٤١ ·

(١٢٠) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٣٣٨ ٣٣٩ ·

(١٢١) السياسة والأزهر · المرجع السابق ص ٣٤٦

(١٢٢) صحيفه الأهرام ١٨ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ·

(١٢٣) صحيفة الاهرام ١٨ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ·

(١٢٤) صحيفه الأهرام ٨ ، ٩ يناير ١٩٣٩ ·

(١٢٥) مضبطة مجلس الشيوخ . جلسة ٩ يناير ١٩٣٩ · سؤال من يوسف الجندى الى وزير الداخلية محمود فهمى النقراشى ·

(١٢٦) صحيفة الأهرام والصحف الأخرى من ٧ ديسمبر ١٩٣٨ الىمنتصف يناير ١٩٣٩ ·

(١٢٧) أبو الوفا المراغي . المرجع السابق ص ٧٥ مقال لفكرى أباظة يشير الى هذه العلاقة عن صحيفة المصور ٣١ أغسطس ١٩٤٥ · ويذكر أبو الوفا المراغي أن الفترة من ١٩٣٥ حتى وفاة الشيخ المراغي فى ١٩٤٥ « من أهم الفترات فى تاريخه السياسى » ص ٤٣ ·

(١٢٨) ابو الوفا المراغى ، المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٩٦ ·

(١٢٩) صحيفتا البلاغ والأهرام أعداد متفرقة خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٤٣ خاصة

الكنيسة القبطية والصراع السياسى

الكنيسة القبطية
والصراع السياسى

من الطبيعى لحاكم مصر الذى يريد اقامة حكومة دينية ، أو الاعتماد على الدين لدعم سلطته السياسية المنفردة ، من الطبيعى أن يعتمد فى ذلك على الاسلام . فهو يحكم شعبا غالبيته من المسلمين ، وهو يستمد تقاليد هذا الحكم من فكرة الجامعة الاسلامية ، ومن تطبيقات الخلافة الاسلامية كما مارسها آل عثمان ومن سبقهم من الدول التى خضعت لها مصر . بهذا المنطق لا تصلح المسيحية ولا الاقباط ولا كنيستهم دعامة للحكم الدينى ، ولا يصلون فى ظل هذا الحكم لأكثر من كونهم ملة من الملل المحكومة ، وحتى لو شاركوا فى الحكم أواستعين بهم فيه ، ومهما كانت درجة ما يكفل لهم مع الغالبية من المساواة فى التعامل ، فان المسيحية والكنيسة وفكرهما تظل بعيدة كلها عن المساهمة فى الشرعية السياسية التى يستمد منها الحاكم وجوده ، ويظل أهل الملة محكومين بشرعية اتية عليهم من خارج فكرهم الملى . ويظلون أهل ذمة عهدهم على الحكومة الاسلامية أن تحميهم فى أرواحهم وارزاقهم وحرياتهم بشرط أن يكونوا مسالمين لها مؤدين لضرائبها وفروضها . وهم وشانهم بعد ذلك فى أمور دينهم ، ينفذون احكامهم الملية فيما بينهم كجماعة رعوية محكومة ، ويمارسون دياناتهم ويطبقون شرائعهم فيما بينهم بواسطة مؤسساتهم الملية .

ولهذا الوضع نتيجة ذات وجهين ، أولهما أن الحكم المستند للدين يظل مستغنيا عن الفكر الدينى للملة وعن مؤسساتها الدينية فى دعم سلطانه . وثانيهما ان وظيفة المؤسسات الدينية الملية لاتتطور الى وظيفة سياسية فى المجتمع . لذلك ليس غريبا الا تظهر فى تاريخ مصر علاقة سياسية مباشر بين الحاكم وبين الكنيسة القبطية . والاختلاف بين الكنيسة القبطية والازهر من حيث الوظيفة السياسية ، ليس أساسه اختلاف فى القدرة الكامنة لكل منهما فقط ، ولكنه اختلاف اساسه ايضا أن الحكم الدينى فى بلد غالبيته من المسلمين لابد بالضرورة أن يكون حكما اسلاميا ، تنمو فيه الوظيفة السياسية للمؤسسة

بالضرورة أن يكون حكما اسلاميا ، تنمو فيه الوظيفة السياسية للمؤسسة الدينيةالاسلامية ، وتضمر فيه الوظيفة المماثلة للمؤسسةالمسيحية . وبرهان ذلك أن الكنيسة المسيحية فى بيزنطة أو اوروبا عرفت من الوظائف السياسية ومن العلاقات المباشرة بالدولة ما لم تعرفه كنائس الشرق الاسلامى ، رغم قيام التماثل فى العناصر الفكرية الاساسية لهم جميعا . والحاصل أن الكنيسة القبطية خاصة لم تكن كنيسة دولة قط ، منذ انفصلت عن كنيسة بيزنطة . كانت فى عهد حكم الروم مؤسسة دينية للشعب المحكوم ، وكانت فى عهد الممالك الاسلامية مؤسسة دينية لطائفة محكومة ، وتراكمت تقاليدها الوظيفية والتنظيمية من سياق هذا الوضع . والى هـذا الوضع يرجع فى الاساس ما عرفه بناؤها التنظيمى من الصفة «الأهلية» الشعبية غير الرسمية . اذ يتم اختيار البطريرك والمطارنة باختيار من اهل الملة ، اى يشارك الجمهور فى هذا الاختيار فلا يتم بقرار من الحاكم وحده . وهـذا ما يعرف بالتكوين الديمقراطى لها . ومصدره أن هذه المؤسسة الدينية غير ذات ارتباط مباشر بالحكم السياسى ، بما يمكن الحاكم عن الاستغناء عن الصلة المباشرة بها . ومصدرة ايضا أن هذه المؤسسة الدينية ــ بسبب انفصالها النسبى عن الحكم السياسى ، لم تجد من سلطان الدولة عونا لها فى الاستقلال عن جمهورها . او تطوير كيان تنظيمى لها منفصل عن الجمهور مفروض عليه ، على نحو ما يظهر مثلا فى كنيسة روما . فظلت مؤسسة ذات طابع اهلى كشان نقابات الطوائف والحرف الصناعيه وكشان غالب الجماعات الاهلية . وهـذا ما يفسر ــ بالمصطلحات المدنية الحديثة ــ الطابع الأوتقراطى الديمقراطى المتناقض الذى يلاحظ فى ابنيتها النظامية ، أى وجود عنصر الاختيار الجماهيرى فى نصب البطريرك والمطارنه مع قيام السلطة الفرديه الشخصية لهؤلاء على من دونهم .. فيقتصر « العنصر الديمقراطى » على عمليه اختيار البطريرك أو المطران ، لانه اختيار لاتنظمه الدولة ولا تشارك فيه بسلطانها المادى القاهر ، ثم بعد نصب الرئيس ينقلب الوضع فيحسر سلطانه الرئاسى مستمدا لا ممن اختاره ولكن من الرئاسة الأعلى ثم من الخلافة الرسولية ويمارس نفوذا شخصيا منفردا . وما يجب بيانه أن الوظيفة السياسية للكنيسة القبطية فى مصر لم تنم ولم تتطور ، وعاقها عن ذلك الحكومة الدينية البيزنطية ثم الحكم الاسلامى . وان صلة هـذه الكنيسة بالحكم السياسى بقيت صلة غير مباشرة . هذه هى الملاحظة العامة الأولى .

والملاحظة العامة الثانية ، انه منذ بداية القرن التاسع عشر ، عرفت مصر نوعا من التطور الحضارى متعدد الجوانب ، من حيث الأفكار السياسية والاجتماعية ، ومن حيث تنظيمات الدولة والتنظيمات السياسية والاقتصادية المختلفة . وكان هذا التطور يتم اما بمبادرة الدولة كانشاء المدارس والتنظيم الحديث للاداره العامه واجهزة الحكم ، واما بنشوء راى عام قوى يمارس ضغوطه على الدولة لاجراء تغيير ما أو للاعتراف به ودعمه فى التطبيق . بمعنى

ان كل تطور أو تغيير سياسي أو اقتصادى أو اجتماعى فى أى من مجالات الحياة العامة ، كان له وجه اتصال بالدولة وسلطانها ، وكل مطالبة بأمر من هذه الامور كانت تنحشد له من قوة الرأى العام مايمكن من انفاذه بدرجةما من درجات الانفاذ . والدولة وما يتصل بها من مؤسسات هى بؤرة الصراع فى ذلك . ولكن بالنسبة للكنيسة القبطية ، فان الوضع الطائفى لها أبعدها نسبيا عن بؤرة الصراع الحادث من اجل التطوير والتجديد .لم تكن الكنيسة بعيده عن حركة التجديد . وان النشاط الاصلاحى للانبا كيرلس الرابع فى منتصف القرن التاسع عشر ، وما انشاه من المدارس الحديثة ، كان من أوجه النشاط الرائد فى المجتمع . وان الرأى العام القبطى قد نما بداخله تيار هام ينادى بالاصلاح وتجديد المؤسسات الفكريه والكنيسة . ولكن القصد من بعد بؤرة الصراع الاجتماعى العام ، بعدهما النسبى عن بؤرة اهتمام الرأى العام المصرى فى عمومه فى سعيه للتجديد . ويظهر هذا الفارق اذا قورنت الكنيسة بالازهر ودخول الازهر فى خضم التيارات الفكرية (من أيام محمد على) العامه وفى خضم الصراعات الاجتماعية ، وخاصة أيام محمد عبده ، واعتباره جزءا لا ينفصم من مكونات قضية الاصلاح الاجتماعى العامة . بينما ظلت الكنيسة القبطية محدده النطاق فى العلاقة بين تنظيماتها وبين جمهورها وفى نطاق الرأى العام الطائفى . ولا شك ان هذا الوضع قد خالف بين سرعة ايقاع التطور فى المجتمع عامة ، وبين سرعته فى نطاق الكنيسة خاصة ، وانه خالف بين موازين القوى فى المجالين . ولا يعنى ذلك ان المجتمع ركض حيث جمدت الكنيسة ، ولكنه يعنى وجوب الاعتراف باختلاف سرعة التغيير فى المجالين ، اسراعا او ابطاء حسب الأحوال .

وقد صاحب هذه الظاهرة ، ان لحق الكنيسة القبطية ما لحق التطور المصرى عامة من سمة الازدواج .وكما بقى الازهر على حاله وانشئت بجواره المدارس الحديثة ثم دار العلوم ثم القضاء الشرعى ، وكما بقى حكم الخديوى الشخصى قائما وانشىء دونه نظام الاداره العامه غير الشخصى بالوزارات والمصالح ، وكما بقى الانتاج الحرفى وقامت الآلة بجواره . كما حدث كل ذلك حدث الازدواج عينه فى نمط التطور بالكنيسة ، اذ بقيت الكنيسة على حالها بغير تطور ملموس فى نظمها وابنيتها وانشىء بجوارها المجلس الملى فى ١٨٧٣ كهيئة تنتخب دوريا وتتولى الجانبين المالى والادارى من شئون الكنيسة والاشراف على الاوقاف والمنشآت والمؤسسات الخيرية والتعليمية وغيرها . ومن الواضح ان هذا النحو من انحاء التطور يعنى بقاء المؤسسة القديمة على حالها من القدم فلا ينبعث الجديد من ثناياها ولاتمسها ذاتها وجوه الاصلاح ، ويقوم الصراع بينها وبين المؤسسة الجديدة . وسبب هذا للكنيسة ماسببه للازهر من تراخى حركة الاصلاح بداخلها وبالنسبة لتنظيماتها . وقد ساعد على هذا التراخى تنظيم الكنيسة التقليدى الذى يفرض بقاء البطريرك فى منصبه مدى حياته فلا يجوز لاى سبب احلال غيره محله طالت حياته أو

قصرت . وقد صادف ان الانبا كيرلس الخامس الذى نصب بطريركا فى ١٨٧٥ بقى على كرسى البطريركيه مدة قاربت ثلاثا وخمسين سنة ناهز بهـا عمره المائة . وكان بطريركا محافظا صعب المراس قوى الشكيمة وعر السلوك . فبقيت الكنيسة على عهده عصية على دعاوى الاصلاح ، وجمد هذا من حركة تطويرها فتراخت عما لحق مؤسسات المجتمع عامة من وجوه التجديد ، ولم يعرف نظامها مثلا « صياغة قانونية حديثه لشروط المرشح للبطريركيه ولحق الناخبين واجراءات الانتخـاب » (١) ؛ ولاعرفت صياغة مماثلة للسلطات الماليه والاداريه للبطريرك وغيره من رجال الدين ، ولا نظمت الاختصاصات فى امر من هذه الأمور (الا ما كان بالنسبة للمجلس الملى وهو ليس جزءا من تنظيمات الكنيسة ذاتها) .

وترتب على هـذا التراخى ، ان احتفظت الصراعات الكنسية بين الاقباط بصيغ كانت الصراعات السياسية والاجتماعية العامة قد تجاوزتها ، فتخلفت عنهـا بنحـو عقـد من الزمان ، وتفسير ذلك انه مع بدايات القرن العشرين ، ومع ظهور مايمكن تسميته بثنائية السلطة ، بين سلطة الخديوى الشرعية التى تعتمد على الحكم الفردى رافضة الديمقراطية ، وسلطة الانجليز الفعلية التى تعتمد على الاحتلال العسكرى رافضة استقلال مصر ، مع هـذا الوضع عرفت الحركة الوطنية الديمقراطية فى بداياتها الضعيفة الأولى نوعا من التباين بين هدفيها الأصليين الاستقلال والديمقراطية . ووجد من انصار الحركة الوطنية من يعادون الانجليز مستفيدين من الخديوى الحاكم الفرد ، ووجد من انصار الديمقراطية أو الاصلاح من يعادون الخديوى مستفيدين من وجود الانجليز (٢) . وظهر الصراع بين الفريقين يمسك كل منهما بمحور من محورى الحركة الوطنية الديمقراطية . ولم يرتق هذا الفتق الاخلال سنى العقد الثانى من القرن العشرين بنمو الحركة الوطنية الديمقراطية ونشوب الحرب العالمية الأولى ، وتوج هذا النمو ثورة ١٩١٩ التى وحدت الهدفين واستطاع الوفد أن يستخلص خير العنصرين السابقين من شرهما . هذا الذى حدث فى السياق التاريخى العام لمصر ، عرفته الكنيسة القبطية أيضا ، اذ كانت مشكلتها فى القرن التاسع كمشكلة مصر ومؤسساتها كلها ، تتحصل فى خطر الغزو الاجنبى الذى تمثل بالنسبة للكنيسة فى نشاط بعثات التبشير واستهداف الكنائس الأجنبية القضاء على استقلال كنيسة مصرعنهم أو تبشير الاقباط بغير أرثوذكسيتهم ، كما تتحصل فى التخلف الفكرى والتنظيمى للمؤسسة الدينية بما يتطلبه ذلك من اصلاح وتجديد . واستدعى ذلك كفاحا مزدوجا من أجل استقلال الكنيسة ومن أجل اصلاحها . ولكن هذين الهدفين قد تباينا ، واتسمت « الوطنية الكنسية » بطابع المحافظة والتقليد واستقطبت فى موقف رجال الدين وعلى راسهم البطريرك ، واتسمت « الاصلاحية الكنسية » بطابع التأثر بالفكر والتنظيم الوافد ، أو بالأقل علق بها نوع من التأثر بالعنصر الاجنبى ، واستقطبت فى موقف بعض العلمانيين

مثل بطرس غالى ومن شابهه ومن خلفه فى جماهير القبط . وفى الوقت الذى التأم فيه صدع الحركة الوطنية الديمقراطية بثورة ١٩١٩ ، تراخى هـذا الالتئام فى صراعات الكنيسة بعد ثورة ١٩١٩ ، وافتقدت هـذه الصراعات الى حد ما الصيغة « الوفدية » المجمعة لهدفى الاستقلال والتجديد ، وبدأ صراعا يحمل صيغ ما قبل الحرب العالمية الأولى وما كان يفضى اليـه من تطاحن الأهداف المطلوبة مع بعضها البعض ، وجذب القطب المحافظ للهدف الوطنى ، وجذب القطب الأخرى للهدف الاصلاحى ، وهذا تفسير ما سبقت الاشارة اليه من أن البعد النسبى للكنيسة عن مؤسسات الدولة والقضايا الاجتماعية العامة ، قد أبطأ من حركة الاصلاح فيها ، لا بالنسبة لما يتحقق من اصلاح فقط ، ولكن بالنسبة للصيغ التى اتخذها الصراع فى هذا الشأن.

والملاحظة العامة الثالثة ، ان فكرة الجامعة الوطنية المصرية قد تطورت فى مصر وتبلورت بثـورة ١٩١٩ على أسـاس مضمون وطنى ديمقراطى ، أى تبلورت بمضمون نضالى معاد للاحتـلال الاجنبى ومعاد لحـكم الاستبداد الفردى الذى يمارسه الملك ويعمل على الاحتفاظ به . فالجامعـة الوطنيـة شبت كجامعة مخاصمه للملك وحلفائه الانجليز معا . وهى من جهة أخـرى تعنى فى انتصارها زوال كل فروق سياسية واجتماعية بين المواطنين أساسها الدين . لذلك كان من الطبيعى ان يكون الملك ضدها مفضلا أن يرفع بدلا منها جامعة دينية سياسية على الطراز القديم . وكان من الطبيعى ايضـا انه مع التأييد الشعبى المصرى الشامل للجامعة الوطنيـة بمضمونها النضـالى ، أن يكون للغالبية الشعبية من القبط سببا « خاصـا » يضـاف الى الأسـباب العامة للاخلاص لهذه الفكرة . وان اسهام القبط فى بناء الجامعـة الوطنيـة ومشاركتهم السياسية الفعالة فى ذلك كان لا شك يسخط الملك من حيث كونه اسهام ومشاركة فى بناء جامعة تنمو ضد سـلطانه وتفسـد ما يعمـل له من استبدال غيرها بها . وتمثل ذلك بقدر قل أو كثر من الوعى فى نوع من النفور لدى الملك ازاء النشاط السياسى لتلك الأقلية الدينية ، فاذا كان الملك يعادى الحركة الشعبية عامة ، فقد كان لديه سبب « خاص » لمعاداة اسهام هـذه الفئة من الشعب . وبالمقابل كانت تلك المساهمة من دعائم مقاومة الحـركة الوطنية الديمقراطية وحزبها الوطنى الجامع لنفوذ الملك ولمحاولته رد الجماعة المصرية الى مبدأ الجماعات الدينية .

وفى اطار هذه الملاحظات العامة ، يمكن تتبع حركة الصراع والتطوير فى نطاق الكنيسة القبطية ، لا من حيث التركيز على الناحية الدينية او المجال الطائفى ، فهذا بعيد عن مجال هذه الدراسة ، ولكن من حيث تتبع وجـوه الاتصال بين هذا الصراع وتطوره ، وبين الصراع السياسى العام من جهة اثر كل منها فى الآخر وتأثره به . وهذا ما يدخل فى مجال هذه الدراسة .

★ ★ ★

على عهد محمد على كان بطرس الجاولى بطريرك الكنيسة . وبعده جاء كيرلس الرابع الملقب بأبى الاصلاح لما بداه من تجديد وانشاء للمدارس الحديثة . ثم خلفه ديمتريوس الذى خاضت الكنيسة على عهده معترك المقاومة لنشاط البعثات التبشيرية البروتستانتية والكاثوليكية . ولكن بطرس الجاولى بنفوذه الكبير وكيرلس الرابع بطموحه الاصلاحى وديمتريوس بمقاومته الغزو التبشيرى ، لم يضع احدهم شيئا ذا تاثير كبير فى اصلاح المؤسسة الكنسية ذاتها ، خاصة من الناحية التنظيمية . وظل رجال الدين هم المديرون والمسيطرون على أوقاف الكنيسة والأديرة ، يمارسون ذلك بالطريقة القديمة بغير ضبط ولا رقابة ولا ترشيد . فلما توفى ديمتريوس فى ١٨٧٢ عين الانبا مرقس مطران البحيرة وكيلا لادارة ــ الكرسى البطريركى ريثما تتم رسامة بطريرك جديد ، واستمر الكرسى شاغرا نحو عامين . ويظهر ان طلاب الاصلاح ــ وكان على راسهم بطرس غالى ــ انتهزوا فرصة الضعف المؤقت للهيئة الدينية الناجم عن خلو منصب الرئاسة فيها ، الذى تتركز فيه أهم السلطات الروحية والادارية ، انتهزوا هذه الفرصة للضغط لتشكيل هيئة موازيه للكنيسة تشرف علىالأوقاف وادارة المدارس وغيرهامن شئون القبط . فاستجاب لهم وكيل الكرازة ودعا جمعا من أعيان القبط لاجتماع عام ، وصيغ الأمر على اساس ان الآباء المطارنة والأساقفة يرغبون هم انفسهم فى تكوين هيئة تشرف على الأوقاف وادارة المدارس ليتخففوا هم من تلك التبعات التى تشغل أوقاتهم وتفوت عليهم ما ينبغى التفرغ له من ممارسة فرائض العبادة والوعظ ، وان العادة القديمة المتبعة هى اجتماع ابناء الطائفة « للنظر فى خصوصيات الملة والفصل فيها بالاتحاد مع الرئيس ، غير انه بسبب مشغولية اكثر ابناء الطائفة فى شئون انفسهم وعدم انتظام جمعية رسمية مؤلفة من أشخاص معينين فى أوقات معلومة ...... فقد دعا الحال لاجتماعكم لتفيدونا بما ترونه موافقا » وذلك على ما ذكر الانبا مرقس للجمع المدعو (٣) . وبهذا انشىء المجلس الملى وانتخب اعضاؤه فى ١٦ يناير ١٨٧٤ واختير بطرس غالى وكيلا للمجلس اذ كانت الرئاسة للبطريرك ، واصدر الخديو اسماعيل أمره باعتماد تشكيله . وبدأ المجلس يباشر مهمته من ٦ فبراير ١٨٧٤ ، وكان هو من اختار الانبا كيرلس الخامس بطريركا للكنيسة القبطية خلفا لديمتريوس .

كان كيرلس الخامس شخصية اشتهرت بالورع والتقوى والزهد ، على قدر من المهابة والوقار ذا طبع حازم وخلق وعر (٤) . وقد عرفه جمهور المصريين من غير القبط بتلك الشخصية ، وعرفوا عنه مواقفه الوطنية ، اذ كان موضعا لثقة العرابيين أيام الثورة العرابية ، وكان فى مقدمة من وقعوا قرار خلع الخديوى توفيق . وبعد الاحتلال البريطانى عرفت معارضته لمساعى اللورد كرومر وضع الكنيسة القبطية تحت الحماية البريطانية ، كما عرف رفضه لما كان يعرضه عليه اللورد من معونات مالية لمساعدة مدارسه . وفى

١٩١١ كان ممن نصح الاقباط الا يعقدوا مؤتمرهم القبطى (٥) . وبعد ثورة ١٩١٩ عرفت مؤازرته ارجال تلك الثورة ومباركته تآلف المسلمين والقبط فيها . كتب عباس محمود العقاد عنه ، انه كان « رجلا ناسكا متعبدا مؤمنا برسالته الدينية أشد الايمان ، وكان مع رعايته لفرائض الدين — لا ينسى فرائض الكرامة الدنيوية فى معاملته لأصحاب السلطان ولو كانوا من الملوك أو فى حكم الملوك . خطر لعميد الاحتلال البريطانى — لورد كيتشنر — ان يلقاه على غير موعد ، فذهب الى الدار البطرقية وامر الحجاب ان يبلغوا صاحب الغبطة ان فخامته موجود فى الدار . وهرول الحاجب اللازم له وهو يلهث ويكاد يصيح : اللورد يا ابانا .. اللورد يا ابانا .. فسأله فى اناة : من اللورد يا هذا ؟ وعلم جلية الخبر فلم يزد على أن قال : اذهب يا ولد وقل لفخامته ان البابا لا يقابل بغير ميعاد . وطلب منه الملك فؤاد ان يبارك وزارته كما بارك سعدا ، فلم يجبه ولم يزد على ان قال : ان البركة لا تمنح باليمين لتسلب باليسار » (٦) . ووصفه العقاد مرة ثانية بقوله « لم يضارعه بين رؤساء الكنائس أحد فى نزاهته ونسكه وشدته على المخالفين لشعائر العبادة من تلاميذه ، وهو على زهده لم يقبل الهوادة فى مراسم منصبه الكبير .. » (٧) . وقد أهلته هذه السجايا والمواقف لأن يكون موضعا للتجلة والاحترام بين المصريين وان ينظر اليه رجال الحركة الوطنية بغير قليل من الامتنان لمباركته حركتهم ، سيما بعد ان عارض زعم الانجليز بعد ثورة ١٩١٩ حمايتهم للاقلية القبطية فى مصر ورد عليهم قائلا ان المصريين شعب واحد وحمايته موكولة لله وحده .

على ان رجال الاصلاح الطائفى لم ينظروا اليه بتلك العين وحدها . انما راوه مسئولا عن تأخر طائفتهم كارها سلطة الجماهير واشتراكها معه فى شئون الادارة مناوئا للمجلس الملى مضيقا من اختصاصاته .. فبعد نصب كيرلس بطريركا اجتمع بالمجلس الملى واصدر معه قرارا بأن رئاسة البطريركية من الجسامة والشرف والمسئولية الروحية بحيث « لا يليق بأن يكون من خصائصها تعاطى تخزين الأموال وحفظ الأمتعة والموجودات الأمر الذى يؤخر من يتولى هذه الرياسة عن التمكن من توليته وظائفه الروحية وواجبات رياسته الرعوية » (٨) . ونفذ هذا المنهج وقتا ثم تردد فى ترك تلك الاختصاصات للمجلس الملى ثم ما لبث أن عطل اعمال المجلس ثم حله . يذكر كتاب « الخريدة النفيسة » ان ساءت علاقات البطريرك ببعض من اعيان القبط وراى فى قيام المجلس الملى اجحافا بسلطانه ، وانه عزيت اليه صفات شخصية كتصديق الوشايةوالاستجابة للتملق (٩) .واستمر المجلس ، منحلا حتى ١٨٨٣ ، اذ تراكم السخط من جديد لما كان يعتور ادارة الأوقاف والمدارس من خلل جسيم ، وطلب بعض رجال القبط مقابلة البطريرك لاقناعه باعادة المجلس فرفض المقابلة ، فلما قابله بطرس غالى لم يسفر اجتماعهما

عن شيء . وعلم كيرلس بسعى هـذا النفر لدى الحـكومة لاعادة المجلس الملى فأرسل كتابا الى شريف باشا رئيس الوزراء ، يقول فيه « لقد اختبرنا ذلك المجلس فلم نر منه فوائد لأية جهة كانت واستغنى الحال عنه من وقتهـا » وقابل رئيس الوزاره والخديوى طالبا اليهمـا رفض اعادة المجلس ، ولكن الخديو توفيق افهمه أنه يرى وجوب اعادته فانصـاع كيرلس الى مشـيئته وجمع اعيان القبط معلنا موافقته على طلبهم طاعة للخديوى . وكان لبطرس غالى سعيه الملموس لدى الدولة فى هـذا الشأن ، وصـدر الأمر العالى بتشكيل المجلس فى ١٣ مارس ١٨٨٣ ، وانتخب بطرس غالى وكيلا له فى أولى جلساته فى ١٢ ابريل ، ثم شرع المجلس على الفور فى اعداد لائحة له تنظم أعماله صدر بها الأمر العالى فى ١٤ مايو ١٨٨٣ (١٠) .

نصت لائحة المجلس الملى على ان يشكل المجلس للنظر فى كافة المصالح الداخلية للاقباط (م١) وان يختص بحصر اوقاف الكنائس والأديرة والمدارس وجمع حججها ومسـتنداتها وتنظيم حسـابات الايراد والمنصرف وحفظ الأرصدة(م٩) وان يكون من واجبه ادارة المدارس والمطبعة ومساعدةالفقراء ؛ وحصر الكنائس وقسسها والأديرة ورهبانهـا والأمتعة والسـجلات الموجودة بهذه الجهـات (م ١٠ ، ١٤) وذلك فضـلا عن اعتبـاره محـكمة للاحوال الشخصية للاقباط تنظر منـازعات الزواج والطلاق وغيرها (م١٦) . ويكون تشكيل المجلس من ١٢ عضوا يكونون المجلس و١٢ نائبا يضافون الى الأعضاء لتكوين الجمعية العمومية له ، وينتخب الاعضاء والنواب ١٥٠ ناخبا . ويكون البطريرك هو رئيس الاجتماع الانتخابى ، كمـا تكون له رياسـة المجلس الملى ذاته على أن ينتخب وكيل للمجلس من اعضائه يقـوم مقـام الرئيس عنـد غيابه . ومدة العضوية للمجلس والنيابة فيه خمس سنوات تجدد بعـدها الانتخابات (م ٢ — ٥) . وكان من الواضح ان المجلس بهذه الاختصـاصات وهذا التشكيل يحد من سلطة المطارنة ورؤساء الأديرة ويقيم عليهم نوعا من الاشراف والوصاية فى الشئون المالية والادارية . لذلك تحين الكثير منهم كل الفرص للتخلص منه وتعطيل احكام اللائحة . ولم يلبث كيرلس أن اعلن عدم تقيده بهذه اللائحة . ولم يلبث المطارنة ورؤساء الأديرة ان أصدروا قرارا جاء فيه « بما أنه تبين وجوب عدم تداخل احد من الشـعب فى تدبير أمور الكنيسة ومتعلقاتها ، فحينئذ ما جاءت به افكار بعض ابناء الطائفة من نحـو تشكيل مجالس منهم وسن لوائح هو مخالفة للاوامر الالهية والنصـوص الرسولية ، فضلا عن أن خلافة مار مرقس هى مصرية ثابتة لكل بطريرك ، والرؤساء والرعية مطيعون ومتعاونون فنلتمس من سيادة الأب البطريرك أن يرفع قرارنا هذا الى سمو خديوينا الافخم لتشريفه بأنواره الساطعة ، ويسمح بصدور أوامره الكريمة بالتصديق على ذلك لراحة الكنيسة»(١١). واستمر رجال الدين برياسة البطريرك يناوئون المجلس حتى صار فى حكم المنحل ، فلما طلب الاقباط تجديد انتخاب أعضاء المجلس فى ١٨٩١ ، طلب البطريرك الى

محافظة القاهرة منع اجتماعهم ، فقاومه رجال الاصلاح بزعامة بطرس غالى، فهدأ شهورا ثم عاد وكتب الى الحكومة فى ٢٠ يوليه ١٨٩٢ بأن المجلس مخالف للدين ، فعقد بطرس غالى اجتماعا حضره اعيان من القبط وقرروا أن تتدخل الحكومة لرفع يد البطريرك عن رياسة المجلس وعن ادارة اى مما يتعلق بشئون القبط ، فهدأ البطريرك ثانية ، وتوصل الطرفان الى اتفاق وسط ، يتحصل فى ان تبقى أوقاف الأديرة تحت اشراف البطريرك ، وان تحتفظ الأديرة بفائض ايرادات اطيانها ، والا يكون للمجلس علاقة بديوان البطريركية، والا تسلم للمجلس حجج الأوقاف ومستنداتها ، وان تكون رياسة المجلس اذا غاب البطريرك لا للوكيل المنتخب ولكن لمن ينيبه البطريرك عنه من رجال الاكليروس، وأن يكون البطريرك هو من يعين ثلث اعضاء المجلس بغير انتخاب. ورغم أن هذا الاتفاق تضمن تعديلات جوهرية تفيد دعم سلطات البطريرك على المجلس وتقلص سلطاته واختصاصاته ، رغم ذلك فقد تشدد البطريرك ورفض مع رجال الدين تنفيذ الاتفاق . وآثار هذا الموقف من السخط ما دفع رجال الاصلاح الى مطالبة الحكومة بنفى كيرلس الخامس ، ونفى مساعده الأول ووكيلة الانبا يوءانس مطران البحيرة . فصدر امر الخديوى بنفيهما ، الأول بدير البراموس بصحراء وادى النطرون ، والثانى بدير الانبا بولا بالصحراء الشرقية . ودام نفيهما نحو العام (١٢) .

اسخط نفى البطريرك رجال الدين ، اذ كان موقفه يتحصل فى الدفاع عما يرونه حقا لهم تقليديا وسلطة يختصون بها منذ القدم . واسخط النفى كثيرا من جماهير القبط ، اذ كانوا يرون فى الرجل مثلا للورع المسيحى ، وكان شيخا فى الستين قضى وقتها فى كرسى البطريركية نحو ثمانية عشر عاما ، وقد هاجم رجال الدين بالكنائس هذا القرار والبوا جماهير القبط على من تسببوا فيه . ويحكى أن الانبا باسيليوس الذى ناب عن الرياسة البطريركية فى فترة النفى كان يقابل اينما حل بمظاهر الكراهية والسخط . ومن جهة ثانية ، اشار تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب فى ١٩٢٧ عند استعراضه لهذه الواقعة ، ان المنفيين لم يلبثا بالدير طويلا « حتى اعادتهما وزارة رياض باشا لظروف خاصة ولأسباب ذهب فيها المؤرخون مذاهب شتى » (١٣) . ولعل فيما يذكره جرجس فيلوثاوس عوض ما يفسر تلك الاشارة ، اذ اذكر أن انصار كيرلس استجاروا بقنصل روسيا فى مصر ليتوسط فى ارجاع المنفيين، فنشطت الحكومة الروسية فى الأمر لدى الباب العالى ، وادرك ذلك سفير بريطانيا فى الاستانة الذى خابر حكومته فاتصلت بكرومر فى مصر ليعمل على ارجاع كيرلس ، كما سعى انصار كيرلس لدى الخديوى المخلوع أسماعيل ، وكان وقتها بالآستانة فاتصل بحفيده الخديوى عباس حلمى يسترجعهما وترتب على ذلك أن جمع بطرس غالى المجلس الملى فقرر ارجاع المنفيين « تهدئة للخواطر وتخلصا من ارتباكات » ولم يرفض من اعضاء المجلس الموافقة على هذا القرار الا مرقس سميكة باشا (١٤) .

عاد البطريرك الى كنيسته فى ٤ فبراير ١٨٩٣ تحفه مظاهر الترحيب ويحوط جماهير الأقباط موكبه . ويكشف ما أثاره النفى من السخط وما اثارته العودة من ترحيب ، عن ان حركة الاصلاح رغم تأييد كثير من الأعيان المستنيرين لها ممثلين فى المجلس الملى - وفى جمعية التوفيق القبطية ذات الانتشار بين هؤلاء وخاصة فى الاسكندرية وقتها والمعروفة بخصومتها الواضحة لكيرلس وهجوم صحيفتها « التوفيق » عليه (١٥) ، رغم ذلك فلم تكن حركة الاصلاح عميقة الجذور وقتها بين الجماهير . ولعل من أسباب ذلك أن للبطريرك من مواقف الدفاع عن استقلال كنيسته ما يمس وترا بالغ الحساسية لدى القبط فضلا عن نسكه وما عرف له من مواقف وطنية عامة - مع مقارنة ذلك بما عرف عن زعيم تيار الاصلاح بطرس غالى من الموالاة للانجليز . ولم يكن الانجليز احتلالا اجنبيا لمصر فقط ، بل كانوا فوق ذلك بالنسبة للقبط مكمن خطر على كنيستهم تجاه أطماع الكنيسة الأسقفية الانجليزية ونشاطها التبشيرى بين الأقباط . والقصد من هذه الملاحظة ايضاح وضع تاريخى تضارب فيه الهدف الوطنى مع هدف الاصلاح ، مما كان انعكاسا للموقف السياسى العام وقتها . لذلك لم يعد البطريرك الى كرسيه مهزوما ، بل عاد أكثر تشددا ، فقبل العمل بلائحة ١٨٨٣ بشرط أن تؤلف لجنة ملية تعمل بجواره بدل المجلس المنتخب الذى يسيطر عليه الاصلاحيون، ومن الواضح أن هذا الشرط ينفى جوهر اللائحة . وحتى هذه اللجنة كانت مغلولة اليد . واستمرت الأوضاع كذلك زهاء اثنى عشر عاما ، فتصاعد التذمر من جديد فى ١٩٠٥ ، وتجددت المطالبة بتكوين المجلس الملى وانتخب فى ١٢ ديسمبر ١٩٠٥ ، ولكن وضع من جديد أمام طريقه من العقبات ما عطل عمله ، ولكن ظل المجلس قائما وظل معه الصراع مع الكنيسة ثائرا (١٦) .. واستطاع كيرلس أن يستصدر من الحكومة قانونا يحقق له مايفيده ضد المجلس من بنود الاتفاق الذى عقدة فى ١٨٩١ مع بطرس غالى ثم نقضه ؛ فصدر القانون ٨ لسنة ١٩٠٨ دون أن يعرض على مجلس شورى القوانين ، جاعلا رياسة المجلس عند غياب البطريرك لمن ينيبه عنه من رجال الاكليروس لا للوكيل المنتخب (م ٣ ، ٤) ثم جرى تعديل آخر للائحة بالقانون ٣ لسنة ١٩١٢ اخرج أوقاف الأديرة خارج القاهرة من دائرة اختصاص المجلس الملى ، وقصر المجلس على الاعضاء الاثنى عشر دون النواب ، وجعل للبطريرك حق تعيين ٤ منهم من رجال الاكليروس ، فلا ينتخب الا ثمانية فقط (م ٢ ، ٨ ، ١٦ .. الخ) .

وظلت الهيئات والجماعات الاصلاحية تعلن استياءها من هذا الوضع فى كل مناسبة . وقد أصدر المجلس الملى فى ٢٨ يونيه ١٩١٦ قرارا ذكر به أنه من وقت العمل بلائحة ١٨٨٣ « .. لم تتحسن حالة الأديرة ولم تنشأ مدارس كمدارس الطوائف الاخرى الراقية تضمن تخريج أكليروس اكفاء لادارة شئون الشعب ، وكذا لم تقدم حسابات البطريركية ...» ثم ذكر أن تعديلى اللائحة

لم يأتيا بالفائدة المقصودة «فالمجلس يلتمس من الحكومة ان يكون الاشراف على هذه الاوقاف (اوقاف الأديرة) من اختصـــاص المجلس الملى العـــام كســـائر الاوقاف الاخرى كما كان قبل التعديل ..» فما كان من البطريرك الا أن اشر على هذا القرار «يعتبر القرار غير قانونى ولاغيا» .. ولكن اسـتمر المجلس يطالب بعودة اختصاصه الشامل اليه ، واصدر فى ذلك قرارات عدة فى ١٢ ابريل ١٩٢١ ، وفى أول مارس ١٩٢٦ ، وفى ١١ ابريل ١٩٢٧ .

***

كان النزاع بين رجال الدين وبين العلمانيين من أنصار الاصلاح ، الذى ناهز عمره نصف القـرن فى العشرينات من القـرن العشرين ، كان يتركز فى الاساس فى ادارة الاموال واعيان الاوقاف وصرف ريعها ، هل يسـتبد بذلك الرؤساء من رجال الدين مطارنة واساقفة ورؤساء أديرة ، يديرونه بغير حـق لغيرهم فى الرقابة ، او يسيطر عليه المجلس الملى المنتخب يدير المـال بنظـم الادارة الحديثة ويستثمره ويوجهه لخدمة شئون الاصلاح القبطى ، بانشاء المدارس والجمعيات الخيرية واصلاح الاحوال المالية للاديرة والكنائس وتنظيم الدراسات الاكليركية لتخريج رجال دين على مستوى عال من الثقافة . والفكرة المسيطرة على رجال الدين ان المجلس الملى لايعدو أن يكون محكمة للاحـوال الشخصية ينظر منازعات الافراد عن الزواج والطلاق والنفقة وغيرها ، وأن ادارة المال سلطة لهم من قديم لا وجه للتخلى عنهـا . وفكرة المجلس الملى أن ادارة المال تعانى الفساد والتخلف معا ، والأوقاف بغير رقابة والايراد ينفق فيما لا تعلم مصارفه ويبدد فيما لا نفع وراءه ، ووجوه الاستثمار مغلقـة والخرائب تبقى خرائب لاتعمر ، والمدارس ووجوه الاصلاح الطائفية تفتقـد التمويل المطلوب لها .

على أن المهم فى هذه الدراسة هو البحث عما اذا كان ثمة عنصر سياسى كامن فى طيات هذا النزاع . وافتراض وجود العنصر السياسى فى هذا الأمر يثير احتمالين ، الاحتمال الأول أن هذا النزاع الذى يتخذ شكلا طائفيا محدود النطاق انما يستتر فى صميمه صراعا حول مسألة سياسية عامة ، والاحتمال الثانى انه نزاع طائفى شكلا ومضمونا ولكن القوى السياسية المختلفة تعمل على استقلاله أو الاستفادة منه فى صراعاتها العامة . والظاهر — مالم تتكشف مادة تاريخية جديدة غير المتاح منها — أن الامر لم يكن يتضمن صراعا سياسيا بين طرفيه ، الكنيسة والمجلس ، ولعل مرد ذلك الى ماسبق بيانه عن الوضع التاريخى للكنيسة القبطية وبعدها النسبى عن الوظائف السياسية المباشرة . ومايمكن أن يقال ان النزاع ماكان يحتدم ولا كان ينشأ لولا أن القرن التاسع عشر قد فرض على مناخ الحياة الاجتماعية فى مصر متطلبات جديدة فى التعليم والاستنارة ، وادخل افكارا ومبادىء جديدة عن حقوق الجماهير وعن أسـاليب تكوين التنظيمات الأرشد والادارة الأكفأ ، وأوجها جديدة لاستثمار الأموال

كما يمكن أن يقال ان بعثات التبشير وما انشأته من مدارس وما طرحته من صيغ فكرية مصقولة ، قد أثارت تحديا امام القبط كنيسة وعلمانيين ، وقد واجهت الكنيسة هذا التحدى بالعنف والزجر والتحريم والتمسك بتقاليد السلف ، وواجهه الآخرون بمحاولة الاستفادة من خبرات الخصم وبعث حركة احياء جديدة . ولكن اذا عرف أن بطرس غالى مثلا كان رائد حركة العلمانيين الاصلاحية ضد الاكليروس ، وهو ذاته على اتصال وثيق بالحكم البريطانى فى مصر الراغب ضمن مايرغب فى السيطرة على الكنيسة القبطية ، اذا عرف ذلك فللمرء ان يستنتج أن سعى بطرس غالى للسيطرة على مالية الكنيسة بالمجلس الملى ، كان يثير لدى رجال الدين حذرا من أن تؤدى هذه السيطرة الى ضعف قدرة الكنيسة على تحدى الضغوط الخارجية . وقد كان الخديوى توفيق الذى ثبت الاحتلال البريطانى عرشه يستجيب لبطرس غالى وينتصر له على رجال الدين . وقد تم نفى البطريرك فى بداية عهد الخديوى عباس ، ولم تعدل الحكومة عن قرار النفى الا بنصيحة من اللورد كرومر الذى اراد أن يسد على القنصل الروسى والحكومة التركية والخديوى المخلوع اسماعيل سبيل التدخل . وكان الاحتلال البريطانى وقتها لايزال يلقى التحديات من الدول الاوروبية الكبيرة ، ولم يكن قد اعترف دوليا بسيطرة بريطانيا على مصر ، ولم يتم هذا الاعتراف الا بوفاق ١٩٠٤ مع فرنسا وما تلاه من اعتراف روسيا وايطاليا . ويلحظ فى كتاب كرومر «مصر الحديثة» اعجابه الشديد ببطرس غالى رغم سخطه البالغ على القبط . كما يلحظ أن مواقف كيرلس الخامس المتشددة ضد المجلس الملى بعد عودته من النفى ، وأن تشدده هذا الذى استمر طوال فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، وبخاصة فى استصدار القوانين المدعمة لسيطرة رجال الدين ، يلحظ ان كل ذلك تم فى عهد عباس حلمى ، وتواكب فى البداية مع صراعات هذا الخديوى مع السلطة البريطانية ، كما تواكب دائما مع اتضاح سياسة الخديوى فى الاعتماد على المؤسسات الدينية التقليدية وتأليف قلوب رجال الدين باعتبار ذلك من أهم مصادر نفوذه السياسى .

على أن هذه المواقف اختلفت نوعا ما بعد ثورة ١٩١٩ ، عندما استوعبت الحركة الوطنية جانب التنوير الفكرى والاصلاح الدستورى . ومع ملاحظة أن حركة الاصلاح القبطى الطائفية لم تستوعب تماما فى الاتجاه الوطنى الكنسى ، بالدرجة والمستوى الذى حدث فى الحياة السياسية العامة ، الا أن تلك الحركة قد زادت سعة وانتشارا وجذبت فئات اشمل من جماهير الاقباط ، وتغلغلت فيها نوعا ما الروح «الوفدية» الجامعة بين الاستقلال والديمقراطية . وقد سبقت الاشارة الى استمرار مطالبة الاصلاحيين فى المجلس الملى بعودة اختصاصات المجلس اليه كاملة . ولكن هذه المطالبة لم تلق استجابة عملية للتحقيق فى فترة الثورة والسنين القليلة التالية ، اذ كان الاهتمام لايزال محصورا فى القضيتين السياسيتين الرئيسيتين ، الاستقلال

والدستور . ولايظهر ان الوزاره البرلمانية الاولى برياسة سعد زغلول فى ١٩٢٤ قد أولت هذا الامر اهتماما عمليا ، وماكان لها أن تفعل فى الظروف المعقدة المتشابكة التى واجهتها وفى فترة حكم لم تصل الى العام ، وبعدها جاءت وزارة زيور الملكية التى حكمت شهورا بغير البرلمان . وقد سبقت الاشارة فى الفصلين السابقين الى الائتلاف الوفدى الدستورى الذى شغل البرلمان والوزارة فى ١٩٢٦ ، والى ماكان يقوم عليه هذا الائتلاف من استهدافه تقييد سلطات الملك وحصارها ودعم النظام الدستورى الجديد . وسبقت الاشارة الى ماصنعه هذا الائتلاف تقييدا لسلطات الملك على الازهر والهيئات الدينية . وان القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى حصر سلطات الملك عن الازهر ، نص هو نفسه على أن ما للملك من سلطة فى «تعيين الرؤساء الدينيين الآخرين» او فى المسائل المتعلقة بالاديان المسموح بها انما يمارسها الملك بالاشتراك مع رئيس الوزراء . على أن جوهر مشكلة الكنيسة لم يكن مصدرها سلطات الملك عليها لانها كنيسة طائفية ، ليست بذات ارتباط مباشر ووثيق بسلطات الحكم ؛ كما أن بناءها التنظيمى الدينى يوجب بقاء البطريرك شاغلا منصبه طول حياته بغير امكان استبدال غيره به ، وبفرده هو والمطارنة بسلطة روحية تجعل نصبهم جميعا ورسامهم مما يتم وفقا لتقاليد كنسية ادخل فى الممارسة الدينية منها فى القرارات الحكومية التى يمكن ان يتعرض لها النظام الوضعى بالتنصيص القانونى ، وبعبارة ادق فهو أمر له مساس بالممارسة الدينية . لذلك كانت مسألة التنظيم الكنسى اقل احتداما من الناحية الديمقراطية العامة المتعلقة بتقييد سلطات الملك ، واكثر صعوبة وحساسية من ناحية مساسها بالدين . لذلك اقتصر اهتمام البرلمان على الزاوية الخاصة بالمجلس الملى ، اى الجانب المالى والادارى للمؤسسة الدينية .

فى أولى دورات البرلمان الائتلافى تقدم الدكتور سوريال جرجس سوريال عضو مجلس الشيوخ بمشروع لتعديل لائحة المجلس الملى . وتحصل اقتراحه فى الغاء التعديلين الذى أدخلا على لائحة ١٨٨٣ ليسترد المجلس الملى اختصاصه الكامل وتشكيله الاول . وطلب صاحب المشروع نظره على وجه السرعة بسبب ماتعانى منه الطائفية القبطية من سوء الاحوال والفوضى ، وبسبب أن البطريرك وقد جاوز عمره المائة استبد المحيطون به بكافة الشئون الدينية والمالية والادارية ، وبسبب ان اموال الاوقاف القبطية التى تبلغ قيمتها نحو ثلاثة ملايين جنيه ويبلغ ريعها نحو ثلاثمائة الف جنيه يستولى عليها بعض الرهبان ويبددونها . وقد وقف الانبا لوكاس مطران قنا وعضو مجلس الشيوخ يهاجم المشروع ويهاجم العودة للائحة ١٨٨٣ . ثم اعترض محمود ابو النصر على أسباب العجلة فى نظره وايدته الاغلبية فى ذلك ، فقرر المجلس احالة المشروع الى لجنة المقترحات لدراسته بناء على اقتراح لويس فانوس.(١٧) وتداولت لجان مجلس الشيوخ المشروع حسب النظام المتبع حتى انتهت دراسته وعرض على مجلس الشيوخ فوافق عليه فى الدورة التالية بجلسة ٣٠ مايو ١٩٢٧ ،

ولم يعترض عليه الا ثلاثة اعضاء . ثم أحيل الى مجلس النواب حيث درسته لجنة الحقانية (رئيسها مصطفى النحاس وسكرتيرها محمد صبرى أبو علم) وعرضته على المجلس فى أقل من شهر فنظر بجلستى ٢٥ ، ٢٦ يونيه ، ووفق عليه بأغلبية ١١٧ صوتا مع امتناع اثنين فقط هما احمد ماهر وحامد محمود، وكان ممن ناقش المشروع وأيده فخرى عبد النور وتوفيق اندراوس بشاره وراغب اسكندر والشيخ مصطفى القاياتى ومصطفى النحاس وأحمد ماهر واسماعيل صدقى ، كما كان مما أيد به المشروع انه يتفق مع روح العصر ومقتضياته ويرمى الى تنظيم الاوقاف القبطية ويجعل ادارتها والرقابة عليها فى أيدى مندوبين ينتخبهم الاقباط وذلك «من غير خروج عما يجب من تنفيذ شروط الواقفين واحترام مقام رجال الدين ودوام السلام بين طائفة هى اكبر الطوائف غير الاسلامية بالمملكة وهي ذات ماض مجيد تحرص على أن تصله بالحاضر ، ولها من الاثر الحميد فى جميع أدوار النهضة المصرية مايدعو الى العناية بتحقيق شكاويها ومساعدتها على ماترجو من الكمال لانظمتها وهيئاتها».

واذا كان البطريرك قد أرسل الى سعد زغلول وقتها يعترض على المشروع باسم وجوب احترام شروط الواقفين فى صرف ريع الاوقاف ، وبدعوى أن ادارة المجلس الملى للاوقاف مما يهدر شروط الواقفين ، فقد طلب سعد الى مجلس النواب ان يدخل تعديلا على المشروع يصرح بوجوب مراعاة شروط الواقفين حتى تندفع الحجة «القانونية» التى تثار ضد المشروع ، فوافق المجلس على ذلك وأرسل التعديل الى مجلس الشيوخ فوافق عليه وصدر القانون فى ٢٢ يوليه برقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ . (١٨) . كتب عباس العقاد وقتها يؤيد المشروع بقوله ان أنصار اللائحة يعرفون أن أموال الاوقاف بعيدة عن الرقابة ولا تنفق فى الوجوه الواجب انفاقها فيها ، وان خصوم اللائحة يتوسلون فى معارضتها بوسيلتين . أولاهما أن المجلس الملى يريد أن يخرج أموال الاوقاف عما حبست عليه حسب شروط الواقفين وثانيتهما انهم يصورون طلاب الاصلاح كمنازعين للبطريرك ويعملون على التستر وراء هيبته وماعرف به من زهد لابقاء سيطرتهم على الاوقاف (١٩) .

لم يمض وقت طويل على صدور هذا القانون حتى قرر المجلس الملى القائم اجراء الانتخابات وفقا للنظام الجديد ، وحدد يوم ٣٠ نوفمبر آخر موعد لقيد أسماء الناخبين ويوم ٣٠ ديسمبر موعدا لاجراء الانتخابات . (٢٠). وأثارت المنافسة الانتخابية حركة واسعة بين الاقباط ،وبذل انصار الاصلاح منهم نشاطا كبيرا لتأييد مرشحيهم وخاصة الدكتور سوريال جرجس الذى ارتبط القانون الجديد باسمه . وفى يوم الانتخاب حضر من الناخبين ١٠٠٠ ناخب ولم يتخلف عن مجموعهم أكثر من مائة (كان مجموع قد قيدوا أسماءهم فى سجل الناخبين ٩٧٢ ناخبا عن القاهرة وضواحيها و ١٢٨ ناخبا عن المجالس الملية الفرعية) وانتخب الاعضاء الاثنى عشر والنواب الاثنى عشر ، وكان منهم من الوفديين المعروفين أمثال كامل صدقى وعزيز ميرهم ومنهم الدكتور

سوريال جرجس الذى كان ينتمى وقتها للهيئة الوفدية بمجلس الشيوخ ، ومنهم من انصار الاصلاح الآخرين حبيب المصرى وسابا حبشى وكامل ابراهيم، ومنهم اربعة اعضاء انتخبوا بهذا المجلس لاول مرة هم سابا حبشى وسوريال جرجس وحبيب المصرى وعزيز ميرهم ، وستة نواب جدد هم يس مجلى ولبيب البرماوى وميخائيل عياد ولبيب سعد وكامل بولس حنا وتوفيق اسكاروس . (٢١) .

ومن الجلى ، ان الوفد اذا لم يكن هو الدافع « لحركة اللائحة » ، فقد كان نصيرا لها ، ايدها رجاله بمجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وكان للوفديين تأثير كبير بلجان المجلسين التى درست المشروع وزكته واظهرهم مصطفى النحاس وصبرى أبو علم ، وكان الوفديون اقباط ومسلمون هم من دافع عن المشروع ، كما كان العقاد كبير كتاب الوفد هو من شرع القلم بالصحف دفاعا عنه . وذلك فضلا عن تأييد جمهرة القبط للائحة كما يظهر فى صحيفة مصر . وصاحب نظر المشروع تعبئة دعائية مناسبة ، تذكر حوادث سوء تدبير أموال الأوقاف وانفاقها ، وأن وفرة المال فى أيدى رجال الدين ابعدتهم عن وظيفتهم الدينية «وقربتهم من مواطن الفساد»(٢٢)، كما صاحب ذلك محاولة لعزل كبار رجال الاكليروس المناوئين للمشروع عن صغارهم بذكر اخبار تحكم رؤساء الأديرة فى الرهبان وتقتيرهم عليهم ، وقد جمع راهبان من دير الانبا بولا توكيلات من زملائهما وهربا من الدير للجهر بالشكوى من معاملة رئيسهم لهم (٢٣) ، وتلا صدور القانون تبادل التهانى ونشر بيانات التأييد من الجمعيات القبطية وغيرها . (٢٤) . ولا شك أن هذا المسلك قد احفظ رجال الاكليروس وعلى رأسهم الانبا يوءانس مطران الاسكندرية والبحيرة والمنوفية والذى كان الساعد الأيمن المتحكم للبطريرك . واظهر رجال الاكليروس موقفهم المعارض لعودة اللائحة من أول يوم على لسان الانبا لوكاس بمجلس الشيوخ ، وارسل البطريرك الى سعد زغلول يثير مسألة « شروط الواقفين » . وقيل ان رؤساء الأديرة جمعوا اموالا لمقاومة « حركة اللائحة » (٢٥) وعملوا هم أيضا على استعداء صغار الرهبان والكهنة على المجلس الملى بدعوى أن المجلس سيحرمهم من ريع الأوقاف(٢٦). فلما صدر القانون ، ذكرت صحيفة السياسة ان كان له وقع شديد فى الدوائر الاكليركية وان هاج رؤساء الأديرة الذين يضعون أيديهم على الاوقاف ، ففكروا فى طلب « حماية سلطة أخرى » مما كان موضع استنكار من عرف هذا الأمر من الاقباط ، فتحول رؤساء الأديرة الى وجهة أخرى وهى مقاومة القانون وتعطيله على نحو ما حدث فى ١٨٩٢ ، وعلى أساس أن فى مكنتهم الامتناع عن تسليم الأموال ومستندات الملكية وحجج الاوقاف الى المجلس الملى لأنها فى حوزتهم ، ولأنه لا توجد دفاتر حسابية منظمة للدخل والخرج فيمكن اعداد دفاتر وهمية ، ولأن بعضا من اراضى الأوقاف قد اشترى بأسماء رؤساء الأديرة والأساقفة مما يمكن معه الافلات من القانون بدعوى انها ملك خاص

لهم . وفى كل الأحوال فهم يرفضون تسليم الاراضي والاموال والمستندات الا بأحكام قضائية (٢٧) . وقيل ان ابطريرك كتب الى البنوك المودعة بها اموال البطريركية منبها الى عدم صرف اى مبلغ الا اذا كان موقعا على طلب الصرف بختمه شخصيا ، وقيل ان حركة نشطت بالأديرة لبيع المواشى والمحصولات وسائر المنقولات المالية وتأجير الأراضى لمدد طويلة (٢٨) - فلما كتب القمص صريمون مطران الخرطوم يؤيد الدكتور سوريال ، أعلنت البطريركية ان القمص المذكور يهدد بالانضمام الى الكنيسة البابوية اذا لم يرفع مرتبه من عشرة جنيهات الى ثلاثين ، وان هذا يدل على عدم سلامة عقله او ضعف ايمانه ، وانه لذلك تقرر رفع امره الى البطريرك ، واثار هذا الموضوع لغطا شديد (٢٩).

والحاصل أن رجال الاكليروس رفضوا فعلا تنفيد القانون والعوده للائحة ١٨٨٣ وتسليم الاموال والمستندات الى المجلس الملى ، واستمر الوضع كذلك طوال عهد وزارة عبد الخالق ثروت الائتلافية ، وعهد وزارة النحاس الائتلافية فى ١٩٢٨ . ولما قابل يؤانس واعضاء المجلس الملى مصطفى النحاس رئيس الوزراء بمناسبة صدور المرسوم باعتماد انتخابات المجلس الملى فى مايو ١٩٢٨ ؛ قال لهم انه يعتبر المجلس الهيئة الممثلة لطائفة كبيرة من الطوائف المصرية ؛ واشار الى وجوب الاتحاد والتعاون وأن يكون المجلس والاكليروس يدا واحدة للعمل لما فيه مصلحة الطائفة (٣٠) . ولكن يحكى القمص سرجيوس ان اعضاء المجلس الملي ذهبوا الى النحاس وقتها طالبين اليه تنفيذ القانون والعودة للائحة ، بأن يصدر قراره لجهات الادارة بالمعاونة فى تسليم اوقاف الاديرة القبطية الى المجلس الملى طبعا لهذا القانون ، اى ان تتدخل الحكومة بسلطانها المادى لتنفيذه ، فرفض النحاس طلبهم وقال « ان الادارة لا تتدخل فى هذا الأمر .. ان البرلمان اصدر لكم هذا القانون وعليكم تنفيذه بواسطة المحاكم» (٣١) .. كما يحكى الاستاذ جندى عبد الملك: أن رؤساء الاديرة ومناصريهم لم يذعنوا للقانون وتمسكوا فى مواجهته بأن نصه غامض يخول المجلس الملى الرقابة على الاوقاف دون الادارة المباشرة ؛ واستتبع ذلك ان المجلس الملى رفع الامر الىالقضاء ضد ستة من رؤساء الاديرة «وبعد أن قطعت الدعاوى مرحلة كبيرة امام القضاء ، ادخل البعض فى روع أعضاء المجلس ان الانقلاب السياسى الذى حصل فى ذلك الوقت قد يساعد على الغاء اللائحة بأكملها ، ان بعد النظر يقتضى مهادنة هؤلاء الرؤساء ... وانتهى الامر بأن اجتمع المجلس الملى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٨ واتخذ قرارا اعتبره علاجا مؤقتا ، وبناء على هذا القرار اصدر المغفور له محمد محمود باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت القرار الوزارى المؤرخ أول ديسمبر ١٩٢٩» . وكان مجمل ما اورده هذا القرار ان يبقى للبطريرك وحده سلطة تعيين رؤساء الأديرة مالم يعين البطريرك رهبانا آخرين بدلا منهم ، وأن تؤلف «لجنة أوقاف الأديرة» من البطريرك او نائبه رئيسا ومن ستة اعضاء

أربعه من المجلس الملى واتنين من المطارنة يختارهم البطريرك سنويا ، ويتكون من اختصاص عده اللجنة مراقبة تلك الأوقاف ومراجعه حساباتها . ورغم أن خمسة من أعضاء المجلس الملى اعترضوا على هذا التنظيم الذى يعيد الوضع بالضبط الى سابق عهده قبل القانون الأخير ، ورغم انهم طعنوا فى صحة هذا القرار لأنه فى صميمه يلغى القانون ، ورغم تقديم المعترضون استقالاتهم ، فقد صدر القرار فعلا . ويحكى الاستاذ جندى أنه حتى هذه اللجنة لم تستطع أن تمارس عملا ولا رقابة «بسبب ما كان يخلقه اعضاؤها من غير المجلس الملى من صعوبات ..» ، وان استمر الامر على هذا الوضع «الى أن وقعت حوادث مخزية بالدير المحرق فى ١٩٣٧ ..» فكشفت التحقيقات عن الفوضى التى تفشت فى هذا الدير ، ولم يستطع المجلس الملى السكوت على ذلك ، وحاول التفاهم مع البطريرك فلما لم يجد ذلك أصدر قرارا فى ١٧ مارس ثم قرارا آخر فى ١٥ يونيه ١٩٣٧ يعدل فيه عن قراره السابق الصادر فى نوفمبر ١٩٢٨ واعتبار هذا القرار باطلا (٣٢) .

ستترد اشارة أخرى الى هذا النزاع عند الحديث عن انتخابات البطريركية فى ١٩٢٨ ، ولكن المهم من هذا الاستعراض السابق ، أن الوفد على عهد حكومة الائتلاف ايد المجلس الملى وسلطاته على حساب السلطات المالية والادارية للاكليروس ، وكان من رجاله من ساهموا فى هذه الحركة داخل المجلس وخارجه ، ووضع هذا الموقف الوفد فى وضع التأييد لخصوم كبار رجال الدين . ولكن من ناحية اخرى حرص الوفد كحزب وحكومة أن يقف عند حدود التأييد دون التصدى المباشر ، وحرص بذلك على أن يبقى النزاع القائم فى نطاقه الطائفى ، المجلس والكنيسة وحدهم هم اطرافه الأصليون ، وليس للوفد من دور فى ذلك الا التأييد من الخارج لما يراه اكثر استنارة ورشدا دون أن يتورط فى الخصومة المباشرة .. ومن هنا كان رفض النحاس أن تتدخل الحكومة بقوة السلطة لتنفيذ القانون ، رغم أن السلطة هنا كانت ستمارس استنادا لقانون شرعى وفى اطار العمل السلمى المشروع . وتنفيذ القانون بسلطان الدولة اما أن يتخذ شكلا سياسيا اذا قامت به الدولة مباشرة ، واما أن يتخذ شكلا اداريا اذا تم كتنفيذ لحكم تصدره المحاكم ، وهذا ما أوصى به النحاس حتى يصون للمسألة الطائفية نطاقها الطائفى دون أن تصطبغ باللون السياسى . ومن جهة أخرى يلحظ اشارة جندى عن الملك الى انهيار الائتلاف الوفدى الدستورى الذى أبعد الوفد عن الوزارة ووقف الحياة البرلمانية على عهد وزارة محمد محمود وزاد من نفوذ الملك من جراء ذلك ، هذا المناخ السياسى العام قد عدل موازين القوى بين طرفى الصراع الطائفى . فكان فى ازدياد سلطة الملك وخلفائه ضد الوفد ، ازدياد لقوة رجال الاكليروس المناوئين للاصلاح ، وبهذا طرأ احتمال لم يكن قائما على عهد الائتلاف وهو الانتكاس بالخطوة التى تمت فى ١٩٢٧ والغاء القانون أصلا . وبدأ رجال الاصلاح يخففون من شدتهم ويتمترسون

فى مواقع الدفاع ، فقبلوا تكون لجنة أوقاف الأديرة التى سحبت من مجلسهم سلطانه المستردة . ولم يكن مصادفة ايضا فى اطار ذلك كله ، الا يعدل المجلس الملى عن «اعتداله» ويعود الى التشدد ملغيا تنازله السابق ومقررا بطلان هذا القرار انوزارى ، الا فى ١٩٣٧ على عهد حكومة الوفد أيضا ، اى فى نطاق علاقات سياسية تفرض مناخا مواتيا له فى نشاطه الاصلاحى . ولكن الوفد فى هذه الفترة الاخيرة ايضـا مالبث ان احاطت به المؤامرات السياسية حتى أقيلت وزارته فى ديسمبر ١٩٣٧ ، ولم تصدر الحكومة قرارا جديدا بالغاء قرار ١٩٢٨ الا فى عهد حكومة الوفد التالية فى ١٩٤٢ . وذلك مما سترد الاشارة اليه .

★ ★ ★

لم يمض إسبوعان على صدور قانون المجلس الملى ، حتى توفى البطريرك الكبير الانبا كيرلس الخامس فى ١٧ اغسطس ١٩٢٧ . واذا كان يمكن ادراك العلاقة بين اصدار قانون الازهر الذى اخضع الازهر للبرلمان ووزارته ، وبين قانون المجلس الملى الذى اخضع مالية الكنيسة الهيئة المنتخبة ، فانه يصعب القول الا بأنها انصدف ، هى التى جعلت وفاة كل من الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى والانبا كيرلس الخامس ، تحدث بعد صدور القانونين بنحو الشهر الواحد . وكان كلاهما لايشكو مرضا خطيرا غير الشيخوخة ، وكلاهما من أنصار القديم والمحافظة . على انه لم تكن صدفة أن أعقب وفاة كيرلس الخامس ما أعقب وفاة الشيخ الجيزاوى من صراع بين المحافظين والاصلاحيين حول من يشغل المنصب الدينى الخطير . واذا كانت الصحافة قد شيعت البطريرك الراحل بما جرت عليه العادة من ذكر السجايا الحميدة ، فقد وصفته المورننج بوست فى مناسبة تالية بأنه كان « رجلا قليل البصيرة والعلم ميالا للمشاكسة ، صبر الناس على حياته الطويلة العديمة الجدوى يأمل أن تتاح فرصة الاصلاح بعد وفاته ..»(٣٣). ويذكر الاستاذ احمد شفيق أن الاقباط وجدوا فى وفاة البطريرك فرصة سانحة لتحقيق ما يطمحون فيه من اصلاح ، كما تحركت اطماع بعض المطارنة فى المنصب وقامت حرب عوان بين الاتجاهين (٣٤) .

كان المفروض أن يعين قائمقام أو نائب بطريركى أولا ، ليشغل مؤقتا منصب البطريرك توطئة لاجراء الانتخابات التى يختار فيها البطريرك . وشب الصراع من أول أيام وفاة كيرلس حول اختيار القائمقام ، واستمر محتدما حتى المرحلة الثانية التى انتهت بنصب البطريرك الدائم الجديد ، فكانت المعركة معركتين متصلتين . ومن جهة أخرى ، كان العهد قد تقادم وتطاول على آخر مرة جرت فيها انتخابات البطريرك ، اذ أطال الله عمر كيرلس فبقى فى كرسى الرياسة ثلاثا وخمسين سنة ، حتى أمسى وجوده كالأعراف الراسخة وظواهر الطبيعة . ويمكن تصور أنه لأكثر من جيلين

سبقا وفاته لم تمارس تجربة اختيار البطريرك ، ولم يشهد احد من القبط الاحياء عند وفاة رئيسهم تجربة كهذه ، الا أن تكون مطوية فى ذكريات الطفولة لمن صاروا اليوم على حواف الاعمار . ولعل هذا الامر ولد حالة نفسية كانت من الظروف المشددة لما اتسم به النزاع من عنف وحدة ، اذ وقر فى قلوب الغالبية انهم بصدد انتخاب «مرحلة تاريخية» وليس انتخاب فرد ، وانه اختيار الله وحده هو العالم بمداه الزمنى البعيد ، وانه اختيار وحيد الغالب الا يتكرر فى حياة الأحياء .

على أن أهم المشاكل العامة التى احدقت بهذا الامر ، أن الكنيسة بناء تنظيمى شخصى يعتمد على السلطة الأبوية ، وتندمج فيه الوظيفه بالشخص وتلازمه مدى حياته ، وهو نظام لايكاد يعرف توزيعا موضوعيا للاختصاصات والسلطات ، وتصدر فيه القرارات بالمشيئة الفردية للرئيس، ولاتستمد من نظام وضعى ولا من اختصاص محدد ، ولكن من محض «خلافته الرسولية» لمسار مرقس منشيء الكنيسة القبطية فى القرن الميلادى الاول . لذلك فعلى الرغم من اشتداد الصراع فى عهد كيرلس الخامس مع المجلس الملى حول تنظيم الناحيتين المالية والادارية من شئون الكنيسة وأموالها ، لايكاد يظهر أن اثر على نحو جاد فى هذه الخمسين سنة أمر تنظيم اختيار البطريرك واجراءات انتخابه ونصبه . وكانت هذه الخمسون سنة عينها هى التى أرسيت فيها القواعد التنظيمية للكثير من مؤسسات الدولة والمجتمع ، وأعيدت فيها صياغة الكثير من وجوه النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ، نشأ فيها نظام الوزارة ونظام المجالس النيابية ونظم المصالح والادارات وتنظيم الادارة المحلية ، ونشأ نظام القضاء الحديث ومؤسسات التعليم الحديثة والجامعة ، ونظم شركات المساهمة وغير المساهمة ، وأعيد فيها تنظيم الازهر تدريجيا ، وتبلور فيها نظام الملكية الخاصة . ولكن هذه الاعوام الخمسين اختفت كلها فى طيات برده بطريرك واحد ومرت سراعا كأنها العام أو بعض العام فى تطور الكنيسة . وجاءت وفاة كيرلس لا ليخلو بها كرسى البطريركية فقط ، ولكن لتكشف عن هذا الخواء التشريعى والتنظيمى وخاصة مايضبط منه عملية الانتخاب وينظمها. ويمكن أن يتصور أن البطريرك العجوز الراحل كان صيغ بناؤه الفكرى والنفسى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر أيام ولاية محمد على ، وقد شب فى تلك الايام من قلب المؤسسة الدينية التقليدية كنيسة وأديرة ، فهو ينتمى الى ماكان يعتبر على أيام محمد على قديما ومحافظا ، لا الى مانشأ وقتها من مؤسسات حديثة . وكان فى ممارساته الكنسية واختياره لرجال الدين وللمساعدين له ، انما يستوحى قدمه وسلفيته ويؤيد القديم المحافظ ويتأيد به . فكان امام الاقباط عند وفاته أن يختاروا بطريركا جديدا ، وأن يقننوا النظم الموضوعية لاجراء هذه العملية ، وأن يخوضوا فى الأمرين معا نزاعا بين مستويين جد متباينين ، مستوى القبط العلمانيين أبناء الحديث

من تيارات العقد الثالث من القرن العشرين ومؤسساته ، ومستوى رجال الاكليروس أبناء القديم من تيارات النصف الاول من القرن التاسع عشر ومؤسساته .

ظهر مرشحان لمنصب النيابة البطريركية ، الانبا يوءانس مطران الاسكندرية والبحيرة والمنوفية ووكيل الكرازة المرقسية يرشحه رجال الدين، والانبا مكاريوس مطران اسيوط يرشحه انصار النهضة الاصلاحية (٣٥) . اما يؤانس فقد نشأ نشأة شعبية ، وولد ببلدة تسمى ديرتاسا من اعمال البدارى بمديرية اسيوط ، وقيل أنه فى صباه كان يرعى النوق والجمال فى دار من يدعى شنوده عباس ، ثم التحق بدير البراموس بوادى النطرون فى السنة عينها التى نصب فيها كيرلس الخامس بطريركا ، ثم صار قمصا فى ١٨٧٨ ثم رئيسا للدير على غير ارادة رهبان الدير فيما يقال ، ثم رسم مطرانا للبحيرة فى ١٨٨٧ ثم اضيفت اليه مطرانية المنوفية ثم عين وكيلا للكرازة . وكان قريبا لكيرلس يقاسمه شئونه ويشاركه فيما يصنع ، واشتهر بمعارضته المطالب الاصلاحية وبخصومته الشديدة المجلس الملى ، وكان ثانى اثنين نفيا فى هذا النزاع فى ١٨٩٢ (٣٦) . وفى المرحلة الاخيرة من عهد كيرلس آلت اليه جل مقاليد الكنيسة ، وكان غالب المطارنة ورؤساء الأديرة من المؤيدين له المرتبطين به ، مثل اوكاس مطران قنا واثناسيوس مطران بنى سويف والبهنسا وتوماس مطران المنيا والاشمونين ومرقس اسقف دير انبا أنطونيوس ، وصفته «الأهرام» بقولها انه اكبر المطارنة سنا ومقاما (٣٧). وفى السنة الاخيرة من عهد كيرلس اثير ان ثمة من يرشحون يؤانس نائبا بطريركيا ، فأثار ذلك موجة من السخط لدى من يحملون يؤانس مسئولية ما يرونه من فساد عم وتبديد لأموال الكنيسة ، واستجوب الدكتور سوريال جرجس رئيس الوزارة ووزير الداخلية عدلى يكن عن صحة هذا الامر ، ولم تهدأ الخواطر الا بعد ان نفى الوزير ان الحكومة تفكر فى شيء كهذا او ان هيئة دينية طلبت تعيينه (٣٨) .

أما الانبا مكاريوس فلم ينشأ فى بيئة شعبية كيؤانس ، انما ولد فى ١٨٧٢ لعائلة شهيرة بين القبط فى المحلة الكبرى . وهو على عكس يؤانس ايضا لم تقتصر دراسته على تعليم الأديرة ، بل حصل التعليمين الابتدائى والثانوى بمدرستى الفرير بالمحلة وطنطا ، ثم التحق بدير انبا بشوى بوادى النطروق فى السادسة عشرة من عمره ، وعين قمصا فى ١٨٩٥ وقربه الأنبا كيرلس الخامس فاتخذه كاتبا لاسراره ، ثم رسم مطرانا لاسيوط فى ١٨٩٧ . ويعرف عنه فى حياته الدينية انه من انصار الاصلاح ، اعد تقريرا مطولا فى ١٩٠٥ عن وجوه اصلاح نظام الشمامسة والقساوسة والأديرة ورهبانها واصلاح مدارس اللاهوت ونظم ادارة الأوقاف ، وذلك فى الفترة التى تمت فيها دعوة الشيخ محمد عبده عن اصلاح الأزهر . وفى ١٩٢٠ قدم للبطريرك

رسالة بالمطالب الاصلاحية الملية شاركه فى اعدادها الانبا توفيلس أسقف منفلوط . ومع نشاط «حركة اللائحة» فى ١٩٢٦ ، طالع مكاريوس القبط بموقف الانحياز لهذه الحركة ، ونشر خطابا مفتوحا وجهه الى المطارنة ينتقد فيه من يعارضون استعادة المجلس الملى اختصاصاته . وفى هذا الوقت نشطت هيئة باسم «مجتمع الاصلاح القبطى» بالقاهرة والاسكندرية وانتشرت فروعها فى عواصم الاقاليم ، ودعت الى الرجوع الى لائحة ١٨٨٣ والى اقامه نائب بطريركى يسند البطريرك المسن ، والى ان يكون مكاريوس هو هذا النائب فى مواجهة يوءانس مرشح الاكليروس (٣٩) . وبهذا ظهر مكاريوس مرشحا لحزب الاصلاح من قبل وفاة كيرلس بعام تقريبا . على أنه يلحظ أن مكاريوس كان مطران اسيوط عندما انعقد فيها المؤتمر القبطى فى ١٩١١ ، فكان هو الداعى رسميا اليه ورئيس اجتماعاته . وكان هذا المؤتمر ورصيفه المؤتمر الاسلامى ، من ذكريات الشقاق الطائفى السيئة ، رغب المسلمون والاقباط معا فى تناسيها سيما بعد ثورة ١٩١٩ ، وحاول خصوم المطران استثمار هذا الأمر ضده . ولكن فل من هذا السلاح ان لم يعرف لمكاريوس فى المؤتمر وبعده موقف مضاد للوحدة الوطنية ، وأن رئاسته له كانت اقرب الى الرياسة الشرفية فلم يدل فيه بدلو بذكر ، وأن الأوضاع بعد المؤتمر وخاصة بعد ١٩١٩ اختلفت الى حد ان بعضا من اعضاء المؤتمر النشطين صاروا مع الثورة من اظهر المنادين بالوحدة الوطنية ومن ابرز اعضاء الوفد المنادى بالجامعة المصرية . ووجد من القبط من دافع عن مكاريوس بانه خاطر بمركزه الدينى وبرضاء البطريرك ارضاء لجماهيره الذين طلبوا عقد المؤتمر فكان ديمقراطى المسلك فيما صنع (٤٠) .

وقد فجرت وفاة كيرلس الخامس بين الاقباط طاقة من السخط الذى تراكم عشرات السنين ، حتى ليبدو للنظرة الخارجية أن انقساما خطيرا كان يتهدد كنيستهم (٤١) . شب الخلاف فى ايام معدودة حتى صعب التنبؤ بما كان سيكون او استمر ، ولو لم تأت وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس لتكسر من حدته ولترده الى حجمه المناسب فى نطاق الخلافات والمشاكل الاخرى ، ولتنقل اهتمام المصريين جميعا الى هذا الشعور بالحزن المرير لوفاة زعيم ثورتهم ، والى التربص لما عساه تأتى به الايام ، فكانت وفاة سعد كما كانت حياته من عوامل التجميع . والحاصل انه فى اول أيام وفاة كيرلس عقد المطارنة والاساقفة اجتماعا اختاروا فيه يؤانس للنيابة البطريركية ، ولم يشذ عن قرارهم الا مطرانا اسيوط ومنفلوط ، وذيلوا قرارهم بقوائم للتزكية طاف بها قوم على الجالسين فى سرادق العزاء على كيرلس (٤٢) . صدرت المنشورات باسم « مجمع المطارنة واساقفة الأقباط الارثوذكس » ترشح وتزكى «حضرة صاحب النيافة اخينا الحبيب الأنبا يؤانس» ريثما ينتخب البطريرك الجديد ، وذهب وفد من هؤلاء الى وزير الداخلية يقدمون اليه قرار المجمع المقدس الصادر رسميا فى ١٠ اغسطس بتأييد تعيين يؤانس

نائبا (٤٣) . ولكن جرت تقاليد الكنيسة من قبل على أن اختيار النائب أو البطريرك أمر لايقتصر على الاكليروس ، انما يشاركهم فيه «الاراخنة» أى الرؤساء والاعيان من الاقباط . وحتى لو ملك الاكليروس هذا الامر ، فانه لايكفى لمصدر القرار أن يكون صاحب الاختصاص به شرعا ، انما يلزم أن ينزل قراره فى مناخ عام من القبول ، وان يكون على درجة ما من الاقناع حتى لايستفز من روح المقاومة مايخرج الآخرين على شرعيته . لذلك كان لابد ليؤانس ان يظهر المهادنة للاصلاحيين ليجذب بعضهم او ليبعثر جمعهم ، فان لم يستطع لسابق خبرتهم به فعليه ان يفعل ولو ليتشح ببعض دعاويهم عن الاصلاح فتهتز الخطوط الفاصلة ، فان لم ينفع ذلك فعليه أيضا أن يفعل ولو ليقدم لمناصريه الفاظا من لغة خصومهم تعينهم فى المواجهة ، او توشى مظهرهم . لذلك أعلن يؤانس فى اليوم الثالث لوفاة كيرلس ، انه يقدر المسئولية التى تلقى على عاتق من يختاره الشعب ويقدر المطالب الاصلاحية المثارة ، وانه يوافق على تنفيذ قانون المجلس الملى الجديد ، والقى بتصريحه هذا فى جمع من اعيان القبط الموالين له منهم فوزى المطيعى وكامل عوض سعد الله وميخائيل توما وغيرهم ، وكان هؤلاء من انشط الداعين له بين المدنيين (٤٤) . ثم بدأ الهجوم على مكاريوس مع تهديده بالحرم ، اى الطرد من الكنيسة (٤٥) . ولكن يبدو أن الرجل كان اضبط واحفظ لتقاليد كنيسته وادرى بالمزالق من ان يجيء فى سلوكه بما يمكن من انفاذ هذا التهديد ، ولم يمكن حرمه على كثرة ما استعمل الحرم مع آخرين من قبل ومن بعد . فاشيع عن مكاريوس ما ظن انه ينتقص من مكانته من حيث ادارته غير الصالحة للمدارس التابعة لابروشيته ، ومن حيث أن المذهب الاسقفى للكنيسة الانجليزية انتشر بين الاقباط فى عهد مطرانيته مما يثبت سلبيته فى مواجهة التيارات الخصيمة فضلا عن رياسته للمؤتمر القبطى (٤٦) .

ويظهر واضحا ان ذلك لم ينقص من مكانة المطران بين مؤيديه والآملين فيه ، وقد بلغ تأييد الرأى العام المستنير له مبلغا بعيدا ، يزكيه موقف هذا الرأى العام المخاصم للمالكين زمام الكنيسة ، ويزكيه ما اشتهر عن يؤانس من كراهة لديمقراطية الكنيسة ومن مناهضة للاصلاح ، فى وقت كان لفظا الديمقراطية والاصلاح فيه من أعذب النغم ، وكانا كلمتى السر لدخول المدينة الفاضلة . وقد انهالت البيانات والبرقيات من كل فج تؤيد مكاريوس ، واطردت الاجتماعات العامة تزكيه . كان من اظهر الهيئات المؤيدة « مجتمع الاصلاح القبطى» بفروعه فى الاقاليم ، وجمعية التوفيق القبطية التى احتضنت فكرة الاصلاح من نهايات القرن الماضى ، وجمعية الحياة القبطية بالاسكندرية وجمعية الاخلاص وغيرهما ، وذلك فضلا عن الاصلاحيين بالمجلس الملى العام مثل كامل شحاته سكرتيره العام وبالمجالس الملية الفرعية بالاقاليم . وكان للدكتور سوريال جرجس نشاط ظاهر فى تأييد مكاريوس ، طالب فور وفاة كيرلس بعقد اجتماع لأعيان القبط وترشيح المطران «لكفاءته

وطهارته ومبادئه الاصلاحية المتمشية مع روح الشعب ...» ثم قدم مذكرة الى وزير الداخلية برأيه مؤيدا من مجتمع الاصلاح القبطى وغيره من الجمعيات . وتصاعد الحماس الى حد أن الكنائس نفسها أثناء الصلاة كانت مجالا لهتاف الهاتفين بحياة مكاريوس وسقوط يؤانس ، وينسحب المصلون بعد أن أحسوا نوع دعاية من رجل الدين ليؤانس . عقد اجتماع لجمعية التوفيق بالفجالة حضره نحو خمسمائة شخص تؤيد غالبيتهم مكاريوس وتسكت عمن يعارضها ولو كان من وجوه القوم كلويس فانوس ، ولو استلزم الاسكات رفع العصى فى الهواء . وسافر فريق من الاصلاحيين الى سعد زغلول فى «مسجد وصيف» يطلبون تأييده ، ثم جاءت وفاة سعد ، لتنقل اهتمام الجميع فى لحظة واحدة الى موضوع آخر ، وانكسرت الحدة وقتا ، ثم عادت للظهور ولكن بنبرة أهدأ نسبيا (٤٧) .

كان حاصل الصراع فى مرحلته الأولى ، أن الغالبية من ذوى الأثر فى الرأى العام تؤيد مكاريوس ، جمعيات وهيئات وأفراد ذوى مكانة ، وجماهير تجتمع وتوقع البيانات بقوائم طويلة من الاسماء من المدن والبنادر والمراكز . وان صحيفة «مصر» مثلا التى كانت تحرص على ان تفسح فى صفحاتها للطرفين المتنازعين باعتبارها الصحيفة القبطية اليومية ، فقد كانت ظاهرة الميل لمكاريوس تنحاز اليه فى جل مقالاتها الافتتاحية وفى مقالات تادرس شنودة المنقبادى صاحبها ، ولا يلحظ تحفظ لها فى تأييد المطران ، الا حذرها النسبى من تصاعد الخلاف الى مايهدد الجماعة القبطية بالانقسام ، وهو حذر اهتم له بعض الكتاب فاقترح تفاديا لهذا الخلاف المستقطب أن يرشح للنيابة البطريركية أحد العلمانيين مثل يوسف سليمان أو مرقس سميكة أو جرجس انطون (٤٨) .

اما الاتجاه المؤيد ليؤانس فقد تركز فى رجال الاكليروس ، مع بعض الجماعات المحدودة — وخاصة فى الأقاليم — ممن للمطارنة نفوذ بينهم . ومايجب ملاحظته هنا أن التأييد الفعال هو التأييد الحاصل فى أوساط الصفوة القبطية فى مجالات النفوذ الاجتماعى ، لان المشاركة الجماهيرية فى اختيار البطريرك لاتأتى من جماهير القبط كلهم فليس ثمة انتخاب عام له ، انما مما يسمى بجماعة الناخبين ممن تحددهم لائحة الانتخاب وممن يسمون «بالاراخنة» وهم اساسا المهنيين او من هم على درجة ما من الثراء المادى ، وفى هذا النطاق لايكاد يظهر مؤيدون كثرا ليؤانس ، ولايكاد يظهر أن فئة من هؤلاء انحازت ليؤانس فى غالبها الا فئة الاكليروس . اما العناصر الفعالة من خارج الاكليروس ، فيمكن ان يذكر منهم على قلتهم ، راغب اسكندر وهو من رجال الوفد المرموقين ، اذ أعلن تأييده ليؤانس بعد ما صرح بأنه يوافق على مطالب الاصلاح وارسل اليه برقية تأييداً له ، وقلينى فهمى ولويس فانوس ، كما أيده فوزى المطيعى وغيره ممن سبقت الاشارة اليهم ، وكان من اهم مؤيدى يؤانس توفيق

دوس الذى قام بدور هام فى هذا الشأن (٤٩) . لقد جاءت وفاة كيرلس الخامس فى وقت اعادة اختصاصات المجلس الملى اليه وارتفاع موجة الاصلاحيين ضد يؤانس وانصاره ، لذلك ظهر فى البداية ان يؤانس صاحب الكفة المرجوحة. ولكن من يعرف أن المسيطر على الابنية التنظيمية فى اية مؤسسة هو الكاسب فيها ، مادام يتمتع بتأييد رجالها ومادامت تلك المؤسسة قائمة ونشيطة لايتهددها انهيار ، من يعرف هذه الحقيقة يدرك ان يؤانس رغم خفة موازينه العامة كان على العكس هو صاحب القدح المعلى . ان يؤانس رغم أن قسما كبيرا من ناخبيه سيكون من خارج الكنيسة ، فهو يقف عمليا على راس هذه الكنيسة بما لها من سلطان روحى على الآخرين وبما لاتزال تقبض عليه من شئون المال والادارة . وقرارات الكنيسة مهما صادفت من معارضة خارجية فهى صاحبة القرار الممسكة بزمام الشرعية الكنسية . ومهما كانت المعارضه ضدها منظمة ، فان هذه المعارضة التى تأتى من خارجها لاتمثل سلطة اصدار القرار ذى الشرعية ، وبهذا لن تمثل المعارضة الا جماعات للضغط مهما بلغت قوتها فلاتصل بها الى النفوذ الحاسم . لقد وقف الاكليروس مع يؤانس لا ارتباطا به واقتناعا بمسلكه فقط ، ولكن رفضا للاتجاه الآخر الذى يرمى الى تصفية الجانب «الدنيوى» من نفوذ الكنيسة وسلطانها ، لذلك لم يتردد رجال الدين فى ان يتماسكوا حول كبيرهم . ولم يجد مكاريوس تأييدا له داخل الكنيسة الا من افراد معدودين يمكن اهمال فاعليتهم ، فكان مكاريوس هنا كالشيخ محمد عبده يأتيه التأييد من خارج مؤسسته لا من داخلها ، وكانت مشكلة مكاريوس الخطيرة لاتتأتى فحسب من كونه معزولا بين رجال الدين ، ولكن من أن المؤسسة التى رشح لرياستها قد استقطبت ضده بحيث صار لايصلح لها ولاتصلح له ، ولم يكن ثمة خيار الا أن يقتحم انصاره به المؤسسة الدينية لا ليعين رئيسا لها فحسب ولكن ليعيد صياغتها كلها صياغة اخرى وليغير من طاقمها بما يتفق مع موقفه ، وهذا امر من الصعوبة بمكان بمراعاة التقاليد الكنسية الراسخة .

* * *

نشط رجال الكنيسة فى تغيير الاوضاع لصالحهم ولو من حيث انظاهر . وكان المجلس الملى العام القديم والمجالس الفرعية القديمة لاتزال قائمة لم تجر الانتخابات بعد لتغييرها ، والتشكيل القديم القائم لتلك المجالس يضمن الرياسة وثلث العضوية لرجال الدين فضلا عمن يناصرونهم من الاعضاء الآخرين المنتخبين ، فلم يحل شهر اغسطس حتى تدافع المطارنة بحكم رياستهم للمجالس الفرعية ، كل يدعو مجلسه للاجتماع ، وانعقدت الاجتماعات بحضور رجال الدين والمؤيدين لهم من الاعضاء وفى غيبة الكثير من المعارضين لهم ، وأمكن بهذه الطريقة استصدار قرارات تؤيد ترشيح يؤانس للنيابه .. صدر أول القرارات من مجلس فرعى دمنهور منطقة ابروشية يؤانس (١١ اغسطس) ،

تم مجلس طنطا (١٨ أغسطس) ثم مجلس مغاغه (٢٦ أغسطس) ثم شبين الكوم (٢٧ اغسطس) فالمنيا (٢٩ اغسطس) فمجلس الجيزة وأخميم (٣٠ أغسطس) فالأسكندرية (أول سبتمبر) فاسنا (٢ سبتمبر) فالفيوم والبلينا (٥ سبتمبر) . وقد بدات الحركة من المجالس الفرعية حيث لا يتركز الانتباه العام ، ولم تعلن القرارات كل فور صدوره ، انما جمعت اولا ثم أعلنت معا (٥٠) . فلما فطن الاصلاحيون للامر هاجموا تلك القرارات ووصموها بالصورية والبطلان ، لأن المجالس على وشك الحل طبقا للقانون الجديد ، ولأن القرارات صدرت فى غيبة الكثير من اعضاء المجالس وكان المطارنة والأساقفة هم من أوعز بها (٥١) . واصدرت جمعية التوفيق فى ٢٧ سبتمبر بيانا طالبت فيه بوجوب ان تشكل المجالس الملية حسب القانون الجديد أولا والا يترك ترشيح النائب البطريركى للمجالس الحالية (٥٢) . ولكن هذه المعارضة لم توقف رجال الدين ، انما بدءوا تنفيذ الخطوة الثانية باستخراج التأييد ذاته من المجلس الملى العام . وكان المجلس قد انعقد فى ٤ اكتوبر وانعقدت جمعيته العمومية فى اليوم التالى للبحث فى الانتخابات الجديدة وتنفيذ قانون الاوقاف القبطية (اللائحة) والنظر فى مسألة تعيين النائب البطريركى ، ثم وجهت الدعوة لعقده فى ١٧ أكتوبر للنظر فى هذا الأمر الأخير وحده وليصدر الأمر الملكى بتعيين النائب، فقوبلت الدعوة باحتجاجات عالية من انصار الاصلاح ، كتب عزيز ميرهم يضع فى اعناق اعضاء المجلس الملى مسئولية ما يسفر عنه قرارهم من انقسام الأقباط ومن مخاطرة بمستقبل الطائفة ، واستحلفهم الا يستأثروا بأمر خطير كهذا ، فليس أعضاء المجلس الاثنا عشر وليس فيهم من العلمانيين الاثمانية ، ولا يصح لعدد كهذا أن يتخذ قرارا يتهدد الطائفة كلها سيما وأن ولاية المجلس مؤقتة بالانتخابات الجديدة (٥٣) . ولما حل يوم الاجتماع ووجه الأعضاء بتجمع جماهيرى كبير يحاصر المكان ويوزع المنشورات المعارضة ليؤانس ، فاضطر الأعضاء الى تأجيل اجتماعهم الى ١٤ نوفمبر لدراسة الأمر ، واوكلوا الأمر الى كامل صدقى وكامل ابراهيم (٥٤) (المستشار الذى شارك فى اصدار الحكم المعروف بتبرئة احمد ماهر والنقراشى) لدراسته . وكان العضوان من غير انصار يؤانس .

ادرك انصار الاصلاح ان معركة النيابة تكاد تفلت من أيديهم رغم كل ما بذلوه من نشاط وكل ما كسبوه من تأييد جماهيرى . فعدلوا عن فكرة المنافسة حول تعيين النائب ، وطرحوا الموضوع الأساسى فورا وهو انتخاب البطريرك . نادى بذلك تادرس شنوده المنقبادى ، ووجهت اللجنة العامة لترشيح البطريرك خطابا مفتوحا الى الجمعيات القبطية تطلب اليها رفع شعار انتخاب البطريرك راسا لأن الطائفة القبطية لا تحتمل الانقسام والاضطراب ولأن خصوم الكنيسة ينتظرون تفرق شعبها(٥٥). وكتب جرجس فيلوثاوس

عوض يدعم هذا الطلب بما توحيه التقاليد الكنسية التي لا يصح وفقا لها تعيين نائب بطريكى الا اذا كان البطريرك حيا شاغلا كرسيه وكان عاجزا عن ممارسة وظيفته، أما اذا كان الكرسى خاليا فيتعين اجراء الانتخابات راسا. وذهب تادرس المنقبادى وآخرون الى عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء يطلبون اليه اجراء الانتخابات مباشرة حتى تزول أسباب الانقسام ، وحتى يمكن اجابة الكنيسة الحبشية بالاسراع فى نصيب البطريرك ليتمكن من رسامة قسوس لها ، وذكروا لرئيس الوزراء أن النزاع بين الاقباط لن ينتهى الا باجراء الانتخابات النهائيه . وانحشد جمع من الكتاب يؤيدون هذا الموقف (٥٦) . وطرح اسم يوحنا سلامة وكيل مطرانية الخرطوم مرشحا من تيار الاصلاح لمنصب البطريركية ،وبدأ الاصلاحيون يحشدون قوتهم لمساندته .

وفى هذا الوقت عرض الياس عوض على يؤانس فكرة انشاء لجنة لفض النزاع فوافق ، فدعا الى منزله كلا من يوسف سليمان وفوزى المطيعى ونخلة المطيعى وتوفيق دوس (من الوزراء السابقين) وبشرى حنا وفهمى ويصا وفخرى عبد النور وراغب اسكندر وكامل يوسف حنا وجبران جرجس وكامل سعد الله ويسى اندراوس وصليب سامى وسيد اروس بشارة وميخائيل توما ووعبة مينا وفيليب مجدى وتادرس المنقبادى واعضاء المجلس الملى العام ، وقرر المجتمعون فى ٤ نوفمبر تشكيل لجنة من بينهم تحاول اقناع رجال الدين بضرورة انتخاب البطريرك مباشرة والتفاهم مع رؤساء الأديرة حول تنفيذ قانون المجلس الملى ولائحته ، وكانت اللجنة مؤلفة من يوسف سليمان وتوفيق دوس وفوزى المطيعى ، وعضواها الأخيران هذان من غلاة المشايعين ليؤانس . وقد توصلت اللجنة الى موافقة المطارنة على انتخاب البطريرك مباشرة دون تعيين لنائب بطريركى ، بشرط أن يكون يؤانس هو رئيس كل من لجنتى انتخاب البطريرك والمجلس الملى ، وأن تكون له ادارة الشئون الروحية للكنيسة حتى يتم ذلك كله (٥٧) . وكان هذا الذى توصلت اليه اللجنة يجعل يؤانس يمارس كل وظائف النائب البطريركى بغير أن يحمل اسمه ، وكان نشاطها بهذه المثابة تمهيدا صالحا لاختيار يؤانس . وفى هذا المناخ انعقد المجلس الملى العام فى ١٤ نوفمبر ، وقرر تشكيل لجنة منه لتضع مع يؤانس نظام انتخابات البطريرك الجديد فى مدى شهرين ، وأن تشكل لجنة اخرى من ثلاثة مطارنة وثلاثة من المجلس الملى وثمانية من غير هؤلاء للبحث عن الأشخاص اللائقين للترشيح لمنصب البطريركية ، ثم كان أهم قرارات المجلس فى اطار النزاع القائم هو أن يعهد الى يؤانس القيام بالشئون البطريركية لمدة ثلاثة اشهر (٥٨) . وبهذا مهدت اللجنة الثلاثية السابق الاشارة اليها لقرار المجلس الملى الذى توج قرارات المجالس الفرعية وقدم التبرير الرسمى لتعيين يؤانس نائبا بطريركيا . واثار ذلك — ككل خطوة اتخذت — موجة من الاستياء والاحتجاج وهياج الخواطر مع الطعن ببطلان هذا القرار واتهام المجلس بمجاوزة سلطاته . وقابل وفد من انصار

الاصلاح ثروت باشا مطالبين الا تلتفت الحكومة لقرار المجلس الملى ، وأن رغبة القبط انتخاب البطريرك مباشرة ، فأكد لهم أن الحكومة يهمها التعجيل بانتخاب البطريرك ولا ترى وجها لتعضيد انتخاب نائب عنه (٥٩) . على أن رجال الدين استمروا فى طريقهم ، كانت كل خطوة اتخذوها تقترب بهم من هدفهم ، واشتد عودهم بالقرار الاخير للمجلس الملى ، وعدلوا عن مناورتهم مع اللجنة الثلاثية — التنازل عن اسم النائب البطريركى والاحتفاظ بوظائفه — الى الاحتفاظ به اسما ووظائف ، وكشف يؤانس موقفه الصريح من لائحة المجلس الملى واعلن العدول صراحة عما سبق أن وعد به من تنفيذ القانون الجديد واعادة اختصاصات المجلس الملى الكاملة اليه ، ولم يعبأ بالاحتجاجات التى ثارت ضده ، فلما اجتمع نفر من الأقباط بكنيسة الاسكندرية يستنكرون موقفه ، طلب الى البوليس أن يحاصرهم ويفض جمعهم ، ولما بدا المجلس الملى يراجع موقفه السابق بضغط من الرأى العام وبضغط من انصار الاصلاح من اعضائه ، طلب يؤانس من المطارنة اعضاء المجلس أن يستقيلوا من عضويته وهدد من يمتنع منهم عن ذلك بالحرم ، وذلك حتى يستحيل عقد اجتماع آخر للمجلس فى غيبة ثلث أعضائه طبقا للقانون (٥٩) . لقد ظفر يؤانس ورجال الدين من المجلس بطلبتهم فلم يعودوا فى حاجة اليه واصبح انعدامه باستقالة ثلث اعضائه خير من بقائه واحتمال عدوله عن قراره . وقد قدم المطارنة اعضاء المجلس استقالاتهم منه وسط موجة من الاندهاش والاستياء . ولم يجد فى ذلك تحريض الاصلاحيين للحكومة ضد يؤانس ومطالبتهم بنفيه كما حدث فى ١٨٩٢ باعتباره رجلا يحارب البرلمان الذى أعاد لائحة ١٨٨٣ ويحارب الحكومة التى لم تعينه نائبا بطريركيا (٦٠) .

وقد ادى ، هذا الموقف المعاند المشاكس من رجال الدين ، الى أن بعض انصار الاصلاح بدأ يرفع راية العصيان ويندفع محرضا على الخروج عن نطاق الشرعية الكنسية . دعا الدكتور سوريال الى اجتماع كبير ينعقد فى فندق الكونتننتال فى ١٦ ديسمبر (ذات الفندق الذى شاهد اجتماع البرلمان الوفدى المنحل فى ١٩٢٦ لما رفضت حكومة زيور اجتماعه فى مقره الرسمى وقرر البرلمان يومها سحب الثقة من حكومة زيور واسقاطها) ، فحضر الاجتماع نحو مائة وعشرين من أعلام القبط ووجوههم ، منهم ثمانية من اعضاء مجلس الشيوخ واربعة وعشرون من اعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين واعداد اخرى من الأطباء والصيادلة والمهنيين ورجال العلم والجمعيات القبطية الموظفين ، ومن الأقاليم عن الاسكندرية وبور سعيد وطنطا والشرقية والمنوفية والدقهلية وغيرهم . والقى الدكتور سوريال خطابا دعا فى نهايته الى انتخاب رجل كفء لمنصب البطريركية ، وقدم اسم القمص يوحنا سلامة مرشحا للمنصب ، ثم القى نسيم جرجس رئيس جمعية الاصلاح خطابا تاريخيا عن الكنيسة دعا فى نهايته الى انتخاب القمص المذكور ، ثم تكلم ابراهيم لوقا (ويبدو انه هو من نظم الاجتماع وأعد له) ، فحبذ انتخاب

يوحنا وتكلم آخرون . تم طرح على المجتمعين قرارا بانتخاب يوحنا سلامة فوافقت عليه غالبية الحاضرين ، وارسل القرار الى وزير الداخلية فى ١٨ ديسمبر مع المطالبة باستصدار الامر الملكى بتعيين المذكور بطريركا . على أنه يظهر ان هذا القرار قد اتخذ فى عجلة من الامر ، اذ فوجىء كثير ممن حضروا الاجتماع بفكرة انتخاب البطريرك فى هذا الاجتماع نفسه ، ورأى عدد منهم ان هذا المسلك مما لاتحتمله الاوضاع العامة ولا اوضاع الكنيسة لما يعنيه من خروج على الشرعية القائمة فى كليهما ومما يهدد بانقسام الكنيسة بين بطريرك « أهلى » وبين بطريرك سيتم انتخابه بالطريق الرسمى . وطلب البعض تأجيل القرار ومنهم حبيب المصرى ، ولويس فانوس الذى قوطع ولم يسمح له بالكلام . وقد انسحب من الاجتماع وفدا أسيوط وبنى سويف ، وخرج منه بشرى حنا وجورجى خياط غاضبين قائلين أن الدعوة وجهت للنظر فى « ترشيح » من يصلح للبطريركية ، ولم توجه «لانتخاب» البطريرك راسا . لذلك لم يستطع هذا القرار المتعجل أن يظفر بتأييد كبير من الرأى العام القبطى (٦١) .

وفى الوقت الذى كان ينعقد فيه اجتماع الكونتنتال ، كان الملك فؤاد يوقع أمرا ملكيا صدر فى ١٦ ديسمبر بتعيين « الانبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية ووكيل الكرازة المرقسية قائمقام البطريرك للاقباط الارثوذكس لمدة ستة أشهر ، وذلك ما لم يتم تعيين البطريرك قبل هذا الميعاد ، ويقوم الانبا المشار اليه بادارة شئون البطريركية بحسب القوانين والقواعد الكنسية » . وجاء بديباجة القرار تبريرا لصدوره أنه تنبغى المبادرة لانتخاب خلف لكيرلس الخامس ، ويلزم لذلك وضع نظام للترشيح والانتخاب يصدق عليه من الملك ، وأنه من الضرورى ليتم انتخاب البطريرك حسب هذا النظام ان يعين من يقوم بادارة شئون البطريركية ، وان اختيار يؤانس قد تم بناء على طلب الكهنوت والطائفة القبطية وبناء على عرض رئيس الوزراء . وتوالى بعد ذلك صدور ثلاثة أوامر ملكية يمد كل منها مدة النيابة ليؤانس شهرين آخرين ، كان آخر تلك القرارات فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ . فبقى يؤانس نحو عام كامل فى هذا المنصب (٦٢) . وقد قوبل الامر الملكى بالاستياء المشوب بالوجوم ، اذ وجد معارضو يؤانس أنفسهم وجها لوجه أمام الارادة الملكية التى شاركت فى ترجيح كفة خصمهم . وكان قبيل كل مرة من مرات تجديد مدة النيابة تتردد المساعى بالاسراع فى انتخاب البطريرك وعدم تجديد نيابة يؤانس (٦٣) . ثم يصدر الأمر الملكى على نقيض تلك المساعى . وجه الدكتور سوريال سؤالا الى وزير الداخلية بمجلس الشيوخ عن تعيين يؤانس قائمقاما فى الوقت الذى يوجب القانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ فيه اجراء انتخابات المجلس الملى فى ٢٠ ديسمبر بجمعية عمومية يرأسها البطريرك لا القائمقام ، وذكر أن مقتضى تطبيق هذا القانون التعجيل بانتخاب البطريرك لا تعيين نائب بطريركى ، فرد عليه الوزير ردا مبتسرا مجمله أن القانون يجيز بروحه ان يرأس القائمقام

الجمعية ، فلم يرض سوريال عن هذه الاجابة وحول سؤاله الى استجواب . ولكن الاستجواب اجل مرارا ثم انتهى الى التأجيل لاجل غير مسمى (٦٤) . واذا كان تيار الاصلاح قد حاقت به الهزيمة فى هذه المرحلة الاولى ، فقد لزمه ان يعتصم بوحدة الكنيسة مع الاعداد للجولة الثانية ، وهى اعداد النظام الذى يتم ترشيح البطريرك وانتخابه وفقا له ، ثم انتخاب البطريرك الجديد.

كان المفروض أن تعد لائحة الترشيح والانتخاب فى هذه الظروف ـ وكان اعدادها فى مناخ « معركة انتخابية » من شأنه أن يجعلها هى نفسها مجالا من مجالات الصراع الانتخابى ، فلا تصبح اللائحة حاكمة وضابطة للحركة الانتخابية ، انما تصبح محكومة بهذه الحركة . وان كل اتجاه يؤيد مرشحا ما يهمه أن تتضمن اللائحة ما يرجح كفة هذا المرشح وما يبعد منافسيه . وذلك مما ينتقص من كمال النظرة الموضوعية فى وضعها . واذا كان مما قد يعصم وضع هذه اللائحة انها تستمد بعض احكامها من التقاليد الكنسية القديمة ، فان الذى يحدث عادة عند استقراء الاعراف القديمة وقوانين السلف ، أن يختار كل فريق من احداث الماضى ومأثوراته وسوابقه ما يؤيد موقفه ، أو بالأقل يستنبط من تلك الاحداث الدلالات التى تؤيد اهدافه ، ويحكم على الآخرين بالخروج على التقاليد والعادات والاعراف وطرائق السلف ومناهجهم . وكان أول ما اثير فى هذا الجدل « القانونى » ، أن حرص الاتجاه المؤيد ليؤانس على أن يؤكد احقيته فى النيابة على أساس انه منذ عهد كيرلس الخامس كان يحمل لقب (وكيل الكرازة) ، فكشف الاتجاه الآخر أن هذا اللقب ناقص، واصله ان ـ البطريرك هو مطران كنيسة الاسكندرية فلما انتقل مقره الرئيسى الى القاهرة باعتبارها العاصمة ، جرت العادة ان يعين وكيلا عنه فى مطرانية الاسكندرية حتى لايجتمع مطرانان على كنيسة واحدة ،. فمعنى وكيل الكرازة وكيل مطرانية الاسكندرية فقط ، والوكالة تتعلق بهذا المعنى الخاص ولا تنسحب على المركز العام للبطريرك . وقيل ان يؤانس أسقط عبارة « فى الاسكندرية » ليجرد الوكالة عن هذا المعنى الخاص وليضفى على نفسه صفة النيابة عن الكرازة كلها . وطالت المناقشات فى هذا المعنى منذ وفاة كيرلس حتى عين يؤانس قائمقاما (٦٥) .

والنقطة الثانية التى ثار حولها الجدل ، ما قيل من أن تقاليد الكنيسة القبطية تحظر على المطارنة ان ينصبوا بطاركة ، ولا يختار البطريرك الا من الرهبان الخارجين عن سلك الاكليروس ، وقيل لا يحظر اختياره من العلمانيين اذا لم يوجد من الرهبان من يصلح ، ولكن لا يجوز قط ان يكون من المطارنة . ومن جهة ثانية قيل ان صاحب الحق فى الاختيار هو « الشعب » فلا يجب أن يتدخل رجال الدين . وأن من رأوا عدم جواز تعيين نائب بطريركى مادام كرسى البطريركية خاليا ، طالبوا يؤانس ومكاريوس معا بالتنحى لانهما مطرانان (٦٦) . ويحكى حبيب المصرى ان لم يشذ فرد من فكرة قصر الترشيح للبطريركية على الرهبان دون المطارنة (٦٧) . ويبدو أن انصار

يؤانس لم يستطيعوا فى البداية مواجهة هذا الاتجاه ، ولكنهم راوا ان المشكلة تثور فى ترشيح البطريرك ، ولا تثور بالمستوى ذاته فى تعيين القائمقام البطريركى ، ومن هنا كان حرصهم على تعيين القائمقام وعدم انتخاب البطريرك مباشرة ، ومن هنا كان عدول انصار الاصلاح عن فكرة تقديم مكاريوس منافسا ليؤانس فى منصب النيابة والمطالبة بانتخاب البطريرك مباشرة ، حتى يحاصروا يؤانس بهذا التقليد الكنسى القديم الذى لم يستطع هو ولا المطارنة أن يقاوموه فى البداية ، ويكمن هنا سبب من أسباب العجلة التى لازمت الاصلاحيين واملت عليهم عقد اجتماع الكونتنتال عندما أدركوا خطورة المساعى المبذولة لتعيين يؤانس نائبا .

والحاصل أن المجمع الاكليريكى المقدس كان معطل الجلسات منذ وفاة كيرلس الخامس ، ولم يكن فى مقدور أعضائه جمعه قبل أن يعين له من يراسه ، ويظهر أن تقاليد الكنيسة تجعل وجود الرئاسة لازمة لصحة قرارات المجمع ، فلما عين يؤانس قائمقاما ، أمكن له مع المطارنة ان يفكروا فى تذليل العقبة القانونية التى تعرقل نصب يؤانس بطريركا ، وعقد المجمع عدة اجتماعات وتداول فى عدة قرارات ، كشف عن بعضها الدكتور سوريال فى رسالة وجهها الى يؤانس فى الصحف ، واعتبر فيها اجتماع المجمع باطلا لأن الشعب لايشترك فيه ولانه يعقد بصفة سرية ، وادعى أن من أعضاء المجمع من يفتقدون صفة الأسقفية « اذ ثبتت رسامتهم بطريق الرشوة وفيهم من ثبتت عليه شهادة الزور فى المحاكم رسميا .. » وذكر ان من شأن القرارات التى يتخذها المجمع أن تجر الى سلسلة من الشقاق والتراشق بالحرومات مما يهدد الكنيسة ، وذكر أن رهبان كل من دير انبا بولا ودير انبا انطونيوس أوقعوا الحرم على يؤانس ، وليس ما يرفع هذا الحرم الا عدول المجمع عما اتخذ من قرارات وترك مهمة التشريع للمجلس الملى وتنازل يؤانس عن النيابة البطريركية والاسراع باجراء الانتخابات (٦٨) . كما عارض كثير من الرهبان ما وضعه المجمع من تنظيم جديد للرهبنة يزيد من سيطرة البطريرك عليهم ، وطالبوا بوقف هذا النظام الذى تم وضعه من غير أن تشترك فيه مجامع الرهبان ، وما لبثت هذه الحركة أن كسبت تأييدا واسعا رؤى فيه بادرة شقاق بين المطارنة والرهبان، خاصة بعد ان انضم الى تلك الحركة رهبان الدير المحرق ايضا ، وذكر هؤلاء انه لا يجوز اصدار أى قانون كنسى الا بعد تولى البطريرك ولا تجوز رياسة القائمقام (٦٩) .

سار المجمع فى طريقه قدما ، يكتفى ردا على الهجوم الحاصل بالقول انه هجوم يسىء الى الطائفة كلها لأنه يهدم رياستها ويعرقل تنظيمها (٧٠) . ويركز همه فى رصف القنوات المفضية به الى طلبته . واتخذ خطوته الحاسمة عندما انعقد برياسة يؤانس فى ١٨ يولية ١٩٢٨ ، فاقترح الانبا يوساب مطران جرجا أن يتخذ قرارا يمكن المطارنة والأساقفة من تولى منصب البطريركية .

فاصدر المجمع قرارا من شقين ، أولهما اثبات أن القوانين الكنسية وتقاليد الكنيسة والحوادث السابقة لا تمنع من ترقية المطران أو الأسقف الى درجة البطريركية ، وثانيهما انه صدورا عن هذه الاجازة ، فان المجمع يقرر وجوب العمل دائما بمبدأ ترقية أحد المطارنة او الأساقفة الى رتبة البطريركية عند خلو الكرسى (٧١) . وبهذا لم يشأ المجمع أن يزيل من امام يؤانس العقبات، بل شاء أن يحصر الترشيح فى المطارنة والأساقفة وحدهم . كان الخلاف من قبل يتمثل فى تيارين فقط ، يرى أحدهما حصر الترشيح فى الرهبان وحدهم فان لم يصلح منهم واحد رشح علمانى ، ويرى الآخر حصر الترشيح فى الرهبان فان لم يصلح منهم واحد رشح مطران . وقد انشأ المجمع بقراره هذا تيارا ثالثا يحصر الترشيح كله فى سلك الاكليروس (٧٢) . وقد اكمل المجمع هذه القاعدة الكنسية بقاعدة اخرى تنظيمية (ضمنها المشروع الذى اعده للائحة الانتخاب) تجعل المجمع هو المختص وحده بترشيح البطريرك وأن يكون هو المرجع الأعلى الوحيد لذلك . واثار ذلك كله كالعادة موجة من الاعتراضات .

والنقطة الثالثة التى ثار حولها الجدل ، ان مشروع لائحة الانتخاب التى اعدها المجمع ، تضمنت حكما يشترط فى المرشح لمنصب البطريركية فيما يشترط أن يكون « راهبا بتولا » اى لم يسبق له الزواج . واذا كان من شأن هذا الشرط أن ينسد به طريق الترشيح أمام القمص يوحنا سلامة الذى عرف بسابقة زواجه وهو شاب قبل أن يترهب ، فقد اشرع رجال الاصلاح اقلامهم معارضين هذا الشرط ، وقيل ان قوانين الكنيسة لا تحتم الرهبانية ولا تحتم البتولة . وكتب المنقبادى يقول انه اذا كانت قوانين الكنيسة تحتم الرهبنة فكيف اتخذ القبط بطاركتهم فى القرون الأربعة الأولى قبل ان ينشأ نظام الرهبنة ، واذا كانت القوانين تحتم البتولة فكيف اتفق ان وجد بطاركة متزوجون . وكتب جرجس فيلوتاوس يقول أن البطريرك الواحد والستين مينا الثانى فى القرن العاشر الميلادى كان متزوجا. واستمرت المساجلة فى هذا الشأن امدا طويلا وكثرت الاحاديث والمقالات التى تفند هذا الشرط والتى تثبته ، واصدر عدد من الجمعيات القبطية بيانات تعارض اشتراط البتولة مثل جمعية الاخلاص القبطية وجمعية الحياة القبطية . وقد ثبتت الجمعية الأخيرة موقفا جديدا حاصله ان البطريرك يجب أن يكون كاملا بزواجه حسب قوانين الكنيسة . وبهذا ظهر اتجاه ثالث لا يقول بشرط البتولة أو عدم شرطه ولكن يقول باستحسان الزواج . ومن الجلى أن المطارنة اصروا على موقفهم فى مواجهة هذا الجدل ، وقيل انهم عازمون على تقديم مشروع يحرم من سبق زواجه من الترقى فى الوظائف الكهنوتية كلها (٧٣) .

لقد أعد المجمع المقدس مشروع لائحة انتخاب البطريرك منذ مارس ١٩٢٨ (٧٤) ، وقد تناثرت الاخبار القليلة عن المشروع ولكنه بقى مطويا لم

يعلن . وكان المفروض أن يعد المجمع مشروعا ، وان يعد المجلس الملى مشروعا آخر ، وأن يعرض الاثنان على الحكومة لتلائم بينهما ولتصل الى صيغة مشتركه ترضى عنها الهيئتان . لذلك انتظر المجمع لم يتقدم بمشروعه حتى يعد المجلس الملى شبيهة . ولكن المجلس الذى تم انتخابه فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ وسلمت نتيجته الى الوزارة فى ٢٦ يناير ١٩٢٨ لم يصدر بتشكيله المرسوم الملكى الا فى مايو ١٩٢٨ ، بعد كثير من الالحاح والاستعجال ، حتى ان الدكتور سوريال قدم فى ١٩ مارس سؤالا بمجلس الشيوخ الى وزير الداخلية مصطفى النحاس عن سبب تأخر اعتماد النتيجة ، وأبدى تخوفه ان يقدم المجمع مشروعه عن اللائحة الى الحكومة وتستجيب له ، قبل أن يتسنى للمجلس الملى الانعقاد واعداد مشروعه المضاد ، وأكد معارضة الشعب ليؤانس وعدم ثقته فيه لأنه « لا يمكن ان يعدل عن ميوله الرجعية التى حاربه (حارب يؤانس الشعب) بها مدة نصف قرن » وان الانبا يؤانس يجرى اجتماعات سرية بزملائه لاصدار قرارات عرفية ، وطلب من الوزير سرعة استصدار المرسوم بتشكيل المجلس والوعد بألا تعتمد الحكومة الا مشروع لائحة الانتخاب الذى يتقدم به المجلس الملى . واجل السؤال اسبوعا فأسبوعين ثم رد عليه الوزير واعدا ان يصدر مرسوم تشكيل المجلس الملى ، ولكنه رفض التعهد بالتزام الحكومة بالمشروع الذى سيعده المجلس «لأنها لاتعرف ماذا سيعد» (٧٥) . واذا كان المجمع قد استحسن فى البداية ارجاء تقديم مشروعه حتى يتبين موقف المجلس الملى ، فقد عدل عن الارجاء بعد ان شكل المجلس ؛ فقدمه الانبا يؤانس والانبا لوكاس فى ١٢ يونيه . وبادر المجلس الملى من جهته فور تشكيله الى اعداد مشروعه الذى قننه سابا حبشى (٧٦) ، وقدم للحكومة بعد مشروع المجمع بايام ، فأسقط «البتولة» من شروط الترشيح ، وأجاز ترشيح علمانى من غير رجال الدين للبطريركية اذا لم تتوافر فى الرهبان الموجودين شروط الصلاحية (٧٦) ، وأرفق بالمشروع مذكرة توضح مأخذ كل حكم تبناه من المراجع الكنسية وخاصة «المجموع الصفوى» ، واقترح أن تشكل لجنة الترشيح من ممثلين عن كل من المجلس والمجمع فلايستبد المجمع بالأمر وحده ..

احالت الحكومة المشروعين الى قسم قضايا الحكومة الذى يراسه عبد الحميد بدوى ، فاستنبط القسم منهما مشروعا واحدا ابلغ للجهتين لسماع ملاحظاتهما وقد استبعد مشروع الحكومة كل مايتعلق بالشروط الدينية كشرط الرهبنة ، على أساس أن تكتفى اللائحة بتقنين الشروط والاجراءات النظامية كشرط الجنسية المصرية والفوز فى الانتخابات وطريقة الانتخاب ، اما غير ذلك فيترك للتقاليد الكنسية ، وقد استحسن المجلس الملى هذا النظر «لانه اكثر انطباقا مع كرامة القبط» . ولكن مشروع الحكومة جاء أكثر استجابة لمطالب المجمع وأكثر ميلا نحوها ، اذ قصر حق انتخاب النائب البطريركى على المطارنة والاساقفة ، واذ مكن للجنة الترشيح من

السلطات مايخشى معه من التحكم ، واذ جعل تمثيل رجال الدين بين الناخبين على قدر يمكنهم كجمع واحد من التأثير الفعال فى نتيجة الانتخاب ، وكانت تلك النواحى الثلاث مما اعترض عليه المجلس الملى (٧٧) . تم ذلك على عهد وزارة محمد محمود التى خلفت وزارة النحاس فى ٢٥ يونيه بعد سقوط الائتلاف ، ومال ميزان السلطة السياسية فى اتجاه الملك بعد وقف الحياة البرلمانية ، وأثر ذلك برجحان كفة المجمع فى هذا النزاع الطائفى وبميل المجلس الملى الى الملاينة ، وقد سبقت الاشارة الى خشية المجلس الغاء القانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ أصلا . ويبدو أن هذا الوضع قد انعكس فى مشروع لائحة الحكومة . وانه انعكس فى موقف المجمع تشددا وتصلبا . كتب توفيق حنين يخاطب محمد محمود بأن من صالحه أن يكسب ميول الفئات المختلفة وانه «فى تأييد دولته للاقباط فى مطالبهم الاصلاحية مايكسب حكومته ثقة وعطف العنصر المهذب الراقى بينهم ، لأن الاقباط الذين جاهدوا عقودا كثيرة من السنين فى سبيل الاصلاح يقدرون الآن مايعمل لتتويج هذا الصراع» (٧٨) . ولخص حبيب المصرى الموقف كله قائلا «طرأت ظروف خاصة لا محل للكلام عنها هنا ، كان من شأنها أن وضع نظام مؤقت (للانتخابات) ... وطوى المشروع الاصلى مؤقتا .» (٧٩) .

★★★

والحاصل أن الاصلاحيين من اعضاء المجلس الملى ، وجدوا انفسهم بعد تشكيل المجلس وجها لوجه امام خصمهم العنيد يتولى رياستهم بحكم منصبه الدينى ، فامتد النزاع الى داخل المجلس . وقد اشيع أن يؤانس يفكر فى منع الدكتور سوريال من حضور اجتماعات المجلس رغم عضويته فيه ، وأن سوريال سيعتذر عن الحضور . ولكن المجلس مالبث أن استرد توازنه وانتخب يوسف سليمان وكيلا له وشكل لجانه الأربعة الخاصة بالمدارس والكنائس والاوقاف والاديرة ، وقرر الاجتماع يوميا حتى ينتهى من وضع مشروع لائحة انتخاب البطريرك التى انهاها فى ١٢ يونيه (٨٠) . ومالبثت وزارة النحاس أن سقطت ووقف البرلمان وتحولت موازين السلطة الى مايقوى نفوذ الملك ، وفى هذا كان اجتماع المجمع المقدس فى ١٨ يوليه الذى قرر حتمية اختيار البطريرك من المطارنة ، الامر الذى استوجب من المجلس الملى ان يرفع خطابا الى محمد محمود رئيس الوزارة الجديدة ينبه فيه الى مخالفة هذا القرار للتقاليد الكنسية ولما اجتمعت عليه كلمة القبط ، مع تذكير الحكومة بسابق وعدها عن اجراء الانتخابات حسبما صرح الامران الملكيان اللذان صدرا بتعيين يؤانس قائمقاما ومد مدته (٨١) . ولكن المطارنة اندفعوا عازمين على رسامة يؤانس بطريركا بوضع الايدى عليه فى شهر اغسطس مما أثار موجة من الاحتجاجات ، ومما جعل المجلس الملى يذكر الحكومة بما فى هذا المسلك من تحد لسلطانها . وتراجع المطارنة فلم تتم رسامة يؤانس (٨٢) .

وفى الوقت ذاته ارتفع النزاع من جديد حول الاشراف على الأوقاف القبطية بين المجلس الملى ورجال الدين ، فصارت المشكلة مشكلتين ، انتخاب البطريرك والاوقاف ، وتشعبت الدروب بين هذين الامرين ، رأى البعض وجوب التركيز على مسألة الانتخاب لانها ذات الاولوية والاهمية ، ورأى البعض التركيز على مسألة الاوقاف . وأرسل المجلس الملى الى رئيس الوزارة ثانية يخبره أن اختيار يؤانس قائمقاما كان بناء على وعد قطعه على نفسه بألا يعرقل اصلاحات المجلس الملى وتنفيذ القانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، وان يؤانس الذى سبق أن طلب الى ديرى العذراء وانبا بشوى (المشمولة اوقافهما بنظارته) الاذعان لهذا القانون ، عاد ونكل عن وعده وبدأ يحض رهبان الاديرة على معارضته تسليم الاوقاف للمجلس ، وعين نظارا جددا لبعض الأوقاف الشاغرة مستلبا سلطة المجلس الملى ، واستبدل باجتماعات المجلس اجتماعات للمطارنة والاساقفة ليضع الحكومة أمام الامر الواقع فتعينه بطريركا ، وطلب المجلس الى الحكومة عدم تجديد نيابة يؤانس ، وصحب ذلك صدور بيانات تأييد مطولة للمجلس الملى (٨٣) ، واثار يؤانس من جهته العقبات فى وجه مشروع لائحة الانتخاب الذى أعدته الحكومة فى مقابلة له مع عبد الحميد بدوى ، فمدت مدة نيابته شهرين آخرين حتى يمكن الانتهاء من اعداد اللائحة (٨٤) . ثم بقى هو ورؤساء الأديرة مصرين على عدم تسليم الاوقاف مما حدا بالحكومة الى التفكير فى انشاء ادارة حكومية تشرف على هذه الاوقاف يرأسها مدير قبطى مستعينا بمجلس استشارى من اربعة من العلمانيين واربعة من رجال الاكليروس ، أو انشاء مجلس ادارة مستقل يعين بمرسوم ملكى لادارة الاوقاف يتكون من ثلاثة مطارنة برياسة البطريرك وخمسة من العلمانيين ، وهو المشروع الذى اقترحه نخله المطيعى وزير الزراعة فى وزارة محمد محمود (٨٥) . ثم طرح على المجلس الملى اقتراح انشاء لجنة أوقاف الاديرة التى سبقت الاشارة اليها ، وكان توفيق دوس محامى البطريركية يحضر تلك الاجتماعات ، وانقسم المجلس بين من يدعو للملاينة خشية الغاء الحكومة للقانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ وبين من يصرون على المخاشنة ، فصدر قرار المجلس بالموافقة على انشاء تلك اللجنة ، وقدم الاعضاء والنواب المعارضون استقالاتهم منه ، كان منهم نخلة تادرس وسوريال جرجس وكامل بولس حنا وسابا حبشى ويس مجلى ولبيب سعد (٨٦) .

ومع تكاثر المشاكل وتشعب الصراعات ووضوح ان الامر لن يحسم سريعا بين الطرفين المتخاصمين ، استظهر وجه للاستعجال يتعلق برغبة الكنيسة الحبشية رسامة مطارنة لها الامر الذى يحتم الاسراع فى نصب البطريرك . واذا كان هذا السبب للعجلة قائما من نحو عام مضى لم يحث احدا على سرعة اعداد اللائحة ولا منع اى طرف من عرقلة مشروع الطرف الآخر ، فقد وجد فيه الآن ــ وخاصة بعد ضعف المجلس الملى ــ مبرر قوى للإسراع باتخاذ الخطوة الأخيرة التى يجلس بها يؤانس على كرسى الرياسة . واعد

توفيق دوس مشروعا سريعا للائحة مؤقتة صدر بها الامر الملكي في اول ديسمبر ١٩٢٨ . وتضمنت اللائحة وجوب الاسراع بانتخاب البطريرك وان تؤلف جمعية الانتخاب من جميع المطارنة والاساقفة ورؤساء الاديرة (٢٤ شخصا) ، واعضاء المجلس الملي ونوابه (٢٤ شخصا) ، واعيان من الطائفة حددوا باسمائهم منهم وزراء سابقون وأعضاء في البرلمان ووجوه معروفة ، وفيهم يوسف وهبه وتوفيق دوس وقليني فهمي ونخله المطيعي وفوزي المطيعي ومرقس حنا ومرقس سميكه وجورجي ونصا وجورجي خياط ومراد وهبة وصليب سامي ووهيب دوس . وحدد ٧ ديسمبر موعدا لاجراء الانتخابات (٨٧) .

وبنشر هذا الأمر الملكي ليقن الجميع من حتمية انتخاب يؤانس ، لأن جماعة الناخبين الفت على نحو يجعل غالبيتها من التيار المؤيد ليؤانس وفيهم كثيرون ممن سبق ان اعلنوا صراحة موقفهم المؤيد له . واثار ذلك موجات من السخط والاحتجاج المعتادة ، الامر الذى أوجب على الحكومة يوم الانتخابات ان تحشد قوة كبيرة من البوليس امام دار البطريركية لحفظ الامن ومنع تصاعد الموقف أن حصل الاضطراب . وحضر الاجتماع الانتخابى ٨٥ ناخبا من جملة عدد الناخبين البالغ مائة ، ففاز يؤانس بأغلبية ٧٠ صوتا ، وحصل يوحنا سلامة على ٩ أصوات ، وحصل كل من حبيب جرجس وحنا الانطونى على صوتين وبطرس مطران اخميم على صوت واحد . وقيل ان الانتخابات تمت في جو من التوتر ، وان سرية الاقتراع كانت مشوبة . ثم صدر الأمر الملكي بتعيين يؤانس بطريركا للاقباط الارثوذكس في ٩ ديسمبر (٨٨) .

★★★

جرت الانتخابات البطريركية بين خمسة مرشحين ، يؤانس ويوحنا سلامة ، وحبيب جرجس ناظر المدرسة الاكليركية ، والقمص حنا الانطوانى رئيس دير انبا انطونيوس ، وبطرس مطران اخميم ، وقيل ان الراهب عبد الملك المنفلوطي وكيل دير انبا انطونيوس كان مرشحا وأيده مجمع رهبان كل من ديره ودير انبا بولا ولكنه توفي في يوليه ١٩٢٨ (٨٩) . ويظهر أن لم يكن لحنا الانطونى ولا لبطرس تأييد ذو تأثير . كما يظهر أن حبيب جرجس رغم سمعته العلمية ومايتمتع به من تقدير وكونه ناظر المدرسة الاكليركية ، ورغم كونه من انشط الدعاة والمنظمين لانشاء مدارس الاحد ومصدر صحيفة « الكرمة » ، رغم ذلك لم يكن حبيب جرجس في هذا الوقت المبكر قد صار قطبا يلتف حوله اتجاه من الاتجاهات المتنازعة . ويظهر انه هو ذاته كان زاهدا في الترشيح لايتحمس له ، وصرح غير مرة انه لم يرشح نفسه ولن يفعل وانه يرجو «الا يكلف احد نفسه مؤونة السعى من اجلى في هذا السبيل ، وانى لسعيد بأن وقفت نفسي على خدمة المدرسة الاكليركية ، وقد اثير اسمه في اجتماع الكونتننتال وعرض امر عزوفه عن الترشيح . ولكنه بقى مرشحا رسميا لاصرار «لجنة تزكية البطريرك» على ذلك . وكان يؤيد ترشيحه عدد

محدود فيه بعض الكتاب المرموقين مثل جرجس فيلوثاوس ، وغالب مؤيديه كانوا من أنصار الاصلاح ممن يعترضون على يوحنا سلامة (٩٠) .

استقطب الترشيح اذا فى يؤانس عن الاكليروس ويوحنا سلامة عن الاصلاحيين . ولم يكن يوحنا سلامة علما معروفا مشتهرا مثل مكاريوس تفرضه شخصيته ومواقفه السابقة مباشرة على جمهور واسع من المؤيدين . انما كان محدود الشهرة نسبيا تلتف حوله حلقة من الانصار النشطين ، وكانت هي من قدمه على أنه ممثل الاصلاح ونجحت فى ان تكسب له تأييد التيار الاصلاحى كله .. ويظهر من مطالعة شواهد هذه الفترة ان قدرا كبيرا من التأييد الذى ظفر به يوحنا انما جاء معارضة ليؤانس اكثر من مجيئه عن المعرفة الواثقة المتيقنة بيوحنا . ولد يوحنا - سيف سلامة - بمدينة جرجا لأب قمص يراس كهنة البندر ، ولاسرة دينية فيها قسيسان من اعمامه وقسيس من اخوته .. وفى ١٨٩٥ تتلمذ بالمدرسة الاكليركية ، وهى السنة نفسها التى اشرف فيها تادرس المنقبادى على المدرسة بتوصية من بطرس غالى ، والتى انشأ فيها المنقبادى صحيفة مصر . ثم تزوج يوحنا من ابنة توما اقلاديوس التى توفيت بعد عامين ، فالتحق بسلك الرهبنة فى الدير المحرق. ثم عينه يؤانس اسقفا الدير حيث بقى عشرين سنة الف خلالها عدة كتب دينية ، ثم عين وكيلا لمطرانية الخرطوم وبقى فيها حتى كان ترشيحه للبطريركية . وقيل ان كيرلس الخامس رفض مرارا تعيينه مطرانا للجيزة والفيوم لسابقة زواجه التى أفقدته شرط البتولة ، وقيل ان له ابنة متزوجة (٩١) . وكان هذا الأمر هو ما استغل للتشكيك فى صلاحيته الدينية للترشيح للبطريركية (٩٢) . مما سلفت الاشارة اليه .

على ان اهم جوانب المسألة ، يتعلق بعلاقات يوحنا وعلاقات الداعين له خارج نطاق الكنيسة . فقد نشرت «كوكب الشرق» الوفدية مقالا بامضاء «قبطى حر صميم» يهاجم يوحنا من زاوية أنه يسعى لأن تتبع الكنيسة القبطية للكنيسة الأسقفية الانجليزية (٩٣) . وكتب المنقبادى عن «المشكلة القبطية .. وتدخل المندوب السامى» فأشار الى مايشاع من ان اللورد لويد المندوب السامى البريطانى يؤيد الاصلاحيين ، وحاول الكاتب ان ينفى هذا الزعم (٩٤). وحكى أن الكنيسة الاسقفية كانت طلبت من كنيسة مصر تعيين يوحنا على كرسى اسقفية الخرطوم ، فرفض المجمع المقدس أن تتدخل سلطة اجنبية فى ترشيح اسقف بالكنيسة القبطية(٩٥) . والثابت أن القمص ابراهيم لوقا راعى كنيسة مصر الجديدة كان من غلاة المشايعين ليوحنا ؛ واذا كان سوريال جرجس هو الداعى لمؤتمر الكونتننتال ، فالواضح أن كان لوقا المنظم الرئيسى للاجتماع وان غالبية المدعوين كانوا من انصاره (٩٦) . وخلال المعركة الانتخابية للمجلس الملى فى ١٩٣٩ (بعد انتخابات يؤانس بأكثر من عشر سنوات) انكشف علنا قسم من العلاقات المكونة لموقف ابراهيم لوقا . ذلك

ان الكنيسة الاسقفية ـ شأنها شأن الكنائس الغربية الاخرى ـ اطرد سعيها منذ عهد كيرلس الرابع فى منتصف القرن التاسع عشر ، الى ضم الكنيسة القبطية لها أو النفوذ أليها ، وازدادت سعيا على عهد كرومر ، وصادفت مقاومة البطاركة المتتابعين . ومنذ بداية القرن العشرين وجهت الكنيسة الاسقفية اهتماما الى تبشير بعض شباب القبط ، وكان منهم فى البداية باسيلى بطرس الذى عين فى ١٩٠٦ ضابطا بمدرسة الاقباط الكبرى ومدرسا للدين بالقسم الثانوى منها . وكان القسيسان ثورنتون وجاردنر قطبى التبشير الاسقفى فقربا باسيلى بطرس اليهما ليساعدهما على الاتصال بالطلبة الاقباط وعلى انشاء جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وجمعية نهضة الطلبة المصريين فى ١٩٠٨ . وسافر باسيلى الى لندن فى ١٩١٠ وعاد نشيطا فى دعوته رغم تحذير كثير من القبط له ، ثم نقل ونقل جمعيته من مقر جمعية الشبان المسيحيين الى مبنى مستقل صار مركزا للوعظ والتعليم البروتستانتى . وكانت خطة جاردنر لا أن يجذب الى دعوته أفرادا من القبط يتركون كنيستهم اليه ، ولكن أن ينشر الدعوة فيهم وهم باقون بكنيستهم ليزداد أثرهم فى غيرهم . وقيل انه استطاع أن يجذب اليه بعضا من الشباب تطوعوا للخدمة الدينية فى ١٩١٥ ، والتحق خمسة منهم فى العام التالى بالمدرسة الاكليركية حيث تخرجوا فى ١٩١٨ . وكان على راس هؤلاء ابراهيم لوقا الذى صار فيما بعد راعيا لكنيسة مصر الجديدة ، وجندى واصف الذى سافر يتعلم طب الاسنان فى انجلترا ، وحافظ داود الذى صار مع زميله السابق من أعمدة جمعية اصدقاء الكتاب المقدس . وصارت الجمعية منذ ١٩٢٣ تقوم بنشاط اجتماعى واضح بين الشباب سواء فى القاهرة أو فيما تقيمه من مصايف سنويه بالاسكندرية وممن يتولى الوعظ فيها قساوسه من البروتستانت مثل حبيب سعيد (٩٧) . وقيل ان ابراهيم لوقا نادى عقب وفاة كيرلس الخامس بأن الوقت حان لان يتبادل قسوس الطوائف المسيحيه المختلفه الوعظ فى كنائس بعضهم البعض (٩٨) . وأصدر راغب مفتاح بيانا ذكر فيه ان ابراهيم لوقا كان فى تلك الفترة يستعمل ترانيم بروتستانتيه فى خدمة قداس الكنيسة الارثوذكسية مما دعا البطريرك الى ابطال ذلك (٩٩) . وفى مقابلة شخصية ذكر الاستاذ راغب مفتاح أن القس جاردنر كان اختار نحو ١٥ شابا علمهم وفقا لبرنامج بروتستانتى فصارت ميولهم غير ارثوذكسيه ، وأن جاردنر كان يصدر بالعربية مجلة باسم « الشرق والغرب » ، وكان لوقا ممن تعلموا على جاردنر ، ورسم قسيسا بعد ذلك وأصدر مجلة « اليقظة » التى تهدف الى التقريب بين الكنيستين الاسقفية والقبطية والاقناع بتقارب عقيدتهما ، وذكر ان الغاية المستهدفة كانت ضم الكنيسة القبطية للكنيسة الاسقفية ، وان الباعث على ذلك كان باعثا سياسيا تتغياه السياسة البريطانية . وذكر الاستاذ مفتاح فى توضيح السياق التاريخى لما جرى فى انتخابات يوأنس ، ان منصب البطريركية منذ ديمتريوس تولاه بطاركة محض عبادزهاد ليسوا

من رجال العلم ، بله أن يكونوا من رجال الاستنارة ، وان كان كيرلس الخامس في سنيه الأخيرة لا يكاد يدري من أمر نفسه شيئا يسيطر عليه المحيطون به . لذلك قوى مطلب الاصلاح لدى جماهير الاقباط وزاد التذمر لما واجه ابطريرك مطلبهم بالرفض ، يدفعه في الصلابة عناد يؤانس .. لذلك ظهر « حزب الاصلاح » وفيه أبراهيم لوقا ، وفيه ايضا فوزي المطيعي وعزيز برسوم وهم من تلاميذ جاردتر . واستفادت هذه الجماعة من جماهيرية مطلب الاصلاح فقدمت الى الجماهير اسم يوحنا سلامة للبطريركية باسم الاصلاح . وذكر ان اللورد لويد ارسل الى هذه الجماعة عن طريق جاردتر (الذي كان حلقة الوصل بينه وبينهم) يعدهم بمساعدة مرشحهم هذا وتأييده .. وظنت الجماعة ان اللورد لابد موف وعده لما له من كلمة نافذة ومن سلطان قوى خاصة على الملك فؤاد . واستمر المندوب السامي يؤكد نحو العام أن يوحنا هو من سيكون البطريرك (١٠٠) . وفي مقابلة شخصية ايضا ذكر الاستاذ راغب اسكندر ان الانجليز كانوا يؤيدون يوحنا سلامة في انتخابات البطريركية (١٠٠) .

اما بالنسبة لعلاقات الانبا يؤانس خارج نطاق الكنيسة ، فيكاد يظهر واضحا ان كان الملك يظاهره ويشد أزره . ينبيء بذلك سياق الاحداث السابقة عن تعيين يؤاس نائبا وعن مشروع لائحة الانتخاب وعن انتخاب يؤانس في النهاية . والحاصل انه لم يكد ينتصف عام ١٩٢٨ حتى ظهرت على السطح علاقة الانبا بالملك : كتب المتقبادي أن كبار الرؤساء الدينيين لجأو « الى الحكام » ملحين عليهم لاخضاع الاقباط لارادة هؤلاء الرؤساء رغم ان الشريعة المسيحية تمنع الاستعانة بالحكام على الجماهير وتجازى المستعين بالقطع أو الحرم . وكتبت صحيفة مصر ان اشاعة تتردد « من أن هناك عزما لدى المراجع العليا على اصدار مرسوم ملكي بتعيين الانبا يؤانس بطريركا .. » وحاولت نفي هذه الشائعة احراجا « للمراجع العليا » فيما يبدو .. ولما اتضحت هذه المساندة الملكية اجتمع بعض من اعضاء المجلس الملى وغيرهم وحرروا عرائض وقع عليها نحو ٣٠٠ ناخب يحتجون على ما أشيع من اتجاه « البعض » الى مباغتة القبط بنصب يؤانس بطريركا رغم ارادتهم، ونشرت برقيات الاحتجاج على هذا الزعم . ثم عادت صحيفة مصر تحاول احراج الملك قائلة « لا يمكن للحكومة اكراه الاقباط على قبول من لا يرغبونه رئيسا دينيا عليهم » ، « ومن زيادة الافراط في التضليل على العقول يذيعون بلا خجل ان جلالة الملك قد اختار نيافة الانبا يؤانس دون سواه بطريركا للاقباط ، وهذه جسارة كبرى وافتراء على جلالة صاحب العرش الذي يهم ذاته الكريمة عدم اغضاب مليون نفس .. » ثم نشرت مقالا آخر « تتردد شائعات مختلفة .. تكاد كلها تتفق في نقطة واحدة هي أن تعيين الانبا يؤانس أصبح أمرا في حكم المقرر استنادا على عدة امور منها تزكية المطارنة له وقبول بعض أعضاء المجلس الملى تعيينه ثم الوعود المعطاة له من بعض السلطات

العليا . » واستبعدت أن تكون وعودا كهذه صحيحة لأنها تناقض مبدأ حرية الأديان وتعقد المشاكل الطائفية . ثم عاد المنقبادى يقول « ان الأقباط على بكرة ابيهم يجلون بكل احترام رجال المعية السنية ورجال الحكومة جميعا ويعتقدون انهم اسمى مقاما وارفع شأنا من أن ينقادوا الى مساع فردية » .. ثم قال فى مقال آخر انه من المحال أن يغضب الملك القبط جميعا من أجل رجل واحد (١٠١) . ويحكى جرجس فيلوثاوس أنه بينما كان القبط يعملون على ترشيح كفء يحقق الاصلاح ، واتجهت الانظار الى يوحنا سلامة ومال البعض الى احد رؤساء الأديرة ، وظهر من يطالب اقامة يؤانس بطريركا « ناسبا ذلك الى ايعاز سلطة كبرى نافذة القول » ثم صدر الأمر الملكى ، ونشرت «الاهرام» عن صحيفة « المورتنج بوست » ان القمص يوحنا سلامة كان يتمتع بأغلبية كبيرة ، فلما عرض الأمر على رئيس الوزراء «تدخلت سلطة خفية .. وعلم أن فى النية مخالفة جميع التقاليد السابقة ومنع أية معارضة قبطية فى تعيين الانبا يؤانس بطريركا ... » (١٠٢) ، وأشار حبيب المصرى الى هذا الأمر بقوله « .. انهم يستعدون علينا الحكومة أحيانا ويستعينون بها ويطلبون تدخلها اذا وقع بيننا وبينهم خلاف .. » وذكر أن الكنيسة القبطية سارت على عدم انتخاب بطريرك من المطارنة « لم تشذ عن هذا الا فى تولية يؤانس غفر الله له ، وكان الشذوذ لأسباب وظروف يعرفها كل الاقباط الذين عاصروا تلك الحركة ..»(١٠٣) . كما أكد الاستاذ راغب مفتاح ، ان الملك فؤاد كان يميل الى أن يكون يؤانس هو البطريرك .

ومن المعروف أن الملك عندما كان يعمل فى أمر كهذا لم يكن يظهر مباشرة كطرف سافر ، انما يعمل من خلال الوسطاء ، ويدرك اتجاهه « كمراجع عليا » أو سلطة « نافذة القول » أو « أيد خفية » حسب التعبيرات التى اصطلح عليها فى ذلك الوقت مشيرة اليه . وان الشواهد تشير الى اثنين كانا معروفى النشاط فى تأييد يؤانس . ويذكر الاستاذ راغب اسكندر (فى مقابلة شخصية) ان الأمير عمر طوسون كان نشيطا فى تأييد يؤانس، وكانت تربطهما صلة صداقة وثقتها اقامتهما بالإسكندرية . ويؤكد هذه العلاقة ان الأمير لما الف كتابه « وادى النطرون » فى ١٩٣٥ اهداه الى صديقه الانبا « ان الصداقة التى توثقت عراها بيننا أوحت الى أن أهدى كتابى هذا الى غبطتكم . » . ومن جهة أخرى عرف نشاط توفيق دوس الواسع انتصارا ليؤانس .كان توفيق دوس من مؤسسى الأحرار الدستوريين، وكان عضوا بلجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ وعرف دفاعه قبلها عن التمثيل النسبى للاقباط وانضمام يؤانس اليه فى موقفه . وكان وزيرا فى وزارة زيور سنة ١٩٢٥ مع الأحرار الدستوريين ، ولكنه تورط فى الاستقالة معهم مع أزمة على عبد الرازق وطرد رئيس الاحرار من الوزارة ، فاستقال من الحزب أيضا ، وظهر انه « ارتبط مع غيرنا بعهود » كما يحكى الدكتور هيكل على لسان عبد العزيز فهمى وقتها (١٠٤) . وسار بعد ذلك

فى النشاط السياسى المستقل عن الأحزاب وعاد وزيرا مع حكومة صدقى الملكية فى ١٩٣٠ . وكان دوس أيضا محاميا كبيرا وعلى علاقة قوية بالبطريركية والأديرة اذ كان وكيلا عن أوقاف الأديرة . وقد عرف ان أسقف الدير المحرق انفق من أموال الدير الفين من الجنيهات فى حملات انتخاب توفيق دوس للبرلمان سنة ١٩٢٦ (١٠٥) . وفى المقابلات الشخصية ذكر الأستاذان راغب اسكندر وراغب مفتاح أن دوس كان يستفيد كثيرا من وكالته عن هذه الاوقاف ويتقاضى منها مبالغ كبيرة . لذلك كانت علاقته المزدوجة بالملك وبالبطريركية مما مكنه أن يلعب دوره الكبير ، وكان يحضر اجتماعات المطارنة ورؤساء الأديرة ، كما عرف أنه حضر اجتماع المجلس الملى عشية صدور الأمر الملكى بتشكيل جماعة الناخبين للبطريرك ، وهو الاجتماع الذى انقسم فيه المجلس حول انشاء لجنة أوقاف الأديرة مما ادى ببعض الأعضاء الى تقديم استقالاتهم (١٠٦) .

أما سبب مؤازرة الملك ليؤانس ، فالملاحظ بشكل عام سعى الملك الدائم للسيطرة على المؤسسات الدينية . واذا كان الوفد خصم الملك قد كسب جمهرة الاقباط بدعمه لمبدأ الجامعة الوطنية ، فلم يكن الملك بنزوعه الى الغطاء السياسى الدينى أن يتجه للقبط الا من خلال كنيستهم ، كما يتجه للمسلمين من خلال الأزهر . فمن المنطقى عندما يلحظ الملك نزاعا بين الكنيسة كهيئة دينية وبين المجلس الملى كهيئة علمانية منتخبة أن ينحاز للهيئة الأولى . وفى مقابلة شخصية مع الاستاذ ابراهيم فرج ، ذكر أن حكومات الأقليات كانت دائما تمالىء رجال الدين ، كما كان الملك يصدر فى تعامله مع الكنيسة عن مثل ما يصدر عنه مع الأزهر من الانتصار للاتجاه المحافظ ، وكانت اللوائح التى تصدر فى عهود الأقليات تميل الى التوسعة فى سلطات رجال الدين والتضيق مع المجلس الملى . وذكر أن تأييد السراى ليؤانس وحرصها على نجاحه وتنظيم لائحة الانتخاب بما يكفل ذلك ، كل هذا مرجعه الى غريزة الاستبداد فى كل والى انضمام البطريرك الى السراى وكان يؤانس مع زهده وتقشفه شخصية عنيدة طاغية (١٠٧) .

وثمة مشكلة يظهرها هذا السياق ، عندما ينتهى الى أن الانجليز كانوا يؤيدون مرشحا ، وكان الملك يؤيد مرشحا آخر . ويبدو من هذا للوهلة الأولى ان كل هذا الصراع الذى احتدم ، كان وراءه هذان الظهيران . واذا كانت الاحداث السياسية قبل ١٩١٩ وبعدها قد عرفت فى ظروف خاصة درجة أو درجات من الخلاف بين السراى والاحتلال ، اذ تحاول السراى أن تزيد سهامها فى نطاق التحالف المضروب عليها مع الاحتلال ، او تحاول ان تداعب حليفا جديدا ينتظر وفوده ، أو يمارس الاحتلال سياسة التوازن بين السراى وخصومها او حلفائه الآخرين . ان كان ذلك فان الخلاف بينهما لا يفترض كأمر مسلم ، انما يحتاج فى كل حالة الى مزيد من التحقيق والفحص لمعرفة بواعثه وحدوده ودرجته . والحاصل أن السياستين الملكية

والانجليزية بعد فترة من التباعد النسبى (فى نطاق حلفهما المضروب) فى نهايات حكم زيور وحكم الائتلاف ، قد سارتا الى التلاقى بعد وفاة سعد زغلول وبعد ان سيطر على الوفد من يسميهم لويد فى كتابه « المتطرفون غير المسئولين » ، وتم تلاقى السياستين قبل ان ينتصف عام ١٩٢٨ مع اقالة وزارة النحاس ووقف البرلمان وقيام حكم الأحرار مستندا الى سلطة الملك ، وجاءت انتخابات البطريرك فى هذه الفترة عينها ، وعرف علنا تدخل الملك فيها من منتصف ١٩٢٨ تقريبا . واذا قيل ان مسألة البطريركية من المسائل الجانبية التى يمكن الخلاف بشأنها بغير أن يتأثر أو يتهدد السياق السياسى العام ، فان الصراع وصل فيها الى درجة عالية من الاحتدام ، وان كلا من الظهيرين قد ظهر موقفه للعيان بحيث بات من المنطقى أن ينظر كل من السراى والانجليز الى نتيجة الصراع على انها مجال لوزن القوة وقياس النفوذ . وما يحتاج الى نظر ، انه فى نطاق العلاقات الانجليزية الملكية ، كان الأقوى هو الطرف الخاسر فى هذه المسألة . لذلك يقوم الظن ، اما بأن رغبة الانجليز لم تكن رغبة حقة ، واما أنهم لم يستعملوا كل سلطانهم لانفاذ رغبتهم لسبب ما .

ويذكر الاستاذ ابراهيم فرج فى لقائه الشخصى ، انه وان كانت معلوماته قليلة نسبيا عن يوحنا سلامة ، اذ كان الراوى صغير السن ابان فترة ترشيح يوحنا ضد يؤانس (من مواليد ١٩٠٤) ، الا انه يعلم ان يوحنا كان ذا ثقافة انجليزية وعاش كثيرا فى جو الحكم الثنائى فى السودان وكان عمله يقتضيه الاتصال بالجهات الرسمية ، فعلقت به تلك الصفة وصارت ضده لا له . وان رجال السراى فى تأييدهم ليؤانس كان من صالحهم أن يصوروا الأمر على أساس ان سبب تأييدهم ليؤانس هو الاعتبار الوطنى المتعلق بصلة يوحنا بالانجليز. وقال ان الوطنى الحق كان كيرلس الخامس الذى رفض ما عرضه اللورد اللنبى عليه من حماية الانجليز للقبط . واستبعد حضرته ان يكون للانجليز علاقة مباشرة بتأييد مرشح ما قائلا « كان عند الانجليز مندوبهم الأكبر وهو الملك نفسه » (١٠٨) .

ولكن يذكر الاستاذ راغب مفتاح الذى عاصر تلك الفترة (من مواليد ١٨٩٨) ، وساهم بقسط وافر فى المعركة الانتخابية ، وكان أكثر احتكاكا بالتيارات المختلفة داخل الكنيسة من احتكاك رجال السياسة بها ، وكان من المتحمسين للاصلاح وايد يوحنا سلامة ضد يؤانس ، يذكر ان كان الملك فؤاد يميل الى يؤانس ، وان من أعضاء المجمع المقدس ذاته من أيد يؤانس بسبب ضغط الحكومة تحقيقا لرغبة الملك فضلا عن المصالح الذاتية ، ولم يكن لهذا البعض أن يخضع لضغط اللورد لويد غير الظاهر ظهور ضغط الملك . وان المندوب السامى من جهة اخرى وعد «حزب الاصلاح» بمساعدته ليوحنا واستمر يؤكد وعده اكثر من عام ، وكان للمندوب السامى سلطان قوى على الملك فؤاد خاصة . وتوالت الايام حتى صدر الأمر الملكى باختيار جماعة الناخبين

(اول ديسمبر) ، فعرف الجميع من اسماء الناخبين ان الفوز معقود ليؤانس . فسارع المحيطون بيوحنا يتصلون ساخطين بلويد (عن طريق جاردنر) فطمأنهم لويد واكد وعده أن يوحنا هو من سيمنتخب . ولكن انتخب يؤانس بعد ذلك باسبوع واحد . وذكر الاستاذ مفتاح انه ادرك فيما بعد حقيقة سياسة لويد ذات الوجهين فى هذه المسألة اذ استمر يشجع أنصار يوحنا سلامة ويظهر تأييده لهم ويعدهم بالفوز ، وفى الوقت نفسه يشجع الملك خفية على تأييد يؤانس ، وان لويد كان يقصد بهذا النشاط المزدوج الى تحقيق الانقسام بالكنيسة عن طريق فصل المستنيرين ومجموعة الاصلاح عنها . وذكر ان الاحداث التى تلت تعيين يؤانس تكشف عن هذا المعنى . فلم يكد يؤانس يظفر بالمنصب ويهزم جماعة الاصلاح وخاصة جماعة ابراهيم لوقا ، حتى أرسل لويد رسالة عن طريق جاردنر يقترح فيها على لوقا أن ينضم أنصاره الى الكنيسة الأسقفية . فلما استلم لوقا الرسالة — وكان غاضبا من الفشل — عقد اجتماعا حضره نحو خمسين شخصا منهم الاستاذ مفتاح ، وطلب لوقا اليهم الانفصال عن الكنيسة الارثوذكسية ، — فاعترض عليه راغب مفتاح قائلا « اذا كنتم مصلحين فكيف تنفصلون عمن تريدون اصلاحهم . اذا كنا مختلفين فلا يجب أن ننفصل » واستجاب جمهور الحاضرين لراغب مفتاح فى هذا الموقف ، « وعرفت اخبارا أكيدة أن هذه كانت رسالة موجهة من لويد راسا » ، وذكر انه قاطع لوقا نحو ستة أشهر ثم حاول لوقا أن يسترضيه فشرط عليه راغب الا يدخل السياسة فى الدين، فوعده لوقا بقطع علاقته بالانجليز ولكنه لم يف بالوعد ، فعادت القطيعة (١٠٩) .

وان مما يشير الى الاجتماع الذى عقده لوقا للانفصال عن الكنيسة ، ان صحيفة مصر نشرت فى ١٠ ديسمبر ١٩٢٨ بعيد تعيين يؤانس ، برقية أرسلها راغب مفتاح الى يؤانس قال فيها « لن أعترف بك بطريركا ولن انفصل عن كنيستى واعدك انت منفصلا عنها بحكم قوانينها » . وخلال انتخابات المجلس الملى فى ١٩٣٩ ، اصدر راغب مفتاح بيانا حكى فيه عن مطالبة لوقا الانفصال عن الكنيسة ومعارضة راغب له ، وقال انه يتحدى ابراهيم لوقا (وكان لوقا لا يزال حيا) فى صحة هذه الحكاية ، وفى أن طلب الانفصال كان بناء على طلب « جهة أجنبية » ، وفى ان راغب حذر لوقا « بعدم مزج الدين بالسياسة وفى أن مفاوضات جرت بين لوقا وبين ارسالية اجنبية » ، لتعيينه قسيسا بها (١١٠) . وصدر بيان آخر وقتها حكى أن لوقا ذكر فى الاجتماع الذى عقده بمنزله عقب انتخاب يؤانس « انه حان الوقت للانفصال عن الكنيسة القبطية وتأسيس كنيسة مستقلة» (١١١) .
ومما يشير أيضا الى هذا الجانب ، انه منذ عهد كيرلس الخامس كانت ثمة محاولات لارسال بعثات دينية قبطية لانجلترا لقيت معارضة كيرلس الخامس فلما توفى هذا البطريرك وانتخب المجلس الملى الجديد وعين يؤانس قائمقاما،

رغب بعض أعضاء المجلس فى ١٩٢٨ فى ايفاد تلك البعثة ، فقاومهما يؤانس ورفضها يوساب مطران جرجا ورفضها مكاريوس مطران أسيوط وغيرهم . وأصدر المجمع المقدس قرارا فى السنة نفسها يذكر أن موضوع هذه البعثة موضوع دينى محض خاص بالكنيسة وعقائدها وبالتعاليم الارثوذكسية ، فلايجوز ان يستأثر به المجلس الملى دون الرجوع الى الهيئة الدينية المختصة، ويعد ذلك تعديا على ما لرجال الدين من حقوق ، وان ارسال هذه البعثة الدينية من شأنه أن تم ان يحقق رغبة الكنيسة الأسقفية التى تحاول دائما اخضاع الكنيسة القبطية لها ، ثم عدد القرار نواحى الخلاف فى العقيدتين (١١٢) .

واذا كانت سبقت الاشارة الى محاولات الكنيسة الاسقفية استيعاب الكنيسة القبطية ، ومقاومة القبط لذلك وحساسيتهم الشديدة ازاء ما يفرقهم أو يشيع عقائد غريبة عن عقائدهم بينهم . واذا كان الاقباط كشأن غيرهم من المصريين انضموا الى الحركة الوطنية بقيادة الوفد ورفضوا حماية الانجليز كدعوى رغب الاحتلال فيها لتبرير بقائه فى مصر ، ورفضت غالبيتهم فكرة التمثيل النسبى عند وضع دستور ١٩٢٣ . واذا كانت الكنيسة قد ظاهرت القبط فى موقفهم الوطنى على عهد كيرلس الخامس . فلعله يكون من المنطقى ان يفكر راسمو السياسة الانجليزية بمعونة المبشرين الاسقفيين ، فى العمل على شق الكنيسة القبطية الارثوذكسية لاستخراج فريق من الاقباط منها، واذا لم يمكن ضم هذا الفريق الى الكنيسة الاسقفية، فسيكون على الاقل « أقلية من أقلية » تؤيد من الاحتلال . وليس انجح فى هذا الأمر من دعم الخلاف بين الاقباط ومظاهرة كلا الفريقين فيما يفرق بينهما ، وليس خيرا من تنصيب يؤانس عاملا يظهر به المنشقون امام جمهور القبط بمظهر الاصلاح والاستنارة . وقد لا يكون لويد حرض الملك فؤاد على تأييد يؤانس ، ولكن يكفى فى ذلك ان يكون عالما بمظاهرة فؤاد ليؤانس وأن يتركه يفعل ويوحى له من بعيد بعدم الاهتمام أو عدم الممانعة ، وهو اسلوب معروف من أساليب ادارة الصراع ، بتشجيع احد الجانبين وترك ردود الفعل المحسوبة تعمل عملها . وان فى هذه الصورة ما يجيب على التحفظ الذى ابداه المنقبادى وقت اشتداد الحركة الانتخابية ، عندما قال انه كان يلزم أن يختار رجال الاصلاح شخصا لا يستطيع الاكليروس تجريحه (١١٣) . والجواب ان الصراع بين يوحنا ويؤانس كان مما يرجى من ورائه النجاح لسياسة الاحتلال ، ان فاز يوحنا فبها ونعمت ، وان فاز يؤانس المحافظ العنيد المشاكس للجماهير والاصلاح فقد أوجد فوزه المناخ الملائم لاستقطاب الموقف بين الطرفين واحتدام الخصومة ثم تحقيق الانفصال باسم الاصلاح . لقد كان الانجليز والملك بخير فى مصر عندما كان هدفا الاستقلال والديمقراطية منفصلين متنازعين ، فلما جاءت ثورة ١٩١٩ بالصيغة « الوفدية » الجامعة ، ولما ظهر سعد زغلول بشخصيته المجمعة تراجع الانجليز والملك معا . ويظل

الصراع تحت سيطرة احد طرفيه محكوما لصالحه ما بقيت أهداف الطـرف الآخر موزعة وقواه متنازعة . وفى هـذا السياق يمكن ان يفسر اجتماع الكونتنتال التى سبقت الاشارة الى عقده فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٧ . فالظاهر أن ابراهيم لوقا كان من المنظمين والموجهين الأساسيين له ، والظاهر ان البعض حضره على أساس انه اجتماع لترشيح البطريرك ثم فوجئوا بانه اجتماع لانتخابه ، والظاهر ان هـذا الخروج السافر عن نطاق الشرعية الكنسية بعقد اجتماع أهلى ينتخب فيه البطريرك واعلان انتخاب يوحنا سلامة بطريركا صراحة ، كل ذلك كان ينطوى على « ممارسة للانفصال » ، او ينطوى بالأقل على التمهيد لتلك الممارسة بانشاء كيان موازٍ للمؤسسة القائمة يضفى عليه بعد ذلك نوع من الشرعية لذلك غضب بعض الحضور وانصرفوا مقاطعين الاجتماع ..

★★★

بقيت نقطة تتعلق بموقف الوفد فى هذا النزاع . والحاصل انه لم يمكن التقاط موقف يدل على تدخل سافر من الوفد فى هذا الشأن . على أن الذى يلحظ انه بعد وفاة كيرلس الخامس ، كان لدى الاصلاحيين عامة أمل فى أن تؤيدهم حكومة الائتلاف . وادلى وقتها كامل شحاته سكرتير عام المجلس الملى بحديث قال فيه انه لاضرر من بقاء البطريركية خالية لمدة سنتين فالصلاة تؤدى والكنائس مفتوحه ، ثم عبر عن ثقته فى تأييد حكومة الائتلاف لاتجاه المجلس الملى بقوله ان « اى نائب بطريركى لاتقره الحكومة لايمكنه تادية هذه الوظيفة فيما يختص بعلاقتها مع الحكومة ، واعلم فوق ذلك أن الحكومة تعتبر المجلس الملى الممثل الوحيد للطائفة الذى له حق المخابرة باسمها » (١١٤) . وحاول رجال الاصلاح بعد ذلك الاستعانه بالوفد عندما تولى النحاس رياسة الوزارة الائتلافيه وذلك لمنع تنصيب يؤانس بطريركا « ولكن وزارة النحاس باشا سقطت قبلما يتسنى لها التدخل فى الأمر » فلما جاء محمد محمود رفض مقابلة هؤلاء (١١٥) .

ويمكن الاستدلال على اتجاه الوفد مما سبق ذكره عن مؤازره الوفد للمجلس الملى فى استعادته كامل اختصاصاته طبقا للائحه ١٨٨٣ ، ويلحظ أنه عقب انفضاض الدورة البرلمان لسنة ١٩٢٧ ، صرح محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ ان اهم ما سنه البرلمان من قوانين فى تلك الدورة ــ فضلاً عن قانون الجمعيات التعاونية ــ قانون المجلس الملى « الذى وضع للاوقاف الخيرية نظاما متينا يبعد ادارتها عن الشبهات » . كما أكد يوسف الجندى أن هـذا القانون وقوانين الجمعيات التعاونية والدورة الزراعيه والمعاهد الدينيه اهم ما أنتج البرلمان فى دورته (١١٦) . ودلالة هذه الاحاديث أن قادة فى الوفد يعلنون فى مجال النشاط السياسى أمرا يعد انحيازا لتيار المجلس الملى ، ولايخفى ما فى اشارة محمود بسيونى عن الشبهات الملابسة لادارة الاوقاف

القبطية من نوع هجوم على نظار الاوقاف من المطارنة ورؤساء الاديرة ، وهم من يعبر عنهم يؤانس بغير مواربة . لذلك يبدو طبيعيا الا يظاهر الوفد يؤانس في اختياره بطريركا . ومن المفيد في هذا السياق تكرار الاشارة الى ما ذكره جندي الملك من أن سقوط حكومة الائتلاف اضعف موقف الاصلاحيين والمجلس الملي وهدد بالغاء القانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، مما اضطر المجلس الى ملاينة رجال الدين . والملاحظ بشكل عام من تتبع صحافة هذه الفترة والشواهد التاريخية الاخرى ، ان التيار المحافظ سواء بالنسبة لانتخاب يؤانس أو بالنسبة لادارة الاوقاف قد اشتد ازره وتتابعت حركته السريعة منذ سقطت وزارة النحاس الائتلافية في يونية ١٩٢٨ واقصى الوفد عن الحكم وأوقفت الحياة البرلمانية ، وذلك بتفاصيل سبق اجمالها . ويذكر الاستاذ ابراهيم فرج ان الموقف العام لحكومات الوفد كان دائما العمل على انصاف المجلس الملي وتأكيد اختصاصاته على عكس حكومات الأقليات السياسية (١١٧).

على انه من جهة اخرى يلحظ ، ان الاقباط من قادة الوفد — رغم اتفاقهم على الهدف العام للاصلاح — كانت لهم مواقف متباينة بالنسبة للنزاع حول منصب البطريركية . فان راغب اسكندر بادر بتأييد يؤانس عقب اعلان يؤانس وعده بتحقيق الاصلاح وتنفيذ القانون الجديد ، وابرق له يؤيده نائبا بطريركيا على خطة الاصلاح (١١٨) . ولكن هذه المبادرة السريعة لم تأت من غيره من الوفديين . ولما استشعر البعض في احتدام الخلاف خوفا من انقسام الاقباط ، ابرق (راغب اسكندر) الى بشرى حنا وسينوت حنا يرجوهما استعمال الحكمة لمنع الانقسام (١١٩) . ولكن لم يلحظ ان كان لسينوت حنا نشاط ملموس في هذا الأمر كله . اما بشرى حنا فقد كان هو وفخرى عبد النور وراغب اسكندر ممن حضروا الاجتماع الطائفي الذى دعا اليه الياس عوض في نوفمبر ١٩٢٧ ، والذي أسفر عن تشكيل لجنة للتوفيق حول الانتخابات واختصاص المجلس ، ولكن لم يشترك احد من الوفديين في هذه اللجنة وقد شكلت من غالبية تؤيد يؤانس . ثم كان بشرى حنا وجورجي خياط ممن حضروا اجتماع الكونتننتال وخرجوا محتجين على تحول الاجتماع الى جمعية لانتخاب يوحنا سلامة . وان هذا الموقف لا يفيد مؤازرتهما ليؤانس ، اذ جاء الاعتراض من جهة خروج الاجتماع عن هدفه الأصلي وهو ترشيح البطريرك ، ولعلهما قدرا ما في هذا الخروج من تهديد لوحدة الكنيسة ، على انهما قبلا مبدأ حضور اجتماع يعلمون انه لنصرة يوحنا سلامة حسبما كان واضحا . وكان الاثنان ايضا من اعضاء المجلس الملي الفرعي لاسيوط الذى ساند مكاريوس (١٢٠) . على انه يلحظ ان مرقس حنا الوزير في حكومة الائتلاف صرح في أواخر سبتمبر ١٩٢٧ أنه اتفق مع ثروت رئيس الوزراء على ان توافق الحكومة على قرار يصدره المجلس الملي العام بتعيين يؤانس نائبا بطريركيا ، وكان لهذا التصريح اثره المهيج بين مؤيدى مكاريوس وبين المطالبين باجراء الانتخابات فورا دون تعيين نائب بطريركي ،

وأبرق البعض بالاحتجاج على هذا التصريح وباتهام صاحبه بالافتئات على الدستور واهدار ارادة الشعب (١٢١) .. وفى مقابل ذلك يلحظ موقف الدكتور سوريال الذى انطلق فى الخصومة العنيفة ضد يؤانس . ولم يكن سوريال من قادة الوفد وان كان من اعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية . أما مكرم عبيد ، وكان صار سكرتيرا عاما للوفد بعد تولى النحاس رياسة الحزب - فلا يكاد يظهر له أى نشاط فى هذا الشأن .

وقد ذكر الاستاذ ابراهيم فرج أن الوفد لم يكن موافقا على تنصيب يؤانس ، ولكنه كان يظهر اعتراضه فى هذا الشأن من جهة ان نظام انتخاب يؤانس الذى صدر به الأمر الملكى (أول ديسمبر ١٩٢٨) كان يتمخض عن تعيين له لا انتخابه ، وان ظهر فى هذا الوقت شعار « الكنيسة الديمقراطية » رفضا لطريقة تعيين يؤانس ، وان موقف راغب اسكندر كان موقفا شخصيا . وكان الوفد يكتفى فى تناوله لهذا الصراع بأن يكون له فيه عناصر صالحة وقوية ومنبعثة من مبادئه (١٢٢) . كما يذكر الاستاذ راغب مفتاح انه كان يتمشى مع ابراهيم لوقا عن حسن نية ، فلم يكن رجال السياسة بمطلعين تماما على محاولات الانجليز . انما كانوا - شأنهم شأن الغالبية من تيار الاصلاح - ينشدون الاصلاح ليس الا ، يريدون بطريركا مثقفا يتحمل مسئولية كرسى الرياسة ، وكان هذا هو الشعور السائد وقتها . ولن اختلاف مواقف رجال الوفد لا يرجع الى الوفد كحزب انما يرجع الى طبيعة هذا الموضوع الخاصة . وذكر انه قد يكون اختلف حول افضلية كل من المرشحين فترك الأمر للاجتهادات الشخصية وللجماعة القبطية دون أن يتخذ فيه قرار حزبى . وكان مسلك الوفد بشكل عام ينشد الخير العام ويريد الاصلاح (١٢٣) .

هذه جملة ما أمكن التقاطه من تفاصيل عن الموقف الوفدى ، ويمكن على اساسه ابداء ملاحظتين عامتين ، أولاهما ان الوفد سلك فى هذه المسألة مسلكه المعتاد فى اى امر ذى مساس بالدين . يبتعد عن الجانب الدينى ويتركه للمبادرات والاتجاهات الشخصية ، مع سابق الثقة فى أن العناصر الوفدية ستتجه فيه بوحى من منطقها الفكرى والسياسى العام الداعى للاصلاح والديمقراطية . وهو يحرص على فرز خيوط السياسة عن الدين ، ويركز اهتمامه فى الجوانب السياسية أو التنظيمية ، أى الجوانب « الوضعية » من كل مسألة . كان هذا شأنه عندما أثير موضوع « الخلافة » فركز موقفه فى موضوع « لجان الخلافة » ، وعندما اثيرت أزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق فركز موقفه فى قضية حرية الفكر . وهنا فى موضوع البطريركية يركز اهتمامه فى مسألة « ديمقراطية الاختيار » ، ولكنه يترك ترجيح أحد المرشحين على الآخر لاجتهادات أعضائه واتجاهاتهم ، ويظهر انه كان حذرا من التدخل المباشر ترجيحا لكفة احد المتنافسين بقرار جزبى صريح لا ابتعادا عن مجال الدين فقط ، ولكن التزاما بعدم الخوض فى الجانب الطائفى

من المسألة . ويسترعي النظر موقف مكرم عبيد الذى ابتعد عن هذا النزاع، وكانت سكرتاريته للحزب مما يلصق الصفة الحزبيــة بكل نشــاطه . كمــا يسترعى النظر اختلاف الوفديين فى تأييد احد المرشحين مما يكشف عن أن الوفد كحزب بقى بعيدا عن مجال « الدائرة الطائفية » . ولــكن يلاحظ أن غالبية الوفديين كانوا يميلون الى اتجـاه الاصــلاح وترجيح كفــة الأوضاع الديمقراطية ، ومن أيد يؤانس ايده على مبادىء الاصلاح . ولعــل هـــذا المسلك الفضفاض من جانب الوفد كان يعفيه من أن يتخذ موقفا يســتعدى به أحد الطرفين ، ويعفى الصراع نفسه من أن يستقطب تماما بين القـــوى السياسية . وهو موقف يتفق مع موقف النحاس عندما رفض تنفيذالحكومة للقانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ بسلطانها المادى ونصح بأن يوكل الأمر للمحاكم .

وثانية الملاحظتين ، أن كلا من يؤانس ويوحنــا كان يفتقــد الصيغة « الوفدية » الجامعة . أحدهما يرتكز موقفه على فكرة استقلال الكنيســـة وجدها ، والثانى يرتكز على فكرة الاصلاح وجدها . وقام النزاع على أيديهما بين هدفين هما فى حقيقتهما هدفان متكاملان لدى جماهير الاقباط . ولعــل هذان الطرفان كانا يعكسان ما ادت اليه ثنائيــة التطــور من نتائج ، اذ بقى رجال الدين بتعليمهم ومؤسساتهم السلفية البحتة ، واذ تربى رجالالاصلاح وتياره فى المدارس الحديثة ومارسوا أعمالهم فى مؤسسات المجتمع المدنية ، والأولون لا علم لهم بالاصلاح ، والآخرون لا معرفة ثابتة لديهم عن جـــذور العقائد الكنسية . ولم يكن تم الامتزاج بعد بين العنصرين ليصل الى الصيغة الواحدة الجامعة للاصالة والاصلاح . وكان الوفد فى السياسة وقتها يمثــل تلك الصيغة الجامعة ، فلم يجد فى كلا الشــخصيتين المتنــازعتين من يماثله ويواكبه فى المنطلق . هذا فضلا عن أن كثيرا من ساسة الوفد الاقباط كانوا مستغرقين فى النشاط السياسى العام أكثر منهم اهتماما بالمسائل الطائفية ، يماثلهم فى ذلك كثير من مثقفى الأقباط الذين كانوا أكثر اهتماما بالمســـائل العامة منهم بالنشاط الطائفى . ولقد أبدى الاستاذ ابراهيم فرج مثــلا (فى اللقاء الشخصى) تشككه فى أن يكون ابراهيم لوقا خارجا عن الكنيسة ، وعزا ما يقال فى هذا الشــان الى انه كان من طلائع القســاوسة والمتعلمين المثقفين «فكان شيئا عجبا فى وقته» ، وابتعد به ذلك عن المستوى العام لرجال الدين وظهر الاصلاح فى صورة الانفصال (١٢٤) . وبصرف النظر عن تحقيق مدى الصحة فى الخلاف بين الحكمين على لوقا ، فالواضح أن مستوى التطور فى تلك الفترة لم يكن مكن من تبلور صفة جامعة للأصالة والتجــديد ، وامسك كل طرف بمطلب من مطلبين متكاملين ، وتصارعا .

★★★

كان لتعيين يؤانس بطريركا ردود فعل مختلفة الدرجات بين الاقباط . ومن الطبيعى أن اتمام أية معركة بأى وضع من الأوضاع تبدأ به موجة من الجذر

والانحسار . وتنطوى غالبية المعارضة على سخطها منصرفة الى غير هـذا الامر من الامور . ومن الطبيعى ايضا ان مخاصمة فرد كمرشح لرياسة هيئة ما يختلف عن مخاصمته كرئيس لهذه الهيئة ، اذ يكون تحصن بهيكلها التنظيمى وكيانها الشرعى ، ويكون الطعن فيه فى غير نطاق المعارضة المشروعة المعترفة بوجوده ، يكون ذلك هجوما على الشرعية يمس أبنية هذه الهيئة ذاتها، مما يستدعى نشاطا ثوريا . ولا شك ان المركز يتيح لصاحبه قدرات وصلاحيات قويه ومؤثرة اذ يهاجم خصومه لا بانصاره فقط ولكن بكل ادوات المؤسسة التى يراسها . لذلك انحسرت موجة المعارضة ليؤانس ، واستمسك انصاره وكثيرون غيرهم بشعار الوحدة ورفض العمل الانقسامى. وان ابراهيم لوقا مثلا الذى استطاع ان يجمع تيار الاصلاح الواسع حول جماعته ومرشحها ، فشل بعد نصب يؤانس فى أن يكون تيارا جماهيريا ولو محدودا من رفاق معركة الانتخابات - يوافق على الانفصال عن الكنيسة او يدعو لذلك . واستقر يؤانس التاسع عشر على كرسى البطاركة ما شاء الله له ان يعيش ، حتى طعن فى السن وجاءت وفاته فى ١٩٤٢ . وكما كان من الطبيعى أن ينحسر النزاع ، كان من الطبيعى أيضا الا ينعدم تماما . وبقيت أصوات تعلو وتخفت تعارضه وتعلن العصيان عليه وتمهد فى الاثارة ضده وتأليب الرأى العام على سياسته المحافظة . وقد رفض البعض الاعتراف به بطريركا واعتبر كرسى البطريركية لايزال شاغرا . ورأى أن يؤانس ليس الا بطريركا حكوميا يمكن الاعتراف بصفته الادارية احتراما للامر الملكى الصادر بتعيينه ، ولكنه ليس بطريركا دينيا لأن نصبه جاء مخالفا لقوانين الكنيسة . وتمادى آخرون فقالوا انه مقطوع عن كنيسته يقطع كل من يشاركه الصلاة أو يعترف به ، وان رسامته بطريركا مع سبق نيله رتبه المطرانية يعتبر خرقا لقوانين الكنيسة يوجب تجريده هو وكل من شارك فى رسامته . واستمر الحديث شبه متصل عن فوضى ادارة الأوقاف وما يظهر فيها من فساد وتعطيل قرارات المجلس الملى وسحب اختصاصاته والتفريط فى حقوق القبط ومصالحهم (١٢٦) .

وكان القمص سرجيوس من أعند المخاصمين للبطريرك ، بلغت به حدة المخاصمة ان كان يحرر المنشورات التى تطعن فيه ويكلف نجليه وبعض انصاره بتوزيعها ، ويتعرضون لضبط الشرطة والتحقيقات ، واذا كان سرجيوس استطاع أن يفلت من المحاكمة باعتبار هجومه من قبيل النقد العام لا يشكل جريمة (١٢٧) ، فانه لم يستطع ان يفلت من انتقام البطريرك بحرمه وتجريده من منصبه كقمص . واتخذ سرجيوس من مجلته «المنارة المرقسية» ثم « المنارة المصرية » منبرا يزعق فوقه كل اسبوع بأعنف الهجوم واقذعه طوال الثلاثينات ، وبلغ به اللدد ان كان يرفض تسميته بلقبه كانبا أو بطريرك ، وان كان يلقبه « جمال ديرتاسا » اشارة الى مهنته فى قريته قبل الرهبنة ، وانه كان يعتبره كالامام المكروه الذى تحرم الصلاة وراءه فى الاسلام (١٢٨) .

والحاصل أن يؤانس كسب من حكومة محمد محمود انشاءلجنة أوقاف الأديرة ، التى عزلت تلك الأوقاف عن الاشراف المباشر للمجلس الملى وعطلت العمل بقانون ١٩٢٧ . وكان البطريرك على علاقات طيبة بهذه الحكومة حسبما يفهم من تعليقات « المنارة المرقسية » . فلما عاد الوفد الى الحكم فى ١٩٣٠ ارتفعت أصوات المجلس الملى تطلب الغاء لجنة أوقاف الأديرة ، وتمادى البعض فطالب بالغاء الأمر الملكى الذى تم اختيار البطريرك على أساسه (١٢٩) مستندا فيما يظهر الى عدم الاعتراف بالصفة الدينية للبطريرك . ولكن وزارة الوفد انشغلت طوال عهدها القصير بالمباحثات مع بريطانيا وعاجلتها الاقالة فى يونية ١٩٣٠ دون أن تحقق للاصلاحيين مطلبا ؛ وقيل أن النحاس كان « يخشى أن يستهدف لحملة من ناحية رجال الدين فى وقت يشعر فيه بحاجته الى الهدوء والسكينة » ، ولكن حكومة النحاس لم تستجب لطلب تعطيل صحيفة سرجيوس مستمسكة فى رفضها بأن التعطيل أمر لا يجيزه الدستور (١٣٠) . ثم جاءت وزارة صدقى وفيها توفيق دوس وزيرا ، فاستشعر انصار الاصلاح اليأس من أن الحكومة ستؤازرهم فى أى مطلب تجاه البطريرك ، وكان تعيين دوس وزيرا مما استثار المعارضة القبطية فتعرضت حكومة صدقى للهجوم ، « ان مليونا من الشعب المصرى ينظر بعين القلق الى قضية الاصلاح أو بالأحرى قضية موته أو حياته .. وان كان الاقباط صمتوا فى الماضى على الاعتداء الصارخ على دينهم وتقاليدهم (يقصد انتخابات البطريرك) .. الا انهم لا يصمتون الآن اذا عبث توفيق باشا دوس بمصالحهم ، بل يصرخون ويستصرخون كنائس العالم على امتهان الكنيسة والدين فى هذا البلد » . وذلك فضلا عن الهجوم الشديد على عبد الحميد بدوى الذى كان راس المشرعين لنظام صدقى (١٣١) . وارتبط الهجوم العام على حكومة صدقى الملكية وسخط الأزهريين على مشيخة الظواهرى بسخط الاقباط على يؤانس . كتب توفيق حنين يتهم البطريرك بأنه يؤيد صدقى وأن الحكومة تزمع الغاء المجالس الملية ، ونبه البطريرك الى أن تأييده لصدقى يؤثر على القبط جميعا لكراهية الشعب لهذا الحاكم ، ومن حق القبط أن يحاسبوا كبيرهم على هذا (١٣٢) . ولما صدر دستور ١٩٣٠ متضمنا حكمنا يخول الملك وحده تعيين رؤساء الدين المسلمين وغير المسلمين ، هاجم سرجيوس الدستور بشدة « لم يكف الحكومة المصرية أن حطت يؤانس على الاقباط بطريركا بالاكراه ضد قواعد الدين المسيحى وتقاليده وقوانينه المرعية ، ولم يكفها ان اعتبرت الاقباط جزءا خارجا عن الشعب المصرى .. والى مساعدة أعداء الشعب بالقوة المسلحة التى تغشى الكنائس وتدنس الهياكل بوقوف العساكر فيها لحماية يؤانس .. (بل) وضعت فى صلب الدستور هذا النص الهادم للمسيحية المقوض لأركانها .. اما وان الحكومة تمعن فى ايذائهم (القبط) فى دينهم فهذا أمر يعتبر الصمت فيه جريمة تسقط أمامه كل الاعتبارات الاخرى » (١٣٣) . وظل هذا الوضع على حاله

حتى سقط صدقى وخلفه عبد الفتاح يحيى وبدات بشائر الجبهة الوطنية لمفاوضة الانجليز واعادة دستور ۱۹۲۳ ، وانشغل الراى العام فى عمومه بهذه المسائل . فلما راس على ماهر الوزارة الانتقالية فى يناير ۱۹۳٦ التى مهدت لعودة الوفد ، تجددت المطالبة باختصاصات المجلس الملى (١٣٤) . وارتفعت هذه النبرة مع تولى الوفد الحكم فى مايو . وفى يونيه ۱۹۳٦ أعدت عريضة تصف للنحاس ما آل اليه الحال من فوضى وضياع للاموال وما آل اليه البطريرك من شيخوخة تعجزه عن ادارة شئون الكنيسة بنفسه وتمكن لنفر من بطانته التصرف باسمه بغير مسئولية ، ولرؤساء الأديرة التصرف فى ايرادات الأوقاف - (١٥٠ الف جنيه) بغير رقابة ، وتطالب « باقامة مجلس من بعض المطارنة الذين يزكيهم الشعب ليقوموا مقام غبطة البطريرك فى مباشرة الشئون الدينية حسب نصوص القوانين الكنسية واصلاح ما أفسده عهد شيخوخة البطريرك وادارة الأوقاف القبطية » كما تطالب باعادة القمص سرجيوس الى سلك الكهنوت بعد ان كان جرد من رتبته (١٣٥) . وبعد ابرام معاهدة ۱۹۳٦ ، قيل ان المعاهدة اسقطت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ۱۹۲۲ عن حماية بريطانيا للاقليات فى مصر ، وان الحكومات الوفدية وغير الوفدية كانت تبتعد عن التدخل لاصلاح الكنيسة حتى لا تستغل بريطانيا الأمر بهذا التحفظ ، وانه بعد المعاهدة وسقوط تصريح ٢٨ فبراير فقد آن الأوان ان يفرض البرلمان رقابته على ادارة أوقاف الكنيسة وتنظيم المجالس الملية(١٣٦) .

وبالنسبة للمجالس الملية ، فقد تم فى عهد الانبا يؤانس انتخابان فى ۱۹۳۰ وفى ۱۹۳۹ (فضلا عن المجلس الأول الذى انتخب ابان انتخابات يؤانس فى ٢٧ - ١٩٢٨) . ويذكر الاستاذ ابراهيم فرج الله فى اول هذين الانتخابين ، قرر الوفد أن يرشح من اعضائه للمجلس ليكونوا عناصر شعبية وفدية فيه (١٣٧) . وكان من هؤلاء كامل صدقى (كان نقيبا للمحامين ووكيلا لمجلس النواب وصار وزيرا بعد ذلك) وابراهيم تكلا (كان مراقبا للتعليم بوزارة المعارف) وابراهيم فرج (صار مديرا لادارة التشريع بوزارة الداخلية سنة ۱۹۳۷) ، كما كان فى المجلس الدكتور ابراهيم فهمى المنياوى ذو العلاقات الوثيقة بالنحاس ومكرم ، والدكتور رياض مكرم عبيد شقيق سكرتير عام الوفد ، وكامل ابراهيم وكان وفدى الهوى . وفى الانتخابات الثانية فاز أيضا كل من كامل صدقى وابراهيم تكلا وابراهيم فرج والمنياوى وكامل ابراهيم ، واعتذر عن الترشيح فيها من الوفديين كل من واصف بطرس غالى ومكرم عبيد رغم الحاح كثير من الجمعيات القبطية عليهما ، وذلك ايثارا للتفرغ للعمل السياسى وجده . وفى هذه الانتخابات تركزت برامج المرشحين وبيانات الجمعيات التى تزكيهم فى استعادة المجلس الملى لاختصاصاته على جميع الأوقاف حسب لائحة ۱۸۸۳ ، والمطالبة بتعليم الديانة المسيحية فى المدارس الالزامية ، ودعم تعليم هذه الديانة فى المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية والاهلية ، فضلا عن بعض المطالب الأخرى كمحاربة بدعة الطلاق

ورفع مستوى تعليم المدرسة الاكليركية وتحسين حال الأديرة . واستثار المطلب الأول رجال الكنيسة فأصدر مجلس أكليروس القاهرة بيانا فى ١٤ فبراير ١٩٣٩ هاجم فيه لائحة ١٨٨٣ وذكر ان المجلس الملى لم يصنع شيئا نافعا خلال السنوات العشر الماضية منذ صدر قانون ١٩٢٧ .

ومن أهم ما ظهر فى هذه الانتخابات ، العراك الذى شب ضد جماعة ابراهيم لوقا دفاعا عن استقلال الكنيسة الارثوذكسية فى مواجهة محاولات التقريب بينها وبين الكنيسة الاسقفية . وكان من بين المرشحين للمجلس الملى حبيب جرجس مدير المدرسة الاكليركية والداعى لمدارس الاحد . وقد هاجمه ابراهيم لوقا وغياد عياد وغيرهما على أساس ما يسود المدرسة الاكليركية من فوضى وتخلف ، ودعا لوقا الى ترشيح بعض انصاره اعضاء بالمجلس ، فانبرى كثيرون على رأسهم راغب مفتاح وبشارة بسطورس وجورجى ابراهيم لمقاومته ، وكتبوا كثيرا عن علاقة لوقا بالمبشر جاردنر وسعيه لادخال الطقوس الأسقفية فى الكنيسة الارثوذكسية ، ودعوته الاشتراك فى «اتحاد الكنائس» وتكوينه جمعية اتحاد الكنائس لهذا الغرض . وذكروا ان كثيرا ممن انضموا الى هذه الجمعية انفصلوا عنها فى ١٩٣٥ بعد أن عرفوا حقيقة أهدافها ، وهى الدعوة للبروتستانتية ومحاولة انفاذ هذه الدعوة للريف المصرى سيما فى ١٩٣٨ . وان لوقا الف كتابا عن التعاليم المسيحية قرر المجمع المقدس فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ انه خلو من التعاليم الارثوذكسية ، وكتبوا كثيرا عن محاولات لوقا الانفصال عن الكنيسة أو ربط كنيسته بالبروتستانت . ودافعوا عن حبيب جرجس الذى يرفض المساس باستقلال كنيسته ويرفض أن تكون مدرسته اللاهوتية مجالا لتدريس تعاليم غريبة عنها (١٣٨) .

وتوفى الانبا يؤانس فى ٢١ يونيه ١٩٤٢ عن اربع وثمانين سنة ، تجاوز بها المستوى المعتاد لما يستلزمه منصبه من يقظة وحيوية . وشاع فى نهايات أيامه افتقاده للسيطرة على قراراته فيما يبرم وفيما ينقض ، وسؤاله عن أناس توفوا من سنين بعيدة ، وعرفت سيطرة يوسف جرجس سكرتير البطريركية على ارادته ، وقيل كثير عن تلاعبه فى مقدرات الكنيسة وايراداتها (١٣٩) . على أن كثيرا من القبط رغم ادراكهم ما كان يعتور عهد يؤانس من المشاكسات العنيدة لرجال الاصلاح وتعطيله أهم اختصاصات المجلس الملى، فهم يحفظون له عناده هذا فى حفاظه على تقاليد كنيسته واستقلالها ازاء نشاط البعثات التبشيرية ومحاولات الضم أو التسرب اليها . واذا كان اتهم بعض المحيطين به بتبديد ايرادات الاوقاف فلم يعرف عنه نفسه الا التقشف والزهد الشديد ، وكان رجلا ينتمى الى الاجيال المنحدرة عن القرون الوسطى ، الدين عنده عبادة لا علم ، والفضل فى الدين عنده للاكثر ممارسة للعبادات والطقوس لا للأوغل فى العلوم ، والصلابة عنده للاكثر محافظة على تقاليد السلف ، والرياسة سلطان أبوى ، والجديد بدعة من البدع . والفكرة الديمقراطية والنيابة عن الجماهير وترشيد الادارة وتنظيم الرقابة وانشاء المدارس وادراك

متطلبات العصر ، وكل تلك الأمور التى تمليها النظرة المستقبلية ، فلأنها تمليها النظرة المستقبلية ، لم يكن له بها ادنى شأن .

★★★

جاءت وفاة يؤانس اثناء الحرب العالمية الثانية عندما كان الوفد فى الوزارة يسانده الانجليز ضد الملك ذى الميول الموالية للنازية . وكانت الحرب مشتعلة فى الصحراء الغربية والموقف العسكرى للانجليز متحرجا . فكان ثمة حلف بين وزارة الوفد والانجليز ضد الملك وضد النازية ، وكان ما بين الانجليز وبين الملك يكاد أن يكون مقطوعا ، وحكومة الوفد فى عنفوان قوتها ازاء الملك ، والملك فى حضيض نفوذه السياسى ، والحكم العرفى قائما تملك حكومة الوفد زمامه . وكان المجلس الملى هو مجلس ١٩٣٩ فيه من رجال الوفد ومن الوفدى الهوى عناصر مؤثرة ، وغالبيته من رجال الاصلاح . لذلك كانت وفاة يؤانس فى وقت تديل فيه موازين السياسة العامة الى ترجيح تيار الاصلاح بقدر ما يكون لهذه الموازين تاثير فى اختيار البطريرك الجديد .

★★★

وعادت الى الظهور من جديد مسألة وضع اللائحة المنظمة لترشيح البطريرك وانتخابه ، جنبا الى جنب مع عملية الانتخاب ، وعاد الى الظهور النزاع التقليدى ، بين تيار الاصلاح والتيار المحافظ ، والمطالبة بأن يكون البطريرك مصلحا اجتماعيا (١٤٠) ، وظهر ايضا الجدل حول صحة اختيار البطريرك من بين المطارنة . وقد ظهر فى الأفق فورا اسم الانبا يوساب مطران جرجا ، تقدم به رجال الاكليروس لخلافة يؤانس . ولد يوساب ببلدة النغاميش بجوار البلينا فى ١٨٨٠ وترهب بدير الانبا انطونيوس فى السابعة عشرة من عمره ورسم قسا فى ١٩٠١ ، ثم أوفد يوساب للمدرسة الدينية لازاريرس بأثينا حيث قضى ثلاث سنوات عاد بعدها فى ١٩٠٥ رئيسا لدير يافا بفلسطين ، ثم عين رئيسا للاديرة القبطية بالقدس فى ١٩١٢ ثم تولى مطرانية جرجا فى ١٩٢٠ . ويكشف تاريخه عن كونه من صفوة المخلصين للبطريرك الراحل ، وقف معه فى انتخابات ١٩٢٧ ، وهو صاحب اقتراح قصر تعيين البطاركة من المطارنة ، وسافر مع يؤانس الى الحبشة فى ١٩٣٠ ، ثم أرسله يؤانس الى هناك ثانية لتتويج الامبراطور هيلاسلاسى فى ١٩٣١ فانشأ علاقات وثيقة مع الأحباش والعائلة المالكة . واختاره يؤانس قائمقاما عندما سافر الى أوروبا (١٤١) . وكل هذا التاريخ كان خليقا بأن ينفر منه رجال الاصلاح ؛ فنظر هؤلاء الى مكاريوس من جديد الذى كان لا يزال مطرانا فى أسيوط .

ولكن الذى حدث عند التفكير فى اختيار قائمقام بطريركى — حسبما حكى بعد ذلك الدكتور ابراهيم المنياوى — ان خبر وفاة يؤانس حجب عن مكاريوس فلم يأت للقاهرة ، وأشيع ان المرض هو الذى اقعده عن الحضور، وتعجل المجلس الملى فصدق الشائعة التى أوحى بصحتها تقدم السن بمكاريوس . وصف الدكتور المنياوى مصدر الشائعة بانه « ابن غير بار » نقل

بيانات كاذبة عن مكاريوس ، وأيده راغب اسكندر بيان اصدره ، وظهر ان كان المقصود هو القمص ابراهيم لوقا الذى صار فى هذا الوقت من المؤيدين ليوساب . وقد رد لوقا على هذه التهمة قائلا بأن الدكتور المنياوى هـو من أخطر اللجنة التحضيرية بمرض مكاريوس (١٤٢) . وعلى أى حال فقد كان هذا الخطأ هو سبب تحول الانظار عن ترشيح مكاريوس للنيابة البطريركيـة فى ظروف أوحت بسرعة الترشيح ، ورؤى ان ليس فى الرهبان الموجودين من يمتاز بميزة خاصة عن المطارنة ، فبقى اسم يوسابه مرشحا بغير منازع . لهذا اجتمع المجمع المقدس والمجلس الملى فى ٢٧ يونية ١٩٤٢ واصدرا قرارا بأن رأيهم استقر « بالاجماع على انتخاب حضره صاحب النيافة الانبا يوساب مطران كرسى جرجا لهـذا الغرض وعلى العرض عنـد ذلك على الحـكومة لاستصدار الأمر الملكى .. » وكشف القرار فى ذيله عن تحفظ هام «والمتفق عليه بينهم جميعا ان ليس فى هذا الانتخاب معنى الترشيح أو التمهيد للكرسى البطريركى » . وصدر الأمر الملكى رقم ٢٦ بتعيين يوساب قائمقاما « حتى انتخاب البطريرك » (١٤٣) . ثم فوجىء الجميع بأن مكاريوس هـو من اقام جناز الأربعين على يؤانس ، وعرف لحظتها انه لم يقعده المرض ، فقفز اسمه كمرشح فى انتخابات البطريركية .

لم تجر الانتخابات سريعا ، فلم تكن لائحة الانتخاب اعدت ، كما رأت الحكومة فى ظروف حرب الصحراء الغربية ما لا يسمح بالتعجيل بها (١٤٤) . وفى ٩ نوفمبر ١٩٤٢ صدرت اللائحة ، اعدتها لجنة من المجلس الملى والمجمع المقدس برياسة حبيب المصرى وكيل المجلس (١٤٥) ، فاجتمع لها من الاحكام ما يوفق بين الاتجاهين مع تغليب اتجاه الاصلاح. اوجبت فى حالة خلو المنصب اختيار أسقف أو مطران قائمقاما بواسطة المجلس والمجمع معا (م١) ، ثم شرطت فى المرشح للبطريركية أن يكون راهبـا متبتلا مصريا ، مع ما توجبـه التقاليد الكنيسية من شروط (م٢) بغير تحديد لهذه الشروط حتى تتفادى الخلافات حولها . وشرطت لصحة الترشيح حصول المرشح على تزكيه ستة من المطارنة أو الأساقفة أو رؤساء الأديرة أو حصوله على تزكية خمسين ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب ، وأن يباشر الانتخاب بواسطة لجنة تشكل من رجال الدين والمجلس الملى (م٣،٤) ، والفت جماعة الناخبين على نحو كفل الغلبة العددية لغير رجال الدين ، اذ ينحصر الناخبون من رجال الدين فى المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلائها ووكلاء المطرانيات ووكلاء الشريعة فى المدن والبنادر ، بينما يشمل الناخبين من المدنيين أعضاء المجلس الملى العام نوابه الحاليين والسابقين وأعضاء المجالس الفرعية الحاليين ورجال القضـاء وموظفى الحكومة المديريات ممن يزيد مرتب كل منهم على ٤٠٠ جنيه سـنويا والمهنيين من ذوى الشهادات العالية ممن بلغوا سن الخامسة والثلاثين ، وكل من يؤدى ضريبة لا تقل عن ١٠٠ جنيه سـنويا ، ورؤسـاء ووكلاء الجمعيات القبطية واصحاب الصحف القبطية ومحرريها ممن مارس العمل عشر سنوات

منتظمة . وفور صدور اللائحة اعلن المجلس قيد الناخبين خلال شهرين ينتهيان فى ٦ يناير ١٩٤٣ يبدأ بعدها الترشيح رسميا (١٤٦) ، ولكن تراخت الانتخابات بعد ذلك نحو سنة كاملة .

كان جملة المرشحين للبطريركية ستة ، اربعة من المطارنة واثنين من الرهبان . واهم المطارنة المرشحين مكاريوس ويوساب، واهم الرهبان القمص فرنسيس شنودة الراهب بدير البراموس . وظهر فى عملية الانتخابات ثلاثة اتجاهات عامة لا اتجاهين كما حدث فى ١٩٢٧ . وسبب ذلك ان انصار الاصلاح اختاروا هذه المرة مرشحا مطرانا ، فلم يعد ثمة خلاف بينهم وبين المحافظين فى ترشيح المطارنة ، وادى هذا الى ان انفصل اتجاه ثالث يتمسك بوجوب العودة للتقليد القديم بقصر الترشيح على غير المطارنة . ومما غاير بين هذه الانتخابات والانتخابات السابقة ، ان ابراهيم لوقا — وجماعته انحازوا الى مرشح الاكليروس يوساب . وقد وقف وراء مكاريوس غالبية اعضاء المجلس الملى وعلى راسهم الدكتور المنياوى وراغب اسكندر . وما ان انتهت لجنة الترشيحات من تحديد أسماء المرشحين، حتى عقدت اجتماعات نشيطة صدرت عنها بيانات التأييد لمكاريوس . لوحظ ان ايده كثير من كبار وجوه القبط منهم نجيب اسكندر وعزيز مشرقى وحسنى جورجى وغيرهم، كما ايده القمص سرجيوس الذى كان من قبل ضد مبدا اختيار البطريرك من المطارنة ، فعدل عن ذلك تأييدا لمكاريوس قائلا « ان الكنيسة لم تخلق لخدمة التقليد بل خلق التقليد لخدمة الكنيسة » ، وقال ان اليوم الذى يصبح فيه مكاريوس بطريركا هو اليوم الذى يقال فيه « اليوم اطلق عبدك بسلام لأن عينى قد راتا خلاصك » ثم صدر بيان من « اغلبية اعضاء المجلس الملى العام » ايد مكاريوس به نحو ١٩ عضوا ونائبا منهم المنياوى وراغب اسكندر ومريت غالى وجندى عبد الملك ورياض مكرم عبيد وابراهيم فرج وغيرهم . كما ايده اجتماع للمحامين الاقباط نظمه نقيب المحامين كامل يوسف صالح وراغب اسكندر واقباط كلية الحقوق ، وصحيفة مصر وكاتبها الكبير توفيق حنين ، والمجالس الملية الفرعية للدقهلية والمنوفية والغربية واسيوط وجمعيات قبطية كثيرة اهمها جمعية التوفيق القبطية وجمعية سر التوفيق (١٤٧) فكانت جملة العلمانيين تناصر مكاريوس افرادا وهيئات وجمعيات ومجالس ملية .

اما معارضو مكاريوس فتركزوا فى اتجاهين ، اولهما القسم الاكبر من رجال الاكليروس ممن كانوا ملتفين حول يؤانس وايدوا الان يوساب . وقد كان يوسف جرجس سكرتير البطريركية أيام يؤانس يطوف على المطارنة منذ تعيين يوساب قائمقاما ليجمع التأييد لتثبيته نهائيا كبطريرك . وانضم الى هؤلاء مجموعة من العلمانيين المرتبطين برجال الدين والوزراء السابقين ، يجمعهم انهم من العناصر السياسية ذات الصلات التقليدية بالسراى او حكومات الاقليات ، مثل توفيق دوس وصليب سامى ومراد وهبة وسابا

حبشي ومرقس سميكة والياس عوض . وبنى هؤلاء تأييدهم ليوساب على أساس من تأييد الاحباش له وثقتهم به مما يجعله دعامة للعلاقة بين الكنيستين ، فضلا عن صلاحيته الشخصية فى رأيهم . وانضم الى هؤلاء ابراهيم لوقا الذى هاجمه سرجيوس قائلا انهما كانا ممن يؤيدان مكاريوس فى ١٩٢٧ ، وأن لوقا هو من كان عرض اسم يوحنا سلامة وقتها ، وانه تحول الآن لتأييد يوساب وذكر ان ثمة « محاولات تدبر فى الخفاء ضد الكنيسة » (١٤٨) . وثانى الاتجاهين تزعمه حبيب المصرى الذى اتخذ موقف الدفاع المخض عن التقليد الكنسى الرافض لتولى المطارنة رياسة الكنيسة ، ورشح القمص فرنسيس البراموسى الذى كان محاميا قبل الرهبنة باسم فهيم شنودة ، وأيده فى ذلك بعض من الاتحاد العام للجمعيات القبطية وقليل من المطارنة كأثناسيوس مطران بنى سويف وساويرس مطران المنيا . وقد هاجموا أعضاء المجلس الملى الذين انحازوا انحيازا ظاهرا لمكاريوس مما يخرجهم عن الحيدة لهم باعتبارهم المشرفين على الانتخابات (١٤٩) . وثمة مرشح رابع حصل على بعض التأييد هو الانبا تاوفيلس مطران القدس والشرقية ، نادى بالاصلاح ولكن رجال الاصلاح كان لهم مرشحهم فلم يستجب له كثير منهم ، وأيده مجمع رهبان دير انبا نطونيوس وبعض العلمانيين (١٥٠) . وكان من المعارضين لمكاريوس عدد محدود من مؤيديه فى ١٩٢٧ ، وجدوا ان فوات ثمانية عشر عاما مما جعل الرجل أطعن فى السن من أن يقدر على أعباء منصبه . كتب نسيم جرجس الى راغب اسكندر يقول « ان انصار الانبا مكاريوس هم أول من يشعر بعدم الرضا اذا نجح انتخابه ، كما شعر أنصار قداسة الانبا يؤانس بخيبة الأمل بعد انتصاره فى المرة الماضية » وقال انه يجب أن تحتفظوا بكرامة الرجل بعدم انتخابه . ولكن هذا الصوت تلاشى فى ضجيج الحماس لمكاريوس فلم ينصت له أحد ، وقد رأوا أن يوساب الذى يبلغ ٦٤ سنة ليس أصغر كثيرا من مكاريوس حتى يؤخذ عامل السن فى الحساب (١٥١) . وانتهت الانتخابات فى ٤ فبراير ١٩٤٤ بفوز كبير لمكاريوس (١٢٢١ صوتا) ضد يوساب (٧٣٦ صوتا) وفرنسيس (١٧٨ صوتا) ونوفيلس (١٦٠ صوتا) وإبرام (٦ أصوات) وأثناسيوس (٥ أصوات) . وما أن صدر بتعيينه الأمر الملكى فى ٨ فبراير حتى جاء من أسيوط الى القاهرة فى ١٠ فبراير تستقبله الآلاف فى محطة مصر بحماس عظيم . وترك حبيب المصرى وكالة المجلس الملى فتولاها المنياوى (١٥٢) .

فاز مكاريوس وفاز به الاصلاحيون ، ولكن فوزهم هذا لم يدم شهورا . لقد كان مكاريوس مطرانا ورعا وكاهنا شجاعا لم يحد قط عن مبدئه الذى نادى به فى صدر القرن العشرين ، وهو أن وظيفة رجل الدين معالجة الروح لا معالجة المال .. وجلس مكاريوس هذا على كرسى الرياسة بما يخوله من سلطات دينية وقانونية ، وكان مؤيدا بالمجلس الملى أكبر هيئة طائفية قبطيه بعد الكنيسة ، ومحاطا بتأييد واسع من جماهير القبط الذين نظروا لرياسته

كتتويج كفاح نصف قرن من أجل الاصلاح ، ومرضيا عنه من الحكومة الوفدية القائمة ذات السلطة القوية ونتها . لذلك لم يجلس مكاريوس على كرسيه أياما حتى شرع فى اقرار مطالب الاصلاحيين ، فاجتمع بالمنياوى ثلاثة أيام متصلة أصدر بعدها فى ٢٢ فبراير قرارا بتنظيم ادارة أوقاف الاديرة معترفا بحق المجلس الملى فى ادارة تلك الاوقاف كلها ، وشكل لجنة ينتخبها المجلس الملى ويصدق عليها البطريرك (الفت وقتها برياسة المنياوى من راغب اسكندر وجندى عبد الملك واسكندر نصحى وابراهيم تكلا) تكون مهمتها جرد املاك الاديرة ومحاسبة النظار وتنظيم ادارتها ، وتنظيم أوضاع الرهبان والانفاق من ايرادات هذه الاوقاف لسد حاجات الاديرة وتخصيص ما يفيض للأغراض الاصلاحية ، وقرر أن يكون تعيين نظار الاوقاف واقالتهم باقتراح من هذه اللجنة يعتمده البطريرك . وعرض هذا القرار على المجلس الملى فى اليوم التالى فأقره شاكرا ، وأعلن ذلك كله وسط موجة من الحماس البالغ ، ونظر اليه كحدث تاريخى للكنيسة يبدأ به تاريخ جديد لها ويتوج نضال عشرات السنين ، وأحاطت الوفود بمقر البطريركية تهنىء وتؤيد ، وازدحمت الصحف ببرقيات التهنئة (١٥٣) .

١ ولكن اعضاء المجمع المقدس ، لم يثنهم عن عزمهم ولا فل من صلابتهم فى المقاومة ، وجود رئيس يناوىء سلطانهم ويجمع حوله تأييد أكبر هيئة قبطية وحماس الجماهير الغفيرة واستجابة الحكومة . فاجتمع المجمع بغير اذن من البطريرك وبغير حضوره ، واتخذ قرارا بالمعارضة فى اختصاص المجلس الملى بادارة اوقاف الاديره ، وقدم مذكرة بوجهة نظره الى الحكومة ، عاجلها المجلس الملى بمذكرة مضادة فى مارس ١٩٤٤ . وقد أحال النحاس رئيس الوزارة المذكرتين الى وزير العدل صبرى أبو علم فدرسها وعرض الأمر على مجلس الوزراء فى ١٤ مايو ، فانتهى الى أن القانون ١٩ لسنة ١٩٢٧ يخول المجلس الملى حق ادارة الاوقاف كلها ادارة فعليه بغير منازعه ، وان القرار الوزارى الصادر فى أول ديسمبر ١٩٢٨ يعتبر باطلا فيما ادخله من تعديل على هذ القانون ، وان قرار البطريرك الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٤ يعتبر تصرفا قانونيا صحيحا . وأصدر مجلس الوزراء قرارا ببطلان قرار ١٩٢٨ (١٥٤) . وهكذا انضاف موقف الحكومة الرسمى المؤيد للاصلاحيين . وانفرد المجمع المقدس بموقفه وحده ، وافتقد بقرار مجلس الوزراء الاخير السند الشرعى لسلطة الكنيسة على أوقاف الأديرة . ولكن ذلك لم يفت فى عضد المجمع ورجاله . كانوا هم رجال الاكليروس لا سبيل الى تنفيذ أمر بالعنف معهم ولا الى اقصاء المعارضين منهم . وكان وجود مكاريوس على راسهم بمثابة حصار له بينهم . وكانوا هم المؤسسة الكنسية حتى ولو عارضهم رئيسها ذو السلطان الفردى المتفرد . وكانوا واثقين ككل من يضمهم جهاز تنظيمى واحد ان الغلبه فى هذا الجهاز ستكون لهم فى النهاية ، ما بقى الجهاز قائما لم يصنف ، وهو فى هذه الحالة هيئة تحوطها قداسة الدين . واذا

امكن اقصاء فرد او افراد منها من ذوى السلطة الشرعية ، فانه يستحيل أن يمارس سلطانه الا بقدر والا فقد السلطان الشرعى سلطانه ، وأصاب السهم راميه . وكان نظام الملكية يدعم هذا الوجود التنظيمى . فالمال اوقاف محبوسة على مصارف الأديرة ، والوقف نظام شرعى للاموال وهو فى حوزة الاديرة ورؤسائها ، وحجج الملكية وسجلات اثباتها ورصد الدخل والخرج والعلاقات المالية والحسابات كلها فى حوزتهم . ولا يجدى عند مقاومة التسليم الا تدخل قوة الضبط كما يحدث فى تنفيذ الاحكام والقوانين ، ولكن مبدأ العنف والاقتحام هنا مستبعد ، ولو استند لأساس شرعى من سلطة الدولة . وهو أمر ان ثار على نطاق المجتمع كله فلا يجدى معه الا العمل الثورى ، وأن ثار فى نطاق الكنيسة فلا يجدى معه الا « ثورة » من داخل المؤسسة الدينية بأى من معانيها . ولم يكن الأمر على نطاق الدولة ولا فى داخل الكنيسة ، ولا كانت الأوضاع الحكومية ولا حركة الجماهير مما يمكن من مسلك كهذا سيما فى امر له مساس بالدين .

تمخضت مقاومة قرار كاريوس فى الوجود التنظيمى للكنيسة تحوطه قداسة الدين ، وفى السيطرة المادية على الاموال . فبقى السلطان حيث هو داخل القلعه وبقى المصلحون حيث هم يحوطون ابوابها المغلقة . ونلحظ ذلك واضحا فى سياق الصراع الذى احتدم بعد صدور وثيقة مكاريوس . المصلحون يكتبون المقالات ويعقدون الاجتماعات ويؤيدون الاصلاح . والخطب تدوى والمقالات أنهار فى الصحف والبرقيات تترى ، والصياح يعلو ويصخب يطالب بالاصلاح ، لايزال رغم الرياسة والشرعيه والجماهير « يطالب » بالاصلاح . والمطارنة والاساقفة فى قلعتهم الشامخة ينشطون « منفذين » لا مطالبين ، ويعقدون اجتماعاتهم بغير رياسة البطريرك . الأصلاحيون يقولون فى مواجهة المطارنة « نحن الشعب » (١٥٥) ، والمطارنة يقولون فى مواجهة البطريرك « نحن السلطة » . وانقلبت المواقف ، صار الاصلاحيون الديمقراطيون « يطالبون » بدعم وتأكيد السلطة الفردية للبطريرك ويحبذون سلطانه على التابعين للكنيسة ، وصار المطارنه المحافظون « يمارسون » ديمقراطية التنظيم الكنسى قائلين إن البطريرك ليس الا مطرانا ، هو كبير هم ليس الا . والمجلس الملى يطالب ببطلان اجتماعات المجمع المقدس بغير رياسة البطريرك ودعوته ، والمجمع يجتمع ويقرر وينفذ ويمارس «شرعية القرار الجماعى» (١٥٦) .

يحكى « الخريدة النفيسة .. » أن الانقسام وقع واشتد بين الطرفين ، وطلب الآباء المطارنه عقد المجمع المقدس فلم ير البابا لزوما لذلك ، « وأصبحت والحالة هذه قيادة بطريركية الاقباط فى أيدى المجلس الملى .. » . فلما راى المطارنه ورؤساء الاديره أن مساعيهم لدى البطريرك اصبحت بلا جدوى ، عقدوا المجمع المقدس برياسة الانبا بطرس مطران سوهاج واخميم وقرروا الاعتراض على سلب المجلس الملى لسلطة الكنيسة والمجمع ، وفشلت مساعى التوفيق بين الفئتين (١٥٧) . على أن المشكلة الجديدة لم تكن فى خلاف المجمع

مع المجلس ، فقد اعتادت الهيئتان هذا الخلاف من قديم . ولكن تركزت المشكلة فى أن ابطريرك الذى يراس الهيئة الدينيه ، جنحت منه هيئته بعيدا ووجد نفسه على راس هيئه لا يعترف رجالها بما صنع ويقاومونه ، ووجد مؤيديه فى الخارج تغلق الابواب بينه وبينهم ، فصار وحيدا لاتؤنس وحشته أصداء التأييد تسمعها اذناه ولا تلمسها يداه . حاول مكاريوس بنواياه الحسنة أن يلم الشمل ولكن كلا الجانبين جنح بعيدا ، واشتد المجلس الملى فى موقفه وعلى راسه المنياوى بما عرف عنه من حدة وعصبية ، واشتد المجمعيون فى اقامة العقبات (١٥٨) . ولم يحتمل كاهلا المصلح المسن العبء الثقيل ، فاعتكف أولا فى حلوان ثم هجر مقر البطريركية الى دير الانبا بولا فى الصحراء الشرقيه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤ ، تاركا وراءه الامر كله بالمحافظين والاصلاحيين . وحاول بعض المطارنه اقناعه بالعودة فلم يقتنع ، ويحكى الاستاذ ابراهيم فرج (وكان عضوا بالمجلس الملى وعضوا بحزب الوفد وعلى علاقة وثيقة بالنحاس رئيس الوزراء ، وفى ذات الوقت كان مكاريوس ابن خالة والدته) ان ذهب اليه فى الدير يحاول ارجاعه فوعد البطريرك ولكنه لم يعد . ثم اقيلت وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر ، واسترد الملك ماكانت انتقصته الوزارة المقاله من سلطاته ، وجاء بالسعديين والاحرار فى الوزارة تحت رياسة احمد ماهر ، وغدا الموقف السياسى الى ما تثقل به كفه المحافظين . ورجا أحمد ماهر البطريرك أن يعود الى مقره ، وعزز المجلس الملى الرجاء ، فعاد مكاريوس تستقبله صلاة الشكر بالكنيسة المرقسية وحفاوة الاقباط . ولكن مكاريوس عاد هذه المرء الى كرسيه بلا اصلاح ، كما عاد الشيخ المراغى الى مشيخة الازهر فى ١٩٣٥ . وشب الخلاف ثانية بين الطرفين ، ووقف مكاريوس هذه المرة فى الوضع الطبيعى للبطريرك بين مطارنته واساقفته . وساءت العلاقات بينه وبين المجلس الملى ، فعقد المجمع المقدس فى ١٩٤٥ ليرجع بنفسه عن قرار ٢٢ فبراير ، وليؤلف لجنه جديدة للاشراف على الأوقاف القبطيه والاديره ، ويعيد تنفيذ قانون الرهبنه الذى أصدره سلفه ، وليؤكد عدم مساس المجلس الملى بسلطات البطريرك . واشتد الخلاف فطلب الى البنوك الا تصرف أموال الكنيسة ولا أموال المجلس الملى الا بتوقيعه شخصيا (١٥٩) . «وما لبث هذا المصلح ان انضم الى رهطه وقام الخلاف من جديد . ومازلت اعتقد ان شيخوخته كانت سبب ضعفه وانسياقه مع رجال المجمع المقدس فنشب النزاع من جديد . ان اذارة المال هى سبب البلاء » (١٦٠) . واذا كان مكاريوس المصلح لم يحل المشكلة فهاجر الى الدير ، فأن مكاريوس المحافظ لم يستطع حلها ايضا ، وجاءت وفاته بعد هجرته الاولى بأحد عشر شهرا فى ٣١ اغسطس ١٩٤٥ ، فى الشهر الذى توفى فيه الشيخ المراغى .

* * *

يكاد يصح القول مجازا ان مكاريوس اسلم الكنيسة الى يوساب . وكما انتصر الاصلاحيون بمكاريوس فى انتخاباته هزموا به فى انتخابات سلفه .

جرت عملية الانتخابات التالية فى عهد حكومة النقراشى، كان اثناسيوس مطران بنى سويف هو القائمقام ، وكان قطبا العملية الانتخابية الانبا يوساب مطران جرجا والقمص داود المقارى ، واصدر يوساب الى الدكتور المنياوى وكيل المجلس الملى تعهدا مكتوبا بتسليم اوقاف الاديره الى المجلس الملى طبقا لقانون ١٩٢٧ ، كما تعهد لابراهيم لوقا أن يستغنى عن خدمات خادم له عرف بالفساد هو ملك جرجس (١٦١) ، الذى لازمه نحو خمس وعشرين سنة . وانتخب الانبا يوساب الثانى وصدر الامر الملكى بتعيينه فى ١٤ مايو ١٩٤٦ فى عهد وزارة اسماعيل صدقى الثانية . وجرى النزاع على حاله بين البطريرك والمجلس الملى الذى تولى وكالته دهرا الدكتور المنياوى . وتداول وكالة البطريركية سيداروس غالى والقمص وابراهيم لوقا ، ولكن لا أحد من هؤلاء او غيرهم استطاع الاصلاح . وشكلت لجان الوساطة لحل الخلاف وفيها احيانا حبيب المصرى فلم تكن توصياتها لتظفر بقبول البطريرك ، (١٦٢) وذهبت التوصيات مع ماذهب من قبل .

ولكن الصراع لا يضيع قط هباء . قد يرتد فى المواجهات الحاسمة ، ولكن هذه المواجهات عينها تترك آثارها فى المدى الطويل كفعل عوامل النحات فى الطبيعة ، تمهد وتصقل وتتغلغل . حتى محاولة مكاريوس التى فشلت لم تذهب دون أثر ، ويبقى لها فى التاريخ الممتد رغم كل شىء فضل من سبق وريادة ، انها محاولة للاصلاح جرت من داخل الاكليروس . لقد بقيت الكنيسة كما هى فى الظاهر ، ولكن اجيالا ولدت ، وأجيال أتت ، وبدأت التيارات تتضارب ، بقى القدامى على حالهم ، ولكن جماعات جديدة ظهرت من خلال التطور الاجتماعى الذى عرفته مصر فى التعليم والحياة السياسية ، ومن خلال الصراع المتطاول المدى داخل الكنيسة . لقد تردد الصراع الانتخابى للبطريركية ثلاث مرات فى عشرين سنة ، لم يحدث واحد منها فى ضعفى هذه المدة من قبل . وصار البطريرك الواحد ظاهرة فردية فى تاريخ كل من المؤسسة والجماهير ، لا كما اوحت حياة كيرلس الخامس ، هذا المنحدر من اصلاب رجال « العهد القديم » ، بعمر يحسب بالثلاثة أرقام . وكانت انتخابات المجلس الملى دوريه كل خمس سنوات ، وللحركة الانتخابيه أثرها البعيد فى وعى الجماهير وتثقيفها من خلال الصراعات المفتوحة والمشاركة الشعبيه الواسعه ، بكتاباتها واجتماعاتها وصحافتها . وشعب جيل مدارس الاحد الذى مزج بين الحياة الكنسية وثقافتها والحياة المدنية وثقافتها عبر الفجوة بين المجالين . لذلك شاهد عهد يوساب غلوا فى المحافظة والرجعية من جهته وغلوا فى الفساد من بعض المحيطين به . ولكنه شاهد الجديد من مطارنة يطلبون الاصلاح ووضع حد للفساد . وصادف البطريرك أعنف ماووجه به رئيس للكنيسة فى العصر الحديث . واذا كانت نهاية مكاريوس تحمل معنى المأساة لهذا المصلح الورع ، لانه وجد فى غير محطه وسبق مؤسسته ؟ فان نهاية يوساب أشد مأساة لهذا المحافظ القح ، لانه وجد فى غير عصره وتخلف

عن زمانه . واذا كان مكاريوس يمثل فشل الاصلاح عندما يبدأ به من أعلى ، فعلى عهد يوساب ظهر الاصلاح فى داخل المؤسسة فى وضعه الطبيعى الكفيل بانجاحه ، اذ بدأ من الادنى . وقد ادرك رجال المؤسسة الدينية انفسهم : أن السلطان الفردى للرئاسة لا يحمى رجال هذه المؤسسة الا بقدر ما يتهددهم .

جاء الانبا يوساب من جرجا سنة ١٩٤٦ ومعه ملك جرجس . ولم يلبث ملك — حسبما يحكى الانبا توماس مطران الغربية وسكرتير المجمع المقدس — ان تملك كل شيء وصار بطريركا غير متوج وفرض الاتاوات على الكنائس والاديره وتدخل فى تعيين الاساقفة والمطارنه ، وبلغت ثروته بعد اربعة أعوام نحو ربع مليون جنيه (١٦٣) ، والبطريرك ساكت عنه غضوب على المتذمرين منه . ويكفى القول عما بلغته الاوضاع أيام يوساب ، ان النيابة العامة حققت فى ١٩٥٠ فى حادث اقتحام البطريرك وبعض رجاله حجرة لجنة ناخبى المجلس الملى فى ١٠ فبراير واعتدوا على اعضاء اللجنة بالضرب . وقد اضطر الدكتور المنياوى الى الاستقالة من وكالة المجلس الملى فى ١٩٥١ ، وحل محله كامل يوسف صالح الذى اتبع مع البطريرك سياسة الملاينة قائلاً انها الوسيلة الوحيدة للتفاهم ، ولكن التفاهم لم يجد ايضا ، فقد اقترح المجلس الملى على عهد وكيله الجديد مشروعات لاصلاح الاوقاف وعرضها على البطريرك فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ ، فوافق أولا ثم عاد ورفض ممتنعا عن توقيع محضر الجلسة ، مظهرا بذلك ان الاصلاح بالتفاهم غير ممكن كذلك ، ولا التفاهم نفسه ممكن . وقيل ان البطريرك عين مطرانا للجيزة على غير رغبة جمهور المطرانية الذى كان ينادى بتعيين حبيب جرجس ، وان الابروشيات كانت تقسم وتتعدد لزيادة تعيين المطارنة ، اذ عين فى عهده ١٧ مطرانا واسقفا رغم ان عدد الابروشيات كان ١٤ فقط ، وان كان تعيين المطران يستلزم أداء ٣٠٠٠ جنيه (١٦٤) .

جأر الجميع بالشكوى من هذا الذى يحدث ، ويكفى دلالة على حدة المقاومة ، ان البطريرك تعرض فى ١٩٥٤ لحادث اختطاف ، خطفه بعض الشباب واخفوه فى دير البنات ، ثم اكتشف الأمر واعيد الى البطريركية وقدم الفاعلون للمحكمة العسكرية . وبعد ذلك بأكثر من عام تسلل شاب الى مقر البطريركية محاولا اغتيال البطريرك ، وقبض على الفاعل واتهم قسيسا بمعاونته (١٦٥) .. وقد قام المطارنة انفسهم يطالبون بتشكيل لجنة تعاون البطريرك فى مهامه ، واجتمعوا فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ برياسة البطريرك وقدموا اليه طلباتهم فرفض الاستجابة لهم فانسحبوا من المجمع ، واصدروا — بغير رياسته — قرارات تطالب بتشكيل لجنة ثلاثية من المجمع المقدس للاشراف على الكنيسة ، والتنازل عن قضية الخطف حتى لا يتعرض المحامون عن المتهمين لمكانة البطريرك السامية ، وابعاد حاشيته وخاصة ملك جرجس ، وابلغوا هذه القرارات الى البطريرك . وقد بذل جندى عبد الملك

وزير التمـوين وقتها مجهـودا للتقريب بين الجـانبين ، واراد البطريرك ان يتفادى الأزمة فوافق على العفو عن خاطفيه ، وأصـدر قرارا بتعيين احـد انصاره الانبا لوكاس مطران منفلوط معاونا له ، ووعد بتشكيل لجان لبحث المسائل الطائفية ورفع مستوى الاديرة ، ولكن المطارنة أعلنوا تمسكهم بجميع مطالبهم ، واصروا على وجوب النهـوض بمرافق الكنيسـة ورفع مسـتوى الاكليروس والرهبنة وتنظيم ريع الاوقاف (١٦٦) . وهكذا أصبحت مسألة الاوقاف من بين مطالب الاكليروس وكانت من قبل وقفا على المجلس الملى . وقد رد البطريرك باعلان بطلان قرارات المطارنة وتمسك بمعاونة الانبا لوكاس وانه لا توجد قوة فى العالم تجبره على تشكيل اللجنـة الثـلاثية المطلوبة . فوجه سكرتير المجمع المقدس الدعوة لعقد المجمع وطلب الى البطريرك الحضـور ، فرفض وأصر على وجوب عودة المطارنة الى ابروشياتهم ، وامر بغلق ابواب البطريركية من دونهم واستعان بقوة من البوليس على منعهم . واصر المطارنة على عقد المجمع وأعلنوا عدم الثقة بالبطريرك . وبذل جندى عبد الملك مساعيه ثانية للتوفيق بين الجانبين ، وعقد اجتماعا مع بعض أعضاء المجلس الملى العام الحاليين والسابقين (منهم المنيـاوى ونجيب اسـكندر ومريت غالى وفريد انطون واسكندر دميان وكامل يوسف صالح وراغب إسكندر وحلمى بطرس وعزيز مشرقى) ، فشكلوا من بينهم لجنة لانهاء الخلاف بين رجال الدين ، وعقد الصلح بين البطريرك والمطارنة على اساس اختيار مطرانين آخرين مع الانبا لوكاس لمعاونة البطريرك ، وهما اثناسيوس مطران بنى سويف وكيرس مطران قنا (١٦٧) . ولكن ملك جرجس عاد الى الظهور والى السيطرة : وعمل البطريرك على مناهضة المجمع بتكوين مجلس «اكليروس القاهرة» كان يجتمع بمنزل ملك ويتلقى منه الارشادات .

فى هذه المرحلة كانت قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ واطيح بالنظام الملكى كله والغى دستور ١٩٢٣ وحلت الاحزاب السياسية ، وغير ذلك مما سترد الاشارة الى اثره فيما بعد . على أنه يمكن بشكل سريع القـول هنـا أن تلك الاجراءات التى اتخذتها الثورة فى السنتين الاوليين من عهدها ، قد حددت صيغة جديدة لنظام الحكم وفلسفته وقواه السياسية ، اذ اسـقطت النظام الملكى واسـقطت القـوة التقليدية المعـادية للنظام الملكى وهى الديمقراطية الليبراليـة . والمهم فى نطاق أوضـاع الكنيسـة ، ان الصراعات الكنيسـية والطائفية كانت خلال الثلاثين عاما الماضية قد طبعت بصيغة الصراع السياسى العام وقتهـا . والكنيسـة تمثـل الطرف « الاوتقراطى » المحـافظ فى هذا الصراع ، والمجلس الملى يمثـل الطرف « الديمقراطى » الاصـلاحى ، ثم انقلبت الأوضاع السياسية هذا الانقلاب الكبير بعـد ثورة ٢٣ يوليـة ، التى تبنت نمطا من الاصلاح يتم بغير الأسلوب الديمقراطى ويتم من خلال السلطة وبالقرارات العلوية . واذا كان الوضع الطائفى مما تراخت معه أسباب التأثير المباشر السريع لهذا الوضع السياسى العام على أوضاع الكنيسة ، فقـد كان

لابد أن ينعكس هذا المنهج الجديد على الاوضاع الكنسية بالتدريج ، وخاصة من خلال ما تستلزمه أوضاع الكنيسة من قرارات تصدرها الدولة . وظهر طابع ٢٣ يولية فى وسائل الدولة ازاء الكنيسة ، وهو يتحصل فى نزعة مساندة مطالب الاصلاح القديمة مع فقدان الثقة بالديمقراطية . وفى هذه المرحلة ايضا الغيت المحاكم الشرعية والاختصاص القضائى للمجالس الملية توحيدا للقضاء وذا فى ١٩٥٥ . وبهذا فقد المجلس الملى القبطى وظيفته القضائية ولم يبق له الا الوظيفة المتنازع عليها بالنسبة للاشراف على كلا الجانبين المالى والادارى من شئون الكنيسة .

وقد انتهت مدة المجلس الملى القائم بوكالة كامل يوسف صالح ، وكان قد اختلف مع البطريرك اختلافا عنيفا . وحدد لاجراء انتخابات المجلس الجديد يوم ٢ يونية ١٩٥٥ ، فلما ظهرت بوادر احتدام المعركة الانتخابية ، قرر وزير الداخلية تأجيل الانتخابات ، ثم صدر قرار بتعيين أعضاء المجلس الملى ونوابه ، اختير به للمجلس نخبة من الاصلاحيين البارزين ، وانتخب المجلس المعين وكيلا له اسكندر حنا دميان (كان وكيلا لمحكمة الاستئناف) وسكرتيرا عاما راغب اسكندر (١٦٨) . وتولى المجلس الجديد مهامه فى جو يستصرخه فيه الرأى انعام القبطى بالتدخل ، وتشير أصابع الاتهام لوكيل البطريركية الجديد بما أثرى ، وتطالب بوجوب تطبيق قانون الكسب غير المشروع على حاشية البطريرك ، ووجوب انقاذ المجلس الملى لأموال الاقباط . والصحافة القبطية تسجل البيانات والأرقام عن الانحرافات المالية . وحدث ان عزل البطريرك اسقف يوش الانبا غبريال عن نظارة اوقاف دير الانبا انطونيوس ، وعين بدله فى النظارة الانبا يؤانس مطران الخرطوم ، وقيل ان سبب المشكلة ان الاسقف المعزول أعلن استعداده لتسليم أموال الدير للمجلس الملى ، وان ملك جرجس طامع فى ايراد هذه الاوقاف . وزاد هذا الحدث من الصخب والضجيج ، وهاجم الاسقف غبريال البطريرك ، واتهمه بمحاولة تحطيم الكنيسة والتهرب من مواجهة المجمع المقدس . وبلغ الأمر جميعه الى درجة من التذمر دفعت جندى عبد الملك وزير التموين الى ان يخرج عما توجبه عليه وظيفته كوزير وعن دوره كوسيط بين الطرفين ، الى مهاجمة الفساد والمفسدين (١٦٩) ، فعقد المجلس الملى اجتماعا فى ١٨ اغسطس ١٩٥٥ لنظر موضوع الانبا غبريال مع جميع المسائل المثارة ، استدعى أمامه كثيرين ممن مارسوا العمل مع البطريرك للادلاء بمعلوماتهم ، كان منهم القمص جرجس ابراهيم وحنانا سكرتير صحفى البطريرك . ونشرت اقوال هؤلاء فى الصحف فأثارت صخبا بالغا ، ثم اجتمع المجلس بالبطريرك ثلاثة اجتماعات محاولا اقناعه بالعدول عن مسلكه ، فلما أثار الاعضاء فى الاجتماع الأخير موضوع ملك جرجس ، غضب البطريرك ونفر منهم ورفض مسعى المجلس ، فطلب المجلس اليه دعوة المجمع المقدس فرفض ، فاجتمع المجلس بأعضاء المجمع المقدس ، وظهرت المطالبة بتنحية البطريرك من منصبه (١٧٠) .

وفى ٢ سبتمبر دعا سكرتير المجمع الى اجتماع له بعد ثلاثة ايام ، فأصدر البطريرك بيانا عارض فيه الاجتماع ، وأشار الى سابقة اقرار المجلس الملى بطلان اجتماعات المجمع بغير دعوة رئيسه فى ٢٩ مايو ١٩٤٤ على عهد مكاريوس .. ولكن المطارنة عقدوا مجمعهم فى ٥ سبتمبر ، واصدروا قرارا باعفاء الأنبا يوساب الثانى من منصبه ، وابعاده عن مقر الكرازة المرقسية فى القاهرة والاسكندرية : وتشكيل لجنة ثلاثية تتولى جميع اختصاصات البطريرك ، وذكر المجمع فى قراره أن أسباب الاعفاء تتعلق بتبديد اموال الأديرة والكنائس واتخاذ البطريرك الاشرار مستشارين . والتحكم فى المطارنة والاساقفة وانشائه مجلس اكليروس القاهرة ليعارض المجمع ، وتهاون البطريرك فى دعوة روما وموسكو للاقباط لاعتناق الكثلكة والشيوعية ، وحرم كثير من المطارنة بغير وجه حق . وقد وافق المجلس الملى على قرار المجمع فور اخطاره به ، ثم توجه وفد من الهيئتين الى وزير الداخلية لابلاغه بالأمر حتى تصدر الحكومة القرارات الرسمية اللازمة . فلما تراخت استجابة الحكومة أسبوعا استحثها المجمع وذكرها بأن قراره نهائى واجب النفاذ ، واجتمع ثانية فى ١٦ سبتمبر وقرر — حثا للحكومة واظهارا للامر الواقع — تخصيص يوم ٢٣ سبتمبر للصلاة والصوم الجماعى ليعلم الشعب « انه ليس لأية سلطة الحق فى ان تفرض على الكنيسة والشعب رئيسا قضى المجمع بتنحيته فورا واعفائه من مركزه » وليعلم الجميع أن يوساب صار لا وجود له كبطريرك ، ويعتبر اى قرار يصدره باطلا يعرضه لأحكام كنسية صارمة . فوافق مجلس الوزراء على وقف الانبا يوساب عن مزاولة أعمال منصبه ، وطلب الى المجمع والمجلس أن يجتمعا لترشيح اللجنة الثلاثية البديلة عنه . وترك يوساب مقر البطريركية فى ٢٤ سبتمبر قاصدا الدير المحرق ، حيث رؤى أن يقضى هناك ما تبقى له من حياة (١٧١) . وتالف مجلس بطريركى من ثلاثة مطارنة حل محله .

لم ينته امر يوساب بهذا الوقف ولا سكت هو ولا اتباعه على ذلك . وما كان لصاحب سلطان أن يرضى بالخلع أو يهدأ بالا بعده . تظل نفسه تراوده السنين الطوال ليعود ، وتظل العودة شغله الشاغل . وحتى لو هدأ تظل الخشية منه حتى يقضى ، وتظل ذكرى خلعه كشبح القتيل ابغض ما ينغص على خليفته ، لا ندما على ما تم ولكن خوفا من المصير ذاته . ورحم الله من نصح ملكا بقوله : اذا جلس احدهم فى مجلس الملك ساعة فلا تامنه أبدا . وكانت جلسة يوساب فى الرياسة عشر سنين . ويفهم من حديث أدلى به جندى عبد الملك فى ديسمبر ١٩٥٥ أن هناك مؤامرة لاعادة البطريرك . ويفهم من مقالات نشرتها الصحف ان حاشية يوساب تجند له الانصار من بين معارضيه القدامى وتستكتبهم الهجوم على الوضع الجديد (١٧٢) . وقد اصدر المجلس الملى بيانا فى ٢٠ ابريل ١٩٥٦ هاجم فيه عهد يوساب ، ثم عرج الى ماتشيعه حاشية البطريرك من الفرقة بين الاقباط وماتختلقه من اباطيل ،

وان بعض المطارنة تراجع عن موقفه المعارض ليوساب ، وبدأ يطالب بعودة البطريرك . والحاصل انه بعد وقف يوساب بدأ الخلاف يظهر من جديد بين المجلس الملى والمطارنة ، اذ وجد المجلس ان الفرصة مواتية لنشر نفوذه على الكنيسة . فاعد مشروعا لانشاء مجالس للكنائس تديرها وتشرف عليها ، وصادف مشروعه أعراضا كبيرا من المطارنة ، وعرضوا الأمر على المجلس البطريركى مستنكرين سعى المجلس الملى ، فاحتج المجلس البطريركى على المشروع ووصمه بالمخالفة لتقاليد الكنيسة . ولكن المجلس الملى تجاهل هذه الاعتراضات وبدأ سعيه لتنفيذ مشروعه ، وشكل لجانا من اعضائه لتأليف مجالس كنائس القاهرة ، وأوصى المجالس الملية الفرعية تنفيذ المشروع فى الأقاليم ، فاستثيرت الصراعات القديمة ، وبعد ان لم يكن يؤيد يوساب عند خلعه اكثر من ثلاثة مطارنة وخمسة من رؤساء الأديرة ، بدأ عدد من المطارنة يميل ثانية الى اتجاه يوساب باعتباره القطب المناوىء للمجلس الملى ، واجتمع بعض هؤلاء فى ٣١ مارس ١٩٥٦ وقرروا عودة يوساب (١٧٣) . واذا كان أمكن وقف يوساب باتفاق المطارنة والمجلس الملى ، فان هذا الصدع بين الجانبين كان كفيلا بانعاش أمل البطريرك فى العودة . يضاف الى ذلك ان كان للبطريرك — كما سبقت الاشارة — علاقات وثيقة بالاحباش وخاصة الأسرة المالكة هناك من قبل تنصيبه بطريركا . وزادت هذه العلاقات وثوقا بعد توليه البطريركية لأنه أعطى الاحباش حق رسامة أساقفة أثيوبيين لأول مرة ، وكانت للحبشة اطماع فى السيطرة على دير السلطان بالقدس التابع للكنيسة المصرية ، وليس خيرا من يوساب يحقق لهم هذا المطمع (١٧٤) . فكان طبيعيا أن يؤيد هؤلاء يوساب وأن يغضبوا لوقفه ويطالبوا بعودته ، سيما أن المطالبة بعودة البطريرك تصلح مناسبة لظهور الاحباش كعنصر من العناصر المؤثرة فى اوضاع الكنيسة القبطية ، واختيار البطريرك والاشتراك فى المجمع المقدس ، وينشىء ذلك سابقة هامة لوجودهم الفعال فى هذا الأمر . فأرسل الامبراطور الحبشة رسالة الى يوساب بالحقيبة الدبلوماسية سلمت اليه بالدير المحرق ، يطلب فيها التصريح لمطران أثيوبيا برسامة أحد الرهبان أسقفا هناك (١٧٥) .

سعى يوساب لتجميع هذه الارصدة وتحريكها . فلم يحل شهر يونية ١٩٥٦ حتى أصدر دعوة للمجمع المقدس ان ينعقد فى ملجئه بالدير المحرق متجاهلا قرار وقفه . وحدد للاجتماع يوم ٧ يونية ثم اجل الى ٢٠ يونية حتى يتسنى حضور المطارنة الاحباش . وأعلن عن قبول الدعوة انصار البطريرك من المطارنة ورؤساء الاديرة ، فضلا عن سبعة مطارنة واساقفة حضروا من الحبشة ، وتجاهل كل هؤلاء القرار الذى اعلنه المجلسين البطريركى والملى عن بطلان دعوة يوساب . وقيل ان حضر الاجتماع ثلاثون عضوا قرروا عودة البطريرك . ثم ابلغت الحكومة بالقرار وبعزم البطريرك ان يعود الى القاهرة ، وطلب هو من الحكومة — وكانت الاحكام العرفية الغيت مع بدءالعمل بدستور ١٩٥٦ — أن تتركه حرا يقيم حيثما شاء ، واستقل القطار من

ديروط فوصل القاهرة فى ٢٤ يونيــة منتويا التــوجه الى مقر البطريركية . ولكن المجلس الملى نجح فى اقناع الحكومة بأن رجوع البطريرك يخالف القرار الرســمى الصـــادر بوقفه ومن شأنه الاخلال بالأمن ، فأغلقت أبواب المقر البطريركى واتخذ البوليس اجراءات الحيلولة دون وصول البطريرك اليــه . فقصد يوساب المستشفى القبطى حيث نزل هناك (١٧٦) .

تصدى المجلسان البطريركى والملى لافشال تلك المحاولة . وأعلن المجلس البطريركى بطلان اجتماعات الدير المحرق وما اتخذ فيها من قرارات ، وأعلن عدد من المطارنة نفس الموقف ، وكذلك المجلس الملى . ولكن العقدة كلها تركزت فى موقف مطارنة الحبشة الذين هددوا بانفصال كنيستهم ان لم يعد يوساب، واحتجوا لذلك بأن أعمال كنيستهم معطلة ، بسبب عدم امكان رسامة أربعة مطارنة لا تصح رسامتهم الا من البطريرك نفسه . واصدروا بيانا طالبوا فيه بأن يكون لكنيستهم حق المشاركة فى انتخــاب البطريرك وحضــور المجمع المقدس ، وان ابعاد البطريرك يخالف القوانين الكنسية ، وان كنيسة اثيوبيا ترفض هــذا الابعاد وتعترف بيوســـاب بطريركا . وكانت هــذه النقطة هى ما ركز عليه انصار يوساب ، وارتبك أمامها خصومه خشية أن يظهروا بمظهر المتسببين فى انفصال الكنيستين . وبلغ الخلاف حدا ان انقسم المجلس الملى؛ فاستقال منه الدكتور المنياوى ، ثم اقترح بعض الأعضاء حلا وسطا أن يسمح ليوساب بالاقامة فى مقر البطريركية بالاسكندرية ، فلما رفضت غالبية أعضاء المجلس هــذا الحل ، قدم هؤلاء اســتقالتهم أيضـــا احتجاجا على رفض اقتراحهم (١٧٧) .

ولكن رغم كل ذلك بقى التيار الذى يقاوم عودة يوساب هو الأقوى ؛ وبقى البطريرك فى المستشفى القبطى شهرا وراء شهر . وبدأ أنصار العــودة يدركون عدم جدوى مساعيهم ، وبدأ المطارنة والاساقفة المؤيدون ليوســـاب يعودون الى مقار عملهم.، واعلن الانبا تيموثاوس مطران الدقهلية ــ الذى رأس اجتماع المجمع عندما قرر ابعاد يوساب ثم عاد وطالب بعــودته ــ يأســه من عودة البطريرك (١٧٨) . ثم اشتدت وطأة المرض على البطريرك ، فنقل الى مقر البطريركيــة محمــولا حيث مكث يومين توفى بعـــدهما فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ (١٧٩) .

* * *

وانتهى يوساب كمــا ينتهى رجال نهــايات العهــود ، وخواتيم المراحل التاريخية ، وقد انتهى به جيل كامل . خلفه مؤقتا قائمقاما على الكنيسة الانبا اثناســيوس مطران بنى سويف ، وكــان هذا المطران آخر من رســم كيرلس الخامس من المطارنة (١٨٠) ، وخاتمة جيل من رؤساء الكنيسة ، الجيل المنحدر من القرن التاسع عشر . فى هذه الفترة كان المجلس الملى قد اعيد تشــكيله

بالانتخاب في صيف ١٩٥٦ ، وجاء وكيله ايضا اسكندر حنا دميان وسكرتيره العام راغب اسكندر . وحدثت فى الفترة عينها تغييرات عـامه كثيفه بدات آثارها تنضح على الصراع التقليدى بين الكنيسة والمجلس الملى . فقد سبقت الاشارة الى ان توحيد القضاء قد الغى الوظيفة القضـائية للمجالس المليه . كما الغيت به المحاكم الشرعيه . وصار الاختصـاص الاساسى للمجلس الملى يتعلق بالوظيفة المتنازع عليها مع الكنيسـة عن ادارة الاوقاف القبطية ، فضلا عن دوره فى انتخابات البطريرك . وبالنسبه للاوقاف : فان قانون الاصلاح الزراعى وقانون حل الاوقاف الاهلية الصادرين فى سبتمبر ١٩٥٢ لم يؤثرا فى اوقاف الكنيسـة . لانها اوقاف خيريه بقيت كما هى . ولكن صـدر فى يوليه ١٩٥٧ قانون يستبدل الاوقاف الخيريه كلها بسندات على الحكومة ، فخضع له كافة الاوقاف الخيريه سواء كانت على جهات بر اسلاميه او جهـات بر مسيحية . ومن ثم وجد لمسالة الاوقاف طريق آخر للحل فى نطاق السياسة الاجتماعية الجديدة التى سارت عليها حكومة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد شكا الاقباط من الاستيلاء على اوقاف الكنائس والاديره ، الامر الذى حدا بالحكومة ان تستثنى تلك الاوقاف بقانون جديد ، ولكن فى نطاق مائتى فـدان فقط بالنسبة لكل من الكنائس والاديره الموقوف عليها . ومن الجلى ان اختصاص المجلس الملى الذى تقلص بالغاء وظيفته القضائية فى ١٩٥٥ ، قد تقلص ايضا بتقلص اراضى الاوقـاف ، ثم انشـئت هيئة عامه قبطية للاشراف على تلك الاوقاف . وبقى للمجلس دور المساهمه فى انتخابات البطريرك . فثار النزاع فى الاساس ــ بعد عهد يوساب ــ حول ديمقراطية انتخاب البطريرك وشروط الترشيح للبطريركية .

كان مايمكن أن يسمى بجيل مدارس الاحد قد شب وصار الآن يتطلع لمناصب الرئاسة فى الكنيسة ، وصار من رجـال الدين مهنيون اتموا تعليمهم العلمانى بالجـامعة والمعـاهد العليا ، ومنهم من مارس المهن المختلفـة ، ثم انضموا الى سلك الرهبنة ، وحملوا معهم الى الكنيسة فكرا وثقافة جديدين واستجابة لاوضـاع العصر . وكان من هؤلاء الرهبان الذين زكوا للترشـيح للبطريركية الراهب انطونيوس السريانى والقمص متى المسـكين ، والقمص مكارى السريانى . وطـرحت اسـماء اخرى مثل القسيس شـنودة وميـنـا ومتياس واسـتفانوس وموسى وكيرمس وديموتسـيس من ديـر السريان ، والقمص فرنسـيس البراموسى والدكتور وهيب عطا الله جرجس . على ان المجمع المقدس رأى ان يقيد الترشيح للبطريركية بالا يقـل سن المرشـح عن ٤٠ سنه ولا مدة رهبنته عن ١٥ سنة ، وكان مؤدى هذا الشرط ابعاد هذا الجيل عن الترشيح . واستند المجمع فى موقفه هذا الى قرار سبق ان اصدره فى ٩ ديسمبر ١٩٥٣ . ولكن المجلس الملى عارض شرطى السن معتمدا على ان القوانين الكنيسية لاتحتمهما ، اذ كان اثناسيوس الرسولى بطريركا وهو فى الثلاثين من عمره ، وكان كيرلس الرابع بطريركا عن ثمانية وثلاثين سنة ، واذ

يغلق هذا الشرط سبيل الترشيح امام خريجي الجامعات لحداثة سنهم عن بلوغ هذا الشرط . وقد الفت لجنة للترشيحات من ثمانية مطارنة واثنى عشر من المجلس الملى . وظهر الخلاف بين الاتجاهين بداخلها . فطلب المطارنة تأجيل قفل باب الترشيح . ووافق رجال المجلس الملى على مضض ولمدة شهر واحد . ولكن الحكومة بادرت بوقف اجراء الانتخابات ولم تحدد موعدا آخر له ، ولذلك تأثر بمنصب البطريرك عن « التطاحن الانتخابى العنيف » . وقد أرسل المجلس الملى الى رئيس الجمهورية مذكره اعترض فيها على وقف اجراء الانتخابات ، وذكر ان الامر المنظم لاجراء الانتخابات الصادر فى ١٩٤٢ لايزال ساريا وهو يوجب اتمامها ، وان ليس من مشكلة تستوجب التأجيل لان الخلاف قائم حول مسألة عامة (١٨١) . ولكن بقيت الانتخابات مؤجلة . واستمر نقاش طويل حول مسألة سن المرشح ومدة رهبنته بقى فيه كل من الجانبين مصرا على موقفه .

ثم صدر قرار جمهورى فى ٣ نوفمبر ١٩٥٧ بلائحة جديدة لانتخابات البطريرك ، تضمنت كل مطالب رجال الدين فى تلك الفترة ، اذ اكدت وجوب بلوغ المرشح سن الاربعين من العمر وخمسة عشر عاما من الرهبنه . واجازت للمطارنة والاساقفه حق الترشيح (وهو الامر الذى ارتضاه المحافظون على عهد يؤانس والاصلاحيون على عهد مكاريوس الا نسبه محدودة) ، وحددت آخر موعد للترشيح فى ٢٥ يناير ١٩٥٨ (١٨٢) . فاعد المجلس الملى مذكرة لرئيس الجمهورية ضمنها اعتراضاته على اللائحه ، وذكر انها من وضع مطارنة الكنيسة وحدهم حسبما يظهر من صياغتها والقواعد التى تضمنتها ، وان لائحة ١٩٤٢ كانت ادق فى كونها لم تشمل الا الاحكام التنظيمية لاجراءات الانتخابات وفقا للقواعد الديمقراطية الحديثة ، فكان حجرالزاوية فيها تقرير حق الشعب فى اختيار البطريرك . وذكرت ان جماعة الناخبين وفقا للائحه ١٩٤٢ تبلغالان نحو ٧٠٠٠ ناخب، بينما جماعة الناخبين وفقاللائحة الجديدة لاتزيد على ٣٠٠ ناخب . وان اشتراط سن ما فى المرشح يحرم الفئة المتعلمة من الرهبان من الترشيح . وذكرت ان اللائحة الجديدة يعتورها النقص من ناحية تمشيها مع المبادىء الديمقراطية ، فهى تجعل للجنة الترشيح سلطات واسعة فى تحديد اسماء المرشحين ، وهى تجعل جماعة الناخبين فضلا عن حصرهم فى عدد محدود ، تجعلها معينة بواسطة لجنة الترشيح بالقاهرة والاسكندرية وبواسطة المطارنة والاساقفة كل فى ابروشيته . وأن لجنة اختيار قائمقام البطريرك ، ولجنة الترشيحات تشكلتان بطريقة تمكن من استبعاد اعضاء المجلس الملى الحاليين منها . وتتكون لجنة فحص الطعون من القائمقام واثنين من رجال الدين فقط ، كما اوجبت اللائحه اجراء القرعة الهيكلية بين الثلاثة مرشحين الحائزين على اكثر الاصوات ، مما رفضته مذكرة المجلس الملى باعتباره اجراء غير ديمقراطى ، لاحتمال أن ينجح فى القرعة صاحب أقل الاصوات .. ورؤى فى هذه اللائحة انحياز الاتجاه غير الديمقراطى من رجال

الدين ضد اتجاه الهيئات الطائفية المنتخبة (١٨٣) . ولكن تقديم المذكرة لم يجد شيئا فيما يظهر ، واستمر النقاش حول اللائحة وخاصة بالنسبة لشرط السن (١٨٤) . ولكن اللائحة بقيت نافذة ، واستبعد وفقا لها المرشحون الجدد . واذا كان المجلس الملى كهيئة منتخبة قام دائما على اساس التمثيل النيابي الديمقراطي ، واذا كان قد اجتزئت وظيفته القضائية توحيدا للقضاء في طريق التطور العلماني لمؤسسات الدولة ، وتقلص اختصاصه المالي بتحديد ملكية الاوقاف الخيرية ؛ فقد استعمل وظيفته الاخيرة في الاسهام في انتخابات البطريرك ؛ استعملها مدافعا عن الجيل الجديد من رجال الدين كما لو انه يريد ان يسلمه الشعلة ، اذ تربى في مناخ الجدل بين الاصالة والتجديد واستوعب من خلال الصراع صيغتهما الجامعة .

لقد انحصر التنافس الانتخابي في القمامصه مينا المتوحد وتيمودتاس عبد النور المحرقي ودميان بولس المحرقي وانجيليوس جيد المحرقي ومينا الانطواني ، واجريت الانتخابات في ١٧مارس ١٩٥٩ فحصل على اكثر الاصوات دميان ثم انجيليوس ثم مينا المتوحد واخرجت القرعة الاخير من هؤلاء نصب باسم الانبا كيرلس السادس (١٨٥) .

المراجع

(١) الدكتور وليم سليمان ، مجلة الطليعة • أغسطس ١٩٧١ •

(٢) مقال « سعد زغلول وفكره السياسى » طارق البشرى • مجلة الطليعة مارس ١٩٦٩ •

(٣) تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب ، مضبطة مجلس النواب ، جلسة ٢٥ يونية ١٩٢٧

(٤) حوليات مصر السياسية ، أحمد شفيق ، الحولية الرابعة سنة ١٩٢٧ ، ص٤٣٨ – ٤٣٩ •

(٥) صحيفة الأهرام ٩ أغسطس ١٩٢٧ •

(٦) صحيفة الأخبار ٢٦ سبتمبر ١٩٥٥ •

(٧) صحيفة الأخبار ١٩ ابريل ١٩٥٩ •

(٨) تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب ، جلسة ٢٥ يونية ١٩٢٧ • مقال جندى عبد الملك « فى الشئون القبطية » صحيفة مصر ١٦ اغسطس ١٩٥٥ •

(٩) الخريدة النفيسة فى تاريخ الكنيسة ، الانبا ايسيدورس (طبعة ١٩٦٤) الجزء الثانى ٥١٤ – ٥١٥ •

(١٠) تقرير لجنة الحقانية سالف الذكر ، مجلس النواب جلسة ٢٥ يونية ١٩٢٧ ، مقال جندى عبد الملك صحيفة مصر ١٦ أغسطس ١٩٥٥ • الأقباط فى القرن العشرين ، رمزى تادرس (طبعة ١٩١١) الجزء الثانى ص ٧٦ – ٨١ •

(١١) نقلا عن تقرير لجنة الحقانية ، مجلس النواب ٢٥ يونية ١٩٢٧ •

(١٢) تقرير لجنة الحقانية سالف الذكر • رمزى تادرس ، المرجع السابق ص ٨١ •

(١٣) تقرير لجنة الحقانية سالف الذكر •

(١٤) عثرة الكنيسة القبطية فى القرن العشرين • جرجس فيلوثاوس عوض (طبعة ١٩٣٠) ، الجزء الأول ص ١٨ – ٣٠ •

(١٥) عثرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ٥ ، ٣٠ •

(١٦) رمزى تادرس ، المرجع السابق ص ٨٤ • الخريدة النفيسة ، المرجع السابق ص ٥١٤ – ٥١٥ •

(١٧) مضبطة مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٦ ، وبالنسبة للأنبا لوكاس يمكن الرجوع الى كتاب « صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر » زكى فهمى (طبعة ١٩٢٦) ص ٤٢٤ •

(١٨) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٣٠ مايو ١٩٢٧ • مضبطه مجلس النواب جلستى ٢٥ ، ٢٦ يونية ١٩٢٧ • صحيفة مصر ٥ يولية ١٩٢٧ •

(١٩) صحيفة البلاغ ٢٤ يونية ١٩٢٧ •

(٢٠) صحيفة مصر ٣ ديسمبر ١٩٢٧ •

(٢١) صحيفة مصر ٢٨ ،، ٢٩ ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٧ ، ٣٠ مارس ، ١٧ ابريل ١٩٢٨ •

(٢٢) صحيفة مصر ١٨ يولية ١٩٢٧ •

(٢٣) صحيفتى السياسة ومصر أول وثانى يولية ١٩٢٧ •

(٢٤) على سبيل المثال راجع صحيفة مصر ٧ يولية ١٩٢٧ ، وعن جمعية التوفيق القبطية الصحيفة ذاتها ٢٧ يولية ١٩٢٧ •

(٢٥) ذكرت صحيفة مصر في ٢ يولية ١٩٢٧ ، ان الأنبا مرقص أسقف دير أنبا أنطونيوس سادم بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، والقمص مرقص رئيس دير الأنبا بولا ساهم بمبلغ ٣٠٠ جنيه • ورئيس دير أبو مقار بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، القمص باسيليوس رئيس دير أنبا بشوى ١٠٠ جنيه ، والقمص عبرايمون رئيس دير البراموسى ١٠٠ جنيه •

(٢٦) صحيفة مصر ١٨ يولية ١٩٢٧

(٢٧) صحيفتى السياسة ومصر ١٢ يولية ١٩٢٧ •

(٢٨) صحيفة المقطم ٢٤ يولية ١٩٢٧ ، صحيفة مصر ٢٥ يولية ١٩٢٧ •

(٢٩) صحيفة مصر ٢٧ يولية ١٩٢٧ والاعداد التالية •

(٣٠) صحيفة المقطم ١٧ مايو ١٩٢٨ •

(٣١) صحيفة المنارة المرقسية ٢٧ سبتمبر ١٩٣٠ •

(٣٢) عثرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ٢٣١ ـ ٢٣٣ • صحيفة مصر ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ ، مقال جندى عبد الملك سالف الذكر ، وجدير بالذكر أن الأستاذ جندى عبد الملك كان عضوا بالمجلس الملى عدة مرات ومستشارا بمحكمة النقض بعد ذلك ثم وزيرا للتموين فى ١٩٥٤ •

(٣٣) عثرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ٢١٣ نقلا عن تلغرافات صحيفة الأهرام فى ٢٣ فبراير ١٩٢٩ •

(٣٤) حوليات أحمد شفيق ، المرجع السابق ، الحولية الرابعة ص ٤٤٠ ـ ٤٤١ •

(٣٥) صحيفة الأهرام ٩ ، ١٠ أغسطس ١٩٢٧ •

(٣٦) الخريدة النفيسة ، المرجع السابق ص ٥١٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ • صفوة العصر ، المرجع السابق ص٥٥٢ • عثرة الكنيسة ، المرجع السابق ، هامش صفحة ٢٧ نقلا عن صحيفة روز اليوسف العدد ١٤٤ مكرر •

(٣٧) صفوة العصر ، المرجع السابق ٤٢٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٦ • صحيفة الأهرام ٩ أغسطس ١٩٢٧ • صحيفة مصر ١٧ أغسطس ١٩٢٧ •

(٣٨) مضبطة مجلس الشيوخ ، جلسة ١٨ أغسطس ١٩٢٦ •

(٣٩) الخريدة النفيسة ، المرجع السابق ٥٤٨ ، ٥٤٩ • صحيفة مصر أول سبتمبر ١٩٢٧ • مضبطة مجلس الشيوخ ، استجواب الدكتور سوريال جرجس لوزير الداخلية ، جلسة ١٨ أغسطس ١٩٢٦ •

(٤٠) صحيفة مصر ١٧ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٤١) صحيفة الأهرام ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ نقلا عن الوستمنستر جازيت الانجليزيه ·

(٤٢) صحيفة مصر ٩ ، ١٠ أغسطس ١٩٢٧ · صحيفة الأهرام ١٠ ، ١١ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٤٣) صحيفة الأهرام ١١ أغسطس ١٩٢٧ · صحيفة مصر ١٢ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٤٤) صحيفة مصر ١٠ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٤٥) صحيفة الأهرام ١٦ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٤٦) صحيفة مصر ١٢ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٤٧) صحيفتي مصر والأهرام خلال شهر اغسطس ١٩٢٧ ، وخاصة ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٣٠ اغسطس ١٩٢٧ · وعن الاشارة لما حدث في كنيسة بور سعيد يراجع صحيفة مصر ١٧ اغسطس ١٩٢٧ ·

(٤٨) صحيفة الأهرام ١٦ أغسطس ١٩٢٧ ، مقال لتوفيق حنين ·

(٤٩) أرسل راغب اسكندر يؤيد الانبا يؤانس ، صحيفة الأهرام ١٢ ، ١٣ اغسطس ١٩٢٧ وصحيفة مصر ١٢ أغسطس ١٩٢٧ ، وعن قليني فهمي ولويس فانوس تراجع صحيفة مصر ٢٠ أغسطس ١٩٢٧ ·

(٥٠) صحيفة مصر ٥ ، ٧ سبتمبر ١٩٢٧ · ق

(٥١) صحيفة مصر ١٠ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ، أول أكتوبر ١٩٢٧ ·

(٥٢) صحيفة مصر ١٧ اكتوبر ١٩٢٧ ·

(٥٣) صحيفة مصر ١٨ اكتوبر ١٩٢٧ ·

(٥٤) صحيفة مصر ١٧ سبتمبر ، أول اكتوبر ١٩٢٧ ·

(٥٥) صحيفة مصر ٣ ، ٦ ، ١٢ ، ١٧ اكتوبر ١٩٢٧ · وكتب جرجس فيلوثاوس عوض في الصحيفة ذاتها بعدد ٢٨ اكتوبر ١٩٢٧ مقالا بعنوان « انتخبوا بطريركا راسا » لاانابا أو ناظرا أو وكيلا أو قائمقام بطريركى » · وثمة مقالات عديدة تتحدث عن هذا الطلب ·

(٥٦) صحيفة مصر ٥ نوفمبر ١٩٢٧ · وايضا خطاب موجه من فوزى المطيعى عضو اللجنة الى ابراهيم لوقا راعى كنيسة مصر الجديدة وعضو لجنة انتخاب البطريرك نشر في صحيفة مصر ١١ نوفمبر ١٩٢٧ ·

(٥٧) صحيفة مصر ١٥ نوفمبر ١٩٢٧ ·

(٥٨) صحيفة مصر ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ والأعداد التالية ، وخاصة ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٧ ·

(٥٩) صحيفة مصر ١٩ نوفمبر ، ٥ ديسمبر ١٩٢٧ ·

(٦٠) صحيفة مصر ٨ ، ١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٢٧ ، مقالات تظهر السخط وتحرض الحكومة على الأنبا يؤانس · صحيفة المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٢٧ ·

(٦١) صحيفة مصر ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ·

(٦٢) عشرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ١١٠ ــ ١١١ · ورد بها نص قرار تعيين الانبا يؤانس · صحيفة مصر ١٩ ديسمبر ١٩٢٧ ·

(٦٣) صحيفة مصر ١٩ يولية ١٩٢٨ ·

(٦٤) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسات ٢٧ ديسمبر ١٩٢٧ ، ٩ يناير ، ٢٣ يناير ، ٦ فبراير ١٩٢٨ .

(٦٥) عشرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ١٠١ . تراجع أيضا صحيفة مصر اعداد متفرقة من اغسطس الى ديسمبر ١٩٢٧ .

(٦٦) صحيفة مصر ١٧ ١٨ أغسطس ١٩٢٧ .

(٦٧) نص الخطاب الذى ألقاه حضرة الأستاذ حبيب المصري (حين كان وكيلا للمجلس الملى العام) فى دار نادى الشباب الجامعى للاصلاح القبطى بشبرا ، بخصوص انتخاب البطريرك فى ٩ اغسطس ١٩٤٢ . الطبعة الثانية ٢٤ مارس ١٩٥٤ ، ص ٦ .

(٦٨) وردت الرسالة فى صحيفتى الأهرام ومصر فى ٣٠ مارس ١٩٢٨ .

(٦٩) شر الرهبان رسالة بعنوان « البرهان السديد فى بطلان قانون الرهبنة الجديد » هاجموا فيها القانون ، ووقع الرسالة ٤٢ راهبا وقمصا ، الأهرام ومصر ٦ ابريل ١٩٢٨ ، صحيفة مصر ١٧ ، ١٩ مارس ، ٥ ، ٦ ، ٢٥ ابريل ١٩٢٨ .

(٧٠) صحيفة المقطم ٢١ ابريل ١٩٢٨ .

(٧١) حبيب المصرى ، المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥ ، ٢٩ ، ٣٩ .

(٧٢) حبيب المصرى ، المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥ ، ٣٠ .

(٧٣) صحيفة المقطم ١٤ يونية ١٩٢٨ . مقالات عديدة بصحيفة مصر دفاعا عن عدم اشتراط البتولة ، من منتصف ابريل وشهرى مايو ويونية ١٩٢٨ . مقال للمنقبادى بصحيفة مصر ٢٤ مايو ١٠٢٨ . مقال لجرجس فيلوثاوس عوض بصحيفة مصر ٢٦ مايو ١٩٢٨ . صحيفة مصر ٢٢ ، ٢٣ مايو ، ٦ يونية ١٩٢٨ ، مقالات نشرتها جمعية الحياة فى صحيفة مصر ٢ ، ٣ ، ٦ يولية ١٩٢٨ . مقال دفاعا عن شرط البتولة بصحيفة مصر ١٤ مايو ١٩٢٨ . مقال لجرجس فيلوثاوس عوض عن عزم المطارنة اصدار تشريع لصالحهم بصحيفة مصر ٢٤ مايو ١٩٢٨ .

(٧٤) صحيفة مصر ١٤ يونية ١٩٢٨ .

(٧٥) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسات ١٩ ، ٢٧ مارس ، ١٠ ابريل ١٩٢٨ .

(٧٦) حبيب المصرى ، المرجع السابق ص ٢١ . صحيفة المقطم ١٤ ، ١٥ يونيه ١٩٢٨ . صحيفة مصر ١٤ ، ٢١ يونية ١٩٢٨ . نص مشروع المجلس الملى نشرته صحيفة مصر فى ٢٢ ، ٢٣ يونية ١٩٢٨

(٧٧) حبيب المصرى . المرجع السابق ص ١١ ، ١٧ ، ٢١ ٢٣ ، ٣٠ . صحيفة مصر ١٩ سبتمبر ١٩٢٨ . نص ملاحظات المجلس الملى نشرتها صحيفة مصر فى ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٧٨) صحيفة مصر ١٠ اكتوبر ١٩٢٨ .

(٧٩) حبيب المصرى ، المرجع السابق ص ٢٢ .

(٨٠) صحيفة مصر ٢ ، ٢٦ مايو ، ١٣ يونيه ١٩٢٨ .

(٨١) صحيفة مصر ٢٣ يولية ١٩٢٨ .

(٨٢) صحيفة مصر ٤ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ اغسطس ، أول سبتمبر ١٩٢٨ .

(٨٣) صحيفة مصر ٢٥ اغسطس ، ٤ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٨٤) صحيفة الاهرام ٢٨ ، ٢١ أغسطس ١٩٢٨ .

(٨٥) صحيفة الأهرام ٢٤ اكتوبر ١٩٢٨ . صحيفة مصر أول نوفمبر ١٩٢٨ .

(٨٦) صحيفة مصر ٣ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٨ .

(٨٧) عثرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ١١٦ ، ورد بها نص الأمر الملكى المذكور .

(٨٨) عثرة الكنيسة ، المرجع السابق ص ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢١٣ وورد بها نص الأمر الملكى بتعيين الأنبا يؤانس . صحيفة مصر ٣ ، ٧ ، ١٠ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٨٩) صحيفة مصر ٢ ، ٦ ديسمبر ١٩٢٧ ، ١٦ يولية ١٩٢٨ .

(٩٠) صحيفة مصر ٢٤ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، ٩ ، ١٠ يولية ١٩٢٨ .

(٩١) مقال لتادرس شنوده المنقبادى فى صحيفة مصر ١٧ ديسمبر ١٩٢٧ . ومقال لنائب رئيس جمعية الوعظ القبطية بالفيوم فى صحيفة مصر ٧ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٩٢) انظر مثلا صحيفة مصر فى ١٢ نوفمبر ، ٨ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٩٣) صحيفة كوكب الشرق ١١ نوفمبر ١٩٢٧ . والرد على هـذا المقال بصحيفة مصر ١٢ نوفمبر ١٩٢٧ .

(٩٤) صحيفة مصر أول ديسمبر ١٩٢٨ .

(٩٥) المنبر الارثوزكسى ص ٤٧ ــ ٥٠ مقال لبشاره بسطورس .

(٩٦) صحيفة مصر ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٩٧) نص منشور انتخابى « فى سبيل الدفاع عن الكنيسة القبطية الارثوزكسية بيان الى الرأى العام » بمناسبة انتخاب المجلس الملى العام سنة ١٦٥٥ للشهداء الموافقة سنة ١٩٣٩ ميلادية . يطلب مجانا من هيئة الدفاع عن الكنيسة القبطية الارثوزكسية ــ ١ شارع قطه شبرا مصر . ووقع البيان كل من بشاره بسطورس من وزارة الداخلية ، فريد مترى أيادير المدرس الأول بمدرسة أسيوط الثانوية للبنات . جورجى إبراهيم مدير ادارة بوزارة المالية (وكلهم كانوا اعضاء بجمعية اصدقاء الكتاب المقدس وهاجموها بعد أن تركوها) ويذيل البيان بذكر أن قسطنطين موسى اطلع على هذه النبذة ويوافق على وقائعها التى سبق له أن أثارها فى اجتماع الجمعية العمومية لجمعية اصدقاء الكتاب المقدس فى ١٩٣٥ .

(٩٨) نص منشور انتخابى فى ١٩٣٩ « فى سبيل الدفاع عن الكنيسة .. بيان عام الى الشعب القبطى عامة ، والى ناخبى المجلس الملى خاصة » . وقعه بشاره بسطورس عضو جمعية اصدقاء الكتاب المقدس .

(٩٩) نص منشور انتخابى فى ١٩٣٩ بعنوان « الاصلاح الذى يدعيه القمص ابراهيم لوقا وجمعية الأصدقاء هو عبث وتمزيق لنظمة الكنيسة القبطية » . وقعه راغب مفتاح فى ١٥ فبراير ١٩٣٩ .

(١٠٠) مقابلة شخصية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣ . وكان للأستاذ راغب مفتاح دور نشيط فى انتخابات البطريركية فى ٢٧ ــ ١٩٢٨ مناصرا لتيار الاصلاح ، وعرفت له أدوار نشيطة بعد ذلك فى انتخابات المجالس الملية التالية وفى داخل الكنيسة . وهو شقيق زوجة الأستاذ كامل صدقى الوزير الوفدى ونقيب المحامين ووكيل مجلس النواب فيما بعد .

(١٠١) مقابلة شخصية فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ .

(١٠٢) صحيفة مصر ١٧ أكتوبر ١٩٢٨ · صحيفة الأهرام ١٦ أكتوبر ١٩٢٨ · صحيفة مصر ١٢ نوفمبر ١٩٢٨ · صحيفة مصر واستمرار الهجوم على يؤانس ١٧ . ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ ·

(١٠٣) عثرة الكنيسة ·· المرجع السابق ص ١١٥ ، وبالمرجع ذاته نقلا عن صحيفة الأهرام ص ٢١٣ ·

(١٠٤) حبيب المصرى ، المرجع السابق ص ٧ ، ٣٢ ·

(١٠٥) مذكرات في السياسة المصرية ، محمد حسين هيكل « الجزء الأول ص ٢٣٧ ــ ٢٤٣ ·

(١٠٦) ورد هذا الخبر على لسان الدكتور سوريال جرجس سوريال بمجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٦ ·

(١٠٧) عثرة الكنيسة ·· المرجع السابق ص ٢١٣ · صحيفة مصر ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر ١٩٢٨ ·

(١٠٨) مقابلة شخصية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١٠٩) مقابلة شخصية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١١٠) مقابلة شخصية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١١١) نص بيان انتخابى بعنوان « راغب مفتاح يتحدى القمص ابراهيم لوقا » مؤرخ ١٣ فبراير ١٩٣٩ ·

(١١٢) نص بيان انتخابى « فى سبيل الدفاع عن الكنيسة ·· بيان هام المشار اليه فى الهامش (٩٨) ·

(١١٣) المنبر الارثوذكسى ص ٤٧ ــ ٥٠ مقال بقلم بشارة بسطورس ·

(١١٤) صحيفة مصر ١٧ ديسمبر ١٩٢٧ ·

(١١٥) صحيفة الأهرام ١٨ أغسطس ١٩٢٧ ·

(١١٦) عثرة الكنيسة ·· المرجع السابق ص ٢١٣ ·· الخ ·

(١١٧) حديث لمحمود بسيونى بصحيفة الأهرام فى ١٩ يولية ١٩٢٧ ·· حديث ليوسف الجندى بالأهرام فى ٢٩ يولية ١٩٢٧ ·

(١١٨) مقابلة شخصية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١١٩) صحيفة مصر ١٢ أغسطس ١٩٢٧ · صحيفة الأهرام ١٢ ، ١٣ أغسطس ١٩٢٧ ·

(١٢٠) صحيفة مصر أول أكتوبر ١٩٢٧ ·

(١٢١) صحيفة مصر ١٣ ديسمبر ١٩٢٧ ·

(١٢٢) صحيفة مصر ٣٠ سبتمبر ١٩٢٧ ·

(١٢٣) مقابلة شخصية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١٢٤) مقابلة شخصية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١٢٥) مقابلة شخصية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١٢٦) عثرة الكنيسة ·· المرجع السابق ص ٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩٣ ·

(١٢٧) صحيفة الأهرام ١٠ نوفمبر ١٩٢٩ · صحيفة المنارة المرقسية ١٥ مارس ١٩٣٠ ·

(١٢٨) صحيفة المنارة المرقسية ١٥ مارس ، ١٤ يونية ، أول نوفمبر ١٩٣٠ ·

(١٢٩) صحيفة المنارة المرقسية ١٥ مارس ١٩٣٠ ·

(١٣٠) صحيفة المنارة المرقسية ١٥ مارس ، ٢٨ يونية ١٩٣٠ ·

(١٣١) صحيفة المنارة المرقسية ٢٨ يونيه ١٩٣٠ ، ٣١ يناير ١٩٣١ · وكذلك هجوم صحيفة مصر على البطريرك الذى قالت أن أحدا من الأقباط لا يؤيده . يراجع مثلا عدد أول مايو ١٩٣١ ·

(١٣٢) صحيفة مصر ٨ أكتوبر ١٩٣١ ·

(١٣٣) صحيفة المنارة المرقسية ٦ ديسمبر ١٩٣٠ ·

(١٣٤) صحيفة المنارة المصرية ٦ مارس ١٩٣٦ ·

(١٣٥) صحيفة المنارة المصرية ٥ يونية ١٩٣٦ ·

(١٣٦) صحيفة المنارة المصرية ٢٨ أغسطس ، ١٨ سبتمبر ١٩٣٦ ·

(١٣٧) مقابلة شخصية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١٣٨) بيان « فى سبيل الدفاع عن الكنيسة القبطية الارثوذكسية ·· » بيان انتخابى مؤرخ ١٦ فبراير ١٩٣٩ ·

(١٣٩) صحيفة مصر ٣١ يناير ١٩٤٤ · صحيفة المنارة المصرية ١٨ سبتمبر ١٩٣٦ ·

(١٤٠) صحيفة مصر ٢٣ يولية ١٩٤٢ ·

(١٤١) الخريدة النفسية ·· المرجع السابق ص ٥٥٢ ، ٥٥٣ · صحيفة المساء ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ ، صحيفة الأهرام ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ · صحيفة الأخبار ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ ·

(١٤٢) صحيفة مصر ١٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ يناير ١٩٤٤ ·

(١٤٣) نص القرار بصحيفة مصر ١٥ يناير ١٩٤٤ · ويراجع أيضا الصحيفة ذاتها ٢٠ يناير ١٩٤٤ ·

(١٤٤) صحيفة مصر ٢٢ سبتمبر ١٩٤٢ ·

(١٤٥) صحيفة مصر ٢٣ سبتمبر ١٩٤٢ ، ١٢ ديسمبر ١٩٤٢ ·

(١٤٦) صحيفة مصر ١٢ ديسمبر ١٩٤٢ ·

(١٤٧) صحيفة مصر أول ، ٤ يناير ١٩٤٤ ، ١٠ يناير ١٩٤٤ · حبيب المصرى ، المرجع السابق ص ٤١ · صحيفة مصر ٣١ يناير ١٩٤٤ · صحيفة الأهرام ٢١ يناير ١٩٤٤ · صحيفة مصر ٢٢ يناير ١٩٤٤ · صحيفة مصر ١٩ ، ٢٨ يناير وأول فبراير ١٩٤٤ ·

(١٤٨) صحيفة مصر ٢١ يونية ١٩٤٢ ، ٣١ يناير ١٩٤٤ ·

(١٤٩) يظهر هذا الاتجاه أوضح ما يكون فى خطاب حبيب المصرى · المرجع السابق ، فيراجع الخطاب · أيضا صحيفة مصر ٧ يولية ١٩٤٢ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٩ يناير ١٩٤٤ ·

(١٥٠) حديث للانبا ثاوفيلس بصحيفة مصر فى ١٩ يناير ١٩٤٤ · يراجع أيضا الصحيفة ذاتها ، ١١ ، ١٥ يناير ، ٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٤ ·

(١٥١) صحيفة مصر ٣١ يناير ١٩٤٤ ·

(١٥٢) صحيفة مصر ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٦ فبراير ١٩٤٤ ·

(١٥٣) صحيفة مصر ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ فبراير ١٩٤٤ · مقال جندى عبد الملك السابق الاشارة اليه ·

(١٥٤) مقال جندى عبد الملك المشار اليه ·

(١٥٥) مقال لسريان سعد بصحيفة مصر ٢٣ مايو ١٩٤٤ ·

(١٥٦) تراجع صحيفة مصر خاصة من ١٥ مايو ١٩٤٤ · قرار المجلس الملى صدر بجلسة ٢٩ مايو ١٩٤٤ · تراجع صحيفة مصر خاصة الأعداد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ مايو ، أول يونيه ١٩٤٤ ·

(١٥٧) الخريدة النفيسة ·· المرجع السابق ص ٥٥٠ ·

(١٥٨) صحيفة مصر ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ ·

(١٥٩) الخريدة النفيسة ·· المرجع السابق ص ٥٥١ ·

(١٦٠) من حديث مع الأستاذ ابراهيم فرج فى المقابلة ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ ·

(١٦١) مقال « هل يحقق البطريرك آمال الشعب » بقلم فهمى اسحاق ، صحيفة مصر ٢٨ يوليه ١٩٥٥ ·

(١٦٢) صحيفة مصر ٢٠ أكتوبر ١٩٤٩ ·

(١٦٣) صحيفة الجمهورية ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ ·

(١٦٤) صحيفة مصر ٢٨ يوليه ١٩٥٥ · صحيفة روز اليوسف ٩ يولية ١٩٥٦ ·

(١٦٥) صحيفة الأهرام ٢١ ، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥ · صحيفة الأخبار ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥

(١٦٦) صحيفة الأهرام ٢٨ سبتمبر ، ٤ أكتوبر ١٩٥٤ ·

(١٦٧) صحيفة الأهرام ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ أكتوبر ١٩٥٤ · صحيفة مصر ٢٨ يوليه ١٩٥٥ ونص بيان الصلح بين البطريرك والمطارنة بصحيفة مصر ٢٢ يونية ١٩٥٦ ·

(١٦٨) صحيفة مصر أول ، ٧ ، ٨ يونية ، ٢٦ اغسطس ، ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ ·

(١٦٩) صحيفة مصر ٨ ، ١٧ يونية ، أول يولية ، ٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ ·

(١٧٠) صحيفة مصر ٢٠ ، ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ واعداد تالية · وصحيفة الجمهورية ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥

(١٧١) نص وثيقة اعفاء البطريرك الصادرة من المجمع المقدس بامضاء تيموثاوس ، صحيفة مصر ٢١ يونية ١٩٥٦ · يراجع أيضا صحيفة الأهرام ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ · صحيفة الأخبار ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥ ·

(١٧٢) صحيفة مصر ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ · يراجع أيضا مقال ليوسف كامل يهاجم فيه كلا من الدكتور لويس دوس والدكتور نصيف سيدهم ، والأول كان ضد الانبا يوساب ثم عدل ، والثاني كان وبقى مؤيدا للبطريرك ، صحيفة الاهرام ٦ يناير ١٩٥٦ · ومقال آخر للكاتب نفسه بصحيفة مصر فى ٢٨ يناير ١٩٥٦ ·

(١٧٣) نص بيان المجلس الملى العام فى ٢٠ ابريل ١٩٥٦ · يراجع ايضا صحيفة الأهرام ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ · صحيفة مصر ٩ فبراير ١٩٥٦ · وصحيفة آخر ساعة ١١ يولية ١٩٥٦ ·

(١٧٤) صحيفة روز اليوسف ٩ يوليه ١٩٥٦ ·

(١٧٥) صحيفة آخر ساعة ١١ يولية ١٩٥٦ ·

(١٧٦) صحيفة مصر ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ يونية ١٩٥٦ · صحيفة الأخبار ٢٥ يونية ١٩٥٦ ·

(١٧٧) استقالة الدكتور المنيـاوى ورد وكيل المجلس الملى عليها • صحيفة مصر ٢٩ ، ٣٠ يونية ، ٢ يولية ١٩٥٦ ، صحيفة الشعب ٣٠ يولية ١٩٥٦ • ويراجع أيضا صحف الاهرام والأخبار ومصر ٣ يولية ١٩٥٦ وصحيفة مصر ٢٧ ، ٢٨ يونية ١٩٥٦ •

(١٧٨) عن موقف الانبا تيموتاوس يراجع صحيفة الشعب ٣٠ يونيه ، صحيفة الأهـرام اول يولية ١٩٥٦ • يراجع أيضا صحف يومى ١٨ ، ١٩ أكتوبر ١٩٥٦ •

(١٧٩) صحيفة مصر ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ • صحيفة المساء ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ • صحيفة الأهرام ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ •

(١٨٠) صحيفة الأهرام ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ •

(١٨١) صحيفة الأهـرام أول فبراير ١٩٥٧ • صحيفة الأخبـار ٦ فبراير ١٩٥٧ • كتيب « للمجلس الملى العام ••• بيان الى الشعب القبطى الكريم » سنة ١٩٥٧ •

(١٨٢) صحيفة الأخبار ٧ نوفمبر ١٩٥٧ ، ٢٤ يناير ١٩٥٨ •

(١٨٣) نص « مذكرة المجلس الملى العام بشأن لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك » سـنة ١٩٥٧ •

(١٨٤) صحيفة مصر ، اعداد متفرقة ما بين أكتوبر ١٩٥٧ ومارس ١٩٥٨ •

(١٨٥) صحيفة الاخبار ٢٧ ابريل ١٩٥٩ • صحيفة مصر ٤ ، ١٨ مارس ١٩٥٩ واعداد أبريل ١٩٥٩ والصحف الأخرى عامة •

الحركات الشعبية فى الثلاثينات

١ ـ حركة التبشير

ليس من مباحث هذه الدراسة . التاريخ لحركة التبشير المسيحية الغربية في مصر · ولكن لزمت الاشارة اليها حيثما أوجب السياق ذلك في بيان العلاقات بين المسلمين والأقباط ، وحيثما قام لها أثر في تطور الجامعة السياسية الوطنية في مصر · وقد أشير في الفصل الأول الى تلك الحركة في صدد بيان مناهضة الكنيسة القبطية لها خلال القرن التاسع عشر · كما أشير اليها في الفصل التاسع لبيان الدور الذى حاوله بعض المبشرين الغربيين لخلق الانقسام داخل الكنيسة القبطية · وتأتى الاشارة الى هذه الحركة هنا لبيان مدى نشاط المبشرين الغربيين المسيحيين بين المسلمين ، وصلة هذا النشاط بالسياسة الاستعمارية ومدى ما تحقق من ردود الفعل عنه ·

ظهرت حركة التبشير ظهورها الواضح في مصر أواسط القرن التاسع عشر ، وخاصة على عهد الوالى محمد سعيد باشا · دخلت في ركاب رأس المال الغربي الذى تدفق بعد كسر معاهدة ١٨٤٠ لاحتكار الدولة الذى كان أنشأه محمد على · وصلت الارساليات الأمريكية الى مصر من دمشق في ١٨٥٤ ، ونشطت مع الارساليات الانجليزية وغيرها ، مستفيدين جميعا من حماية الامتيازات الأجنبية ومن مؤازرة قناصل الدول لهم · وقد أنشأ الأمريكيون أول مجمع مشيخى لهم في ابريل ١٨٦٠ برياسة جيمس بارنيت وسكرتارية توماس ماكيج وعضوية جوليان لونسيج ، وانضم اليهم القس الاسكلندى يوحنا هوج في مايو من العام نفسه (١) ·

والملاحظ من حديث أندرو وأطسن في كتابه عن الارسالية الأمريكية في مصر من ١٨٥٤ الى ١٨٩٦ ، أن النشاط التبشيرى بدأ أولا بين الأقليات الدينية في مصر ، فكانت الارسالية الانجليزية تركز نشاطها بين اليهود (٢) ، وعهدت الارسالية الأمريكية الى الميشرمارتن بالعمل بين الأقباط ، واتخذ الامريكيون

أسيوط مركزا لتبشيرهم لكثرة الأقباط هناك (٣) • وبعد فترة ما اهتدوا الى أن انشاء المدارس هو أنجح وسائل التبشير . اذ ينجذب اليها الكافة يهودا وقبطا ومسلمين • على ان عدد المسلمين بين التلاميذ بقى هو الأقل نسبيا (٤) • كما يحكي واطسن الكثير عن معارضة الأقباط للنشاط التبشيرى ومقاومة البطريرك القبطى له ، ودعوة كبار الأقباط لمقاطعة مدارس المبشرين ، واستعانة البطريرك بالسلطات المصرية أيام الخديو اسماعيل فى هذا الموقف (٥) • ولكنه يؤكد ان نشاط ارساليته كان موجها فى الأساس الى الأقباط ، ويرجع ذلك فى رأيه الى عاملين . أولهما أن حاجة الأقباط الى التبشير لم تكن أقل من حاجة المسلمين ان لم تزد ، وثانيهما أن النشاط بين الأقباط كان مفتوحا على مصاريعه بينما كان باب المسلمين موصدا . بسبب عدم اعتراف الحكومة الاسلامية بمبدأ الحرية الدينية . ورفض الجماعة الاسلامية الاعتراف بهذا المبدأ (٦) •

لم يستشعر المسلمون اذا خطرا حالا على دينهم من النشاط التبشيرى فى هذه الفترة • ويبدو أن اهتمام أوروبا والغرب بمصر والشرق كان مركوزا فى التغلغل الاقتصادى والسياسى ، مبتعدا عن اثارة الحساسية الدينية الاسلامية فى هذا الوقت المبكر ، فصرف المبشرون همهم فى محاولة بناء القاعدة التبشيرية الغربية بين الأقليات الدينية ، بغير اقتحام لحظيرة المسلمين • على أن تفادى هذا الاقتحام لم يمنع المبشرين من محاولات التسرب • واذ يقدرواطسن عدد الصابئين من المسلمين بنحو خمس وسبعين غالبهم من الطبقات الدنيا (٧) ، فان هذا الرقم على افتراض صحته وعدم المبالغة فى التقدير ، ليدل على مدى وهن نشاط المبشرين بين المسلمين ، بمراعاة أن هذا العدد هو حصيلة نشاط أكثر من عشرين عاما •

غادر المبشرون مصر مؤقتا مع اشتعال الثورة العرابية ، اذ خافوا على أنفسهم بوصفهم أجانب لا بوصفهم مسيحيين ، واذ كان الشعور العام على مايسجل واطسن «ليس العداء للمسيحيين بقدر ماهو عداء للاجانب» (٨) .ثم عادوا من جديد فى ركاب الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، يحملون معهم تفاؤلا أكبر لنشاط تلحظه عناية هذا الاحتلال • وما أن وطئت قدما واطسن أرض مصر ، حتى استقل سفينا يجوب به فى النيل بلاد مصر حتى أسوان (٩) . ولكن ما لبث أن أدرك مع غيره أن بريطانيا لا تريد التورط فى مؤازرة نشاطهم بين المسلمين ، ويعلق واطسن على ذلك بقوله ان الأهداف السياسية لبريطانيا، البلد المسيحى ، كانت أكثر أهمية لها من المسيحية ذاتها ، وأن الادارة البريطانية لم تر مصلحة خاصة لها فى تحويل المسلمين الى مسيحيين ، وأنها انصاعت لنصح الحكومات المصرية بعدم التدخل فى هذا الأمر لئلا تثير العصبية الاسلامية ضدها (١٠) • وكان هذا المسلك مما أثار انتقاد المبشرين (١١) • واكتفت الارسالية الانجليزية بالتركيز على « أن النجاح فى استخدام الكنيسة القبطية يكفى ليكون الهدف الوحيد » (١٢) •

لقد سبقت الاشارة فى الفصل الثالث من هذه الدراسة . الى سياسه بريطانيا عقب احتلال مصر بالنسبة لمسألة الطائفية . الى حذرها الشديد من اثارة مشاعر المسلمين في مصر . حذرا من ردود الفعل سواء فى مصر أو فى بلاد الشرق الأخرى ، وحذرا من تقوية نزعة الجامعة الاسلامية فى مصر ونزعة الارتباط بتركيا بلد الخلافة الاسلامية . وحذرا من تأليب قلوب رعايا الدولة العثمانية ومسلمى الهند على الانجليز . وثمة سبب آخر أشار اليه المبشر جاردنر . وهو أن الحكم البريطانى لمصر لم يتخذ بعد الاحتلالشكلا رسميا أو « شرعيا » ، انما كان يمارس من خلال الحكومات المحلية ومن خلال الحكم الشرعى القديم (١٣) ، فلم يكن الانجليز مطلقى اليد . خاصة فى أمر بالغ الحساسية كهذا الأمر . لذلك استمر غالب النشاط التبشيرى بعد الاحتلال بعيدا عن الاقتحام المباشر للجماعة الاسلامية .

مؤتمر أدنبره :

ومنذ ١٩١٠ بدأت تنمو لدى المبشرين فكرة اقتحام المجال الاسلامى . رأى المبشرون أن حركات المطالبة بالدستور سواء فى مصر أو فى تركيا أو فى غيرهما من بلاد الشرق . رأوا فيها مجالا لاعلان حرية الفكر والعقيدة . ورغبوا فى استغلال هذا الأمر كمجال للعمل النشيط بين المسلمين . وخاصة بعد اعلان تركيا للدستور فى ١٩٠٨ . واتفق فى تلك الفترة أن شرعت ارساليات التبشير فى التنسيق بين بعضها البعض ، أملا فى أن يعينها التجمع على سرعة الانتشار وشموله ، وحتى لاتحط التفرقة من قواهم (١٤) .

وأعلن جون موط المبشر الكبير شعار « ضرورة تبشير العالم كله فى هذا الجيل » ، وطرح فكرة تنصير العالم غير النصرانى كله كقضية حالة . لذلك انعقد أول مؤتمر عالمى للارساليات فى أدنبره باسكتلندا فى ١٩١٠ . وجمع مندوبين من ١٥٩ جمعية من غالب المنظمات والكنائس (١٥) .

وعرضت على المؤتمر ثمانية موضوعات ، على رأسها مسألة حمل الانجيل الى العالم غير المسيحى ، ومنها أيضا : التعليم وأثره فى تنصير الحياة الوطنيه ، وعلاقة التبشير بالأديان غير المسيحية ، وعلاقة الارساليات بالحكومات التى تعمل فى بلادها . ورأس المؤتمر جون موط . صاحب شعار تنصير العالم فى جيل واحد (١٦) .

وأهم ما يتعلق بهذا الدراسة من أعمال المؤتمر ، هو نظرة المؤتمرين الى الاسلام والمسلمين . نظروا الى الاسلام بملء الحذر والشعور بالخطر . لا من جهة خطر الاسلام على المسيحيين ، ولكن من جهة ما يلاقيه المبشرون من مصاعب جمة فى تنصير المسلمين ، ومن جهة أن الاسلام ديانة لاتزال تتقدم وتنتشر فى

مناطق شتى من العالم ، كان المبشرون يأملون أن تكون مجالا لنشاطهم وحدهم . وذكر بالمؤتمر مثال لهذه المناطق : أفريقيا وماليزيا وأجزاء من الهند وروسيا .

وقد ذكر جورج روبسون من مجلس الارساليات الاجنبية باسكتلندا، والرجل الذى كرس دراساته كلها لافريقيا « اذا ظفرت المسيحية بأفريقيا ، فان أول ما ينبغي عمله هو القاء قوة تبشيرية ضخمة فى أفريقيا الوسطى ، لتعوق تقدم الاسلام ولتحمل الانجيل فى اتجاه الشمال الى السودان » (١٧) . وذكر أحد المتحدثين أنه اذا كانت الارساليات نجحت نجاحا كبيرا بين الوثنيين ، خاصة فى نيجيريا وأوغندا ووسط أفريقيا وجنوبها ، فان الأمل يكمن فى التغلب على الاسلام والظفر بما لم يظفر به من مناطق ؛ وأن مايجب الحذر منه هو أن يسيطر الاسلام على هذه المناطق الى حد يصير به مبعوث السماء لتوحيد الجنس الافريقى، ويجنى الثمار التى زرعتها « الأثيوبية » .

وأشار الى أن توسع الحركة السنوسية الاسلامية فى النصف الشمالى من أفريقيا ، قد أدى الى أن تواجه الكنيسة والتبشير بوضع « مستحيل » هناك . وأوصى المستشرق تيسدال بضرورة تقوية حركة التبشير فى مصر وفارس والشام، ليتمكن التبشير بعد ذلك من فتح « البلاد الصعبة » مثل الجزيرة العربية وبلاد الأفغان . وتكلم الدكتور زويمر عن « المشكلة المحمدية » التى تواجه المبشرين ، وحبذ أن تفتح مراكز للتبشير على طول ساحل الجزيرة العربية ، وخاصة فى جدة التى تعتبر ميناء لمكة ــ وذكر آخرون أنه اذا نجح التبشير فى الشرق الأقصى (اليابان ، وكوريا ، ومنشوريا ، والصين ، والهند) فستوجد مملكتان للمسيحية ، احداهما الكنيسة الكاثوليكية فى الغرب ، والأخرى مملكة الكنيسة فى الشرق الأقصى .

وعندئذ ستواجه المملكتان بحاجز مركزى ضخم غريب عنهما ومعادلهما ، وهو الاسلام الذى ينتشر فى القسم الأوسط من العالم ويسيطر عليه ويشطر مملكة المسيح شطرين (١٨) .

وقد نظر المؤتمر بعين الاعتبار الى الأهمية الخاصة للتعليم وأنشاء المدارس، فى تسهيل سبل النشاط التبشيرى ، وخاصة فى اراضى الاسلام . واثبت ان أهم نجاح حققه المبشرون فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، كان من خلال فتح الكليات والمدارس فى تركيا والاناضول وأرمينيا وسوريا وبيروت .

وذكر أندرو واطسن أن الارسالية الأمريكية فتحت فى مصر ١٩٠ مدرسة يدرس فيها ١٧٠٠٠ تلميذ منهم ٤٠٠٠ مسلم (١٩) .

ويظهر من هذا العرض ، أنه مع بداية العقد الثانى من القرن العشرين ، وقبيل أن تتفجر حركات التحرر الوطنى ، وقبيل الحرب العالمية الأولى ، كان الاستعمار الغربى قد اقتسم العالم ، وكاد يستقر فى بلاد الشرق الاسلامى على قسمة ما .

وهنا بدا للمبشرين أن طريقهم مفتوح لدعم هذا السلطان بعامل التوحيد الدينى تحت لواء الكنائس الغربية . كما تظهر روح الصليبية العنيفة التى لم يستطع المبشرون أن يكظموها ازاء الاسلام • وكشفوا عما انتووه من بدء مرحله صراع دينى يتجه فى الأساس ضد الاسلام المستتب فى المنطقـــة الوسطى من العالم القديم • وكان لهذه النظرة وما ولدت من سلوك ، آثارها المباشرة وغـير المباشرة فيما تلا ذلك من أعوام •

وقد أوضح مؤتمر أدنبره العنصر السياسى فى هذا الفكر الدينى . عندما أشار الى أن الاسـلام كان قد انتشر على حسـاب المسـيحية وأظهر وهنها وأقام عقيدة ونظاما اجتماعيـــا جديدين ، وبـدا قوة هائلة عملت عـلى توحيـــد الشرق (٢٠) •

وهذا ما دعا دكتور زويمر الى معارضة من رأى الدعوة الى صداقة النصارى والمسلمين فى الصين ، قائلا أن ذلك يخلق جبنا عن التبشير • وهذا الأمر ذاته هو مادعا الدكتورين الخالدى وفروخ الى القول بأن التبشير كان يستهدف كسر الوحدة الاسلامية (٢١) •

بعـد الحـرب الأولى :

لم تؤت روح مؤتمر أدنبره الصليبية نتائجها سريعا ، فقد عاجلتها الحرب العالمية الأولى لتجمدها حينا من الزمن • وبعد انتهاء الحرب ، شملت العـــالم الاسلامى هزات سياسية عنيفة ، ترجع فى الأساس الى انفجار الثورات الوطنية والديمقراطية فى العديد من البلدان مبتدئة بمصر ، والى انهيار الامبراطورية العثمانية بعد هزيمتها فى الحرب والغاء الخلافة الاسلامية فى ١٩٢٤ • وبـدأ عدد من تلك البلاد عهودا من النظم الدستورية والديمقراطية التى اسـتبعدت مفهوم الجامعة السياسية الدينى ، وتبنت مفهوم الجامعات الوطنية ، وحرصت فى دساتيرها ونظمها وأهدافها السياسية على تقرير حرية العقيدة وحرية الفكر والمناداة بهما •

فى تلك الفترة عقدت سلسلة من مؤتمرات المبشرين . منها مـؤتمر عقد بحلوان (من ضواحى القاهرة) فى المدة من ١٧ الى ١٩ اكتوبر ١٩٢١ ، مثلت فيه كنائس غربية وشرقية فى اطار حركة عالمية لاعادة توحيد الكنائس (٢٢) •

وتوالت مؤتمرات أخرى عقدت بين فبراير وابريل ١٩٢٤ فى القـــدس واستانبول وبرمانا (لبنان) وبغداد وقسنطينة • ثم توجت بمؤتمر عام انعقد فى القدس من ٣ الى ٧ ابريل ١٩٢٤ تحت اشراف مجلس التبشير العالمى (٢٣) •

وقد أختير توقيت هذه المؤتمرات وفقا لعدد من الاعتبـارات ، منهـــا أن تغييرات عميقة شملت العالم الاسلامى ، مما رأى معه المبشرون وجوب البحث

عن منطلقات جديدة لنشاطهم ، ومنها أن تتبادل الارساليات خبراتها حول امكانيات النشاط ومجالاته فى العالم الاسلامى .

ولخص جون موط أعمال هذه المؤتمرات وعبر عن وجهة نظر المبشرين عما شمل العالم الاسلامى من تغييرات . وبلور ذلك فى ملاحظات عشرة أوردها فى خاتمة كتاب « العالم الاسلامى اليوم » ، وأهمها أن هذه المؤتمرات استكشفت ما يؤول اليه العالم الاسلامى من ضعف وتفكك . آيته حلول الوطنية فى مجال السياسة محل الجامعة الاسلامية ، اذ يرى المسلم التركى نفسه تركيا أكثر منه مسلما ، واذ الغيت الخلافة الاسلامية بما صحب الغاءها من دوى كبير ، وآيته أيضا وهن القبضة الاسلامية على مجال الحياة الاجتماعية بتغير وضع المرأة خاصة فى المدن . ويبدو نمو الصناعة والجوانب المادية للمدنية الحديثة . وآيته فى مجال الثقافة ما سببه الاتصال بحضارة الغرب وعلومه من تكوين نفسى جديد لدى المسلمين .

ويخلص موط من ذلك أن المبشرين لم يعودوا يواجهون فى الاسلام ما كانوا يواجهونه من قبل من ثقة ذويه بأنفسهم وشعورهم بالكفاية الذاتية لعقيدتهم ، ومن ثم لم يعد الاسلام ولا المسلمون عصيين على التبشير كما كانوا . وأن الظروف السياسية صارت أكثر مواتاة للتبشير بعد اذ الغيت القيود التشريعية والحكومية التى كانت تعوقه ، وبعد اذ ألغيت الخلافة الاسلامية ، وآلت مقاليد الحكم فى الشرق الأدنى الى الدول الأوروبية باسم نظام الانتداب ، وأسس فى مصر دستور يعترف بحرية العقيدة ، وبعد أن عمت الاتصالات بين مسلمى الشرق ونصارى أوروبا وقاربت الحرب بين الطرفين وأكسبت الصحافة والكتب والسينما الجيل الجديد فى أرض الاسلام نظرة جديدة (٢٤) .

وهكذا ظن المبشرون فى التطور العلمانى الحديث أنه رصيد يتراكم ضد الاسلام لصالح المسيحية ولصالح نشاطهم . ويؤكد هذا الفهم قول المبشر تكلى « يجب أن نشجع انشاء المدارس وأن نشجع على الأخص التعليم الغربى . أن كثيرين من المسلمين زعزع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الانجليزية ، أن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقى مقدس أمرا صعبا جدا » (٢٥) . وبهذا الروح المتفائل انتقل موط فى ملاحظته الثالثة الى القول بأن « الوقت قد حان — فى بعض المناطق وخاصة فى الشرق الأدنى — لأن تضحى كنائس التبشير المحلية العميل الأساسى لحركة التبشير بين المسلمين ، وأن تحول نشاطها الرئيسى من الكنائس الشرقية الى العمل المباشر بين المسلمين » ، وعبر عن ذلك أحد قسس اليونان بقوله « يجب أن نغوص الى العمق » (٢٦) .

واذا كان لوحظ فى أدنبرة ١٩١٠ التهيب والحذر فى مواجهة ما أسمى «بالمشكلة المحمدية» و «الوضع المستحيل» للتبشير ، فقد لوحظ فى مؤتمر القدس ١٩٢٤ روح نقيض تجسد فى مبدأ « أن المسلمين يمكن أن يصبأوا وقد

صبأوا ، وهم يصبأون » (٢٧) · وهو شعار تكرر ترديده في جوانب المؤتمر كالغناء . يحاولون أن ينفضوا عن نفوسهم به أثر الاحساس السابق بالعقم · ومادامت قابلية تنصير المسلمين قد تفتحت ، فكل ما يتعين بحثه هو زيادة الامكانيات الفنية التي تتيح للعمل النجاح ، اكثارا من عدد المبشرين ورفعا لمستوى كفايتهم وتوثيقا للتعاون بين الارساليات · وذكر موط أنه يتعين على المبشرين ان يستغلوا ما أتيح لهم من فرص (٢٨) ، وأشار المؤتمر الى نقطتين هامتين تتعلقان بأساليب التبشير ، اولهما خطأ المبشرين اذ كان يستغرقون من قبل في نقد الاسلام واظهار ضعفه أكثر مما يكشفون عن قوة المسيحية « أن الوقت الحاضر بامكانياته هو وقت العمل الهادىء ، والمسلمين يريدون أن يقوضوا منازلهم بأيديهم ، ولكنهم لا يريدون للأجانب أن يصنعوا ذلك معهم · فلنستمر في اظهار كفاية المسيحية أكثر من الدخول في مهاجمات جدلية حول الاسلام » (٢٩) · وثانيهما أن التبشير يكون أكثر فاعلية وحسما بين الأطفال لأن تعليم الديانة الاسلامية وترسيخها يتم بين المسلمين في سن مبكرة جدا · لذلك وجب أن يكون التبشير من خلال التعليم هو أساس نشاط المبشرين في البلاد الاسلامية (٣٠) ، ويذكر الدكتوران الخالدى وفروخ أن المسلمين هم المقصودون أولا بالتبشير عن طريق التعليم (٣١) · ومن أهم ما تعرض له موط موقف التبشير من الكنائس الشرقية المحلية . وبعد أن أن أثبت سياسة المؤتمر الانتقال بالتبشير من مجال المسيحيين الشرقيين الى المسلمين ، رفض فكرة الاعتماد أو الاستعانة بالكنائس الشرقية في تبشير المسلمين ، لأن ذلك في رأيه يكون خطأ يفقد حركة التبشير فرصتها المتاحة ، وذكر أن الكنائس الشرقية والكنيسة القبطية ليس لدى أي منها خطة ولا برنامج لتبشير المسلمين (٣٢) · وفي هذا المعنى ينقل الدكتوران الخالدى وفروخ عن المستشرق الفرنسي لويس ما سنيون قوله أن قبط مصر فهموا واجبهم الأول كنصارى قوميين عرب وعزموا ألا يلعبوا لعبة مزدوجة والا يتوسلوا الى حماية الدول الأجنبية (٣٣) ·

ويذكر المبشر موريسون سكرتير الارسالية الانجيلية (جمعية التبشير الكنسى في مصر) ، أن قصة تبشير الكنيسة الانجيلية في مصر تكشف عن مراحل ثلاث ، واتبعت كنيسته أسلوبا متميزا في كل منها بالنسبة لتبشير المسلمين · المرحلة الأولى محاولة تبشير المسلمين بدأ بتبشير اتباع الكنيسة القبطية ، وتركزت جهود دوجلاس ثورنتون وتمبل جاردنر من بداية القرن العشرين في تأسيس ما أسموه حركة الاصلاح القبطى بواسطة « جمعية أصدقاء الكتاب المقدس » ، وذكر أنه اذا كان تركز التبشير وقتها في الاقباط ، فقد كان تنصير المسلمين هو الهدف النهائي الذى تتغياه الكنيسة الانجلية · والمرحلة الثانية هي تبشير المسلمين مباشرة والنشاط بينهم أنفسهم بواسطة المبشرين وبواسطة من صاروا يتبعون الكنيسة الانجيلية من المصريين ، وفي هذه المرحلة قامت مدارس الارسالية بدورها بين المسلمين · والمرحلة الثالثة هي تبشير

المسلمين من خلال الكنيسة الانجيلية المحلية رغم قلة عدد المنتمين اليها · وأن الهدفين الاساسيين الذين وضعتهما ارساليته هما تنصير المسلمين من جهة ، ووحدة الكنائس (٣٤) ، أى سيطرتهم على الكنيسة القبطية من جهة أخرى ·

أما عن المقار الرئيسية للتبشير فى مصر فقد تمثلت فى مراكز الارساليات والجمعيات الدينية ، كجمعية الكتاب المقدس وجمعيتى الشبان المسيحيين والشابات المسيحيات ، والمدارس خاصة ما أنشأته الارساليات الأمريكية والانجليزية ، مثل كلية التجارة بالعطارين بالاسكندرية ، ومدارس الأمريكان بالقاهرة ومدارس الأسقفية الانجليزية بسراى القبة ، والجامعة الأمريكية وكلية البنات الأمريكية بشارع رمسيس ، ومدرسة الأزبكية للبنات ، وكلية أسيوط الأمريكية . وكلية البنات الأمريكية بأسيوط ، وكلية البنات الأمريكية بالأقصر· والمستشفيات كمستشفيات طنطا الأمريكية وهرمل الانجليزية بالقاهرة وشبين القناطر وبور سعيد وأسيوط الأمريكية والجرمانى بأسوان · والملاجىء كملجأ ليليان تراشر بأسيوط والانجيلى بحلوان (٣٥) ·

حصيلة الهجوم :

يظهر مما سبق بيانه ، أنه مع انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت حركه التبشير تركز جهودها بين المسلمين خاصة · واعترتهم فى هذا السعى نظرة صليبية متفائلة مقتحمة · وظن المبشرون فى حركات التطور والتنوير الحاصلة فى المجتمع المصرى ، ظنوا فيها عنصرا مواتيا لهم فى نشاطهم ضد الاسلام ، مادامت حلت الجامعة الوطنية محل الجامعة السياسية الدينية والغيت الخلافة ، وما دامت حركة التحديث عدلت من النظم القانونية ودعمت القوانين الوضعية . وما دام التطور العلمى والثقافى قارب بين المصريين وبين الفكر الغربى الحديث وما دامت النظم السياسية اعترفت بحرية العقيدة وتغير دور الأزهر وتغيرت مناهجه وأساليب الدراسة فيه ·

هذه النظرة التى نظر بها المبشرون الى حركة التجديد الفكرى والاجتماعى هى ذاتها نظرة الاتجاه السلفى التقليدى فى المجتمع المصرى ، فالطرفان المتضادان متفقان فى النظر الى حركة التجديد باعتبارها اضعافا للاسلام · وقد ظهر فيما بعد خطأ هذا النظر ، بما أثبته التطور اللاحق من أن حركة التجديد هذه لم تؤد الى اضعاف الاسلام كدين فى مواجهة المسيحية أو غيرها من الأديان. ولم تمض سنوات قليلة على مؤتمر القدس فى ١٩٢٤ ، حتى كتب موريسون فى ١٩٣٦ يعلق على تلك النظرة بما أسفرت عنه التجربة ، فذكر أن واحدا من الاسلاميين يرى أن ثمة خطرين أساسيين وفدا من أوربا ، وهما المادية الالحادية والوطنية الاقليمية ، وأن روابط الدين ترتخى وقبضته تضعف على حياة

الشباب ، وأن ثمة ما يهدد بفوضى اخلاقية وثقافية ، وأن صرخة الاستقلال تجد صدى مباشرا في نفوس الشباب وفى الصحف أكثر مما تجد آيات القرآن ، وأن تدفق الأفكار الغربية قد يؤدى الى انتشار العلمانية والى المصالحة بين الاسلام والفكر الحديث . ثم علق على ما قاله الكاتب الاسلامى بقوله « ولكن أيا كانت النتائج فان مهمة التبشير المسيحى لن تكون بذلك أيسر . وأن الأفندى المثقف ذا الفكر السياسى سواء فى القدس أو فى القاهرة ، هو بالطبيعة لا ينجذب الى انجيل الخلاص من خلال يسوع المسيح ، أكثر مما ينجذب أخوه المحافظ السنى الشيخ بجامعة الأزهر . كلاهما سواء فى الاستعداد الى التكاتف لاثارة الهياج فى الصحف ضد العمل التبشيرى . وكلاهما سواء فى العزم على احياء العصبية الاسلامية باساءة تفسير دافع المبشرين وأساليبهم » (٣٥) . كما يلاحظ موريسون أن حماس الحركة الوطنية الذى بدأ مباشرة بعد الحرب قد وحد المسلمين والجماعات المسيحية فى هدف مشترك (٣٦) .

لم تؤد هذه الهجمة الصليبية الى نجاح يذكر . ولم تعد حصيلة نشاط المبشرين أفرادا مسلمين قليلين جدا يصبأون فى كل حين ، واستغل فى ذلك حداثة السن أو املاق الفقر . وقد أشير من قبل الى تقديرات أندرو واطسن . ويذكر الدكتوران الخالدى وفروخ أن كثيرا من المبشرين أدعى كذبا تنصير جماعات من الناس ، ومن هؤلاء المبشر بلودين الذين ظهر عدم صحة دعواه وأن لم يصبأ على يديه مسلم واحد (٣٧) . ويلحظ الأمر نفسه من تتبع ما كانت تنشره الصحف المصرية من حالات جد محدودة . تكشف الى أى مدى كان نشاط المبشرين عقيما . على أن الأثر الكبير لحركة التبشير يظهر فيما أثارت من دوى هائل وسخط عظيم بين المسلمين تجاه كل حالة فردية ينجحون فيها . لم يكن تأثيرهم بالفعل ، وانما كان برد الفعل وما يثير نشاطهم من الحنق والغيظ والغضب واذكاء روح العداء للتبشير وللنفوذ الأجنبى .

كان من أهم ما أعاد امتزاج الجانبين السياسى والدينى لدى قسم معتبر من المسلمين بعد تبلور الجامعة المصرية الوطنية ، من أهم ما أعاد ذلك أن المبشرين مزجوا هذين الجانبين وربطوا نشاطهم الدينى بالنفوذ السياسى لبلادهم . ولم تخف عن المصريين الأهداف السياسية لمساعى التبشير . ولم يكن بعيدا عن أعينهم ما كان يكتبه المبشرون ليحثوا حكوماتهم على مساعدتهم وليثبتوا لها أن التبشير أفضل أساليب الاستعمار . وعلى سبيل المثال فقد نشرت صحيفة الاخوان المسلمين فى ١١ مارس ١٩٣٨ (٩ محرم ١٣٥٧) قول الكاتب الفرنسى اتين لامى « أن من الواجب على الأمم المسيحية أن تعاكس الاسلام والمسلمين فى كل طريقة وتحارب أهله بكل سلاح . على أن مقاومة الاسلام بالقوة تزيده انتشارا ، أما الوسيلة الفعالة لهدمه وتقويض دعائمه فهى تربية بنيه فى المدارس التبشيرية أو المسيحية ، ونفث جراثيم الالحاد فى صدورهم منذ نشأتهم من حيث لا يشعرون . فان لم يتنصروا فقد غدوا

لا مسلمين ولا مسيحيين » · وإذا كان من الواضح أن ترجمة الصحيفة لهذه العبارة غير دقيقة ، فان ما يجعل لمثلها أثره بين المسلمين ما يرونه من نشاط المبشرين بينهم وتركيزهم فى الاساس على سلاح التعليم ·

وقد ترجم الشيخ عبد الله دراز الاستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر مقدمه كتاب «الاسلام والفئات الكاثوليكية» تأليف ديفور دى لاتوبلرى . وطالع القراء قول المؤلف أن ثمة عداء بين المسيحية والاسلام يستحيل معه على أمم الغرب بسط سلطانها على العالم الاسلامى الا بحمل المسلمين على المسيحية . وانتقد مسلك الحكومات الغربيه فى استهانتها بقوة العامل الدينى بقوله «ان عادة اللادينية في هذا العصر ولدت فى مجتمعنا جهلا بالقضايا الدينية وجعلتنا نرتكب أخطاء غير معقولة ··· » . ونبه الى أن الضعف السياسى الذى ظهر فى الأمم الاسلامية لا يصح أن يخدع الأوروبيين عن القوة الروحية الكامنة فى نفوس المسلمين « فالاسلام كما يفهم هؤلاء المسلمون لا يزال قوة دينية عظيمة · وعلى الرغم من تعدد طوائفه وفرقه نرى فيه أخوة حقيقية بين جميع المؤمنين ··· » ثم هاجم ما يبدو له أحيانا فى السياسة الفرنسية من نزعة الحياد الدينى أو اللادينية وقال « يجب أن نعرف هذه الحقيقة ، وهى أننا كلما ربينا الوطنيين فى مدارسنا التى لا نتحدث فيها عن الدين . وكلما نشطنا روح الحرية والحقوق الوطنية ··· وكلما أدخلنا فى تلك العقول الدينية علوما فرنسية بحتة ليس لها صفة دينية ، كلما فعلنا ذلك لقينا منهم ميلا الى كراهتنا سرا أو جهرا ·· فلأجل ان نجذب المسلمين الينا يجب قبل كل شىء أن نظهر لهم تفوقا خلقيا ودينيا ، وهذا هو الاحسان والرحمة المنتظران من تلاميذ المسيح الذين سيقهرون الهلال ويرفعون الصليب نهائيا فى أرض الاسلام » (٣٨) · ويمكن أن يتصور أثر مثل هذا الحديث فى نمو روح المقاومة الدينية ومزجها بالسياسة الوطنية المعادية للاستعمار ، وأيلولة الأمر لدى كثيرين الى النظر الى الاستعمار باعتباره عدوانا مسيحيا على أرض الاسلام ·

ردود الفعل :

أشير من قبل الى الغضب البالغ وردود الفعل العنيفة التى كانت تصاحب أيا من الأحداث النادرة لنجاح المبشرين فى تنصير واحد من المسلمين ، طفلا كان أو صبية · وقد تجمع عدد من هذه الأحداث فى ١٩٢٨ ، فولدت موجة عظيمة من الغضب ، وأثارت هياج الهائجين وفكر المفكرين وحمية أصحاب الحمية · حتى أنه يمكن اعتبار عام ١٩٢٨ من أعوام الانعطاف ومن علامات الطريق فى هذا الأمر · ويكفى أنه العام الذى نشأت فيه جمعيتان من أخطر الجماعات أثرا فى التاريخ الاجتماعى والسياسى لمصر الحديثة · وهما جمعية الشبان المسلمين وجماعة الاخوان المسلمين · وكانت الأخيرة هى الجماعة ذات الخطر الأعمق والأبعد بما لا يقارن ·

لقد سبقت الاشارة فى فصل سابق الى ما أفتتحت به تلك السنة من دعوى اضطهاد المسلمين للاقباط ، وهى الدعوى التى عارضها الوفد وبرىء منها غالب كبار رجال الاقبط ، فما لبثت ان تشتت · ثم لم تكد هده الحركه تهدأ حتى تصاعد الهياج من نشاط المبشرين · وقد اتفق أن جرى فى فبراير ١٩٢٨ حادث تبشيرى فى تركيا ، اهتم به المصريون والمسلمون عامه · كانت تركيا على عهد كمال اتاتورك قد ألغت الخلافة وأعلنت حكما علمانيا فاصلا بين الدين والدولة · وانجذبت فى موجة التغريب الى أقصى ما حدث لبلد اسلامى أو شرقى · واجتهدت بالمنطق ذاته فى مقاومة جمعيات التبشير الغربية التى كانت منتشرة بالبلاد ، رغم ما كان يعوق تلك المقاومة من حصانات جمعيات التبشير ورواسب الامتيازات الأجنبية · وقد استطاعت الجمعيات البروتستانتية الأمريكية خاصة باحدى مدارس البنات بمدينة بروسة ، أن تحمل أربعا من التلميذات المسلمات على تقبيل الصليب صباح مساء ، وتصور لهن نبى الاسلام عليه السلام فى صور غير كريمة · وذلك كله رغم سابق تحريم الحكومة تعليق أى شارات دينية فى المدارس · كما عرف أن المدرسة كانت ترفع العلم الأمريكى على أبنيتها · وذكر بعض شهود التحقيق أنها كانت تعمل على ايجاد صلات بين الطالبات وبين بعض الشباب يقومون بتبشيرهن فى الخفاء ·

ورغم أن حكومة أتاتورك أغلقت المدرسة وقررت محاكمة معلماتها ومديرها ، فضلا عن تشديد الرقابة على جمعيات التبشير ونشاط الجاليات الأجنبية عامة وما ينشئونه من مدارس ، رغم ذلك أثار الحادث موجة من الغضب حتى بين أكثر الناس تسامحا من الأتراك · واستغل التيار السلفى هناك الحادث للهجوم على سياسة الحكومة طاعنين عليها ، بأنها اذ فصلت الدين عن الدولة وجردت الحكم من طابعه الدينى ، انما تسببت فى فتح الطريق أمام حركات التبشير · وراح الخطباء يخطبون والكتاب يكتبون مما أحرج نظام أتاتورك وأحرج الحركة العلمانية وأثار العواطف الدينية باسم الاسلام المهدد ضد الحركة الكمالية · وذلك كله رغم أن النشاط التبشيرى كان بدأ ونما فى أنحاء الامبراطورية التركية فى عهد الدولة العثمانية التى كانت تحكم باسم الخلافة الاسلامية · وكذلك نشأ على عهدهم نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يحمى فيما يحميه من مصالح الدول الغربية ، حركات التبشير الوافدة من هذه الدول ·

كان للحادث أثر واضح فى الرأى العام المصرى ، ركزت عليه الصحف وأفسحت له أنهرا من صفحاتها الأولى · واذ كان تيار الحركة الوطنية الديمقراطية فى مصر وقتها يجد فى التجربة الكمالية فى تركيا مركز اشعاع لكثير من القيم الجديدة فى التحديث والتطوير ، ومثلا يبتغيه فى بعض الجوانب ، ويتحدث عنه المفكرون والمصلحون بروح العطف والتأييد ، فقد أثار الحادث مشاعر رجال التحديث والاصلاح الدينى ، وأهاج لديهم الحذر مما قد ينتج عن التبشير من ردود فعل محافظة ، تربط بين العداء التبشيرى للاسلام وبين

حركة التجديد الفكرى الاجتماعى ، وتسم تلك الحركة الأخيرة بميسم العداء للاسلام ، وتضعها مع التبشير مع الاستعمار فى بوتقة واحدة . كتبت صحيفة البلاغ الوفدية فى ٦ مارس ١٩١٨ « الحق ان هذه الهيئات التبشيرية التى تعمل فى كل بلاد الشرق ، وحتى على قرب من قلب الاسلام أو الحجاز . قد انتشرت انتشارا واسعا . وذهبت عن طريق الحيل الشيطانية الى حد خطير للتأثير على النشء الصغير وتحويله عن دين أبويه ... ولقد قاست الأمم الشرقية كثيرا من الآلام نتيجة قيام الارساليات التبشيرية فيها ، عاملة مجدة على سحق الثقافة القومية والروح الوطنية فى النشء الصغير . بل قاست تركيا ومصر وسوريا على وجه خاص من هذه الارساليات التبشيرية ما يكاد الانسان لايصدق انه وقع بين هذه الأمم الثلاثة لعظم خطورته . ولكنه مع هذا وقع ولايزال واقعا بالفعل الصحيح المؤلم .. » (٣٩) .

وفى الوقت ذاته الذى جرى فيه هذا الأمر ، جاء انعقاد مؤتمر المبشرين بالقدس فى ابريل ١٩٢٨ ، مما سبقت الاشارة اليه ، وتناثرت الأخبار عما يدور فى جلساته السرية من طعن فى الاسلام . وأثار ذلك دويا كبيرا خاصة فى فلسطين ، البلد الذى كانت أحشاؤه تلتهب من الصهيونية وسياسة الانتداب البريطانى ، ولم يكن يحتمل المزيد من الاثارات الطائفية . ولذلك هطلت البرقيات على مصر كالأمطار ، تستصرخ الرأى العام فيها ضد المؤتمر . أبرقت الجمعية الاسلامية بحيفا تصف ما أحدثه المؤتمر من غليان عظيم بين المسلمين ، ومطالبة الفلسطينيين حكومة الانتداب بحل المؤتمر واخراج المبشرين واتلاف مايوزعون من منشورات ضد الاسلام (٤٠) . وبعثت سكرتارية المجلس الاسلامى الأعلى تصور ما اجتاح المسلمين هناك من موجات السخط ، وما تثيره أعمال المبشرين من فتن « تنافى روح المدنية والتسامح الدينى » ، وتستهجن سياسة الانتداب البريطانى التى ترمى الى اتخاذ فلسطين وطنا قوميا للصهيونيين ، وتجعله بؤرة لقوات التبشير وتزرع روح التعصب الدينى بين أبناء الوطن الواحد . وأرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامى بالقدس والجمعية الاسلامية بنابلس ومفتى حيفا برقيات الى جمعية الشبان المسلمين تصف مطاعن المبشرين فى الاسلام ، وتهاجم نشاط جون موط الرئيس العام لجمعيات الشبان المسيحيين . وكان موط رئيسا لمؤتمر القدس ، جاءها من مصر ثم سافر منها الى صوفيا لعقد مؤتمر تبشيرى آخر . وقد جاء فى البند السادس من قرارات مؤتمر القدس « يجب العناية بزيادة عدد المتنصرين بطريقة الخفاء أم العلانية ، ويجب العناية باقامة كنائس خاصة مؤلفة من المسلمين فى بعض الاقطار الاسلامية ، واخيرا يجب الاستفادة من الانقلاب العظيم الجارى فى كثير من الأقطار الاسلامية وهو الانقلاب المطاوع بازاء الحياة المسيحية والرسالة المسيحية » . واحتشد المسلمون فى المسجد الاقصى آلافا واضربت مدن فلسطين واغلقت الحوانيت فيها احتجاجا على المؤتمر وسياسة الانتداب (٤١) .

كتب عباس محمود العقاد يقول ان نتيجة عمل المبشرين فى مصر وبلاد الشرق القريب بعد جهاد عشرات السنين هى الفشل ، وأن جماعات المبشرين فى مصر ، وسوريا والسودان قد أنفقت ألوف الجنيهات فيما تنشئه من مدارس ومستشفيات ، وما تطبعه من رسائل وما تفتحه من أندية للمحاضرات وما تؤديه فى السر والعلن لجذب بعض الفقراء . ومع ذلك ، « لانرى أحـدا غير دينه من أثر هذه المساعى التبشيرية ، الا أفرادا قلائل ضاقت بهم سبل الرزق فوجدوا عنه كفايتهم فى احضان تلك الجماعات ، ثم ما برحوا يهددونها بالتنصل منها كلما طلبوا المزيد ولم يجابوا الى الطلب » وهاجم المبشرين الأمريكيين خاصة لخططهم المثيرة للنفوس وطعنهم على النبى عليه السلام ، وقال أن التبشير صـار وسيلة لتعيش المبشرين واسترزاقهم « ويبدو أن المبشرين لما تعذر عليهم أن يتقدموا فى آخر العام ببيان المتنصرين من المسلمين وغير المسلمين ، قنعوا بأن يثبتوا وجودهم وعملهم لأولئك الرؤساء ببيان عدد المحاضرات التى تلقى وعدد السامعين الذين يترددون عليهم وعدد المسلمين الذين يشتركون فى أنديتهم ... » ثم ذكر أن أخبث وسيلة يلجأ اليها هؤلاء ، ليس فقد الأديان الذى يتم صراحة فيستفز روح الدفاع ، ولكنه التسـلل الى عقول الصـغار فى المـدارس وغـواية الفتيان وغير ذلك (٤٢) .

الهجوم فى مصر :

فى الوقت ذاته حدث فى مصر حادث القس زويمر ، وكان هـذا القس وقتها كبير المبشرين الأمريكيين فى مصر وسوريا وفلسطين ، والمسئول عن تحرير مجلة العالم الاسلامى . وواحدا من اقطاب كافةمؤتمرات التبشير التىانعقدت منذ ١٩١٠ ، وعرفت كتاباته بالتعصب والتعسف ضد الاسلام (٤٣) . كان لدى زويمر تصريح من وزارة الأوقاف المصرية بدخول المساجد واصطحاب العلماء وهواة الآثار ،وقد استغلهذا التصريحالصادر اليه بوصفه مستشرقا ،استغله فى دخول الأزهر وتوزيع بعض رسائل التبشير فى ١٩٢٦ ، الأمر الذى دعا مدير المساجد وقتها فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف الى استدعائه وانذاره بسحب التصريح . وفى ضحى ١٧ ابريل ١٩٢٨ ذهب الى الأزهر مع ثلاثة أجانب من بينهم امرأة ، فتبعه مراقبو الجامع لعلمهم بنشاطه التبشيرى . ودخل المبشر ومن معه حلقة درس الشيخ سرور الزنكلونى أثناء شرحه لسورة براءة ، ووزع على الطلبة فى استتار ثلاث رسائل قيل انها تتضمن تفسيرات مسيحية لآية الكرسى ولأسماء الله الحسنى ، ثم ترك الحلقة الى غيرها يوزع رسائله . وأهاج هذا الأمر نحوا من ثلاثة آلاف أزهرى كانوا موجودين وقتهـا ومزقوا الرسـائل استفزتهم جرأة الرجل يقوم بالتبشير فى صحن أكبر جامع اسلامى ، وعم السخط حتى كاد أن يفلت الزمام لولا روح الضبط التى أشاعها العلماء .

سرى خبر الحادث وبلغ الاستياء مبلغه ، وأوفد العلماء منهم من قابل مصطفى النحاس رئيس الوزراء ، طالبين اليه وقف أعمال التبشير فى مصر ووقف توزيع رسائل المبشرين فى الشوارع ووسائل المواصلات والمنتديات ، فسحبت الوزارة تصريح القس واضطر زويمر ان يصرح باستعداده للاعتذار للأزهر (٤٤) • ولكن الحادث استمر يشغل الرأى العام فترة طويلة • وشارك الأقباط فى حملة السخط ضد التبشير • كتب كليم أبو سيف يعلق على فعلة زويمر ، مهاجما دعوى الانجليز حماية الاقليات فى مصر ، ومنوها بحكمة المسلمين وضبطهم للنفس مما لم يتح للانجليز استغلال الهياج، وقال انه لو حدث مثل حادث زويمر فى أية كنيسة لاستغلته بريطانيا لتاييد دعواها عن تعصب المسلمين ، ثم قال « لاتعتقدوا (المسلمون) أن الأقباط فى مصر أقل استنكارا لهذا الحادث منكم ، فهم أحرص ما يكونون على الألفة والاخاء بينهم وبينكم »(٤٥)• وتعاقبت برقيات الاحتجاج والهجوم على المبشرين (٤٦) • وكتب عباس العقاد عن « الأمريكيات فى الدين ••• » يسخر من التبشير الأمريكى بقوله أن « أمريكا مهبط الوحى الذهبى » ، ويسخر من زويمر بأن حادثته هى من مناظر السينما الأمريكية ، وأن « الأمريكيات » لم تدخل فى شىء الا أحالته « من الجد الى الهزل ومن الوقار الى الصبيانية والصغار » ، وانه من المفاكهات أن أناسا من أمريكا التى كانت مجهولة يوم ظهور المسيحية ، يجيئون الى وطن المسيح فى الشرق والى فلسطين خاصة لينقذوا دينه « وبأية وسيلة ؟ بهذه الوسائل القردية »(٤٧)•

وأثير الموضوع فى مجلس النواب ، باسئلة وجهها كل من خليل أبو رحاب ومحمود لطيف وعبد الحميد سعيد الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، لمعرفة ما ستتخذه الحكومة من اجراءات لصيانة المعاهد الدينية من اعتداء المبشرين، سيما أن للحادث مثيلا فى ١٩٢٦ • وذكر عبد الحميد سعيد أن المبشرين الامريكيين يجوسون فى مصر «وينشرون جراثيم الفتنة والاضطراب بالمحاضرات والنشرات » وأن ما يشجعهم على ذلك سكوت رجال الادارة وخوفهم من شبح الامتيازات الأجنبية • « وأن هؤلاء هم خدمة مأجورين يعملون لمصلحة المستعمرين فى الشرق » وانه لايكفى سحب ترخيص القس ، انما ينبغى مراقبة هؤلاء الناس ومنعهم من دخول المساجد • وذكر محمود لطيف أنه يتعين على المفوضية الأمريكية أن تساعد مصر على طرد هذا القسيس .وجاء رد رئيس الوزراء مراعيا ما تفرضه الامتيازات الأجنبية من قيود على حركة الحكومة والدولة عامة ،وما تمنحه للأجانب ومنهم المبشرين من حصانات ، فاكتفى بذكر اهتمام الحكومة بالأمر واعتذار القس عن فعلته واظهار وزير أمريكا المفوض لأسفه ، وامتدح الأزهريين لاتخاذهم موقف الرزانة والحكمة (٤٨) •

وفى الوقت ذاته شاع خبر مؤداه أن ناظرة أمريكية لاحدى مدارس الاسكندرية ومن دعاة التبشير ، ألحقت صبية مسلمة قاصرة بمستشفى بشبين القناطر ، وأغوت الفتاة عن أهلها وعن دينها ، ورفضت تحت مظلة الامتيازات

الأجنبية اعادتها الى ذويها ، رغم طلب السلطات الادارية ضمها الى أسرتها . وأثار الحادث سخطه المعتاد ضد نشاط المبشرين وضد الامتيازات الاجنبيه التي تحمي هذا النشاط . وارتفعت المطالبة بالغاء الامتيازات ، أو بالاقل تعديلها بما يمكن الحكومة من وقف الفوضي والعبث . وأثير هذا الموضوع أيضا في مجلس النواب بسؤال وجهه الى الحكومة الدكتور محجوب ثابت الذى نبه الى أن حركات التبشير تعمل تحت ستار المدارس والمستشفيات ، وطلب الى الأجانب وجوب مراعاة واجب الضيافه وأن تراعي جمعياتهم فى مدارسها ومستشفياتها ماينص عليهدستور مصر منحمايةالدولة لحرمةالاديان ،وذكر أن الحادثوقع مثيل له فى ١٩١١ ، فى ولدين يتيمين دخلا ملجأ تبشير فتنصرا ، وتدخلت جمعية العروة الوثقي ونجحت فى اخراج واحد وعشرين طفلا من هذا الملجأ ، وذكر أنه يتعين على المبشرين أن يعلموا أن مسلمى مصر ومسيحيها ويهودها « أن هم الا طير مؤتلف على شجرة واحدة » . وأجاب رئيس الوزراء على سؤال النائب بالنسبة لحادث شبين القناطر ، أن أخا الصبية حصل على حكم شرعي بضمها ، وأن الدولة ستقوم بتنفيذ هذا الحكم بحضور مندوب القنصلية البريطانية التابع لها المستشفى (٤٩) .

وفي أكتوبر ١٩٢٨ نقلت الصحف عن خطاب لاحدى المبشرات العاملات بمدينة السويس ، القته فى الاجتماع السنوى لجمعية المبشرين العامةبمدينة بلقاست ، تحدثت فيه عن جدوى تبشير أولاد المصريين بتربيتهم فى مدارس التبشير ، وصيرورة الأولاد اكثر ميلا للنصرانية . واستفز الخبر الشيخمحمد شاكر الوكيل الأسبق للجامع الأزهر ، ونشط يهاجم المبشرين ومدارسهم ويطالب بحجب الابناء عن تلك الارساليات ، اسوة بما يفعله القبط من حجب أولادهم عنه ، وانتقد تفريط المسلمين فى دينهم (٥٠) .. ونشرت صحيفة الفتح لعبد الحميد سعيد الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين ولمن يدعى محمد عبد الحميد ، نشرت هجومهما على مدارس الفرير بمصر لما أشيع من أن بعض القسس المدرسين بها يهاجم الاسلام ويطعن فيه ويضطهد من يصوم رمضان من تلاميذها ، وناشدا شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية العمل على وقف هذا الأمر . ثم راج خبر اختطاف بعض المبشرين الألمان لفتاة اسكندرانية ورحلوها الى أسوان لتنصيرها (٥١) .

واستمرت هذه الأمثلة تتعاقب فرادى على فترات ، تثير على قلتها الخوف والغضب . حتى كان عام ١٩٣٣ ، اذ انكشف من أحداث المبشرين ما وصفه الدكتور محمد حسين هيكل بقوله « حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وموقف الحكومة (حكومة اسماعيل صدقى) أثر عميق . ذلك أن نشاط المبشرين المسيحيين ظهر فجأة فى ثوب مخوف . وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية ، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات . وكان غريبا حقا هذا النشاط الذى

أبداه المبشرون والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين . فقد امتد هذا النشاط من القاهرة الى بورسعيد والى غيرها من المدن والاقاليم . وقد تحدثت الصحف عن وسائل الاغراء التى يلجأ اليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة ايما ارتياع ، وجعلوا ينظرون الى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا ..» وتألفت على أثر ذلك جمعية لمقاومة التبشير كانت تجتمع بدار الشبان المسلمين ، ومن أعضائها الشيخ مصطفى المراغى « وكانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديدا .. وكنت من أشد الأعضاء تحمسا لمقاومة التبشير » . وذكر أن كان ذلك من العوامل التى دفعته الى تأليف كتابه المعروف « حياة محمد » ثم كتبه التالية ومنها « الصديق أبو بكر » و « الفاروق عمر » ... (٥٢) فكان خير ما أنتج الأديب المؤرخ الكبير الدكتور هيكل هو من نتاج ردود الفعل ضد هجمة التبشير ، وبمراعاة مكانة الدكتور هيكل الأديب بين رواد الاستنارة الفكرية ، يظهر الى أى مدى كانت هجمة المبشرين الضالة العقيم تمس صميم الوجدان المصرى وتلهبه .

وتتحصل الواقعة فى أن المس رتسو ناظرة مدرسة دار السلام ببور سعيد عملت على تنصير تسعة من طالبات القسم الداخلى المسلمات وثمانية من طلبة وطالبات القسم الخارجى . واضطرت الحكومة الى ابعاد الناظرة عن مصر . والى توزيع الطلبة والطالبات على ملاجىء القاهرة والمدارس الأخرى ، ووعدت بانشاء ملاجىء لتربية اليتامى حتى يمكن ابعادهم عن أوساط المبشرين (٥٣) .

وتعاقبت أحداث قليلة فى السنين التالية ، منها اكتشاف مدرسة أنشئت بجوار الأزهر لتعليم العميان القرآن بالحروف البارزة ، وظهر أن مديرها كاهن ذو صلة بأحد المبشرين بمدرسة الأمريكان بالازبكية وبالمبشر الامريكى موريس(٥٤) . ومنها غواية قبطى أرثوذكسى واختفائه بتأثير المبشرين الكاثوليك مما أثار السخط بين القبط والمسلمين معا (٥٥) . ومنها الكشف عن الدور التبشيرى الذى تمارسه ممرضات مستشفى هرمل بمصر القديمة التابع للارسالية الانجليزية وغوايتهن للفقراء من المرضى المسلمين (٥٦) . ومنها توزيع كتب ومطبوعات تتضمن الطعن فى الاسلام والدعوة للمسيحية (٥٧) . واستمر الوضع على هذا المنوال حتى قامت الحرب العالمية الثانية ، فهدأ نشاط الارساليات بسبب صعوبة المواصلات وصعوبة ايفادهم من بلادهم الى مصر والشرق (٥٨) .

ما أن ألغيت الامتيازات الأجنبية بمعاهدة منترو ١٩٣٧ ، واستردت مصر سيادتها التشريعية كاملة على أرضها وعلى الأجانب القاطنين فيها ، حتى قويت المطالبة بوضع حد لنشاط المبشرين وتحريمه وتجريمه . وفى فبراير ١٩٣٩ تقدم عضو مجلس الشيوخ الدكتور عبدالخالق سليم بمشروع قانون يمنع الدعاية

بين الأحداث لتغيير معتقداتهم الدينية ، وبعد أن تداول المشروع فى لجان المجلس وجلساته (٥٩) ، رأت الحكومة وقتها أن تتقدم هى بالمشروع المطلوب ، وأرجىء مشروعها فترة (٦٠) . ثم نوقش بجلسة ٢٧ مايو ١٩٤٠ . وكان يتضمن فى مادته الأولى منع الدعوة الدينية خارج الأماكن المعدة لاقامة الشعائر وقصرت مادته الثانية الدعوة الدينية على أبنـاء الدين نفسه بحيث تحظر الدعوة أمام غير أبناء الدين ، وشمل هذا الحظر اشتراك التلاميذ في دروس غير دينهـم أو سماع الآراء والخطب الخاصة بدين آخر . وكان منع الدعوة الدينية على هذه الصورة الشاملة مما أثار بعض أعضاء المجلس مسلمين وأقباطا ، وذكر توفيق دوس أن سبب التفكير فى هذا المشروع هو حوادث التبشير التى أسخطت المصريين على اختلاف معتقداتهم ، وأن اعتناق فرد أو أفراد لدين غير دينهم يعتبر فتنة ،وأن مما يؤخذ على مشروع القانون أن نص مادته الأولى من شأنه منع تلاوة القرآن فى الاذاعة ، ومن شأن نص مادته الثانية منع المسلمين من مجاملة المسيحيين فى الكنائس ، ثم هاجم المبشرين قائلا أن نشاطهم لا صلة له بالدين . وذكر وهيب دوس أنه يوافق على فكرة المشروع ، ولكن المادتين الأولى والثانية منه قد تؤديان الى الفتنة .وعلق أحمد يوسف الجندى (زعيم المعارضة الوفدية بالبرلمان وقتها) أن منع الدعوة الدينية عامة حسبما ورد بالمشروع قد لا يتفق مع الدين الاسلامى . وأجاب الشافعى اللبان الذى حضر الجلسة عن وزارة الداخلية ، بأن المنع لا ينسحب على الدعوة الاسلامية ، ولكن المجلس رأى بسبب ما أبدى من تحفظات على المشروع ، اعادته الى لجنة العدل لدراسته (٦١) . ثم أعدت الحكومة مشروعا آخر فى عهد الوزارة الوفدية ، ونيط أعداده بلجنة صيانة الآداب التى يرأسها وكيل وزارة الشئون الاجتماعية، وتولى قسم قضايا الحكومة صياغته من الناحية القانونية توطئة لعرضه على مجلس الوزراء ثم البرلمان (٦٢) . وحرص المشروع الجديد على الاعتراف فى صدر أحكامه بكفالة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد بما لا يخل بالنظام العام أو الآداب ، وأن يكون الترخيص بانشـاء الكنائس ومعابد غير المسـلمين بأمر ملكى ، ثم نصت المادة الثالثـة منه « لا يجوز اعداد أمكنة للخطابة أو الدعوة الدينية يباح الدخول فيها لأبناء أديان أو عقائد مختلفة الا بترخيص من وزارة الداخلية ... » ونصت المادة الرابعة « لا يجوز أن تكون محلا للدعوة الدينية الأماكن التى يجتمع فيها أبناء أديان وعقائد مختلفة ، سواء كانت منشآت معدة لاغراض انسانية كالمستشفيات ... أم منشآت صناعية أو تجارية أو غيرها ... » . ومنعت المادة الخامسـة فى معاهد التعليـم اشتراك التلاميذ أو تركهم يشتركون فى دروس دينية غير ديانتهم ، أو توزيع كتب أو نشرات عليهم تتعلق بدين غير دينهم . وحظرت المادة السادسة القاء خطب أو توزيع نشرات فى المحال والمحافل العمومية تتضمن طعنا أو مساسا بدين من الأديان . ومنعت المادة السابعـة اغـراء شخص أو اكراهه على صلاة أو وعظ يتنافى مع عقيدته الدينية سعيا وراء تحويله منها . وتعرضت المادتان التاسعة والعاشرة لاعتبار كل مولود مجهول الآب مسلما ، ولمسئولية مؤسسات الأحداث

عن تغيير ديانات الناشئة بها · وخولت المادتان الثامنة والحاديه عشر البوليس سلطة مراقبة تنفيذ هذه الأحكام · وقررت المادة الثانية عشرة عقوبات الحبس والغرامة على مخالفة القانون (٦٣) ·· على أن هذا المشروع لم يتح له الصدور ·

ثلاثة عوامل :

لم يكن النشاط التبشيرى وحده العامل المثير للوجدان الدينى ، انما صاحبته هجمة استعمارية سياسية ضد الاسلام · واذا كان اتصال التبشير بالسياسة الاستعمارية أمرا قد لا تظهر للبعض وشائجه سافرة ، فان تلك الهجمة الاستعمارية كانت سياسية بحتة توجهت مباشرة ضد العالم الاسلامى ، بما ربط بشكل مباشر وصريح بين الاستعمار وبين معاداة الاسلام ، وبما أنعش روح المقاومة الاسلامية كعامل سياسى وكجامعة سياسية · وظهر ذلك فى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات فى المغرب العربى وفلسطين ·

أما بالنسبة للمغرب العربى ، فالمعروف أن فرنسا أحتلت الجزائر فى ١٨٣٠ وأحتلت مراكش فى ١٩١٢ · وكلا البلدين يتكون من أغلبيه عربيه وأقلية بربرية · وقد استهدفت فرنسا دعم سيطرتها عليهما بفرنستهما ، واستوجبت الفرنسة اتباع التفرقة الوطنية بين العرب والبربر وعزل الاخيرين عن مواطنيهم · واذ كان الاسلام من عوامل التوحيد القومى بين العنصرين ، فقد عملت السياسة الفرنسية على عزل البربر عن الاسلام كدين وكنظام تشريعى · وبدأ فى الجزائر ما سمى بالسياسة البربرية فى ١٨٥٩ ، اذ صدر قانون ينحى قبائل البربر عن أحكام الشريعة الاسلامية · وكان هذا الاجراء من أسباب ثورة ١٨٧١ هناك · وفى ٢٩ أغسطس ١٨٧٤ صدر قانون فرنسى يفرض على قبائل البربر أن يتحاكموا الى قضاه فرنسيين ، وأن يطبق عليهم ما سمى بالعوائد البربرية كبديل للشريعة الاسلامية ، وذلك بالنسبة لمسائل الاحوال الشخصية ن زواج وطلاق ونسب ومواريث ، وبالنسبة للمعاملات المدنية من عقود وأملاك · واستمر التضييق من نطاق أحكام الشريعة الاسلامية حتى شمل مسائل الجنايات · وفى ١٠ سبتمبر ١٨٨٧ تقرر نقل اختصاص المحاكم الاسلامية جميعه الى المحاكم الفرنسية ·

وفى مراكش ، فرغم أن فرنسا أعلنت عند أحتلالها التزامها بعدم المساس بالشرائع القائمة ولا بنفوذ السلطان ، فقد عملت من بعد على عزل المراكشيين عن العالم العربى ، فحظرت دخول الصحف العربية وقاومت تطور اللغة العربية بين البربر خاصة · وفى ١٤ سبتمبر ١٩١٤ أصدرت قانونا بتطبيق عوائد البربر عليهم فى مسائل الأحوال الشخصية بدلا من أحكام الشريعة الاسلامية · ثم أصدرت فى ١٦ مايو ١٩٣٠ قانونا آخر يسلخ قبائل البربر من السلطة الدينية والمدنية للشريعة الاسلامية ، فالغت التشريع

الاســـلامي بالنسبة لهم . وأنشأت محاكم عرفيه تقضى بينهم على غير أحكام الشريعة فى المســائل المدنيه والتجــاريه ، وأبدلت بالحاكم الشرعية محاكم فرنسية • وصحب ذلك الاستيلاء على قسم من أموال أوقاف المسلمين وتعيين مراقبين فرنسيين عليها • وصحب ذلك كذلك تشــجيع أرســاليات التبشير الكاثوليكية بين البربر . حتى بلغت مراكز التبشير بينهم فى ١٩٣٠ نحو ثمانين مركزا تنتشر فى المدن والقرى ، فضلا عن أنشاء المدارس التى يحال فيها بين التلاميذ وبين تعلم مبادىء الاســلام واللغة العربية • وقد قوبل ذلك جميعه بمظاهرات شعبية كبيرة انضم اليها الموظفون ، وامتلأت المساجد بالمتظاهرين ، حتى صارت من أهم مراكز الدعوة لمقاومة السياسة الفرنسية وحركة التنصير وللمحافظة على الشريعة الاسلامية ، وللمطالبة بالغاء القوانين التى ترمى الى التفرقة بين العرب والبربر ، وبوقف النشاط التبشيرى وأعادة المحاكم الشرعية بين القبائل (٦٤) •

وبالنسبة لفلســطين ، فأن أحداث وعــد بلفور ١٩١٧ ، والانتداب البريطانى عليها بعد الحرب العــالمية الأولى ، ومؤازرة السياســـة البريطانية لانشــاء وطن قومى لليهود بفلسطين ، كل ذلك معروف مشــتهر ، والمهم فى سياق الموضــوع المعروض أنه فى ١٩٢٩ جرت أحـداث حائط المبكى هناك . وأتخذ الصراع القومى بين العرب والصهيونية شــكل صراع دينى ، كان من شأنه أن يستفز العواطف الاسلامية لدى المصريين وغيرهــم من الشعوب التى تدين بالاسلام • وحدث وقتها أن دعا الفلسطينيون لعقد مؤتمــر اســلامى عام بالقدس لتعبئة الشعوب الاسلاميه والعربية ضد الهجمة الصهيونية ، وأتجه الرأى الى أنشاء جامعة اســـلامية فى القدس • واذا كان الأزهر بايحــاء من الملك فؤاد قد عارض فكرة انشاء هذه الجامعة ، خشية أن تقوى الجامعة المقترحة من المركز الدينى الاســلامى للقدس مما يتحدى أمــل الملك فـؤاد فى الخلافة الاســلامية • فأن الحركة الوطنيــة المصرية قد أنتقدت مسلك الأزهر ، وكتب عباس العقاد كاتب الوفد السياسى وقتها يهاجم الأزهر ، ويقول أنه كان الأولى به بدلا من أن يعارض فى أنشاء جامعة اســـلامية بالقدس ، أن يقاوم حركة التبشير التى نرعاها الحكومة المصرية (حكومة اســـماعيل صدقى وقتها) . وأن يقف ضد قتل المسلمين كالانعام فى برقة بليبيا وضد اخراج البربر من حظيرة الشعائر الدينية الاسلامية فى كل من تونس والجزائر ومراكش (٦٥) • وكان لكل ذلك صداه ردود فعله فى اتجاهات الرأى العــام المصرى (٦٦) • بما استفز جماع المشاعر الوطنية والدينية فضلا عن المشاعر العربية القومية التى كانت لاتزال وليدة فى الوجدان القومى والسياسى المصرى • واذا كانت فلسطين هى طريق العروبة الى مصر وهى همزة الوصل بين مصر وبين الانتماء العربى ، فقد بقيت المشاعر العربية الوليدة ممتزجة بالمشاعر الاسلامية ، حتى قدر لها أن تتبلور فى الأربعينات ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة

مع حرب فلسطين في ١٩٤٨ . وذلك على تفصيل أشير اليه في سياق آخر غير سياق هذا الكتاب مما لا وجه معه للتكرار (٦٧) .

ومن جهة أخيرة . لم تكن الهجمة التبشيرية ولا الهجمة الاستعمارية وحدهما هما ما أهاج العواطف الاسلامية ودعما التيار الاسلامي السياسي في مصر خلال الثلاثينات . انما ساهم في ذلك أيضا بصورة مؤثرة وفعالة ، أن الواقع المعيش وكل ما نشأ ونما في المجتمع المصري من أفكار جديدة ومؤسسات حديثة ونظم سياسية ودستورية وتنظيمات قانونية وضعية وأساليب مستحدثة للعيش ، كل ذلك لم يسفر عن التحقق الكامل للأمل المرجو في التحرر من الاستعمار والاطاحة بالاستبداد والرخاء الاقتصادي . وأمكن بذلك خلال الثلاثينات خاصة . أن تقترن حركة التنوير الفكرى لدى البعض بحركة التبشير وبالسيطرة الاستعمارية بمقولة أنها كلها تمثل هجوما استعماريا على الاسلام وذلك أيضا على تفصيل أشير اليه في سياق كتاب آخر (٦٧) بما لا وجه معه للتكرار .

والخلاصة أنه يمكن القول أن ثمة عوامل ثلاثة كانت ذات التأثير الأفعل والأشمل في نمو التيار السياسي الديني خلال الثلاثينات من القرن العشرين. وهى احتدام المشكلة الفلسطينية التى أستدعت اهتمام المصريين بجامع الاسلام بين البلدين ، قبل تبلور مفهوم القومية العربية لدى الرأى العام المصرى . وتصاعد المشكلة الاجتماعية بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ خاصة قبل أن تتبلور مفاهيم الاصلاح أو الثورة الاجتماعية وفقا لأى من تيارات الفكر الاشتراكى الذى لم يكن قد رسخت جذورة بعد في تلك الأونه بأرض مصر .. والعامل الثالث هو رد الفعل الاسلامى تجاه النشاط التبشيرى .

٢ ـ الاخوان المسلمون

الجمعيات الدينية :

اذا كان المجتمع المصرى قد عرف فى العصور الوسيطة نوعا واحدا من التنظيمات الدينية الشعبية ، تمثل أساسا فى الطرق الصوفية على تعددهـــا واختلافها وتفرعاتها ، فقد انضاف الى هذا الشكل شكل آخر من أشكال التنظيم فى أواخر القرن التاسع عشر ، يتمثل فى الجمعيات الأهلية التى يكونها أفراد أو جماعات لتحقيق أهداف اجتماعية أو ثقافية أو خيرية ٠ واستمد هذا الشكل هياكله من هياكل التنظيم التى وفدت الى مصر من أوروبا ، وســواء بالنســبة للنشاطات الاقتصـــادية كالشركات أو الاجتماعية كالجمعيـــات أو السياسية كالأحزاب أو التنظيمات المتعلقة بالدولة وأجهزة الحكم ٠

وعلى وفق هذه الانماط الجديدة ، نشأت جمعيات دينية اجتماعية ، وجد عدد منها قبل الحرب العالمية الأولى ، مثل جمعية مكارم الأخلاق الاســلامية ، وجمعية العروة الوثقى الاسلامية ، وجمعية المواســاة الاسلامية ، بفروعها فى الاسكندرية وطنطا والسويس ٠ ثم حدث ان نما عدد هذه الجمعيات نموا كبيرا فى العشرينات حتى بلغت نحوا من عشرين جمعيـــة دينية رئيسية ، المركز الرئيسى لغالبها فى القاهرة ، ولها فروع فى الاقاليم وخاصـــة فى عواصـــم المحافظات ٠ ومن هذه الجمعيات جمعية التقوى ، وجمعية الهداية الاســلامية ، وجمعية احياء السنة المحمدية ، وجمعية المسلم العامل ، وجمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وجمعية أنصار السنة ، وجمعية الاخاء الاسلامى ، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم ، وجمعية الرابطة الاسلامية ، وجمعية المســاعى الخيرية ، وجمعية السنيين (أو السبكيين نسبة الى الشيخ محمد خطاب السبكى) ٠ ولكل من هذه الجمعيات لائحة تنظمها ، ولها هــدف يتعلق بجانب من جوانب المحافظة على الدين الاسلامى ، كالوعظ والارشاد وحفظ القرآن واحياء السنه

وتدريس مبادىء الدين . أو هدف يتعلق بجانب من جوانب البر والنشاط الخيرى ببذل نوع ما من أنواع العون للضعفاء أو الفقراء • وكان أنشط هذه الجمعيات ما تعلق نشاطها بالوعظ والارشاد ، اذ تصرف جهد العاملين بها فى القاء المحاضرات والنصائح الدينية في اجتماعات دورية واصدار المجلات التى تنشر تعاليمها . والتى تركز على التذكير بأسس الاسلام وبيان محاسنه • (٦٨) وأهم الدوافع المنشطه لقيام هذه الجمعيات ما رآه منشـوءها من خطر يتهدد الاسلام وعمق اليقين به فى نفوس الناس ، وذلك من جراء انجذاب مصر جملة الى احضان المدنيه والحضارة الاوروبية الوافدة • فجاء نشاطها مرتكزا فى الاساس على بيان محاسن الاسلام ومساوىء الحضارة الاوروبية • ومن هذه الدوافع أيضا النمو المطرد للمدارس الحديثة ونظم التعليم الحديث على حساب نمط التعليم الدينى التقليدى القديم . والانتشار الساحق لوسائل الاعلام واجهزة التثقيف الحديث الذى تخلت بسببه الثقافة الدينية عن مكانتها المنفردة ومركز الصدارة ، مما لم تنازع عليه قرونا طويلة ، فجاء اهتمامها باشاعة التربية الاسلامية ونشر مبادىء الاسلام وأصول الدين والعبادة • ومن هذه الدوافع كذلك ، ان المهتمين بالدعوة الاسلامية وجدوا فى نظم الجمعيات نمطا أكثر رشدا وأكثر قدرة على تجميع القدرات وأعظم كفاية من أنماط النشاط السابقة التى تستند الى شخصية امام فرد أو شيخ صالح • وعلى أية حال فلا يلحظ ان تلك الجمعيات تخطت ميدان النشاط الدينى البحت الى الميدان السياسى • وانما أقتصر نشاطها الغالب الظاهر فيما سلفت الاشارة اليه ، وغايته تثقيف الأفراد وتعليمهم أصول العبادات واشاعة مكارم الأخلاق والحض على الفضيلة ، دون الولوج من باب السياسة أو التصدى المباشر لدعوة تتعلق بالسلطة السياسية فى البلاد أو باتخاذ المواقف فى القضايا السياسية العامة•

ولعل جمعية من تلك الجمعيات لم يبلغ شأوها شأو جمعية الشبان المسلمين التي تكونت في ١٩٢٧ ، والتى كانت تمثل مرحلة انتقال بين النمط السابق من الجمعيات الدينية ذات النشاط المقصور على الميادين الثقافية والخيرية ، وبين الجمعيات الدينية ذات النشاط السياسى السافر • وأن الاشارة الى الشبان المسلمين يجد أهميته من كونها من علامات الطريق فى هذا السياق ، ومن كونها شاهدا على الحالة العقلية والنفسية وعلى الروح الدينى فى مصر والبلاد العربية وقت نشأتها •

وضع النظام الداخلى للجمعية فى نوفمبر ١٩٢٧ وعدلت بعض بنوده فى يونية ١٩٢٨ • وحرص نظامها على التصريح بحظر تدخلها فى السياسة فى أية ظروف • واشترط فى العضو ان يكون مسلما ليست لديه ميول تتعارض مع الاسلام ، وأن هدف الجمعية نشر مبادىء الاسلام الانسانية وأخذ الحسن من ثقافات الشرق والغرب ورفض السىء منها • وشكل مجلس ادارتها برئاسة عبد الحميد سعيد عضو الحزب الوطنى ، ونائب الرئيس الشيخ عبد العزيز

جاويش المفكر الاسلامى وكاتب الحزب الوطنى قبل الحرب العالمية الأولى ، وأمين الصندوق أحمد تيمور باشا ، والسكرتير العام محب الدين الخطيب رئيس تحرير مجلة الزهراء الشهرية ومجلة الفتح الأسبوعية . ومن أعضاء مجلس الادارة الآخرين الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ أحمد ابراهيم أستاذ الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق وأحمد الغمراوى ويحيى الدرديرى وأحمد مظهر ومحمد على فضلى ومحمد الهيهاوى الصحفى وعلى شوقى . ويلحظ من أهداف الجمعية وتشكيل مجلس ادارتها أنها تستهدف الدعوة للاسلام مع الحرص على الابتعاد عن السياسة بما يعنى ابتعادها النسبى عن مفهوم الجامعة السياسية الدينية ، ومع الحرص على تخير الاحسن من سائر الأفكار والثقافات بغير انغلاق. واذا كان مجلس ادارتها قد ضم من ذوى الاتجاه السلفى كالشيخين جاويش والخضر حسين ، فقد ضم المجلس أيضا الشيخ أحمد ابراهيم من أساتذة الشريعة المناصرين للتجديد على طريق الأستاذ الامام محمد عبده ، كما كان الغمراوى والدرديرى ومظهر ممن درسوا الثقافات الغربية فى جامعات لندن وجنيف وفيينا .

وما لبثت أن أسست جمعيات الشبان المسلمين فى فلسطين وسوريا وبغداد والبصرة . وانعقد فى ابريل ١٩٢٨ مؤتمر للجمعيات الاسلامية فى يافا نوقشت فيه لائحة الشبان المسلمين بفلسطين وأقرت على ما يماثل اللائحة المصرية . وما يتعين ملاحظاته ان كان من بين أهم قرارات هذا المؤتمر ، حث المسلمين على أنشاء المدارس الأهلية وتحذيرهم من مدارس التبشير ، كما كان من أهم ما اهتمت به جمعيات الشبان بالعراق اصدار كتيبات تحذر من المدارس الأجنبية وغالبيتها من مدارس التبشير ، وتهيب بالاباء الا يرسلوا أولادهم الى تلك المدارس الا بعد أن يتزودوا بقوة الايمان بالاسلام والولاء للوطن . وكانت صحيفة الفتح التى يصدرها محب الدين الخطيب لا تكف عن الحديث عن موجة الالحاد فى المدارس والجامعات ورسائل المبشرين فى معارضة الاسلام ، مع حث الأزهر على مطاردتهم والتنبيه الى واجب جمعيات الشبان فى هذا الشأن ، والمطالبة بتعليم الدين بالمدارس لمقاومة هذه الموجة (٦٩) . والحديث عن مناورات المبشرين ودعواتهم ومؤتمراتهم (٧٠) .

وما لبثت « الشبان » ان أهاجها نشاط المبشرين وما يلقونه من محاضرات بالجامعة الأمريكية بمصر طعنا فى الاسلام ، كما أهاجتها أحداث حائط المبكى فى فلسطين (١٩٢٩) والسياسة الفرنسية تجاه البربر فى مراكش (١٩٣٠) واجراءات القمع العنيف التى مارسها الايطاليون فى ليبيا واعدامهم عمر المختار. وقد عقدت الجمعية اجتماعا بالاسكندرية فى مايو ١٩٣٠ ، ثم انعقد اجتماع آخر لمجالس ادارة الجمعيات بالقاهرة فى يولية التالى ، وصدرت قرارات بالاحتجاج على ما يلقى بالجامعة الأمريكية من محاضرات ضد الاسلام ، وأرسلت خطابات الى

وزير الداخلية وشيخ الأزهر تدعوهما الى مقاومة نشاط المبشرين . كما وجهت بيانا فى أكتوبر ١٩٣٠ الى ملوك وشعوب الاسلام وعلماء الدين بمكة والمدينة والأزهر والمؤسسات الدينية بمصر والى علماء الزيتونه بتونس وجامع القيروان بفاس وسائر المؤسسات الدينية بالهند والعراق واندونيسيا وجماعة نهضة العلماء بسوريا والمجلس الاسلامى الاعلى بالقدس ، وذلك ضد السياسة الفرنسية لسلخ البربر عن الجماعة الاسلامية فى مراكش والجزائر . وكتب محب الدين الخطيب يستصرخ المسلمين على ما يصنعه اليهود بفلسطين من ايقاظ للفتنة واعتداء على الأماكن المقدسة للمسلمين بالقدس ، بدأت كتاباته عن ذلك حتى قبل ان يتصاعد الصراع حول حائط المبكى (٧١) . كما هاجمت فى يوليه وأغسطس ١٩٣٠ . كلا من السياستين التركية والسوفيتية تجاه المؤسسات الدينية وسيطرة كل من الحكومتين على املاك الاوقاف فى بلدها ، وأبرقت ببيانات الاحتجاج على ذلك . وكان محب الخطيب يركز هجومه على تركيا ويتهم مصطفى كمال اتاتورك بأنه يقوض دعائم الاسلام بالغائه العمل بالشريعة الاسلامية وتصفيته للمحاكم الشرعية واستبداله الحروف اللاتينية بالحروف العربية فى الكتابة . واشتد فى هجومه هذا بما الجأ الحكومة الى التحقيق معه (٧٢) .

ومن ذلك يتبين أنه عندما انعقد مؤتمر جمعيات الشبان فى يولية ١٩٣٠ خطت « الشبان المسلمين » خطوة ملحوظة فى طريق النشاط السياسى . وتداخلت دعوتها بالمفاهيم السياسية . وكان من أهم ما ناقشه هذا المؤتمر وسائل تقوية التضامن الاسلامى بين الأقطار الاسلامية المختلفة ، وتعليم الأطفال مبادىء الاسلام الحسنة . ومقاومة حركات التبشير والالحاد . وبالنسبة للمسألة الأولى حث المؤتمر على العمل لاستعادة الخلافة الاسلامية . ويبدو أنه نظر الى الخلافة الاسلامية لا فى صورتها التقليدية كجامعة سياسية دينية تقوم بديلا عن الجامعة الوطنية ، ولكن باعتبارها كيانا يظهر التضامن بين الأمم التى تدين شعوبها بالاسلام ، بمعنى انها نمط من العلاقات الدولية لا يحل محل الوحدات القومية ولا ينكرها ، وانما يعترف بها ويقوم بجوارها . لذلك دعا لانشاء عصبة للأمم الاسلامية . وقدر انه يصعب العمل من أجل اعادة الخلافة حاليا (بالمفهوم الذى دعا اليه) ولكن يجب ان يكون احياء الخلافة هو رغبة كل عضو . وبالنسبة للمسألة الثانية ، أوصى الحكومات بتعميم تعليم الدين ودراسة التاريخ الاسلامى وجعله مادة دراسية أساسية بالمدارس ، مع منع المحاضرات والدراسات الالحادية ، ومع تطبيق التشريع الاسلامى بمنع البغاء والخمر والميسر ومنع تبرج النساء . وبالنسبة للمسألة الثالثة قرر تكوين لجنة علمية تحارب الالحاد وأرسال المبعوثين لدحض حجج المبشرين فى اجتماعاتهم العامة ، ودعوة حكومات الدول الاسلامية لتعديل مواد قانون العقوبات بحظر الهجوم على الدين باسم حرية الفكر أو البحث العلمى .

وبهذا يظهر ان الجمعية التى نشأت حريصة على الابتعاد عن السياسة

« فى أية ظروف » ، ما لبثت بمنطق دعوتها واستجابة لردود فعل السياسة الاستعمارية الدينية ، ان وجدت نفسها تقف على مشارف السياســة . فتطرح فكرة الخلافة . حتى ولو كان هــذا الطرح فى اطار مفهوم جديد لها هو مفهوم سياسى على أية حال ، وحتى لو كان هذا الطرح كمجرد رغبة « يصعب العمل من أجلها حاليا » · كما تطرح مسألة تطبيق التشريع الاسلامى . وتتخذ المواقف من سياسات الدول والحكومات ، وهى مواقف سياسية بالضرورة ·

والظاهر ان الجمعيـــة كانت تستند فى تمويلها على يسر ذوى اليسر من مؤيديها ، مثل الأمير عمر طوسون الذى كان يشملها ويشمل جمعية الاسكندرية خاصة برعايته ، والذى عرفت علاقاته ببعض من أقطاب الحزب الوطنى من سنين سـابقة · وقد سبقت الاشـارة الى ان رئيس الجمعيـات كان من رجال الحزب الوطنى ، كما كان الشيخ جاويش على علاقات قديمـة بالحزب · ولكن الشبان المسلمين لم تحظ من السنين الأولى على الأقـل بمساعدة مادية تذكر من جانب الحكومة ، خشيه ان تفيد تلك المساعدة اصطباغ سياسة الدولة بما يمس الجامعة الوطنية المصرية · وان الأســتاذ كامبفماير فى تعليقه على أوضـــاع الشبان المسلمين وفكرها ، ذكر ان كانت نقطة الانطلاق لدى مؤسسى الشبان هى خدمة أوطانهم وخدمة الشرق · وان الاسلام فى العالم الاسلامى هو جزء من التراث الوطنى ومن شخصية الشرق ، وان من يحرص على حياته الوطنية يجد نفسه حريصا على الاسلام أيضا · كما يلاحظ الكاتب أنه لا توجد جامعة اسلامية بالمعنى السياسى ، ولكن الموجود فى الواقع هو الارتباط بين الجماعات الاســلامية مع شعور قوى بالتضامن ، وهو شعور ينمو تلقائيا مع الأحداث التى تؤثر فى العالم الاسلامى · ثم يتساءل من وجهة نظر الأوروبيين عما اذا كان الاسلام عدو لهم أو حليف ، ويجيب بما لاحظه من ان العالم العربى لا ينطوى على عداء للأوروبيين ولا للمسيحيين ، اذ يحيى المســلمون والمسيحيون فى الشرق العربى معـــا · أنما ما يبعث الكراهيـــة فى هذه المنطقة فى نظره هما أمران ، الاســتعمار والتبشير ، والمسلمون يكرهون التبشير ولا يكرهون المبشرين ، وعلاقات الصادقة الحميمة قائمة بين مسلمى الشرق ومسيحييه ، وهـم جيعا يتعاونون فى تجديد الشرق · كما يلاحظ ان الاسلام فى عصر وتركيا هو مصـــدر للاحياء الاخلاقى والاجتماعى ، ومن ثم فان تحويل الجماعة الاسلامية الى المسيحية أمر مستحيل ، وينتهى من ذلك الى أن نشاط المبشرين فى البلاد الاسلامية نشاط عقيم لن يحقق هدفه ، وهو نشاط ضار لكونه يثير كراهة المسلمين (٧٣) ·

ويلاحظ أخيرا ان جاء الانتشار الدولى للشبان المسلمين مقصورا فى الأساس على البلدان العربية ، وجاء الاهتمام السياسى الغالب لها متعلقا فى الأســاس

بفلسطين والمغرب العربى (*) • ومفاد تلك الملاحظة أنه بسبب من ضمور الفكر القومي العربي خلال الثلاثينات ، وخاصـــة فى مصر ، جاء التعبير عن الانتماء العربى متخذا ثوبا اسلاميا • وكان الشعار الاسلامي هنا يعكس احساسا لايزال غامضا بضرورة التجمع على مستوى العالم العربى • وان كانت مصر تبحث عن هوية جامعة بينها وبين جاراتها العربية ، وتخرج بها من قوقعة القومية المصرية ، فلما لم يسعفها فكر واضـح متبلور عن الجامعـة العربيـة ، تلمست فى جامـة الاسلام هذا الأمر ، واقتصر الغالب من تطبيقاته على الجماعة العربية ، ســـو. بالنسبة للانتشار أو بالنسبة للقضايا المثيرة للاهتمام •

ظهور الأخـــوان :

يمكن القول ــ أن أمكن التبسيط ــ أن جمعية الشبان المسلمين رغـم استمرار بقائها ، كانت مقدمة وتمهيدا لجماعة الاخوان المسلمين • وأن الأخوان بدأت حيث توقفت الشبان • لقد تحركت الشبان حركتين ، الأولى عندما نشأت ليس لها شأن بالسياسة مقصورة على نشر مبادىء الاسلام والاستمساك بها • ونشأت تنتهج اختيار الأحسن ورفض الأسـوأ من ثقافات الشرق والغرب ، بمعنى أنها فى أصل نشأتها لم تستهدف الراجعية (*) أى العـــودة للماضى ، وأنما طرحت منهجا أصـــلاحيا اجتهاديا يفيد الانتقاء بمفهوم النفع والضرر أو الحسن والقبح ، أى طرحت فى أصل نشأتها منهجا تطوريا • والحركة الثانية أتت عندما داعبت الجمعية الفكر السياسى وداعبت الراجعية ، بأن طرحت فكرة الخلافة أو الجامعة الدينية السياسية ، وطرحتها كرغبة مرجاة أو هدف مستقبل لا كعمل حاضر ودعوة مباشرة ، وعندما طالبت بتطبيق التشريع الاســلامى • وبهذه الحركة أطلت الشبان على ميدان السياسة • ثم وقفت عند المطل لا تلقى بنفسها فى خضم الحركات السياسـية • استشرفت على الهدف الســياسى ولم تتقدم ، واستشرفت على الراجعية ولم تخط • وهنا جاء دور الاخوان المسلمين •

فى ١٩٢٨ عرفت كتابات «حسن أحمد البنا متخرج فى دار العلوم ومدرس» فى صحيفة محب الدين الخطيب « الفتح » • كانت جماعة الاخوان قد تكونت فى الاسماعيلية ، وليس لها فى القاهرة صحيفة ولا دار • فكانت الفتح مجال كتابات الشيخ البنا ، ودار الشبان المسلمين مجال الاجتماع والقاء المحاضرات • ويحكى

* كان من القرارات التى اتخذها المؤتمر الخامس للاخوان المسلمين الذى انعقد فى ١٣ ذى الحجة ١٣٥٧ • تشكيل لجنة لدراسة قضية طرابلس الغرب (ليبيا) ومسائلة مفتى فلسطين والمجاهدين هناك (يراجع صحيفة النذير ، أول محرم ١٣٥٨) •

* ليس المقصود بالراجعية موقف اجتماعى أو سياسى رجعى ضد التقدم والعدالة الاجتماعية بالمعنى المتداول الآن • ولكن المقصود أنها دعوة للعودة للماضى •

حسن البنا في « مذكرات الدعوة والداعية » عن صلته هو وبعض الشبان ــ عندما كان طالبا بدار العلوم ــ بالعناصر التي ساهمت في أنشاء الشبان المسلمين . وعن دوره ودور الشباب في ذلك · كان وأصحابه يلتقون بجمهرة من الفضلاء مثل محب الدين الخطيب ومحمد الخضر حسين ومحمد الغمراوى وأحمد تيمور ويحضرون مجالس رشيد رضا . «يجتمعون بمنزل الشيخ يوسف الدجوى الذى ألف جمعية « نهضة الاسلام » ، ويذكر الشيخ البنا أنه في واحدة من تلك الجلسات . أخذ يستحث الحضور على العمل النشيط والتحرك المنظم للدفاع عن الاسلام ومقاومة التيارات الغربية ، ونجح فى أقناعهم بتكوين جماعة تقوم بهذا الدور ، ورشح الحاضرون مجموعه من الأسماء مثل الشيخ الخضر حسين وعبد العزيز جاويش وعبد الوهاب النجار ومحمد الخضرى ومحمد أحمد ابراهيم وعبد العزيز الخولى ورشيد رضا ، ومن «الوجهاء» أحمد تيمور وعبد الحميد سعيد. وأن ذلك أدى الى ظهور صحيفة الفتح التى رأس تحريرها الشيخ عبد الباقى سرور وأدارها محب الخطيب » وظلت هده النخبه المباركة من الفضلاء تعمل حتى بعد أن فارقت دار العلوم · وظل يحركها نفر من هذا الشباب المخلص حتى كانت هذه الحركات جمعية الشبان المسلمين فيما بعد » ، وبعد تخرجه واشتغالة مدرسا بالاسماعيلية نقى على صلة بمجموعة الشباب تلك التى تعاهد معها فى القاهرة على العمل للدعوة الاسلامية ، وأنه سعد بخبر تكوين جمعية الشبان ورئاسة عبد الحميد سعيد لها ، وأرسل اليه يطلب الانضمام اليها (٧٤) · ويظهر من هذا الحديث أن الشيخ البنا يعتبر نفسه الموجه لانشاء جمعية الشبان ، وأنه مع صحبه هم المحركون لها من خلال الجيل الأقدم الذى تولى صدارة العمل فيها · ويمكن أن يستخلص من ذلك أنه على فرض صحة أن الشباب هم المحرضون على أنشاء الجمعية ، فقد أتت فى بدايتها ووفقا لنظامها تعكس الروح الاصلاحية والبعد عن السياسة ، بتأثير بعض عناصر الجيل الأقدم التى تصدرت العمل بها · ثم جاءت انعطافة الجمعية الى مشارف العمل السياسى بضغط ساهمت فيه تلك العناصر الشابة . ولكن حركة الشيوخ وقفت من دون اكمال الشوط والارتماء فى خضم العمل السياسى المباشر · كما أن عددا من الاتجاه الاسلامى أمثال الشيخ أحمد ابراهيم ومن ذوى الثقافة الحديثة من « الوجهاء » دفعت دون الارتماء في الاتجاه الراجعى السلفي · فقام المبرر لدى الشيخ البنا وصحبه لانشاء جماعتهم المستقلة ·

والحاصل أن كانت حركات التبشير من بين العوامل الهامة التى استفزت الشيخ ورصفاءه الى النشاط فى مجال الدعوة الاسلامية · وكان انضم فى صباه ببلدته المحمودية الى طريقة « الاخوان الحصافية » الصوفية ، وتأثر بشيخها وابن مؤسسها عبد الوهاب الحصافى الذى كان يوصى أخوانه الا « يرددوا كلام الملاحدة أو الزنادقة أو المبشرين ··· » · ثم تأسست « الجمعية الحصافية الخيرية » برئاسة أحمد السكرى وسكرتارية حسن البنا » وزاولت الجمعية عملها فى

ميدانين مهمين : الميدان الأول نشر الدعوة الى الأخلاق الفاضلة ومقاومة المنكرات والمحرمات الفاشية كالخمر والقمار وبدع المآتم • والميدان الثاني مقاومة الإرسالية الانجيلية التبشيرية التي هبطت البلد (المحمودية) واستقرت فيها • وكان قوامها ثلاث فتيات ترأسهن مسز ويت ، وأخذت تبشر بالمسيحية فى ظل التطبيب وتعليم التطريز وأيواء الصبية من بنين وبنات • وقد كافحت الجمعية فى سبيل رسالتيا مكافحة مشكورة وخلفتها فى هذا الكفاح جمعية الاخوان المسلمين بعد ذلك » • ولما نشأت الاخوان بالاسماعيلية ، كان من بدايات أعمالها انشاء مسجد حرص المرشد العام حسن البنا فى أولى خطبه به ، أن يشير الى دور المساجد قديما فى تدريس العلوم وأنه ليس « كمدرسة ابتدعوها ومعاهد أخترعوها يدخلها أبناؤنا مسلمين ويخرجون منها ملحدين أو بلا دين ••• » (٧٥) اشارة الى كل من مدارس التبشير والمدارس العلمانية الحديثة •

والملاحظ أنه فى السنوات الخمس الأولى لنشأة الجماعة ، تأسست نحو خمس عشرة شعبة لها بالقاهرة والاسماعيلية وبور سعيد ، وشبراخيت والمحمودية (البحيرة) ، والمنزلة والجمالية وميت مرجا (دقهلية) ، وشبلنجا (قليوبية) ، وطنطا (غربية) ، والسويس ، ودمياط ، وأبو حماد (شرقية) • ووجد غالب تلك الشعب فى مناطق وجود مراكز للتبشير • ويذكر الشيخ البنا أن الاخوان أبلوا بلاء حسنا « فى حركة التبشير التى نجم قرنها فى هذا العهد » و « لا ندرى من حسن الحظ أو من سوءه أن كان بجوار مراكز جمعيات الاخوان المسلمين فى القطر المصرى مراكز للتبشير • ففى المحمودية وفى المنزلة دقهلية وفى الاسماعيلية وفى بور سعيد وفى أبو صوير وفى القاهرة مراكز نشيطة للتبشير ودوائر نشيطة لجمعية الاخوان المسلمين • وكان طبيعيا أن يحدث الاحتكاك بين الهيئتين » • وكان الاخوان يقاومون المبشرين بالتحذير من خطر الاتصال بالارساليات ، وبوسائل من نوع وسائل المبشرين كانشاء المدارس وغيرها حتى يصرفوا الناس عن مؤسسات التبشير • وحرص الشيخ أن يورد فى مذكراته تقارير وردت اليه من شعبة المنزلة فى شوال ١٣٥١ (١٩٣٢) عن انقاذ الشعبة لمسلمة فقيرة أغوتها عن دينها مدرسة السلام البروتستانتية ، فاستخلصت الشعبة الفتاة من المدرسة وفتحت مشغلا لتعليم الفقيرات مهنة يتكسبن منها ، وعن انقاذ الشعبة كذلك خمس فتيات هربتهن الارسالية البروتستانتية ببور سعيد الى المنزلة لتنصيرهن (٧٦) •

وكانت صحيفة الاخوان المسلمين التى ظهرت فى أواخر مايو ١٩٣٣ ، (١٣٥٢) تتابع مقاومة شعب الاخوان لنشاط المبشرين وتستثير حمية المسلمين بالاخبار والمقالات والشعر ضد « عدوان المبشرين على البلد الأمين » (٧٧) • ففى المحمودية نزلت تسع مبشرات بدعوى تعليم الفتيات للتطريز والحياكة ، ثم أغوت فتاة يتيمة الأم عن دينها ، لولا أن استخلص الاخوان الفتاة وأودعوها

منزل الأستاذ أحمد سكرى ، ولهذا أنشأت الشعبة مشغلا للسجاد والنسيج • وفى الاسماعيلية أنشأ المبشرون مدرستين واستغلوهما كما استغلوا عملهم بمستشفى شركة قناة السويس فى حمل بعض المترددين على ترك اسلامهم ، فقاومهم الاخوان بالمحاضرات وبأنشاء معهد حراء للبنين ومدرسة أمهات المؤمنين للبنات • وفى أو صوير قاوم الاخوان محاولات المبشرين انشاء مركز لهم بمدرسة الاسماعيلية الانجليزية الابتدائية • وفى السويس اكتشف الاخوان مركزا للتبشير بحى الاربعين وأنقذوا بعض من أريد لهم التنصر • وكذلك كان الشأن فى القاهرة (٧٨) • وركزت دعوة الاخوان اهتمامها فى كشف وسائل المبشرين واستغلالهم لفقر الفقراء ويتم اليتامى ، واستثارت ردود الفعل العنيفة دفاعا عن الدين . مع اتهام المبشرين بأشعالهم نيران الفتنه (٧٩) •

ولما انعقد مجلس الشورى العام للجماعة فى ١٩٣٣ ، قرر أنشاء لجان فرعية لتحذير الشعب من الوقوع فى خداع المبشرين • وأرسل الى الملك عريضة فى ٢٢ صفر ١٣٥٢ يطلب اليه فيها حماية المصريين من عدوان الميشرين ويقترح عليه خمسة اقتراحات ، هى فرض الرقابة على المدارس والمعاهد ودور التبشير ، وسحب رخصة أى مدرسة أو مستشفى يثبت اشتغالها بالتبشير ، وابعاد من يظهر أنه يعمل على أفساد العقائد ، وامتناع الحكومة عن معاونة جمعيات التبشير سواء بالارض أو بالمال ، والاتصال بممثلى مصر بالخارج لحث الحكومات الأجنبية على مساعدتهم فى ذلك • وروج لهذا البيان بارسال صور منه الى الوزراء ومجلسى البرلمان (٨٠) • فكان أهم وجوه النشاط الفعلى للاخوان حتى ما بعد منتصف الثلاثينات تقريبا هو مقاومة النشاط التبشيرى • ولعل ذلك هو مما اقنع جماهير الرأى العام بجدوى نشاط الجماعة ومما أكسبها منزله خاصة لديهم باعتبار ما أثاره نشاط المبشرين من سخط عظيم •

الجامعة السياسية :

من أهم ما تضمنه أدب الاخوان المسلمين فى السنوات الأولى من الثلاثينات ، الحديث عن الجامعة السياسية وعن النظام السياسى والتشريعى • ومما يلحظه الباحث أن الشيخ البنا أدرك ثورة ١٩١٩ ، وكان بلغ وقت أشتعالها سن التمييز السياسى ، اذ كان فى الرابعة عشرة من عمره ذا ملكات قيادية بين زملائه وله تقدم فيهم • وأن تلك الثورة قد بلورت مفهوم الجامعة السياسية الوطنية ، وبلورت نظاما سياسيا وضعيا يتمثل فى الدستور الوضعى النيابى وتعدد الاحزاب واستهداف النهوض الاجتماعى من خلال النظم الوضعية• وقد يشوق الباحث معرفة أثر تلك الثورة التى تحرك لها المصريون بجمعهم ،

آثرها فى الشيخ الذى صار من بعد داعية لاكبر حركة شـــعبية تنادى بالجامعة الاسلامية وترفض التشريع الوضعى . يحكى حسن البنا أنه قام بدور فى تلك « الحركة » ببلدته المحمودية . وكان بارزا بين المشاركين فى المظاهرات ويعتبر الخدمة الوطنية جهادا مفروضا ــ ولكنه فيما يظهر أنفعل بالثورة انفعالا لا يصل به الى حد الاستغراق والتوجه الكلى لها . فكان التصوف يستغرقه ويتجه بقلبه وهواه الى الوجهة الدينية الخالصة (٨١) . وما أن هدأ لهيب الثورة حتى أنحسرت موجتها عن قلبه وتوثقت أواصره بالحركات الدينية الصرف . وجاء الغاء الخلافة فى تركيا . والدعوات الجامعية الى حرية الفكر والبحث ودعوة الحزب الديمقراطى الى انطـلاق الفكر ، جاء ذلك كله وغيره ليثير فى نفســه النزوع السلفى والنظر الى حركات التجديد فى السياسة والمجتمع على أســـاس كونها محض انحلال والحاد (٨٢) .

لم تلج الاخـوان ميدان النشـــاط السياسى المباشر فى أولى سنواتها . وأختصت الدعوة الدينية الصرف بنشاط الشيخ وأحاديثه . ولكن يظهر من تلك الأحاديث أن عينى الشيخ منذ البداية كانتا معلقتين « بالدولة » وما يراه لها من دور حاسم فى نشر الدعـــوة . يلحظ ذلك من مجموعة المقالات التى كتبها فى ١٩٢٨ بعنوان « الدعوة الى الله » ، تكلم فيها عن سبيل الدعوة والجهاد فى سبيل الله ومنزلته فى الاسلام ووسائل اصلاح الشرق . وتساءل على من تجب الدعوة ، فقال آنها واجبه أولا على الحكومة لأن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن ، خاصة بالنسبة للشعوب حديثة النهوض ، وأنها واجبة ثانيا على دار النيابة (البرلمان) لأنها السلطة التشريعية التى تصدر القوانين ، وواجبة ثالثا على الأغنياء والسراة « وهم الطبقة الثالثة ممن يقدرون على الاصلاح » ، ثم هى واجبة فى النهاية على العلماء وطلبة المسلمين . وأوجب على الحكومة كونهـــا المسئول الأول أن تهتم بالتعليم الدينى وتمنع المجلات الهازئة وتغلق أماكن اللهو الخليع والقمار وتحارب دعاة الاباحية وأشباه ــ الملحدين (٨٣) . وكتب أحمد السكرى وكيل الجمـاعة يهاجم أتاتورك لهدمه أركان الاسلام (بالغاء الخلافة) وازالته المحاكم الشرعية والمدارس الدينية ومحوه اسم الاسلام من الدستور (٨٤) .

وفى ٢٢ صفر ١٣٥٢ (١٩٣٣) صدرت صحيفة الاخوان المسلمين ، يرأس تحريرها الشيخ طنطاوى جوهرى ويديرها محب الخطيب ويحرر القسم الدينى بها حسن البنا المرشد العام . وعلى صفحات هذه الصحيفة بلور المرشد العـــام نظرته الى الجامعة السياسية الدينية فى مقال نشره فى ١١ ربيع الثانى ١٣٥٢ « لا القومية ولا العالمية ، بل الأخوة الاسلامية » ، قال أن من الزعماء من يقدس مبدأ القومية كهتلر وموســـولينى ومصطفى كمال ، ومن المفكرين من يتشيع للعالميـــة ، وأن مصر تعودت تقليد الغرب والاعجاب بنظمه ، فهى تقف من هذين على مفترق طريقين ، ورغم آن العالمية مبدأ الانسانية والسلام والخير ، فان أمـم

الغرب وحكومات الاستعمار جعلته شبكة تصطاد بها وتكسر مقاومة الشعوب المغلوبة ، وأما مبدأ القومية فهو خطر لا ينتج إلا الشرور والحروب والتخاصم · وكلا المبدأين ضـــار بمصر وبالشرقيين · والمبدأ الذى يقترحه هو « الاخــوة الاسلامية » ، « أننا اذا تمسكنا بهذا المبدأ قويت رابطتنا النفسية وقويت رابطتنا بالأمم الشرقية وعصمتنا العقيدة عن الاستكانة للغاصب ····· » . ثم عرض للموقف من الأقليات الدينية بقوله « وقد يقول قائل أن الأمة الواحدة من أمم الاسلام تضم عناصر مختلفة تدين بغير دين الاســـلام ، فلا يوجـد بين أفرادها الا الجنسية القومية ، والجواب على ذلك أن سماحة الاسلام وصلته تتسع لابناء قومنا وأن كانوا على غير ديننا ··· بل أن تعاليم الاسلام تقضى على أبنائه أن يكونوا مع أهل التعاقد معهم سواسية لهم مالهم وعليهم ما عليهم » (٨٥) ·

وقد اقترب الشيخ من فكرة الجامعــة العربيــة فى حديث له هاجم فيه طه حسين ، وعرج الى شرح ما يربط مصر بالأمة العربية من أواصر ، بفعل الهجرات العربية لمصر فى القديم والحديث . وبفعل اللغة والدين والعــادات والثقافة · وذكر ان المصريين لا يتخلون عن اللغــة العربية ولا عز القرآن العربى (٨٦) · والحق ان تتبع أقوال الشيخ يكشف عن اقتران وثيق لديه للعروبة بالاسلام · وقد ذكر فى رسالة المؤتمر الخامس « ان الاسلام الحنيف نشأ عربيا ووصل الى الأمم عن طريق العرب ، وجاء كتابه الكريم بلسان عربى مبين » ، وان توحدت الأمم بأسمه على هــذا اللســان يوم كان المسلمون مسلمين « وقد جاء فى الأثر اذا ذل العرب ذل الاسلام · وقد تحقق هذا المعنى حين دال ســـلطان العرب السياسى ، وانتقل الأمر من ايديهم الى غيرهم من الأعاجم والديلم ومن اليهم ، فالعرب هم عصبة الاسلام وحراسه ····· ومن هنا وجب على كل مسلم ان يعمل لاحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها · وهذا هو موقف الاخوان من الوحدة العربية » · وذكر حديث النبى عليه الســلام أن العربية هى اللسان أى اللغة ·

وذكر الشيخ فى رسالة « دعوتنا فى طور جديد » ، ان للعروبة فى دعوة الاخوان مكان بارز ، « لن ينهض الاسلام بغير اجتماع كلمة الشعوب الاسلامية ونهضتنا ، وان كل شبر من أرض وطن عربى نعتبره من صميم أرضنا ومن لباب وطننا » · وفى رسالة أخرى « بين الامس واليوم » ، أوضح ما يراه من عوامل تحلل كيان الدولة الاسلامية والشعب الاسلامى ، وكان رابع هذه العوامل عنده « انتقال السلطة والرياســـة الى غير العرب ، من الفرس تارة والمماليك والأتراك تارة ، وغيرهم ممن لم يتذوقوا طعم الاسلام الصحيح ····· » ·

ومع هذا الجانب كان الشيخ يعمل على بلورة مفهوم عن قومية الاســلام ، وان هناك من يفهم القومية على انها عصبة الدم وعنصرية الجنس « فيجعلون ذلك أساس وحدتهم ورمز جامعتهم » ، وثمة من يفهمون من القومية الحدود الجغرافية ،

فيجعلون ذلك مطمح أنظارهم » وهؤلاء قد قيدوا بغير قيد وارتبطوا بغير رباط ... » . ثم شرح ما يراه رأى الاسلام « خذ القرآن بيمينك والسنة المطهرة بيسارك وضع سيرة السلف أمام عينيك ، ترى من كل ذلك ان للاسلام قومية وجامعة ووحدة ورابطة حول العقيدة والمبدأ ..... » .

وفي مقالاته التسع التى نشرها بين المحرم وربيع الثانى سنة ١٣٥٣ (١٩٣٤) تحت عنوان « الى أى شيء ندعو الناس » ، ذكر ان العقيدة الاسلامية أثمرت ثمرتين . أولاهما ان المستعمر الاسلامي لم يفتح الارض الا ليعلى كلمة الحق ويزيل الفوارق ويمحو المظالم ، وثانيتهما ان الاخوة الاسلامية تجعل كل مسلم يعتقد ان كل شبر من الارض فيه اخ مؤمن بالقرآن هو قطعة من أرض الاسلام تجب حمايته ، وسما بذلك الوطن الاسلامى عن حدود الوطنية الجغرافية أو الوطنية الدموية . فالاسلام دين وجنسية . وأكد هذا المعنى فى رسالة المؤتمر الخامس ، باعتبار ان الاسلام ليس عقيدة وعبادة فقط ، ولكنه وطن وجنسية ، يعتبر المسلمين أمة واحدة فى وطن واحد مهما تباعدت أقطاره ، وفى رسالته « الى الشباب والى الطلبة خاصة » ، تكلم عن الوطن الاسلامى الذى فرقته ومزقته السياسة الغربية والمطامع الأوروبيه ، وضرب لذلك مثلا بالدول العربية خاصة « فمصر وسوريا والعراق والحجاز واليمن وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، وكل شبر أرض فيه مسلم يقول لا اله الا الله ــ كل ذلك وطننا الكبير ، الذى نسعى لتحريره وانقاذه وخلاصه وضم أجزائه بعضها الى بعض » .

ويظهر ان معارضى حركة الاخوان كانوا يكثرون من التساؤل عن أثر هذه الدعوة الدينية بالنسبة للجماعة الوطنية ، باعتبار اتصال الحركة الوطنية بمبدأ الجامعة الوطنية نفسه الذى ظهر فى القرن الماضى وارتفع فى ١٩١٩ ، وأنتج ثمارا يانعة . وقد ذكر الشيخ البنا فى رسالة المؤتمر الخامس ، ان كثيرا من الناس « يغمزون الأخوان المسلمين فى وطنيتهم ويعتبرون تمسكهم بالفكرة الاسلامية مانعا اياهم من الاخلاص للناحية الوطنية ..... » . ورد على ذلك بأن المسلم أعمق وطنية وأنفع لمواطنية ، « فالاخوان يحبون وطنهم ويحرصون على وحدته القومية » كما ذكر فى رسالته « الى الشباب ..... » ان الاخوان أشد الناس لوطنهم اخلاصا وتفانيا ، وهم يعملون لمصر ويفنون فى جهادهم لأنها أرض الاسلام « وزعيمة أممه » . كما أكد المعنى نفسه فى « دعوتنا فى طور جديد » ، ثم اضاف « وليس يضيرنا فى هذا كله ان نعنى بتاريخ مصر القديم ، وبما ترك قدماء المصريين من آثار الحضارة والعمران ، وبما سبقوا اليه الناس من المعارف والعلوم والفنون . فنحن نرحب بمصر القديمة ، كتاريخ فيه مجد وفيه عزة وفيه علم ومعرفة . ونحارب هذه النظرية بكل قوانا كمنهاج عمل يراد صبغ مصر به ودعوتها اليه . بعد ان هداها الله بتعاليم الاسلام » .

وحدد الشيخ موقفه من دعاة الجامعة القومية ، بقوله أن الناس أفتتنت

بدعوة الوطنية والقومية . فاذا كان دعاة الوطنية يريدون بها حب هذه الارض والفتها ، فذلك أمر مركوز فى فطر النفوس من جهة مأمور به فى الاســـلام من جهة أخرى ··· وأن كانوا يريدون أن من الواجب العمل بكل جهد فى تحرير البلد من الغاصبين وتوفير استقلاله له ··· فنحن معهم فى ذلك أيضا ··· وأن كانوا يريدون بالوطنية تقوية الرابطه بين أفراد القطر الواحد ··· فذلك نوافقهم فيه أيضا ··· (أما) ان كانوا يريدون بالوطنية تقسيم الأمة الى طوائف تتناحر وتتباغض ··· وتتشيع لمناهج وضعية أملتها الأهواء ··· والعدو يستغل كل ذلك لمصلحته ··· فتلك وطنية زائفة ··· أما وجه الخلاف بيننا وبينهم فهو اننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة وهم يعتبرونها بالتخوم الارضية والحدود الجغرافية ··· هذه واحده ، والثانية أن الوطنيين جل ما يقصدون اليه تخليص بلادهـم فاذا عملوا لتقويتها بعد ذلك ففى النواحى المادية وفى سبيل المطامع المادية كما تفعل أوروبا الآن · أما نحن فنعتقد أن المسلم فى عنقه أمانه عليه أن يبذل نفسه ودمه وماله فى سبيل أدائها ، تلك هى هداية البشر بنور الاسلام ورفع علمه خفاقا على كل ربوع الأرض لا يبغى بذلك مالا ·· » · وفى مجموعة أخــرى من المقالات نشرها بعنوان « دعوتنا » (نشرت بدء من ٤ صفر ١٣٥٤ ــ ٧ مايو ١٩٣٥ لداعية كبير من دعاة الاخوان المسلمين) . ذكر أن القومية حق اذا أريد بها أن ينهج الا خلاف نهج الأسلاف ، واذا أريد بها انتماء الشـــخص لعشيرته وأمته ، أما اذا قصد بها التخلص من عقدة الاسلام كما فعلت تركيا فلا (٨٨) · وعلى وفق هذه النظرة أصدر المرشد فى ١٩٣٦ فتوى جاء فيها أن « مجرد تجنس المسلم بأية جنسية أخرى لدولة غير اسلامية ، كبيرة من الكبائر توجب مقت الله وشديد عقابه ··· فكيف اذا صحبه بعد ذلك واجبات وحقوق تبطل ولاء المسلمين وتمـــزق روابطهم وتؤدى الى أن يكون المؤمن فى صـــف الكافر أمام أخيـــه المؤمن ··· » (٨٩) · وبهذا حكم بالكفر والردة على كل مسلم يتجنس بجنسية أخرى · وفى ١٩٣٩ استفاد الشيخ من هذه الفتوى فى مقاومة سياسة ايطاليا الاستعمارية فى طرابلس عندما حاولت جبر الطرابلسيين على التجنس بالجنسية الايطالية ، فحكم بأن قبول المسلم التجنس بجنسية الكفار وتفضيلها على قوميته الاسلامية « لهو كفر صراح وخروج عن الدين ··· لا يزوج ولا يتزوج المسلمون منه ولا يرثهم ولا يرثونه ولا يصـــلى عليه ولا يدفن فى مقابرهم ويفرق بينه وبين زوجه ··· » (٩٠) ·

وقد صيغ قسم من شعارات الاخوان على أساس أن « لا رابطة أقوى من العقيدة ··· تذكروا دائما أن الاسلام يشمل العبادة والاخوة والوطن والجنسية والخلق والمادة والقوة والثقافة والقانون ··· أعتقد أن مهمة المسلم تحرير العالم وهداية البشر فجاهد فى سبيل تحرير الوطن الاسلامى العام » (٩١) · ثم ما لبثت الجماعة أن رفعت على قمة شعاراتها شعار « الخلافة » (٩٢) ، بحسبانها الجامعـة للمسلمين الموحـدة لجهودهم · وهتفت صحيفتهم « النذير » ، « أن الاخـــوان

المسلمين لن يهدا لهم بال ولن يطمئن لهم خاطر حتى يحققوا الوحدة الاسلامية التى أقرها الاسلام ٠٠ » وصاح عبد المنعم خلاف « لا ندين بعصبية جنسية ولا دموية ولا لونية ولا نقدس الوطنية والمحلية هذا التقديس الوثنى الضيق » (٩٣) ٠

وكتب صالح عشماوى فى « النذير » (٢٤ رجب ١٣٥٧) عن « زعامة مصر اسلامية شرقية ولا غربية ٠ الاسلام وطن وجنسية ، عبادة وقيادة ، مصحف وسيف ، عزة وسيادة ٠٠٠ والمسلمون ٠٠٠ أمة واحدة ووطن واحد وزعيم واحد هو محمد صلوات الله عليه وسلامه » ، ثم يتحدث عن اعداء الاسلام فى الشرق والغرب « الذين يحاولون فصم العروة وحل الوحدة وتمزيق الكتلة باسم الوطنية والقومية ٠٠٠ فنادى عمالهم وصنائعهم فى مصر (الدين لله والوطن للجميع) ونحن نقول لهؤلاء (اذا كان الدين لله فان الدين عند الله الاسلام) وهتف اعداء الاسلام (الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا) فواعجبا متى كانت الوطنية دينا ٠٠٠ » ثم يقول « أما أن ترشحوا مصر للزعامة الشرقية والعربية فهو هراء ، فان مصر لا قيمة لها فى ذاتها ، وانما قيمتها فى قيادتها للعالم الاسلامى » ٠

على ان الشيخ البنا كان يؤكد ، ان الاخوان لا يرفضون من القومية الا استنادها الى أساس عنصرى أو جغرافى ، بحسبانها وحدة سياسية مانعة من الاتصال بالشعوب الاسلامية الأخرى ٠ وقد ذكر فى رسالة المؤتمر الخامس ، ان الاخوان لا يرون تعارضا بين الوحدات الوطنية والعربية والاسلامية ، بالمعنى الذى يذكره عن كل منها ، وهى بهذا المعنى تشد أزر بعضها بعضا « فاذا أراد أقوام ان يتخذوا من المناداة بالقومية الخاصة سلاحا يميت الشعور بما عداها ، فالاخوان المسلمون ليسوا معهم ٠ ولعل هذا هو الفارق بيننا وبين كثير من الناس » ٠

النظام التشريعى :

هذا الموقف الذى أتخذته الاخوان من الجامعة السياسية ، اتسق معه موقف الجماعة من النظام التشريعى للدولة والمجتمع ٠ مع نشأة الدولة الحديثة فى مصر على يد محمد على ، ومع تطور نظم الحكم والادارة ومؤسساتها خلال القرن التاسع عشر ، ومع انبعاث حركات التجديد فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية خلال ذلك القرن ، مع كل ذلك تعدل النظام التشريعى ، ليواكب حركة التغيير فى الميادين الأخرى ٠ ولم ينصرم القرن الماضى ، الا وكانت التقنينات الوضعية قد شملت جل العلاقات المدنية والتجارية والقوانين الجنائية

ونظم المحاكم وأجراءتها • وبقى للشريعه الاسلامية مجال الاحوال الشخصية للمسلمين تقضى فيها المحاكم الشرعية • وجاء تعديل النظام التشريعى . اقتلاعا شبه كامل للنظام الموروث •

أن الصراع بين التقليد والتحديث هو معركة مصر القاسيه فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وأن النظام التشريعى هو واحد من ميادين هذا الصراع الممتد • ومهمة المصريين ليست فى الاختيار بين نمط وافد ونمط موروث ، وهى ليست فى بساطة أن يشير المرء بأصبعه الى واحد من سلعتين معروضتين فى واجهة أحد المحال . فيتسلمها على الفور ويعود بها الى بيته • ولكن المهمة الصعبة ان يعاد بناء كل ما هو معروض على المصريين من وافد وموروث ، وأن يضعوا بأنفسهم أنفع الصيغ وأنجح الوصفات لضمان التحرر والرخاء والعدالة • ولن يصنع شىء جاد الا بعد البحث الدقيق لوظيفته . والفهم الصحيح لواقع مكوناته • والصراع بين التقليد والتحديث يجد مادته فى الوافد والموروث من الصيغ والافكار والمؤسسات • وهو صراع لم ينحسم الى اليوم . بله أن يكون أنحسم على عهد المرشد العام الأول للاخوان المسلمين . أنما هو دار ولا يزال يدرر سجالا متتابع الحلقات • ومفاد عدم انحسامه . قيام الانماط المتباينة والمتخالفة جنبا الى جنب • وعلى جهد المصريين بواقعهم يتوقف تحقيق الانسجام ، وينفرز الحسن من القبيح بمقياس المصلحة . وبمنهاج أئمة الشريعة الاسلامية القدامى فى جلب المنافع ودرء المفاسد •

وأن المرشد العام . وأن التقط أهم سمات مجتمعه وهى كونه فى مرحلة انتقال ، فقد هالة التنافر ووضع كل شىء على كل شىء • ووجده كله ركاما ، واضطرابا فى اضطراب ، فالأسرة لا شرقية ولا غربية ، والمدرسة ليست حديثة ولا قديمة ، ولا قاعدة ولا أساس فى العادات والآداب . وليس ثمة عرف اجتماعى عام . والمتدين يوجد بجوار غير المتدين ، والاباحى بجوار الورع • كان ثمة واقع قبيح أسخطه . تمثل فى فترة الثلاثينات المعنية هنا ، فى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أفتتحت بها هذه الفترة . ولكنه بدل أن يتقدم باحثا منقبا ، جفل الى الوراء رافضا ، وأشار على كل شىء أن مقبره الجحيم • كانت الديون الأهلية تأخذ بخناق الأفراد والاسر . فرأى الاثم فى نظم البنوك ومواد القانون التجارى . « وكلها شواظ من نار مسلط على التجار والزراع والملاك والوارثين يقضى على ما ورثوا وينقل ذلك كله الى يد أجنبية » ، ولاحظ وجود الشركات الأجنبية والبضائع الأجنبية والسماسرة الأجانب ، فقرن هؤلاء بالكمالبات الأجنبية والخمور الأجنبية والنساء الاجنبيات وسوى بينها جميعا فى الأهمية ، واعتبرها جميعا عوامل مدمرة للثروة الوطنية • ووصف التعليم بأنه يتجاذبه روح المحافظة والتحلل الشديد (٩٤) •

وقد نشرت « النذير فى ٤ ربيع أول ١٣٥٨ . من أحاديث الثلاثاء للشيخ

حسن البنا . أن المســــلمين فى مصر فريقان أحدهما يدعو الى الله ورســـوله وسنته ... ، « وفريق تشرب ادراكهم بتعاليم غير اسلامية ، واقتدوا من الصغر بما هو أجنبي بحت . من مطاعم وملابس وأخلاق ومظاهر غريبة عن الاسلام . » ، ثم يشير الى خطورة هذا الفريق الثانى بقوله « وقد بلغ عدد الذين فى المدارس الأجنبية منهم حوالى الخمسة والثلاثين ألفا ، ليســـوا من أبناء الطبقات الفقيرة ولا المتوسطه ، بل هم من أولاد الطبقة العليا من الهامات من رؤوس البلد ، من أبناء الوزراء ، والكبراء والمديرين والحكام والقضاه وغيرهم . ونمت مداركهم على كل ما هو أجنبى . فهم يحبون كل ما هو أجنبى . وبعد ذلك يصير اليهم الحكم فى هذا البلد ، فيكون منهم الوزير والوكيل والقائد والحاكم . هذه هى القيود وهذا هو الاستعمار فى الواقع . وهذا هو الخطر المسدد الى الروح الاسلامية ، فهى الهدف الوحيد المتجه اليها . ولقد سبق هذا الفريق الكثير من اشباهه منذ خمسين سنة ، فالقيت اليهم مقاليد الحكم فى هذه البلاد ، فلقى منهم الاســـلام وأبناؤه الشر المستطير » ، ثم يتساءل « من من الصحفيين المصريين أو المسلمين المسرحيين أو السينمائيين أو المذيعين نشأ فى بيئة اســـلامية . اذا فالصحف والاذاعة والسينما والتمثيل والتعليم روحها أجنبية غير اسلامية . فهذا الفريق المشبع بالروح الأوروبية هو مع الاسف الذى فى يده الكثير من التنفيذ والتأثير والتوجيه فى شئون هـــذا البلد » . تلك هى الروح التى أراد الشيخ حقيقة وبحق ـ أن يقاومها وكان كما ذكر فى النذير (أول محرم ١٣٥٨) يرى « موقف الأمة عموما موقف الحائر فى مفترق الطرق بتلمس الهادى » ، ولكن كيف تكون المقاومة . وأى سبيل تسلكه من لسبل المتشعبة .

وفى مقال للشيخ بعنوان « طريقان » ، ذكر أن مصر على مفترق الطرق ، وأن دعاة الاسلام فيها ينقسمون فريقين « فريق جعل الاسلام أساسا فعمد الى الأصول الاسلامية يتفهمها ... ويخلصها مما شابها ... هذا الفريق أصـــاب كبد الحقيقة ودعا الى الاسلام بحق ... وفريق ثان من رجال الدعوة الى الاسلام أيضا أو ممن نادوا بهذه الدعوة طالت بهم الطريق وعز عليهم الوصول الى الغاية ... وأخذت بأبصارهم زخارف مدنية الغرب .. وضعفت فى نفوســـهم المنعة الاسلامية ... فجعلوا مدنية الغرب أساسا يشكلون الاسلام على غرارها ... فما وافق هذه المدنية من الاسلام شادوا به ... وما استعصى من قواعد الاسلام ونظرياته على هذه المدنية ... قسروه على ذلك قسرا ... » ، وذكر أن هـــذا الفريق الأخير وأن ادعى أنه يماشى روح العصر ، فانه لا يجد الا ضعاف النفوس يصدقونه . ومثـــل للخلاف بين الفريقين بمسألة الربا ، قال أن الفريق الأول يحرمونه ، أما الآخرون « فاستتروا بالاضعاف المضاعفة تارة وبالفضل والنسيئة تارة أخرى وبالضرورة والحاجة مرة ثالثة » (٩٥) .

ان المثـــل الذى ضربه الشـــيخ ، فصيح فى دلالتـــه على طريقى الدعوة الاسلامية ، طريق المحافظة على الأصول وضبط الواقع بها ، وطريق تبرير الواقع

على علاته بغطاء من مادة اسلامية . ولا ريب ان الشيخ وجماعته كانا من أصحاب الطريق الأول ، طريق الالتزام بالأصول والمناهج . ولكن على أى جانب من جانبى الطريق كانوا . جانب الاجتهاد أم جانب الجمود .

أن الشريعه الاسلامية مصادرها الاساسية القرآن والسنة . وهى بطبيعتها نصوص محددة ثابتة لا تتغير . وتفسير النص . أى نص قانونى . ليس مجرد بيان لمعانى كلماته وجمله وعباراته ، أنما جوهر عملية التفسير هى فى وصل هذا النص ذى العبارات المحددة بالواقع غير المحدد ، هو صلة النص بالواقع ، أى هو حكم النص متحركا فى أطار الواقع المعيش . لذلك فان النص وهو ثابت لا تتناهى تفسيراته ، لانه ينطبق على واقع غير متناه ، وفى نطاق النص الثابت فان كل واقع جديد يستدعى تفسيرا جديدا . والاجتهاد كما يعرفه علماء الشريعة هو التوصل الى حكم فى واقعة لا نص فيها . على هدى من الاحكام المنصوص عليها ، وذلك وفقا لطرائق بينوها ، وليس المجال مجال التفصيل فيها. فالاجتهاد سبيل التفسير المتجدد للنص الثابت على الوقائع المتغيرة . وكان باب الاجتهاد مفتوحا على عهد أئمة الشريعة العظام فى القرون الأولى للاسلام . حيث اسست الشريعة وأصلت وحللت .. ثم تجمد المجتمع الاسلامى وآل فى جملته الى الركود ، وأنغلق باب الاجتهاد . ومفاد قفل باب الاجتهاد أن تفسيرات النصوص قد تجمدت فى نطاق ما فسره بها الأئمة الأولون ، أى فى نطاق ما عايشوه من واقع . وأن لم يبح الفقة لنفسه من بعدهم أن يتفاعل مع ما يجد من أحداث . واذا طرأت واقعة لم يجد الفقيه نصا من قرآن أو سنة يحكمها ، ولا تفسيرا للأولين يشملها ، رفض الواقعة بدل أن يعيد الاجتهاد فى النصوص توصلا لحكم يصدق عليها .

ومع حركة البعث والاحياء الحضارى فى القرن التاسع عشر ، جاء محمد عبده وأقرانه ينادون بفتح ما انغلق من أبواب الاجتهاد . ووجه الضرورة فى هذا الجهد ، أن الواقع قد صار مليئا بحشود من الجديد فى كافة مجالات الحياة ، فلزم حرصا على حيوية الشرع الاسلامى وبعثا له ، أن ينفتح باب الاجتهاد ، لتتحرك النصوص الثابتة لا فى أطار تفسيرات أملاها واقع القرون الأولى من تاريخ الاسلام ، ولكن فى اطار الواقع المعيش الآن .

لذلك فان الطريق الأول الذى اختاره الشيخ لجماعته ، لم يكن طريقا وحيد الجانب . اذ وجد فيه من يجتهد فى تحريك النصوص لتشمل هذا الواقع الجديد ، أى لتتعامل معه بالضبط والتغيير . كما وجد فيه رافض الاجتهاد ممن لا يرفض الواقع الجديد فقط ، ولكنه يرفض ان يتعامل مع الواقع عامة ، فيفقد بهذا الموقف الفكرى مكنته تغيير الواقع على وفق ما يرى . ولم يكن الخلاف بين هذين الجانبين ان أحدهما يحفظ الشريعة والآخر يهدرها ، انما كانت حقيقة الخلاف بينهما ، ان أحدهما يجتهد ليحفظها كقوة مؤثرة فى الواقع المعيش ،

بينما يحفظها الآخر فى نطاق تفسيرات القرون الماضية فيتأكد أنخلاعها عن واقع الحياة المعيشة · والخلاف هنا ليس حول النص ولكن حول التفسير · وما دام ان التفسير هو صلة النص بالواقع ، وما دام ان ثبوت النص ليس هو موضع الخلاف . مادام ذلك كذلك فقد تركز الخلاف بين الجانبين فى التعامل مع الواقع المعيش · والتعامل مع الواقع هو وسيلة تغييره وضبطه على وفق المثل المرجوة · وهو ليس بالضرورة محض اقرار للأوضاع الراهنة أو تبرير لها · أما تجاهله فلن يفيد الا الانخلاع عنه ·

والحق ان الشيخ البنا كان يدرك الحاجة الى الاجتهاد والتجديد · وكان سبيله الى ذلك هو السبيل الذى تسلكه عادة دعاوى الاحياء والبعث ، وهو سبيل اللجوء الى المصادر الاصلية والدعوة للبدء منها · وبالرجوع الى المصدر يمكن اعادة قراءة النصوص قراءة متحركة متحررة من الالتزام بآثار الحلقات الوسيطة · وللشيخ فى رسالة المؤتمر الخامس عبارات واضحة فى هذا الشأن ، اذ ذكر « يعتقد الاخوان أن أساس التعاليم الاسلامية ومعينها هو كتاب الله تبارك وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، اللذان ان تمسكت بهما الأمة فلن تضل أبدا · وان كثيرا من الاراء والعلوم التى اتصلت بالاسلام وتكونت بلونه تحمل لون العصور التى أوجدتها والشعوب التى عاصرتها · ولهذا يجب ان تستقى النظم الاسلامية التى تحمل عليها الأمة من هذا المعين الصافى ···· وان نقف عن هذه الحدود الربانية النبوية حتى لا نقيد أنفسنا بغير ما قيدنا الله به · ولا نلزم عصرنا لون عصر لا يتفق معه ····· والى جانب هذا أيضا يعتقد الاخوان المسلمون أن الاسلام كدين عام انتظم كل شئون الحياة فى كل الشعوب والأمم لكل الاعصار والأزمان ، جاء أكمل وأسمى من ان يعرض لجزئيات هذه الحياة ····· » · وذكر أيضا فى رسالة « التعاليم » ، « ٥ – ورأى الامام ونائبه فيما لا نص فيه وفيما يحتمل وجوها عدة وفى المصالح المرسلة ، معمول به ما لم يصطدم مع قاعدة شرعية · وقد يتغير بحسب الظروف والعرف والعادات · والأصل فى العبادات التعبد دون الالتفات الى المعانى ، وفى العاديات الالتفات الى الاسرار والحكم والمقاصد (أى لا اجتهاد فى العبادات حسب الأصل ، وانما يجرى الاجتهاد فى المعاملات) · ٦ – وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك الا المعصوم صلى الله عليه وسلم · وكل ما جاء به السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنه قبلناه ، والا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع ····· » ·

ويؤكد الدعوة لمبدأ الاجتهاد لدى المرشد العام ، ما صرح به فى رسالة المؤتمر الخامس ، من تأكيده ان الخلاف فى الفرعيات « ضرورى لابد منه » · لاختلاف العقول والافهام فى الفهم والتصور ، ولوقوع الخلاف بين الصحابة أنفسهم « ومازال كذلك وسيظل الى يوم القيامة » · وروى حديث الامام مالك « اذا حملتم على رأى واحد تكون فتنة » · ثم ذكر ان ليس العيب فى الخلاف ، ولكن العيب فى الحجر على عقول الناس برأى واحد · وأكد فى رسالة التعاليم

هذا المعنى واضاف أن « كل مسألة لا يبنى عليها عمل فالخوض فيها من التكلف الذى نهينا عنه شرعا » . وان هـذه العبارة الاخيرة لا تفيد فقط الحـذر من ان يستدرج الناس الى خلافات نظرية مجردة ليست بذات دلالة عملية . ولكنها تفيد كذلك الحرص، وصل الفكر بالعمل وهو أول مدارج الاجتهاد .

على ان حركة الاخوان كانت موجهة فى الاساس الى الدعوة « للاصول » . أى للمبادىء الكلية للنظام الاسـلامى وشريعته . اذ رأى الاخوان ان الانماط الحديثة والوافدة قد اقتلعتها اقتلاعا . فجاء صراعهم الاساسى من أجل العودة الى هذه الاصول . وكان تركيزهم على هـذا الجانب . واستتبع ذلك ان يقفوا فى الغالب موقف الحذر من أن تؤول دعوة التجديد فى ظل أوضاع راهنة غير مقبولة . ان تؤول الى طلاء يتنمق به هذا الوضع الراهن . وأملى عليهم واقع دعوتهم فى سياق ما يرونه من أوضـاع معيشة ، أملى عليهم التأكيد على اظهار أوجه الخلاف بين الدعوة وبين تلك الأوضاع ، الى التركيز على ما يرونه مرفوضا من الواقع لا ما يرونه ممكن التعامل معه . واذا كان الاجتهاد فى أحد معانيه هو تعامل مع الواقع ، فقد خف هذا الجانب فى توازنه لديهم مع الجانب الآخر ، أى الدعوة للاصول . وجاء الاثر العملى لذلك ان الدعوة أوضحت الفارق جليا بينها وبين غيرها فى موضوع العودة للاصول ، لكنها لم تقم بجهد مماثل فى تحريك الاجتهاد. وانعكس ذلك على مسلك الكثير من أعضائها . وبدت الاخـوان لدى فريق من الناس دعوة منكرة للواقع غير مستجيبة لمشاكله .

وقد حبذا الاخوان العودة للتشريع الاسـلامى وتطبيقه فى كافة مجـالات الحياة السـياسية والاجتماعية ، باعتبار أفضليتـه على الشرائـع الأخرى (٩٥) . وأوضح الشيخ رأيه فى تلك الأفضلية مقارنا بين رسـالة المسلمين وهى نشر الاسلام بين العالمين وحراسة الدين ونشره ، وبين رسالة الأوروبيين التى أفسدت المبادىء السياسـية اذ « طلعت أوروبا على الناس بقوتها وبطشها وفضتها وذهبها وفتنتها ونسائها ومعارها وعلومها ومخترعاتها ومكتشفاتها ومظاهر حياتها المادية الصاخبة المزخرفة بحواش الترف والنعيم .. ففسدت مبادىء القوم السياسية ، فهم بين ملكية مهددة وجمهورية زائفة ودكتاتورية مقنعة أو استبدادية سافرة ، وفسدت قواعدهم الاقتصادية ... » (٩٦) .

وقد نشرت « النذير » فى ٧ ربيع الثانى ١٣٥٧ حديثا لأحد الأسـاتذة المجتهدين فى الشريعة الاسـلامية ، الشيخ عبد الوهاب خـلاف أستاذ الشريعة بكلية الحقوق ، جوابا عن نظرة الاسـلام الى النظام النيابى فقال « الحق الذى لاريب فيه آن الاسلام لم يجعل أمور المسلمين حقا لفرد يستقل به دونهم ... فمصدر السلطان العام هو الأمة وترجمان الأمة الذى يعبر عن ارادتها هم أولو الحل والعقد من رجالها ، والمنفذ لما تريده الأمة القائمة على حراسة الدين وسياسة المسلمين هو من يبايعه هؤلاء ..... وهو الخليفة » . فلما سئل عما اذا كانت

الدعوة الاسلامية تستفيد من دخول دعاتها فى مجلس النواب ، أجاب بالايجاب باعتبار المجلس النيابى أقوم طريق يوصل الى العمل فى الاصلاح التشريعى والقضائى ، وذكر أن القسم الذى يقسمه النائب باطاعته الدستور والقوانين ، لا مأخذ عليه من الوجهة الاسلامية ، لأنه لا يمنع من أقسم من العمل على تعديل ما يراه من القوانين ماسا بأحكام دينه أو مصالح أمته •

وقال أن حرية الاعتقاد المكفولة بالدستور لا تنافى ما يؤمن به المسلم ، لأن معناها الا يكره فرد على اعتناق دين خاص ولا على ترك دينه ، والا يتعرض متعرض لذى دين فى أقامة شعائر دينه ، وكلا الأمرين يحترمهما الاسلام الذى أجاز للمسلم ان يتزوج غير مسلمة • ولكن النذير افصحت فى عددها التالى عن معارضتها لما أثبته الشيخ خلاف من آراء • وكان صالح عشماوى هو صاحب هذه المعارضة •

وقد آثار موقفه تساؤلات ، رد عليها الشيخ البنا مؤكدا ان الاخوان يرون ان الاسس العامة للدستور تتفق مع تعاليم الاسلام ، وهما ما يتعلق بالحرية الشخصية والشورى واستمداد السلطة من الأمة ومسئولية الحكومة أمام الشعب •

وبمناسبة الاحتفال الوطنى العام فى ١٩٣٣ بالعيد الخمسينى على نشأة المحاكم الأهلية ، كتب المرشد العام يقول أن تلك المحاكم بنظامها وتشريعها الحالى تصطدم بتعاليم الاسلام ، من جهة تجاهلها للحدود الواردة بالقرآن والسنة عن السارق والزانى ، واجازتها اعفاء الزانين من العقوبة واباحتها للربا ، وطالب الحكومة بأن تعدل هذا التشريع بما يتمشى مع نص الدستور من ان دين الدولة هو الاسلام (٩٧) •

وذكر أن القرآن الكريم فيه أصول العقائد وأسس المصالح الاجتماعية وكليات الشرائع الدنيوية ، وقد حدد غايات الحياة ومقاصد الناس « فالعالمية والقومية والاشتراكية والرأسمالية والبلشفية والحرب والسلام وتوزيع الثروة والصلة بين المنتج والمستهلك وما يمت بصلة قريبة أو بعيدة الى هذه البحوث التى تشغل بال الأمم وفلاسفة الاجتماع ، كل هذه نعتقد أن الاسلام خاضها فى لبها موضع للعالم النظم التى تكفل له الانتفاع بما فيها من محاسن •• وأن لكل أمة قانونا يتحاكم اليه أبناؤها ، وهذا القانون يجب أن يكون مستمدا من أحكام الشريعة الاسلامية مأخوذا من القرآن الكريم متفقا مع أصول الفقه الاسلامى •• » •

ثم ضرب مثلا عن البغاء وحانات الخمور والاباحية واللهو العابث فى الشوارع والمصايف (٩٨) • وذكر أن الاسلام لا يقف محايدا أمام أى شأن من

شئون الناس ، سواء المعاملات أو الجرائم أو العبادات (٩٩) ، وأن أظهر مظاهر الداء الذى يعانى منه المجتمع هو « الاستعمار والحزبية والربا والشركات الأجنبية والالحاد والاباحية وفوضى التعليم والتشريع واليأس والشح والخنوثة والجبن والاعجاب بالخصم اعجابا يدعو الى تقليده تقليدا أعمى ... » ، وأن وسيلة العلاج هو استخلاص المنهاج الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله ، فضلا عن وجود العاملين المؤمنين والقيادة الحازمة الموثوق بها التى وجدها الاخوان المسلمون (١٠٠) ٠

وكتبت صحيفة الاخوان فى ٨ مارس ١٩٣٥ تشير الى أن ثمة عاملين يهددان المجتمع ، وهما الشيوعية والاشتراكية التى هى أباحية منكرة ، وضع مبادئها الكماليون فى تركيا والهتلريون فى ألمانيا ، وأن ثمة عامل ثالث هو الضائقة الاقتصادية ، وعامل رابع هو النهضة الميكانيكية الحديثة « أو أسميها أنا بالنكبة الكبرى التى عطلت الأيدى وشلت حركتها ومكنت أصحاب رؤوس الأموال من رقبة العامل المسكين » (١٠١) ، ويبدو من هذه العبارة أن بعضا من كتاب الاخوان بلغ الرفض بهم حدا لم يكونوا معه يهتمون بالفهم الصواب لما يرفضون ٠

وقد أتفق أن أدلى مصطفى النحاس رئيس الوزارة الوفدية بحديث أظهر فيه أعجابه بكمال أتاتورك الذى بنى تركيا الجديدة وأقام الدولة الحديثة فى بلاده « التى تستطيع وحدهما فى الحالة العالمية الحاضرة أن تعيش وأن تنمو » ٠ فكتب الشيخ البنا يهاجم النحاس على نظرته هذه ، ويسأله عما اذا كان يوافق أن يكون لمصر برنامج كبرنامج أتاتورك ٠

وتتابعت البرقيات من شعب الاخوان تحتج على حديث رئيس الوزراء ، وتستثير الغيرة على محارم الله التى انتهكت بظهور العاريات على شواطىء البحار وغير ذلك (١٠٢) ٠

فلما أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ، تصاعد الاخوان فى مطالبهم بوجوب أحلال الشريعة الاسلامية محل التشريعات الوضعية ، ليصبح الاسلام هو النظام السياسى الاجتماعى العام ، ولتصبح الشريعة مصدر التشريعات ٠ ونشطوا نشاطا كبيرا فى نشر المقالات والقاء المحاضرات ٠

وقد شكل المؤتمر الخامس للاخوان لجنة لدراسة الدستور فى ضوء نظام الحكم الاسلامى واحلال النظم الاسلامية محله ، ولجنة أخرى للموازنة بين القانون الوضعى والقانون الاسلامى ، بيانا لنواحى الخلاف ومطالبة بتعديل المخالف ، (ولا يظهر أن أيا من الجهدين قد أثمر نتائجه الملموسة وقتها) ، واكتفى بأن يضرب المثل لنظم الحكم الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية بحكومة أمام اليمن وملك السعودية (١٠٣) ٠

ودعا الشيخ البنا الى توحيد التعليم وتوحيد المدارس المدنية والدينية على أن يكون التوحيد لصالح الفكرة الاسلامية لا على حسابها ، وهاجم سلخ مناهج التعليم عن الفكرة الدينية والعدول بها الى العلمانية البحتة ، ودعا الى الغاء الربا والميسر والبغاء والخمر . وأفتى بتحريم التأمين على الحياة (١٠٤) .

وكان من أهم شعارات الاخوان السياسية التى يتجمع بها الأنصار ويدعو اليها الداعون ، لا تقف فحسب عند ان « الله غايتنا والرسول قدوتنا والقرآن . » وانما تشمل بالمستوى نفسه من الاهمية « الامامة سياستنا » ، وان من الموبقات التى يتجنبها الاخوان ويعملون على تقويضها « القوانين الوضعية » ، ومن المنجيات « اقامة الحدود الاسلامية » (١٠٥) (*) .

الموقف من الأقلية :

يرتكز الفكر السياسى للاخوان اذا على ركيزتين . الجامعة الدينية ، والشريعة الاسلامية كنظام تشريعى عام . ومع ما سبق بيانه من أن فكر المرشد العام لم يكن فى الجامعة الدينية ستبعدا للرابطه القومية رافضا لها ، ولا كان فى الشريعة الاسلامية مستبعدا لمنهج الاجتهاد رافضا له ، رغم ذلك فقد كان منهج الاخوان فى اشاعة العنصر الدينى الاسلامى فى هذين المجالين اللذين يمسان مبدأ المواطنه ، كان من شأنه أن يثير التساؤل حول وضع الاقلية الدينية فى المجتمع والدولة لدى الاخوان . وأن يثير الحذر مما قد تفضى اليه الدعوة من مساس بهذا المبدأ . سيما أن التطور التاريخى عبر القرن المنصرم كان أسفر عن ربط المواطنه بالجامعة القومية ، مع اقرار المساواة التامة بين المواطنين ولو إختلفت أديانهم .

---

* وكانت « النذير » حملة على الدستور باعتبار مخالفته لتقاليد المصريين وديانة المسلمين ، مما لم يكن مقنعا لقسم كبير من الرأى العام ، الذى كان يرى بتجربته أن دستور ١٩٢٣ يحوى سياجا للحريات العامة وضمانا ضد جور السلطات واحتراما لحقوق الأفراد ولمبدأ المساواه بينهم ، فضلا عن تحديده حقوق كل من الملك والرعية وواجبات كل منهما . وكل ذلك لا ينافى الاسلام ، بل يقيم المساواه والحرية على ما عرف المسلمون فى الصدر الأول من الاسلام . ونشرت الصحيفة أحيانا رسائل تعبر عن هذا النظر ، وعن أن الدعوة لتطبيق الحدود فيها طفرة وارهاق ، وقد يكون من الأوفق من تقرير حد السرقة العمل على منع أسباب السرقة . وكانت الصحيفة ترد على هذا النظر بمقولة ان الدستور يميل الى القوانين الوضعية ، وأن فكرة النظام العام عنده غير مستمدة من مبادىء الشريعة الاسلامية . (يراجع على سبيل المثال . صحيفة النذير ٢٤ رجب ١٣٥٧ . مقال « ليس فى الدستور المصرى مخالفة لأحكام القرآن الكريم » . حامد أسعد محمد عاشور المحامى . ومقال « ردا على مقال ليس فى الدستور .. » عبد المنعم فرج الصده المحامى ..) .

ولما بدأ الظهور السياسى السافر لجماعة الاخوان فى سنتى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧، كان من الطبيعى أن تكون هذه النقطة مما يثور حوله الجدل بين الاخوان وغيرهم ، وان يتساءل مجمل الراى العام عما تصنعه دعوة الاخوان فى هدف حققته الأمة ، وشعار روته دماء الشهداء فى ١٩١٩ ، وهو وحدة عنصرى الأمه الدينيين واسباغ صفة المواطنة فى مصر على كل من يحيون حياة دائمة مستقرة فيها . ويبدو أن مشكله الاخوان فى هذه النقطه ، ان المرشد العام مصمم الدعوة ومعظم جماعته ، لم يولوا تلك النقطة حقها فى الاهمية . وشغلتهم أساسيات الدعوة عن أن يواجهوا هذه المسألة مواجهة نظرية كاملة ، ورغم كثرة ما كتب وقيل عن الجامعة الاسلامية والتشريع الاسلامى ، لم يرد الا قليلا نسبيا التعرض لهذه النقطة ، تعرضا لا يستهدف مجرد اشاعة الاطمئنان لمسلك الدعوة الاسلامية ازاء غير المسلمين ، ولكن يتضمن تحديدا منضبطا واضحا للنظرية الاسلامية التى يراها الاخوان ويعملون لها فى هذا الشأن . لذلك بقى قلق غير المسلمين قائما ، وبقى حذر فريق من العاطفين على الدعوة الاسلامية نفسها ، وبقى جماهير الاخوان ذوى الثقافة المتوسطة عرضة للتقلب فى هذا الأمر والنظر الجامد فيه ، مما أضاف الى قلق القلقين وحذر الحذرين .

كتب الشيخ البنا « هذا الشعب — شعب وادى النيل كله فى الشمال وفى الجنوب — يدين بهذا الدين الحنيف . والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينه والامن والعدالة والمساواة التامة فى كل تعاليمه وأحكامه .... ويعتبرون الاسلام معنى من معانى قوميتهم ، وان لم تكن احكامه وتعاليمه من عقيدتهم » (١٠٦) . وكتب فى مناسبة أخرى ، يكاد يعترف فى ثنايا حديثه أن الخوف على وحدة عنصرى الأمة يعوق الكثيرين عن دعوته « سمعنا من الكثير من الغيورين العطف على هذه الدعوة ومناصرتها والاستعداد للعمل بها . وفى أثناء ذلك كان يبدو من كلامهم التخوف من أن تثير هذه القضية الأقلية فى الدين والجنسية . ولكننا نسوق اليهم هذه الكلمات القليلة ليعلموا أن الاسلام قد عالج هذه الناحية علاجا شافيا يشيد بالقومية ويحمى الاسلام . أن الاسلام الذى وضعه الحكيم الخبير .... احتاط لتلك العقبة وذللها من قبل . فلم يصدر دستوره المقدس الحكيم الا وقد اشتمل على النص الصريح الواضح الذى لا يحتمل لبسا ولا غموضا فى حماية الأقليات » (١٠٧) .

وذكر فى رسالته « الى الشباب » ... ، « يخطىء من يظن أن الاخوان المسلمين دعاه تفريق عنصرى بين طبقات الأمة . فنحن نعلم أن الاسلام عنى أدق العناية باحترام الرابطة الانسانية العامة بين بنى الانسان ... كما أنه جاء لخير الناس جميعا ورحمة من الله للعالمين . ودين هذه مهمته أبعد الأديان عن تفريق القلوب وايغار الصدور ... وقد حرم الاسلام الاعتداء حتى فى حالات الغضب والخصومه ، .... وأوصى بالبر والاحسان بين المواطنين وان اختلفت عقائدهم وأديانهم .... وفى انصاف الذميين وحسن معاملتهم ، فلهم ما لنا

وعليهم ما علينا · نعلم كل هذا فلا ندعو الى تفرقة عنصرية ولا الى عصبة طائفية· ولكن الى جانب هذا لا نشترى هذه الوحدة بايماننا ···· » وذكر فى رسالة « دعوتنـا » ، « وأحب أن انبهك الى سـقوط ذلك الزعـم القائل ، أن الجرى على هذا المبدأ (هداية البشر بنور الاسلام) يمزق وحدة هذه الروابط بين الجميع ماداموا متعاونين على الخير ···· » وكتب فى « نحو النور » شـــــارحا موقف القرآن من غير المسلمين ، اذ لم يشتمل على حمايتهم فقط ، بل أوصى بالبر بهم والاحسان ، وقدس الوحدة الاسلامية ثم قدس الوحدة الدينية العامة ، وقضى على التعصب وفرض على أبنائه الايمان بالاديان السماوية جميعا ، ثم ذكر الشيخ البنا « هذا الاسلام الذى على المزاج المعتدل والانصـاف البالغ ، لا يمكن أن يكون اتباعه سببا فى تمزيق وحدة متصلة بل بالعكس أنه أكسب هذه الوحـدة منعة القداسة الدينية · بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدنى فقط » ·

ورغم كل ما بذل المرشد فى اشاعة الاطمئنان والسكينة ، لا يظهر أن جهدا فكريا بذل لحسم هذه المسألة حسما نظريا من الوجهة الاسلامية · فبقيت عبارات الكتاب التى تتكلم عن الدين كأساس للجنسية السياسية ، بقيت مصدرا للقلق والحذر ·

وكتبت صحيفة الاخوان « قد يقول قائل ان الأمة الواحدة من أمم الاسلام تضم عناصر مختلفة تدين بغير دين الاسلام ، فلا يوجد بين أفرادها الا الجنسية القومية · والجواب على ذلك ان سـماحة الاسـلام تجعل بره وصلته تتسع لأبناء قومنا وان كانوا على غير ديننا ·· بل ان تعاليم الاسلام تقضى على أبنائه ان يكونوا مع أهل التعاقد سواسية لهم ما لهم وعليهم ما عليهم » ، وأتت بالشواهد من تاريخ الاســلام فى ان دولته رخصت للمسيحيين خاصـة ولغير المسـلمين عامة بالاقامة فى البلاد الاسلامية محتفظين بعاداتهم متمتعين بحريتهم الدينية محتفظين ببعض قوانينهم ، وأنه مع بداية الفتح الاســلامى كان المسلمون يخيرون سكان البلاد بين أمور ثلاثة : الاسلام أو الجزية أو الحرب ، فاذا دفعوا الجزية عدوا ذميين، تكفل لهم حرياتهم الدينية وتصــان لهم أموالهم ومســاكنهم ومعابدهم ، ولهم التقاضى فى أمورهم الخاصة الى رؤســائهم حسب شرائعهم ، مع احتفاظ الحاكم الشرعى بحق النظر فى الخصـومات المدنيـــة « التى تقع بين الأجانب والرعايا المسلمين ··· » (١٠٨) ·

وقد كتب التميمى حمزة فراج يهاجم شعار « الدين لله والوطن للجميع » الذى انطلقت به ثورة ١٩١٩ ، ويقول اذا كان ذلك فماذا يصنع الله بالدين ، ان الدين منفعة ورحمة للناس ومعنى فصله عن السياسة الغاء « سورة براءة » من القرآن ، « ثم ان الاسلام حفظ لهؤلاء المواطنين غير المســلمين كل حق هو لهم » (١٠٩) ·

وقد أرسل الشيخ البنا خطابا الى محمد محمود رئيس الوزراء فى ١٩٣٨ ، يطلب فيه تطبيق الشريعة الاسلاميه ومنع الحفلات الخليعه وأداء الفرائض وتوحيد مناهج التعليم على أساس دراسه الاسلام والسيرة النبوية . ثم قال « قد يقال أن فى الأمة عنصرا ليس مسلما ولا يرضى حكم الاسلام . وجواب ذلك مدفوع بالواقع فقد عاشر هذا العنصر الاسلام قرونا عدة ، فلم ير الا العدل الكامل والانصاف الشامل ، ولا تزال كلمه الخليفة الثانى لاميره على مصر مدويه فى الآذان مرددة على كل لسان (يا عمرو متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) » . ثم أعاد الطلب فى خطاب بعث به الى وزير الحقانية أحمد خشبة ينصح فيه بتوحيد القضاء مع العمل بالشريعة الاسلامية ، وعرج فيه الى مناقشة ما أسماه أقوال بعض المرتابين وهو « أن فى مصر عناصر غير اسلامية آن حكمت بأحكام الاسلام كان ذلك متنافيا مع حرية الدين التى كفلها الدستور للمواطنين ، وأن حكمت بغير أحكام الاسلام كان ذلك نوعا من الامتياز البغيض الذى حمدنا الله على التخلص منه ... هذه الشبهة مردوده بجزئيها ، فأنهم أن عوملوا بتعاليم الاسلام لم يكن فى ذلك اصطدام بحرية الدين ، فان الحريه المكفولة هى حرية العقيدة وحرية العبادة والشعائر وحرية الأحوال الشخصية ، أما الشئون الاجتماعية فهى حق الأمة ومظهر سيادتها ، فهم فيها تبع للأكثرية ، فاذا ارتضت أكثرية الأمة قانونا فى هذه الشئون الاجتماعية بصرف النظر عن مصدره فهو قانون للجميع ... وأن عوملوا بحسب شرائعهم مع الاحتفاظ بحقوق الدولة كاملة معهم فليس فى ذلك امتياز يخيف ... » (١١٠) .

وأن حرص الشيخ على معالجه هذا الشأن بهذه الصورة ليوضح مدى ما أحس من مقاومة فيه ، ومدى اهتمامه به ومدى ما لقيه من صد بشأنه . في هذه النقطة الصعبة . لقد كان أدب الاخوان دائما أدبا هجوميا على المجتمع وكافة وجوه الحياة فيه ، ولكن الحديث فى هذه النقطة التى تمس وحدة المصريين يكاد يظهر أنهم فيها يرتدون الى مواقف الدفاع . كانت عادة الشيخ الا يجادل مخالفيه فى أفكارهم ، وأنما يطرح أفكارا أخرى بديلة ، ولكنه فى هذه النقطة خاض فى مجادلة أفكار المخالفين . وكان الشيخ دائما يصدر فى أحاديثه عن أصل تصوره هو للأشياء ، ويجادل من على أرضه الفكرية لا من على أرض غيره . واستخداما لمفاهيمه هو لا دخولا فى مفاهيم الآخرين ، ولكنه فى هذه النقطة – وحسب العبارات السابقة خاصة – جادل غيره بمفاهيم هذا الغير لا بمفاهيمه هو . وأحتج فى طلب تطبيق الشريعة بأنها قانون الأكثرية فى المجتمع . فاستمد للشريعة بذلك « شرعية » طارئه عليها هى أنها قانون الأكثرية ، ولم يقف عند حد أنها « الاسلام » كما يفعل فى غير ذلك من المواقف ، كما أن مجادلته عن حكم « أكثرية الأمة » للأقلية ، يعنى اعتراف ضمنى بأ نالاكثرية والأقلية يضمهما جامع سياسى واحد ، وأن ثمة « أمة » منها .

بهذا المنهج الاصلى . عالج الاخوان فروع المسائل – فمثلا كان من أهم

مطالب الاخوان خلال الثلاثينات جعل الدين الاسلامى مادة أساسية فى المدارس، سواء الأولية أو الابتدائية أو الثانوية . وبالنسبة لغير المسلمين الا يكون تدريس الاسلام مادة أساسية تفرض عليهم . ولكن عندما نظمت الحكومة تدريس الديانه المسيحية للتلاميذ المسيحيين فى مدارسها ، اعتبر الاخوان ذلك نوعا من التبشير « ان الاسلام سيذبح ذبحا رسميا فى المدارس الرسمية بيد الحكومة الاسلامية . لقد تقرر رسميا من عهد قريب أن يعين بكل مدرسة بها عشرة من المسيحيين معلم دينى خاص بهم . سيعين اذا فى التعليم الأولى معلمون مسيحيون ، وهو النوع الوحيـــد من التعليم الذى ظـــل محافظا على صـــورته الطاهرة واســـلاميته الكاملة » (١١١) . ووقف الاخوان بذلك ضد ما يعتبره القبط من حقوقهم بوصفهم مواطنين .

ويذكر الدكتور زكريا سليمان بيومى (١١٢) ، انه مع ما اتسم به موقف الاخوان من الاقباط من اعتدال ، وخشية الشيخ البنا من عودة الفتنة الطائفية التى تفيد المحتل ، ومع الحرص على نفى تهمتى التعصب الدينى واشاعة الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة ، مع ذلك فان صحف الجماعة نشرت بعض مقالات مثيرة فى مضمونها للاقباط . مثل مهاجمة الدكتور هيكل وزير المعارف لزيارته جمعيـــة الشبان المسيحيين ووعده بمساعدتها ، ومهاجمة وزير الاوقاف الشيخ مصطفى عبد الرازق لزيارته هذه الجمعية (وكذا مهاجمة بهى الدين بركات على ذلك ، ولما ورد على لسانه من تمنيه النجاح للجمعية) . وذكر المؤلف ان صحيفة النذير والت « نشر المقالات عن الحروب الصليبية فى قالب مثير للمسيحيين ... وكان كل ذلك كفيلا بارتياب الاقباط من هذه الدعوة ... » (١١٣) .

٣ - مصر الفتاة

من حركات الشباب :

كان « مصر الفتاة » هو التنظيم الشعبى الآخر ، ظهر فى الثلاثينات بعد الاخوان المسلمين · كانت بداياته بحركة الشباب فى « مشروع القرش » ، الذى أستهدف فى مثالية بناء صناعة مصرية بواسطة حركة شعبية لجمع التبرعات · ثم طلع التنظيم على الناس فى ١٩٣٣ بأسم جمعية مصر الفتاة ، ونشر برنامجا تضمن أهدافا سياسية واقتصادية وثقافية · وكان أهم ما تضمنه مما يتصل بموضوع الدراسة المطروح ، هو النبرة الدينية القوية التى شاعت فى البرنامج، كما شاعت فيما بعد فى ممارسات الحزب السياسية · وأن ذلك ليستوجب الكشف عن صلة الدين بالسياسة فى فكر مصر الفتاة وممارساته · وعن مصدر تلك الصلة ·

فى ١٩٢٢ أصدر الأستاذان محمد قاسم وحسين حسنى المدرسان بالمدارس الثانوية وقتها ، أصدرا كتابا عن تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر (١١٤) ، كان له تأثير ممتد على أجيال متتابعة من الشباب ، خاصة بعد أن قررت وزارة المعارف العمومية تدريسه لطلبة شعبة الآداب بالسنة التوجيهية (الثانوية العامة) ، واستمر تدريسه حتى أوائل الخمسينات · وكان كتابا جد مشوق فى مادته التاريخية وأسلوبه الجياش ، وفى تعاطفه الصريح مع الحركات الديمقراطية وحركات التوحيد القومى فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر · وهو عينه الكتاب الذى درس عليه جيل شباب مصر الفتاة تاريخ ثورات أوروبا ، وترك بصماته القوية على نص برنامج التنظيم فيما بعد ، خاصة بالنسبة لما ورد به عن مازينى وحركته « ايطاليا الفتاة » · كتب الأستاذان المؤلفان أن كان مازينى نبى الحرية والوطنية فى ايطاليا ، أنشأ جمعية ايطاليا الفتاة » وجعل شعارها (الله والشعب) فسوى بذلك بين الايمان الوطنى والايمان الدينى ، وكان لا يقبل فى صفوفها من يزيد سنه عن الأربعين (لأن الشباب ـ كما قال ـ يكسب الحركة حماسا وقوة ، ويضاعف انتشار الدين الجديد ، دين حرية

ووحـــدة ايطاليا) . ولما كان الشباب يعيش بالحركة وينمو بالحماس وحرارة الأيمان ، فقد أشعل مازينى فى قلوب مواطنيه نار الوطنية المقدســـة والايمان الثابت بمستقبل البلاد ... » . ونقل المؤلفان من أقوال مازينى « ايطاليا سكة العالم ، أرض دانتى ، مركز البابوية ، مهد النهضـــة ومبعث النور والحرية : لن تموت بل ستبعث وتعيد سيرتها الأولى ، فتكون وقد طهرتها الآلام ، كملك من النور يضىء العالم أجمع ... أن هذا النور لن ينبعث الا اذا قدم الايطاليون أرواحهم فـــداء الوطن ، وتحملوا مرارة النفى والســـجن والفاقة وتألموا كثيرا ... » (١١٥) .

ويقابل ذلك العبارات التى تصـدر بهـا برنامج مصر الفتاة « مصر التى علمت الانســانية وأضــاءت على العالمين ، مصر التى رفعت لواء الأديان جميعا وأعلت كلمة الله والاســلام ، مصر مركز العالم وزعيمة الشرق بعد أن طهرتها وصقلتها المحن ، بعد أن حاربها الزمان فارتد وانهزم ، لن تمـوت أبدا بــل ستبعث من جديد لتعيد ســيرتها الأولى منارة للعـــالم وتاجا للشرق وزعيمة للاسلام . وهى من أجل ذلك فى حاجة الى دم الشباب الملتهب ، فى حاجة الى الايمــان والعمــل ، فى حاجة الى نفر من بنيها يقابلون الموت ويستعذبون الالم ويرحبون بالتضحية ــ وتلك صفات لن تتوفر فى أبناء الجيل القديم » . ثم ذكر « شعارنا : الله ــ الوطن ــ الملك » .

ذكر « تاريخ القرن التاسع عشر » ما رآه مازينى وايطاليا الفتاة من أن الدعوة « لاعتناق عقيدة تخليص الوطن » والعمل فى ســبيل الحرية والوحدة القومية ، قل أن تحرك العامة ، فربط بين تلك العقيدة وبين المطالب المادية وقال « أن شقاء العيش وبؤس الحياة التى يقاسونها ، انما مصدرها الأجنبى الغاصب ــ النمسا ذات القوة والسيطرة على البلاد ... الحائل الأكبر بين سعادتها » . وورد فى النداء الذى أرفق به برنامج مصر الفتاة أنها تتقدم « ... لترفع صوتك ولتطعم جائعك ولتعلم جاهلك .. أن الأجانب يغزوننا ويسدون علينــا طريق الحياة » . وأن هذه الدعوة « عقيدة مخلصة مقدسة » (١١٦) .

ولا يكاد يلحظ أختلاف فى الكلمات ، الا تقديم وتأخير فى العبارات ، مع تنويعات جياشة على ذات النغمة ، أو توليدات « مصرية » على نغمة « ايطالية » . ولعل ما استرعى شباب الثلاثينات الى ايطاليا الفتاة خاصة ، أنها حركة كانت موجهة الى شباب مثلهم ، وفى بلد يسيطر عليه الأجانب مثل بلدهم ، وله ماضيه الحضارى مثل ما لهم ، وله مركز فى العالم المسيحى (الكاثوليكى) مثل ما لبلدهم فى العالم الاسلامى . لا توجد رغبة بطبيعة الحال فى ايجـــاد تطابق بين حركة ايطالية وحركة مصرية أتت بعدها بنحو مائة عام . ولكن لزمت الاشارة السابقة لبيان المأخذ التاريخى لبعض مما أتسمت به دعوة مصر الفتاة . مع تقدير أن تشـــابها ما فى دعـــوتين لا يعنى ولا يستتبع بالضرورة تطاقبا فى وظيفتيهما

السياسية والاجتماعية ، ولا يفيد من باب أولى تشــــابها فيما تطورت اليه كل منهما تطورا تحكمه ظروف البيئة والمرحلة التاريخية .

ان مايميز مصر الفتاة في دعاويه التي طلع بها على الرأى العام ، أنه عمل على الجمع بين الدين والوطنية فى أطار سياسى واحد . ولم يدخل الدين فى طرحه السياسى على حساب المفهوم الوطني للجامعة المصرية . بل على العكس . فهو فى الوقت الذى رفع فيه الدين كشعار سياسى . تصـاعد « بالمصرية » الى درجـة جد كبيرة ، فأكد أن كلمة المصرية هي العليا . وأن مصر فوق الجميـــع . وأن هدفه انشاء « امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والســـودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاســـلام » ، ومن جهة أخرى أكد على فكرة الدين كميدان من ميادين العمل السياسى ، وأفرد فى برنامجه بندا خاصا بالجهاد الاجتماعى فى الدين والاخلاق ، دعا فيه الى احترام الأديان وقداستها والارتقاء بالأخلاق ومحاربة الدعارة والخمور والتخنث . وصدر شعاره بلفظ الجلالة مقرونا بالوطن ثم بالملك .

ويحكى أحمد حسين عن أول مقابلة له مع مصطفى النحاس بعد أن وضع برنامجه ، وكان النحاس والوفد يستريبان فى الحزب الجديد وموالاته للملك خصم الوفد التقليدى ، ويصف ضيق النحاس من شعار الحزب « ومازلت اذكر حتى الآن اعتراضه على وضع كلمة الله فى برنامج سياسى وكيف رأى فى ذلك لونا من ألوان الشعوذة » فأجابه أحمد حسين « أن الذى لا خير فيه لربه لا يمكن أن يكون فيه خير لوطنه ... وأننى أومن كل الايمان أن التدين والوطنية يسيران جنبا الى جنب ، فكلاهمـــا يفيض من نبع واحد ، نبع المحبـة للمثـل الأعلى والحـــق والعدالة » (١١٧) .

والسمة الثانية لمصر الفتاة ، أنه لم يقرن الدين بالوطنيـة فقط ، وأنمـا قرنهما بمجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصـــادية . فطالب فى برنامجه بالغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطه وتمصير الشركات الأجنبية وجعـل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى الحياة التجارية ، مع القضاء على أمية الفلاح المصرى وجهله وكفالة الرخاء له ، ومع الارتقـــاء بالثروة الزراعية واستصلاح الأراضى الجديدة ، وتعميم النظام التعـــاونى لاقراض الفلاحين ومدهم بالبذور والآلات وبيع محصولاتهم ، ومع تطوير الصناعة المصرية وانشـــاء بنك صناعى لتمويل المشاريع وكهربة خزان أسوان ، ومع فرض الحماية الجمركية للصناعات المصرية ، ومع تمصير التجارة الخارجية واحتكار المصريين للتجارة الداخلية بعدم التعامل الا مع التجار المصريين شراء واستهلاكا للمنتجات المصرية ، وأنشاء بنك مركزى للاصدار ، فضلا عن مجانيـــة التعليم الابتدائى وتقليل نفقات التعليم الأعلى . وأن الجامع الأساسى لكافة هذه الأهـداف هو التمصـير ، تمصـير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، والنهوض بمصر وطنا للمصريين .

لم يغفل مصر الفتاة المصرية لحساب الدين كشعار سياسى ، أنما العكس هو ما تم ، اذ أسرف فى تأكيد الفكرتين معا ، ووقف على المشارف طويلا يجهد فى الجمع بينهما فى صياغة واحدة ، كان يوجه نداءه الى الشباب المسلم المحب لمصر أن يصلى يوم الجمعـــة « قبل أن يكون لنفسنا علينا حق ، وقبل أن يكون للوطن علينا حق ٠٠٠ من أجل هذا أدعوكم للصلاة يوم الجمعة على الأقل أن كنتم مسلمين ويوم الأحد أن كنتم مسيحيين ويوم السبت ان كنتم يهودا ٠٠٠ هنا أيها الشبان فى المسجد وفى الكنيسة سوف نجتمع ٠٠ وبين يدى الله سوف نمتلىء ايمانا وثقة بالخلود ٠٠٠ » ٠ « نريد عملا ايجابيا فى سبيل الله والوطن » لانقاذ مصر من التدهور ووضـع حد للفوضى الأخلاقيـــة ٠ ثم يهاجم الشباب الخليع المخنث وينعي الزمن الذى خلت فيه المساجد وأمتلأت دور السينما (١١٨) ٠

ويتكلم أحمد حسين عن مصر ومجدها أيام الاسلام عندما كانت تضىء على العالم بجامعة الأزهر ويقول « مصر أيها السادة يستطيع أعداؤها أن يجردوها من كل شىء الا أن تبقى متدينـــة ٠٠٠ كانت ولا تزال وستظل دائمـا أبدا موئل الأديان وحاميتها ٠٠٠ ومن هنا كانت مصر تقـوى اذا ما ازداد تعلقها بدينها وتضعف كلما أنحرفت عن دينها ٠٠ » ، ويذكر أن تلك السمة الدينية لصيقة بمصر منذ وجدت ، فلم يكن المصريون القدماء وثنيين ولا مؤمنين بتعدد الآلهة . اذ لا يتفق ذلك مع عقلية بناة الأهرام ، فلما جاءت المسيحية حملت كنيســـة الاسكندرية لواءها وأعلنت مصر المسيحية كلمة الله ، ولما جاء الاسلام فتحت له مصر مصاريعها وصارت حاميته بعد سقوط دمشق وبغداد وصار الأزهر حاضنا له (١١٩) ٠

وتذكر الصرخة تمجيدا لمصر أنهـا « موئل الأديان جميعا : فمنها خرجت الديانة الموسوية وبها أحتمت المسيحية وهى التى رفعت لواء الاســـلام عاليا وأنشأت جامعة الأزهر » (١٢٠) ٠

ويتحدث أحمد حسين فى خطاب منشور وجهه الى عباس العقاد ، عن مصر التى أوجدت الحضارة وأنشأت جامعة عين شمس (العصر الفرعونى) ثم جامعة الاســكندرية (العصر القبطى) ثم جامعة الأزهر (العصر الاســلامى) ، وأن المصريين عندما يحققون استقلالهم فسيحققون زعامتهم الشرقية « ليتألق نجـم الجامعة المصرية من جديد ولينحنى العالم آكبارا وأجلالا لاحفـــاد الفراعنـــة والعرب » (١٢١) ٠

وتكشف تلك العبارات عما يمكن أن يسمى بالنظرة الدينية الجامعة ، التى لا تقف عن حدود واحد من الأديان الموجودة بمصر ، أنما تضم الديانات القديمة والمسيحة والاسلام معا ، وتشير الى التاريخ المصرى كوعاء لها جميعا ٠ وتقرن بين الدين والوطن ٠

وبهـذا استبدل مصر الفتاة بالجامعـة المصرية مفهوم « المصرية الجامعـة » للأديان والثقافات والعقائد التى عرفتها مصر عبر تاريخها الطويل · وبهـذه المصرية الجامعة أحل محل الجامعة الدينيه السياسية . مفهوما عن الديانة الجامعة التى تضم ديانات مصر فى مختلف العصور ومنها المسيحيه والاسـلام · فمصر الفتاة « هى وطنية الدين وايمانه » (١٢٢) ·

ومصر بلاد مقدسـة « قدسها الله وأكرمها يوم أخـرج منها الأديان جميعا وحمى بها الأديان ، فاليهودية والمسيحية والاسلام كلها وجدت موئلا وحاميا لها فى مصر ، وعاشت جنبا الى جنب فى صفاء وولاء لا اضطهاد ولا تعذيب ولا تعصب ولا قتال . ·· فمصر هى التى أخرجت الديانة الموسوية وهى التى حمت المسيحية عندما كانت كنائسها تقفل فى كل مكان تحت معاول روما . كانت مصر هى التى تحمى المسيحية ، وما عيد الشهداء الذى يحتفل به الاقباط حتى اليوم الا أثرا من آثار مصر التى قاومت الوثنية بدماء أبنائها . وهى مصر بعد ذلك التى تزعمت الاسلام وحملت لواءه وقاومت أوروبا الصليبية ·· » (١٢٣) ·

وقد جرى مصر الفتاة فى ممارسـاته السياسية وتثقيفه لأنصـاره من الشباب ، على الجمع بين مفهوم القومية المصرية وبين هذا المفهوم للديانة الجامعة · وهو عندما يورد فى برنامجـه السياسى الداعى لتمصـير الحيـاة السياسية والاقتصادية فى مصر ، عندما يورد مسـألة الايمان بالله والصـلاة فى الجامع والكنيسة . انما ينظر الى الايمان الدينى والصلاة كجزء من الواجبات الوطنيـة الملقاه على عاتق المصريين · وجرت مصر الفتاة على رسم صورة لفتاة ترمز الى مصر تلبس لباسا فرعونيا وتمسك بعصاة فرعونية وتتجه الى الشمس المشرقة بذراعين مفتوحين على نحو يذكر بعبادة آتون ·

ومصر هـذه الفرعونية هى من تضـع فى أهدافها صـلاة المسلم بالجامع والمسيحى بالكنيسة والقضاء على الخمور ومحاربة الزنا فضـلا عن بعث الروح العسكرية وتطوير الصناعة ومحاربة الأمية · وكان شباب الحزب منذ ١٩٣٤ يحتفل بالأعياد الاسلامية بالصلاة فى مسجد السيدة زينب هاتفين « الله أكبر » · ثم التوجه الى حيث الهرم الأكبر هاتفين تحت أعتابه « مصر فوق الجميع » · وتفسر ذلك صحيفة الصرخة « كما أنه لا حياة للوطن بغير دين ، لا حياة للدين بغير وطن ··· نريد أن نقول لهم أن مقاطعـة الأجانب والانجليز فى تجارتهم ومنتجاتهم وملاهيهم ليس عملا وطنيا فقط وأنما هو عمل دينى أيضا ··· » (١٢٤) ·

وبلور ذلك أحمد حسين بقوله « خطتى ··· ليست الا اعادة الروح ··· بأن نرتقى بالعقيدة القومية الى مصاف العقيدة الدينية فتصبح مقدسة جليلة ·· تعيد الروح بأن نربط بين مصر وسوريا وشعبها والعراق وشعبها وفلسـطين وشعبها ··· » ، وأن دعوة مصر الفتاة « أساسها الارتقاء بالعقيدة الوطنية حتى تسمو الى مصاف العقيدة الدينية وتخلص العقيدتين من الزيف والشوائب » ·

ويضيف فتحي رضوان سكرتير مصر الفتاة أن الدين في نظرهم ليس زهدا وبعدا عن الحياة واستكانة ، ولكنه سعي وجهاد و « دعوتنا دينية ، دعوتنا تتخذ أسلحتها من الأديان ، من الاسلام والمسيحية ٠٠ » (١٢٥) ٠

الدين والسلوك والوطن :

أورد مصر الفتاة في نهـــاية برنامجه أن وسيلته في تحقيق أهدافه هي « الايمان والعمل » ٠ وأوضح ذلك في صحيفته « أما الايمان فهو أن نؤمن بالله وأن نخلص له وأن نعتقد بقدرته ورعايته للمؤمنين فنستمد منه العون والتأييد ٠٠٠ ومن ايمانئا بالله نستمد ايماننا بأنفسنا وبأحقيتنا في الحيـــاة وأيماننا بماضينا الذهبي وحاضرنا الفتي ومستقبلنا المشرق ٠٠٠ » (١٢٦) ٠

وأما العمل فيكون في ثلاثة ميادين « الميدان الخلقي والميدان الاقتصـادي ثم الميدان النظامي أو العسكري ٠٠٠ ففي الميدان الروحي والخلقي نريد أن نعيد للدين قدسيته وأن نعيد للأخلاق قوتها ، ذلك أن الدين للنفس والجماعة عدة روحيـــة تجعلها تصبو الى الكمـــال والمثل العليا ، فهؤلاء الذين يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأرواحهم ، هؤلاء الذين يعرفون أن هناك سيدا يرتفع اليه العمـــل الصـــالح ويثيب كل أمرىء بما عمل . هؤلاء هم فقط الذين يخدمون أوطانهم وهؤلاء هم الذين يعرفون معنى الرجولة والشرف والكرامة . وعلى العكس هؤلاء الذين أنصرفوا عن الدين وزهدوا في المثل العليا وأضعفوا في أنفسهم قوة الضمير والرقيب الداخلي الخفي ، هؤلاء هـم الذين يدمرون مجتمعاتهم بشهواتهم وهؤلاء هم الذين يصانعون الاستعمار ويرضون بالاحتلال في سبيل مصالحهم الذاتية والتي يرفعونها فوق كل شيء ٠ ومن هنا أيها الســـادة فانني أدعو الى الدين والتمسك بالدين وفضائل الدين وروحه » (١٢٧) ٠ والدين جهاد في سبيل الله وصلاة لله من أجل مصر (١٢٨) ٠

والذي يلحظ من تتبع كتابات مصر الفتاة وخطب قادته ومقالات كتابه ، أن التركيز على الدين في مجال النشاط السياسي ، كان من قبيل المناهج أكثر منه من قبيل الغايات ٠ ويلحظ في ذلك أمرين :ـ

أولهما ، بناء الشباب وفق مجموعة من الأخلاقيات يتربى بها على الجهـاد والقدرة على البذل وانكار الذات ، وتحفظ عليه قوام الشخصية المناضلة ٠ ويذكر أحمد حسين أن المجتمع المصري بدأ لعدة سنوات خلت ، يفقد توازنه في صفوف الجيل الجديد ، وأنه عندما كان طالبا بكلية الحقوق ، كان يروعه تأنق الشباب وتزويقه للحواجب والأظافر وترديده للأغاني المبتذلة « وأنصرفوا عن الدروس وعن الدين وعن الوطنية وأصبحوا لا يعرفون الا المقاهي ودور السينما ٠٠٠ » ، وأنه عن طريق اشاعة الروح الدينية يريد أن يحارب التخنث والتدهور الأخلاقي ويشيع الرجولة والقوة (١٢٩) ٠

ويهتف قائلا « اهي حملة مدبرة على أخلاق الأمة ، ما هذا الراديو وما هذه السموم التي ينفثها ٠ أن مصر الفتاة تعلن حربا على ذلك كله وتتوعد كل من لا يتقى الله في أخلاق الناس ٠٠٠ (ولا يجب) أن يصبح دين مصر هو الفسق والهمجية » (١٣٠) ٠ ويهاجم المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية لأنها « سر هذا التدهور الخلقي والديني الذى تعانيه مصر ، وهي التي أبقت الفلاحين والعمال حتى اليوم في هذا البؤس ٠٠٠ ومصر الاسلامية تعطى رخصا لمحلات الخمور ٠٠٠ مصر بلد الروح والتقاليد والآداب ، ماذا ترى فيها من مظاهر الدين وماذا ترى فيها من مظاهر والأخلاق الا الفجور والعربدة والفسق ٠٠٠ » (١٣١) ، وخطب مترافعا أمام المحكمة في احدى قضايا الرأى التي قدم فيها متهما . قال « أنتشر الالحاد وأنعدم الخوف من الله ، وتدهورت الاخلاق الشخصية ، فاذا بالناس يكذبون ويسرقون وينكثون بالعهود ويخونون ، وأصبح الانسان لا يأمن أخاه ولا يعرف صديقه ، وأصبح الشرف والعفاف والواجب وأصبحت الفضيلة والرجولة كلها خرافات في خرافات ٠٠٠ أما الشباب فقد أمتلأ بالتخنث وفقدان الرجولة وأصبح ولا محل له الا اللهو الفاسد وأصطياد الفتيات والجرى في الطرقات » (١٣٢) ٠

ويذكر فتحى رضوان « من الناس من يقذف هذه الجمعية (مصر الفتاة) بأنها قامت لتفرق بين عناصر الأمة ، بين المسيحيين والمسلمين ٠٠٠ ومنهم من يقول انها تريد أن تؤلف فاشستية اسلامية ٠٠٠ . جنود هذه الجمعية يؤمنون بألا نجاة للأمة الا بالدين ، ذلك لأن الدين وسيلة للحياة الرفيعة ٠٠٠ لأن الدين يعلمنا الصبر والثبات والتضامن ٠٠٠ والأديان السماوية متفقة في هذه التعاليم ومجتمعة عندها ٠٠

فنحن اذن ندعو الى الدين لنعد أنفسنا للجهاد في سبيل الله والوطن ، لا لأن نتخذه وسيلة نزيد به هذه الأمة ضعفا وتبعثر صفوفها وتمزق وحدتها » ، ثم ذكر أن أعظم ما كسبه المصريون في جهادهم الماضي هو تعانق الهلال بالصليب والنجاح في محاربة الخلافات الطائفية ، وأن مصر الفتاة تدعو كل مسلم وكل مسيحى الى كتابه (١٣٣) ٠

ثانيهما ، لم يظهر في السنوات الأولى من تكوين مصر الفتاة أتجاه لفكرة الجامعة الاسلامية ، ولا لكون مصر الفتاة حزب سياسى اسلامى ٠ وكل ما أمكن التقاطه في شأن الجامعة الاسلامية ، تعليق من « الصرخة » في ١٩٣٤ على صدور صحيفة « الجامعة الاسلامية » بيافا في فلسطين وتعطيل السلطات الانجليزية لها ، وهو تعليق أعطى للجامعة الاسلامية معنى جديدا يتصل بالتضامن بين شعوب الشرق لا لكونه وحدة سياسية قومية ٠

ذكرت « الصرخة » أن الجامعة الاسلامية « تقدم المشرق العربى عصبة من الأمم الشرقية ، آن لنا أن نفهم من هذا كله أن الجامعة الاسلامية في معناها الجديد ليست وحدة دينية بقدر ما هي وحدة قومية تجمع بين هذه الأمم المتعددة

فى دائرة روحية واحدة ، وآن لسكان هذه البلاد من مسلمين ومسيحيين ويهود أن يفهموا هذا المعنى الجديد للجامعة الاسلامية ، هـــذا المعنى الدينى يرمى الى تكوين عصبة أمم شرقيه تخيف السلطة الانجليزية واخوانها جميعا » (١٣٤) ٠

ويظهر موقف مصر الفتاة من الحكومة الدينية والجامعة الدينية ، فى موقفه من نظام أتاتورك بتركيا الذى ألغى الخلافة الاسلامية وفصل الدين عن الدولة هناك ، فقد كان مصر الفتاة يتعاطف مع التجربة التركية الحديثة مهاجما خلفاء آل عثمان المعزولين ، وذلك حسب ما كتب فتحى رضوان وغيره وقتها (١٣٥) ٠

وقد لاحظ الدكتور عبد العظيم رمضان أن مصر الفتاة [illegible]ى الى المعسكر الاسلامى بقوله « هذا التأكيد على القومية المصرية يحدد موقف أحمد حسين ومكانه من المعسكرين القومى والاسلامى فهو قومى متطرف ، ولا ينتمى أبدا الى المعسكر الاسلامى ٠ وهذه الملاحظة على جانب كبير من الأهمية ، لأن شعارات أحمد حسين الاسلامية وتحطيم أنصاره الحانات قد يخدع البعض فينسبه الى المعسكر الاسلامى ، على أن دعوته أنما تدور فى داخـــل الفكرة القومية وفى اطار فكرة الامبراطورية المصرية واحياء الاسلام وشعائره واعادة الدين الاسلامى الى سابق مجده وقوته ، مقترنه فى ذهنه بفكرة زعامة مصر للدول الاسلامية ٠٠٠ » (١٣٦)

والحق ان النقطة الأساسية التى أثارت حذر انصار الجامعة المصرية من مصر الفتاة ، هى ما ورد ببرنامج التنظيم متعلقا بزعامة مصر للاســـلام ، الأمر الذى يوحى بأنها تستهدف احياء الجامعـــة السياسية الدينية ٠ على ان الملاحظ منذ نشأة مصر الفتاة كجمعيه سياسية فى ١٩٣٣ ٠

ان هذه النقطة وان فسرت على يد أمثال رشيد رضا على أساس كونهـــا احياء للجامعة السياسية الدينية ، مما الزم رشيد رضا بالمناداة بضرورة اقامة حزب سياسى ينهض بهذا العمل ، فان ثمة كثيرين نظروا الى هذه الزعامة من جوانبها الأدبية والثقافية ، باعتبار المركز السامى للجامع الأزهر ٠

وقد صرح بهى الدين بركات فى « الصرخة » أن مصر يتعين أن تستعيد مركزها الدينى الاســـلامى ، كمـــا يتعين عليها أن تستفيد من تبعية الحبشـــة للكنيسة الارثوذكسية المصرية ٠ كما صرح أحمد زكى باشـــا أن مصر كعبـــة الاسلام الدنيوية ، فلما سؤل عما اذا كان يرى ان ثمة خلافا بين المسلمين والاقباط قال « حاشانى أن أقول هذا وأنا أول من نادى فى محاضراته ومقالاته بوجوب قدسية هذا الاتحاد لاننا مصريون قبل كل شىء » (١٣٧) ٠

فلما أطلق مصر الفتاة وصف الحزب على نفسه بدلا من الجمعية فى يناير ١٩٣٧ ، تضمن برنامجه الصيغة ذاتها عن زعامة الاسلام مع نص آخر عن الأزهر ودوره المجيد الواجب عليه ان ينهض به ، ولكنه تضمن فى أول بنوده « يجب ان نشعل القومية المصرية ٠٠٠ ويجب ان تصبح كلمة المصرية هى العليا ٠٠٠ » ٠

ونص البند ٢٢ من البرنامج « يجب ان نعيد للأديان كامل احترامها وقداستها ٠٠ » (١٣٨) ٠ وحدث كثيرا ان هوجم مصر الفتاة متهما انه يثير النعرة الدينية ويفسد ما بين المسلمين والاقباط من حسن العلائق . فكان الحزب يحرص دائما على التنصل من هذه التهمه وردها . ويشير الى ان اقباطا عديدين يعملون أعضاء فيه (١٣٩) ٠

وقد كتب عثمان نجاتي ان مصر ستظل سيدة الدنيا وزعيمه الاسلام وقائدة الشرق ، وان أحمد حسين زعيم الجيل الجديد وباعث الحياة فى مصر ومجدد قوة الاسلام ، ثم وصلته رسالة تتشكك فى نيات مصر الفتاة تجاه الاقباط وترى فى الحزب نزوعا الى التعصب الدينى ، فكتب عن « مصر الفتاة والاقباط » يفسر مصدر الاهتمام بزعامة مصر للاسلام ، فيقول أن مصر محاطة بدول اسلامية ، وغاية المسلمين والقبط جميعا أن تتزعم مصر البلاد المجاورة ، والقبط جزء من الأمة « نريد الأمة كتلة واحدة وجسدا واحدا وروحا واحدا ، نريد انقاذ الوطنية فى نفوس الشعب وروح الوطنية في قلوب أبنائها ٠٠٠ » وأشار الى أن من مبادىء مصر الفتاة دعوة المسلم للصلاة فى المسجد والمسيحى للصلاة فى الكنيسة ٠

وعلق بسكالس ويصا عضو مجلس الجهاد بمصر الفتاة بأن نيات مصر الفتاة الحسنة واضحة نحو الاقباط ، وبالحزب أعضاء منهم ، ودعوة التمسك بالدين أساسها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١٤٠) ٠

الأقباط ومصر الفتاة :

ثمة علاقة عضوية بين المفاهيم والأهداف السياسية وبين البنية التنظيمية التى تتشكل تحقيقا لتلك الأهداف ٠ وقد شيد بناء الوفد على اتساق مع مفهوم الجامعة الوطنية المصرية الذى نادى به . فضم مسلمين واقباطا فى كافة تشكيلاته دون اعتبار للفارق الدينى ٠ وشيد بناء الاخوان المسلمين على اتساق مع مفهوم الجامعة الإسلامية ، منغلقا بالضرورة والتعريف من دون غير المسلمين ٠ ويلحظ فى مصر الفتاة أنه كتنظيم يهتف فى الأساس لمصر الكبرى لم ينغلق دون الاقباط . بل على العكس كان يتباهى بوجود الاقباط فيه ردا على من يتهمه باثارة النعرة الاسلامية ٠

ولكن الملاحظ أيضا ان الاقباط وجدوا فيه على غير كثرة ولا تهافت عليه ٠ كان من أعضائه البارزين الدكتور فخرى أسعد ، ووجد فى لجنته التنفيذية بالجامعة بسكالس ويصا من كلية الحقوق ، وكان بسكالس القبطى الوحيد بين

مندوبى كليات الجامعة الذين يناهز عددهم الثلاثين مندوبا ، كما كان هو القبطى الوحيد بين مجاهدى مصر الفتاة البالغ عددهم ٥٦ مجاهدا (١٤١) .

وكان سامي جورجي سكرتير شعبة مصر الفتاة بأسوان الذى أطلق لفظ الثالوث المقدس على شعار مصر الفتاة « الله ـ الوطن ـ الملك .. » (١٤٢) .

وعرف من أنصار الحزب ومراسلى صحفه بشرى بباوى ولبيب خليل وحنا معوض غطاس وحنا خميسه ولبيب دنبال وموريس شهاد (١٤٣) .

أما عن علاقات مصر الفتاة بكبار رجال القبط من خارج الحزب ، فقد عرفت علاقاته الوثيقة بوهيب دوس المحـــامى الكبير وعضـــو مجلس الشيوخ ، وقد امتدحت صحف الحزب فى حماس موقفه المعارض لمعـــاهدة ١٩٣٦ ، كما كان وهيب دوس يتطوع للدفاع عن أعضـــاء الحزب أمام المحاكم ، كما كانت تنظم الاجتماعات الحزبية الواسعة لسماع خطاباته السياسية (١٤٤) .

وعرف توقير مصر الفتاة لامثال مرقس حنـا وويصـا واصف من زعمـاء الوفد ، رغم عداء الحزب للوفد ، وذلك لانهما كان من الرعيل الأول الذى شارك مصطفى كامل فى الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى (١٤٥) .

كان اكثار مصر الفتاة من رفع الشعارات الدينية مما اثار حذر الوطنيين المصريين من أن يخلق أشاعة هذا المناخ بيئة مواتية لاحياء الجامعة السياسية الدينية ، كما أثار الحذر مما عساه أن يكون شـــعور الاقباط تجاه مناخ يفضى ولو الى عزلتهم الوجدانية . ودعم هذه الخشية ان نظام الحزب كان يقـــوم على السيطرة شبه المنفرده من زعيمه أحمد حسين ، وأن أحمد حسين رغـــم نزعته المصرية القوية العنيفة ، كان حاد الانعطافات فى سياسته وفى توجيه الحزب من ورائه ، وأنه فى ظل المناخ الدينى الذى أشاعه وأشاعته ممارسات الحزب ، قوى نفوذ أمثال حسين يوسف ذوى الاتجاه الدينى الذى يقرب من اتجاه الاخـوان المسلمين ، وظهر هذا النفوذ فيما تجرجر اليه الحزب من معارك سياسية ، وفى التأثير على زعيم الحزب نفسه كما ستجىء الاشارة فيما بعد .

ان واحـدا من العناصر الهامة التى عصمت الوفد دائمـا عن أن تجنح به عواصف المعارك السياسية اليومية ، وان تحيد به عن مسلكه المستنير المستقيم ازاء المصرية الجامعة ، كان تكوين حزب الوفد ذاته تكوينا جامعا من قاعدته الى قمته بغير أدنى تفرقة بين قبطى مصرى ومسلم مصرى . صانه ان دفة السفين كان يمسك بها الجميع . ولم تظهر أية مفارقة بين أهداف الحزب وغاياته وبين تكوينه التنظيمى فى هذه المسألة .

أما مصر الفتاة فقد أفتقد هذا العنصر الحاسم العاصم . واتاه هذا الافتقاد لا بسبب أنه سلك سبيل التمييز الدينى فى اختيار أعضائه وقياداته ، فالحق

أن لم يتكشف دليل واحد على ذلك ، ولكن بسبب ان التنظيم كان مندمجا في الفرد ملحقا به ، فالت كافة مقاديره وأهدافه وسياساته الى محض اريحيات ورؤى فردية ·

وقد لوحظ في ممارســـات مصر الفتاة ما يتناقض مع ما كان يؤكده من أهداف ، سواء بالنسبة للجامعة الوطنية أو لغيرها من الأهـداف والبرامج · وكان ذلك مما ألقى ظلالا كثيفة عليه وأخضعه في التقييم السياسي · أو التاريخي لاجتهادات شتى ·

على ان مصر الفتاة ما برح يؤكد في أدبه السياسي ولاءه للجامعة الوطنية · وما فتىء يصنع بيديه معيار محاسبته في هذا الشأن ، ويقيم المقاييس الوطنية الجامعة التي يرتضيها حكما على مسلكه والتي يمكن محاسبته وفقا لها ·

سأل أحد الصحفيين الالمان فتحي رضوان عما اذا كانت مصر الفتاة دعوة فاشية فنفى ذلك بقوله « نحن مشغولون بالدين ومهتمون بالدعـوة الدينية ، والفاشستية الايطالية حاربت المسيحية ··· » ، فلما سأله الصحفي عن موقف الأقليات أزاء تلك الدعوة الدينية ، أنكر فتحي رضوان وجود أقليات بمصر . لان الاقبـاط والمســلمين شـــعب واحد « والدعـــوة الدينية لاتفرقهم انما هي تجمعهم ··· » (١٤٦) ·

وشرح أحمد حسين دعوته الدينية بكونها تدعـــو للجهاد وتستنكر الخمر والبغاء وتستهدف اعادة مجد الاســـلام ، دون أن يعني ذلك تحولا في العلاقة بالاقباط « نحن نعتبر أن أعظم ما جنته مصر في ثورتها الأخيرة ضد الانجليز هو هذا الوفاق والاتحاد بين المسلمين والاقبـاط ··· » ، وأن مصر الفتاة تدعـو المسيحي الى الصلاة في كنيسته كما تدعو المسلم الى الصلاة في مسجده (١٤٧) ·

ونشرت صحيفة الثغر (مصر الفتاة) في ١٢ أبريل ١٩٣٧ مقـــالا عن « اقباط ومسلمون ، مصر الفتاة تعمل لخير المصريين على السواء » ذكر كاتبه ان قبطية عبرت له عما يشاع من ان مصر الفتاة متعصبة ضد الاقباط ، وان هـذه الفكرة متغلغة في نفوس كثير من القبط ، وعلق الكاتب بأنه اذا كان هتلر قد اضطهد اليهود في المانيا لانه من دم آرى غير دمهم « فماذا عســانا نقول عن الاقباط ، ونحن اذا تحدثنا عن الدم المصرى الأصيل كانوا هم أصحاب هـــذا الدم ، وهكذا يبدو استحالة الاضطهاد من الناحية الجنسية ··· بقي الاضطهاد الديني ، وهذا لا محل له ··· » لان صلة الرسول عليه السلام بمصر معروفة ، اذ تزوج منهم وأوصى بهم خيرا ، واذ كان الاقباط متساويين مع المسلمين في الحقوق والمزايا ، ولم يحدث جفاء بينهم الا ثمرة للاستعمار ·

واثار تصـــاعد النبرة الدينية لدى مصر الفتـــاة في أواخر ١٩٣٧ ، حرج الاقباط من أعضــــاء التنظيم ، مما دعا أحمد حسين الى ان يفرد لهذا الموضوع

قسما فى خطابه فى ٢٤ يناير ١٩٣٨ « اقباط مصر بصفة خاصة لهم عند المسلمين اعزاز واحترام ··· فنحن فى مصر لا نعرف تعصبا ضد اخواننا الاقباط ، وهذا تاريخنا يشهد بأننا عشنا جميعا جنبا الى جنب فى سلام ووئام ، ولست أحسب ان احداث ١٩١٠ التى يشيد بذكرها فريق من المصريين الا مظهرا بسيطا من الخلاف الذى ينشأ بين العائلة الواحدة ··· ونحن فى مصر الفتاة بصفة خاصة نكره التعصب ، وان لى من زملائى الأقباط فى مصر الفتاة معونة ثمينة ··· » ، وعلق سامى جورجى على هذا الخطاب « نحن المسيحيين نتمتع فى أحضان مصر الفتاة برعاية الأم الرؤوم ·· » . وكتب الدكتور فخرى أسعد ان مصر الفتاة يحيط أعضاءه الأقباط بكل اعزاز ، وأنه اذا كان ما ورد فى برنامج الحزب من زعامة مصر للاسلام يثير قلق القبط . فانه لايرى ما يضيرهم فى ذلك ، وأشار الى موقف المصريين جميعا وفيهم المسلمون دفاعا عن تبعية كنيسة الحبشة للكنيسة القبطية باعتبارها كنيسة قومية · « نحن نريد أن نحيا فى مصر اخوانا لانعرف من الدين الا انه عبادة الله ··· لا يجب أن نشرك الدين فى السياسة بل لا يجب أن نشرك الدين فى أعمالنا القومية » · « أنى ما وجدت يوما فى صفوف مصر الفتاة الا كل تقديس للمسيحية واحترام لدينها ومحبة لأبنائها (١٤٨) ·

وقد كتبت الجورنال ديجيبت أن مصر الفتاة خالية من التعصب الدينى أو الطائفى ، فكتب فتحى رضوان شاكرا لادجار جلاد رئيس تحريرها وذكر « حزب مصر الفتاة يود أن يرى كل العناصر على اختلاف أديانها مندمجة فى أمه واحدة ودولة واحدة هى مصر ، وهذا لا يتعارض مع ايماننا بأن مصر الحديثة فى مسيس الحاجة الى قوة روحية تزيد من قوة أبنائها وتملؤها أملا ويقينا ··· ونحن مؤمنون بأن الروح الدينية هى هذه القوة ··· » (١٤٩) ·

واذا كان مصر الفتاة يستحث الأزهر على أرسال البعوث الى البلاد الأخرى لتقوية الروابط بينها وبين مصر ، فقد كان يؤكد على دور الكنيسة القبطية فى الحبشة · ويستحث الرئاسة المسيحيه المصرية على أن تنشط أحكاما للصلات بين البلدين وتنمية للروابط الاقتصادية وفتحا لابواب التبادل التجارى (١٥٠) · ويظهر من ذلك أن مصر بقيت فى نظر الحزب هى الجامعة ، وأنها ذات سمات وجوانب متعددة يتعين انعاشها جميعا··

وقد كتب أحمد حسين فى ١٩٣٨ عن وحدة الشعوب العربية ، يقول انها تقوم على عناصر خمسة هى اللغة والثقافة والماضى المشترك والامانى القومية المشتركة والدين (١٥١) · وكان كتب فى ١٩٣٤ ينتقد اليهود على استئثارهم بالكثير من المؤسسات المالية فى مصر ، ولكنه تحفظ قائلا ان مصر الفتاة لا يعادى مصريا كائنا من كان ، ولكنه « يعادى الغاصبين » (١٥٢) ·

التصعيد الاسلامي :

تصاعد الاتجاه الاسلامي السياسي لدى مصر الفتاة من أواخر ١٩٣٧ ، وذلك الى ما يعتبر قمة ما وصل اليه هذا التنظيم فى الدعوة السياسية الدينية • وبلغ الصعود حده في ١٩٤٠ بتغيير اسم الحزب الى « الحزب الوطني الاســلامي » ، وبالدعوة الى الخلافة الاســلامية والمنـاداة بتعديل كافة التشريعات على مقتضى الشريعة ، وذلك بتفصيل سترد الاشارة اليه في حينه •

ويثور التساؤل عن الأسباب التى أدت الى هذا التصاعد . والظروف التى ساعدت عليه • وعلى الجملة فثمة أســباب موضوعية ، منها تصــاعد الأزمة الفلسطينية وتصاعد الأزمة الاجتماعية داخل مصر •

وقد سبقت الاشــارة الى أن الاهتمام المصرى بمشــكلة فلسـطين تراءى للمصريين فى اطار الجامعة الاسلامية نتيجة عدم تبلور مفهوم القومية العربية فى وعيهم بعد •وبالمثل تراءت حلول الأزمة الاجتماعية لدى البعض في اطار فكرة العدالة الاجتماعية فى الاسلام نتيجة عدم تبلور المفاهيم الاشتراكية فى وعيهم بعد • وثمة ظروف ذاتية واكبت هذا التصاعد الدينى لمصر الفتاة وغذته ، منها ما يتعلق بالعداء لحزب الوفد ، ومنها ما يتعلق بالعلاقة مع الاخوان المسلمين ، ومنها ما يتعلق بالتكوين التنظيمى لمصر الفتاة ومناهجه فى النشاط السياسى •

أما عن المشكلة الفلسطينية كسبب للتصاعد . فلقد وقف مصر الفتاة ضد النشاط الصهيوني واقامة دولة لليهود هناك • واثارت نبرته العدائية بعضا من يهود مصر الذين رموه بالتعصب الدينى ، فرد عليهم بأنه وان حرص على عــدم التفرقة بين مصرى وآخر ، الا أنه ما دام اشهروا عليه الحرب فمرحبا بالنضــال ضدهم ، وجرد عليهم حملته السياسية ، وأنذر يهود فلسطين والانجليز بأنهم ان لم يغيروا من موقفهم « فسوف أعلن الحرب عليهم باسم الله ••• » (١٥٣) • على أنه يلحظ ان مصر الفتاة بقى فى هذه النقطة يؤكد على دور الاستعمار فى انشاء وطن قومي لليهود ، ويطرح المسألة طرحا دينيا مرة وقوميا سياسيا تارة أخرى ، ويدعو المسلمين والاقباط واليهود من المصريين الى التضامن مع مجاهدى فلسطين (١٥٤) •

ويقول أنه يتعين الا تقوم الدول والا تؤسس على أساس الدين و « انى أعلنت ومازلت أعلن وسوف أعلن اننى لا أعرف تعصــبا دينيا أو جنســيا • هــذا الذى فعله هتلر فى ألمانيا ضــد اليهود لا أقره ولا أوافق عليــه بــل أستنكره •••• أريــد أن أقــول لاخواننا اليهود انكم تغامرون مغامرة خطيرة اذ تفكرون فى تأسيس دوله فى فلسطين تقوم على الديانة ••• » (١٥٥) • ورغــم أنه استشرف من خــلال تلك القضية الى أفق القومية والوحــدة العربية (١٥٦) ، فقد كان لها أثر كبير فى تصاعد نبرته الدينية ، باعتبار ان

هذا التصاعد لم يكن محض مبادرة فكرية أو سياسية من مصر الفتاة ، ولكنه كان أنعكاسا لرد فعل اسلامى قوى غمر الرأى العـــام المصرى أو بعضـــا من فصائله ·

وأما عن المشكلة الاجتماعية الاقتصادية ، فالحق ان مصر الفتاة كان يؤكد منذ نشأته فى ١٩٣٣ على مطلب الغاء الامتيازات الاجنبية ، ويهاجم المصـــالح الاقتصادية الأجنبية فى مصر ويدعو الى التمصير الاقتصادى ·

وقد شاهد عاما ١٩٣٦ · ١٩٣٧ ابرام المعـــاهدة مع بريطانيا والغـــاء الامتيازات الأجنبية باتفاقية منترو · وبدأت بذلك الكتلة الأساسية من الرأى العام المصرى تتجه أنظارها الى المشـــاكل الاقتصـــادية والاجتماعية ، وتميزت التيارات السياسية بما تطرحه من هذه المشاكل وما تقترحه من حلول لها ، وفقا للأوضاع الطبقية والاجتماعية لكل من هذه التيارات وللمفكرين ·

وعرفت فى تلك الأونة كتابات مثل « على هامش السياسة » لحافظ عفيفى و « مبادىء فى السياسة المصرية » لمحمد على علوبة و « سياسة الغد » لمريت غالى وغيرها كثير · وكان مصر الفتاة اتجاها سياسيا ينتشر أساسا بين الشباب طلبة وصغار موظفين ، ممن تمثلت أزمتهم الاجتماعية فى ضيق فرص التوظف وما عرف وقتها بمشـــكلة البطالة بين المتعلمين ، وفى انخفاض الرواتب والدخـول . ومما أفصح عن نفسه بمجموعة ضخمة من أضرابات طلبة الكليات والمعاهد العليا فى ١٩٣٨ طلبا لاتساع فرص التوظف وتحسينا للرواتب ·

وكان هذا الوضع مما يضفى على التنظيم سمة شعبية اصطبغت بها نظرته فى طرح المشاكل والبحث عن الحلول · ولم يكن الفكر الاشتراكى بأى من تياراته واتجاهاته قد كسب مجالا واضـحا ومنظورا بعد ، بين تيارات الفكر السياسى الدائرة فى مصر ، ولم يكن قد تجاوز مفكرين أحاد وحلقات محدودة ·

وفى هذا السياق لوحظ على شعارات مصر الفتاة منذ ١٩٣٨ خاصـــة ، اهتمام غامض ــ ولكنه ملحوظ ــ بالمشـــاكل الاجتماعية وبالفوارق الكبيرة فى الدخول والثروات بين الأغنياء والفقراء ، ودعوة غامضـــة الى العدالة الاجتماعية والمساواة تكاد تتواكب مع الدعوة الى مكارم الأخلاق ·

لم يكن لدى مصر الفتاة وقتها من أدوات الفكر السياسى ونظرياته ما يمكنه من اتخاذ موقف اجتماعى اصلاحى ، الا ما علق بفكر قياداته من سياسات العدالة الاجتماعية التى أتبعت على أيدى الخلفاء الراشدين فى الصدر الأول للاسلام · فتواكب الاصلاح الاجتماعى مع نزعة مصر الفتاة الدينية ، وكثرت الاشارة الى الاحاديث النبوية الشريفة عن أن الناس سواسية كأسنان المشط ، وعن سيرة الامام العـادل عمر بن الخطـاب · ومطالبة شـيخ الازهر بالتنازل عن مرتباته وسياراته أتباعا لمبادىء الاسلام ·

كان التنظيم يظهر التعاطف لما يحدث تلقائيا من إضرابات عمالية بمدينة المحلة (١٥٧) . وبدأ فى اعداد ما أسماه البرنامج العمالى لتحديد ساعات العمل والحد الأدنى للاجور والعلاج المجانى وتعيين بعض المطالب الاجتماعية للفلاحين ، وذلك تمهيدا لمؤتمر حزبى أزمع عقده فى أواخر ١٩٣٨ ، وبدأ أحمد حسين يوجه رسائل مفتوحة الى العمال ، مع الحرص على ان يترافع أمام المحاكم دفاعا عنهم فى القضايا العمالية (١٥٨) . وذلك فى اطار التبشير بأن مصر الفتاة يعيد صياغة نفسه من جديد وفق مبادىء الاسلام حسبما طبقه الخلفاء الراشدون ، وعلى أساس ان ليست الأمة هى مصدر السلطات ، وانما الله وحده هو مصدر السلطة والقرآن هو مصدر التشريع (١٥٩) .

وفى يناير ١٩٣٩ هاجم الحكومة التى منعت عقد مؤتمر الحزب ، وشمل الهجوم سياستها الاقتصادية والوضع الاجتماعى الذى وصفه بأنه وضع متفجر نتيجة انتشار الظلم والمجاعة فى البلاد ، مع التشنيع على الحكومة بأنها تهتم بحماية الخمور وتترك الدمار الاقتصادى الذى تواجهه البلاد . وجاء ذلك فى اطار دعوة اسلامية مركزة تعتبر جوهر الاصلاح الاجتماعى فى جعل الدين الاسلامى هو الأساس الأول للحياة المصرية ، واعتبار الشريعة المنبع الأول للتشريع(١٦٠) . وذكر أنه لو وجد الوزراء والمديرون من يقطع أيديهم اذا سرقوا ومن يرجمهم اذا زنوا ويقيم عليهم الحد اذا شربوا الخمر أو لعبوا الميسر ، لو وجدوا ذلك لارتدعوا وفزعوا من الحرام ، وأفتى بتكفير كل وزير يمنح رخصة لمزاولة البغاء أو يبيح الخمر أو القمار (١٦١) .

وكان ينادى المصريين بشعارات تكتب بخط ضخم فى اطار فسيح بصفحات جريدته ، « تذكروا دائما ان دين بلادكم الرسمى هو الاسلام ، وان مواخير الدعارة ضد الاسلام ، وان حانات الخمور ضد الاسلام ، وان صالات الرقص والفجور ضد الاسلام ، وان نوادى القمار ضد الاسلام . وان ميادين سباق الخيل ضد الاسلام ، وان اضطهاد الحريات ضد الاسلام ، وأن المرتبات الفاحشة ضد الاسلام ، وأن المحسوبيات القذرة ضد الاسلام ، وأن الضرائب الفادحة ضد الاسلام » (١٦٢) . ويكتب عن « قصة الأراضى الزراعية التى يكمن فيها سر الشقاء الحاضر ... كيف توزع الأراضى على الملاك الآن وكيف تعالج هذه المأساة .. » ثم يورد احصاء عن توزيع الارض بين الملاك ، اذ يمتلك ٧٠٪ منهم مساحة ٧١٠ر٣٥٠ فدانا ، ويمتلك ٢٪ منهم مساحة ١ر٢٩٩ر٨١٠ فدانا ، واذ يوجد ١ر٧١٦ر٧٠٧ فلاحين يمتلك الواحد منهم عشرة قراريط ، كما يوجد ٢٣٧٨ مالكا يملك الواحد منهم ٥٥٠ فدانا (١٦٣) .

أسباب التصعيد :

أما عن الظروف الذاتيـــة التى أسهمت فى ذلك التصعيد الدينى لمصر الفتاة ، فان مصر الفتاة كان واحدا من القوى السياسية التى ضـمها التحالف المعادى للوفد ، والذى تزعمته السراى والملك فاروق بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ . وكان شعار الخلافة الاسلامية والنزعة السياسية الدينية هما الاثيرتان دائما لدى السراى فى صراعها ضد القوى الديمقراطية فى مصر ، على ما سلفت الاشارة فى فصل سابق .

وكان أهم سلاحين أشرعتهما السراى ومن والاها ضد الوفد وقتها ، همـا الدعوة الى الخلافة الاســـلامية ، وان يصير فاروق خليفة على المسلمين ، وكذلك التشنيع على الوفد واتهامه بمحاباة الاقباط على حساب الأغلبية الاسلامية وسلوكه سياسة التعصب الطائفى لصـالح القبط . على ان هــذه النقطة هى موضوع الدراسة فى الفصل المقبل مما لا وجه معه للتفصيل فيها استباقا للأوان .

ويبقى بعد ذلك من تلك الظروف ما يتعلق بالعلاقة بالاخوان المســلمين وبمنهج نشاط مصر الفتاة كتنظيم .

أما بالنسبة للعلاقة بالاخـوان المسلمين . فقد ظهرت الاخـوان ظهورها السياسى السافر منذ ١٩٣٦ ، وكسبت شعبية واضحة اثارت لدى مصر الفتاة روح المنافسة والمزايدة . تحالفا معا على معاداة لحزب الوفـــد ، وعلى وقوف مع السراى ضده ، وعلى عدم الايمان بالنظام الديمقراطى . ولكنهما تخالفا فى ان مصر الفتاة ــ رغم كل التعقيدات والتذبذبات ــ يستند فى النهاية الى مفهوم الجامعة الوطنية المصرية باعتبارها كيانا معاديا للاستعمار . بينما ترفض الاخوان فى الجوهر هذا المستند ذاته . اتسمت علاقاتهما فى ظاهرها بالتواد والمجاملة والتأييد المتبادل ، وانطوت فى باطنها على نوع من الحنق الخفى ، مصدره فيما يبدو تنافسهما على استيعاب التيار السياسى الاسلامى . يجهد مصر الفتاة فى استيعابه لصالح الوطنية المصرية، وتستوعبه الاخوان ضــد الوطنية المصرية لصالح الجامعة الاسلامية . يجهد الأول للانتقاء من تراثه ما يخدم الواقع حسب رؤية مصر الفتاة للواقع ، وتستوعبه الثانية من منطلق سلفى .

كان مصر الفتاة فى هذه الفترة يؤيد الاخوان مهاجما الوفديين ، ويرمى الوفد مثلا بتهمة هدم الدين لانه يرغب فى حل الاوقاف الأهلية وضم القضـــاء الشرعى الى القضـاء الاهلى ، بينما يدافع مع الاخوان عن بقاء هــذه الاوقاف والمحاكم الشرعية (١٦٤) .

ولكن مصر الفتاة عمـل فى الوقت نفســه على محاولة اسـتيعاب حركة الاخوان ، وتوسل الى ذلك بطريقين ، احدهما أنه التقط بعضا من شعاراتهم الخاصــة بتحريم الربا والخمر والزنا ، وروج لها بلهجته الجياشـــة ومسلكه

المتمرد ، وثانيهما أنه حاول ان يرث تنظيمهم عندما عرض على الجماعة الاتحاد معها أو الاندماج فيها أو أية صورة من صور التعاون المطلق معنيا بصرف النظر عمن يكون رئيس الهيئة الموحدة ، أو اقتراح تأليف اللجان المشتركة بصرف النظر عمن يكون المشرف عليها (١٦٥) .

ولكن الاخوان ومرشدها العام قابلا الدعوة بالاعتذار الحاسم والرفض المهذب ، وقابلا اقتراب مصر الفتاة بالتركيز على مساحة الخلف واتساع البون - وأرفقا رفضهما لليد الممدودة بنقد مصر الفتاة ومسلكه . مما بلغ أحيانا حد الهجوم والتشنيع على قادته والتشكيك في صحة ايمانهم ، سواء أحمد حسين أو فتحي رضوان أو مصطفى الوكيل . ومجمل ما انتقد به مصر الفتاة أنه حزب وطني لا يؤمن بالجامعة الاسلامية وأنه يضم اقباطا في صفوفه . بل أنه يحث القبطي على الصلاة في كنيسته رغم ما يوجبه الاسلام من دعوة غير المسلمين اليه وعبرت « الاخوان » عن موقفها في « النذير » بقولها ان من يريدون وحدة الاخوان مع مصر الفتاة تغيب عنهم حقائق كثيرة يتعين الا تنسى أمام العواطف الثائرة و « سنرى من هذه الحقائق كيف ان هذه الوحدة التي ينشدها هؤلاء الاخوان غير ممكنة من جهة وغير مفيدة للصالح العام من جهة أخرى » . وأنه بغير الدخول في جدل حول الاخلاص والاكفا والاجدر مما سيكشف الزمن وحده حقائقه . فان الاخوان منذ قيامهم وضعوا خطة ذات مراحل تبدأ بالتعريف ثم التكوين ثم التنفيذ ، وهم يعتقدون ان الدعاية وحدها لاتنفع في بناء نهضة أمة ، أما القائمون بأمر مصر الفتاة فقد سلكوا سبيلا اعتقدوه الا سرع مما لا يشاركهم الاخوان فيه ، « ومن هنا لايتسنى لسائرين يمشي كل منهما في طريق يعتقد أنه سيوصله الى ما يريد . أن يسير مع آخر ويمشي في غير هذه الطريق حتى لو فرضنا أن النهاية واحدة .... » (١٦٦) .

ورد مصر الفتاة بأن التشكيك في صدق ايمان رجالة سلاح غير شريف ، وأحتكار الاخوان للدين لا يتفق مع الاسلام في شيء ، وشعارهم « النبي زعيمنا » لا يتفق والاسلام أيضا ، لما يعنيه من اختصاص الاخوان بزعامته عليه السلام ، وأن لا منافاة بين الوطن والدين مادام ان مجد مصر يفيد مجدا اسلاميا ، وأما عن الاقباط « فسوف يظلون في مصر الفتاة . ومصر الفتاة تعتمد عليهم كما تعتمد على أي مصري آخر في هذه البلاد لانهاضها . ويوم ان تنتصر مصر الفتاة وتعقد زعامة الاسلام لمصر . سوف يكون الاقباط أكثر الناس سرورا لأنهم مصريون أولا وقبل كل شيء » (١٦٧) . واستمر الجدل بين الطرفين قائما (١٦٨) .

أما عن منهج نشاط مصر الفتاة ، فقد كانت أوضح فضائل هذا التنظيم ، أنه بوصفه من حركات الشباب كان تيارا متمردا ، يجهد في طرح تجاربه سياسية جديدة ، ويقتحم بها ما استقر من الاعراف كمناهج للتحرر والنهضة ،

ويجهد فى تجـريب صياغات سياسية تتسم بالنزعة التوفيقية ، ويستهدف منها أن تكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع • وأظهر عيوب الحزب أنه كان يتسم بالجيشان أكثر مما يمتاز بالبناء الصلب المكين ، سواء الابنية الفكرية السياسية أو الابنية التنظيمية • فرضت عليه نزعته التجريبية قدرا عظيما من القلق السياسى ، وأفقدته الثبات الفـكرى النسبى اللازم لتأكيد هويته السياسية فى صـميم تيارات الرأى العـام المصرى • وكان تيارا يستند الى الزعامة الفردية كنواة جامعة ، يستعيض بهـا عن الوجود التنظيمى الكفء ، أو بالأقل يتضاءل ازاءها هذا الوجود التنظيمى •

والحاصل أنه فى مجال الحركات السياسية ، يكون البناء التنظيمى هو ما عليه المعول فى رسـوخ المبادىء والمناهج السياسية ، وكفالة استمرارها وتأثيرها الفعال من بعد • ولعل تجريبية مصر الفتاة هى ما ألجأته ان يستعيض عن الرسوخ الفكرى والصلابة التنظيمية النسبيتين ، بالزعامة الفردية كجامع أوحد يتحلق حوله المؤيدون والانصار •

ولعل تلك الزعامة بدورها هـذا شبه الطليق ، هى ما دعـم العنصر التجريبى فى فكر مصر الفتاة ونشـاطه • فثمة علاقة عضوية ـ كما سلف البيان ـ بين الجانب الفكرى والنهج التنظيمى فى أية حركة سياسية •

وان تيارا سياسيا يرتكز على الزعامة الفردية ، ويفتقد الروابط التنظيمية القوية بجماهيره ، ليميل على الدوام الى الاثارة والتجييش الوجـدانى فى نشاطه وحركته السياسية • وتكون الاهاجة هنا مقصودة فى ذاتها باعتبارها وسيلة للتحريك • تكون الاهاجة الجماهيرية هنا بديلا عن العلاقات التنظيمية المتماسكة كروابط فعالة مستمرة •

وعندما يفتقد وجود الكوادر التنظيمية ، أى أعضـاء الحزب المدربين على النشاط السياسى المثقفين بفكر الحزب الدارسين لغاياته ووسائله ، أو بالأقـل عندما يقل نسـبيا وجودهم أو يضعف دورهـم ، باعتبارهـم جهاز الحركة السياسية وأدوات التعامل والتحريك بين الجماهير ، أو بالأقل عندما لايتناسب هذا الدور مع حجم التحريك المطلوب ، عندما يحدث ذلك تكاد تنحصر صـلة الحزب أو الزعامة بالجماهير فى المنابر العامة كالصحافة والخطابة ، ويلقى على تلك المنابر من وظائف العمـل السياسى مالا تقـدر وحدهـا وبطبيعتها على القيام به •

والصحافة والخطابة العـامة تتوجه الى جمهور غير مرئى ولا ملموس ، ووظيفتها ازاءه فى الاساس انها أدوات للاعلام العام بمواقف الحزب وغاياته وبوجهته تجاه المشاكل المطروحة • وهى لا تتوظف وحدها ـ بحسبانها وسيلة للتحريك المباشر ، تحريك جماهير محددة لغايات محددة فى لحظات محددة ، الا ان يكون من ورائها علاقات ملموسة بالكوادر التنظيمية اللصيقة بالجماهير •

وفضلا عن ذلك فانه يراد بوسائل الاعلام العامة تلك ان تخلق صلة عضوية مستمرة بين القيادة وجماهيرها . وهى صلة لا يتأتى لها الاستمرار الا بالابنية والعلاقات التنظيمية ٠

ولا يتأتى لوسائل الاعلام العامة وحدها ان تكون وسيلة تحريك معين . ولا صلة عضوية مستمرة ، الا بالتجييش العاطفى المستمر وبالاشاعة الدائمة لمشاعر النضال الحاد الدائب ، والا بالدخول فى المعركة تلو المعركة ، واصطناع المعارك عند الضرورة اصطناعا ، لئلا تنفصم العلاقة مع الجماهير ٠ وتجد القيادة نفسها في وضع يحتم عليها دوما ان تكون ممسكة بمطرقة صخابة رنانة . تستلفت بها اليها الرأى العام على الدوام ٠

ضد الخمر والبغاء :

فى هذا السياق ، علت النبرة الاسلامية على لسان مصر الفتاة ٠ وبدأ من ١٩٣٨ يسن سهامه ضد البغاء والخمر ، فوجه طلبا الى وزير الصحة لالغاء البغاء الرسمى الذى يعتبر مهزلة الدين والأخلاق (١٦٩) ٠ ثم وجه خطابا آخر الى محافظ القاهرة يطلب اليه منع الخمور والموبقات (١٧٠) ٠ ثم رسم شعارات معركته فى منع البغاء ، وحظر الخمارات فى احياء المسلمين ، ومنع سير السيدات بطريقة تخالف الاحتشام ، ومنع الوزراء من المقامرة وسباق الخيل ، ومنع نشر اعلانات الخمور ، ومنع الاعلانات الأجنبية البذيئة ، ومنع اختلاط الجنسين على شواطىء البحار ، ومنع اذاعة الاغانى المبتذلة (١٧١) ٠

وتحقيقا لهـذه المطالب نادى بأن « من رأى منكم مبكرا فليغيره بيده » افتتاحا لما أسماه كفاحا جديدا ضد الخمر والميسر والبغاء وكافة صنوف الموبقات التى رأى فيها سر تدهور المجتمع (١٧٢) ٠

كان أحمد حسين يستدعى القوارع ويستجلبها ، ويفتش عن جديد وجده فى ساحة الدين العتيقة ٠ أعلن فى أول أيام ١٩٣٩ أنه باسم الله يختتم صفحة جهاد ليبدأ غيرها رافعا كلمة الله ، وعرج الى نشـاطه خلال السنوات الخمس المنصرمة ومحاربة مصر الفتاة للفسـاد والمنكرات وجمعها الشباب من الحانات والبارات والسينمات ودفعهم الى المسـاجد ، « نادينا بالتشريع الاسـلامى وضرورة ان يكون أساس الحياة المصرية ، وأنه هو حجر الزاوية فى الاصـلاح وحبل النجاة ، وأن الاسلام هو حضارة مصر بل الشرق ٠٠٠٠٠ » ، وعندما فرط الشرق فى دينه وقرآنه « وتحول الدين لديه الى هذيان وقشور وسخافات ، اذا به يتدهور من حالق ٠٠٠ لا نجاه لهذه البلاد ما لم يصبح القرآن هو اللواء وهو الشريعة ٠٠٠ » ، ففيها العدل والنظام والانصاف والشبع والنجـاة ٠ ثم عرض لموقف القبط فقال « ظن بعض الجهلة ان فى ذلك ما يهدد وحـدة المصريين من اقباط ومسلمين ، ونسوا ان الاسلام هو وحده الذى يستطيع غير

المسلم ان يعيش في ظله في أمان وأخوة وتعاون ٠٠٠٠٠ والقبطي أخو المسلم بل طالما كان القبطي أمين المسلم على أمواله وعائلته ٠٠٠ والأجنبي هو الذي خلق بيننا يوما شيئا من الفرقة ٠٠٠ » ٠ ثم نادى أعضاء تنظمية ان سوف يبدأ مصر الفتاة من جديد . فمن شاء منهم فليتبعه (١٧٣) ٠ وهكذا كانت علاقته بأعضاء حزبه ، له القرار والمشيئة مهما عظمت ، وخيارهم بين الاتباع أو الانفضاض ٠

أعلن عن مؤتمر للحزب ينعقد يومي ٥ ، ٦ يناير ١٩٣٩ ، فلما منعته حكومة محمد محمود ، شن عليها حملة عنيفة . وخص محمود فهمي النقراشي وزير الداخلية وقطب الحزب السعدي بأوفى نصيب ، أسماه عدو الله الذي يعتبر الدعوة الى القرآن والى التشريع الاسلامي تحريضا على قلب نظام الحكم ، وان الغاء القوانين الفرنسية ثورة على النظام « هذه البلاد اسلامية ويجب ان تعود اسلامية ٠٠٠ سوف أحارب البغاء وأحاربه بكل ما لدى من وسائل ٠ » ، وتمنى لو يكون لديه جيش منظم يدك به معاقل الخمر والقمار والبغاء ويحطم به نوادى الليل لتصبح كلمة الالحاد والشرك هي السفلى ، « سوف تعيش يا نقراشي أنت ومن معك حتى ترى بعيني رأسك كيف يجلد من يجروء على الاستهتار بأوامر الدين ٠٠٠٠ كيف تقتل الزانية اذا ضبطت متلبسة وكيف تقطع يد السارق وكيف يحد شارب الخمر ٠٠٠ كيف نخرج الانجليز من مصر والسودان وكيف نحرر الشرق كله ٠٠ لن تكون لى دعوة بعد اليوم الا دعوة الدين ، ولا والله لن أرضى بتشريع أو قانون يخالف الدين ٠٠٠ أن أحمد حسين ينادى بالشريعة الاسلامية لتكون دستورا لهذه البلاد ، وينادى بأن ملك هذه البلاد هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فيها ، ما بقى قائما فى الناس بالعدل والقسطاس متبعا لكتاب الله ٠٠٠ » (١٧٤) ٠

وقامت جماعات من شباب مصر الفتاة تحطم الخمارات وتتلف أوانى الخمر ، مبتدئة باحياء عابدين والسيدة زينب ٠ وانزعجت الحكومة ايما انزعاج، لما فى هذه الفعال من انتهاك للأمن وتحد سافر لسلطانها فى حفظ النظام ٠ واستدعى محافظ القاهرة أحمد حسين ناصحا له بالكف ، فلم ينتصح وطالبه باجلاء الحانات ومحال بيع الخمور عن داخلية البلاد ، وقصرها على المدن الكبيرة حيث توجد الجاليات الأجنبية ، وحصرها فى الاحياء الافرنجية غير الشعبية ٠ فتحركت أدوات الدولة ، بدأت النيابة العامة تحقيقاتها ، وقبض البوليس على بعض الفاعلين ، وفصل حسين محمد يوسف عضو الحزب من وظيفته كمدرس بمدرسة الفنون التطبيقية (١٧٥) ٠ وكان من غلاة المشايعين لهذا الاتجاه ، الدافعين لاحمد حسين نفسه فيه ٠

ثم فتشت دار الحزب وقبض على أحمد حسين بتهمة التحريض على التدمير٠ وزادت الحركة اتساعا بطبيعة الحال ، فقد توافر للمعركة السياسية ركنا

انعقادها ، الصراع بين طرفين كاناهما الحزب والحكومه · ونحقق قيام القارعة المطلوبة على ما كان يستهدف مصر الفتاة · ونجح في أن يشغل الناس حسب مرامه · وانتشر تحطيم الحانات في الاسكندرية والمنصورة وبور سعيد والسويس وبنها وقليوب والجيزة وبني سويف والمنيا واسيوط واسوان · وألقى القبض تباعا على أعداد بلغ اقصاها ٣٥ فردا مجتمعين . منهم عبد الخالق تكيه ومحمود شريف واحمد ربيع وعبد الستار أحمد واحمد مختار خليل وعبد القادر توفيق وعبد السلام الكرداوي وموافي أبو العنين وجمال الدين الشرقاوي · كل ذلك وسط هياج كبير أطلقه مصر الفتاة . وتحطيم للافتات الاعلانات وانذار للمحال بالتدمير ودعوة الناس لمقاطعة شرب الخمر . وهجوم عنيف على الحكومة واتهامها بالمروق عن الدين ·

ثم بدأت خطوة تالية بكتاب وجهه مصطفى الوكيل نائب رئيس الحزب الى محافظ القاهرة لالغاء البغاء الرسمي . وأعلن عن تنظيم مظاهرة يقودها مصر الفتاة من الازهر بعد صلاة الجمعة في ١٧ فبراير ١٩٣٩ استنكارا للبغاء · ولكن الحكومة منعت المظاهرة فأكتفي الحاضرون بالاجتماع بالازهر (١٧٦) ·

ستجلب مصر الفتاة هذه الفارعة . وعينه على الاخوان المسلمين · كان يستحثهم لممارسة هذا النشاط قبل عامين من ممارسته اياه ، « وانتم يا جماعة الاخوان المسلمين ، ليس الدفاع عن الدين مجرد حديث الى الناس ومجرد استعراض جنودكم ، ولكنه العمل الايجابي ، وها هو طريقه مفتوح وواجبكم مفروض ، فالى هذه المجلات (المجلات الأجنبية الخليعة) فمزقوها ··· من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » (١٧٧) ·

فلما بدأت معركة الخمارات وقبض على أحمد حسين ، سانده الشيخ البنا في مجلة النذير (العدد ٣١) واثنى على تمسكه بالدين والقرآن . وتضامن معه شفاهة بأن طلب الى النيابة ان توجه تهمتها الى الاخوان لان جماعتهم تدعو الى جنس ما يعمل من أجله أحمد حسين · وكتب رئيس تحرير النذير في العدد نفسه ، أن الاخوان هم أساس تلك الدعوة وهم « الفاعل الأصلي » ينادون بهدم الدستور القائم والثورة عليه . وان مصر الفتاة لا يزيد عن ترديد صيحتهم والأخذ عنهم ، وأن النيابة العامة تتهم صدى الصوت لا صاحب الصوت ·

وكتب الشيخ البنا افتتاحية النذير في ٨ المحرم ١٣٥٨ وجهها الى الملك فاروق حول « حدود الله معطله ــ الخمر والفجور والرقص والمجون واللهو » · كما نشر من قبل خطابا مفتوحا الى وزير العدل في ٤ ذي الحجة السابق . ذكر به ان الاسلام فرض على أبنائه الدعوة لمحاربة الخمور والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وان الخمر ام الخبائث وأساس الموبقات ، ومصر بلد مسلم هو زعيم الاسلام ، فلا يتفق مع الدستور ان تنتشر فيها الحانات « فاذا آلمت هذه المظاهر وهي مؤلمة بعض الشبان فتحمسوا وأرادوا أن يسمعوا الحكومة صوتهم

ويحتجوا على هذه المظاهر التى تتنـــافى مع دينهم ... فاعتدوا على بعض الحانات ... أتعتقد يا معالى الوزير .... ان هـؤلاء الشبان يصـح ان يعاملوا كما يعامل البلطجية والمتشردون ... ، ثم ذكر المرشد العام « لست أقر أحدا ينتقض على القانون ولست أدعو الى العـدوان .... ولكنى اعتقد أن عناصر الجريمة فى هذه القضية مفقودة ... أنما حملهم على ذلك دافـع شريف » ، ثم طلب أن ينظر فى وسيلة قانونية يطلق بها سراح هؤلاء الشباب ، وأن تقدم الحكومة تشريعا يحمى الشعب من الخمر والبغاء . وأكتفى الاخوان على ذلك بالتذكير بأنهم الدعاة دون التردى فى أعمـال الشغب ودون الاذن لرحالهم بممارسة الدعوة على الوجه الحاصـل من أحمد حسين . وعاد الشيخ البنا فى العدد الالحق (رقم ٣٣) يوضـح أن ليس فى منهاج الاخوان سلوك سبيل التحطيم « وليس ذلك هربا من العقبات المترتبة على هـذا الفعل ، فالله يعلم أننا تجردنا له عن كل شئ من نفس وأهل ومال . فكلمتنا الى هؤلاء الشبان ان يكفوا عن هـذه الوسيلة وان يعملوا على تحقيق أغراضهم فى حدود القـانون » . وأكدت « النذير » أن ليس لجماعة الاخـوان ان تنكر الاحترام الواجب للدستور باعتباره نظام الحكم المقرر فى مصر ، ولا ان تثير الناس ضده وتحضهم على كراهيته . « ان اهاجة العامة ثورة ، وان الثورة فتنة ، وان كل فتنة فى النار ... لكن الاخـوان المسلمين اعتمادا على نفس هـذا الدستور سيسعون جهد طاقتهم بالطرق القانونية لالغاء البغاء العلنى والسرى وأغلاق حانات الخمور ومحال الميسر وميادين السباق وصالات الرقص الخليع ... » . ثم ذكرت ان تحريم الخمر من اختصاص الامام ، فان قصر وجب على جمـاعة العلماء تقديم النصيحة له ، فان أبى جاهدت الأمة حتى تخلعه . فالاسـلام « دين نظـام جعل تغيير المنكر للامام ولم يعط هـذا الحق لكل فـرد من الأمة والا أصبح الأمر فوضى ...... » ، وطالبت نواب الأمة ان يسحبوا الثقة من الحكومة ان لم تقم بهذا الأمر (١٧٨) . بهذا استخلصت الاخوان لنفسها فضل الدعوة الى ما يصنع مصر الفتاة ، ثم عابت على الحزب المنافس أسلـوبه فى العمل . ووصمته بالفتنة والعصيان واستحلت اسـقاط الحكومة . وغنمت لنفسها خير الموقفين .

الحزب الوطنى الاسلامى :

وسط هذا الضجيج شرع مصر الفتاة فى تعديل برنامجه وتغيير أسسه. كان يردد بصحيفته فى أطر كبيرة بارزة « لابد من قوة :

١ ـ لنخرج الانجليز من مصر والسودان .

٢ ـ لنسترد ثروتنا وحقوقنا من الأجانب .

٣ ـ لنوزع العدل المحروم منه جميع المصريين على السواء .

٤ ــ لنوزع أراضي الحكومة على المزارعين وتصلح غيرها لتوزع كذلك ·

٥ ــ لنوجد عملا للعاطلين ونؤمن معاش العاملين ·

٦ ــ لنجعل مصر حزبا واحدا وشعبا واحد وكتلة واحدة حول عرش الملك ·

٧ ــ لنجعل الاسلام وتشريعه أساس الحياة المصرية ·

٨ ــ لنحرر بلاد العرب والمسلمين من الاستعمار ·

٩ ــ لنحمل للدنيا رسالة الاسلام والايمان رسالة السلام والاخاء ·

١٠ــ ولاشخاصنا الجهاد الدائم والفناء في سبيل الله بلاجاه ولا القاب ولا مرتبات الا ما يسد الرمق ويعين على أداء الواجب ·· » (١٧٩) ·

وفى ١٨ مارس ١٩٤٠ أعلن أحمد حسين تغيير اسم الحزب الى «الحزب الوطنى الاسلامى » ، ونشر رسالة وبرنامجا رفعهما « الى حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ، من الحزب الوطنى الاسلامى ومصر الفتاة سابقا ، ١٣٥٩ ــ ١٩٤٠ » · أورد البرنامج غايات الحزب ، وهى تحرير مصر والسودان ، وتحقيق الوحدة العربية بين جميع الدول العربية بتوحيد سياستها الخارجية ودفاعها الوطنى وثقافتها والغاء الحواجز الجمركية بينها بالتخفيض التدريجى لها ، ومكافحة الاستعمار للأمم الاسلامية وتحرير البلاد الاسلامية و « تحقيق الجامعة الاسلامية الروحية واحياء مجد الاسلام ونشر رسالته فى أرجاء العالمين » (مادة ٢) · وأن وسيلة الحزب هى تحقيق هذه الغايات خلال خمس سنوات من الوصول الى الحكم بالطرق المشروعة ومن أهمها الكسب فى الانتخابات العامة مع « الحصول على ثقة جلالة الملك صاحب عرش البلاد والعامل الأول ···· » (مادة ٣ ، ٤ ، ٥) · وأنه يروم نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب « متخذا لذلك الشريعة الاسلامية وأحكامها السامية أساسا لهذا البناء » والا يزيد راتب موظف الحكومة عن عشرين جنيها فى الشهر (مادة ٦) ·

وعرض البرنامج لتعديل التشريعات والدستور بأن تستمد القوانين كل أصولها من الشريعة الاسلامية « أو بما لا يتعارض مع الشريعة » ، ويتخذ الدستور من قواعد الاسلام « على أساس الحرية والمساواة والشورى » ، وأن تعاد صياغة القوانين من الشريعة أو بما لا يتعارض معها بواسطة مجمع من العلماء يمثل كافة مذاهب المسلمين والقضاء الشرعى والقضاء المدنى وفقهاء القانون الوضعى « مجتهدين فيما لم يرد فيه نص أو فيما يكون قد طرأ على أسلوب تطبيقه ظروف جديدة ··· » ، ومع توحيد القضاء والقانون على الكافة مصريين وأجانب ، فيما عدا مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين · ومع حظر الربا وما يدفع من فوائد رأس المال على غير سبيل المشاركة فى الأرباح والخسائر ، وأداء الزكاة ، ومع قصر الأوقاف على جهات البر بما يشمل

المؤسسات العلميـة والاجتماعية والقومية ، ومع وجوب صـلاة الموظفين فى مواعيد الصلاة ووقف كافة الاعمال خلال صلاة الجمعه • ومع منع الخمر والميسر والبغاء ، ومنع أختلاط الجنسين على الشواطىء ، وتطهير الاغانى والفنون والاداب من كل ما يشيع التخنث والضعف •

وبالنسبة للوظائف والموظفين . طالب بخضوع المصـالح الحكومية لنظام شبه عسـكرى وتوحيد زى الموظفين بملابس مصريه . وان يكون الحد الاقصى لرواتب الحكومة مائه جنيه والحد الادنى اربعة جنيهات . ومصادرة ما زاد فى مال الموظف مما لم يستطع تبرير مصـدره • وبالنسبة للجيش يكون هـدفه حماية السيادة المصرية وتعميم التجنيد الاجبارى والا يقل الجيش عن ٢٠٠ ألف جندى • وبالنسبة للتعليم فرض التعليم الابتدائى الزاما واغلاق كافة مدارس التبشير • وبالنسبة للطبقات العـاملة « العمل شرف وواجب » تحميه الدولة ولا يقل الاجر عن أربعة جنيهات شهريا أو خمسة عشر قرشا يوميا • على ألا يقل فى الزراعة عن ثلاثة جنيهات أو عشرة قروش • وأن تخضع ايجارات الأراضى الزراعية لرقابة الدولة ، ومنـع الأجانب من تملك الآراضى الزراعية وتطهير الأراضى من الرهـون العقارية بتعويض يدفع لاصـحاب الرهـون • وتمصير التجارة بقصرها على المصريين دون احتكار ، واعتبار قناة السويس مصرية • وتشجيع الصناعة • وذكر « المصريون على أختلاف أديانهم أخـوة متحابون متعاونون لا فرق فيهم بين مصرى ومصرى الا بالعمل الصـالح وهم متساوون أمام القانون ويجب أن يطبق ذلك فى سائر أنظمة الدولة » (١٨٠) •

والملاحظ أن البرنامج مع طابعه الاسلامى الواضح ، قد أنتهج فى دعوته الاسلامية سبيلا يخالف سبيل الاخـوان المسلمين فى دعوتهم • لقد سبقت الاشارة الى أن أساس الدعوة الاسلامية السياسية ، يتمثل فى فكرة الجامعـة الاسلامية كنظام للحكم ومن تطبيق الشريعة الاسلامية • وأن برنامج هـذا الاسلامية كنظام للحكم ومن تطبيق الشريعة الاسلامية • وأن برنامج هـذا الحزب الجديد ، قصر مفهومة عن الجامعة الاسـلامية على الجانب الروحى حسبما أوضح فى البند ٤ من مادته الثانية ، بما يبعد الدلالة السياسية لها ، وأكد هذا المعنى فى أمرين ، أنه جعلها جامعة كفاح ضد الاستعمار للأمم الاسلامية بما يستهدف تحريرها منه ، وأقام هدفى تحرير مصر والسـودان وتحقيق الوحـدة العربية كهدفين صنوين • وثانيهما أنه أوضـح فى نهاية برنامجه المساواة الكاملة بين المصريين جميعا على اختلاف أديانهم بما يقيم مفهوم الجامعة الوطنية والانتماء للمصرية فى التطبيق العملى • ومن جهة أخرى فقد قيد الأخذ عن الشريعة الاسـلامية ، بأن تكون القوانين « مما لا يتعارض مع الشريعة » وأن تجرى دراسة هذا الأمر وحسمه بواسطة أهل الشريعة والقوانين الوضعية معا ، قضاة كانوا أو فقهاء • كما قيده بالاجتهاد فى أحكام الشريعة وفق تغير الظروف • ومارس تطبيق هذه النظرة الاجتهادية فى قصره نظام الوقف على

الاوقاف الخيرية دون الأهلية • ومن جهة ثالثة ضـــمن مطالبه بنودا تتعلق بالاصلاح الاجتماعي وكفالة قدر من الحمـــاية للطبقات العاملة مع تمصـــير الاقتصاد •

واذا نظر الى هذا البرنامج بحسبانه ممثلا لتيار سياسي متبلور داخـل نطاق الاتجاه الاسلامي في السياسيه المصريه . لذلك وجب القول . بان ثمـه تيارين اسلاميين نقيضين ، تيار الاخوان المسلمين . وهـــذا التيار • والفروق فيما سبق عرضـــه وبيانه وأضحة • ولو تأكد البقاء السياسي لهـذا التيار الأخير ، لتأكدت فكرة أن هناك تيارين اسلاميين ، تصدر الفروق بينهما عن اختلاف المواقف السياسية والاجتماعية في السياسات الجارية . وليست عن مبدأ الأخذ بالاسلام أو عدم الأخذ •

ويبدو أن فكرة تغيير اسم الحزب ووضع البرنامج الاسلامي . كانت جزء من محاولات أحمد حسين لاستيعاب جماعة الاخوان المسلمين ، وهو الاستيعاب الذي استهدفه من رفعه شعار الاتحاد معهم ، وكانت عينا أحمد حسين معلقتان دائما بجماعة الاخوان وتنظيمها المنتشر الدقيق • نافسهم في شعاراتهم أولا . ثم وضع برنامجا اسلاميا بديلا سعيا منه لامتصاص شـعبيتهم أو اضطرارهم للوحدة التنظيمية معه ، وثقة منه أن لو تم ذلك لكانت زعامته للجماعة ــ من دون الشيخ حسن البنا ــ غير متنازعه • وفي مقابلة شخصية مع أحمد حسين ذكر أن فكرته عن الاتحاد مع الاخــوان كانت موجودة قبل الاعـلان عن الحزب الوطني الاسلامي ، وأنها استمرت بعد الاعلان عنه أيضا ، « لأني مخلص فيما أقول ، الدعـــوة للاتحاد كانت مبدئي المستمر ما دعيت اليها الا استجبت وكثيرا ما كنت أدعو اليها . ومن هنا فنفس تغيير اسم الحزب كان استجابة لهذه الدعوة • ومصر الفتاة كان هو الداعي للاتحاد ، ولكن لم تأخذ المحاولة صورة رسمية وقتها • أعلنت الحزب الاسلامي من هنا وظهر أن لا فائدة مع الاخوان • البرنامج خطـوة للاتحاد مع الاخوان • أهم شيء في البرنامج أنني أحل المشكلة التي يعملون عليها • وأنا مقتنع بصواب جزء من الفكرة . هـم يقولون تحكم بالقرآن • وأنا أقول ما معنى هذا ؟ هل يحكم القرآن بنفســـه أم يجتمع أناس ويستخرجون قوانين مستندة الى القرآن • الكلمة غامضة • أنا أستبدلها بكلمة مضيئة ، وهي أن نحكم بما لا يتعارض مع القرآن » (١٨١)

ولكن الملاحظ أن الاســم الجديد والبرنامج الجديد ، لم يكتب لهمـــا الاستمرار • والظاهر أنهما كانا مرتبطين بهدف الاتحاد الذي لم يتحقق •

وقد اكتفى الاخوان بأن رحبوا بالحزب الجديد الذي تكون وفق ما ينادون هم به من مبادىء يجاهدون في سبيلها ، وتمنوا له التوفيق في خدمة الاسلام • وختموا تحيتهم بأن « في ذلك فليتنافس المتنافسون » كتعبير واضح عن موقفهم من مساعي أحمد حسين (١٨٢) •

واضطرب وضع الحزب وقتها فأعلن أن صحيفة « مصر الفتاة » لا تعبر عن رأيه ، وأنه لا يصدرها معبرة عن سياسته وليس الحزب مسئولا عما ينشر فيها ، وتألفت لادارتها لجنة من فتحي رضـــوان ومحمد صبيح وعبد الحميد المشهدى ، وبدأت تركز اهتمامها على المسائل الثقافية والتاريخية (١٨٣) ٠

وما لبث عبد الحميـــد المشهدى أن ترك الحزب مفصـــولا ونشر مقالا فى « مصر الفتاة » هاجم فيه فردية أحمد حسين فى اتخاذ القرارات وتردده (١٨٤) ٠

وما لبث « مصر الفتـــاة » أن عاد اســـما للحزب من جديد تعنون به القرارات وتصدر بأسمه البيانات ، يوقع به أحمد حسين كرئيس له ٠ وذلك قبل أن يمضي شهران على الحزب الوطنى الاسلامى (١٨٥) ٠ وعاجلت الجميع تطورات الحرب العالمية الثانية واختفاء رئيس الحزب بعد أمر الحـــكومة باعتقاله ٠

المراجع

(١) د. وليم سليمان . الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية . ص ٢٤ .
ابراهيم خليل أحمد . الاستشراق والتبشير وصلتهما بالامبريالية العالمية . ١٩٧٣ ص ٥١ .

(٢) Andrew Watson, The American Mission In Egypt, 1854-1896, pp. 72,95, 98.

(٣) A. Watson, op. cit. pp. 73, 75, 97.

(٤) A. Watson, op. cit., pp. 191.

(٥) A. Watson, op. cit., pp. 110, 139, 187, 199.

(٦ ، ٧) A. Watson, op. cit., pp. 360.

(٨) A. Watson op. cit., pp. 348, 351.

(٩) A. Watson, op. cit., pp. 352.

(١٠) A. Watson, op. cit., pp. 361.

(١١) د. وليم سليمان . المرجع السابق . ص ٢٧ نقلا عن :
The Vally of the Nile, pp 207-211.

(١٢) د. وليم سليمان . المرجع السابق . ص ٢٨ .

(١٣) W.H.T. Gairdner, « Edinburgh 1910 », An Account and Interpratation of The World Missionary Conference, p. 160.

(١٤) د. مصطفى الخالدى ود. عمر فروخ . التبشير والاستعمار فى البلاد العربية .
بيروت ١٩٥٧ . ص ٥٢ .

(١٥) الخالدى وفروخ . مرجع سابق ص ٥٥

(١٦) Edinburgh 1910, op. cit., pp. 19-20.

(١٧) Edinburgh 1910, op. cit., pp. 72.

(١٨) Edinburgh 1910, op. cit., pp. 74-75.

(١٩) A. Watson, op. cit., pp. 123-124.

(٢٠) Edinburgh 1910, op. cit., p. 147.

(٢١) د. الخالدى وفروخ . مرجع سابق . ص ٣٧ — ٣٨

(٢٢) د. وليم سليمان . مرجع سابق . ص ٥٦ .

(٢٣) د. الخالدى وفروخ . مرجع سابق ص ٦٠ ، ٨٠ .

John Mott, The Moslem World of Today, edited by, article « The Outlook in The Moslem world », pp. 361-374.

(٢٤) John Mott, op. cit., pp. 363-365.

(٢٥) د. الخالدى وفروخ . مرجع سابق . ص ٨٨ .

(٢٦) John Mott, op. cit., pp. 368-369.

(٢٧) John Mott, op. cit., p. 366.

(٢٨) John Mott, op. cit., p. 378.

(٢٩) John Mott, op. cit., p. 371.

(٣٠) John Mott, op. cit., p. 372.

(٣١) د. الخالدى وفروخ . مرجع سابق . ص ٦٩ .

(٣٢) John Mott, op. cit., p. 375.

(٣٣) د. الخالدى وفروخ . مرجع سابق ص ١٦١ .

(٣٤) S. A. Morrison, The Way of Partnership, Egypt and Palestine, (1936), pp. 66-75.

(٣٥) ابراهيم خليل أحمد . مرجع سابق . ص ٣٩ .

S.A. Morrison, op. cit., p. 78.

(٣٦) S.A. Morrison, op. cit., p. 48.

(٣٧) د. الخالدى وفروخ . ص ٤٣ .

(٣٨) صحيفة الاخوان المسلمين ١٣ رجب ١٣٥٢ (١٩٣٣) .

(٣٩) تراجع صحيفة البلاغ . اعداد أشهر فبراير ومارس وابريل ١٩٢٨ . وخاصة ٩ ، ١٠ ، ١٤ فبراير ، ٦ ، ٢١ مارس ١٩٢٨ .

(٤٠) صحيفة الأهرام ٦ ابريل ١٩٢٨ .

(٤١) صحيفة الأهرام ٦ ابريل ١٩٢٨ ، صحيفة البلاغ ٨ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ابريل ١٩٢٨

(٤٢) صحيفة البلاغ ١٣ ابريل ١٩٢٨ . مقال لعباس محمود العقاد بعنوان « جماعة المبشرين فى مصروالبلاد العربية » .

(٤٣) انظر فقرة عن سيرة زويمر فى كتاب . نجيب العقيقى . المستشرقون . الجزء الثالث ص ١٠٠٥ . صحيفة البلاغ ١٩ ابريل ١٩٢٨ .

(٤٤) صحيفة البلاغ ١٩ ابريل ، ٢٢ ابريل ١٩٢٨ .

(٤٥) صحيفة البلاغ ٢٥ ابريل ١٩٢٨ .
(٤٦) صحيفة الأهرام ٢٢ ابريل ١٩٢٨ .
(٤٧) صحيفة البلاغ ٢٠ ابريل ١٩٢٨ .
(٤٨) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٣ ابريل ١٩٢٨ . صحيفة البلاغ ٢٥ ابريل ١٩٢٨ .
(٤٩) مضبطة مجلس النواب . جلسة ٢٨ مايو ١٩٢٨ . صحيفة البلاغ ٢٨ مايو ، ٣ يولية ١٩٢٨ .
(٥٠) صحيفة الأهرام ٩ ، ١٣ اكتوبر ١٩٢٨ ، صحيفة الفتح ٨ اكتوبر ١٩٢٨ .
(٥١) صحيفة الفتح ٢١ فبراير ، ٧ ، ٢١ مارس ١٩٢٩ .
(٥٢) د. محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الاول ص٣٢٨-٣٢٩ .
(٥٣) مضبطة مجلس الشيوخ . جلسة ٢٧ يونية ١٩٣٣ .
(٥٤) صحيفة الثغر (مصر الفتاة) ١٠ ، ٢٦ ابريل ، ١٧ مايو ١٩٣٧ .
(٥٥) صحيفة الثغر ٧ يونية ١٩٣٧ .
(٥٦) صحيفة النذير ٢٧ صفر ١٣٥٨ (١٩٣٩) .
(٥٧) صحيفة مصر الفتاة ٨ ابريل ١٩٣٩
(٥٨) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٧ جمادى الاولى ١٣٦٣ (٢٠ مايو ١٩٤٤) .
(٥٩) مضبطة مجلس الشيوخ . جلسات ٦ فبراير ، ١٧ ابريل ، ١٣ يونية ، ٢٠ يونيه ، ٣ يولية ١٩٤٠ .
(٦٠) صحيفة مصر الفتاة ١٤ مارس ١٩٤٠ .
(٦١) مضبطة مجلس الشيوخ . جلسة ٢٧ مايو ١٩٤٠ .
(٦٢) صحيفة البلاغ ٤ ابريل ١٩٤٣ .
(٦٣) صحيفة « الأخوان المسلمون » ١١ جمادى الاولى ١٣٦٢ (١٥ مايو ١٩٤٣) .
(٦٤) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١١ صفر ١٣٥٤ (١٤ مايو ١٩٣٥) ، ١٥ ربيع ثان ١٣٦٣ (٨ ابريل ١٩٤٤) .
(٦٥) صحيفة مصر ١٢ نوفمبر ١٩٣١
(٦٦) تراجع «الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ . طارق «البشرى» ص٢٣٦-٢٤٣ .
(٦٧) يراجع ذلك بنوع من التفصيل « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ص ٢٣١ ــ ٢٥٣ . كما يراجع بنوع من البيان ص ٦٥ ــ ٧٠ .
(٦٨) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٥ ربيع الأول ١٣٥٥ (٢٦ مايو ١٩٣٦) مقال لمحمد الهادى عطية .
(٦٩) صحيفة الفتح ٢٧ سبتمبر ١٩٢٨ .
(٧٠) صحيفة الفتح ٦ يولية ١٩٣٩ .
(٧١) صحيفة الفتح ٤ اكتوبر ١٩٢٨ .
(٧٢) صحيفة الفتح ٢٨ يولية ، ٦ ، ١٣ سبتمبر ، ٤ اكتوبر ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٨ .

(٧٣) H.A.R. Gibb, Wither Islam, A Survey of Movements in The Moslem World (1932), article « Egypt and west Asia, Professor Dr. G. Kampffmeyer » pp. 99-170.

(٧٤) الامام الشهيد حسن البنا • مذكرات الدعوة والداعية • ص٤٩ـ٥٠ ، ٥٣ـ٥٤ ، ٧٢

(٧٥) حسن البنا • مرجع سابق ص ١٥ ـ ١٦ ، ١٣٨ •

(٧٦) حسن البنا • مرجع سابق ص١٥٨ ـ ١٦٠ •

(٧٧) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٠ ربيع الأول ١٣٥٢ (١٩٣٣)

(٧٨) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٠ ، ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٢ (١٩٣٣) •

(٧٩) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٦ شعبان ١٣٥٢ ، ٢٦ محرم ١٣٥٣ (١٩٣٤) •

(٨٠) حسن البنا • مرجع سابق ص ١٤٥ ، ١٦٢ •

(٨١) حسن البنا • مرجع سابق ص ١٩ ، ٢٣ ـ ٢٤ •

(٨٢) حسن البنا • مرجع سابق ص ٤٧ ـ ٤٨ •

(٨٣) صحيفة الفتح ٢٠ يونية ، ٥ ، ١٩ يوليه ، ٣٠ اغسطس ١٩٢٨ ، ٢٤ يناير ، ٢٥ ابريل ١٩٢٩ مختصر

(٨٤) صحيفة الفتح ١٦ اغسطس ١٩٢٨ •

(٨٥) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١١ ربيع الأول ١٣٥٢ •

(٨٦) صحيفة « الاخوان المسلمون » غرة جمادى الآخرة ١٣٥٢ •

(٨٧) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٨ ذى القعدة ١٣٥٢ • ونشرت بنصها فى الصحيفة ذاتها فى ١٦ المحرم ١٣٥٧ (١٨ مارس ١٩٣٨) •

(٨٨) الشيخ حسن البنا • الحلقة الرابعة من « دعوتنا » بصحيفة « الاخوان المسلمون » ١٨ صفر ١٣٥٤ (٢١ مايو ١٩٣٥) ونشرت السلسلة جميعها بعد ذلك فى كتيب مستقل بالعنوان ذاته •

(٨٩) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١٤ صفر ١٣٥٥ (٥ مايو ١٩٣٦) ، نشرت الفتوى تحت عنوان « حكم التجنس بجنسية أجنبية » •

(٩٠) صحيفة النذير ٢٠ صفر ١٣٥٨ (١٩٣٩) •

(٩١) صحيفة الاخوان المسلمون ٢٧ رجب ١٣٥٥ (١٢ اكتوبر ١٩٣٦) ، ٤ شعبان ١٣٥٥ (٢٠ اكتوبر ١٩٣٦) •

(٩٢) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٥ شعبان ١٣٥٥ (١٠ نوفمبر ١٩٣٦) •

(٩٣) صحيفة النذير ٢٩ المحرم ، ٢١ رجب ١٣٥٨ (١٩٣٩) •

(٩٤) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢١ شعبان ١٣٥٣ (٢٩ نوفمبر ١٩٣٤) •

(٩٥) صحيفة الاخوان المسلمون » ١٩ شعبان ١٣٥٢ (١٩٣٣) ، ٧ جمادى الأول ١٣٥٤ (٦ أغسطس ١٩٣٥) •

(٩٦) صحيفة الاخوان المسلمون » ٢٦ شعبان ١٣٥٢ (١٩٣٣) •

(٩٧) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١٨ رمضان ١٣٥٢ •

(٩٨) الشيخ حسن البنا • « الى أى شئ ندعو الناس » الحلقة الثانية والسابعة ، نشرتا فى صحيفة « الاخوان المسلمون » فى ٢٦ المحرم ، ٧ ربيع ثان ١٣٥٣ • ونشرت السلسلة كلها بعد ذلك فى كتيب مستقل •

(٩٩) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٤ ربيع أول ١٣٥٤ (٤ يونية ١٩٣٥) ٠

(١٠٠) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١٧ ربيع أول ١٣٥٤ (١٨ يونية ١٩٣٥) ٠

(١٠١) صحيفة « الاخوان المسلمون » غرة ذى الحجة ١٣٥٣ (٨ مارس ١٩٣٥) مقال لمحمد الشافعى ٠

(١٠٢) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٤ ربيع ثان ١٣٥٥ (١٣ يونية ١٩٣٦) ، ٢٥ ربيع ثان ١٣٥٥ (١٤ يولية ١٩٣٦) ٠

(١٠٣) صحيفة « الاخوان المسلمون » ١٤ جمادى الثانى ١٣٥٥ (أول سبتمبر ١٩٣٦) ، ٦ رجب ١٣٥٥ (٢٢ سبتمبر ١٩٣٦) ، ٦ ذى القعدة ١٣٥٥ (١٩ يناير ١٩٣٧) ، ٢٣ رمضان ١٣٥٦ (٢٦ نوفمبر ١٩٣٧) ، ٢٠ ذى القعدة ١٣٥٥ (٢ فبراير ١٩٣٧) ٠ صحيفة النذير ، أول محرم ١٣٥٨ ٠ صحيفة الخلود ٥ محرم ١٣٥٨ (٢٤ فبراير ١٩٣٩) ٠

(١٠٤) صحيفة النذير ٦ صفر ١٣٥٨ ، ٣ ربيع الثانى ١٣٥٨ (١٩٣٩) ٠

(١٠٥) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٤ رمضان ١٣٥٥ (٨ ديسمبر ١٩٣٦) ٠

(١٠٦) حتمية الحل الاسلامى ٠ الدكتور يوسف القرضاوى ٠ الجزء الأول ٠ الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا ــ الطبعة الثالثة ١٩٧٧ ٠ ص ١١١ ٠

(١٠٧) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٢٠ ذى القعدة ١٣٥٥ (٢ فبراير ١٩٣٧) ٠ ١٣٥٦ (٢٤ ديسمبر ١٩٣٧) ٠

(١٠٨) صحيفة « الاخوان المسلمون » غرة ذى القعدة ١٣٥٧ (٤ مارس ١٩٣٨) ، ٢١ شوال ١٣٥٦ ; ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧)

(١٠٩) صحيفة النذير ٢٨ جمادى الثانية ١٣٥٨ ٠

(١١٠) صحيفة النذير ١٤ ربيع الثانى ١٣٥٧ ٠

(١١١) صحيفة « الاخوان المسلمون » ٨ ربيع ثانى ١٣٥٤ (٩ يونية ١٩٣٥) ، ١٢ جمادى الثانى ١٣٥٤ (١٠ سبتمبر ١٩٣٥) ١٢ ربيع الأول ١٣٥٥ (٢ يولية ١٩٣٦) ٠

(١١٢،١١٣) الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية ، ١٩٢٨ ــ ١٩٤٨ ٠ الدكتور زكريا سليمان البيومى ، ١٩٧٩ ٠ ص ٣١١ ــ ٣١٢ ٠

ــ محمد زكى ابراهيم ٠ مذكرات مسلم ٠ نشرت فى صحيفة « الاخوان المسلمون »

ــ صحيفة النذير ١٥ المحرم ١٣٥٨ ٠

(١١٤) كتاب « تاريخ القرن التاسع عشر ٠ وما يليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى » ٠ تاليف محمد قاسم حائز لدرجة الشرف من جامعة ليفربول ومدرس بالمدرسة السعيدية ٠ وحسين حسنى خريج مدرسة المعلمين السلطانية العليا ومدرس بالمدرسة الثانوية السلطانية ٠ ١٩٢٢ ٠ صدر عن لجنة التاليف والترجمة والنشر ٠

(١١٥) محمد قاسم وحسين حسنى المرجع السابق ٠ ص ١٥٤ ــ ١٥٥ ٠

(١١٦) أحمد حسين ٠ ايمانى ٠ الطبعة الثانية (١٩٤٦) ٠ ص ٦٤ ــ ٦٥ ٠

(١١٧) أحمد حسين ٠ المرجع السابق ٠ ص ٧٨ ــ ٧٩ ٠

(١١٨) صحيفة الصرخة ٩ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ ٠

(١١٩) صحيفة الصرخة ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ محاضرة (لأحمد حسين) عن « جهادنا الدينى »

(١٢٠) صحيفة الصرخة ١٤ يولية ١٩٣٤ ٠

(١٢١) صحيفة الصرخة ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ ٠

(١٢٢) صحيفة الصرخة ٢٠ فبراير ١٩٣٦ ٠

(١٢٣) صحيفة الصرخة ٧ يولية ١٩٣٧ ٠

(١٢٤) صحيفة الصرخة ٢٧ يناير ، ٤ فبراير ، ٢١ مايو ، ٢ ، ٩-٠-١٦-٠ ، ٢٣ يوليه ١٩٣٤ ٠

(١٢٥) صحيفة الصرخة ٦ يناير ، ٢٥ فبراير ١٩٣٤ ، صحيفة الثغر ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧ ٠

(١٢٦) صحيفة الصرخة ٨ يناير ١٩٣٦ ٠

(١٢٧) صحيفة ٧ يوليه ١٩٣٦ ٠

(١٢٨) صحيفة الصرخة ٢٢ يناير ١٩٣٦ ٠

(١٢٩) صحيفة الصرخة ١٧ مارس ١٩٣٦ ٠

(١٣٠) صحيفة الضياء ١٠ فبراير ١٩٣٧ ٠

(١٣١) صحيفة الثغر (مصر الفتاة) ٢٧ مارس ١٩٣٧ ٠

(١٣٢) صحيفة الثغر (مصر الفتاة) ٢١ يونية ١٩٣٧ ٠

(١٣٣) صحيفة الصرخة ١٠ فبراير ١٩٣٤ ٠

(١٣٤) صحيفة الصرخة ١٣ يناير ١٩٣٤ ٠

(١٣٥) صحيفة الصرخة ٧ يولية ١٩٣٤ مقال عن « الغازى مصطفى كمال » صحيفة الثغر ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ ٠

(١٣٦) د٠ عبد العظيم رمضان ٠ تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ٠ الجزء الأول ص ١٨٣ ٠

(١٣٧) صحيفة الصرخة ٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٣ ٠

(١٣٨) صحيفة الضياء ٢ ، ٦ يناير ١٩٣٧ ٠

(١٣٩) صحيفة الضياء ٨ مارس ١٩٣٧ ٠

(١٤٠) صحيفة مصر الفتاة ٢٨ ابريل ١٩٣٨ ٠

(١٤١) صحيفة الصرخة ٢٣ ابريل ، ٧ مايو ١٩٣٦ ٠ صحيفة الثغر ٣٦ يوليه ١٩٣٧ ٠

(١٤٢) صحيفة الصرخة ٢ يولية ١٩٣٦ ، صحيفة الثغر ٣٦ يولية ١٩٣٧ ، صحيفة مصر الفتاه ١٤ برليه ١٩٣٨ ٠

(١٤٣) صحيفة الصرخة ٩ ديسمبر ١٩٣٣ ، ٣٠ يوليه ١٩٣٦ ، صحيفة الثغر ٢٢ ابريل ، ٣٦ أغسطس ، ٩ سبتمبر ١٩٣٧ ٠

(١٤٤) صحيفة الضياء ٢٩ نوفمبر ١٩٣٦ ، صحيفة مصر الفتاة ٩ يولية ١٩٣٨ ٠

(١٤٥) صحيفة الصرخة ٣٦ يونية ١٩٣٤ ٠

(١٤٦) صحيفة الصرخة ٣١ مارس ١٩٣٤ ٠

(١٤٧) صحيفة الصرخة ٧ ابريل ١٩٣٤ ٠

(١٤٨) صحيفة مصر الفتاة ٣١ يناير ، ٧ فبراير ، ٣١ مارس ١٩٣٨ ٠

(١٤٩) صحيفة مصر الفتاة ٨ اغسطس ١٩٣٨ ·

(١٥٠) صحيفة الصرخة ٣ مارس ، ٢٢ سبتمبر ١٩٣٤ ·

(١٥١) صحيفة مصر الفتاة ١١ أغسطس ١٩٣٨ ·

(١٥٢) صحيفة الصرخة ٢١ يوليه ١٩٣٤ ·

(١٥٣) صحيفة مصر الفتاة أول سبتمبر ، ٦ اكتوبر ؛ ١٠ اكتوبر ١٩٣٨ ·

(١٥٤) صحيفة مصر الفتاة ٢٧ اكتوبر ١٩٣٨ ·

(١٥٥) صحيفة مصر الفتاة أول سبتمبر ١٩٣٨ ·

(١٥٦) صحيفة مصر الفتاة ٧ مارس ١٩٤٠ ·

(١٥٧) صحيفة مصر الفتاة ١١ مارس ١٩٣٧ ، ٢٥ يوليه ١٩٣٨ ·

(١٥٨) صحيفة مصر الفتاة ٥ ، ٨ ، ١٥ سبتمبر ، ١٠ أكتوبر ١٩٣٨ ·

(١٥٩) صحيفة مصر الفتاة ٥ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٩ ·

(١٦٠) صحيفة مصر الفتاة ٢٠ اكتوبر ١٩٣٨ ، ١٢ يناير ١٩٣٩ ·

(١٦١) صحيفة مصر الفتاة ٢٣ يناير ، ٣ ابريل ١٩٣٩ ·

(١٦٢) صحيفة مصر الفتاة ١٣ ابريل ١٩٣٩ · وكانت الشــعارات تكتب فى اطار ضخم وتتكرر فى الاعداد التالية ·

(١٦٣) صحيفة مصر الفتاة ٢١ مارس ١٩٤٠ ·

(١٦٤) صحيفة الثغر ٣١ مايو ١٩٣٧ ·

(١٦٥) صحيفة مصر الفتاة ٢٢ مايو ، ١٧ يونيه ، ٨ يوليه ١٩٣٩ ·

(١٦٦) صحيفة مصر الفتاة ٢٨ مارس ١٩٣٨ · صحيفة النذير ، غرة جمادى الأول ١٣٥٨ ، مقال لصالح عشماوى بعنوان « الى الذين يريدون من الاخوان أن يتحدوا مع مصر الفتاة » ·

(١٦٧) صحيفة مصر الفتاة ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ ·

(١٦٨) صحيفة مصر الفتاة ٢٢ مايو ١٩٣٩ ·

(١٦٩) صحيفة مصر الفتاة ١١ ابريل ١٩٣٨ ·

(١٧٠) صحيفة مصر الفتاة ٢٥ ، ٢٧ مايو ١٩٣٧ ·

(١٧١) صحيفة مصر الفتاة أول يونيه ١٩٣٩ ·

(١٧٢) صحيفة مصر الفتاة ١٧ نوفمبر ، ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ ·

(١٧٣) صحيفة مصر الفتاة أول يناير ، ١٢ يناير ١٩٣٩ ·

(١٧٤) صحيفة مصر الفتاة ٥ يناير ١٩٣٩ ·

(١٧٥) صحيفة مصر الفتاة ٩ يناير ١٩٣٩ ·

(١٧٦) صحيفة مصر الفتاة · اعداد متفرقة من ٥ يناير الى آخر فبراير ١٩٣٩ ·

(١٧٧) صحيفة الضياء ٤ مارس ١٩٣٧ ·

(١٧٨) صحيفة مصر الفتاة ٢١ يناير ١٩٣٩ ·

(١٧٩) صحيفة مصر الفتاة ١٤ ، ١٧ يناير ١٩٣٩ • وكانت تنشر فى الصفحة الأخيرة فى اطار كبير بارز •

(١٨٠) صحيفة مصر الفتاة ١٨ مارس ١٩٤٠ •

(١٨١) مقابلة شخصية مع الأستاذ أحمد حسين يومى ٥ ، ٦ فبراير ١٩٧٤ •

(١٨٢،١٨٣) صحيفة مصر الفتاة ٢٨ مارس ١٩٤٠ •

(١٨٤) صحيفة مصر الفتاة ٢٤ اكتوبر ١٩٤٠ •

(١٨٥) صحيفة مصر الفتاة ١٣ مايو ١٩٤٠ •

معاهدة ١٩٣٦
بين الوفد والقصر

عقـــدت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس . أبرمتها جبهة مؤلفة من الأحزاب المصرية كلها باســتثناء الحزب الوطنى . وكان حزب الوفد قد تولى الوزارة بعد الانتخابات التى جـــرت لمجلس النواب فى مايو ١٩٣٦ . جاءت المعاهدة لتمثل تسوية للمسألة الوطنية التى ظلت طافية على سطح الحياة السياسية منذ أشتعال ثورة ١٩١٩ ، والتى ظلت منذ هذا التاريخ تتحكم فى كافة التغيرات والصراعات السياسية فى مصر . وكان من الطبيعى بعد ابرام المعاهدة أن تبدأ كافة القوى السياسيه فى اعادة صياغة مراكزها وأهدافها ، فى ضوء نظرتها وموقفها السياسى والاجتماعى بالنسبة لمستقبل البلاد ، بعد أتمام هذه التسوية ، وعلى أســـاس الاهتمام بتطوير الأوضـــاع الداخليه لمصر ، سواء من ناحية التنظيم السياسى للدولة أو من ناحية التطوير الاجتماعى الاقتصادى .

وصادف آتمام هذه التسوية أن توفى الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ ، وخلفه ابنه القاصر فاروق تحت وصاية مجلس للوصاية ، شكل برئاسة الأمير محمد على توفيق وعضوية كل من عبد العزيز عزت وشريف صبرى . ثم تولى فاروق ســلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليه ١٩٣٧ . وكان غياب فؤاد واعتلاء نجله العرش بمثابة تجـديد للسراى كمؤسسة سياسية ، وقد أريد استغلال هذا التغيير من جانب كافة الأطراف ، لتقوية النفوذ الذاتى باسم الملك الصبى أو على حسابه . وكل من هذه الأطراف متخفف من ممارســـات الملك فــؤاد السياسية بما جلبت من تحالفات وعداوات .

وواكب هذين الأمرين ، أن تنظيمين شــعبيين كانا قد شبا من بدايات الثلاثينات ، وغدت لكل منهما شعبية لا بأس بها فى مواجهه الوفد او فى

موازاته • وهما جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ، مما جرى الحديث عنهما في شيء من التفصيل في الفصل السابق •

وفي ٨ مايـــو ١٩٣٧ ، عقدت اتفـــاقية منترو التي ألغت الامتيازات الأجنبية ، فأستردت مصر سيادتها التشريعة الكاملة على أرضها ، مع الاتفاق على فترة انتقال اثنتى عشرة سنة ، تزول بعدهـــا المحاكم المختلطه ويسترد القضاء المصرى سيادته الكاملة على البلاد •

كل ذلك يتعلق بالظروف السياسية العامة لهذه الفترة ، مما تفصله كتب التاريخ العام ، بما لا مجال معه للأسهاب ، على أن ما تلزم الاشالة اليه في صدد البحث الماثل الآن ، يتعلق بأمرين ، أولهما أوضاع الصراع بين الحركة الديمقراطية التي لا تزال تحت قيادة الوفد ، وبين الحـــكم الاستبدادي تحت قيادة السراي ومن والاها من أحزاب الاقليات والتيارات الشعبية المعـــادية للديمقراطية • وثانيهمـــا ما لزم الخوض فيه من تطويرات تشريعية أوجبهـــا استرداد مصر سيادتها في هذا المجال ، بعد الغـــاء الامتيازات توحيدا للنظام التشريعي الذي يخضع له كافة المواطنين والقاطنين بأرض مصر •

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فان ايضاح الأمر بشأنها يقتضى تذكر مقولة أحمد لطفي السيد في بدايات القرن العشرين ، من وجود السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الاحتلال البريطاني) ، ومن وجوب ســـعي « الأمـــة » لان تكون طرفا أو شريكا ثالثا مع هذا الثنائي الحاكم • هذه المقولة قد تحققت بعد ثورة ١٩١٩ وبفضلها ، مع فارق واحد عما تصوره لطفي السيد ، وهـــو أن « الأمة » التي تصاعد نفوذها بالثورة الى أعتاب السلطة السياسية ، لم تكن هي أعيان البلاد وسراتها كما تصور ، ولكنها كانت الحركة الوطنية الديمقراطيه بما تمثله من قوة سياسيه واجتماعية • وصارت بذلك حكومة مصر مجـــالا للصراع والتحالف بين قوى سياسية ثلاث ، الملك والاحتلال والوفد • وكان الوفد كممثل للحركة الوطنية الديمقراطية خصما لكل من ســـلطة الاحتلال الأجنبي وسلطة الاستبداد الملكية • ولكن قواه الذاتيـــة وممكناته التاريخيه لم تكن تسمح له بالتحرك الناجز ضد خصميه معا ، فقامت حركته السياسية على أساس الاستفادة من الصراعات التي تشب بين خصميه وشريكيه • تحالف مع الملك ضد الانجليز (وحزب الاحـــرار الدستوريين) في ١٩٢٣ ، فشـــكل أول وزارة دستوريه في السنه التالية ، وخاض معركته الوطنية والديمقراطيه ضد الخصمين فتحالفا عليه في نهايات العـــام فسقط • وتحالف مع الانجليز (من خلال الاحرار الدستوريين) في ١٩٢٦ ، فشارك في الحكومة الائتلافية التي ركزت اهتمامها في تضييق سلطات الملك • ثم جاءت وفاة سعد زغلول وتشدد الوفد في مفاوضاته مع الانجليز ليعود اتفاق خصميه عليه فسقط في ١٩٢٨ • وتبلور الوضع في صور شتى عندما تولى الحـــكم في يناير ١٩٤٠

وعندما سقط فى يونيــة ١٩٣٠ بعد فشـــل مفاوضاته مع الانجليز · وكان الانجليز يساندون الملك ضده فأن سقط نمت نوازع الملك أن يستبد بالحكم وحده مما يهدد استقرار الأوضاع ، فيعودون الى السماح للوفد تحت ضغط الفوران الشعبى أن يلى الحكم · وهكذا كان ميدان الصراع مجالا لاطراف ثلاثة · وكلما تجمع طرفان منهم ، أمكن ضرب الثالث ·

أن القصد من محاولة رســم هــذا الاطار العــام للحركة السياسية منذ ١٩٢٣ ، هو ايضاح نظرة الوفد الى معاهدة ١٩٣٦ فى اطار خريطة الصراعات السياسية حول الحكم فى مصر · جرب الوفد التحالف مع الملك ضد الانجليز فى ١٩٢٣ ، وجرب مهادنه الانجليز ضـــد الملك فى ١٩٢٦ ، وجرب التلويح بالمعاهدة فى يناير ١٩٣٠ · كان الوفد حزبا للكفاح السلمى المشروع · وقد مارس فى ظل دستور ١٩٢٣ الكفاح الدستورى ، بحسبانه الوسيله المتاحه لمحاصرة الاستبداد الملكى ولمفاوضـــه الانجليز تحقيقا لهدفه الوطنى · تبلور كفاحه السلمى المشروع فى أرهاف أسلحته الدستورية للوصول الى الحكم وتأمين استمراره فيه ، باعتبار أن هيمنته على جهاز الدولة هى وسيلته الفعاله لتحقيق هدفيه الديمقراطى والوطنى · ولكن تجربه اثنتى عشرة ســـنة رجحت لديه ان تأمين ظهره دستوريا لن يتأتى الا بضغط سلطات الملك فى أضيق نطاق ممكن · وأن سلطان الملك لا ينفى الديمقراطية فقط ، ولكنه يستخدم فى اللحظة الحاسمة لصالح الاحتلال البريطانى عند تصاعد الصراع بين الوفد وبينه ·

لذلك كان من أهم أهداف الوفد من معاهدة ١٩٣٦ ــ فيما يظهر ــ أن تكفل ولو هدوءا نسبيا ، ومؤقتا فى جبهة صراعه مع الانجليز ، ليحشد أهم أسلحته فى جبهة صراعه مع الملك ، ضمانا لهيمنته على جهاز الدولة وتأمينا لاستقراره فيه · هذا المسلك الوفدى الذى رمى بمعاهدة ١٩٣٦ الى التحالف مع الانجليز لضمان حيادهم فى معركة الوفد ضد الملك ، لم يكن جديدا على الحركة الوطنية المصرية ، التى حاولت من قبل مرارا تحييد أحد خصميها فى معركتها مع الخصم الآخر ، وحاولتها مع الانجليز خاصة فى ١٩٢٦ بتحالفها مع الاحرار الدستوريين ، وعدم اثارتها المطالب الوطنية ، لتتفرغ مؤقتا لصراعها مع الملك · وكل الفارق يتعلق بالدرجة ، اذ وقفت محاولات الوفد السابقة عند حدود التهدئة النسبية مع الانجليز ، بينما بلغت فى ١٩٣٦ حد التحالف ، نتيجة عوامل أخرى تتعلق بالوضــع الدولى ، وبالمرحلة التاريخية التى بلغها الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر · والذى يفهم من حديث الاستاذ محمود ســليمان غنام ، بيانا لوجهه نظر الوفد بشأن المعاهدة ، أن الوفد فى تلك الفترة بلور نظرة سياسية توضح معنى الاحتلال لديه ، وهى أن مجرد وجود القوات الأجنبية لا يعتبر احتلالا بالمعنى الذى يتنافى مع الاستقلال ، لأن الاحتلال المنافى للاستقلال هو الاحتلال الذى يمكن المحتل من التدخل فى شئون البلاد ويحرك سياستها ، أما وجــود القوات الأجنبية المعزول عن هذا التأثير ، فلا يتنافى مع الاستقلال ولا يسمى احتلالا(١) ·

وبهذا المفهوم يتضح أن زعيم الوفد مصطفى النحاس كان يتطلع الى أوضاع الحكم المصرى وهو يوقع المعاهدة مع الانجليز • وكان بهـذا التوقيع يتهيا لمواجهـة « الاحتلال » الملكى لجهاز الدولة المصرية ، يريد أن يحاصر وجوده فى قاعدة معزولة عن التأثير فى شئون البلاد وتحريك سياستها •

كان الوفد يضمن الحكم وفقا لدستور ١٩٢٣ بغير منازع ، اذا ضمن حرية انتخابات لا يفسدها جهاز الادارة بالقمع أو بالتزييف • وهو يضمن حياد جهاز الادارة هذا اذا ضمن أن يكف نفوذ الملك عليه • وهو يضمن كف نفوذ الملك لو ضمن استيعاب سلطاته الدستورية فى سلطات الوزارة البرلمانية •

وأن المتتبع لمناقشات لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ وللازمات الدستورية التى جرت من بعد ، ليتكشف سعى الحركة الديمقراطية لاحتواء السراى كمؤسسة سياسية ذات وجود متميز عن مؤسسات الدستور • وفى دستور ١٩٢٣ ما يعين على هذا الاحتواء ، لو توافرت القوة السياسية التى تمكن من أعمال « التفسيرات الصحيحة » له • وذلك بالا يمارس الملك سلطاته الدستورية الا بواسطة الوزارة البرلمانية ومن خلالها ، والا يختار موظفى السراى السياسيين (كرئيس الديوان الملكى) الا برضاء الوزارة البرلمانيه ، وبهـذا تفقد السراى وجودها السياسى المستقل عن الوزارة البرلمانية ، من حيث أتخاد القرارات واختيار الرجال • وبهذا تصبح الوزارة البرلمانية الجهاز السياسى الوحيـد للملك ، فلا يعمل واحدة من سلطاته ولا يختار واحدا من رجاله الا بواسطتها • ولا ترد الية المعلومات ولا تصدر عنه القرارات الا عن طريقها (٢) •

ومن هنا تظهر أهمية الموقف الذى أتخذته الوزارة الوفدية فى ١٩٣٦ عندما حاصرت منصب « رئيس الديوان الملكى » ، وعندما أعلن مصطفى النحاس رئيس الوزارة الوفدية فى خطاب العرش بالبرلمان فور تشكيل وزارته ، عن عزمه على انشاء وزارة للقصر ، بمعنى ان تناط الشئون السياسيه للقصر بواحد من اعضاء الوزارة البرلمانيه ، بما يحمله هذا الوضع من هيمنه للوزارة على شئون القصر ، ومن جذب لشئون القصر السياسيه الى ساحة المسئوليه البرلمانيه ، وفقدان الملك استقلاله التنظيمى بين مؤسسات الدوله •

كانت المعركة واضحة الاهداف والمغزى تماما لدى طرفيها ، وأن الوفد الذى ناوش الملك فى هذا المجال من قبل ، عندما حاول سعد زغلول فى ١٩٢٤ اقرار مبدأ مشاركة الوزارة للملك فى تعيين رئيس الديوان الملكى ، هذا الوفد تصاعد بالمسألة فى ١٩٣٦ من مجرد فكرة المشاركة الى فكرة الاحتواء الكامل للسراى كمؤسسة سياسية ، وذلك عندما طرح فكرة وزير القصر الذى يعتبر عضوا بالوزارة البرلمانية مسئولا عن شئون القصر أمام البرلمان • وهذا التصعيد يوضح واحدا من أهم الآثار التى تغياها الوفد من تحالفه مع الانجليز ، أو بالاقل سعيه لتحييدهم بابرام المعاهدة • وكان من الطبيعى أن يثير هذا المسلك الوفدى

أخوف مخاوف السراى وأحزاب الاقلية وجميع القوى الموالية لهم · وأن وفدا له من التأييد الشعبى ما لا قبل لهؤلاء به فى أى من مراحل تاريخهم معه ، هذا الوفد خليق بأن يستشعر خصومه منه أقصى درجات الخشية والهلع ، بعد أن وقع معاهدة قد تؤدى الى تحييد أخطر خصومه وأقوى نصير لهم · وعزز هذا الوضع أن خلف فؤادا فى الملك حدث غرير لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، واحتاجت ولايته العرش الى جهد المفتين من رجال القانون ، الذين قدحوا القرائح فى التفسير والتأويل ، ليضيفوا الى عمره شهورا تصل به الى سن الرشد ، وواتتهم الشريعة الاسلامية بالحجة فى حساب العمر بالسنين القمرية · لذلك وجب على جميع خصوم الوفد أن يتجمعوا ليشنوا عليه ما ساغ وما لا يسوغ من الهجمات ، وليوجهوا اليه ما يصيب وما يطيش من الطعنات · واختلف طرفا الصراع فى كل شىء الا فى أن معركتهم هذه معركة فاصلة ·

كان الوفد يرفع شعاره الأثير عن الديمقراطية وسيادة الدستور ، فرفعت السراى شعارها الأثير كذلك ، عن الحكم الدينى والخلافة الاسلامية · حاولت السراى أن تقسم حزب الوفد وساهمت فى أزكاء الخلاف بين أحمد ماهر والنقراشى من جانب ، وبين مصطفى النحاس ومكرم عبيد من الجانب الآخر ، فلما نجح رئيس الوفد وسكرتيره العام أن يجذبا اليهما بنيان الحزب برمته ، ولما فشل ماهر والنقراشى رغم عراقتهما فى الكفاح أن يخرجا من الحزب بانقسام كبير ، وفسدت المحاوله ، لما حدث ذلك لم يبق أمام السراى وحلفائها الا أن يستخدموا سلاح الدين ضد الوفد ، دعما لسلطة الملك السياسية بوصفه ولى الأمر ، وضربا للوفد بدعوى أن مكرم عبيد سكرتيره العام يقوده فى سياسة قبطية ، تفضى الى سيطرة الأقلية القبطية فى البلاد على الأغلبية الاسلامية ·

اقترحت السراى فى البداية ، و صة الأمير محمد على ولى العهد ورئيس مجلس الوصاية ، أن يجرى تتويج فاروق ملكا فى حفل دينى يقام فى القلعة ، مقر حكم محمد على باشا الكبير رأس الاسرة العلوية الحاكمة ، وفى الحفل يقلد شيخ الأزهر الملك المتوج سيف جده الأكبر محمد على · ثم يؤم الملك المصلين فى الأزهر ، تعبيرا عن مكانته الدينية كولى للأمر وأمام للمسلمين ، يجمع بين السلطتين الزمنية والدينية · وآزر كبار رجال الأزهر برياسة الشيخ مصطفى المراغى هذا الاقتراح ، وروجت له القوى السياسية الموالية للملك والمعاندة للوفد ، وذلك منذ يونية ١٩٣٧ · وكانت صحيفة البلاغ وصاحبها عبد القادر حمزة من أكثر الصحف دعاية لحفل التتويج الدينية ، وصيغت الدعوة باسم مكانة مصر فى البلاد الاسلامية وزعامتها المسلمين · ولكن حكومة الوفد قاومت الفكرة فى حسم ، واستثارت هذه الدعوة لدى الوفد خوفه البالغ على مثله الديمقراطية ، وحذره الشديد من أن تسبغ بردة الدين على خصمه الملك ما يقوى به على حسابه · وكانت سابقة طمع الملك فؤاد فى الخلافة فى ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ لا تزال عالقة بالأذهان · وكان شعار الحكم الدينى مما يخشى منه أن ينصدع به بنيان

الجامعة الوطنية المصرية من المسلمين والقبط . كما كان هذا الشعار الذى يروج له أنصاره باسم الجامعة الاسلامية لا يعني ولا يقصد به في سياق الصراعات السياسية الدائرة ، الا زيادة سلطات الملك ، ومواجهة التنظيم الديمقراطى الأمثل المطلوب بنظام للحكم يستند الى السلطة الفردية للجالس على العرش . لذلك وقف مصطفى النحاس ضد فكرة الحفلة الدينية عامة ، وضد فكرة أن يصلى الملك بالأزهر غداة تتويجه ، لما تثيره صلاته بالأزهر فى هذه المناسبة من دلالات دينية تنسبغ على ولايته الزمنية . وصرح النحاس بأن مثل هذه الاقتراحات تتضمن « اقحاما للدين فيما ليس من شئونه وايجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية » . وحاول الملك تعديل اليمين الذى يؤديه رجال الجيش بما يقصر ولاءهم عليه مع الطاعة لأوامره وحدها . فاعترض الوفد على هذه الصيغة .

وبالنسبة للمسأله الثانية ، فانه ما أن استردت مصر سيادتها التشريعية الكاملة بالغاء الامتيازات الأجنبية ، حتى انطرحت مشاريع اصلاح النظام القانونى والقضائى . كان التفكير فى ذلك قد بدأ على عهد وزارة على ماهر فى ١٩٣٦ ، قبل ابرام المعاهدة واتفاقية منترو ، وذلك بما شكل من لجان لتنقيح المجموعات القانونية الأساسية ، مدنية كانت أم جنائية . وبتطوير تشريعات الاحوال الشخصية الآخذة عن الشريعة الاسلامية ، وبعد ابرام المعاهدة والاتفاقية على عهد وزارة الوفد ، قوى الرجاء في تنفيذ هذه المهمة ، وسن التشريعات الضريبية الحديثة التي كان نظام الامتيازات الأجنبية يعوق فرضها على الأجانب الا بموافقة المحاكم المختلطة ، وكانت الحكومات المتتالية تعزف عن اقرار ضرائب يقع عبؤها على المصريين دون الأجانب .

وقد ألفت لجان لتعديل القوانين واعداد المشاريع الجديدة . ومنها لجان برئاسة المراغى شيخ الأزهر ومعه صفوة من علماء الشريعة الاسلامية ، لاعداد قوانين المواريث والوصية والوقف واصلاح المجالس الحسبية . وظهرت الدعوة لتوحيد الجهات القضائية . اذ عرفت مصر فى ذلك الوقت ثلاثة أنواع من المحاكم، المحاكم المختلطة التى تختص بالانزعة التى يكون أحد الأجانب طرفا فيها ، والمحاكم الشرعية التى تختص بالانزعة الخاصة بالاحوال الشخصية للمسلمين (وفى دائرة مجالها تعمل المجالس الملية بالنسبة للاحوال الشخصية لغير المسلمين) ، والمحاكم الاهلية التي تمتد ولايتها على ماعدا ذلك من أنشطة ومنازعات مدنية كانت أو جنائية . وكان توحيد القضاء المصرى مطلبا من أهم مطالب حركة النهضة المصرية ، بحسبانها حركة وطنية تستهدف استكمال سيادة الدولة على القاطنين بها ، بالغاء المحاكم المختلطة وما تمثله من انتهاك جزئى للسيادة المصرية ، وبحسبانها حركة توحيد وتجديد ترى فى توحيد القضاءين الاهلى والشرعى استكمالا للوحدة الوطنية من جانب ،واصلاحا لما يعتور نظام المحاكم الشرعية والمجالس الملية من سلبيات . فلما اذن وجود المحاكم المختلطة بالزوال . بتحديد اثنتى عشرة سنة لانتهائها حسب اتفاقية منترو ، ظهرت

الدعوة لتوحيد جهات القضاء عامة ، ولكنها ظهرت حذرة فلم تشمل الاعلان عن ضم المحاكم الشرعية الى المحاكم الاهلية ، وانما اقتصرت على توحيد ادارتى هذين النوعين من المحاكم ، لتشملهما داخل وزارة الحقانية سياسة تنظيمية واحدة وفى اطار التفكير فى اصدار قانون عن استقلال القضاء وتنظيم الدرجات المالية للقضاة تحقيقا للمساواه بينهم (٣) .

وتجددت فى هذا الوقت الدعوة لالغاء نظام الوقف وحل الاوقاف الأهلية القائمة ، وهى الدعوة التى ظهرت واضحة فى ١٩٢٦ على أيدى أمثال محمد على علوبة . ووجدت مقاومة عنيفة من بعض كبار رجال الأزهر المتصلين بالسراى وعلى رأسهم الشيخ محمد بخيت . فهدأت نسبيا فيما تلا ذلك من أعوام حتى تجددت بعد المعاهدة على يدى النائب الوفدى عبد الحميد عبد الحق (٤) .

وفى ذلك الوقت عينه بدأت وزارة الوفد تعد مشروعات قوانين ذات اتصال بالهياكل السياسية ، مستهدفة اشاعة الاحترام للدستور وكفالة التنظيم الديمقراطى لبعض المؤسسات التقليدية ، ومن النوع الأول اعدادها لقانون يفرض عقوبات محددة على مخالفة احكام الدستور وانتهاكها ، الأمر الذى اعتبره الملك اجراء موجها ضده وضد العناصر الموالية له (٥) . ومن النوع الثانى اعداد قانون للعمد والمجالس القروية يقوم على مبدأ انتخاب العمدة انتخابا مباشرا من أهل القرية ، وان تجرى انتخاباته بمعاونة وزارة الداخلية تحت اشراف النيابة العامة والقضاء . وكذلك انشاء مجالس مشتركة للقرى المتجاورة لبحث المشروعات ذات النفع المشترك ، يجرى تشكيلها بالانتخاب أيضا (٦) .

خطة ضرب الوفد :

فى هذه الظروف سارت خطه المعاداة للوفد فى خطين ، الطعن على الوفد بالقبطية ، وانعاش الملك ورهطه بدعاوى حماية الاسلام . لم يكن الوفد حزب الحركة الوطنية المصرية فحسب ، بل كان حزب الجامعة الوطنية المصرية ، فاذا كانت وظيفته التاريخية الأولى هدأت بابرام المعاهدة ، فقد بقيت له الوظيفة الثانية . وهذه بالضبط ما أريد القضاء عليه بتهمه الطائفيه - واذا كان بهيكله وتشكيله حزبا جامعا للمصريين مسلمين واقباط ، فقد أريد بتلك التهمة عزل المسلمين عنه ، وان المصرية شعار يتخفى به الاقباط ويثيرونه ضد المسلمين . وبدأ لمعارضى الوفد أن لا طريق آخر لهدمه غير هذا الطريق . وأن عباس محمود العقاد مثلا ، الذى كان واحدا من قلاع الاستنارة الفكرية على عهد انتمائه للوفد ، وبذل من قلمه الكثير لارساء أركان الجامعة الوطنية المصرية ، هذا العقاد أمسى فى معسكر الملك يساهم فى نقض ما صنعت من قبل يداه . ولم يكتف بتحبيذ المراسم الدينية لتتويج الملك ، بل أرجع اعتراض الوفد عليها الى أثر القبط فيه ، وقال أن « الخطة التى سار النحاس باشا عليها كانت سياسة مرسومة

لغاية سيئة هدامة ، ما كان أجدر بالنحاس باشا وبزملائه المسلمين أن ينزلقوا اليها ٠٠ » ٠ وأن صـدام الملك وحكومة الوفد حـول صيغة اليمين الذى يحلفه رجال القوات المسلحة ، هذا الصـدام مبناه أثر القبط فى الوفد « لقد أقحموا ذكر الاقليات فى هذه المسأله ، وتلك جناية من أكبر جناياتهم على السياسـة الوطنية ، فالاقليات أقصى ما ترجوه بين أرقى بلاد العالم وأصونها للحقوق ، ان تقيم شعائرها وتحتفل بأعيادها ومراسمها فى امان وسلام ، أما أن تسيطر على شعائر الأكثرية وتبيح هذا وتمنع هذا ، فهو شىء لا يخطر على بال ولا عقل سليم ، وليس من الاخلاص للاقليات المصرية ولا من المصلحة لها أن يقال أنها طلبت ذلك الطلب وتفكر ذلك التفكير » ٠ وعرج مرارا الى حفل التتويج الدينية قائلا « كاذب منافق من يقول أن أحدا منعها غير مكرم عبيد » (٧) ٠

تصاعدت هذه الحملة فى أواسـط ١٩٣٧ لتعيد الى الاذهان حملة الأحرار الدستوريين ضد الوفد فى ١٩٢٩ ، ولكن بصورة أشـمل وأعنف ٠ وكان لابد للتهمة من ماديات تقوم عليها ، وهذا ما تكفلت باسـتنباته صيحفتى البلاغ والاهرام ٠ تستنبت الاهرام البذور فى أصص صغيرة بأسـلوبها الاخبـارى المحايد الوقور ، وتتولى البلاغ غرسـها وسقايتها فى الارض الفسيحة بأسلوبها المخاصم المثير ٠ وتمثلت مادة التهمة فضـلا عما سـبق ، فى تعيينات الموظفين وترقياتهم ٠ تنشر الاهرام مثلا عن ترقيات لموظفين بوزارة الصحة ، وتورد بغير تعليق أسماء ستة أقباط وتتلقف البلاغ الخبر لتعيد نشره افسـاحا لذيوعه وتوليدا للدلالات السياسية منه ، حول سيطرة الاقباط على الوفد حزبا وحكومة وأضطهادهم المسلمين ٠ ويكتب العقاد « أنما يضطرنى الى الاشارة اليه أن الذين استمرأوا هـذا العمل الوخيم يحسبون أنهم فى حـل من التمادى فيه أبدا ، وتعريض البلاد لعواقبه السيئة عاجلا أو آجلا ، ماداموا يعملونه والناس ساكتون يترقبون » (٨) ٠ ثم تنشر البـلاغ أن وزارة الداخليـة عينت موظفين كتابيين بالمحافظات والمديريات ، وتورد خمسة أسماء قبطية وثلاثة مسلمة ، بما يوحى باختصاص القبط على قلة عددهم الاجمالى بالسهم الأوفر من التعيينات (٩) ٠

ثم يظهر أن هذه الاخبار ان لم تكن مختلقة فهى كاذبة الدلالة ، لأن القبط هؤلاء رقوا أو عينوا فعلا ، ولكن وسط جماعة أعم ، ففرزت أسماؤهم ونشرت وحدها ٠ وتصدر وزارة الداخلية بيانا يوضح أن المعينين كانوا واحدا وعشرين منهم هؤلاء القبط الستة ، ويذكر « ان وزارة الداخلية وان كانت لم تراع ولن تراعى فى التعيين فى هذه الوظائف تفريقا بين المتقدمين اليها ، باعتبار أديانهم ، اذ أن الجميع مصريون الا أنهـا تقديرا للحقيقة تعلن أنها أصـدرت قرارا بتعيين واحد وعشرين كاتبا منهم ستة مسيحيون ٠٠٠ » (١٠) ٠ على أن هذه التصويبات لم تكن تقف البلاغ ولا العقاد عند حدود ادراك الحقيقة ، فيعودان الى الكتابة عن أن وزير الصحة نقل ثمانية عشر قبطيا « من الدرجة الثامنة المقيدين على وظائف مؤقتة الى الدرجة الثامنة الكاملة » (١١) ٠ ثم تبرز الاهرام هذا الأمر بما تنشره

عن ترقية أربعة موظفين بمصلحة الاحصاء الى الدرجة السادسة ، وتورد أسماءهم القبطية ، وأن المصلحة ذاتها في سبيلها الى ترقية أربعة آخرين أوردت أسماءهم من الأقباط ، وأن من يدعى جرجس ميلاد رقى الى الدرجة الخامسة · ثم يظهر مساء اليوم ذاته أن غالب تلك الاخبار غير صحيح ، وأن من رقوا الى الدرجة السادسة انما رقوا اليها من مدة طويلة (١٢) · وتذكر البلاغ أن ثلاثة عينوا بمصلحة الأموال المقررة وهم حسب أسمائهم من الاقباط (١٣) · ثم يظهر أن المصلحة عينت في الحقيقة اثنى عشر موظفا فيهم تسعة من المسلمين ، وعينوا جميعا على اعتمادات مالية وقتية وبرواتب يومية أو شهرية تتراوح بين الجنيهين والسته جنيهات في الشهر ، وان واحدا فقط عين على درجة مالية دائمة وهو مسلم · ثم تذكر البلاغ أن حبيب بك المصرى سيعين مستشارا لوزارة المالية ، وكان حبيب المصرى معروفا لدى رجال الفكر والقانون وكان يشغل فعلا منصب المستشار بادارة قضايا الحكومة لوزارة المواصلات منذ سنين (١٤) ·

ومن الجلى أنه حتى على فرض صحة هذه الاخبار بالصورة التى سيقت بها ، فان نقل موظف من درجة مؤقتة الى درجة دائمة في المستوى الوظيفى الثامن ، أو تعيين موظف براتب لا يكاد يصل الى الستة جنيهات ، لهو أمر من الضآلة بحيث لا يشير اليه كاتب جاد ، الا أن يكون القصد من الاشارة اليه هو مجرد الحرص على استمرار الحديث عن الاقباط ، ليقر في النفوس أن ثمة « شىء ما » ، بصرف النظر عن مكونات هذا الشىء · وبهذا جرى الحرص على ملاحقة الاحاد من عمال اليومية وموظفى أدنى درجات السلك الادارى ، من كاتب كبير كالعقاد ومن صحيفتين واسعتى الانتشار كالأهرام والبلاغ ، ورغم أن الأولى منهما يملكها مسيحى لبنانى الأصل هو جبرائيل تقلا ، ويرأس تحريرها مسيحى لبنانى الأصل هو انطون الجميل · وصاحب كل ذلك الحديث في أمر التعليم ومدرسة الصيارف وغير ذلك مما سبقت الاشارة اليه في فصل سابق · ولم يتركوا النحاس نفسه مدللين على « قبطية » مسلكه وهواه وخضوعه للقبط ، بأن الاطباء الذين يختارهم لعلاجه هم من القبط مثل الدكتور المنياوى والدكتور ابراهيم عبد السيد (١٥) ·

★ ★ ★

المراغى والأزهر :

لجأت السراى الى سلاح الدين تطعن به صدر الوفد · وكان الأزهر وشيخه المراغى هما فرقة الصدام · تحكى صحيفة « الاخوان المسلمون » ، أن أحزاب المعارضة ظلت تكافح وزارة الوفد لزحزحتها عن الحكم فلم تستطع « فلما ان ظهر صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر في الميدان ومن حوله أبناؤه الطلبة وقد أشهروا أسلحة الدين ، عندئذ قوى ساعد المعارضة كثيرا ، ومن ثم كان ذلك من عوامل الانقلاب » (١٦) · وجاء شهر رمضان في أكتوبر ١٩٣٧ ، فنظم المراغى مع السراى سلسلة متتابعة من الدروس الدينية في

المساجد الكبيرة ، اذ يغشاها الملك تباعا ويستمع الى أحاديث للمراغي ، تتضمن التعريض الضمني الخفي بالوفد وحكومته ، مع الدعوة الصريحة لفاروق حاميـا للاسلام • وجاء ذلك مع بدء الصراع المفتوح ضد حكومة الوفد وبدء التحريك النشيط للازمة ضدها ، بتعيين علي ماهر رئيسا للديوان الملكي علي غير رغبـة الحكومة •

وكانت الصحف الموالية للملك لأتفتأ كل يوم تقريبا وبغير مناسبة هامة ، تبرز صورة الملك مع الشيخ المراغي ، داخلين أحـد المساجد أو خارجين منه ، ولا تفتأ تورد الاخبار عن صلوات الملك ، سواء في المسجد الحسيني أو الزينبي أو الحنفي أو عمرو أو الكخيا أو أبو العلا بالقاهرة ، أو البوصيري أو أبي العباس بالأسكندرية ، ويصحب خروجه ودخوله الهتاف به حاميا للاســلام (١٧) • واستغل في ذلك طلبة الأزهر وبعض من علمائه وجمهور الجمعيات الدينية •

وقد أشـاع الشيخ المراغي ان حكومة الوفد لا ترضى عما يلقى من دروس دينية • وأن مكرم عبيد خاصة يزعجه هذا الأمر ، وأنه اتصل بالسفير البريطاني سير مايلز لامبسون يحثه على التدخل لمنع تلك الدروس • وتداولت الصـحف الملكية الخبر لا تخفي دلالته المرجوة ، من أن مكرم القبطي كاره للاسلام يجرجر الوفد معه ضد دين الغالبيـة • ويستعدي السفير البريطاني بجامع المسيحية بينهما ضد هذا النشاط الاسـلامي • الأمر الذي لم يكتف مكرم بنفيه بل أبلغ بشأنه النيابة العامة طالبا التحقيق فيه (١٨) • وقد حاول المراغي بذلك أن يخلق عراكا سياسيا حول مسألة الدروس الدينية ، مســاهمة منه في أن يستقطب الصراع السياسي على أسس دينية ، ليكون الملك ومن والاهم حماة الاســلام ، وليكون الوفد ومن معه هم الأقباط • ودعم المراغي شائعته بتصريحات علنية ، اذ صرح لوفد من علماء كلية الشريعة « لقد سمعت من خطباتكم ما يفيد أن أناسا لا يسرهم قيام المســلمين بنشر دينهم ويخشــون شــيوع الروح الديني بين المسلمين ••• » ، وأنه اذ يتجاهل هذه المحاولات فهو يؤمن بأن الأزهر كائن حي يجب أن يقوم بمهمته الاسـلامية وإلا فليزول ، وطالب باســتمرار الأحـاديث الدينية (١٩) • وأكد عباس العقاد مقولة المراغي قائلا عن النحاس « ذهب هو أو ذهب صاحب وحيه الى الانجليز يفهمهم أن هذه الدروس لا يصح أن تلقى لأنها ستفرق بين أهل الأديان المختلفة في مصر » (٢٠) •

أهاجت هذه القالة الخواطر ، وانتظمت الوفود من الجمعيات الدينية كجمعية أنصار السنه المحمدية ، ومن الأزهر سواء كليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية أو معهد القاهرة الديني ، وتجمعت المظاهرات منهم أمام الازهـر وأمام قصر الملك بعابدين ، تطلب استمرار الدروس الدينية حتى انتهاء شهر الصيام وتقدم العرائض بذلك ، وتهتف « يحيا الملك الصالح » « الأزهر فوق الأحزاب » ، « الملك فوق الجميع » ، « الأزهريون فداء للملك » « يحيا ســيد البلاد » ،

« يحيا زعيم الشرق والدين » . وكان المراغي يخطب فيمن يفد من هؤلاء الى مكتبه منبها الى حرصه الا يتدخل الأزهر في السياسة (٢١) ، وهو لا يعنى بذلك وجوب إبتعاده والازهر عن شئون السياسة ، ولكنه يعنى أضفاء طابع الدين على هذا الصراع السياسي بين الملك والوفد ، وأن ليس الأمر أمر نظام ديمقراطي أو أوتقراطي ، ولكنه أمر نظام اسلامى أو لا اسلامى . وقد بلغت اهاجة الأزهريين حد أن تجمع الاف منهم بميدان عابدين في ٢١ ديسمبر ، وراوا مكرم عبيد بسيارته فاحاطوه بالهتافات المعادية ، وأنهالوا على سيارته يحطمونها موجهين اليه عبارات السباب . فلما أطل الملك عليهم من شرفته هتفوا « يسقط الوزير القبطى » . ووقف خطيب جامع عمرو في صلاة الجمعة اليتيمة أمام الملك يقول أن مصر كانت بلاد الكفر والالحاد حتى دخلها الاسلام ، مما يهيج خواطر الاقباط لولا أن رد النحاس وكان حاضرا الصلاة بأن المسيحية لم تكن ديانة كفر والحاد قط (٢٢) .

وعملت السراى أن تحيط ملك الملك بسمات الدين ، فحرص على غشيان الجمعيات الدينية ، ويعد له الاستقبال والوداع بالتظاهر والهتاف ، ويوجه النداءات الى الشعب في المناسبات الدينية يحث الناس على الصلاة والصيام وتقوى الله . ويهدى من يحلفون اليمين أمامه من المستشارين نسخا من المصحف الشريف (٢٣) . وكل ذلك يستهدف ربط الدين بعرش الملك وسلطانه ، مما عبر عنه عباس العقاد وقتها بقوله « الايمان من فطرة المصرى ، والفاروق قوى الدين قوى الايمان ، فلا غرو أن يكون الولاء له قريبا الى الطبيعة القومية صادرا عن أعرق السجايا الوطنية » (٢٤) .

وصاحب ذلك أن ألقى في أفواه المتظاهرين الهتاف بحياة الملك « أمير المؤمنين » (٢٥) . وبدأ الحديث عن فكرة الخلافة الاسلامية ، وأعادة تأسيسها في مصر والمناداة لفاروق خليفة للمسلمين . مع الهجوم على الاقباط بحسبانهم المعارضين لقيام الخلافة الاسلامية في مصر (٢٦) . وقد أوغل الشيخ المراغي في نقد القبط في خطاب القاه بمناسبة عيد الأضحى وأشار الى « الثعالب » الذين ركن المسلمون الى مودتهم وهم يدعون الى غير هذه المودة ، بل لعلهم يدعون الى بغض المسلمين وقتالهم والى أن يضرب بعض المسلمين بعضا . وأدرك الناس أنه يشير بذلك الى القبط ، مما كان له وقع شديد الايلام بين القبط ، ومما أثار بين العامة نوازع التعصب ، كالتهجم على احد القساوسة في أحدى المركبات العامة أو دخول كنيسة القللى أثناء موعظة القمص سرجيوس بغير التوقر اللائق (٢٧) . وقد كتبت صحيفة « المصرى » الوفدية ، « أن الشيخ ليستغل في سبيل هذه المناداة الرخيصة سلاح الدين وسلطان التعصب ، فلا يتأثم من الدعوة الخبيثة لغير ما أحل الله من الفتن الداخلية التى تطيح بالحرث والنسل اذا أندلع لهيبها في البلاد » (٢٨) . وكان لرد الفعل العنيف لخطبة المراغي أن تراجع في حديث نشرته البلاغ ، ذكر به أنه من دعاة السلم والوفاق « يجب أن تعيش الطوائف

فى مصر فى وفاق وصفاء » ثم ذكر « انى لا اعمل لحزب لكنى أعمل فى السياسة الدينية وفى سياسة الاسلام ، أعمل ذلك داخل البلاد وخارجها ، أصرح بذلك ليكون مفهوما وليعلم الناس إنه لا يوجد فى الاسـلام ما يوجد عند غيره من أن الدين شيء والسياسة شيء آخر » (٢٩) ٠

الأحرار الدستوريون والسعديون :

لم تخمد الأصوات فور طرد حكومة الوفد من الحكم فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ، وتولى محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين رئاسة وزارة تضم عددا ضخما من الوزراء الحزبيين والمسـتقلين لا يجمعهم الا العـداء للوفـد ٠ كان لابد من حل مجلس النواب الوفدى واجراء انتخابات جديدة ، ولا تستقر أوضاع السلطة السياسية الا بضمان هزيمة الوفد فيها ٠ وهزيمة الوفد فى الانتخاب أمر عسير ، وان استخدمت وسـائل السـلطة فى التأثير فى نتائجها ، الأمر الذى يستوجب حشد كل ما يمكن من الوسائل لخوضها ٠ وللاحرار الدستوريين سابقة استخدام لسلاح الدين فى انتخابات ١٩٢٩ ؛ واذا كان هذا السلاح لم يؤت نجاحا لهم فى تلك الانتخابات ، فعسـاه يؤتى النجاح الآن ما دامت حكومتهم هى من يجـرى الانتخابات وليست حكومة محايدة كما حدث فى ١٩٢٩ ، ومادامت معركة الدين قد اتسعت أرضا وأطرافا على ما سـلف البيان ، وما دامت معاهدة ١٩٣٦ قد أفقدت الوفد بعض ما كان يتمتع به من تأييد شعبى ضخم ، وما دام جسم الوفد قد أصيب بخروج أحمد ماهر والنقراشى وغيرهم ممن كونوا حزب السعديين ٠

ورغم ما أصدره كل من محمد محمود رئيس الوزراء ومحمد حسين هيكل عضو الوزارة ، من تصريحات تؤكد ان حكومة الاحرار لا تعرف الا المساواة بين جميع أبناء الامة ، ولا تميز فريقا على فريق ولا تحابى طائفة على حساب أخرى ، فقد أتت تلك الحملة مصحوبة بأتهام الوفد بالنزعة القبطية وممالأة القبط على حساب المسلمين ، وبقيت صحيفة الاحرار « السياسة » تغذى تلك الحملة بالاخبار التفصيلية (٣٠) ٠ ولا يظهر أن كان للاحرار مرشح قبطى فى هـذه الانتخابات عدا شهدى بطرس بدائرة برديس بجرجا (٣١) ٠ وعرفت الحملة الانتخابية فى يناير وفبراير ١٩٣٨ منشـورات توزع فى بعض الدوائر تصف مكرم عبيد بأنه عدو الدين وعدو الملك ، وأن ليس مصطفى النحاس سـوى مطية له (٣٢) ٠ وجاء بأحد هذه المنشورات أن مؤامرة تدبر ضد المسلمين « لمصلحة فرد واحـد (مكرم عبيد) هو أكبر اعداء نهضتكم وحريتكم ودينكم ، ولأنه فى سبيل ارضاء مطامعه واهوائه لا يتورع عن محاولة هـدم النهضة التى غذيتموها بأرواحكم ، وأهدار الحرية التى افتديتموها بدمائكم ، وتعطيل شعائر الاسلام الذى هو دينكم ودين ملككم ودين الله أحكم الحـاكمين ٠٠٠ ٠٠٠ أيهـا المصريون عز على وليم (مكرم عبيد) أن يحكمكم لأن أمة مسـلمة لا يحكمها قبطى ٠٠٠ » (٣٣) ٠

وأشار محمد حسين هيكل في خطاب انتخابي له بشبين الكوم الى أن الحاح وزارة الوفد على تعيين فخري عبد النور عضوا بمجلس الشيوخ . كان يرجع الى اسباب « لا أعرفها وانتم تعلمونها » (٣٤) . والملاحظ ان هذه النغمة قد استخدمت أكثر ما استخدمت في الاقاليم ، حيث يظن أنها هنـاك انفذ اثرا وأحســم نتيجة .

وحيث يظن الأحرار أن لهم من ملكياتهم وأسرهم الكبيرة عزوة . وأوغلت مجلة الكشكول في الإثارة متحدثه عما يجب أن يكون عليه الاقباط من طاعه تامة ، وأن الحكم حق للأكثرية الدينية وحدها فلا يجوز أن يطمع القبط فيه بمشاركة ما ، ولا يأملون في اكثر من أن يحكموا بالعدل أن هم اطاعوا ، وأن مكرم عبيد لا يعمل لخير الوطن بل لخير طائفته فقط مما يشكل خطرا على وحـدة الامه ، وسخرت من مأثورة مكرم عبيد أنه مسلم وطنا وقبطى دينا ، قائلة أن مصطفى النحاس مسلم دينا وقبطي وطنا . وكل ذلك أهاج من عواطف القبط ما أفصحت عنه صحيفة مصر مرارا وقتها (٣٥) .

كان السعديون أقل أيغالا من الاحرار في مســـاهمتهم في هذه الموجة . لقد انشقوا على الوفـد وانضموا الى التحالف المعـــادي له تحت زعامة الملك ، وخاضوا الانتخابات من هذا الموقف . ولكنهم لم يشتركوا في وزارة محمد محمود في البداية . كانوا عند خروجهم على الوفد يحملون أثرا من تراثه الوطني الجامع الذين شاركوا هم أنفسهم في بنائه . وقد أنشق مع ماهر والنقراشي وغالب ، كل من نجيب اســـكندر وعزيز مشرقي وســـلامه ميخائيل وكامل سيدهـم وأمين يطرس . وكان هؤلاء وغيرهم من مرشـــحي السعديين في الانتخابات ، نجيب أسكندر في دائرة روض الفرج ، وعزيز مشرقي في دائرة جسر شبرا ، وســابا حبشي في دائرة مصر الجديدة ، وســـلامة ميخائيل في دائرة شبلنجة بالقليوبية ، وكامل سيدهم في قلوصنا بالمنيا ، وأمين يطرس في نزلة الخيـــام بجرجا (٣٦) . وكان من مؤيدى السعديين ضد الوفد قرياقس ميخائيل الذى تنبأ بضعف الوفد لأول مرة بعد خروج ماهر والنقراشي ، اذ كانت الاحداث من قبل تمكن الوفد من أن يحمل أنصاره على الاعتقاد بأن المنشقين عنه مجرد أدوات في أيدى الانجليز ، وليس حال الوفد مع ماهر والنقراشي كهـــذا الحـــال ، وهما من صفوة المتطرفين البعيدين عن الاعتدال . وليس حال الوفد في ١٩٣٧ كحاله من قبل قدرة على وصم المنشقين عنه بالتبعية للمحتلين (٣٧) . كما كان القمص سرجيوس يهاجم النحاس ومكرم ويعتبرهما سبب الفتنه القائمة (٣٨) .

على أن السعديين لم يقفوا بعيدا جدا عن تلك الحملة الموجهة للوفد باســم الدين . كانوا شركاء في حلف يعتبر الدين اهم معاوله في تحطيم الوفد . ومن شأن الصمت هنا أن يفيد قبولا أو عدم اعتراض . ولا يغني في نفي هذه الدلالة الا الموقف الايجابي يعلن رفض استخدام هـذا الســلاح ، وتمييز الذات بجلاء أمام الرأى العام في هذه المسألة . ومن جهة أخرى فان خروج ماهر والنقراشي ثم في ســياق صراع سياسي بينهمـا من ناحية وبين النحاس ومكرم من ناحية

أخرى ، وقيل فيه أن مكرم هو رأس الطرف المخاصم لهما · فكان صراع السعديين ضد مكرم ـ في ظروف الصراع العام الحادث ـ مما ينضاف رصيدا يمد سلاح الدين ببعض ذخيرته · ومن جهة أخيرة فقد سلفت الاشارة الى كتابات عباس محمود العقاد في هذه المسألة ، وهو من هو في صلته الوثيقة بماهر والنقراشي ·

على أنه لم يمكن التقاط شاهد عن موقف صريح من ماهر والنقراشي وغيرهما من اقطاب السعديين ، يتعلق باسهام مباشر منهم في الحملة ضد الوفد باسم الدين أو الحملة على القبط عامة · والحق أيضا أن زعيمي السعديين على ما كانا عليه من عداء اسود لمكرم عبيد ، وهو عداء يرشحهما لان يكونا في المقدمة ، مع الفريق المخاصم للقبط في الصراع مع الوفد ، فقد كانا أكثر ورعا وتعففا بحكم سابقة كفاحهما العظيم في بناء صرح الجامعة الوطنية تحت قيادة سعد زغلول وفي ظل الوفد ، وبحكم أن حزبهما الجديد نفسه ، رغم عدائه الشديد مع الوفد ، قد بنى من مادة الوفد ذاته ، مادته الوطنية الجامعة على ما سلف البيان · ويمكن القول بأنه لولا ما تورط فيه العقاد من لدد مع مكرم عبيد لم يتورع فيه من استخدام سلاح الدين ، لكان المسلك الأساسي للسعديين هو البراءة من هذا الأمر · ولما كان يمكن أن يوجه للسعديين الا أنهم ساهموا سياسيا في حلف استغل سلاح الدين وسكتوا عن أن يغيروا مسلك الحلف ، أو بالآقل أن يعلنوا صراحة عدم رضائهم عما يهدد الوحدة الوطنية · وقد ذكرت صحيفة النذير أن حكومة محمد محمود عزمت في صيف ١٩٣٨ ، أن تعطل الحياة النيابية وتقف الدستور وتقيد حرية الصحافة لمنع تحرك الوفديين ضدها ، ولم يوقف هذا العزم الا معارضة أحمد ماهر والسعديين الذين هددوا بالعودة الى الوفد لو تحقق (٣٩) · وأن هذا القول ليؤكد ثقل وزن السعديين في الحلف الملكي ، وقدرتهم وآلتها على تعديل بعض خططه لو كلفوا أنفسهم مؤونة الضغط حماية للجامعة الوطنية ·

استمرت الحملة على قبطية الوفد حتى تمام الانتخابات · لم تقفها مقابلة بطريرك الاقباط الانبا يؤانس للملك في يناير ١٩٣٨ ، ولا تصريح الملك بعد المقابلة بأنه لا يميز بين عنصر في الأمة وعنصر آخر ، وأنه يثق في ولاء القبط له واخلاصهم لعرشه ويهتم بسيادة الوئام بينهم وبين المسلمين بروح العدل والمساواة (٤٠) · فلما تمت الانتخابات بدأت تلك الحملة تنحسر في مارس ١٩٣٨ بخطاب لرئيس الوزراء ، أنكر فيه سياسة التفرقة وأعلن تحبيذه للوئام بين المسلمين والقبط ، وصرح بعد لقاء له بالبطريرك « ليس في البلاد مسلم ولا قبطي ، والجميع في نظره سواء والكل مصريون لا فرق بينهم » (٤١) · ولكنه لم ينس أن يلقي على مكرم عبيد تبعة التفريق بين المسلم والقبطي مما لم تكن تعرفه الأمة من قبل (٤٢) · فرد عليه مكرم مذكرا اياه بما كانت تروجه حكومته من أكاذيب الوقيعه واشاعاتها (٤٣) · وأعلن الشيخ المراغي انكاره لما يتردد من

أن الأزهر فى عهد مشيخته « يتزعم حركة دينية يقصد منها التفريق بين العناصر الوطنية فى البلاد ويرون فى نشاط الحركة الفكرية الاسلامية هذه الأيام مظهر خطر على الطائفة القبطية » ، ورد مؤكدا « أن الازهر لا يريد بحال من الأحوال أن يعتدى المسلمون على غير المسلمين سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين .... والدين الاسلامى نفسه يحرم على المسلمين الاعتداء على مواطنيهم غير المسلمين » .. (٤٤) . وتراجع العقاد عن بعض صيغه فى الهجوم على مكرم عبيد ، قائلا أن محاربته أياه محاربه له كسياسى ، وأنه ليس للقبط أن يدافعوا عن مكرم لوصف سياسى يلحق به ، والهجوم عليه كالهجوم على النحاس أو محمد محمود ، ميدانه الخصومه السياسية بصرف النظر عن الدين ، وأنكر مهاجمته لمكرم بوصفه قبطيا ، مستدلا على ذلك بأنه لم يهاجم واصف بطرس غالى ولا مراد وهبه أو كامل ابراهيم أو صليب سامى مثلا (٤٥) .

على أنه ينبغى التنبه الى أنه ان كان سقوط الوفد فى الانتخابات يعود فى الأساس الى أسباب سياسية سبقت الاشارة الى بعضها . ومنها أبرامه المعاهدة واخطاؤه فى الحكم وما أشيع عما أرتكبه من محسوبيات . فضلا عن قوة التكتل المعادى له وتعديل الدوائر الانتخابية بما يفتت من القوة الانتخابية لانصاره . وفضلا عن اعلان الوفد مقاطعته الانتخابات رسميا مع سماحة لاعضائه بأن يرشحوا أنفسهم بصفاتهم الشخصية لا الحزبية . أن كان سقوط الوفد يرجع أساسا الى هذه الأسباب ، فيتعين ملاحظة أن استخدام الدين فى المعركة الانتخابية كانت له بعض نتائج فى الدوائر التى رشح فيها القبط ، اذ سقط منهم نحو خمسة عشر مرشحا غالبهم من الوفديين ، ومنهم سابا يس فى طهطا جرجا . وعزيز زقلمه بالنخيلة أسيوط ، ولويس اخنوخ فانوس بباقور أسيوط . وقدرى بشاره جرجس بمدينة أسيوط ، ويوسف ابراهيم سليمان بمنقباد أسيوط ، وسليم جورجى دوس ، والدكتور دنيال مكسيموس وآمين الكسان بمنفلوط أسيوط ، ونصيف ابراهيم بالفشن المنيا ، وعادل أسعد بقلوصنا المنيا ، ولبيب ناعوم يوسف بالفكرية المنيا . ونصر حنا عبد المسيح ببنى سويف (٤٦) .

كما أنه ينبغى التنبة الى أنه وان كانت نغمة الهجوم على الوفد باسم الدين قد خفت من جانب الأحرار الدستوريين ، وهدأت من جانب الدوائر اللصيقة بالسراى ، فقد استمرت هذه الدوائر ترفع راية الحكم الدينى الاسلامى ، كمشروع سياسى تستهدف التفاف الرأى العام حوله . ولم تلبث هذه النغمة الهادئة أن علت نسبيا مع علو الخلاف بين السراى من جهة وبين حكومة الاحرار الدستوريين، وذلك بفضل نشاط على ماهر رئيس الديوان الملكى الذى كان يستهدف الحلول محل محمد محمود فى رئاسة وزارة ملكية صرف . وقد نقلت صحيفة مصر الفتاة عن الديلى تلجراف فى أبريل ١٩٣٨ مقالا عن مشروع سياسى تتبناه مصر المستقلة ، ويبدو من مطالعته أنه « مشروع السراى » لمصر المستقلة حسبما

يرسمه على ماشر . ومجمله ان يكون الملك على رأس الخلافة الاسلامية وزعيما معترفا به للامم الاسلامية التى تقع حدودها على شاطىء البحر المتوسط ، وان تجرى محاولة التصاهر بين البيت المالك فى مصر وامراء وملوك العرب ، تقريبا للاعتراف له بالزعامة ، نضلا عن انشاء جيش قوى (٤٧) • وحدث فى يناير ١٩٣٩ ان أم الملك المصلين فى صلاه الجمعة ، احياء لممارسات الخلفاء وتأكيدا لقيادته أمور الدين والدنيا ، وهللت الصحافة الملكية لهذه البادرة باعتبار الملك أميرا للمؤمنين • ورأت الدوائر البريطانية فى هذا المسلك خطوة صريحة لتنفيذ مشروع الخلافة الاسلامية ، الأمر الذى دعا السفارة المصرية بلندن الى اصدار بيان رسمى ينكر عزم حكومة مصر المناداة بفاروق خليفة للمسلمين • (٤٨) •

مصر الفتاة :

ساهم مصر الفتاة فى هذه الحملة الدينية بشقيها ، ادانة الوفد بتهمة القبطية ، ودعم حكم السراى بقوائم الاسلام • ولعل مصر الفتاة بما طبع عليه منذ ولادته من عداء للوفد ، كان من المبادرين لمهاجمته منذ جرت انتخابات ١٩٣٦ التى أوصلت الوفد الى الحكم • واتفق وقتها ان ارتحل أحمد حسين ورفاقه بأقمصتهم الخضراء سيرا على الأقدام الى أسوان فى مظاهرة صاخبة ، وقاومتهم الشرطة فيما حلوا به فى طريقهم من مدن الصعيد • واستغل أحمد حسين هذه الاحتكاكات لينعى الحريه فى عهد حكومة الوفد ، وظاهره فى ذلك بعض نواب الحزب الوطنى والاحرار مثل عبد العزيز الصوفانى وعبد المجيد ابراهيم وهارون أبو سحلى (٤٩) • وهاجموا الوفد هجوما مصحوبا بالتأكيد على سلطات الملك ، وان الوزارة تخالف الدستور بمحاولتها أضعاف هذه السلطات • وتصاعد الاحتكاك حتى قبض على أحمد حسين فى يوليه ١٩٣٦ ، وصودرت صحيفته « الصرخة » (٥٠) •

وارتفع هجوم مصر الفتاة على الوفد بعد ابرام المعاهدة ، فيما كان يعقده أحمد حسين من مؤتمرات يلقى فيها الخطب الصاخبة ، وبما كانت تنشره صحيفة « الضياء » (٥١) • ومن هذا الوقت بدأ وخز الوفد بتهمة القبطية باطراد الحديث عن مكرم عبيد باسم وليم باشا (٥٢) • (كان أسمه وليم مكرم عبيد ، واسقط الاسم الاول منذ ١٩١٩ لانه من أسماء الانجليز ، ثم احيا خصوم الوفد هذا الاسم اشارة الى مسيحيته) ، واتهامه بتفضيل القبط فى تولى المناصب العامة ، وترشيحه واصف بطرس غالى كأول سفير لمصر لدى بريطانيا ، رغم أفضلية ان يكون أول سفير مصرى لديها مسلما • وترد هذه الاثارة فى صحافة مصر الفتاة وخطب زعيمها مصحوبه بالتبرؤ من التعصب ، ويرمى تهمة التعصب على مكرم عبيد (٥٣) ، مع التشنيع على مكرم بأنه يمنع خريجى الأزهر ودار العلوم من الالتحاق بمدرسة الصيارف ، وقصر الالتحاق بها على حملة الثانوية العامه

افساحا للاقباط فى هذه المهنة ، وانشــــاء ادارات جديدة بوزارة المالية لتعيين الاقباط بها مثل توفيق حبيب وسلامة موسى ووليم يوسف (٥٤) ٠ وان الحكومة تعرقل مساعى من يرغب فى الاسلام من الاقباط (٥٥) ٠ والملاحظ أنه بسؤال الأستاذ أحمد حسين فى مقابلة شخصية عما اذا كان مكرم عبيد (ومن ورائه الوفد) متعصبا دينيا مميزا لابناء دينه فى ممارسته السياسية خــــلال تلك الفترة ، أجاب أنه « لا يستطيع القول بأن سياســـــة الوفد كانت قبطية ٠ هناك نفوس قبطية ولكنها ليست سياسة ٠ مكرم حافظ القرآن يستعمله فى خطبه ٠ كان شبخ عرب فى قنا ٠ كان المســـــلمون يتعاركون فى قنـــا (قبيلتا الاشراف والعبيدات) وكان مكرم حكم بينهم ٠ فى ١٩٣٧ ــ ١٩٣٨ لم تكن سياسة الوفد قبطية » (٥٦) ٠ والملاحظ أيضا أنه كلما كان هجوم مصر الفتاة على الوفد يعنف ، كلما علت النبرة الدينية الاسلامية لديه ، مع التأكيد على دور الأزهر والتهليل لصلة الأزهر بالملك (٥٧) ٠ ومع محاولة عزل الازهريين خاصة عن الوفد ومهاجمة من ينتمى منهم اليه (٥٨) ٠ ومع اشاعة ان حكومة الوفد تضطهد الازهر وتبخل عليه بالاعتمادات المالية فى الميزانية (٥٩) ، ومع محاولة جــــذب الازهريين الى مصر الفتاة و « ان الازهريين جميعا فى صفوف هذا الحزب الفتى » (٦٠) ٠

ووقف مصر الفتاة مع الملك ضد الوفد فى خلافهما حــــول حفل التتويج الدينية ، باعتبار أنه المظهر المناسب لتتويج من يتبوا ملك أعظم دولة اسلامية ، ويدخل فى صميم تقاليد مصر الاسلامية (٦١) ٠ فلما حسم الامر برفض حكومة الوفد قيام الحفل ، كتب فتحى رضوان يتهم « وليم باشا » بأنه وراء هذا الموقف، وتهكم عليه قائلا « انه يخشى على الاسلام من الوثنية » ، وان الوفد يمنع الحفل الدينى ويجيز ـ فلا راقصا يقام بمناسبة التتويج (٦٢) ٠

وقد خطب أحمد حسين فى ١٤ يناير ١٩٣٨ « ليس معنى التسامح الدينى أيها الســـــادة أن تتحكم الأقلية فى الأكثرية ، أو ان تدوس الأغلبية على دينها أرضاء للأقلية ٠٠٠٠ ليس معنى التسامح ان يحول النحاس ضد ارادة الملك فى أن يصلى الجمعة فى الازهر ٠٠٠٠ القبطى شريك المسلم فيجب ان يشعر بالامنا وأحزاننا ووليم عبيد قد أذل رجال هذه الأمة ٠٠٠٠ فاذا أراد الاقباط أن يتعصبوا لوليم عبيد باعتباره ابن طائفتهم ٠٠٠٠ فليتحملوا مسئولية موقفهم ٠٠٠٠٠ جلالة الملك قد اقال النحاس ووليم ، ومصر تئن من تحكم هــــذين الشـــخصين ، فيجب أن يشاطرنا الاقباط هــــذا الشعور ويجب أن يقفوا الى جوارنا ، لانه يؤذينا ان نرى ٩٠ فى المائة من مؤيدى النحاس أقباط ، يؤذينا أن يتحول الوفد الى عصبة قبطية تصبوا الى حكم النحاس رغم ما فيه من فساد وفوضى بالنسبة للأغلبية ٠٠٠ أنى واثق ان العقل والحكمة سيتغلبان فى النهاية ، وسوف نرى مصر من جديد كتلة واحـــــدة اقباط ومسلمين ٠٠٠٠ ان الخير كل الخير هو ان يتخلى أخواننا الاقباط عن تعصبهم لوليم مكرم ويندمجوا مع كتلة الأمة العـــامة

للاصلاح . اقسم بالله انى مخلص للاقباط اخلاصى للمسلمين. » . ثم عرج الى ما كان يشيع من محاباة حكومه الوفد للاقباط فى التوظف « ذهبت الى وزارة الصحه فسمعت القائل يقول انهم قد أجروا احصائيه فاذا بثلاثة وثلاثين فى المائه من الموظفين فى هـذه الوزارة مسلمون ، وان سبعة وستين فى المائة اقباط .

وسمعت بعض المسلمين فى وزارة الصحة اضطروا الى استبدال اسمائهم ورفع كلمة محمد وأحمد حتى يستطيعوا ان يواصلوا أعمالهم ويحافظوا على ارزاقهم ..... أحسست ان الثورة قادمة ضد اخواننا الاقباط اذا ظلت الامور تسير على هذا المنوال » (٦٣) . وقد بلغ اللدد والاثارة غير المستندين الى أساس قوى من الواقع ، حد أن واحدا من أعضاء الحزب البارزين وهو الدكتور فخرى اسعد وجه الى أحمد حسين على صفحات مصر الفتـــاة خطابا « لقد مرت بالحزب بعض أوقات كان فيها موضع تهم لا تعد ، عالنى منها المسألة الطائفية والتفريق بين عنصرى الأمة وحل تلك الوحدة المقدسة ، ولطالما تحدثت اليكم بخصوصها ، بل لعلى أكثرت من الحديث فيها حتى الملل ... » (٦٤) . ومع ذلك كان أحمد حسين يصر على ان الوفد هو منبع التفرقة ، وكان يدعو الاقباط أن ينفضوا أيديهم من مساعدة الوفد تأديبا له على سوء سياسته ، ويدعوهم ليلقوا بانفسهم بين ذراعى مصر الفتاة المفتوحة لهم المرحبة بهم (٦٥) .

أما بالنسبة للشق الثانى من الحملة الدينية ، وهو اســـناد قوائم الملك بالاسلام ، فقد كان مصر الفتاة فى هذه الفترة يربط بين الدين والولاء للملك ، « ان مصر لم تستطع من أول عصور التاريخ الى هذه الساعة التى اكتب فيها هذا المقال ، ان تحيا حياة قيمة محترمة هادئة صالحة للتقدم بدون شيئين هما الدين والملكية (النظام الملكى) .... لم أر عصورا ممتلئه بالرخاء مفعمة بالسعادة والهناء الا تلك العصـور التى أمن فيها الناس بالههم والتفوا حول مليكهم وفدوه بكل ما لديهم من غال ونفيس » (٦٦) .

وصرح أحمد حسين فى يونية ١٩٣٨ بأن الخلافة الاسلامية هى ظل الله على الأرض يستضىء بنورها المســـلمون وهى معقل آمالهم ، وهى أبوة لاسرة كبيرة والمسلمون « بدون خليفة كقطيع الغنم » ، ثم ذكر ان مصر أجدر بلاد الاســـلام بالخلافة ، وهى مركزها وموئلها منذ سقطت فى بغداد « لن تجد بقعة أخرى فيها ١٥ مليون مســـلم سنى لديهم علم وحضارة ويمكن ان يستكملوا استقلالهم وان يؤسسوا دولة قوية » ، وان الملك فاروق يرفع لواء الدين فى سن مبكرة وهو أصلح الملوك للخلافة (٦٧) .

ووضعت مصر الفتاة على قمة أهدافها فى ذلك الوقت ، مع انشاء الجيش القوى وتعديل معاهدة ١٩٣٦ واجلاء الانجليز فى خمس سنوات ، وضعت مع ذلك هدف ان يكون فاروق خليفة للمسلمين ، ورفعت شـــعار « يعيش فاروق الاول امبراطور مصر وأمير المؤمنين » (٦٨) . وكان أحمد حسين يؤكد

ان شعار الحزب هو « شعب واحد وملك واحد وحزب واحد » ، وان صيحة الشعب ترتفع بالهتاف لفاروق أميرا للمؤمنين ، وان الوفديين يعترضون على ذلك لان « الوفدية اليوم قد صارت وقفا على فريق متعصب من الاقباط ، وهؤلاء تؤذيهم كل صيحه دينية في مصر ، فلا عجب ان يحتجوا على الخلافة او التفكير فيها ... » (٦٩) ·

وقامت بعض المظاهرات بالجامعة تهتف ضد الوفد والاقباط بما وصفه سلامة موسى بأنه غاية في البذاءه وينذر بالخطر (٧٠) ·

على أنه بعد فوز السراى وحلفائها على الوفد في الانتخابات ، بدات شقوق التصدع في الحلف الملكي · ظهرت في دسائس على ماهر ضد حكومه محمد محمود ، وظهرت في الصراعات داخل مؤسسه السراى بين على ماهر رئيس الديوان الملكي وكامل البنداري الرجل الثاني بالديوان ، وتمثلت هذه الصراعات الأخيرة في خطاب شهير وجهه الملك الى الشعب بمناسبه العام الهجرى الجديد في فبراير ١٩٣٩ ، وأشار فيه الى انه مثل والده « لا يستطيع أن يؤثر فيه احد » بما فهم منه أنه سحب للثقة الملكية عن على ماهر ، ومما نهم منه انه جاء بايعاز من كامل البنداري ·

وترتب على هذا التشقق ان بدأ رصيد الوفد يتدعم واسترد الكثير من نفوذه الجماهيري المفقود ، ودل على ذلك فوز الكثير من مرشحيه في انتخابات اتحادات طلبه الجامعة في أكتوبر ١٩٣٨ ·

في هذا الظرف اهتزت الخيوط في أيدى مصر الفتاة ، اذ لاحظ تصدع الجبهة التي يعمل لها وتدعمه · وظهر ذلك في خطاب لاحمد حسين ذكر به ان مصر الفتاة « كان في العام الماضي حربا على الوفد والوفديين في الجامعة ، فهو لا يرى في نفسه دافعا لمهاجمة الوفد في هذه الايام قدر مهاجمته للحكومة » ، ثم انتقد اتجاهات التعصب الديني التي نادت بسقوط الاقباط وأدت وقتها الى الاعتداء على أحدهم ، ووعد أن يكون مصر الفتاة حربا على هذا التعصب · وعبر عن غيظه الشديد من قدرة الوفد على استبقاء وظيفته الوطنية الجامعة وثقة القبط به ، ونقد الاقباط قائلا « يظن الاقباط خطأ أن كل الاحزاب في مصر قد صارت تعاديهم ، وأنه لا ملجأ لطائفتهم الا في ظل الوفد .... على انى أريد أن أقول للاقباط كلمة صريحة ... أنتم مخطئون كل الخطأ في أن تظنوا ان الوفد يستطيع حمايتكم » ، وذكر ان الوفد ليس له برنامج سياسي وان مصر الفتاة تعمل لصالح المصريين جميعا (٧١) ·

وفي تلك الفترة عينها عرف عن مصر الفتاة توجيهه النقد لعلى ماهر واعلان خلافه معه ، وان على ماهر يعمل بايحاء من تقارير الشرطة ولا يريد أصدقاء بل صنائع (٧٢) ·

وبعد ان هاجم النظـام الديمقراطى الذى يؤيده الوفد (٧٣) ، ففز الى الدعـوة الى انتخابات عامه جديدة لمجلس النواب وبعث الى النحاس خطابا يطلب فيه ضم الصفوف (٧٤) ٠

وعلل موقفه بقوله « عندما ندعو الى اجراء انتخابات نتوحيد صفوف الامة فى ظل الدستور ، وبقانون - الانتخابات الحاضر ، فليس ذلك تسليما منا بأنهما لايحتاجان الى تعديل او تحوير ٠٠٠٠ فى وسـط هـذا الظلام والتراخى واليأس ، كان العصر قد شرع يهيمن على الحيـاة فى مصر بل وفى العالم الاسلامى ويدفعها نحو كثير من الخير المأمول ٠ ولكن وا اسفاه بحسبك أن تنظر لما حل برجال القصر منذ اكثر من شهرين فلا تجد الا لغطا يدور حول زوبعة يقال أنها ستفرق بين رجلين من كبر رجال القصر ٠٠٠٠ فبعد ان كان رجال القصر لا يسمع عنهم الناس الا كل خير وكل ما يطمئن الجمهور الى سـير الامور والامل فى المستقبل ، اذا بهم صاروا من مصادر ازعاج الناس وزيادة عوامل يأسهم وقنوطهم ٠٠٠٠ » (٧٥) ٠

وجهد مصر الفتاة فى الأيام التالية الى تفسير هـذا الانعطاف الحاد منه الى الديمقراطية التى لن تفيد الا الوفد ، وتبريرها والدفاع عن ان ليس من تعارض بين الدستور والاسلام (٧٦) ٠ ولكنه فى هذا الغمار ما لبث ان انعطف انعطافته الحادة الثانية نحو تحطيم الخمارات والحانات باسم الاسلام على ما سلفت الاشارة ٠

★ ★ ★

الاخوان المسلمون :

كان من الطبيعى ان تدلى جماعة الاخوان المسـلمين بدلوها فى هـذا الصراع ، والمعركة تجرى على أرضها ٠ ولا تختلف عن غيرها من قـوى الحلف الملكى الا فى ان موقفها كان أكثر تأصيلا وانسجاما ٠ وهو على عهدها موقف ذو شعب ثلاث ، الجامعة الدينية ، وانكار الحزبية ؛ فضـلا عن الدعـوة لتطبيق الشريعة الاسلامية ٠

واذا كان من الحق القول بأن موقف الاخوان هنا يصدر عن اتجاه فكرى وسياسى ثابت ، لا عن محض الملاءمات السياسية الجارية والمعارك الآنية ، كمـا هو شأن الاحرار الدستوريين ومصر الفتاة مثلا ، فان هذا الموقف بشعبه الثلاث كان من الأسلحة المستخدمة لصالح الملك ضد الوفد فى هذه الفترة ٠

لقد ارتفعت مطالبات الاخوان بالتشريع الاسلامى أثناء مفاوضات الغـاء الامتيازات فى ١٩٣٧ ، مما اعتبرته حكومة الوفد مهددا لسير المفاوضات واعتبره النحاس مؤامرة لتعويقها (٧٧) ٠

وقد شددت الاخوان النكير على الوفد وعلى مكرم عبيد وتطاول « الثعالب » على المسلمين ، وان خطة الوفد محاربة المسلمين وصدم الاخوان مادام المسيطر عليه « هو وليم مكرم المصرى الانجلزى والمسلم المسيحى وحبيب المسلمين اللدود .... (الذى) لا يطيق أن تحكم البلاد بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم واستدلت على « تآمر » الوفد على الاسلام بما استهدفته حكومته من الغاء المحاكم الحسبية وتحويل اختصاص المحاكم الشرعية الى المحاكم الاهلية وتعليم الديانة المسيحية للمسيحيين فى المدارس الاميرية ، « ثم جاءت مسألة الحفل الدينية لمبايعة جلالة الملك فاروق الأول – حفظه الله وابقاه ذخرا للاسلام والمسلمين – فمانع فى اقامتها وهدد بالاستقالة ومنع الصلاة فى الأزهر واستعدى الانجليز ليوقف بقوتهم الدروس الدينية التى بدأ فى القائها فضيلة الشيخ الأكبر » (٧٨) .

وأيدت الاخوان ما تردد من تفكير وزارة محمد محمود فى نهايات ١٩٣٨ فى وقف الدستور وتعطيل الحياة النيابية وتقييد حرية الصحافة ، لوقف تصاعد الهجوم الوفدى على الوزارة ورجال السراى ، « لو صح ما قيل عن وقف الدستور وحل جميع الاحزاب السياسية فهذا ما نادى به الاخوان المسلمون من زمن غير قصير ، ولقد سجلته مؤتمراتهم ومذكراتهم التى رفعوها الى الملك والوزراء .... أما عن الدستور فقد قال بعضهم أنه ثوب فضفاض ولكنا نقول أنه ثوب أجنبى .. » (٧٩) ..

ولما دعا النحاس فى صيف ١٩٣٨ الى مساعدة مجاهدى فلسطين الى عقد مؤتمر لممثلى الشعوب الشرقية المظلومة ، وجه اليه مرشد الاخوان خطابا يشكره فيه ، ثم انتقد الوفد انتقادا حادا لانه عندما نادى بالفكرة القومية والوحدة الوطنية بين عناصر الأمة ، فهم الوفديون « هذه الوحدة فهما خاطئا وظنوا أنها لا تتحقق الا بأن يتهاونوا فى واجباتهم الدينية .... حتى لا يكون فى هذا ايلام لغير المسلمين من المواطنين .... ومن هنا رأينا كل صوت يرتفع مطالبا بحق اسلامى فى ناحية من النواحى أيا كانت يقابل بجواب واحد هو ان ذلك لا يتفق مع الوحدة الوطنية .... وأؤكد لكم أن هذا الموقف أضر بالمسلمين وغير المسلمين ... » ، وان ضرره بغير المسلمين انه « اثار ضدهم ثائرة النفوس ، وكاد يؤدى الى عكس المطلوب من الوحدة ويدعو الى الانقسام والفرقة » .

ودعا المرشد العام الوفد الى تبنى برنامج اصلاحى اسلامى يتمثل فى اصلاح التشريع على أساس الشريعة الاسلامية واصلاح التعليم وتوحيده فى ظلال القرآن ، وتجنيد القادرين من الأمة ومحاربة الموبقات وتنظيم الزكاة جباية

ومصرفا ومقاومة روح التقليد الأوروبي ، « والعناية بالسياسة الخارجية التي تربط مصر بغيرها من الأمم الاسلامية والعربية تمهيدا لعودة الخلافة وتوكيدا للوحدة التي فرضها الاسلام » (٨٠) .

ووجه صالح عشماوي خطابا مفتوحا الى الشيخ البنا يعاتبه فيه على تهاونه مع الوفد « لقد لمسنا منكم في مواقف عديدة ميلا الى تفادي التصادم مع الوفد لا ندري سره ، ألقوته ؟ أم خشية أغضاب الناس ؟ ولئن صح هذا الفرض فان الله أحق ان تخشاه » (٨١) .

ووجهت الجماعة خطابا الى الملك في ربيع الاول ١٣٥٧ هـ ، طالبته فيه بالعمل على أدماج الاحزاب السياسية في هيئة واحدة ذات برنامج اصلاحي يرتكز على قواعد الاسلام وتعاليمه ، وأرسلت خطابات مماثله الى شيخ الأزهر وولي العهد الأمير محمد علي والأمير عمر طوسون ورئيسي مجلس الشيوخ والنواب والوزراء (٨٢) .

كما كتب الشيخ محمد الغزالي عن موقف الاخوان المناهض للاحزاب وللجامعة الوطنية « أليس أنقسام البشرية الى أجناس وعناصر متطاحنه هو النتيجة الطبيعية للوطنية العمياء ... صارت الاستجابة لدعاة النعرة الوطنية ارتدادا عن الاسلام محذور العاقبة ... نريد ان نستخلص من هذا ان تقسيم المسلمين على اساس الوطن وغرس مبدأ التعصب الوطني في نفوسهم ثم تقويم العمل على هذا الاساس واعتبار بقية المسلمين أمما أخرى وأجناس أخرى .... ضرب من الكفر لا صلة له بالاسلام قط .... ان وطن المسلم هو عقيدته ، وان حكومة المسلم هي شريعته وان الديار ومن عليها فدى للاسلام .... » (٨٣) .

وارتبط لدى الجماعة الهجوم على الوفد والحزبية والدستور ، بالدفاع عن الملك ومؤازرة رجال السراى وعلى رأسهم على ماهر . كتب صالح عشماوي يهاجم النحاس ويقول « ان جلالة الملك هو راعي الأمة ووليها وهو المسئول أمام الله وأمام التاريخ عما يقدمه لها من خير وما يصيبها في حكمه من خير ، فحق لجلالته بل حتم عليه ان يتعاون مع وزرائه ليرشدهم الى الطريق المستقيم أداء للامانة التي القاها الله تبارك وتعالى على كاهله ... » (٨٤) .

وهاجمت الجماعة حكومة محمد محمود لما بدأ على ماهر رئيس الديوان الملكي يقف ضدها ، ورمتها الاخوان بما رمت به حكومة الوفد من قبل من انها لا ترعى العصبية الاسلامية وتتنكر لآمال المسلمين ، وأدى هذا الهجوم الى اقتحام الحكومة دار الاخوان ومصادرة بعض الكتب المعدة للتوزيع (٨٥) .

وفي الوقت ذاته دعت الاخوان الى تولي على ماهر رئاسة الوزارة « لا ينكر أحد انه (رفعة على ماهر باشا) الرجل الوحيد الذي تنتظره البلاد لتولي قيادة

سفينتها ، ولا ينكر أحد شدة ذكائه وبراعته في ممارسة الحكم والتمتع بأكبر قسط من ثقة صاحب الجلالة مولانا الملك .. » (٨٦) .

فلما تولى على ماهر الوزارة أيدته الاخوان وتحدثت عن المسلك الاسلامى لحكومته وانها تمهد الطريق للحكم الاسلامى فى مصر ، وتزمع الغاء البغاء وجمع الزكاة وتحديد سن ارتياد النشء للملاعى ودور السينما ..... الخ (٨٧) .

كما هللت للملك عندما أم المصلين فى صلاة الجمعة بحضور بعض من امراء العرب « تلى امير المؤمنين أم الكتاب بصوت واضح ونغمات شجية .... ان صاحب الجلالة يعنى من هــذه الامامة مبايعة جلالته بالخلافة التى يرى العالم الاسلامى كله انها تراث مجيد فقده الاسلام ، منذ قضت عليها الحركة الكمالية فى تركيا ، وفى اقتدائهم به اعتراف صريح بالبيعة وهم مفوضون من حكوماتهم للفصل فى مهام الأمور .... » (٨٨) .

★ ★ ★

ردود الوفــد :

رد الوفد هذه الهجمة كمعادته ووفقا لســابق مسلكه بما لا حاجة معه لاعادة التقدير . وهو لم يقف موقف المدافع بل كان كعادته فى هذه المســألة بالذات مصــادما جسورا . وقف وقفه صــلب لايلين فى رفض حفلة التتويج الدينية . ولم يثر فى هذا الأمر جانبا نظريا يتعلق بصلة الدين بالدولة ، ولكنه اتخذ مســلكا عمليا ينحصر فى نفى الصفة الدينية عن عرش الملك . ورد على دعــاوى محــاباة وزارته للقبط فى تعيينات الموظفين وترقياتهم ، رد ببلاغات التكذيب والتصحيح للاخبار المثارة . ثم لم تكن صحفة تهدأ عن مواجهة الهجوم بالهجوم (خاصة صحيفتا المصرى والجهاد) تتهم « ولاة الأمور » و « الســلطات العليا » بمحاربة احدى الطوائف والتفريق بين المسلمين والاقباط . وهاجمت حديث « الثعالب » بحسبانه مناورة رخيصة استغل فيها الشيخ المراغى ســلاح الدين وسلطان المنصب (٨٩) .

واعتبر النحاس مطالبة الاخوان وشيخ الأزهر صبغ التشريعات بالصبغة الاسلامية ، اعتبرها مؤامرة تحاك فى وقت جريان المفاوضات لالغاء الامتيازات الأجنبية ، بقصد عرقلة هذه المفاوضات لما قد يثيره هذا المطلب من حذر الأجانب ودولهم صاحبة الامتيازات فتعدل عن الغائها واستمر سعى وزارة الوفد للاصلاح التشريعى ، تدرس فكرة دمج القضاء الشرعى فى القضاء الاهلى وحل الاوقاف الاهلية والغاء المحاكم الحسبية وغير ذلك .

وكانت لجان الاصلاح التشريعى تضم صفوة من اعلام رجال القانون بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية ، فكان كامل صدقى (قبطى) رئيسا للجنة تعديل

القوانين المدنية والتجارية ، بوصفه من كبار رجـال القانون ونقيبا للمحامين ووكيلا لمجلس النواب الوفـدى • وقد أعاد الوفد ترشيحه نقيبا للمحامين فى يناير ١٩٣٨ ففاز على محمد على علوبة مرشح الاحرار بأغلبيـة ٣١١ صـوتا ضد ١٣ (٩٠) •

وبعد اقالة وزارة الوفد تولى مكرم عبيـد الرد على ما يثار من سيطرته القبطية على حزبه ، وأصدر بيانا فى ٢ مارس طلب فيه الى النيابة العامة التحقيق فيما يعتبره تقذفا وجهه اليه العقاد ، وتحدى ان يقيم أحد دليلا واحدا على ان كان له أى شأن برفض حفلة التتويج الدينية ، أو ان كان له أدنى صلة بالسـفير البريطانى لمنع دروس المراغى الدينية • وصرح لصحيفة المصرى فى ٩ مارس بأن الأزمة الحالية ليست مجرد أزمة دستورية ، ولكنها أزمة توغل بها مثيروها الى ما يمس الوجود القومى المصرى نفسه ، وانها « نكبة مصرية ان يرجع المصريون فى تضالهم السياسى الى الالف والباء من كتاب قوميتهم ••• » ، وهاجم من لم يتورع عن اصدار نشرات انتخابية تفرق بين المصريين •

وذكر ان عصبة الأمم اشترطت لقبول عضوية مصر بها ان تتعهد حكومتها بحماية الأقليات ، وهو ما وافقت عليه العراق من قبل ، ولـكن الوفـد المصرى رفض التعهد « وقلنا ان مصر منذ نهضت نهضتها قد تفضت عن نفسها كل تفريق بين مصرى ومصرى ، وانا اذا تعهدنا أمام العصبة بحماية الأقليات فى مصر ، مهدنا للأمم الأجنبية سبيل التدخل بين المصرى وأخيه ، ومهدنا للمصرى ان يشـكو أخاه المصرى أمام الأجنبى ، وأنه لأهـول على المصرى ان لا يكسب استقلاله وحريته من ان يضيع وحدته وقوميته » •

وذكر مكرم فى حديث آخـر ان الأمة كانت متحـدة لا تعرف أكثرية ولا أقليـة ، حتى أتت وزارة محمد محمود لتهدم هـذه الوحدة فى الانتخابات الأخيرة ، وأنه كان نصح النحاس فى بداية الخلاف مع النقراشى الا يخرجه من الوزارة حتى لا ينسب ذلك الى مكرم ، فلما علق محمد محمود على هذا الحديث بأنه يشت على مكرم الصدور عن دوافع قبطية ، أسمى هـذا التعليق محض مغالطة « من السخرية بالعقول أن يقـال للمجنى عليـه أنك انت السبب فى الاعتداء ، لانك خشيت من وقوع هذا الاعتداء » (٩١) •

لم يكن الوفد فى مسلكه هذا بدافع عن القبط • انما كان يعبر عن موقف انصار الجامعة الوطنية ، وانصار البناء القومى للجامعة السياسية ، قبطا كانوا أو مسلمين • حاول أولا دعم القوى الديمقراطية ضد سلطان الملك ، فلما ووجه بسلاح الدين وقف على رأس المدافعين عن الجماعة الوطنية ، ووقف معه كثير من المفكرين وقادة الرأى • وغالى البعض مثل ما كتبه الدكتور أحمـد زكى أبو شادى فى عدد أغسطس من المجلة الجديدة ، أنه اذا كان مكرم عبيد يصف نفسه بأنه نصرانى دينا مسلم وطنا أزهرى نشاة ، فقد جرى لسانه بذلك من

موقف المجاملة والتلطف ، لان المصريين لا يعرفون لقوميتهم غير الصفة المصرية ، وانما يتشبثون ان كانوا حريصين على وحدتهم الوطنية · وذكر أنه لا منافاة بين الوطنية والدين ، مادام ان كل وطني يهمه احترام العقائد لا ارغام الناس على عقيدة بعينها ، « فلسنا اذا من انصار المجانه والتحرد ، وفى الوقت نفسه لسنا من أنصار الارغام ، وكل ما يعنينا أن تكون الحرية المذهبية مصونة فى الدولة ، وان لا يتخذ الدين شعارا للاضطهاد الفكرى وللعصبيات الطائفية ، وان يكون للدولة هيكل مدنى سليم يضم جميع عناصر الأمة بغير تفريق بينها ···· فلا نسمح بتحديد وظائف للمسيحيين » ثم قال « لقد أحجم الاقباط عن المجاهرة بهذا الحق المهضوم حتى لا يقال انهم البادئون بالتفرقة ، ولا أقصد من ذلك ان أثير مسألة قديمة ولكنى أريد أن أشير الى ضرورة رفع الغبن المنصب على رءوس الاقباط الذين هم أحد عناصر الأمة ، كى تعم المساواة التى هى شرط من أول شروط الاستقلال والحرية ··· » ·

ثم وصف ما فى الحياة الاجتماعية المصرية من تناقضات فقال « نحن نعيش فى جو عجيب من التناقضات ، فلا حياة فى مصر مدنية خالصة ، ولا كل منها مستقلة عن الأخرى ، وانما توجد ألوان من التدخل الضار بينها · اذ يقال ان الاسلام دين الدولة نجد القوانين محممة ، ولا نعرف ان الزانى يرجم أو السارق تقطع يده ، ونجد الاحكام المدنية بعيدة فى جملتها عن الشريعة الاسلامية ، ولو تدبرنا ان كرامة الدين نفسه تأبى هذا الوضع · ومن الخير للشعب ما دام يريد الحياة المدنية ان يكون الطابع المدنى كاملا لا ذبذبة فيه ··· ويجب او نعنى بالتربية الخلقية لذاتها ، وان يكون القانون الأدبى مبجلا مقدسا لا تابعا للتعاليم الدينية ، يجب ان نعلم ابناءنا محبة الخير والفضيلة لذاتهما ، ويجب ان نعرفهم معنى الاخوة الوطنية ، ويجب ان نطلعهم تدريجيا على الحقائق الكونية ··· » ·

ومن هنا يظهر ان الرد على تلك الهجمة الملكية ، لم يكن ردا قبطيا فى الأساس · بل تصدى له الوفد باعتباره المؤسسة السياسية القوامة على رعاية البناء الوطنى للجماعة المصرية ، والبناء الديمقراطى لأجهزة الحكم وسلطاته · كما تصدى به فريق من المفكرين المحدثين · وبهذا كان الرد ردا سياسيا اجتماعيا خليقا بمسألة هى فى المحل الأول مسألة سياسية واجتماعية ·

ولم يكن الوفد يقف ضد هذه الهجمة وحدها ، بل كان يقف بقبطه ومسلميه ضد النزعة الطائفية التى كان من شأنها ان تتولد وتنمو كرد فعل لهذه الهجمة · ويذكر الأستاذ ابراهيم فرج فى لقاء شخصى ، ان الوفد كان يرفض بتاتا فكرة صدور صحيفة قبطية ، وأنه كان شخصيا ضد هذه الفكرة دائما · وعلق على نشاط سلامة موسى فى هذه الفترة وكتاباته بصحيفة مصر القبطية ، ان سلامة موسى كان يستهدف انشاء مجلة قبطية يتولى هو قيادتها

باسم الدفاع عن الاقباط ، ومن ثم لا يعتمد عليه ، لأن أهدافا شخصية كانت تحركه ليظهر بوصفه مدافعا عن « الصـــالح القبطية » مما كان ابراهيم فرج يعارضه من حيث المبدأ (٩٢) ٠

★ ★ ★

الطائفية والمواطنـــة :

ويمكن النظر فيما كانت تنشرة صحيفة مصر في تلك الفترة ٠ مع ملاحظة أن « مصر » في غير فترات ســـيطرة الوفد عليها ، كانت تمثل منبرا طائفيا قبطيا ٠ ومن الطبيعي أن يـكون هم الصحيفة بهذا الوصف التركيز على الجوانب الطائفية تركيزا يبلغ أحيانا حد الغلو ، أو بالأقل أن تصـوغ الاحـداث في استقلال وتميز عن الصراعات السياسية العامة ، بما يوحي بأن ثمة مســألة قبطية مستقلة عن السياق العام للاحداث السياسية ٠

وقد لوحظ أن كان هذا الجنوح يبلغ شأوه في فترات الحكم الاستبدادى عندما تضرب القوى الديمقراطية ، أو عندما يتصاعد التيار الاسلامى السياسى بقيادة السراى أو بتحريك الاخوان المسلمين ، أو عندما كانت الصحيفة تمر بأزمة مالية تحاول التغلب عليها بانعاش الروح الطائفية ، استنهاضا لعزائم الاقباط وجلبا للفائدة ، كما حدث في مسألة اضطهاد الموظفين الاقباط بوزارة المالية سنة ١٩٢٨ على ما سلفت الأشارة ٠

وقد أمكن التقاط شواهد متقطعه على هـــذا الأمر على عهد الانقلاب ــ الدستورى لاسماعيل صدقى فى ١٩٣١ ٠ اذ ضمت الحـكومة المتحف القبطى لاشرافها ، فاعتبر ذلك نوع من العـــدوان على محتويات لها صفة دينية مثل الاناجيل القديمة وأدوات الكنائس والأديرة وملابس الكهنة ، وأن الاقباط أن سلموا بأشراف الحكومة على المتحف من الناحية التنظيمية ، فهم لا يســلمون « بخروج أى شيء من محتوياته الدينية عن دائرة سلطتهم الخاصة » (٩٣) ٠

ودعى الى سلسلة من المؤتمرات للجمعيات القبطية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٣٤ ومدارس الاحد فى ديسمبر من العــام ذاته ، وذكرت « مصر » تمهيدا للدعوة « منذ شعر الشعب القبطى الكريم بنهضة الشعوب الأخرى التى تعيش معه فى بلادنا المصرية ٠٠٠٠ » ، وصاحبتها الدعوة الى مساعدة الصحيفة ودعمها بالتبرع لها والكتابة فيها (٩٤) ٠

وكان ذلك مما يوقع الصــــحيفة فى مأزق فكرى ، اذ تطرد مطالباتها بالمساواة الكاملة ، التى تعنى انتفاء الطائفية الدينية كمميز لاية جمــاعة فى المجتمع ، ثم تعالج الاحداث بوصفها شئونا قبطية وليست شئونا وطنية عامة ٠ ومع مراعاة هذه المحاذير ، يلزم تتبع ردود فعل الصحيفة فى نطاق دلالتها على

ما يعتلج في نفوس كثير من الاقباط في ظروف الصراع السياسي الذى أعقب معاهدة ١٩٣٦ ٠

في مرحلة ابرام معاهدة ١٩٣٦ والغـــاء الامتيازات وأصـــلاح النظام التشريعي بمصر من بعـــد ، بدأت مطالبات « مصر » بوجـــوب أن يراعى في التشريعات المقبلة المساواة الكاملة والعدالة التامة ٠ وظهرت بها لهجة حـــذر وتخوف حرصـــا على مراعاة مبدأ المواطنيـــة المصرية ، كمبدأ وحيد تتحدد على أساسه المراكز القانونية لكافة الأفراد بصرف النظر عن الدين ٠

لم يكن في سائر القوانين المصرية ، ما يميز أهل دين على غيرهم ، ولكن مسألة التمييز كانت تثور كما سلفت الاشارة في فصول سابقة ، في بعض ممارسات جهاز الادارة ٠ ولم يكن الغاء الامتيازات في ذاته أساس التخوف ، فهو نظام لا يحمي الا الاجانب ويعاني منه المواطنون جميعا مسلمين واقباط ٠ ولكن جاء التخوف من أن يمتد نفوذ المحاكم الشرعية في الاصـــلاح القضـــائي والتشريعي الى غير المسلمين ، ومن أن تنضح دعـــوة الجامعة الاســـلامية التي يزكيها الاخـــوان المســـلمون على ما يمس مركز المواطنة الكاملة بالنسبة لغير المسلمين من المصريين ، وكان هذا مفاد الحرص على التزام المســـاواة الكاملة والعدالة المطلقة ٠

وتردد الكثير عن وجوب العناية باختيار رجال الأمن والقضاء على التفاضل بين المواطنين في الوظائف والمناصب ومنع التقاليد الضارة والمحســـوبيات وتحقيق الاخاء والحرية والعدل (٩٥) ٠ وتساءلت الصحيفة في قلق عن المراد بتلك الحملة التي تقوم بها « فئة » تخاصم الاصلاح والحرية والحضارة العصرية ، وتأبى أن تخرج من تقاليد الماضي أو أن يوجـــد شيء بالبلاد غير ديني ، حتى القوانين والمعاملات وحتى الأعياد والمظاهر القومية ، وتأبى على المذاهب الأخرى أي مظهر أو عيد أو صلة تربطهم بالبلاد الا صلة الضيف ، وذكرت أن هـــذه الفئة بدأت تحمل على القبط وعلى ما يطالبون به من اصـــلاحات ومن حقـــوق المساواة (٩٦) ٠

فلما اشتدت الهجمة على الوفد وعلى ما يسمى بسياسة مكرم عبيد القبطية في صيف ١٩٣٧ ، علا صياح « مصر » ٠ كان مقـــدرا تماما أن تلك الهجمة مقصود بهـــا الوفد كحزب ديمقراطي ، أكثر مما يقصـــد بها القبط كجماعة دينية ، وأنها مجرد سلاح يشرع لمعركة دائرة للاطاحة بالوفد وهدمه ٠

لكن الوفد لم يكن مجرد تنظيم يطالب بالاستقلال والديمقراطية ، بل كان حزب الجامعة الوطنية ، أو بالأقل كان أهم فيالق هذه الجامعة ٠ ومن جهة أخرى فمتى كان السـلاح محض وسيلة ، فسلاح الطبيب يغمد فور أنتهاء الجراحة ؟ ان الممسكون بالسلاح هنا ليسوا أطباء ولا يقصدون شـــفاء مريض ٠ ولكنهم

يقصدون أغتيال كائن حي ، ولن يبقى بعد المقتول الا القاتل وسلاحه ، وليس بعد الهدم الا المعول وحامله • والملك لا يبغى التخلص من خصم سياسى فقط ، ولكنه يستعيد أيام الحكم المطلق الجميلة الماضية ، وسلطانا طليقا يناط بمن ينتحل لنفسه أنه ظل الله فى الارض • على انه مع هذا التخوف المعقول ، جنحت صحيفة « مصر » جنوحا طائفيا واضحا ، حاولت به أظهار القبط كجماعة متميزة •

كتب سلامة موسى أن المتعصبين « يستعملون هذا التعصب وسيلة لاسقاط الوفد بايهام الجماهير أن الاقباط يسيطرون عليه ، وأن تعصبهم ليس غاية وانما هو وسيلة فقط • وأن كنا نخشى أن يتورطوا هم أنفسهم فيضطرون الى أن يجعلوه غاية يعجزون عن لرجوع عن نهايتها الفظيعة » ، وذكر أن التحريض على الاقباط سلاح لمناوأة الوفد ، ولكن ضرره على البلاد وخيم ، وطالب حكومة الوفد بسن قانون يحرم هذه الافعال التى تفرق بين عنصرى الأمة • ودافع مع غيره عن الوفد ، لا بحسبانه مؤسسة حزبية فقط ، ولكن بحسبانه مؤسسة قومية تصون البناء الوطنى (٩٧) •

فلما جرت مظاهرات المراغى والاخوان ضد مكرم عبيد ، بدت على صفرها حزء من حركة واسعة مدبرة ، « يغذيها رجال أقوياء من وراء ستار » ، فبدأ التذكير بما قدم القبط لوطنهم فى ثورته « لا نكون مغالين اذا قلنا أن كسب قضية البلاد يعود الفضل الأكبر فيه الى جهود الاقباط وتضحياتهم وأخلاصهم وتفانيهم فى هذا السبيل ، فمن العقوق بعد كل هذا أن يكون نصيب الاقباط ونصيب زعمائهم ما قدر رأينا من الهنافات العدائية » (*) ، وليس الاقباط عنصرا أجنبيا أو نزلاء فى مصر ، وهم ليسوا من أهل البلاد فحسب ، ولكنهم مواطنون ساهموا بالنصيب الأوفى فى الجهاد ، وقد رفضوا أن يعتبروا أقلية يحميها الانجليز ، ورفضوا أن يكون لهم نواب يمثلونهم فى البرلمان ، ورفضوا فى ١٩٣٧ أى تعهد يقدم لعصبة الامم لحمايتهم ، وتفرقوا فى الأحزاب السياسية جميعا ، ومنهم من يوجد فى حزب الاحرار ، ومنهم عدد غير قليل انفصل عن الوفد مع الدكتور أحمد ماهر (٩٨) •

واذا كان معارضو الوفد يسلكون هذا المسلك الخاطىء والخطر ، ويستبيحون لانفسهم الوصول الى الحكم عن طريق تخريب البيت وتقسيم أبناء الاسرة الواحدة ، فان واجب القبط أن يدافعوا عن الكرامة الوطنية ، وسبيلهم أن يزودوا عن الحرية والنظم الديمقراطية وأن يكافحوا الموجات الرجعية وأن ينادوا بالسلام والاخاء البشرى (٩٩) •

(*) صور سلامة موسى الأقباط فى عبارته هذه ، وفى غيرها احيانا ، على أنهم جماعة متميزة• وذلك على تناقض مع ما يوجبه التصور الوطنى من كونهم قسم شائع بين المصريين فلا فضل تختص به جملة جماعة من المصريين • وبذلك كان سلامة موسى طائفيا واضحا فى هذه الفترة •

خشي البطريرك يؤانس – فيما يبــدو – من ان يستقطب الاقباط في الصراع السياسي الحــادث ، وان يتوحدوا نجماعه دينيه بالوفد نجمعيــه سياسيه ، بحيث تقترن المعاداة للوفد بالمعـاداة للقبط ، لان خصــوم الوفد يرمونه بتهمه القبطيه ، فخشي ان يخاصم القبط بتهمه الوفديه ، وبعث الى الملك خطابا نشرته الصحف في أول ديسمبر ١٩٢٧ ، دعا له فيه بموفور الصــحه والهناء ، وعبر عن أسفه لما يشيعه قالة السوء مما يمس ولاء الاقباط للملك . وذكر أن أخلاصهم له آكيد ، وحبهم لعائلته من ايام محمد علي محقق ، وانه حذر أن تتسرب الى المسامع الملكيه شائعات المغرضين . يعلن باسمه وباسم الاقباط أخلاصهم المتناهي للعرش واعترافهم الدائم بجميل افضاله . فبلغه رد كبير أمناء السراى يعلن غبطة الملك بالتفاف الامه حول عرشه ، وانه لجار على سنه أسلافه من العدل والخير . ويوصى بنشر الخطابين على الملا (١٠٠) .

ورغم تلك النوايا الحميدة التي حدت بالبطريرك الى ارسال خطاب الولاء ، فقد عارض كثرة من القبط رسـالته ، لانها تصــدر عن اعتبار الاقباط جماعة متميزة عن الشعب المصرى ، وتعبر عن نفسها سياسيا بهذا الوصف الديني . واذا كان الاقباط رفضوا ما طرحته عليهم بريطانيا من ضمانات وانكروا كونهم أقلية وأصروا على أنهم محض مصريين ، فما أحراهم اليوم أن يتبعوا هذا السبيل السـوى ، فلا يتخذ البطريرك مسلكا يفيد كونهم هيئة منفصلة عن ســائر الأمة . ويمكن أن تؤلف هيئة سياسية أو نقابيه أو مهنية ، ولكن لا ينبغي أن تؤلف هيئة قبطية يتناقض وجودها مع ما تنبغي الدعوة اليه من وحدة . ومكان الدين هو الكنيسة ولا رابطة بين الدار البطريركية وبين السياسة (١٠١) .

وكتب الدكتور نجيب أسكندر أن دعوة التفريق شــديدة الخطر ، وأن الرمز الحي للنهضة المصرية هو « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » انضوت فيه الفوارق الدينية ، وأن هدف دعاة التفريق والرجعية « أظهار الاقباط كطائفه منفصلة عن جسم الأمة المصرية تضع نفسها موضــع الشك من حيث الاخلاص للعرش وتنفرد دون سائر الأمة بمظهر خاص في ولائها للملك » . واذا جــاز للمهنيين مثلا ورجال الاكليروس أن يفعلوا فأننا « لانفهم أن يختص بذلك عنصر من العنصرين المكونين للأمة المصرية منفردا عن الآخر » (١٠٢) .

ويلاحظ في تقدير موقف السراى ، أنها لم ترد على خطاب الولاء هــذا الا بعد ما يزيد على أسبوعين . ومثل هذا التراخي معنى كانت تعبر به السراى عن مدى غضبها وأزورارها ، سواء بالنسبة لمسئولى الدولة أو طالبى المقــابلة الملكيــة أو رافعي الرســائل اليها . ولم يخف هــذا المعنى عن المراقبين وقتها (١٠٣) .

وقد سـلفت الاشــارة الى مقابلة البطريرك للملك في يناير ١٩٣٨ ، ويحكى الأستاذ ابراهيم فرج أنها تمت استدعاء من الملك للمجلس الملى ولرئيسة

البطريرك . وكان ابراهيم فرج عضوا بالمجلس حضر المقابلة ، وحرص قبلها على تنبيه البطريرك الى أن الملك لا شك يريد استغلال الاجتماع سياسيا ، وأن الملك قال للبطريرك في الاجتماع « أن فيكم أناسا سيئين » ولم يظهر ساعتها أن كان يقصد أعضاء المجلس أم القبط عامة . فقصد بعدها ابراهيم فرج أحد رجال السراي يستوضحه المعنى ، فقيل له أن الملك « لم يكن يقصد المجلس الملي » (١٠٤) ، بمعنى أنه قصد القبط عامة .

بعد اقالة وزارة الوفد وحلول الاحرار محلها ، كتب سلامه موسى عن « الشعب القبطي بين الوزارة السابقة والوزارة الجديدة » ، قال أن ليس للقبط مصلحة تختلف عن مصالح الامة المصريه جمعاء ، واذا كان معارضو الوفد اثاروا مسألة القبط دعاية ضد الوفديين ، فان كل المطلوب الان أن نقف هذه الحركه والا تتحول الى غاية منصودة بذاتها ، وان الاستمرار في اثارة هذه النعرة قد تتحول به الحكومة المدنية الى حكومه دينيه ، مما تصير الحكومة ذاتها اول الاسفين عليه (١٠٥) .

فلما استمرت تلك الحملة خلال المعركه الانتخابية . تولد عنها أثر أسيف. لم يعد الامر مما يمكن حصره في نطاق مسلك وزارة ما او مسلك قبطي ذي نفوذ في قيادة حزب ما ، ولكنه صار امرا يتعلق بحمله انتخابيه تدور رحاها بين الجماهير ، ويستخدم فيها الدين لعزل الاقباط عن جمهرة الناخبين والتفريق بينهم وبين المسلمين . لذلك يلحظ في صحيفة مصر نبرة متصاعدة ، « مرحبا الاضطهاد يا دعاة الرجعية وحماة الجهل ، فلن يؤثر في الاقباط ما تعدون اليه من أساليب التهديد والوعيد ... لقد أرادت بعض الأقليات السياسية أن تفوز في معركة انتخابية خاسرة ، فلجأت الى سلاح دنيء يدل على نفوس وضيعة ... » (١٠٦) . وعندما أثير أن المسيحيين متعصبون بدليل ما صنعه هتلر في اليهود بالمانيا ، كتب سلامة موسى ان التعصب الهتلرى تعصب عنصرى للدم الألماني وليس تعصبا مسيحيا (١٠٧) .

واتخذ رد الفعل مسلكين ، أحدهما يحاول التهدئه ، وقد سلكه أحيانا سلامه موسى فاقترح ردا على دعاوى الشقاق ، أن يثبت القبط حبهم للمسلمين بانشاء مؤسسات خيرية ينتفع بها المسلمون ، مع المناداة بالعمل على كف « دعوة الشر » سواء أتت من هذا الجانب أو ذلك . وأنه لا يجب الحديث عن القبط كموضوع سياسي ، وأن الصحيفة عندما تتصدى لهذا الأمر أنما تعالج شأنا وطنيا عاما لا شأنا طائفيا ، وأرتفع شعار الدين لله والوطن للجميع (١٠٨) .

والمسلك الثاني هو رد الفعل الانعزالي الذي يحاول أن يبلور فكرة الجماعة القبطية كجماعة سياسية . كتب ابراهيم الياس شكر الله في مجلة القمص

سرجيوس « المنارة المصرية » ، كتب بعنوان « نحن أمه » يقول أن القبط مميزون عن غيرهم من المصريين تميزا ليس مصدره الدين وحده . فهم وحدهم نسل المصريين القدماء العظام ، وبهم عاداتهم واعيادهم وتقاليدهم المميزه » وكل هذا برهان صادق على أننا أمه ، امة متوحدة فى الدين والخلق والامال والاصل والموطن » ، وأن هذا الشعور هو ما دفع الى انشاء المجلس الملى بهيئة قبطيه مدنيه حديثة ، « ولو استمر هذا المجلس فى ذلك الطريق لصرنا الان امة حقة لها والمواطن » ، وأن هذا الشعور هو ما دفع الى انشاء المجلس الملى كهيئة قبطية مدنيه حديثه ، ولو استمر هذا المجلس فى ذلك الطريق لصرنا الآن أمة حقة لها كرامتها ولها قوتها .. » . ولكن حدث الصراع بين المجلس الملى ورجال الاكليروس وكان لفساد الكنيسة ... وحدة الأمة (١٠٩) .

وفى هذه الفترة دعت صحيفة مصر الأقباط الى مساندتها كصحيفة قبطيه تعبر عنهم وتنتسب الى الامة ، وان يتخذها المجلس الملى « لسان حال الشعب القبطى » ، ويتولى هو والجمعيات الخيرية القبطيه دعمها ماليا ، كما يتولى المطارنة والاساقفة والتمامصة القساوسة والوعاظ الدعوة فى الكنائس لحض أبناء الطائفة على مساندة صحيفتهم ، وأن تحرص المؤسسات الاقتصادية القبطية على نشر اعلاناتها بها ، ويحرص الكتاب على مدها بالمقالات والرسائل الادبية . وانه بعد توقف صحيفة « الوطن » لم يبق للقبط الا صحيفة مصر تطلب المساندة والحماية (١١٠) .

وفى هذا السياق تحدثت الصحيفة عن « تمثيل » الاقباط فى الوظائف العامة ، وضربت لذلك مثلا بالتناقص التدريجى للقبط فى لجنة قضايا الحكومة ، فلم يعد من مستشار قبطى بها بعد أحالة يوسف مينا الى المعاش الأمر الذى يظهر أن سياسة الحكومة « تقوم على عدم رعاية حقوق الأقليات عامة والاقباط الارثوذكسى خاصة » (١١١) .

وسلك هذا السبيل الثانى سلامة موسى أيضا ، رشح نفسه لعضوية المجلس الملى فى فبراير ١٩٣٩ ، وكتب فى « المجلة الجديدة » عما يتعين أن يكون عليه عضو المجلس ، قال « لو أنى طلبت المثل الأعلى فى عضو المجلس الملى لقلت أنه يجب أن يعرف اللغة القبطية كشرط أول لترشيحه ، ولكنا وصلنا الى حال من التفكك نسينا معها المقوم الأول للقومية ، ونسينا بعد ذلك كل ما تستتبعه اللغة من درس للدين واحترام للكنيسة واتصال باسلافنا الفراعنة ، عضو المجلس الملى يجب الا يكون قبطيا فحسب ، بل يجب أن يكون مثقفا فى تاريخ الأقباط عارفا بمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية مهتما بالثقافة الدينية ومركز الكنيسة القبطية بين كنائس العالم ... » (١١٢) .

★ ★ ★

خلاصـــة :

وفي معرض تصنيف المواقف السياسية ، لا يخطىء القـــائل بأن من استخدم ســلاح الدين كانوا جملة الاحزاب والقوى السياسيه ، ومن وقف ضد استخدامه كان الوفد وحيدا • ولهذا القول مفادات ثلاثة ، أولها أن ما جمع هذه الزمر كان موقف المعاداة للديمقراطيه ، سواء دل عليه الفكر الصريح او المسلك الضمني ، وموقف الملك معروف ، وكذلك الاحرار فيما جربوا فيه منذ انشقاقهم عن الوفد في ١٩٢٢ •

ومصر الفتاة والاخوان كانوا يرفضون النظام الديمقراطي رفضا واضحا ، من الناحية الفكرية لا السلوكية وحدها ، والسعديون تذبذبوا ، وجـاء ذلك انعكاسا لوقفتهم المتذبذبة وقتها ازاء المسالة الديمقراطية ، لم يكونوا آلوا الى معاداتها بعد ، وكانوا ذوى رصيد ضخم في الحركة الوطنيـــة الديمقراطيه ، يجهدون الا يهنوا لغيرهم ممن أنحازوا الى معسكر السراى ، ويأملون في بعض شعبية الوفد الذى خرجوا عليه • ولكنهم في النهاية وقوف مع غيرهم على باب الملك الطامع في الخلافة والسلطة الفردية •

والمفاد الثاني ، أن الكثرة هنـــا لا تحسب بعـــدد التنظيمات والقوى السياسيه ، انما ينبغي قياسها بحجم التاييد الشعبي ، فالحجم هو ما عليه المعول لا العدد ، وأن خبرة السنين السابقة تكشف أن الوفد ــ هذا التنظيم الواحد ــ كان كعصا موسى تلقف عصبان السحره ، فهو واحد لا يتساوى مع احاد خصومه ، وحتى بعد ما انصدع من شعبيته عقب معاهدة ١٩٣٦ ، ظل الباقي يرجح كفتهم بغير منازع • ولم يعدل به الانصداع من الغالبية الكاسحة ، الا الى الغالبية الغالبة •

والمفاد الثالث أن كل من وقف ضد الوفد ، كان الدين لديه سلاحا فحسب ، محض وسيلة لاهداف آنية ، ولا يستثنى منهم جميعا الا الاخوان ، كانت جماعه متسقة الغايات والمناهج ، جهيرة المسلك في اعلاء شأن الجامعة الاسلامية كجامع سياسي وحيد •

وكانت ذات شعبية تمثل فريقا غير منكور الحجم ولا الأثر • لذلك غدت الاخوان مركز التحدى الاساسي للوفد وما يمثله وقطب الصراع معه • وأختتمت حقبة الثلاثينات وأتت الأربعينات ، ومصر بين هذين الطرفين ، الوفد بما يمثله من جامعة وطنية ، والاخوان بما تمثله من جامعة دينية • وكلاهما مع أختلاف الحجم تيار شعبي •

★ ★ ★

انشقاق مكرم وحزب الكتلة :

بقيت عن الوفد نقطة أخيرة ، عن ما يحيط بانشقاق مكرم عبيد عنه فى ١٩٤٢ . وكان هذا الحدث هو ما افتتحت به الاربعينات بالنسبة لموضوع هذه الدراسة . ومكرم عبيد هو سكرتير عام الحزب والرجل الثانى فيه منذ توفى سعد وخلفه النحاس فى ١٩٢٧ . ولقبه لدى الجماهير هو « المجاهد الكبير » لم تطلقه على غيره . وكانت علاقته بالنحاس من اوثق العلاقات الشخصيه بين كبار رجال السياسة وقتها .

لقد سبقت الاشارة فى بيـان أثر معاهدة ١٩٣٦ . الى ما أفضت اليه . وما قصد الوفد من وراتها — من بناء جسور الاتصـال بين الوفد والانجليز . الأمر الذى ألجا السراى ومن والاها من القوى السياسيه المحلية . الى اشهار كافة الأسلحة لضرب الوفد ، تفاديا لحصار يضربه عليها مسلك الوفدالجديد . ووقف الانجليز موقفا شبه محايد من هذا الصراع . مادام لايهمهم كثيرا بعد أن عنموا المعاهدة من يكون الكاسب . بل لعلهم كانوا اميل الى حكومات الاقليات ضمانا لان يجرى تنفيذ المعاهدة بصورة أكثر ملاءمة لهم .

فلما قامت الحرب العالمية الثانية وبدت اتجاهات السراى الموالية لدول المحور (المانيا وايطاليا) المعادية لبريطانيا ، قررت السياسة البريطانيه الانحياز للوفد ودعمه فى اطار الصراعات السياسية المصرية المحلية ، وأملت على الملك فاروق — تحت التهديد بخلعه عن العرش — تولى الوفد الحكم فيما اشتهر بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير واحـدا من أهم اثار معاهدة ١٩٣٦ حسبما استهدف الوفد من عقدها . وقد خضعت السراى ولم يواتها ما واتاها فى ١٩٣٧ من وسـائل لتشـد النكير على الوفد . لولا أن تبين لها خيط الأمـل فى خلاف مكرم عبيد مع النحاس ، فجهد أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى بدهائه فى توسيع شقته حتى حدث الانشقاق .

كان انشقاق مكرم هو الانشقاق الرابع فى تاريخ الوفد . سبقه الاحرار الدستوريون فى ١٩٢٢ ، وما عرف باسـم « السبعة ونصف » فى ١٩٣٢ ، والسعديون فى ١٩٣٧ . ولم يشر أى من سوابقه شبهة ما حول جامعية الوفد الوطنية . كانت كلها انشقاقات سياسية مدنية لا تتصل بالدين بصلة ، سواء فى أسبابها أو فى نتائجها : فماذا عساه يكون انشقاق مكرم ، لقد سبق ان شهر بالوفد كثيرا من جـانب القوى المعـادية بسبب قبطية مكرم ، فصـمد الوفد . وصمد مكرم .

ولم ينظر الوفديون قط الى مكرم ولا الى غيره من الزعماء الوفديين الاقباط باعتبار أى واحد منهم « ممثلا » للاقباط فى الوفد . ويمكن ان تختبر جامعية الوفد الوطنية ، بفحص الأسباب والنتائج حول خروج مكرم .

لقد تولى مكرم في وزارة ٤ فبراير وزارة المالية ذات الاهميه غير الخافيه . ووزارة التموين ذات الاهميه الحيويه في ظروف ازمات التموين خلال الحرب التي كانت من اهم أسباب سقوط الوزارة السابعه ونظاهر الجماهير ضدها لما عز الحصول على الخبز في المدن .

ولم تمض أربعة أشهر الا عشرا حتى أعيد تشكيل الوزارة باخراج مكرم . ثم فصل هو وراغب حنا من الوفد ، وفصلا ضمن سبعه عشر عضوا اخر من الهيئة الوفدية في يوليه ١٩٤٢ ، ثم فصله مجلس النواب من عضويته عن دائره قنا في ١٢ يوليه ١٩٤٣ .

والحق ان الفاحص المنقب لا يلتقط سببا دينيا لدلك . لا من جهة مكرم ولا من جهه الوفد ، أرجع مكرم السبب في « كتابه الأسود » الى معارضته خطه الوزارة في استثناءات الموظفين في التعيين والترقية ، والى وقوفه ضد صفقات التموين التي اراد أصهار النحاس الجدد واقارب زوجته الشابة (السيدة زينب الوكيل) أن يثروا عن طريقها . وارجعه الوفديون الى سعى مكرم الانفراد بالنفوذ في الوفد على حساب القيادات الاخرى . وهو الانفراد الذى كان من أسباب خروج ماهر والنقراشي من قبل ، وتصاعد هذا النفوذ أكثر بعد خروجهما (١١٣) .

وأرجع اللورد كيلرن السبب الى الغيرة التي ثارت بين مكرم وبين زوجة النحاس التي سعت ليستقل زوجها عن الرجل الدى كان لسنوات طويله المدير الحقيقي للوفد (١١٤) . وارجعه الدكتور محمد حسين هيكل الى طموح مكرم عبيد في رئاسة الوزارة (١١٥) . وأرجعه فؤاد سراج الدين الى هدا السبب فضلا عن دور السراى في لوقيعه ونمو علاقات أحمد حسين بمكرم وتعدد اتصالاتهما السرية (١١٦) ، مما أرادت به السراى ضرب الوفد من الداخل لفك الحصار المضروب عليها من جراء تحالف الوفد مع الانجليز .

تلك جملة الأسباب التي ثارت ، من معاصرى الحادث ومن الاتجاهات السياسية المختلفة . ولو وجد أي من مكرم أو الوفد في صاحبه وجها دينيا ولو مختفيا ، لما تورع في اثارته والتركيز عليه في خضم الخصومة الحادته ولبدءها . ولو وجد كيلرن ولو قلامة ظفر تشير الى جانب ديني لسارع في تضخيمه ، وهو الذى لايفتا يشير الى مكرم في كل مناسبة في رسائله مقرنا اياه بوصف القبطية ، بما يرجح أنه لم يكن تخفي عن أنفه المتشمم خافية في هذا الشأن .

على أنه يلاحظ بالنسبة لخروج مكرم ، ان من قررت الهيئة الوفدية طردهم مع مكرم ببيان نشرته الصحف في ١٣ يولية ١٩٤٢ ، لاشتراكهم في اتهام رئيس الوفد وبعض أعضائه بالتفريط في حقوق البلاد ، كانوا « شارل بشرى حنا ، جورج مكرم عبيد ، مهنى القمص ، زكى ميخائيل بشارة ، نجيب ميخائيل بشارة ، ميشيل رزق ، السيد سليم ، محمد فريد زعلوك ، أبو الغيث الأعور ، حسين

الهرميل ، اسماعيل فواز ، فهمى سـليمان سيدهم ، احمد الالفى عطيه . مرقس بطرس ، جـلال الدين الحمامصى ، الفريد فسيس ، محمـد عثمان عبد القادر ، لبيب جريس » ·

ويلفت النظر بطبيعة الحال ان القبط يشـكلون عشرة من الثمانية عشر نصـيرا الذين طـردوا مع مكرم · ولكن أمكن بعد استطلاع رأى الأستاذ ابراهيم فرج (١١٧) معرفة أن ما يربط غالب هؤلاء بمكرم هو علاقات القرابة والمصاهرة لا العلاقة الدينية فقط · ولمكرم كشأن غيره من قيادات الوفد ، سيما من اتصل منهم بالريف ، علاقات أسريه وعصبيات مدعومه فى الحزب ، فمثلا جورج مكرم عبيد أخوه ومهنى القمص زوج أخته ، وزكى ونجيب بشاره من أقاربه وأنسبائه فى قنا ، وكذلك ميشيل رزق ، ولبيب جريس من أقارب مهنى القمص فى قنا ·

وقد بقى بالوفد بعد خروج مكرم كثير من القبط مثل ميخائيل غالى وجميل ونويس ورزق أخنوخ وابراهيم فرج نفسه · ويذكر سراج الدين ان مكرم وآن وضع فى اعتباره وضعه القبطى ، فقد كان تقدير سراج الدين والنحاس مختلفا لعلمهما بأن من سيقف معه من الاقباط عدد محدود جدا ، وقد صح ما توقعاه فى اجتماع الهيئة الوفدية الذى نظر فيه الخلاف بين مكرم والنحاس (١١٨) ·

أما بعد خروج مكرم ، فاز الاستاذ ابراهيم فرج يحكى « لما خرج مكرم حدث شىء من البلبلة فى وسط الاقباط ، مكرم مندفع واراد أن ينزع القبط من الوفد ليلحق به خسارة كبيرة · كان بعد خروجه من الوفد لا يتورع عن استخدام أى سلاح ضد النحاس · كان مكرم فى الوفد كالسمك فى الماء ، حياته ومجـده فى الوفـد · ما جنح اليه بعد ذلك كان مدفوعا فيه بنزوات وقتيه» · وذكر ان مكرم حاول أو يوجد صلة بينه وبين المجلس الملى، الا ان الاقباط أفسدوا عليه هذه الخطه (١١٩) · ولكنه مال الى الطائفية الى حد ما واستطاع أن يجمع بعض العناصر ممن ينتسون اليه بالقرابة والمصاهره ، خاصـة فى انتخابات مجلس النواب، سنة ١٩٥٠ (١٢٠) ·

ويذكر الدكتور يونان لبيب رزق ، أن القصر أراد أن يستثمر أنشقاق مكرم فى الاجهاز على حكومة الوفد بوسائل أربعة ، تحريك الازهر ضد حكومة الوفد ، ومحاولة جذب القبط الى صـف الملك ، وتحسين العلاقات بين القصر والانجليز ، وتشجيع مكرم وتجميع المعارضة وراءه · وقد خطب الشيخ المراغى أمام الملك فى الاحتفال برأس السنة الهجرية بالأزهر فى يناير ١٩٤٣ يقـول « هذا العالم المملوء بالشرور ···· الذى خلت أفئدة أهله من الروح الالهى ومن تعاليم الاديان ونظم المسيحية والاسـلام ··· » ، وعلق اللورد كيلرن فى رسائله الى حكومته بأن الخطبة تضمنت لمحة ودية نحو المسيحية « تشير الى ان القصر ــ وقد أصبح الاقباط ضد الوفد ــ يحاول ان يتقرب اليهم » · ولما زار

الملك دير سانت كاترين فى ديسمبر ١٩٤٢ أشار فى حديثه مع الرهبان الى أنه ملك المصريين جميعا لا المسلمين فحسب مما روجت له الصحافة الملكية بمقوله ان « الدين لله والوطن ومليكه للجميع » (١٢١) ٠

والملاحظ في مسلك السراى ان خطتها فى تأليب الأزهر على الوفد قد نشطت فى هذه الفترة ، بما يظهر ان مظاهرات الازهريين ضد الوفد ، نشطت بعد خروج مكرم كما كانت نشيطه قبل خروجه فى ١٩٣٧ وكما كانت فى ١٩٢٤ ضد حكومة سعد زغلول ، فلم يكن سببها اذا كما قيل من قبل سيطرة القبط على الوفد أو انها ضد مكرم القبطى ٠ كما يلاحظ أن السراى فى محاولتها التقرب من القبط بعد موالاه مكرم لها ، تؤكد ان الخصم الأساسى فى نظرها ليس القبط ولكن الوفد ٠ كما يلاحظ أيضا ان ميل مكرم الى الطائفية نوعا ما بعد أنشقاقه لم يكن منبت الصلة بمسلك السراى ٠

على أنه أيا كانت تلك المحاولات فان مكرم لم يكن قط « ممثلا » للقبط ، ولا كان زعيما لهم بالمعنى الطائفى للكلمه ، لقد كان فحسب زعيما مصريا منهم سواء وهو فى الوفد أو بعد خروجه منه ٠

ولقد اتسمت تحالفاته السياسية وأساليبه — بعد خروجه من الوفد — بما اتسمت به تحالفات الاقليات السياسية عموما فى مصر وأساليبها ٠ وآل الى معسكر الملك شأنه شأن غيره من هؤلاء ، فكان من أهم ما اثار به الضجيج ضد وزارة الوفد موقفه بمجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٤٣ عندما طلب مناقشة اضطرابات الأزهر ٠ كما يلحظ خلال المعركة الانتخابية لمجلس نواب سنة ١٩٥٠ ، ان صحيفة الكتلة التى أصدرها مكرم منبرا لحزبه « الكتلة الوفدية » ، كانت تركز هجومها على الوفد فى الوقت ذاته الذى تحاول فيه تأليف قلوب الاخوان المسلمين (١٢٢) ٠ ويلحظ ان حزب مكرم عبيد « الكتلة » تقدم لانتخابات ١٩٥٠ بثلاثة وثمانين مرشحا منهم ثمانية عشر قبطيا فقط (القاهرة ١٦ مرشحا منهم ٤ أقباط ، الاسكندرية ٦ مرشحين منهم قبطيان ، الدقهلية ٤ منهم قبطى واحد ، المنوفية ٤ مسلمون ، الغربية ٦ منهم قبطيان ، كفر الشيخ قبطى واحد ، البحيرة ٥ منهم قبطى واحد ، الجيزة ٧ مسلمون ، بنى سويف ٣ مسلمون ، الفيوم مسلم واحد ، المنيا ٥ مسلمون ، أسيوط ٩ منهم ٣ أقباط ، قنا ٩ منهم قبطيان ، أسوان مسلم واحد) (١٢٣) ٠

ورشح مكرم نفسه كعادته فى دائرة قنا ، وكان منافسه عن الوفد يس أحمد النائب العام السابق وكبير قبائل الاشراف هناك ، وكان أنصار مكرم هم قبائل الحميدات بقنا (١٢٤) ، وهى قبائل مسلمة ، وما حدث من اشتباكات بالسلاح هناك خلال هذه المعركة كان يحدث فى الاساس بين قبائل الحميدات وقبائل الاشراف ٠ وانتصر يس أحمد لا بسبب عصبية دينية ضد مكرم ، ولكن بسبب وفديته فى الاساس ، التى كان ينتصر بها مكرم من قبل ٠

أما الشعور العام لدى الاقباط ، فقد عبر عنه حبيب المصرى فى خطابه باحتفال عيد النيروز فى ١١ سبتمبر ١٩٤٢ ، الذى حضره محمد صبرى أبو علم سكرتير عام الوفد بعد مكرم عبيد . تكلم حبيب المصرى عن الدور الكبير الذى لعبه الوفد على عهدى سعد والنحاس فى تثبيت دعائم الوحدة الوطنية ، ثم قال « بيد أن أحداثا سياسية داخلية حدثت فى العهد الأخير وأحدثت نوعا من الاضطراب فى النفوس ، فتساءل الكثيرون هل كان من شأن هذه الأحداث ان تعكر جو الاخاء والتضامن القومى ، هل تصدع ذلك الصرح الشامخ العظيم ، صرح التضامن بين أبناء الوطن ، وبعبارة أخرى ..... هل تغير موقف الاقباط الملتفين حول الوفد ، وهم الأغلبية العظمى من الاقباط ـ نحو الوفد ، وهل تغيرت خطة الوفد ورئيس الوفد نحو الاقباط .... أخذوا يتساءلون فى قلق ولهفة لا من جانب الأقباط وحدهم بل من جانب اخوانهم المسلمين ... أما أنا فلم يخالجنى أبدا شك » ، ثم تكلم عن أن القبط غالبتهم مع غالبية الأمة وأقليتهم فى جانب أقليتها ، وان كبيرا وفديا تساءل مستنكرا « هل تظن أن الخطة التى أعتنقها الوفد المصرى منذ بدء تكوينه وهى الخطة القائمة على اعتبار المواطنين جميعا أخوة متساوين فى الحقوق والواجبات وضعت جزافا » (١٢٥) .

وفى أول يناير ١٩٤٤ خطب فؤاد سراج الدين فى حفل لجمعية السلام القبطية متحدثا عن المسلمين والاقباط والوطن الجامع لهم (١٢٦) .

واذا كان يبدو فى حديث الأستاذ حبيب المصرى أن ثمة اضطرابا طرأ على الخواطر يحتاج الى تهدئة ، فانه لا يظهر من بعد أن الاقباط نظروا الى مكرم عبيد كممثل أو زعيم طائفى لهم ، بل كانوا أحرص على أبعاد هذه المظنة ..

كان الدكتور ابراهيم المنياوى وكيلا للمجلس الملى فى ١٩٤٩ ، ورشح نفسه لانتخابات مجلس نواب سنة ١٩٥٠ عن حزب الكتلة فى احدى دوائر القاهرة . فاعترض الاقباط على ان يكون وكيل المجلس الملى بهذا الترشيح مصبوغا بلون حزبى معين ، بما يثير مظنة ارتباط القبط بهذا الحزب وخير المنياوى بين الترشيح مستقلا أو عدم الترشيح أصلا وبين وكالة المجلس الملى ، فعدل عن الترشيح (١٢٧) .

لم يقدر لمكرم بعد انشقاقه ان يمثل فى السياسة المصرية مكانة تماثل أيا من الأحرار أو السعديين ، وذلك على خلاف ما كان يتوقع . ولم تعد مكافأته هو وحزبه ، الاشتراك بمقعدين فى وزارة أحمد ماهر وخلفه النقراشى ، شريكا بأضعف السهام مع السعديين والاحرار . ثم خرج من الوزارة ولم يعد اليها . وسبب ذلك لا يرجع الى كونه قبطيا ، انما يرجع الى أن خروجه على الوفد جاء محض مناورة شخصية لا تعكس اختلافا سياسيا يؤبه له .

لقد أنشق الاحرار في ١٩٢٢ بسبب اختلافهم مع الوفد حول المفاوضات مع الانجليز ، وشكلوا اتجاها « معتدلا » في معالجة المسألة الوطنية · وأنشق السعديون في ١٩٣٧ بعد معاهدة ١٩٣٦ بسبب اختلافهم مع الوفد حول السياسات الواجب اتباعها بعد المعاهدة وتحبيذهم التقارب مع « المعتدلين » · وكون كل منهما عند انشقاقه حزبا يعبر عن تيار سياسي واجتماعي في البلاد · أما مكرم فلم يخرج في ظروف تبلور له ولانصاره فيها موقف سياسي يخالف موقف التيار السائد في الوفد ، انما خرج لخلافات شخصية بحته صدعت علاقته بزعيم الوفد ، وكل ما أثاره ضد الوفد يتعلق بما أثبته بكتابه الأســـود الذى أصدره وقتها من انحرافات ومفاسد مالية · وهي مسائل ان أمكن بها الهجوم على الوفد وأضعافه ، فلا يمكن بها بناء حزب جديد له موقف سياسي يعبر عن مصالح تيــار اجتماعي أو سياسي متميز · وقام حزبه على أســـاس الروابط الشخصية التي تجمع بين مكرم وبين من يثقون فيه ويعجبون به من الانصار · فلم يكن غريبا ان يعتريه الخفوت السياسي بعد تركه الوفد · انما ما يستحق الملاحظة ان حزبا يقوم على العلاقات الشخصية تحت زعامة قبطي ، فيكون من فيه من المسلمين أضعاف من فيه من القبط ، على قلة عددهم جميعا ·

والحق ان بقي موقف مكرم من المسألة الوطنية بعد خروجه من الوفد ، بقي موقفا « وفديا » لم ينحرف عنه ، وظهر ذلك في جلاء عند معارضته لمشروع معاهدة صدقي بيفن في ١٩٤٦ واستقالته من وفد المفاوضة ·

على انه في صدد علاقة الملك بمكرم وحزبه ، فيمكن القـــول ان السراى بسياستها الاسلامية التي تحاول بها مواجهة الحركة الديمقراطية ، كانت تتردد من تولي مكرم القبطي رئاسة الوزارة مثلا والا فقدت حجتها الاسلامية المدعاه ·

على ان هذا الظن يحده عـدد من الاعتبارات ، منها ان مكرم وحزبه من الناحية السياسية لم يكن قط من القوة بما يرشحه لذلك ، مع تقدير امكانيات القوى السياسية المتنافسه داخل الحلف الملكي ، ومع تقدير وقوف أحمد ماهر وحزبه ضد رغبات السراى ان تكون « كتلة » مكرم شريكا مســـاويا للسعديين والاحرار في كل من وزارة وبرلمان ١٩٤٥ ، ومنها ان الملك فاروق قد أغرته بعد الحرب العالمية فكرة العروبة ، عسى ان يحقق منها ما لم يستطع هو ولا والده تحقيقه في مجال الدعوة الاسلامية ، ومنها ما سبقت الاشارة اليه من ان الأمل داعب السراى في استقطاب القبط اليها عن طريق مكرم ·

أما بالنسبة للوفد ، فقد خلف مكرم في السكرتارية العامة محمد صبرى أبو علم · فلم يكن مكرم في الوفد ممثلا للقبط حتى يحرص الوفد على ان يخلفه قبطي ، انما خلفه مجاهد قديم من شباب الوفد في ثورة ١٩١٩ · وقد ذكر الدكتور يونان رزق ان اتجاهات مناوئه للقبط ظهرت في صراع الوفد

ضد مكرم بعد خروجه ، وذلك فى انتخابات نقابة المحامين والانتخابات الفرعية لمجلس النواب باحدى دوائر محافظة جرجا ٠

جرت الأولى فى دبسمبر ١٩٤٢ ورشـــح الوفـــد محمود بسيونى نقيبا للمحامين ضد مكرم ، وكاد مكرم ان يكسب بسبب تكتل الاقباط معه ، فأجلت حكومة الوفد الانتخابات الى ٨ يناير ١٩٤٣ لتستفيد من سفر القبط الى بلادهم بالاقاليم بمناسبة أعياد الميلاد ، ففاز بسيونى بأغلبية ٤١٥ صوتا ضد ٤٠٩ لمكرم (١٢٨) ٠

وجرت الثانية بعد وفاة النائب الوفدى فخرى عبد النور ، فرشـح الوفد الدكتور البارودى ضد مرشح الاحرار أحمد مصطفى أبو رحاب وضد موريس فخرى عبد النور الذى كان يتمتع بتأييد الاقباط ، وفاز مرشـح الوفد نتيجة تدخل حكومى ادى الى حدوث اشـتباكات ضد الاقباط المؤيدين لموريس فخرى عبد النور (١٢٩) ٠

ومع ملاحظة ان مأخذ هذا التقييم لوقائع الحادثين هو تقارير اللورد كيلرن الى حكومته ، الذى كان لا يفتا مصرا على أستنبات الوجه الطائفى لاى حدث أو السبب الطائفى له ، فان واقعة ما فى ظروف لدد الخصام الشديد بين الوفـد ومكرم ، الذى استخدم فيه ما ساغ وما لم يسغ من التعريض الشخصى بالذمم والحرمات ، ليس من شأنه أن يشير الى « موقف الوفد من القبط بعد مكرم » ، الا ان تسفر الاحداث التالية عما يؤكد هذا الموقف ٠ ولا يظهر ان أحدا أعدل فى الشهادة على مسلك الوفد بعد مكرم من ابراهيم فرج ٠ فهو قبطى وفدى كان على صـــلة قريبـــة من مصطفى النحاس منذ صباه ، شـــغل وظيفة مدير عام بوزارة الداخلية بعد خروج مكرم وأضيفت اليه ادارة التفتيش ، وصـــار وزيرا للشئون البلدية والقروية فى ١٩٥٠ ووزيرا للخارجيـــة بالنيابة فى ١٩٥١ ، كما تولى مهام سكرتير عام الوفد عند اعتقال فؤاد سراج الدين فى ١٩٥٢ ٠ وجاء صعوده فى الحزب قبل خروج مكرم وبعده فى سياق جيله من رجال الوفد مع محمد صلاح الدين وغيره من شباب العشرينات ٠

وقد صعد من اقباط الوفد خلال الأربعينات كثيرون أمثال رياض شمس واسطفان باسيلى ورشحوا فى الانتخابات ٠ وقد سبقت الاشارة الى ما كان من سياســـة الوفد فى معالجة اثار التمييز الطائفى فى بعض الوظائف كوظائف الشرطة والقضاء ، وبقاء الوفد مصرا على موقفه هذا فى حكومات ما بعد خروج مكرم ٠ وقد بدأت اذاعة القداس القبطى بالاذاعة المصرية فى أعياد القبط لأول

مرة على عهد حكومة الوفد فى ١٩٥٠ ، فلما عاتب شيخ الأزهر الشيخ ابراهيم حمروش النحاس رئيس الوزراء على ذلك ، غضب النحاس مستنكرا الا يعترض الشيخ على اذاعة الأغانى ويعترض على اذاعة الصلاة .

ولما حدث اشتباك بين الوفديين والاخوان المسلمين فى بور سعيد فى ١٩٤٧ وقدم بعض الوفديين للمحاكمة ، أصر النحاس على ان يحضر محاميا عنهم ابراهيم فرج ، ليؤكد موقف الوحدة الوطنية الذى يتخذه الوفد جهارا فى مواجهة الاخوان المسلمين .

أما أن عدد الاقطاع فى مجلس النواب الوفدى فى ١٩٥٠ قد بلغ عشرة نواب فقط من مجموع أعضاء المجلس البالغ ٣١٩ عضوا ، وهى أقل نسبة حصل عليها القبط فى اى مجلس نواب سابق فاز الوفديون بأغلبيته ، فيلاحظ أولا ان الوفديين قد حصلوا فى هذه الانتخابات على ٢٢٨ مقعدا ، وهى أقل أغلبية حصل عليها الوفد فيما فاز فيه من قبل من انتخابات لم يدخلها مؤتلفا مع أحزاب أخرى ، فضلا عن أن الوفد خلال هذه المرحلة كان تحت قيادة هرمة ، فيها من شارف الثمانين وجاوزها أمثال سيد يعنس وفهمى ويصا والمغازى عبد ربه وغيرهم . ولم يكن قد استعد لاستقبال الجيل الأكثر شبابا ، وأصابه هذا بوهن واضح فى مستوياته القيادية . وكادت أبواب القيادة ان توصد من دون الجيل الصاعد أمثال محمد مندور وعزيز فهمى .

ولذلك لم يستطع الوفد ان يعوض سريعا من التقطهم معه مكرم عند خروجه . كما أنه لم يستطع أن يعوض أمثال أحمد ماهر والنقراشى فى قيادته . وأن الوفد فى انتخابات ١٩٥٠ لم يفز بقوته الذاتية وحدها ، انما فاز بقوة غيره أيضا من التيارات الشعبية التى ظهرت وتطورت خلال الأربعينات ، ممن كان لهم أثرهم الواضح فى الحياة السياسية ، ولكن لم يكونوا صاروا قوة انتخابية ، مثل التنظيمات الاشتراكية والاخوان المسلمين .

وكانت هذه التيارات الشعبية قد تخطت أطر النظام القائم بما يشمله من مجلس نيابى ، فلم يعد المجلس النيابى يمثل الاتجاهات السياسية الرئيسية خاصة بين الشباب ، ولذلك فان عدد القبط فى مجلس نواب ١٩٥٠ يفقد بعض دلالته التى كانت له فى المجالس السابقة ، بقدر ما يفتقد مجلس النواب كونه تعبيرا كاملا عن الاتجاهات السياسية السائدة فى البلاد .

وقد كان الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والتنظيمات الاشتراكية الماركسية والاخوان المسلمون ، كانوا جميعا من ذوى التأثير البالغ فى الحياة السياسية ، ولم يمثل الحزب الاشتراكى فى هذا المجلس الا بنائب واحد ، ولم تمثل التنظيمات الماركسية والاخوان فيه بأحد قط .

المراجع

(١) محمود سليمان غنام · المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية · مطبعة دار الكتب ١٩٣٦ · ص ٤٦ ، ٥٩ ، ٢١٥ ·

(٢) طارق البشرى · ثورة ١٩١٩ والسلطة السياسية · مجلة الكاتب · اكتوبر ١٩٦٧ · دستور ١٩٢٣ ، صراع حول السلطة · · مجلة الطليعة · اغسطس ١٩٧٢ ·

(٣،٤) صحيفة الأهرام · أول اكتوبر ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ·

(٥) صحيفة الأهرام ٧ · ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ (نقلا عن صحيفة الجارديان البريطانية فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٧) ·

(٦) صحيفة الأهرام · أول ديسمبر ١٩٣٧ · وكانت اللجنة شكلت فى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٦ برئاسة حمدى سيف النصر ، ومن أعضائها يوسف الجندى ومحمد علوى الجزار ومحمود الأتربى وعلى أيوب وبدوى خليفة · وفيها محمد عبد الله العربى مدير ادارة التشريع بوزارة الداخلية وابراهيم فرج وكيل هذه الادارة · واعدت اللجنة مشروعها فى شهر ديسمبر ١٩٣٧ ·

(٧) صحيفة البلاغ ــ ١٤ ، ١٥ يناير ، ٢ مارس ١٩٣٨ · وصحيفة مصر ٢ مارس ١٩٣٨ ·

(٨) صحيفة البلاغ ــ ١١ نوفمبر ١٩٣٧ (انظر أيضا الأهرام فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧) ·

(٩) صحيفة البلاغ ــ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧ ·

(١٠) صحيفة مصر ــ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧ ·

(١١) صحيفة البلاغ ــ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٧ ·

(١٢) صحيفة الأهرام ــ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ ــ صحيفة مصر فى اليوم ذاته ·

(١٣) صحيفة البلاغ ــ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧ ·

(١٤) صحيفة مصر ــ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٧ ·

(١٥) حديث فى مقابلة شخصية مع الأستاذ ابراهيم فرج فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ · وذكر سيادته أن « البلاغ » اشارت الى هذه المسألة وقتها ، ولكن النحاس استمر فى تحدى معارضيه ولم يكن يتردد فى التصدى لها ·

(١٦) صحيفة « الاخوان المسلمون » ــ ٥ ذى القعدة ١٣٥٦ ، ٧ يناير ١٩٣٨ ؟

(١٧) صحيفة الأهرام ــ ١٢ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧ نوفمبر ، ٣ ، ١١ ديســمبر ١٩٣٧ (وذلك كله على سبيل المثال) .

(١٨) صحيفة مصر ــ ٢ مارس ١٩٣٨ (من مقال لمكرم عبيد ضد عباس محمود العقاد) ـ ٢٤ مارس ١٩٣٨ (من حديث لمكرم عبيد ــ بعد اقالة الوزارة الوفدية) .

(١٩) صحيفة البلاغ ــ ١١ ديسمبر ١٩٣٧ ، صحيفة الأهرام ١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٢٠) صحيفة البلاغ ــ ١٤ يناير ١٩٣٨ .

(٢١) صحيفة الأهرام ــ ١٢ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٣٠ ديســمبر ١٩٣٧ ، صــحيفة البــلاغ ١٢ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٢٢) صحيفة مصر ــ ٢٢ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٢٣) صحيفة الأهرام ــ ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٣٧ ــ صحيفة البلاغ ١١ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٢٤) صحيفة البلاغ ــ ٢٠ يناير ١٩٣٨ .

(٢٥) صحيفة البلاغ ــ ٢٠ يناير ١٩٣٨ .

(٢٦) صحيفة مصر ــ ٢ ، ٤ فبراير ١٩٣٨ .

(٢٧) صحيفة مصر ــ ١٥ ، ١٦ ، ١٧ فبراير ، ١٤ مارس ١٩٣٨ .

(٢٨) صحيفة المصرى ــ أول مارس ١٩٣٨ .

(٢٩) صحيفة البلاغ ــ ٤ ، ٥ مارس ١٩٣٨ ، صحيفة مصر ــ ٧ مارس ١٩٣٨ .

(٣٠) صحيفة مصر ــ ١٢ يناير ١٩٣٨ ــ مقال لسلامة موسى .

(٣١) صحيفة الأهرام ــ ٢٣ فبريار ١٩٣٨ .

(٣٢) صحيفة مصر ــ أول مارس ١٩٣٨ .

(٣٣) صحيفة مصر ــ ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

(٣٤) صحيفة مصر ــ ١١ مارس ١٩٣٨ .

(٣٥) صحيفة مصر ــ ١٦ ، ١٨ ، ٢٥ فبراير ١٩٣٨ .

(٣٦) صحيفة الأهرام ــ ٢٣ فبراير ١٩٣٨ .

(٣٧) صحيفة الأهرام ــ ٩ نوفمبر ١٩٣٧ .

(٣٨) صــحيفة مصر ــ ١٤ ، ٢٤ مارس ١٩٣٨ (وهــو مقال يهاجم القمص سرجيوس لأنه خطب خطبة سياسية في الكنيسة) .

(٣٩) صحيفة النذير ــ ١٩ جمادى الثانية ١٣٥٧ (١٩٣٨ ميلادية) .

(٤٠) صحيفة مصر ــ ٢٦ يناير ١٩٣٨ .

(٤١) صحيفة المقطم ــ ٩ مارس ١٩٣٨ .

(٤٢) صحيفة مصر ــ ٩ مارس ١٩٣٨ .

(٤٣) صحيفة مصر ــ ١١ مارس ١٩٣٨ .

(٤٤) صحيفة مصر الفتاة – ١٠ مارس ١٩٣٨ .

(٤٥) صحيفة البلاغ – ٢١ مارس ١٩٣٨ . وقد رحبت صحيفة مصر بهذه النبرة (٢٢ مارس ١٩٣٨) .

(٤٦) صحيفة مصر الفتاة – ٤ ابريل ١٩٣٨ .

(٤٧) صحيفة مصر الفتاة – ٢٨ ابريل ١٩٣٨ .

(٤٨) صحيفة مصر الفتاة – ٢٨ يناير ١٩٣٨ .

(٤٩) صحيفة الصرخة – ١٨ ، ٢٥ يوليه ١٩٣٦ .

(٥٠) صحيفة الصرخة – ١٦ ، ٢٥ ، ٣٠ يوليه ١٩٣٦ .

(٥١) صحيفة الضياء كانت موجودة من نحو ستة أعوام قبل أن يبدأ حزب مصر الفتاة في تحريرها منذ ٨ نوفمبر ١٩٣٦ .

(٥٢) الاسم الأصلي لمكرم عبيد هو « وليم مكرم عبيد » وقد أسقط الاسم الأول منذ ١٩١٩ لأنه من أسماء الانجليز . ثم أحيا خصومه هذا الاسم اشارة الى مسيحية مكرم ، وليس من حيث كون اللفظ لفظا انجليزيا في الأصل .

(٥٣) صحيفة الضياء – ١٣ ديسمبر ١٩٣٦ .

(٥٤) صحيفة الضياء – ٢٠ ديسمبر ١٩٣٦ ، ١٠ يناير ١٩٣٧ .

(٥٥) يجري العرف الاداري الحكومي وفقا للتعليمات المعمول بها الى الآن ، على ضرورة احضار أحد القساوسة لمناقشة من يريد ترك المسيحية الى الأسلام ، وذلك قبل أن تثبت الدولة اشهار الاسلام . وهو مسلك اداري عام لم تختص به وزارة وفدية . صحيفة الثغر (٢٠ مارس ١٩٣٧) اتهمت حكومة الوفد بانها تتخذ موقفا سلبيا من زواج مسلمة بمسيحي . رغم أن هذا الأمر تحسمه المؤسسات القضائية – حسبما جرى العمل – وفقا للنظام العام والتشريعات القائمة عند منازعة أي من أصحاب الشأن في صحة الزواج .

(٥٦) مقابلة شخصية مع الأستاذ أحمد حسين في ١٩ ديسمبر ١٩٧٣ . وقد تفضل سيادته مشكورا في هذه الفترة بأن مكنني من الاطلاع على مجموعات صحف « مصر الفتاة » حيث قضيت أياما طويلة في مطالعتها لديه . اذ تعذر الاطلاع أيامها في دار الكتب بسبب نقل مجموعات الصحف من مبنى الدار في باب الخلق الى مبناها الجديد على كورنيش النيل .

(٥٧) صحيفة الضياء – ١٧ ديسمبر ١٩٣٦ ، ٣٠ يناير ١٩٣٧ .

(٥٨) صحيفة الثغر – ١٧ ابريل ١٩٣٧ .

(٥٩) صحيفة الثغر – ١٧ مايو ١٩٣٧ .

(٦٠) صحيفة الثغر – ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧ .

(٦١) صحيفة الثغر – ٥ يوليه ١٩٣٧ .

(٦٢) صحيفة الثغر – ١٢ ، ١٩ يوليه ١٩٣٧ .

(٦٣) صحيفة مصر الفتاة – ٢٤ يناير ١٩٣٨ .

(٦٤) صحيفة مصر الفتاة – ٢١ مارس ١٩٣٨ .

(٦٥) صحيفة الثغر – ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ .

(٦٦) صحيفة مصر الفتاة – مقال للدكتور محمد غلاب في ١٠ فبراير ١٩٣٨ . وله تكملة في الاعداد الصادرة في ١٧ ، ٢٤ فبراير ١٩٣٨ بعنوان « الدين والولاء للعرش » .

(٦٧) صحيفة مصر الفتاة ـ ٦ يونية ١٩٣٨ ٠

(٦٨) صحيفة مصر الفتاه ـ ١٣ ، ١٦ يونية ١٩٣٨ ٠ ويراجع أيضا مقال « سياسة مصر الخارجية مع الدول الاسلامية وحديث الخلافة » بقلم عثمان نجاتى ٠ فى ٢٠ اكتوبر ١٩٣٨ ٠

(٦٩) صحيفة مصر الفتاة ـ ٢ فبراير ١٩٣٩ ، ١٤ ابريل ١٩٣٨ ٠

(٧٠) صحيفة مصر ـ ٣ فبراير ١٩٣٨ ٠

(٧١) صحيفة مصر الفتاة ـ ٢٢ اكتوبر ١٩٣٨ ٠

(٧٢) صحيفة مصر الفتاه ـ أول يونية ، ٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ يونية ، أول يولية ١٧ ، ٢١ أغسطس ١٩٣٩ ٠

(٧٣) صحيفة مصر الفتاة ـ ١٣ مارس ١٩٣٩ ٠

(٧٤) صحيفة مصر الفتاة ـ ٢٩ ابريل ، أول مايو ، ٤ مايو ١٩٣٩ ٠

(٧٥) صحيفة مصر الفتاة ـ ٨ مايو ١٩٣٩ ٠

(٧٦) صحيفة مصر الفتاة ـ ١١ مايو ١٩٣٩ ٠

(٧٧) صحيفة النذير ـ ٦ جمادى الاولى ١٣٥٧ (يوليه ١٩٣٨) ٠

(٧٨) صحيفة النذير ـ ١٢ جمادى الثانية ١٣٥٧ ٠

(٧٩) صحيفة النذير ـ ١٩ جمادى الثانية ١٣٥٧ ٠

(٨٠) صحيفة النذير ـ ٢٦ جمادى الثانية ١٣٥٧ ، (انظر كذلك عدد ٥ جمادى الثانية)

(٨١) صحيفة النذير ـ ٣ رجب ١٣٥٧ ٠

(٨٢) صحيفة النذير ـ ٧ و ٣٠ ربيع أول ١٣٥٧ ٠

(٨٣) صحيفة النذير ـ ٣ ربيع ثانى ١٣٥٨ ٠

(٨٤) صحيفة النذير ـ ٦ جمادى الاولى ١٣٥٧ ٠

(٨٥) صحيفة النذير ـ ٢٧ جمادى الاولى ١٣٥٧ ٠

(٨٦) صحيفة الخلود ـ ذى القعدة ١٣٥٧ (٣٠ ديسمبر ١٩٣٨) ٠

(٨٧) صحيفة النذير ـ ٢٧ رجب ١٣٥٨ ٠

(٨٨) صحيفة الخلود ـ ٧ ذى الحجة ١٣٥٧ (٢٧ يناير ١٩٣٩) ٠

(٨٩) صحيفة مصر ـ ١١ ديسمبر ١٩٣٧ ، أول مارس ١٩٣٨ ٠

(٩٠) صحف يوم ٣ يناير ١٩٣٨ ٠

(٩١) صحيفة مصر ـ ٩ ، ١٠ ، ١١ مارس ١٩٣٨ ٠

(٩٢) لقاء شخصى مع الأستاذ ابراهيم فرج فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٧ ٠

(٩٣) صحيفة مصر ـ ١٦ ، ١٨ ابريل ١٩٣١ ٠

(٩٤) صحيفة مصر ـ ٢٦ اكتوبر ، ٦ نوفمبر ، ٣ ديسمبر ١٩٣٤ ٠

(٩٥) صحيفة مصر ـ ٣ ، ٥ ، ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ أغسطس و ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ ٠

(٩٦) صحيفة مصر ١٨ سبتمبر ١٩٣٦ ٠

(٩٧) صحيفة مصر – ٢٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ . أنظر الصحيفة ذاتها ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ « دفاع عن الوفدبالنسبة للاستثناءات .

(٩٨) صحيفة مصر – ٢٩ أكتوبر ، ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ ، ٣ فبراير ١٩٣٨ .

(٩٩) صحيفة مصر ٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٧ .

(١٠٠) صحيفتي الأهرام ومصر – ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ صحيفة البلاغ ١٨ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٠١) صحيفة الأهرام – ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، مقال للأستاذ لطيف نخلة المحامى وعضو المجلس المحلى . صحيفة مصر – ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، مقال بامضاء « قبطى » .

(١٠٢) صحيفة مصر – ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٠٣) أشار اليها المقال المهور بامضاء « قبطى » المنشور فى صحيفة مصر ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ سالف الذكر .

(١٠٤) مقابلة شخصية مع الأستاذ ابراهيم فرج فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ .

(١٠٥) صحيفة مصر – ٦ يناير ١٩٣٨ . وتعليق على المقال فى الصحيفة ذاتها فى ٢٢ يناير ١٩٣٨ .

(١٠٦) صحيفة مصر – ٩ فبراير ١٩٣٨ .

(١٠٧) صحيفة مصر – ١٦ فبراير ١٩٣٨ .

(١٠٨) صحيفة مصر – ٢٦ فبراير ، ٢ ، ٨ مارس ١٩٣٨ .

(١٠٩) صحيفة المنارة المصرية – ٢٤ يولية ١٩٣٦ .

(١١٠) صحيفة مصر – ١٨ ، ٢٢ يناير ، ٥ فبراير ١٩٣٨ .

(١١١) صحيفة مصر – ٢ فبراير ١٩٣٨ .

(١١٢) المجلة الجديدة – فبراير ١٩٣٩ .

(١١٣) د. عبد العظيم رمضان – تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ . الجزء الثانى ص ٢٥٩ – ٢٦٠ – من شهادة فؤاد سراج الدين فى مركز الوثائق والدراسات التاريخية .

(١١٤) د. يونان لبيب رزق – الوفد والكتاب الأسود ، ص ٤٢ .

(١١٥) محمد حسين هيكل – مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الثانى . ص ٢٩٤ ٢٩٥ .

(١١٦) د. عبد العظيم رمضان – المرجع السابق . ص ٢٥٩ .

(١١٧) مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١١٨) د. عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ٢٥٧ – ٢٦٠ .

(١١٩) مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ .

(١٢٠) مقابلة مع الأستاذ ابراهيم فرج فى مايو ١٩٧١ .

(١٢١) د. يونان لبيب رزق . المرجع السابق . ص ٦٩ – ٧٤ .

(١٢٢) صحيفة الكتلة . اعداد متفرقة كثيرة من شهر سبتمبر حتى نوفمبر ١٩٤٩ .

(١٢٢) صحيفة الكتلة ٠ ٣ ديسمبر ١٩٤٩ ٠

(١٢٤) صحيفة مصر ـ ١٦ ديسمبر ١٩٤٩ ٠

(١٢٥) صحيفة مصر ـ ١٢ سبتمبر ١٩٤٢ ٠

(١٢٦) صحيفة مصر ـ أول يناير ١٩٤٤ ٠

(١٢٧) صحيفة مصر ـ ٣ ، ٦ ديسمبر ١٩٤٩ ٠

(١٢٨) د٠ يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ٠ ص ٧٨ ٠

(١٢٩) د٠ يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ٠ ص ٧٤ ٠

الأربعينات وما بعدها
مصر في إطار الحركة العربية

١ ـ الاربعينات وما بعدها
مصر في اطار الحركة العربية

ابرز ما أتت به الأربعينات في صدد موضوع هذه الدراسة ، هو نمو التوجه العربى لمصر من خلال احتدام ازمة فلسطين . ثمة شواهد عن هذا النمو من قبل ، ولكن يمكن القول ان الفترة التى تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ كانت الحاسمة فى التوجه العربى لمصر ، وفى نموه نموا آلت به الحركة المصرية الى الدخول فى حركة الجامعة السياسية العربيــة والقومية العربية .

لقد سبقت الاشارة في الفصل الأول من هذه الدراسـة ، الى ان حركة التحرير المصرية ضد أنهجمة الاوروبية على مصر قبيل ثورة عرابى ، وضــد الاحتــلال البريطانى من بعد ، كانت من أفعل العنــاصر فى بلورة الجامعــة السياسية المصرية وبالمثل فان الغزوة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين، وما تعنيه من تهديد للأمن العومى لمصر المســتقلة ، كانت العنصر الفعال فى التوجه العربى لها .

فنحن شعوب تنهض جماعاتها الوطنية من خلال الكفاح ضد الاستعمار. وحركات التحرير الوطنى هى ذاتها حركات الاحياء القومى. والجماعة القومية تتبلور ـ فى ظروف الطغيان الاستعمارى القائم ـ فى مواجهة هذا الطغيان . لذلك لم تنم العروبة فى مصر فى عراك مع حركة القــومية المصرية . بل على العكس آلت حركة الجامعة المصرية الى أن تنتمى برمنها الى حركة الجامعة العربية . وكلا الحركتين تتماثلان بجامع النظرة القومية التى تستند الى وحدة اللغة والتاريخ والاتصال الجغرافى . وكلتاهما تتماثلان بجامع الوظيفة السياسية لكل منهما ، بحسبانهما الوعاء الجامع لحركة التحرر ضــد الغزو والاستعمار . والتماثل بينهما لا يمس الجامعية السياسية لكل من المسلمين والأقباط . لذلك لا يظهر أن تناقضا قام بين الحركتين المصرية والعربية ، ولا أن المواطن المصرى ضاق حرجا باجتماعهما فى صدره ، ولا ان صراعا يؤبه

له جرى بين التيارات السياسية المختلفة في هذا الشأن · مادام ان نمو الشعور بالانتماء العربى لم يكن يحدث انتقاصــــا من المصرية ، بل على العكس كان يؤكدها · وما دام أن الانتماء العربى لم يكن يستدعى اعادة تصنيف المصريين بما ينحسر بها وصف المواطنة عن بعضهم ، كما هو الشأن مثلا فى الجامعة الدينية التي ينسر بها وصف المواطنة عن البعض · وما دام أن الانتماء العربى موظف كالانتماء المصرى فى مواجهة الاستعمار ·

ثمة عنصران اساسيان يكشف عنهما التاريخ الحديث ، بالنسبة لنمو الفكرة العربية في مصر · أولهما اطراد نموها مع مقتضيات الأمن القومى لمصر، الذى تمثل أقسى ما تمثل فى الغزو الاستعمارى الصهيونى لفلسطين · وثانيهما نمو الفكرة العربية ·

ويؤكد التاريخ من بداية التاريخ المعروف ، ان مقتضيات الأمن المصرى والعربى واحدة دائمـا ، وان المنطقــة العربية من وجهة نظر الجغــرافيا السياسية منطقة واحدة ذات امن واحد ومصير واحد ازاء الغزو الخارجى، وان الخطر على مصر كان يأتى فى الغالب الأعم من الشـــام ومن حدود مصر الشمالية الشرقية عبر سيناء .

وكانت معارك مصر الفاصلة تجرى دائما فى أرض الشام « شـاروهن الهكسوس ، وقادش تحتمس ، الى قرقميش البابليين، وحطين صلاح الدين، وعين جالـوت قطز ، وحتى مرج دابق الغـورى ، وحمص ونصيبين محمد على » (١) .

« هكذا علمتنا التجربة التاريخية بيقين . أن مصير مصر مرتبط دائما بمصير فلسطين خصوصا وسوريا عموما ، وان الدفاع عن مصر والقناة انما يبـدأ فى فلسطين على الأقل ، وواضح تماما أن كل من سيطر من المستعمرين على احد البلدين كان يندفع تلقائيا الى السيطرة على الآخر، كما فعل الصليبيون من اتجاه (من الشام الى مصر) ونابليون من الاتجاه الآخر (من مصر الى الشام) ، اما آخر مثـل فهو الانجليز حين تقـدموا من مصر الى فلســطين والاردن ، يقابله المثل الاسرائيلى المعاصر » (٢) .

وفى العصر الحديث ، كان أكثر من وعى هذا الأمر ، الدول الاوروبية الطامعة فى البلاد العربية خاصة ، وفى أرض الخـلافة العثمانيـة عامة . وتكالبت جميعا على محمد على عندما شارف مشروعه الـكبير أن يتحقق ، وأثبتت انتصـارها عليه بمعاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، التى كانت بمثابة صـك لعزل مصر وحبسـها داخل حدودها الاقليمية . فكانت هذه المعاهدة ، مع ضرب النظام الاقتصادى لمحمد على واستباحه مصر اقتصاديا ، هما الممهدان

الطبيعيان لوقوع مصر فريسة الاطماع الاوروبية في السنوات التالية ثم احتلالها عسكريا فى ١٨٨٢ . لم تكن الفكرة العربية ظاهرة فى القرن التاسع عشر ، كانت شائعة ذائبة في الوعاء الفسيح للجامعة الاسلامية التى تجسدها الخلافة العثمانية .

ان دولة الخلافة أثبتت فشلها - خلال القرن التاسع عشر - في صيانة استقلال المنطقة ومقاومة الاطماع الاوروبية . ويمكن القول بأن دولة الخلافة قد أفسحت للنفوذ الغربى وفتحت أمامه السبل الى سائر بقاعها على عهدى السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز خاصة ، سواء بالامتيازات الأجنبية أو الاقتراض او النفوذ التعليمى والثقافي وغيرها .

وحتى رغم حذر السلطان عبد الحميد ووساوسه تجاه أوروبا ، فقد سلك - على أهون التعبيرات - سلوك من لا يجد مندوحة من التفريط امام اوروبا فى النفوذ الى بلاده وتفكيكها . وقد ركزت أوروبا حصارها السياسى لمصر فى الستينات والسبعينات ، فلم يلو الرجل العثمانى المريض على شيء لانقاذ درة تاج آل عثمان .

نهض المصريون يزودون عن بلدهم ، يرفعون شعار مصر للمصريين ويتطلعون لمؤازرة الباب العالى لهم ضد الغزو البريطانى المسلح ، باغراء الوعد بأداء الجزية والمساعدة فى الحروب الأجنبية مع الاعتراف بالسلطان « خليفة الله فى أرضه وامام المسلمين » حسبما ذكر برنامج الحزب الوطنى فلم يجدوا من السلطان جوابا عمليا الا بيانا أصدره واكب غزو الانجليز مصر يعلن عصيان احمد عرابى زعيم الثورة وقائد المقاومة العسكرية والشعبية ضد الغزو ، وقد صدر البيان بطلب من سفير بريطانيا الدولة الغازية بالآستانة .

رغم كل ذلك . بقى نوع من التطلع المصرى الخلافة يحمله غالب المطالبين باستقلال بلدهم . وهو تطلع لا يعكس ثقة الوطنيين فى قدرة دولة الخلافة ورشدها ، بقدر ما يعكس النزوع الى انتماء مصرى أشمل هو الحقيق بكسب مصر استقلالها والمحافظة عليه . وهذا ما كان من رجال الحزب الوطنى وزعيميه مصطفى كامل ومحمد فريد فى بداية القرن العشرين .

واستمسك الحزب بصيغة معاهدة ١٨٤٠ لا بحسبانها صكا للعزلة ، ولكن لما تفيده من الاعتراف بصلة مصر بالدولة العثمانية ، صلة تمثل « الصيغة الجاهزة » لفكرة التضامن على نطاق شعوب العالم الاسلامى ، وتتضمن شعارى « الخلافة » ، « والجامعة الاسلامية » ، اللذين كانا شعارى المقاومة ضد الغزو الاستعمارى الأوربى خاصة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر (٣) .

على انه فى تلك الفترة نفسها ظهر نوع من التناقض بين الحركتين الوطنيتين فى كل من مصر الشام ، اذ كانت تلك الحركة فى كل من القطرين ضعيفة لم تقو امكانياتها الذاتية بعد ، فركزت كل منهما على استخدام العنصر الخارجي فى صراعاتها ، قاوم السوريون الاستبداد العثمانى مستغلين تربص بريطانيا به ، وقاوم المصريون الاحتلال البريطانى مستغلين تناقض الدولة العثمانية معه ، واوقع هذا النزوع كلا الحركتين فى نوع من التناقض بين بعضهما البعض . ومن جهه اخرى ، فان النزوع المصرى الى الوحدة كان يتجه الى حيث مصدر الخطر على استقلال بلادهم . ارادوه استقلالا حقيقيا ومصر على الدوام يأتيها الخطر من حدودها الشمالية الشرقية حيث فلسطين، أو من الجنوب حيث ترد اليها مياه النيل . ومع بدايات القرن العشرين تركز الخطر على مصر فى الجنوب ، بسبب سيطرة الانجليز على السودان منذ ١٨٩٩، وظهور ماالديهم من مشاريع لاقامة السدود والخزانات على مجرى النيل فى الجنوب ، بما يمكن من التحكم فى مياه النيل الواردة الى مصر .

وكانت مصر عبر القرن التاسع عشر تعمل على مد حدودها الجنوبية الى أعالى النيل بحروب محمد على وحفيده اسماعيل . ومن هنا ظهرت « المسألة السودانية » فى الحركة الوطنية المصرية ، كحركة مقاومة للسيطرة البريطانية قبل أن تظهر « المسألة الفلسطينية » فى أطار تلك الحركة . وفى تلك الفترة نفسها ظهرت الحركة الصهيونية ايضا ، ويبحث لها الاستعمار البريطانى عن دور تقوم به فى خدمته ، سواء للسيطرة على مصر خاصة أو على المنطقة العربية عامة .

الصهيونية ومصر :

كانت أوغندا واحدة من المناطق المرشحة لانشاء الوطن القومى لليهود . وأوغندا تسيطر على منطقة البحيرات فى أعالى النيل ، وبها مصب بحيرة فيكتوريا . واذا كانت البحيرات لا تمد مصر الا بجزء من سبعة أجزاء المياه الواردة اليها ، فان أهمية هذا الجزء تتراءى من انه يرد الى مصر فى فترة التحاريق ، اى فترة الجفاف التى تسبق الفيضان السنوى ، حيث لا يكون ثمة مورد آخر . خطب مسيو برنت المهندس الفرنسى فى المعهد العلمى المصرى فى ١٨٩٣ يشير الى أن اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار ، وانه يكفى للقضاء على مصر أن بنشأ سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التى تأتيها فى موسم الجفاف .

وكتب مونكريف الى المعهد العلمى البريطانى فى ١٨٩٥ أنه اذا ملكت دولة « متمدنة » أعالى النيل وانشأت الخزانات على مسارب بحيرة

فيكتوريا « صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة » ، مما يمنحها سلاحا تهدد به مصر بالغرق أو الجفاف .

وذكر برونال مندوب بريطانيا فى أوغندا فى ١٨٠٤ أن أوغندا أقوى دول شرق أفريقيا لسيطرتها على منابع النيل وأن « موقفنا فى أوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك اعالى النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعته أن يقضى على مصر » (٤) .

ومنذ السبعينات من القرن الماضى ، كانت بريطانيا تستهدف السيطرة على كينيا وأوغندا . وأوقفت التوسع المصرى فى هذه الأقاليم سنة ١٨٧٥ . فلما احتلت مصر ، اتفقت مع المانيا فى ١٨٨٦ على أقتسام شرق أفريقيا ، بأن تستولى هى على الجزء الشمالى الذى تقع فيه منطقة البحيرات .

ثم عقدت مع المانيا اتفاقية فى ١٨٩٠ صارت بها أوغندا من نصيب بريطانيا ، ومدت خطوط التليفون اليها فى ١٩٠١ ، وشرعت فى اقامة سكة حديد تربطها بالسودان عبر أثيوبيا فى ١٩٠٢ . وفى ١٩٠٣ اعلنت بريطانيا رسميا حمايتها على أوغندا (٥) ، وهو ذاته العام الذى عرضت فيه بريطانيا على الحركة الصهيونية انشاء الوطن اليهودى هناك . ويذكر وايزمن فى « التجربة والخطأ » أن الصهيونية البريطانية أصبحت « وكأنها وطنية بريطانية ، كان مشروع أوغندا من مستلزمات الوطنية البريطانية ، وكان اسرائيل زانجويل يقود الحركة (الصهيونية) نحو أفريقيا الشرقية (أوغندا) ، وقد تحمس الانجليز كثيرا للمشروع بوصفه جزء من الامبراطورية العظيمة » (٦) .

واذا كان من المعروف أن اللورد سالبورى رئيس وزراء بريطانيا الذى وقع على عاتقه أمر تقسيم أفريقيا فى السنوات من ١٨٨٦ الى ١٨٩٢ ، قد شيد سياسته فى شرق أفريقيا كلها حول الاحتفاظ بمصر (٧) . فان العرض البريطانى لانشاء وطن يهودى فى أوغندا يصبح غير بعيد عن هذه السياسة ، سيما أنه جاء بعد أربعة أعوام فقط من سيطرة بريطانيا على السودان .

وفى ١٩٠٤ أبرم الوفاق بين بريطانيا وفرنسا الذى انطلقت به يد بريطانيا فى مصر ويد فرنسا فى المغرب . وفى ١٩٠٦ أجريت التسوية بينهما وبين ايطاليا فى أثيوبيا بما يراعى مصالح الانجليز فى وادى النيل خاصة (٨) .

ولولا أن الاتجاه الغالب فى الحركة الصهيونية قد رفض العرض الاوغندى فى المؤتمرين السابع والثامن لها (٩) ، لكانت المسألة الصهيونية قد اضيفت الى مسألة احتلال الانجليز للسودان فى تهديدها للامن المصرى، منذ ذلك الوقت المبكر .

وقد كان القصد من هذا الاستطراد بيـان ، انه فضلا عن التنـاقض الظاريء بين الحركتين الوطنيتين المصرية والسورية في بداية القرن ، فان مجمل السياسات البريطانية في افريقيـا في ذلك الوقت كان من شأنه أن يثير لدى الحركة المصرية المخاطر من جهة الجنوب مما أدى الى تركيزها على شعار « وحدة وادى النيل » كشعار مكمل لشعار استقلال مصر . وأن مصر كانت مستهدفة من مشروع اقامة الوطن القومي لليهود في أوغندا .

وجاء البديل الثاني للوطن الصهيوني في سيناء المصرية ، مصدر الخطر الثاني (أو الأول) على مصر دائمـا . اقترحها هيرتزل على الحكومة البريطانيـة في ١٩٠٢ ، فأحالته الى الحكومة المصرية معززة طلبـه لدى اللورد كرومر « نيبحث بعين العطف الأماني الصهيـونيـة مع مستشارى الخديوى » . وقدمت بعثة صهيونية الى مصر اعدت تقريرا عن سيناء يدرس امكانيات استغلال وسائل ايصال مياه النيل اليها بسحارات تمر تحت قناة السويس . وصيغ المشروع في شكل شركة يهودية يكون لها « حق احتلال » الارض الكائنـة شرق قناة السويس « واستعمارها » لمدة تسع وتسعين سنة ، وذلك من ساحل البحر المتوسـط شـمالا الى خط عرض ٢٩ جنـوبا ، وتضم خليج السويس ومنطقة العقبة (١٠) .

كان يرأس حكومة مصر مصطفى فهمي باشا الذى اشتهر بممالأة الانجليز والانصياع شـبه التـام لنصـائح كرومر الملزمة . وكان بطرس غالى وزير خارجيته الذى وقع اتفاقية الحكم الثنائي عن السودان في ١٨٩٩ ، ورأس المحكمة التى اعدمت فلاحى دنشواى في ١٩٠٦ ودافع عن مد امتياز قنـاة السويس رغم معارضة الشـعب المصرى لذلك ، واغتـالته أيدى الوطنيين لهذه الأسباب في ١٩١٠ ، رغم ذلك كله لم يستطع بطرس غالى ولا حكومة مصطفى فهمي كلها أن تقبل مشروعا صهيونيا ينزع قطعة من أرض مصر .

وفوجيء الصهاينة برد لبطرس غالى يتضمن « أن الحكومة المصرية لا تستطيع وفقا للفرامانات الشاهانية ، لأى سبب أو مبرر ، التنـازل عن جزء أو كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة ، ولذا فيجب أن تستبعد بصـفة قاطعة كل فكرة ترمى الى الحصول على اتفاقات من هذا النوع » . ثم أرسل كرومر الى حكومته « انه منـذ بدء اثارة الموضـوع ، حاولت بالرغم من المعارضة الشديدة ، وبكل ما في وسعى ، حمـل المختصـين الى السـماع لوجهـات نظر الدكتور هيرتزل ومن معه . ولـكنى الآن أرى بصفة قاطعـة ونهائية ، انه يجب صرف النظر عن الموضوع . وانى على يقين بأنه لا يمكن تحقيق رغبات الدكتور هيرتزل بدون قيام حكومة جلالة الملك بضغوط أقوى مما تبرره مقتضيات المسألة . وأريد أن أضيف الى ذلك أن معارضة الحكومة المصرية لا ترجع الى شعور معاد لليهود ، بل تستند الى أساسين :

الأول : انها تعتقد بامكان نجاح المشروع · والثانى : ان العارفين بتفاصيل الادارة المصرية ، يبدون دهشتهم من محـاولة لن تؤدى الا الى مضاعفة الصعوبات القائمة وايقاع النظام فى تناقضات وعيوب جديدة ·· » · وتلك اشارة واضحة من كرومر الى حرجه وادراكه عزلته عن الحكومة المصرية نفسها ، لو حاول الضغط عليها لانفاذ مشروع كهذا ·

وقد ابلغت وزارة الخارجية البريطانية هيرتزل فى ١٩ يونيه ١٩٠٣ بنص عبارات كرومر ، وابلغته فى ٢٦ يوليه بأنها « تأسف لعدم استطاعتها التوصية والضـغط اكثر من ذلك على الحكومة المصرية لحملهـا على تغيير موقفها فى هذا الخصوص » (١١) .

من هنا يظهر ان المشروع الصهيونى فى نظر السياسة البريطانية — وفى بدايات القرن العشرين — كان موجها فى الاســاس ضـد مصر ، ولضـمان استقرار السيطرة الاستعمارية عليها . وذلك سـواء وقع المشروع على بعد الاف الأميال من مصر جنوبا فى أوغندا ، أو على مشارف قناة السويس عند الحدود الشمالية الشرقية لمصر .

وكانت بريطانيا تقرر الاقدام والاحجـام على أى من هذه المشروعات وبصرها معلق بمصر خاصة .

ولنا أن نستنتج بغير مظنة المغالاة فى الحكم ، ان المشروع الصــهيونى رسم ليتجه ضـد مصر فى ذاتها ، وذلك فى وقت لم تكن ظهـرت فيه بعد ارهاصـات الانتماء العربى لمصر ، بل فى وقت كانت الدعوة العربية نفســها تتجه ضد الحكم العثمانى ، ولم يكن من شأنها وقتها ان تشكل خطرا على المصالح البريطانية ، بدليل مساندة بريطانيا الصريحة لهذه الحركة العربية ضد تركيا بعد ذلك التاريخ بأكثر من عشر سـنوات خلال الحرب العالمية الاولى . بل فى وقت لم تكن مصر فيه مرشـحة لأن تصـبح مركز التوحيد الاســلامى فى اطار دعوة الجامعة الاسلامية ، وذلك لقيام دولة الخلافة فى الأستانة .

ولعل من يزعمون ان مصر بادأت الصهيونية بالعـداء « من أجل خاطر العرب » ، يتورعون قليلا امام حقائق التاريخ .

ولعل من يروجون لأوهام الرخاء المصرى لو عقدت مصر صلحا — ولو منفردا — مع اسرائيل ، يتدبرون فى اصول العداء الصهيونى لمصر ذاتها ، وأن مصر المصرية كمصر العربية كمصر الاســـــلامية ، هى طلبة الصهيونية والاستعمار ·

ولم يأت وعد بلفـور فى ١٩١٧ بعيـدا عن هذا السـياق .. واحاديث وايزمن مع رجال الخارجية البريطانية ، غالبها يتضمن ذكر ، مصر « أن

وجود شعب يهودى قوى على حدود مصر سيكون خطا قويا ضد اى غزو من الشمال ، وستجد انكلترا فى اليهود أصدق وأحسن أصدقائها » ، « ان صيرورة فلسطين يهودية امر يفيد الانكليز كثيرا ، ويخدم مصالحهم وخاصة فى منطقة قنـاة السويس » (١٢) . وأن بعضـا من كبار المسئولين البريطانيين الذين عملوا فى مصر ، أبدوا تعاطفا واضحا مع الصهيونية ، يظهر ذلك من مواقف كرومر بعد تركه مصر ، وخاصة خلال الحرب الاولى . كما يعرف عن ريجنـالد وينجت ، سردار الجيش المصرى وحاكم عام السـودان ثم المندوب السـامى البريطـانى فى مصر ، يعـرف عنـه تعاطفه مع الصهاينـه ، وتقديمه النصائح اليهم من فيض خبرته بمصر والمنطقة العربية (١٣) .

وكان كيزرون وزير الخارجية البريطانية ، يرى تأييدا لوعد بلفور أن فلسطين هى « خط الدفاع الاستراتيجى بالنسبة لمصر ، وانه اذا وجب أن ندافع عن القناة فى المستقبل ، وهى الجهة الضعيفة فى مصر ، فسيتم ذلك من جهة فلسطين » (١٤) .

ويذكر ريدر بولارد الذى كان سـفيرا لبريطانيا فى طهران من ١٩٣٩ الى ١٩٤٦ ، أن من دوافع صدور وعد بلفور « الرغبة فى تأمين قلعة الدفاع عن قناة السويس » (١٥) .

ومع ظهور المشروع الصهيونى فى فلسطين ، ووقوع هذا البلد العربى تحت الانتداب البريطانى ، عمل الانجليز ، كما يذكر الاستاذ ابراهيم غالى فى كتابه القيم عن سيناء ، عملوا على ربط سيناء بفلسطين « وجعلها قطعـة عازلة يمتد اليها النفوذ البريطانى ، لا من مصر المنادية باستقلالها ، ولكن من فلسطين » ، واقاموا فى سيناء خطا للسـكة الحديد وضعوه فى أيدى حكومة الانتداب بفلسطين ، رغم وجوده على ارض مصرية وتشييده بأموال وعمالة مصرية وفرضوا على المسافرين شرقا من مصر أن يقدموا جوازات سفرهم لا عند رفح (حـــدود مصر) أو حتى العريش ولكن فى القنطرة على ضفاف قناة السويس (١٦) .

ومن المهم ملاحظة أن ما كان يعتبره الانجليز من موجبات «أمن مصر» ، هو من وجبات أمنهم هم فى مصر ، أى استقرار احتلالهم لها . بمعنى ان أمن مصر فى نظر الانجليز هو ضياع استقلال مصر وفقدانها لأمنها القومى . كما يلاحظ أن تأمين مصر والدفاع عنها دائما ، انما يكون من ارض فلسطين ، وان قيام قوة معادية لمصر فى فلسطين ، يهدد شبه جزيرة سيناء ، كما يهـــدد استقلال مصر برمتـه . وانه لا اسـتقرار لنظـــام مصرى ، ما لم يقم له صنو حليف فى فلسطين .

المصرية الممتدة :

وقامت ثورة ١٩١٩ في مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . لم يكن الخطر الصهيوني على مصر من فلسطين قد تجسد بعد ، رغم وعد بلفور . كان الخطر يتركز فحسب في الاحتلال الانجليزى لمصر والسودان . ورغم أن الحرب العالمية أجهزت على الرجل العثماني المريض ، واستبد الاستعمار البريطاني والفرنسي بالموقف في المنطقة ، ونفذ المخطط الاستعماري الواحد فيها كلها وفقا لاتفاقية سايكس بيكو ، فاختصت بريطانيا بفلسطين والعراق وفرنسا بسوريا ولبنان ، واتحد العدو الاستعماري أمام الحركتين الوطنيتين في مصر والشام ، وزال بذلك التناقض الموضوعي بين الحركتين ، رغم ذلك فقد قامت ثورة ١٩١٩ تحت شعار الجامعة المصرية بحسبانها قومية مصرية محدودة .

على أن الجدير بالملاحظة أن هذه الجامعة المصرية « المانعة » لم تستبعد مبدأ الانتماء الاشمل عند النظر الى السودان . باعتبار ان استقلال السودان وتأمينه هو من متممات استقلال مصر ومن ضمانات أمنها القومي . واذا كان أشيع عن سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ وكبير بناة الجامعة المصرية المعادية للاستعمار ، اشيع عنه ان اجتماع العرب هو مجرد اجتماع لاصفار ، فقد جمع سعد مصر على السودان ، وهما صفران كبيران، واسماهما مع المصريين الوطنيين « وحدة وادى النيل » . دفعته المحافظة على مصريته أن ينادى باستيعابها في وحدة اشمل . ولم يستهدف بذلك مجدا شخصيا ولا انكر مصريته ولا أضر بها ، ولكنه صنع الامر الوحيد الذى لولاه لأنكر الوطنيون قيادته . وحفر مع جيله في الوعى المصرى المنهج الصحيح ، وهو السعى الى الانتماء الاشمل محافظة على المصرية في مواجهة الاستعمار . اذ كان شعار « الوحدة » يتجه لدى المصريين الى حيث مصدر الخطر على استقلالهم المرتقب ..

واذا كانت الصياغات النظرية للوحدة بين مصر والسودان ، قد أضطربت على أيدى القوميين المصريين ، كما أضطربت سياساتهم العملية في هذا الصدد (١٧) ، فقد دل نظرهم ومسلكهم على أنهم طلاب استقلال وطنى في أطار جامعة قومية ممتدة غير مانعة . ودل منهجهم على أن أمن مصر ليس قاصرا على حدودها الأقليمية . واذا كانت السنوات العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى هى سنوات المهد بالنسبة لمفهوم القومية المصرية ، التى شاهدنا شبابها في ١٩١٩ ، فقد كانت مرحلة الثلاثينات والاربعينات من القرن العشرين هى مرحلة المهد لمفهوم القومية العربية ، وللجامعة الاشمل التى تستوعب انتماء المصريين في مواجهة الاستعمار . وهذه هى الجامعة التى شبت أمام ناظرينا في الخمسينات والستينات .

في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى ، كان الحوار دائرا بين الاستقرار في أطار الجامعة الاسلامية التي تملكها دولة الخلافة ، وبين انبثاق الوجود المصري بعوميته المحددة . وانتصر وقتها الوجود القومي المصرى ؛ نتيجة انفراد مصر بمعركة تحرير وطني متميزة ضد الاحتلال البريطاني ، ولأن الجامعة الاسلامية ـ كما سلفت الاشارة ـ ممثلة في دولة الخلافة ، كانت تتهاوى مقومات بقائها ، وكانت عاجزة عن احتضان حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي عامة . واحتضنت القومية المصرية حركة تحرر وطني استطاعت في ١٩١٩ أن تزعزع أركان الاستعمار البريطاني لمصر في ظروف صعبة . فلما بدأ يتبلور الخطر الصهيوني في فلسطين خلال الثلاثينات ، وكانت الخلافة الاسلامية العثمانية قد انتزعت ، انطرح من جديد الحوار حول الهوية القومية لمصر .

جاء مصدر هذا الخطر علىالأمن المصرى من فلسطين، البلد العربي وبلد المسجد الأقصى . وهو يأتي من الحركة الصهيونية بحسبانها حركة استعمارية تستثير النزعة القومية ، وحركة يهودية متعصبة غازية تستثير النزعة الاسلامية . ونما في مصر اتجاهان الأول ينادي بالجامعة الاسلامية ، والثاني يتطور نحو الجامعة العربية . وكان الاتجاهان متميزين ومختلطين في الوقت نفسه ، بمعنى أن الدعوة العربية كانت تحمل ظلالا دينية ، والعكس صحيح . وكلا الدعوتين تتفقان ـ على درجات مختلفة من الوعي ـ في السعي لانتماء سياسي أشمل لمصر ، وفي التنقيب عن جامع سياسي يربط بين مصر وبين ارض الخطر فلسطين .

لقد كان « الخطر السوداني » هو أول تحد للقومية المصرية الضيقة . وحاولت الحركة الوطنية التصدى له قوميا بمفهوم غير محدد ولكنه نافع ، وهو « وحدة وادى النيل » . وعززته تارة « بحق الفتح » وهو مفهوم غريب . وتارة أخرى بصلة نهر النيل وهو مفهوم جغرافي قاصر ، فضلا عن أن مصر والسودان لاتختصان به من دون اوغندا وأثيوبيا . وعززته طورا آخر بجامع اللغة والعادات والدين والتقاليد ، وهو مفهوم قومي أو ديني لا تختص به مصر والسودان كما لايخفى . ورغم كل هذا الاضطراب ، لم تقم صعوبة كبيرة أمام القومية المصرية بالمنهج النفعي . يكفيها انها صيغة فكرية قادرة على أحتضان حركة التحرير الوطني ضد الاحتلال البريطاني .

فلما بدأ يظهر الخطر الثاني في فلسطين ، بدأ يتفق معه الوعي المصرى لحركة التحرير عن عدم مناسبة الصيغة المصرية ، وعن أن هذه الصيغة أضيق من أن تمكن من التصدي لهذا الخطر . وبين مصر وفلسطين لايرد « حق الفتح » الغريب ، كما لاترد الصلة النهرية الجغرافية . فلم يبق الا الدين وحده كجامع سياسي، أو اللغة والتاريخ والعادات والتراث والأرض..الخ كجامع سياسي. لم يبق الا الجامعة الدينية الاسلامية ، أو الجامعة القومية العربية . وقد اختلط

دهرا ، سيما فى الثلاثينات . مادام تصادف ان كليهما يصلح واصلا بين مصر وفلسطين · المهم ان الوعى المصرى تفتق عن ان الحفاظ على المصرية لا تكفله القومية المصرية وحدها . وان درء الخطر عنها لا يكفله الا الانتماء الى الجـامعة سـياسية أعم .

الاسلام والانتماء الأشمل :

لا وجه لتكرار ما سلفت الاشارة اليه عند الحديث عن الحركات الشعبية فى الثلاثينات ونشأة مصر الفتاة وجمعيات الشـــباب المسـلمين ثم جماعة الاخوان المسلمين ، لا وجه لذلك الا فى النطاق المحدود الذى يقتضيه سياق هذا الفصل · وقد نشأت جمعيات الشباب المسلمين كما سلفت الاشارة فى ١٩٢٧ · ومالبثت أن انشأت جمعيات لها فى كثير من مدن فلسطين بالذات ، فضـــلا عن دمشق وبغداد والبصرة ، واختيرت يافا بفلسطين مقرا لانعقاد مؤتمر الجمعيات فى ابريل ١٩٢٨ · ولاتخفى على المطالع دلالة أن هذه « الجمعيات الاســلامية » ، قد اقتصر تقريبا نشاطها خارج مصر على البلاد العربية ، وأن الاهتمام الســـياسى الذى انشغلت به كان يتعلق فى الأساس بفلسطين والمغرب العربى · كان لفكر الجامعة الاسلامية جذور ضاربة فى التاريخ ، ولم يكن للفكر القومى العربى انتشار يذكر فى مصر بعـد · فلما بدأ تنقيب المصريين عن انتماء أعم ، استخرجت الجامعـــة الاسلامية من مخزون التاريخ . ولكنها جرت على الأرض فى نطاق الوطن العربى · وجرى ذلك كله فى فترة تصـاعد الموجة الصهيونيــة بفلسـطين مع حادث حائط البراق فى ١٩٢٩ ·

ونشـات جماعة الاخوان المسلمين فى الفترة نفسـها (١٩٢٨ تقريبا) . ومن نافلة القول تكرار الحديث عن وجهتها السياسية · اذ تركز أدبها السياسى ، كما سبق البيان ــ فى رفض الجامعة القومية مصرية كانت أو عربية · ونادت قولا واحدا بالجامعة الاسلامية ، وأنه حيثما يوجد انسلم فثمة أرض الاسلام · ومع ذلك فاننا نكاد نلمح أن الجامعة الاسلامية على أيدى الاخوان ، كانت موجهة فى الأساس ضد القومية المصرية ، وأنها فى تلك الفترة لم تشتبك فى عـراك حقيقى ومستمر مع فكرة القومية العربية · ولعل سبب ذلك أن الفكر القومى العـربى ، لم يكن من القوة والرسوخ فى مصر وقتها ، بحيث يستحق خوض المعارك بشأنه ، ولكن سببا آخر يتراءى ازاء هذا السبب . وهو أن الجامعة العربية كانت تتوازى مع الجامعة الدينية ، من حيث سعى كل منهما للانتماء الأشـــمل لمصر ، مما يجعـل الصراع بينهما من احتمالات المستقبل أكثر منه من ضرورات الحاضر · ولم يغب عن الاخوان فى جزء يسير من أدبهم ، القول بضرورة الانتماء العـربى لمصر وفائدته لأمنها · اذ كتب طه حسين مرة يقول أن الأمة العربية غزت مصر وأذاقتها صفوف العدوان ، فرد عليه الشيخ حسن البنا ، متحدثا عما يربط مصر بالعـرب من علاقات الدم واللغة والدين والعادات والثقافة ، ثم قال « أما خطأ الفكرة (فكرة طه حسين)

من ناحية القومية المصرية ، فلأن تمسكنا بالقومية العربية يجعلنا أمة تمتد حدودها من الخليج الفارسي الى المحيط الأطلسي ٠٠ أن من يحاول سلخ قطر عربي من الجسم العام للأمة العربية ، يعين الخصوم الغاصبين على كسر شوكة وطنه وأضعاف قوة بلاده ٠٠ » (١٨) ٠

وأن اهتمام الاخوان بالثورة الفلسطينية منذ ١٩٣٦ معروف مشتهر ، واذا كانت نشأة الاخوان تعاصرت مع تصاعد الهجمة الصهيونية على فلسطين في نهاية العشرينات ، فان الظهور السياسي السافر للاخوان وتحولهم من جمعية دينية في الأساس والمظهر الى جماعة ذات نشاط سياسي سافر . قد تواكب زمنيا مع الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦ ٠ ولا يخل بهذه الحقيقة قيام أسباب أخرى لهذا الأمر تتعلق بالسياسات المصرية وتطور الأحداث الداخلية في مصر ، سيما بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ٠ والصواب فيما يبدو أيضا ، أن سببا من أهم أسباب كسبهم الشعبية السياسية في منافستهم لحزب الوفد ومنازعتهم اياه ، كان يتعلق بأنهم ـــ من خلال الجامعة الاسلامية ـــ خاطبوا في الرأى العام ما لم يستطع الوفد الاستجابة السريعة اليه ، من نزوع مصرى نحو الانتماء الأشمل ٠ واذا كان الاخوان صرحاء في موقفهم المخاصم للمفهوم القومي عامة ، بحسبانه في رأيهم مفهوما عنصريا يشيع البغضاء بين الأجناس ويخالف مفهوم الاسلام ، فقد كان من حججهم التى يسوقونها دلالة على أرجحية الجامعة الاسلامية لديهم على الجامعة العربية ، أنه لاخلاف بين الجامعتين « الا من حيث السعة والامتداد » ، اذ تنحصر الوحدة العربية في سبعين مليونا ، بينما تتعدى الجامعة الاسلامية الى قرابة الأربعمائة مليون ، مما يمكن لأهلها في الأرض قوة وعزة (١٩) ٠

وفي الثلاثينات أيضا ظهر حزب « مصر الفتاة » ٠ وعرف باتجاه عربي واضح منذ تكوينه ٠ وتضمن برنامجه منذ ١٩٣٣ هدفا عن تحالف مصر مع الدول العربية . واذا كان تاريخ مصر الفتاة قد عرف الكثير من اضطراب المفاهيم السياسية ، بين القومية المصرية وبين القومية العربية وبين الجامعة الاسلامية أحيانا ، فالحق أنه لم يلحظ في تاريخه قط أنه وضع « المصرية » في تعارض وامتناع مع «العروبة» ، والحق أيضا أنه مع لهجته العاشقة لمصر ، كان من أهل النزوع نحو الانتماء الأشمل لمصر كجزء من رسالة مصر التاريخية ، وباستثناء فترات قليلة ، كان ينظر الى الجامعة الاسلامية باعتبارها عصبة أمم اسلامية أو شرقية ، « أن لنا أن نفهم من هذا كله أن الجامعة الاسلامية في معناها الجديد ليست وحدة دينية ، بقدر ما هى وحدة قومية تجمع هذه الأمم ٠٠ أن لسكان هذه البلاد من مسلمين ومسيحيين ويهود أن يفهموا هذا المعنى الجديد للجامعة الاسلامية ، هذا المعنى الذينى الذى يرمى الى تكوين عصبة أمم شرقية تخيف السلطة الانجليزية وأخواتها جميعا » (٢٠) ٠ وكتب أحمد حسين في ١٩٤٠ ، أن الوحدة العربية ضرورة ماسة لا للعرب فقط ، بل للأمم أجمع لأنها ركن

السلام » ومجرد وجودها يبدد أطماع الدول ؛ وجهادنا اليوم هو لتحقيق ذلك » (٢١) ٠

المصرية ومخاطر العزلة :

كان هذا هو وضع التيارات الشعبية الجديدة التى نشأت فى الثلاثينات ٠ كانت سريعة الاستجابة لموجبات النزوع المصرى لجامعة سياسية أعم لمواجهة الخطر الصهيونى النامى فى فلسطين. أما الوفد، حزب القومية المصرية العتيد، الذى أسهم اسهامه الضخم فى بناء الجامعة الوطنية ، ازاء الجامعة الدينية ومذهب الخلافة الاسلامية ، وزعزع بجامعته السياسية أركان الاحتلال البريطانى لمصر والسيطرة الأجنبية عليها ٠ وكانت اهم الدعامات العملية لبناء القومية المصرية المناضلة ضد الاستعمار . ما وقر لدى المصريين وقتها ــ استخلاصا من خبرة ماضيهم القريب ــ من أن حركة الجامعة الدينية لم تقدر على صيانة استقلال مصر وغيرها من بلدان الشرق فى مواجهة الغزو الاستعمارى الغربى ، وما وقر لديهم أيضا من أن مذهب القومية المصرية من شأنه أن يزيد عرى التماسك بين المصريين فى مواجهة الاستعمار ٠ وبهذا المذهب استطاعت حركة الوفد ــ بكفاية عالية ــ أن تحبط سياسة اثارة الطائفية بين المسلمين والأقباط ، وتحبط سعى البعثات التبشيرية بتماسك عنصرى الأمة ٠

هذا الوفد بدأ فى الثلاثينات يستشعر الخطر على مصر مما يجرى فى فلسطين ٠ وكان يلحظ أن الصهيونية تهدد سيناء كما تهدد فلسطين ٠ وقد نشرت صحيفته كوكب الشرق فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٨، ان اقتراح جعل اليهود فلسطين وطنا لهم يشمل شبه جزيرة سيناء أيضا ، وشارك حزب الوفد رسميا فى المؤتمر الاسلامى العام الذى انعقد بالقدس فى ١٩٣١ وشارك فى المؤتمر العربى الذى انعقد بعده، وألقى عبد الرحمن عزام ممثلا عن الوفد رسالة الحزب ،وانتخب فى عضوية اللجنة التنفيذية والسكرتارية العامة للمؤتمر ، ومن أهم ما صدر من قرارات وقتها ، الدعوة لتوحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين وأنشاء مصرف عربى لمنع بيع الأراضى العربية الى اليهود بفلسطين (٢٢) ٠

وفى ١٩٣٦ كتب أحمد ماهر (قبل أن ينشق على حزب الوفد) « أن وحدة الشرق هى الوقاء من خطر المطامع التى تريد أن تنفرد بكل دولة شرقية على حدتها لنقضاء عليها وانتهابها وسهولة الفتك بها ٠ فما من بلد شرقى الا وهو هدف لبعض هذه السياسات الاستعمارية ومراميها ٠٠ أن وحدة الشرق هى ازاء هذه السياسات الاستعمارية السبيل الى درء خطرها ودفع بلائها ومضاد مفعولها ٠٠ أن موجبات السلامة من خطر الاستعمار ووسائل الوقاية الناجعة من شره قيام هذا الاتحاد المنشود بينها ، وانشاء هذه الروابط الروحية التى تربط اجزاء الشرق وأقطاره جميعا حتى يدرك الاستعمار أن الاعتداء على ناحية منه تارك أسوأ الأثر فى سائر نواحيه ٠٠ » ثم تكلم عن « تأسيس وحدة شرقية واقامة تضامن معنوى

بين أقطار الشرق » ، وأنه لايوجد حائل أو مانع خطير يحول دون تحقيق ذلك من ناحية الشعوب ، ولكن العقبات تأتى من ناحية ملوك الشرق وأمرائه وسلاطينه (٢٣) . اتخذت حكومة الوفد فى ١٩٣٧ بعد قيام ثورة فلسطين مواقف سياسية ودبلوماسية مؤيدة للمطالب الوطنية للشعب الفلسطينى العربى . ونشأت فى ١٩٣٦ جامعة الرابطة العربية برئاسة محمود بسيونى أحد زعماء الوفد .

وفى يولية ١٩٣٧ قدم محمد حسين هيكل استجوابا الى مصطفى النحاس رئيس الوزارة الوفدية وقتها ، حول الوضع فى فلسطين ، فرد النحاس بأنه يبدى اهتماما بالغا بفلسطين . وهو اهتمام يعود الى سنوات سابقة . وأنه يناقش الأمر مع السفير البريطانى ورجال الخارجية البريطانية (٢٤) . وفى الشهر نفسه ذكر النحاس للسفير البريطانى « أنه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر اذ ما الذى يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعد ؟ » وأعرب لوزير الخارجية البريطانية عن عدم رضائه عن مشروع تقسيم فلسطين، وصرح بأن مصر لن تقف مكتوفة الأيدى تجاه مايجرى فى فلسطين، وانها تؤيد الشعب الفلسطينى(٢٥). وان أهمية هذا الموقف فى المجال المعروض لاتتعلق بالأثر العملى له فى تأييد شعب فلسطين ، ولكنها تتعلق باظهار المدى الذى بلغه الادراك المصرى للاخطار المحدقة بمصريته من وجود دولة يهودية على حافة أرضه .

لايظهر فى اطار هذه الدراسة ان كان للأقباط موقف خاص من الاتجاه العربى . وأن المنهج المستخلص فى دراسات هذا الكتاب ، أن الأمر لا يتعلق بموقف « قبطى » أو موقف « اسلامى » ، ولكنه يتعلق بجامعة دينية أو جامعة قومية . والذين يتسق مع هذا المنهج ، أن يجرى فيه الحديث عن « الوفد » وغيره من التنظيمات السياسية . ووجه أهمية موقف الوفد أنه تنظيم الحركة الوطنية المصرية لثورة ١٩١٩ ، وانه التنظيم الذى احتضن المفهوم القومى المصرى واستوعب من الأقباط والمسلمين جمهوره فى نطاق هذه الجامعة . وهو أن لم يتبين فكرة الوحدة العربية كاملة وصريحة معدلا أهدافه الوطنية على وفقها ، فقد نزع الى هذه الفكرة منذ الثلاثينات وتطور بها تطورا وئيدا يدل على تفتحه النظرى لها ، وأنه لايقف بفكرته المصرية الضيقة حائلا دونها ، ولايرى تعارضا نظريا بينه وبينها . وقد كتب مكرم عبيد سكرتير عام الوفد والرجل الثانى فيه بعد زعيمه مصطفى النحاس ، كتب مقالا فى عدد خاص أصدرته مجلة الهلال عن « العرب والاسلام » فى ابريل ١٩٣٩ ، كتب تحت عنوان « المصريون عرب » يدافع عن عروبة مصر التى تجد أساسا لها فى الجهاد من أجل الحرية ، وفيما يجمع بينها وبين البلاد العربية من روابط اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الأساسية . وتكلم عن جهاد الاقطار العربية ، وامتداد أصل مصر الى الأصل السامى الذى هاجر اليها من الجزيرة العربية . وذكر أن الوحدة العربية موجودة ولكنها فى حاجة الى تنظيم،

« لايجاد جبهة تناهض الاستعمار وتحفظ القوميــات وتوفر الرخاء وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الانتاج المحلى وتزيد فى تبادل المنافع وتنسيق المعاملات » . وطالب بأن تصير البلاد العربية « جامعــة وطنية واحدة أو وطنا كبيرا يتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها ، لكنها فى خصائصـــها القوميــة العامة متعددة متصلة اتصالا قويا بالوطن الأكبر » (٢٦) ·

بهذا يظهر أن التيارات السياسية الجديدة فى الثلاثينات كانت تؤيد الانتماء المصرى لجامعة أشمل ، اسلامية كانت أو عربية ، وأولت مسألة فلسطين ما تستحقه من شأن فى اطار الانتماء السياسى الأشمل · وأن الوفد انفتح نحو « العروبة » بدوافع ادراك الخطر على المصرية من المشروع الصهيونى فى فلسطين فضـــلا عن المشاعر الاسلامية ، وأن مكرم عبيد بلور الموقف الفكرى للوفد حســـبما سلفت الاشارة · وكان الحزب الوطنى يقف فى الاتجاه المؤيد للجامعة السياسية الاشمل . واتجاهه لم يكن طارئا عليه بمراعاة تراثه فى هذا الشأن من أيام مصطفى كامل · ولا يبدو أن كان من قوى السياسة المصرية من يقف رافضا للانتماء المصرى الأعم ، حريصا على الجامعة المصرية الضيقة المانعة ، الا الاتجاهات السياســية الموالية للسياسة البريطانية ، أو نقسم من كبار الرأســـماليين ممن ترتبط مصـــالحهم بالمؤسسات الاقتصادية التى كان لليهود وللجاليات الأجنبية فيها نفوذ كبير ، كحكومة محمد محمود فى ١٩٢٩ وحكومة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٠ (٢٧) ·

مصر وفلسطين :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، دخلت فلسطين فى نسيج الحياة السياسية المصرية · وصار الجانب العربى للسياسات المصرية من مجالات الصراع بين القوى المختلفة · وادخل كل من هذه القوى الشئون العربية ضمن جوانب ســـياسته ونشاطه ، كل حسب أهدافه وأسلوبه · فصـــارت جزء لصيقا من مكونات السياسات المصرية · وذلك على نحو من التفصيل قد لايتسع المجال له ، ويمكن الرجوع فيه الى مصادره والى ما تعـرضت له كتب التاريخ العامة لهذه الفترة · وعلى أى حال فقد كان لهذا الاهتمام عدة مداخل ، تضامن الشعوب ضد الاستعمار، ولكن التضامن يتميز هنا بخصوصية تتعلق بوحدة الأرض واللغة والتاريخ فضلا عن الكفاح المشترك · وجامع الدين الاسلامى الذى يربط بين الغالبية فى كل من البلاد العربية ، ولكن الجامع هنا جامع مخصوص باعتبـــار ما ينضـــاف اليه من اشتراك فى اللغة والأرض وغيرها · والمدخل الثالث هو الاقتناع بفكرة القومية العربية · وقد سلفت الاشارة عند الحديث عن ثورة ١٩١٩ ، أن « المصرية » نفسها اتصفت بهذا التعدد فى المداخـل فى وعى جمهرة المصريين · وكمـــا التقت تلك المداخل كلها فى ثورة ١٩١٩ على فكرة التوحيد المصرى بكافة عناصره الدينيـــة ضد المستعمر ومن أجل بناء مصر الناهضة المستقلة ، التقت المداخل فى الأربعينات على دلالة رئيسية ، وهى أن القومية المصرية لم تعد صـــالحة فى ذاتهـا ، وفى

صيغتها المعزولة الضيقة ، لم تعد صالحة كوعاء لحركة التحرير المصرية ذاتها . وأن سبيل صيانة مصر هو الانتماء لكيان أعم ، يكفل تحررها وتقدمها ، وتساهم هي في تحرره وتقدمه .

استفتح الشعب المصرى كفاحه بعد الحرب العالمية الثانية (استسلمت المانيا فى ٧ مايو واستسلمت اليابان في أول سبتمبر ١٩٤٥) . بموجة المظاهرات العنيفة التى جرت احتجاجا على المشروع الصهيونى بفلسطين ، وذلك فى ذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩٤٥ . قاد تلك المظاهرات الاخوان المسلمون ، وكانت المظاهرات من السعة والشمول بما دل على تعلق بصر المصريين وقلبهم بمعركة فلسطين ضد الصهيونية ، وأن هذه المعركة كانت تستفز فيهم جميع المشاعر الوطنية والدينية والشعور العربى النامى . وتحرك لديهم الاحساس الواعى بالخطر مما يحدث فى البلد المتاخم . وصارت أرض فلسطين امتدادا لأرض المعركه التى يواجه فيها المصريون الاستعمار البريطانى ، كما أنها صارت أرض الاحتكاك المباشر بين الحركة الوطنية المصرية وبين الاستعمار الأمريكى الوافد الى المنطقة العربية ، وما يجاورها من الشرق حيث ايران ومن الشمال حيث تركيا ، وكانت الولايات المتحدة وقتها تستهدف ارث الاستعماريين البريطانى والفرنسى اللذين خرجا مضعوفين من الحرب ، وأن تقتنص بترول العرب وتسيطر على مجارى المياه الحيوية ، ورات فى فلسطين ركيزة لها من خلال الحركة الصهيونية ، كما نقلت الصهيونية استنادها من بريطانيا الى الولايات المتحدة باعتبارها السيد القوى الجديد الوافد .

وهنا تبدو نقطة تستأهل الانتفات الشديد والمداولة المتأنيه . ولها أهميتها فى تقدير المواقف المختلفة للقوى السياسية بالنسبة لفلسطين وفى اطار الحركة الوطنية المصرية . الى أى مدى كانت دعوة الكفاح المصرى ضد الصهيونية فى فلسطين تشكل أهمية فى اطار الحركة الوطنية المصرية . وما قدر أهمية هذه الدعوة منسوبة الى الكفاح المصرى ضد الاحتلال البريطانى . الى أى مدى قدرت القوى السياسية المختلفة الخطر الصهيونى فى فلسطين على استقلال مصر وأمنها المستقبل . والى أى مدى ادركت بعضها أوكلها انه ليس دون الاحتلال البريطانى خطورة على مصر .

منذ احتل الانجليز مصر فى ١٨٨٢ ، تبلورت الحركة الوطنية المصرية فى نطاق مقولة أساسية ، هى ان استقلال مصر منوط بجلاء الانجليز عنها . ومنذ أبرمت اتفاقيتا السودان فى ١٨٩٩ ، انضاف الى ذلك مقولة أساسية أخرى تتعلق برفع السيطرة البريطانية عن السودان ، بحسبان ذلك من متممات استقلال مصر ومن موجبات امنها . ثم نجم الخطر الصهيونى فى السماء المصرية مع حوادث حائط البراق تقريبا فى نهاية العشرينات . وكان ادراك هذا الخطر يتنامى حادثا بعد حادث ، دون أن يحتل مكانه فى بؤرة الادراك الوطنى المصرى مع مسألتى الجلاء والسودان ، حتى انتهت الحرب

العالمية الثانية . يمكن القول بأن النزوع التقليدى للحركة الوطنيــة المصرية بقى مقصور التركز على قضيتى الجلاء والسودان ، مادام لم يحــلا بعــد ، وان الخطر الصهيونى فى فلسطين مهما كان زاد سفورا ، فهو خطر « وراء الحــدود » وليس فى « عقر البيت » . وهو خطر آت وليس خطرا قائما ، وكل ذلك يبرر القول باستمرار انحصار الأولويات فى السياسة المصرية فى مسألتى الجلاء والسودان . هذه وجهة من النظر يبدو انها الســائدة لدى من يتناولون تاريخ الحركة الوطنية المصرية .

ولكن الوجهة الأخرى التى تستحق المداولة ، تتعلق بما لا شــك ظهر من بعد فى سياق التاريخ الاحدث ، بعد تحقق المشروع الصهيونى فى دولة اسرائيل وما خاض ولا يزال يخوضه من حروب التوسع ضــد مصر والبلاد العربيــة . هو استعمار استيطانى يعلمنا . كمــا تعلمنا خبرة الفرنسيين فى الجزائر .. والاوروبيين البيض فى روديسيا وجنوب أفريقيا ، انه نمط من الاستعمار أشد عتوا من أى احتلال عسكرى أو سيطرة اقتصادية ، ولا يقتصر صنيعة على الهيمنة السياسية والاقتصادية ، ولكنه يتوغل بتعديلات سكانية فى الارض المسلوبة ، باقتلاع السكان الاصليين وزرع جماعات سكانية محلهم ، مما يعقب أوخم الآثار . ومن جهة اخرى فهو يســتند الى قوة الاســتعمار الامريكى الوافد ، وهو استعمار جديد وفتى لا تقاس خطورته بما آل اليــه الانجليز والفرنسيون بعــد الحرب الثانيــة من ضعف ووهن ، سواء من النواحى السياسية أو الاقتصادية . وقد يكون لرجال الاربعينــات اســوة بما صنع مصطفى كامل فى بداية القرن ، عندما استشعر خطر الاحتلال البريطانى الفتى أكثر من التبعية العثمانية الواهنة .

قد يعاب على هذا التقدير أنه « بعــدى » ، أى أنه يدخــل فى حسابه عند تقويم الظروف فى مرحلة ما ، يدخل عناصر جدت بعد تلك المرحلة أو تراءت للخاطر بعدها . وهنا تفضل التفرقة بين أمرين ، الخطر كحقيقة موضوعية ، وادراك هذا الخطر كحقيقة ذاتية . ولا اشكال فى الامر الأول ، وقد سلفت الاشارة الى ما تعنيه حدود مصر الشمالية الشرقية بالنسبة لأمنها ، وان مصر منذ الفراعنة لم تأمن على استقلالها قط الا بنوع من التوحد الســياسى مع الشام ، ولم تعزل عن الشام قط الا كمقدمة للسيطرة عليها ، ولم تأمن قوة احتلال على سيطرتها على مصر الا مع السيطرة على فلسطين .

واقرب تجارب مصر المستقلة كانت على عهد محمد على . واقرب تجارب عزلها كانت معاهدة لندن فى ١٨٤٠ . واقرب تجارب الاســتعمار معها كانت سيطرة بريطانيا على فلسطين فى ١٨٢٠ ، تأمينا للسيطرة على مصر ، وهى ذاتها العملية التى بدأت باتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور للصــهيونية خلال الحرب العالمية الاولى .

اما الأمر الثانى وهو ادراك الحركة الوطنية المصرية لهذه المسألة ، فانه يتعين الاعتراف بان ما اتيحت مطالعته من الادب السياسى الوطنى لمرحلة الثلاثينات والاربعينات ، لا ينبىء بأن الثقافة السياسية النظرية السائدة فى المجتمع كانت تصل الى حد استيعاب الخبرات التاريخية لتجارب الاستعمار الاستيطانى ، سواء فى أمريكا ضد السكان الاصليين أو جنوب أفريقيا ضد الافريقيين أو فى الجزائر ضد العرب . ولكن الشواهد التى سلفت الاشارة اليها فى هذه الدراسة تؤكد أن الادراك المصرى لم يكن يتراخى عن أى خطوة تتخذ على أرض فلسطين لدعم المشروع الصهيونى ، وذلك منذ حادث حائط البراق . وماذا عساه يكون أظهر فى هذا الشأن من تصدى التنظيمات الشعبية التى ظهرت فى الثلاثينات لهذا الأمر كواحد من اهم أهدافها ومجالات نشاطها ، بل كان من اهم عوامل ظهور هذه التنظيمات ونموها ، مادام ظهر ان الصيغة « الوفدية » لم تكن قادرة على استيعابه على قدر ما يستحق من اهمية . رغم ان الوفد لم يكن بعيدا عن ادراك هذا الأمر حسبما سلفت الأشارة كذلك .

والحق ان جماعة الاخوان المسلمين كانت أكثر التنظيمات الشعبية المصرية ادراكا لهذا الأمر وتصديا له . واستمدت من فكر الجامعة الاسلامية ما عوضها عن ضمور الفكرة العربية ونقص الفكر السياسى النظرى المحيط بالمشروع الصهيونى . ويضاف الى ذلك ان الاخوان كانوا قادرين بتكوينهم الشعبى وتنظيمهم الدقيق وفكرهم العقائدى ، على استنبات أساليب للعمل السياسى تصل الى امكانية استخدام السلاح بما يكون أكثر ملاءمة فى التصدى للخطر الاستيطانى ، من أساليب العمل الوفدية السليمة المشروعة . والنقطة الهامة المعنية فى هذا الحديث ، ان وضع المسألة الفلسطينية فى بؤرة الاهداف الوطنية، من شأنه وجوب اعادة تقدير دورهم ودور غيرهم السياسى فى خريطة القوى السياسية . وذلك لدى الجمهرة من الدارسين لتاريخ مصر الحديث .

على ان فكر الاخوان فى هذا المجال ، كان من شأنه أن يوقع العلاقة بين المسلمين والاقباط فى حرج لا يخفى . باعتبار ان مبدأ المواطنة الذى رفعوه قد يقتصر على المسلمين . واذا أمكن لايضاح هذا الفهم ، تبسيط التيارات السياسية الدائرة فى الثلاثينات والأربعينات ، بردها الى قطبين اثنين فحسب، جامع القومية المصرية ويمثله الوفد ، وجامع الاسلام ويمثله الاخوان اذا أمكن ذلك ، فيمكن القول بأن كلا من التيارين كان يقوم بوظيفة سياسية جوهرية ، ولكنه يفتقد الوظيفة التى يقوم بها الآخر . الأول تضيق صيغته عن استيعاب المسألة الفلسطينية والعربية عامة كواحدة من مكونات حركة التحرر المصرية ، والثانى تضيق صيغته عن استيعاب المواطنين المصريين جميعا ، بما يهدد الأمن المصرى بصورة لا تقل عما يهدده من تجاهل العمق العربى لمصر . وبهذا لم يستطع أى من الطرفين ان يستوعب الآخر ، وبقى كذلك عصيا عن أن

يستوعب فيه ؛ لان كلا منهما يؤدى وظيفة تاريخية حيوية . وهنا يكمن سبب هام للصدع الذى عانت منه الحركة الوطنية والشعبية فى الأربعينات .

حرب فلسطين :

فور اعلان نشوء دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، دخل الجيش المصرى مع غيره من جيوش الدول العربية فلسطين ، بهدف القضاء على تلك الدولة . ورغم ان الملك فاروق وحكومة السعديين هما من اتخذ قرار الحرب ، فقد قوبلت فعلتهما بحماس شعبى منقطع النظير . يمكن القول بأن قرار الحرب قد اتخذ لانقاذ الملك والحكومة من الأزمات التى سدت عليهما كل سبيل فى ذلك الوقت . ولكن التأييد الشعبى الكاسح للقرار ، وليس لمصدر القرار، هو ما اكسب القرار شرعيته التاريخية . يمكن لحكومة ما أن تثير مشكلة لتحرف الانتباه عن ازماتها . ولكن هذا لا يعنى باللزوم والمقتضى أن تكون تلك المشكلة مصطنعة .. يمكن ان تكون مشكلة حقة ، ويكون لجوء الحكومة الى اثارتها هو ما تقدره ـ خطأ أو صوابا ـ من انها تستطيع أن تحقق فيهما كسبا يعوضها عن هزائمها فى مجالات اخرى . او أن تلجأ اليها لما تنتجه اثارة هذه المشكلة بعينها من وسائل ، تمكنها من قمع حركة المعارضة أو امتصاص قسم منها .

والملاحظ انه لم يوجد فى تلك الأيام تيار من تيارات السياسة المصرية ، به ادنى قدر من الجماهيرية ، الا وهو معاد للصهيونية ، ولم يوجد منها كلها من وافق على تقسيم فلسطين، الا ما كان من بعض تنظيمات الحركة الماركسية على ما سيجىء بيانه فى الجزء الثانى من هذا الفصل . ولم يكن من بين تيارات السياسة المصرية كذلك من يهاجم الكفاح المسلح ويقف ضده بالنسبة للتصدى للصهيونية . وأن المعارضة الوحيدة ذات الوزن التى ووجه بها قرار الحكومة دخول الجيش المصرى الحرب ، لم تكن موجهة الى مبدأ استخدام السلاح ضد المشروع الصهيونى القائم على استخدام السلاح ، ولا حتى الى مبدأ دخول الجيش المصرى رسميا الحرب ، ولكنها كانت موجهة الى مدى ملاءمة استعداد الجيش المصرى ـ تدريبا وعتادا ـ لخوض الحرب رسميا ، ومدى ملاءمة خوض الكفاح المسلح بواسطة المتطوعين الذين تمدهم الحكومة من غير علانية بالرجال والسلاح والتدريب ، وذلك اذا لم يكن الجيش على مستوى الكفاية المطلوب .

والملاحظ ثانيا انه ان كانت مصر خاضت هذه الحرب ، فى ظل جامعة الدول العربية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، فلم تكن راية الوحدة العربية أو القومية العربية قد سادت فى الحياة المصرية بعد . وقد اصدر قرار الحرب ملك ، أن داعبه الطموح الى زعامة العرب ، عساه ينجح فى هذا الصدد فيما فشل فيه هو وأبوه من قبله فى أمر الخلافة الاسلامية،

فلم تكن هامته تنارف القدرة على تحقيق هذا الطموح ، ولم يكن هو من صنف جده الاكبر محمد على ولا كان فى ظروفه وامكاناته . وشاركت الملك فى قرار الحرب حكومة ائتلاف من السعديين والأحرار الدستوريين ، والسعديون يستمدون تراثهم الوطنى من الوفد ، النبع الصافى للقومية المصرية (كان السعديون انشقاقا على الوفد) . والاحرار كانوا من دعاة القومية المصرية الضيقة . وشارك فى تأييد القرار جماهير المصريين بتياراتهم المختلفة ، ومنها الوفد حزب القومية المصرية . والتقى هؤلاء جميعا برغم التناقضات والصراعات بين بعضهم البعض ، وبرغم معاركهم ومواقفهم المعادية للحكومة والملك .. ولنا أن نتساءل كيف يمكن لبلد أن يجتمع على قرار كهذا ، رغم الخلافات بين تياراته وأحزابه ، ورغم انه يخوض فى الوقت عينه معركة تحرير قاسية ضد الاحتلال البريطانى ، وتحيط به الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كيف يمكن أن تؤيد الشعب عن بكرة أبيه قرارا كهذا ، الا أن يكون استشعر ابلغ درجات الخطر على كيانه السياسى ووجوده ، والا أن يكون موقنا ان المعركة معركته، وأن ما يحدث فى فلسطين يهدد صميم مصريته ذاتها . والحال ان مصريى الاربعينات كانوا على نشاط وحيوية سياسية كبيرة ، وحرية التعبيرالسياسى موجودة وممارسة ، واتجاهات الأحزاب متمايزة ومعلنة ، مما يستبعد معه أن يكون فى مكنة ملك مكروه ، أو حكومة مبغضة أن تسوقهم بالدعاية والعاطفة وغيرهما الى حيث لا يدركون . بل الحاصل أن الجماهير أيدت قرار الحرب رغم كراهيتها للحكم ملكا ووزارة .

وبعد أن انتهت هذه الجولة بنحو العامين ، وجه احد أعضاء مجلس الشيوخ فى ٢٢ مايو ١٩٥٠ سؤالا الى محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى حكومة الوفد ، عما اذا كانت مصر استفادت شيئا هى « والأمم العربية » من جامعة الدول العربية ، فأجاب الوزير الوفدى ، وهو ابعد ما يكون حرصا على الدفاع عن قرارات اسلافه فى الوزارة وخصومه السعديين ، ورغم ما كان شائعا وقتها من نسبة هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين الى سياسات بعض ملوك العرب كالملك عبد الله ، والى سلوك بعض الجيوش العربية كالجيشين الأردنى والعراقى ، اجاب الوزير بقوله « لو لم توجد هذه الجامعة ، لما اعفى ذلك مصر من واجب الاهتمام بتطورات السياسة الخارجية لدى جاراتها العربية . فالسياسات العربية متشابكة متداخلة تؤثر بعضها فى بعض اشد التأثير .. واذا كانت الدول المتجاورة تميل الآن الى التكتل والتعاون فى مختلف جهات الارض .. فما أولى الدول العربية التى تجمعها أواصر التاريخ والجوار واللغة والدين والعادات والآمال والآلام، أن تتكتل وتتعاون فيما بينها، دفاعا عن كيانها وسيادة كل منها وعملا لخيرها المشترك » .. وضرب مثلا لأهمية هذا التكتل ما أفادته سوريا ولبنان منه لتحقيق استقلالهما فى ١٩٤٦ « ولن تنسى مصر التفاف الدول العربية

حولها ، حين عرضت قضيتها الوطنية على مجلس الأمن الدولى ... » فى ١٩٤٧ . وكشف الوزير الوفدى بهذا الرد عن أن انتماء مصر الى «الجارات العربية » امر تفرضه عليها مصلحتها وآمال تحررها فضلا عن الروابط القومية ، ويصير هذا الانتماء من حقائق الوجود المصرى الذى لا تؤثر فيه نتيجة معركة عسكرية ما ، ولا موقف حكومة عربية او جيش عربى ما . وبهذه الكلمة أرشد الوفد قوميته المصرية الى طريق القومية العربية .

التحرر فى اطار الحركة العربية :

ترتب على حرب ١٩٤٨ فيما ترتب ان الخطر الصهيونى على مصر الذى كان محتملا فى الثلاثينات واصبح وشيكا فى الأربعينات ، قد صار خطرا حالا . عبر الاسرائيليون حدود مصر فى معارك تلك الحرب ووطئت اقدامهم ارض سيناء . وبعد الهدنة انحصرت سيناء المصرية بين القوات البريطانية على ضفاف القناة فى الغرب وبين القوات الاسرائيلية فى الشرق . وبسبب وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب ، اقتحم السياسة المصرية عاملان جد خطيرين .

اولهما : كانت الحركةالوطنية المصرية تتكون — من بداية هذا القرن — من عنصرين اساسيين ، الجلاء والسودان ، فانضاف اليهما فلسطين بعد حرب ١٩٤٨ . ويلحظ ان خطاب العرش الذى القاه مصطفى النحاس بالبرلمان عند عودة الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، قد تكلم عن الهدفين التقليديين ثم عرج على مسألة فلسطين قائلا : « ان الكارثة مهما عظم هولها، فلن توهن عزائم العرب او تزعزع ايمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها » . ثم تحدث عن الجامعة العربية وعزم حكومته تجديد العناية بشئونها وتثبيت دعائمها « ولن يكون ذلك عسيرا اذا استوحت الحكومات العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هى العليا » .

وفى بدايات اجتماعات المباحثات بين الجانبين المصرى والبريطانى حول المسألة الوطنية ، تحدث محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطانى فى ٨ يوليو ١٩٥٠ ، عن امرين ذكر ان الشعب المصرى يجمع عليهما ، هما الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان ، ثم اضاف « ولكى استكمل الصورة أود أن أشير بصراحة الى مسألة ثالثة وهى مسألة اقامة اسرائيل فى جانب مصر ، يجب ان أقول لك فى اخلاص وصراحة ان الشعور العام هو أن بريطانيا قد اقامت هذه الدولة على حدودنا لتكون شوكة فى جانبنا وخطرا يتهددنا لكى لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها » وان قيام اسرائيل « قد أصبح من المشاكل الكبرى التى تشغل بال مصر وبال الدول العربية » (٢٨) . وفى ٢٦ اغسطس ١٩٥١ القى وزير الخارجية بيانا أمام البرلمان عن تطورات

المباحثات بين مصر وبريطانيا ، تحدث فيه بعد مسألتى الجلاء والسودان ، عن « الاطماع الاشعبيه » التى لا يخفيها ساسة اليهود ، وذكر ان اتساع الهجرة مع ضيق رقعة أرض اسرائيل يظهر انها لن « تجد بدا فى المستقبل القريب من أن تنشد توسيع رقعتها على حساب جيرانها.. فهل نلام والحالة هذه اذا أحسسنا خطرا جسيما يتهددنا من جيرة هذه الدولة غير المرغوب فيها . فعملنا جهد امكاننا على تلافى هذا الخطر مستخدمين ابسط الحقوق وأوضحها وهو حق الدفاع الشرعى عن النفس » . وذكر فى النهاية « تلك يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين سيرة الانجليز مع مصر فى أمور الاحتلال والسودان وفلسطين » .

ثانيهما : بروز مشكلة تسليح الجيش المصرى بوصفها مشكلة سياسية ذات أولوية وخطورة . وكانت هذه النقطة من اهم النقاط التى دارت حولها المباحثات بين حكومة الوفد والانجليز من مارس ١٩٥٠ الى نوفمبر ١٩٥١ . كانت مسألة تسليح الجيش المصرى تناقش فى المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤ ، بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر ؛ بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس لئلا تهددها دولة طامعة ومعادية لبريطانيا . أما فى هذه المباحثات الاخيرة فقد استقلت مسألة التسلح ولم تصبح مجرد عنصر من عناصر الجلاء ، وصارت مطلبا يتعلق بتأمين سلامة مصر فى مواجهة خصومها . لقد بدأت المباحثات فى ٥ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ بين مصطفى النحاس والمارشال سليم قائد القوات البريطانية . وفى اليوم التالى مباشرة حدد النحاس اقتراحاته فى أربع نقاط ، أولها الجلاء الناجز ، وثانيها « لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة والعتاد .. (مما) يقتضى أن تبادر بريطانيا ببذل معونتها لاجابة مطالب مصر فى هذا السبيل » .

وفى اجتماع وزير الخارجية المصرى مع المارشال سليم والسفير البريطانى فى ١٣ يوليو ١٩٥٠ . شكا الوزير من أن الأسلحة القليلة المتفق عليها لم يسلم منها شيء لمصر ، وألح الوزير على هذه المسألة طوال الاجتماع . وطلب من الانجليز فى اجتماع لاحق بأن يعترفوا بالاولوية لمصر فى مدها بالسلاح ، واحتل هذا المطلب البند الثانى (بعد مطلب الجلاء) فى البيانات التى كانت توجهها الحكومة المصرية الى الانجليز فى هذه المباحثات ، منتقدة بشدة « المعدل المتناهى فى البطء الذى يقترح لتزويد القوات المصرية بالأسلحة والمعدات اللازمة لها » .. وتضمن بيان وزير الخارجية أمام البرلمان فى ٢٦ أغسطس ١٩٥١ ، ان الانجليز « لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الأسلحة التى تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها ، ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والحين فى مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح ، بل يتعقبوننا الى كل مصدر من

مصادر الحصول على الاسلحه ليسدوا دوننا كل سبيل » . وكان وزير الحربية قد قام بجولة فى اوروبا بحثا عن السلاح .

ويلحظ أن من بين الحلول التى طرحها الوفد أو سمح لها بأن تطرح بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر ، حلا مؤداه أن تستعيض بريطانيا عن قاعدتها فى مصر بقاعدة فى فلسطين المحتلة أو فى غزة . وكان الوفد يقصد من ذلك فضلا عن حل مشكلة الجلاء عن مصر ، أن ينقل التناقض بين بريطانيا ومصر ، الى تناقض بين بريطانيا من جهة واسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى . وبالطبع لم ينجح هذا المسعى ، وسد السفير البريطانى السبيل اليه بقوله فى أحد الاجتماعات « ان علاقاتنا باسرائيل لا تسمح لنا بالنظر فى مثل هذا الاقتراح» . ثم استطرد فى الحوار محاولا الاستفادة من الاقتراح المصرى باثارة موضوع الصلح بين مصر واسرائيل لينضما مع الدول الأخرى المجاورة فى حلف واحد مع بريطانيا ، وذكر أن الصلح لازم لنقل القاعدة العسكرية الى غزة ، بمعنى أنه تحسس الموقف حول اقتراح يربط بين جلاء الانجليز عن مصر وبين تصالح مصر مع اسرائيل . ورد صلاح الدين أن هذه المسألة « يصعب على الراى العام قبولها أو تصورها وهى عقد صلح مع اسرائيل » (٢٩) .

مصر العربية :

قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومصر فى هذه المرحلة ، مرحلة ارتباط المسألة الفلسطينية بالحركة الوطنية المصرية ، وانضمامها كشعبة ثالثة الى شعبتى الجلاء والسودان ، اللتين قامت عليهما تقليديا الأهداف الوطنية لمصر فى اطار القومية المصرية . لم يكن لثورة ٢٣ يوليو فضل تضمين المسألة الفلسطينية فى أهداف حركة التحرير المصرية ، ولا كان عليها مسئولية هذا التضمين . انما هو التطور التاريخى للاحداث الذى بلور الأمر هذه الصورة فى المرحلة السابقة على قيام هذه الثورة . وتم ذلك الادراك على يد حزب الوفد ، حزب الجامعة المصرية . كما قامت الثورة ومسألة البحث عن السلاح وتقوية الجيش المصرى تحتل فى السياسة الرسمية درجة من الأهمية القصوى لا أعتقد انها احتلتها منذ أيام محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . فلم يكن لثورة ٢٣ يوليو فضل اثارة هذه المسألة بهذه الدرجة ، ولا عليها مسئولية ذلك . على انه من المنطقى أن نسلم بأن قيام الثورة من داخل الجيش المصرى الذى حارب فى فلسطين ، قد وفر لدى قيادتها سببا خاصا يجعلها أكثر ادراكا وأكثر الحاحا فى التركيز على خطورة المسألة الفلسطينية وأهمية مسألة السلاح ، حتى جاءت مسألة بناء الجيش القوى من بين الأهداف الستة التى اعلنتها الثورة .

ولنا أن نستدل من قيام الجيش خاصة بالثورة ، على ما تعنيه فلسطين

وحرب فلسطين بالنسبة لمصر . ان اسباب قيام الثورة على النظام « الملكي الاقطاعي – المتحالف مع الاستعمار البريطاني » كانت متوافرة ، وهي تفسر طبعا لماذا قامت الثورة . ولكن هذه الأسباب لا تكفي تفسيرا لأن يكون الجيش على وجه الخصوص هو من يتحرك قياما بهذه الثورة . الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافية لتفسير قيام الثورة ،ولكن السبب الفلسطيني – وقيام دولة اسرائيل – هو ما يفسر قيام الجيش بها .ولهذا الامر دلاله جد خطيرة ، اذا الملاحظ في التاريخ المصري منذ قيام ثورة احمد عرابي ، ان المسألة الوطنية وقضية التحرير الوطني ، كانت هي الأساس والمختبر للسياسات الداخلية ولانظمة الحكم ، والموقف منها هو مصدر قوة الاقوياء وضعف الضعفاء في الساحة المصرية . ومن ثم فان قيام ثورة ٢٣ يوليو بالصورة الحادثة ، يكشف عن ان المسألة الفلسطينية صارت من اسس ومختبرات السياسات المصرية وانظمة الحكم ، وذلك بحسبانها قد صارت من مضامين حركة التحرر الوطني المصرية . وكما كانت الشرعية السياسية لنظام الحكم قبل حرب ١٩٤٨ ، تقاس بمدى قدرته على مواجهة الاحتلال البريطاني ، صارت الشرعية السياسية لنظام الحكم بعد تلك الحرب ، تقاس ايضا بمدى كفايته في مواجهة الخطر الاسرائيلي . وكان من اسباب سقوط النظام « الملكي الدستوري » السابق على ٢٣ يوليو بكافة مؤسساته وأحزابه ، لا لأنه عجز عن مناهضة الاحتلال البريطاني فحسب ، فأن ثورة ٢٣ يوليو لم تواجه هذا الاحتلال بأكثر كثيرا مما كان يواجهه النظام السابق عليها ، ولا لأنه عجز عن حل الازمة الاجتماعية فقط ، فقد كان خليقا بالنظام الحزبي وبالحركة الشعبية ان يحققا في هذا المجال ما لايقل عما شرعت به ثورة ٢٣ يوليو في البداية ، ولكن كان من اسباب سقوطه أن هذا النظام ، بكل تلك الظروف والاوضاع قد عجز عن أن يواجه الخطر الاسرائيلي على الأمن الوطني لمصر . وحزب الوفد بتراث نضاله السلمي المشروع في مواجهة النفوذ والاحتلال البريطانيين ، لم يكن مؤهلا للتصدي لكفاح يستدعي أستخدام القوة العسكرية ، ويستند اليها كضرورة قومية .

وليس من أهداف هذا الفصل التاريخ لثورة ٢٣ يوليو بالنسبة لفلسطين وللانتماء العربي لمصر ، بل على العكس ، فهو يقصد أن يتفادى هذا الأمر ، مادام ان تلك الثورة هي ما تحقق على عهدها الاعتراف الرسمي والشعبي بانتماء مصر العربي ، وبأن المسألة الفلسطينية قد صارت مضمون الحركة الوطنية التحريرية ضد الاستعمار . ومادام ان هدف هذا الفصل هو قياس هذين المتطورين في اطار « المصرية » فقط .

ويمكن الاشارة الى أن ثورة ٢٣ يوليو ، ما ان استقرت أوضاعها السياسية الداخلية ، حتى تصدت على الفور لأهداف الحركة الوطنية

بشعبها الثلاث ، فجاءت اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٩٥٤ . ومن قبلها اتفاقية السودان فى ١٩٥٣ ، وفى الوقت نفسه شرعت فى التصدى للمشكلة الثالثة وهى فلسطين بحسبان ما يتهدد مصر من جهتها . واهم ما يلاحظ فى هذا الشأن ان بدايات التحرك المصرى الرسمى الى فكرة الوحدة العربية ، قد جاءت من منطلق دفاعى وعسكرى .

ومن شواهد ذلك فضلا عن ميثاق الضمان ، مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية فى اغسطس ١٩٥٣ والمجلس الاعلى للدفاع العربى فى اكتوبر ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ ، وطرح فكرة توحيد الاسلحة والتعليم العسكرى بالبلاد العربية وتوحيد الجيوش العربية . ثم اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية بين مصر وسوريا ومصر والسعودية فى أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وما اثير فى كل تلك المباحثات عن اخطار العدوان الصهيونى والضغط العربى المشترك على العالم الغربى لتزويد البلاد العربية بالسلاح وانشاء قيادة موحدة للجيوش العربية .

والملاحظ أيضا ان مشكلة السلاح صارت هى المنطق الأساسى للسياسة الخارجية المصرية . تحولت العلاقات المصرية من الغرب الى الشرق لأسباب كثيرة ، ولكن كان اهمها مسألة السلاح . فلما أريد لهذه السياسة فى السبعينات ان تتحول مرة اخرى من الشرق الى الغرب طرحت مشكلة السلاح ايضا . وطرحت فى هذه اللحظة بطريقة أن حلفاءنا « الشرقيين » لا يعطونا السلاح بالقدر الذى يأخذه عدونا من حلفائه « الغربيين » .. ومن ثم فان حلفاء عدونا افضل من حلفائنا ، وعلينا أن نتحول الى الغرب لأنه افضل . ولم يمكن تحويل السياسة الخارجية المصرية الا باثارة هذا الموضوع الذى يرتكز عليه الأمن القومى .

والخلاصة ، ان فلسطين آلت الى ان تكون هى مضمون الحركة الوطنية المصرية . وان تحرير مصر لم يعد متصورا الا فى اطار حركة تحرر عربى شاملة ، وان الحفاظ على مصر لم يعد متصورا الا فى انتمائها الى الجامعة الوطنية العربية . واعلاء شعار القومية المصرية ، لن يفيد الا أن تنعزل مصر لتنفرد بها اعداؤها، وضرب فكرة العروبة فى مصر لن ينتج حفاظا على مصر . وان كان يمكن ان يعيد من جديد انتعاش فكرة الجامعة الاسلامية ، فالانتماء الأعم لمصر لم يعد فى المقدور تجنبه . والبديلان المطروحان شعبيا ووطنيا : هما اما الجامعة الوطنية العربية او الجامعة الدينية الاسلامية ، وكان هذا الأمر قد انحسم فى الخمسينات ، ولكنها مسألة تعود . وخبرة التاريخ المصرى تطرح نفسها من جديد فى وعى المصريين . ولعل هذا الأمر يكون مجالا للمداولة فى الفصل الأخير من هذا الكتاب .

المراجع

(١) العالم العربي والأمن القومي المصري • خيري عزيز • مجلة الفكر العربي • العددان الرابع والخامس ١٥ أيلول (سبتمبر) ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ • السنة الاولى

(٢) العالم العربي •• المرجع السابق •

(٣) الحركة السياسية في مصر • طارق البشري • (القاهرة ١٩٧٢) ص ٢٣٤ • كما يراجع كتاب « الجامعة الاسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل » • د• محمد عمارة • بيروت ١٩٧٦ •

(٤) سعد زغلول يفاوض الاستعمار • طارق البشري • (القاهرة ١٩٧٧) •

(٥) الاستعمار الاوروبي لأفريقيا في العصر الحديث • د• زاهر رياض • ص ٢١ •

(٦) التجربة والخطأ • حاييم وايزمن • الترجمة العربية • ص ٣٦ •

(٧) A Short History of Africa, Roland Oliver and J. D. Fage, pp. 188-189.

(٨) Britain and North East Africa, Polson Newman (1945) pp. 125-126.

(٩) Britain and the Arab States, Seton-Williams, p. 123.

(١٠) سيناء المصرية عبر التاريخ • ابراهيم أمين غالي (تراجع نصوص هذه المسالة في الكتاب ; ص ٢٦٨ ـ ٢٧٥ •

(١١) سيناء المصرية •• المرجع السابق • ص ٢٨٠ ـ ٢٨٦ •

(١٢) التجربة والخطأ •• المرجع السابق • ص ٦٣ ـ ٧٠ •

(١٣) التجربة والخطأ •• المرجع السابق • ص ٨١ •

(١٤) اتجاهات الصحافة المصرية ازاء القضية الفلسطينية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ • د• عواطف عبد الرحمن (رسالة دكتوراه لم تنشر بعد • وقد تفضلت الدكتورة المؤلفة فاطلعتني عليها) • ص ٩٦٦ ـ ٩٦٧

(١٥) Britain and the Middle East, Sir Reader Bullard, p. 71.

(١٦) سيناء المصرية •• المرجع السابق ص ٢٩٨ •

(١٧) سعد زغلول ٠٠ المرجع السابق ٠ يراجع الفصل الخاص بالسودان ٠

(١٨) صحيفة الاخوان المسلمين ٠ غرة جمادى الآخرة ١٣٥٢ هـ ٠

(١٩) صحيفة النذير ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٥٨ هـ ٠

(٢٠) صحيفة الصرخة ١٣ يناير ١٩٣٤ ٠

(٢١) صحيفة مصر الفتاة ٧ مارس ١٩٤٠ ٠

(٢٢) تراجع بشيء من التفصيل في « الحركة السياسية ٠٠ المرجع السابق » ص ٢٤١ ــ ٢٤٨ ٠

(٢٣) الشهيد أحمد ماهر ، تصنيف محمد ابراهيم أبو رواع ٠ الجزء الأول ٠ ص ٩٢

(٢٤) مضابط مجلس الشيوخ ٠ جلسة ٢٠ يوليه ١٩٣٧ ٠

(٢٥) اتجاهات الصحافة المصرية ٠٠ د٠ عواطف عبد الرحمن ٠ المرجع السابق ٠ ص ١٨٣ ٠

(٢٦) المكرميات (مجموعة خطب وبيانات) جمعها أحمد قاسم جودة ٠ ص ١٤٦٠٠ الخ

(٢٧) تراجع بشيء من التفصيل في « الحركة السياسية ٠٠ المرجع السابق » ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠ ٠

(٢٨) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ ــ نوفمبر ١٩٥١ ٠ طبع وزارة الخارجية المصرية ٠ ص ٢٢ ٠

(٢٩) محاضر المحادثات ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٢١١ ــ ٢١٣ ٠

٢ ـ الحركة الشيوعية

وفي الأربعينات أيضا ، ظهرت الحركة الشيوعية كواحدة من القوى ذات التأثير وأسهمت أسهاما لا بأس به بين فيالق حركة التحرير الوطنى ضد الاستعمار ، وأغنت السياسات الوطنية بمفاهيم جديدة ، تتعلق بالمضمون الاجتماعى لحركة التحرير الوطنى ، والتصنيف الطبقى للمجتمع ، والتأكيد على التحرر الاقتصادى من الاستعمار جنبا الى جنب مع التحرر السياسى، فضلا عن صياغة خريطة الصراعات الدولية على أساس من المحتويات الاجتماعية للنظم السياسية المختلفة ، الأمر الذى كان له أثره فى انضاج الفكر السياسى المصرى ، فيما تلا الاربعينات من أعوام ، عندما رسمت مصر المستقلة سياستها الخارجية فى ضوء ارتباطها بحركات التحرر الوطنى ضد الاستعمار ، ووصلها الاستقلال السياسى بالتحرر الاقتصادى والتنمية الاقتصادية المستقلة ·

على أن المهم فى الحديث عن الحركة الشيوعية المصرية هنا ، هو ما يتصل بموضوع هذه الدراسة ، وهو موقف تلك الحركة من العلاقة بين المسلمين والأقباط وذلك فى اطار مفهوم الجامعة السياسية · ولا تظهر صفة مميزة للحركة الشيوعية من حيث الموقف من الاقباط خاصة . وكان فى الحركة الشيوعية من حيث التكوين العضوى لتنظيماتها ، كان فيها من الاقباط مثلما فيها من المسلمين ، سواء من حيث تأسيس المنظمات أو تشكيلاتها على مستوياتها المختلفة ، ولا يبدو أن مسألة المسلمين والاقباط قد حظيت باهتمام فكرى ما من مفكرى التيار الشيوعى ومنظميه فى مصر · أنما مورس عدم التفرقة بوصفه بداهة من بداهات الوجود السياسى · كما لا يبدو أن برنامجا لتنظيم فى هذا التيار قد عالج أمرا كهذا .

وأن ما يستحق الوقوف ازاءه ، ليس الموقف الفكرى والتنظيمى للحركة

الشيوعية من مسألة الاقباط والمسلمين ، ولكن موقفها الفكرى والتنظيمى من الاطار الذى يحكم هـذه المسألة وهو مفهوم الجامعـة السياسية • وقد سبقت الاشارة الى دور الوفد وثورة ١٩١٩ فى بنـــاء الجامعة الوطنية التى قامت على أساس القومية المصرية ، والى دور الاخوان المسلمين الذى قام على أساس من الدعـوة للجامعة السياسية الدينية الاســـلامية ، والى مواقف كل من القوى السياسية المختلفة ازاء هذا الأمر •

ويمكن القول بأن كلا من القوى السياسية ذات الأثر فى مصر ، قد أتخذت موقفا ما من هذه المسألة أو من فروعها ، محاولة أن تصوغها وفق مصالحها ، أو أن تصوغ نفسها فى ضوء موقف فكرى التزمته فى بنـــاء ذاتها • ويمكن القول أيضا ، أنه مهما اختلفت درجات الحسم والتردد بين القوى المختلفة فى هذا الشأن ، فان واحدا منها لم يخرج قط عن واحد من أمرين ، الجامعة السياسية الوطنية، أو الجامعة السياسيةالدينية، كل هذا الا ما كان من أمر الحركة الشيوعية فى مصر خلال الأربعينات ، لأنها بشكل عام جاوزت هـــذا النزاع ، وقفزت من فوقه الى ما تميزت به عن سائر القوى الأخرى ، وبذلك لم تسهم فى حله خلال هذه الفترة ولا أضاف صراعها ضد أحد التيارين رصيدا للتيار الآخر ، وعزلت نفسها عن كليهما معا .

تبنت الحركة الشيوعية الفكر الماركسى بطبيعة الحال • وهو يتضمن أساسا نظريا قويا للتصنيفالطبقى للمجتمعات، يبرز على حسابالتصنيفاتالقومية ويكاد يؤكد أن للجامعة القومية مضمون طبقى برجوازى ، وفقا للفكر الســـائد فى الأربعينات ، ويرفع شعار « الأممية » توحيدا لصراع الطبقات العاملة ضد الرأسمالية•• وبغير الدخول فى جدل نظرى حول هذا الأمر ، فانه اذا كان لهذا الاساس وظيفة نضالية بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية فى أوروبا خاصة ، لئلا تنســـاق الشعوب ، وراء صراعات لا تفيد الا الطبقات الحاكمة ، ولكى تتضافر هذه الجهود فى مواجهة « أممية » النظام الرأسمالى ، فان هذا الأساس النظرى كان يحتاج الى صياغات جد مختلفة بالنسبة للمجتمعات التى تخوض صراعها التحريرى الوطنى ضد الاستعمار • وليس من رابطة عضوية تصل بين طبقتين عاملتين فى بلدين أحدهما مستعمر والآخر مستعمر • وليس من جامعة سياسية واحدة تظلل شعبين ، أحدهما يخوض صراعه التحريرى الوطنى والآخر تجاوز هذا الصراع • ومهما تقاربت مصالح الشعوب فى كفاحها ، فليس من جامع يدمج بينها بغير تمييز • وأن الأبنيـة التاريخية والحضـارية والموروثة • فضلا عن مستوى التطور وظروف البيئة الجغرافية السياسية ، كل ذلك يبقى مميزا للجامع القومى كجامع سياسى ، لا ينطمس الا لحســـاب جامع قومى آخر •

وقد أدرك بعض كبـــار مفكرى الماركسية هـــذا الأمر ، وأولوه بعض اهتمامهم . كما أدركته الحركات الشيوعية فى بلادالتحرر الوطنى، التى كسبت

فيها الحركة الشيوعية أصـــالة وتميزا بوأها مركز القيادة فى حركة التحرير الوطنى ، كالصين ويوغسلافيا مثلا ٠

على أن الذى حدث فى مصر ، أن العنصر القومى قد تميز بالضمور الشديد لصالح مفهوم للأممية تميز بالتضخم الشـــديد ، وذلك حتى فى أطـار الفهم الماركسى التقليدى لحركات التحرر الوطنى ٠ ويرجع ذلك فيما يبدو للظروف الخاصـــة التى لابست الحركة الشيوعية فى مصر والبلاد العربية ، والتى حدت كثيرا من قدرة هذه الحركة على الاستمرار التنظيمى ، ومن قدرتها على الفاعلية السياسية ٠ وتتعلق هـــذه الظروف بالوجود الأجنبى اليهودى فى قيـــادات التنظيمات الشيوعية ، مما جعل نشاط الشيوعيين المصريين لا يتوجه فحسب الى أهدافه السياسية ضد الاستعمار والطبقات المستغلة ، ولكنه يتبعثر فى صراعات تنظيمية ، تمصيرا للحركة الشيوعية ، وضد الوجود الأجنبى اليهودى فى قياداتها ٠

يذكر أحمد صادق سعد « أن الحركة الماركسية نشأت فى الأوســـاط المثقفة ثقافة غربيـــة ، وظلت محصـــورة فيها وفى مراكز صغيرة من الفئات العمالية ٠٠ » ، « ظل الماركسيون يشعرون بشكل غامض مدة ، بأن هناك حائلا ضخما ما بينهم وبين الجماهير الشعبية الواسعة من الفقراء والمعدمين فى المدينة والريف » ، ثم يوضـــح أثر هذا النزوع الغـــربى « لم تنتبه لتلك الكتلة الضخمة من الشعب ــ الفلاحين ــ التى كانت الطبقة العاملة ومازالت مرتبطـة بها بحبل سرى قوى » ، وان الحركة الماركسية « لم تستوعب تراثه الخاص (الشعب) وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته » ، وأن الفكر الماركسى ظل « الى درجة كبيرة أمرا منفصـــلا عن الطريق الخـــاص الذى يمـكن أن نســلكه مصر نحـــو الاشتراكية » (١) ٠

ويذكر الياس مرقص « أن عاملا آخر أثر على وضع الحركة الشيوعية فى المنطقة العربية ، هو أنها نشأت أول ما نشأت على يد أفراد من الأقليات القومية أو العنصرية أو الطائفية وفى أوساط هذه الأقليات ٠ وأننا اذ نسجل ذلك ، ليس غرضنا دمغ الحركة الشيوعية بالخيانة أو بانحراف أصولها ، وانما هدفنا تقرير الحقيقة التالية : أن تركيب الأحزاب الشيوعية المحلية وقياداتها كان من العـــوامل الرئيسية التى حالت دون تحقيق الاندماج الضرورى بين الحركة الوطنيـــة والثورة الاجتماعية ، بين العقيـــدة القومية والعقيـــدة الاشتراكية العلمية » ، ثم يشير الى نقطة أخرى « أن مبدأ اخضاع النضال فى كل بلد لمصالح البروليتاريا العالمية ، ارتدى أكثر من أى وقت مضى ، شكل خضـــوع وثيق لصالح وتقديرات الوطن الاشتراكى الأول (الاتحاد السوفيتى) وقائده الملهم الذى حقق النصر على الفاشية الدولية (ستالين) » (٢) ٠

الحزب القديم :

يستند الحديث هنا عن الحركة الشيوعية المصرية ، الى المادة التاريخيه الغزيرة التى أخرجها الدكتور رفعت السعيد فى خمسة كتب صدرت له فى السنوات العشر الماضية (٣) • ووجه الحرص فى هذا الاستناد ، أن هذه الكتب جمعت أوفى مادة تاريخية عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من مصادرها الأولى ، وأنها صيغت كمؤلفات تاريخية ، من وجهة نظر جاوزت حدود التعاطف مع الحركة الشيوعية ، وبلغت حد الانتماء الفكرى والسياسى والتاريخى لها ، والى اعتبار تاريخ هذه الحركة فى مصر هو مقياس النظر السياسى ومحك التقييم التاريخى للاحداث عامة • ووجه الوفرة فى المادة التاريخية أنها كافية لفهم المواقف والاحداث ، ووجه الفائدة فى أثبات وجهة نظر الباحث أن لا يلتبس الشك فيما جمع من المصادر الأوليـة وما صنف ، بحيث يمكن اعادة ترتيب المادة وتقييمها مع الاطمئنان الى حجيتها •

والحادث أن كتبت مؤلفات عن الحركات الشيوعية فى البلاد العربية منذ العشرينات، عابت عليها مواقف صدرت عن عدم استيعابها للاوضاع المحلية، وعن شططها في الانتماء للحركة الشيوعية الدولية ، شططا أفسد عليها بعض حسها السياسى فى ادراك متطلبات حركة التحرير الوطنى ضد الاستعمار • مثلما أثر عن الحزب الجزائرى الذى خضع لهيمنة الشيوعية الفرنسية عليه ومثلما أثير عن الحزب السورى اللبنانى • ولا يظهر ان الحركة المصرية قد حظيت من وقت مبكر بمثل هذه الدراسات النقدية ، ولعل السبب أنها لم تكن بؤرة لاهتمام سياسى يعتد به حتى الأربعينات ، ولم يتوافر لها الوجود الفعال الا بعد الحرب العالمية الثانية .

ويمكن ملاحظة أن الحزب الشيوعى الانجليزى كان من الضعف بحيث لم يظهر له أثر على الحركة المصرية فى فترة الاحتلال البريطانى لمصر ، على خلاف أثر الحزب الفرنسى فى كل من سوريا ولبنان والجزائر فى فترة الاستعمار الفرنسى لهذه البلاد ، كما يمكن ملاحظة أن الحركة المصرية قد تواكب ظهورها الفعال فى الأربعينات مع احتدام القضية الفلسطينية .. فصارت المسألة الفلسطينية مما لا يسهل اغفاله فى تحديد المواقف السياسية للتيارات المختلفة •

تأسس الحزب الشيوعى اللبنانى فى ١٩٢٤ تقريبا ، من يوسف يزبك وفؤاد شمالى وعدد من المثقفين وعمال التبغ « وبحضور جوزيف برجر مندوبا عن الأممية الشيوعية » وما لبثت لجنته المركزية أن شكلت من خمسة أعضاء هم « ارتين مادونيان ، هيكازون بوبادجيان ، يوسف يزبك ، فؤاد شمالى ، حاكوب تيبر » • وكان الأخير يهوديا روسى الأصل قدم الى بيروت من فلسطين وانتخب سكرتيرا عاما للحزب ، « وفى فلسطين تأسس الحزب الشيوعى على يد نفر من اليهود الروس ، وتزعم الحزب بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٩ أبو زيام •

وكان تعتبر مـن أبـرز خبراء الكومنترن بشئون الشرق العـــربي » • أما في الجزائر وبلدان المغرب العربي . فقد كانت المنظمات الشيوعية شــــبه فروع محلية للحزب الفرنسي الذي تأسس في ١٩٢٠ (٤) ، ويظهر من هذه الاشارة أن كان ثمة وجود يهودي في قيادة الحركات الشيوعية في بلاد الشام . وهي البلاد ذات الاتصال المباشر بالمسألة الفلسطينية •

أما عن مصر ، فيذكر الياس مرقص أن ظهرت في العشرينات « حلقـات ماركسية وتنظيمات شيوعية بقيادة حسني العرابي وروزنتال وأنطون مارون وسلامه موسى ، بمشاركة عدد من موفدي الكومنترن وجلهم من اليهود الروس ، أمثال أفيجدور ونداب وآخرين » وأن الحزب « ظل ضعيفا يعتمد على أعضاء من الأقليات والاجانب ، وسار على نهج يساري متطرف فحـــارب حزب الوفد وسعد زغلول » (٥) ، ويذكر د • السعيد أنه ما أن أفرج عن حسني العرابي بعد القبض عليه في ١٩٢٤ حتى رفع شعار الابتعاد عن الكومنترن (الدولية الشيوعية) ، لما لحق بالحركة الاشتراكية من مضرة من جراء الاتصال بالدولية وتسمية الحزب بالحزب الشيوعي،وكانت الخطة «هي الاستغناء عن الكوادر الأجنبية والاعتماد قدر الامكان على ايفاد كوادر مصرية ، وعمالية على الأخص للدراســة والتدريب في جامعة كادحي الشرق بموسكو » ••• ويبدو أن موقف العرابي هذا جر عليه عداء الكثيرين فيما بعد . حسبما يظهر من هجوم مارسيل اسرائيل عليه •

وعلى أية حال ، فقد كان من بين من سافر الى موسكو للدراسة وقتها ، عبد الرحمن فضـــل ومحمـد دويدار وعبد العزيز مرعي (٦) ، ومنهـــم محمد عبد العزيز الذي عاد من موسكو ليصبح سكرتيرا للحزب المصري ، ثم ظهر أنه عميل للشرطة • وهذا العميل الذي تولى قيادة الحزب ، كان أحـــد اليونانيين هو من رشحه للقيادة ، ويقال أن الكومنترن هو الذي عينه (٧) •

أتيح للدكتور السعيد ، أن يجمع في كتبه أقوالا لمن أدركه وقابله من رجال الحركة الشيوعية القدامى ، أورد عن عبد الرحمن فضل ، أن حسني العرابي كان يهاجم الأجانب بشدة وخاصة اليهود ، ويحكي عبد الرحمن عن تجربته في موسكو « كان هناك عرب آخرون من سوريا ولبنان والجزائر ومن فلسطين ، يهود وعرب لكن الأغلبية يهود » ويحكي عن نشاط الحزب المصري « لكن اليهود والأجانب لعبوا دورا سيئا وأضروا بالحزب وبالعمل الحزبي • لقد حذر لينين من الصـــــهيونية ، قال أنها أخطر من الرأسمالية ، أكد أكثر من مرة على أهمية تعريب الأحـــزاب الشـــيوعية في البـــلاد العربية ، بينما كانت هناك عناصر أجنبية تصمم على السيطرة على الأحزاب العربية ، كان هنـــاك روزنتال وابنة روزنتال وأصدقاء روزنتال ، وحتى الكومنترن عندما أرســـل مندوبا الى مصر أرسل (أفيجدور) ، وهو زوج ابنة روزنتال ، وكان هناك

شخص يهودي عربي في الكومنترن مسئول عن الشرق الأوسط كله أسمه (أبو زيام) وكان خطيرا جدا ٠٠٠٠ كان لا يريد أن يتولى أى عربى منصبا قياديا فى أحزاب الشرق الأوسط ٠ كان يساعده عدد من اليهود فى الكومنترن وكان شخصا لبقا ٠ كان ينفذ الأغراض الصهيونية ، وكلما كنا ننادى (ارابيزاتسيا) أى التعريب تهاجمنا بشدة ٠ بل أنهم عملوا لنا نقدا لأننا رفعنا شعار « ارابيزاتسيا) وأنا شخصيا حوكمت أمام هيئة الكومنترن ٠ أبو زيام قال فى المحاكمة أن العرب لا يصلحون لأنهم متخلفون ٠٠٠٠ لكن بعد ذلك حدث تطهير فى الكومنترن وأبعد ٧٠ شخصا صهيونيا ، وهذا يؤكد مخاوفنا » (٨) ٠

كما يحكى محمد دويدار (كان عاملا بالسكة الحديد وانضم للحزب الشيوعى فى ١٩٢٧ وسافر الى الاتحاد السوفيتى لدراسة الماركسية) ، « الانطباع العام هو أن المجموعة العربية كانت محط اهتمام العناصر اليهودية الأصل ٠ كان المصريون أقلية (حوالى ١٢ شخصا) ، وكان هناك حوالى ٣٠ فلسطينيا وآخرين من الجزائر ومراكش والعراق وسوريا ٠ لكن هؤلاء كان غالبيتهم من اليهود ، والمصريون فقط هم الذين لم يكن بينهم يهود ٠ كان معظم موظفى القسم الاداريين والمترجمين من اليهود والعرب أيضا ، وكانت لنا نحن المصريين وجهة نظر فى ذلك ، وأعلنا أن هذا التكوين لا يتلاءم مع طبيعة ظروف البلدان العربية ٠٠٠٠٠ وباختصار خضنا نحن المصريين صراعا ورفعنا شعار (ارابيزاتسيا) أى التعريب ، لكننا هوجمنا بشدة بل ، ونظمت لنا محاكمة فى الجامعة بحجة أننا شوفينيون واعداء للسامية ٠ وللأسف فان العناصر العربية الأخرى برغم ثوريتها ، الا أنها انجرفت فى التيار وشاركت الآخرين فى حملة الهجوم على العناصر المصرية ، الأمر الذى أدى الى عزلنا والى هزيمتنا فى معركة التعريب ٠٠٠

« كان المسئول عن القسم العربى يهودى من أصل روسى هو أبو زيام وأسمه الحركى (حيدر) ، وكانت له سلطات مطلقة ، وكان هناك أيضا مسئول آخر هو جوزيف برجر ، وقد عمل برجر على أن يدخل الى الجامعة ٤ من اليهود ليعملوا كمشرفين على القسم العربى ، وكانوا عناصر تافهة وضعيفة ٠٠٠٠ وكان المشرفون اليهود يقومون بتقييم الطلبة وكثيرا ما كانوا يقللون من شأننا ، والحقيقة أننى لا استطيع أن أتهم جميع اليهود ، لكننى أكاد أوقن أن بعضهم كان عميلا صهيونيا بينما كان هناك يهود مخلصون ٠٠٠٠ وباختصار فأننى اعتقد أن ثمة عناصر كانت تتعمد اختيار الطلبة العرب من مستويات فكرية وثقافية متخلفة ، وكانت تضطهد كل عنصر متفتح » ، وأشار الى العناصر التى كانت تقاوم التعريب وأضطهاد الكوادر العربية فى الحزب الشيوعى الفلسطينى ، فلما آثار دويدار هذه المسائل أتهم بأنه « برجوازى صغير » ٠

ثم حكى عن قصة عودته الى مصر « الحقيقة أن العناصر المعادية التى أشرت اليها فيما سبق ، كانت تضع العقبات أمام عودة الكوادر العربية الى بلادها ،

وذلك، حتى تتاح لهم الفرصة هم وأعوانهم ... والذى يصمم على العودة كانت تسد في وجهه الطرق بحيث يدمر وهو في طريق عودته . فمثلا محمود حسني العرابي كان في موسكو عندما تقرر ابعاده عن سكرتارية الحزب (المصرى) وتعيين الجاسوس الخائن محمد عبد العزيز بدلا منه » ، فلما طلب العرابي العودة أعطوه تذاكر السفر دون أية نقود ، وأن دويدار نفسه لم يستطع العودة الى مصر الا عبر جولة في البلاد العربية ، على أنه بعد عودة دويدار الى مصر اتصل بالدكتور عبد الفتاح القاضي وآخرين و « اتصلنا جميعا بهنرى كورييل وانضممنا الى تنظيمه » (٩) .

هذا عما كان يحدث للشيوعيين المصريين والعرب في موسكو ، أما ما كان يحدث في مصر ، فيذكر الدكتور القاضي « وكان يأتي موفدون عن الكومنترن ولكن بكل أسف كان أغلبهم من اليهود » (١٠) . كما يحكي ادوارد ليفي (محامي مختلط بالاسكندرية ، ماركسي ، ولد في ١٩٠٢ ، واعتقل في ١٩٤٨ وطرد من مصر في ١٩٥٦) عن تأسيس جمعية Essayists الثقافية اليسارية في ١٩٢٥ ، أن كان أعضاؤها يونان ويهود وشوام وقليل من المصريين الاقباط والمسلمين ، ومن هذه الجمعية خرجت شخصيات لعبت دورا في التنظيمات الماركسية التي ظهرت بعد ذلك ، وان ليون كاسترو الصحفي الذى كان على صلة بسعد زغلول في العشرينات ، ظهر ككادر يساري ولعب دورا في أتحاد أنصار السلام في ١٩٣٧ وصار صهيونيا ، وأن لجنة السلام التي أنشأها جاكو دى كومب كانت تضم « في الاساس عناصر يهودية ويونانية ، وكان هناك أيضا انجليز كثيرين ، ولهذا أنا ترددت وخشيت من الاستمرار معهم . لقد خشيت من وجود الانجليز » (١١) .

البدايات الأولى :

في ١٩٣٤ أسس بول جاكو دى كومب ما سمى « اتحاد أنصار السلام » ، الذى جمع معظم اليساريين الأجانب من عدة جنسيات وخاصة اليونانيين والمدرسين الانجليز ، وباغلبية يهودية ، وارتبط بالتجمع العالمي للسلام الذى يدعو الى مناهضة الفاشية الأوروبية ومناهضة الدعوة الى الحرب ، وكان دى كومب شابا سويسريا تعلم في ألمانيا وارتبط بالحزب الشيوعي الألماني ، وجاء الى مصر مع أبيه صاحب شركة المقاولات ، لاداء بعض أعمال الشركة بأسوان . ونشط هؤلاء الأعضاء ضد الفاشية الايطالية وغزوها للحبشة ، وضد النازية الألمانية ، وساندوا الثورة الأسبانية وطلب بعضهم التطوع مع قواتها لولا أن أثنتهم السفارة الأسبانية بمصر . وقد حل الاتحاد بعد نشوب الحرب العالمية ، وسافر عدد من أعضائه الأجانب للقتال ضد الفاشية ، وبقى عدد منهم بمصر متصلين بالأحزاب في بلادهم الأصلية (١٢) .

ويحكي دى كومب أنه بعد حل الاتحاد ، ظهرت « جمـــاعة البحوث » من نحو ثلاثين شخصا أجنبيا أو مصريا ذا ثقافة أجنبية ، للقيام بدراسات تعرف الأوروبيين بأوضاع المجتمع المصرى · وفى ١٩٤٣ أصـدروا كتـابا بالانجليزية بعنوان « مصر الآن » ليوزع على الجنود الانجليز ·

ويذكر « الحقيقة أن أحد العوامل المسـاعدة أن الانجليز كانوا يرحبـون بالتعاون معنا خوفا من اتجاه المصريين نحو الالمان » ، وأن ليون كاسترو الذى اتخذ مواقف يسارية من موقع المعاداة للنازية كان صهيونيا « ومثل هذه التركيبة كانت موجودة بكثرة في هذه الأيام ، حيث اندفـع كثير من اليهود للنضال ضد الفاشية مع تعاون مع كل أعداء الفاشية بما فيهـم الشيوعيين » ، ثم ذكـر عن كاسترو وأمثـاله « أظهروا أنهـم فى خوف شـديد من جماعة الاخـوان المسلمين » (١٣) ·

من مجمل هذه الوقائع ، يظهـر أولا أن هؤلاء اليسـاريين الأجانب ظهروا سياسيا فى مصر كجزء من الحركة الأوروبية المعادية للفاشـية ، وهم اذا كانوا اهتموا بالثورة الأسبانية كشاغل يأتيهم مما وراء الحدود ، فلا يظهر لهم اهتمام قط بثورة أخرى جرت « وراء الحدود » أيضا فى فلسـطين عام ١٩٣٦ · ويظهر ثانيا ، ان كثيرا منهم كان ـ على يسـاريته ـ صهيونيا ، يعـادى الفاشية فى الأساس من حيث ممارساتها ضـد اليهود ، ويكسب بهذا العداء وصفا ديمقراطيا · ويظهر ثالثا ، أنهم وجدوا ترحيبا من الانجليز بنشاطهم فى مصر ·

ولا جناح على أجنبى أن ينشط لقضايا بلده من بلد آخر نزل به مهاجرا أو منفيا ، ولكن التساؤل يتعلق بجوانب ثلاثة من تلك الملاحظات الثلاث ، الأول أن نشاطهم بمصر امتد الى الحياة السياسية المصرية مما سترد الاشارة اليه واضحة . والثانى أن يساريه الكثير من يهودهم ـ وهم كثر ـ امتزجت بالصهيونية وهى حركة موجهة فى الأساس ضد الوطن العربى ومصر ، والثالث أن ترحيب الاحتلال البريطانى بنشاطهم فى مصر ، لم يقتصر على نشاطهم ضـد الفاشـية الأوروبيـة فى الدوائر الأجنبية ، ولكنه كان « خوفا من اتجـاه المصريين نحو الالمان » ، أى انه كان ترحيبا يتصل بالسياسات المصرية وتياراتها .

ويحكي ايـلى ميزان (أخو زوجـة دى كومب ، موظف بشركة الاعـلانات الشرقية ، أحد مؤسسى تنظيم ايسـكرا · اعتقل فى ١٩٤٨ وطرد من مصر فى السنة التالية) ، أنه بعد وصول هتلر للحكم فى المانيا سنة ١٩٣٣ ، نشأت فى مصر « جمعية مكافحة العداء للسامية » برئاسة كاسترو ، وقامت بالدعاية ضد النازى والدعوة لمقاطعة البضائع الالمانية « كانت اللجنة مكونة اساسا من اليهود وعدد قليل من الأرمن راليونانيين ، ولهذا كان تأثيرها قليلا وسط الشـعب المصرى » (١٤) ·

ولم تكن بمصر بطبيعة الحال حركة معادية للسامية ، والمعاداة للسامية مصطلح اوروبى الأصل اوروبى الدلالة ، وبهذا فان جمعية كتلك ، لم تكن تمثل حركة ديمقراطية معادية للفاشية ، بوصف ان الفاشيه تمثل نمطا من الحكم الاستبدادى ، ولكنها كانت حركة يهودية معادية فى الاساس للمسلك النازى ضد اليهود . لذلك لايبدو مقنعا ماصور به الدكتور رفعت السعيد الأمر ، من أن النشاط الفاشى فى مصر هو الذى كان حافزا لهذا النشاط الديمقراطى المضاد «وتجمع آلاف من العناصر المناهضة للفاشية وللعداء للسامية والمناصرة للديمقراطية فى عدد من التجمعات والاندية» (١٥) . وان ما يقال عن النشاط الفاشى فى مصر غير واضح الدلالة ، أن كان المقصود به استبداد الملك ونفوذ الاحتلال ، فهما قديمان من قبل الثلاثينات ، ولايؤثر عن الاجانب واليهود أنهم أهتموا بمقاومتهما ، بل لعلهم كانوا بسببهما فى عافيه . وأن كان المقصود ما ظهر فى مصر فى الثلاثينات من تنظيمات جديدة كالأخوان المسلمين ومصر الفتاه ، فقد كانت هاتان الحركتان تطرحان طرقا لحل المشاكل المصرية ، يمكن أن يجرى تقييمها بالموازين المستمدة من البيئة المصرية ، لتقدير مدى الصواب أو الخطأ بشأنها ، ولكن لا يرد عليها هذا المصطلح « الفاشية » . وأن كان المقصود أنهم نشطوا ضد الفاشية الاوروبية ، فهذا نشاط اوروبيين من مهجر لا يبرر اقتحامهم للسياسات المحلية فى بلد المهجر .

يقول دى كومب ، أن « الحزب الشيوعى الفرنسى ، كان يرى أنه يمكن لكوادر أجنبية أن تقود العمل الحزبى فى بلد مستعمر وكان هذا موقفهم العملى فى الجزائر . وهذا موقف خطىء . ولموقفى هذا رفض الحزب الشيوعى الفرنسى قبولى عضوا فيه ... » ويذكر « كنت أرى أن الأجانب لا يمكن أن يؤسسوا حركة شيوعية مصرية وأن يقودوها » ، ويقرر أن تاريخ الحركة الشيوعية بدأ فى مصر بعد تنحيته (١٦). فلما تقدم الالمان الى مصر خلال عام ١٩٤٢ ، نزح كثير من اعوان دى كومب الاجانب واليهود الى فلسطين ، فيما عدا أحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك ، الذين اتجهوا للعمل بين المصريين ، وتكونت « جماعة الشباب للثقافة الشعبية » ، وبدءوا نشاطا عماليا تعهده يوسف درويش ومحمود العسكرى فى لجنة العمال للتحرر القومى ، وكذلك « لجنة نشر الثقافة الحديثة » وأنشئت مجلة الفجر الجديد التى رأس تحريرها أحمد رشدى صالح (١٧) .

ومن جهة أخرى وجد شاب ايطالى الأصل هو مارسيل اسرائيل ، كان يستهدف انشاء حزب شيوعى «تحرير الشعب» ، وكان عضوا باتحاد أنصار السلام ، ثم خرج منه مع ريمون أجيون وراؤول كورييل (أخو هنرى كورييل) وفتاة يونانية لا نشاء تنظيم شيوعى . وفى أوائل ١٩٣٩ كون مارسيل اسرائيل وراؤول كورييل وهنرى كورييل وزيمون أجيون وعزرا هرارى والآنستان استرستون وهنريت أربيه ، كونوا « الاتحاد الديمقراطى » .

ويذكر الدكتور رفعت السعيد أن كان هؤلاء من أنصار « التمصير » فى أتحاد انصار السلام ، فضلا عن جماعة من الايطاليين المناهضين للفاشية وبعض المصريين ، وأن هذا الاتحاد كان تجمعا علنيا تقف خلفه « جماعة سرية ماركسية تتكون هي الأخرى من اجانب وحدهم » ، وكان هدفها جذب أكبر عدد ممكن من الشباب المصرى للاتحاد ، ثم يجرى الاختيار منهم للتنظيم السرى الماركسى (١٨)٠

ثم يذكر أنه مالبث أن اتسع نشاط الاتحاد والمجموعة الماركسية السرية وظهر الخلاف بين ثلاثة اتجاهات فيه ، الأول اتجاه هنرى كورييل الذى رأى ضرورة البدء في تأسيس تنظيم شيوعي يرفع شعار التمصير ، والثانى اتجاه هليل شوارتز الذى رأى « أن شعار التمصير شعار شوفينى (أى قومى متعصب) وانه لا فرق بين مصرى وأجنبى فى صفوف حركة أممية الأهداف » ٠ والثالث اتجاه مارسيل اسرائيل الذى يقول بالتمصير « لكنه يتشدد الى درجة منع الأجانب من المشاركة بأى دور قيادى » ٠ فأنشأ الأول « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » (ح ٠ م) ، وأنشأ الثانى « ايسكرا » ، وأنشأ الثالث « تحرير الشعب » ٠ وما لبث أن حل الاتحاد الديمقراطى ، وحل محله « المركز الثقافى الاجتماعى » يحركه كورييل ٠ فلما أسس كورييل (ح ٠ م ٠) لم يعد المركز الا مجالا لنشاط الأجانب ٠ كما انشىء نادى « الثقافة والفراغ » يهيمن عليه مارسيل اسرائيل وزوجته جانيت ، اللذين كانا على صلة بهيئة شيوعية بفلسطين ، وأغلق النادى فى ١٩٤١ (١٩) ٠

وكان مارسيل اسرائيل وتنظيمه الذى يصر على « المصرية الكاملة » للقيادة ، كان يركز فى دعوته السياسية على المادية الجدلية ، أى الدعاية ضد الدين ، وبلغ الأمر الى حد محاولة نشر هذه الدعوة فى المقاهى مما تعرض بسببه أحد الأعضاء للضرب (٢٠) ٠

٠٠٧- ويقال أن مارسيل كان يحرك جماعة يسارية مصرية « الخبز والحرية » ، فيها أنور كامل وفتحى الرملى وأسعد حليم وصالح عرابى وعبد العزيز هيكل ، وأنه كان يمد أنور كامل بالمال (٢١) ٠ على أن أعضاء التنظيم ينكرون هذه الصلة ، ويذكر أسعد حليم أنه فى ١٩٣٩ « بدأت الأفكار الماركسية تبهرنا ، فاندفعنا بكل قوتنا لجذب اكبر عدد ممكن من المصريين ومن العمال خاصة، وبدانا نحشد فى ندوات (الفن والحرية) عمالا وكادحين . وخلق هذا رد فعل، زبدا التفاوت والتناقض واضحا . هم أغنياء ارستقراطيون ومثقفون ونحن فقراء ، وحدث تمايز بدأ قادة المجموعة لا يرحبون بحضورنا ٠ ومن هنا برز التساؤل لماذا لا نؤسس ناديا خاصا يكون مستقلا ومصريا » ، ونشأت الخبز والحرية (٢٢) ٠ كما يحكى أنور كامل « لم يكن معنا أجانب مطلقا ٠ والحقيقة أنه حدثت محاولات عديدة من جانب عناصر أجنبية ٠٠ لكننى لم أكن أرتاح اليهم ولم أكن أتصور أن أجنبيا مهما كان اخلاصه ، يمكن أن يصبح زعيما

لحركة شعبية مصرية ٠٠ » . « لكنني وزملائي جميعا صممنا على أن تكون (الخبز والحرية) حركة مصرية ١٠٠٪ » ، « انهم اتهموني بالشوفينية » ، « في ذلك الحين كانت هناك تيارات عديدة وغير واضحة ، الاتحاد الديمقراطي ، معارضة العداء للسامية ، وحركات وأندية وجماعات أخرى عديدة أجنبية وغير واضحة الاتجاه ، ولم نكن نفهم ماذا يريدون بالضبط » ٠

وانكر أنور كامل تماما أن مارسيل كان على صلة بهذه الجماعة ويقول «خلال وجودي في السجن (١٩٤٠ - ١٩٤٦) كان الأجانب ينتهزون هذه الفرصة لاجتذاب العناصر التى أجمعها ، فاعود لابذل جهدا فى اختيار عناصر جديدة ، وبعد قليل اعتقل من جديد » ، « أنا لا أستطيع أن أتهم هؤلاء الأجانب ، لكنني فقط أرفض تصميمهم على قيادة حركة مصرية ٠ والغريب أنهم لم يكتفوا بالمشاركة فى الحركة ، وأنما كانوا يصممون على قيادتها » (٢٣) ٠

أما عن ايسكرا ، فيحكى ايلى ميزان « أنا اتصلت بالاتحاد الديمقراطى ٠٠ وهو كان تنظيم مفتوح بعكس جمعية السلام ، وأنا وهليل شوارتز عملنا لفترة من الوقت مع هنرى كورييل فى الاتحاد الديمقراطى » ٠ وفى يناير ١٩٤٢ اتصل بهم كيبريو وجمع عددا من كل من الاتحاد وجمعية السلام وقابلهم بيونانى دعاهم لانشاء حزب شيوعى « وعلى الفور قررنا البدء فى تأسيس تنظيم وكونا لجنة مركزية » ٠

ورغم أننا لم نعرف من هو اليونانى الذى لبوا نداءه على الفور ، فقد كانت هذه هى بداية ايسكرا ، الذى تكونت أول لجنة مركزية له من « ايلى ميزان ، هليل شوارتز، ماكس أوديت» ٠ ويحكى ميزان أن كان المفروض اشتراك كورييل معهم « ولكن شوارتز اعترض على ذلك قائلا أن كورييل سبق اعتقاله بتهمة الشيوعية وأنه مكشوف للبوليس ٠٠ وأنه لا يتبع قواعد الأمان ، وهكذا استبعد كورييل من القيادة » (٢٤) ٠ ويلاحظ أن ايلى ميزان ذكره صادق سعد بقوله أنه كان شابا بارزا فى جمعية طلابية اسمها « الاتحاد الطلابى العالمى لمكافحة اللاسامية » بالقاهرة ، وأنه « غمض عينيه عن النشاط الصهيونى الذى كان يجرى فى هذه الجمعية الطلابية وحولها » (٢٥) ٠ وكان لصيق الصلة بشوارتز ومن مؤسسى ايسكرا معه ٠

كما يلاحظ أن شوارتز وفقا للرواية السابقة استبعد كورييل من تأسيس ايسكرا ، ولعل ذلك ما دفع كورييل الى المناداة بالتمصير لينشىء تنظيما آخر ٠ ووجه هذا الاحتمال ، أن الخلاف بين الرجلين حول « التمصير » ، أن جاز أنه حقيقى فلم يكن بالأهمية التى تبرر انشاء تنظيم آخر ، مادام عرف فيما بعد من مسلك كورييل احتفاظه بالمراكز القيادية الحقيقية فى أيدى الأجانب ٠ والمهم أن رواية ميزان تظهر أسبقية نشوء ايسكر على (ح ٠ م ٠) بدليل استبعاد

كورييل ، واذا صح قول الراوى فان استبعاد كورييل قام على دعوى الأمان التنظيمى ، لا على الخلاف حول التمصير ٠

وبالنسبة لنشأة (ح ٠ م) ، يذكر دى كومب « واستنادا الى تأييد مارتى كون كورييل ح ٠ م » (٢٦) ٠ ومارتى هذا كان عضوا فى الحزب الشيوعى الفرنسى ، وكان على علاقة شخصية وأسرية بكورييل ٠ ولما طرد كورييل من مصر فى ١٩٥٠ ، وسافر الى فرنسا ، اتصل بالحزب الفرنسى وبمارتى وقدم له تقريرا عن الأوضاع السياسية فى مصر « وبعد ذلك فوجئنا بأن الحزب (الفرنسى) يطرد مارتى ويتهمه بالجاسوسية ، فكتبنا تقريرا الى الحزب الفرنسى شرحنا فيه وجهة نظرنا فى اتهام مارتى ٠ وبعد أيام فوجئنا بالاومانيتية (صحيفة الحزب الفرنسى) تنشر تقريرا للمكتب السياسى يقول أن مارتى كان على علاقة باثنين من المصريين مشكوك فيهما ، وهذان الاثنان هما أنا وزوجتى » (٢٧) ٠

وعلى أية حال فان صحت رواية دى كومب عن رفض الحزب الفرنسى قبوله عضوا فيه بسبب اصراره على مصرية الحركة الشيوعية ، فان تأييد مارتى فى البداية لكورييل يكشف عن وهن الأساس الذى قام عليه شعار التمصير على يد كورييل ٠

ويحكى كورييل أنه فى ١٩٣٧ سافر للعلاج بالخارج « وقبل سفرى اتصل بى مارسيل اسرائيل ، وكان معه مجموعة من حوالى عشرة أشخاص كانوا مجرد برجوازيين صغارا ، كنت أنا برجوازيا ٠ والبرجوازية لها عيوب كثيرة ، لكن لها ميزة هامة هى اتساع الأفق ٠ وأحسست أنهم مجموعة من ضيقى الأفق ، مجرد موظفين صغار ٠٠ وأحسست بالقرف منهم » ، ويذكر عن نشاطه السياسى « يمكن تصوير حركة الأحداث كما يلى : شيوعيون أجانب قادمون من الخارج (مدرسين أساسا) يتصلون بأجانب مقيمين فى مصر ٠٠ (وبعد ذلك بمدرسين مصريين) وعن طريق هؤلاء يتم الاتصال بقطاع من المثقفين المصريين » ٠

ويحكى عن سنة ١٩٤٢ « فى البداية كنا وحدنا ٠٠ ففى أبان حوادث فبراير ٠٠ طبعنا منشورا باللغة العربية تقول فيه للمصريين لا تتصوروا أن الألمان أفضل من الانجليز ، وخرجت لاوزعه بنفسى وجورج بواتييه » ٠ ويذكر أن ايسكرا كانت ضد الفاشية ومستعدة للتحالف مع الانجليز ، لكنه كان يعادى الفاشية والانجليز معا ، ولما اعتقل فى ١٩٤٢ « استفدت فائدة كبرى ٠ لقد مارست احتكاكا مباشرا وحادا مع كثير من السياسيين هم فى الأساس من أبناء البرجوازية الصغيرة ٠٠ أحسست احساسا عميقا بأن البرجوازية الصغيرة تموج بحركة وطنية عارمة » (٢٨) ٠

ومن ناحية أخرى ، فاذا كان غلب على التنظيمات السابقة كون مؤسسيها

اجانب ويهود . فقد وجد خط آخر ضعيف ، انبنت فيه التنظيمات والمجموعات الشيوعية من عناصر مصرية فقط . وفى نطاق المادة التاريخية المتاحة ، يمكن الاشارة الى « منظمة القلعة » ، التى بدأت نشاطها فى ١٩٤٠ بتشكيل من ثمانية أشخاص ، خمسة منهم طلبة بالثانوى فضلا عن طالب أزهرى وعامل وحرفى . وقد اتصلوا بالفكر الماركسى من خلال صلة عضو المنظمة مصطفى هيكل بعبد العزيز هيكل وأنور كامل عضوى « الخبز والحرية » . وفى فبراير ١٩٤٢ كونوا منظمتهم التى تستهدف الاستقلال الوطنى والاقتصادى والتأميم . ورغم عجز المنظمة الفنى من حيث الطباعة والصحافة ، أمكنهما النمو بين الطلبة من ناحية ، وبين الفلاحين فى الدقهلية خاصة من خلال نشاط الطلاب العائدين الى الريف فى أجازاتهم . وبلغ عدد أعضائها فى ١٩٤٦ نحو مائة وخمسين عضوا . كانت المنظمة تتصور أنها التنظيم الوحيد ، فلما اكتشفها الآخرون واكتشفتهم ، ما لبثت أن جذبت الى التنظيمات الأخرى وايسكرا خاصة عن طريق شهدى عطية الشافعى فى ١٩٤٧ (٢٩) .

كما يمكن الاشارة الى مجموعة كانت من امتدادات الحزب الشيوعى القديم ، كان منها د . عبد الفتاح القاضى ، ومحمود حسنى العرابى الذى انشق عنها بعد قليل ، وعبد الرحمن فضل ومحمد دويدار ود . حسونة ، وانضم اليها عبد الفتاح الشرقاوى ، وكانت « تؤمن بالماركسية من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية بينما ترفض الفكر المادى » ولكن مالبثت هذه الجماعة أن اتصلت بتنظيم كوريل واتحدت معه . ويذكر د . القاضى أنه اتصل بكوريل عن طريق ضابط شيوعى انجليزى . ثم انشق عن هؤلاء بعد ذلك عبد الفتاح الشرقاوى فى ١٩٤٥ مكونا « اتحاد شعوب وادى النيل » (٣٠) .

والمهم الاشارة هنا الى أن المنظمات الشيوعية التى نشأت مصرية صرف ، ما لبثت أن انجذبت للتنظيمات ذات القيادات الأجنبية اليهودية ، التى هيمنت وحدها فترة ما على الحركة الشيوعية . ولكن هذا الوضع لم يستقر ، وحدث من الاضطراب فى سير الحركة الشيوعية بسبب هذا الوجود الأجنبى اليهودى ما سترد الاشارة اليه بعد قليل .

★ ★ ★

الأجانب والسياسة المصرية :

تقتحم هذه النشأة فكر القارىء ووجدانه . هذا الوجود الأجنبى فى حركة سياسية مصرية ، كان وجودا غير مسبوق ، ومطعنا عليها ممن عارضها من معاصريها . ولكن لا يبدو أن أحدا صور هذا النشاط الاجنبى بتلك الكثافة التى تظهر فى مؤلفات الدكتور رفعت السعيد . وقد أورد المؤلف عددا من الاعتبارات المفسرة لهذا الأمر ، منها النشاط الاقتصادى لليهود فى مصر وقتها ، اذ كانوا

يمثلون ٩٨٪ من العاملين فى البورصـــة ، ويشاركون بالادارة والتوجيه فى نحو ثلث الشركات العاملة بمصر البالغ عددها ٣٠٨ شركات ، وخاصـــــة فى البنوك وشركات التأمين • ومنهم أسر لعبت دورا هاما فى النشـــاط الزراعى والعقارى والمصرفى والصـــناعى ، مثل عائلات قطـاوى وهرارى وموصـيرى وكوريــل وسوارس (٣١) • كما أن التحركات الأولى للطبقة العاملة المصرية فى مطلع القرن العشرين كانت « مجـرد انعكاس للبروليتـاريا الأجنبية الموجـــودة بكثرة فى مصر •• » وفيهم ايطاليون ويونانيون وأرمن لعبوا دورا فى اضرابات العشرينات وساهموا فى تأسيس أولى النقابات العمالية (٣٢) • كما انتجت أفواج المهاجرين الأجانب الى مصر فى مطلع هذا القرن ، ما صار به أكثر من نصف المهنيين بمصر منهم فى ١٩٠٧ (٣٣) •

ويلخص الدكتور رفعت كل ذلك بقوله « نخطىء لو تصورنا ان الأجانب كانوا جميعا من الرأسماليين المنعزلين عن الشعب المصرى ، فثمة جاليـات كانت مكونة أساسا من صناع وحرفيين وعمال وصغار تجار ومهنيين • كانوا يمارسون بالضرورة احتكاكا يوميا ومباشرا ، ليس فقط بجماهير المصريين ، وانما أيضـا بمشكلات الحياة الاجتماعية فى مصر » ، « ووسط العمال والمثقفين الأجانب قامت حركة سياسية نشيطة ، اتخذت مسارا اشتراكيا ويساريا واضحا ، منذ مطلع القرن العشرين وحتى قبل ذلك بقليل » (٣٣) •

هذا التفسير للوجود السياسى الأجنبى اليهودى ، ترد عليه ملاحظات تبدو عامة • فلم يكن الرأسماليون الأجانب واليهود هم المعزولون فقط عن البيئة المصرية • بل يصدق وصف العزلة على الأجانب عامة • ثمة فروق اللغة والعادات وغيرها تشكل جدارا اجتماعيا من دونهم • وهناك الامتيازات الأجنبية التى تجعل لهم من أية طبقة أو فئة اجتماعية محاكم خاصة وقوانين خاصة ، وتبقيهم فى وضع متميز لايخضعون فيه لسيادة الدولة المصرية ، وتشكل رباطا قوى الآصرة بين الأجنبى وبلده الأصـــلى ، يســـتمد من تبعيته له الحماية والرعاية والتعالى على ما يخضع له المصريون من أنظمة وشرائع • وهناك نظرة النازحين الأوروبيين الى المصريين كشعب محكوم ، لهم عليهم مزية الانتماء الى دول حامية قوية • وهناك فى المقابـــل التكوين الحضـــــارى للمجتمع المصرى ، بنظمة وشرائعه التى تمنع الأجانب أن يندمجوا فى البيئة الاجتماعية والسياسية ، فليس لهم تول لوظائف عامة أو الدخول فى هيئات نيابيـــة ــ قروم ذلك رغـــم كل محـــاولات الاحتـــــلال البريطانى ، وليس لهم التزاوج مع المصريين ، ســــواء المسلمين أو الأقبـــاط الارثوذكسى المذهب ، هذه واحدة •

والثانيـــة ، أن البيئـــة الحضارية المصرية ، على قدر من التطور التاريخى والأصالة ، بما لا يجعل المصريين محتاجين الى الأجانب ليكافحوا من أجل تحرير المظلومين فيهم • وذاكرة المصريين تعى جيـــدا نهضـــة محمد على وثورة عـــرابى

وغيرهما • والملاحظه الثالثه أن تلك النظره التى سوى بين العامل المصرى والعامل الأجنبى فى المركز الاجتماعى والسياسى ، ولا تعترف بغير الحائط الطبقى كحائط للعزلة ، انما تتجاهل العنصر القومى ، وهو مصدر قوة الحركة السياسية ضد الغزاة • ولا يقتصر ذلك على مصر كحالة مخصوصة • ولا يظهر أن الأجانب الوافدين مع الاستعمار عمالا كانوا أو غير عمال ، قاموا بدور ايجابى فى تحرير أى من الدول المغزوة • واذا قيل بيانا لدور الأجانب « الطبيعى » فى الصراعات السياسية بمصر ، أن ليون كاسترو صاحب صحيفة « ليبرتيه » كان « نموذجا فريدا لهذه الاتصالات » بين عناصر البرجوازية الأجنبية وحزب الوفد (٣٤) • فلا يظهر أن علاقة سعد زغلول بكاسترو تجاوزت حدود علاقة زعيم مصرى بصحفى أجنبى يقيم بمصر ويتعاطف مع الوفد ، ولم يظهر أن أجنبيا ساهم فى تأسيس الوفد أو شارك فى عضويته ، بله أن يكون من قادته المهيمنين على قراراته السياسية •

ويذكر الدكتور السعيد أسبابا ساغت لديه مبررا لزيادة اهتمام الأجانب بالنشاط السياسى والاجتماعى منذ الثلاثينات ، قال « ثم تأتى أحداث الثلاثينات العاصفة لتخلق مبررات لتزايد الاهتمامات السياسية والعمل السياسى والاجتماعى وسط الجاليات الأجنبية • ومن هذه المبررات ، الفاشية وامتداداتها السياسية والتنظيمية فى مصر • التيارات الدينية وانعكاس نموها على وضعية الأجانب فى مصر • الحرب العالمية الثانية وتارجح مصير كل الأجانب واليهود خاصة مع اشتداد هجمات جيوش المحور على مصر •• » (٣٥) •

ولا يكاد يظهر لقارىء التاريخ المصرى ، أن كان للفاشية الأوروبية امتداد تنظيمى بين المصريين • ولم يعرف أن كان لأى من النازية الألمانية أو الفاشية الايطالية مثل هذا الامتداد الحزبى بين المواطنين فى مصر • ويبدو أن مقصود الأستاذ الباحث يقتصر على مايراه امتدادا سياسيا ، بين فاشية أوروبا وبين أحزاب مصرية ظهرت فى الثلاثينات ، وهى فى نظره مصر الفتاه ، وجماعة الاخوان المسلمين التى عناها باشارته عن نمو التيارات الدينية • وبهذا يكون المبرران الأولان لنشاط الأجانب فى السياسة المصرية ، هو ظهور تيارين سياسيين بين المصريين ، مصر الفتاة باتجاهه القومى المصرى ، والاخوان المسلمين باتجاهها الدينى الاسلامى القوى • والملاحظ فى هذا الشأن أن الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، لم يكونا وحدهما ضد الديمقراطية النيابية ، ولم يكونا وحدهما مصدر الخوف على تجربتها فى مصر ولا أساس التهديد لها ، انما كان الملك والاحتلال البريطانى هما المناهضين الأساسيين لها • والملك والاحتلال قديمان لايصلحان سببا للنشاط الأجنبى الطارىء فى الثلاثينات ولا يتواكب معهما • فاذا كان يمكن نسبة نشاط الأجانب هذا الى ظهور الاخوان ومصر الفتاة ، لزم التسليم بأن هذا الاقتران ليس مصدره مناهضة هذين التنظيمين للديمقراطية ،

ولزم البحث عن علاقة السببية التى أنتجت هذا الاقتران فى خصائص أخرى تميز بها كل من هذين التنظيمين ، على ما سترد الاشارة اليه •

أما عن المبرر الثالث ، وهو تارجح مصير الأجانب واليهود خاصة ، مع هجمات جيوش المحور على مصر فى الحرب ، فان هذا التأرجح يبرر هجرتهم من مصر ، أو تشكيل ما يساهمون به فى التصدى للجيوش الوافدة • وهو على أقوى الفروض يفسر نشاطا سياسيا لهم تابعا لبلادهم وموجها للأوضاع الأوربية ، بحسبانه نشاطا لجاليات فى مهجر ، وهو بهذا الوصف يفيد انهم هم من يعتبر « امتدادا سياسيا وتنظيميا » لصراعات بلادهم ، لا أن تعتبر التنظيمات المصرية هى هذا الامتداد ، بله أن تعتبر التنظيمات المصرية هى النوابت المستزرعة ، ويعتبر نشاط الأجانب من الثوابت الأصيلة فى التربة المصرية •

أن حقيقة المبرر الثالث ، لاتتعلق بتلك الحرب وبهجوم الألمان كسبب لنشاط الأجانب فى السياسة المصرية ، أو بمعنى أدق ان هذا السبب مع صحته لايحمل تلك النتيجة ولا يفضى وحده وبذاته اليها • انما السبب الذى قد يحمل هذا الأمر ويفضى بذاته اليه ، هو الغاء الامتيازات الأجنبية ، الذى جرى على أثر معاهدة منترو قبل الحرب العالمية بعامين • وفقد الأجانب بالغائها مظلة الحماية لمصالحهم ووضعهم المميز من هيمنة السيادة المصرية • ولعلهم أرادوا بولوجهم فى أنشطة السياسة المصرية ، أن يستعيضوا عن تلك الحماية بنوع من الوجود السياسى المؤثر فى الأوضاع المصرية • وغنى عن البيان أن الوجود السياسى الذى من شأنه حماية مصالح الأجانب الممتازة ، قد لا يتفق بالضرورة مع فكرة انشاته تنظيمات يسارية ماركسية ، تهدد نظام الملكية الخاصة فى مصر • انما يجرى الحديث هنا فى سياق ما يوجبه المنطق فى فهم حركة الأجانب السياسية عامة فى مصر • أما اتخاذ هذه الحركة شكلا يساريا محددا ، وقيام اليهود الأجانب بها خاصة ، فهذه أمور يتعين بحثها فى نطاق الظروف الملموسة لكل من حركة المجتمع المصرى بتياراته المختلفة ، ولوضع الأجانب والحركة اليهودية فى ذلك الوقت •

والخلاصة فى ضوء ما سلف ، أن اهتمام الأجانب واليهود بالوجود فى السياسة المصرية ، قد تعاصر مع ظهور تنظيمين مصريين ، احدهما قومى مصرى منفتح على الحركة العربية يدعو الى مقاطعة كل ما هو أجنبى سلعا وبضائع وغيره ، والآخر دينى منفتح على حركة الجامعة الاسلامية ، يدعو الى مقاطعة كل ماهو أجنبى فكرا ونظما • كما تعاصر مع الغاء الامتيازات الأجنبية واسترداد مصر سيادتها على جميع المقيمين على أرضها •

وفى صدد الحديث عن مصر الفتاة ، يذكر الدكتور رفعت السعيد ، أن دعاوى أحمد حسين تمثلت فى رفض النظام النيابى والدستور والديمقراطية ، وتأييد النظامين النازى والفاشى مما كان اداة فى يد القصر وأحزاب الاقلية بمصر،

ويقول « كان لابد لهذه الدعاوى من أن تثير الذعر فى نفوس الاجانب . وإكثريتهم تربت وتثقفت واطمأنت فى رحاب فكر الثورة الفرنسية وتقاليد الاصلاح الدستورى فى أوروبا ٠٠ ولابد له أيضا أن يبث الرعب فى نفوس اليهود ، وهم كثيرون بشكل ملحوظ وسط الجاليات الأجنبية ، ولابد لكل أجنبى يقيم فى مصر أن يشعر بالخوف وهو يقرأ المبادىء العشرة التى صاغها أحمد حسين لتؤهل معتنقها كى يكون جنديا من جنود مصر الفتاة ، ويجد منها (احتقر كل ما هو أجنبى بكل نفسك ، وتعصب لقوميتك الى حد الجنون) ٠ ويذكر أن النحاس رئيس الوزارة الوفدية اتهم جمعية مصر الفتاة بالعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد ٠ وبهذا كان ثمة خطر على الأجانب الديمقراطيين ، يأتيهم من الأجانب الفاشيين ومن القصر ورجاله ومن مصر الفتاة وما يماثلها (٣٦) ٠

واذا جاز تصوير أكثر الأجانب بمصر بأنهم تربوا بفكر الثورة الفرنسية وتقاليد الاصلاح الدستورى ، فلم تكن الوظيفة التاريخية للاجانب بمصر قط انهم رسل الديمقراطية اليها . ومع اول احتكاك فعال بين مصر والغرب فى القرن التاسع عشر ، كانت مصر المستقلة تأخذ عن أوروبا باختيارها ما تراه خيرا لها حسب تصورها .. ولم يفسد عليها خياراتها ويضرب نهضتها ويحطم صناعتها واقتصادها ونظمها الدستورية ، الا وفود الاستعمار عليها وفى ركابه هؤلاء الاجانب . ضربوا صناعة محمد على وأفسدوا الاقتصاد المنتج على عهدى سعيد واسماعيل ، وحطموا دستور العرابيين ، وافلسوا الفلاح بالديون والفوائد . تلك كانت الوظيفة التاريخية بمصر لمن اطمأنت نفوسهم الى فكر الثورة الفرنسية وتقاليد الاصلاح الدستورى ، بصرف النظر عن النوازع الشخصية لأفراد منهم ، أو عن النظم المطبقة فى اوروبا نفسها .

واذا كانت نمت بين المصريين اتجاهات غير ديمقراطية يستغلها الملك . فلم تكن مصر تنتظر من غير ابنائها من يكافحون عنها الشرور . وكان خليقا مناهضة هذه الاتجاهات فى رحاب ثورة ١٩١٩ وتقاليد الكفاح المصرى الدائر فعلا ضد الاستبداد والنفوذ الأجنبى معا ٠

وكان الوفد مثلا لا يزال وعاء ذا فاعلية فى مناهضتها . واحتقار كل ما هو اجنبى شعار وجه للدعوة لتفضيل الانتاج المصرى وانماط المعيشة المحلية ، والتعصب للوطن موجه ضد الاستعمار . ومصر الفتاة عدل عن دعاويه غير الديمقراطية منذ ١٩٤٢ بما يسقط تلك الحجة من ذلك الوقت الابكر من نشاط الاجانب . واتهام مصر الفتاة بالعمالة لدولة اجنبية فى ١٩٣٧ أيا كان نصيبه من الصحة (٣٧) ، فهو يقوم سلاحا ضد مصر الفتاة فى يد الاحزاب المصرية الأخرى ، ولكنه لا يقوم سلاحا ولا حجة فى يد الاجانب، ولا تقوم تهمة كهذه على « عميل » وتنحسر هى نفسها عن الأصيل ، بله أن تنهض بها للاصيل ذريعة للنشاط السياسى فى غير بلده . كان الأجانب واليهود العاملون فى السياسة المصرية يمقتون مصر الفتاة ، لسبب آخر غير

حرصهم على الديمقراطية (لم يكن لأى منهم ، ولا كان أى منهم يتوقع أن يكون له حق فى ترشيح أو انتخاب أو غيره من حقوق ممارسة الديمقراطية للمواطنين) وهو اثار، مصر الفتاه لدعاوى العصبية القومية ، بحسبان أن مصدر الاطمئنان الاساسى للوجود الأجنبى بمصر هو نفى هذا العنصر القومى او ضموره .

وفى صدد الحديث عن الاخوان المسلمين ، يذكر الدكتور السعيد «كان حسن البنا يؤكد انه يريد الحكم ويريد حكومة اسلامية ... والحقيقة ان القصر قد حاول وباستمرار استخدام بعض رجال الدين وبعض رجال الأزهر كأداة لمجابهة الحياة الدستورية وحكومة الاغلبيـة .. » ، « كان لابد لذلك كله أن يثير هواجس الاجانب وكلهم غير مسلمين ، واكثرهم علمانيون ، وكان لابد للاجانب ولأعداء المحور منهم خاصة أن يشعروا بالرهبـة تجـاه هـذا التحالف الذى نشأ بين الاخوان المسلمين والقصر الملكى ، ثم بين الاخـوان وعملاء المحور ودعاته من ناحية أخرى » ، « فاذا وضعنا ذلك كله فى اطاره العام ، حيث كانت جحافل النازى تدق ابواب مصر بالفعـل ، لأمكننـا أن نتصـور المناخ العقلى والفكرى والنفسى الذى عاشت فيه القوى العلمانيـة والديمقراطية اليسارية فى صفوف الجاليات الأجنبية ، والذى دفعها حتما الى العمل والنشاط باتجاه تقدمى ، واذا كانت حراب الفاشية تتجـه أولا ضد اليهود ، فقد كان طبيعيا أن يتجه الكثيرون من أبناء الطائفة اليهودية فى مصر (وعـددها ٦٢ر٩٥٣١ وفقـا لاحصـاء ١٩٣٧) الى مجـالات العمـل المناهض لها (٣٨) .

وبصرف النظر عن العجلة فى وصف من ايدوا المحور من المصريين أثناء الحرب بالعمالة (*) ، فان ما يمكن أن يوجه الى حركة الاخـوان من نقد أو هجوم ، انما يتمثل فى كونها حركة سياسية لم تفصح عن برنامجها السياسى والاجتماعى ، وأن تحالفاتها السياسية لم تكن تتفق مع التصنيف السـائد للقوى الوطنية والديمقراطية المختلفة ، حسبما تعورف عليه من متطلبـات المعركة ضد الاحتلال الاجنبى واستبداد الملك ، وانها انحصرت فى نمط من

(*) تأييد بعض المصريين للمحور خلال الحرب ، مسـألة تصلح مثالا نموذجيا للتباين بين « التقدير المصرى » وبين موقف الأجانب . يمكن لتيار مصرى ما ولو على خطأ فى حساب القوى السياسية والظروف ، ان يفكر فى امكان الاستفادة من الصراع المسـلح المحتدم بين المانيـا وبريطانيـا ، على أمل الفكاك بمصر من الاحتلال البريطانى . وتندرج مثل هذه المحاولة فى اطار محاولات الاستفادة من تناقضات الدول الكبرى لاستخلاص الحقوق المصرية ، ومناقشتها لا تكون باطلاق أوصاف الخيانة والعمالة ، مادام لم يوجد ما يؤكد قيام علاقة من هذا النوع ، انما بوزن الأمر بميزان بحث الظروف الملموسة لتقدير مدى الخطأ والصواب . اما موقف الأجانب فهو ابعد عن التقديرات المصرية وادخل فى مراعـاة روابط جنسـيتهم أو روابطهم السياسية فى اطار دولهم الأم ، أو روابطهم كطوائف وجاليات فى المهجر .

الفكر الاسلامي فذ. لا يستجيب للواقع المعيش في اطار الاهداف والمطامح العامة للامة . وانها وضعت الجامعة الدينية السياسية كبديل عن الجامعة الوطنية ، بما يهدد وحدة الأمة في صراعها ضد الاستعمار ومن أجل الارتقاء . كل ذلك نقد يمكن أن يتجه اليه من منظور مصرى أو قومى عام وفى نطاق السياسات المصرية . وهو مهما بلغ لا يفيد ولا يصلح تبريرا لنشاط سياسى من الأجانب ضدهم . وان النقد الذى يوجه للاخوان من حيث اغفال الجامعة القومية ، يوجه بالضرورة ضد الاجانب من حيث اغفالهم للجامعة ذاتها . وغنى عن البيان أن نقد الاجانب أولى، باعتبارهم هم أنفسهم خارجين عن التصنيف القومى بالتعريف ، ولأنهم لا يقيمون جامعة بديلة لما يهدمون . جامعة سياسية تصلح وعاء للكفاح ضد الاستعمار ومن أجل التقدم والاستقلال. ونقد تحالف الاخوان مع الملك صواب من منظور قومى ديمقراطى وتقدمى . ولكنه لا يوجه كاتهام للاخوان على أيدى الاجانب ، فالقومية وحدها هى وعاء النظر الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواقف الطبقية . وان العلمانية حسبما جرت على السنة كثير من المصريين فى الصراعات السياسية والفكرية لم تكن تعنى الا امرين ، تجريد سلطة الملك الاستبدادية من أى ادعاء دينى يسند نظامه ، وتحقيق المساواة التامة بين المسلمين والاقباط فى «المواطنة» فكرا وحقوقا .

بقيت نقطة تتعلق بوظيفة النشاط الأجنبى فى السياسة المصرية . فان ما سبق ذكره يتعلق بدوافع الاجانب للتحرك السياسى ، ويبقى بعد ذلك مدى حاجة البيئة السياسية المصرية لهذا التحرك . وفى هذا الشأن يذكر الدكتور السعيد عددا من العوامل ، وهى ترجع الى « الامتيازات الاجنبية التى كانت تحمى النشاط السياسى وسط الاجانب حتى ولو لم يكن مرضيا عنه من جانب السلطة » ، « عنصر اللغة ، فحتى فى نهاية الثلاثينات لم تكن أوليات الادبيات الماركسية قد ترجمت الى العربية .. وهكذا انفرد التقدميون الأجانب بالقدرة على (استيراد) كتب ومجلات شيوعية (احتماء بالامتيازات الأجنبية وبحكم احتكاكهم الثقافى بأوربا وبحكم ترددهم الدائم عليها ، فانفردوا — والى حد كبير — بالقدرة على الاطلاع عليها » (٣٩) .

ولا شك أنه رغم الغاء الامتيازات الأجنبية فى ١٩٣٧ ، بقيت بعض آثارها تكفل للاجانب حماية نسبية محددة باتفاقية منترو وحواشيها ، لمدة مؤقتة تنتهى حسب الاتفاقية فى ١٩٤٩ . ولا أعتراض على أن هذه الآثار ، كان من شأنها حماية النشاط الأجنبى نوعا ما ، كما لا اعتراض على يسر حصول الأجانب على الأدبيات الماركسية والاطلاع عليها . على أن وجه الاعتراض يتعلق بما يستخلص من هذين العنصرين ، عنصرى الامتيازات واللغة . ولا يظهر أن البيئة الثقافية المصرية كان يعوزها عنصر أجنبى لينقل اليها فكرا ما . وحركة الترجمة من أيام محمد على غنية عن البيان ، وحركة انتقال الأفراد بين مصر والغرب

غنية عن البيان أيضا ٠ وتطلع العقل المصرى الى فكر الغرب وحضارته كان مشبوبا ، بل لعله كان أكثر مما يلزم ، بل لعله تجاوز نطاق الاستفادة الى مشارف الضرر ، بل لعله في عرف البعض قد أوغل فى الضرر ٠ ومع مراعاة أن نقل الفكر الاشتراكى عامة ، والفكر الماركسى خاصة ، كان أصعب من غيره ، فلم يكن الحظر والتضييق ليصل الى درجة الاستحالة ، التى تستدعى قيام الأجانب بهذا الدور كوظيفة سياسية وتاريخية ٠

وقد عرض الدكتور السعيد فى كتابه « اليسار المصرى ٠ لما كان ينشر من هذا الفكر في صحف ومجلات علنية ، مثل كتابات اسماعيل مظهر وعصام الدين حفنى ناصف ونقولا حداد وعبد الفتاح القاضى وحسنى العرابى ، ومثل مجلة الحساب ومجلة روح العصر ، فضلا عما كان ينشر في مجلتى الهلال والمقتطف ، وكل ذلك يجرى فى صحافة مصرية ٠ لم تكن تلك الكتابات بطبيعه الحال من الكثرة التى يودها من يتعاطف مع الاشتراكية أو الماركسية ، ولكن وجودها يدل على قيام الامكانية لنقل هذا الفكر من خلال قنوات مصرية ، بصرف النظر عن مدى سماح الظروف السياسية والاجتماعية بانتشاره ٠ ومع التسليم بيسر (استيراد) الأجانب للأدبيات الماركسية ، فان ذلك لا يفيد بالضرورة قدرة على نقلها ، لان اليسر اللغوى بينهم وبين الألسن الأوروبية يفيد عسرا لغويا بينهم وبين اللسان المصرى ، ولم يكن غالبهم على المام كامل باللغة العربية المنقول اليها ٠ وحتى مع استبعاد هذا العائق اللغوى ، فان سهولة النقل تصلح سببا لتيسير نقل الفكر ، ولكنها لا تقوم سببا مقنعا فى أن يكون لهم دور تنظيمى ، بله ان يكونوا هم مؤسسو التنظيمات ومحركوها وقادتها ، والحادث أن قوى لدى هؤلاء التركيز على النشاط التنظيمى ٠ أما نقل الفكر بالترجمة أو اعداد الدراسات المبسطة مثلا ، فلا يظهر أنهم أنفسهم أولوه القدر الكافى من نشاطهم فى هذا الوقت المبكر من نشأة التنظيمات ٠ وقد ذكر احد أعضاء تنظيم ايسكرا « كنا لا نقرأ الا كتبا فرنسية » (٤٠) ٠

التنظيمات الهامة :

ظهرت جماعة الفجر الجديد (عرفت فيما بعد بتنظيم الطليعة الشعبية للتحرر ، وطليعه العمال) ، من اتحاد أنصار السلام ، من صادق سعد وريمون دويك ويوسف درويش ٠ كانوا يهودى الديانة مصريين من أصول غير مصرية ، واعتنق يوسف الاسلام فى ١٩٤٧ والآخران فى ١٩٥٧ ٠ كانوا خلية مصرية انفصلت عن الأجانب وبقيت بمصر عندما هاجر كثيرون الى فلسطين خوفا من الزحف الألمانى أثناء الحرب ٠ وأصدروا مجلة الفجر الجديد فى ١٩٤٥ ، وضموا اليهم وقتها أحمد رشدى صالح ، لأنه أكثر قدرة على استصدار ترخيص بالمجلة « واضطررنا أن نشرح له الأمر ، وعلاقتنا بالمجموعة الأجنبية السرية التى تعمل خلف مجموعة الدراسات ، وكيف أن هذه المجموعة هى التى ستمول المحلة»(٤١) ٠

وقامت الجماعة بنشاطها في صفوف رابطة الشباب الوفدية ودار القرن العشرين ولجنة العمال للتحرير القومي • وانضم اليها عناصر مثقفة وعماليـــة بلغت بهم نحو ٢٥ عضوا (٤٢) • ويعتبر صادق ســعد أن اســـتقلال هذه المجموعة عن الأجانب « كان قرارا هاما وغريبا في الحركة الشيوعية » ، اذ استمرت المنظمات الأخرى والأجانب يلعبون فيها دورا كبيرا «مما أثر في سياستها في تقديري» • ويقول « ظلت بعض التنظيمات الماركســـية التي تأسست في مصر أقـرب الى الاممية ، ولها علاقات خاصة حلقية بابناء جنسيات مختلفة » • ثم يحكي أن بعض أصدقاء هذه المجموعة في لجنة نشر الثقافة الحديثة خالفوها « بسبب اعتراضهم على وجودنا ــ اليهود ــ فيها ، والحوا على انسحابنا •• فتركنـــا لجنة الصحافة اسفين •• » (٤٣) • ولكنهم استمروا الموجهين الأساســـين لجماعة الفجـــر الجديد •

أما ايسكرا فقد انشأها شوارتز مع غيره ممن سلفت الاشارة اليهم • وكان يرفض التمصير رفضا صريحا بغير مداراة • واستعان على ذلك بقوله عن لينين ، أنه يمكن لطلائع أجنبيه ان تلعب الدور القيادي في بلد متخلف ، بحسبان مصر هي هذا البلد المتخلف ، وما لبث أن ضم تنظيمه نحوا من ٩٠٠ عضـــو منهـم حوالى ٤٠٠ أجنبي ، وبلغ قسم الطلبة فيه حوالى ٣٠٠ طالب • وكان منهجه في العمل دراسة الكتب ــ الماركسية والمناقشة حولها ، وفقا لمنهج دراسي يســـتند الى تحصيل ٢٧ كتابا • ويستغرق هذا الجهد نشاط الأعضاء دون أن يمكنوا من النشاط السياسي الجماهيري ، الذي لم يبـدأ الا مع تصـــاعد الحركة الشعبية الوطنية في ١٩٤٦ • وكان التجنيد للتنظيم يتخذ طابعا عائليا ومن خلال الحفلات والاختلاط والرحلات • وتألفت لجنته المركزية من شوارتز وايلي ميزان وسدني ســلامون وعزرا هراري وارمان بيليس ، وخبير شـــئون التنظيم والمشرف على النشاط الطلابي سدني سلامون • ومع ضغط الأعضـــاء المصريين ، شارك في اللجنة المركزية في وقت لاحق شهدى عطية الشافعي وعبد المعبود الجبيلي (٤٤) •

أما (ح • م) الذي انشأه كوربيل ، فقد رفع شعار التمصير ، وضم في مستوياته المختلفة غالبية مصرية ، ولكن جـــرى ذلك حســـبما كشفت المادة التاريخية المتاحة ، بطريقة ومن خلال آطـر فكرية وتنظيمية تضـــمن لكوربيـــل ونفر قليل معه الهيمنة الفردية على التنظيم • ضم مثقفين مصريين وعمـــالا مـــن شبرا الخيمة والمحلة وصولات من سلاح الطيران ونوبيين وسودانيين ، ونفرا من الشيوعيين المصريين القدامى سلفت الاشارة اليهم (٤٥) • وكانت اللجنة المركزية تضم كوربيل وجو متالون وعشرة من المصريين • أن كوربيل الذي أعلن شـــعار التمصير وضم الى لجنته المركزية أغلبية مصرية ، قد عاجل التمصير بشعار آخر هو « التعميل » ، أي سرعة جعل القيادة عمالية • يقول عبده دهب « بدأنا عملية تجنيد واسعة واتصالات على نطاق كبير ، وبعد سنة تقريبا رفع كوربيل شعار التعميل » (٤٦) • ويشرح كوربيل هذا الهدف الذي أعلنه بعد سنة واحدة : قد

وقعنا في خطأ كبير ، فان عملية التمصير تمت بالتصعيد السريع للعناصر المصرية .. وتصورنا أنه يمكن التعميل بنفس الطريقة ، أى أن يصعد العمال بغض النظر عن مستواهم الفكرى الى صفوف القيادة ، وصعدنا الى القيادة عددا كبيرا بقصد أن نشعر العمال بأنهم الملاك الحقيقيين للتنظيم » ، « أدى التصعيد السريع للعمال الى أضعاف التكوين الفكرى لقيادة التنظيم ، في ظروف كان قد بدأ يتعرض فيها لصعوبات تنظيمية ، ويواجه مشكلات نظرية وفكرية خطيرة » (٤٧) . هذا يعنى أن « التعميل » لم يكن فعالا ، ولا كان يمثل هيمنة حقيقية للعمال على التنظيم ، بل أنه صار ضارا لانه أضعف التكوين الفكرى للقيادة . ومعنى ذلك أن « التعميل » السريع هنا قد أدى الى أن يصير « التمصير » شكليا ، أى أن التعميل نفى التمصير كاجراء جاد . وجرى التعميل بقرار من كورييل ،لايظهر أن شاركه فيه غالبية مصرية ، بل جرى على الرغم من الغالبية المصرية في القيادة ويحكى كورييل « أن المثقفين في قيادة التنظيم قالوا أن المسافة الواسعة بين الأجنبى والمصرى حتمت التمصير ، ولكن المسافة تقل كثيرا فيما بين المثقف والعامل المصرى » ، بما يفيد أن هؤلاء لم يتحمسوا للتعميل ، وأن لو كان الأمر بيدهم لما أجروه بهذه الطريقة . كما يفيد شعورهم بالجامع الوطنى بينهم وبين العمال الفاصل بينهم وبين كورييل . وبهذا لا يظهر مقنعا ما يقال أن المثقفين المصريين كانوا يتركون أماكنهم في القيادة طواعية للعمال(٤٨) . بذلك يظهر أن التمصير قد أفسد بالتعميل الذى جرى . وكان كورييل صاحب القرار فيه .

والاسلوب الثانى الذى اتبعه كورييل للهيمنة على التنظيم، هو أسلوب بنائه، اذ جرى التقسيم فيه على نحو فئوى ، قسم منفصل لكل من الطلبة والعمال والأجانب وغيرهم . وكورييل هو صاحب فكرة هذا التقسيم ، بررها بمقولة عدم التناسب في التجنيد وكثرة الطلبة فيه . وضم اقساما مستقلة لكل من اليمنيين والليبيين والاثيوبيين والسودانيين . وقد هوجم هذا النمط من البناء التنظيمى . لما لايخفى من عزله كل فئة عن الاخرى ، وأنه « ضد القواعد المتعارف عليها للتنظيم » (٤٩) . واذا كان من المعروف أن من أهم وظائف التنظيم اللينينى كونه بوتقه انصهار بين المثقفين الثوريين والعمال ، فان ذلك الحادث يكشف عن نمط من البناء يحول دون تحقيق هذه الوظيفة الجوهرية ، ويعزل كلا من الفئات عن غيرها .

والاسلوب الثالث المكمل ، هو اتباع الاحتراف الثورى بالنسبة لبعض الأعضاء ، بأن يتفرغوا للنشاط السياسى مقابل راتب يتقاضونه من التنظيم ، وللفكرة تطبيقات عديدة معروفة في الأحزاب المختلفة ، ولكن في ظروف كون كورييل هو الممول الأساسى للتنظيم ، فان الاحتراف من شأنه أن يؤدى الى تبعية للمحترف بالنسبه لكورييل . ويذكر فوزى جرجس « هنرى كورييل كان يقيم علاقات شخصية مع بعض الكوادر ويربطها به على أسس شخصية » (٥٠) .

لذلك فان المادة التاريخية التى أخرجهـــا الدكتـور السعيد ، لاتنفى الى ما انتهى اليه عن (ح ٠ م) من أن « عملية التمصير قد تمت على أفضل واسرع وجه ممكن ، بحيث تم اختيار عناصر مصرية جادة وشعبية ونضاليـــه ودفعت ربما بأسرع مما يجب نحو مراكز القيادة ٠٠ ولم يكن فى قيادة (ح ٠ م) كما شاهدنا سوى اثنين فقط من الأجانب ٠٠ » (٥١) ٠ فالتمصير لا يعنى الغلبة العددية ، انما يعنى السيطرة وسلطة التوجيه والتقرير ٠ والقول بأن التمصير تم بأسرع مما يجب ، يوحى بأن كان الا بطأ هو الاصوب ، كما لو أن الاصـــل أو الطبيعى أن تبقى سيطرة الأجانب بدعوى تعليم المصريين شـئونهم ، عـلى نحو ما كان يبرر كرومر وأمثاله بقاء الاحتلال ، صاحب رســـالة التحضر لمصر المتخلفة ٠ أن الواجب الا نغفل عن نقطة البدء ، وهى أن شـعار التمصير نفسه شاذ ، شذوذ تأسيس أجانب لحركة وطنيـــة ، لأن الشـــعار هدف ، والمصرية ليست هدفا ولكنها نقطة بداية تقوم مقام البداهات ٠ التمصير هنا شعار يرفعه أجنبى ، بينما المصرية هى وجود المصرى وذاته ٠

معركة التمصير :

لم تكن مشكلة الوجود الأجنبى وسيطرته فى التنظيمات الشيوعية خافية ، منذ نشأه هذه التنظيمات ٠ والأجانب أنفسهم فيما رووه من بعـد عن نشاطهم هذا ، يذكرون مسألة وجودهم أنفسهم كمشكلة جرى حولهـــا الخلاف بينهـــم عند أصل نشأة التنظيمات ، وما اتخذوه من مواقف اختلفت درجاتها بين التشدد والملاينة ٠ وذلك يؤكد اقرارهم بغرابة هذا الصـــنيع ، الذى وجـدوا ضرورة للتصدى له بالاستهجان أو الانكار أو التبرير ٠ وقد بدأت المطالبـــة بالتمصير قبيل نشأة التنظيمات ، اذ طالب بها محمد نصر الدين فى الاتحاد الديمقراطى ٠ وبعد نشأة (ح ٠ م) قامت المطالبة بين مجموعة الشيوعيين القدامى مثل الدكتور القاضى ، وتركزت تحفظاتهم حول دور الأجانب فى التنظيم وأساليب العمل فيه ٠ ويحكى القاضى أن عبد الفتاح الشرقاوى دخل (ح ٠ م) على مضض ، لأنه كان يؤمن باقامة منظمة ماركسية ترفض الفكر المادى وتتمسك بالاسلام ٠ ويحكى الشرقاوى أن خلافه كان « يتركز حول موضـــوعى الدين وتواجد الأجانب فى التنظيم » (٥١) ٠ ويحكى عنه كورييل « انضم الينا وهو ضدنا ، لأننـــا غـير مصريين ، لكنه انضم الينا ليكسب خبرة ليؤسس تنظيما جديدا ، وفعلا انسحب الشرقاوى يوم ٦ أكتوبر ١٩٤٥ ٠٠ كان يفهم الماركسية فهما اسلاميا صرفا » ٠ وكون هؤلاء فى ١٩٤٥ « منظمة اتحاد شعوب وادى النيل » ٠ ويحكى فوزى جرجس الذى انضم الى مجموعة القاضى ، أن كان لديهم تحفظات على (ح ٠ م) تتعلق بدور الأجانب فى التنظيم وسيطرة كورييل من خلال الروابط الشخصية على بعض الأعضاء ٠ وقد انفصل هؤلاء وكون بعضهم « العصبة الماركسية » فى ١٩٤٦ ، متفقين على عدم ادخال أجانب فى التنظيم مطلقـــا مـع الغـــاء التكوين الفئوى (٥٢) ٠ ثم انشق الدكتور حسونة مع جماعة ، كانت بطبيعة الحال تحمل

نفس التحفظات » وكونوا منظمة « الطليعة ـ اسكندرية » (٥٣) ٠ وهكذا انشق عن (ح ٠ م) ماكون ثلاثة تنظيمات ، وذلك رفضا للوجود الأجنبى ٠

ومن ناحية أخرى ، يظهر أنه مع ظهور النشاط الشيوعى كجزء من حركة المد الوطني الشعبي في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، قوى الوزن السياسي للعناصر المصرية في هذه المنظمات ، وأكثرهم دخل الحركة الشيوعية من منطلق قومي(٥٤)، يستهدف بكفاحه تحرير بلده من الاستعمار وتحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي ـ وبهذا الوجدان السياسى اتصلوا بالتيارات الشعبية المختلفة ، وأدركوا قوتهم الذاتية النسبية داخل تنظيماتهم ، وواجهوا في نشاطهم تهمة انخراطهم في تنظيمات يسيطر عليها الأجانب ٠ وحثهم كل ذلك على المطالبة بالتمصير ٠ ويشير محمد سيد أحمد الى التناقض بين القيادات المصرية والقيادات الأجنبية ، والى الشعور الراسخ بين المثقفين فى قيادة « حدتو » بأن القيادة بتكوينها الأجنبي عاجزة « وأنها فوتت فرصة الاستفادة من الهبة الوطنية استفادة حقيقية » (٥٥) ٠ ويظهر الصراع بين المصريين والأجانب أقوى ما يظهر في واقعة توحيد المنظمات الشيوعية في ١٩٤٧ ونشأة « حدتو » ٠

يحكي كورييل « كنا دائما نسعى للتوحيد ، وكان من شروط الوحدة ابعاد « الأجانب » ، فما أن تمت الوحدة بين (ح ٠ م) وايسكرا حتى أبعد الأجانب فى قسم خاص « ما عدا أنا وهليل شوارتز ، وبهذا تم التمصير بشكل فعلى » (٥٦) ٠ ويظهر من هذه العبارة مدى الحاح المطالبة بابعاد الأجانب ، وأن كورييل وشوارتز واجها هذا المطلب بأنشاء قسم خاص للأجانب مع محاولة استبقاء السلطة الفعلية فيهما وحدهما ٠ كانت دعوة التمصير تصاعدت فى ايسكرا حتى اضطر شوارتز الى ضم مصريين الى اللجنة المركزية هما شهدى والجبيلي ٠ ولكن الضغط استمر مطالبا بالتوحيد السريع مع (ح ٠ م) ، وهدد البعض بالانقسام ان لم تتم الوحدة ، وجاء معظم الضغط من قسم الطلبة بايسكرا ، ولم يكن قطاع الأجانب يدرى شيئا عن هذا الأمر حسبما يحكي محمد الجندى (٥٧) ٠ ويحكي زكي مراد « أن الوحدة قد فرضت فرضا على شوارتز ، وأنه قبلها على مضض ، وهكذا تحت ضغط الظروف قبلت قيادة ايسكرا الوحدة » (٥٨) ٠

أما عن موقف (ح ٠ م) فقد كانت أغلبية قواعدها والمصريون فى قيادتها ضد الوحدة مع ايسكرا ولم ترحب بها ٠ يحكي سيد رفاعي « كنت أشعر أن الوحدة كارثة » لأن ايسكرا تنظيم غير ثورى يضم عناصر ثورية ، ومكون أساسا من أجانب ، ومن ثم يكون الواجب ، لا الوحدة مع ايسكرا ولكن تصفيته مع ضم العناصر الثورية فيه الى (ح ٠ م) ٠ ويذكر محمد شطا انهم فى (ح ٠ م) لم يكونوا ضد الوحدة ولكن « ضد نوعية كوادر ايسكرا وضد تكوينها العضوى ٠٠ كنا نطالب بتصفية ايسكرا وليس بالوحدة معها » ٠ ورغم اعتراض غالبية المصريين فى قيادة (ح ٠ م) على الوحدة فقد تمت ٠ ويذكر رفاعي « كان كوزييل هو القوة التى جرت (ح ٠ م) للوحدة » (٥٩) ٠ (قبل الوحدة من التنظيمات

الأخرى طليعة اسكندرية ، ورفضها التنظيمات المنشقان عن (ح ٠ م) وكذلك جماعة الفجر الجديد) ٠

من ذلك يظهر أن كورييل ساق تنظيمه الى الوحدة رغم معارضـــة غالبية المصريين بالقيادة ، وهذا يوضـح مدى السلطه المنفردة التى كان يتمتع بها فى اتخاذ اهم القرارات ٠ ومن جهه أخرى فان التصوير السابق يظهر أن المصريين طالبوا بالوحدة فى ايسكرا حيثما كانوا أقلية (نسبيا) ، وحيثما غلب المصريون فى التنظيم الآخر ، والعكس صحيح ، فطالب الأجانب بالوحدة حينما كانوا أقلية (عدديا) فى (ح ٠ م) وحينما غلب الأجانب فى التنظيم الآخر ٠ بمعنى أن كل أقلية عبرت عن اشـــتياقها للتوحد مع التنظيم الذى يغلب فيه نوعها ، وكل أكثرية تنفر من الوحدة مع التنظيم الذى يغلب فيه غيرها ٠ وهذا صراع قومى واضح الدخيلة من كلا الطرفين ، صراع حسمه كورييل بما يملك من مفاتيح السلطة فى تنظيمه ، ليوازن القدرة المصرية النـــامية لديه بدعم أجنبى من ايسكرا ٠ ، وتمكن الخصمان اللدودان هنرى كورييل وهليل شوارتز من أن يحققا ٠٠ اتفاقا تكونت على أســاسه كبرى المنظمات الشيوعية المصرية وأشهرها فى التاريخ المصرى الحديث ، « حدتو » وذلك فى يونية أو يولية ١٩٤٧ ٠ كان عدد أعضائها ١٦٠٠ عضــو منهم ٧٠٠ من (ح ٠ م) فيهم حوالى عشرة أجانب . و ٩٠٠ من ايسكرا منهم حوالى ٤٠٠ أجنبى (٦٠) ٠

شكلت اللجنـة المركزية أولا من أحد عشر عضـــوا ، خمسة من كل من التنظيمين المتحدين وواحد من ثالثهما طليعة الاسكندرية ٠ ثم تقصت الى سبعة ثم زيدت الى سبعة عشر ، مع وجود مكتب سياسى من أربعة وسكرتارية من سبعة ٠ وفى كل هذا النقصان والزيادة بقى كورييل مسئولا سياسيا وشوارتز مسئولا تنظيما ٠ وتولى أعضاء من (ح ٠ م) المسئولية السياسية فى المستويات الدنيا ، وأعضاء من ايسكرا مسئوليـة الدعاية والعمـل الجماهيرى ٠ واحتفظ التنظيم بالتقسيم الفئوى له ، ولكورييل الاشراف على الاقسام غير العمالية ، وعلى الأقسام العمالية اشراف من لجنة رباعية ، اثنان من كل من التنظيمين المتحدين ٠ وانشىء ما يسمى « بلجنة الرقابة الحزبية » من أربعة أعضاء ، اثنين من كل من الأجانب والمصريين ، وهم أنفسهم اثنان من كل من التنظيمين المتحدين ٠ ووظيفة اللجنة ان يكون لها عين رقيب فى كل قسم بالمنظمة وأن تتابع حركة الأعضـاء وأفكارهم (٦١) ٠ فكانت جهاز مخابرات داخل التنظيم ٠

نمت العضوية فى التنظيم بعد الوحدة حتى بلغت فيما يقال أربعة آلاف ٠ ولكن تميز التنظيم بغيبه البرنامج والاستراتيجية والتكتيك واللائحة ، فلم يوجد به شىء من ذلك ٠ كما ضمر قسم العمال وزاد ضمورا ، فانخفض الأعضاء من عمال شبرا الخيمة من ١٢٠ عاملا الى ٢٠ فقط ٠ بينما تضـــخم قسما الأجانب والطلبة ٠

بهذا يمكن القول أن كبرى التنظيمات الشيوعية هذه ، تكونت كحلقة من حلقات صراع قومي بين المصريين وبين الأجانب (اليهود خاصة) بداخلها ، صراع كانت الغلبة فيه وقتها للهيمنة الأجنبية اليهودية المتمركزة في كورييل وشوارتز. ومن متممات هذه الصورة ، هيمنة كل من هذين على المسئولية السياسية والتنظيمية ، رغم كل التقلبات التى عرفتها اللجنة المركزية في الشهور القليلة التالية • واشراف كورييل على الأقسام غير العمالية ، وانشاء جهاز للتخابر على الأعضاء ومتابعة حركتهم • مع الحرص على غياب المواثيق السياسية والتنظيمية المحددة للموقف السياسى الملموس وللعلاقات الداخلية في التنظيم ، وهما البرنامج واللائحة ، رغم ما توليه اياهما الأدبيات الماركسية اللينينية من أهمية قصوى • وغياب مثل تلك المواثيق أصل ثابت ملحوظ في ظروف الهيمنة الفردية على تنظيم ما ، يكفل لهذه القيادة حركة طليقة ازاء القواعد والأهداف •

لم تمض شهور قليلة على الوحدة ، حتى أعد كورييل تقريرا بعنوان «خط القوات الوطنية والديمقراطية » ، مؤداه فيما يقال أن الحزب يجب أن يكون للشعب المصرى كله وليس للعمال فقط • وبغير دخول في بحث مدى صواب الفكرة أو خطئها ، ومادام لم تكشف المادة التاريخية المتاحة عن أصل هذه الوثيقة، فالملاحظ بشكل عام ان فكرة كهذه في سياق فكر الحركة الشيوعية في تلك الأيام ، تكون على قدر من الخطورة كبير ، ازاء أدبيات ماركسية تؤكد هوية الحزب الشيوعى كحزب للطبقة العاملة يمثل قيادتها ومصالحها في الأساس ، وتضع هذا المفهوم في مكان الأسس والأوليات التى يعتبر الخروج عنها انحرافا سياسيا وخيانة للطبقة العاملة • أن فكرة كتلك في ذلك السياق يكون من شأنها تفجير الخلافات في التنظيم ، سيما أنه يصعب تجاهلها أو ازدراؤها مادامت صدرت عن مثل كورييل ذى الهيمنة والسيطرة والنفوذ •

والملاحظ أن الحرص المعتاد من أية قيادة سياسية يملى عليها الحذر من الطرح المفاجيء لفكر أو لتوجه سياسى جديدين ، وذلك خوفا من أثر المفاجأة وعدم الاستعداد في حدوث انقسامات تنظيمية • ويلاحظ أيضا أن فكرة كهذه تبدو غريبة الى حد ما على مثل كورييل صاحب شعار « التعميل » السريع وهذا يثير الحيرة عن كيفية اجرائه هذه النقلة السريعة الواسعة • والملاحظ كذلك ، أن فكرة كهذه ، لا يظن أن تصدر عن صاحبها في تلك الظروف ، الا بعد أن تدور برأسه قبل اعلانها بمدة معقولة ، بما يستبعد معه أن تكون طرأت في رأس صاحبها بعد الوحدة وتكوين حدتو • فاذا أمكن استبعاد طروئها بعد الوحدة كشاغل جاد ، فكيف صمم على اتمام الوحدة قبل أن يطرح أمرا خطيرا يشغله كهذا الأمر • اذا كان استحسن خطا سياسيا رآه صوابا ، ولو مع المغامرة بانقسام البعض ، فكيف أخفاها مصرا على الوحدة • واذا كان استحسن الوحدة ولو على حساب الصواب السياسى مؤقتا ، فكيف طرحها هكذا سريعا • لقد انفجر الحزب الجديد بذات اليد التى جمعته ،

وجاء ذلك بعد مولده بشهور قليلة . وكان « خط القوات .. » هو القشة الزمنية التي صدعته في نوفمبر ١٩٤٧ .

انصدع حدتو في نوفمبر ١٩٤٧ بانشقاق ما اسمي « التكتل الثوري » ، بقيادة شهدي عطيه وأنور عبد الملك وسعد زهران وآخرين . وكلهم فيما يظهر مصريون . يرجع السبب الى تقرير كورييل سالف الذكر ، فضلا عن الاحتجاج على التقسيم الفئوى للتنظيم ، والمطالبة بزيادة نسبة العمال ، وتجريد شهدي من مهامه كمسئول عن العمل الجماهيري ومشرف سياسي على صحيفة « الجماهير » (٦٢) . واذا كان تجريد شهدي من مهامه يصلح حلقه من حلقات الخلاف أكثر منه سبباله ، فان العوامل الأخرى تتراءى وحدها كأسباب للصدع . وتوسع التكتل جدا ثم انحسر ، وأتهم بأنه تنظيم برجوازى صغير ، هذا الذى يطالب بزيادة دور العمال ، وترد التهمة على لسان من يرفعون « خط القوات .. » . وعلى أية حال فبعد التكتل انقسمت حدتو نفسها قسمان ، اليونسيون (نسبة ليونس الاسم الحركى للكورييل) وهم من (ح . م) . والعادليون (نسبة لعادل الاسم الحركى لعبد المعبود الجبيلي) وهم من ايسكرا . جرى الانقسام حول « خط القوات .. » وظل شوارتز متباعدا عن الصراع . واستمر الانقسام يفكك عناصر التماسك ويصهرها ، حتى غدت حدتو وسطا مهيئا للانشقاقات .

انشق «صوت المعارضة» بقيادة أوديب حزان وزوجها سدنى سلامون، وفيه عناصر من اليونسيين والعادليين ترفضهما معا وترفض « التكتل » . ثم أنشق من قسم الطلبة « نحو منظمة بلشفية » ضم عددا من الأجانب والعمال وطرح شعار « عمال ١٠٠٪ » . ثم طرد اليونسيون العادليون من حدتو ، فأنشأ المطرودون « حدتو العمالية الثورية » وفيها الجبيلي ومارسيل اسرائيل ، وكان ذلك في يوليه ١٩٤٨ ، فلما قبض على اسرائيل تفرقت المنظمة ونشأ من بقاياها « نحو حزب شيوعى » التى أعلنها شوارتز بعد عودته للظهور . ثم ظهرت « المنظمة الشيوعية المصرية » بقيادة أوديت حزان وزوجها سيدنى سلامون ، توسعت المنظمة حتى ضمت نحو خمسمائة عضو ثم تناقصت الى النصف تقريبا ، و « نجحت أوديت في أن تجعل كل انسان يشك في الآخر ، وفي أن تدمر وبعمد كثيرا من الكوادر المخلصة » وقد قبض عليها وعلى زوجها ثم « ما لبثت اوديت بعد الافراج عنها ان تورطت في علاقات مشبوهة ، ثم مالبثت أن غادرت البلاد بعد ان تنازلت عن جنسيتها المصرية » . وظهرت انشقاقات أخرى عديدة (٦٣) .

بهذا يظهر أولا ، أن صانعى وحدة حدتو هم من أسهم فى تفجير التنظيم الجديد ، حتى تناثرت اشلاؤه في شهور قليلة من الوحدة . وقد يلقى هذا ظلا كثيفا من الظنون على هذا الأمر . واذا كان يمكن الاطمئنان الى أن الوحدة جاءت فى الأساس كحلقة من حلقات الصراع حول التمصير ، بين السيطرة الأجنبية اليهودية وبين المصريين ، فانه يمكن القول بان الانشقاقات الحادثة بعد الوحدة مباشرة كانت حلقة تالية من حلقات هذا الصراع . وفي كلتا الحلقتين

أمكن للسيطرة الأجنبية أن يكون لهـا الغلبـة · فى الخطوة الأولى أمكن للعنصر الأجنبي اليهودى أن يجمع قواه ، ثم كان من آثار الخطوة التالية أن تبعثرت القوة المصرية ودمر منهـا ما أمكن تدميره · واتخذت الانشـقاقات أساليبا ورفعت شعارات حالت دون الاستقطاب القومى للصراع ·

ولا يبدو مقنعا ما قيل شرحا لظاهرة الانقسامات ، من أنها ترجع الى عـدم تماسك مجموعة الشـيوعيين القدامى ، وانعدام الخبرة التنظيمية لدى الأعضاء الجدد مع تصميم هؤلاء الجدد على تجـاهل القدامى ، وعدم مساهمة الأحزاب الشيوعية الأوروبية فى توحيد الحركة المصرية ، وغيـاب الكومنترن الذى كان يمكنه العمل على توحيد هذه الحركة ، واختلاف جنسـيات الشيوعيين الأجانب فى مصر بعضـهم عن بعض (٦٤) · لا يبـدو ذلك مقنعا لأن عدم تماسك المجموعة القديمة هو مظهر للانقسام يفيد أن الانقسـام قديم ، دون أن يقوم بذاته سببا له · وتصميم الجدد عـلى تجاهل القـدامى هو مظهر آخر للانقسام لايقوم كسبب له · أما عدم مسـاهمة الأحزاب الأوروبية وغياب الكومنترن ، فقد سبق ملاحظة النشـاط اليهودى فى الحركة الشيوعية العربية من خلال الكومنترن ، مما رواه بعض الشيوعيين القدامى ، ومن جهـة أخرى لايبدو طبيعيا أن يـكون توحيد حركة سياسية فى بلد ما متوقفا على مثل هذا العنصر الخارجى ، وقد عرفت مصر حركات شعبية واسعة النفوذ بقيت عصية على الانقسام رغم غياب مثل هذا العنصر الأجنبى ·

وأما أثر اختلاف جنسية الأجانب فى تقسـيم الحركة ، فهو سبب صحيح ، مع ملاحظة انه اذا كان اختلاف جنسيات الأجانب بعضـهم عن بعض يشكل سببا جوهريا للانقسـام ، فكيف لا يكون اختلافهـم عن المصريين سببا أكثر جوهرية لتفسير ما يحدث ، أن الأجانب فى مصر مع اختلاف جنسياتهم يجمعهم جامع اجتماعى ووضع سياسى باعتبارهم جاليات فى بلد مشترك ، فضلا عن كون غالبية الأجانب المعنيين هنا من اليهود ، وهذا الجامع يعزل بينهم وبين المصريين · فاذا اعترفنا بالجنسية مصدرا للصراع بين بعضهم البعض برغم ما يجمعهم ، أفلا نعترف بها كمصـدر للصراع بينهم وبين المصريين ، ويفسر بذلك حركة الصراع الدائر من الثلاثينات انقساما ووحدة وتناثرا وتدميرا · أفلا يمكن القول بأن مسلك هؤلاء كان سبب ذلك ·

أن البعض عندما يمسون هذا العنصر ، يبادرون رغم مصريتهم بالقاء تبعته على المصريين « كانت هنـاك نغمة شوفينية واضحة لدى بعض الكوادر ·· » ، أو أن ثمة حساسيات « يعانى » منها المصريون كبلد شـبه مستمر تجـاه الأجانب (٦٥) · والشوفينيه تعنى العصبية القوميـة ، وتتردد كانحـراف سياسى · واذا كان يمكن التسليم بما تعنيه من انحـراف أن كانت توظف فى سياسات العدوان على القوميات والشعوب الأخرى ، فلا يكاد يظهر وجـه للنظر سليم يعيب على طلاب الاستقلال والتحـرر عصبيتهم القومية ، ويبرىء من هذا

العيب مقتحمي بلاد الآخرين ٠ وقد يحاسب التاريخ أجيالا من المصرين لأنهم لم ينعصبوا لوطنهم بالقدر الكافي ، وتسامحوا في مواجهة احداث جسام ٠

وفي مقابل هذه الحركة الأجنبية ، يروى تاريخ الحركة الشيوعية أيضا ، أن انشقاقات كاملة جاءت احتجاجا على وجود الأجانب في القيادات التنظيمية : سواء قبل وحدة حدتو أو بعدها ، حسبما سلفت الاشارة ، ويمكن أن يضاف هنا أنه في ١٩٤٩ ، ظهر تنظيم جديد باســم « الحزب الشيوعى المصرى » اشتهر بين المنظمات الشيوعية باسم صحيفة « الراية » ٠ وكان من مقدمة ما وضعه من أسس لتكوينه ، مبدأ الا يضـم أجانب ويهودا في صفوفه (٦٦) ٠ وهذا الأساس واضح الدلالة في اطار التاريخ الأسبق للحركة الشيوعية ، يؤكد النزوع الى الاستقلال عن تلك العناصر ٠ وقد ضم كثيرا من العناصر التى أنشقت من قبل عن التنظيمات الأساسية بسبب دور الأجانب بها ، مثل طليعة الاسكندرية والعصـبـية الماركســية وغيرها ٠ وجاء ذلك بمثابة اعتراف تاريخى نطقت به الأحـــداث ، عن أن كان ثمة صراع قومى بين المصريين والأجـــانب في الحركة الشيوعية ، وأن كثيرا من هؤلاء المصريين فيما خاضوا من صراعات السياسة ضد نظم الحكم والأوضاع الاقتصادية ، خاضوا نضالا آخر تنظيميا ضـــد ســيطرة الأجانب اليهود على هذه المنظمات ٠

الملاحظة الثانية التى تظهر في السياق السابق للأحداث ، أن الفترة الزمنية التى تنحصر بين تمام وحدة حدتو وبين تفتت هذه الوحدة بالانشقاقات ، تقع بين يوليه ١٩٤٧ونوفمبر ١٩٤٧ وتستمر في عـام ١٩٤٨ ، وهذه الفترة عينها هي فترة تصاعد المسألة الفلسطينية . سواء في فلسطين أو في الوعى السياسى المصرى ٠ وهى الفترة التى شارف المشروع الصهيونى مرحـلة التحقق العملى ، وتحقق فعلا بقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وانشـــاء دولة اسرائيـل في نوفمبر ١٩٤٧ ، ثم باعلان قيام هذه الدول في مايو ١٩٤٨ ٠ ومن ثم ينطـرح التساؤل عما اذا كان هذا التعاصر الزمنى يفيد علاقة سببية أولا ٠

فلســطين :

يذكر كورييل « ركزنا جهـــودا كبيرة في عزل الصهيونيـة عن المجتمع اليهودى في مصر ، وقاومنـا في نفس الوقت الدعاوى العنصرية التى حـاولت صرف الكفاح ، من كفاح سياسى ضد الاســتعمار وضـــد الصهيونية كحركة استعمارية ، الى كفاح عنصرى ضد اليهود ٠ وكنا نعتقد أن العنصرية التى كان الاخوان المســلمون دعامتها كانت خير معين للصهيونية ٠٠ فمثلا في كثير من القضايا الوطنية المتعلقة بالنضال ضد الاحتلال الانجليزى ، لم تكن هناك فروق واضحة بيننا وبين حزب الوفد ، أما في قضـية فلســطين فقد كان الفرق واضحا وبارزا بيننا وبين كل القوى السياسية في البلاد » (٦٧) ٠

والحادث أن المادة التاريخية تفيد وقوف الشيوعيين المصريين عامة ضد

الصهيونية ، وأن يهود مصر الشيوعيين كافحوا الصهيونية في أوساط الجالية اليهودية • على أن يتعين ايراد عدد من الملاحظات ، أولها وجوب التمييز بين كفاح اليهود المصريين للصهيونية في الأوساط اليهودية بمصر ، وبين كفاح المنظمات الشيوعية المصرية ضد المشروع الصهيوني باعتباره مشروعا استعماريا استيطانيا مهددا لمصر ذاتها • والمنظمات الشيوعية المصرية لا يتحدد موقفها بما ينشط به اليهود الشيوعيون ضد الصهيونية في الأوساط اليهودية، إنما يتحدد هذا الموقف بنشاطها تجاه المشروع الاستعماري الاستيطاني عامة • ومفاد عبـــارة كوريل سالفة البيان ، أن كان المستهدف عزل الصهيونية عن المجتمع اليهودي بمصر ، وعزل الاخوان المسلمين عن المجتمع المصري •

والملاحظة الثانيه ، ترد في عبارة ذكرها أحمد صادق سعد « كبار اليهود في مصر كانوا يخشون انتشار الحركة المعادية للسامية ، ورأوا مساندة بعض الماركسيين باعتبار الحركة الديمقراطية أحسن درع ضد العنصرية • غير أن أغلب هؤلاء الكبار كانوا يعملون في الوقت نفسه على محاولة اســتغلال النشـــاط الماركسي بين اليهود كفرس يجري مع الفرق الصهيونية : وقد وقف زملائي في جماعة أنصار السلام ضد هذه المحاولات تماما ، لا لأنهم معادين للسامية ، بل لاعتبارهم عن حق الحركة الصهيونية معادية للشعوب العربيـــة ومنها الشعب المصري » ، وضرب مثلا لهـــذا النوع من النشـــاط بايلي ميزان من مؤسس ايسكرار (٦٨) • ومفاد هذه العبارة أن النشاط اليهودي الماركسي المعـــارض للصهيونية كان موظفا من بعض كبار اليهود لتأمين الطائفة الهودية بمصر ، وكان هؤلاء الكبار يحاولون استغلاله كفرس يجري مع النشاط الصهيوني • ويبدو أنهم اتخذوا هذا الموقف احتياطا منهـم من مفاجآت المسـتقبل ، في ظروف لم يـكن المشروع الصهيوني كتب له النجاح بعد ، وفي ظروف حذرهم من موجـة عـداء يثيرها ضدهم الاخوان المسلمون ، وهم المقصودون بلفظ « العنصرية » حسـبما يفهم من تعبيرات هذه المرحلة ومن عبارة كوريل ذاتها • مع ملاحظة أنه مع صدق وصف ـ العنصرية على الحركة الصهيونية ، فليس لمنصف أن يطلق الوصف ذاته على حركة الاخوان المسلمين ، لأنها بوصفها حركة اســلامية لا تتعلق بالعنصرية بسبب ، باعتبار أن المفهوم السياسي للحركة الاسلامية مفهوم اممي تركز جامعته على العقيدة الاسلامية بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس ، وأن ليس في الاسلام شعب مختار ولا تمييز عرقي بين المؤمنين به •

أوضح ما يكشف الموقف الفكري والسـياسي لكوريل بالنسبة للمسألة الفلسطينية تقرير حزبي أعده فيما يبدو في أكتوبر ١٩٤٥ * ، ذكر فيــه أن

(*) نشر الدكتور رفعت السعيد هـــذا التقرير في كتاب « اليســـار المصري والقضية الفلسطينية » (ص ١٣٠ ـ ١٥٠) وقدم له بقوله « عثر على اصل هذه الوثيقة ضمن بعض الاوراق الشخصية لهنري كوريل ، احد مؤسسي تنظيم ح.م.• وثمة دلائل عديـــدة تؤكد أن

الصهاينة يشكلون الأغلبية الساحقة ليهود فلسطين ويتطلعون دائما الى تعزيز مركزهم تجاه العرب ، ثم لم يستطرد في بيان المعنى العدواني لهذا الوضـع . ولكن انتقل الى العرب مشيرا الى أن كبار الملاك منهم يعادون اليهود ، وكلما زاد عداؤهم لهم كلما زاد بحثهم عن حماية امبريالية ، استلهموها أولا في الامبريالية الألمانية ، فلما بدأ نجمها يغرب بعد يونيه ١٩٤١ ، بحثوا عن وصاية جديدة لهم في الامبريالية الانجليزية • وأن الجامعة العربية تساير الامبرياليـة الانجليزية . واستدل على ذلك بأن أمين الجامعة عبد الرحمن عزام يهاجم بشـدة الصهاينـــة والتدخل الامريكي ويبدي التسامح مع الانجليز • ثم ذكر كوريل أن الصراع . محتسم بين الاستعماريين الانجليزي والأمريكي بعد الحرب ، وأن أمريكا والصهاينة يلحون على تهجير مائة ألف يهودي الى فلسطين ، وهذا الالحاح يعني ممارسـة الضغط على الحكومة البريطانية لارخاء قبضتها عن فلسطين • ثم نصـــح اليهود المخلصين بأن أمريكا انما تسعى وراء مصالحها وحدها « وقد تتخلى دفاعا عن هذه المصالح عن الصهيونيين كما فعلت بريطانيا من قبل ، بل قد يأتي يوم تحمل فيه يهود العالم مسئولية توتير علاقاتها مع بريطانيـــا » ، وذكر أنه مع ازدياد ضغط الأمريكيين بدأت المقاومة الانجليزية تضعف ، اذ أقحم الأمريكيون المسألة الفلسطينية « في المســـاومات المضنية التي تجرى بينهـــم وبين الانجليز في واشنطن » ، ولم يبق للانجليز امكانية للمقاومة الا تنشيط دور الجامعة العربية « لتأجيل عملية الهجرة اليهودية ، وافتقاد الثقة في الســياسة الأمريكيـــة في المنطقة » ، كما يمكن للانجليز أن يشجعوا السياسة المعادية للسامية في الدول العربية • والملاحظ أنه حسب التصوير السابق ، لايفهم ــ من منظور عربي ــ سبب هجوم كوريل على تركيز العرب والجامعة العربيــة هجومهم على التحالف الصهيوني الأمريـكي • ويذكر « يتعين أيضـــا النضال من أجل عزل السياسيين العرب ذوي الميول الفاشية والذين يتلقون مساعدات ســـافرة من السلطات الانجليزية » ، ويثير مسألة « السياسة المعادية للسامية » في الدول العربية ، التي يرى أن بريطانيا تشجعها •

ولا يذهب منصف الى أن وجدت المعاداة للســـامية في الدول العربية ، ولا ان عداء المقاومة العربية الطبيعي للصهيونية يمكن تأويله على أنه عدوان عربي ضد اليهود ، حتى ولو اتجه في أدبيات بعض تيارات المقاومة العربية والاسلامية ضد يهود فلسطين ، مادام أن غالبية هؤلاء الكاسحة صهاينة حسبما يذكر كوريل نفسه ، بحيث تكون التفرقة بين اليهودي والصهيوني أدخـل في التصـنيفات البحثية والمدرسية منه في المواقف العملية ، ازاء شعب يقتلع من أرضه ويطرد

كوريل هو صاحب هذا التقرير ، وهو الذي قدمه للجنة المركزية للتنظيم ، كأساس لسياسة التنظيم تجاه القضية الفلسطينية ، والأصل الذي عثرنا عليه عبارة عن نسخة كربونية من تقرير مكتوب على الآلة الكاتبة الفرنسية •• وقد قمنا بترجمته الى اللغة العربية مراعين الدقة الواجبة التي تحفظ للوثيقة قيمتها التاريخية » •

من دياره ووطنـه ، لتتكون مستوطنة استعمارية ذات أطماع توسعية ضد مصر والعرب عامة • والملاحظ من تتبع كتابات كورييـل واضرابه ، أنها كانت تركز على خطر الاستعمار الأمريكى بالنسبة للسياسـات المصرية ، رغـم أن العـدو الرئيسى فى تلك السنين وفى وعى الحركة الوطنية كان هو الاستعمار البريطانى المحتل لأرض مصر ، أما بالنسـبة لفلسطين فقد كانت تركز على الاسـتعمار البريطانى ، رغم اعتراف كورييل من أن الحركة الصهيونيـة صـارت مدعومه بالأمريكيين فى الأساس بعد الحرب العالمية الثانية • ولكن كورييل يسقط من حسابه الصهيونية عند رسمه للخريطـة السياسـية لفلسطين ، ولا يلحظ فى تقريره المطول اشارة مناسبة الى الصهيونية وتاريخها وأهدافها كحركة سياسية ، انما يتحدث عن اليهود فى فلسـطين بوصـفهم جماعة دينية سـياسية ، وعن الاستعمار البريطانى والأمريكى ، دون اشارة للغزو الصهيونى فى ذاته ولا للعنصر القومى فى الصراع العربى الصهيونى • وتحليلاته كلها تصدر عن مفهومين هما الطبقات والأممية • وهو عندما يتحدث عن الصهيونية كحركة رجعيـة يبادر للاشارة الى الرجعية العربية كحركة فاشية معادية لليهود ، ويصـل بقارئه الى وضع ، أن لم يتعاطف فيه مع اليهود فى فلسـطين ، فهو بالأقل يتخذ موقف اللامبالاه وعدم الانتماء لأى من أطراف نزاع يصـور على أنه نزاع بين حـركة رجعية (الصهيونية) وحركة فاشية عنصرية (العرب) •

يتحدث كورييل عن الصهيونيـة كحركة برجوازية ، ويقول ان كونهـا « لاتستند الى أى أساس علمى لايجردها مطلقا من فاعليتها الايديولوجية ، ذلك أن فاعليتها الأساسية تنبع من كونها قد تغلغلت فى صفوف الجماهير اليهودية فى فلسين وفى دول أخرى عديدة » ، ثم ينتقل الى الحديث عن الفاشية وأثرها فى « الشعور بالعداء بين العرب واليهود » • وهو مع انكاره للصهيونية يرتب عليها أثرا فى ظهور العنصر القومى لليهود ، ثم يصم القوى العربيـة بالفاشية ويحملها مسئولية العداء العـربى اليهودى ، ثم يقول « ينشـأ مـن ضعف البروليتاريا العربية وضعف البروليتاريا اليهودية أيضا موقف متطرف •• مثل الارهاب المناهض لليهود الذى تمارسه العصابات العربيـة ، والتى تلقى أحيانا تأييدا من الجماهير العربية •• ومن ناحية أخرى المطالبة بانشاء دولة يهودية ، وهو مطلب يوافق عليه السكان اليهود •• بيد أن الصهاينـة الفعليين لا يعنون بالدولة اليهودية دولة مستقلة ، بل دولة يطرد منها العرب ويحرمون من العودة اليها » • هنا يصف كورييل العرب بالارهاب ، ويحسر هذا الوصف عن اليهود رغم اعترافه بأن أغلبيتهم صهاينة ، ويتحدث عن موافقة السكان اليهود لانشاء دولة يهودية دون اشارة الى أن هؤلاء السكان أتى غالبهم بالهجـرات المتواليـة غازين وطاردين العرب من أوطانهم ، وبهذا يفصـل بين فكرة الدولة اليهودية باعتبارها مطلبا للشعب اليهودى ، وبين الصهيونية التى ينحصر معناها عنده فى كونها الامتداد المتحالف مع الاستعمار •

ويتحدث عن الحزب الشيوعي الفلسطيني ، فيقول أن الأوساط التقدمية بفلسطين ، سواء اليهودية أو العربية ، ارتبط كل منها بأفكار طبقتها البرجوازية، ويفسر بذلك انقسام الحزب الشيوعى هناك منذ ١٩٤٣ بين العرب واليهود ، وأن هذا الانقسام تبلور عندما ثارت مسألة ما اذا كان يتعين اشتراك الحزب فى الاضراب الذى نظمه الهستودروت فى ١٩٤٢ . ورغم أن هذا الانقسام يفيد انحياز الشيوعيين اليهود لسياسات الهستودروت ، فان كوربيل يسوى بين الفريقين ، العرب واليهود فى الوصف « البرجوازى » لهما . مما يفيد رفض موقفى الفريقين معا .

ثم يتحدث عن راجبات الشيوعى العربى ازاء المسألة الفلسطينية ، حسبما تبلور الموقف فى ١٩٤٠ « أظهر بعض العناصر ــ وخاصة العربيــة ــ اتجاها شوفينيا ، اذ كانت لاترى فرقا بين يهود فلسطين وبين الصهيونية خاصة ، وأن مجرد وجود هؤلاء اليهود فى فلسطين كان يعنى أن لديهم صلات تتفاوت قوتها بالصهيونية . ومن الملاحظ أن نفس هذه العناصر أظهرت موقفا سلبيا تجاه كثير من المواقف النضالية . وترتكب هذه العناصر خطــأ كبيرا ، الا وهو تجاهل تعاليم ستالين التى تقول أن الشيوعيين يجب أن يهاجموا برجوازيتهم أولا . ولكن ما الذى يفعله الشيوعيون العرب ؟ أنهم يملأون صفحات جرائدهم بهجوم على الصهيونية ، ويتركون جانبا مهاجمة الرجعية العربيــة ، هم بهذا ينفذون الأهداف الرجعية » ، وهكذا جعل كوربيل المسألة الأولى بالنسبة للعرب هو أن يفرقوا بين الصهيونيين واليهود بفلسطين رغم الأغلبية الصهيونية الكاسحة لليهود فى فلسطين ، وحكم على العرب أنهم شوفينيون لأنهم لا يجرون هذه التفرقة تجاه من يغزون أرضهم وديارهم ، ثم قرر أن واجب العرب ــ طبقــا لتعاليم ستالين ــ أن يحارب العربى البرجوازى ، لا أن يحارب اليهودى أو قبل أن يحاربه . ثم يستطرد « ويتفق السكان العرب جميعا على ادانة الصهيونيــة . فما جدوى أن يضاعف الشيوعيون العرب هذه الادانة . أن الواجب عليهــم أن يعملوا على الا تتحول معاداة الصهيونية الى معاداة ــ لليهودية » . ولا تخفى غرابة هذا الحديث .

وينتقل كوربيل الى تحديد واجبات العرب الشيوعيين خطوة أخرى « كما ينسى الشيوعيون العرب أن المشــاكل العربيــة قد تطورت فى العشرين عاما الأخيرة ، وأن الشيوعيين لايمكن أن يظلوا على نفس موقفهم الماضى تجــاه يهود فلسطين ، اذ يوجد اليوم سكان يهود فى فلسطين لهم سمات مميزة تختلف تماما عن يهود الدول الأخرى ، وهم سكان لهم ثقافتهم الخاصــة ولغتهم الخاصــة ومؤسساتهم الخاصة . ســكان يتكون ربعهم على الأقل من العمال والفلاحين . وأخذوا يتخذون سمة الشعب العامل ، والســكان اليهود فى فلسطين يمثلون مركزا هاما فى الصناعة ، ولهؤلاء حقوق قومية ، لايمكن لأى دولة ديمقراطية أن ترفض منحهم اياها . وعلى الشيوعيين النضال من أجل ذلك ، عليهم منح هؤلاء

السكان حقوقهم السياسيه ، بما فى ذلك حق الانفصال • ولكن ما الذى يقوله الشيوعيون العرب • أن فلسطين دوله عربية ويجب أن تظل كذلك • وهم بذلك ينكرون الواقع أيا كانت الأسباب التى فرضته ، وبذلك ينكرون النظرية الستالينية » • ويلاحظ حديث كورييل هنا عن القومية اليهودية ، وهى لا تختلف عن جوهر الفكرة الصهيونية ، وأنها ظهرت فى العشرين سنة الأخيرة أى منذ بدء تنفيذ المشروع الصهيونى فى ظل وعد بلفور • ويؤكد على حقوق القومية اليهودية بما فى ذلك انشاء دولة وحقها فى الانفصال • ولم يترك كورييل بذلك هدفا صهيونيا لم يعترف به ، ولكن على طريقته الخاصة ، ووفقا للمبادىء الستالينية • وهو لم يورد اشارة ما تفيد أن ثمة حقا قوميا للشعب الفلسطينى • وأهم من ذلك يريد أن يسوق الشيوعيين العرب ـ باسم الستالينية ـ الى الكفاح والنضال من أجل « حقوق قومية » لمهاجرين يغتصبون الشعب الفلسطينى • وقد أشار دعما لقوله الى مقولة ستالين عن مهاجمة الشعب لبرجوازيته أولا ، ومقولة لينين عن حق تقرير المصير بما فى ذلك حق الانفصال • ولم يشر الى مقولة ثالثة لستالين تتعلق بالمضمون البرجوازى للقومية ، وتفيد أن « حقوق القومية » اليهودية مقولة برجوازية • وأن أعمال المقولتين السالفتين فى ضوء هذه « المقولة » الثالثة ، يكتسف عن أن كورييل يوصى الشيوعيين العرب بمهاجمة البرجوازية العربية والنضال مع البرجوازية اليهودية ، أى مع الصهيونية (• أخذا بقوله ان الصهيونية دعوة برجوازية) • وبهذا يظهر أن اغفال العنصر القومى العربى لم يكن من أجل الأممية ، ولكنه كان لصالح الصهيونية ومشروعها •

ثم ينتقل كورييل الى الصهيونية ، ويهاجمها باعتبارها حركة رجعية • ويذكر أن الرجعية الصهيونية ضمت الشيوعيين اليها فاشتركوا فى الخطوط العريضة لسياستها • وبهذا النقد يظهر تقرير كورييل متخذا شكلا متوازنا • ولكنه توازن يؤدى فى أبسط الاحتمالات الى أن يتخذ الشيوعيون المصريون موقفا محايدا أو لامبال ، مادام طرفا الصراع فى فلسطين يندفعان فى مواقف خاطئه وبرجوازية ورجعيه • فاذا أضيف الى ذلك أن تقرير كورييل لم يكن مقالا دعائيا ، ولكنه تقرير سياسى ينبنى على أساسه خط سياسى لتنظيم مصرى عربى ، فان ذلك يجرى منه فى سياقه السياسى على طريقه أبى موسى الأشعرى الذى عزل صاحبه ذا الحق الشرعى ، ليترك عمروا يمكن صاحبة غير ذى الحق الشرعى • وحديث كورييل حجة فى أثره على الشيوعيين المصريين والعرب لا على الشيوعيين اليهود الصهاينه ••

لذلك ما أن قررت الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية بها ، حتى وقفت حدتو تؤيد هذا القرار وتخوض المعارك السياسية دفاعا عنه • وبذلت جهدها فى الهجوم على فكرة أن تخوض مصر الحرب ضد « يهود فلسطين » بغير أن تهتم باشارة مناسبة للصهيونية • واتخذت موقف التركيز على جلاء الانجليز من فلسطين ، بحسبانه الهدف الأوحد هناك ، دون

اشارة الى الاستعمار الاستيطانى الوافد (٦٩) . واذا كان يقال أن موقف حدتو المؤيد لقرار التقسيم ، قد نجم عن أن التقسيم وقتهـا كان رغم سوءاته الحل الممكن الوحيد ، على ما أفصح جروميكو مندوب الاتحاد السوفيتى بالأمم المتحدة ، فالصواب أن موقف حدتو هذا كان يستند الى أسـاس نظرى وضعه كوريل بتقريره سالف الذكر قبل قرار التقسيم بعامين ، وأقام به أساسا نظريا وسياسيا للتقسيم وانشاء الدولة الصهيونية .

اما عن جماعة الفجر الجديد ، فالظاهر انها كانت ضد قرار تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ ، وعارضت موقف حدتو بالنسبة لدخول مصر حرب فلسطين فى ١٩٤٨ . وقد سبق أن نشر صادق سعد فى ١٩٤٦ كتابا عن « فلسطين بين مخالب الاستعمار » ، ورد به أن قضية فلسطين قضية تحرر من الاستعمار والحكم الرجعى ، وأن اليهود ليسوا أمة والصهيونية حركة رجعيـة ، لأن تطـور اليهود يكون باندماجهم فى مجتمعاتهم . وبذل المؤلف جهده فى تفنيد الصهيونيـة ، وذكر ما يعنى ان الصهيونيـة توظف عمال اليهود بفلسطين ضد الحركة الوطنية العربية ، « للعمـال اليهـود وظيفة خاصة علاوة على ذلك (خدمة الراسمالية) هى ان يكونوا محـل اصطدام الاستعمار بالحركة الوطنية العربية » .

وان من الحلقات التى تربط الصهيونية بالاستعمار « هدف الصهيونية انواعى المقصود الى طرد العرب من أراضيهم لاحتلالها ، وقد رسم هـذا الهدف الاستعمارى منذ صدر وعد بلفور » ، ثم ذكر « وتشـعر القوميـة العربية باطراد توغل اليهود الأجانب فى فلسطين ، أو بكلمة أصـح باطراد احتلال الصهيونيين لفلسطين ، وكان طبيعيا أن يتسبب هـذا فى عداء العرب لليهود .. مما يعطى للاستعمار ذريعة البقاء» . «وتحاول الدعاية الاستعمارية والصهيونية أن تظهر الحركة الوطنية اما كحـركة عنصرية موجهـة ضـد اليهود ، واذا فعلى الانجليز أن يوجدوا التوازن بين العنصرين بالاحتـلال العسكرى لفلسطين .. واما كحركة رجعية موجهة ضد المطالب (القوميـة) اليهودية وضد النظام (الديمقراطى) الصهيونى ، وقالت أن قادتها يستمدون العون من إذناب الفاشية الالمانية والايطالية ـ واذن فيجب اخمادها بالقـوة محافظة على الديمقراطية » .

على أنه عاد فى الكتاب نفسه يقول ان قيـادة الحركة العربية الوطنية توجهت الى كبش الفداء وهو اليهود ، وان العرب قاموا بسلسلة من المذابح ضـدهم ، وانه فى احـداث حائط البراق فى ١٩٢٩ قتل العرب اليهود وقتل الانجليز العرب ، وأن ذلك ما وجه الحركة الوطنية « الى حركة دينية وعنصرية ضد اليهود » ، وكتب مقـالا فى صـحيفة « الفجر الجديد » ضد هجرة اليهود الى فلسـطين ، ولكنه وجه المقال الى فكرة أنه مادام الاستعمار هو من يشـجع الهجرة ليحرف قضـية فلسطين من قضية حكم ديمقراطى

الى قضية هجرة ، فان « قضية الهجرة الصهيونية ما هى الا قضـــية ثانوية فرعية بالنســـبة الى القضية الرئيسية الجوهرية قضية التحرر من الاستعمار البريطانى تحررا كاملا » ، وان « تقديم المســـالة الفرعية الثانوية الى المقام الأول ، مناورة بين الاستعمارين البريطانى والأمريكى ٠٠ (بقصد) تحويل الكفاح الوطنى فى فلسطين ٠٠ » من كفاح موجه ضد اليهود ، ومن كفاح وطنى الى كفاح « دينى عنصرى » (٧٠) ٠

ووجه الملاحظة على هذا الأسلوب فى التناول ، انه مع صواب تنبيهه الى دور الاستعمار ، فهو يغفل من الاهمية المتصاعدة للحركة الصهيونية كاستعمار استيطانى . أن التناول السابق يصح فى النظر الى المشـــاكل التقليدية التى قد تثور بين طوائف الأديان المختلفـة فى الوطن الواحـد ، وما يحاوله الاستعمار من تفريق بينهـا دعما لمصـالحه . ولـكن المسـألة الفلسطينية لم تكن مجرد اختلاف من هذا القبيل ، بل كانت حركة مقـاومة شعبية ضد غزوة استعمارية استيطانية ، صارت بها الصهيونيـة جنبا الى جنب مع الاستعمار فى بؤرة الخطر الحال على شعب يطرد من دياره .

والملاحظ أيضا أن الصهيونية تمثلت فى سـياستها العملية وقتها فى أمرين ، الهجرات اليهودية الى فلسطين وانشـاء الوطن القومى لليهود فيها ، وان أى اتجاه يظهر العداء للصهيونية ويقبـل هـذين الأمرين او احدهما ، لا يفيد فى حقيقته عداء للصهيونية . ولا يظهر منطق مقبول يقدر عمليـة احلال شعب محل شعب بالقوة باعتبارها عملية ثانوية . ومع صواب التركيز على الاستعمار البريطانى كعدو للحركة الوطنية ، فلم يكن ذلك وحده يفيد وقتها موقفا متحررا ولا موقفا ضد المشروع الصهيونى ، مادامت الصهيونية كانت ارتبطت بالاستعمار الامريكى وصـارت تنـادى هى الأخـرى بجـلاء الانجليز .

وقد نشرت « الفجـر الجـديد » رسـالة من فلسـطينى ينتقد تلك الاتجاهات ويأسف بسبب « فصل الهجرة عن الصهيونية » فى حين أن نضال العرب يجب أن يتجه ضـد الاسـتعمار والصهيونيـة والهجـرة سـواء بسواء » (٧١) . وأن جماعة الفجر الجـديد التى عارضت موقف حدتو من حرب فلسطين فى ١٩٤٨ ، يقال انهـا عدلت عن ذلك فى تاريخ لاحق مؤيدة هذا الموقف .

فى هذا الاطار الفكرى السياسى المحكم صيغ فكر الحـركة الشـيوعية بالنسبة للمسألة الفلسطينية فى الأربعينات . واحمد رشـدى صالح يقـول أن معركة فلسطين ليست أرضـا زراعيـة يسـتلبها الغاصب « ولا الوطن اليهودى الذى تبنيه الصهيونية على اشلاء ضحاياها » ولكنها معركةالشعوب ضد الاستعمار ، دون أن يشير الى ان الصهيونيـة هى ذاتهـا الاسـتعمار

مستوطنا ، لا يستغل مستعمريه فقط ولكنه يطردهم طردا من ديارهم . ثم يعيب على الحركة الوطنية العربية ، انهـا بعد ان كانت تستهدف التخلص من الاستعمار ، وجهها الانطاعيون العرب وجهة خاطئة الى « ــ طغيان الكراهية الدينية والحزازات الطائفية .. » وذكر ان الاستعمار والرأسمالية الصهيونية والاقطاعيين العرب هم المسئولون عن المذابح التى قامت بهـا الجماهير العربية ضد اليهود .. كما كتب يهاجم المظاهرات التى حدثت فى مصر ق ٢ نوفمبر ١٩٤٥ احتجاجا على ذكرى وعد بلفور، واتهم القائمين بها بأنهم عناصر فاشية تحول الحركة الوطنيـة « الى حركة عنصرية » . وقد رد عليـه عادل ثابت « لا شك ان الحركة كانت قومية عربية بحتـة قامت بهـا عنـاصر قوميـة عربية بحتة » (٧٢) .

وهكذا اطردت ادبيات الحركة الماركسية بمصر وقتها ، وخاصة حدتو، بالنسبة لفلسطين. تصور الصهيونية على انها مجرد صراع طبقى بما يستبعد العنصر القومى من الصراع ، ولا تقيم وزنا لكون « العـامل » اليهـودى فى فلسطين هو صهيونى آتاها غازيا مستوطنا . وتركز على العداء الأسـاسى للاستعمار البريطانى وحده ، وتركز هدفهـا فى جـلاء الانجليز فحسب ، وليس على افشال المشروع الصهيونى هجرة ودولة . مع تصـوير الكفـاح العربى بفلسطين على انه أنحراف بالحركة الوطنيـة المعـادية للاسـتعمار الانجليزى ، الى حركة دينية عنصرية أسلامية ضد اليهود ، وتدين الحركة الصهيونية كحركة عملية للاستعمار ، مع عدم معارضة هدفيها العمليين وهمـا الهجرة والدولة . ومع مهاجمـة حركات المقـاومة العربيـة ضـد المشروع الصهيونى ، باعتبارها شوفينية ان صدرت من منطلق وطنى عربى أو مصرى أو فلسطينى ، وعنصرية أن صدرت من منطلق دينى اسلامى ، وكان هـذا موقف كثير من الحركات الشيوعية فى البلاد العربية ، « كان رأى أبو زيام وحوزيف برجر وغالبية الخبراء الشيوعيين (باسـتثناء تيبر) أن الانتفاضات العربية المواجهة ضد الصهيونية ليست الا حركة لا سـامية » ، وأعلن الحزب الشيوعى السورى اللبنانى أن قضية فلسطين هى قضية « استقلال وجلاء وانزل قضية التقسيم الى المرتبة الثانيـة أو الثالثة . ثم هاجم الاسـتعمار واحيانا الصهيونية والرجعية العربية » (٧٣) .

ويبدو من العرض السابق ، أن عمليات التوحيد والانقسام والبعثرة والهدم التى عانى منها الشيوعيون المصريون فى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، لم تكن بعيدة عما يجرى فى فلسطين ، فلا يظهر أن كان للاجانب اليهود هدف من نشاطهم فى السياسة المصرية يجاوز ما يحدث فى البلد المتاخم الشـقيق . وقد أيد الشعب المصرى حكومة ونظاما بغيضين لديه عندما أعلنا الحرب على الصهيونية فى فلسطين . وبقى القسـم الغالب من الشيوعيين معزولين عن هذه الحركة ، واستغرق الشـيوعيون المصريون فى الانقسامات والصراعات

التنظيمية دون ان يدركوا مغزى ما يحدث في فلسطين بالنسبة لمصر .. وفى الوقت الذى تناثرت فيه الحركة الشيوعية ، ما لبث بعض هؤلاء الاجانب أن تركوا مصر مثل أوديت ، وبعضهم طردته الحكومة في ١٩٥٠ مثل كورييل ، وبعضهم استمر حتى الحرب الثانية بين مصر واسرائيل فى ١٩٥٦ . وقد بقيت علاقة تنظيمية ما بين حدتو فى مصر وكورييل وبعض هؤلاء الأجانب الذين أقاموا في فرنسا بعد تركهم مصر ، واسموا « مجموعة روما » وذلك حتى ١٩٥٤ . وعندما اتحدت الاحزاب الشيوعية المصرية فى ١٩٥٨ ، طلب بعضها مثل «الحزب الشيوعى المصرى» قطع كل صلة بهؤلاء الاجانب كشرط لتحقيق الوحدة (٧٤) . واتفق فى وحدة ٨ يناير ١٩٥٨ على تجنيب مجموعة اليهود بباريس (كورييل وجماعته) ، كما اتخذ قرار بابعاد ريمون دويك ويوسف درويش وصادق سعد عن قيادة الحزب بكل تشكيلاته (٧٥) .

نظرة عامة :

لم تكن هذه الوجهة للحركة الشيوعية منبتة الآصرة بالسياق التاريخي لمصر الحديثة ، وقد انعزلت مصر عن جيرانها بمعاهدة ١٨٤٠ ، وأجبرت على اتباع سياسة الباب المفتوح مع الغرب . فانهمر عليها الوافد الأوروبى ، وتمكن منها بالتدريج ما يسميه عبد الله نديم مرض « الافرنجى » ، وزاد توجهها على مدار السنين للغرب ، لم يكن هذا التوجه مجرد سيطرة استعمارية سياسية واقتصادية عليها ، ولكنه توجه أثر مع الزمن فى النزوع الحضارى ، ورسب صلة انتماء ما لمصر بالغرب . وألقى الخديوى اسماعيل مقولته الشهيرة ، أن سيجعل مصر قطعة من أوروبا ، وتفشت نزعة التغريب ، حتى طلع طه حسين فى أواخر الثلاثينات بكتاب « مستقبل الثقافة فى مصر » يقول أن مصر تنتمى الى حضارة البحر الأبيض المتوسط .

هذا الرافد الفكرى سارت الحركة الشيوعية على دربه في الاربعينات شوطا أبعد منه ، ولكنه سير فى الاتجاه نفسه . لذلك لا يتجاهل منصف أن هذا التكوين الشارد للمنظمات الشيوعية ، كان أثرا مبالغا فيه من آثار حركة التغريب ، أو كان أثرا لما أفضت اليه هذه الحركة من اضعاف الحس القومى لصالح الانفتاح على الغرب .. وان نظرة كثير من المؤرخين المصريين مثلا الى الحملة الفرنسيه بحسبانها بداية التنوير والتقدم وسببهما في المجتمع والفكر المصريين ، أن ما تفضى اليه هذه النظرة من الشعور بأن غزو اوروبا لمصر هو مصدر تطورها ونقلها من الظلمات الى النور ، وأن شيوع هذه النظرة فى المناحى الفكرية والاجتماعية ، كل ذلك كان من شأنه لدى البعض الا يبدو غريبا أو شاذا أن يقوم أجانب بدور ما فى حركة سياسية مصرية .

ومن جهة ثانية ، فان « المصرية » التى بدأت فى ١٨٤٠ كنطاق للعزلة ضرب على مصر لينفرد بها الغرب ، هذه المصرية آلت مع مفتتح القرن

العشرين – ومع ثورة ١٩١٩ خاصة – الى ان تصير مصرية مناضلة ، وصلحت وعاء للكفاح ضد الاستعمار . ولكنها حسبما سلف البيان فى فصل سابق ، ضاقت عما تتطلبه موجبات الامن المصرى ، كما ضاقت فى الوقت نفسه عن تحديد الهوية الحضاريه لمصر ، ولم تستطع مصر كوحدة حضارية ان تستوعب حضارة متميزة ، لذلك ألف المصريون – ومفكروهم خاصة – الحديث عن هوية مصر ، هل هى اسلامية أو عربيه أو بحر ابيض متوسط . وجرى الحديث فى مثل هذه المسألة معبرا عن ان انتماء المصريين لمصر ليس كافيا بذاته ، وان ثمة سؤالا بقى محتاجا لجواب ، هو الام تنتمى مصر . ومع الطابع النضالى للمصرية على يدى حزب الوفد ، لم يجب على هذا السؤال، لا هو ولا الحركة الفكرية التى سبقته وواكبته وروته . ورغم نجاح الوفد التاريخى فى دمج المصريين فى كيان سياسى وطنى جامع بصرف النظر عن اختلاف الدين أو غيره ، لم يستطع أن يقدم الجواب فيما يتعلق بالاحتياج المصرى لانتماء أعم ، سواء على مستوى الأمن القومى . أو على المستوى الحضارى . فنما فكر الاخوان المسلمين عن الجامعة الاسلاميه معبرا عن الشوق للانتماء الاعم ومقاومه الوافد الاوروبى والغربى أيا كان . وظهر فكر الحركة الشيوعية بصيغه الاربعينات معبرا عن الاممية الطبقية . كلاهما انكر الجامعة القومية ، والاخوان طرحوا مفهوما مشكلته الأساسية انه لا يستجيب لضرورات الدمج بين المواطنين ، والمنظمات الشيوعية طرحت مفهوما للاممية لا يستجيب لضرورات التميز بين المواطنين وغير المواطنين .

فى غيبة الشعور بالانتماء القومى الأعم ، الدامج لعناصر الأمة من جهة ، والمنبسط الى حيث نطاقها الحضارى ولوازم امنها القومى عن جهة أخرى ، وعلى مشارف ظهور الوعى بهذا الانتماء فى الأربعينات ، ومع تفشى نزعة التغريب ، أمكن للحركه الشيوعية أن يظهر فيها هذا النتوء الأجنبى فى الاربعينات . وقد تظهر الدراسة المتأنية فى المستقبل أن فكر حركة التغريب فى مصر هو ما أدى الى ظهور كورييل وشوارتز . بحسبان ظهورهما هو من المضاعفات السلبية لهذا الفكر .

هذا كله من جهة محاولة تلمس الأسباب التاريخية العامة التى أفضت الى ظاهرة وجود أجانب على رأس تنظيمات مصرية . أما من جهة أثر هذا الوجود فى الحركة السياسية التى تولوا قيادتها ، فقد كان من الطبيعى أن يؤكد على فكرة الاممية كبديل عن المفهوم القومى ، مادامت الاممية هى الفكرة الوحيدة التى يمكن أن تسع وجودهم على رأس منظمات مصرية . وغنى عن البيان أن الاممية أصل ثابت فى الفكر الماركسى النظرى ، ولكن هذا الاصل النظرى اتخذ سمات وظلالا متنوعة بتنوع البلاد والبيئات السياسية ، واتخذ سمات قومية فى الحركات النضالية لعدد من البلاد . ولكنه فى مصر الأربعينات اتخذ شكلا أقرب الى الحلول محل الجامع القومى . وبهذا المسلك الفكرى وجه الاتهام للحركات

القومية والدينية بالعنصرية والشوفينية ، واتهام دعاوى التمصير الحقيقى داخل الحركة الشيوعية بالشوفينية أيضا • فصارت القومية ــ وهى وعاء النضال ضد الاستعمار ــ تهمـــة ، عانى منها عـــدد من الشيوعيين المصريين أنفسهم فى صراعاتهم التنظيمية ضد قيادة الاجانب • وجرت تهمة العنصرية تمليها النشأة اليهودية لهؤلاء القادة فى ظروف صراع اليهود ضد عنصرية النازى فى ألمانيا ، وفى ظروف تصاعد حركة اليهود العنصرية وهى الصهيونية • وقذف بالتهمة فى وجه أحد القيالق الأساسية للعداء للصهيونية ، وهم الاخوان المسلمون •

لذلك لم تستطع الحركة الشيوعية المصرية ، فى الأربعينات خاصة ــ أن تسهم فى المفاضلة التاريخية بين الحركة القومية والحركة الدينية بالنسبة للجامعة السياسية ، لأنها تجاهلت الأولى وأنكرت الثانية • وكان وجـــود المسـلمين والاقباط فى صفوفها لا يفيد حلا لاشكال ، ولكنه كان بمثابة قفز على المشـكلة وانكار لها • وذلك على الرغم مما عزز به الشيوعيون المصريون البيئة المصرية من أدوات عديدة لتوجه اجتماعى شعبى فى مجالات النشاط السياسى والفكرى والفنى ، وفى مجال العلوم الانسانية والثقافة عامة ، واسهامهم غير المنكور فى الحياة السياسية •

المراجع

(١) صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ · أحمد صادق سعد · (القاهرة مكتبة مدبولى ١٩٧٦) · ص ٣٥ ـ ٣٧ ·

(٢) تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى · الياس مرقص (بيروت ١٩٦٤) ص ٢١ ، ٥٨ ـ ٥٩ ·

(٣) ـ تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ · د· رفعت السعيد · الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٧٥) ·

ـ اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ · د· رفعت السعيد (بيروت · دار الطليعة ١٩٧٢) ·

ـ تاريخ المنظمات اليسارية المصرية · د· رفعت السعيد (القاهرة · دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦) ·

ـ الصحافة اليسارية فى مصر · د· رفعت السعيد (بيروت · دار الطليعة ١٩٧٤) ·

ـ اليسار المصرى والقضية الفلسطينية · د· رفعت السعيد (بيروت · دار الفارابى ١٩٧٤)·

(٤) تاريخ الأحزاب ·· الياس مرقص · المرجع السابق ص ١٦ ـ ١٧ ·

(٥) تاريخ الأحزاب ·· الياس مرقص · المرجع السابق ص ١٤ ـ ١٥ ·

(٦) اليسار المصرى ·· د· السعيد · المرجع السابق ص ١٢٢ ـ ١٢٤ ·

(٧) اليسار المصرى ·· د· السعيد · المرجع السابق ص ١٣٣ ـ ١٣٦ ·

(٨) تاريخ الحركة الاشتراكية ·· د· السعيد · المرجع السابق ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦ ·

(٩) اليسار المصرى ·· د· السعيد · المرجع السابق ص ٢٢٧ ـ ٢٣٧ ·

(١٠) تاريخ الحركة الاشتراكية ·· د· السعيد · المرجع السابق ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ ·

(١١) اليسار المصرى ·· د· السعيد المرجع السابق ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ ·

(١٢) تاريخ المنظمات ·· د· السعيد · المرجع السابق ص ١٢١ ـ ١٢٢ ، ١٦٦ ـ ١٧٠ ·

(١٣) اليسار المصرى ·· المرجع السابق ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧ ، تاريخ المنظمات ·· المرجع السابق ص ١٧٠ ·

(١٤) اليسار المصرى ·· المرجع السابق ص ٢٤١ ·

(١٥) اليسار المصرى ·· المرجع السابق ص ٥٣ ·

(١٦) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٤٥ ـ ٢٥٠ .

(١٧) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٧٢ ـ ١٧٤ .

(١٨) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٦١ ـ ١٧٦ .

(١٩) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٧٩ ـ ١٨٤ .

(٢٠) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٢٩١ ـ ٢٩٣ .

(٢١) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٦١ ـ ١٨٤ .

(٢٢) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

(٢٣) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧ .

(٢٤) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢٥) صفحات من اليسار .. المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢٦) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(٢٧) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

(٢٨) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٧٨ ـ ٢٨٦ .

(٢٩) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٢٩٤ ـ ٢٩٨ .

(٣٠) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٢٥٧ .. الخ .

(٣١) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٣٢) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٥٣ ـ ٥٤ ، ١٠٢ .

(٣٣) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٠١ .

(٣٤) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٣٥) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٣٦) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١١١ ـ ١١٣ .

(٣٧) ابرأ الدكتور عبد العظيم رمضان مصر الفتاة من تهمة العمالة لايطاليا . راجع « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ » . (دار الوطن العربى ، ص ٢٠٥ ـ ٢١٥)

(٣٨) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١١٥ ـ ١١٧ .

(٣٦) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ١١٧ ـ ١١٩ .

(٤٠) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٤١) الصحافة اليسارية .. المرجع السابق ص ١١٤ ـ ١١٥ ، صفحات من اليسار .. المرجع السابق ص ٤٧ .

(٤٢) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٣٠٠ ـ ٣١١ .

(٤٣) صفحات من اليسار .. المرجع السابق ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ .

(٤٤) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق ص ٣١٥ ـ ٣٢٤ .

(٤٥) تاريخ المنظمات .. المرجع السابق . ص ٣٢٨ ـ ٣٣٤ .

(٤٦) اليسار المصرى .. المرجع السابق ص ٢٩٤ .

(٤٧) اليسار المصرى ٠٠ المرجع السابق ص ٢٨٩ ، تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٤٣ ٠

(٤٨) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٤٤ ٠

(٤٩) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٤٨ ٠

(٥٠) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٦٢ ٠

(٥١) تاريخ المنظمات ٠ المرجع السابق ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠ ٠

(٥٢) اليسار المصرى ٠٠ المرجع السابق ص ٢٨٧ ، تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٤٠ ، ٣٦٠ ـ ٣٦٥ ٠

(٥٣) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٦٧ ٠

(٥٤) لقاء شخصى مع مصطفى طيبة فى فبراير ١٩٧٩ ٠

(٥٥) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٤١٥ ٠

(٥٦) اليسار المصرى ٠٠ المرجع السابق ص ٢٨٨ ٠

(٥٧) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٧٦ ـ ٣٨٤ ٠

(٥٨) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٧٩ ٠

(٥٩) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ٠

(٦٠) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٨٣ ، ٣٨٩ ٠

(٦١) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٣٩١ ـ ٣٩٤ ، ٤١٢ ٠

(٦٢) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٤١٧ ـ ٤١٩ ٠

(٦٣) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٤٢٠ ـ ٤٢٣ ـ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ ـ ٤٤٨ ٠

(٦٤) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ١٢٨ ـ ١٣٢ ٠

(٦٥) تاريخ المنظمات ٠٠ المرجع السابق ص ٤١٥ (من حديث مع محمد سيد أحمد) ص ١٣٦ ـ ١٢٧ ٠

(٦٦) لقاء شخصى مع الدكتور فؤاد مرسى فى يناير ١٩٧٩ ٠

(٦٧) اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ٠٠ د٠ السعيد ص ١٨٢ ، ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ٠

(٦٨) صفحات من اليسار ٠٠ المرجع السابق ص ٤١ ـ ٤٢ ٠

(٦٩) اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ٠٠ المرجع السابق ص ٢٣٦ ـ ٢٣٠ ٠

(٧٠) فلسطين بين مخالب الاستعمار ٠ صادق سعد ٠ ص ٢ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٧٧ ، ٨٢ ـ ٨٣ ٠

اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ٠٠ المرجع السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ٠

(٧١) اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ٠٠ المرجع السابق ص ٧٦ ـ ٧٧ ٠

(٧٢) اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ٠٠ المرجع السابق ص ٥٩ ـ ٦٦ ، ١٠٦ ـ ١٠٧ ٠

(٧٣) تاريخ الأحزاب ٠٠ الياس مرقص ٠ المرجع السابق ص ٢١ ، ٦٥ ٠

(٧٤) اليسار المصرى والقضية الفلسطينية ٠٠ المرجع السابق ص ٢٥٥ ٠

(٧٥) لقاء شخصى مع د٠ فؤاد مرسى فى يناير ١٩٧٩ ٠

٣ ـ ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

أن تتبع موضوع هذه الدراسة خلال السنوات التالية لثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، يحتاج الى وقت وجهد من شأنه أن يفضى الى تراخى اعداد هذه الدراسة للنشر أمدا غير مقدر • ولعل الظروف تسمح بأذن الله بأكمالها فى دراسة مستقلة ، تتبعا للموضوع المدروس ، أو فى نطاق دراسة أخرى تؤرخ لهذه الثورة أو لبعض جوانبها • على أنه يتعين فى عجالة الافصاح عن الموقف الفكرى للدارس ، بالنسبة للتطور التاريخى العام للموضوع بعد ٢٣ يوليه ، لا عن طريق التأريخ التفصيلى له ، ولكن من خلال التركيز على عدد من الملاحظات العامة التى توافرت للدارس مما يمس هذا الأمر •

أولا : سلفت الاشارة الى موقف الملك المتعض من الجامعة الوطنية التى كانت تقف بصبغتها الديمقراطية ضد سلطته الاستبدادية ، وما داعبه من آمال الخلافة الاسلامية، ليقوى بها على الحركة الديمقراطية • حتى يمكن القول بأن سياسة الملك كانت من عقبات التوحد القومى ، سواء بما تثيره من دعاوى ، أو بما تجنح اليه من مسالك سياسى يفضى الى التفرقة • وقد أتت ثورة ٢٣ يوليه فطردت الملك فاروق بعد قيامها بثلاثة أيام ، وما لبثت أن ألغت النظام الملكى فى ١٨ يونية ١٩٥٣ • بما يعنى أنها قضت على مؤسسة سياسية كانت بتكوينها الفكرى ومصالحها وسياساتها تعوق التوحد القومى الأمثل لجماهير الشعب المصرى بعناصره الدينية •

كما سلفت الاشارة الى محاولات الاحتلال البريطانى ، ازكاء روح التفرقة بين المسلمين والاقباط كلما أمكن له ذلك • وقد أمكن لثورة ٢٣ يوليه اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ، وتم ذلك فى ١٨ يونية ١٩٥٦ ، وازيلت بذلك واحدة من القوى السياسية المرشحة لازكاء روح التفرقة بين المسلمين والاقباط •

ثانيا : فان الاتجاه الاصلاحي المتصاعد لثورة ٢٣ يوليه ، قد حقق عددا من الاصـــلاحات الاجتماعية التي كان من شـــأنها تذويب عدد من المؤسسات التقليدية التي كانت تعوق التوحـد القومي الأمثل ، ومثال لذلك القرار الذى اتخذته في ١٩٥٥ بتوحيد المحاكم ، والغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليه فضلا عن الغاء نظام الوقف الاهلي • كما الغت الكثير من المدارس التبشيرية والأجنبية وأخضعتها لرقابة الدولة الحازمة . وحققت قدرا كبيرا من المســاواة فى فرص التعليم والعمالة ، بالتوسع فى مجانية التعليم من ناحية ، والتزام نظام شبه صارم فى التحاق الطلبة بالمدارس الاعلى وكليات الجامعات عن طـــريق مكاتب التنسيق ، مما أوجد حدا للمساواة فى فرص التعليم لا بأس به قط • كما شرع الالتزام بالحاق الخريجين بالوظائف والاعمال المختلفة عن طريق مكاتب العمل ، مما حقق ذات القدر من المساواة فى فرص العمل للخريجين • والتزم فى ترقية العاملين بالحكومة والقطاع العام بالأقدمية حتى الدرجـــة الثالثة مما كفل ذات القدر من المساواة أيضا ، حتى الوظائف الوسيطة •

ثالثا : فانه بعد قليـــــل من التردد فى السنوات الثلاث الأولى للثورة ، بالنسبة للانتماء القـــومى لمصر ، تردد بين الدوائر الثلاث التى أشـــار اليها جمال عبد الناصر فى كتيبه « فلسفة الثورة » وهى الدوائر الاسلامية والعربية والأفريقية ، فقد انحسم موقف الثورة لصالح القومية العربية ، وتأكد ذلك فى السياسات العملية التى شرعت منذ ١٩٥٦ ، وأنعكس فى كافة الوثائق الرسمية والدستورية ، بدءا من دستور ١٩٥٦ الذى نص على اعتبار مصر جزء من الأمة العربية • وكان الكفاح ضد الخطر الصهيونى أهـم ما نفـذت به حركة القومية العربية فى مصر ، بحسبان أن أمن مصر المســتقلة من النواحى العســكرية والسياسية ، لا يتحقق فى مواجهة المخاطر الاستعمارية والصهيونية الا بالانتماء المصرى للجامعة العربية الاشمل •

ويتعين الاشارة هنا الى ما كان من ثورة ٢٣ يولية بالنسبة لحركة الاخوان المسلمين • فبعد نحو عامين من الملاينة والمجافاة ، أنحســـم موقف الثورة ازاء الاخوان ، بأن شرعت ضدهم أشد أساليب السلطة المادية فى العنف والفظاظة والقسوة بهدف التصفية الشاملة لهم • ولم يكن هذا العراك العنيف الذى جرى فى أواخر ١٩٥٤ ، أمرا يتعلق بالمفاضلة التاريخية بين الجـــــامعة الدينية والجـــامعة القومية ، ولم يكن موقف الثـــورة قد أنحسم بعـــد فى هذه المسألة عندما شرعت فى تصفية الاخوان • أنما كان مرد الأمر الى نظام الحـكم الداخلى ، وعزم الثورة على تصفية كافة التنظيمات السياسية فى البلاد ، قديمها وحديثها ، لتكوين تنظيم سياسى أوحد يخضع لهيمنتها المباشرة • وواجهت كل تنظيم بما يناسب قوته وامكانياته من أساليب التصفية •

ومن الجهة المقابلة ، فان نظام ٢٣ يوليه ، وأن كان دفع التطور التاريخى

فى مصر الى ما به يتكامل الاندماج القومى بين العناصر الدينية ، فانه لم يتخذ من السياسات العملية ما به يتحقق هذا الاندماج فعلا · ولعل مرجع ذلك الى العوامل الآتية : —

أولا : نشأ تنظيم الضباط الاحرار الذى قام بثورة ٢٣ يوليه فى المؤسسة العسكرية ، وكان الجيش خاضعا للنفوذ التقليدى للملك ، ولا يلحظ أن كان للوفد نفوذ مؤثر على المؤسسة العسكرية المصرية ، حتى فى فترات حكمه القليلة المتباعدة · ومن ثم بقى الجيش يحمل فى تكوينه العضوى أثرا للتفرقة بين المسلمين والاقباط ، وخاصة الرتب العليا · فجاء تنظيم الضباط الاحرار على شاكلة المؤسسه التى أنبثق منها · ولم ينجح التنظيم فى اقامة هيكل تنظيمى سياسى جامع كما كان الشأن فى حزب الوفد · ويذكر أحمد حمروش ، أن لم يكن ثمة ضباط إقباط بين الضباط الاحرار سوى ضابط واحد، ويرجع ذلك بحق الى أن نسبة الاقباط داخل الجيش كانت محدودة ، ولم يكن بالجيش فى ١٩٥١ سوى ضابط قبطى واحد برتبة لـواء ، واثنين فقط برتبه اميرالاى * · كما كثر بالتنظيم فى بدايته من ينتمون الى الاخوان المسلمين أو الى مصر الفتاة من حيث الاصول السياسية لهم ، ومن ثم حملوا اثرا لتنظيمات الثلاثينات ·

ثانيا : ثم أعتمد نظام ٢٣ يوليه فيما بعد ، على جهاز الادارة كجهاز وحيد يستند اليه فى نشاطه السياسى ، ولم ينجح النظام فى تكوين حزب شعبى جماهيرى مستقل عن جهاز الادارة · واذا كان سبق ملاحظة ، أن جهاز الادارة ، كان آكثر مؤسسات المجتمع المصرى التى تظهر فى تكوينها أو فى مسلكها ظواهر للتفرقة بين المسلمين والاقباط ، لاسباب تاريخية ترجع الى طابعه المحافظ والى ضعف أثر حزب الوفد فيه ، اذا كان ذلك كذلك ، فان استناد نظام ٢٣ يوليه على هذا الجهاز الأوحد فى النشاط السياسى ، كان من شأنه الابقاء على هذه الظواهر · يضاف الى ذلك ، ما روعى فى اختيار قيادات الجهاز واقسامه الهامة من أن يكونوا من « أهل الثقة » ، وهم فى الغالب أما أن يكونوا من الضباط الاحرار خاصة أو ممن يتصلون بهم بروابط شخصية وثيقة من بين زملائهم الضباط · وعلى ذلك لوحظ أن التكوين العضوى للمؤسسة الحاكمة كان تكوينا يفتقد جامعية الوفد ·

ثالثا : أن نظام ٢٣ يوليـة كان بعيدا عن الاعتماد على المؤسسات الجماهيرية الديمقراطية ، سواء فى صورتها النيابية أو فى غيرها من الصور الحزبية · وكان يميل الى تركيز السلطة على نحو فردى · كان نظاما ذو طابع استبدادى ، برغم ما أنجز من ايجابيات سياسية واجتماعية · وقد حاصر المؤسسات المنتخبة

(*) قصة ثورة ٢٣ يوليه · أحمد حمروش · الجزء الأول (المؤسسة العربية للدراسات والنشر · بيروت ١٩٧٤) ص ٢١٥ ·

وأضعف سلطتها ، وامتد هذا المسلك الى المجلس الملى نفسه ، المؤسسة القبطية المنتخبة ، والتى كانت تقف تاريخيا فى مواجهة الاكليروس . وتجمع العناصر القبطية المدنية ذات النفوذ . وفى هذا السياق جرت اجراءات التأميم للمشروعات الاقتصادية الخاصة . ورغم أن هذه الاجراءات لم يدع أحد قط بانها اتسمت بأى وجه من وجوه التفرقة بين المسلمين والاقباط ، فان عددا من هـذه المشروعات وجدت نسـبة ملحوظة من الاقبـاط بين موظفيه ، وكان من شـأن اعـادة تنظيم علاقات العمل فى هذه المشروعات سعيا لايجاد قدر من المســاواة بين العاملين بالشركات المؤممة كان من شأن ذلك تجميد أوضاع ذوى الرواتب بالغة الارتفاع من هؤلاء العاملين لفترات مقبلة ، مما ترسب معه الشعور بعدم الارتياح لديهم عامة ، ولدى الاقباط منهم خاصة ، سيما أن وظائف الادارة العليا كانت شبه محصورة فيمن سموا « أهل الثقة » .

رابعا : اتخذت المعارضة المحافظة للاصلاحات التى قام بها نظام ٢٣ يوليه، اتخذت طابعا دينيا اسلاميا ، خاصة مع بداية حركة التأميمات الواسعة . ويلحظ ذلك مثلا فى تقرير لجنة المائة الذى أعدته لجنة الرد على ميثاق العمل الوطنى فى مؤتمر القوى الشعبية فى ١٩٦٢ . واضطر النظام فى غيبة التنظيمات الجماهيرية السياسية الفعالة ، أن يتخذ مسلكا شديد الحذر ، وكانت الضربات العنيفة التى وجهها فى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ لحركة الاخوان المسلمين ، مما رأى معه تغطية لهـذا المسلك أن يزكى بعض الاتجاهات الدينية ، مادامت موالية له بحـكم انتمائها لجهاز الدولة أو ارتباطها به بشـــكل ما كحركة الطرق الصـــوفية ، وبعض من كبار رجال الدين .

خامسا : مع غيـــاب التنظيمات الشـــعبية السياسية ، وضعف الحركة الجماهيرية المشاركة فى السياسة ، ومع ضعف التكوينات الديمقراطية ســواء فى الحيــاة السياسية أو النقابية ، تميل حركة الجماهير الى التقوقع والتشرذم وتخبو عوامل التوحيد ، وتنتعش أسباب الاختلاف والتنافس والتميزات المختلفة. لا بين الطوائف الدينية فقط ، ولكن بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، من ذوى المهن وغيرها . وهذا الاتجاه التلقائى يؤكده الحكم الفردى ، بمسلك تلقائى منه أو مقصود ، ضمانا لعدم التجمع من جهـــة ، واستنفادا للطاقات من جهـــة ، والتماسا للأمن والمساواة فى رحاب الحاكم وحده من جهة ثالثة . وقد كشفت انتخابات مجلس الأمة فى ١٩٦٤ عن عدم انتخاب أعضاء أقباط بالمجلس ، رغم أن التنظيم الحاكم لم تكن تعوزه الوسـيلة السياسية لدعم بعض المرشحين الأقباط والتوصية بانتخابهم . وجرى ذلك أيضا فى الانتخابات الأربع التالية التى جرت فى الستينات والسبعينات (١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩) . وبدل أن يعالج هذا الأمر بالجهد السياسى الشعبى على طريقة الوفد ، عولج باقرار مبدأ دستورى جديد ، وهو منح رئيس الجمهورية سلطة تعيين عشرة اعضـــاء فى المجلس النيابى . وروعى فيما بعد أن يكون المعينون اقباطا غالبهم أو كلهم .

الأمر الذى يوحى أن الوجود السياسى للاقباط منحه فى يد الحاكم ، وأن أمنهم ومساواتهم بمواطنيهم منوط بمشيئة الحاكم وحده ٠

سادسا : مع الانعطافة السياسية الكبيرة التى جـرت فى السبعينات ، جرت محاولات تصفية الوجود السياسى والفكرى لليسار باتجاهاته المختلفة فى مصر ، جرت بلجوء الدولة الى استخدام الدين كسلاح لوصم اليســـار بكل اتجاهاته بالالحاد ٠ والجأ هذا الأمر أجهزة الاعلام وغيرها الى اشاعة مناخ أثار حذر الاقباط من اثارة النزعة الدينيه كجامع سياسى يستبعدهم . بما قد يؤثر مستقبلا فى حقوق المواطنين لغير المسلمين ، وبما يصوغ الدولة أجهزة وتشريعات على وفق هذا الوضع ٠

ومن جهة أخرى ، أثير خلاف بين المسلمين والاقباط بالاسكندرية والخانكة فى ١٩٧٢ ، وأفضت اليه أثارة تدريجية سابقة وشـــائعات راجت ٠ وتحرك مجلس الشعب ليتقصى حقائق الأمر ، وانتهى سعيه الى اصـدار قانون يضمن حماية الوحدة الوطنية ، ولكن أتت أحكامه كلها موجهة ضد المعارضة السياسية ، وليس ضد التفرقة بين المســلمين والاقباط ٠ وأثيرت أحداث من بعد فى أسيوط وسمالوط سنة ١٩٧٧ ٠

ومن جهة ثالثة ، فانه مع استخدام الدين كسلاح فى معركة سياسية ضد القوى اليسارية المعارضة ، بقيت الدولة حريصة على فرض هيمنتها وحدها على الحياة السياسية ، بما لا يستبعد اليسار وحده بكل تياراته ، ولكن بما يستبعد الحركة الدينية الاسلامية أيضا ٠ وقد ساعد مسلك الدولة الأول فى اشـــاعة المناخ الدينى ضد اليسار ، ساعد فى تقوية الحركات الدينية ، سواء الاتجاهات ذات الانتماء للدولة ، أو الاتجاهات المستقلة المعارضة ٠ فصار يستخدم شعار « الوحدة الوطنية » كسلاح يوجه ضد هذه الحركات الأخيرة ، يقصد به أن الدولة هى حامية الاقلية القبطية ٠ وهكذا يستخدم « الدين » و « الوحدة الوطنية » كسلاحين يوجه كل منهما الى خصم ٠

لقد جرت هذه الدراسة على مستويين من البحث ٠ أولهما تطور مفهـــوم الجامعة السياسية ، فى اطار المفاضـــلة التاريخية بين المفهوم الدينى والمفهوم القومى لها ٠ وثانيهما بيـان القوى السياسية ذات المصـــلحة فى التفرقة بين المسلمين والاقباط ٠ واذ يظهر أن الاستبداد والاستعمار هما القوتان الأساسيتان صاحبتا المصلحة الجوهرية فى اشاعة التفرقة بين المســلمين والأقباط ، فان مقاومة هذا الأمر تدخل — كما دخلت فى الماضى — فى نطاق كفاح حركة التحرر الوطنية الديمقراطية ، مع الاستفادة فى كفاحها الحاضر بما أسفرت عنه تجارب ما بعد من الماضى وما قرب ٠

ويبقى بعد ذلك فضل حديث عن مفهوم الجامعة السياسية فى اطار المفاضلة التى تمليها الضرورات التاريخية ٠

ماذا بعد ....

مقدمة :

أظهرت الفصول السابقة مولد الجامعة القومية في مصر ، وتميزها عن الجامعة السياسية الدينية . وجرى بيان نمو تلك الجامعة من حيث هو حركة سياسية واجتماعية ، مع ايضاح جوانب الصراع السياسي التي لابست تلك الحركة . وأوجب تتبع هذه الحركة السياسية الاجتماعية ، التركيز على صورها العملية الملموسة ، وكانت أهم تلك الصور ، العلاقة بين المسلمين والاقباط وامتزاجهم معا في وعاء قومي واحد . لذلك لم تفرق الدراسة كثيرا بين حركة البناء القومي وبين حركة هذا الامتزاج ، ونظرت اليهما كمترادفين في التطبيق . واقتضى ذلك تتبع مواقف القوى السياسية المختلفة في السياق التاريخي العام من هذه العلاقة ، والظروف التي سعت فيها كل من تلك القوى الى اتخاذ موقف مؤيد أو معارض من عملية الامتزاج بين المسلمين والاقباط ، ووجه النفع الذي استهدفته لنفسها كل منها بالانحياز الى أي من هذه المواقف .

وليس من أهداف هذا الفصل الاخير من الدراسة تلخيص ما سبقه ؛ أو التركيز على ما يعتبر عظة وعبرة ينبغي اخراجها للقارىء . وحسب هذه الدراسة أن تمد أمام القارىء خيطا من خيوط التطور التاريخي لمصر في القرنين الأخيرين ، ليستخلص بنفسه ما يراه . على انه يمكن في تجريد شديد القول ، انه بصرف النظر عن المواقف العملية للقوى السياسية المختلفة ، ومحاولات بعضها الاستفادة من ايجاد الفجوات بين المسلمين والاقباط أو استغلال أي من المؤسسات الدينية لصالحها ، بصرف النظر عن ذلك ، فلم تكن هذه الدراسة لتتجاهل ، وليس في مقدورها أن تتجاهل ، أن ثمة تيارين للجامعة السياسية في مصر ، تيار ديني يؤكد على الجامعة الاسلامية كجامع سياسي يضم المسلمين كافة في مصر والعالم ، وتيار قومي يؤكد على

اللغة والاتصال التاريخي والجغرافي – أى صلة الزمان والمكان – كجامع قومى يضم المصريين كافة فى جماعة سياسية واحدة ، وان اختلفت أديانهم . وان الجامعة القومية التى نبتت مصرية وخاضت ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى . قد آلت فى منتصف القرن الحالى الى أن تكون تيارا عربيا ينادى بالوحدة العربية على أسس قومية .

ثمة اختلاف واضح بين هذين التيارين . وهو ينجلى بقدر مالا تتطابق الدائرتان اللتان ترسماهما كلتا الجامعتين . على ان ما يمكن أو تضيق به فجوة الخلاف ، أن الحركتين الدينية والقومية قد التقتا ، ومن شأنهما أن تتنقيان على أرض فلسطين . بالنظر الى الموقف العقائدى المكافح للاسلام المجاهد المقاوم لاستيطان اليهود الصهاينة فى فلسطين ولطرد العرب من ديارهم (مسلمين أو غير مسلمين) ، وبالنظر الى أن فلسطين قد صارت جوهر الحركة الوطنية لدى المصريين المقاومين للاستعمار .. ومن جهة أخرى صلحت الوحدة العربية لأن تكون ساحة اللقاء بين الحركتين ، وقد سبقت الإشارة فى فصل سابق ، الى ان الوطنية المصرية قد استوعبت فى حركة الوحدة العربية مادامت مصرة على مضمونها المكافح للاستعمار ، وان الحركة الدينية السياسية رغم مجافاتها لمبدأ القومية ، قد وجهت جل سهامها الى دعاوى التفرقة والتفكك متمثلة فى مثل النزعات المصرية والسورية والفينيقية وغيرها ، ولم تشتبك فى عراك حقيقى مع نزعة الوحدة العربية التى رأتها دعوة توحيد بين عرب أغلبهم من المسلمين .

وما يتعين طرحه للجدل فى هذا الفصل الأخير ، هو موقف كل من الحركتين الدينية والقومية ازاء الأخرى ، سواء من ناحية الفكرة العامة أو من ناحية التطبيق العملى . وان جدلا من هذا النوع ، يكفيه الآن أن يبدأ والا ينتهى نهاية مبتسرة ، مع توقع الا يصل الى نتائجه المرجوة مرة واحدة . فثمة نزاعات تاريخية طويلة رمت بظلها الكثيف على الجميع وتراكمت آثارها عليهما معا . وأخطر ما ترتب على ذلك ، شيوع روح الغربة بين الفريقين ، فصارا شبه جماعتين منفصلتين ، لا يتبادلان حوارا فى القضايا الفكرية العامة ، ولا يتتبع اى منهما مايطرأ على فكر الآخر من تغييرات ، ولا التنويعات المختلفة لوجهات النظر المتباينة داخل كل منهما ، هذه الغربة الفكرية هى أفسد ما يفسد نظر كل فريق الى صاحبه ، وبها يصير كل منهما فى مثل الجزيرة المنفصلة تتقطع دونه وسائل الاتصال برفيقه . ويتجمد لدى كل منهما مجموعة ثابتة من الأفكار المسبقة يضل بها عن معرفة صاحبه أو فهم وجهته .

وضع المسألة :

ونقطة البدء فى هذا الحوار ، التى تبدو لكاتب هذه الدراسة بالغة الأهمية من حيث فهم التيار الدينى السياسى من جهة ، ومن حيث ما توجبه

الامانة على كاتب هذا الكتاب فى مراجعة وجهات نظره السابقة ، نقطة البدء تتعلق ببيان خطأ التيار القومى — او بعض من فصائله — فى نظرته الى التيار الدينى السياسى باعتباره كله، تيارا مصطنعا لمقاومة الحركة الوطنية الديمقراطية وافساد مشروعها للتحرير والنهضة . ومن أسباب هذا الخطأ الخلط بين محاولات القوى الرجعية كالسراى استغلال الدين لصالحها ضد الحركة الوطنية الديمقراطية ، وبين التيار الدينى السياسى من حيث هو تيار شعبى . وجرى نوع من الربط الخاطىء بين تلك المحاولات وبين ذلك التيار ، وجرى تعميم خاطىء فى تقديرهما . اعتاد طلاب الاستقلال الوطنى فى مرحلة كفاح الاحتلال البريطانى ، أن يقصروا آمالهم السياسية فى اجلاء هذا الاحتلال وفى بناء النظام الديمقراطى الدستورى ، فجاء ذلك التيار يروج لفكرة بناء المجتمع الاسلامى وبناء الفرد المسلم على أساس من البعث الحضارى لما كاد يقتلعه الفكر الوافد من أسس وأصول ، وقد يمكن الاختلاف مع ذلك التيار فى أمور ، ولكن الخطأ المعنى هنا لا يتعلق بجوانب الاختلاف معه ، انما يتمثل الخطأ المقصود الاشارة اليه فيما ثار من اعتقاد لدى بعض فيالق حركة الاستقلال ، من أن التيار الدينى السياسى هو مجرد حرف للمعركة مع الانجليز والملك وانه مرتبط بهما ارتباط قرار ، فى حين كانت وجهة الحركة الدينية السياسية انها نظرت الى النفوذ الثقافى والفكرى والحضارى الغربى بحسبانه أخطر أسلحة الاستعمار وأشدها فتكا .

ومن جهة أخرى شاع خطأ آخر فى النظر الى الحركة الدينية السياسية ، وقد شاع بدرجات مختلفة سيما لدى التيار الاشتراكى ، وهو افتراض علاقة غير منفكة بين تيار فكرى عام معين وبين قوة اجتماعية محددة . فالفكر الدينى السياسى يخدم الاقطاع ويعبر عنه سياسيا ، والفكر الليبرالى يخدم الرأسمالية ويعبر عنها ، والفكر الاشتراكى — والماركسى خاصة — يخدم الطبقة العاملة ويعبر عنها ، هكذا ضربة لازب . والتنظيمات السياسية تصنف وفقا لأيديولوجيتها ومأخذها الفكرى العام ، لا وفقا لبرنامجها السياسى الاجتماعى . وقد يصاغ التعبير عن هذا المنحى بطريقة أكثر رصانة فى الوزن والتقدير والتحفظ ، ولكن الأمر يؤول فى تبسيطه الى المعنى السابق .. وساعد على استقرار هذا النظر فى تقييم الحركة الدينية، انها لمدة طويلة لم تهتم كثيرا بايضاح برنامجها السياسى والاجتماعى. وانها فى بداياتها لم تترسم فى تحالفاتها السياسية التطبيقية ، النحو المألوف الذى صيغت به خريطة الكفاح ضد الاستعمار . ويعيب هذه النظرة التى نظر بها الى الحركة الدينية السياسية ، يعيبها عيبان أساسيان ، أولهما انها تسقط من حسابها المكونات الفكرية التاريخية للشعب ، والثانى انها تتجاهل النظر الى الفكر موظفا فى البيئة الاجتماعية السياسية . وبهذا غاب عن تلك النظرة تبين الوجهة العامة للحركة الدينية السياسية من حيث كونها حركة مقاومة للاستعمار ، ودعم ذلك كله العزلة المضروبة على كل جانب تجاه

الآخر ، حتى صار تقييم المواقف يصدر عن الاستنباط تؤول به الاحداث ، ولا يصدر عن استقراء تقاس به الأفكار والمواقف وزاد ذلك من العزلة المفروبة . حتى لم يعد ثمة مجال للحوار والتأثير المتبادل ، ولو للاتفاق على تحديد نقط الخلاف .

ويتعين الاعتراف بأن هناك فكر موروث عشناه وعشنا به اثنى عشر قرنا ، وضم برحابته تاريخا طويلا عريضا ، بحضارته ونهضته وحيويته حينا ، وبانحداره وجموده حينا ، وبصراعاته السياسية والاجتماعية ، وبنزعات الاستبداد والمحافظة ونزعات التمرد والثورة . واذا كان لحقه فى القرون الأخيرة الركود ، فقد كان ذلك انعكاسا لظروف محلية وعالمية فرضت نفسها على مجتمعاتنا ، وليس من المسلم به أن هذا الفكر هو عينه سبب ما عانينا فى هذه القرون المتأخرة . ان جهود الاحياء المعاصرة لجوانب هذا الفكر تكشف عن أن التسليم بذلك هو أمر أبعد عن الحقيقة . كما ان الدراسة العلمية الموضوعية بالمناهج المعترف بها تستبعد أن يكون الفكر هو السبب . على أنه حدث فى فترة الركود ، أن دهمنا الاستعمار الاوروبى ، وانكشف المجتمع أمام غزوته السياسية الاقتصادية العسكرية الثقافية الداهمة . وهنا ظهر مايمكن تسميته الفكر الوافد . وانتشر بالمدارس الحديثة والبعثات ووسائل الاعلام واسعة الذيوع . وانزرع هذا الفكر فى البيئة المحلية بمدارسه المختلفة ، الرجعية والمحافظة والتقدمية .

المهم فى هذه العجالة ، الاشارة الى أن الوضع الراهن قد آل الى ازدواجية وثنائية واضحة ، فى كل ما يتعلق بأوضاع الحياة الاجتماعية ، ومنها الحياة الفكرية . وصارت الجماعات السياسية تتشكل وفقا لعاملين لا لعامل واحد .. العامل السياسى والاقتصادى الذى يميز بين القوى الاجتماعية المختلفة ، والعامل الفكرى والايديولوجى بين ما يمكن تسميته بتيارات الفكر الموروث من جهة ، وتيارات الفكر الوافد من جهة أخرى . وصار تجاهل هذه الازدواجية هو أول طريق الخطأ فى فهم الأوضاع المعيشة . ولعل النظرة وحيدة الجانب التى سادت غالبا بين أهل الفريقين هى المسئولة عن هذا الانفصام الحاد الذى يصدع المجتمع ويفتت قواه ، وهى المسئولة عن هذه الغربة المظلمة التى تغشى أهل كل فريق تجاه الآخر . ولعل هذا التفكك هو ما أبعد سنين طويلة امكانات التقارب والتآخى ، فلم تمكن المشاركة ، ولا أمكن فى ظروف تاريخية ملائمة ، الهيمنة على مقدرات الأمور ، لاستحالة الهيمنة المنفردة ، ولهذه الصعوبة الصعبة التى حالت دون اشتراك الجهود . والأدهى من ذلك أن افتقد التأثير المتبادل .

ثمة دائرتان متميزتان ، واحدة للعامل السياسى الاقتصادى ، والثانية

العامل الفكرى الايديولوجى (*) . ومفاد وجودهما معا ، انه لا يوجد نمط فكرى وحيد يعبر عن مجموعة متسقة من المصالح السياسية والاقتصادية .

ففى اطار الفكر الليبرالى وجد العديد من الجماعات السياسية التى تعبر عن مصالح مختلفة - قد تصل الى حد التطاحن . وجد فى هذا الاطار نفسه قيادة ثورة ١٩١٩ وبعض من أقوى أعدائها . وضم هذا التيار مثلا الوفد والأحرار الدستوريين على تضادهما السياسى . ومن جهة أخرى ، وجد تعبيرأن ، احدهما من التيار الموروث والآخر من التيار الوافد، ولكنهما يعبران عن مصـــلحة سياسية واحـــدة ، ويمكن ضرب المثل على ذلك بلجان الخلافة وحزب الاتحاد من حيث تعبيرهما عن مصلحة السراى وتبعيتهما لها .

وفى إطار الفـكر الدينى وجدت تعبيرات سـياسية واضحة التباين ، المؤســـة الرسمية وعلى رأسها الازهر ، خاصة فى عهد مشيخة الظواهرى والمراغى الثانية ، وكانت مؤيدة لنسراى ، وجماعة الاخـــوان المســـلمين التى جـاءت بتعبير سياسى متميز ومختلف أيا كانت تحالفاتها فى الثلاثينات . وقد آلت من بعد فى ١٩٤٨؛ الى التناقض الحاد مع الملك وحكومته ، ثم هنـــاك الاهتزازات العنيفة فى مصر الفتـــاة بين مفهومات الفـكر الوافد ومفهومات الفكر الموروث ، رغـــم ان توجهـــه الاجتماعى والسياسى لم يختلف . وكذلك الشأن بالنسبة للحزب الوطنى ومزجه بين الاسلام والوطنية فى صيغ عملية .

وعلى هذا فان التشابه فى التوجه الفكرى والايديولوجى لم يكن يفيـد بالضرورة تشابها فى التوجه الاجتماعى والسياسى . والفارق فى التـوجه الأول لم يكن يفيد بالضرورة فارقا فى التوجه الثانى .

ومفاد ذلك ، أنه فى صدد قياس الوجهـــة السياسـية لأى تيـــار أو جماعة ، لا يجوز الوقوف عند الاطار الفـكرى العـــام ، انما يتعين ملاحظة المواقف السياسية والخصوصيات الفكرية موظفة فى البيئة الاجتماعية ، مع التسليم بأن أى اطار فكرى عام ، لا يفيد بذاته ضربة لازب موقفا سياســيا واجتماعيا محددا . والعبرة فى التقدير بالموقف من الاستعمار ومن النفـوذ الأجنبى ، وان التحرر الوطنى هو معيار التقدم والنهضة .

بعد هذا الايضاح يتعين اثارة الجدل حول ثلاث مسائل ، الأولى تتعلق بالموقف الفكرى للتيار الاسلامى بالنســبة للجامعة السياســية والقومية ، والثانية تتعلق بنظر هذا التيار الى غير المســلمين ، أى موقفـه من مبـدأ المواطنة . والمســـألة الثالثة تتعلق بالموقف الفكرى للكنيســــة القبطية ، وما يقتضيه بالنسبة للوظيفة التحريرية للجامعة السياسية .

(*) للدكتور انور عبد الملك دراسات عديدة تؤكد هذه الوجهة . وهى واحدة من أهم شواغله الفكرية ، فيما يظهر .

١ ــ المفهوم العام للجامعة

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فان ابا الاعلى المودودى ، الكاتب الباكستانى ذا النفوذ الفكرى الكبير لدى التيار الدينى السياسى فى مصر وخارجها ، يوجه سهام نقده الحادة الى الجامعة القومية . يقول انه لا يكاد ينشأ الشعور بالقومية لدى قوم « الا وهم يصطبغون بصبغة العصبية » . ويحصى أسسا ستا تقوم عليها القومية ، وهى وحدة النسل ، وحدة المولد والمنشأ ، وحدة اللغة ، وحدة الجنس ، وحدة المصالح الاقتصادية ، وحدة نظام الحكم ، « ان هذه القوميات هى التى جرت بلاء عظيما على الانسانية ، ووزعت العالم الانسانى الى مئات وآلاف من الاجزاء .. ان القوميات التى تقوم على هذه الأسس ، لا سبيل الى التوفيق بينها بأى حال من الأحوال ، وهى على الدوام متحاربة بينها لأجل ما فى نفوس أهلها من العصبية ، وتحاول كل منها أن تقضى على غيرها .. » ، « من المقتضى الفطرى لمثل هذه القومية أن تنشىء العصبية الجاهلية فى الانسان ، فكل امة فى الارض تريد اجتثاث أمة غيرها ومعاداتها والنفرة منها ، لا لشىء الا لأنها أمة غيرها (١) » .

على أن كتابات المفكرين المصريين لا تنظر الى القومية بهذا الغلو ، فيذكر الدكتور يوسف القرضاوى ان النزعة الوطنية والقومية ظهرت فى دنيا المسلمين كنتيجة من نتائج الفكر العلمانى الذى خلفه الاستعمار الغربى . وان النزعة القومية مصدرها الاستعمار الصليبى ممثلا فى مؤسساته التبشيرية والاستشراقية ، وفى اليهودية العالمية ممثلة فى منظماتها السرية كالصهيونية وغيرها - وان الاستعمار استعان فى الدولة العثمانية بيهود الدونمة الذين روجوا للنزعة الطورانية فى تركيا ، وبنصارى الشام الذين روجوا لنزعة القومية العربية فى بلاد الشام والعرب ، فلما ظهرت النزعتان اقتتل المسلمون (٢) .

ولكن الدكتور القرضاوى لا يقصد بهذه القومية التى يرفضها حب الانسان لوطنه وقومه واهتمامه بهما مما يعتبر محمود دينا ، انما يقصد « ان يصبح ولاء المسلم لرقعة معينة من الارض او الجنس وعنصر خاص من الناس ، ومقتضى هذا أن يقدم الرابطة الطينية العنصرية ، وبعبارة أخرى الوطنية والقومية ، على الرابطة الدينية الاسلامية » (٣) .

وان كان لنشوء فكرة القومية فى الغرب ظروفه ومبرراته « أما نحن فمجتمعنا مفتوح ، مجتمع عقائدى ايديولوجى، لا اقليمى وطنى، ولا عنصرى قومى ، بل يعتبر المؤمنين أخوة » (٤) .

على انه بعد هذا التمييز بين المجتمع القومى والمجتمع الاسلامى ، يقترب المؤلف من فكرة القومية العربية اقتراب مصالحه ، فينقل عن الشيخ حسن البنا «بدأنا بالجامعة العربية ، وهى وان كانت لم تستقر بعدالاستقرار الكامل ، الا انها نواة طيبة مباركة على كل حال ، فعلينا أن ندعمها ونقويها، وعلينا بعد ذلك أن نوسع الدائرة حتى تتحقق رابطة شعوب الاسلام ، عربية وغير عربية . فتكون نواة لهيئة الأمم الاسلامية باذن الله » (٥) .

ورغم ما يأسف له الدكتور القرضاوى من أن الجو الذى نشأت فيه القومية العربية لم يفارقها « وهو الجو الذى يريد أن يتخذ منها تكأة لضرب الفكرة الاسلامية والوحدة الاسلامية » ، فهو يقرر « كان يمكن ان يكون مجرد وجدان مشترك بين شعوب وحد بينها الدين واللغة والتاريخ والارض، الى جانب الافكار والعواطف والنظم والتقاليد الى حد بعيد .. بل المفروض فى العروبة خاصة ، أن تكون ذات ارتباط وثيق بدين الاسلام ، لأنه هو الذى أنشأ أمة وجعل لها رسالة ، وخلد ذكرها فى العالمين » (٦) .

ثم يذكر فى سياق آخر « أن ارتباط الشخصية العربية بالاسلام ارتباط عضوى لا ريب فيه ، فالاسلام هو صانع تاريخ العرب وأمجادهم وثقافتهم ومثلهم وحضارتهم .. ان مكان العرب فى الجسم الاسلامى مكان الرأس أو القلب » . وهو اذ يعيب التفتت القومى وخلق النزعات الضيقة من طورانية وفينيقية وفرعونية ، واثارة النعرات الوطنية الاقليمية ، يذكر « وكما يعاب على دعاة الوطنية الاقليمية فى بلاد العرب ، حصرهم شعوبهم وبلادهم فى دائرة ضيقة فى مقابلة العروبة الرحبة الاوطان والشعوب العربية جمعاء ، يغلب على دعاة القومية العربية حصرهم أنفسهم فى دائرة مغلقة محدودة ، فى مقابلة الدائرة الاسلامية المفتوحة ، فخسروا بذلك ولاء وقوة مئات الملايين بسبب من العصبية الجاهلية » ، وذكر أن من شأن التفتيت اثارة النعرات الاقليمية فيقال ان آسيا للآسيويين وأفريقيا للافريقيين وهكذا (٧) .

ويذكر الشيخ محمد الغزالى فى سنة ١٩٥٠ ، « كانت النزعة القومية

المحضــة أهـم ما نقلناه عن الغرب وجعلنــاه حجر الزاوية في اقامة الدولة الحديثة . وانك لترى وتسمع زعماء تركيا وايران ومصر والعراق والحجاز وطرابلس .. يخبطون في هذه الضلالة العمياء ، فاذا بكل دولة مســلمة يضنيها السعي وراء استقلالها الخاص أو حمــاية حدودها الضيقة ، ثم لا تظفر من ذلك بشيء كامل .. ولم نسـتفد من بركات النزعة القوميــة إلا خسران الوحدة الاسلامية وتمـكين الاسـتعمار الصليبي ثم الصهيوني اخيرا من اكل حقوقنا ودوس حرماتنا .. ان كل تزكية للنزعة القومية والعصبية الجنسية والوثنية الوطنية ، انما تتم على حساب فقد العقيدة نفسها . لا على حساب فقد الحكم الاسلامي وحده » ، وذكر أن العرب كانوا يعيشون باسم الاسلام كراما في بلادهم ، فلما هاجت عصبية العروبة وحاربوا الاتراك مع الانجليز « أصبحوا بين لاجئين وبين عبيد للانجليز ولليهود » (٨) .

وهـو يعيب على الفـكرة الوطنيــة انها تفرض على الأديان وصــايتها المشتركة « .. وتسخرها على حد سواء في تدعيم الناحيــة الروحيــة أو توطيد الأمن العام .. أما ان ينظر مثلا الى الاسلام على انه دين ذو رسالة عامة تسيطر على الاوطان والاجناس ، فهذا امتداد خطر .. » ، واذا كان حب الوطن غريزة ، فان الدين لا يباع بملك الشرق والغرب (٩) . ولكنه رغم هذا الموقف يتساءل في الكتاب نفسه « هنا ســؤال لا بد من ايراده حينمــا تقرر علاقة الدين بالدولة ، هل يستطيع الاسلام أن يعيش في ظـلال حكم قومي ؟ الجواب يأخذ من تعاليم الاسلام نفسه . عرفنا مثلا ان الاسلام من الناحية الاقتصادية يحرم الربا والاحتكـار ، ومن الناحية الســياسـية يحرم الأثرة والاستبداد ، ومن الناحية النفسية يحرم الالحاد والفســاد ، ويوجب مثلا أن يكون رجاله ــ ولاة ورعية ــ مقيمين للصلاة وقافين عند حدود الله .

فاذا كانت اداة الحكم منفذة لهذه الأمور كلها ، فان الاسلام يعيش في كنف هذا الحكم ويطمئن اليه ولا يكترث بهذا العنوان الذى اتســم به ، عنوان الحكم القومي .. أما اذا كان هذا الحكم القومي المنشود لا يبالي باتجاهات الاسلام الاقتصادية والسياسية ، ولا يكترث لتعاليمه الخلقية والاجتماعية . ولا يلتفت لتشريعاته المدنية ولا الجنائية ، فهذا حكم مبتوت الصلة بالدين » ، ثم يعقب « ان الدستور المصري القائم يعين اعانة تامة على تكوين حكومة اســـلامية رشيدة .. » (١٠) .

وللشيخ الغزالي كتـاب آخـر أصــدره في الســتينات ، حص فيــه بهجومه ، لا الفكرة القومية عامة ولا النزعة العربيــة عامة ، ولـكن أولئــك الداعين الى العروبة المفرغة من الاسلام ، يقول « أي عروبة تبقى بعد انتزاع الاسلام منها » ، « ان الاسلام هو الذى صنع الامة العربية جسما وروحا ، لأن الأمة العربية قبــل هــذا الدين كانت جملة قبــائل تحيا في جاهليــة طامسة .. » ، وكلما تخلخلت لبنة من كيان الأمة المعنوى سد مسده بديل من التقاليد الزاحفــة مع غارة الاستعمار على التراث الروحي والمــادي كله .

وهم يفعلون بقصد تعطيل الاسلام عن أداء وظائفه النفسية والاجتماعية ، بعد أن تفرغ منه نفوس الافراد وصفوف الأمة ، وبقصد تعويقه أن يكون رباطا عاما فعالا بين ابنائه فى المشارق والمغارب . ويقول انه اذا قيل أن الجامعة العربية بغير الاسلام تجمع بين العرب مختلفى الاديان ، فهى بصورتها تضع من العوائق مالا يقل - أن لم يزد - بمراعاة الأقليات غير العربية في الوطن العربى كالاكراد والبربر ، ممن يزيدون عددا عن الاقليات الدينية (١١).

ويذكر أن العروبة اقترنت بالاسلام من أمد بعيد فى حضارة واحدة وتاريخ مشترك ، والعروبة فى نظر الاسلام ليست تعصبا جنسيا لدم ولا لون، انما هى حسبما ورد بالحديث الشريف «ليست بأحدكم من اب ولا أم . وأنما هى اللسان ، فمن تكلم العربية فهو عربى » . ثم ذكر أن قيادة المسلمين لايصلح لها الا العرب (١٢) .

يبدو مما سبق أنه ان كان الدكتور القرضاوى والشيخ الغزالى يلتقيان مع أبى الاعلى فى المنظر العام الى القومية ، فثمة بون واضح يفصل بينهما وبينه فى تطبيق هذا النظر على الواقع الحال ، فى الظروف السياسية والتاريخية لكل من الجانبين . وأبو الاعلى يرفض تماما الجامعة القومية ويجعلها صنوا للعنصرية والبلاء . وهو يصدر فى ذلك عما عايشه من تجارب تاريخية ، اذ كانت الجامعة الدينية لديه فى باكستان تجربة انفصال وانسلاخ ، واذ كانت الرابطة الاسلامية لديه لاتنمو الا على حساب الجامعة القومية الهندية.

فكان تحقيق الانتماء الاسلامى السياسى لايتم لديه الا بنفى الهندية كانتماء سياسى . لذلك جاء رفضه للقومية رفضا باتا وحاسما . والجأه هذا الرفض الى أن يضع فى النزعة القومية كل نقيصة ، ووضع لها من الاسس مايحيلها الى محض عصبية عنصرية ، رغم أن الجامعة القومية فى مفهوم دعاتها ليست جامعة سلالات عرقية ولا نزعة قبلية ، انما تستند الى جماع عناصر تمثل اللغة والامتداد الزمانى والمكانى ، بما يؤكد العنصر الحضارى فى بنائها ويبتعد بها عن دعاوى العداء والبغضاء ..

أما «الجانب المصرى» فقد صدر فى نقده للقومية عما عايش هو أيضا من تجارب تاريخية . وجاء اختلافه مع أبى الاعلى مثلا لاختلاف التطبيق - مع الالتقاء فى النظر العام - باختلاف الزمان والمكان .

ويظهر مما سبق عرضه ، أن القومية عند هذا الجانب نزعة تحاكم وتنقد لما تفضى اليه من تفكيك أو توحيد . وهو يرفض كلا من الجامعتين الطورانية والعربية عندما نمتا على حساب الرابطة الاسلامية فى القرن الماضى . ثم يقبلها متحفظا الآن لما تفضى اليه مستقبلا من تجميع الوحدات الاقليمية المبعثرة ، يقبلها كخطوة لابأس بها فى طريق الجامعة الاسلامية

الاشمل ، فتصبح العروبة بمثابة الرأس او القلب لهـذه الجـامعة . فثم شواهد فى الصياغات الفكرية لكل من الغزالى والقرضاوى ، تفصح عن انه مع التحفظ العام تجاه الفترة القومية ، ومع النشأة المشكوك فيها لهذه الفكرة، فهى يمكن أن يقبلها الفكر الدينى السياسى الآن ، بحسبانها نزعة توحيد لشعب مبعثر فى دويلات صغيرة ، وبحسبانها خطوة فى طريق الجامعة الاعم ، وبمراعاة الآصرة القوية بين الاسلام والعروبة .

ويضيف الشيخ الغزالى فى واحدة من صياغاته السابقة انه لا جناح على الحكم القومى أن مكن للنظام الاسلامى أن يعيش فى ظلاله .. ويصدر القرضاوى فى تفضيله الرابطة الاسلامية عن مفهوم جهادى ، عندما يورد قول ابن عابدين فى حاشيته «أن الجهاد فرض عين ان هم العدو على بلد مسلم ، وذلك على من يقرب من العدو أولا ، فان عجزوا او تكاسلوا فعلى من يليهم .. مسليمة سبيت بالمشرق ، وجب على أهل المغرب تخليصها من الاسر .. فيجب على المسلمين فداء أسرارهم وان استغرق ذلك اموالهم» (١٣) .

وفى مقابل هـذا التقبل للعروبة ، فلا يظهر ــ فيما يبدو ــ من الجهة الاخرى لدى القوميين ، وجه للاعتراض على مفهوم الجامعة الدينية بتضمن كونها رابطة جهاد ضد الاعداء الغزاة . والقوميون فيما يظهر ينشدون فضلا عن التوحيد العربى المكافح للاستعمار ، ينشدون نظاما عاليا ما يمكن للشعوب المهضومة الحق أن تقف متضامنة فى مواجهة اطماع القوى الكبرى ، سواء الاقتصادية أو السياسية ، وحركة عدم الانحياز مثال على ذلك ، والمسلمون فى العالم يجتمعون فى دول من هذا النوع المضعوف المقاوم للاستعمار الطامح للتحرر .

ولايوجد وجه لرأى ينكر الاسلام كجامع لهذه الشعوب والامم فى مواجهة الاطماع الدولية ، أو يضن على هذه الشعوب أن تتقارب وتتضامن وتقوى لتكون جامعـة جهاد ضـد القمع الدولى والاستغلال الاستعمارى ، وجامعـة وئام وسلام مع الشعوب المقهورة فى العالم . ولا يثور فى هذا الشأن الا أمر يتعلق بالشكل التنظيمى لهذه الجامعة ، أهى دولة واحدة تمتد من اندونيسيا الى نيجيريا ، أم دول تجمعها أواصر التضامن العام ، أم أشكال تتخلل هذين الطرفين . وأن الاشارة الى رابطة الاسلام بحسبانها «هيئة أمم اسلامية» كما ورد فى حديث الشيخ البنا ، يشير الى أن شكل هـذه الرابطة قد يؤسس على نحو لايرفض تعدد الأمم الاسلامية .

وعلى أية حال فان الخلاف حول هذه المسألة ادخل فى تقدير الممكنات العملية سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو دولية أو تاريخيـة ، فلايدور حول رفض مطلق وايجاب جازم . هو أمر مراعاة لظروف الزمان والمكان . ومع الاعتراف به كنقطة خلاف حاصلة أو محتملة ، فهو مجـال مسـتمر للحوار والجدل ، الذى لايفسد امكانات اللقاء والاشتراك . وكلا الرابطتين

القومية والدينية ، تنطلق من رفض التفتت ، وتستهدف التجميع ، وتتضمن جهاد العدوان والغزو والسيطرة ، وتدعو للوئام والسلام مع الامم الضعيفة . وبهذا ، المنهج فلا وجه لما يعيبه الدكتور القرضاوى على القول بأن آسيا للآسيويين وأفريقيا للافريقيين ونحو ذلك ، مادامت تلك الشعارات ترمع ، لا لاثارة النعرة الاقليمية بين هذه الشعوب بعضها وبعض ، ولكن لمكافحة الاستعمار خاصة .

ومن جهة اخرى ، فان التيار الدينى السياسى يثير الشك حول منبت الفكرية القومية ، باعتبارها ظهرت على ايدى « يهود الدونمة ونصارى الشام » ، لتثبيت النزعة الطورانية بين الأتراك ، والنزعة العربية بين العرب ، اهدارا للجامعة الاسلامية وتفتيتا لها . ويمكن أن يضاف الى هذا القول عن مصر ، ان كان للاحتلال البريطانى سبب خاص يدفعه للتسامح مع ظهور النزعة المصرية ، ليتأكد انفصال مصر عن الدولة العثمانية فتنفرد بها بريطانيا ، كما كان لديه سبب مماثل لتأكيد النزعة السودانية الفاصلة للسودان عن مصر. على انه أيا ماكان أمر هذه الاسباب الخاصة ، فقد كانت العثمانية نفسها المتشحة ببردة الخلافة والمستظلة بظلال الجامعة الإسلامية ، كانت هى ماأفضى لنمو الحركات القومية ، لانها كانت تستر حكما شبه قومى نزاع للسيطرة على القوميات الأخرى .

ولم تكن هياكل الحكم العثمانى متسقة مع مبدأ الجامعة الاسلامية العام . ولا يلحظ أن ضمت الصفوة الحاكمة هناك مصريا مثلا ، ولا أنها قبلت من العرب جماعة ذات نفوذ حقيقى فى الدولة أو فى قيادة المجتمع .

وحتى مصر التى انفصلت عمليا عن حكومة السلطنة منذ عهد محمد على ، استمرت الصفوة الحاكمة فيها عصية على قبول المصريين فى صفوفها ، وارتجت بابها من دون اقحام المصريين رغم نمو العناصر ذات الكفاية والدراية منهم ، وانفجر الوضع كله فى ثورة العرابيين على ما أشير اليه فى الفصل الاول من هذه الدراسة .

وحتى بعد دستور ١٩٠٨ فى دولة الخلافة ، وتولى رجال الاتحاد والترقى الحكم ، لم يحظ العرب بما يطمحون اليه فى مجال المشاركة على قدم المساواة ، بل على العكس تعرضوا فى سوريا لألوان من القمع والتنكيل مشهورة . ولايرد ذلك الى طورانية رجال الاتحاد والترقى ، مادام يظهر انه لايعدو أن يكون استمرارا لجوهر السياسة السابقة عليهم أيام السلطان عبد الحميد وأسلافه .

ولم تكن نزعة الحكم الاستبدادى لدى آل عثمان محض نزعة استبداد فردى ، ولكنها نزعة تسلط عنصرى على شعوب الدولة .

ويكشف السلطان عبد الحميد هذا المعنى فى مذكراته التى املاها بعد خلعه من العرش ، ويهاجم المعارضـــة الدســتورية فى دولته فيقول « قلت وساقول ، شرحت وساشرح ، ألم يكونوا يفكرون أن الدولة العثمانية دولة تجمع أمما شتى ، والمشروطية (الدستور) فى دولة كهذه موت للعنصر الأصلى فى البلاد . هل فى البرلمان الانجليزى نائب هندى واحـد ، أو افريقى أو مصرى ؟ وهل فى البرلمان الفرنسى نائب جزائرى واحد ؟ وهم يطالبون بوجود نواب من الروم والأرمن والبلغار والصرب والعرب فى البرلمان العثمانى . لا ، لا أستطيع أن أقضى على ابن الوطن الذى تعلم وفكر ووهب نفســه لقضيته » .

ثم يقول بعبارة أوضح « لم يستطع بعض الشباب التركى المثقف ان يفرق بين التطبيق السهل للحكم الدستورى فى بلاد تتمتع بوحـدة قومية ، وبين تعذر هذا الحكم فى الدول التى لاتتمتع بوحدة قومية» (١٤) .

وبهذا يظهر ان الدولة العثمانية لم تكن فى صميمها دولة الرابطة الوثقى لشعوب الاسلام ، انما كانت تقوم على سيادة قومية ما على شعوب القوميات الاخرى . ورفضها « للمشروطية » لم يصدر فحسب عن رغبة السلطان فى المحافظة على سلطته الفردية ، ولكنه صدر عن موجبات تأمين بقـاء الحكم والقيادة فى يد هذا العنصر الغالب . وينظر السلطان التركى الى العـرب متمثلا نظرة ملك الانجليز الى الهنود ، ولا يفرق بين عربى مسلم وبين رومى مسيحى من اتباع دولته المستظلة بظلال الجامعة الاسلامية ..

والأمر الثانى الذى مكن من ظهور الحركات القومية ، سبقت الاشارة اليه فى الفصل الأول ، وهو أن الرابطة الاسلامية متمثلة فى الدولة العثمانيـة فى القرن التاسع عشر ، لم تعد صالحة كوعاء لحركات مقاومة الاســتعمار الغربى والتصدى له . بل لقد صارت حجر عثرة فى سبيل ازدهار حـركة تحرر وطنى اسلامى ، حتى زالت الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى. وكان من وسائل تسرب النفوذ الاستعمارى الغربى الى العـالم الاسـلامى والعربى ، هو الدولة العثمانية ذاتها . والامتيازات الاجنبية مثـل فذ على ذلك .. ولم تتحرك الدولة العثمانية حركة ذات شأن عنـدما احتل الانجليز مصر . بل أصدر السلطان بيانه الشهير بعصيان أحمد عرابى زعيم ثورة مصر المتصدى للغزو البريطانى ، ومن قبـل ذلك خلع الخديوى اسماعيل بنصيحة من الانجليز والفرنسيين ، وأحل محله الخديوى توفيق الذى استدعى الانجليز لمصر . وتسرب الاستعمار الغربى فى سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية رغم محاولات السلطان عبد الحميد اليائسة تخفيف وطأة الضغط على سلطنته. ومن هنا نمت الحركات القومية اعدادا لوعاء جديد يحتوى حركات التحرر ضـد الاستعمار .

هذا من ناحية مأتى الحركات القومية ، أما من ناحية منبت فـــكرة

القومية العربية . فان مطالعه التاريخ الوسيط يمكن أن تكشف عن أن كان ثمة تميز عربي تجاه الاعاجم • وبصرف النظر عن هـذا الجانب ، ومع التسليم بأن الصياغة الحديثة للفكرة القومية قد اتت من الغرب ، فقد صيغ المفهوم القومي في الواقع العربي صياغة عربية وصـدر عن واقع الحيـاة المعيشى ، فبني على أساس من اللغة وهي عربية ومن صلات الزمان والمكان وهي على ماتعلم مستخرجة من واقعنا التاريخي والجغرافي وتكويننا النفسي . واتفق لهذه الصياغة التطبيقية ان كانت اللغة هي لغة القرآن وان كانت الثقـافة والحضارة لصيقة بالثقافة والحضارة الاسلامية . والنبت بهذا أصيل غـير وافد . والبناء قام على أرض البيئة وصيغ من مادتها .

أما من حيث وظيفة الفكرة القومية ، فقد سبقت الاشـارة الى أن واحدة من أهم الوظائف التي اسـتدعت قيامهـا ، أن تكون وعاء لحـركة التحرير الوطني ضد الغزاة والمستعمرين ، وذلك فى وقت لم تستطع فيه الرابطة الاسلامية ممثلة في الدولة العثمانية أن تقوم بهـذا الدور ، ولا امكن قيام رابطة اســلامية بديلة عن الدولة العثمانية تقوم به ، على ما كان يأمل امثال الافغانى والكواكبى بمناهج متنـوعة . وأن فكرة الوطنيـة المصرية الضيقة ، فى بدايات هذا القرن ، تمكنت من أن تستوعب كفـاح المصريين ضد الاستعمار البريطانى رغم انحصارها غير المنكور •

واذا كانت ثورة ١٩١٩ لم تأت بنتائج حاسمة تماما ، فلا شبهة فى أنهـا في ظروف صعبة ، قفزت ، بالمجتمع المصرى قفزات الى الامام ، وقفزت بالاسـتعمار البريطانى قفزات الى الوراء • وتم ذلك فى ظروف لم يمكن فيها قيام الجامعة الدينية بدور مماثل . ويمكن القول بطريق التقريب والتبسيط الشديد ، انه اذا كانت سياسة الاحتلال البريطانى سمحت بنمو الحـركة المصرية فى أوائل هذا القرن ، تشجيعا للانسلاخ عن الدولة العثمانية ، فقد ذاقت هذه الحركة المصرية ذاتها ضـد الاسـتعمار ذاته بعد أعوام قليلة ، وجردته من سلاحه الأثير فى اثارة التفرقة الطائفية .

واذا كان الاستعمار سمح بشـكل ما من اشـكال التجميع العربى فى بدايات الحرب العالميـة الثانيـة ليسلس له قيـاد المنطقة ، فما لبثت الحـركة العربية أن انتفضت ضـده مع بداية الخمسينات لتؤرق مضجعه من الخليج الى المحيط ، سواء كان استعمارا بريطانيا أم فرنسـيا أم أمريكيـا . واذا كانت استهوته الفكرة الاسلامية لضرب الحركة العربية ، فهى تقوم مهددة لمشروعاته تؤرق ليله . ودلالة ذلك أن أيا من هذه التصنيفات حقيقى غير مصطنع ، وكلهـا أوصـاف تصدق على كائن حى مكافح . ان ذلك لا يعنى أن كلا من هذه الجامعيات متشابه مترادف ، انما الحديث يجرى هنـا فى سياق الوظيفة ، ويتعلق بمناقشة حجة تتعلق بالوظيفة المكافحة لأى من هذه الكيانات • ان الأمر فى صورته الملموسة هنا يتعلق من أحد جوانبه ؟

بتقدير مدى ملاءمة الوعاء لأن يستوعب حركة المكافحة ، التي لن تلبث أن تقوم على قاعدتها مهددة الاستعمار . ولذلك فان التفاصيل الخاصة بأصل النشأة التاريخية لأية حركة في ظروف ملموسة ، لا ينبغي أن تضل عن مسارها التاريخي اللاحق وما أدته من وظيفة ، أو ما يمكن أن تؤديه من وظائف مبتغاة في ظروف مغايرة .

★ ★ ★

ان تقرير قيام القومية العربية ، وجد طريقه الى بعض من دعاة الفكرة الاسلامية . فيذكر حسن عشماوى أن القومية رابطة أوجدتها وحدة المشاعر والمشاكل والآمال والمصالح بين أهل هذه المنطقة الذين يتكلمون لغة واحدة ويؤمنون ايمانا واحدا ، و « القومية العربية بهذا المعنى لا تعنى تعصبا لجنس ، بل هي اقرار بواقع أهل المنطقة » ، وان بربرية طارق بن زياد وكردية صلاح الدين كأصل لهما لا تنقص من واقع عروبتهما شيئا . ويذكر انه من الطبيعى ان تدعو القومية العربية الى الوحدة العربية ، ولكن هذه الوحدة ليست غاية ، انما هي اطار لفكر وتراث ، انها وعاء يمكن أن يحتوى تقليدا للرجل الابيض ، أو استقلالا فكريا يستند الى طبيعة ابناء المنطقة وتراثهم .. ان الوحدة العربية دون مضمون من واقع أبناء المنطقة وفكرهم وتراثهم ليست الا وحدة الحيرة والضياع أمام تحديات الماضى والحاضر والمستقبل » (١٥) .

ويخص حسن دوح باشارته ، المائة مليون من العرب الذين يعيشون على أرض تمتد من المحيط الأطلسى الى الخليج العربى ، ويذكر «لم يستطع بعض زعماء الاتراك أن يبددوا حضارة العرب على الرغم من أسلوب التتريك الذى مارسوه قرونا طويلة » ، « أن المستعمرين كانوا حريصين على ايجاد قومية عربية في منطقتنا تكون قاعدتها الجنس ، وكان الغرض من سياستهم هذه كنس الاتراك منافسيهم بمكنسة العروبة . ولكن العرب فطنوا لهذه السياسة المسمومة ، فاضطر المستعمرون لخلق نزعات اخرى لقتل النزعة العربية السليمة » ، وذلك باثارة الفتن بين العرب وبين البربر والاكراد والتشكيك في عروبة مصر وغير ذلك . ولكن الحقيقة أن العرب كيان مادته « الأرض واللغة والعقيدة والمصالح المشتركة والكفاح المشترك » ، « على الرغم من ارتباط تاريخ العروبة بالدعوة الاسلامية ، الا أن عناصر اخرى كثيرة اشتركت في صنع عروبة هذه المنطقة » (١٦) .

ويفرد المؤلف فصلا للدين كأساس للوحدة العربية ، باعتباره أساسا قويا من أسس نهضة العرب قديما وحديثا ، لما يتصل به من مقومات خلقية وروابط اجتماعية ونظم تشريعية ، ثم يقول « والى جانب ما ذكرت فانني لا أستطيع أن أتكر وافدا حيا وملموسا ، فمن المائة وخمسين مليونا الذين يسكنون أرض العرب من المحيط الى الخليج ، يدين أكثر من مائة وثلاثين مليونا منهم بالاسلام ، والآخرون بالمسيحية . ولا أعنى أن هناك ثمة انقسام

او خلاف بينهما ، بل على العكس فقد جمعت بين أصحاب العقيدتين أقوى الروابط وامتنهـا ، وفشلت كل المحـاولات الصليبية للتفريق بينهما ... ولعل السبب فى هذا يرجع الى أن مسلمى ومسيحى الشرق يفهمون أكثر من غيرهم تعـاليم دينهم ٠٠ أما الغربيون فقد أعمـاهم الطمع وحب الاستعمار » .

فالدين أساس من أسس القوميه العربية باعتبار خصوبة أرض العرب بتراث الأنبياء (١٧) . ثم هو يوظف هذه الوحدة العربية فى كفاح من تجمع عليها من « الاستعمار والشيوعية والصهيونية » ، ويقول « ان اسرائيل هى الاستعمار والاستعمار هو اسرائيل ، فان استساغ عقلك وقبلت وطنيتك الصلح مع اسرائيل ، يمكنه ان يصنع الحقائق الآتية .. استعمار غربى تشترك فيه امريكا وانجلترا وفرنسا وحثالة يهود العـالم .. استعمار نثبته فى أرضنا وبأيدينـا ونعطيه شرعيـة .. هـذا هو معنى الصلح مع اسرائيل » .

فلابد من عقيدة ضد الاستعمار واليهود ، وهى عقيدة الاسلام ، فضلا عما يلزم من تخطيط وتنظيم واستعداد. ويرى أن الغرب وأمريكا المسيحيين « لا يقلان فى بعـدهما عن الدين وتعـاليمه عن روسـيا » . وبالنسـبة للشيوعية فهو يراها معارضة للعروبة ، لما سلف من معارضتها وحدة مصر وسوريا ، ومن تأييدها السابق لاسرائيـل اعترافا بهـا وسـماحا لليهـود بالهجرة اليها ، وذلك على خلاف الصين ذات المواقف المساندة للعرب ، وغير ذات الاطماع فى المنطقة العربية كالاتحاد السوفيتى .

ومن حيث النظم الاجتماعية يرفض المؤلف النظم الرأسمالية التى تمكن لرأس المال الأجنبى والوطنى من الطغيان ومن ربط المنطقة بسياسة الدول الاستعمارية ٠ ويرى الأخـذ بخير ما فى النظم المختلفة ، ويذكر « جاء الاستعمار ليصنع من بعض رجال الدين حماة وسدنة للطغاة والاقطاعيين.. أما الحركات الاسلامية الحيـة فضربت بكل قوة وعنف حتى لا تلتحم مع الجماهير » (١٨) ٠

وحديث حسن عشماوى وحسن دوح يكشف الى اى مدى يمكن أن تتقارب الحركة الاسلامية مع الحركة القومية فى النظر الى الأساس الفكرى العام ـ للجامعة السياسية ولوظيفة هذه الجـامعة ، حتى يمكن الا يقـوم خلاف بينهما الا فى بعض تفصيلات المسـألة ؛ مما يمـكن حله بذات المنهج الواقعى الذى التزمه الحسنين ، ويتعين التزامه بذات الدرجة لدى القائلين بالفكرة القومية ، وذلك من حيث أوضاع غير المسلمين خاصـة ، ومن حيث تفاصيل السياسات التى تمكن من احكام صـنع الوعاء المسـتوعب لحركتى المكافحة والنهضة . على انه يمكن الاشارة هنا الى مثل آخر للفكر

الدينى السياسى قال به واحد من علماء الأزهر المجددين فى ١٩٥٠ ، وهو الشيخ عبد المتعال الصعيدى .

اذ كان خالد محمد خالد أصدر كتابه « من هنا نبدأ » ، هاجم فيه الحكومة الدينية ونادى بقومية الحكم . ورد عليه الشيخ محمد الغزالى بكتاب « من هنا نعلم » الذى سلفت الاشارة اليه ـ فرد الشيخ الصعيدى على الاثنين بكتاب « من اين نبدأ » فذكر « أن لكل مسلم جنسيتين، جنسية عامة يشاركه فيها جميع المسلمين وتعد بالنسبة لهم جنسية واحدة ، وان كانت مجتمعة فى شعوب مختلفة ، وجنسية خاصة قد يشاركه فيها غير المسلم كالجنسية المصرية ونحوها من الجنسيات .. وكذلك لكل مسلم وطنان، وطن عام يشترك فيه جميع المسلمين ويعد بالنسبة لهم وطنا واحدا ، وان كان مجتمعا من أوطان مختلفة ، ووطن خاص قد يشاركه فيه غير المسلم .. ولكل من الجنسيتين والوطنيين حقوق وواجبات على المسلم .. لا تتنافى ولا تتزاحم ، لأن المسلم ينظر الى من يشاركه فى الوطن من غير المسلمين كما ينظر اليهم ، فهم ذميون يرى الاسلام ان لهم ما لنا وعليهم ما علينا ..

وقال الشيخ الصعيدى « ان الاسلام لا يمنع المصرى المسلم مثلا من ان يعتز بمصريته مع اعتزازه باسلامه ، وان يذكر مفاخر قدماء المصريين مع ذكر مفاخر سلفه من المسلمين ، وقد افتخر النبى صلى الله عليه وسلم بأنه من قريش فقال « انا افصح العرب بيد أنى من قريش .. » .

وانتقد كلا من خالد محمد خالد والشيخ الغزالى لخلطهما بين الخلافة الاسلامية والحكومة الاسلامية ، وظنهما أن هذه الحكومة لا تكون الا فى شكل الخلافة ، وذكر ان الخلافة التى الغاها أتاتورك الفيت «بعد أن وصلت الى آخر مهازلها وصارت ـ العوبة بيد انجلترا وحلفائها .. وصار السلطان محمد وحيد الدين العوبة فى أيديهم » ، ولم يكن شمل المسلمين مجموعا بالخلافة العثمانية ، حتى يكون الغاؤها هو الذى فتتهم . وذكر أن خلافة أبى بكر كانت خلافة عن رسول الله بالمعنى اللغوى ، وتعريفها الصحيح انها رياسة عامة فى أمر الدين والدنيا تقوم باختيار أهل الحل والعقد . واذا كانت مقصورة على شكل حكم معين ، فلا يصح قصر شكل الحكم الاسلامى على ذلك الشكل ، والنظام الجمهورى هو نظام الخلافة بعينه (١٩) ..

وطبق فكرته عن الوطن العام والجنسية العامة للمسلمين ، بما انتقد به كتاب خالد محمد خالد « مواطنون لا رعايا » من تصويره الاتراك دائما فى صورة الطغاة ، بينما يطلب خالد عقد معاهدة مع روسيا ، قال «ان الترك لا يزالون أمة مسلمة ، وانه من حسن السياسة أن نداوى ما بيننا وبينهم من جروح ... أما الروس فلنا معهم تاريخ طويل فى الحروب ، وقد كانوا علينا مع دول أوروبا الغربية ، حتى وصلوا بنا الى ما وصلنا اليه من

الضعف ، واستولوا على كثير من بلادنا الاسلامية فى التركستان وغيرها من تلك البلاد العزيزة » (٢٠) .

★ ★ ★

بقيت نقطة واحدة فى هذه المسألة الأولى الخاصة بالمفهوم العام للجامعة . وهى ما ركز عليه الشيخ الغزالى فى كتابه « حقيقة القومية العربية » الذى أشير اليه من قبل . ولعل هذه النقطة كانت باعث الشيخ لاصدار هذا الكتاب . وهى صلة الاسلام بالعروبة ودوره فى بنائها ، وخطر انتزاعه منها عليهما معا . وهاجم دعاة القومية وشكك فى نواياهم تجاه الاسلام من هذا الطريق ، باعتبارهم ينكرون واقعا تاريخيا ظاهرا وهو علاقة الاسلام بالعروبة ، ويقيمون رباطا مفتعلا بين القومية العربية والتبشير المسيحى ، بما يقال من أن المدارس المسيحية الطائفية والاجنبية كانت موئل اللغة العربية والاهتمام بالتراث القومى العربى ، الذى ادى الى بعث القومية العربية . ويسمى الشيخ الغزالى اهدار دور الاسلام الضخم فى بناء الوجود العربى ، وتضخيم دور المدارس التبشيرية والاجنبية ، يسمى ذلك تغريرا مغشوشا هازلا (٢١) .

ويلاحظ فى هذه النقطة أن التيار الدينى السياسى ، يثير حذرا واضحا من مبدأ القومية العربية الذى يصاغ صياغة مفرغة من الاسلام . ويستدل البعض من ذلك أن مبدأ القومية العربية بهذه الصياغة انما يراد به اقامة جامعة بديلة عن الاسلام معتدية عليه منكرة لوجوده . على انه اذا امكن لكل طرف أن يتفهم وجهة الطرف الآخر فى سياقها السياسى والاجتماعى الملموس ، وأن يتدبر فى همومه وشواغله العامة ، اذا أمكن ذلك فيمكن ادراك أن حرص بعض المفكرين على عدم الاشارة الى الدين كعنصر فى بناء القومية ، مبعثه وهدفه التمكين لغير المسلمين من المواطنين أن يحتلوا مقاعد المساواة التامة مع مواطنيهم المسلمين ، وان البيت بيتهم هم أيضا وليسوا اقل جدارة به ولا اقل حقوقا وواجبات فيه ..

أما الاسلام كدين وحضارة وعامل هام فى التكوين الفكرى والنفسى للفرد والمجتمع ، فلا يظهر أن وطنيا جادا يرى لشواغله العامة صالح فى انكاره ، أو تجاهل ما يفيده الواقع والتاريخ فى هذا الشأن . واذا أمكن تفهم البواعث والأهداف وأمكن التلاقى بشأنها أو التقارب ، مع حصر نقاط الخلاف الجزئية ، فلن تشكل الصياغات الفكرية مشكلة ذات شأن . ووجه الرأى يرد فيما يلى .

أن من استبعدوا الدين من عناصر بناء القومية ، توسلوا الى هذا الاستبعاد بوسيلة ذرائعية تكشف هدفهم وهو المساواة بين ذوى الأديان المختلفة داخل هذه الديار . وعبارة عبد الرحمن البزاز التى اقتطفها الشيخ الغزالى تفصح عن ذلك .. « سنخرج اذن توا نحوا من عشر سكان مصر ، ونحوا من خمس سكان سورية ، ونحوا من نصف سكان لبنان ،

وسنخرج ايضا نسبة لا يستهان بها من العراقيين والفلسطينيين والاردنيين .. (٢٢) .

وساطع الحصرى يعترف بأن الرابطة الاسلامية فى مصر اقوى واهم من النزعات الأخرى كالفرعونية وغيرها ، ولكنه لا يجيز اتخاذها محورا للسياسة الداخليه والخارجية لأن « الاسلام لم يكن دين جميع المصريين وان كان دين الاكثرية منهم .. فلابد من رابطة تجمع بين جميع ابنائها ، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين .. وبهذا السبب نستطيع ان نؤكد ان الرابطة الوطنية والقومية يجب أن تتقدم ـ بهذا الاعتبار ـ على الرابطة الدينية فى الشئون المدنية » (٢٣) .

والأمير مصطفى الشهابى يقر بأن الدين يولد فى ذويه نزعة تساند قوية ويولد تعاطفا يتجاوز النزعة القومية ، ولكن « هذا التعاطف فى الفريقين (المسلمين والنصارى) لابد أن يقف عند حد معلوم وهو الذى فى تجاوزه اضرار بالوطن العربى وبالقومية العربية » ، وأن كون المسلمين يشكلون الأغلبية فى الوطن العربى ، أدى بالبعض الى الظن بأن القومية العربية هى النزعة الاسلامية ، وقوى المستعمرون هذا الظن « لكى يبعدوا المسيحيين عن المسلمين .. » ، ثم يورد حجة أخرى تتعلق بأننا نعيش فى عصر القوميات ، فنرى تركيا تحالف اسرائيل علينا ، ونرى أيران وباكستان تحالفان الاستعمار (٢٤) . وهذه الطريقة فى الاستدلال تكشف الهدف وهو الرغبة فى التسوية بين ذوى الأديان داخل الوطن .

ومن جهة اخرى ، فاذا كان الرعيل الأول من المنادين بالقومية العربية وجدوا فى أرض الشام ، واكدوا على فصل الدين عن البناء القومى، وحذروا من الخلط بين الوحدة العربية والوحدة الاسلامية ، فقد كان قسم كبير من هؤلاء مسيحيين ، وجاء تأثيرهم « يجاوز قوتهم العددية » حسبما يذكر الدكتور حازم نسيبه ، وصار ابعاد الدين عن السياسة مقررا « لتنصهر الأمة فى بوتقة واحدة » فضلا عن تأثير الفكر الغربى فى بناء الحضارة الحديثة (٢٥) . ويضاف الى ذلك أن فكرة القومية العربية وقتها كانت تنمو انسلاخا من هيمنة تركية فرضت نفسها باسم الجامعة الاسلامية . على أن للدكتور محمد شفيق غربال ملاحظة قيمة هى « أن السادة الباحثين فى تاريخ نشأة فكرة القومية العربية يكثر اهتمامهم بما جرى فى لبنان وسورية من مطالبة بحقوق العرب المهضومة ، وبما كان من انشاء الجمعيات العربية المختلفة فى الايام التى سبقت الحرب العالمية الأولى. ويقل اهتمام الباحثين نسبيا بنشأة الأوطان العربية المختلفة وبالعوامل التى كونتها وبأثر الوعى القومى بهذا التكوين .. » (٢٦) .

وينبه الدكتور غربال بهذه الملاحظة ، الى وجوب النظر فى الفكرة القومية الى نشأتها فى الاقطار العربية المختلفة ، والا يقتصر النظر على

ما بدا فى لبنان وسوريا . وقد سبقت الاشارة الى ان الوجهة العربيه لمصر بدأت متصلة بالفكرة الاسلامية ، كما أشير فى دراسة سابقة الى أنها بدأت بداية إسلامية ومن خلال قضية فلسطين (٢٧) . وهذا مثل لاختلاف نشاة الفكرة العربية من بلد عربى الى بلد عربى آخر باختلاف الظروف التاريخية ، واختلاف الوظيفة التى نيط بهذه الفكرة اداؤها فى نشأتها الأولى ، فبينما ولدت العروبة فى سوريا فى مواجهة السلطنة العثمانية ، ولدت ولادتها الحديثة فى مصر فى مواجهة الصهيونية . وبينما ولدت فى سوريا انسلاخا من الجامعة الاسلامية العثمانية ، ولدت فى مصر تطويرا للوطنية المصرية . وبينما لزمها فى سوريا أن تؤكد على فكرة المساواة بين المواطنين من ذوى الأديان المختلفة ، اى التأكيد على قدرتها على ضم غير المسلمين ، لم يلزمها فى مصر هذا التأكيد الشديد لأنها بنيت على مفهوم للمساواة التامة رسخته من قبل الوطنية المصرية .

ومن جهة ثالثة ، فان كثيرا من المفكرين الداعين الى القومية العربية، لم يستبعدوا الاسلام من مكونات هذه القومية ، ولكنهم وجدوا الصيغة التى يمكن أن تلائم بين اقرار الدين كأساس فى بناء القومية ، واقرار المواطنية لذوى الأديان المختلفة ، وجدوا الصيغة الملائمة لذلك فى التكوين التاريخى والحضارى والايمان بالرسالات السماوية . والأمر هنا أمر ايجاد صيغة تجمع بين اعتبارين رأى هؤلاء ضرورة مراعاتهما . والمهم فى هذا الجدل كله ، لا النقاش حول الصيغ ولكن الكشف عن الأهداف المبتغاة من خلال هذه الصيغ .

وعلى أية حال فثمة مفكرين اهتموا بدور الاسلام فى البناء القومى على نحو واضح. ويمكن ايراد مثلين عليهم هما الدكتور يوسف خليل يوسف وهو أستاذ قبطى مصرى . والدكتور حازم زكى نسيبة وهو أستاذ أردنى.

ويذكر الدكتور يوسف خليل ان وحدة الدين تبدو لأول وهلة من العوامل المساعدة على البناء القومى ، لاتصاله بالينابيع الروحية للفرد ، وباعتباره من مصادر القوة والتماسك بين أعضاء الجماعة ، وكان قديما هو القوة التى تبنى الجماعة ، « وأثر الروح الدينية فى خلق الأمم وفى رقيها وانتشار حضارتها يبدو واضحا فى تاريخ العرب بعد الاسلام » ، ويشير تأييدا لذلك الى دور الكنائس القومية فى اذكاء روح القومية بالنسبة لبعض القوميات المغلوبة ، « هكذا فعلت الكاثوليكية فى ايرلندا فى مقاومة سيطرة انجلترا البروتستنتية » . وهى اشارة توضح أثر قوة التماسك الدينية فى دعم كفاح القوميات المغلوبة ضد القوميات المسيطرة . ثم يوضح المؤلف أن ضعف أثر العامل الدينى فى تكوين القوميات الحديثة يرجع الى أنه «يكاد لا يوجد بين القوميات اليوم قومية تدين جماعتها بدين واحد» ، وأن الخطر يتمثل فى أن تطغى العاطفة الدينية بما يعوق تحقيق التكامل

القومي عن طريق « قهر جماعة لأخرى في نطاق المجتمع الواحد بسبب التفرقة الدينية .. » ، ثم يذكر « أن سيادة دين واحد لجماعة ما ، يكون من عوامل تماسكها وقوتها » ، ويوفق بين الاعتبارين بقوله « قد تختلف الأديان والمذاهب داخل القومية الواحدة ، ومع ذلك يسود بين اعضائها نوع من التفاهم والتوافق الاجتماعي .. وعلى العكس من ذلك اذا اختلفت الأديان وصاحب هذا الاختلاف روح التنافس والتناحر .. كان ذلك مدعاة الى اضعاف القومية وتفككها وانقسامها على نفسها » ، ويمثل للحالة الاولى بروح التآخي بين مسلمي مصر وقبطها ، ثم يذكر « اذا سلمنا بأن الدين عنصر يصح أن يدخل في البناء القومي ، فما ينبغي أن تتجه القومية في هذه الحالة اتجاها تعصبيا ضيقا » (٢٨) ٠

وخلاصة حديث الدكتور يوسف خليل ، ان الدين يفيد قوة تماسك قومي ، خاصة عندما يسود دين واحد في الجماعة القومية وعندما تكون قومية مغلوبة مكافحة ، وفي حالة تعدد الاديان في الجماعة القومية ، يمكن ان يرتب هذا الاثر عندما يسود التفاهم والتوافق الاجتماعي بين ذوي الأديان المختلفة .

ويذكر الدكتور يوسف عن عامل الدين في تكوين القومية العربية ؛ « ان الاسلام يعتبر – لكونه دين الكثرة الساحقة من الشعوب الناطقة بالضاد – في طليعة القوى المعنوية والدوافع الكامنة التي تحرك الشعوب.. ولم يلبث أن ساد المنطقة برمتها فكان عاملا من عوامل توحيدها في وقت وجيز » ، وليس من الديانات الأخرى « من نجح نجاحا كليا في توحيد هذه المنطقة الواسعة قبل ظهور الاسلام . ولم ينشأ هذا العصر الذهبي الا عندما اعتقدت أكثرية الشعوب بالوحي الالهي الذي هبط على محمد وبرسالته » ، « ان الجموع الكبيرة التي أقبلت على اعتناق الاسلام في البلاد التي فتحها العرب ، انما فعلت ذلك عن اختيار وارادة حرة ، ولم ينتشر الاسلام بحد السيف كما يزعم الكتاب الأوروبيون ٠ ان سيطرة العرب السياسية هي التي انتشرت بقوة السلاح حقيقة ، أما ديانتهم الاسلامية فقد وجدت سبيلها الى قلوب الناس » ، ويدلل على ذلك بانتشار الاسلام في أقطار شاسعة في أفريقيا وشرق آسيا لم تدخلها جيوش المسلمين ٠ ويذكر انه مع التسليم بأنه لا ينبغي أن تقوم القومية على أساس ديني ، لأنها يجب أن تكون عامل توحيد للطوائف ولأهل الأديان المتعددة التي تضمها ، الا أنه « لا نستطيع من الوجهة الواقعية أن نتجاهل اثر الدين الاسلامي كقوة محركة لجمهرة الشعوب العربية حتى يومنا هذا، فالإسلام ليس مجرد دين وعقيدة ، وانما هو قانون جامع لشئون الدين والدنيا معا ٠٠ والقوة الموحدة في الاسلام لا تأتي من الانتماء الى ايمان مشترك ، بل ربما كان الأثر الأكبر فيها يرجع الى التركيب الاجتماعي

المشترك والى الأسلوب الواحد فى الحيـاة اللذين يهيئهما الاسـلام » ، والقرآن ينظم الشئون الدينية والسياسية والمدنيـة ويشرع لحقـوق الانسان ، « ثم أن الاسلام كدعوة موجهة الى الانسـانية جمعاء يتضمن العمل الحقيقى نحو التـوحيد الحقيقى ، لا فى الاعتقـاد فحسب ، بل فى توحيد العالم على أساس من الاعتقاد فى الوجدانية ، وهو خير أساس لأى توحيد » . كما أن القرآن حفظ اللغة العربية من الانحلال فى لهجات متعددة « وبهذا المعنى لا يخص الاسـلام المسلمين وحدهم ، بل هو تراث المسيحيين العرب أيضا » .

ويذكر أن الاسـلام فى القرون المتـأخرة كان القوة الحـافزة لبعث المجتمع العربى ، وجاءت معظم محاولات الاصلاح قبيل القرن التاسع عشر على أيدى نفر من رجال الدين ، « وكان المصلحون الدينيون أشد أثرا من جميع القوى والتيارات الدافعة للاصلاح فى بعض أجزاء الوطن العربى» ، وضرب مثلا على ذلك بالحركة الوهابية والحركة السنوسية وزعماء الدين فى مصر أيام الحملةالفرنسية ودور الأزهر والأفغانى وغيره .

وينقل عن الدكتور ابو الفتوح رضوان ما يشير الى اهمية الاسلام فى استمرار حياة الشعوب العربية رغم وقوعها تحت النفوذ التركى ، « لولا اشراق الاسـلام ، وقوة روحه وعمق وقعه فى النفـوس ، لصارت الأمم العربية فى عداد الأمم البائدة » . ثم يشير الى التراث المسيحى فى المنطقة العربية باعتباره مع الاسـلام « الميراث الثقـافى العربى العـام يعد عاملا للتوحيد بين أبناء العروبة جميعا » (٢٩) .

ويذكر الدكتور حازم نسيبه ، « كان توحيـد العـرب لأول مرة فى تاريخهم أولى مآثر الاسلام وأسبقها الى الظهـور ، وبذلك تكون الحـركة العربية فى مرتكزها التاريخى مدينة بوجودها للاسلام » . وهو يذكر ذلك رغم ما يصرح به من أنه يطرح جانبا « التفسيرات القدرية والآلية للاحداث الاجتماعية ، سـواء على الصعيد اللاهوتى أو الاقتصـادى أو أى صـعيد آخر » .

ويقول أن النصرانية سارت فى اتجاه مضـاد للدولة ، بينما اتخـذ الاسلام موقف تثبيت الدولة ، ومن ثم وجدت العلمانية والتنظيم الثنـائى فى الأولى ، بينما « الدولة من وجهة النظر الاسـلامية هى الوسـيلة التى تتحقق بها المفاهيم الاسلامية للحياة » . ومما يجتمع عليه العرب من ذكريات تاريخية واحدة يرجع معظمه الى تراث الاسـلام ، الذى نهض بهم الى مركز الصدارة فى الشئون العالمية .. ووجدت علاقة فريدة فى نوعها بين الاسلام والعرب . واذا كان لا يصح تعريف الاسـلام بالعـرب لانه لا يختص بهم وحدهم ، فان ثمة معنى يمثل به العرب مكانة خاصة فى علاقتهم بالاسلام ،

رغم كونه رسالة موجهة الى الناس كافة تسمو بروحها على القومية . لذلك بلغ دور الاسلام فى التراث العربى الثقافى مبلغ الذروة . وان القومى العربى يرى فى تركة الاسلام تراثا فى حدود ما عبر عنه بالعربية ، « فلا يفرق بين الفيلسوف الكندى ذى الدم العربى ، وبين الفارابى ذى الارومة التركية ، وابن سينا الفارسي الأصل .. » . ويظل الدور الاسلامي موضع اهتمام القومية العربية ، لأن الأمة تفقد مرتكزها الأساسي ومبرر وجودها ، اذا لم تكن واثقة انها ترتبط بماض مجيد . وهى تحتاج الى التراث العربى الاسلامى لكى تكشف جوهرها الخاص ومنابع قوتها . كما ان المساعدات التى قدمها الاسلام للقومية العربية الحديثة ، تتمثل في انه يعود اليه الفضل فى ولادة أمة ودولة وتاريخ قومي وحضارة . وهذا ما صاغ بنيان العروبة الاسلامية (٣٠) .

ثم يشير الى أن مفكرى العرب ترددوا فى تقرير مكان الدين من القومية العربية ، مما مثل قصورا ثقافيا لديهم . وكان ذلك منهم تقليدا للغرب الذى كان من صالحه اقصاء الدين عن السياسة مما ينسجم لديهم مع تقاليد النصرانية الغربية ، « لم يقم مفكرو القومية العربية بأى محاولة جدية ، وقد فتنتهم أفكار الغرب لتكييف التجربة الغربية بما يجعلها تتلاءم واطارهم التاريخى ومحيطهم الاجتماعى » (٣١) . ثم يشير الى السبب الذى ادى الى قيام المؤسسات التبشيرية بدور فى النهضة العربية ، اذ اكرهت السياسة التركية العرب « على التعلم فى المدارس الحكومية حيث تسيطر اللغة التركية على جميع مواد التعليم . ومن ثم لم يبق للعربية من ملجأ ازاء تلك السياسة التعليمية ، الا فى المؤسسات التبشيرية المسيحية ... » ، ثم يشير الى أن القومية استطاعت أن تسد الثغرة العقائدية التى فصلت جناحى العروبة المسلم والمسيحى . وينقل عن قسطنطين زريق من كتابه « الوعى القومى » الصادر فى ١٩٣٨ قوله « واجب كل عربى اذن ، بصرف النظر عن معتقده الدينى ، أن يدرس الاسلام والنبى محمد من جهة أنه موحد العرب وجامع شملهم ... » ، « القومية الحقيقية لا يمكن بحال من الاحوال أن تتناقض مع الدين الصحيح » ، كذلك القومية العربية لا تعارض دينا من الأديان ولا تنافيه (٣٢) .

٢ ـــ مبدأ المواطنة

المسألة الثانية ، تتعلق بمبدأ المواطنة ، اى لمن من القـاطنين أرض الدولة تنسبغ حقوق المواطن وواجباته كاملة · وهل مقتضى القول بترجيح جامعة سياسية معينة ، أن ينحسر بعض تلك الحقوق عن طائفة من طوائف الشعب ، والى اى مدى يكون الانحسار . ولعل هذه النقطة العملية هى أدق مايواجه فريقى الجامعتين الدينية والقومية . ولعله فيها تكمن بذرة الخلاف الاساسى بينهما . وقد سبقت الاشارة انى أن الجامعية ليست فى ذاتها محل الخلاف الرئيسى ، ما اتفق على تدبر ظروف الزمان والمكان ومراعاة الوظيفة فى شأنها . اما مايمكن أن يكون محلا للجدل فهو فكرة المواطنة . ولعل هـذا الكتاب قد حدد من البداية أن نظرته للجامعية اساسها النظر فى أمر المواطنة، اى مركز المواطنين فى الدولة والمجتمع ، من حيث تماثل حقوقهم وواجباتهم، وان كانوا من اديان مختلفة . فالامر هنـا لايتعلق بالجامعية ، ولكنه يتعلق «بالمانعية» ان صح هذا التعبير .

وبالنظر الى التيار الاسلامى السياسى ، فان مبلغ العلم فى شأنه ، أن دعوته السياسية ترتكز على ركيزتين ، الجامعة السياسية وتطبيق الشريعة الاسلامية · وقد لا يكون من مباحث هذا الكتاب مناقشة تطبيق الشريعة ، باعتباره كتابا يتعلق بتتبع حركة الجامعة السياسية فى مصر . على أن تتبع هذه الحركة فى صورها العملية الملموسـة ، يوجب النظـر فى الشريعـة الاسلامية ، من حيث وجه اتصالها بفكرة المواطنة وفيما يمس هذه الفكرة . وهى على التقريب تتعلق بحقـوق غـير المسلمين وواجبـاتهم فى المجتمع الاسلامى .

وما يحسن التزامه فى بيان هـذا الامر ، ذكر مايـراه بعض مفكرى الاسلام المعاصرين ، مايرونه راى الاسلام فى أوضاع غير المسلمين فى المجتمع

الاسلامي .. وليس القصد من ايراد هذا البيان ، الاحاطة بكل مايثـور من آراء في هذا الشأن ، ولا وصف أيها بأنه غالب أو راجح • وانما القصـــد بيان ان ثمة آراء تثور واجتهادات تبدى وتساؤلات تطرح ، تنقيبا عن الحلول لما يفرضه الواقع من مشــاكل ، وان الفقه الاســلامى لديه من الأدوات والوسائل مايمكنه من تحريك الامور استجابة للواقع المعيش . وأن لدى مفكرى التيار الاسلامى الرغبة والعزم على الخوض فى هذا الطريق .

وقد يكون من أسباب مايصادفه الاجتهاد فى هــذا الشأن من تهيب وحذر ، شدة الخوف على أصول الشريعة الاسلامية وأصول الفكر الدينى السياسى من أن يكون فتح باب الاجتهاد والاخذ بمبدأ المصلحة ونفى الحرج ، قد يكون فى ذلك ذريعة لاقتلاع تلك الاصــول ، وهى تواجـه ــ فى نظـر التيار الدينى ــ خلال القرنين الماضــيين عواصف مزعزعة . ولعـل التيار الدينى السياسى يرى نفسه فى مرحلة تاريخية تستوجب منــه ترســيخ المبادىء والاصول ، وليس فى مرحلة معالجة الفروع . وأنه فى مرحلة رفض الواقع المعيش وفرض واقع جديد على الحيــاة الاجتمــاعية ، وليس فى مرحلة التعامل مع الواقع القائم .. وأن قفزة على تلك المرحلة الاولى قـد تمكن للواقع القائم من الثبات على حســاب مشروعه هو • وأنه عنـدما ترسخ الجذور يمكن تناول الواقع ومشاكله بمرونة اكثر . وهذا اسلوب تعـرفه المعارضة الثورية فى تصديها للواقع المرفوض ، وهى فى رفضها لاصـول الواقع المعيش وسعيها لترسيخ القوائم الاســاســية لدعوتهــا ، تتجنب أن تستدرج الى الاهتمام بتفاصيل المشـــاكل وجزئياتها ، وذلك حرصــا على انحشد المنظم والتعبئة العامة وراء شعارات مركزة واضــحة ، والا يؤدى الاستطراد فى التفاصيل الى اثارة الخلافات • والتناثر ، وحرصا على الايضــاح الساطع للخطوط الفاصلة بين الأوضاع الراهنة والدعوة الجديدة •

ومن ثم فهى لا تحبذ التعرض للفروع الا لما يؤكد الاتجاه العام أو يدين الوضع القائم ، ويظهر هذا المعنى سيد قطب عندما يرفض فى «فى ظـلال القرآن » أن يستطرد فى شرح آية الجزية ، الى الخــلافات الفقهية التى تدور حول من تؤخذ منهم ومن لاتؤخذ ، ويقول انها قضية تاريخية وليست واقعية «ان المسلمين اليوم لايجاهدون ، ذلك أن المسلمين اليوم لايوجدون ، ان قضية وجود الاسلام ووجـود المسـلمين هى التى تحتــاج اليـوم الى علاج ..» (٣٣) .. ويؤكد هذه الفكرة فى كتابه « معالم فى الطريق » فى الفصل الخاص بطبيعة المنهج القرآنى .

على أنه اذا جاز هذا النظر فى التصدى لفروع المسائل ، فان المسألة المعروضة الخاصة بأوضاع غير المسلمين وبمبدأ المواطنة ، ليست من الفروع ، انها أمر يتعلق بالمواطنة وبالجامعة السياسية . وتجاهلها هو ما قد يؤدى

الى التناثر عينه ، وهو ما قد يثير من الحرج مايتعين تفاديه ، وهـو يؤكد انقساما حادثا لا بين ذوى الاديان المختلفة بعضهم تجـاه بعض ، ولكن بين التيار الدينى السياسى والتيارات الوطنية الأخرى . وهو انقسام لا يمكن أيا من الجانبين أن تكون له الفاعلية المرجوة . انقسام جرى من خلال عملية تاريخية بدأت من نحو قرن ونصف ، فأوهنت المجتمع واضعفته وفصمته . والمطلوب اليوم رأب ماانصدع ورتق ماانفتق ، نبقوم بجمعه مجتمعا قادرا على الكفاح والنهوض . ومن الجانبين تتراءى محاولات الوصال .

★ ★ ★

يذكر الدكتور محمد فتحى عثمان ، أن من المسائل التى تثور بمناسبة الدعوة لتقنين الشريعة الاسلامية ، مسألة وضـع المواطن غير المسـلم فى الدولة التى تطبق الشريعة ، « هل يكون الاصـل هو المساواة التامة بين جميـع المواطنين فى جميع الحقوق والواجبات ، هل يجوز أن يكون غير المسلم نائبا ووزيرا وقاضيا ومسئولا فى الجيش .. ماهى حقوق غير المسلم فى انشاء معابد مستحدثة .. كل هذه مسائل لابد أن تجلى تماما للمسلمين ولغـير المسلمين ، فلايكفى النوايا الغامضة أو العبارات المائعة أو الخطب الرنانة ، ثم التهامس من وراء الظهور» .

ثم يطرح المشكلة طرحا صريحا بقوله «ان غير المسلمين قد عاشوا فى ضل (الدولة العلمانية) وتابعوا الثقافة الغربية التى ترى أن مثل هذه الدولة هى الغاية والمثل الاعلى المنشود الذى يحقق المساواة بين المواطنين ، وعايشوا مكائد الاستعمار التى استغلت (حقوق الاقليات) لعرقلة الاستقلال ، وطالما استثارت القلاقل بين المسـلمين وغيرهـم وبين المواطنين والاجانب . وهـم قد تكون لهم ذكريات سيئة عن حكم طاغية تسمى بأسـماء المسلمين ، أو عن حوار غير كريم من جانب أحد المسلمين . ومن حق هؤلاء المواطنين غير المسلمين أن يؤمنوا على مركزهم القانونى وحقوقهم ومستقبلهم ، وأن تبسط لهم وجهة النظر الاسلامية فى معاملتهم ، وأن يبين لهم الفـرق بين الاحـكام الثابتة القطعية المؤبدة ، وبين الشروح والآراء الفقهية الاجتهادية التى يؤخذ منهـا ويترك ، والتى تتأثر بالظروف التاريخية المتغـيرة .. من حقهم أن يبصروا بالقول الفصل فى شأن ماقدمنـا من مسـائل .. لا أن يصـدموا بتشريع دستورى مفاجىء ينص على أن شريعة الاسلام هى مصدر التشريع ..»

واقترح الكاتب ضرورة الشروع فى حوار حول هذه القضايا ، وهى ليست قضية حكم ما أو توفيق أو تلفيق بالنسبة لاحكام المعاملات ، « انهـا قضية أوضاع سياسية واجتماعية واقتصـادية عامة وهامـة» . واقترح تشكيل لجنة موسعة من علماء الشريعة وأحبار الدين غير المسلمين والمفكرين البارزين فى مختلف مجالات العلوم وأن تنشر مداولاتها (٣٤) .

ويذكر الدكتور فتحى عثمان أيضا ، فى حديثه عن قضايا الدستور

والديمقراطية في التفكير الاسلامي المعاصر ، انه اثر من الشيخ حسن البنا تفرقه هادية بين الدستور والقانون ، مع ايضاح ان الدعاة للاسلام خلافهم مع القانون في تفاصيله «لا مع الدستور في قواعده العامة التي تقرر حقوق الامة» . ولكن ضاع معنى هذه الكلمات والتبس ، وكان من أثر ذلك ، مع ماكان للدستور من رصيد سلبي ، فشكت الشعوب من التلاعب به ، ومع ماكان في المؤسسات السياسية من فساد ، فضلا عما شاع من القول بأن نظام الحكم في الاسلام نظام ثيوقراطي ، كان من أثر كل ذلك أن «وقف بعض العاملين للاسلام موقفا سلبيا من المحن التي اجتازتها الدساتير والمؤسسات السياسية والحركات الديمقراطية بين الشعوب الاسلامية ، بل ربما تطلع البعض الى التخلص من هذه الأنظمة والارتماء في أحضان المستبد العادل ..» (٣٥) ..

وحديث الدكتور فتحي يوضح الحاح المسألة المعروضة من جهة أوضاع غير المسلمين ، ومن جهة المسألة الدستورية عامة . اما من حيث مواجهة هذه المسألة فيذكر الشيخ محمد الغزالي أن الاسلام يعترف بالاديان السابقة عليه جميعا ، وخاصة يهودية موسى ومسيحية عيسى ، على عكس من سبقه، ومن ثم فان الانكماش والتعصب ليسا من طبيعته . وأن الآيات التي وردت بالقرآن الكريم تمنع اتخاذ المؤمنين اليهود أو النصارى أو الكافرين أولياء ، انما وردت جميعها «في المعتدين على الاسلام والمحاربين لأهله» ، ونزلت لتطهير المجتمع الاسلامي من مؤامرات المنافقين الذين ساعدوا فريقا معينا من أهل الكتاب اشتبكوا مع الاسلام في قتال حياة أو موت ، «فاليهود والنصارى في هذه الآية يحاربون الاسلام فعلا ، وقد بلغوا في حربهم منزلة من القوة جعلت ضعاف الايمان يفكرون في التحبب اليهم» (٣٦) .

ويذكر أن كانت عواطف المسلمين تتجه الى اليهود والنصارى لصلة القربى التي جمعتهم ٠ وقد حمى نجاشي الحبشة النصراني المسلمين الفارين اليه من عسف قريش ، كما تعاطف المسلمون مع نصارى الروم في حربهم ضد مجوس فارس ، ولكن اليهود أبدوا الكراهية للمسلمين بعد هجرتهم الى المدينة ، وتحالف اليهود مع الوثنيين ضدهم ٠ ومع ذلك فهو يقبل دعوة التآخي بين الأديان ، في نطاق وحدة تكون تعاونا بين الأديان وليست فناء فيها ، على أساس أن ما يقدسه اتباع دين ما لا يكره عليه اتباع دين آخر ، « وضمان المصلحة المعقولة لاشباع كل نزعة دينية لا يهدم ــ بداهة ــ حق الكثرة في اعلان سيادتها وتنفيذ برنامجها ٠٠٠٠ فاذا كانت مصر تضم كثرة مسلمة تبلغ أكثر من ٩٠٪ ، فمن حق مسلميها يقينا في نطاق ما أسلفنا من قواعد أن يجعلوا الدولة في مصر اسلامية لحما ودما ، وأنه لما يساعد على ذلك أن الاسلام كما رأيت يرى نفسه صدى الكتب الأولى ، وامتدادا صحيحا مشرقا لتعاليم موسى وعيسى عليهما السلام » (٣٧) ٠

ويذكر الغزالي ان « بلغ من مرونة النظام الاسلامي ان اعتبر اهل الذمه جزء من الرعية الاسلامية (مع احتفاظهم بعقيدتهم) ، ومن ثم عقد المعاهدات الخارجية ممثلا فيها المسلمين والذميين كامه متحدة » ، « الواقع ان الاسلام ينظر الى من عاهدهم من اليهود والنصارى على انهم قد أصبحوا من الناحيه السياسيه او الجنسية مسلمين ، فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وأن بقوا من الناحية الشخصيه على عقائدهم وعباداتهم وأحوالهم الخاصة . ومن ثم فهو يقيم نظمه الاجتماعية على أساس الاختلاط والمشاركه ، ولا يرى حرجا من أن يشتغل مسلم عند أهل الكتاب ، أو يشتغل أهل الكتاب عند مسلم ... واستعمال اليهود والنصارى في الوظائف الكبيرة والصغيرة امر شائع في بلاد الاسلام الى هذا العصر (٣٨) .

ويقول في موضع آخر « أننا نستريح من صميم قلوبنا الى قيام اتحاد بين الصليب والهلال ، بيد أننا نريده تعاونا بين المؤمنين بعيسى ومحمد لابين الكافرين بالمسيحية والاسلام جميعا » ، ولم يعرف الاسلام ما عرفت أوروبا من اضطهاد وتفرقة « أما أننا مصريون فنحن لاننكر وطننا ولا نجحده ، وأما أن شرط المصرية الصميمة الانسلاخ من الاسلام ..... فهذا ما نستغربه .... أى غضاضة ياقوم ، فى ان تكون الوحدة الوطنية بين متدينين لا ملحدين » ، ثم يشير الى اشتراك المسيحيين مع المسلمين فى قتال اليهود المعتدين ، وينتهى الى القول « قد أجمع فقهاء الاسلام على ان قاعدة المعاملة بين المسلمين ومساليهم من اليهود والنصارى تقوم على مبدأ (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) . واذا كان هذا المبدأ قد طبق أحسن تطبيق فى أقطار الاسلام ، فهو فى مصر قد طبق على نحو ممتاز بالنسبة للاقباط » (٣٩) .

ويذكر سيد قطب أن الاسلام دلل الأقليات كما لم يدللها نظام آخر ، سواء الأقليات القوميه التى تشارك شعوبه فى الجنس واللغة والوطن ، أو الأقليات الأجنبية . وأن ما يذكر ضد حكم الاسلام عن مذابح الأرمن على أيدى الترك ـ المتأخرين ، فهى لم تكن وليدة التعصب الدينى ، بل كانت ذات طابع سياسى ، وما وقع للأرمن وقع مثله للعرب المسلمين فى سوريا فى ظروف سياسية مشابهة . « وقد قامت بهذه وتلك أرذل العناصر فى الدولة العثمانية » ، « أن الحكم حين يصير الى الاسلام ، سيسير فى مبادئه السمحة الكريمة التى لا يملك أنكارها أحد ، ولن يتغير على الأقليات شىء فى أوضاعها ولا حقوقها التى تتمتع بها الآن وقبل الآن » (٤٠) .

ويذكر الأستاذ محمد قطب المبدأ الفقهى العام من أن لغير المسلمين ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، و « هل شهد القضاء تعصبا دينيا قط ، وفى القضاء مسيحيون كثيرون ، هل حدث اضطهاد فى العبادة الا الامثلة النادرة التى كان المستعمرون الانجليز دائما من ورائها ، ليثيروا الفتن التى تمكن لهم فى الارض » . وأشار الى أن الجزية تفرض مقابل الاعفاء من الخدمة العسكرية ،

فاذا دخلت الجماعة المسيحية في خدمة الجيش أعفيت منها . وقد سبق فرض الجزية على فلاحي مصر المسلمين لما أعفوا من خدمة الجيش (٤١) .

ولعل من أكثر كتاب الدعوة الاسلاميه اهتماما بأوضاع غير المسلمين وتفاصيل هذه المسألة ، هو الدكتور يوسف القرضاوى . وقد نشر كتابا فصل فيه القول عن حقوق أهل الذمه وواجباتهم في المجتمع الاسلامى . فمن حقوقهم حمايتهم من الاعتداء عليهم بحفظهم ومنع ما يؤذيهم وفك اسرهم ودفع من يقصدهم بأذى ، « ولو كانوا منفردين ببلد » . وينقل عن الامام القرافى « ان من كان في الذمة ، وجاء أهل الحرب الى بلادنا يقصدونه ، وجب علينا ان نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ونموت دون ذلك ، صونا لمن هو في ذمه الله تعالى وذمه رسوله » ، وحكى في ذلك اجماع الأمة . ومن حقوقهم أيضا حمايتهم من الظلم الداخلي ، ونقل عن رسول الله قوله « من ظلم معاهدا أو انتقصه حقا أو كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فيه ، فأنا حجيجه يوم القيامه . . ونقل ما ذكره ابن عابدين أن ظلم الذمي أشد من ظلم المسلم اثما . وقال أن حق الحماية المقرر لأهل الذمة يتضمن حماية دمائهم وأنفسهم وأبدانهم وحماية اموالهم وأعراضهم . فهي كلها معصومة باتفاق المسلمين ، ومن قتل ذميا غير حربي قتل ، ومن سرقه قطعت يده » وبلغ من رعاية الاسلام لحرمة اموالهم وممتلكاتهم . أنه يحترم ما يعدونه ــ حسب دينهم ــ مالا وأن لم يكن مالا في نظر المسلمين ، كالخمر والخنزير .

ويحمى الاسلام عرض الذمي وكرامتــه كفا للأذى عنه . وتحرم غيبته « ولا يجــوز سـبه أو اتهامه بالباطل أو التشنيع عليه بالكذب . أو ذكره بما يكره » . وينقل عن القرافى المالكى « فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة ، فقد ضيع ذمة الله وذمة رســول الله صلى الله عليه وســلم ، وذمة دين الاسلام » ، ومن حقوقهم تأمينهم عند العجز أو الشيخوخة أو الفقر ، فالضمان الاجتماعي في الاسلام يشمل المسلمين وغير المسلمين . ويذكر عن شمس الدين الرملي الشافعي ان دفع الضرر عن أهل الذمة واجب كدفعه عن المسلمين . ومن حقوقهم أيضــا حرية الاعتقاد والتعبد فلا اكراه في الدين بنص القرآن . ولا يجبر أحد ولا يضغط عليه لترك دينه الى غيره ، « ولهذا لم يعرف التاريخ شعبا مسلما حاول أجبار أهل الذمة على الاسلام . . وكذلك صان الاسلام لغير المسلمين معابدهم ورعى حرمة مشاعرهم » .

وبالنسبة لبناء الكنائس ودور العبادة ، أورد القرضاوى عهد عمر بتأمين الكنائس القائمة وقت الفتح الاســلامى ، ثم أورد عهد خالد « لهم أن يضربوا نواقيسهم . في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار ، الا في أوقات الصلاة . وأن يخرجوا الصلبان في أيام عيدهم » . وذكر عن احــداث الكنائس ، أى بنــاء الكنائس الجديدة ، أن من فقهاء المسلمين من يجيزها في الامصــار الاسلامية ، وحتى في البلاد التى فتحها المسلمون عنوة « اذا اذن لهم أمام المسلمين بناء على

مصلحة رآها » ، وذلك على ما ذهب الزيدية وابن قاسم · وأورد أمثله من مصر ، وما ذكره المقريزى « وجميـــع كنائس القاهرة المذكورة محدثه فى الاســـلام بلا خلاف » ، ثم قال « وهذا التسامح مع المخالفين فى الدين من قوم قامت حياتهم كلهـــا على الدين ، وتم لهم به النصر والغلبه ، امـــر لم يعهـــد فى تاريخ الديانات » (٤٢) ·

أما عن واجبات أهل الذمة ، فقد ذكر القرضاوى أن عليهم منها ثلاثة ، أداء الجزية والخراج والضريبة التجارية ، والالتزام باحكام القانون الاسلامى ، واحترام شعائر المسلمين ومشاعرهم · والجزية ضريبـــة رؤوس أساسها نص القران واجماع المسلمين ، ووجه ايجابها حسبما يستظهر المؤلف ، أن الاسلام أوجب الخدمة العسكرية على أبنائه ، وجعلها عليهم فريضة دينية مقدسة ، واعتبر اداءها منهم عبادة ، فكان من لطفه مع غير المسلمين الا يلزمهم بما يعتبر عبادة فى غير دينهم · فالجزية على غير المسلم بدل مالى عن الخدمة العســـكريه المفروضة على المسلمين · لذلك فهى لا تجب الا على القادر على حمل الســـلاح من الرجال ، ولا تجب على أمرأه ولا صبى ولا شيخ ولا ذى عاهة ، ولا تفرض على راهب · ولذلك فهى تسقط عمن تجب عليه ، اذا لم تستطع الدولة أن تقـــوم بواجب حماية أهل الذمة من مواطنيها ، « وتسقط أيضا باشتراك أهل الذمة مع المسلمين فى القتال والدفاع عن دار الاسلام ·· » · وقد أعفى من الجزية نصارى الاغريق لسبب غير الاشتراك فى القتال وهو الاشراف على القناطر ، كما فرضت الجزية على مسلمى مصر كمسيحييها لما اعفوا من الخدمة العسكرية ·

وأما الضريبة التجارية فقد فرضها عمر على أهل الذمة بنصف العشر من مال التجارة الذى ينتقل من بلد الى بلد ، وهى ضريبة لم يرد فيها نص معصوم ، انما فرضت باجتهاد مصلحى اقتضته السياسة الشرعية ، « وعلى هذا لو تغير الوضع بالنظر الى الذمى ، وأصبح يؤخذ منه ضرائب على أمواله الظاهرة والباطنة مساوية للزكاة ··· فيمكن حينئذ أن يؤخذ من التاجر الذمى مثل ما يؤخذ من المسلم ولا حرج » ·

وأما الالتزام باحكام القانون الاسلامى ، فيصـــدر عن وصفهم يحملون جنسية الدولة الاســـلامية يلتزمون بقوانينها فيما لا يمس عقائدهم وحريتهم الدينية · وأما مراعاة شعور المسلمين فيقتضى الا يسبوا « الاسلام ورســـوله وكتابه جهرة ، ولا أن يروجوا من العقائد والأفكار ما ينافى عقيـــدة الدولة ودينها ، مالم يكن ذلك جزء من عقيدتهم كالتثليث والصلب عند النصارى » ، وغير ذلك من مظاهر السلوك (٤٣) ·

ويشير الدكتور القرضاوى فى علاقة المسلمين بغيرهم ، الى ما لا يدخل فى نطاق الحقوق التى تنظمها القوانين ، وهو الروح التى تبدو من حسن المعاشرة ولطف المعاملة ورعاية الجوار وسعة المشـــاعر الانســـانية من البر والرحمة

« الاحسان » . وأورد جملة من آيات القرآن تحض المسلم على البر والقسط مع غير المسلمين ممن لا يقاتلوهم فى الدين ، والمجادله مع أهل الكتاب بالتى هى أحسن « وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم والهنا والهكم واحــد » . واكرام الرسول لاهل الكتاب وزيارتهم وعودة مرضاهم والتعامل معهم . وذكر ان اساس التعامل مع غير المسلمين « اعتقاد كل مسلم بكرامة الانســان أيا كان دينه او جنسه أو لونه » ، « اعتقاد المسلم ان اختلاف الناس فى الدين واقع بمشيئة الله تعالى » ، « ليس المسلم مكلفا أن يحاسب الكافرين على كفرهم او يعاقب الضالين على ضلالهم » ، « ايمان المسلم بأن الله يأمر بالعدل ويحب القسط » . وان من ضمانات سيادة هذه الروح لدى المسلمين ، أن الاسلام نفسه يحض المسلمين عليها (٤٤) .

ولخص المؤلف ذلك فى موضع آخر من كتاب آخر ، بقوله أن الدستور الاسلامى يضمن للأقلية غير المسلمه أن تعيش حرة فى التمسك بعقيدتها مع احترام مشاعر الأغلبية « وأن يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ، الا ما اقتضته ظروف دولة ايديولوجية تقوم على أساس فكرة الاسلام » (٤٥) .

أما عن تولى غير المسلمين للوظائف العامة ، فذكر « لاهل الذمة الحق فى تولى وظائف الدولة كالمســلمين ، الا ما غلب عليه الصبغة الدينية ، كالامامة ورئاسة الدولة ، والقيادة فى الجيش ، والقضاء بين المســلمين ، والولاية على الصدقات » . لان الامامة رئاسة عامة فى الدين والدنيا وهى خلافة عن النبى عليه السلام ، وقيادة الجيش ليست عملا مدنيا صرفا ، بل هى من أعمال العبادة لكونها جهادا ، والقضاء حكم بالشريعة الاسلامية ، فلا يطلب من غير المسلم أن يحكم بما لا يؤمن به . واشار فى ذلك الى ما صرح به الماوردى من جواز تقليد الذمى وزارة التنفيذ دون وزارة التفويض (٤٦) .

هــذه بصورة عامة جوانب المســألة كما يضعها بعض من مفكرى التيار الاســلامى السياسى . على منهج اتبعوه ويتضــح أكثر ما يتضــح فى مؤلفات الدكتور القرضاوى ، اذ يعود الى أقوال السلف وآثارهم ، ويأخذ منهم ويترك وفقا لما يراه أكثر استجابة لحل مشــاكل الواقع المعيش ، ولكنه لا يخرج عن أقوالهم وآثارهم الى غيرهم . ومن ثم أتت هذه النظرة تمثل فيما يبدو الموقف ذا القبول العام فى التيار الاسلامى السياسى . ومن هــذه النظرة يمكن تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف ، سواء بين التيارين القومى والدينى السياسى ، أو داخل التيار الدينى العام بين المحافظين الملتزمين بتطبيقات السلف لا يخرجون عنها ، وبين دعاة التجديد فى الفكر الاسلامى . وخلاصة النظرة الســابقة ، أن مبدأ المساواة القانونية والتواد الاجتماعى مقرر ، تنسبغ به صفة المواطنــة على غــير المســلمين ، الا فى الوظائف العليا فى الدولة ، وهى الامامة وقيــادة الجيش والقضاء ، وبهذا يكاد الحوار أن ينحصر فى هذه النقطة داخل التيار الاســلامى السياسى القائم الآن . ويمكن بيان بعض وجوهه والتعقيب عليه .

للشيخ عبد المتعال الصعيدى عبارة دقيقة ووافية ، « يقينى أنه بفتح باب الاجتهاد يمكننا التوفيق بين الحكم الدينى والحكم القومى ، لانه لا يلزم أن يكون هناك خلاف بينهما ٠٠٠٠ أن الاسلام ينظر الى ابناء الوطن الواحد من مسلمين وغير مسلمين على هذا الاســاس لهم ما لنا وعليهم ما علينا ـ وفى هذا الاســاس تجتمع الحكومة الاسلامية والحكومة القومية » ٠ ويوصى بالمضى فى سبيل المصلحين العظيمين جمال الدين الافغانى ومحمد عبده (٤٧) ٠

ويفرق المرحوم حسن عشماوى بن الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامى ٠ والشريعة لديه هى الاحكام العامة التى وردت فى القرآن وفى الثابت من سنة رســـول الله ، « ونحن معشر العرب مسئولون أن نرعاها ٠ وهى أحكام قليلة بالنسبة لشئون الدنيا ٠٠٠٠ لقد جعل لهم فى العقل والضمير ما يكفيهم ، وعلم أن الحياة فى تطور ، فترك لهم جل ـ أن لم يكن كل ـ شئون الارض يباشرونها بأنفسهم ٠ ولم يضع لهم الاعلامات ومنارات يهتدون بها » ٠

أما الفقه الاسلامى فهو اجتهاد من سبق فى فهم الشريعـــة ، « وقد كان الاوائل يجتهدون فى فهمهم على نحو مطلق ٠٠٠٠ واذا كان المتأخرون قد ابتدعوا للفقه أصولا ، فأنهم ـ وأن أحسنا بهم الظن ـ قد سعوا فى عنت شديد الى تقييد الناس بفهم معين ، الأمر الذى لا أقرهم عليه ٠٠٠٠ هذا الفقه الاسلامى يستحق ـ من جانب ـ أن يجمع وأن يقرأه الراغبون فى فهم الشريعة ، ولكنه من جانب آخر ـ لا يلزم احدا ، وحين أقول لا يلزم أحدا انما اعنى أحدا من أولئك الذين يحق لهم الاجتهاد » ٠ وأجرى تفرقة أخرى بين ما يمكن أخذه من حلول غــير المسلمين لبعض المشاكل ، مثلما كان يفعل المسلمين قديما فى أخذهم من الحلول الفارسية أو الرومانية او القبطية ، وبين الأخذ بعقائد غير المسلمين ، ولم ير مانعا من الأخذ من النوع الأول دون الأخير (٤٨) ٠

ثم أوضح الفرق بين كون الاسلام دينا ودولة ، وبين الحكومة الدينية ٠ ويقول أن دعاة الحركة الاسلامية ، يدعون الى أن يكون الاسلام عقيدة وشريعة بحسبانه دين الأغلبية ، وأنه يشكل التراث الفكرى لجميع أبناء المنطقة وأن اختلفت دياناتهم ومذاهبهم ٠ ولكنهم لا يدعون الى اقامة حكومة دينية ، بالمعنى الذى تقوم به هذه الحكومة واسطة بين الأرض والسماء وتحكم باســم السماء ٠ وقد جربت الحكومات الدينية من قبل على أيدى الكهنة ، فكانت مآسى الحكم باسم الآلهة ٠ وجربت على أيدى أحبار اليهود ، فقتل زكريا وحكم باعدام المسيح ٠ وجربت على أيدى الكنسية وحق الملوك الالهى ، فكانت محاكم التفتيش واحراق القديسين « ورأت شهداء المسيحية الأصيلة فى مصر تقتلهم الواسطة الرومانية التى ادعت أنها تحكم باسم السماء » ٠ ثم جربت فى أمة المسلمين مع من ظنوا أن الخلافة ظل الله فى الارض ، فكانت محنه مالك وابن حنبل « ورأت حبس وقتل كل من اجتهد ليواجه أحداث العصر وسطوة الحكم ٠٠٠٠ » ، « لا ، هذا لا نريده ابدا ، وبعدا لولاء الفرد لحكومة تكون واســـطة بين الأرض والســـماء ٠٠٠٠

ولا يحسبن أحد أن اجدادنا القديمه فى المنطقه كانت نتيجه قيام حكومة دينية فيها . لا ، أنما كانت نتيجه وجود قوم متدينين ، يعيشـــون فى الارض بمثل ما تستحق أن تعيش » (٤٩) .

أما عن منهج تطبيق احكام الشريعه فى المسائل الدستوريه . التى تدخل فيها المســألة المعروضـــه من جانبها الحقـــوقى ، فقد تعرض له الدكتور عبد الحميد متولى ، وخصه باهتمام بالغ فى العديد من كتبه . واذا كان يصعب اجمال رأى الباحث الكبير بغير اخلال ، فيمكن الاشارة الى اتجاهه الفكرى ، وهو أنه يتعين فى المسائل ذات الاهمية والخطورة كالمسائل الدستورية المتعلقة بنظام الحكم فى الدولة ، يتعين الالتزام بنصوص القرآن والسنه اليقينيه متواترة كانت أو مشهورة . اما السنه التى تتمثل فى احاديث الاحاد ، فلا يلزم الاخذ بها متى تضمنت حكما مستقلا ، أى مبدأ جديدا لم يرد أصله بالقرآن والسنه اليقينيه . وأن من فقهاء المسلمين من لم يكن يقبل بأقل من الأحاديث المشهورة . وكذلك نقل المعتزلة والخـــوارج ، « وكان الامام الغزالى يرى أن خبر الواحـــد لاتثبت به الأصول » ، ولهذا لم يثبت لدى الفقهاء فى المسائل المتصلة بالعقائد التى يتوقف عليها صحة الاسلام ، الا ما يثبته صريح العقـــل ونصـــوص القرآن والسنه المتواترة . وكان أبو بكر وعمر يشترطان نقل الحديث عن أثنين من الصحابه ، وذلك « فى رواية أحاديث تروى بصدد بعض مســـائل أو تشريعات عادية ، تقل كثيرا فى الخطورة والأهمية عن التشريعات الدستورية » (٥٠) .

وبالنسبة للاجماع كمصدر للتشريع الاسلامى ، يلاحظ الدكتور متولى أنه فيما يتعلق بالمسائل الدستورية ، فان صدور الاجماع فى عصر سابق لا يلزم فى عصر لاحق ، أى لا تكون له حجية شرعية ولا يعتبر تشريعا عاما ، ونقـــل الأستاذ الباحث بيانا لذلك عن ابن حزم ، أن الصحابة أجمعوا ثلاث مرات ، كل مرة على طريقة مختلفة من طرق بيعة الخليفة . وبذلك لم يلتزم الصحابة فى أى من هذه المرات بالاجماع السابق ، بل نقضوه باجماع لاحق .

ومن جهة أخـــرى فان سنن الاحكام الدستورية لا تعد ملزمة ، الا اذا تضمنت هذه السنن تشريعا عاما ، أى لم تكن صدرت لعلاج وضع خاص . فمن باب أولى لا يكون الاجماع ملزما اذ نقصته طبيعة التشريع العام ، لأن الاجماع كمصدر يلى السنه فى المرتبة التشريعية . ومن جهة ثالثة فالاجماع لا يـكون الا عن دليل يستند اليه من قرآن أو سنه . وقد جاء القرآن باحكام ومبادىء عامة تصلح لكل زمان ومكان (٥١) .

وأما بالنسبة لجهود الفقهاء المسلمين ، فيلاحظ الدكتور متولى ، أن عناية الفقهاء بالاحكام الشرعية المتصلة بالقانون العام ، وخاصـــة النظام الدستورى ، كانت ضعيفة . وصرفوا جل اهتمامهم الى غـــير الأحكام المتعلقة بنظام الدولة السياسى . وبقى الفقه الاسلامى فى هذا المجال فى دور الطفولة . ولعل من

أسباب ذلك نزعة الاستبداد التى عرفت عن حكم الخلفاء منـذ عهد الامويين ، فانصرف الفقهاء عن هذا المضمار ، واستند فى هذا النظر الى رأى كتبه الدكتور عبد الرزاق السنهورى • ولعل من أسباب هذا الضعف أيضا حذر بعض الفقهاء من الاجتهاد والأخذ بالمصالح المرسلة فى هذا المجال ، حتى لا ينفتح الباب لهوى الحكام (٥٢) •

وبالنسبة لوضع غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ، يذكر الدكتور متولى أن الاسلام أن كان سوى بين المسلمين وغير المسلمين من المواطنين فى كثير من الشئون ، فان فقهاء الاسلام القدامى لم يسووا بينهم فى جميع الشئون ، بمعنى أن لم تكن المساواة تامه بينهم فى صدر الاســـلام • وما كان يمكن أن تكمل المساواة فى دولة تقوم على أساس عقيدة جديدة ، سواء كانت عقيدة دينية كما هو شأن دولة الاسلام ، أو عقيدة سياسية كما هو شأن الدولة السوفيتية اليوم• وحسب دولة الاسلام ــ فى نظر الأستاذ الباحث ــ حسب أية دولة عقائدية ، أن تنظر الى مواطنيها نظرة التســـامح • وهو الأمر الذى اشتهرت به الدولة الاسلامية ، مما أعترف لها به المستشرقون والمؤرخون الغربيون أنفسهم • وضرب الدكتور متولى المثل لهده الفروق بقصر شغل وظائف القضاء ووزارات التفويض على المسلمين • ثم قال أنه يفوت الكثيرين ان الاحكام الشرعية فى غير ميدان العقيدة والعادات تختلف باختلاف الظروف ، « ففى صدر الاسلام كانت الدولة ــ كما قدمنا ــ تقوم على أساس وحدة العقيدة الدينية ، بينما تقوم الدولة فى هذا العصر (ومنها الدولة الاسلامية) على أساس القومية ، فى غير اعتبار أو اشتراط لوحدة العقيدة الدينية » •

وكانت الحرب تجـرى دفاعا عن العقيدة الدينية ضد خصـــوم الدولة فى الدين ، فألقى عبئها على المسلمين وحدهم ، بينما تجرى الحرب اليوم دفاعا عن أرض الوطن وأبنــاء الوطن ، فيلقى عبئها على المســلمين وغير المسلمين من أبناء الوطن • واذا كانت الاحكام تتغير بتغير الظروف ، فان مما جاء به الاسلام من المبادىء ما يجعل هذا التغيير أمرا حتميا • ومن تلك المبادىء تجنب الفتنة طبقا للقاعدة الشرعية « اذا اجتمع ضرران ارتكب الأخف » • واستند فى ذلك الى الامام محمد عبده والشيخ محمد الخضر حسين والشيخ محمد محمد المدنى • ومن هذه المبادىء أيضا نفى الحرج الذى يؤدى الى تلف النفس أو المال أو العجز المطلق عن الاداء ، حسبما يقرر الشيخ محمد مصـــطفى المراغى • وثالث تلك المبادىء مراعاة مبدأ الضرورة ، فلا ضرر ولا ضرار فى الاسلام • ورابعا مراعاة الاعتدال والأخذ بسنة التدرج • والخامس التفرقة بين ما يعد من السنة تشريعا عاما وما يعد تشريعا وقتيا • وبعد أن فصل الأستاذ الباحث رأيه فى هذه النقطة، نقل عن الشيخ عبد الوهاب خلاف ما لاحظه من أن وضع أهل الذمة فى البلاد الاسلامية ، لم يكن يخضع للاعتبارات الدينية وحدها ، بل كان يخضع للاعتبارات السياسية ، وأخصها مدى ما يبدونه من الولاء والصفاء للدولة وللمسلمين •

وبمراعاة تلك الاعتبارات جميعا ، يصبح أمرا طبيعيا بل وحتميا أن نستجي الى الرأى بأن علينا الا نحرم اخواننا المسيحيين مما كسبوه من الحقوق حقا . ولا نثير لهم ـ لا سيما فى هذه الآونة ـ نفسا . اننا بذلك تقوى من روح الإخاء بين طائفتى الأمة بل ونزيدها ، ونبعد عن طريق تطبيق الشرع الاسلامى أكبر عقبة بل ونزللها » . وختم حديثه بما جاء فى السنه من أن « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » (٥٣) .

★★★

مع تقدير الموقف المتكامل الذى يعرضه الدكتور متولى فى كتبه المشار اليها فيما سلف ، عن منهج تطبيق القانون الاسلامى فى مجال الاحكام الدستورية ، وهو المجال الذى يتصل بوضع غير المسلمين . فأنه يمكن اضافة عدد من النقاط الى ماكتب . فمن جهة أولى ، لقد سبق بيان أن نقطة الحوار العملية بين تيارى الجامعة الدينية والجامعة القومية ، تتعلق اساسا بوضع غير المسلمين . ومدى المساس بمبدأ المساواة التامة بين المسلمين وغيرهم من مواطنى هذه الديار .. وفى هذا الصدد يتعين الاعتراف بان الجهود الفكرية التى اشير الى بعضها فى اطار مواقف التيار الاسلامى . لابد أن تحظى بالاهتمام البالغ . وهى تحل من حيث نتائجها جزءا هاما من المسألة ، من حيث المساواة فى التعامل والاوضاع أمام القانون . كما أن الاهتمام بهذا الأمر يثير التفاؤل فى امكان حل المسألة برمتها .

ولكن يبقى التحفظ بالنسبة لعدم المساواة فى تولى بعضا من الوظائف العليا فى المجتمع، وهى كلها على قلتها العددية تتعلق بمراكز القيادة والتوجيه واتخاذ القرارات . والاستبعاد هنا لا يرد من مسلك عملى فقط ، ولكنه يصدر من مفهوم نظرى وفقا لصيغة تجرد غير المسلمين من الصلاحية الشرعية لتولى هذه المناصب . واذا كان يصاغ تبرير هذا الاستبعاد أحيانا بما للاغلبية من حقوق فى اختيار من يشغل هذه المناصب ، ومع تقدير أن الأغلبية الدينية الكاسحة فى المجتمع للمسلمين ، فانوجه الاعتراض على هذا التبرير ، ان استناده الى مفهوم نظرى من شأنه ان يمس مبدأ المواطنية ذاته ، وان الأغلبية المقصودة بالهيمنة ، يلزم أن تكون هى الأغلبية السياسية التى قد يشارك فيها غير المسلمين أو يشكلون فيها سهما شائعا . وان وجود الأغلبية العددية الاسلامية من شأنه ان يزيل حذر التيار الاسلامى ، من أن تؤول مقاليد الأمور فى لحظة ما الى الاقلية الدينية بوصفها الدينى ـ وعلى العكس من ذلك فان ما يثير حذر التيار القومى ، أن يكون استبعاد غير المسلمين على أساس مفهوم نظرى يتعلق بالصلاحية مما يمس مبدأ المواطنية لهم ويحيل المجتمع الى مجتمعين وينفصم عرى الترابط فيه .

ومن جهة ثانية ، فانه مع ملاحظة ما ذكره الدكتور متولى من تغييرات طرات على مجتمعات اليوم فى هذه المسألة ، يمكن تنويعا على ذات الفكرة ،

ملاحظــة ان من مظاهر تغير ظروف اليوم عما كانت عليه فى الصــــدر الأول للاسلام، ان المسلمين فى الصدر الاول للاسلام كانوا قوة سياسية وعسكرية راجحة ، كما كانوا قوة بشرية عــددية مرجوحة ، فلزمهم فى هــذا الظرف قصر تولى قيادة الدولة على المسلمين . وكان هــذا القصر ضروريا وقتهــا بالنظر الى قوتهم العددية المرجوحة فى مواجهة شعوب البلاد المفتــوحة ، لئلا يفلت الزمام من أيديهم . كما كان هذا القصر ممكنا بحسبان التفــوق السياسى والعسكرى غير المنازع ازاء القوى المناهضة لهم .

أما اليوم فقد آل الوضع الى عكس ماكان عليه من كلا طرفيه . صارت الغلبة العددية للمسلمين فى بلادهم ، بحيث لم يعد ثمة وجه للخشية على اسلام المسلم ، من مساهمة غير المسلمين فى الشئون العــامة . كما آلت أوضاع المسلمين السياسية والعســكرية فى الموازين العالمية الى ضعف غــير خاف ، بحيث يخشى على المسلمين من عــدم استقرار الاوضــــاع فى بلادهم ، بسبب عدم مساواة غيرهم بهم وانفصام عرى الرابطة الوطنية واستغلال القوى الخارجية الطامعة هذا الأمر . ولمفكرى الاسلام اليوم اسوة بعمر بن الخطاب ، الذى أسقط سهم المؤلفة قلوبهم رغم النص عليه ، لما ارتآه من أن الله تعالى قد أعز الاسلام بما لم يعد به حاجة لتأليف القلوب . وهذا أثر لعمر شائع مشتهر لا يرفض منهجه فيه غالبية المفكرين فيما يرجح .

ومن جهة ثالثة ، فأن التيار الفكرى الدينى هنا ، لا يواجه بالمسلمين جميعا أقلية من غير المسلمين تنازعه سيادته أو تطالبه بأمر ما ، بوصــفها أقلية أو جماعة دينية أيا كانت . ولكنه يقابل تيارا فكريا قوميــــا يحاوره فى النظر الى المواطنين . وهو تيــار امتــدت جــذوره فى الأرض . وتراكمت له على مدى السنين أعراف شاعت فى أساليب الحياة المعيشــة ولا يســهل اغفالها . وهو تيار لديه تاريخ كفاح وجهاد وله وظيفة كفاحية ، فهو تيار أصيل مشــارك فى قضــايا الكفاح والنهضــة ، وهو يقــدم فى هذين المجالين صيغة توحيد داخلى بالنظر الى كل قطر يحتوى مسلمين وغير مسلمين ، وصيغة توحيد شامل بالنظر الى الوطن العربى برمته .

واذا كان يمكن القول بأن التطــور التاريخى فى القــرنين الاخيرين قد أنتج انفصاما فى المجتمع ، بل ما يمكن ان يسمى — من قبيــل التبســيط — الوافد والموروث ، فأن رأب هذا الصدع لن يجىء عن طريق تجاهل أى من الجانبين للآخر أو انكاره ، ليس فى مكنة أحدهمـــا نزع صــاحبه أو نفيه ، ولا فى مكنة الآخر القفز الى آخر الطريق . وايجاد صيغ التفاهم والتلاحم امر لا محيص عنه . ولا يظهر ان ثمة حكما دينيا قطعى الورود قطعى الدلالة، ينفى دعواه من حيث انسياغ صفة المواطنة الكاملة على غير المســلمين من الشركاء فى الوطن المشــاركين فى كفاحه ونهضته .

ومن جهة مقابلة ، فاذا كان لا يثور خلاف تطبيقي بين الجامعتين السياسيتين ، أهم من هذه المسألة محل النقاش ، فانه بالنسبة للاخذ بالقانون الاسلامي ، لم يعد يظهر لكاتب هذه الدراسة ،ان عقبة تقوم ازاء الدعوة للاخذ بالشريعة الاسلامية ، اهم من تلك المسألة عينها محل هذا النقاش ، وهي وضع غير المسلمين في المجتمع الاسلامي . وقد لا تصلح هذه الدراسة كمجال للايضاح او البحث في شأن الشريعة الاسلامية ، مما يحتاج الى بحث مستقل ، والى نقاش أكثر أناة وروية ، يعرض لمسار التطور التشريعي منذ كانت الشريعة هي السائدة ، ولما عانت من اقتحام التشريعات الغربية لمجتمعاتنا مع الغزوة الغربية الوافدة اليها في القرن التاسع عشر ، ولمسار كل من الحركتين ووجه النفع والضرر فيما آل اليه الوضع .

على أنه بشكل عام يمكن القول بأنه لا حجة في الادعاء بأفضلية التشريعات المستقاة من اللاتين والجرمان والسكسون على الشريعة ، وأن الشريعة عنصر موحد للعرب كافة ، وهي بذلك تعتبر مجالا أصيلا للالتقاء بين التيارين الديني والقومي . وفضلا عن ذلك فهي في نطاق الوحدة العربية عنصر جامع أيضا لغير العرب من الاقليات القومية كالاكراد والبربر مثلا . ولا صحة كذلك في قول يزعم أن أسس الشريعة الاسلامية ، من حيث هي كذلك ، لا تصلح اداة لطموحات التقدم والنهضة الاقتصادية والاجتماعية . وقد احتوى الفكر الاسلامي من قبل تيارات للعدالة الاجتماعية والثورة ضد الاستبداد والظلم الاجتماعي . وهو قادر بجهد المجتهدين أن يؤدي رسالته في هذا السبيل .

★★★

والى من لا يطمئنون الا الى صواب المفكرين الغربيين ، حتى في اخص شئون مجتمعاتنا ، يمكن ايراد مقولة روجيه جارودي « أن الجزائري ذا الثقافة الاسلامية ، يستطيع أن يصل الى الاشتراكية العلمية بداء من منطلقات أخرى غير سبيل هيجل أو ريكادور أو سان سيمون ، فلقد كانت له هو الآخر اشتراكيته الطوباوية ممثلة في حركة القرامطة ، وكان له ميزانه العقلي ممثلا في ابن رشد ، وكان له مبشر بالمادية التاريخية في شخص ابن خلدون ، وهو على هذا التراث يستطيع أن يقيم اشتراكيته العلمية . »(٥٤) .

وليس المقصود هنا الدعوة لفكر هؤلاء أو الى تلمس سبيل « تراثي » للاشتراكية العلمية التي يعنيها جارودي . ولكن المقصود بيان الى أي مدى صحيح يمكن للفكر التراثي أن يصل ، بشهادة واحد من مفكري الغرب . ودلالة ذلك أن استخدام المنطلقات الغربية وصولا الى الصياغات الفكرية الاصلاحية أو الثورية في مجتمعاتنا لم يكن بسبب الفقر بقدر ما كان سببه الافقار ، ولم يكن سببه النضوب بقدر ما كان سببه الاقتحام . وانه ان

صدق ذلك على الفكر الفلسفى والاجتماعى ، فهو يصدق من باب أولى بالنسبة للشريعة الاسلامية ، بما لها من دقة فنية ومرونة ٠

انما يثور الأمر كله فى شأنها من حيث صلاحية ارتباط الدعوة اليها بالدعوة الى الاجتهاد ، وصلاحيه التمسك باصولها تمسكا متصل الاصرة بمشاكل الواقع المعيش وأعرافه التى لا تتنافى مع أصول الشريعه ٠ ومع التسليم بلزوم أن يصدر الاجتهاد عن أصولها وان يستخدم مادتها ووسائلها ، فلا يصير محض غطاء صورى لواقع ينافى اصولها ٠ كل ذلك لا يبدو بعيدا عن الامكان ، ولكن تظل النقطة التطبيقية الواجب آثارتها حسبما سلفت الاشارة هى وضع غير المسلمين فى التشريع المأخوذ عن الشريعة الاسلامية ٠ وضعهم من حيث الاعتراف بالمساواة التامه لهم مع غيرهم ازاءه ، من جهة التطبيق ومن جهة المشاركة فى التشريع ــ بموجب وصفهم كمواطنين ــ من خلال الهيئات التشريعية النيابية ٠ وذلك بمراعاة ما سلفت الاشارة اليه من أقوال الدكتور فتحى عثمان والشيخ الصعيدى والدكتور متولى ٠

★ ★ ★

ويبدو أن كتاب الماوردى « الاحكام السلطانية والولايات الدينية » يمثل المرجع الأساسى لدى الباحثين فى نظام الحكم الاسلامى ٠. ويرد الموقف من اهل الذمة فى شأن تولى الوظائف العامة ، يرد فى اطار هذا التنظيم الذى رسمه الماوردى ٠ ويظهر لقارىء الماوردى اليوم أن النموذج الذى يطرحه نظام الحكم فى بلاد الاسلام يختلف فى كثير من هياكله التنظيمية عن نماذج الحكم السياسى الشائعة الآن ، ويختلف عن تلك النماذج التى ترجو اقامتها التيارات السياسية المختلفة الآن ، ومنها التيار الاسلامى . دون أن يمس هذا الاختلاف أصلا من أصول الشريعة الاسلامية . واذا كان وضع أهل الذمة فى تولى الوظائف أو الولايات العامة ، قد جاء لدى الماوردى فى اطار هياكل تنظيمية رسمها ، فالغالب أن هذا الوضع يتعين اعادة النظر فيه ، فى اطار التنظيمات الجديدة القائمة أو المرجوة .

واذا كانت هذه الدراسة لا تريد أن تطرح تفسيرا جديدا ما لنص من نصوص الشريعة فى هذا المجال ، تفسيرا قد يكون محلا للانكار ، ولا تريد أن تطرح منهجا من نوع ما أثاره الدكتور متولى بالنسبة لحجية الاحكام وتصنيفه لها ، اكتفاء بما ذكره الدكتور الباحث فى هذا الشأن ، فحسب هذه الدراسة أن تلج من باب آخر غير باب تفسير نصوص القرآن والسنة ، وتصنيف القطعى منها والظنى من جهة الورود والدلالة .

واذا كان التفسير صلة بين النص والواقع ، فحسبها أن تلج من باب تصوير الواقع ورسم هياكله التنظيمية . سواء كان هو الواقع القائم فعلا او كان واقعا منشودا . لأن الأمر هنا لا يتعلق ببيان مدى مطابقة أصول

الشريعة الاسلامية لنظام معين قائم فعلا ، ولكنه يتعلق ببيان مدى موافقة نظام منشود لهذه الاصول . وعلى هذا النحو يمكن اثارة الموضوع ، لا من جهة مدى صلاحيه أهل الذمة لتولي وظائف معينه ، ولـكن من جهـة مدى امكان بناء نظام دستوري موافق لأصول الشريعة ، ويحقق في الوقت نفسه مبدأ المساواة بين المواطنين جميعا ، وان اختلفت أديانهم .

لقد كان الماوردي من الحنكة في بيـــان الولايات المختلفـة ، بأن عين سلطات كل ولاية ، جنبا الى جنب مع شروط توليها ، لأن الوظيفة مجموع اختصاصات وسلطات ، وشروط التعيين فيها هي بيان اهلية ممارسة هذه المجموعة من السلطات ، فشروط تولي الوظيفة وثيقة الاتصـال بسـلطات الوظيفة . وشروط الامامة عند الماوردي سبعة ، هي العدالة والعلم المؤدي للاجتهاد وسلامة الاعضاء والشجاعة المؤدية لجهاد العدو والنسب القرشي (وان اختلف في وجوب هذا الشرط الأخير) . والماوردي وان لم يورد شرط الاسلام هنا ، فهو مستفاد من سياق حديثه . وواجبات الامام عشرة ، هي حفظ الدين ، وتنفيذ الاحكام بين المتشاجرين فلا يتعدى الظالم ولا يضعف المظلوم ، وحماية البيضة وحفظ النظام ، واقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى ، وتحصين الثغور ، وجهاد من يعادي الاســلام حتى يدخل في الذمة ، وجباية الفيء والصدقات ، وتقدير العطايا ، وتقليد عمال الدولة فيما يفوض اليهم من أعمال ، وان يباشر بنفسه سياسة الأمة وحراسة الملة .

ثم قسم الماوردي الولايات التي تصدر عن الامام أربعـــة أقسام ، وهي الوظائف التي يعين فيها مفوضين عنه ، الوزراء وولايتهم عامة في الأعمال العامة (الولاية هنا تعني السلطة وعمومها يعني أن له كل السلطات والأعمال تعني الاقاليم وعمومها يعني انسياغ ولايته على أقاليم الدولة كلها) . والأمراء وولايتهم عامة في أعمال خاصـة (أي في اقليم معين) . وقاضي القضـاه ونقيب الجيوش وحامي الثغور ومستوفي الخـراج وجابي الصـدقات ، وولاية كل منهم خاصة في اعمال عامة (أي سلطة نوعية محـدودة تنسـبغ على أقاليم الدولة كلها) . والقسم الأخير من كانت ولايته خاصة في اعمال خاصـة (أي سلطة محدودة في اقليم محدد)، كقاضي بلد معين أو حامي ثغر معين(٥٥).

ويذكر الماوردي أن الوزارة على ضربين ، وزارة تفويض ووزارة تنفيذ، والاولى « أن يستوزر الامام من يفوض اليـه تدبير الأمور برأيه (أي برأي الوزير) وامضاءها باجتهاده » . ويشترط لتقليد هـذه الوزارة « شروط الامامة الا النسـب وحده ، لانه ممضي الآراء ومنفذ الاجتهاد ، فاقتضى أن يكون على صفات المجتهدين .. » ، ويشترط فيها شرط زائد على الامامة هو شرط الكفاية والخبرة فيما وكل اليه من آمر حرب أو خراج . واما وزارة التنفيذ « فحكمها أضعف وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصـور على رأي الامام وتدبيره ، وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة ، يؤدي عنـه

ما أمر ويمضي ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهم وتجدد من حدث ملم ، ليعمل فيها ما يؤمر به .. فان شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص ، وان لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه » ..

وذكر أن شروط وزارة التنفيذ هذه لا توجب في المؤهل لها الحرية ولا العلم « لانه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز أن يحكم فيعتبر فيه العلم ..» وذكر أن يراعى في وزير التنفيذ سبعة أوصاف: الأمانة ، وصدق اللهجة ، وقلة الطمع ، والسلامة من العداوة ، ذكورا ، ذكيا ، ليس أهلا للهوى ، « فان كان الوزير مشاركا في الرأي ، أحتاج الى وصف ثامن وهو الحنكة والتجربة». ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يكون امرأة، « ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة ، وان لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم (٥٦) » .

وللماوردي ادراك غير ملتبس في ارتباط سلطات الوظيفة بشروط التعيين فيها ، وجرت مقارنته بين وزيري التفويض والتنفيذ في هذين الأمرين جميعا ، وفروق الولاية بين الوزيرين أن الأول يملك مباشرة الحكم ونظر المظالم والاستبداد (أي الانفراد) بتقليد الولاة وتسيير الجيوش وتدبير الحروب والتصرف في اموال بيت المال بقبض ما يستحق ودفع ما يجب ، وليس من ذلك شيء لوزير التنفيذ « وليس فيما عدا هذه الأربعة ما يمنع اهل الذمة منها (الوزارة) » . ورتب على هذه الفروق الأربعة في الولاية فروقا اربعة في شروط التولية ، فيشترط في وزير التفويض الحرية والاسلام والعلم بالأحكام الشرعية والمعرفة بأمري الحرب والخراج . ولا يشترط شيء من ذلك في وزير التنفيذ . وايضاحا لسلطة وزير التفويض يذكر الماوردي :

ان جاز تقليد أكثر من وزير تنفيذ على اجتماع أو انفراد ، فلا يجوز تقليد وزيري تفويض لعموم ولايتهما « كما لا يجوز تقليد أمامين » ، وذلك خشية التضارب . انما يجوز ذلك ان أوجب التقليد اشتراكهما مجتمعين في ممارسة العمل ، ولكن في هذه الحالة اما أن يكون كل منهما عام النظر خاص العمل . (ولاية عامة على اقليم محدد) ، أو ان يكون عام العمل خاص النظر (اختصاص نوعي محدد) ، « فيصح التقليد على كلا الوجهين ، غير انهما لا يكونان وزيري تفويض ، ويكونان واليين على عملين مختلفين ، لأن وزارة التفويض ما عمت ونفذ أمر الوزيرين بها في كل عمل وكل نظر » . ثم ذكر عن الفروق بين وزيري التفويض والتنفيذ « اذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم ينعزل به أحد من الولاة ، واذا عزل وزير التفويض انعزل به عمال التنفيذ ولم ينعزل به عمال التفويض . لأن عمال التنفيذ نواب وعمال التفويض ولاة » (٥٧) .

والامارة البلاد عند الماوردي على ضربين ، عامة وخاصة . والامارة العامة تكون تفويضا من الخليفة للأمور في بلد معين ، فيكون الامير عام النظر

خاص العمل ، ويشمل نظره « تدبير الجيوش وترتيبهم فى النواحى وتقدير أرزاقهم .. والنظر فى الاحكام وتقليد القضاة والحكام .. وجباية الضرائب وقبض الصدقات وتقليد العمال فيها وتفريق ما استحق منها ؛ وحماية الدين والذب عن الحريم .. اقامة الحدود ، والأمامة فى الجمع .. وتسيير الحجيج » . واعتبارا بهذه السلطات يشترط فى التقليد فى الامارة العامة ، « الشروط المعتبرة فى وزارة التفويض ، لأن الفرق بينهما خصوص الولاية فى الامارة وعمومها فى الوزارة » .

وأما الامارة الخاصة ، فهى كحالة ان يكون الامير مقصور الامارة على تدبير الجيش وسياسة الرعية ، وليس له أن يتعرض للقضاء والاحكام ولا لجباية الخراج . ومادامت استبعدت من الامارة الخاصة سلطات القضاء والخراج ، فقد استبعد من شروط تقليدها الشرط المحقق لهذه الصلاحية وهو شرط العلم . وفرق أيضا فى امارة الجهاد بين الامارة العامة والامارة الخاصة (٥٨) .

★ ★ ★

ويظهر مما سبق ان الامام فى نظر الفقه الاسلامى ، وان كان مقيدا بأحكام الشريعة مأمورا بحفظ الدين وتطبيق القانون الاسلامى ، فان سلطانه داخل هذا الاطار العام منأحكام الشريعة ، أى سلطته التقديرية ، لا يحدها حد من تنظيم دستورى أو رقابة سياسية من هيئة ما . ويكشف عن ضخامة هذا الأمر ، أن حدود سلطته السياسية والادارية بالغة السعة والعموم ، وذلك فى حفظ الأمن وخوض الحروب وتقليد عمال الدولة . وأن شروط تولى الامام تتفق مع وضعه هذا كحائز لهذه السلطة منفردا .

وبالنسبة للوزير فقد أفرده الماوردى بسلطان هو جماع سلطات الحكم كلها الآن ، ومنها مباشرة الحكم وتقليد الولاة وتسيير الجيوش وتدبير الحروب والتصرف فى المال العام قبضا وأداء . وأن هذه السلطات لا يملكها فرد واحد أو حتى هيئة واحدة فى أى من نظم الحكم الحاضرة . بله أن يكون نظام الحكم نظاما قائما على توزيع السلطات . وسلطات الوزير عند الماوردى لا يملكها اليوم وزير ولا رئيس وزراء ، ولا مجلس الوزراء مجتمعا يملكها وحده . واذا كان لا يجوز للذمى ان يكون وزير تفويض . فلا يوجد اليوم وزير تفويض على الصورة التى صورها الماوردى . لأن سلطة وزير التفويض الجامعة المفردة هذه ، قد توزعت على عديد من الهيئات الدستورية تتداول فيما بينها العمل الواحد ، وتتقاسمه مراحل حتى ينشأ كاملا منها جميعا ، كما تتبادل الرقابة فيما بينها على الأعمال .

ومن جهة أخرى يلاحظ من الناحية الادارية — لا الدستورية فقط ، ان لم تعد السلطة الادارية المحدودة بالتنفيذ نفسه مجتمعة فى يد فرد ما ؛ او مرتبطة بتوافر العلم الفردى لموظف ما بالاحكام الشرعية وأمور الحرب

والخراج ، لأن المعرفة ذاتها لم تعد تتهيأ للمـدير بموجب علمـه الفردى ، ولكنها تتهيأ بواسطة أجهزة فنية متعددة ، يتوزع عليها العمل توزيعا فنيـا متخصصا ، وتجتمع المعـرفه بتجميع هـذه المعـارف والتنسـيق بينها وتصنيفها .

والقصد من هـذا البيان ، اثبات أن ما يكله الماوردى لذى سـلطة من السلطات ، قد صـار اليوم موكولا لهيئات تنظم على وجه يضمن تجميـع الجهود المتعددة ، ولم يعـد لفرد سـلطة طليقة فى تدبير او تنفيذ . أو على الأقل هذا هو المرتجى . والسلطة تقيدها أحكام الدسـتور ، وفى نطاق أحكام الدستور تقيدها القوانين المتعـددة ، وفى نطـاق هـذه القوانين ، لا تمارس السلطة التقديرية حسب الغالب وفى المهم من الأمور، لا تمارس سلطة فردية ، انما تتخلق فى الممارسة على نحو مركب ، فيمر مشروع القرار السياسى أو حتى الادارى عبر قنوات محددة ومتعددة من خـلال هيئات متنوعة محددة قانونا . وان صدر القرار بامضاء فردى بعد ذلك ، فهو يصدر بهذا الامضاء تتويجا لكل العمليات المركبة السابقة ، وهـو فى الغالب فى المهم من الأمور يصدر بامضاء هيئة يشارك فيها عديد من الأفراد لا من فرد واحد .

ويمكن اجمال هذه النقطة بالقـول أن السـلطة الفردية ، سـواء فى السـياسة أو الادارة قد تغيرت عن طريقين وعلى مبدءين ، توزيـع السلطة بين العديد من الأجهزة والهيئات ، وحلول القرار الجمـاعى محـل القرار الفردى فى المهم من الأمور .

وسلطة الامام التى صورها الماوردى فردية تماما ، يبين من تحليـل عناصرها التى ذكرها ، أنهـا صـارت موزعة اليوم بين ما يسمى بسـلطات الدولة الثلاث ، التنفيذية والتشريعية والقضائية . وانها فى النظم الحديثة قد استبدلت بما يسمى بالقيادة الجماعية او العمل الجماعى ، سـواء كان تنفيذيا أو تشريعيا أو قضائيا .

وبالنسـبة لوزير التفـويض الذى خصـه الماوردى بجماع سلطات الدولة ، لم يعد فى المقدور تسـمية أى من عمال الدولة وقيادتهـا الآن وزير تفويض . مادام لم يعد فرد ما يملك هـذه السلطات مجتمعة ولا واحـدة منها كاملة . وفضلا عن ذلك فان الماوردى يرتب على الوضـع القـانونى لوزير التفويض ، أن عزله يفيد عزل جميـع من ولاهم من عمـال التنفيذ . ولا يظهر وجه للاخذ بهذا الرأى الآن ، وان تغيير رئيس الجمهورية أو الملك أو مجلس الوزراء أو المجلس النيابى ، لا يقتضى عزل واحد من عمال التنفيذ . وعلى هذا فان منصب وزير التفويض الذى يشترط فى شاغله الا يكون ذميا ، لم يعد هذا المنصب موجودا لا فى النظم الديمقراطية المستهدفة ، ولكن حتى فى النظم القائمة .

ومن جهة اخرى فقد اجاز الماوردى للذمى ان يقلد وزارة التنفيذ ، واذا كان وزير التنفيذ حسب قول الماوردى مبلغ معلومات للامام ومنفذ لقراراته ، أى انه « يؤدى الى الخليفة ويؤدى عن الخليفة » ؛ فلا يلزم حسب تصور الماوردى ان يقتصر على هذه الوظيفة ، انما يمكن أن يكون مشاركا فى الرأى . وهذا الاشتراك يستوجب عند الماوردى ان يضاف الى شروط تقليده شرط « الحنكة والتجربة » ، ولكنه لم يقتض اضافة شرط الاسلام اليه . ووزير التنفيذ المشارك فى الراى هو عينه ما يمكن ان يصدق على وزراء اليوم وغيرهم فى أعلى مناصب الدولة . ولا تزيد مساهمة رئيس الوزراء مثلا أو غيره فى مهام الدولة عن التادية الى الجهات التابع لها والتأدية من الجهات التابعة له مع المشاركة بالرأى فى اتخاذ القرارات . ويصدق ذلك على ما ذكره الماوردى عن امارة البلاد .

اما عن جهة ولاية القضاء ، فقد شرط الماوردى لتقلدها ، الرجولة بلوغا وذكورية ، والحرية والاسلام والعدالة ، والسمع والبصر ، والعلم بالاحكام الشرعية ، وفصل عناصر العلم ومداه ثم ذكر « فاذا أحاط عمله بهذه الأصول الأربعة صار بها من أهل الاجتهاد فى الدين ... واذا اخل بها أو بشيء منها خرج عن أن يكون من اهل الاجتهاد فلم يجز أن يفتى ولا أن يقضى .. فاما ولاية من لا يقول بخبر الواحد بغير جائزة (٥٩) » . وذكر عن سلطات القاضى أن ولايته عامة وخاصة ، والعموم يشمل الفصل فى المنازعات واستيفاء الحقوق واثبات الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو غيره ، والنظر فى الأوقاف وتنفيذ الوصايا وتزويج الأيامى واقامة الحدود ، والنظر فى المصالح العامة من كف عن التعدى وغيره ، ، وتصفح شهوده وأمناءه واختيار النائبين عنه ، والتسوية بين القوى والضعيف ، وليس للقاضى جباية الخراج ، أما الصدقات فتدخل فى عموم ولايته ان لم يختص بها ناظر فيقبضها القاضى من اهلها ويصرفها فى مستحقيها ، لأنها من حقوق الله تعالى . ويمكن أن يكون القاضى مختصا باقليم معين عام النظر خاص العمل ، أو أن يختص بمنازعات معينة (٦٠) .

ومن الجلى أن ليس من قاض اليوم تجتمع له هذه السلطات . وقد توزعت وظيفة القضاء الى تقسيمات تتعلق بالولاية (حسب المصطلح الجارى الآن) ، وتقسيمات تتعلق بنوعيات الدعاوى ، وأخرى تتعلق بالاختصاص الاقليمى . وفوق ذلك وأهم منه فى التمييز بين نظام القضاء الذى يصوره الماوردى والنظام الحالى ، أن استبدل فى الغالبية العظمى من تشكيلات المحاكم ، استبدل بنظام القاضى الفرد ، نظام القضاة المتعددون ، ثلاثة أو خمسة أو أكثر ، يشتركون فى نظر المنازعة الواحدة واصدار القرار بشأنها . ولم يعد لقاض فرد صلاحية الحكم وحيدا الا فيما ضؤل شأنه وتفه أمره من المنازعات . كما استبدل بدرجة القضاء الوحيدة نظام تعدد درجات التقاضى ، بحيث يجوز استئناف الدعاوى والاحكام أمام محاكم أعلى .

ومن ثم صار القاضي الواحد مجرد مشارك فى الحكم بين زملائه فى المحكمة ، وحكمه خاضع للمراجعة من المحاكم الأعلى ، فلا يصير نهائيا واجب النفاذ الا بتأييده من المحكمة الأعلى او برضاء المحكوم عليه وعدم طعنه عليه • وثالث الفروق وأهمها أن قاضى اليوم مقيد فى اجراءات نظره للدعاوى وفى انفاذ الاحكام فيها ، مقيد قانونا بمجموعة ضخمة من القوانين التى تنظم اجراءاته وترسم له مسلكه فى النظر والتقرير ، وتحدد له الاحكام التفصيلية التى يلتزمها فى نظر الموضوع واثبات وقائعه وتبين أوضاع المتنازعين وحقوقهم ، وهذه كلها تصدر بها قوانين من سلطات التشريع . والقاضى فوق ذلك مقيد من الناحية العملية بسوابق ما استقرت عليه الاحكام من درجات التقاضى الأعلى .

ويمكن ملاحظة ان وظيفة القاضى فى تصور الماوردى تدور فى دائرة أوسع فى اطار الشريعة الاسلامية ، دائرة تشمل التفسير والتطبيق ، وتشمل أيضا الاجتهاد بالقياس وغيره مما يعتبره مصدرا من مصادر التشريع الاسلامى ، اى يدخل فى وظيفته ما يعتبر ذا صفة تشريعية بالمعنى المتعارف عليه اليوم للوظيفة التشريعية ، التى تدخل ممارستها فى اختصاص السلطة التشريعية وحدها الآن . وقد سقط عن القاضى فى النظام الجارى عليه العمل الآن عدد من الصلاحيات ، مثل اختيار النواب عنه والامناء ، وكذلك ما يتعلق بالصدقات . ومن ثم فان اختلاف الوظيفة القضائية الآن على هذا النحو ، يمكن به النظر فى اختلاف الشروط •

ومجمل القول فى هذه النقطة ، أنه حيثما أمكن الأخذ بما يسمى اليوم بالأساليب الديمقراطية فى بناء الدولة ، فان ذلك يمكن أن يحل — من وجهة نظر اسلامية سياسية — تلك المشكلة ذات الأهمية فى تكوين الجماعة السياسية • ويمكن بهذه الأساليب رسم خريطة لتوزيع السلطات العامة ، على نحو يمكن من المساواة بين المواطنين جميعا مسلمين وغير مسلمين ، بما لا يخل بالأساس النظرى والفقهى الذى يقوم عليه تفكير الماوردى نفسه . وذلك كله وفقا لمبدأ توزيع السلطات وحلول الهيئات محل الافراد فى اتخاذ القرارات . وانه حيثما يبنى تنظيم الدولة على أساس من دمج السلطات والسلطة الفردية ، فان فكر الماوردى يظل على حاله فيما شرط من شروط لتقلد بعض الوظائف العليا التى تتركز فيها السلطات وتنكشف السلطة الفردية •

واذا أمكن قبول هذه النتيجة ، فان حقيقة المسألة — الخاصة بالمساواة بين المسلمين وغيرهم • وما تؤثر به فى أوضاع الجماعة السياسية ، هذه المسألة تؤول من الناحية العملية الى وضع آخر يتعلق بأساليب بناء الدولة ونظام الحكم . ومن هنا تظهر أهمية اخرى للاساليب الديمقراطية فى احكام بناء النظم السياسية ، وقدرة هذه الأساليب على استيعاب مبدأ المساواة فى بناء الجماعة السياسية .

ان كل ما ورد ذكره فيما سلف . يتعلق بحوار فكرى حول الحقوق والواجبات . واذا امكن حل هذه المسألة من وجهة نظر الفكر الاسلامى . فلا يظهر أن سيبقى ما يحتاج الى حلول فكرية ، لأنه بذلك تنحل مسألة المساواة والمشاركة من وجهة نظر الفكر الاسلامى . وهذا اهم ما يؤثر فكريا فى بناء الجامعة السياسية .

وكل ما يتبقى بعد ذلك يتعلق بالسلوك والممارسة . ولا يظهر ان عقبة فكرية تعوق الوصول فى هذا الأمر الى المستوى المأمول. ومراجعة الادبيات السابقة يوضح ذلك. وان عصمة الأموال والأرواح وحريةالعقيدة واحترامها وممارستها ، كل ذلك سبق بيان ما يراه مفكرو التيار الاسلامى عن رأى الاسلام فيه ، وهو نظر لا يكاد يكون محلا لخلاف .. بل هى جوانب يسوقها الداعية المسلم اعتزازا منه بموقف الاسلام فى انسانيته . وقد سلفت الاشارة فى فصل سابق . الى ما بينه حسن البنا من ان الاسلام يلقى على هذه الحقوق قداسة لاتوفرها لهـا القوانين المدنية . كما سلفت الاشارة فى هذا الفصل الى ما ذكره يوسف القرضاوى بعد نحو ثلث القرن من اعتقاد كل مسلم بكرامة الانسان أيا كان دينه ، وان اختلاف الناس فى الدين واقع بمشيئة الله ، وان ليس المسلم مكلفا بمحاسبة غير المسلمين .

على انه بدت فى الآونة الاخيرة ، من بعض من يتزيون زى التيار الاسلامى ، بدت امور واحداث مما ينكره الاسلام فكرا ومسلكا ، ومما لا يتجافى فحسب مع روحه السمحة ، ولكنه يتجافى مع ما عاهد به المواطنين من عصمة الأفراد والأموال ودور العبادة .

لا يستطيع منصف أن يطمئن الى نسبة هذه الممارسات الى التيار الدينى الاسلامى . ولم تتكشف اية مسئوليات محددة عن أى من هذه الوقائع . على أن وجه النظر هنا ، لا يتعلق بواقعة حدثت أو بيان أو منشور وزع ، ولكنها تتعلق بزعم انتساب هذه الأمور الى التيار الاسلامىالسياسى. مما يوجب اتخاذ موقف جهير يزيل هذا الزعم ويعلن موقف الاسلام من تلك الأمور . وقد لا تتوقف تلك الاحداث بذلك .. ولكن موقف البراءة منهـا من شأنه أن يفسد دلالتها ودورها السياسى ، فعلا وردود فعل ، ويجردها من فاعلية ضارة تراد من ورائها .

ومن جهة اخرى فان الاسلام يميز بين المعاهدين والحربيين من أهل الكتاب ، ولو كانوا على دين واحد ، وهذا يوجب تمييزا واضحا بين النصارى المواطنين وبين غيرهم ، سواء فى المواقف التاريخية او الحالية ، وهو تمييز يفتقد كثيرا فيما يكتب فى الادبيات الآن . وفقدان هذا التمييز من شأنه اشاعة الكراهة تجاه فريق من ابناء الوطن بغير مستند من واقع تاريخى . وتلزم الاشارة ايضا الى منهج الاستاذ الامام محمد عبده عندما

ذكر انه يتعين الا تحاسب جماعة من أبناء الوطن بفعل فرد فيها أو أفراد . انما يجب فرز الخيوط بدقة في هذا الشأن . ولكن الحاصل أن بعضا من الجماعات يستبد بها الغلو أو يخضع بعضها لما لا يعرف من المؤثرات ، لاشاعة الكراهة ضد المواطنين من غير المسلمين . وهذا جهاد في غير ميدانه ، وتوجيه للكراهة الى غير مستحقها ، وصرفها عمن يستحقها من الأعداء الحقيقيين للوطن والاسلام . وشغل للناس بغير الحقيقي من الاخطار ، شغلا لا يقف ضرره عند ذلك ، ولكنه يمتد الى المساهمة فيما يراد من خلق الصراع خلقا بين فئات الشعب بعضها وبعض .

وقد كتب الاستاذ عمر التلمساني فى صحيفة الدعوة (ربيع ثان ١٤٠٠هـ)، مستهجنا نسبة اية شبهة في مسلك الاكثرية المسلمة تجاه الاقلية القبطية، مما يؤثر فيما يسمى بالوحدة الوطنية ، فقال « أن الموقف فى مصر من جميع جوانبه ، لا يحتمل مثل هذه الاثارات ، ان أضرار الاساءة الى هذا الوطن ، تلحق أول ما تلحق بالاكثرية فيه ، فهل بلغ الغباء من المسلمين فى مصر ، أن يسيئوا الى وطنهم بأيديهم والى انفسهم بانفسهم . لا اظن فمازال فى الرؤوس العقول » .

٣ ـ الموقف الفكرى للكنيسة

المسألة الثالثة تتعلق بالموقف الفكرى للكنيسة القبطية ، وما يقتضيه بالنسبة لمحتوى الجامعة السياسية ، أو وظيفتها التحريرية . وقد سبقت الاشارة فى أكثر من موضع فى هذه الدراسة ، الى موقف الكنيسة القبطية المستقل المكافح ازاء هجمات ارساليات التبشير الغربية ، التى وفدت فى ركاب الغزوة الاستعمارية على مصر . ومن جهة أخرى ، سبقت الاشارة الى أنه فى مواجهة العدوان الصهيونى الاستعمارى ، آلت حركة التحرر المصرية الى حركة للوحدة العربية الناهضة للصهيونية للاستعمار .

ومن جهة ثالثة سبقت الاشارة كذلك الى أن كلا التيارين الاسلامى والقومى قادر على الاسهام فى حركة التحرر الوطنى ضد الصهيونية والاستعمار ، والاسهام فى ايضاح فكرة التميز والاستقلال ـ السياسى والاقتصادى ـ المستند الى حضارة قديمة والمؤكد لبناء حضارة جديدة .

وفى هذا السياق ، تجدر الاشارة الى الموقف الفكرى للكنيسة القبطية المستند الى تراثها الدينى بالنسبة للصهيونية وانشاء دولة اسرائيل . والامر هنا لا يتعلق ببيان موقف القبط ، فالأقباط قسم شائع بين المواطنين المصريين بالنسبة لقضايا السياسة والمجتمع . ولكن المقصود بيان الموقف الدينى للكنيسة القبطية ، الذى ينبىء عن مدى ما يتضمن الفكر الدينى القبطى من موقف ازاء الصهيونية ، وازاء المسألة الفلسطينية التى صارت هى مضمون الحركة الوطنية المصرية ..

يبسط غبطة الانبا شنودة ما يراه رأى المسيحية فى اسرائيل فيقول ، ان عهد الرب الى أسرائيل لم يتم بسبب عدم طاعتهم له . ودليل ذلك ما ورد فى سفر الخروج « أنا افنيهم » . لأن وعد الله لهم كان مشروطا ،

وقد خالفوا شرطه ونقضوا عهد الله معهم بعد أن ائتمن شـــعبهم « على الايمـان ليحفظه بعيدا عن عبادة الأصنام » ، « وصل الأمر بشر هذا الشعب انهم وقعوا جميعا في عبادة الأصنام » .

لقد اختير الاسرائيليون شعبا لله على شرط تنفيذ وصاياه ، فلما لم ينفذوها لم يعودوا شعبا مختـارا . وهم ليســوا أولاد ابراهيم لأن العبرة بالنســل الروحي لا بالنســل الجســدى . وقد أسـماهم سـفر الرؤيا « مجمع الشيطان » . ورفضـــهم الله لشرورهم كمـــا رفضهم السيد المسيح . وبلغ غضب الله عليهم أن رفض شفاعة الأنبياء فيهم . ان مملكة اسرائيل في المسيحية مملكة سماوية ، وقد رفض السيد المسيح ملك الأرض. والشعب المختار في المسيحية هو جميع المؤمنين بالله ، ويذكـر الانبـا شـــنودة « نحن لا نعترف باليهود كأصحاب ديانة قائمـة . فمن الناحيـــة الدينيـة كانت اليهودية ممهدة للمسيحية . فلما أتت المسيحية لم يعـــد لليهـودية وجــود كديانة قائمة بذاتها » (٦١) .

ويذكر الانبا شنودة في مناسبة اخرى ، ان مصر بالنسبة لليهود كانت أرض عبودية لهـــم « ذلوا فيهـــا بسبب خطاياهم » ، ولن سـيناء كانت لهم « أرض متاهـة وأرض عبـــور وأرض عقـــوبة » ، أما فلســـطين فكانت لهم سكنا مؤقتـــا لمعزل ديني ، ويذكر أن فكرة العزل الديني قد استوفت وقتها وانتهت ، « انتهى دور اليهود كمجمـوعة تحمـل الايمـان ، واصبح الايمان في وقتنا الحاضر ، الايمان بوجود الله ــ اصبح الايمان بوجود الله في كل ركن من أركان الارض ، ولم يعـد من المعقـول ولا من الممـكن ان نجمع المؤمنين بالله من أرجاء العالم كله ومن كل القارات ، لـكى نضعهم في أرض معينة» . وان الدين يرى أن انتهى امر اليهود كشعب يحفظ وديعة ويسلمها للمسيحية ، وانتهت رسالتهم « ولم يعد ممكنا أن يرجع الناس المؤمنون في الأرض كلها الى أرض معينة .. كمـــا ان الرجوع لا يصح أن يتم بذراع بشرى اعتمادا على دولة معينة ، والا سيقول اليهود في انفسهم ان امريكا مثلا قد أرجعتهم ، وليس الله هو الذى أرجعهم » . وذكر انه لا توجد آية في الكتاب المقدس تتحدث عن رجوع اليهود حاليا ، «ولـكن توجد آيات في الكتـاب المقدس تتحدث عن رجوع اليهود من سبى بابل منذ خمسمائة سـنة قبـل مجيء السيد المسيح ، وقد تحققت تلك الآيات وانتهى موضوعها » (٦٢) .

ويذكر الانبا غريغوريوس قول بولس الرسـول « ان غضب الله قد حـل عليهم الى النهاية » : وان كلا من اسرائيل وصهيون وأورشليم قد صـارت في المسيحية ذات معنى سماوى . وقد انتهت اليهودية في نظر المسيحية كديانة وزالت ككنيسة « وعلى هذا فكل نبوءة في العهد القديم تشـير الى كيان كشعب اليهود وكنيستهم وهيكلهم ، لابد أن تفهم على انها قد تمت في الماضي بمجيء المسيح أو قبل مجيئه » . وعلى هذا تسير تعاليم المسيحية ،

باعتبار اليهود مرحلة تاريخية قبل المسيحية انتهت وبطلت نهائيا ٠ وأن يهودية اليوم هي ديانة من ينكرون المسيح ولديهم « النزعة الشريرة القاتلة التى اباحت لهم فى كل العصور ، ان يضروا ويؤذوا كل من لم يكن يهوديا. وهذا هو سر عدائهم للمسيح وللمسيحيين » ، وأن « الاضطهاد الذى وقع عليهم عدلا فى كل البلاد التى تشتتوا اليها منذ هزيمتهم وهزيمة ثورتهم فى سنة ٧٠ ميلادية » (٦٣) ٠

ويرد الانبا غريغوريوس على مزاعم اسرائيل انها صاحبة الارض المقدسة ، «ان الله الذى منحها تلك الارض فى وقت ما، هو بعينه الله الذى طردها منها بسبب شرها وظلمها وتعدياتها وعصيانها على الله وعلى وصاياه المقدسة » ٠ فقد طرد اليهود بأمر الله عقابا لهم على رفضهم رسالة المسيح ٠ وقد سقط عنهم وصف كونهم الشعب المختار ، عندما صاروا غير أهل له « بفضل عنادهم وتعنتهم وقساوة قلوبهم » .

فاذا سقط هذا الوصف ، تصير فلسطين لعرب فلسطين سكانها الاصليين ، قبل أن يسكنها اليهود بآلاف السنين . ثم تحدث عن اعتداءات دولة اسرائيل المتكررة على الكنائس والاديرة والمقدسات المسيحية ، منذ انشاء هذه الدولة فى ١٩٤٨ ، اذ دمروا فى ذلك العام وحده أكثر من ثلاثين ديرا وكنيسة ومعهدا ، وقتلوا عددا من رجال الدين . « والخلاصة ان عداوة اليهود للمسيحيين منذ نشأة المسيحية فى القرن الاول والى اليوم، عداوة أصيلة وقائمة . والمسيحى هو لليهودى العدو رقم ١ » (٦٤) ٠

ويذكر الانبا يؤانس أسقف الغربية ، ان اسرائيل الحالية لا علاقة لها باسرائيل القديمة التى وردت بالكتب المقدسة ، «بل هى عصابات صهيونية، تمثل حركة استعمارية فاشية عنصرية ، تقوم على مذهبية ترتكز على الاستغلال والعدوان ، وتستند الى نظريات التوسع والسيطرة ، وتستخدم العنف فى وسائل تطبيقها وممارستها كأداة لتحقيق أغراضها » ٠ وقد ظهرت اسرائيل بسبب تحالف الاستعمار البريطانى مع الصهيونية ، « ان المسيحى الذى يؤمن بالكتاب المقدس ، لا يمكنه أن يعتبر (اسرائيل) الكتاب المقدس وحدة جغرافية او جنسية أو سياسية ، بل هى جماعة المؤمنين الذين يطلق عليهم بولس رسول المسيح اسم اسرائيل الله » . وذكر أن صورة اليهود فى الكتاب المقدس ، انهم حانثو عهد مع الله ، موصوفون بأشنع الصفات من القسوة والصلف ، وانهم شعب متذمر وشعب فاسق زان ، وشعب ترك عبادة الله مرارا وعبد الأصنام ، وقال فيهم السيد المسيح « يا أولاد الافاعى ، انتم من اب هو ابليس ، وشهوات أبيكم تريدون ان تعملوا » ، واستحقوا بذلك لعنة الله وعقوباته ، وأسلمهم الله لأيدى أعدائهم وشتتهم فى كل أرض لابادتهم واقنائهم ، فهى أعداء الله وأعداء البشرية وأعداء أنفسهم ٠ عذبوا القديسيين وقتلوا الأنبياء (٦٥) ٠

هـذا بالنسبة لموقف الكنيسـة القبطية من الصهيونية وانشـاء دولة اسرائيل .. اما بالنسـبة لموقفها من مجاهدة اسرائيل ، فان الانبا غريغوريوس قد تساءل عما اذا كانت المسيحية تبيح الحرب مع اسرائيل ، واجاب بقوله أن المسيحية عندما تتحدث عن المحبـة والسـلام ، انما تتحـدث عن الحق الخاص ، اذ يتنازل المسيحى عن حقه من اجل سـيادة المحبة والسـلام » «ولكن هذا هو نصف الحقيقة ، اما النصف الاخر فهو ان المسيحية تتطلب منا الغيرة على الحق العام وحقوق الغير من الناس وحق الله » . وردد قول السيد المسيح « لا تظنوا أنى جئت لأحمـل سـلاما الى الارض ، ما جئت لأحمل سلاما بل سيفا » . ويعلق سيادته على ذلك بقـوله « عنـدما تكون الحرب دفاعيـة ، فالحـرب فى هذه الحالة جائزة شرعا ، لأنهـا ليست دفاعا عن حق خاص ، بـل هى دفاع عن حـق عام ، لا حقى أنا شخصـيا ، بل حق بلادى ووطنى ، حق المواطنين » (٦٦) ·

ويذكر غبطة الانبا شنودة « نحن نعلم ان اليهود لا يمكن أن يقتربوا الى الله الا اذا تحطموا ·· لذلك أنا أومن ايمـانا أكيـدا من كل قلبى ، أن هؤلاء الناس لا يمكن أن يدخلوا فى الايمان ، الا اذا انهزموا هزيمة ساحقة مرعبة فى الحرب · وكشخص مسيحى أومن باسـفار الكتـاب المقـدس ، وبالحكمـة المأخوذة من تاريخ اليهود ، لست أرى وسيلة لخلاصهم الا انهزامهم . صدق المزمور عنـدما قال (املأ وجوههـم خزيا فيطلبون اسـمك يـارب) · ليس ما يمنع اذن أن يقيم لهم الرب سيف تأديب ، يسلمهم لأعدائهم ، كما سلمهم للاعداء من قبل ·· فنحن نصلى أن ينهزموا فى الحروب لكى يخلصوا » (٦٧) ·

★ ★ ★

وقد وقفت الكنيسة فى الستينات ضد ما قررت بابويه روما من تبرئه اليهود من دم المسيح · ونشط فى ذلك عن كنيسة مصر القمص بأخوم عطا الله المحرقى (الانبا غريغوريوس فيما بعد) · وكان هو على رأس الوفد القبطى المراقب فى مجمع الفاتيكان الثانى فى ديسمبر ١٩٦٣ · ومما ذكره فى هـذا الاجتماع أن الدين الاسلامى لا يمثل فقط مكان الصدارة بين الديانات غير المسيحية ، ولكن « نقد الالتقاء بين الاسلام والمسيحية أعظم من نقط الالتقاء بين اليهـــودية والمسيحية » ، وساق دليلا على ذلك أن المسلمين يؤمنون بالتوراة والانجيل ، وأنهم يؤمنون بالمسيح ، وأنهم يكرمون مريم العذراء ، وذلك كله مما لا يقبله اليهود (٦٨) ·

وبعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، اعلنت الكنيسة القبطية موقفا جهيرا ضـد القرارات الاسرائيلية بضـم القدس القديمة ، وشاركت فى ذلك ببيان أصدره شيخ الازهر والبطريرك (٦٩) · وأصدر بيت التكريس بحلوان كتيبا ، ذكر به أن وراء زرع اسرائيل كدولة وسط الشعوب العربية عوامل تعتمد على أوهام دينية ، لأن استخدام دولة « اسرائيل » لهـذا الاسـم الوارد فى التوراة ، يستهدف افادتها بما احيط به من محبة وعطف وعهود · رغم أن عهود الله لليهود

انتهت عندما جاهدوا ضده فلم يعودوا يهودا . ورغم أن اعانة اسرائيل على أساس أن حروبها حروب دينية « هو ضد الايمان المسيحى » .

ثم اشار الى الدور الذى اضطلعت به الكنيسة الغربية لصالح اسرائيل . عندما اصدرت وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح . واعطت بذلك الدول التى يهمها مناصرة اسرائيل سياسيا وعسكريا ، « كل التفويض للقيام بما يكفل تعويض اليهود الممثلين في اسرائيل عن تجنى الكنيسة السابق » . وهذا موقف يراه الكتيب مدانا أمام الله وأمام العالم . « ولا يسعنا الآن الا أن نقول أن الكنائس الغربية مسئوله عن مشروعية مساندة اسرائيل عسكريا » . ثم ذكر أنه « من المقطوع به أن هاتين الحكومتين (بريطانيا وأمريكا) لايهمهما شيء في الوجود ، لا الكنيسة ولا الدين ولا الاخلاق ولا الضمير بل ولا المسيح . في سبيل تنفيذ مخططهما الاستعمارى » ، واسرائيل تستند الى الشيطان والباطل لا الى الله والحق .

ثم ذكر عن العوامل الايجابية التى تساند العرب في حربهم ضد اسرائيل ، خلو الدوافع العربية من العداء الدينى « أن أول وأهم طابع يتميز به الضمير العربى فى ثورته ضد اسرائيل عامة . سواء من جهة قيامها او ضد أطماعها للتوسع ، أو ضد اعتداءاتها الأخيرة على الأراضى العربية . هو خلوه تماما من اى عداء ضد الدين اليهودى . فالعرب عامة بما فيهم المسيحيين . لا يحملون أى بغضاء أو استهزاء بالديانة اليهودية فى حد ذاتها . بل ربما على العكس تماما ، فالمسلمون يكنون الاحترام والتوقير العالى لكافه أسفار العهد القديم وأنبيائه وأشخاصه .... وفى هذا يمتاز الضمير العربى عموما على الضمير الأوروبى الأمريكى الذى لا يزال تتحكم فيه عوامل عنصريه دينيه . وتثيره أطماع استعمارية ومصالح ذاتية .. أن الضمير الانجلو أمريكى لا يزال تتحكم فيه عوامل بربرية ورثها من العصور الوسطى ، ولا تزال تتردد فى جوانبه أصداء الحروب الصليبية » . وثانى تلك العوامل هو الحوافز الانسانية التى تثير حماس العرب بالنسبة لعودة شعب فلسطين المشرد الى دياره . وثالثها وجود الايديولوجية القومية التى تفرض وجودها وتنير الطريق أمام العرب . وستؤدى فى حربها مع اسرائيل « الى هدفها الايجابى الحتمى وهو وحدة الشعوب العربية » (٧٠) .

كان هذا هو موقف الكنيسة القبطية بالنسبة للصهيونية ودولة اسرائيل . وكان هو التيار الغالب بما يفرضه من موجبات فكرية سياسية الى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . والموقف الفكرى هنا موقف دينى لا يظهر أن التغييرات السياسية قريبة المدى يمكن أن تبدله فى أساسه الدينى ، بالنسبة لكنيسة أشتهرت باستمساكها العنيد بتراثها الفكرى . وأن الالتزام بهذا الموقف من شانه أن يضع الفكر الدينى للكنيسة القبطية موضع الانسجام مع موجبات التجمع القومى والتطلع للتحرر والاستقلال ، مثله فى ذلك مثل موقفها الفكرى

ذاته من مجافاة الصليبيين أيام الحروب الصليبية ، ومن الدفاع عن استقلالها الفكرى والتنظيمى فى القرن التاسع عشر ٠

وأن السياق المعاصر لهذه المسألة يوجب أيضاح أن مقتضى هذا الموقف الفكرى ، بحسبانه رافدا من روافد الجامعة الوطنية المقاومة للاستعمار والصهيونية ، أن ينظر الى المصرية فى اطار الكيان العربى الاشمل ، حسبما سلف البيان فى فصل سابق ٠ لقد آلت المصرية الى الانتماء العربى ٠ وأن الحفاظ على المصرية بكل ما يعنيه من حفاظ على التميز القومى والشخصية الحضارية التى أنمنت عبر حقب التاريخ وعلى الاستقلال ، كل ذلك صار لصيقا بالمستقبل الناهض للجماعة العربية ٠ وآية ذلك أن المصرية التى كانت سلاح مقاومة ضد الاحتلال البريطانى فى أوائل هذا القرن ، قد آلت اليوم فى صورتها غير العربية الى أن تكون صيغة انعزال عن العرب ، وصيغة مهادنة واستسلام للاطماع الأجنبية صهيونية كانت أو استعمارية عامة ٠

قد يثور التحفظ عن أن ما ورد فيما سبق ، يؤكد بالنسبة للجماعة القومية على الوظيفة أكثر مما يؤكد على عوامل تكوين الجماعة ٠ ولكن هذا التحفظ يغيب عنه ان عوامل تكوين الجماعة متوافرة ، ولا يظهر أنها محل لانكار الجادين وأن من يبحثون المصرية الاقليمية انما يصدرون عن اعتبارات تتعلق بالوظيفة أيضا ٠ ومن جهة أخرى فان محك جدارة أى جامعة سياسية للبقاء هو قدرتها على التصدى للغزو والمحافظة على النطاق الحضارى للشعب وعلى أمنه ومصالحه الحيوية ، مما يعتبر من المقدرات العليا فى بقاء الجماعة ٠ سيما أن كان هذا الغزو لا يتعلق باحتلال مؤقت ، ولكن بموجة كاسحة تستهدف فيما تستهدف المقومات الذاتية والتاريخية للشعب ، وتفكيك قوى التماسك الحضارى للجماعة ٠ فالحديث عن الوظيفة هنا لا يتعلق بحجة ذرائعية ٠ وقد أنهارت من قبل الجامعة العثمانية لعدم قدرتها على هذا التصدى وعلى المحافظة على الجماعة الاسلامية ٠

★ ★ ★

على أن الملاحظ أنه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى النصف الثانى من السبعينات طرأت اتجاهات لا يبدو منها حسن الاتساق مع النظر السابق ٠ وما يتعين ابرازه بادىء ذى بدء ، أن المواقف السياسية والاجتماعية بالنسبة للقضايا الراهنة ، هى أمر لايهم فى صدد موضوع هذه الدراسة ٠ انما المهم هو الموقف من مبدأ الجامعة السياسية ٠ والمواقف السياسية يشيع تبينها بين المواطنين وأن اختلفت أديانهم ، أما ما ينبغى الحذر منه ، فهو ان يقوم موقف سياسى يستقطب أهل دين ما ، لما يراه أهل هذا الدين من صالح خاص بهم بصرف النظر عن صالح الجماعة عامة ٠ لان ــ الصالح الخاص هنا صالح طائفى يمس الانتماء الجامعى للمواطنين ويفصم عراه ٠

وقد أوضح هذا المعنى الأب متى المسكين فى مقال له تحدث فيه عن

الكنيسة والوطن . فذكر أنه اذا لم يكن للكنيسة أن تستند الى قوة السلطان الزمني ولا أن تجمع بين سلطانها الروحي والسلطان الزمني . فهـذا القول لا ينطبق على المواطن المسيحي الذي يرتبط بالسلطان الزمني ويتصل به جنديا أو وزيرا أو ملكا » لذلك فالمفروض على الكنيسة أن تترك للمسيحيين الحرية كاملة في قيامهم باعبائهم الوطنية ٠٠٠٠٠ والكنيسة ليس لها اتجاه خاص في أنظمة الحكم ولا أن تناصر وضعا اجتماعيا أو سياسيا » (٧١) ٠

وذكر في مناسبه أخرى ، في مقال أصـدره في ١٩٧٦ عن « الطائفية والتعصب » بمناسبة أحداث لبنان ووجهـه الى « لبنان الجريحة ، الى عنصرى مصرنا الطيبة » ، يذكر ان « الطائفية كتكتل بشرى (بمعنى الانتماء) امتدادها للوحيد بعد الاسرة ليس مكانه الكنيسـة بـل الوطن ٠ الوطن وحـده يمتص الطائفية ، أما الكنيسة فلتبقى الى الابد مكان انطلاق من العالم . مكان تنازل عن الذات ٠٠ » ٠

أما تلك الاتجاهات المشـار اليها ، فقد استطاع الدكتور ميـلاد حنـا أن يباورها في دراسة شيقة (٧٢) ، قال « فى الحقبة الحاضرة والمستقبلية ، اعتقد أن هنـاك طريقين يتجاذبان اقبـاط مصر ٠ الطريق الأول وليس بالضرورة هو الأصوب ، طريق تشده فكرة القومية المصرية والانتماء الفرعونى . ويرى الارتباط مع العرب فيه مصلحة لمصر ، باعتبار أن الدول الغربية تدافع عما أسماه تشرشل (حضارتنا المسيحية) ٠ ويرى هـذا الاتجاه أن البعد عن العرب فيه ضعف للاسلام وبالتالى عدم سيطرة التيار الدينى الذى يخشـاه الأقبـاط ويرقبـون حركته فى حذر وترقب ٠ ومن هنا كان هذا التيار الفكرى متعاطفا مع ما يسمى (السلام مع اسرائيل) ويرى فيه أيضا قبولا لمبدأ التعدد فى الأديان ، ومن ثم يسمح بنشـاط وتواجد التيار الدينى المسيحى ٠ ونلمس جميعا كيف تتم الاستفادة من هذا التيار في الممارسة اليومية للحركة السياسية ٠

« ولكن لا ينبغى أن تنكر أن هناك طريقا آخر ، يرى أن اضطهاد الاقباط كأقلية ، مهما كان هـذا الاضطهاد بسيطا ولينا ـ مرتبط باضطهاد المصريين جميعا ، من منطلق ان التيارات الرجعية العالمية والمحلية هى التى تقوم بالتفرقة بين المسلمين والاقباط ، استمرارا لمبدأ الاستعمار القديم (فرق تسـد) ٠ ويرون أن اسرائيل هى نوع من الاستعمار الاستيطانى يخطط ويناور لكى يسيطر على المنطقة ، ويحـول كل المواطنين العرب بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية الى مواطنين من الدرجة الثانية ، باعتبار أن اليهود هم (شـعب الله المختار) ومن ثم فان هذا التيار تبنى الأفكار العلمانية والابتعاد عن اقحام الدين فى شئون الدنيا والسياسة ، علاوة على تبنى الأفكار الاشتراكية بكل صورها ، لأنه كلما قلت الفوارق بين الطبقات قلت كذلك الفوارق بين الأديان ٠٠ على أن سيطرة الهيكل القيادى لرجال الدين لم تسمح بظهور ما يمكن ان يسمى بالتيار الدينى المستنير الذى يقبل ويتحالف مع الاشتراكية ، وبطريقة تناظر ، ماتراه

فى أمريكا اللاتينية ـ وامتدادا لهذا الفكر فان الاقباط كجزء من الشعب المصرى لابد أن يؤيدوا مفاهيم القومية العربية ، من منطلق أن وحدة الشعوب العربية هى السبيل الاكيد لحريتها وتخلصها من كافة أنواع القهر والتخلف الذى يتضمن عادة التعصب الدينى ... » .

والملاحظ أن الطريق الاول الذى أوضح منحاه الفكرى الدكتور ميلاد ، قد صيغت مفاهيمه بطريقه تعتبر من أخطر الصياغات الفكرية التى تواجه حركة الجامعة فى مصر . ولا يرد وجه الخطر فيه من كونه يضع مفهوما قاصرا اقليميا للجامعة أو للقومية ، ولا يرد ذلك من كونه يصل التاريخ الحديث بالتاريخ الفرعونى الأبعد ، ويسقط من حسابه خمسة عشر قرنا من الوسط ، هى فى مساحة الزمن تعادل أضعاف المساحة الزمنية التى نشأت فيها القوميات الأوروبية . ولا يرد ذلك كذلك من تغافله عن قصور القومية المصرية عن أن تصلح وعاء لما ترومه الجماعة من تحرر ونهوض . لا يرد من ذلك كله ، لأن كل تلك الاعتبارات تتصل بجدل متصل الحلقات قوة وضعفا بين الاتجاه المصرى الاقليمى والاتجاهين العربى والاسلامى . والدعوة الى المصرية الضيقة المتصلة أو التابعة للحضارة الأوروبية الغربية ، أو لما يسمى بحضارة البحر المتوسط . دعوة كان من مؤيديها فى الثلاثينات طه حسين فى « مستقبل الثقافة فى مصر » ، ومن مؤيديها اليوم أمثال توفيق الحكيم والدكتور حسين فوزى والدكتور لويس عوض ، ومريت بطرس غالى فيما نشره فى ١٩٧٤ عن « موقع الشخصية المصرية من القومية العربية » (٧٣) ، وذكر فيه أن مصر تنتمى الى حضارة البحر المتوسط وعليها أن تنهل لا من خبرة الغرب وعلومه فقط ، ولكن من فلسفته ووجهته العقلية أيضا وأنه « ليست فكرة جمع الشعوب الناطقة بالعربية فى أمة عربية واحدة ، بأعقل من فكرة جمع الشعوب الناطقة بالاسبانية أو الفرنسية أو الانجليزية فى أمة أسبانية أو الانجليزية واحدة » .

ومن جهة أخرى فان الخطورة المعنية هنا ، لا ترد من نزوع فى السياسات العملية للتوجه للغرب أو التعاطف مع ما يسمى « السلام مع اسرائيل » . لأن ذلك مرجعه موقف سياسى واجتماعى ، ليس المجال مجال الحديث عنه ، وهو موقف يشارك فيه مسلمون وأقباط شيوعا فيما بينهم ، صدورا عن اعتبارات المصالح السياسية والاقتصادية لفئات معينة فى المجتمع .

وانما وجه الخطورة يتراءى فى صياغة هذا الموقف صياغة « قبطية » ، وفى توجه تيار قبطى بوصفه قبطيا الى الاقتناع بأن الاتصال بالغرب ينبع عن فكرة الدفاع عن « الحضارة المسيحية » ، وأن رفض العروبة ينبع من الرغبة فى « ضعف الاسلام » ، وأن تأييد السلام مع اسرائيل ينبع من قبول مبدأ تعدد الأديان وتواجد التيار الدينى المسيحى . وهذا التوصيف يوحى بأن هذا التيار قد تكاملت فيه عناصر الموقف الطائفى . ويصدر عما يتوهمه مصلحة طائفية لأهل دين معين بصرف النظر عن الاطار الوطنى والقومى الذى يحكم مصالح الجماعة .

وهو توصيف يصوغ الجماعة السياسية نفسها من منطلق المصلحة الطائفية لعنصر من العناصر المكونة لها · هو توصيف يصدر عن « انتماء » طائفى ، يأخذ من التاريخ ويترك ، ويصل من الأرض ويفصل ، ويحبذ من الأفكار والفلسفات ويهجر ، ويؤيد من السياسات ويعارض ، كل ذلك يصنفه بمعيار وحيد هو الصالح الطائفى ، الذى يتحول الى انتماء سياسى ·

لقد أصدر مؤلف أمريكى فى ١٩٦٣ كتابا عن الاقباط أسماه « الأقلية الوحيدة » · أصدره فى سياق تاريخى من تصاعد حركة القومية العربية المناوئة للنفوذ الأمريكى والغربى عامة · وينطوى الكتاب على دراسة تفتقد العمق والاصالة ، ولكنها تفتش من خلال دراسة أوضاع الاقباط ، عما اذا كان ثمة امكانية للتحريك أم لا · ويذكر أن القومية العربية التى يترنم بها نظام عبد الناصر ، لا تعنى على ألسنة المسلمين غير الاسلام فهى صنو له ومرادف ، وأنه حتى مع اختفاء الاخوان المسلمين فلا يزال طعم الاضطهاد عالقا فى حلوق القبط ، الذين يستشعرون روح الاخوان بغير جسدهم (٧٤) ·

ثم تكلم عن أن ظروف الكنيسة القبطية قد صارت أكثر مواتاه ، اذ حلت مشاكلها مع كنيسة أثيوبيا وحلت الصراعات بين القبط بعضهم وبعض وحلت مشاكل الأوقاف التى كانت تستنفد جهودهم · كما وجد بالكنيسة جيل من المحدثين ضرب لهم أمثلة منها الاب مكارى السريانى المتحدث الرسمى باسم البطريرك ، والمتخرج من جامعة القاهرة والحاصل على درجة علمية من المعهد الدينى ببرنستون بأمريكا ودرجة أخرى من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (٧٥) ·

ويذكر أن البطريرك الانباكيرلس السادس ، وأن كان يؤخذ عليه انصرافه للأمور الدينية وحدها وعدم ادراكه ان « السياسة جزء من وظيفته » ، فان تطوير الكنيسة صار امكانية واضحة ، كما يمكن لراهب مثل البطريرك أن يسيطر على خيال القبط وأن يحركهم بمثل الصدمة الكهربائية الى العمل ، فيتحول من النظر وحيد الجانب للعالم الآخر الى الاهتمام بالمشاكل الحديثة · وأن المخاطر المحدقة بالديانة القبطية وقلة عدد الاقباط فى الوظائف الكبرى وغيره ، يمكن أن تحفز على هذا التحول ، وأن تصوغ راهبا فى هالة بطولية يتحدى الأغلبية المسلمة والضغوط المتعددة ضد الأقلية · وأنه يمكن فى أى وقت أن يظهر من أحد الكهوف المنعزلة فى الصحراء راهب يتخذ مسوح المخلص (٧٦) ·

وذكر أن القبط باقامتهم الروابط مع التيار الأساسى للمسيحية فى العالم ، ومع تنمية انتماءاتهم الدولية ، يجعلون من الصعب على أى نظام مصرى أن يهاجم كنيستهم بغير أن يتعرض هذا النظام لردود فعل قوية · وبقدر ما تهتم الحكومة المصرية بالدعاية الخارجية ، يجب على الأقباط أن يهتموا بهذا السلاح الاحتياطى فان خطبة واحدة تظهر شكاوى القبط فى أى اجتماع دولى ، وتصطحب بالتغطية الصحفية المناسبة ، لقادرة على جذب اهتمام عبد الناصر الى صيحات القبط فى بلده (٧٧) ·

وفي هذا السياق يمكن ايراد حكمة الاب متى المسكين التى أوردها فى مقاله الصغير الجميل عن « الطائفية والتعصب » ، ذكر أن الطائفية تعنى « أن يستيقظ في الانسان وعي استقلالي بجنسه أو دينه أو عقيدته ، تحت دوافع صحيحة أو غير صحيحة ، تجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه من لا يشاركه في جنسه أو دينه أو عقيدته ... » وتحت هذه الدوافع أما أن ينطوى على نفسه أو أن يهاجم ويصادم • ثم ذكر أن الطائفية والتعصب منذ ظهورهما فى الطفل ، هما ملاذ للامن النفسى ، والتفاوت بين انسان وآخر فى الطائفية والتعصب » يتناسب فى عنفه وشدته ، مع الاحساس أو الوهم أو الخوف من تهديد سلام النفس وامانها ، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة ، لذلك فان أقوى سلاح لاثارة النعرة الطائفية أو التعصب بين الأفراد والجماعات ، هو التأثير عليهم لادخالهم فى مجال الاحساس بضياع الامان والسلام النفسى ... ونستطيع أن نقول أن سلاح التهديد الاقتصادى فى أثارة الطائفية أقوى بكثير من سلاح التهديد الدينى الخالص .... » (٧٨) •

وكتب موسى صبرى يعلق على ما نشر فى بعض صحف الولايات المتحدة ممن أسموا « المصريون المسيحيون فى لوس انجلوس ... » عن التهويل الشديد فيما أسموه سلب حقوق المسيحيين المصريين والتعصب الاسلامى ضد الأقلية القبطية ، وما يزعمونه يتهدد الأقباط فى أرواحهم وعقيدتهم من أسوأ اضطهاد لهم منذ قرون ، كتب يقول « اننى أعرف أن عددا محدودا من المصريين المسيحيين الذين هاجروا الى أمريكا منذ عشرين عاما وتجنسوا بالجنسية الأمريكية ، هم الذين يقودون ويثيرون هذا التعصب الاعمى ، وزعيمهم وهو دكتور محاسب ، فشلت معه كل محاولات الاقناع على مدى سنوات طويلة ، بأن يقلع عن هذا الغى ..... ولعل من يحرضونه أو يعمل لحسابهم يصورون له أنه من الممكن أن تتحول مصر الى لبنان أخرى » (٧٩) •

ومن هنا يظهر أن هذا التيار الطائفي يجد جذوره فى مثيرات واعية تحرك ردود الفعل غير الواعية ، أكثر مما يجد تلك الجذور فى الموقف الفكرى الدينى للاقباط • وأن الخبرة التاريخية الطويلة لأقباط مصر وكنيستهم ، لا تفيد بأى وجه أن « مسيحية الغرب » كانت درعا واقيا لهم ، والتاريخ القبطى يعى جيدا أنه عانى من اضطهاد مسيحى الغرب ما لم يصادفه من غيرهم • ومحاولات كنائس الغرب تصفية التميز الفكرى للكنيسة المصرية لم تكف خلال القرنين الاخيرين بواسطة بعثات التبشير وغيرها ، ومقاومة الكنيسة القبطية لهذه النفوذ ودفاعها عن استقلالها كان مصدرا لاعتزاز يستشعره المصريون عامة • أما عن اسرائيل ، فهى من هى فى نظر الفكر الدينى القبطى حسبما سلفت الاشارة • وموقف الكنيسة القبطية أوضحه الانبا غريغوريوس فى فقرة سابقة ، وهو أن الاسلام أقرب للمسيحية من اليهودية ، لأنه يعترف لها بما تنكره منها اليهودية •

ومن جهة أخرى ، فانه في سياق الجدل مع هذا التيار المحبذ للجامعة المصرية الضيقة على أسس طائفية ، يمكن الاشارة الى أنه حتى فى هذا النطاق الضيق ، ومع استبعاد أى عنصر خارجي يؤثر فى موازين العلاقات بين المصريين بعضهم وبعض ، فلا يظهر أن التكوين السكاني لمصر مما يساهم فى ترجيح كفة الاقباط كطائفة ذات انتماء متميز ، ولا أن توزيع السكان فى الاقاليم المصرية المختلفة مما يساهم فى ترجيح هذه الكفة فى أقليم ما •

ونسبة السكان القبط فى الاحصاء الرسمى لعام ١٩٧٦ تبلغ ٦ر٣١٪ من المجموع ، ولا تزيد فى القاهرة عن ٢ر١٠ من سكانها • وأكبر نسبة للاقباط فى محافظة أسيوط حيث لا تزيد عن ٢٠٪ • ولدى من يتشككون فى صحة هذا الاحصاء الرسمى ، فلا تكاد تزيد النسبة عن ١٠٪ عن السكان الا قليلا (٨٠) • فان ظهر أن المصرية بوعائها الضيق، لا تصلح سندا آمنا لصالح طائفى ، فلا يبقى الا القول بأن الوقاية آتية من الخارج • وهذا يصل بالموقف الطائفى الى موقف « مارونى » لا يبدو أن وطنيا مصريا الا ويتوقى الوصول اليه . ويؤكد أن الطائفية تفضى فى مصر حتما الى موقف معاد للحركة الوطنية عامة • وهى تصل بين هذا التيار وبين موقف الجنرال يعقوب أثناء الحملة الفرنسية على مصر ، عندما جند فريقا وشكل منهم فيلقا يعاون الغزو الفرنسى ضد أهل بلاده ، وكانت خطيئته أنه لم يدرك أن أى احتلال أو نفوذ أجنبى وأن طال زائل • فلا ينبغى ربط المصائر به وفصم أواصر القربى والتآلف لمن عاشوا ويعيشون على أرضهم الى ما شاء الله •

وقد رحل الجنرال يعقوب مع الفرنسيين ، وهو لم يعد مصريا ولا صار فرنسيا ، وقد مات فى السفينة بين الأرضين * ، ترك مصر ولم يصل الى شاطىء آخر •

ويمكن الاشارة هنا الى أنه يصعب على الطامعين فى مصر من بلاد « الحضارة المسيحية » ، أن يتجاهلوا فى تعاملهم مع هذا البلد أن غالبيته من المسلمين ، وأن هذه الغالبية تشارك فى الديانة شعوبا واسعة الانتشار فى آسيا وأفريقيا فى مناطق جد حيوية • واذا كان كتيب « من وراء خط النار » المشار اليه فيما سبق ، قد فطن بحق الى أن أمريكا وانجلترا لا يهمهما المسيح ذاته « فى سبيل تنفيذ مخططهما الاستعمارى » ، فان ايغار صدور المسلمين أمر لا يبدو قريب الاحتمال من تلك الدول • وقد سبقت الاشارة الى السياسة البريطانية فى مصر

(*) لم ترد قصة الجنرال يعقوب بين دفتى هذا الكتاب ، لانها سابقة على المجال الزمنى الذى التزمته هذه الدراسة ، لمبررات أمكن الافصاح عنها فى صدر الكتاب ، وهى تتبع بذور النشأة القومية فى مصر التى انغرست بدولة محمد على وتمصيره للجيش •

فى أواخر القرن التاسع عشر وما التزمته من ضوابط فى هذا الشأن ، سواء بالنسبة للتعيين فى بعض وظائف الحكومة ، أو بالنسبة لحرجها للظاهرى أحيانا من مساعدة بعثات التبشير الغربيه نفسها فى نشاطها بين المسلمين ، والأمر الأول ضاق به صدر البعض من الاقباط ، والثانى ضاقت به بعثات التبشير • وقد يقف صنيعهم فى هذا الشأن عند حدود اثارة الفرقة لتنمو قوى الهدم والصراع بين المصريين بعضهم وبعض ، مع الحرص الا ينحسم الأمر لأى من أطراف الصراعات المصرية بنصر أو هزيمة •

★★★

أما بالنسبة للطريق الثانى الذى يتجاذب الاقباط ، ويرى أن « اضطهاد الاقباط كأقلية ــ مهما كان بسيطا ولينا » ، مرتبط باضطهاد المصريين جميعا • فقد سبقت الاشارة فى الفصول السابقة الى الحجم الحقيقى لما يعتبر تفرقة ، حجم لايبدو أنه وصل الى ما يسمى « اضطهادا » ولا سمى كذلك الا فى سياق اثارة مغالية • وقد ذكر الدكتور ميلاد حنا فى هذا المقال ، أن الأقباط ينتشرون « انتشار الماء والهواء •• جنبا الى جنب مع اشقائهم المسلمين فى كل مكان وموقع •• ويمثلون كل أنواع التعليم والثقافة •• يمثلون ثقلا معنيا فى الطبقة المتوسطة وبين المثقفين ، وهذا يعطى لتواجدهم وزنا اجتماعيا وسياسيا يفوق كثيرا وزنهم العددى » • وذكر عن وجودهم فى وظائف الدولة ، أنهم موجودون فى كافة الدرجات « وأن كانوا يشكون من ان نسبة من يحصل منهم على الوظائف العليا لا تتناسب مع عددهم فى جملة وظائف الدولة أو فى كل من هذه التخصصات على حدة » • وهذه العبارة تعنى أن مصدر الشكوى ، لا يرد من التضييق عليهم فى هذه الوظائف بما لا يناسب عددهم من السكان، ولكنه يرد لديهم من أن عددهم فى الوظائف العليا يقل عن عددهم فى جملة الوظائف والتخصصات • ومن الجلى أنه يمكن الشكوى من استبعاد قبطى من الترقى اذا كان سبب الاستبعاد ديانته ، ولكن فكرة تناسب عدد الاقباط فى الوظائف العليا مع عددهم فى جملة الوظائف أو التخصصات فكرة متناقضة، لانه اما أن يكون المبدأ هو الترقية للاصلح مسلما كان أو مسيحيا ، وهذا هو المرجو ، أو أن يكون الامر لدى طالبى مراعاة النسب العددية ، متعلقا بنسبة عدد السكان عامة لانسب المتخصصين أو غيرهم ، والا تحولت التخصصات والوظائف الى جاليات أو أقليات متعددة •

وفى هذا السياق يمكن ايراد حديث الأب متى مسكين عن « الكنيسة وعقدة الاضطهاد » • فذكر أن الشكوى من الاضطهاد صارت وباء يعم الناس بأديانهم وطبقاتهم ومهنهم ، « كل هذه وغيرها من حركات الاضطهاد التى يموج بها العالم كله ، اذا وقع المسيحى تحت نيرها ، يستحيل طبعا أن ينسب ذلك الى مسيحيته » ، « يلزم أن نتبين أى نوع من الاضطهاد نجوز ، لئلا تكون مجرد مماكسات ، أو لئلا تكون مخدوعين نلقى اللوم على غيرنا ، ونحن سبب اللوم

وعاته ٠٠ » ، ثم ذكر انواعا من الاضطهاد أساسها سوء الخلق او القسوة أو غيرها ، مما يعتبر ظلما يثير الالم ، ولكنه ليس اضطهادا ، ومنه ما يعتبر معاكسات مصدرها التخلف الاجتماعي وعدم الثقافة . دون أن يتضمن عنصر الاضطهاد المبيت ، « أما الحالات التى يحدث فيهـا الاضطهاد من أجـل الدين . فهى التى تحدث بوحى التعصب المباشر وبسبب ضيق التفكير الدينى ٠٠ » وهذا النوع من الاضطهاد الدينى ، لا يحدث الا فى حالتين ، اذا كانت العقيدة الدينية تمثل اطارا محددا لشكل الدولة أو اذا كانت السلطة الكنيسة هى التى تقوم بالاضطهاد ضد بعض المسيحيين (٨١) ٠ كما ذكر أن التعصب الدينى مصدره فقدان الحرية فى الايمان أو فقدان المعرفة الصحيحة ، أو الادعاء ، وأن تدريس التعصب يكون بتلقين الشاب روح العزلة والانفصال والانكماش (٨٢)٠

ويذكر الدكتور ميلاد حنا « أن مشاكلهم (الاقباط) كأقلية تعتبر من أخف المشاكل فى المنطقة أو فى العالم ، ومن ثم فان اثارة النزعات والصراعات الدينية فى مصر ، لا يمكن أن يتكرر على الطريقة اللبنانية ، رغم محـاولات عديدة لذلك ٠ ولكن رغم ذلك فان هناك بعض التفرد الذى ولد ويولد باستمرار احساسهم كأقلية لها مشاكلها ٠٠ »

وهذا الطريق الآخر الذى يتجاذب الأقباط ، يعى أثر السياسات الرجعية العالمية والمحلية فى أثارة التفرقة بين المسلمين والاقباط لضمان السيطرة ٠ ويرى فى اسرائيل نوعا من الاستعمار الاستيطانى يستهدف السـيطرة على المنطقة والمواطنين العرب بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية ٠ ولكن لا يبدو أن هذا الوعى قد أوضح مدى ما يمكن أن يكون للاسلام من دور فى التصدى لهجمات الاستعمار ، ولا مدى ما للفكر الدينى القبطى من دور كذلك ٠ لذلك « فان هذا التيار قد تبنى الافكار العلمانية والابتعاد عن اقحام الدين فى شئون الدنيا والسياسة » ٠

ويبدو من ذلك ، أن هذا التيار يلتقى مع سابقه فى شدة القلق والحذر من الاسلام ، والرغبة فى استبعاده سياسيا ٠ ومع تقدير أن شعار « العلمانية » يعنى استبعاد كل من الاسلام والمسيحية عن شئون السياسة ، مما تبدو به العلمانية كأنها صيغة محايدة ازاء الديانتين ، فالحاصل أن ما يبدو لكثيرين أن حياد العلمانية شكلى فقط ٠ لان المسيحية تبتعد كعقيدة عن شئون السياسة ، والابتعاد عن السياسة لا ينتقص منها كعقيدة ، بينما الاسلام على العكس يتصل بشئون الدنيا وينظم بمبادئه علاقاتها ، وابعاده عن ذلك مفقد له بعض جوهره ٠ واذا كانت نشأت العلمانية فى أوروبا ضد سلطان الكنيسة ، فقد كانت ضد نشاط دنيوى للكنيسة يمثل نتوءا فى العقيدة نفسها ٠

وبهذا لم يكن من شأن العلمانية أن تصطدم لدى الكثير من دعاتها بأسس العقيدة الدينية المسيحية فى نظرهم ، وذلك فى صراعها ضد البابوية . والفكر الدينى القبطى لم يكن فكر مؤسسة حاكمة قط ، وقد بقى فيما يعتبره صمغة

المسيحى الأول ، معطيا ما لله لله وما لقيصر لقيصر • روفدت العلمانية مع ما وفد ، فلم تنتقص من الفكر المسيحى المصرى شيئا ، على عكس وضعها بالنسبة للفكر الاسلامى • وليس طريق بناء الجامعة القومية ، صدع عقيدة الأغلبية ولا الأقلية من ذوى الدين • بل الطريق هو ايجاد صيغة المساواة والمشاركة فى تحرير الجماعة الواحدة ونهضتها ، والعمل على بعث الأسس الحضارية التاريخية للجماعة • المطلوب هو الوحدة الوطنية وليس الضياع الوطنى •

والحق أن الحذر من الاسلام السياسى أو كراهيته ، تيار مغترب وافد ، وهو منتشر بين المتأثرين بالثقافات الغربية ، وهم كثر من ابناء المدارس الحديثة والجامعات والمهنيين ، وهو بذلك شائع بين المسلمين والاقباط • فليس المصدر الرئيسى للحذر منه أو كراهته هو اختلاف الدين ، بقدر ما هو اختلاف الجذور الثقافية والتأثر بالفكر الوافد وحضارته • وقد يكون لدى الاقباط سبب خاص يتعلق بهذا الحذر ، لان الاسلام عنصر مميز للغالبية من دونهم •

وقد ذكر الدكتور ميلاد أن الاقباط تنفسوا الصعداء عندما اصطدم عبد الناصر بالاخوان المسلمين فى ١٩٥٤ « فشعروا بنوع من الامان » • ولكنه يلاحظ أن « فترة حكم عبد الناصر لم تمثل أى تواجد للاقباط على الساحة السياسية فى المستوى القيادى » • وهذا يكشف عن أن ضرب التيار الاسلامى ليس مصدر الامن للاقلية الدينية غير المسلمة ، انما مصدر الامن يتعلق بنظام الحكم ، أى بالديمقراطية وباقرار مبادىء المساواة والمشاركة •

ومن جهة أخرى ، فانه ينبغى الحذر من مقولة أن أمن القبطى وضمان وجوده السياسى والاجتماعى ، مرتبط باضعاف الاسلام أو بنفى اسلامية المسلم • لان وضع المسألة على هذا النحو يفيد صراعا عقائديا ينبغى تحاشيه ، لما يرتب من أضرار سياسية واجتماعية ولعدم ضمان عواقبه • وأن المرحلة التاريخية المعيشة منذ غزت أوروبا بلادنا ، تفيد ان نفى اسلامية المسلم ، أى نفى انتماء المسلم الدينى والحضارى والتاريخى ، لن ينجح — ان نجح — الا بتفريغ المسلم من تاريخه وحضارته وكافة مقوماته المميزة له ومن الشعور بالانتماء • وهذا لن يتأتى الا باستمرار للتدفق الثقافى والحضارى الغربى واكتساحه مقومات التميز القومى ، وذلك لصالح الهيمنة الغربية السياسية والاقتصادية والفكرية • وليحيل شعوب هذه المنطقة الى نوع من القردة المهرة ، يتقنون بعضا من الصنائع بغير انتماء ولا هوية • هذه الموجة القمنية وحدها بنفى اسلامية المسلم ، ستنفى حتما وبالضرورة قبطية القبطى • واذا كان المرام هو ضمان المساواة فى السيادة ، لا مساواة فى العبودية للغير • وبقدر ما تكون المشاركة مشاركة فى التقرير ، لا مشاركة فى الانصياع •

يهاجر المهاجر من مصر سخطا على ما يعتبره عقبات فى وجه طموحه المالى أو المهنى أو كمال حقه فى المواطنة ، فهل يتمتع فى بلاد المهجر الغربية بحقوق

المواطنة ، ولو بالقدر الذى تركه فى بلاده ، أم يتنازل عن مواطنته ويقبل أن يصير فردا فى جالية بمهجر • وهل يقدر على الحفاظ على هويته وعقيدته بعد أن انخلع من أرضه وقومه ، وانزرع فى اصص جاليات المهـاجر • وأن استبقى تميزه بما انطبعت عليه تربيته الاولى فى بيئته من طباع ، فهل يضمن استبقاء هذا الطابع المميز فى الجيل المنحدر منه فى ذراريه • والحال أن هجمة الحضارة الغربية تكتسح المقيمين فى ديارهم لم يبرحوها ، بله أن يتركوها • بله أن يستعصى عليها أولادهم أولاد المهاجر •

واذا كانت الهجرة تنشىء مراكز بشرية فى الخارج ذات أثر وضغط لصالح المقيمين فى بلادهم ، الم يفقد المقيمون فى بلدهم ، ألم يفقدوا عزوة المهاجرين العددية والفنية بوصفهم من انجب أبنائهم • ألن يفقدوهم تماما بعد جيـل واحــد •

وبالمثل فان الهجمة الحضارية الغربية الكاسحة ، التى تقتحم فى بلادنا الدور والرؤوس ، هل ستبقى للقبطى فى بـلاده قبطية يطمئن الينا بضعف الاسلام • ألم تحفظ الكنيسة قبطيتها أربعة عشر قرنا • أسلم منهم من أسلم ولكن بقيت الكنيسة وعقيدتها • ثم لما وفد الغزو الغـربى ، أتركهم وترك كنيستهم فى شأنها ، أم رؤوا طعنة الرمح فى الصدور ، ورؤوا طوائف كاثوليكية وبروتستنتية تقتطع منهم ، ومحاولات للتسرب الفكرى الى كنيستهم العتيقة ، ومحاولات لصدعها ، كل ذلك فى قرن واحد • وهل من ضمان الا يتكرر هذا الصنيع ، بعد أن كانت أوقفته حينـا ، حركة الاسـتقلال الوطنى المصرى وبعد محاصرتها للنشاط التبشيرى ، خاصة على عهد عبد الناصر •

وهل ثمة أمل أن تحفظ الكنيسة الغربية لكنيسة الشرق اسـتقلالها وتميزها ، هل استطاعت الكنيسة الغربية أن تحفظ مكانتها هى بين أهلها • ألم تفد الينا فى ركاب أموال الغرب وسلاحه ، وطلبتها فيما تطلب كنيسـة القبط هذه •

وفى المقابل ، الا نقرأ مع الدكتور وليم سليمان وصف المؤرخ القبطى ساويرس ابن المقفع لدخول عمرو بن العاص مصر ، وكان بطريرك الاقبـاط بنيامين مختفيا من وطأة الاستبداد البيزنطى ، يقول ساويرس « كتب (عمرو) الى عمال مصر كتابا يقول فيه : الموضع الذى فيه بنيامين بطرك النصـارى له العهد والأمان والسـلامة من الله ، فليحضر آمنا مطمئنا ويدير حال بيعته وسياسة طائفته •• » ، ثم يصف لقـاء الرجلين « فلما رآه (عمرو) أكرمه ، وقال لاصحابه : ان فى جميع الكور التى ملكناها الى الآن ما رأيت رجلا يشبه هـذا •• ثم التفت عمرو اليه وقال له : جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم » •

ويعلق الدكتور وليم قائلا « كان هذا هو اللقاء الأول بين المسيحية والاسلام على أرض مصر . لم يكن سحقا . وما يعطيه قيمته التاريخية انه يعقب قهرا كان يمارسه مسيحيو بيزنطة ضد مسيحي مصر .. كان أساس اللقاء احترام كل طرف لعقيدة الآخر » (٨٣) . واذا كان هذا هو اللقاء الاول للاسلام الفاتح بمسيحية اقباط مصر .. فكيف به مع معايشة دامت أربعة عشر قرنا ، وفى نطاق رباط قومي وثيق .

★ ★ ★

بقيت نقطة تتعلق بالشريعة الاسلامية . ويشيع بين الاقباط قلق شديد من هذه النقطة . ووجه القلق أن الشريعة الاسلامية مستمدة من أحكام دين غير دينهم ، وأن الشريعة لا تسوى غير المسلمين بالمسلمين فى الحقوق والواجبات ، أى فى المواطنة . وأن الشريعة بحسبانها اسلامية تعوق مشاركة غير المسلمين للمسلمين في تقرير شئون بلادهم . وأن فى الشريعة أحكام قاسية تتعلق بالحدود . وأن ـ أصحاب الدعوة للشريعة الاسلامية لا يظهر فى فكرهم ومسلكهم قبول الاجتهاد ، بما يمكن من الاعتراف بما حاز غير المسلمين من حقوق المساواة التامة فى ظل الدولة القومية . ويغالى البعض متشبثا برفض النقاش أصلا فى مبدأ قبول الشريعة كقانون حاكم .

وأن المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ، يمثل واحدا من أهم ما تقوم عليه الدعوة لدى التيار الاسلامى ، بل لعلها أهم مطالب هذا التيار مما يعتبره مبدأ وجوهرا ، ومبررا لقيام دعوته . والتمسك بالتطبيق من جانب وبالرفض من جانب يمثل منطقة صدام حتمى ، ومصدرا للصراع ولاثارة ردود الفعل الواعية وغير الواعية ، وقد يثير العصبية والكراهية . بقدر ما يشيع لدى كل من الطرفين ، أن الآخر هو العقبة فى وجه وجوده وتحرره وتحقيق ذاته . مما يستنفر البغضاء والشحناء والتعصب .

وقد أصاب الاب متى المسكين فى قوله عن التعصب « لا علاج للتعصب الا أن تزيد له المعرفة الصحيحة ، لعله يبلغ الى الحق الذى هو الله .. »

وغاية القول فى هذا الموضوع في هذه المناسبة ، ابداء بعض من الملاحظات الاولية ترسم أساس وضع المسألة ، وتريح ما يتقلص من عضلات الفكر فيها . وتنير لكل طرف وجه صاحبه ، ويرى أن ليس فى يده سيف ولا خنجر ، وأنما كتاب يؤمن به ويستمد منه ـ فيما يستمد ـ موقفه الانسانى الحميم . وقدرته على المودة والرحم ، وعلى مكافحة الاعداء . ثم يتحاور الناس على اطمئنان من بعضهم البعض . وعلى غير جفوة .

وبالنسبة للحذر من الشريعة الاسلامية على أساس عدم المساواة وعدم الاجتهاد فقد سبق بيان هذا الأمر فيما سلف . فى صدد بيان الموقف الفكرى

للتيار الاسلامي من الجامعه السياسية ومن حقوق المواطنة ٠٠ وفي البداية ينبغي تقرير ان من حق المواطن أن يطلب المساواة ، ومن الواجب أن يجاب ٠ وهذه النقطة ليست نقطة خلاف بين الأقباط والمسلمين ، ولكنها نقطه حوار وجدل بين التيار القومي عامة والتيار الديني السياسي . وعلى هذه الأرض الفسيحة تجد الحل ٠

وموضوع الاجتهاد موضوع عام لا يتفرد الاقباط بوضع خاص فيه ٠ وموضوع ضمان المشاركة موضوع يتفرع من مبدأ المساواة ويحل في اطاره ٠ ولا وجه لتكرار ما سبقت الاشارة اليه فيما سبق ٠

وبالنسبة للموقف الطائفي الذي يغالي في رفض الشريعة الاسلامية ، أو رفض أي اتجاه يتعلق بالسياسات الدولية أو القومية أو الداخلية . ويصدر في رفضه أو في دعوته عما يتوهمه صالحا متميزا للجماعة الطائفية الضيقة ٠ فان هذا الموقف أيضا سبقت مناقشته ، بما لا وجه معه للتكرار ٠

والدعوة الطائفية لا تقابل الا بحق الاغلبية في التقرير ، وأي دعوة تتقلص في اطار مصلحة خاصة وتحدد نظراتها للامور والاشياء في اطار ما تريد تثبيته من الشعور بكيان خاص لجماعة خاصة ، أي دعوة كهذه يجب فرض المصلحة العامة والنظرة العامة عليها ، مع ضمان المساواة والمشاركة الذين يتصلان بمبدأ الجامعة الوطنية ويرتبطان به ، وينفيان أساس قيام الدعوة الطائفية ٠ وقد أشير من قبل في الفصل الخاص بدستور ١٩٢٣ ، أن جملة القبط رفضت التمثيل النسبي للاقباط ، وكان من أسباب الرفض أنه تمثيل يحيل الأقلية الدينية الى أقلية سياسية مغلقة ، لا أمل لها أن تتحول ـ على عكس الأقليات السياسية ـ الى أغلبية ٠

وهنا يتعين الاشارة الى أمرين أساسيين ، أن مواطنا لا يضمن لمواطن آخر الا حقه في المساواة والمشاركة ، وأي مواطن لا يملك لاخيه الا ضمان هذا الحق، وأي مواطن لا يحق له أن يطلب أكثر من المساواة والمشاركة ، وذلك مادمنا على هذا المستوى من الحوار الخاص بالجامعة السياسية ، أما ما دون ذلك من أمور تتعلق بنظم الحكم والاقتصاد والسياسات ، فهي أمر شائع بين المواطنين جميعا يختلفون فيها ويتفقون وفقا للمواقف السياسية والاجتماعية الشائعة بينهم ٠

والامر الثاني أن رفض الشريعة الاسلامية ، لا يجرى هنا ترجيحا لنظام قانوني أكثر اتصالا بالبيئة وأكثر ارتباطا بتاريخ الشعب وتراثه ، ولكنه يجرى ترجيحا لنظام قانوني لاتيني وفد ، وتقرر ، وكان غريبا عن نظم المعاملات المعمول بها ٠ ولا وجه مع تقرير المساواة ومع افتراض الملاءمة ، لا وجه لترجيح نظام وافد على نظام موروث ، لمجرد أن الأقلية الدينية تأبى ذلك على الأغلبية الدينية ٠

أما بالنسبة لرفض الشريعة على أساس انها مستمدة من أحكام دين غير دينهم ، فقد كان يكون لهذه الحجة وجه ، لدى من يقول بها ، لو أن للكنيسة القبطية نظام قانوني للمعاملات يوازى نظام الشريعة أو يتضمن ما يخالفه ٠ ولكن الحادث وفق ما يراه رجال الدين المسيحى ومثقفو القبط ، أنه لا يوجد هـذا النظام ٠ يذكر الاب متى المسكين أن المسـيح لم يهتم أبدا بتشريع قوانين مدنية و « ولم يجمع قط ولم يخلط أبدا بين مملكة الله ومملكة هذا الدهر ، وقد رفض ملك الأرض ، وأن محـاولة الكنيسـة الاهتمام بالامور الزمنيـة باسـم المسيح هو بمثـابة تنصيب المسيح ملكا على الارض » ٠

وذكر أن التاريخ يشهد أنه كلما نزعت الكنيسة الى السلطان الزمنى « وزاغت وراء أموال الاغنياء وارتمت وراء أصحاب النفوذ وحاولت محاولات جدية وعنيفة للجمع بين السلطان الدينى والسلطان الزمنى ، ودأبت على المطالبة بحقوق عنصرية وطائفية ، فشلت المسيحية فى تأدية رسالتها ، ودب فيها الخصـام والنزاع والوهن ٠ وبقـدر ما كانت الكنيسـة تستمد قوتها من الملوك بقدر ما كانت تفقد قوتها الروحية ، وبقدر ما كانت تتخلص من أعدائها بقوة السـيف بقدر ما كان يتسلط السـيف عليها (٨٤) ٠

ويذكر الدكتور وليم سليمان فى تقديمه وتعليقه على كتاب «الدسقولية» أى تعاليم الرسـل ، « وأول كل شيء تلتزم الدسـقولية بالمنهج المسـيحى الذى يمتنع عن سن تنظيم وضعى للمجتمع ، تقـوم على تنفيذه سـلطة زمنية ٠ أنها تجعل السلطان المسيحى فى المجتمع مؤسسا على الحب والخدمة وتقديم النموذج ٠٠ » : « فى كل هذا تحفظ الدسقولية للكنيسة طابعها الروحى ٠ نعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ٠٠ » (٨٥) ٠ كما ذكر فى دراسته القيمة عن الحوار بين الأديان أن الأنبا اثناسيوس خاطب الامبراطور قائلاً « ليس مسموحا لنا أن نمارس حكما أرضيا وليس لك أن تقوم بعمل كنسى » ٠

ويذكر البر لحام « ليس فى الانجيل تعليم سياسى أو معالجة مباشرة للقضايا السياسية ٠ أن السيد المسيح ٠٠ خيب آمال الذين كانوا ينتظرون مسيحا قوميا ينشيء ملكا سياسيا لله ٠ فهو لم يحاول أن يؤسس دولة . ولا حاول اعطاء الدولة القائمة نظاما ٠ ثم أن الانجيل ليس مجموعة من الشرائع والقوانين تحدد دقائق العلاقات الخاصة والعامة ٠٠ » (٨٧) ٠

وقد سبقت الاشارة فى الفصل الخاص بالكنيسة القبطية ، أنها لم تكن فى تاريخها كنيسة حكم قط ٠ ومكنها ذلك من الحفاظ على النبع الصافى للفكر المسيحى كما تتصوره فى هذا الشأن ٠

ولعل الكتاب المشهور الوحيد فى التراث الكنسى المصرى ، الذى تضمن أحكاما تتعلق بالمعاملات ، هو كتاب القوانين الذى ألفه الشـيخ الصفى ابى الفضائل بن العسال فى القرن الثالث عشر الميلادى ، والمعروف باسم المجموع

الصفوى • وقد تضـــمن جزءين ، أولهما من اثنين وعشرين بابا عن الاحـــكام الكنسية أى العبادات ، وثانيهما من تسعة وعشرين بابا عن الاحوال الشخصية والمعاملات •

وقد صرح فى مقدمة الكتاب أن القصد من ايراده هو تسهيل « الحكم على الحكام » ، وأن كل الطوائف لديهم مصنفات فى هذا المجال • ثم ذكر المبـــدأ المسيحى الاساسى « ولما كان القصد الاهم بارسال الرسل هو التبشير فقط ، كما قال بولس الرسول ، والتبشير مقصور على الايمان ووصايا الحيـــاة الدائمة ، وترك المبشرون تفصيل الامور السياسية فى الاقاليم لرؤسائها ، لأن من يدعو الناس الى ترك القنية بالكمال لا يضع لهم قوانين مفصلة فى أحكام المقارضات والمشاركات •• وما ينهاهم عن محبة العـــالم وما فيه لا يقرر لهم معاملاته •• » • ثم أورد مآخذ أحكامه كلها ، وهى فى الغالب تتعلق بالجزء الاول من الكتاب الخاص بالعبادات ، وبعضها مشـــكوك فى صحته حسبما علق ناشر الكتاب وشارحه جرجس فيلوثاوس عوض ، اذ ذكر أن بعض القوانين دخيـــل •

وذكر ابن العسال عن مأخذ أحـكام المعاملات أن غالبـه مأخوذ عن قوانين الملوك وبعضه من أحكام التوراة (٨٨) • وأكد فى الباب الرابع والأربعين المبدأ المسيحى عن الفصل بين ما لله وما لقيصر •

والملاحظ من مطالعة الكتاب ، تأثر المؤلف الواضح بالفقه الاســـلامى ومناهج فقهائه ، واستخدامه مصطلحاتهم ذاتها فى ســـياق حديثه ، مثـــل الاجماع والقياس • والفرض والندب • وهو فى الفصل الثالث والاربعين يتكلم عن الحاكم بمعنى رئيس الكهنوت ، فأورد فى وجوب اقامته وشروط نصبه وتقسيم أنواع ولايته ما يظهر تأثرا بما تورده كتب الفقه الاسلامى عن « الاحكام السلطانية » وعن الولايات •

ومما ذكر فى الفصل الواحد والخمسين ، ما يمكن للرئيس (البطريرك) أن يزيد وينقص فيه حسبما يراه من المصلحة فى زمانه ، فأورد من الاصول فى هذا الشأن ما يظهر تأثرا بما صاغه أصول الفقه الاســـلامى عن دلالات النص ومصادره وشروط الاجتهاد • ولعـل الأمر يحتـاج الى فضـــل بحث يدقق فى تفصيل أحكام المعاملات فى ضوء ما كان سائدا فى مصر وقتهـــا من نظام قانونى •

ومن الجدير بالذكر أنه فى أبواب القصاص ، من الباب السابع والاربعين حتى الخمسين ، أورد ابن العسال مجموعة من العقوبات ، منها أن الزنا بقريبه يستوجب عقوبة السيف ، واغتصـاب الجارية أو الزنا بمن لم تبـلغ ثلاث عشرة سنة أو بخطيبة الغير ، أى من ذلك يستوجب قطع أنف الزانى فضلا عن التعويض ، ومن يخطف امرأة بسلاح يعاقب بالسيف ، ومن يعاونه يقطع أنفه •

ومن العقوبات أيضا الضرب والنفى · وبالنسبة للسرقة ، فمن عقوباتها الضرب وحلق الشعر والنفى مع التعويض (أى الغرامة) · ومن يسرق بعصابة نقطع يده وأيدى معاونيه ، وتقطع اليد أيضا فى سرقة البهائم من معسكر وفى السرقة على دفعات (أى حالة التكرار) وفى تزييف العملة · ومن القى نارا فى مدينة أو قرية يحرق · وأثارة الشغب بعد سابقة الانذار ، يستوجب الضرب وحلق الشعر والتخليد فى النفى ·

ومن ذلك يبين ان العقوبات التى وردت فى الكتاب القبطى شبه الوحيد الذى تكلم عن المعاملات والجرائم ، قد وضع من العقوبات بصرف النظر عن تصنيف الجرائم — ما يصل الى الضرب وقطع اليد وقطع الأنف · ومبدأ العقاب بالايذاء البدنى قائم فيه وايسر دلالات ذلك أن الايمان المسيحى لا يرفض هذا النوع من العقاب · ومن ثم لا وجه للنعى على الشريعة الاسلامية فيما أوردته عن الحدود ، لا وجه لهذا النعى نعيا مبناه مسيحية المسيحى أو يهودية اليهودى · وبذلك فان الجدل حول العقاب البدنى ، لا ينبغى أن يثور على أساس من ديانة غير المسلم ، ولا يختص به مسيحى لوصف دينى يتصف به · ولا يحتج بقبطيته قبطى فى مواجهة الحدود أو مبدأ العقاب البدنى ·

★ ★ ★

واذا ظهر مما سبق أن المسيحية لا تضع نظاما قانونيا للمعاملات ولا للعقوبات · ومن ثم فهى لا تتضمن فى هذا الشأن نظاما يوازى أيا من الانظمة القانونية أو يعارضه · واذا كان موقف الكنيسة القبطية وفكرها الدينى أظهر فى ايضاح هذه الدلالة · واذا كانت الشريعة الاسلامية لها مصدر دينى بالنسبة للمسلمين ، وجرت أحكام فقهها فى التطبيق زهاء ثلاثة عشر قرنا · واذا كانت حسب استقراء أحكامها ، يمكن أن تمثل لغير المسلم نظاما قانونيا تفاعل مع الواقع واتصل بالحياة المعيشية ، واجتهد المجتهدون فى تأصيله وبلورته وصياغته على قدر من الدقة والمرونة ، وراعى الفقه الاسلامى فى مراحل ازدهاره ظروف الزمان والمكان · ومع تقدير تجدد الاجتهاد فيه وتفتحه على العادات والاعراف قديما ، وامكان ذلك حديثا · ان كان كذلك ، فلا يظهر وجه لامتناع غير المسلم عنه بسبب دينى ، مادام يكفل له حقه فى المساواة والمشاركة · ولا يظهر وجه لعدم الاخذ به بحسبان شأنه لديه كشأن الفقه الوضعى · بل لعله يكون اليه أقرب لانه يشكل جزء من تاريخه القومى ، مصريا كان هذا التاريخ أو عربيا · ولعله يطمئن الى ما كان استطاع هذا الفقه أن يستوعبه من العادات والاعراف ، فى كل ما كان انتشر فيه من الامصار يقسمون لنا » (٨٩) ·

وينقل الدكتور لويس عوض عن الجبرتى ، أن بونابرت فى مصر عرض على المصريين نظاما للتوريث مأخوذا عن القانون الفرنسى ، فعارضه أعضاء

الديوان بالاجماع « بما فيهم الاقباط ونصارى الشوام الذين قالوا : المسلمون يقسمون لنا (٨٩) .

وذكر بيولا كازيللي . رجل القانون الايطالي الذى كان مستشارا لوزارة العدل ورئيسا للجنة قضايا الحكومة زمنا طويلا في مصر . « يجب على مصر أن تستمد قانونها من الشريعة الاسلامية فهى أكثر اتفاقا من غيرها مع روح البلد القانونية » (٩٠) . والمؤتمرات الدولية تعترف بالشريعة الاسلامية كمصدر من مصادر القانون المقارن ، وهى القوانين الفرنسية (اللاتينية) والانجليزية (السكسونية) والألمانيه (الجرمانية) والشريعة الاسلامية .

أما عن موقف رجال الفقه الوضعى المصرى المحدثين من الشريعة الاسلامية . وعن نظرهم اليها لا من حيث المصدر الدينى . ولكن من حيث المستوى الفنى لها كنظام قانونى ، ومن حيث وظيفتها القومية والاجتماعيه ، فأن ذلك يتراءى فيما كتبه الدكتور عبد الرزاق السنهورى . ذكر فى ١٩٣٤ فى مقدمة كتابه الضخم عن « نظرية العقد » ، « علينا أولا أن نمصر الفقه ، فنجعله فقها مصريا خالصا ، نرى فيه طابع قوميتنا .. ففقهنا حتى اليوم لا يزال هو أيضا ، يحتله الاجنبى . والاحتلال هنا فرنسى . وهو احتلال ليس بأخف وطأة ولا أقل عنتا من أى احتلال آخر » ، ثم ذكر « أنى لم اغفل الى جانب ذلك الشريعة الاسلامية ، شريعة الشرق ووحى الهامه .. فهى من قبس روح الشرق ومشكاة من نور الاسلام ، يلتقى عندها الشرق والاسلام ... حتى ليمتزجان ويصيران شيئا واحدا . هذه هى الشريعة الاسلامية . لو وطئت أكنافها وعبدت سبلها ، لكان لنا من هذا التراث الجليل ما ينفخ روح الاستقلال فى فقهنا وفى قضائنا وفى تشريعنا » (٩١) .

ثم كتب فى مجلة القانون والاقتصاد « واستقاء تشريعنا بقدر الامكان من وحى الشريعة الاسلامية ، عمل يتفق مع تقاليدنا القومية ، ويستقيم مع النظر القانونى الصحيح ، من أن القانون لا يخلق خلقا بل ينمو ويتطور حاضره بماضيه » .. « أن الشريعة الإسلامية بحالتها الموجودة من غير تجديد فيها صالحة لأن تكون مصدرا للتقنين » . ولما رأس اللجنة التى أعدت مشروع القانون العراقى القانونى . وفى الواقع قد ظهر هذا التفكير فى أبهى صوره . ولا تزال آثار هذا تتسق وحاجات العصر » (٩٥) .

وفى ١٩٣٦ ، أعد الدكتور شفيق شحاته ، وهو قبطى وكان أستاذا جليلا فى القانون المدنى ، أعد رسالة الدكتوراة عن النظرية العامة للالتزامات فى الشريعة الاسلامية ، وكتب فيها يقول « على أن بالشريعة الاسلامية كنوزا من الافكار والآراء والتصورات القانونية ، فاذا نحن أردنا الانتفاع بها . يتحتم علينا أولا الوصول الى القواعد العامة التى تحكمها جميعا .. » ، « ثم أن الفقه الاسلامى قام وترعرع فى مدى أجيال عديدة ، وساد فى مختلف الاقطار التى

جمعتها المدنية العربية ، تلك المدنية التى تركت آثارا خالدة فى جميع مناحى العلوم والفنـــون ، فليس غريبا اذا أن يكون أثرها كذلك فى ناحية التفكير القانونى . وفى الواقع قد ظهر هذا التفكير فى أبهى صوره ، ولا تزال آثار هذا التفكير من أنفس ما يدخر الشرق من التراث العلمى » ، « فمن العقوق أن يهمل هذا التراث ... عسى أن يكون الاهتمام بالآثار القانونية لفقهاء المســلمين على هذا الوجه . فاتحة عصر احياء لتشريع لا يمكن أن يكون غيره ملائما مثله فى بلاد كانت مهدا له ومرتعا » . وأكد أن محاولات الغربيين قد فشلت ـ قديما وحديثا ـ فى اثبات أن الشريعة الاسلامية مستمدة من القانون الرومانى ، وأن الاساتذة الغربيين أنفسهم لم يقتنعوا بهذه المحاولات (٩٣) .

وللدكتور سليمان مرقص دراسة عن فضل بعض نظم الشريعة الاسلامية على ما يقابلها من نظم القوانين الحديثة (٩٤) .

وفى ١٩٦٠ كتب الدكتور شفيق شحاته « البلاد العربية فى ابان حضارتها، حكمها قانون ينبعث من صميم عقيدتها ، يتمثل فى الشريعة الاســـلامية . والشريعة الاسلامية ظلت مطبقة تطبيقا شاملا لمختلف نواحى الحياة العربية، وذلك على مدى قرون طويلة . فاذا أردنا الآن الرجوع بالبـــلاد العربية الى مقوماتها الاصيلة ، تعين علينا الرجوع الى هذا الينبوع ، لنغترف منه أنظمة تتسق وحاجات العصر » (٩٥) .

★ ★ ★

للدكتور أنور عبد الملك دراسات واجتهادات جد قيمة فى هذه النقطة . أى صـلة التراث الاســلامى بالتميز القومى لمصر والعرب . ولغيره خطوات فى هذا الطريق . وهم ليسوا من التيار الاسلامى السياسى المعروف . سئل أنور عبد الملك فى حديث له ، عن شعار العلمانية الذى يدعو له البعض كعـــلاج للتخلص من الطائفية ، وسئل عما قد يفضى اليه هذا العلاج من نفى للتراث والهروب من الشخصية الحضارية ، فاجاب « وضع المسألة ليس هو : العلمانية أم المجتمع الدينى وأنما هو بدقة : المجتمع الطائفى أم المجتمع القومى الموحد . والمجتمع القومى الموحد يستطيع أن يختار لنفســـه المنهج الدينى أو المنهج العلمانى .. واذا كان مفهوم بعض الاتجاهات العلمانية هو التنكر للتراث الروحى لشخصيتنا الحضارية ، فعندئذ يجب اعتبـــاره كدرع واق لتوغل الهيمنة السياسية والفكرية الخارجية على حركتنا الوطنية ... » ، وذكر أن الهدف هو تمكين الحضارة الاسلامية والعربية من التواجد على قدم المســـاواة فى تشكيل وجـه العلاقة . وأن « غيرنا من الدويلات يستطيع أن يكتفى بعـلم هنا

وهناك على سارية المنظمات الدولية ، لكن أعلام القطاعات المتقدمة في العالم العربي ، ان لم ترفرف في الصف الأول من التحرك الحضاري في عالمنا اليوم ، فهي كأن لم تكن · هذا هو سر التركيز الاستعماري المتصل ضد حركة النهضة والثورة في العالم العربي » ·· « ان الاسلام في أوطاننا معين عظيم ومنبع أصيل واطار حضاري لتعبئة الجماهير الشعبية في معركة التحرر والسيادة ··» (٩٦) · وكتب أن أول ما يحتاجه تحقيق النهضة العربية « ضرب السراب الثقافي ، أي القضاء على ذلك الوهم المتأصل في عقول وقلوب العديد من المثقفين العرب . والزاعم أن لا جودة الا في الغرب ، ولا تطور الا ويسير في دروب الغرب ·· » وهؤلاء يقفون ضد بعث الاسلام السياسى « وهم في الواقع عملاء حضاريون للغرب ·· » (٩٧) ·

ويذكر الاستاذ منح الصلح عن الاسلام وحركة التحرر العربية . أن الجماهير تعيش في اسلاميتها درجة من الصدق مع الاهداف العربية ودرجة من الاستعداد للعطاء ، قد تكون أعلى مما يعيشه بعض أصحاب المبادىء القومية « فليس مضمون الاسلامية الجماهيرية من حيث الجوهر الا نفس مضمون حركة التحرر العربي ··· ليست مهمة تعريب الجماهير . بمعنى السعي الجاد لاخراجها من اسلاميتها ··· الا مهمة مصطنعة يتوهمها المثقفون المترددون في طريق الثورة ، أما لكره دفين في نفوسهم للثورة نفسها ، وأما لتأثرهم بثقافة الاستعمار » ·

وذكر أن فكرة الاحلاف الاسلامية التي دعت اليها الرجعية العربية والاستعمار في وقت ما ، لم تكن تآمرا على القومية فقط ، بل كانت تآمرا على الاسلام ، بسلبه دوره الحقيقي « كقوة ثورية دفاعية للمنطقة وللشخصية القومية » · وأن صمود الشعوب ضد هذه الأحلاف حمى القومية وحمى الاسلام ، « أن الاسلام يدفع بالضرورة باتجاه فلسطين » ، وفلسطين هي محك الصدق في الاتجاه الاسلامي (٩٨) · ويذكر الاستاذ محمود حداد . أنه اذا كان الاستعمار قد استخدم الرابطة الاسلامية أحيانا ضد الاتجاه القومي أو الاتجاه التقدمي . فقد استخدم كلا من الرابطة القومية أو الاتجاه التقدمي أحيانا أخرى . وأنه ينتقي في استعمال كل من هذه الزوايا الثلاث ليضرب أو يضعف الزاويتين الأخريين . « أن العداء للاسلام هو عداء للتراث وللشخصية الحضارية العربية وللجماهير الوطنية التي في كنفها تولد الثورة » (٩٩) ·

وما يتعين ملاحظته في هذا السياق ، أن التيار الاسلامي اثبتت السنون امتداد جذوره ورسوخ بنائه ، لا يماري في ذلك ناظر جاد · ولم يفلح معه كل البطش واجراءات التصفية الشاملة القاسية · ومثل هذا الرسوخ والتجدد

يفرض على الناظر الجاد ادراك أن ثمة وظيفة هامة يؤديها • ومن جهة ثانيــة تهيء قوة وطنيه قادرة على البذل والعطاء في مواجهه مشاكل كثيفه محــدقه ، وفي مواجهة غزوات عديدة متحققة . في كل من مجالات السياسة والاقتصاد والفكر •

ومن جهة أخرى فان العنصر الذى يثيره فى النفوس والضمائر ، قادر على زرع الانتماء وانكار الذات ، فى ظروف يبدو فيها اخطر ما يواجه الرجال . هو ما اعترى انتماءهم الوطنى والقومى والحضــارى والفكرى ، ما اعترى ذلك من خلل وخفوت ، وما اعترى توجهاتهـم من شـعور بالضــياع ومن الهرولة وراء الحسيات • وقد مضت سنوات طويلة أدهشتنا فيها طريقة الحيـــاة الغربية ، اندهاش المهزوم المقلد بغير وعى ، وتنكرنا لكل ما فى ماضينا ، وصار الماضى متروكا مهانا ، واستوعب المستقبل فى نماذج الحضارة الغربية • صار الماضى بكل شخوصه ورموزه مجالا للهزؤ والسخرية ، يفترس نهشا بالانياب والاظلاف ، فعل الكلاب بالجيف • ومع هذا الهدم الغليظ ، ومع ايلولة التوجه الى الغرب بغير تحفظ ، ضعف الشعور بالانتماء الحضارى ، وعم الشعور بالتبعية والتقليد • صارت الحقيقة لا فى حضارة الغرب فقط ، ولكن فى شخوص هذه الحضـــارة ورموزها وفى أى مظهر من مظاهرها • وضعف الباعث على الاصلاح ، لم يعد للمرء حاجة فى أن يصــلح بيته ، مادام يجد نماذج جاهزة تأتيه ، ولم يعد بالبعض حاجة حتى الى ان يبنى لنفسه من هذه النماذج الجاهزة ، مادام يستطيع الهجرة والسكن هناك فى المهجر • لم يعد المتعـــلم مدركا للوظيفة الاجتماعية لعلمه ، وهى أن ينقله الى قومه • بات حسبه أن يكون علمه مصدر دخل ينتج له التمتع بنماذج الاستهلاك الغربية ، وصار أنبل طموح علمى له أن تعترف مؤسسات الغرب العلميه بتميزه •

أن المحارب ان افتقد الباعث المعنوى للقتال، ان افتقد معنى الجهاد أو الكفاح، صار مرتزقا ، يقاتل لاشباع حسياته • وكذلك الحال بالنسبة لاى مهنى أو عامل، ان افتقد معنى كون عمله رســالة يؤديها فى نطـــاق انتماء ما ، صار مرتزقا أيا كانت ملكاته وكفاياته • حتى التعليم صار من أهم اهدافه لابنـــاء الوطن وتقويم الجماعة ودفع المضار عنها ، بل صـــار هـدفه اعداد الفرد بمجموعة من الملكات تمكنه من العمل فى أى مكان ، أى تمكنه من الهجرة اى خدمة الآخرين من أى جماعة • وصارت مؤسساتنا بذلك أشبه بمزارع تربية الخيول ، تربى للتصدير وفقا لحاجات السوق العالمى • وصار مثل النجاح الذى يقدم للناشئه من ابنائنا ، لا من بنى حجرا فى بلده ، ولكن من تركه وتميز بعمله أو خبرته فى مؤسسات المهاجر • وصار معنى العزة الوطنية لا ان نبنى على هذا التراب مجتمعا وحضارة ، ولكن أن يزيد الطلب على كفاءاتنا بالخارج • صار الشاطىء الآخر ، شاطىء الغربة هو الأمل والحلم ، وما فى شاطئنا اما قديم مهجور منبوذ ممقوت مهان ، وأما جديد ينشأ تقليدا لما لدى الآخرين ، واذا كان التقليد هو الغاية والهدف ، فلما لا يذهب الانسان الى الاصل ويترك أرض الخرائب والتقليد •

وعم الشعور بذلك حتى بات الكثيرون يقيسون القضـــايا الكبرى . عن التحرر والاستقلال والنصر والهزيمة . يقيسون كل ذلك بحجم العائد المادى المشبع لحاجات الفرد ، وفقا لنماذج الاستهلاك الغربية . فكرة الوطن أو الاستقلال أو غيرهما ، تتوارى على الالسن خجلا ، وتتبجح القيمة المادية المتبذلة للعائد الحسى السريع . والحضارة لم تعد نمطا من العلاقات والعدالة والعزة . ولكنها صارت ذات معنى سلعى ، يترسم فى المأكل والمشرب والملبس والمسكن . وبناء الجيش مثلا الذى كان مطلبا عزيزا على المصريين فى كل انتفاضاتهم الثورية . بحسبانه درع التحرر والاستقلال ، صار البعض لا يطلب اصلاحه أو تقويته ، ولكن يطلب تصفيته ، توفيرا لنفقته وصرفا لها فى اشباع الحاجيات . الوطن ، الاستقلال . الجيش ، التحرر ، النهضة ، كلها توزن بهذا الميزان ، « وأكليباه ما كنت احسب أنك تباع ، ليشرب القوم بثمنك لبنا » .

أقول ، لا يضمن أحد لأحد فى هذا البلد شيئا ، الا حقه فى المســـاواة السياسية والاجتماعية ، والا حقه فى المشـــاركة والا المودة والرحم . أما حجم الاشباع الحسى للحاجيات أو الترفيات ، ونوع نماذج العيش والحياة ونظم الحكم نفسها ، فلا ضمان ، والطريق شاق وطويل . وكل ما وراء المساواة والمشاركة لا يملك أحد أن يضمنه لاخيه ولا لنفسه . وليس من عاصم الا الانتماء وانكار الذات . كيف يتأتى ذلك بغير اســلامية المسـلم وقبطية القبطى معـا ، يتوحدان مندمجين فى وطن واحد على أرض واحدة .

أن المساواة تعنى الاتحاد ، وهى تتضمن المشاركة . وهما من أوضـــاع المواطنة . وتقرير المساواة حل دستورى ، وهى فى الوقت نفسه تحتاج الى نشاط فكرى على أسس وطنية وقومية جامعة فى اطار الاهداف العليا للمجتمع . فى تصديه لاعدائه وفى تحقيقه لنهضته . فضلا عن احياء العلاقات التاريخية الصحية بين ذوى الأديان فى اطار المواطنه . والتاريخ القبطى يمثل حقبـه من التاريخ المصرى الطويل القديم . وقد سبق العصر القبطى العصر الاسلامى ، فلا يوجد ما يتنافى مع الاسلام فى تقرير بطولات هذا العصر ، وما كان فيه من رجال عظام مثل أثنا سيوس ، ومن حركات شعبيه مجيدة هى مصدر فخار واعتزاز لمصر والمصريين .

ونحن فى هذا كله لا نبنى شيئا جديدا ولا ننشئه من العدم ، انما نكمل بناء قائما ، ونسير على أسس خطها اسلاف لنا من قبل ، وفى طريق عبدوه قبلنا . وليس الا أن تجرى الممارسة قدما على منوالها . وجريان تحقيق الفكرة يغذيها ويسقيها ويحفظها من الضمور ، وهى بذلك تنعش التطبيق وتؤازره . ونذكر قوله الشيخ البنا ان الاسلام « اكسب هذه الوحدة صفة القداســـة الدينية ، بعد أن كانت تستمد قوتهـــا من نص مدنى فقط » . وعلى الغالبية مراعاة هذا الجامع . كما أن على الأقلية الدينية مراعاة ما فى الحضارة الاسلامية العربية من معنى يتعلق بقوميتهم ، بمثل ما يرحب المسلمون بالتاريخ القبطى

وما فيه من مجد وعزة . وعليهم مراعاة هذا الجامع أيضـــا والا يسمحوا لافراد بتجاوز اطار الصالح العام للجماعة كلها .

لم تبن وحدة مصر فى ١٩١٩ بنفى الهلال أو الصليب . بل كان رمزها احتضان الهلال للصليب ، كرمزين لاحتضان الغالبية الدينية للأقلية . ونحن لا نبحث عن صيغة فناء ولكن عن صيغة وجود . وجود حى قوى . وحسبنا على هذه البسيطة ، المساواة والمشاركة فى الوطن ، والتواد والتحاب فى العيش . والتزاور فى الدور ، والتجاور فى القبور .

تـــم بحمـــد الله رب العالمين ،،،

طارق البشرى

المراجع

(١) بين الدعوة القومية والرابطة الاسلامية ، أبو الأعلا المودودى ، مطبعة دار الأنصـــار بالقاهرة ، ص ١ ــ ١٦ ٠

(٢) حتمية الحل الاسلامى ، الدكتور يوسف القرضاوى ، الجزء الأول ، الحلول المستوردة وكيف جنت على متنا ، ص ٥٩ ، ٦٢ ــ ٦٣ ٠

(٣) حتمية الحل الاسلامى ، المرجع السابق ص ٥٩ ٠

(٤) حتمية الحل الاسلامى ، المرجع السابق ص ١٣٨ ٠

(٥) حتمية الحل الاسلامى ، المرجع السابق ص ٩٠ ــ ٩١ ٠

(٦) حتمية الحل الاسلامى ، المرجع السابق ص ١٦٧ ــ ١٦٨ ٠

(٧) حتمية الحل الاسلامى الدكتور يوسف القرضاوى ، الجزء الثانى ، الحل الاسلامى فريضة وضرورة ص ٢٩ ، ١٦٢ ــ ١٦٣ ٠

(٨) من هنا نعلم ، الشـــيخ محمد الغزالى ، الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ، ص ٥٣ ــ ٥٥ ٠

(٩) من هنا نعلم ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ــ ١٠٨ ٠

(١٠) من هنا نعلم ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ــ ٥٠ ٠

(١١) حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربى ، الشيخ محمد الغزالى ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧ ، ص ٨ ــ ١٢ ٠

(١٢) حقيقة القومية العربية ٠٠ المرجع السابق ، ص ١٧ ــ ٢٣ ٠

(١٣) حتمية الحل الاسلامى ٠٠ المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٦١ ٠

(١٤) مذكرات الســـلطان عبـد الحميـد ، ترجمة وتقـديم وتحقيق وتعليق محمد حرب عبد الحميد ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٥٨ ــ ٦٦ ٠

(١٥) قلب آخر لأجل الزعيم ، حسن عشماوى ، ص ١٢٥ ــ ١٢٧ ٠ (وهو كتاب لم يتح لى قراءته كاملا ٠ وقد أرسل لى صديق هذا الفصل منه من الكويت مصورا) ٠

(١٦) حوار مع الاجيال ، حسن دوح ، دار الاعتصام ١٩٧٨ ، ص ٧ ـ ١٦ .

(١٧) حوار مع الأجيال ، المرجع السابق ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(١٨) حوار مع الأجيال المرجع السابق ، ص ٢٦ ـ ٢٧ ، ٤٠ ـ ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٨١ ـ ٨٦

(١٩) من أين نبدأ (رد على كتاب من هنا نبدأ وكتاب من هنا نعلم) الشيخ عبد المتعال الصعيدى ص ٥٢ ، ٥٣ ، ١١٨ ـ ١١٩ ، ١٢٦ ـ ١٢٧ .

(٢٠) من أين نبدأ ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

(٢١) حقيقة القومية العربية ، المرجع السابق ، ص ٥ ـ ١٤ . ويشير المؤلف الشيخ الغزالى فى الرأى الذى ينقده ، الى كتاب د. على حسنى الخربوطلى « القومية العربية من الفجر الى الظهر » والى د. عبد الرحمن البزاز ، والى الأساتذة أحمد بهاء الدين ولطفى الخولى ومحمد مندور وأنيس منصور .

(٢٢) حقيقة القومية العربية ، المرجع السابق ، ص ١٠ ـ ١١ .

(٢٣) العروبة أولا .. ساطع الحصرى ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٥ ، ص ٩٩ ـ ١٠٠

(٢٤) محاضرات عن القومية العربية .. تاريخها وقوامها ومراميها ، الأمير مصطفى الشهابى ، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٩ ، ص ١٣ ، ٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٢٥) القومية العربية .. فكرتها . تطورها . نشأتها ، الدكتور حازم زكى نسيبه ، ترجمة عبد اللطيف شرارة ، دار بيروت للطباعة ١٩٥٩ ، ص ١٠٦ ـ ١٠٨ .

(٢٦) منهاج مفصل لدروس العوامل التاريخية فى بناء الأمة العربية على ما هى عليه الآن ، الدكتور محمد شفيق غربال ، معهد الدراسات العربية ١٩٦١ ، ص ١٤٦ .

(٢٧) الحركة السياسية فى مصر .. ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، طارق البشرى . الهيئة العامة للكتاب العربى ١٩٧٢ ، ص ٢٣٣ ـ ٢٥٣ .

(٢٨) القومية العربية ودور التربية فى تحقيقها ، الدكتور يوسف خليل يوسف ، دار الكاتب العربى ١٩٦٧ ، ص ٣٧ ـ ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ـ ٤١ .

(٢٩) القومية العربية ودور .. المرجع السابق ، ص ٧١ ـ ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ـ ٧٧ .

(٣٠) القومية العربية .. فكرتها .. المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ـ ٤٧ .

(٣١) القومية العربية .. فكرتها .. المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٣٢) القومية العربية .. فكرتها .. المرجع السابق ، ص ٦٣ ، ٦٨ ، ٩٨ .

(٣٣) فى ظلال القرآن ، سيد قطب ، المجلد الثالث ، الطبعة الثامنة ١٩٧٩ ، ص ١٦٣٤ .

(٣٤) مقال « قبل تقنين أحكام الشريعة كاساس لتطبيقها » الدكتور محمد فتحى عثمان . مجلة المسلم المعاصر ، العدد الحادى عشر (يولية ـ سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٨٥ ـ ٨٧ .

(٣٥) مقال « قضايا الدستور والديمقراطية فى التفكير الاسلامى المعاصر » ، د. محمد فتحى عثمان ، مجلة المسلم المعاصر العدد السادس (ابريل - يونية ١٩٧٦) ، ص ١٠٧ - ١١٣ .

(٣٦) التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام ، الشيخ محمد الغزالى ، ص ٤٠ - ٤٢ ، ٧١ ، ٧٧ .

(٣٧) من هنا نعلم .. المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١٢٠ .

(٣٨) التعصب والتسامح .. المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٥٤ - ٥٥ ، ٥٧ .

(٣٩) من هنا نعلم .. المرجع السابق ، ص ١٢١ - ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٣ .

(٤٠) معركة الاسلام والرأسمالية ، سيد قطب ، القاهرة ١٩٥١ الطبعة الاولى ، ص ١١٤ - ١١٨ .

(٤١) شبهات حول الاسلام ، محمد قطب ، القاهرة ١٩٥٤ . ص ١٧٦ - ١٨٢ .

(٤٢) غير المسلمين فى المجتمع الاسلامى ، الدكتور يوسف القرضاوى ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٧ ، ٩ - ٢١ .

(٤٣) غير المسلمين .. المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٤٣ - ٦٠ .

(٤٤) غير المسلمين .. المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٥٢ .

(٤٥) حتمية الحل الاسلامى .. الجزء الثانى .. المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٤٦) غير المسلمين .. المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٤٧) من أين نبدأ .. المرجع السابق ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٤٨) قلب آخر لأجل الزعيم .. المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٤٩) قلب آخر لأجل الزعيم .. المرجع السابق ، ص ١٣١ - ١٣٣ .

(٥٠) أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث .. مظاهرها - أسبابها - علاجها . الدكتور عبد الحميد متولى الطبعة الثانية ١٩٧٠ ، ص ٦٣ - ٧١ .

(٥١) أزمة الفكر .. المرجع السابق ، ص ١٢ - ١١٣ .

(٥٢) أزمة الفكر .. المرجع السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ١٦٣ - ١٦٥ أنظر أيضا تعليق الدكتور محمد فتحى عثمان على هذا الكتاب فى مجلة المسلم المعاصر . العدد الخامس (يناير مارس ١٩٧٦) ص ١٣٧ .. الخ .

(٥٣) بحوث اسلامية ، الدكتور عبد الحميد متولى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٩ ، البحث الثانى عن الاسلام ومشكلة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، ص ٣١ - ٤٨ .

يراجع أيضا كتاب « مبادئ نظام الحكم فى الاسلام .. مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة » ، للدكتور متولى أيضا ، الطبعة الرابعة ديسمبر ١٩٧٨ ، ٣٩٢ - ٤٠٦ . وفيه بعض التفصيل حول تغير الفتوى بتغير الظروف .

(٥٤) ماركسية القرن العشرين ، روجيه جارودى ، ترجمة نزيه الحكيم ، دار الآداب ببيروت ١٩٦٧ - ص ٥٩ .

(٥٥) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تأليف أبى الحسن على بن محمد بن حبيب

البصرى الناو دى ، راجعة الدكتور محمد فهمى السرجانى مدرس بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة ١٩٧٨ ، ص ٧ ، ١٦ ، ٢٢ .

(٥٦) الأحكام السلطانية .. المرجع السابق ، ص ٢٣ — ٢٨ .

(٥٧) الأحكام السلطانية .. المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .

(٥٨) الأحكام السلطانية .. المرجع السابق ، ص ٣١ — ٣٤ ، ٣٧ .. الخ .

(٥٩) الأحكام السلطانية .. المرجع السابق ، ص ٧٢ — ٧٤ .

(٦٠) الأحكام السلطانية .. المرجع السابق ، ص ٧٨ — ٨١ .

(٦١) اسرائيل فى رأى المسيحية ، محاضرة ألقاها نيافة الانبا شنودة اسقف التعليم بالكنيسة القبطية الارثوذكسية ، بدار نقابة الصحفيين فى ٢٦ يونية ١٩٦٦ . ص ١٤ ، ٢١ — ٢٢ ، ٢٥ ، ٣٦ — ٤٧ ، ٧٧ .

(٦٢) المسيحية واسرائيل ، كلمة البابا شنودة فى نقابة الصحفيين يوم ٥ ديسمبر ١٩٧١ ، ص ٨ ، ١١ — ١٢ ، ٢١ — ٢٤ .

(٦٣) اسرائيل فى الميزان من منظار مسيحى ، الانبا غريغوريوس ، نوفمبر ١٩٧٣ ، ص ٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٦ ، ٣٣ ، ٢٩ .

(٦٤) الكنيسة ومزاعم سرائيل السبعة .. الكنيسة وحقوق شعب فلسطين .. الرد على مزاعم اسرائيل السبعة ، الأنبا غريغوريوس اسقف عام الدراسات اللاهوتية العليا والثقافة القبطية والبحث العلمى . القاهرة فى أكتوبر ١٩٧٣ (ونشرت فى صحيفة الأنوار البيروتية فى ١٣ تشرين الثانى ١٩٧٤) .

(٦٥) اسرائيل حقيقتها ومستقبلها . الأنبا يؤانس أسقف كرسى الغربية ، محاضرة القاها فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٧ .. الخ ، ٢٩ .

(٦٦) الكنيسة ومزاعم اسرائيل .. المرجع السابق ، ص ٢٨ — ٢٩ .

(٦٧) الكنيسة فى رأى المسيحية .. المرجع السابق ، ص ٨٢ — ٨٣ .

(٦٨) وثائق للتاريخ .. الكنيسة وقضايا الوطن والدولة والشرق الأوسط ، بقلم الانبا غريغوريوس من منشورات اسقفية الدراسات اللاهوتية العليا والثقافة القبطية والبحث العلمى ، اكتوبر ١٩٧٠ ، ص ١٥ — ٢١ .

(٦٩) وثائق للتاريخ .. المرجع السابق .

(٧٠) ماوراء خط النار .. القوى المعنوية والالهامات المنبعثة من المعركة الأخيرة ، بنت التكريتى حلوان ، يولية ١٩٦٧ ، ص ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٦ — ٢٥ .

(٧١) مقالات بين السياسة والدين ، الأب متى المسكين (دير القديس أنبا مقار — برية شيهيت) ، الطبعة الاولى ١٩٧٧ ، ص ٤١ — ٤٢ ، ٤٧ .

(٧٢) مقال « موقع أقباط مصر على الساحة السياسية » ، الدكتور ميلاد حنا ، مجلة دراسات عربية البيروتية ، نوفمبر ١٩٧٩ .

(٧٣) مقال « موقع الشخصية المصرية من القومية العربية » ، الأستاذ مريت بطرس غالى ، مجلة السياسة الدولية القاهرية ، العدد ٣٦ ، فى ابريل ١٩٧٤ .

(٧٤) A Lonely Minority, The Modern Story of Egypt's Copts, Edwar Waken, New York 1963, p. 75, 80.

(٧٥) A Lonely Minority. pp. 116, 117, 123.

(٧٦) A Lonely Minority, p. 129.

(٧٧) A Lonety Minority, pp. 172.

(٧٨) الطائفية والتعصب ، الأب متى المسكين (دير القديس أنبا مقار — برية شيهيت) ، فبراير ١٩٧٦ ، ص ٣ ، ٦ — ٧ ٠

(٧٩) صحيفة الأخبار ، مقال للأستاذ موسى صبرى ، ١٣ ابريل ١٩٨٠ ٠

(٨٠) يراجع مقال الدكتور ميلاد حنا السابق الاشارة اليه ، وقد ذكر أن بعض الغلاة من القبط يقدر عدد أقباط مصر بنحو ثمانية ملايين نسمة ، واستنادهم فى هذا التقدير ، أن هذا الرقم ورد على لسان الرئيس الامريكى جيمى كارتر عندما استقبل غبطة البطريرك الأنبا شنودة ٠ فبدأ لهؤلاء أن كلمة كارتر تصلح سندا لاحصاء ٠ ويذكر الدكتور ميلاد ان قامت محاولة من جانب بعض الأقباط لاجراء احصاء للقبط ، ردا على الاحصاء الرسمى ، ولكن المحاولة لم يكتب لها الاستمرار ٠

(٨١) مقالات بين السياسة والدين المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ — ٦٣ ٠

(٨٢) مقالات بين السياسة والدين ٠٠ المرجع السابق ، ص ٦٣ — ٦٨ ٠

(٨٣) الحوار بين الأديان ، الدكتور وليم سليمان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ، ص ١٠٨ — ١٠٩ ٠

(٨٤) مقالات بين السياسة والدين ٠٠ المرجع السابق ، (عن « الكنيسة والدولة » سبق نشرها فى ١٩٦٣) ص ٨ — ١٣ ، ١٧ — ١٩ ، ٣٠ ٠

(٨٥) الدسقولية ٠٠ تعاليم الرسل ، اعداد وتعليق وتقديم الدكتور وليم سليمان قلادة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ ، ص ٧٦٢ ، ٧٦٦ ٠

(٨٦) الحوار بين الأديان ٠٠ المرجع السابق ، ص ١٠٢ ٠

(٨٧) العدالة فى المسيحية والاسلام ، محاضرات الندوة ، السنة العشرون النشرة ١١ — ١٢ ، بيروت ١٩٦٦ ، (دار الندوة اللبنانية ، مؤسسها ميشال أسمر) ، مقال « العدالة السياسية فى المسيحية » ، ألبر لحام ٠

(٨٨) المجموع الصفوى ٠٠ كتاب القوانين الذى جمعه الشيخ الصفى العالم ابن العسال ، اعتنى بنشره وشرح مواده واضافة تذييلات عليه الفقير الى رحمة مولاه جرجس فيلوثاوس عوض ، الطبعة الاولى ص ١ — ٧ ٠

(٨٩) تاريخ الفكر المصرى الحديث ٠٠ الفكر السياسى والاجتماعى ، الدكتور لويس عوض ، كتاب الهلال ابريل ١٩٦٩ ، ص ٨٧ — ٨٨ ٠

(٩٠) نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات ٠٠ من الفقه الاسلامى ، عبد الحليم الجندى ، طبعة ١٩٧٣ ص ٧٦ (نقلا عن مجلة مصر المعبرية السنة الثانية عشر ص ١٩٥) ٠

(٩١) نظرية العقد ، الدكتور عبد الرازق السنهورى ، مطبعة دار الكتب ١٩٣٤ ، ص د ح ٠

(٩٢) نحو تقنين جديد .. المرجع السابق ، ص ٩٠ ــ ٩١ .

(٩٣) النظرية العامة للالتزامات فى الشريعة الاسلامية ، رسالة دكتوراه للدكتور شفيق شحاتة (نوقشت فى ٢٤ مايو ١٩٣٦) ص ٥٩ ، ٦٧ .

(٩٤) نشرت في مجلة مصر القضائية ، السنة السادسة ١٩٣٧ ، العدد ١٥٤ .

(٩٥) الاتجاهات التشريعية فى قوانين البلاد العربية ، الدكتور شفيق شحاتة ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ١٩٦٠ ، ص ٥ ــ ٦ .

(٩٦) مقال « من أجل استراتيجية حضارية » ، الدكتور أنور عبد الملك ، مجلة الثقافة العربية يصدرها النادى الثقافى العربى ببيروت ، نيسان (ابريل) ١٩٧٣ .

(٩٧) «مقال» النهضة الحضارية : الدكتور أنور عبد الملك ،، مجلة قضايا عربية ببيروت ، ابريل ١٩٧٤ .

مقال « الخصوصية والأصالة » ، الدكتور أنور عبد الملك ، مجلة الآداب ببيروت العدد الخامس ، مايو ١٩٧٤ .

(٩٨) مقال « الاسلام وحركة التحرر العربية » ، الأستاذ منح الصلح ، مجلة الثقافة العربية، نيسان ١٩٧٣ .

(٩٩) مقال « الاسلام والشخصية الحضارية العربية .. والاستعمار الثقافى » ، الأستاذ محمود حداد ، مجلة الثقافة العربية ، نيسان ١٩٧٣ .

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٤٦٣/١٩٨١

ISBN ٩٧٧ · ٧٣٤٥ ٢١